

مَطَالِبُ الْبَيْتِ وَالْبَيْتِ الْبَيْتِ

فِي

شَرْحِ غَايَةِ الْمُنْتَهَى

فِي جَمْعِ الْأَقْنَاعِ وَالْمُسْتَهَيِّ

(٦)

# حُقوق الطَّبْع محفوظة لِدَارِ التَّوَادِرِ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى  
١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م

قامت بمبيلات التصدير الضريبي والإخراج الفني والطباعة

دار التَّوَادِرِ

لبنان - بيروت

ص.ب: 4462/14

هاتف: 009611652528

فاكس: 009611652529

E-mail: info@daralnawader.com

Website: www.daralnawader.com

طَبْعَةٌ خَاصَّةٌ

هَذَا الْكِتَابِ

وَقَفَّ لِلَّهِ تَعَالَى

طُبِعَ عَلَى نَفَقَةٍ

وِزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُنِ الْإِسْلَامِيَّةِ

وَهُوَ يُوزَعُ مَجَّانًا وَلَا يُجُوزُ بَيْعُهُ

turathuna@islam.gov.qa

إِدَارَةُ الشُّؤُنِ الْإِسْلَامِيَّةِ

ص.ب: ٤٢٢

ISBN 978-9933-527-21-1





مِطَابَرُ الْبَابِ وَالْجَانِبِ الْبَيْتِ  
فِي  
تَرْجُومَةِ غَايَةِ الْمُنْتَهَى  
فِي جَمْعِ الْإِقْنَاعِ وَالْمُنْتَهَى

تَأَلَّفَ  
الْعَلَّامَةُ مَصْطَفَى السُّيُوطِي الرَّحْبِيَّيَّ  
مَصْطَفَى بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ السُّيُوطِي الرَّحْبِيَّيَّ الدِّمَشْقِيِّ الْحَبَشِيِّ  
(١١٦٥ هـ - ١٢٤٣ هـ)

وَرَعَاهُ  
مِنْحَةُ مُوَلِّي الْفَتْحِ  
فِي تَحْدِيدِ زَوَايِدِ الْغَايَةِ وَالشَّرْحِ

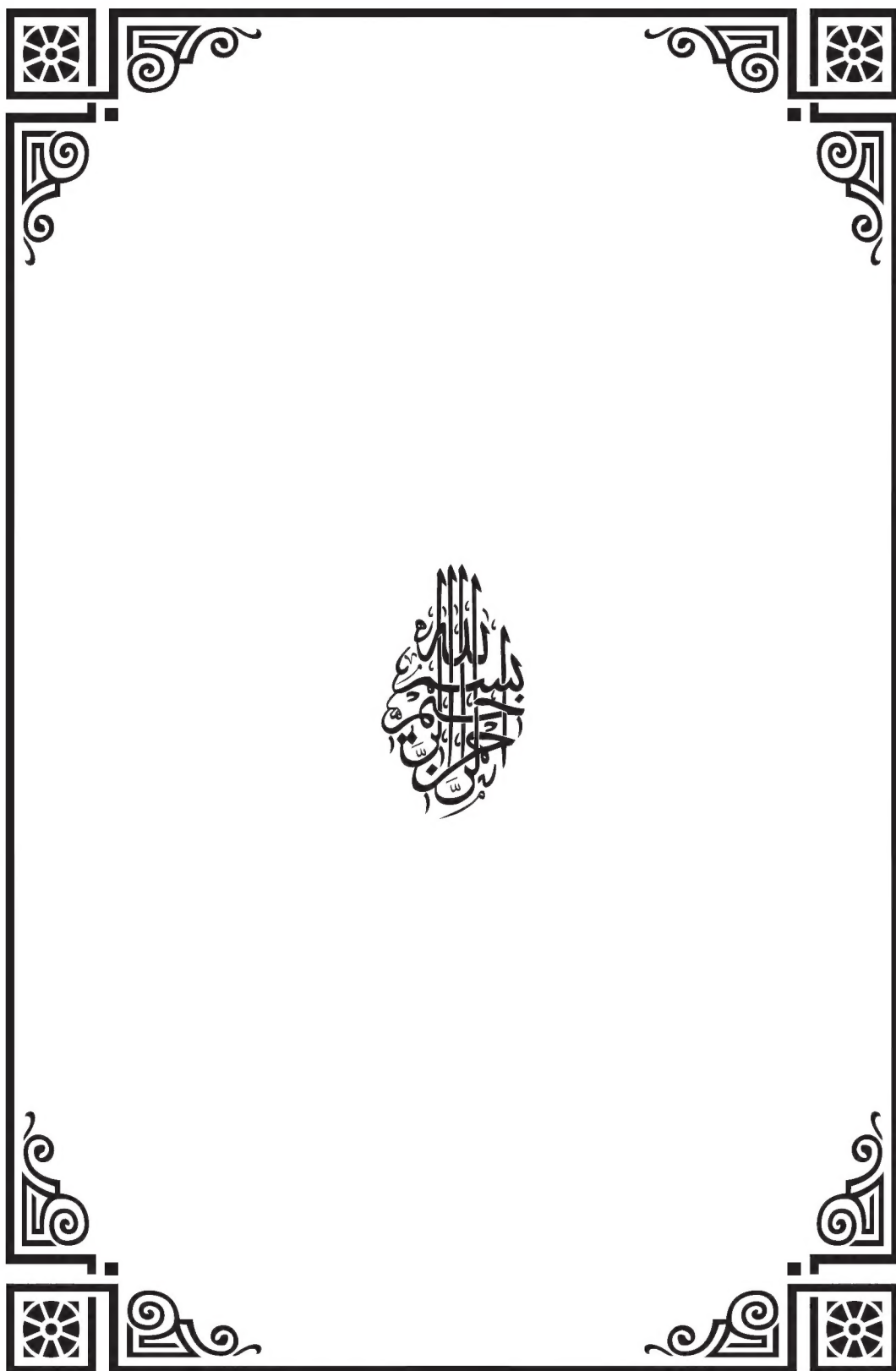
تَأَلَّفَ  
الْعَلَّامَةُ حَسَنُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَعْرُوفِ الشَّطِّيِّ الدِّمَشْقِيِّ الْحَبَشِيِّ  
(١٢٠٥ هـ - ١٢٧٤ هـ)

تَحْقِيقَ وَدِرَاسَةَ  
مِنْحَةُ مَنْ أَحْمَدُ  
بِإِشْرَافِ  
أَبِي الْوَلَدِ الْبَيْهَقِيِّ

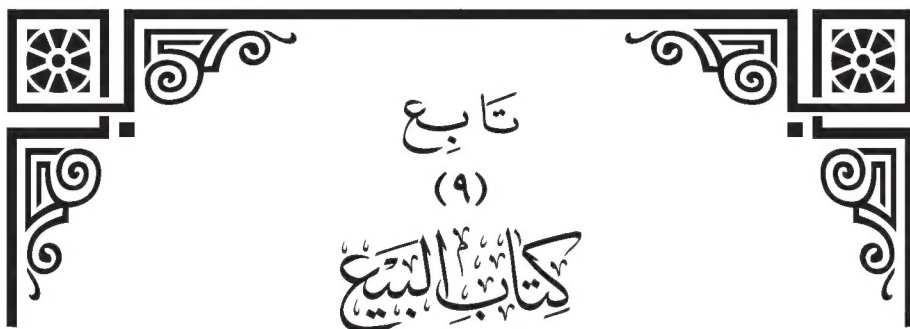
الْمَجْلَدُ السَّادِسُ

وَرَاةُ الْاَوْقَافِ وَالشُّؤْنَ الْاِسْلَامِيَّةِ

إِدَارَةُ الشُّؤْنَ الْاِسْلَامِيَّةِ  
بِمَوَلِّ الْاِدَارَةِ الْعَامَةِ لِلْاَوْقَافِ  
دَوْلَةُ قَطَرْ







تابع

(٩)

## كتاب البيع

### باب الشروط في البيع

وشبهه كِنكاحٍ وشركةٍ

إِلْزَامٌ<sup>(١)</sup> أَحَدِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ الْآخَرَ بِسَبَبِ الْعَقْدِ مَا لَهُ فِيهِ مَنَفَعَةٌ، وَتُعْتَبَرُ هُنَا مُقَارَنَةً شَرْطٍ لِعَقْدٍ، .....

(باب الشروط في البيع)

أي: ما يشترطه أحد المتعاقدين على الآخر فيه

(و) في (شبهه كِنكاحٍ وشركةٍ) وإجارةٍ

الشرط<sup>(٢)</sup> في اللغة: العلامة.

وفي الاصطلاح: ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته.

والمراد هنا: (إِلْزَامٌ أَحَدِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ الْآخَرَ بِسَبَبِ الْعَقْدِ) - متعلق بـ (إِلْزَام) - (ما)؛ أي: شيئاً (له)؛ أي: الملزم (فيه منفعة)؛ أي: غرض صحيح، وتأتي أمثلته، (وتُعتبر هنا)؛ أي: في البيع (مقارنة شرط لعقد)؛ أي: بأن يقع الشرط في صلبه.

(١) في «ز»: «وهو إلزام».

(٢) في «ط»: «وهو أي الشرط».

وفي «الفروع»: وَيَتَوَجَّهُ كِنِكَاحٍ وَيَتَّجِهُ احْتِمَالٌ: وَكَعْقَدٍ زَمَنٍ الْخِيَارَيْنِ.

وَصَحِيحُهُ أَنْوَاعٌ: مَا يَقْتَضِيهِ بَيْعٌ؛ كَتَقَابُضٍ، وَحُلُولِ ثَمَنِ، وَتَصَرُّفٍ كُلِّ فِيمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ، وَرَدِّهِ بَعِيْبٍ قَدِيمٍ، وَلَا أَثَرَ لِهَذَا الشَّرْطِ.

(وفي «الفروع»: وَيَتَوَجَّهُ كِنِكَاحٍ)<sup>(١)</sup>، فيكفي اتفاقهما عليه قبله يسير؛ لأن الأصل استصحاب الاتفاق إلى وقت العقد، لا سيما إن علم<sup>(٢)</sup> أنهما لا يرضيان بالعقد إلا بالشرط المتفق عليه.

(ويتجه) بـ (احتمال) قوي: (وكعقد زمن الخيارين)؛ أي: خيار المجلس وخيار الشرط، فيصح الاشتراط فيهما؛ كما يصح في صلب العقد؛ لأن زمنهما بمنزلة حال العقد ويأتي، وهو متجه<sup>(٣)</sup>.

(وصحيحه)؛ أي: الشرط الصحيح في البيع ثلاثة (أنواع):

أحدها: (ما يقتضيه بيع)؛ أي: يطلبه البيع بحكم الشرع (ك) شرط (تقابض، وحلول ثمن، وتصرف كل من متبايعين (فيما يصير إليه) من ثمن ومثمن، (و) اشتراط (ردّه)؛ أي: المبيع (بعيب قديم) يجده به (ولا أثر لهذا الشرط<sup>(٤)</sup>)؛ لأن البيع يقتضيه، فوجوده كعدمه، ولأنه بيان وتأكيّد لمقتضى العقد.

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٦ / ١٩٣).

(٢) في «ق»: «علما».

(٣) أقول: ذكره الشارح، واتجهه، وهو مصرّح به في باب الخيار، انتهى.

(٤) في «ط»: «لهذه الشروط».

الثاني: مِنْ مَصْلَحَتِهِ؛ كَتَأْجِيلِ ثَمَنِ أَوْ بَعْضِهِ، أَوْ رَهْنٍ، وَلَوْ الْمَبِيعَ، أَوْ ضَمِينَ بِهِ مُعَيَّنِينَ، أَوْ صِفَةٍ فِي مَبِيعٍ؛ كَالْعَبْدِ كَاتِبًا، أَوْ فَحْلًا، أَوْ خَصِيًّا، أَوْ صَانِعًا، أَوْ مُسْلِمًا، وَالْأَمَةَ بِكَرًا، أَوْ تَحِيضُ، وَالدَّابَّةَ هِمْلَاجَةً، أَوْ لُبُونًا؛ أَي: كَثِيرَةَ لَبَنِ، أَوْ حَامِلًا، وَالْفَهْدَ وَالْبَازِي صَيُودًا، وَالْأَرْضَ خَرَاஜُهَا كَذَا، وَالطَّائِرَ مُصَوَّتًا، .....

النوعُ (الثاني): ما كَانَ (من مصلحته)؛ أَي: المشترط له، (كتأجيل) كلِّ (ثمنٍ أَوْ بعضه) إِلَى أَجَلٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ نَقْدِ الثَّمَنِ مَعَ غِيَةِ الْمَبِيعِ الْمُنْقُولِ عَنِ الْبَلَدِ وَبُعْدِهِ، (أَوْ) اشْتِرَاطِ (رَهْنٍ وَلَوْ) كَانَ الرَّهْنُ (المبيع)؛ فَيَصِحُّ اشْتِرَاطُ رَهْنِهِ عَلَى ثَمَنِهِ، (أَوْ) اشْتِرَاطِ (ضَمِينَ بِهِ)؛ أَي: الثَّمَنِ (مُعَيَّنِينَ)؛ أَي: الرَّهْنِ وَالضَّمِينَ، وَكَذَا شَرْطُ كَفِيلٍ بِيَدِنِ مُشْتَرٍ، وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ طَلْبُ رَهْنٍ أَوْ ضَمِينَ مِنْ مُشْتَرٍ بَعْدَ الْعَقْدِ، وَلَوْ لِمَصْلَحَةٍ؛ لِأَنَّهُ الْإِزَامُ لِلْمُشْتَرِي بِمَا لَمْ يَلْتَزِمَهُ.

(أَوْ) يَشْتَرِطُ الْمُشْتَرِي (صِفَةً فِي مَبِيعٍ، ك) كَوْنِ (العَبْدِ) الْمَبِيعِ (كَاتِبًا أَوْ فَحْلًا)، كَانَ الْأَوَّلَى إِسْقَاطَ (أَوْ فَحْلًا) كَمَا فِي «الْإِقْنَاعِ»<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَقْتَضِيَّاتِ الْعَقْدِ؛ إِذْ لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَبَانَ خَصِيًّا، كَانَ لَهُ الْخِيَارُ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَيْبٌ يَرُدُّ بِهِ الْمَبِيعَ، (أَوْ خَصِيًّا أَوْ صَانِعًا)؛ أَي: خِيَّاطًا وَنَحْوَهُ، (أَوْ مُسْلِمًا، وَ) كَوْنِ (الْأَمَةِ بِكَرًا أَوْ تَحِيضُ، وَ) كَوْنِ (الدَّابَّةِ هِمْلَاجَةً) بِكَسْرِ الْهَاءِ؛ أَي: تَمْشِي الْهَمْلَاجَةَ، وَهِيَ مِثْلُ سَهْلَةٍ فِي سُرْعَةٍ، (أَوْ) كَوْنِ الدَّابَّةِ (لُبُونًا؛ أَي: كَثِيرَةَ لَبَنِ، أَوْ) كَوْنِهَا (حَامِلًا، وَ) كَوْنِ (الْفَهْدِ أَوْ الْبَازِيِّ صَيُودًا)؛ أَي: مُعَلِّمَ الصَّيْدِ، (وَ) كَوْنِ (الْأَرْضِ) الْمَبِيعَةِ (خَرَاஜُهَا كَذَا) فِي كُلِّ سَنَةٍ، (وَ) كَوْنِ (الطَّائِرِ) الْمَبِيعِ (مُصَوَّتًا،

(١) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٢/ ١٨٩).

أَوْ يَبِيضُ، أَوْ يَجِيءُ مِنْ مَسَافَةٍ مَعْلُومَةٍ، أَوْ يَصِيحُ عِنْدَ صَبَاحٍ وَمَسَاءٍ،  
فَهَذِهِ شُرُوطٌ لَازِمَةٌ، فَإِنْ وُجِدَتْ، وَإِلَّا ثَبَتَ الْفَسْخُ، أَوْ أَرُشُ فَقَدْ  
الْصَّفَةِ؛ وَإِنْ تَعَذَّرَ رَدُّ تَعَيَّنَ أَرُشُ، فَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي الشَّرْطِ وَعَدَمِهِ، فَقَوْلُ  
مُنْكَرِهِ، وَفِي بَكَارَةٍ وَلَوْ بَعْدَ وَطْءٍ، فَقَوْلُ مُشْتَرٍ، وَقَبْلَهُ تَرَى لِلنِّسَاءِ،  
وَيَكْفِي ثَقَّةً، .....

أَوْ يَبِيضُ، أَوْ يَجِيءُ مِنْ مَسَافَةٍ مَعْلُومَةٍ، أَوْ يَصِيحُ عِنْدَ صَبَاحٍ أَوْ مَسَاءٍ.  
فهذه شروط لازمة؛ لأن في اشتراطها قصداً صحيحاً، وتختلف الرغبات  
باختلاف الصفات، فلولا صحة اشتراطها ولزومها، لفاتت الحكمة التي لأجلها  
شُرِعَ البيعُ.

(فَإِنْ وُجِدَتْ) هذه الشروط؛ أي: حصل لمشتري شرطه، لزم البيع، ولا فسخ  
له، (وَإِلَّا) يوجد الشرط، (ثَبَتَ) له (الفسخ)؛ لفقد الشرط، ولحديث: «المؤمنون  
عند شروطهم»<sup>(١)</sup>، (أَوْ أَرُشُ فَقَدْ الصَّفَةِ) المشروطة إن لم يفسخ، كأرش عيبٍ ظهر عليه.  
(وَإِنْ تَعَذَّرَ رَدُّ) لنحو تلف مبيع، (تَعَيَّنَ أَرُشُ) فقد الصفه، كمعيبٍ تعذر رده.  
(فَإِنْ اِخْتَلَفَا)؛ أي: المتبايعان (في الشرط وعدمه)، بأن قال أحدهما: شرطتُ  
كذا، وقال الآخر: لم يجز شرط، (فَقَوْلُ مُنْكَرِهِ)؛ أي: الشرط؛ لأن الأصل عدمه.  
(و) اختلفا (في بكارة) أمة مبيعة وعدمها - (ولو) كانا اختلفاهما (بعد وطء)  
المشتري - (فَقَوْلُ مُشْتَرٍ) بيمينه، وحذف كلمة (لو) أظهر فيما يظهر.

(و) إن كانا اختلفاهما في البكارة وعدمها (قبله)؛ أي: الوطء (تُرى للنساء)،  
فما شهد به النساء قبل، (ويكفي) في ذلك شهادة امرأة واحدة (ثقة)، كسائر

(١) تقدّم تخريجه (٣٠٩ / ٥).

وإن شرط أن الطائر يُوقَظُ للصلاة، أو يصيح عند دخولها، أو الدابة تحلب كذا، أو الكبش مناطحاً، أو الديك مُناقِراً، أو الأمة مُغنيّة، أو لا تحمل، لم يصح، ويتّجه: ولمن فاته غرضه المباح الفسخ.  
وإن أخبر بائع بصفة، فصدّقه مُشترٍ بلا شرط، أو شرط صفة أدنى؛ كالأمة ثيباً، .....

العيوب تحت الثياب.

(وإن شرط) المشتري (أن الطائر يُوقَظُ للصلاة، أو) أنه (يصيح عند دخولها)؛ أي: أوقات الصلاة؛ لم يصح؛ لتعذر الوفاء به.

(أو) شرط أن (الدابة تحلب) كلّ يوم (كذا)؛ أي: قدرًا معيّنًا، (أو) شرط (الكبش مناطحاً، أو الديك مُناقِراً، أو الأمة مُغنيّة، أو) زانية، أو مُساحقة، أو (لا تحمل، لم يصح) الشرط؛ لأنه إما لا يمكن الوفاء به، أو محرّم، وكلاهما ممنوع شرعاً.

(ويتّجه: ولمن فاته غرضه المباح الفسخ)؛ لأنه لم يسلم له ما اشترطه، وهو متّجه<sup>(١)</sup>.

(وإن أخبر بائع) مُشترِياً (بصفة) في مبيع يرغب فيه لها، (فصدّقه مُشترٍ بلا شرط)، فبان فقدّها؛ فلا خيار له؛ لأنه مقصّر بعدم الشرط.

(أو شرط صفة أدنى؛ كـ) ما لو شرط (الأمة ثيباً)، فبانت أعلى، فلا خيار،

(١) أقول: قال الشارح: وفيه تأمل، انتهى.

قلت: لم يظهز وجه التأمل. ولم أر من صرح بالاتجاه في الجميع، بل في بعض الصور، والظاهر أن بقية الصور متجهة؛ لأنه لا فرق، ومقتضى تعليلهم. فتأمل، انتهى.

أَوْ كَافِرَةً، أَوْ هُمَا، أَوْ سَبْطَةً، أَوْ حَامِلاً، أَوْ لَا تَحِيضُ، فَبَانَتْ أَعْلَا، أَوْ  
جَعْدَةً، أَوْ حَائِلاً، أَوْ تَحِيضُ، فَلَا خِيَارَ - وَيَتَجَهُّ: أَوْ شَرَطَهَا يَهُودِيَّةً،  
فَبَانَتْ نَصْرَانِيَّةً، لَا عَكْسُهُ، لِبَقَاءِ تَحْرِيمِ سَبْتٍ - .....

ولعل هذا حيث لا غرض صحيح في اشتراطه ذلك، وإلا فالأظهر أن له الخيار،  
كالشيخ الذي لا يقدر أن يفض البكارة، فإن له بذلك غرضاً صحيحاً موافقاً لقصده،  
كما نبّه عليه ابن المنجا، وكذا ذكره في «الإنصاف»<sup>(١)</sup> وغيره، (أو) شرطها (كافرةً،  
أو هما)؛ أي: ثيباً كافرةً (أو) شرطها (سبطة) الشعر، (أو حاملاً، أو لا تحيض،  
فبانّت أعلى)، بأن وجد القادر على الوطء المشروطة ثيباً بكراً، أو المشروطة كافرةً  
مسلمةً، (أو) المشروطة سبطةً (جعدةً، أو) المشروطة حاملاً (حائلاً، أو تحيض،  
فلا خيار) لمشتري؛ لأنه زاده خيراً، وكذا لو شرطها لا تحيض، فبانّت تحيض، أو  
حمقاء، فلم تكن كذلك، أو شرط العبد كافراً، فبان مسلماً<sup>(٢)</sup>.

(ويتجه: أو)؛ أي: لا خيار لمشتري أمةً (شرطها يهوديةً فبانّت نصرانيةً)؛  
لأنها أشرف من اليهودية، وأرق طبعاً، وأكثر نفعاً، (لا عكسها)، بأن شرطها نصرانيةً  
فبانّت يهوديةً، فله الخيار؛ (لبقاء تحريم سبت) عليها باعتقادها، فلا يتمكّن السيّد  
من الانتفاع بها على الكمال، وهو متجه<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٤/ ٣٤٠).

(٢) أقول: اتجه الشارح أيضاً، وهو ظاهر. وقوله: أو شرطها يهوديةً، فبانّت نصرانيةً؛ أي:  
لا خيار له من جهة انتفاعه بها يوم السبت، فقد زاده خيراً، لا من جهة كونها أشرف، كما  
سلكه شيخنا فتأمله، ولم أر من صرح به، ولعله مرادهم؛ لأن تعليلهم يفيد، انتهى.

(٣) أقول: عبارة «الإنصاف» تفيد أنه مرجوح. وقال في «الكافي»: وإن شرطها ثيباً، فبانّت بكراً،  
فكذلك؛ أي لا خيار له، ويُحتمل أن له الخيار؛ لأنه قد شرط الثبوة لعجزه عن البكر،  
انتهى.

ولا خيار بحمل بهيمة شرطت حائلاً، قال بعضهم: إن لم يضرَّ باللحم.

الثالث: شرط بائع نفعاً غير وطءٍ ودواعيه معلوماً في مبيع؛ كسكنى الدار شهراً، وحملان الدابة لمحلٍّ معين، وخدمة القن مدة معلومة، ...

(ولا خيار بحمل بهيمة مبيعة (شرطت)؛ أي: شرط مشتريها على البائع كونها (حائلاً)؛ لأن الحمل في البهائم زيادة تنفع ولا تضر، بخلافه في الآدميات. (قال بعضهم) منهم صاحب «الرعاية» و«الحاوي»، وجزم به صاحب «المتهى»<sup>(١)</sup> في الصداق: (إن لم يضرَّ) الحمل (باللحم)؛ أي: لحم البهيمة المبيعة، فإن ضرَّ فله الخيار.

(الثالث: شرط بائع على مشترٍ نفعاً غير وطءٍ ودواعيه)؛ كمباشرة دون فرج وقبلة، فلا يصح استثنائه؛ لأنه لا يحلُّ إلا بملك يمين<sup>(٢)</sup>، أو عقد نكاح، (معلوماً)؛ أي: النفع (في مبيع) - متعلق بـ (نفعاً) - (ك) اشتراط (سكنى الدار) المبيعة (شهراً) مثلاً، (وحملان البعير) المبيع ونحوه (لمحلٍّ معين، و) كاشتراط (خدمة القن) المبيع (مدة معلومة)، فيصح نصاً؛ لحديث جابر: أنه باع النبي ﷺ جملًا، واشترط ظهره إلى المدينة<sup>(٣)</sup>، وفي لفظ قال: فبعته<sup>(٤)</sup> بأوقية واستثنيت حملانه إلى أهلي، متفق عليه<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «متهى الإرادات» للفتوحى (٤ / ١٤٨).

(٢) في «ط»: «عين».

(٣) رواه البخاري (٢١٨٥)، ومسلم (٧١٥ / ١١٣).

(٤) في «ق»: «وبعته».

(٥) رواه البخاري (٢٥٦٩)، ومسلم (٧١٥ / ١٠٩).

وَلِبَائِعِ إِجَارَةٍ وَإِعَارَةٍ مَا اسْتَشْنَى، وَلَهُ عَلَى مُشْتَرٍ إِنْ تَعَدَّرَ انْتِفَاعُهُ بِسَبَبِهِ  
 وَلَوْ بِتَفْرِيطِهِ أَجْرَةٌ مِثْلُهُ، وَلَوْ بَيَعَ فَالَا نْتِفَاعُ بِحَالِهِ، وَلِلْمُشْتَرِ لَمْ يَعْلَمْ  
 الْخِيَارُ، وَلَوْ أَرَادَ مُشْتَرٍ إِعْطَاءَ بَائِعٍ عِوَضًا عَنْ نَفْعٍ مَا اسْتَشْنَى، لَمْ يَلْزَمْهُ  
 قَبُولُهُ، .....

\* تنبيه: قَالَ فِي «شرح الإقناع»: وَنَفَقَةُ الْمُبِيعِ الْمُسْتَشْنَى نَفْعُهُ مَدَّةَ الْاسْتِثْنَاءِ:  
 الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهَا عَلَى الْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ مَالِكُ الْمَنْفَعَةِ لَا مِنْ جِهَةِ الْمُشْتَرِي، كَالْعَيْنِ الْمَوْصَى  
 بِنَفْعِهَا لَا كَالْمَوْجَرَّةِ وَالْمُعَارَةِ<sup>(١)</sup>.

(وَلِبَائِعِ إِجَارَةٍ) مَا اسْتَشْنَى، (و) لَهُ (إِعَارَةٌ مَا اسْتَشْنَى) مِنَ النَّفْعِ لِمِثْلِهِ أَوْ دُونَهُ  
 فِي الضَّرَرِّ؛ كَالْمُسْتَأْجِرِ، (وَلَهُ)؛ أَي: الْبَائِعِ (عَلَى مُشْتَرٍ إِنْ تَعَدَّرَ انْتِفَاعُهُ)؛ أَي:  
 الْبَائِعِ بِالنَّفْعِ الْمُسْتَشْنَى (بِسَبَبِهِ)؛ أَي: الْمَشْتَرِي، بِأَنْ أَتْلَفَ الْعَيْنَ الْمُسْتَشْنَى نَفْعُهَا، أَوْ  
 أَعْطَاهَا لِمَنْ أَتْلَفَهَا، أَوْ تَلَفَتْ (وَلَوْ بِتَفْرِيطِهِ، أَجْرَةٌ مِثْلُهُ)؛ أَي: النَّفْعِ الْمُسْتَشْنَى نَصًّا؛  
 لِأَنَّهُ فَوَّتَهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَبَبِ مُشْتَرٍ، بِأَنْ تَلَفَتْ بِغَيْرِ فِعْلِهِ وَلَا تَفْرِيطِهِ؛ لَمْ يَضْمَنْ  
 شَيْئًا نَصًّا؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ لَمْ يَمْلِكْهَا مِنْ جِهَتِهِ؛ كَمَا لَوْ تَلَفَتْ نَخْلَةً يَسْتَحِقُّ الْبَائِعُ ثَمَرَتَهَا.

(وَلَوْ بَيَعَ)؛ أَي: بَاعَ الْمَشْتَرِي مَا اسْتَشْنَى نَفْعَهُ مَدَّةً مَعْلُومَةً؛ صَحَّ الْبَيْعُ، وَكَانَ  
 الْمُبِيعُ فِي يَدِ الْمَشْتَرِي الثَّانِي مُسْتَشْنَى النَّفْعِ؛ كَالْمَشْتَرِي الْأَوَّلِ، (فَالَا نْتِفَاعُ)؛ أَي:  
 انْتِفَاعُ الْبَائِعِ الْأَوَّلِ بِمَا اسْتِثْنَاهُ (بِحَالِهِ) لَمْ يَتَغَيَّرْ بَيْعُ الْمُبِيعِ ثَانِيًا، (وَلِمُشْتَرٍ) ثَانٍ (لَمْ  
 يَعْلَمْ) بِالْحَالِ (الْخِيَارُ)؛ كَمَنْ اشْتَرَى أُمَةً مَرْوُجَةً، أَوْ دَارًا مَوْجَرَّةً، غَيْرَ عَالِمٍ بِذَلِكَ.

(وَلَوْ أَرَادَ مُشْتَرٍ إِعْطَاءَ بَائِعٍ عِوَضًا عَنْ نَفْعٍ مَا اسْتَشْنَى؛ لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ)، وَلَهُ  
 اسْتِيفَاءُ النَّفْعِ مِنْ عَيْنِ الْمُبِيعِ نَصًّا؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّهِ بَعَيْنِهِ؛ كَالْمَوْجَرَّةِ، وَكَذَا لَوْ طَلَبَ بَائِعٌ

(١) انظر: «كشف القناع» للبهوتي (٣/ ١٩١).



وَكَذَا شَرْطُ مُشْتَرٍ نَفْعَ بَائِعٍ فِي مَبِيعٍ؛ كَحَمْلِ حَطَبٍ أَوْ تَكْسِيرِهِ، وَخِيَاطَةِ ثَوْبٍ أَوْ تَفْصِيلِهِ، أَوْ جَزِّ رَطْبَةٍ، أَوْ حَصَادِ زَرْعٍ، بِشَرْطِ عِلْمِهِ، . . . . .  
العوضَ، وَإِنْ تَرَاضَيَا عَلَيْهِ جَازَ.

(وكذا)؛ أي: كشرط بائع نفعاً معلوماً في مبيع (شرط مشتري نفع بائع) نفسه (في مبيع؛ ك) شرط (حمل حطب) مبيع؛ (أو تكسيره، و) كشرطه (خياطة ثوب) مبيع، (أو تفصيله، أو) شرط (جز رطوبة) مبيعة.

قَالَ فِي «المَطْلَع»: الرُّطْبَةُ بفتحِ الرَّاءِ وسكونِ الطَّاءِ: نبتٌ معروفٌ يقيمُ في الأرضِ سنينَ، كلُّما جُزَّ نَبَتَ، وهو الْقَضْبُ أيضاً، وهي الْفِصْفِصَةُ بفائِثينِ مكسورَينِ، وصادَينِ مهمَلَينِ، وتسمَّى في الشَّامِ في زمَننا الْفِصَّةُ<sup>(١)</sup>.

(أو) شَرْطُ (حَصَادِ زَرْعٍ)، أَوْ جَذَاذِ ثَمَرَةٍ، أَوْ ضَرْبِ حَدِيدٍ سَيْفًا أَوْ سَكِينًا (بشرط علمه)؛ أي: النفع المشروط، بأن يعلم مثلاً المحلَّ المشروط حمل الحطب إليه، واحتجَّ أحمدٌ على صحة ذلك بما روي: أن محمد بن مسلمة اشترى من نبطي جرزة حطب، وشارطه على حملها<sup>(٢)</sup>، ولأن ذلك بيع وإجارة؛ لأنه باعه الحطب وأجره نفسه لحمله، أو باعه الثوب وأجره نفسه لخياطته، وكلٌّ من المبيع والإجارة يصحُّ إفراده بالعقد، فجاز الجمع بينهما؛ كالعينين، وما احتجَّ به المخالف من نهيه ﷺ عن بيع وشرط<sup>(٣)</sup>؛ لم يصحَّ، قال أحمد: إنما النهي عن شرطين في بيع، وهذا يدلُّ بمفهومي على جواز الشرط الواحد<sup>(٤)</sup>، فإن لم يعلم النفع، بأن شرط حمل

(١) انظر: «المطلع على أبواب المقنع» للبعلي (ص: ٢٣٣).

(٢) رواه الإمام أحمد في «مسائله» رواية ابنه صالح (١٧٤ / ٢).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٣٦١)، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(٤) انظر: «المغني» لابن قدامة (٨٠ / ٤).

وهو كَأَجِيرٍ، فَإِنْ مَاتَ بَائِعٌ أَوْ تَلَفَ مَبِيعٌ أَوْ اسْتُحِقَّ نَفْعُ بَائِعٍ فَلَمْ يُشْتَرِ  
عِوَضُ ذَلِكَ، وَإِنْ تَرَاضَيَا عَلَى أَخْذِهِ بِلَا عُدْرٍ جَازَ، وَإِنْ تَعَدَّرَ نَفْعُ بَائِعٍ  
بِنَحْوِ مَرَضٍ، أُقِيمَ مَقَامُهُ مَنْ يَعْمَلُ وَالْأَجْرَةُ عَلَيْهِ، وَيُبْطَلُ جَمْعُ بَيْنِ  
شَرْطَيْنِ وَلَوْ صَحِيحَيْنِ، .....

الحطب على بائعه إلى منزله، وهو لا يعلمه؛ لم يصح الشرط؛ كما لو استأجره  
على ذلك ابتداءً؛ وكذا لو شرط بائع نفع غير مبيع، أو مشتر نفع بائع في غير مبيع،  
ويفسد البيع.

(وهو)؛ أي: البائع المشروط نفعه في المبيع (كأجير، فإن مات بائع) قبل  
حمل الحطب، أو خياطة الثوب ونحوه ممّا شرط عليه، (أو تلف مبيع) قبل عمل  
بائع فيه ما شرط عليه، (أو استحق نفع بائع)، بأن أجر نفسه إجارة خاصة، (فلمشتري  
عوض ذلك) النفع المشروط عليه في المبيع؛ لفوات ما وقع عليه عقد الإجارة  
بذلك، فانفسخت، كما لو استأجر أجيراً خاصاً فمات.

وإن مرض بائع ونحوه؛ أُقيم مقامه من يعمل، والأجرة عليه، كالإجارة.  
وإن أراد بائع دفع عوض ما شرط عليه، وأبى مشتر، أو أراد مشتر أخذه بلا رضا  
بائع؛ لم يجز ممتنع.

(وإن تراضيا على أخذه)؛ أي: العوض، ولو (بلا عذر، جاز)؛ لجواز أخذ  
العوض عنها مع عدم الاشتراط، فكذا معه، وكالعين المؤجرة والموصى بمنافعها.  
(وإن تعذر نفع بائع بنحو مرض؛ أُقيم مقامه من يعمل، والأجرة عليه)؛  
أي: على البائع كالإجارة؛ لما تقدّم.

(ويبطله)؛ أي: البيع (جمع بين شرطين ولو صحيحين) منفردين؛ كحمل  
حطب وتكسيه، أو خياطة ثوب وتفصيله؛ لحديث ابن عمر مرفوعاً: «لا يحلُّ

ما لم يَكُونَا من مُقْتَضَاهُ أو مَصْلَحَتِهِ .

وَيَصِحُّ تَعْلِيقُ فَسْخٍ غَيْرِ خُلْعٍ بِشَرْطٍ ؛ كَبِعْتُكَ عَلَى أَنْ تَتَّقِدَنِي الثَّمَنَ إِلَى كَذَا، أَوْ عَلَى أَنْ تَرْهَنَنِيهِ<sup>(١)</sup> بِثَمَنِهِ، وَإِلَّا فَلَا بَيْعَ بَيْنَنَا، وَيَنْفَسِخُ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ، .....

سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلَا بَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ . رواه أبو داودَ والترمذِيُّ، وَقَالَ : حَسَنٌ صَحِيحٌ<sup>(٢)</sup> .

(ما لم يكونا) ؛ أي : الشرطان (من مقتضاه) ؛ أي : البيع ، كاشتراطه حلول الثمن ، وتصرف كل فيما يصير إليه ، (أو) يكونا من (مصلحته) ؛ كاشتراط رهن وضمين معينين بالثمن ؛ فيصح .

(ويصح تعليق فسخ) ؛ لأنه رفع للعقد بأمر يحدث فيه في مدة الخيار ، أشبه شرط الخيار ، (غير خلع) ، فلا يصح تعليقه بشرط ؛ إلحاقاً له بعقود المعاوضات ؛ لا اشتراط العوض فيه ، (بشرط) متعلق بـ (تعليق) ؛ (ك) قوله : (بعثك) كذا بكذا ، (على أن تنقذني الثمن إلى كذا) ؛ أي : وقت معين ، ولو أكثر من ثلاثة أيام ، (أو) : بعثك (على أن ترهننيهِ<sup>(٣)</sup>) ؛ أي : المبيع (بثمنه ، وإلا) تفعل ذلك (فلا بيع بيننا) ؛ فينعقد البيع بالقبول ، (وينفسخ إن لم يفعل) ؛ أي : ينقذه الثمن إلى الوقت المعين ، أو يرهنه المبيع بثمنه ؛ لوجود شرطه .

ومثله لو باعه بثمن ، وأقبضه له ، وشرط : إن ردَّ بائعٌ إلى وقت كذا فلا بيع بينهما ، ولم يكن حيلةً ليربح في قرض . وإن قال : بعثك على أن تنقذني الثمن إلى

(١) في «ح، ف» : «ترهننيهِ» ، والمثبت من «ز» .

(٢) رواه أبو داود (٣٥٠٤) ، والترمذي (١٢٣٣) .

(٣) في «ج، ق» : «ترهننيهِ» ، والمثبت من «ط» .

وإِلَّا فَلَی الْفَسْخُ، فَلَهُ الْفَسْخُ، وَبِعْتُكَ عَلَى أَنْ أَسْتَأْمِرَ فُلَانًا، وَحَدَّ ذَلِكَ بَوَقْتٍ مُعَيَّنٍ، صَحَّ، وَلَهُ الْفَسْخُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَأْمِرَ.

\* \* \*

### فَصْلٌ

وَفَاسِدُهُ أَنْوَاعٌ: مُبْطِلٌ لِلْبَيْعِ؛ كَشَرْطِ بَيْعٍ آخَرَ، أَوْ سَلَفٍ، أَوْ قَرْضٍ، أَوْ إِجَارَةٍ، أَوْ شَرِكَةٍ، أَوْ صَرْفٍ لِلثَّمَنِ أَوْ غَيْرِهِ، .....

ثَلَاثٌ (وإِلَّا فَلَی الْفَسْخُ؛ فَلَهُ الْفَسْخُ) إِنْ لَمْ يَفْعَلْ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: اشْتَرَيْتُهُ عَلَى أَنْ تَسَلِّمَنِي الْمَبِيعَ إِلَى ثَلَاثٍ، وَإِلَّا فَلَی الْفَسْخُ؛ صَحَّ، وَلَهُ شَرْطُهُ، لَكِنْ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَا يَنْفَسَخُ إِلَّا بِقَوْلِهِ: فَسَخْتُ، بِخِلَافِ مَا قَبْلَهَا.

(و) لَوْ قَالَ: (بِعْتُكَ عَلَى أَنْ أَسْتَأْمِرَ فُلَانًا، وَحَدَّ ذَلِكَ)؛ أَي: اسْتَأْمَرَهُ (بَوَقْتٍ مُعَيَّنٍ) كَأَسْبُوعٍ مَثَلًا، (صَحَّ) الْبَيْعُ، (وَلَهُ)؛ أَي: الْبَائِعِ (الْفَسْخُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَأْمِرَ) فِي الْمَدَّةِ الْمَعِينَةِ.

### (فَصْلٌ)

(وَفَاسِدُهُ)؛ أَي: الشَّرْطُ الْفَاسِدُ، ثَلَاثَةٌ (أَنْوَاعٌ):

أَحَدُهَا: (مُبْطِلٌ لِلْبَيْعِ) مِنْ أَصْلِهِ (كَشَرْطِ بَيْعٍ آخَرَ)؛ ك: بَعْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي هَذِهِ الْفَرَسَ، (أَوْ) شَرْطِ (سَلَفٍ)؛ ك: بَعْتُكَ عَبْدِي عَلَى أَنْ تُسَلِّفَنِي كَذَا فِي كَذَا، (أَوْ) شَرْطِ (قَرْضٍ)؛ ك: عَلَيَّ أَنْ تُقْرِضَنِي كَذَا، (أَوْ) شَرْطِ (إِجَارَةٍ)؛ ك: عَلَيَّ أَنْ تُؤْجِرَنِي دَارَكَ بِكَذَا، (أَوْ) شَرْطِ (شَرِكَةٍ)؛ ك: عَلَيَّ أَنْ تَشَارِكَنِي فِي كَذَا، (أَوْ) شَرْطِ (صَرْفٍ لِلثَّمَنِ)؛ ك: بَعْتُكَ الْأَمَةَ بَعْشَرَةَ دَنَانِيرَ عَلَى أَنْ تَصْرِفَهَا بِمِئَةِ دِرْهَمٍ، (أَوْ) شَرْطِ صَرْفٍ (غَيْرِهِ)؛ أَي: الثَّمَنِ؛ ك: بَعْتُكَ الثَّوبَ عَلَى أَنْ

وَهُوَ بَيْعَتَانِ فِي بَيْعَةِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، وَمِثْلُهُ: بِعْتُكَ بِمِئَةٍ عَلَى أَنْ تَرْهَنَ كَذَا بِهَا، وَبِالْمِئَةِ الَّتِي عَلَيْكَ<sup>(١)</sup>، أَوْ: بِعْتُكَ بِكَذَا عَلَى أَنْ أَخُذَ مِنْكَ الدِّينَارَ بِكَذَا، وَيَتَّجَهُ: أَوْ بَعَشْرَةَ دَنَانِيرَ، يَعْدِلُ كُلُّ دِينَارٍ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ.

قَالَ أَحْمَدُ: وَكَذَا كُلُّ مَا كَانَ فِي مَعْنَى ذَلِكَ؛ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: . . .

تَصَرَّفَ لِي هَذِهِ الدَّنَانِيرَ بِدَرَاهِمَ؛ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ<sup>(٢)</sup>، (وَهُوَ)؛ أَيِ: هَذَا النُّوعُ (بَيْعَتَانِ فِي بَيْعَةِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ)، قَالَ أَحْمَدُ: وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي الْفُسَادَ، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: صَفَقَتَانِ فِي صَفَقَةٍ رِبَاً<sup>(٣)</sup>. وَلِأَنَّهُ شَرَطُ عَقْدٍ فِي عَقْدٍ، فَلَمْ يَصِحَّ؛ كَنِكَاحِ الشُّغَارِ.

(وَمِثْلُهُ) فِي الْبَطْلَانِ: (بِعْتُكَ كَذَا بِمِئَةٍ عَلَى أَنْ تَرْهَنَ كَذَا)؛ أَيِ: دَارَكَ مِثْلًا (بِهَا وَبِالْمِئَةِ الَّتِي لِي عَلَيْكَ)، وَتَقَدَّمَ نَظِيرُهُ، (أَوْ) يَقُولُ: (بِعْتُكَ) ثَوْبِي (بِكَذَا) كَعَشْرَةِ دَرَاهِمَ مِثْلًا (عَلَى أَنْ أَخُذَ مِنْكَ الدِّينَارَ بِكَذَا) دَرَاهِمَ كَخَمْسَةِ مِثْلًا. (وَيَتَّجَهُ: أَوْ) يَقُولُ: بِعْتُكَ دَارِي (بَعَشْرَةَ دَنَانِيرَ) مِثْلًا، بَحِثْ إِنَّهُ (يَعْدِلُ كُلُّ دِينَارٍ) مِنْهَا (عَشْرَةَ دَرَاهِمَ)، وَهُوَ مِتَّجَهُ<sup>(٤)</sup>.

(قَالَ) الْإِمَامُ (أَحْمَدُ: وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ فِي مَعْنَى ذَلِكَ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ):

(١) فِي «ح»: «وَمِثْلُهُ اشْتَرَيْتَهُ بِمِئَةٍ عَلَى أَنْ أَرْهَنَ كَذَا بِهَا وَبِالْمِئَةِ الَّتِي لَكَ . . .».

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ (٥ / ٥١١).

(٣) رَوَاهُ ابْنُ حَبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٥٣).

(٤) أَقُولُ: قَالَ الشَّارِحُ: «كَالَّتِي قَبْلَهَا»، فَكَأَنَّهُ عَكَّسَهَا، وَفِيهِ تَأْمَلُ، انْتَهَى.

قُلْتُ: لَمْ أَرِ مَنْ صَرَّحَ بِهِ، وَهُوَ مُقْتَضَى تَعْلِيلِهِمْ وَكَلَامِهِمُ السَّابِقَ، لَا سِيَّمَا عِبَارَةَ «الْإِنْصَافِ»، وَلَعَلَّهُ مُرَادُهُمْ، وَقَوْلُ الشَّارِحِ: «وَفِيهِ تَأْمَلُ» لَا يَظْهَرُ، فَتَأْمَلُ، انْتَهَى.

على أَنْ تَزَوِّجَنِي ابْنَتَكَ، أَوْ: على أَنْ أَزَوِّجَكَ ابْنَتِي، وكذا: على أَنْ تُنْفِقَ على عَبْدِي، أَوْ دَابَّتِي، أَوْ حَصَّتِي.

الثاني: فاسدٌ غيرُ مُفسدٍ للبيع؛ كشرطٍ يُنافي مُقتضاهُ؛ كَأَنْ لَا يَخْسَرَ، أَوْ مَتَى نَفَقَ وَإِلَّا رَدَّهُ، أَوْ لَا يَقِفْهُ، أَوْ لَا يَبِيعَهُ، أَوْ لَا يَهَبَهُ، أَوْ لَا يُعْتِقَهُ، فَإِنْ أَعْتَقَهُ فَلِبَائِعٍ وَلَاؤُهُ، أَوْ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ.....

بعْتُكَ داري بكذا (على أَنْ تَزَوِّجَنِي ابْنَتَكَ، أَوْ: على أَنْ أَزَوِّجَكَ ابْنَتِي، وكذا: على أَنْ تُنْفِقَ على عَبْدِي، أَوْ: على (دَابَّتِي، أَوْ: على (حَصَّتِي) من ذلك قرضاً أو مجَّاناً. قال في «شرح الإقناع» عن قوله: (وكذلك... إلى آخره): هو مقيسٌ على كلام أحمد، وليس مقوله<sup>(١)</sup>.

النوعُ (الثاني) من الشروطِ الفاسدةِ في البيعِ: شرطُ (فاسدٌ) في نفسه (غيرُ مُفسدٍ للبيع، كشرطٍ في العقدِ (ينافي مقتضاهُ)؛ أي: البيع؛ (ك) اشتراطِ مُشترٍ (أَنْ لَا يَخْسَرَ) في مبيع، (أَوْ مَتَى نَفَقَ) المبيع، (وإِلَّا رَدَّهُ) لبائعه؛ (أَوْ) اشتراطِ بائعٍ على مُشترٍ أَنْ (لَا يَقِفْهُ)؛ أي: المبيع، (أَوْ) أَنْ (يَبِيعَهُ، أَوْ) أَنْ (لَا يَهَبَهُ، أَوْ) أَنْ (لَا يُعْتِقَهُ، أَوْ) إِنْ (أَعْتَقَهُ فَلِبَائِعٍ وَلَاؤُهُ، أَوْ) اشترطَ عليه (أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ)؛ أي: يقفَ المبيعَ أَوْ يهبه؛ فالشرطُ فاسدٌ، والبيعُ صحيحٌ؛ لعودِ الشرطِ على غيرِ العاقدِ، نحو: بعْتُكَ على أَنْ لَا يَنْتَفِعَ بِهِ أَخُوكَ أَوْ زَيْدٌ وَنَحْوَهُ؛ لحديثِ عائشةَ قَالَتْ: جَاءَنِي بَرِيرَةُ فَقَالَتْ: كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ، كُلَّ عَامٍ أَوْقِيَّةً، فَأَعِينَنِي، فَقُلْتُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَعِدَّهَا لَهُمْ، وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي، فَعَلْتُ، فَذَهَبْتُ بِرَبِيرَةَ إِلَى أَهْلِهَا فَقَالَتْ لَهُمْ، فَأَبَوْا عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ، فَقَالَتْ: إِنِّي عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْوَلَاءُ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَخْبَرْتُ عَائِشَةَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ:

(١) انظر: «كشف القناع عن متن الإقناع» للبهوتي (٣/ ١٩٣).

إِلَّا شَرْطَ عِتْقٍ فَيَلْزَمُ، وَيُجْبَرُ مُشْتَرٍ عَلَيْهِ إِنْ أَبَاهُ، فَإِنْ أَصَرَ أَعْتَقَهُ حَاكِمٌ، وَكَذَا شَرْطُ رَهْنٍ فَاسِدٍ وَنَحْوِهِ، كَخِيَارٍ أَوْ أَجَلٍ مَجْهُولَيْنِ، أَوْ تَأْخِيرِ تَسْلِيمِهِ بِلَا انْتِفَاعٍ، أَوْ إِنْ.....

«خَذِيهَا واشترطي لهمُ الولاءَ؛ فإنما الولاءُ لمن أعتقَ»، ففعلت عائشةُ، ثم قام رسولُ الله ﷺ في الناسِ، فحمدَ اللهَ وأثنى عليه، ثم قالَ: «أما بعدُ، ما بالُ رجالٍ يشترطونَ شروطاً ليست في كتابِ الله، ما كانَ من شرطٍ ليس في كتابِ الله فهو باطلاً، وإن كانَ مئةَ شرطٍ، قضاءُ اللهِ أحقُّ، ودينُ اللهِ أوثقُ، وإنما الولاءُ لمن أعتقَ»، متفقٌ عليه<sup>(١)</sup>، فأبطلَ الشرطَ، ولم يبطلِ العقدَ، وقوله ﷺ «واشترطي لهمُ الولاءَ»، لا يصحُّ حمْلُهُ [على]<sup>(٢)</sup>: واشترطي عليهمُ الولاءَ؛ بدليلِ أمرِها به، ولا يأمرُها بفاسدٍ؛ لأنَّ الولاءَ لها بإعتاقِها، فلا حاجةَ إلى اشتراطِهِ، ولأنهم أبوا البيعَ إلا أنْ تشترطَ لهمُ الولاءَ، فكيف يأمرُها بما علمَ أنهم لا يقبلُونَهُ؟ وأما أمرُها بذلك، فليس بأمرٍ على الحقيقةِ، وإنما هو صيغةُ أمرٍ بمعنى التسويةِ، كقوله تعالى: ﴿فَأَصْرِؤْا أَوْ لَا تَصْرِؤْا﴾ [الطور: ١٦]، والتقديرُ: اشترطي لهمُ الولاءَ أو لا تشترطي؛ ولهذا قالَ عَقِبُهُ: «إنما الولاءُ لمن أعتقَ»، (إلا شرطَ عتقٍ؛ فيلزمُ) باشتراطِ بائعٍ على مُشتري؛ لحديثٍ بريرةَ.

(ويُجْبَرُ مُشْتَرٍ عَلَيْهِ)؛ أي: عتقَ مَنْ اشترطَ عليه عتقَهُ (إِنْ أَبَاهُ)؛ لأنه مستحقُّ لله تعالى؛ لكونه قربةً التزمَها المشتري، فأجبرَ عليه كالنذرِ، (فإنْ أَصَرَ) ممتنعاً؛ (أَعْتَقَهُ حَاكِمٌ) كطلاقِهِ على مَوْلٍ، (وكذا شرطُ رهنٍ فاسدٍ) كمجهولِ خمرٍ (ونحوهِ) كشرطِ ضممينٍ أو كفيلٍ غيرِ معينٍ، و(ك) شرطٍ (خيارٍ أو أَجَلٍ) في ثمنٍ (مجهولينِ، أو) شرطٍ (تأخيرِ تسليمِهِ)؛ أي: المبيعِ (بلا انتفاعٍ) بائعٍ به، (أو) شرطٍ بائعٍ (إنْ

(١) رواه البخاري (٢٠٦٠)، ومسلم (٨/٥٠٤).

(٢) من «كشاف القناع» للبهوتي (٣/١٩٤).

باعه فهو أحقُّ به بالثمن، أو أنَّ الأُمَّة لا تحمِلُ، ولمن فات غرضه الفسخُ في الكلِّ، ولو عالماً بفسادِ شرطٍ، ويردُّ ثمنٌ ومُثمنٌ لم يفت، وإلاَّ فأرشُ نقصِ ثمنٍ لبائع، أو استرجاعُ زيادته لمُشتري؛ لفوات الغرض - ويتَّجه: وكذا كلُّ شرطٍ فسد؛ كشرطِ لبنٍ مبيعٍ مُدَّةٍ ونفعٍ غيرِ معلومٍ - . . . . .

باعه؛ أي: المبيعَ مُشتري؛ (فهو)؛ أي: البائع (أحقُّ به)؛ أي: المبيع (بالثمن)؛ أي: بمثله؛ (أو) شرطٍ (أن الأُمَّة لا تحمِلُ)، فيصحُّ البيعُ، وتبطلُ هذه الشروطُ قياساً على اشتراطِ الولاءِ لبائع.

(ولمن فات غرضه) بفسادِ الشرطِ من بائعٍ ومُشتري (الفسخُ في الكلِّ)؛ أي: كل ما تقدَّم من الشروطِ الفاسدة، (ولو) كان (عالماً بفسادِ شرطٍ)؛ لأنه لم يسلم له ما دخلَ عليه من الشرطِ.

(ويردُّ ثمنٌ ومُثمنٌ لم يفت) بإلغاءِ الشرطِ، (وإلا) بأن فات (ف) يلزمُ (أرشُ) نقصِ ثمنٍ لبائعٍ) إن كان المُشرطُ بائعاً، فإن باعه بأنقصَ من ثمنه وشرطَ شرطاً فاسداً، فله الخيارُ بينَ الفسخِ وبينَ أخذِ أرشِ النقصِ؛ لأنه إنما باعَ بنقصٍ؛ لما يحصلُ له من الغرضِ الذي اشترطه، فإذا لم يحصلْ غرضه رجَعَ بالنقصِ، (أو استرجاعُ زيادته)؛ أي: الثمنِ (لمُشتري) إن كان هو المُشرطُ؛ بأن اشترى بزيادةٍ على الثمنِ، وشرطَ شرطاً فاسداً؛ فله الخيارُ بينَ الفسخِ وأخذِ ما زاد؛ (لفواتِ غرضِ كلِّ منهما).

(ويتَّجه: وكذا) حكمُ (كلِّ شرطٍ فسدَ كشرطِ لبنٍ حيوانٍ مبيعٍ مُدَّةٍ معلومةٍ كشهريٍّ مثلاً؛ لجهالةِ قدرِ اللبنِ في المُدَّةِ، (و) كشرطِ (نفعٍ) دابةٍ بيعتْ على أن ينتفعَ بها البائعُ ما شاء ثم يسلمُها للمُشتري، فهذا الشرطُ فاسدٌ؛ لأن النفعَ (غيرُ معلومٍ)،



و: بِعْنِي هَذَا عَلَى أَنْ أَقْضِيكَ دَيْنَكَ مِنْهُ، فَبَاعَهُ، صَحَّ الْبَيْعُ لَا الشَّرْطُ،  
و: اقْضِنِي دَيْنِي عَلَى أَنْ أَبِيعَكَ كَذَا بِكَذَا، صَحَّ قَضَاءُ فَقْطُ، وَ: اقْضِنِي  
أَجُودَ مِمَّا عَلَيْكَ عَلَى أَنْ أَبِيعَكَ كَذَا، فَفَعَلَا، فَبَاطِلَانِ.

الثَّالِثُ: مَا لَا يَنْعَقِدُ مَعَهُ بَيْعٌ؛ كَبِعْتُكَ، أَوْ اشْتَرَيْتُ إِنْ جِئْتَنِي، . . .

وللمشتري الخيار، وهو متجه<sup>(١)</sup>.

(و) مَنْ قَالَ لَغَرِيمِهِ: (بِعْنِي هَذَا) الشَّيْءَ (عَلَى أَنْ أَقْضِيكَ دَيْنَكَ مِنْهُ، فَبَاعَهُ) إِيَّاهُ؛ (صَحَّ الْبَيْعُ) قِيَاساً عَلَى مَا سَبَقَ، (لَا الشَّرْطُ)؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ أَلَا يَتَصَرَّفَ فِيهِ بِغَيْرِ الْقَضَاءِ، وَمَقْتَضَى الْبَيْعِ أَنْ يَتَصَرَّفَ مُشْتَرٍ بِمَا يَخْتَارُ، وَلِلْبَائِعِ الْفَسْخُ، أَوْ أَخَذُ أَرْضٍ نَقَصٍ ثَمَنِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ. (و) إِنْ قَالَ رَبُّ دَيْنٍ: (اقْضِنِي دَيْنِي عَلَى أَنْ أَبِيعَكَ كَذَا بِكَذَا)، فَقَضَاءُ دَيْنِهِ؛ (صَحَّ قَضَاءُ)؛ لِأَنَّهُ أَقْبَضَهُ دَيْنَهُ (فَقْطُ)؛ أَي: دُونَ بَيْعٍ مُشْرُوطٍ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُوقٌ عَلَى الْقَضَاءِ، وَيَأْتِي أَنْ الْبَيْعَ لَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ.

(و) إِنْ قَالَ رَبُّ دَيْنٍ: (اقْضِنِي أَجُودَ مِنْ مَا) لِي (عَلَيْكَ، عَلَى أَنْ أَبِيعَكَ كَذَا، فَفَعَلَا)؛ أَي: فَقَضَاءُ حَقِّهِ أَجُودَ، وَبَاعَهُ مَا وَعَدَهُ بِهِ، (ف) الْبَيْعُ وَالْقَضَاءُ (بَاطِلَانِ)، وَيُرَدُّ الْأَجُودُ قَابِضُهُ، وَيَطَالِبُ بِمِثْلِ دَيْنِهِ؛ لِأَنَّ الْمَدِينَ لَمْ يَرْضَ بِدَفْعِ الْأَجُودِ إِلَّا طَمَعاً فِي حَصُولِ الْمَبِيعِ لَهُ، وَلَمْ يَحْصُلْ لِبُطْلَانِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ بَيْعَتَانِ فِي بَيْعَةٍ.

النَّوْعُ (الثَّالِثُ: مَا)؛ أَي: شَرْطٌ (لَا يَنْعَقِدُ مَعَهُ بَيْعٌ)، وَهُوَ الْمَعْلُوقُ عَلَيْهِ الْبَيْعُ؛ (كَبِعْتُكَ) كَذَا إِنْ جِئْتَنِي، أَوْ رَضِي زَيْدٌ بِكَذَا، (أَوْ اشْتَرَيْتُ) كَذَا (إِنْ جِئْتَنِي،

(١) أقول: اتجهه الشارح أيضاً، وقوله: «ونفع غير معلوم» مصرَّحٌ به في «شرح الإقناع»، وقوله: «كشرط لبن مبيع مدة»، هو مثل ما تقدم، فتأمل، انتهى.

أَوْ إِنْ رَضِيَ زَيْدٌ، أَوْ جَاءَ كَذَا، وَيَصِحُّ: بَعْتُ وَقَبِلْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ،  
وَيَتَجَهُّ: وَلَوْ لِلشَّكِّ، وَأَنَّ إِجَارَةَ كَبَيْعٍ.  
وَيَصِحُّ بَيْعُ الْعَرَبُونَ، وَإِجَارَتُهُ، وَهُوَ دَفْعُ بَعْضِ ثَمَنِ أَوْ أَجْرَةٍ بَعْدَ  
عَقْدٍ لَا قَبْلَهُ، .....

(أو) إِنْ (رَضِيَ زَيْدٌ، أَوْ) إِنْ (جَاءَ) رَأْسُ الشَّهْرِ مَثَلًا (كَذَا) بِكَذَا؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ  
يَقْتَضِي نَقْلَ الْمَلِكِ حَالَ الْعَقْدِ، وَالشَّرْطُ يَمْنَعُهُ. (وَيَصِحُّ: بَعْتُ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ،  
(وَقَبِلْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ)؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ التَّبَرُّكُ لَا التَّرَدُّدُ غَالِبًا.  
(وَيَتَجَهُّ): صَحَّةُ عَقْدٍ مَعْلَقٍ عَلَى الْمَشِيئَةِ، (وَلَوْ) كَانَ إِتْيَانُهُ بِهَا (لِلشَّكِّ)؛  
لِعُمُومِ إِطْلَاقِ الْأَصْحَابِ ذَلِكَ.

(و) يَتَجَهُّ: (أَنَّ إِجَارَةَ) فِي ذَلِكَ (كَبَيْعٍ)؛ لِأَنَّهَا نَوْعٌ مِنْهُ، وَهُوَ مُتَجَهٌّ<sup>(١)</sup>.  
(وَيَصِحُّ بَيْعُ الْعَرَبُونَ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَالرَّاءِ، وَفِيهِ لُغَةٌ عَلَى وَزْنِ عَصْفُورٍ، وَيُقَالُ  
أَرَبُونَ، (و) يَصِحُّ (إِجَارَتُهُ)؛ أَيِ: الْعَرَبُونَ، قَالَ أَحْمَدُ وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: لَا بِأَسَ  
بِهِ<sup>(٢)</sup>، فَعَلُهُ عَمْرٌ<sup>(٣)</sup>، وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ أَجَارَهُ<sup>(٤)</sup>.  
(وَهُوَ)؛ أَيِ: بَيْعِ الْعَرَبُونَ (دَفْعُ بَعْضِ ثَمَنِ) فِي بَيْعِ عَقْدَاهُ، (أَوْ)؛ أَيِ: وَإِجَارَةُ  
الْعَرَبُونَ: دَفْعُ بَعْضِ (أَجْرَةٍ بَعْدَ عَقْدٍ) إِجَارَةٍ، (لَا قَبْلَهُ).

(١) أقول: ذكره الشارح واتجهه، ولم أره صريحاً لأحد، وهو ظاهر؛ أي: إذا لم يقصد التردد،  
والإجارة هي بيع نفع؛ بدليل أنها تصح بلفظه مضافاً إلى النفع، فتأمل، انتهى.  
(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٣١٩٨) عن ابن سيرين، وانظر: «المغني» لابن قدامة  
(١٦٠ / ٤).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٣٢٠١).

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٣١٩٩).

وَيَقُولُ: إِنْ أَخَذْتَهُ أَوْ جِئْتُ بِالْبَاقِي، وَإِلَّا فَهُوَ لَكَ، فَإِنْ وَفَّى، فَمَا دَفَعَ  
 مِنْ<sup>(١)</sup> الثَّمَنِ، وَإِلَّا فَلِبَائِعٍ وَمُؤَجَّرٍ، وَيَتَّبِعُهُ: هَذَا إِنْ قُبِدَ بَزْمَنْ وَفَاتَ،  
 وَإِلَّا.....

(ويقول) مشتري أو مستأجر: (إِنْ أَخَذْتَهُ)؛ أي: المبيع أو المؤجر، احتسب ما دفعْتُ من ثمنٍ أو أجرَةٍ، وإلا فهو لك، (أو) يقول: إِنْ (جِئْتُ بِالْبَاقِي) من ثمنٍ أو أجرَةٍ، وَإِنْ لم يَعيُنْ وقتاً، جَزَمَ به في «المغني» و«الشرح» و«المستوعب» وغيرهم<sup>(٢)</sup>، (وإلا فهو)؛ أي: ما قبضْتَهُ (لك) أيها البائع أو المؤجر، (فإن وَفَّى) المشتري أو المستأجر، (ف) يُحتسَبُ (ما دَفَعَ من الثمن) أو الأجرَة، (وإلا) يوفِّه (ف) العربون (لبائع ومؤجر)؛ لما رَوَى نافعُ بنُ عبدِ الحارث<sup>(٣)</sup> أنه اشترى لعمرَ دارِ السجن من صفوان بن أمية، فإن رضيَ عمرُ، وإلا فله كذا وكذا<sup>(٤)</sup>، قال الأثرم: قلتُ لأحمد: تذهبُ إليه؟ قال: أيُّ شيءٍ أقولُ؟ هذا عمرُ، وضعفَ حديث ابنِ ماجه؛ أي: أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع العربون<sup>(٥)</sup>.

(ويتَّبعُهُ) صحه (هذا) الاشتراط في بيع العربون وإجارته (إِنْ قُبِدَ) المتعاقدان ذلك (بزمَنْ) معيَّن؛ كإلى شهرٍ من الآن، (وفات) ذلك الزمن، (وإلا) يقيداهُ بزمَنْ؛

(١) في «ف»: «فمن».

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤ / ١٦١)، و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤ / ٥٨)، و«المستوعب» للسامري (١ / ٦٣١).

(٣) نافع بن عبد الحارث بن خالد الخزاعي، صحابي فتحي، وأمره عمر على مكة، فأقام بها إلى أن مات. انظر: «الإصابة» لابن حجر (٦ / ٤٠٨)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص: ٥٥٨).

(٤) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦ / ٣٤).

(٥) رواه ابن ماجه (٢١٩٢)، وانظر: «المغني» لابن قدامة (٤ / ١٦٠).

فإلى متى ينتظر، وأنه ليس لبائع ومؤجر إلزامه ببقية ثمن وأجرة، وإن  
لزم عقد بتفرق؛ لأنه يشبه تعليق فسخ، ويأتي.  
لا إن جاء لمرتهن بحقه في .....

(ف) لا يصح اشتراطه من أصله؛ لأن البائع أو المؤجر لا يدري (إلى متى ينتظر)،  
فالإطلاق لا يناسب؛ لما يلزم عليه من طول الأمد بلا نهاية، فترتب عليه من  
الضرر ما فيه كفاية، جزم به في «الرعايتين» و«الحاويين» و«الفائق»، لكنه مرجوح،  
والمذهب الصحة، سواء قيده بوقت أو لا<sup>(١)</sup>.

(و) يتجه أيضاً: (أنه ليس لبائع ومؤجر إلزامه)؛ أي: إلزام مشتر أو مستأجر  
(ب) دفع (بقية ثمن وأجرة) في مدة الاشتراط، (وإن لزم عقد) من بيع أو إجارة  
(بتفرق؛ لأنه)؛ أي: هذا العقد (يشبه تعليق فسخ) على شرط، (ويأتي)، وحيث  
كان كذلك فلا يلزم دفع البقية؛ لاحتمال عدم تمام العقد، وهو متجه<sup>(٢)</sup>.

\* تنمّة: إذا دفع إنسان لبائع أو مؤجر قبل العقد درهماً مثلاً، وقال: لا تعقد  
مع غيري، وإن لم آخذ فالدرهم لك، ثم عقد معه واحتسب الدرهم من الثمن  
أو الأجرة صح؛ لخلو العقد عن شرط، وإلا رجع بالدرهم؛ لأنه بغير عوض،  
ولا يصح جعله عوضاً عن انتظاره وتأخير له لأجله؛ لأنه لا يجوز المعاوضة عنه،  
ولو جازت لوجب أن يكون معلوم المقدار كالإجارة.

و(لا) يصح بيع إن رهنه شيئاً وانفقاً على أنه (إن جاء لمرتهن بحقه في

(١) أقول: اتجهه الشارح، وقال: وهو واضح، انتهى. قلت: وكأنه بالنظر للواقع كما قال الخلوتي،  
وفي ذلك عسر؛ لأنه لا غاية للانتظار، وأما الحكم في ذلك؛ فكما قرره شيخنا، انتهى.

(٢) أقول: جعل الشارح فيه تأملاً، ولم يظهر وجهه، ولم أر من صرح بالبحث، وهو ظاهر  
واضح يقتضيه كلامهم، فتأمل، انتهى.

مَحَلِّهِ وَ: إِنْ بَعْتِكَ فَأَنْتَ حُرٌّ، وَقَالَ آخَرُ: إِنْ اشْتَرَيْتُهُ فَحُرٌّ، فَبَاعَهُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لِبَائِعٍ وَمُؤَجَّرٍ إلْزَامُهُ عَتَقَ عَلَى بَائِعٍ بِتَمَامِ قَبُولٍ، وَلَمْ يَنْتَقِلْ مُلْكُ، . .

محلّه<sup>(١)</sup>؛ أي: حلول أجله، وإلا فالرهن له؛ لحديث: «لا يغلَقُ الرهنُ من صاحبه»، رواه الأثرم<sup>(٢)</sup>، وفَسَّرَهُ أَحْمَدُ بِذَلِكَ<sup>(٣)</sup>، ولأنه بيعٌ معلقٌ على شرطٍ مستقبلٍ، فلم يصحَّ لما تقدَّم.

(و) مَنْ قَالَ لِقَتِّهِ: (إِنْ بَعْتِكَ فَأَنْتَ حُرٌّ) وَبَاعَهُ؛ عَتَقَ عَلَيْهِ بِتَمَامِ قَبُولٍ، وَإِنْ قَالَ لَهُ: إِنْ بَعْتِكَ فَأَنْتَ حُرٌّ، (وَقَالَ آخَرُ: إِنْ اشْتَرَيْتُهُ) مِنْكَ (ف) هُوَ (حُرٌّ، فَبَاعَهُ)؛ لَمَنْ قَالَ: إِنْ اشْتَرَيْتُهُ مِنْكَ فَهُوَ حُرٌّ؛ (عَتَقَ عَلَى بَائِعٍ بِتَمَامِ قَبُولٍ) مُشْتَرٍ، (وَلَمْ يَنْتَقِلْ مُلْكُ) فِيهِ لِمُشْتَرٍ، نَصًّا؛ لِأَنَّهُ يَعْتَقُ عَلَى الْبَائِعِ فِي حَالِ انْتِقَالِ الْمُلْكِ وَنَفْوِذِ الْعَتَقِ، وَيَتَدَافَعَانِ فَيَنْفِذُ الْعَتَقُ لِقَوْتِهِ وَسَرَايَتِهِ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ أَبِي الْخَطَّابِ فِي رَوُوسِ الْمَسَائِلِ، قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: وَيَشْهَدُ لَهَا تَشْيِئُهُ أَحْمَدُ بِالْمَدْبَرِ وَالْوَصِيَّةِ، وَفِيهَا طَرُقُ خَمْسَةٌ هَذِهِ أَقْوَاهَا، وَحَيْثُ عَتَقَ فَمِنْ مَالِ الْبَائِعِ<sup>(٤)</sup>.

وقوله: (بتَمَامِ قَبُولٍ) هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ، وَقَالَ فِي «الْإِقْنَاعِ» تَبْعًا «لِلْمَغْنِيِّ» وَ«الْمُسْتَوْعِبِ»: عَتَقَ عَلَى الْبَائِعِ مِنْ مَالِهِ قَبْلَ الْقَبُولِ؛ أَي: لِأَنَّهُ عَلَّقَ حَرِيَّتَهُ عَلَى فَعْلِهِ لِلْبَيْعِ، فَمَتَى قَالَ لِلْمُشْتَرِي: بَعْتُكَ؛ فَقَدْ وَجَدَ شَرْطُ الْحَرِيَّةِ، فَيَعْتَقُ قَبْلَ قَبُولِ الْمُشْتَرِي<sup>(٥)</sup>، وَكَانَ عَلَى الْمُصَنِّفِ أَنْ يَقُولَ: خِلَافًا لَهُ.

(١) قوله: «في محله» سقط من «ق».

(٢) ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٩ / ٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (ص: ٢٨٠).

(٤) انظر: «القواعد» لابن رجب (ص: ١٠٨).

(٥) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٨٢ / ٢)، و«المغني» لابن قدامة (١٣ / ٤).

وكذا لو قاله بائعٌ فقط، أو مُشتريٌ فقط، وعند الشيخ: إن قصد بالتعليق اليمينَ أجزأه كَفَّارَةٌ يمينٍ.

\* \* \*

### فصل

وَمَنْ بَاعَ بِشَرْطِ الْبَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، أَوْ مِنْ عَيْبٍ كَذَا، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَبْرَأْ، .....

(وكذا) الحكم (لو قاله)؛ أي: إن بعْتَكَ فأنْتَ حرٌّ، (بائعٌ فقط) فباعه؛ فإنه يعتقُ بمجردَ القبولِ (أو) قاله (مشتريٌ فقط)؛ أي: إن اشتريتُكَ فأنْتَ حرٌّ، فاشترأه. (وعند الشيخ) بقي الدين طريقةً سادسةً، وهي (إن) كان المعلقُ (قصدَ بالتعليقِ اليمينَ) دونَ التبرُّرِ بعته، ثم باعه؛ لم يعتق، و(أجزأه كَفَّارَةٌ يمينٍ)؛ لأنه إذا باعهُ خرَجَ عن ملكه، فبقيَ كذره أن يعتقَ عبدَ غيره، فيُجزيه الكفارة، قال: وإن قصدَ به التقربَ، صارَ عتقه مستحقاً كالنذر، فلا يصحُّ بيعه، ويكونُ العتقُ معلقاً على صورةِ البيعِ؛ كما لو قالَ لما لا يحلُّ بيعه: إذا بعتهُ فعليَّ عتقُ رقية، أو قالَ لأُمِّ ولده: إن بعْتَكَ فأنْتَ حرٌّ، انتهى<sup>(١)</sup>. وتقدَّم لك أن طريقة أبي الخطاب أقوى.

### (فصل)

(ومن باع) شيئاً (بشرط البراءة من كلِّ عيبٍ) فيما باعه؛ لم يبرأ، (أو) بشرط البراءة (من عيبٍ كذا إن كان) في المبيع (لم يبرأ) بائعٌ بذلك، ولمشتري الفسخُ بعيبٍ لم يُعلم حالة عقدٍ؛ لما روى أحمد: أن ابنَ عمرَ باعَ زيدَ بنَ ثابتٍ عبداً بشرطِ البراءةِ بثمانٍ مئةٍ درهمٍ، فأصابَ زيدٌ به عيباً، فأرادَ ردُّه على ابنِ عمرَ فلم

(١) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٥/ ٣٩٠).

وإن سَمَّاهُ، أو أبرأه مُشْتَرٍ بَعْدَ عَقْدٍ بَرِيٍّ وَمَنْ بَاعَ مَا يُذَرَعُ عَلَى أَنَّهُ عَشْرَةٌ، فَبَانَ أَكْثَرُ، صَحَّ، وَلِكُلِّ الْفَسْخِ مَا لَمْ يُعْطِ بَائِعُ الزَّائِدَ مَجَانًّا. وَإِنْ بَاعَ أَقْلَ صَحَّ، وَالنَّقْصُ عَلَى بَائِعٍ، وَيُخَيَّرُ إِنْ أَخَذَهُ مُشْتَرٍ بِقِسْطِهِ، لَا إِنْ أَخَذَهُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ.

يقبله، فترافعا إلى عثمان، فقال عثمان لابن عمر: تحلف أنك لم تعلم بهذا العيب؟ قال: لا، فردّه عليه، فباعه ابن عمر بألف درهم<sup>(١)</sup>. وهذه قضية اشتهرت، ولم تُنكَرْ، فكانت كالإجماع، وأيضاً خيار العيب إنما يثبت بعد البيع، فلا يسقط بإسقاطه قبله؛ كالشفعة.

(وإن سَمَّاهُ)؛ أي: سمى بائع العيب لمشتري؛ برى منه؛ لدخوله على بصيرة، (أو أبرأه مُشْتَرٍ) من عيب كذا، أو من كل عيب (بعد عقد برى) منه بائع؛ لإسقاطه بعد ثبوته له؛ كالشفعة.

(وَمَنْ بَاعَ مَا)؛ أي: شيئا (يُذَرَعُ)؛ كأرضٍ وثوبٍ (على أنه عشرة) أذرع، أو أشبارٍ أو أجربة ونحوها، (فبان) المبيع (أكثر) ممّا عيّن؛ (صحّ) البيع، والزائد لبائع؛ لأن ذلك نقص على المشتري، فلم يمنع صحة البيع؛ كالعيب، (ولكل) من بائع ومشتري (الفسخ)؛ لضرر الشركة، (ما لم يعط بائع) لمشتري (الزائد مجانا) بلا عوض؛ فيسقط خيارُ مُشْتَرٍ؛ لأن البائع زاده خيراً.

(وإن بان) مبيع على أنه عشرة (أقل) منها؛ (صحّ) البيع، (والنقص) عن العشرة (على بائع)؛ لأنه التزمه بالعقد، (ويُخَيَّرُ) بائع (إن أخذه)؛ أي: المبيع الناقص (مشتري بقسطه) من ثمن، فإن شاء أمضاه، أو فسّخ دفعاً لضرره، و(لا) خيار لبائع (إن أخذه) مُشْتَرٍ (بجميع الثمن)؛ لزوال ضرره إن لم يفسخ مُشْتَرٍ البيع،

(١) رواه الإمام أحمد في «مسائله» رواية ابنه عبدالله (ص: ٢٧٦)، وفيه: (بألف وخمس مئة درهم) بدل (بألف درهم).

وَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفٌ فِي مَقْبُوضٍ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ بغيرِ عِتْقٍ، وَيُضْمَنُ هُوَ  
وَزِيَادَتُهُ؛ كَمَغْصُوبٍ، لَا بِالثَّمَنِ، وَيَلْزَمُ رَدُّهُ بَاقِيًا بِنَمَائِهِ مُطْلَقًا، وَأُجْرَةُ  
مِثْلِهِ، وَمُؤْنَةُ رَدِّهِ، وَلَا يَرْجَعُ بِنَفَقَتِهِ، وَلَا بِخَرَاكِ أَرْضٍ.

وَلَا حَدَّ بَوَاطِءِ أُمَّةٍ.....

وَلَا يُجْبَرُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْمَعَاوِضَةِ، وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى تَعْوِضِهِ عَنْهُ جَازَ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ  
لَا يَعْدُوهُمَا.

\* تَنْبِيْهُ: لَوْ بَاعَ صُبْرَةً عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةٌ أَقْفَرَةٌ، أَوْ زَبْرَةً حَدِيدٍ عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةٌ  
أَرْطَالٍ، فَبَانَتْ أَحَدَ عَشَرَ، فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ؛ لَصُدُورِهِ مِنْ أَهْلِهِ فِي مَحَلِّهِ، وَالزَّائِدُ  
لِلْبَائِعِ مَشَاعًا، وَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي وَلَا لِلْبَائِعِ؛ لِعَدَمِ الضَّرَرِ، وَإِنْ بَانَتْ الصُّبْرَةُ  
أَوْ الزَّبْرَةُ تِسْعَةً، فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ؛ لِمَا تَقَدَّمَ، وَيَنْقُصُ مِنَ الثَّمَنِ بِقَدْرِ نَقْصِ الْبَيْعِ،  
وَلَا خِيَارَ لِهَمَا أَيْضًا، بِخِلَافِ الْأَرْضِ وَنَحْوِهَا مِمَّا يُنْقِصُهُ التَّفْرِيقُ.

(وَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفٌ فِي مَقْبُوضٍ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْلِكُ بِهِ، فَلَا يَنْفِذُ فِيهِ  
تَصَرُّفٌ (بغيرِ عِتْقٍ)، فَيَنْفِذُ لِقَوْتِهِ وَسَرِيَانِهِ وَتَشَوُّفِ الشَّارِعِ إِلَيْهِ، وَمَحَلُّ عَدَمِ صَحَةِ  
التَّصَرُّفِ فِي مَقْبُوضٍ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ إِذَا لَمْ يَحْكَمْ بِهِ مَنْ يَرَاهُ، وَإِلَّا نَفَذَ.

(وَيُضْمَنُ) مَقْبُوضٌ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ إِذَا تَلَفَ (هُوَ وَزِيَادَتُهُ) الْمُتَصِلَةُ وَالْمُنْفَصِلَةُ؛  
(كَمَغْصُوبٍ) بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ تَلَفِهِ بِلَدِّ قَبْضِهِ فِيهِ إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا، وَإِلَّا فَبِمِثْلِهِ، وَ(لَا) يُضْمَنُ  
(بِالثَّمَنِ) الَّذِي بَاعَ بِهِ؛ لِفَسَادِ الْعَقْدِ، فَسَلَاخُ بَيْعٍ فِي فِتْنَةٍ، أَوْ لِأَهْلِ حَرْبٍ، وَنَحْوِ  
عَنْبٍ؛ كَتَمْرِ وَعَصِيرٍ لَخْمِرٍ، وَفَاتٍ؛ يُضْمَنُ بِثَمَنِ مِثْلِهِ بِمَحَلِّ فَوَاتِهِ، (وَيَلْزَمُ) مُشْتَرِيًا  
(رَدُّهُ) حَيْثُ كَانَ (بَاقِيًا، بِنَمَائِهِ مُطْلَقًا) مُتَصِلًا أَوْ مُنْفَصِلًا، (و) رَدُّ (أُجْرَةِ مِثْلِهِ) مَدَّةَ  
بَقَائِهِ فِي يَدِهِ، انْتَفَعُ بِهِ أَوْ لَا، (و) يَلْزَمُهُ (مُؤْنَةُ رَدِّهِ)، وَإِنْ نَقَصَ بِيَدِهِ ضَمِنَ نَقْصَهُ،  
(وَلَا يَرْجَعُ) مُشْتَرٍ (بِنَفَقَتِهِ)؛ أَيِ: الْمَبِيعِ، (وَلَا بِخَرَاكِ أَرْضٍ) مَدَّةَ بَقَائِهَا بِيَدِهِ،  
(وَلَا حَدَّ) عَلَى مُشْتَرٍ (بَوَاطِءِ أُمَّةٍ) اشْتَرَاهَا بِعَقْدٍ فَاسِدٍ؛ لِلشَّبْهَةِ.



- وَيَتَجَهُّ: إِلَّا فِي مُجْمَعٍ عَلَى بُطْلَانِهِ لِعَالِمٍ - بَلْ مَهْرٌ مِثْلٍ، وَأَرْشٌ بَكَارَةٍ،  
وَالْوَلَدُ حُرٌّ، وَعَلَيْهِ إِنْ وُلِدَ حَيًّا قِيمَتُهُ يَوْمَ وَضَعٍ، وَإِلَّا فَنَقْصُ وَلَادَةٍ  
فَقَطْ، وَإِنْ مُلِكَتْ بَعْدُ لَمْ تَصِرْ أُمَّ وَلَدٍ.

وَيَتَجَهُّ: لَوْ بَاعَهُ قَابِضُهُ لآخرَ، فَلِمَالِكٍ مُطَالَبَةٌ كُلٌّ، وَقَرَارُ  
ضَمَانٍ عَلَى تَالِفٍ عِنْدَهُ، وَأَنَّ تَفْصِيلَهُ كَغَضَبٍ كَمَا يَأْتِي إِلَّا فِي صِحَّةِ عِبَادَةٍ  
فِيهِ؛ .....

(وَيَتَجَهُّ): لَا حَدَّ عَلَيْهِ (إِلَّا فِي) وَطِءِ أُمَةٍ يَبْعَثُ بَعْقِدٍ (مَجْمَعٍ عَلَى بُطْلَانِهِ لِعَالِمٍ)  
بِذَلِكَ، فَإِذَا وَطِئَهَا مَعَ عِلْمِهِ بِبُطْلَانِ الْعَقْدِ إِجْمَاعًا حَدٌّ؛ لِأَنَّهُ زَانٍ، وَهُوَ مُتَجَهٌّ<sup>(١)</sup>.  
(بَلْ) يُلْزَمُ مَنْ وَطِءَ أُمَّةً اشْتَرَاهَا بَعْقِدٍ فَاسِدٍ (مَهْرٌ مِثْلٍ، وَأَرْشٌ بَكَارَةٍ)، فَلَا يَنْدَرِجُ  
فِي مَهْرِهَا، بِخِلَافِ الْحُرَّةِ (وَالْوَلَدُ حُرٌّ)؛ لِلشَّبَهَةِ، (وَعَلَيْهِ إِنْ وُلِدَ حَيًّا قِيمَتُهُ)؛ لِأَنَّهُ  
فَوْتُهُ عَلَى مَالِكِهِ بِاعْتِقَادِ الْحَرِيَةِ (يَوْمَ وَضَعٍ)؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ إِمْكَانٍ تَقْوِيمِهِ، (وَالِإِلَّا)  
يُؤَلَّدُ حَيًّا، بَلْ سَقَطَ مِيتًا بِغَيْرِ جَنَايَةٍ؛ (ف) عَلَى مُشْتَرٍ ضَمَانُ (نَقْصِ وَلَادَةٍ) أُمَةٍ (فَقَطْ)،  
دُونَ ضَمَانِهِ هُوَ كَنَقْصِ مَغْصُوبَةٍ، (وَإِنْ مُلِكَتْ)؛ أَيِ: مَلَكَهَا وَاطَّئَهَا فِي عَقْدٍ فَاسِدٍ  
(بَعْدُ) إِنْ حَمَلَتْ مِنْهُ؛ (لَمْ تَصِرْ أُمَّ وَلَدٍ) لَهُ بِذَلِكَ الْحَمْلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَالِكًا لَهَا  
حِينَئِذٍ.

(وَيَتَجَهُّ: لَوْ بَاعَهُ)؛ أَيِ: الْمَقْبُوضَ بَعْقِدٍ فَاسِدٍ (قَابِضُهُ لآخرَ، فَلِمَالِكٍ) رَقَبَةٍ  
(مُطَالَبَةٌ كُلٌّ) مِنْهُمَا بِهِ إِنْ كَانَ بَاقِيًا، (و) إِنْ تَلَفَ (ف) (قَرَارُ ضَمَانٍ عَلَى تَالِفٍ عِنْدَهُ)  
مِنْهُمَا.

(و) يَتَجَهُّ: (أَنَّ تَفْصِيلَهُ كَغَضَبٍ كَمَا يَأْتِي) فِي بَابِهِ (إِلَّا فِي صِحَّةِ عِبَادَةٍ فِيهِ)،

(١) أَقُولُ: ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَاتَّجَهَّهُ، وَلَمْ أَرَ مَنْ صَرَّحَ بِهِ هُنَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ وَطِئَهُ لَمْ يَصَادِفْ  
مَلَكَهَا، وَلَا شَبَهَةَ تَدْرَأُ الْحَدَّ، كَمَا يَأْتِي فِي الْحُدُودِ، انْتَهَى.

لِإِعْرَاضِ رَبِّهِ عَنْهُ بِطَيْبِ نَفْسٍ، وَأَنَّهُ لَوْ بَانَ مَبِيعٌ حُرًّا يَغْرُمُ مُشْتَرٍ لَهُ أُجْرَةَ  
عَمَلِهِ إِنْ جَهِلَ حُرِّيَّةَ نَفْسِهِ، أَوْ أَكْرَهَهُ عَلَيْهِ، وَلَوْ آجَرَهُ غَرِمَ مُسْتَأْجِرٌ،  
لَكِنْ يَرْجِعُ بِمَا دَفَعَهُ أُجْرَةً.

\* فَرْعٌ: يَحْرُمُ تَعَاطِي عُقُودٍ فَاسِدَةٍ، وَالنَّاسُ وَاقِعُونَ فِي ذَلِكَ.

فتنعقد صحيحة ولا تعاد؛ (لإعراض ربّه عنه بطيب نفس) منه، ففارق الغضب  
من هذه الحيثية.

(و) يتجّه: (أنه لو بان مبيعٌ حُرًّا يَغْرُمُ مُشْتَرٍ لَهُ؛ أي: للحرّ المبيع (أجرة  
عمله، إن جهل) المبيع (حرية نفسه، أو أكرهه) مُشْتَرٍ (عليه)؛ أي: على العمل،  
(ولو أجر) مُشْتَرٍ؛ (غرم مُستأجرٌ) للحرّ أجرة عمله (لكن يرجع) المُستأجرُ على  
المشتري (بما دفعه) للحرّ (أجرة)؛ لأنه المتسبب في غرمه، وهو متجّه<sup>(١)</sup>.

\* (فَرْعٌ: يَحْرُمُ) على كلِّ مكلفٍ (تعاطي عقودٍ فاسدة)؛ إذا كان عالماً  
بفسادها، ولم يُقلّد مَنْ يَرَى صَحَّتْهَا، فَإِنْ قَلَّدَ جَازَ، (والناسُ واقعون في ذلك)،  
يتعاطون ذلك من غير تقليد، تهاوناً منهم بالأحكام الشرعية، فلا حول ولا قوة  
إلا بالله العليّ العظيم.

\* \* \*

(١) أقول: أتجه الاتجاهات السابعة، وهي ظاهرة، وهي منها صريح في أبواب، منها هنا،  
وفي الخيار، وفي الغصب، ومنها ما يقتضيه كلامهم في ذلك، انتهى.

## بَابُ الْخِيَارِ

الْخِيَارُ اسْمٌ مَصْدَرٌ اخْتَارَ، وَهُوَ: طَلَبُ خَيْرِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ إِمْضَاءٍ  
أَوْ فسخ، وَأَقْسَامُهُ ثَمَانِيَّةٌ:  
أَحَدُهَا: خِيَارُ مَجْلِسٍ، وَيُثْبِتُ فِي بَيْعٍ.....

(بَابُ الْخِيَارِ فِي الْبَيْعِ وَالتَّصَرُّفِ فِي الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ

وَمَا يَحْصُلُ بِهِ قَبْضُهُ، وَالْإِقَالَةُ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ

(الْخِيَارُ: اسْمٌ مَصْدَرٌ اخْتَارَ) يَخْتَارُ اخْتِيَارًا لَا مَصْدَرَهُ؛ لِعَدَمِ جَرِيَانِهِ عَلَى  
الْفِعْلِ، (وَهُوَ)؛ أَيِ: الْخِيَارُ (طَلَبُ خَيْرِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ إِمْضَاءٍ أَوْ فسخ).

(وَأَقْسَامُهُ)؛ أَيِ: الْخِيَارِ فِي الْبَيْعِ بِحَسَبِ أَسْبَابِهِ (ثَمَانِيَّةٌ) بِالِاسْتِقْرَاءِ.

(أَحَدُهَا: خِيَارُ مَجْلِسٍ) بِكَسْرِ اللَّامِ، مَوْضِعُ الْجُلُوسِ، وَالْمَرَادُ هُنَا: مَكَانُ  
التَّبَاعِ، (وَيُثْبِتُ) خِيَارُ مَجْلِسٍ (فِي بَيْعٍ) عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَيُرْوَى عَنْ عُمَرَ وَابْنِهِ  
وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ؛ لِحَدِيثِ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا».  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَحَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ<sup>(١)</sup>، وَرَوَاهُ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ  
ابْنِ عُمَرَ<sup>(٢)</sup>، وَقَوْلُ عُمَرَ: الْبَيْعُ صَفْقَةٌ أَوْ خِيَارٌ<sup>(٣)</sup>، مَعْنَاهُ: تَقْسِيمُ الْبَيْعِ إِلَى مَا شُرِطَ  
فِيهِ وَمَا لَمْ يُشْتَرَطْ فِيهِ، سَمَاءُ صَفْقَةٍ؛ لِقَصْرِ مَدَّةِ الْخِيَارِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْهُ أَبُو

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٧٣، ٢٠٠٣)، وَمُسْلِمٌ (١٥٣١، ١٥٣٢).

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (٢/ ٦٧١).

(٣) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٥/ ٢٧٢).

غير كتابية، وتَوَلَّى طَرَفِي عَقْدٍ وَشِرَاءٍ مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ بِنَسَبٍ، أَوْ قَوْلٍ، أَوْ  
اعْتِرَافٍ بِحُرِّيَّتِهِ قَبْلَ شِرَائِهِ، أَوْ تَبَايَعًا<sup>(١)</sup> عَلَى أَنْ لَا خِيَارَ، وَكَبَيْعٍ صُلَحٍ  
وَقِسْمَةٍ وَهَبَةٍ بِمَعْنَاهُ وَإِجَارَةٍ، وَكَذَا مَا قَبَضَهُ شَرْطٌ لَصِحَّتِهِ؛ كَصَرَفٍ  
وَسَلَمٍ، وَرِبَوِيٍّ بَرَبَوِيٍّ.....

إسحاق الجوزجاني مثل مذهبننا، ولا يصح قياس البيع على النكاح؛ لأنه يُحتاطُ  
له قبله غالباً، فلا يحتاجُ إلى خيارٍ بعده.

(غير كتابية)، فلا خيارَ فيها؛ لأنها تُرادُّ للعتقِ، (و) غير (تَوَلَّى طَرَفِي عَقْدٍ)  
بيع؛ بأن انفردَ بالبيعِ واحدٌ لولايةٍ أو وكالةٍ؛ فلا خيارَ له، كالشفيعِ، (و) غير (شِرَاءٍ  
مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ بِنَسَبٍ)؛ كقريبه، (أَوْ قَوْلٍ) أو تعليقٍ؛ كإِنْ اشْتَرَيْتُكَ فَأَنْتَ حُرٌّ؛ كما  
لو بَاشَرَ عَتَقَهُ، (أَوْ اعْتِرَافٍ بِحُرِّيَّتِهِ قَبْلَ شِرَائِهِ)؛ لأنه استنقَازٌ لا شراءٌ حقيقةً؛ لاعترافه  
بحرِيَّتِهِ، (أَوْ تَبَايَعًا عَلَى أَنْ لَا خِيَارَ)؛ كقولِ بائعٍ: بَعْتُكَ عَلَى أَنْ لَا خِيَارَ بَيْنَنَا، فيقولُ  
مشتريٌّ: قَبِلْتُ، ولم يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ؛ فلا خيارَ لهما، أو أَسْقَطَا الخيارَ بعدَ البيعِ.

(وكبيعٍ) في ثبوتِ خيارِ مجلسٍ فيه (صُلَحٍ) بمعنى بيعٍ؛ بأن أقرَّ له بدينٍ أو  
عينٍ، ثم صالَحَهُ عنه بعوضٍ، (و) كبيعٍ (قِسْمَةٍ) بمعنى بيعٍ، وهي قِسْمَةُ التَّراضِي،  
(و) كبيعٍ (هَبَةٍ بِمَعْنَاهُ) وهي التي فيها عوضٌ معلومٌ، فيثبُتُ فيها خيارُ المجلسِ  
كالبيعِ، (و) كبيعٍ (إِجَارَةٍ) على عينٍ؛ كدارٍ وحيوانٍ، أو على نفعٍ في الذمة؛ كخياطةٍ  
ثوبٍ ونحوه؛ لأنه نوعٌ من البيعِ، (وَكذَا مَا)؛ أي: عَقْدٌ (قَبْضُهُ)؛ أي: العوضُ فيه،  
(شَرْطٌ لَصِحَّتِهِ)؛ أي: لدوامِها؛ (كَصَرَفٍ وَسَلَمٍ وَ) بيعٍ (رِبَوِيٍّ) من مكيلٍ أو موزونٍ  
(رِبَوِيٍّ)؛ كبيعٍ بُرٍّ بِبُرٍّ مثله، أو شعيرٍ؛ فيثبُتُ فيها خيارُ المجلسِ؛ لعمومِ الخبرِ،

(١) في «ف»: «تبايعا».

لا في حَوَالَةٍ، وَوَقْفٍ، وَإِقَالَةٍ، وَأَخَذٍ بِشُفْعَةٍ، وَنِكَاحٍ، وَخُلْعٍ، وَإِبْرَاءٍ، وَعِتْقٍ، وَضَمَانٍ، وَتَلَزُّمٍ فِي الْحَالِ، وَقَرْضٍ، وَرَهْنٍ، وَهَبَةٍ بَعْدَ قَبْضٍ، وَلَا فِي مُسَاقَاةٍ، وَمُزَارَعَةٍ، وَجُعَالَةٍ، وَوَكَالَةٍ، وَشَرِكَةٍ، وَمُضَارَبَةٍ، وَعَارِيَةٍ، وَوَدِيعَةٍ، وَسَبْقٍ، بَلْ هِيَ عُقُودٌ جَائِزَةٌ، لِكُلِّ فُسْخُهَا مَتَى شَاءَ، وَيَبْقَى خِيَارُ مَجْلِسٍ وَلَوْ أَقَامَا سَنَةً إِلَى أَنْ يَتَفَرَّقَا عُرْفًا<sup>(١)</sup> بِأَبْدَانِهِمَا اخْتِيَارًا، .....

ولأن موضعه النظر في الحظ، وهو موجود هنا.

و(لا) يثبت خيار مجلس (في حوالة)؛ لاستقلال أحد المتعاقدين بها،  
(و) لا في (وقفٍ وإقالةٍ وأخذٍ بشفعةٍ ونكاحٍ وخلعٍ وإبراءٍ وعتقٍ وضمانٍ، وتلزم) هذه المذكورات جميعها (في الحال).

(و) لا خيار أيضاً في (قرضٍ ورهنٍ وهبةٍ بعد قبضٍ، ولا) خيار (في مساقاةٍ ومزارعةٍ وجعالةٍ ووكالةٍ وشركةٍ ومضاربةٍ وعاريةٍ ووديعةٍ وسبقٍ، بل هي عقودٌ جائزةٌ، لكلٍّ) من المتعاقدين (فسخها متى شاء) كما هو شأن العقود الجائزة.

(ويبقى خيار مجلس) حيث ثبت، (ولو أقاما)؛ أي: المتعاقدان (سنةً إلى أن يتفرقا)؛ للخبر بما يعدّه الناس تفرقاً (عرفاً)؛ لإطلاق الشارع التفرق وعدم بيانه، فدلّ أنه أراد ما يعرفه الناس؛ كالقبض والإحراز، (بأبدانهما اختياراً)، فإن حُجِزَ بينهما بنحوٍ حائِطٍ أو ناما، لم يعد تفرقاً؛ لبقائهما بأبدانهما بمحل عقد، وخيارهما باقٍ ولو طالّت المدة، أو أقاما<sup>(٢)</sup> كرهاً؛ لعدم التفرق.

(١) سقط من «ف».

(٢) في «ق»: «قاما».

ولو بهرب أحدهما من صاحبه، لا مع إكراه، أو فزع من مخوف، أو إلجاء بسيل أو حمل، إلا إن تفرقا<sup>(١)</sup> من مجلس زال فيه ذلك، فإن أكره أحدهما، بقي خياره فقط، وإن أسقطاه بعد عقد سقط؛ كقول كل: اخترت إمضاء العقد، أو التزامه، أو إبطال الخيار، ونحوه، . . . . .

(ولو) كان تفرقهما (بهرب أحدهما)؛ أي: المتعاقدين (من صاحبه)؛ فيبطل الخيار، قال في «الرعاية»: وإن مشى أحدهما أو فر؛ ليلزم العقد قبل استقالة الآخر وفسخه ورضاه، حرّم وبطل خيار الآخر في الأشهر.

و(لا) يبطل خيارهما إن تفرقا (مع إكراه) لهما أو لأحدهما على التفرق؛ بل يبقى الخيار إلى زوال الإكراه، (أو) تفرقا بحدوث (فزع من مخوف)؛ كسبع أو ظالم خشيأه فهربا منه، (أو) تفرقا مع (إلجاء)؛ كتفرق (بسيل) أو نار ونحوهما، (أو) تفرقا مع (حمل) لهما أو لأحدهما من مجلس العقد، أو فرقتهما ريح؛ لأن فعل المكره والمُلجأ كعدمه، (إلا إن تفرقا من مجلس زال فيه ذلك) الإكراه أو الإلجاء، (فإن أكره أحدهما؛ بقي خياره) إلى زوال الإكراه والتفرق من مجلس زال فيه الإكراه (فقط)؛ أي: دون خيار صاحبه.

(وإن أسقطاه)؛ أي: الخيار (بعد عقد) قبل تفرقهما؛ (سقط)؛ لأنه حق ثبت للمسقط بعقد البيع، فسقط بإسقاطه؛ كالشفعة؛ (كقول كل) منهما: (اخترت إمضاء العقد، أو) اخترت (التزامه، أو) اخترت (إبطال الخيار، ونحوه) مما يدل على الإسقاط؛ لقوله ﷺ: «المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن يكون البيع عن خيار، فإن كان البيع عن خيار، فقد وجب البيع»؛ أي: لزم، متفق عليه<sup>(٢)</sup>، والتخاير في

(١) في «ح»: «يتفرقا».

(٢) رواه البخاري (٢٠٠٦)، ومسلم (١٥٣١)، من حديث ابن عمر ؓ.

وإن أسقطه أحدهما، أو قال لصاحبه: اختر، سقط، وبقي خيار صاحبه. وتحرم فرقة خشية استقالة، وينقطع خيار بموت أحدهما، لا جونه، وهو.....

ابتداء العقد وبعده في المجلس واحد، فلو قال بائع: بعثك على أن لا خيار بيننا، فقال المشتري: قبلت، ولم يزد على ذلك؛ فلا خيار لهما.

(وإن أسقطه؛ أي: الخيار (أحدهما)؛ أي: المتبايعين؛ بقي خيار صاحبه، (أو قال) أحدهما (لصاحبه: اختر؛ سقط) خيار القائل (وبقي خيار صاحبه)؛ لحديث ابن عمر: «فإن خير أحدهما صاحبه فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع»<sup>(١)</sup>.

(وتحرم فرقة خشية استقالة)؛ أي: خشية أن يفسخ صاحبه البيع في المجلس؛ لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه مرفوعاً: «البائع والمبتاع بالخيار حتى يفرقا، إلا أن يكون صفقة خيار؛ فلا يحلّ له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقيله»، رواه الأثرم والنسائي والترمذي وحسنه<sup>(٢)</sup>، وما روي عن ابن عمر: أنه كان إذا اشترى شيئاً يعجبه يمشي خطوات<sup>(٣)</sup>؛ ليلزم البيع محمولاً على أنه لم يبلغه الخبر، أو على إلزام نفسه حتى لا تراوده بالرد؛ لا على منع غيره من الاستقالة، وهذا أولى.

(وينقطع خيار) مجلس (بموت أحدهما)؛ أي: المتعاقدين؛ لأن الموت أعظم الفرقتين.

و(لا) ينقطع خيار بـ (جونه) في المجلس؛ لعدم التفرق<sup>(٤)</sup>، (وهو)؛ أي: المجنون

(١) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

(٢) رواه الترمذي (١٢٤٧)، والنسائي (٤٤٨٣).

(٣) رواه البخاري (٢٠٠١) بنحوه.

(٤) قوله: «لأن الموت... لعدم التفرق» سقط من «ق».

على خياره إذا أفاق، ولا يثبت لوليّه - ويتجه: إلا في جنونٍ مطبّق - ولو خرس أحدُهما، قامت إشارته مقامَ نطقه، فإن لم تفهم، أو جنّ، أو أغمي عليه، قام وليّه مقامه.

(على خياره إذا أفاق) من جنونه، (ولا يثبت) الخيار (لوليّه) على الصحيح من المذهب، جزم في «المستوعب»<sup>(١)</sup> و«التلخيص» و«الحاويين» وغيرهم؛ لأن الرغبة في المبيع وعدمها لا تعلّم إلا من جهته.

(ويتجه: إلا في جنونٍ مطبّق)؛ فيثبت الخيار لوليّه حيثنّذ؛ لليأس من إفاقته، وهذا مبنيّ على قولٍ مرجوح يأتي قريباً.

(ولو خرس أحدُهما)؛ أي: المتبايعين؛ (قامت إشارته مقامَ نطقه)؛ لدلاليتها على ما يدلُّ عليه نطقه، (فإن لم تفهم) إشارته، (أو جنّ، أو أغمي عليه)؛ أي: الأخرس؛ (قام وليّه) أو وصيّه أو الحاكم (مقامه)، قاله في «المغني» و«الشرح»<sup>(٢)</sup>، ولم يُعلِّله، ولعله إلحاقاً له<sup>(٣)</sup> بالسّفية، لكن يأتي في الحجر أن من جنّ لا ينظر في ماله إلا الحاكم، قال في «الإنصاف» على الصحيح من<sup>(٤)</sup> المذهب<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «المستوعب» للسامري (١/ ٦٠٥).

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤/ ٧)، و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤/ ٦٤).

(٣) سقط من «ق».

(٤) سقط من «ق».

(٥) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٥/ ٣٣٣).

(٦) أقول: قال الشارح: فالمصنّف: تبع «المنتهى» في العبارة الأولى؛ أي: وهي قوله: «ولا يثبت لوليّه»، و«الإقناع» في العبارة الثانية؛ أي: وهي قوله: «ولو خرس... إلخ»، وذكر اتجاهه بينهما، فانظر: هل في ذلك توافق أو تخالف؟ انتهى. وقرّر على الاتجاه بأنه موافق لما قاله في «الإقناع»، بل عبارته أعم من أن يكون مطبقاً أو لا، انتهى. قلت: وجمع بعضهم موافق لما بحثه المصنف، وصرّح به أيضاً الخلوتي والشيخ عثمان بأن ما قاله في =



وَيَخْتَلِفُ عُرْفُ تَفَرُّقٍ بِاخْتِلَافِ مَوَاضِعِ بَيْعٍ، فَبِفَضَاءٍ وَاسِعٍ أَوْ  
مَسْجِدٍ كَبِيرٍ أَوْ سُوقٍ، وَبِمَشْيٍ أَحَدِهِمَا مُسْتَدْبِرًا لِصَاحِبِهِ خَطَوَاتٍ،  
بَحَيْثُ لَا يُسْمَعُ كَلَامُهُ الْمُعْتَادُ، وَبَسْفِينَةٍ كَبِيرَةٍ بِصُعُودِ أَحَدِهِمَا لِأَعْلَاهَا،  
أَوْ نَزُولِهِ لِأَسْفَلِهَا، .....

\* تنبيه: لو ألحق المتبايعان في عقد البيع خياراً بعد لزوم العقد، لم يلحق؛  
لأن محلّ المعتبر من الشروط صلب العقد.

(ويختلف عرف تفرق باختلاف مواضع بيع؛ ف) إن كان البيع (بفضاء واسع،  
أو مسجد كبير) إن صحّحنا البيع فيه، والمذهب: لا يصح (أو) في (سوق)؛ فالتفرق  
(بمشي أحدهما مستدبراً لصاحبه خطوات) جمع خطوة، قال أبو الحارث: سئل  
أحمد عن تفرقة الأبدان، فقال: إذا أخذ هذا كذا أو أخذ هذا كذا، فقد تفرقاً، جزم  
به ابن عقيل، وقدمه في «المغني» و«الشرح»<sup>(١)</sup>، وجزم به في «المستوعب»<sup>(٢)</sup> و«شرح  
ابن رزين» و«الحاوين»، وهو المذهب<sup>(٣)</sup>، وقيل: بل يبعد (بحيث لا يسمع كلامه  
المعتاد)، قدمه في «الكافي»، وجزم به في «الإقناع»<sup>(٤)</sup>.

(و) إن كان البيع (بسفينة كبيرة)، فصعود أحدهما لأعلىها أو نزوله لأسفلها،

= «الإقناع» يُحمل على الجنون المطبق، كما هو صريح بحث المصنف، وإن ما في «المنتهى»  
يحمل على غيره؛ لأن له حلاً ينتهي إليه، وهو جمع وجيه، وقول المصنف: «ولو  
خرس... إلخ»، تبع فيه «الإقناع»، وفيه خلاف ذكره (م ص) في «حاشية الإقناع»، وأطال  
في ذلك، فارجع إليه، وتعرض له في «حاشية المنتهى»، انتهى.

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤ / ٦)، و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤ / ٦٣).

(٢) انظر: «المستوعب» للسامري (١ / ٦٠٥).

(٣) قوله: «وهو المذهب» سقط من «ق».

(٤) انظر: «الكافي» لابن قدامة (٢ / ٤٣)، و«الإقناع» للحجاوي (٢ / ١٩٩).

وَبِصَغِيرَةٍ بِخُرُوجِ أَحَدِهِمَا مِنْهَا، وَيَمْشِي، وَفِي دَارٍ كَبِيرَةٍ ذَاتِ مَجَالِسٍ  
وُيُوتٍ، بِخُرُوجِهِ مِنْ بَيْتٍ أَوْ مَجْلِسٍ لآخر، وَفِي صَغِيرَةٍ بِصُعودِ أَحَدِهِمَا  
السَّطْحَ أَوْ خُرُوجِهِ مِنْهَا، وَلَا يَحْصُلُ بِنَاءٌ حَائِطٍ بَيْنَهُمَا، وَلَا إِنْ نَامَا أَوْ  
مَشَى جَمِيعاً، وَيَتَجَهُّ: لَوْ تَبَايَعَا بِمُكَاتَبَةٍ فَبِمُفَارَقَةِ مَجْلِسٍ قَبُولٍ، أَوْ  
بُمُنَادَاةٍ مِنْ بُعْدٍ فَبِمُفَارَقَةِ أَحَدِهِمَا مَكَانَهُ بَحِثٌ لَوْ كَانَ مَعَهُ عُدَّةٌ تَفَرُّقاً،  
وَأَنَّهُ يُصَدَّقُ مُنْكَرٌ عَدَمَ تَفَرُّقٍ بِيَمِينِهِ، وَكَذَا لَوْ ادَّعَى بَعْدَ تَفَرُّقٍ الْفَسْخَ . . .

(وب) سفينة (صغيرة)، ف (ب) خروج أحدهما منها، ويمشي).

(و) إِنْ كَانَ (فِي دَارٍ كَبِيرَةٍ ذَاتِ مَجَالِسٍ وَبُيُوتٍ)، فَالْتَفَرُّقُ (بِخُرُوجِهِ)؛ أَيِ:  
أَحَدِهِمَا (مِنْ بَيْتٍ) إِلَى بَيْتٍ، (أَوْ مِنْ مَجْلِسٍ لِأَخَرٍ)، أَوْ مِنْ صَفَةٍ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ،  
(و) إِنْ كَانَ (فِي) دَارٍ (صَغِيرَةٍ؛ فَبِصُعودِ أَحَدِهِمَا السَّطْحَ، أَوْ خُرُوجِهِ مِنْهَا).  
(وَلَا يَحْصُلُ) تَفَرُّقٌ (بِنَاءِ حَائِطٍ بَيْنَهُمَا)؛ أَيِ: الْمُتَبَايَعِينَ وَهُمَا فِي الْمَجْلِسِ،  
(وَلَا إِنْ نَامَا) فِيهِ، (أَوْ) قَامَا مِنْهُ، وَ (مَشَى جَمِيعاً) وَلَمْ يَتَفَرَّقَا؛ لِبَقَائِهِمَا بِأَبْدَانِهِمَا  
بِمَحَلِّ الْعَقْدِ.

(وَيَتَجَهُّ: لَوْ) كَانَ الْمُتَبَايَعَانِ فِي بِلْدَتَيْنِ أَوْ بِلْدَةٍ وَاحِدَةٍ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
فِي مَحَلَّةٍ مِنْهَا، ف (تَبَايَعَا بِمُكَاتَبَةٍ ف) يَحْصُلُ تَفَرُّقُهُمَا (بِمُفَارَقَةِ مَجْلِسٍ) وَقَعَ فِيهِ  
(قَبُولٌ) مِنْ مُشْتَرٍ أَوْ وَكِيلِهِ أَوْ وَلِيِّهِ، (أَوْ) تَبَايَعَا (بِمُنَادَاةٍ مِنْ بُعْدٍ) بِضَمِّ الْبَاءِ،  
(ف) يَحْصُلُ التَّفَرُّقُ (بِمُفَارَقَةِ أَحَدِهِمَا مَكَانَهُ) الَّذِي نُودِيَ وَهُوَ فِيهِ (بَحِثٌ لَوْ كَانَ)  
الْآخَرُ (مَعَهُ) فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ؛ (عُدَّةً)؛ أَيِ: عُدَّةُ الْعَرَفِ (تَفَرُّقاً).

(و) يَتَجَهُّ أَيْضاً: (أَنَّهُ يُصَدَّقُ مُنْكَرٌ) مِنْهُمَا (عَدَمَ تَفَرُّقٍ بِيَمِينِهِ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ  
عَدَمُهُ، (وَكَذَا لَوْ ادَّعَى) أَحَدُهُمَا (بَعْدَ تَفَرُّقٍ) مِنْ مَجْلِسٍ عَقَدَ أَنَّهُ حَصَلَ مِنْهُ (الْفَسْخُ

قبله، وأنه لو اتفقا على عدم تفرُّق، فدعوى الفسخ فسخ.

الثاني: خيار شرط، وهو: أن يشترطاه في العقد، أو زمن الخيارين إلى أمدٍ معلوم وإن طال - ويتجه: لا كالف سنة ومئة؛ لإفضائه للمنع من التصرف المنافي للعقد - ..... .

قبله؛ أي: قبل التفرُّق صدق يمينه.

(و) يتجه أيضاً: (أنه لو اتفقا على عدم تفرُّق؛ فدعوى الفسخ) من أحدهما (فسخ) للعقد، فلا يُكَلَّف مدَّعي ذلك إلى بينة ولا يمين، وهو متجه<sup>(١)</sup>.

القسم (الثاني) من أقسام الخيار: (خيار شرط، وهو أن يشترطاه في العقد أو بعده (زمن الخيارين)؛ أي: خيار المجلس وخيار الشرط؛ لأنه بمنزلة حال العقد (إلى أمدٍ معلوم وإن طال) الأمد؛ لحديث: «المسلمون على شروطهم»<sup>(٢)</sup>. ويتجه: لا) إن كان طوله خارجاً عن العادة؛ (كالف سنة ومئة) سنة كذلك؛ (لإفضائه)؛ أي: الشرط على هذه الصيغة (للمنع من التصرف) في الثمن والمثمن (المنافي للعقد) الذي جعله الشارع إرفاقاً للمتعاقدين، وهو متجه<sup>(٣)</sup>.

(١) أقول: اتجه الشارح الاتجاهات، ولم أرَ من صرح بها، وهي ظاهرة يقتضيها كلامهم، وقوله: «لو تباعا بمكاتبة.. إلخ»، هذا بناء على صحة البيع بذلك، كما في «الإقناع»، وقد ناقش في ذلك (م ص) في «حاشية الإقناع»، فارجع إليه، وقول المصنف: «دعوى الفسخ فسخ»؛ أي: لا يحتاج حينئذٍ إلى أن يقول: فسخت؛ لأن دعواه تضمنت أنه سبق منه ذلك، فقول شيخنا: «فلا يُكَلَّف.. إلخ» غير ظاهر، فتأمل، انتهى.

(٢) رواه الترمذي (١٣٥٢)، من حديث عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه.

(٣) أقول: قال الشارح: وهو متجه، بل مراد من أطلق من الأصحاب، انتهى. ولم أرَ من صرح به، وهو ظاهر، انتهى.

فَيَصِحُّ وَلَوْ فِيمَا يَفْسُدُ قَبْلَهُ، وَيُبَاعُ وَيُحْفَظُ ثَمَنُهُ إِلَيْهِ، لَا فِي عَقْدٍ حِيلَةٍ لِيَرْبَحَ فِي قَرْضٍ، فَيَحْرُمُ، وَلَا يَحِلُّ تَصَرُّفُهُمَا، وَلَا خِيَارٌ<sup>(١)</sup>.....

(فَيَصِحُّ) الشرط ولو فوق ثلاثة أيام؛ لأنه حق يعتمد الشرط، فرجع في تقديره إلى مشروطه كالأجل، ولم يثبت ما روي عن عمر: من تقديره بثلاث<sup>(٢)</sup>، وروي عن أنس خلافة<sup>(٣)</sup>.

(ولو) كان الخيار المشروط (فيما)؛ أي: عقد بيع (يفسد) معقود عليه (قبله)؛ أي: قبل انتهاء أمد الخيار؛ كأن تبايعا طبيخاً، وشرط الخيار فيه أكثر من يومين فيصح، (ويباع) الطبيخ؛ أي: يبيعه أحدهما بإذن الآخر، (ويحفظ ثمنه إليه)؛ أي: إلى مضي الخيار، فإن فسح قبل مضيته، أخذه بائع وإلا أخذه مشتر، على قياس ما يأتي في رهن ما يسرع فسادُهُ على مؤجل.

و(لا) يصح شرط خيار (في عقد) بيع جعل (حيلة ليربح في) ثمن ترك منزله (قرضاً) بسبب الخيار؛ (فيحرم) نصاً (ولا خيار)<sup>(٤)</sup>؛ لأنه يتوصل به إلى قرض يجزئ نفعاً، (ولا يحل تصرفهما)؛ أي: المتعاقدين في ثمن ولا مثنى، ولا خيار لهما،

(١) قوله: «ولا خيار» سقط من «ف».

(٢) رواه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٥٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٧٤) عن عمر رضي الله عنه: ما أجد لكم شيئاً أوسع مما جعل رسول الله ﷺ لحبان بن منقذ، إنه كان ضرير البصر، فجعل له رسول الله ﷺ عهدة ثلاثة أيام، إن رضي أخذ، وإن سخط ترك. وقال البيهقي: والحديث ينفرد به ابن لهيعة. وقال ابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص: ٣١٩): صدوق، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما.

(٣) في «ق»: «وروى أنس خلافة». وانظر: «المغني» لابن قدامة (٤/ ١٩).

(٤) قوله: «ولا خيار» سقط من «ق».

المنقح: فلا يصح البيع ويثبت فيما ثبت فيه خيار مجلس، وفي إجارة في مدة لا تلي العقد لا فيما قبضه شرط لصحته؛ كصرف وسلم ولو قبض، .....

قال (المنقح: فلا يصح البيع)<sup>(١)</sup>؛ لئلا يتخذ ذريعة للربا، فإن أراد أن يقرضه شيئاً وهو يخاف أن يذهب بما أقرضه له، فاشترى منه شيئاً بما أراد أن يقرضه له، وجعل له الخيار مدة معلومة، ولم يرد الحيلة على الربح في القرض، فقال أحمد: جائز<sup>(٢)</sup>، فإذا مات قبل المطالبة؛ فلا خيار لورثته، وقول الإمام: جائز محمول على مبيع لا ينتفع به إلا بإتلافه؛ كنقد وئبر ونحوهما، أو محمول على أن المشتري لا ينتفع بالمبيع مدة الخيار؛ لكونه بيد البائع مدته؛ فلا يجز قرضه نفعاً؛ فلا حيلة يتوصل بها إلى محرم.

(ويثبت) خيار الشرط (فيما ثبت فيه خيار مجلس)؛ كبيع وصلاح بمعناه، وقسمة بمعناه، وهبة بمعناه؛ لأنها من صور البيع.

(و) يثبت (في إجارة) في ذمة؛ كخياطة ثوب، أو إجارة (مدة لا تلي العقد)، إن انقضى قبل دخولها؛ كما لو أجزه داره سنة ثلاث في سنة اثنين، وشرط الخيار مدة معلومة تنقضي قبل دخول سنة ثلاث، فإن وليته، أو دخلت في مدة إجارة فلا؛ لأدائه إلى فوات بعض المنافع المعقود عليها، أو استيفائها في زمن الخيار، وكلاهما لا يجوز، ولا يثبت في غير ما ذكر من ضمان وغيره، و(لا) يثبت خيار شرط (فيما)؛ أي: مبيع (قبضه)؛ أي: قبض عوضه (شرط لصحته)؛ أي: العقد؛ (كصرف وسلم) وربوي بربوي (ولو قبض)؛ لأن وضعها على ألا يبقى بين المتعاقدين

(١) انظر: «التنقيح المشيع» للمرداوي (ص: ٢٢١).

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤ / ٢٣).

وَيَتَجَهُّ: وَيَبْطُلُ بِنَعٍ لَعَدَمِ حُلُولِ وَابْتِدَاءِ أَمَدِ خِيَارٍ مِنْ عَقْدٍ، وَيَسْقُطُ  
بِأَوَّلِ الْغَايَةِ، فَإِنْ مَضَتْ قَبْلَ تَفَرُّقِ بَقِيَّ خِيَارٍ مَجْلِسٍ، وَإِلَى صَلَاةٍ بِدُخُولِ  
وَقْتِهَا؛ كَالْغَدِ بِطُلُوعِ فَجْرِهِ، وَإِلَى طُلُوعِ شَمْسٍ أَوْ غُرُوبِهَا، وَيَشْكُ فِيهِ،  
فَحَتَّى يَتَيَقَّنَ، وَإِلَى طُلُوعِهَا مِنْ تَحْتِ غَيْمٍ، .....

علقة بعد التفرق؛ لاشتراط القبض، وثبوت خيار الشرط فيها يُنافي ذلك، فيلغو الشرط، ويصح العقد.

(ويتجه: ويبطل بيع) مبيع قبض عوضه شرط لصحته إذا شرط فيه خيار؛  
(لعدم حلول) كذا قال، وتقدم لك آنفاً أنه يلغو الشرط، ويصح العقد قولاً  
واحداً<sup>(١)</sup>.

(وابتداء أمد خيار) الشرط (من عقد) شرط فيه؛ كأجل ثمن، فإن شرط  
بعد عقد زمن الخيارين، فمن حين شرط، وإن شرط من تفرق؛ لم يصح؛  
لجهالته.

(ويسقط) خيار شرط (بأول الغاية، فإن مضت) الغاية (قبل تفرق؛ بقي  
خيار مجلس)، فإن شرط إلى رجب؛ سقط بأوله، (وإلى صلاة) مكتوبة؛ كالظهر  
مثلاً سقط (بدخول وقتها؛ ك) ما إذا شرط إلى (الغد)؛ فيسقط (بطلوع فجره،  
و) إن شرط (إلى طلوع شمس، أو) إلى (غروبها وشك فيه)؛ أي: الطلوع أو  
الغروب<sup>(٢)</sup>؛ (ف) يصح الشرط، ولا يسقط الخيار (حتى يتيقن)؛ لأن الأصل بقاؤه،  
(و) إن جعل الخيار (إلى طلوعها)؛ أي: الشمس (من تحت غيم) لم يصح،

(١) أقول: نقل فيه الشارح أيضاً، ونقل عبارة (م ص) في «شرح المنتهى» من أنه يلغو الشرط،  
ح العقد، انتهى.

(٢) في «ق»: «والغروب».

لَمْ يَصِحَّ شَرْطُ لَجْهَالَتِهِ؛ كَالِى نَزُولِ الْمَطَرِ، وَقُدُومِ زَيْدٍ، وَلِحَصَادٍ وَنَحْوِهِ، وَيَصِحُّ الْبَيْعُ، وَإِنْ شَرَطَاهُ يَوْمًا وَيَوْمًا، صَحَّ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ فَقَطْ، وَيَتَجَهُّ: صِحَّةُ شَرْطِ يَوْمٍ لَهُمَا، وَيَوْمٍ لِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ يَوْمٍ لِأَجْنَبِيٍّ وَثَانِيهِ لِأَجْنَبِيٍّ آخَرَ. وَيَصِحُّ شَرْطُهُ لَهُمَا، وَمُتَّفَاوَتًا، وَلِأَحَدِهِمَا، وَلِغَيْرِهِمَا، .....

أَوْ إِلَى غَيْبَتِهَا تَحْتَهُ؛ (لَمْ يَصِحَّ شَرْطُ) الْخِيَارِ الْمَذْكُورِ؛ (لَجْهَالَتِهِ؛ ك) مَا لَوْ شَرِطَ (إِلَى<sup>(١)</sup>) نَزُولِ الْمَطَرِ وَقُدُومِ زَيْدٍ) وَهَبُوبِ رِيحٍ، وَكَذَا لَوْ شَرَطَاهُ أَبَدًا أَوْ مَدَّةً مَجْهُولَةً<sup>(٢)</sup>، (و) كَذَا لَوْ شَرَطَاهُ (لِحَصَادٍ وَنَحْوِهِ) كَجَذَاذٍ، فَيُلْغُو الشَّرْطُ (وَيَصِحُّ الْبَيْعُ)؛ إِذْ لَا مَانَعَ مِنْهُ، (وَإِنْ شَرَطَاهُ)؛ أَيِ: الْخِيَارِ شَهْرًا مَثَلًا (يَوْمًا) يَثْبُتُ، (وَيَوْمًا) لَا يَثْبُتُ؛ (صَحَّ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ) لِإِمْكَانِهِ (فَقَطْ)؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَزِمَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي؛ لَمْ يَعُدَّ إِلَى الْجَوَازِ.

(وَيَتَجَهُّ: صِحَّةُ شَرْطِ يَوْمٍ لَهُمَا)؛ أَيِ: الْمُتَعَاقِدِينَ، (وَيَوْمٍ لِأَجْنَبِيٍّ) عَنْهُمَا، (أَوْ) شَرْطِ (يَوْمٍ لِأَجْنَبِيٍّ وَثَانِيهِ)؛ أَيِ: ذَلِكَ الْيَوْمِ (لِأَجْنَبِيٍّ آخَرَ)؛ أَيِ: مَعَهُمَا لَا دُونََهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَا مَحْذُورَ فِيهِ، وَهُوَ مُتَجَهٌّ<sup>(٣)</sup>.

(وَيَصِحُّ شَرْطُهُ)؛ أَيِ: الْخِيَارِ (لَهُمَا)؛ أَيِ: الْمُتَعَاقِدِينَ عَلَى السَّوَاءِ، (و) يَصِحُّ شَرْطُهُ (مُتَّفَاوَتًا)؛ كَأَن يَشَرِطَاهُ لِأَحَدِهِمَا مَدَّةً وَلِلْآخَرِ دُونََهَا، (و) يَصِحُّ شَرْطُهُ (لِأَحَدِهِمَا) دُونَ الْآخَرِ؛ لِأَن ذَلِكَ حَقُّهُمَا، وَإِنَّمَا جُوزَ رِفْقًا بِهِمَا، فَكَيْفَمَا تَرَاضِيَا بِهِ جَازٌ، (و) يَصِحُّ شَرْطُ بَائِعِينَ غَيْرِ وَكِلَيْلِ الْخِيَارِ (لِغَيْرِهِمَا)؛ أَيِ: غَيْرِ

(١) سقط من «ق».

(٢) قوله: «وكذا... مجهولة» سقط من «ق».

(٣) أقول: اتجهه الشارح أيضاً، ولم أره صريحاً، لكنه مقتضى كلامهم، وهو ظاهر، انتهى.

ولو المبيع، ويكون اشتراطاً لنفسه وتوكيلاً له فيه لا لوكيلٍ دونهما، فلو شرطه وكيلٌ لنفسه، ثبتَ لهما، ولنفسه دون موكّله، أو لأجنبيٍّ؛ لم يصحَّ، ولو وكيلين، وإن لم يؤمرا به، وفي معيّنٍ من مبّيعين بعقدٍ...

المتعاقدين (ولو) كان الغيرُ المشروطُ له الخيارُ (المبيع) كما لو تباعاً قنّاً وشرطاً له الخيار؛ فإنه يصحُّ، (ويكون) جعلُ الخيارِ للأجنبيِّ (اشتراطاً لنفسه وتوكيلاً له فيه) منهما؛ لأنهما أقاماه مقامَ نفسيهما؛ ف (لا) يصحُّ جعلُ الخيارِ (لوكيلٍ دونهما)؛ أي: دون المتبايعين؛ لأن الخيارَ شرعٌ لتحصيلِ الحظِّ لكلِّ واحدٍ من المتعاقدين، فلا يكونُ لمن لا حظَّ له فيه، وأما صحّةُ جعله للمبيع، فلا أنه بمنزلة الأجنبيِّ.

(فلو شرطه وكيلٌ لنفسه، ثبتَ) الخيارُ (لهما)؛ أي: له ولموكله<sup>(١)</sup>، فيثبتُ للموكلٍ؛ لتعلّقِ حقوقِ العقدِ به، ويثبتُ للوكيلِ؛ لقيامه مقامَ موكّله في البيع، والخيارُ من متعلقاته، فلا ينفردُ به الوكيلُ، قطعاً به أكثرُ الأصحابِ، (و) إن شرطه الوكيلُ (لنفسه دون موكّله)، لم يصحَّ الشرطُ؛ كما لو شرطه أحدُ المتعاقدين لأجنبيٍّ دونهُ، (أو) شرطَ الوكيلُ (لأجنبيٍّ، لم يصحَّ) الشرطُ، وظاهره ولو لم يقل: دوني؛ لأن الوكيلَ ليسَ له أن يوكلَ في مثل ذلك.

ويصحَّ شرطُ الخيارِ لمتعاقدين (ولو) كانا (وكيلين)؛ لأن النظرَ في تحصيلِ الحظِّ مفوّضٌ إلى الوكيلِ (وإن لم يؤمرا)؛ أي: يأمرُ الموكلان الوكيلين (به)؛ أي: شرطُ الخيارِ؛ لما مرَّ أن شرطَ الحظِّ مفوّضٌ إلى الوكيلِ.

(و) يصحُّ شرطُ خيارٍ (في) مبيعٍ (معينٍ من مبّيعين بعقدٍ) واحدٍ؛ كما لو تباعاً

(١) قوله: «أي: له ولموكله» سقط من «ق».



وَمَتَى فُسِّخَ فِيهِ، رَجَعَ<sup>(١)</sup> بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ، وَيَخْتَصُّ خِيَارُ مَجْلِسِ  
بُوكِيلٍ، فَإِنْ حَضَرَ مُوَكَّلٌ، وَحَجَرَ عَلَى وَكِيلِهِ فِي خِيَارٍ، رَجَعَ الْخِيَارُ،  
لِلْمُوكَّلِ.

وَلَا يَفْتَقِرُ فُسْخٌ مَنْ يَمْلِكُهُ لِحُضُورِ صَاحِبِهِ وَلَا رِضَاةٍ، وَلَا فُسْخٌ  
لِلْمُحْرَمِ فِي صَيْدٍ قَبْلَ حِلِّهِ، .....

عَبْدَيْنِ صَفَقَةً، وَشَرَطَا الْخِيَارَ فِي أَحَدِهِمَا بَعِينَهُ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا فِيهِ أَنَّهُ جَمَعَ مَا بَيْنَ  
مَبِيعٍ فِيهِ الْخِيَارُ، وَمَبِيعٍ لَا خِيَارَ فِيهِ، وَذَلِكَ جَائِزٌ بِالْقِيَاسِ عَلَى شَرَاءٍ مَا فِيهِ شَفْعَةٌ،  
وَمَا لَا شَفْعَةَ فِيهِ، (وَمَتَى فُسِّخَ) الْبَيْعُ (فِيهِ)؛ أَيُّ: فِيمَا فِيهِ الْخِيَارُ مِنْهُمَا؛ (رَجَعَ)  
مَشْتَرٍ أَقْبَضَ ثَمَنَهُمَا (بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ)؛ كَمَا لَوْ رَدَّ أَحَدُهُمَا لِعَيْبَةٍ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
أَقْبَضَهُ، سَقَطَ عَنْهُ بِقِسْطِهِ، وَدَفَعَ الْبَاقِي.

(وَيَخْتَصُّ خِيَارُ مَجْلِسِ بُوكِيلٍ) حَيْثُ لَمْ يَحْضُرِ الْمُوَكَّلُ؛ لِتَعَلُّقِهِ بِالْمَتَعَاقِدِينَ،  
(إِذَا حَضَرَ مُوَكَّلٌ) بِمَجْلِسِ الْعَقْدِ، (وَحَجَرَ عَلَى وَكِيلِهِ فِي خِيَارٍ؛ رَجَعَ الْخِيَارُ)  
حَقِيقَةً (لِلْمُوكَّلِ)؛ لِأَنَّ حَقُوقَ الْعَقْدِ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ.

(وَلَا يَفْتَقِرُ فُسْخٌ مَنْ يَمْلِكُهُ) مِنَ الْمَتَعَاقِدِينَ (لِحُضُورِ صَاحِبِهِ) الْعَاقِدِ  
مَعَهُ، (وَلَا) إِلَى (رِضَاةٍ)، هَذَا الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ؛ لِأَنَّ الْفُسْخَ:  
حُلُّ عَقْدٍ جُعِلَ إِلَيْهِ، فَجَازَ فِي غِيْبَةِ صَاحِبِهِ وَمَعَ سَخَطِهِ كَالطَّلَاقِ.

(وَلَا فُسْخٌ لِمُحْرَمٍ فِي صَيْدٍ) بَاعَهُ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ بِشَرْطِ الْخِيَارِ، ثُمَّ أُحْرِمَ فِي  
مَدَّتِهِ، فَلَيْسَ لَهُ الْفُسْخُ (قَبْلَ حِلِّهِ) مِنْ إِحْرَامِهِ؛ لِأَنَّهُ ابْتِدَاءٌ تَمْلِيكٍ لِلصَّيْدِ فِي حَالِ  
الْإِحْرَامِ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ فِي مُحْظُورَاتِهِ.

(١) فِي «ح»: «وَمَتَى فُسِّخَ فِيهِ مَنْ يَمْلِكُهُ رَجَعَ».

وَيَجِبُ فِي لُقْطَةٍ عَرَفَ رَبَّهَا، لَا فِي صَدَاقٍ سَقَطَ<sup>(١)</sup>، وَعَنْهُ: لَا فَسْخَ لِبَائِعٍ إِلَّا بَرْدَ الثَّمَنِ، وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ؛ كَالشَّفِيعِ، وَقَالَ: وَكَذَا التَّمْلُكَاتُ الْقَهْرِيَّةُ؛ كَأَخَذِ غَرَّاسٍ، وَبَنَاءِ مُسْتَأْجِرٍ وَمُسْتَعِيرٍ، وَزَرْعِ غَاصِبٍ، وَفِي «الْإِنْصَافِ»: هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، خُصُوصاً فِي زَمَنِنَا هَذَا، وَقَدْ كَثُرَتْ الْحِيلُ، انْتَهَى.....

(وَيَجِبُ) الْفَسْخُ (فِي لُقْطَةٍ) بِاعِهَا الْمَلْتَقِطُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَتَعْرِيفِهَا فِيهِ، ثُمَّ (عَرَفَ رَبَّهَا) فِي مَدَةِ الْخِيَارِ؛ فَعَلَى الْمَلْتَقِطِ فُسْخُ الْبَيْعِ فِي الْحَالِ، وَرَدُّهَا إِلَى مَالِكِهَا، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْكَافِي»<sup>(٢)</sup>.

و(لَا) يَجِبُ الْفَسْخُ (فِي صَدَاقٍ) بِاعْتِهُ الزَّوْجَةُ بِشَرْطِ الْخِيَارِ، ثُمَّ (سَقَطَ) الصَّدَاقُ بِتَطْلِقِهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فِي مَدَةِ الْخِيَارِ؛ لِأَنَّهُ سَلَّطَهَا عَلَى ذَلِكَ بِالْعَقْدِ مَعَهَا؛ بِخِلَافِ رَبِّ اللَّقْطَةِ مَعَ الْمَلْتَقِطِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ بَيْنَهُمَا عَقْدٌ، (وَعَنْهُ)؛ أَيِ: الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي رَوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ: (لَا فَسْخَ لِبَائِعٍ إِلَّا بَرْدَ الثَّمَنِ، وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ؛ (كَالشَّفِيعِ، وَقَالَ) الشَّيْخُ: (وَكَذَا التَّمْلُكَاتُ الْقَهْرِيَّةُ)<sup>(٣)</sup>؛ كَأَخَذِ غَرَّاسٍ، وَبَنَاءِ مُسْتَأْجِرٍ بَعْدَ انْقِضَاءِ مَدَةِ الْإِجَارَةِ، (وَمُسْتَعِيرٍ وَزَرْعِ غَاصِبٍ) إِذَا أَدْرَكَهُ بِالْأَرْضِ قَبْلَ حَصَادِهِ، (وَفِي «الْإِنْصَافِ»): هَذَا هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي لَا يُعَدَّلُ عَنْهُ، (خُصُوصاً فِي زَمَنِنَا هَذَا، وَقَدْ كَثُرَتْ الْحِيلُ)، أَقُولُ: وَهَذَا زَمَنُهُ، فَكَيْفَ بَزَمْنِنَا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُحْمَلُ كَلَامُ مَنْ أَطْلَقَ عَلَى ذَلِكَ، (انْتَهَى)

(١) قوله: «سقط» سقط من «ح».

(٢) انظر: «الكافي» لابن قدامة (٢/٣٥٦).

(٣) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٥/٣٩٠).

وَيَتَّحُهُ: لَهُ حَبْسُهُ لِرَدِّ الثَّمَنِ وَنَحْوَهُ، وَإِنْ مَضَى زَمَنُهُ وَلَمْ يُفْسَخْ، بَطَلَ خِيَارُهُمَا، وَلَزِمَ بَيْعٌ إِنْ كَانَا تَفَرَّقَا.

\* \* \*

### فَصْلٌ

يُنْتَقِلُ مَلِكٌ فِي ثَمَنِ وَمُثْمَنٍ مُعَيَّنِينَ بِمَجَرَّدِ عَقْدٍ، .....

كَلَامُ «الْإِنْصَافِ»<sup>(١)</sup>.

(وَيَتَّحُهُ) عَلَى الْأَوَّلِ مِنْ أَنَّهُ يَفْسَخُ قَبْلَ رَدِّ الثَّمَنِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، لَكِنْ (لَهُ)؛ أَيِ: الْمُشْتَرِي (حَبْسُهُ)؛ أَيِ: الْمَبِيعِ، (لِرَدِّ) الْبَائِعِ (الثَّمَنَ وَنَحْوَهُ)، وَهُوَ مَتَجِّهٌ<sup>(٢)</sup>.  
(وَإِنْ مَضَى زَمَنُهُ)؛ أَيِ: الْخِيَارِ الْمَشْرُوطِ (وَلَمْ يُفْسَخْ) بَيْعٌ مَشْرُوطٌ لَهُ؛ (بَطَلَ خِيَارُهُمَا)؛ أَيِ: الْمُتَبَايِعِينَ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لِهَمَا، أَوْ خِيَارُ أَحَدِهِمَا إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَحْدَهُ، (وَلَزِمَ بَيْعٌ إِنْ كَانَ تَفَرَّقَا) بِأَبْدَانِهِمَا مِنَ الْمَجْلِسِ؛ لِثَلَا يَفْضِي إِلَى بَقَاءِ الْخِيَارِ أَكْثَرَ مِنْ مَدَّتِهِ الْمَشْرُوطَةِ.

### (فَصْلٌ)

(وَيُنْتَقِلُ مَلِكٌ فِي ثَمَنِ) إِلَى بَائِعٍ، (وَفِي مُثْمَنٍ) إِلَى مُشْتَرٍ إِذَا كَانَا (مُعَيَّنِينَ) أَوْ مَقْبُوضِينَ (بِمَجَرَّدِ عَقْدٍ)، سِوَاءِ شُرْطِ الْخِيَارِ لِهَمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا؛ لظَاهِرِ حَدِيثٍ:

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٤ / ٣٧٨).

(٢) أقول: ليس هذا الاتجاه في نسخة الشارح، ولم أرَ من صرح به، وهو ظاهر على قوله: «وعنه... إلخ»، وأما على المذهب فظاهر قولهم المبيع بعد فسخ أمانة بيد مشترٍ، لكن يردّه فوراً، فإن قصّر في ردّه ضمنه، يأبى بحث المصنف، نعم في الشفعة له حبسه؛ لأن الشفعة قهري، بخلافه في الفسخ لعيب أو شرط؛ فإنه اختياري، فليس له ذلك، هذا ما ظهر، فتأمل، انتهى.

ولو فسخاه بعدُ، أو كان الخيار لأحدهما، فيعتق من يعتق على منتقل إليه، وعليه نقصه إن لم يحتج لحق توفية عليه، ويلزمه فطرته وزكاته ومؤنته، .....

«من باع عبداً وله مال؛ فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع»، رواه مسلم<sup>(١)</sup>، فجعل المال للمبتاع باشرطه، وإطلاق البيع يشمل بيع الخيار، ولأن البيع تملك؛ بدليل صحته بقول: ملكتك؛ فيثبت به الملك في بيع الخيار؛ كسائر البيوع، يحققه أن التملك يدل على نقل الملك إلى المشتري، ويقتضيه لفظه، وثبوت الخيار فيه لا ينافيه، (ولو فسخاه)؛ أي: البيع (بعد) بخيار أو عيب أو تقايل ونحوها، (أو كان الخيار لأحدهما) دون الآخر، (فيعتق) بشراء (من)؛ أي: رقيق (يعتق) على منتقل إليه) لرحم أو تعليق أو اعتراف بحرية، (ونقصه)<sup>(٢)</sup>؛ أي: المبيع (إن لم يحتج لحق توفية)؛ كغير المكيل والموزون والمعدود والمذروع (عليه)؛ أي: على مشتري ولو قبل قبضه إذا لم يمنعه منه البائع، أو كان مبيعاً بكيل أو وزن أو عد أو ذرع، وقبضه مشتري بذلك، وتلف أو نقص زمن الخيارين؛ فمن ضمان مشتري؛ لأنه مال تلف بيده.

(ويلزمه)؛ أي: يلزم من اشترى قنناً بالخيار (فطرته) بغروب الشمس من آخر رمضان قبل فسخه، (و) تلزم (زكاته)؛ أي: المبيع؛ كما لو اشترى نصاب ماشية سائمة بشرط الخيار حولاً؛ زكاه المشتري، أمضى البيع أو فسخه؛ لمضي الحول وهو في ملكه، (و) تلزمه (مؤنته)؛ أي: المبيع من نفقة وأجرة مخزن وكلفة نقل أو نشر احتاج إليه زمن الخيارين؛ لأنه ملكه.

(١) رواه مسلم (١٥٤٣)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) في «ط»: «وعليه نقصه».

وَيَنْفَسِخُ نِكَاحَهُ، وَكَسَبُ وَنَمَاءُ مُنْفَصِلٌ لَهُ، وَمَا أُولَدَ فَأُمُّ وَلَدٍ، وَوَلَدُهُ حُرٌّ، لَكِنْ لَا شُفْعَةَ مُدَّةَ خِيَارٍ.

وَعَلَى مُتَّقِلٍ عَنْهُ بَوَاطِءُ الْمَهْرُ، وَمَعَ عِلْمِ تَحْرِيمِهِ، . . . . .

(وينفسخ نكاحه) إذا كان أحد الزوجين واشترى الآخر بشرط الخيار؛ لأن النكاح لا يُجامع المِلْكَ.

(وكسب) مبيع (ونماء منفصل) منه مدة خيار (له)؛ أي: لمشتري؛ لحديث: «الخراج بالضمَان»<sup>(١)</sup>، صحَّحه الترمذي، ويتبعُ نماءً متصل المبيع؛ لتعذر انفصاله، (وما أُولَدَ)؛ أي: أحبلَ مشترٍ من أمة مبيعة وطئها زمن الخيار (فأمُّ ولدٍ) له؛ لأنه صادف ملكاً له، أشبه ما لو أحبلها بعد مدة الخيار؛ إذ الولادة ليست بشرط، بل يكفي في ذلك مجرد العلوق، (وولده)؛ أي: المشتري (حرٌّ) ثابت النسب؛ لأنه من مملوكته، فيسقط خياره، ولا تلزمه قيمة ولده، وإذا فسَخَ البائعُ ثَبَتَ له قيمتها؛ لتعذر الفسخ فيها نفسها، (لكن لا شفعة مدة خيار) ولو قلنا بانتقال الملك للمشتري بمجرد العقد؛ لقصوره ومنعه من التصرف فيه باختياره؛ فلا يؤخذ منه حتى تمضي مدة الخيار، وأما الشفيع إذا باع حصته في مدة الخيار؛ فللمشتري الأول انتزاع الشقص المبيع ثانياً من يد مشتريه؛ لأنه شريك الشفيع حال بيعه، سواء أمضى البيع أو فسَخَ؛ لأن الاعتبار كونه شريكاً حال البيع، وقد وجد ذلك، وأما البائع فلا شفعة له على المشتري الأول؛ لبيعهِ بعد علمهِ بشرائه؛ كما يأتي في الشفعة.

(وعلى متقيل عنه) الملك وهو البائع (بواطء) مبيعة زمن الخيارين (المهر) لمشتري، ولا حدَّ عليه إن جهل، (و) عليه (مع علم تحريمه)؛ أي: الوطء

(١) رواه الترمذي (١٢٨٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

وزَوَالِ مُلْكِهِ، وَأَنَّ الْبَيْعَ لَا يَنْفَسِخُ بَوَاطِنُهُ، الْحَدُّ نَصًّا، وَيَتَّجُهُ: لَا حَدًّا؛  
لِلشُّبْهَةِ، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ؛ كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ بَعْدَ نَقْلِ مُلْكٍ عَمَّنِ انْفَرَدَ  
بِالْخِيَارِ.

وَوَلَدَهُ قِنْ، وَالْحَمْلُ وَقْتُ عَقْدِ مَبِيعٍ، لَا نَمَاءً، . . . . .

(و) علم (زوال ملكه) عن مبيع بعقد، (وأن البيع لا ينفسخ بوطئه) المبيعة (الحديث،  
نصاً)؛ لأن وطئه لم يُصادف ملكاً، ولا شبهة ملك.

(ويَتَّجُهُ: لَا حَدًّا) على البائع بوطئه الأمة المبيعة، سواء عِلِمَ التحريم أو جهله؛  
(لِلشُّبْهَةِ) بسبب الاختلاف في بقاء ملكه، وتقدّم أن المذهب لا يكون الملك له،  
(واختارَهُ)؛ أي: القول بأنه لَا حَدًّا عليه (جماعة) منهم: الموفق في «المغني»،  
والشارح والمجد في «محرره»<sup>(١)</sup>، والناظم وصوبه في «الإنصاف»<sup>(٢)</sup>؛ (لقول  
الشافعية: بعدم نقل ملك عَمَّنِ انْفَرَدَ بِالْخِيَارِ)، وقال الموفق في «الكافي»: الصحيح  
أنه لَا حَدًّا عليه، انتهى<sup>(٣)</sup>، قال أصحابنا: عليه الحد إذا عِلِمَ زوال ملكه، وأن البيع  
لا ينفسخ بالوطء وهو المنصوص، وهو من مفرداته، ويأتي في حد الزنا، إذا تقرر  
هذا فالمذهب أنه يُحَدُّ ولو انفرد بالخيار حيث كان عالماً بالتحريم.

(وَوَلَدَهُ)؛ أي: البائع (قِنْ) لمشتري لا يلحق البائع نسبه، وأما مع جهله بواحد  
مما سبق؛ فالولد حُرٌّ، ويفديه بقيمته يوم ولادة لمشتري، ولا حَدًّا.

(والحمل) الموجود (وقت عقد مبيع) مع أمه، (لا نماء) للمبيع؛ فهو كالولد

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤ / ١٤)، و«شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٢ / ٣٩)،  
و«المحرر» للمجد ابن تيمية (٢ / ١٥٣).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٤ / ٣٩٢ - ٣٩٣).

(٣) انظر: «الكافي» لابن قدامة (٢ / ٥٠).

فُتِرْدُ الْأُمَاتُ بفسخٍ فيها بقسطها - وَيَتَجَهُ: هذا إن وضعت<sup>(١)</sup> - أَوْ بَيَّنَ ثَمَنَ كُلٍّ؛ لِيُعْلَمَ الْقِسْطُ، وَلَا يُرَدُّ مَعَهَا، خِلَافاً لَهُ، .....

المنفصل على الصحيح من المذهب، جَزَمَ به الموفق والشارح وغيرهما<sup>(٢)</sup>؛ (فُتِرْدُ الْأُمَاتُ) من البهائم (بفسخ) مشترٍ لعيبٍ وُجِدَ (فيها بقسطها) من الثمن؛ كعينٍ معيبةٍ بيعت مع غيرها.

(ويَتَجَهُ: هذا)؛ أي: رَدُّ الْأُمَاتِ بفسخٍ لعيبٍ (إن وضعت<sup>(١)</sup>)؛ أي: الولد في مدة الخيار؛ ليصير منفصلاً عنها، ويُمكن تقويمها، ويُعلم قسطها من الثمن، وهو متجه<sup>(٣)</sup>.

وأما قوله: (أو) كان قد (بيَّنَ ثَمَنَ كُلٍّ) من الأمِّ وحملها وقت العقد (لِيُعْلَمَ الْقِسْطُ): فضعيف، (ولا يُرَدُّ) ولدٌ بهيمةٌ مبيعةٌ حاملٍ ولدته في مدة الخيار، ثم رَدَّها المشتري بعيبٍ أو خيارٍ شرطٍ (مَعَهَا)؛ أي: أمِّه؛ لأنه نماءٌ منفصلٌ؛ كثمرة جُرَتْ، (خِلَافاً لَهُ)؛ أي: لـ «الإقناع» حيثُ جَزَمَ برَدُّ الولدِ معها<sup>(٤)</sup>، وما قاله في «الإقناع» تبع فيه القاضي وابن عقيل، وهو رواية، والمذهب ما قاله المصنّف، كما في

(١) قوله: «هذا إن وضعت» سقط من «ح».

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤ / ١١)، و«شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٢ / ٣٩).

(٣) أقول: ذكر الانجاء الشارح واتجهه، وليس في نسخته: أو وضعت، وإنما الموجود فيها: «ويَتَجَهُ هذا إن بيَّن . . إلخ»، وقول المصنف: «إن وضعت»، هذا صريح «الإقناع» وإذا لم تضعه، فهو تبع لها، فلا قسط، وأما توجيه الشارح لقوله: «إن بيَّن . . إلخ»، فليس بوجيه؛ لأن بحث المصنّف غير ظاهر، فإن الحمل إذا نصَّ عليه في البيع أبطله، فكيف يُبيِّن ثَمَنَ كُلٍّ، وإنما يدخل الحمل في المبيع تبعاً، وقد سبق الكلام على ذلك في البيع، فتأمل ذلك، انتهى.

(٤) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٢ / ٢٠٤ - ٢٠٥).

وَحَرَمَ تَصَرُّفَهُمَا مَعَ خِيَارِهِمَا مُطْلَقاً فِي ثَمَنِ مُعَيَّنٍ وَثَمَنِ، وَأُجْرَةٍ  
وَمُؤَجَّرٍ، وَيَسْقُطُ خِيَارُ كُلِّ مِنْهُمَا بِتَصَرُّفِهِ فِيمَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ بِنَحْوِ سَوْمٍ، أَوْ  
وَقْفٍ، أَوْ بَيْعٍ، أَوْ هِبَةٍ، أَوْ لَمَسٍ بِشَهْوَةٍ، وَنَحْوِهِ، وَيَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ إِنْ كَانَ  
الْخِيَارُ لَهُ فَقَطَّ، .....

«المنتهى» وغيره؛ لأن ما حصل في المبيع من نماءٍ منفصلٍ ولو من عينه زمن الخيارين  
فهو لمشتري، هذا في البهائم، وأما الأمة فيأتي حكمها في الفصل بعده<sup>(١)</sup>.

(وَحَرَمَ تَصَرُّفَهُمَا)؛ أي: المتبايعين (مَعَ خِيَارِهِمَا)؛ أي: مع شرط الخيار  
لهما زمنه (مُطْلَقاً)؛ أي: سواء كان الخيار لهما أو لأحدهما أو لغيرهما إن لم يشترط  
للغير وحده، وإلا ففسد كما تقدم، (فِي ثَمَنِ مُعَيَّنٍ) أو فِي الدِّمَةِ وَقَبْضٍ (وَمُثْمَنٍ)؛  
لزوال ملك أحدهما إلى الآخر، وعدم انقطاع علق زائل الملك عنه، (و) كذا يحرم  
تَصَرُّفُ مُؤَجَّرٍ فِي (أُجْرَةٍ، و) مستأجرٍ في شيء (مُؤَجَّرٍ) مدة الخيار.

(وَيَسْقُطُ خِيَارُ كُلِّ مِنْهُمَا بِتَصَرُّفِهِ فِيمَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ بِنَحْوِ سَوْمٍ)؛ كتعريض  
للمبيع، لا بتجربته ونقده وتثمينه؛ لأن ذلك ليس سوماً، (أَوْ) تَصَرَّفَ فِي ذَلِكَ  
بـ (وَقْفٍ أَوْ بَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ لَمَسٍ) أمة مبيعة (بشهوة ونحوه)؛ كتقيلها، فمتى وجد  
من أحدهما شيء من ذلك؛ سقط خياره، وكذا يسقط خيار برهن وإجارة ومساقاة  
ونحوها، (وَيَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ)؛ أي: أحد المتعاقدين (إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَحْدَهُ فَقَطَّ)؛

(١) أقول: ليس المخالفة من المصنف لـ «الإقناع» من حيث كون الولد نماءً منفصلاً؛ لأنه  
قدم هو وأصله أن الحمل مبيع لا نماء، بل من حيث إن «الإقناع» قال: يرد الولد في خيار  
الشرط مع أمه؛ لأنه كالجزء، ولأنه تفريق للمبيع، وهو ضررٌ على البائع، والمصنف  
تبعاً لـ «المنتهى» يقول: لا يُردُّ معها، بل يأخذ المشتري، كالولد المنفصل بقسطه من  
الثمن، وفي المسألة بحث طويل، فارجع إلى ذلك، فقول شيخنا: لأنه نماء... إلخ،  
وقوله: لأن ما حصل... إلخ، غير ظاهر؛ لأن البحث هنا ليس فيه، ولا يخالف «الإقناع»  
فيما قرره شيخنا، فتأمل، انتهى.



أَوْ مَعَ شَرِيكِهِ، أَوْ بِإِذْنِهِ، وَإِلَّا فَلَا إِلَّا بَعْتِي، لَا بِتَصَرُّفِهِ فِيمَا انْتَقَلَ عَنْهُ، وَلَا يَنْفُذُ مُطْلَقاً إِلَّا بِتَوْكِيلٍ مُنْتَقِلٍ إِلَيْهِ، وَيَبْطُلُ خِيَارُهُمَا إِنْ كَانَ فِيمَا يَنْقُلُ الْمُلْكَ، وَلَا يَسْقُطُ خِيَارٌ بِتَصَرُّفٍ لَتَجْرِبَةٍ؛ كَرُكُوبٍ لِمَعْرِفَةِ سَيْرٍ، وَحَلْبٍ لِمَعْرِفَةِ قَدْرِ لَبَنٍ، .....

أي: دون صاحبه، ويسقط خياره، فإن كان مشترياً فتصرُّفه في المبيع دليل على رضاه به، وإن كان بائعاً فتصرُّفه في الثمن كذلك؛ (أو)؛ أي: وإن كان الخيار لهما معاً فتصرُّف أحدهما (مع شريكه)؛ بأن باعه السلعة بشرط الخيار؛ نفذ تصرُّفه، (أو) باع السلعة مشترراً لأجنبي (بإذنه)؛ أي: بإذن شريكه الذي ابتاعها منه بشرط الخيار؛ فيصح تصرُّفه، ويكون البيع منهما، (وإلا) يكن الخيار له وحده، وتصرَّف لا مع شريكه ولا بإذنه؛ (فلا) ينفذ تصرُّفه، (إلا) إذا كان المتصرِّف المشتري، وتصرَّف (بعتي) الرقيق المبيع، فينفذ تصرُّفه، ويبطل الخيار، وكذا إذا كان الثمن رقيقاً وتصرَّف البائع فيه بالعتق.

و(لا) يبطل الخيار (بتصرُّفه)؛ أي: أحد المتعاقدين (فيما انتقل عنه)؛ كتصرُّف البائع في المبيع، والمشتري في الثمن، (ولا ينفذ) تصرُّف بائع في مبيع ولا مشتر في ثمن (مطلقاً)؛ أي: سواء كان المبيع قناً أو غيره، بعتي أو غيره، وكان الخيار لهما أو لأحدهما، (إلا) إذا كان التصرف (بتوكيل منتقل إليه)؛ لأن الملك له، (ويبطل خيارهما إن كان) توكيل أحدهما الآخر (فيما)؛ أي: تصرف (بنقل الملك)؛ كبيع وهبة ووقف، ووكيل المتعاقدين مثلهما في جميع ما تقدَّم؛ لأن فعل الوكيل كفعل موكله.

(ولا يسقط خيار) مشتر (بتصرُّف) في مبيع (للتجربة؛ كركوب) دابة (للمعرفة سيرها، وحلب) شاة (للمعرفة قدر لبن)ها؛ لأنه المقصود زمن الخيار؛ فلم يبطل

وَلَا بِاسْتِخْدَامِ قِنْ وَلَوْ لَغَيْرِ تَجْرِبَةٍ، أَوْ قَبْلَتْهُ الْمَبِيعَةُ وَلَمْ يَمْنَعَهَا، أَوْ  
اسْتَدَخَلَتْ ذِكْرَهُ نَائِماً<sup>(١)</sup>، وَلَمْ تَحْبِلْ. وَيَبْطُلُ خِيَارُهُمَا مُطْلَقاً بِتَلَفِ  
مَبِيعٍ، وَلَوْ قَبْلَ قَبْضِهِ خِلَافاً لـ «المنتهى»، أَوْ احْتِجَاجَ لِحَقِّ تَوْفِيَةٍ؛ كَمَا  
لَوْ أَتَلَفَهُ مُشْتَرٍ، وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمَا بَطَلَ خِيَارُهُ وَحْدَهُ، لَا إِنْ . . . . .

به، (ولا) يسقط (باستخدام قِنْ ولو) كَانَ اسْتِخْدَامُهُ (لغير تجربة)؛ لأنه معتاد (أو)؛  
أي: ولا يسقط إِنْ (قَبْلَتْهُ) الأُمَةُ (المبيعة، ولم يمنعها) نصّاً؛ لأنه لم يُوجَدْ منه  
ما يدلُّ على إبطاله، والخيارُ له لا لها، (أو استدخلت ذكره) حال كونه (نائماً،  
ولم تحبل)؛ كما لو قَبَلَتِ البائع.

(ويبطل خيارُهما)؛ أي: البائع والمشتري (مطلقاً)؛ أي: سواءً كَانَ خيارُ  
مجلسٍ أو شرطٍ (بتلفٍ مبيع) لا يحتاجُ لِحَقِّ تَوْفِيَةٍ (ولو قبل قبضه) على الصحيح  
من المذهب، (خِلَافاً لـ «المنتهى») حيثُ قَالَ: بعدَ قبْضٍ<sup>(٢)</sup>، (أو)؛ أي: ويبطلُ  
خيارُ في مبيعٍ (احتِجَاجَ لِحَقِّ تَوْفِيَةٍ)؛ كَمَكِيلٍ وَمُوزُونٍ وَمَعْدُودٍ وَمَذْرُوعٍ بَيْعٍ بِذَلِكَ،  
وَتِلْفَ قَبْلَ قَبْضٍ؛ لأنَّ التَّالِفَ لَا يَتَأَتَّى عَلَيْهِ الْفَسْخُ وَإِنْ تِلَفَ بَعْدَ الْقَبْضِ، فَكَذَلِكَ  
يَبْطُلُ الْخِيَارُ؛ لَكِنَّهُ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي؛ (كَمَا لَوْ أَتَلَفَهُ)؛ أي: المبيع (مُشْتَرٍ)؛  
فَمِنْ ضَمَانِهِ، وَيَسْقُطُ الْخِيَارُ، سَوَاءً قَبْضٌ أَوْ لَمْ يَقْبِضْ، اشْتَرَى بِكَيلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ  
لَا؛ لِاسْتِقْرَارِ الثَّمَنِ بِذَلِكَ فِي ذِمَّتِهِ.

(وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمَا)؛ أي: البائع والمشتري؛ (بَطَلَ خِيَارُهُ وَحْدَهُ)، وَلَمْ يُورَثْ؛  
لأنَّ حَقَّ فسخٍ لَا يَجُوزُ الْاِعْتِيَاظُ عَنْهُ فَلَمْ يُورَثْ؛ كَخِيَارِ الرَّجُوعِ فِي الْهَبَةِ، (لَا إِنْ

(١) في «ح»: «وهو نائم».

(٢) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوحى (٢/ ٣٠٤).

طَالَبَ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ، فَيُورَثُ؛ كَشْفَعَةٍ وَحَدٍّ قَذْفٍ، وَإِنْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ، فَوَلِيُّهُ مَقَامَهُ، وَكَذَا إِنْ خَرَسَ فَلَمْ تُفْهَمْ إِشَارَتُهُ، وَيُورَثُ خِيَارُ عَيْبٍ وَتَدْلِيسٍ مُطْلَقًا.

الثَّالِثُ: خِيَارُ غَبْنٍ يَخْرُجُ عَنْ عَادَةٍ، .....

طَالَبَ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ، فَإِنْ طَالَبَ بِهِ قَبْلَهُ (فَيُورَثُ؛ كَشْفَعَةٍ وَحَدٍّ قَذْفٍ).  
قَالَ أَحْمَدُ: الْمَوْتُ يَبْطُلُ بِهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: الشُّفْعَةُ، وَالْحَدُّ إِذَا مَاتَ الْمَقْذُوفُ، وَالْخِيَارُ إِذَا مَاتَ الَّذِي اشْتَرَطَ الْخِيَارَ لَمْ تَكُنْ لِلْوَرِثَةِ، هَذِهِ الثَّلَاثَةُ أَشْيَاءٌ إِنَّمَا هِيَ بِالطَّلَبِ، فَإِذَا لَمْ يَطْلُبْ فَلَيْسَ يَجِبُ، إِلَّا أَنْ يُشْهَدَ أَنِّي عَلَى حَقِّي مِنْ كَذَا أَوْ كَذَا، أَوْ أَنِّي قَدْ طَلَبْتُهُ، فَإِنْ مَاتَ بَعْدَهُ؛ كَانَ لَوَارِثِهِ الطَّلَبُ بِهِ<sup>(١)</sup>، وَلَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي إِرْثِ خِيَارٍ غَيْرِ خِيَارِ الشَّرْطِ.

(وَإِنْ جُنَّ) مِنْ اشْتَرَطَ الْخِيَارَ، (أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ؛ فَوَلِيُّهُ) يَقُومُ (مَقَامَهُ)؛ كَخِيَارِ الْمَجْلِسِ، أَمَّا فِي الْمَجْنُونِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا الْمُغْمَى عَلَيْهِ؛ فَلَا تُثَبِّتُ عَلَيْهِ الْوِلَايَةُ لِأَحَدٍ، (وَكَذَا إِنْ خَرَسَ) مِنْ اشْتَرَطَ لَهُ الْخِيَارَ، (فَلَمْ تُفْهَمْ إِشَارَتُهُ) فَهُوَ كَمَجْنُونٍ، وَإِنْ فَهِمَتْ إِشَارَتُهُ، قَامَتْ مَقَامَ نُطْقِهِ.

(وَيُورَثُ خِيَارُ عَيْبٍ وَتَدْلِيسٍ مُطْلَقًا)، سِوَاءَ طَلَبِهِ مُسْتَحَقُّهُ قَبْلَ الْمَوْتِ أَوْ لَمْ يَطْلُبْهُ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ ثَبَتَ فِيهِ الْمَالُ لِمُورِثٍ، فَقَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ؛ كَقَبُولِ الْوَصِيَّةِ؛ بِخِلَافِ خِيَارٍ.

الْقِسْمُ (الثَّالِثُ) مِنْ أَقْسَامِ الْخِيَارِ: (خِيَارُ غَبْنٍ يَخْرُجُ عَنْ عَادَةٍ)، نَصًّا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِتَحْدِيدِهِ، فَرَجَعَ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ؛ كَالْقَبْضِ وَالْحِرْزِ، فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ

(١) انظر: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/ ١٣٩)، و«المغني» لابن قدامة (٥/ ٢١٦).

وَيُثْبِتُ لِرُكْبَانٍ وَلِمُشَاةٍ<sup>(١)</sup> تَلَقَّوْا وَلَوْ بِلَا قَصْدٍ، إِذَا بَاعُوا، أَوْ اشْتَرَوْا،  
وَعُيِّنُوا، وَلِمُسْتَرْسِلٍ غُبْنٍ - وَيَتَّجُهُ أَحْتِمَالٌ: وَلَمْ يَتَوَلَّ طَرْفِي عَقْدٍ -  
وَهُوَ مَنْ جَهِلَ الْقِيَمَةَ، .....

عادةً فلا فسُخ؛ لأنه يُتسامَحُ به .

(ويُثْبِتُ) خيارُ غُبْنٍ ولو وكيلاً قبلَ إعلامٍ موكله في ثلاثِ صورٍ:

(لرُكْبَانٍ): جمعُ رَاكِبٍ؛ يعني: القادمَ من سفرٍ، (ولمُشَاةٍ تَلَقَّوْا)؛ أي: تلقَّاهُم حاضرٌ عندَ قُربِهِم من البلدِ (ولو) كَانَ التَلَقُّي (بِلا قَصْدٍ)، نَصًّا؛ لَأنَّه شُرِعَ لإزالةِ ضررِهِم بالغُبْنِ، ولا أَثَرَ للقَصْدِ فيه (إِذَا بَاعُوا)؛ أي: الرُكْبَانُ، (أو اشْتَرَوْا) قبلَ العلمِ بالسعرِ، (وَعُيِّنُوا)؛ لحديث: «لا تَلَقَّوْا الْجَلَبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ فَإِذَا أَتَى السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ»، رواه مسلم<sup>(٢)</sup>. وَصَحَّ الشَّرَاءُ مع النَهْيِ؛ لَأنَّه لا يَعودُ لِمَعْنَى في البَيعِ، وإِنما هو لِلخَدِيعَةِ، وَيُمْكِنُ اسْتِدْرَاكُهَا بِالْخِيَارِ، أَشْبَهَ الْمَصْرَاةَ. الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ المِشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: (وَلِمُسْتَرْسِلٍ)؛ أي: مَعْتَمِدٍ عَلَى صَدَقٍ غَيْرِهِ لِسَلامَةِ سَرِيرَتِهِ، فَيُنْقَاضُ لَهُ انْقِيَادُ الدَّابَةِ (غُبْنٍ) فِي مَبِيعٍ.

(وَيَتَّجُهُ) بـ (أَحْتِمَالٍ) قَوِيٍّ: (و) مَحَلُّ ثُبُوتِ الْخِيَارِ لِمُسْتَرْسِلٍ إِذَا (لَمْ يَتَوَلَّ طَرْفِي عَقْدٍ)، أَمَّا إِذَا تَوَلَّاهُمَا؛ فَلَا خِيَارَ لَهُ، وَهُوَ مَتَّجُهُ<sup>(٣)</sup>.

(وَهُوَ) مَنْ اسْتَرَسَلَ: إِذَا اطمَنَّ واستأنَسَ، وَشَرَعًا: (مَنْ جَهِلَ الْقِيَمَةَ)؛

(١) فِي «ح»: «أَوْ مِشَاةً».

(٢) رواه مسلم (١٥١٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَقُولُ: اسْتَظْهَرَهُ الشَّارِحُ أَيْضًا، وَهُوَ وَاضِحٌ؛ لَأنَّه لَمْ يَخْدَعْهُ أَحَدٌ بِذَلِكَ، وَإِنما هُوَ خَدَعَ نَفْسَهُ، فَلَا عَذْرَ لَهُ، وَلَمْ أَرَ مِنْ صَرَّحَ بِهِ، وَهُوَ وَاضِحٌ إِذَا كَانَ هُوَ الْمَغْبُونُ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرَهُ فَفِيهِ تَوَقُّفٌ، وَلِهَذَا أَجْرَاهُ بِالْأَحْتِمَالِ، فَتَأَمَّلْ، انْتَهَى.

وَلَا يُحْسِنُ يُمَاقِسُ مِنْ بَائِعٍ وَمُشْتَرٍ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ فِي جَهْلٍ قِيمَةٍ بِلَا قَرِينَةٍ تُكَذِّبُهُ، وَلَا خِيَارَ لِدَٰلِي خَبْرَةٍ بِسَعْرِ، وَمُسْتَعَجِلٍ غُبْنٍ لَا سْتَعْجَالَهُ، وَفِي نَجَشٍ؛ بَأَن يُزَايِدَهُ مَنْ لَا يُرِيدُ شِرَاءً وَلَوْ بِلَا مُوَاطَآةٍ، . . . . .

أي: قيمة المبيع، (وَلَا يُحْسِنُ يُمَاقِسُ<sup>(١)</sup>)؛ قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: تَمَاقَسَ فِي الْبَيْعِ: تَشَاحَا؛ وَمَاقَسَهُ شَاحَا<sup>(٢)</sup>، (مَنْ بَائِعٍ وَمُشْتَرٍ)؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ لَهُ الْغُبْنُ بِجَهْلِهِ بِالْبَيْعِ، أَشْبَهَ الْقَادِمَ مِنْ سَفَرٍ.

(وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ فِي جَهْلٍ قِيمَةٍ)؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ (بِلَا قَرِينَةٍ تُكَذِّبُهُ) فِي دَعْوَى الْجَهْلِ؛ فَلَا تُقْبَلُ مِنْهُ (وَلَا خِيَارَ لِدَٰلِي خَبْرَةٍ بِسَعْرِ) مَبِيعٍ، وَيدْخُلُ عَلَى بَصِيرَةٍ بِالْغُبْنِ، (و) لَا (مُسْتَعَجِلٍ غُبْنٍ لَا سْتَعْجَالَهُ) فِي الْبَيْعِ، وَلَوْ تَوَقَّفَ فِيهِ وَلَمْ يَسْتَعْجِلْ<sup>(٣)</sup> لَمْ يُغْبَنْ؛ لَعَدَمِ التَّغْرِيرِ، وَكَذَا إِجَارَةٌ يَثْبُتُ فِيهَا خِيَارُ الْغُبْنِ إِذَا جَهَلَ أَجْرَةَ الْمَثَلِ، وَلَمْ يُحْسِنِ الْمُمَاقَسَةَ فِيهَا.

الصُّورَةُ الثَّلَاثَةُ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: (وَفِي نَجَشٍ بَأَن يُزَايِدَهُ)؛ أَي: الْمَشْتَرِي (مَنْ لَا يُرِيدُ شِرَاءً) لِيُغَرَّهُ؛ مَنْ نَجَشْتُ الصَّيْدَ: إِذَا أَثَرْتَهُ، كَأَنَّ الْمَنَاجِشَ يُثِيرُ كَثْرَةَ الثَّمَنِ بِنَجَشِهِ، قَالَ فِي «الْمَبْدَعِ»: وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ حَذَقِ الَّذِي زَادَ فِيهَا؛ لِأَن تَغْرِيرَ الْمَشْتَرِي لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَأَنْ يَكُونَ الْمَشْتَرِي جَاهِلًا، فَلَوْ كَانَ عَارِفًا، وَاعْتَرَّ بِذَلِكَ؛ فَلَا خِيَارَ لَهُ لِعَجَلَتِهِ وَعَدَمِ تَأَمُّلِهِ<sup>(٤)</sup>، (وَلَوْ) كَانَتْ زِيَادَةُ مَنْ لَا يُرِيدُ شِرَاءً (بِلَا مُوَاطَآةٍ) مِنَ الْبَائِعِ مَعَ مَنْ يَزِيدُ فِيهَا، أَوْ زَادَ فِيهَا الْبَائِعُ بِنَفْسِهِ<sup>(٥)</sup> وَالْمَشْتَرِي

(١) فِي «ق»: «تَمَاقَسَ».

(٢) انْظُر: «الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ» لِلْفَيْرُوزِ أَبَادِي (١ / ٧٤٢)، (مَادَّة: مَكَسَ).

(٣) فِي «ق»: «يَتَعَجَّلُ».

(٤) انْظُر: «الْمَبْدَعُ» لِابْنِ مَفْلَح (٤ / ٧٨).

(٥) فِي «ق»: «نَفْسُهُ».

ومنه: أُعْطِيَتْ كَذَا، وهو كَاذِبٌ، وهو حَرَامٌ؛ لما فيه مِنْ تَغْرِيرِ مُشْتَرٍ؛ ولذا حَرَّمَ عَلَى بَائِعِ سَوْمٍ مُشْتَرٍ كَثِيرًا لِيَبْذُلَ قَرِيبًا مِنْهُ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، وَيَتَّجِهُ: هَذَا إِنْ زَايَدَهُ لِيُغَرَّهُ، فَإِنْ زَادَ لِيَبْلُغَ الْقِيَمَةَ، فَلَا تَحْرِيمَ، وَلَا أَرَشَ فِي غَبْنٍ مَعَ إِمْسَاكِ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: يُحْطُّ مِنَ الثَّمَنِ مَا غُبِنَ بِهِ، ... لا يَعْلَمُ ذَلِكَ.

(ومنه)؛ أي: النجس، قولُ بائعٍ: (أُعْطِيَتْ) فِي السَّلْعَةِ (كَذَا، وهو)؛ أي: البائعُ (كَاذِبٌ، وهو)؛ أي: النجسُ (حَرَامٌ؛ لما فيه من تغريرِ مُشْتَرٍ؛ ولذا حَرَّمَ عَلَى بَائِعِ سَوْمٍ مُشْتَرٍ كَثِيرًا لِيَبْذُلَ) المشتري (قَرِيبًا مِنْهُ)؛ أي: مما سَامَهُ، (ذَكَرَهُ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا بِكَذَا، وَكَانَ زَائِدًا عَمَّا اشْتَرَاهَا بِهِ؛ لَمْ يَبْطُلِ الْبَيْعُ، وَكَانَ لَهُ الْخِيَارُ، صَحَّحَهُ فِي «الْإِنْصَافِ»<sup>(٢)</sup>.  
(ويَتَّجِهُ) حَرْمَةُ (هَذَا)؛ أي: فَعَلُ مَزَايِدَةِ الْمُشْتَرِي مِمَّنْ لَا يُرِيدُ الشَّرَاءَ (إِنْ زَايَدَهُ) تَرْغِيْبًا لَهُ فِي اخْتِذِ السَّلْعَةِ (لِيُغَرَّهُ) بِهَا، فَيَأْخُذَهَا بِثَمَنِ زَائِدٍ عَلَى قِيَمَتِهَا، (فَإِنْ زَادَ) فِيهَا، أَوْ سَامَهَا بَائِعٌ كَثِيرًا (لِيَبْلُغَ الْقِيَمَةَ)؛ أي: قِيَمَةَ الْمَثَلِ؛ (فَلَا تَحْرِيمَ) فِي ذَلِكَ؛ لِعَدَمِ التَّغْرِيرِ، وَهُوَ مَتَّجِهٌ<sup>(٣)</sup>.

(وَلَا أَرَشَ فِي غَبْنٍ مَعَ إِمْسَاكِ) مَبِيعٍ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَجْعَلْهُ لَهُ، وَلَمْ يُفُتْ عَلَيْهِ جُزْءٌ مِنْ مَبِيعٍ يَأْخُذُ الْأَرَشَ فِي مُقَابَلَتِهِ، (لَكِنْ قَالَ ابْنُ رَجَبٍ) فِي «شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ النَّوَائِيَّةِ»: (يُحْطُّ مِنَ الثَّمَنِ)؛ أي: يُسْقَطُ عَنْهُ (مَا غُبِنَ بِهِ)<sup>(٤)</sup>، وَيَرْجَعُ بِهِ إِنْ كَانَ

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧٣ / ٢٨).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٣٩٨ / ٤).

(٣) أقول: اتجهه الشارحُ أيضاً، وهو ظاهرٌ؛ لِمَا عَلَّلَ بِهِ الْمُصَنِّفُ، وَلَمْ أَرَ مِنْ صَرَّحَ بِهِ، وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ، انتهى.

(٤) انظر: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (ص: ٣٢٨).

الْمُنْقَحُ: وَلَمْ نَرَهُ لغيرِهِ، وَهُوَ قِيَاسُ خِيَارِ الْعَيْبِ وَالتَّدْلِيسِ عَلَى قَوْلٍ،  
انتهى .

وَمَنْ قَالَ عِنْدَ الْعَقْدِ: لَا خِلَابَةَ؛ أَيْ: لَا خَدِيعَةَ، فَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا  
خُلِبَ، وَيَتَّجَهُ: وَلَوْ يَسِيرًا، وَإِلَّا فَهُوَ ثَابِتٌ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ. وَخِيَارُ غَبْنٍ  
مُتَرَاخٍ كَعَيْبٍ، .....

دَفَعَهُ، ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ، قَالَ (الْمُنْقَحُ: وَلَمْ نَرَهُ لغيرِهِ، وَهُوَ قِيَاسُ خِيَارِ الْعَيْبِ  
والتَّدْلِيسِ عَلَى قَوْلٍ، انتهى) كَلَامُ الْمُنْقَحِ<sup>(١)</sup>، اخْتَارَ الْقَوْلَ فِي التَّدْلِيسِ أَبُو بَكْرٍ فِي  
«التَّنْبِيهِ» وَصَاحِبُ «المُبْهَجِ» وَ«التَّلْخِصِ» وَ«التَّرْغِيبِ» وَ«الْبُلْغَةِ» وَ«الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى»  
وَ«الْحَاوِي الصَّغِيرِ»<sup>(٢)</sup>.

(وَمَنْ قَالَ) مِنْ بَائِعٍ وَمُسْتَرٍ (عِنْدَ الْعَقْدِ: لَا خِلَابَةَ؛ أَيْ: لَا خَدِيعَةَ؛ فَلَهُ الْخِيَارُ  
إِذَا خُلِبَ)؛ أَيْ: خُلِدَعٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: إِذَا لَمْ تَغْلِبْ فَاحْلِبْ، رُويَ: أَنْ رَجُلًا ذَكَرَ  
لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يُخْدَعُ فِي الْبَيْعِ، فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.  
(وَيَتَّجَهُ): أَنْ ثَمَرَةَ قَوْلٍ عَاقِدٍ: لَا خِلَابَةَ ثَبُوتُ الْخِيَارِ لَهُ، (وَلَوْ) كَانَ غَبْنُهُ  
(يَسِيرًا) لَا يُتَغَابَنُ بِمِثْلِهِ عَادَةً، (وَلَا فَهُوَ)؛ أَيْ: الْخِيَارُ فِي الْغَبْنِ الْفَاحِشِ (ثَابِتٌ)  
شَرعًا؛ (وَإِنْ لَمْ يَقُلْ) عَاقِدٌ شَيْئًا، وَهُوَ مِتَّجَهٌ<sup>(٤)</sup>.

(وَخِيَارُ غَبْنٍ مُتَرَاخٍ ك) خِيَارِ (عَيْبٍ)؛ لِثَبُوتِهِ لِدَفْعِ ضَرَرٍ مُتَحَقِّقٍ؛ فَلَمْ يَسْقُطْ

(١) انظر: «التنقيح المشيع» للمرداوي (١/ ٢٢٢).

(٢) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣/ ٢١٢).

(٣) رواه البخاري (٢٠١١)، ومسلم (١٥٣٣)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) أقول: اتجهه الشارح أيضاً، ويؤيده قول (م ص) والخلو تي: فله الخيار إذا خُلب ولو لم يكن من الصور المتقدمة، كما هو ظاهر كلامهم، وإلا لم يكن لقوله المذكور تأثير، انتهى.  
وقول شيخنا: لا يتغابن، صوابه إسقاط (لا)، فتأمل، انتهى.

وَلَا يَمْنَعُ الْفَسْخَ تَعْيِيهِ، وَعَلَى مُشْتَرِ الْأَرْضِ، وَلَا تَلْفُهُ، وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ،  
وَلِلْإِمَامِ - وَيَتَجَهُّ: أَوْ نَائِبِهِ - جَعْلُ عَلَامَةٍ تَنْفِي الْغَبْنَ عَمَّنْ يُغْبَنُ كَثِيرًا،  
وَكَيْعِ إِجَارَةٍ - وَيَتَجَهُّ: وَصُلْحٍ وَهَبَةٍ بِمَعْنَاهُ - وَتَبْطُلُ قِسْمَةُ بَغْبِنٍ فَاحِشٍ،  
لَا نِكَاحٌ.....

بالتأخير بلا رضا؛ كالقصاص، (ولا يمنع الفسخ) لغبن (تعييه)؛ أي: حدوث عيب بالمبيع عند مشتر، (وعلى مشتر الأرض) لعيب حدث عنده إذا رده؛ كالمعيب إذا تعيب عنده ورده، (ولا يمنع الفسخ) (تلفه)؛ أي: المبيع، (وعليه)؛ أي: المشتري، (قيمته) لبائعه؛ لأنه فوته عليه، وظاهره: ولو مثلًا.

(وللإمام) الأعظم، (ويتجه: أَوْ نَائِبِهِ) الأمير أو القاضي؛ إذ لا فرق بينهما هنا، وهو متجه<sup>(١)</sup> (جعل علامة تنفي الغبن عمن يغبن كثيرًا)؛ لأنه مصلحة، (وكيع) في غبن (إجارة)؛ لأنها بيع المنافع.

(ويتجه: وصلح) عن حق مقرر به بغير جنسه بمعنى بيع، (و) كذا (هبة) على عوض (بمعناه)؛ أي: البيع، فإذا وجد مصالح أو متهب في عين مصالح بها أو موهوبة غبنًا فاحشًا، فله الخيار، وهو متجه<sup>(٢)</sup>.

(وتبطل قسمة) تراض، وهي ما فيها ضرر، أو رد عوض من أحد الشريكين على الآخر (بغبن فاحش) ظهر بعد أن تمت؛ لأنها بمعنى البيع؛ إذ صاحب الزائد بذل المال عوضاً عما حصل له من حق شريكه، وهذا هو البيع، (لا نكاح)؛ فلا فسخ لأحد الزوجين إن غبن في المسمى؛ لأن الصداق ليس ركنًا في النكاح.

(١) أقول: اتجهه الشارح أيضاً، وهو ظاهر للنظائر، ولم أر من صرح به هنا، انتهى.

(٢) أقول: اتجهه الشارح أيضاً، ولم أر من صرح به، وهو ظاهر؛ لأن ما بمعنى البيع بيع، وخيار المجلس والشرط، انتهى.



- وَيَتَجَهُّ: خُلِعَ وَبَقِيَّةُ عُقُودٍ - فَإِنْ فَسَخَ فِي أَثْنَاءِ إِجَارَةٍ، ارْتَفَعَ الْعَقْدُ مِنْ أَصْلِهِ - وَيَتَجَهُّ: وَكَذَا بَيْعٌ فِيرُدُّ نَمَاءً - وَأَخَذَ الْقِسْطَ مِنْ أُجْرَةِ مِثْلٍ، لَا مُسَمَّى، .....

(ويَتَجَهُّ): وكذلك لا فسخ في (خُلِعَ، و) لا في (بَقِيَّةُ عُقُودٍ) لازمة كانت أو جائزة سِوَى المذكوراتِ، وهو متجه<sup>(١)</sup>.

(إِنْ فَسَخَ) مغبونٌ من مؤجَّرٍ أو مستأجرٍ (في أَثْنَاءِ مدَّةِ إجارَةٍ؛ ارْتَفَعَ الْعَقْدُ)؛ أي: عقدُ الإجارةِ (من أَصْلِهِ)، بخلافِ البيعِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَيَتَجَهُّ: وَكَذَا بَيْعٌ) فَسَخَ لَغِينٍ (فِيرُدُّ نَمَاءً) انفصلَ عن مبيعٍ قبلَ الفسخِ؛ لارتفاعِ العقدِ من أَصْلِهِ، ففيهِ نظرٌ؛ لما يَأْتِي في آخِرِ فَصْلِ الإِقْلَالَةِ: والفسخُ رفعُ عقدٍ من حينٍ فسخٍ، فما حصلَ من نماءٍ منفصلٍ فلمشتَرِ<sup>(٢)</sup>، (و) حيثُ ظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَ فسخِ عقدِ الإجارةِ وعقدِ البيعِ، فَإِنْ فَسَخَ مُؤَجَّرٌ لَغِينٍ فِي أَثْنَاءِ مدَّةِ الإجارةِ، (أَخَذَ) من مستأجرٍ (الْقِسْطَ مِنْ أُجْرَةِ مِثْلٍ) لما مضى، و(لا) يأخذُ القسْطَ من أجرةٍ (مُسَمَّى) في الإجارةِ؛ لأنه لو أخذَ منه ذلك لم يستدركَ ظلامَةُ الْغَبَنِ؛ لأنه يلحقُهُ فيما يلزمُهُ من ذلك لمدَّتِهِ، بخلافِ ما لو ظَهَرَ على عيبٍ بمؤجَّرَةٍ ففسخَ،

(١) أقول: في نسخة الشارح: وتبطلُ هذه المذكوراتُ؛ أي: ترد بغبن فاحش لا نكاح، ثم ذكر الاتجاه واتجهه، ولم أرَ من صرَّحَ به، وهو مقتضى كلامهم، ولعله مراد، فتأمل، انتهى.

(٢) أقول: قال الشارحُ بعد قول المصنِّف: «ارتفعَ من أَصْلِهِ»: تبعَ فيه «الإقناع»، وفيه نظر، ثم نقل كلامَ «حاشية الإقناع» بتمامه، قلت: ومبنى اتجاه المصنِّف بالقياس على الإجارة، وقد علمت النظر في الإجارة، ولم ينبه شيخنا على هذا، فأقرَّه على قوله: ارتفع العقد... إلخ، وناقش في الاتجاه، والاتجاه مبنيٌّ على ذلك، كما قدمناه، فتأمل، وتفريق شيخنا بين البيع والإجارة تبع فيه «الإقناع»، وقد علمت ما فيه، فارجع إلى ذلك وتأمل، انتهى.

وَرَجَعَ مَغْبُونٌ بِمَا زَادَ، وَبَفَسَخَ لَعِيبٍ يُؤْخَذُ الْقِسْطُ مِنَ الْمُسَمَّى، وَيَرْجَعُ  
بِأَرْشِ عَيْبٍ.

الرَّابِعُ: خِيَارُ تَدْلِيسٍ بِمَا يَزِيدُ بِهِ الثَّمَنَ - وَيَتَّجُهُ: أَوِ الْأَجْرَةَ -  
كَتَصْرِيقَةِ لَبَنٍ بَضْرَعٍ، .....

فيرجع بقسطه من المسمى؛ لأنه يستدرك ظلامته بذلك؛ لأنه يرجع بقسطه منها  
معيباً؛ فيرتفع عنه الضرر بذلك، نقله المجدد عن القاضي، (ورجع مغبون) في  
عقد إجارة (بما زاد) عن أجره مثل إن كان هو المستأجر، وإن كان المغبون  
المؤجر؛ فيرجع بما نقص عن أجره مثل لما مضى.

(وبفسخ) عقد إجارة (لعيب) ظهر في عين مؤجرة (يؤخذ)؛ أي: يأخذ  
مؤجر (القسط من) الأجر (المسمى) في العقد، (ويرجع) مستأجر على مؤجر (بأرش  
عيب)، فلو كان المسمى في العقد عشرة عن مدة سنة، واستوفى مستأجر نصفها،  
ثم فسخ لعيب، وأخذ منه خمسة، وكانت الأجرة مع العيب تساوي ثمانية، كان  
له الرجوع بواحد بدل أرش العيب، وإن اختار الإمساك مع العيب؛ فلا أرش له،  
بل يؤخذ منه المسمى كاملاً.

القسم (الرابع) من أقسام الخيار (خيار تدليس) من الدّلس بالتحريك بمعنى  
الظلمة، كأن البائع بفعله الآتي صير المشتري في ظلمة (بما يزيد به الثمن) ولو لم  
يكن عيباً.

(ويتجه: أو) بما يزيد به (الأجرة) في المأجور، صرح بمثله في «مختار  
الفتاوى المصرية»، وهو متجه<sup>(١)</sup>.

(كتصريق لبن)؛ أي: جمعه (بضرع)؛ لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا تصرّوا

(١) أقول: وفي نسخة الشارح: «أو الأجرة»، بغير ذكر اتجاه، وعليها فهو ليس من بحثه، انتهى.

وَتَحْمِيرِ وَجْهِهِ، وَتَسْوِيدِ شَعْرِهِ، وَتَجْعِيدِهِ، وَجَمْعِ مَاءِ رَحْيٍ، وَإِرْسَالِهِ  
عِنْدَ عَرْضٍ، وَتَحْسِينِ وَجْهِ صُبْرَةٍ أَوْ ثَوْبٍ، وَيَحْرُمُ ذَلِكَ كَكْتُمِ عَيْبٍ،  
فِيحِبُّ بَيَانَهُ عَلَى عَالَمٍ بِهِ، وَلَمْ يُشْتَرِ لَمْ يَعْلَمْ خِيَارُ رَدٍّ، وَلَوْ حَصَلَ تَدْلِيسٌ  
بِلا قَصْدٍ؛ كَحُمْرَةِ وَجْهِ جَارِيَةٍ بِخَجَلٍ أَوْ تَعَبٍ، .....

الإبل والغنم، فَمَنْ ابْتَاعَهَا فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ، وَإِنْ  
شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

وقوله: (لَا تُصَرُّوا) بضم التاء وفتح الصاد، وقيل: بالعكس.

(وكتحميز وجهه، وتسويد شعره) رقيق، (وتجعيده)؛ أي: الشعر، (وجمع  
ماء رحى، وإرساله عند عرض) لبيع أو إجارة، ليشترط دورانها، فيظنه المشتري أو  
المستأجر عادتها، فيزيد في الثمن أو الأجرة، فإذا تبين له ذلك فله الخيار كالمصرّة،  
ولأنه تغرير، فأشبه النجش، (و) كذا (تحسين وجه صبرة)، (أو) تصنع نساج وجه  
(ثوب)، وصقل وجهه متاع ونحوه، (ويحرم) فعل (ذلك؛ ك) ما يحرم (كتم عيب)،  
فيحب بَيَانَهُ عَلَى عَالَمٍ بِهِ؛ لحديث عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ مَرْفُوعاً: «المسلم أخو المسلم،  
ولا يحل لمسلم باع من أخيه بيعاً فيه عيب إلا بينه له»، رواه أحمد وأبو داود  
والحاكم<sup>(٢)</sup>.

(و) يَثْبُتُ (لمشتري لم يعلم) بالتدليس (خيار رَدٍّ، ولو حصل تدليس بلا  
قصد؛ كحمره وجه جارية بخجل أو تعب)؛ لأنه لا أثر له في إزالة ضرر المشتري،  
فإن علمَ مشتري بتدليس؛ فلا خيار له لدخوله على بصيرة، وكذا لو دلّسه بما لا يزيد

(١) رواه البخاري (٢٠٤١)، ومسلم (١٥١٥).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٤ / ١٥٨)، والحاكم في «المستدرک» (٢١٥٢)، ولم أجده  
في «سنن أبي داود».

وَلَا يَثْبُتُ بِتَسْوِيدِ كَفِّ عَبْدٍ وَثَوْبِهِ؛ لِيُظَنَّ أَنَّهُ كَاتِبٌ أَوْ حَدَّادٌ، وَلَا بَعْلَفٍ  
نَحْوِ شَاةٍ؛ لِيُظَنَّ أَنَّهَا حَامِلٌ، أَوْ كَانَتْ كَبِيرَةً ضَرَعَ خِلْقَةً، فَظَنَّهَا كَثِيرَةً  
لَبْنٍ، أَوْ تَصَرَّفَ فِي مَبِيعٍ بَعْدَ عِلْمِهِ بِتَدْلِيسٍ، وَمَتَى عِلْمُ التَّصْرِيفِ خَيْرٌ  
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَقَطْ مُنْذُ عِلْمِ بَيْنِ إِمْسَاكِ بِلَا أَرْشٍ وَرَدٍّ مَعَ صَاعِ تَمْرِ سَلِيمٍ إِنْ  
حَلَبَهَا، وَلَوْ زَادَ عَلَيْهَا قِيَمَةٌ، وَيَتَعَدَّدُ صَاعٌ بِتَعَدُّدِ مُصْرَاةٍ، فَإِنْ عُدِمَ تَمْرٌ  
فَقِيَمَتُهُ مَوْضِعَ عَقْدٍ، .....

به الثمن؛ كتسبيط الشعر؛ لأنه لا ضرر بذلك على مشترٍ.

(ولا يثبت) خيار (بتسويد كف عبد و) تسويد (ثوبه ليظن أنه كاتب أو حداد)؛  
لتقصير المشتري؛ إذ كما يحتمل أن يكون كذلك يحتمل أن يكون غلاماً لأحدهما.  
(ولا) خيار (بعلف نحو شاة ليظن أنها حامل، أو كانت كبيرة ضرع خِلْقَةً،  
فظنَّها كثيرة لبن)؛ لأن كبر البطن والضرع لا يتعيَّن للحمل وكثرة اللبن، (أو تصرف)  
المشتري (في مبيع بعد علمه بتدليس)؛ فلا يثبت له خيار لتعذُّره<sup>(١)</sup>.

(ومتى علم) مشتر (التصريف خير ثلاثة أيام فقط منذ علم) بها؛ لحديث:  
«مَنْ اشْتَرَى مُصْرَاةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ فِيهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا  
وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرِ إِنْ حَلَبَهَا»، رواه مسلم<sup>(٢)</sup>، (بين إمساك بلا أرش)؛ لظاهر  
الخبر، (و) بين (رد مع صاع تمر سليم إن حلبها)؛ للخبر (ولو زاد) صاع التمر  
(عليها قيمة)، نصًّا؛ لظاهر الخبر، (ويتعدَّد صاع بتعدُّد مصراة)؛ لحديث أبي  
هريرة، وتقدَّم، وله ردُّها بعد رضا بالتصريف بعيب غيرها، (فإن عُدِمَ تمر) بمحل  
المصراة؛ فعليه (قيمتها)؛ لأنها بدلٌ مثله عند إعوازه (موضع عقد)؛ لأنه محلُّ

(١) في «ق»: «فلا خيار لتعذُّره».

(٢) رواه مسلم (١٥١٥ / ١١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وَاخْتَارَ الشَّيْخُ: يُعْتَبَرُ فِي كُلِّ بَلَدٍ صَاعٌ مِنْ غَالِبِ قُوَّتِهِ، وَفَاقًا لِمَالِكٍ،  
وَيُقْبَلُ رَدُّ اللَّبَنِ بِحَالِهِ بَدَلَ التَّمْرِ، فَإِنْ تَغَيَّرَ بِحُمُوضَةٍ، لَمْ يُلْزَمِ الْبَائِعُ  
قَبُولُهُ، وَإِنْ رَضِيَ مُصْرَاةً، ثُمَّ رُدَّتْ بَعِيْبٌ، لَزِمَ التَّمْرُ عَوْضَ اللَّبَنِ،  
وَخِيَارُ غَيْرِهَا عَلَى التَّرَاضِي كَمَعِيْبٍ، وَإِنْ صَارَ لَبْنُهَا عَادَةً سَقَطَ الرَّدُّ؛  
كَعِيْبٍ زَالٍ، وَأَمَّةٍ مُزَوَّجَةٍ بَانَتْ، ..... .

الوجوب على الصحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، (واختار الشيخ) تقيُّ  
الدين: (يُعتبر في كلِّ بلدٍ صاعٌ من غالب قوته<sup>(١)</sup>)، وفاقاً لـ (الإمام (مالك)؛ لأن  
التمر غالب قوت الحجاز إذ ذاك، (ويقبل رَدُّ اللبن) إن كان باقياً (بحاله بدل التمر)؛  
لأن اللبن هو الأصل، والتمر إنما وجب بدلاً عنه، فإذا رَدَّ الأصل أجزأ كسائر  
الأصول مع مبدلاتها، (فإن تغير) اللبن (بحموضة؛ لم يلزم البائع قبوله)؛ لأنه  
نقص في يد المشتري؛ كما لو أتلّفه.

(وإن رضي) مشترٍ بأخذ (مصراة) فأمسكها، (ثم رُدَّت)؛ أي: رَدَّها المشتري  
(ببيع)؛ إذ رضاه بيع لا يمنع الردَّ بيعٍ آخر؛ (لزم) المشتري (التمر عوضاً  
للبن) الذي حلبه منها؛ لما تقدّم.

(وخيار غيرها)؛ أي: المصراة (على التراخي؛ كـ) خيار (معيب)؛ لما تقدّم  
في الغبن، (وإن صار لبنها)؛ أي: المصراة (عادةً؛ سقط الرَّدُّ؛ كعيب زال)؛ لزوال  
الضرر، (و) كـ (أمة مزوجة) اشتراها، و(بانَتْ) قبل رَدِّ فيسقط، فإن كان الطلاق  
رجعيًّا فلا.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٠ / ٥٥٨)، (٢٥ / ٦٩)، و«الإنصاف» للمرداوي

وإن كان بغير مُصَرَّاةٍ لَبَنٍ كَثِيرٌ، فَحَلَبَهُ ثُمَّ رَدَّهَا بَعِيْبٍ، رَدَّهُ أَوْ مِثْلَهُ إِنْ عُدِمَ، وَلَهُ رَدُّ مُصَرَّاةٍ مِنْ غَيْرِ بَهِيْمَةِ الْأَنْعَامِ؛ كَادَمِيَّةٍ وَفَرَسٍ مَجَانًّا، الْمَنْقُحُ: بَلْ بِقِيَمَةٍ مَا تَلَفَ مِنَ اللَّبَنِ، وَيَتَّجُهُ: غَيْرَ أَتَانٍ.

الخامسُ: خِيَارُ عَيْبٍ وَمَا بِمَعْنَاهُ، وَهُوَ نَقْصُ عَيْنٍ مَبِيعٍ؛ كَخِصَاءٍ، وَلَوْ زَادَ قِيَمَةً أَوْ نَقَصَ قِيَمَةً عُرْفًا؛ كَمَرَضٍ، .....

(وإن كان) وقت عقد (بغير مُصَرَّاةٍ لَبَنٍ كَثِيرٌ فَحَلَبَهُ ثُمَّ رَدَّهَا بَعِيْبٍ، رَدَّهُ)؛ أي: اللَّبَنَ إِنْ بَقِيَ (أَوْ) رَدَّ (مِثْلَهُ إِنْ عُدِمَ) اللَّبَنُ؛ لِأَنَّهُ مَبِيعٌ، فَإِنْ كَانَ يَسِيرًا لَمْ يُلْزَمُهُ رَدُّهُ وَلَا بَدْلُهُ، وَمَا حَدَّثَ بَعْدَ الْبَيْعِ فَلَا يَرُدُّهُ وَإِنْ كَثُرَ؛ فَإِنَّهُ نَمَاءٌ مُنْفَصِلٌ (وَلَهُ)؛ أَي: الْمُشْتَرِي (رَدُّ مُصَرَّاةٍ مِنْ غَيْرِ بَهِيْمَةِ الْأَنْعَامِ كَادَمِيَّةٍ وَفَرَسٍ مَجَانًّا)؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَاذُ عَنْهُ عَادَةً، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: كَذَا قَالُوا، وَلَيْسَ بِمَانِعٍ<sup>(١)</sup>، قَالَ («الْمَنْقُحُ»: بَلْ بِقِيَمَةٍ مَا تَلَفَ مِنَ اللَّبَنِ)<sup>(٢)</sup> إِنْ كَانَ لَهُ قِيَمَةٌ.

(وَيَتَّجُهُ): مُحَلٌّ رَدَّ قِيَمَةٍ لَبَنٍ تَلَفَ إِذَا كَانَ (غَيْرِ) لَبَنٍ (أَتَانٍ) أَمَّا لَبْنُهَا: فغَيْرُ مَضمُونٍ؛ لِأَنَّهُ بِخَسٍّ، فَلَا قِيَمَةَ لَهُ تُعْتَبَرُ، وَهُوَ مُتَّجُهُ<sup>(٣)</sup>.

القسمُ (الخامسُ) مِنْ أَقْسَامِ الْخِيَارِ (خِيَارُ عَيْبٍ، وَمَا بِمَعْنَاهُ)؛ أَي: الْعَيْبِ، وَيَأْتِي، (وَهُوَ)؛ أَي: الْعَيْبُ وَمَا بِمَعْنَاهُ (نَقْصُ عَيْنٍ مَبِيعٍ؛ كَخِصَاءٍ) رَقِيقٍ، (وَلَوْ زَادَ) بِهِ الرَّقِيقُ (قِيَمَةً)، لَكِنْ يَفُوتُ بِهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ، (أَوْ نَقَصَ قِيَمَةً عُرْفًا)؛ أَي: فِي عَرَفِ التُّجَّارِ وَإِنْ لَمْ تَنْقُصْ عَيْنَهُ (كَمَرَضٍ) بِحَيَوَانٍ عَلَى جَمِيعِ حَالَاتِهِ،

(١) انظر: «الْفُرُوعُ» لابن مفلح (٤ / ٧١).

(٢) انظر: «التنقيح المشيع» للمرداوي (١ / ٢٢٣).

(٣) أقول: اتجهه الشارح أيضاً، وصرَّح به في «الكافي» وغيره، انتهى.

وَبَخَرٍ، وَحَوْلٍ، وَحَوْصٍ - بِحَاءٍ مُهْمَلَةٍ -: هُوَ ضَيْقُ الْعَيْنِ، وَبِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ: ضَيْقُهَا مَعَ عَوْرِهَا، وَسَبَلٍ وَهُوَ زِيَادَةُ أَجْفَانٍ، وَلَخَصٍ<sup>(١)</sup>: غِلْظٌ جَفْنٍ أَسْفَلَ، وَقِيلَ: مِثْلُ أَحَدِ الْحَدَقَتَيْنِ لِلْأُخْرَى فِي نَظَرِهَا، وَمِثْلُ كَوْنُ أَحَدِ الْخَدَّيْنِ مَائِلًا إِلَى الْآخَرِ، وَصَوْرٍ: مِثْلُ عُنُقٍ، وَزَوْرٍ: مِثْلُ مَنْكِبٍ، وَظُفْرٍ، وَكَثْرَةِ كَذِبٍ، وَإِهْمَالِ أَدَبٍ بِمَوْضِعِهِ، وَلَعَلَّهُ فِي غَيْرِ جَلَبٍ، وَصَغِيرٍ، .....

(وَبَخَرٍ) فِي فَمٍ أَوْ تَحْتَ إِبْطٍ أَوْ فَرْجٍ، (وَحَوْلٍ) فِي عَيْنٍ، (وَحَوْصٍ بِحَاءٍ مُهْمَلَةٍ: هُوَ ضَيْقُ الْعَيْنِ، وَبِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ: ضَيْقُهَا)؛ أَيِ: الْعَيْنِ (مَعَ غَوْرِهَا)<sup>(٢)</sup>، وَسَبَلٍ وَهُوَ زِيَادَةُ أَجْفَانٍ الْعَيْنِ، (وَلَخَصٍ) هُوَ (غِلْظٌ جَفْنٍ أَسْفَلَ) مِنَ الْعَيْنِ، (وَقِيلَ): إِنَّ اللَّخَصَ (مِثْلُ أَحَدِ الْحَدَقَتَيْنِ لِلْأُخْرَى فِي نَظَرِهَا)، فَيَكُونُ فِي مَعْنَى الْحَوْلِ، وَفِي «الْقَامُوسِ»: لَخِصْتُ عَنْهُ كَفَرِحَ: وَرَمَ مَا حَوْلَهَا، وَاللَّخَصُ مُحَرَّكَةٌ أَيْضًا كَوْنُ الْجَفْنِ الْأَعْلَى لِحِمًا<sup>(٣)</sup>، (وَمِثْلُ): هُوَ (كَوْنُ إِحْدَى الْخَدَّيْنِ مَائِلًا إِلَى الْآخَرِ، وَصَوْرٍ) هُوَ (مِثْلُ عُنُقٍ، وَزَوْرٍ: مِثْلُ مَنْكِبٍ)، وَوَكَّعَ: وَهُوَ إِقْبَالُ الْإِبْهَامِ عَلَى السَّبَابَةِ مِنَ الرَّجُلِ حَتَّى يُرَى أَصْلُهَا خَارِجًا كَالْعُقْدَةِ، (وُظْفِرَ) قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: وَالظُّفْرُ: جُلِيدَةٌ تُغْشِي الْعَيْنَ؛ كَالظَّفَرَةِ مُحَرَّكَةً، وَقَدْ ظَفَرَتِ الْعَيْنُ كَفَرِحَ فَهِيَ ظَفْرَةٌ<sup>(٤)</sup>.

(وَكثرة كذبٍ)، فإنه أقبح العيوب، (وإهمال أدبٍ بموضعه)؛ أي: الأدب، (ولعله)؛ أي: إهمال الأدب يكون عيباً (في غير) رقيق (جلبٍ، و) في غير (صغيرٍ)،

(١) في «ح»: «ولحظ».

(٢) في «ق»: «عورها».

(٣) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (١/ ٨١٣)، (مادة: لخص).

(٤) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (١/ ٥٥٦)، (مادة: الظفر).

وَحَرَسٍ، وَكَلَفٍ، وَطَرَشٍ، وَقَرَعٍ، وَخُنُوثَةٍ، وَتَخَنُّثٍ، وَتَحْرِيمٍ عَامٍّ؛ كَمَجُوسِيَّةٍ، لَا نَخْوِ رَضَاعٍ، وَعَقْلٍ، وَقَرْنٍ، وَفَتَقٍ، وَرَتَقٍ، وَاسْتِحَاضَةٍ، وَجُنُونٍ، وَسُعَالٍ، وَبَحَّةٍ، وَحَمْلٍ أَمَةٍ، دُونَ بَهِيمَةٍ إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِلَحْمٍ، وَتَزَوُّجَهَا، وَدَيْنٍ بَرَقِبَةٍ قِنْ وَالسَّيِّدُ مُعْسِرٌ، وَقَوْدٍ، وَأَثَارِ قُرُوحٍ، وَوَسَخٍ يَرْكَبُ أَصُولَ أَسْنَانٍ، وَثُلُومٍ فِيهَا، وَوَسْمٍ، وَشَامَاتٍ، وَمَحَاجِمَ بَغِيرِ مَوْضِعِهَا، وَشَرْطٍ يَشِينُ، وَأَكْلٍ طِينٍ، وَذَهَابٍ جَارِحَةٍ؛ كَاِصْبَعٍ، أَوْ...

أما فيهما؛ فليس بعيبٍ، (وَحَرَسٍ، وَكَلَفٍ): هو تبقُّعُ الوجهِ في السَّوَادِ، (وَطَرَشٍ، وَقَرَعٍ) وإن لم يكن له ريحٌ منكراً، (وَخُنُوثَةٍ)؛ أي: تكسُّرٌ وتَنَنٌ، (وَتَخَنُّثٍ) إذا خَنَثَ غَيْرُهُ، يقالُ: خَنَثَهُ تَخْنِثًا: عَطَفَهُ فَتَخَنَّثَ، (وَتَحْرِيمٍ عَامٍّ) بملكٍ ونكاحٍ؛ (كَمَجُوسِيَّةٍ، لَا) تحريمٍ خاصٍّ بمشترٍ (نحو) أخته من (رضاعٍ، وَعَقْلٍ) وهو لحمٌ يحدثُ في الفرجِ فيسُدُّهُ، (وَقَرْنٍ): هو عظمٌ أو غدةٌ تمنعُ ولوجَ الذَّكْرِ، (وَفَتَقٍ): هو انخراقٌ ما بينَ مخرجِ بولٍ ومنيٍّ، (وَرَتَقٍ): هو كونُ الفرجِ مسدوداً ملتصقاً لا يسلكُهُ ذَكَرٌ بِأَصْلِ الْخِلْقَةِ، (وَاسْتِحَاضَةٍ وَجُنُونٍ وَسُعَالٍ وَبَحَّةٍ، وَحَمْلٍ أَمَةٍ دُونَ بَهِيمَةٍ)، فَالْحَمْلُ زِيَادَةٌ فِيهَا (إِنْ لَمْ يَضُرَّ) حَمْلُهَا (بِلَحْمٍ، وَتَزَوُّجَهَا)؛ أي: الأَمَةِ، (وَدَيْنٍ بَرَقِبَةٍ قِنْ وَالسَّيِّدُ مُعْسِرٌ) جملةٌ حَالِيَّةٌ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا، فَلَا فَسَخَ لِلْمُشْتَرِي، وَيَتَّبِعُ رَبُّ الدَّيْنِ الْبَائِعَ، (و) جَنَائِيَّةٌ مُوجِبَةٌ لـ (قَوْدٍ) فِي النَّفْسِ أَوْ مَا دُونَهَا، (وَأَثَارِ قُرُوحٍ) وَجُرُوحٍ وَشَجَاجٍ، وَجَفَافٍ ضَرَعٍ، (وَوَسَخٍ يَرْكَبُ أَصُولَ أَسْنَانٍ)، وَهُوَ الْحَفَرُ، (وَتُلُومٍ فِيهَا)؛ أي: الْأَسْنَانِ، (وَوَسْمٍ)<sup>(١)</sup> فِي وَجْهِ رَقِيقٍ؛ لِأَنَّهُ يَشِينُهُ، (وَشَامَاتٍ) بَغِيرِ مَوْضِعِهَا، (وَمَحَاجِمَ بَغِيرِ مَوْضِعِهَا، وَشَرْطٍ يَشِينُ)؛ أي: يَعِيبُ، (وَأَكْلٍ طِينٍ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَطْلُبُهُ إِلَّا مَنْ بِهِ مَرَضٌ، (وَذَهَابٍ جَارِحَةٍ؛ كَاِصْبَعٍ)، (أَوْ) ذَهَابِ

(١) في «ط»: «ووشم».



سِنَّ مِنْ كَبِيرٍ، وَزِيَادَتِهَا، وَاخْتِلَافِ أَضْلَاعِ وَأَسْنَانٍ، وَطُولِ إِحْدَى  
ثَدْيَيْ أَنْثَى، وَخَرْمِ شَفَةِ، وَزِنَا مَنْ بَلَغَ عَشْرًا، أَوْ شَرِبَهُ مُسْكِرًا - وَيَتَّجُهُ:  
وَلَوْ كَافِرًا - وَسَرَقَتِهِ، وَإِبَاقِهِ، وَبَوْلِهِ بِفِرَاشِهِ، وَلَوْ لَمْ يَتَكَرَّرْ، وَحُمُقِ بَالِغٍ،  
وَهُوَ ارْتِكَابُهُ الْخَطَأَ عَلَى بَصِيرَةٍ، وَلَا يُبَالِي بِمَا يَعْقُبُهُ مِنَ الْمَضَارِّ،  
وَاسْتِطَالَتِهِ.....

(سِنَّ مِنْ كَبِيرٍ)؛ أَي: مَمَّنْ تُغَرِّ؛ أَي: دُقَّ فَمُهُ، فَسَقَطَتْ أَسْنَانُهُ، وَلَوْ كَانَ السَّاقِطُ  
مِنْهَا آخَرَ الْأَضْرَاسِ، (وَزِيَادَتِهَا)؛ أَي: الْجَارِحَةِ؛ كِإَصْبَعٍ جَارِحَةٍ، أَوِ السِّنِّ،  
(وَاخْتِلَافِ أَضْلَاعِ وَأَسْنَانٍ، وَطُولِ أَحَدِ ثَدْيَيْ أَنْثَى، وَخَرْمِ)؛ أَي: شَقِّ (شَفَةِ)  
عُلْيَا أَوْ سُفْلَى، وَفِي «الْإِقْنَاعِ»: وَخَرْمِ شُنُوفِهَا<sup>(١)</sup>، قَالَ فِي «الصَّحَاحِ»: الشُّنُوفُ  
جَمْعُ شَنْفٍ، وَهُوَ الْقُرْطُ الْأَعْلَى<sup>(٢)</sup>، (وَزِنَا مَنْ بَلَغَ عَشْرًا) عَبْدًا كَانَ أَوْ أُمَةً؛ لِأَنَّهُ  
يُنْقِصُ قِيمَتَهُ، وَيُقَلِّلُ الرِّغْبَةَ فِيهِ، وَكَذَا لِوَاطَتِهِ فَاعِلًا كَانَ أَوْ مَفْعُولًا بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَقْبَحُ  
مِنَ الزِّنَا، (وَشَرِبَهُ مُسْكِرًا)؛ لِأَنَّهُ عَيْبٌ.

(وَيَتَّجُهُ: وَلَوْ) كَانَ الرِّقِيقُ (كَافِرًا)؛ لِأَنَّهُ إِنْ اعْتَقَدَ إِبَاحَتَهُ لَا يَعْتَقِدُ بَتَرَكِهِ خَلَاً  
فِي دِينِهِ؛ فَلَا يَجُوزُ لِسَيِّدِهِ إِقْرَارُهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ عِنْدَهُ، وَهُوَ مَتَّجٍ<sup>(٣)</sup>.

(وَسَرَقَتِهِ، وَإِبَاقِهِ، وَبَوْلِهِ بِفِرَاشِهِ وَلَوْ لَمْ يَتَكَرَّرْ) وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَيْبًا  
فِي الصَّغِيرِ؛ لِأَنَّ جُودَهُ يَدُلُّ عَلَى نَقْصَانِ عَقْلِهِ، وَضَعْفِ بَنِيَّتِهِ، بِخِلَافِ الْكَبِيرِ،  
فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى خَبْثِ طَوِيَّتِهِ، وَالبَوْلُ يَدُلُّ عَلَى دَاءٍ فِي بَطْنِهِ، (وَحُمُقِ بَالِغٍ، وَهُوَ)؛ أَي:  
الْحُمُقُ (ارْتِكَابُهُ الْخَطَأَ عَلَى بَصِيرَةٍ، وَلَا يُبَالِي بِمَا يَعْقُبُهُ مِنَ الْمَضَارِّ، وَاسْتِطَالَتِهِ)؛

(١) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٢/ ٢١٣).

(٢) انظر: «الصَّحَاح» للجوهري (٤/ ١٣٨٣)، (مادة: شنف).

(٣) أقول: اتجهه الشارحُ أيضاً، ولم أره صريحاً لأحدٍ، وهو مقتضى إطلاقهم وتعليلهم، انتهى.

على النَّاسِ، وفَزَعَهُ شَدِيداً، وَعَدَمَ خِتَانَهُ ذَكَراً، لَا أُنْثَى، وَكَوْنَهُ أَعْسَرَ  
لَا يَعْمَلُ بِيَمِينِهِ عَمَلَهَا الْمُعْتَادَ، لَا ثُبُوبَةً، وَوَلَدَ زَنًا، وَمَعْرِفَةَ غِنَاءٍ، وَعَدَمَ  
حَيْضٍ، وَمَعْرِفَةَ طَبَخٍ وَنَحْوِهِ، وَكُفْرٍ وَفُسْقٍ بِاعْتِقَادٍ أَوْ فِعْلٍ، وَتَغْفِيلٍ،  
وَعُجْمَةِ لِسَانٍ، وَلَثَغٍ، وَتَمْتَمَةٍ، وَإِحْرَامٍ إِنْ مَلَكَ بَائِعٌ<sup>(١)</sup> تَحْلِيلَهُ، وَعِدَّةَ  
بَائِنٍ، وَقَرَابَةٍ، وَصُدَاعٍ وَحُمَى يَسِيرَيْنِ.

وَسُقُوطُ آيَاتٍ يَسِيرَةٍ بِمُصْحَفٍ وَنَحْوِهِ، .....

أي: البالغ (على الناس وفزعه شديداً، وعدم ختانه) إِنْ كَانَ (ذكراً) كبيراً للخوف  
عليه، (لا أنثى)، ولا صغيراً؛ لأنه لا يُخَافُ عليهما، (وكونه)؛ أي: الرقيق (أعسر  
لا يعملُ بيمينه عملها المعتاد)، فَإِنْ عَمِلَهُ فزيادةُ خيرٍ، (لا ثبوبة)؛ لأنها الغالبُ  
على الجوّاري، والإِطْلَاقُ لا يقتضي خلافاً، ولا كونَ الرقيق (ولَدَ زَنًا)؛ لأنه  
ليسَ بعبٍ، (و) لا (معرفة غناء)؛ لأنه لا نقصَ في قيمة ولا عينٍ، (و) لا (عدم  
حيض)؛ لأن الإِطْلَاقَ لا يقتضي الحيضَ ولا عدمه، فليسَ فواته عيباً، (و) لا عدم  
(معرفة طبخ ونحوه)؛ كعجنٍ وخبزٍ، (و) لا (كفر)؛ لأنه الأصلُ في الرقيقِ،  
(و) لا (فسقٍ باعتقاد)؛ كرفضٍ (أو فعلٍ) غيرِ زناً وشربِ مسكرٍ ونحوه مما  
سَبَقَ؛ لأنه دونَ الكفرِ، (و) لا (تغفيل)؛ لأن الغالبَ على الرقيقِ عدمُ الحَذَقِ،  
(و) لا (عجمة لسانٍ ولثغٍ وتمتمة) أو فأفة؛ لأنها الأصلُ فيه، (و) لا (إحرامٍ  
بحجٍّ أو عمرة، (إِنْ مَلَكَ بَائِعٌ تَحْلِيلَهُ)؛ كما لو عَقَدَ بغيرِ إذنِهِ، (و) لا (عدَّةَ بائِنٍ)؛  
فإنها ليستَ عيباً، بخلافِ عدَّةِ رجعيةٍ؛ فهي عيبٌ؛ لأنها في حكمِ الزوجاتِ،  
(و) لا (قَرَابَةٍ) ورضاعٍ؛ لأنه لا يُوجِبُ خلافاً في المَالِيَةِ، والتَّحْرِيمُ خاصٌّ به،  
(و) لا (صداعٍ وَحُمَى يَسِيرَيْنِ، و) لا (سُقُوطُ آيَاتٍ يسيرةٍ) عُرْفاً (بمصحفٍ ونحوه)؛

(١) سقط من «ح».

قال أحمد: مَنْ اشْتَرَى مُصْحَفًا، فَوَجَدَهُ يَنْقُصُ الْآيَةَ وَالْآيَتَيْنِ لَيْسَ هَذَا عَيْبًا، قَالَ الْقَاضِي: لَأَنَّهُ لَا يَسْلَمُ عَادَةً مِنْ ذَلِكَ، وَيَسِيرُ تُرَابٌ وَعَقْدٌ بِئْرٍ، وَمِنْ الْعَيْبِ عَثْرَةٌ مَرْكُوبٍ، وَكَدْمُهُ، وَرَفْسُهُ، وَحَرْنُهُ، وَقُوَّةُ رَأْسِهِ، وَكَيْئُهُ، وَكَوْنُهُ شَمُوسًا، أَوْ بَعَيْنُهُ ظُفْرَةً، أَوْ بِأُذُنِهِ شَقٌّ قَدْ خِيطَ، أَوْ بِحَلْقِهِ غُدَّةٌ، أَوْ بِهِ زَوْرٌ، وَهُوَ نُتُوٌّ صَدْرٍ عَنْ بَطْنٍ، أَوْ بِيَدِهِ أَوْ رِجْلِهِ شِقَاقٌ، أَوْ بِقَدَمِهِ فَدَعٌ، وَهُوَ نُتُوٌّ وَسَطَ الْقَدَمِ، .....

كسقوط بعض كلمات بالكتب؛ لأن مثله يُتسامح فيه غالباً، (قال الإمام أحمد): مَنْ اشْتَرَى مُصْحَفًا، فَوَجَدَهُ يَنْقُصُ الْآيَةَ وَالْآيَتَيْنِ لَيْسَ هَذَا عَيْبًا<sup>(١)</sup>، قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى: (لَأَنَّهُ لَا يَسْلَمُ عَادَةً مِنْ ذَلِكَ)، قَالَ ابْنُ الرَّاغُونِي: لَا يُنْقِصُ شَيْئًا مِنْ أَجْرَةِ النَّاسِخِ بَعِيْبٍ يَسِيرٍ؛ لِعَسْرِ الْاِحْتِرَازِ عَنْهُ غَالِبًا، وَإِلَّا فَلَا أَجْرَةَ لِمَا وَضَعَهُ النَّاسِخُ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ، وَعَلَيْهِ نَسْخُهُ فِي مَكَانِهِ، وَيَلْزَمُهُ قِيَمُهُ مَا أَتْلَفَهُ مِنَ الْكَاغِدِ؛ لَتَعْدِيهِ عَلَيْهِ، (و) لَا يَضُرُّ (بِيسِيرٍ تُرَابٍ وَ) يَسِيرٍ (عَقْدٍ بِئْرٍ) فَإِنْ كَثُرَ ذَلِكَ، فَلَهُ الْخِيَارُ.

(ومن العيب عثرة مركوب وكدمه)؛ أي: عضه بأدنى فمه، (ورفسه وحرنه وقوة رأسه وكَيْئُهُ وَكَوْنُهُ شَمُوسًا، أَوْ كَوْنُهُ (بَعَيْنُهُ ظُفْرَةً) وَهِيَ جُلِيدَةٌ تَغْشَى الْعَيْنَ، (أَوْ بِأُذُنِهِ شَقٌّ قَدْ خِيطَ، أَوْ بِحَلْقِهِ غُدَّةٌ) أَوْ نَغَانِغٌ، وَهِيَ لِحْمَاتٌ تَكُونُ فِي الْحَلْقِ عِنْدَ اللَّهَاءِ، وَاحِدُهَا نَغْنُغٌ بِالضَّمِّ، (أَوْ بِهِ زَوْرٌ، وَهُوَ)؛ أي: الزَّوْرُ (نُتُوٌّ)؛ أي: ارتفاع صدرٍ عن بطنٍ، أَوْ بِيَدِهِ أَوْ رِجْلِهِ شِقَاقٌ، أَوْ بِقَدَمِهِ فَدَعٌ، وَهُوَ نُتُوٌّ وَسَطَ الْقَدَمِ)، قَالَ فِي «الصَّحَاحِ»: رَجُلٌ أَفْدَعُ بَيْنَ الْفَدَعِ: وَهُوَ الْمُعَوَّجُ الرَّسْغُ مِنَ الْيَدِ

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٤ / ٧٩).

أَوْ بِهِ دَخَسٌ، وَهُوَ وَرَمٌ حَوْلَ حَافِرٍ، أَوْ كَوْعٌ، وَهُوَ خُرُوجُ عُرْقُوبٍ  
رَجُلَيْنِ عَنْ قَدَمٍ، أَوْ بَعْقَبَيْهِمَا صَكَكٌ، وَهُوَ تَقَارُبُهُمَا، أَوْ بِالْفَرَسِ خَيْفٌ  
وَهُوَ كَوْنُ إِحْدَى عَيْنَيْهِ زَرْقَاءَ وَالْأُخْرَى سَوْدَاءَ، وَكَثُوبٌ بَانَ غَيْرَ جَدِيدٍ  
مَا لَمْ يَظْهَرَ أَثَرُ اسْتِعْمَالِهِ، وَمَاءٌ اسْتُعْمِلَ فِي رَفْعِ حَدَثٍ، وَيَتَجَهُّ: أَوْ  
غُمِسَتْ فِيهِ يَدُ نَائِمٍ لَيْلًا، أَوْ فِي تَجْدِيدٍ، وَلَوْ اشْتَرِيَ لَشُرْبٍ؛ لِأَنَّ  
النَّفْسَ تَعَافُهُ، وَمَا بِمَعْنَى عَيْبٍ؛ كَبَقٌّ بَدَارٍ غَيْرِ مُعْتَادٍ بِهَا، وَكَوْنُهَا  
يَنْزِلُهَا.....

أَوْ الرَّجُلُ<sup>(١)</sup>، (أَوْ بِهِ دَخَسٌ، وَهُوَ وَرَمٌ حَوْلَ حَافِرٍ، أَوْ كَوْعٌ، وَهُوَ خُرُوجُ عُرْقُوبٍ  
رَجُلَيْنِ عَنْ قَدَمٍ)، وَفِي «الْإِنْصَافِ»: الْكَوْعُ: انْقِلَابُ أَصَابِعِ الْقَدَمَيْنِ عَلَيْهِمَا، (أَوْ  
بَعْقَبَيْهِمَا)؛ أَيِ: الرَّجُلَيْنِ (صَكَكٌ، وَهُوَ تَقَارُبُهُمَا، أَوْ بِالْفَرَسِ خَيْفٌ، وَهُوَ كَوْنُ  
أَحَدِ عَيْنَيْهِ زَرْقَاءَ وَالْأُخْرَى سَوْدَاءَ)<sup>(٢)</sup>، وَكَثُوبٌ بَانَ غَيْرَ جَدِيدٍ مَا لَمْ يَظْهَرَ عَلَيْهِ  
أَثَرُ اسْتِعْمَالِهِ، فَإِنْ ظَهَرَ؛ فَالْتَقْصِيرُ عَلَى الْمُشْتَرِي (وَمَاءٌ اسْتُعْمِلَ فِي رَفْعِ حَدَثٍ)  
أَكْبَرُ أَوْ أَصْغَرُ.

(وَيَتَجَهُّ: أَوْ غُمِسَتْ فِيهِ)؛ أَيِ: الْمَاءِ الطَّهَوْرِ - وَهُوَ قَلِيلٌ - كُلُّ (يَدٍ) مَكْلَفٍ  
(نَائِمٍ لَيْلًا)، قِيلَ: غَسَلَهَا ثَلَاثَ مَرَاتٍ كَمَا تَقَدَّمَ، (أَوْ) اسْتُعْمِلَ (فِي تَجْدِيدٍ وَلَوْ  
اشْتَرِيَ لَشُرْبٍ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ تَعَافُهُ)، وَهُوَ مَتَجَهٌّ<sup>(٣)</sup>.

(وَمَا بِمَعْنَى عَيْبٍ؛ كَبَقٌّ بَدَارٍ غَيْرِ مُعْتَادٍ بِهَا، وَكَوْنُهَا)؛ أَيِ: الدَّارِ (يَنْزِلُهَا

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (٣/ ١٢٥٦)، (مادة: فذع).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٤/ ٤٠٧).

(٣) أقول: اتجهه الشارح أيضاً، وصرّح به الخلوتي، وقال: وكذا ما فضل مما خلت به  
المكلفة ونحوه، انتهى.

الْجُنْدُ، وَكَسَبِعَ بَقْرِيَّةً، وَحَيَّةً بِحَانُوتٍ، وَجَارٍ سُوءٍ، وَصَخْرٍ بِأَرْضٍ  
يَضُرُّ عُرُوقَ شَجَرٍ، وَكَزْرَعٍ وَغَرْسٍ، وَإِجَارَةٍ، وَطُولٍ مُدَّةٍ نَقْلٍ مَا فِي دَارٍ  
عُرْفًا، وَنَقَلَ جَمَاعَةً: فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَلَمْ يُشْتَرِ إِجْبَارُهُ عَلَى تَفْرِيعِ مُلْكِهِ،  
وَلَا أُجْرَةَ لِمُدَّةٍ نَقْلٍ اتَّصَلَ عَادَةً، وَتَثَبَّتْ الْيَدُ، وَتُسَوَّى الْحُفْرُ الْحَادِثَةُ  
بَعْدَ بَيْعٍ عَلَى حَافِرِهَا، وَيُزِيلُ بَائِعُ أَرْضٍ عُرُوقَ زَرْعٍ تَضُرُّ.

\* \* \*

### فصل

وَيُخَيَّرُ مُشْتَرٍ فِي مَعِيبٍ قَبْلَ عَقْدٍ، .....

الْجُنْدُ، وَكَسَبِعَ بَقْرِيَّةً، وَحَيَّةً بِحَانُوتٍ، وَجَارٍ سُوءٍ، قَالَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ<sup>(١)</sup>،  
(وَصَخْرٍ بِأَرْضٍ يَضُرُّ عُرُوقَ شَجَرٍ، وَكَزْرَعٍ وَغَرْسٍ، وَإِجَارَةٍ، وَطُولٍ مُدَّةٍ نَقْلٍ  
مَا فِي دَارٍ مَبِيعَةٍ (عُرْفًا، وَنَقَلَ جَمَاعَةً) مِنَ الْأَصْحَابِ: أَنَّ طَوْلَ الْمُدَّةِ (فَوْقَ ثَلَاثَةِ  
أَيَّامٍ، وَلَمْ يُشْتَرِ إِجْبَارُهُ)؛ أَيُّ: الْبَائِعِ (عَلَى تَفْرِيعِ مُلْكِهِ، وَلَا أُجْرَةَ لِمُدَّةٍ نَقْلٍ  
اتَّصَلَ عَادَةً، وَتَثَبَّتْ) عَلَيْهَا (الْيَدُ)؛ أَيُّ: يَدُ الْمُشْتَرِي، فَتَدْخُلُ فِي ضَمَانِهِ بِالْعَقْدِ  
وَإِنْ كَانَتْ بِهَا أَمْتَعَةُ الْبَائِعِ وَلَمْ يَمْنَعْهُ مِنْهَا، (وَتُسَوَّى الْحُفْرُ الْحَادِثَةُ) فِي الدَّارِ (بَعْدَ  
بَيْعٍ) لَا اسْتِخْرَاجَ دَفِينٍ (عَلَى حَافِرِهَا)؛ لِحُدُوثِهَا بِفَعْلِهِ، (وَيُزِيلُ بَائِعُ أَرْضٍ عُرُوقَ  
زَرْعٍ) كَانَتْ فِيهَا قَبْلَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهَا (تَضُرُّ) بِالْمُشْتَرِي، وَالضَّرَرُ يُزَالُ.

(فصل)

(وَيُخَيَّرُ مُشْتَرٍ فِي) مَبِيعٍ (مَعِيبٍ قَبْلَ عَقْدٍ) فِيمَا يَدْخُلُ فِي ضَمَانِ مُشْتَرٍ بِمَجَرَّدِ

(١) انظر: «الاختيارات الفقهية» (ص: ١٨٧).

أَوْ قَبْضٍ مَا يَضْمَنُهُ بَائِعٌ قَبْلَهُ، كَثَمَرٍ عَلَى شَجَرٍ، وَمَوْصُوفٍ مُعَيَّنٍ وَمَرْتَبٍ  
قَبْلَ عَقْدٍ، وَمَا بَيْعَ بِكَيْلٍ، أَوْ وَزْنٍ، أَوْ عَدٍّ، أَوْ ذَرْعٍ، إِذَا جَهِلَ الْعَيْبُ ثُمَّ  
بَانَ، بَيْنَ رَدٍّ، وَمُؤْنَتِهِ عَلَيْهِ - وَيَتَجَهُّ: لَا إِنْ دَلَّسَ بَائِعٌ - . . . . .

عقد؛ كالعبد والثوب، (أو) قبل (قبض ما)، أي: مبيع (بضمه بائع قبله)؛ أي: قبل قبض ذلك؛ (كثمر على شجر، وموصوف معين، ومرتب قبل عقد) بزمن لا يتغير فيه، فظهر أنه متغير تغيراً يسوغ به الفسخ مما يسمى عيباً، وإلا فقد قدم في الشرط السادس أن ما تقدمت رؤيته يسيراً إذا وجدته متغيراً، فليس له إلا رده، وأخذ جميع الثمن، ولا أورش، وسماه خيار الخلف في الصفة، فيحمل ما هناك على ما إذا وجدته متغيراً تغيراً لا يسوغ به الفسخ، لئلا يتناقض مع ما تقدم، (وما بيع بكيل أو وزن أو عد أو ذرع)؛ لأن تعيب المبيع كتلف جزء منه، فإن تعيب ما لا يضمنه بائع بعد البيع، فلا خيار لمشتري (إذا جهل العيب) حين العقد، (ثم بان)؛ أي: ظهر له، فإن كان عالماً به؛ فلا خيار له؛ لدخوله على بصيرة (بين رد) المبيع؛ لأن مطلق العقد يقتضي السلامة، فيرد لاستدراك ما فاتته، (ومؤنته)؛ أي: الرد (عليه)؛ أي: على المشتري؛ لأن الملك ينتقل عنه باختياره الرد، فتعلق به حق التوفية.

(ويتجه: لا) يلزم المشتري مؤنة الرد (إن دلس بائع) المبيع؛ لأنه غره بتدليس، وحينئذ إذا غرم المشتري مؤنة الرد، فقرار ضمانها على البائع؛ لتغيره، وهو متجه<sup>(١)</sup>.

(١) أقول: قال الشارح: وهو متجه لولا إطلاق الأصحاب، انتهى. قلت: إطلاقهم وتعليلهم أيضاً يأبى بحث المصنف، حتى صريح «الإقناع»؛ فإنه قال: من اشترى معيلاً لم يعلم عيبه، ثم علم بعيبه، علم البائع بعيبه فكتمه أو لم يعلم، خير مشتري بين رد وعليه مؤنته، وأخذ الثمن كاملاً، انتهى، فتأمل، انتهى.

وَيَأْخُذُ مَا دَفَعَهُ، أَوْ أُبْرِيءَ، أَوْ وَهَبَ لَهُ مِنْ ثَمَنِهِ، وَبَيْنَ إِمْسَاكِ مَعَ أَرْضٍ، وَهُوَ قِسْطُ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ صَحِيحاً وَمَعِيّاً مِنْ ثَمَنِهِ، فَصَحِيحاً بَعَشْرَةً، وَمَعِيّاً بِثَمَانِيَةٍ، وَالثَّمَنُ خَمْسَةُ عَشَرَ، فَالنَّقْصُ خُمُسٌ، فَلِلْأَرْضِ ثَلَاثَةٌ، وَمَا ثَمَنُهُ مِثْلُهُ وَخَمْسُونَ، فَقُوْمٌ صَحِيحاً بِمِثْلِهِ، وَمَعِيّاً بِتِسْعِينَ، نَقْصَ عَشْرَةٍ نَسَبْتُهَا لِقِيَمَتِهِ.....

(وَيَأْخُذُ) مُشْتَرٍ رَدَّ الْمَبِيعِ (مَا دَفَعَهُ) هُوَ أَوْ غَيْرُهُ عَنْهُ مِنْ ثَمَنِهِ (أَوْ أُبْرِيءَ)؛ أَي: أَبْرَأُهُ بَائِعٌ مِنْهُ، (أَوْ) بَدَلُ مَا (وَهَبَ لَهُ) بَائِعٌ (مِنْ ثَمَنِهِ) كَلَّا كَانَ أَوْ بَعْضًا؛ لِاسْتِحْقَاقِ الْمُشْتَرِي بِالْفَسْخِ اسْتِرْجَاعَ جَمِيعِ الثَّمَنِ؛ كَزَوْجٍ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ وَقَدْ أُبْرِيءَ مِنَ الصَّدَاقِ، أَوْ وَهَبَ لَهُ؛ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِنَصْفِهِ، (وَبَيْنَ إِمْسَاكِ مَعَ أَرْضٍ) عَيْبٌ، لِرِضَا الْمُتَبَايِعِينَ عَلَى أَنَّ الْعَوْضَ فِي مُقَابَلَةِ الْمَعْوَضِ، فَكُلُّ جِزءٍ مِنَ الْمَعْوَضِ يُقَابَلُهُ جِزءٌ مِنَ الْعَوْضِ، وَمَعَ الْعَيْبِ فَاتَهُ جِزءٌ فَيَرْجِعُ بِدَلِّهِ وَهُوَ الْأَرْضُ، بِخِلَافِ نَحْوِ مَصْرَافَةٍ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهَا عَيْبٌ، وَإِنَّمَا لَهُ الْخِيَارُ بِالتَّدْلِيلِ؛ لَا لِفَوَاتِ جِزءٍ، فَلَا يَسْتَحِقُّ أَرْضًا، (وَهُوَ)؛ أَي: الْأَرْضُ (قِسْطُ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ)؛ أَي: الْمَعْيِبِ (صَحِيحاً وَمَعِيّاً مِنْ ثَمَنِهِ)، نَصًّا، (ف) لَوْ قُوْمَ الْمَبِيعِ (صَحِيحاً بَعَشْرَةً) دَرَاهِمَ مِثْلًا، (وَمَعِيّاً بِثَمَانِيَةٍ) دَرَاهِمَ، (و) كَانَ (الثَّمَنُ) الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الْعَقْدُ (خَمْسَةَ عَشَرَ، فَالنَّقْصُ خُمُسٌ) الثَّمَنِ، (ف) يَكُونُ (الْأَرْضُ) فِي الْمِثَالِ (ثَلَاثَةً)، فَيَرْجِعُ بِهَا؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ مُضْمُونٌ عَلَى مُشْتَرِي ثَمَنِهِ، فَإِذَا فَاتَهُ جِزءٌ مِنْهُ سَقَطَ عَنْهُ مَا يُقَابَلُهُ مِنَ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّا لَوْ ضَمَّنَاهُ نَقْصَ الْقِيَمَةِ لَأَدَّى إِلَى اجْتِمَاعِ الْعَوْضِ وَالْمَعْوَضِ فِي نَحْوِ مَا لَوْ اشْتَرَى شَيْئًا بِعَشْرَةِ وَقِيَمَتِهِ عَشْرُونَ، وَوُجِدَ بِهِ عَيْبٌ يُنْقِصُ النِّصْفَ، فَأَخَذَهَا، وَهَذَا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ، (وَمَا ثَمَنُهُ مِثْلُهُ وَخَمْسُونَ) مِثْلًا، (فَقُوْمٌ صَحِيحاً بِمِثْلِهِ، وَمَعِيّاً بِتِسْعِينَ)، فَقَدْ (نَقْصَ) بِسَبَبِ الْعَيْبِ (عَشْرَةَ نَسَبْتُهَا)؛ أَي: الْعَشْرَةَ (لِقِيَمَتِهِ) الَّتِي هِيَ الْمِثْلُ حَالُ كَوْنِهِ

صَحِيحاً عَشْرٌ، فَيُنْسَبُ لِلْمِئَةِ وَخَمْسِينَ، فَيَكُونُ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَهُوَ  
الْأَرَشُ لِلْمُشْتَرِي، وَلَوْ كَانَ الثَّمَنُ خَمْسِينَ، وَجَبَ لَهُ خَمْسَةٌ، وَلَوْ أَسْقَطَ  
مُشْتَرٍ خِيَارَ رَدِّ بَعْوَضٍ بِذَلِكَ لَهُ بَائِعٌ وَقَبْلَهُ، جَازٌ، وَلَيْسَ مِنَ الْأَرَشِ فِي  
شَيْءٍ، وَنَصَّ عَلَى مِثْلِهِ فِي خِيَارِ مُعْتَقَةٍ تَحْتَ عَبْدٍ، وَلَا أَرَشَ إِنْ أَفْضَى  
إِلَى رَبًّا؛ كَشْرَاءِ حُلِيِّ فِضَّةٍ بِزَنْتِهِ دَرَاهِمَ، أَوْ قَفِيزٍ مِمَّا يَجْرِي فِيهِ رَبًّا  
بِمِثْلِهِ، وَيَجِدُهُ مَعِيًّا، فِيرُدُّ أَوْ يُمْسِكُ مَجَانًّا.

وإن تعيَّب أيضاً عند مُشْتَرٍ فَسَخَهُ حَاكِمٌ، .....

(صَحِيحاً عَشْرٌ) ها، (فَيُنْسَبُ) ذَلِكَ الْعَشْرُ (لِلْمِئَةِ وَخَمْسِينَ، فَيَكُونُ) عَشْرُ الْمِئَةِ  
وَخَمْسِينَ (خَمْسَةَ عَشَرَ، وَهُوَ الْأَرَشُ) الْوَاجِبُ (لِلْمُشْتَرِي)، فَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْبَائِعِ،  
(وَلَوْ كَانَ الثَّمَنُ) فِي الْمِثَالِ (خَمْسِينَ وَجَبَ لَهُ)؛ أَيُ: لِلْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ  
(خَمْسَةٌ)، وَهِيَ عَشْرُ الْخَمْسِينَ يَرْجِعُ بِهَا عَلَى الْبَائِعِ؛ لَمَا تَقَدَّمَ.

(وَلَوْ أَسْقَطَ مُشْتَرٍ خِيَارَ رَدِّ بَعْوَضٍ بِذَلِكَ لَهُ بَائِعٌ) أَوْ غَيْرُهُ، قَلِيلاً كَانَ أَوْ كَثِيراً،  
(وَقَبْلَهُ) مُشْتَرٍ؛ (جَازٌ) لَهُ ذَلِكَ، (وَلَيْسَ) مَا يَأْخُذُهُ الْمُشْتَرِي (مِنَ الْأَرَشِ فِي شَيْءٍ،  
وَنَصَّ) الْإِمَامُ أَحْمَدُ (عَلَى مِثْلِهِ فِي خِيَارِ مُعْتَقَةٍ تَحْتَ عَبْدٍ) إِذَا أَسْقَطَتْ خِيَارَهَا بِعَوَضٍ  
بِذَلِكَ لَهَا زَوْجُهَا أَوْ سَيِّدُهَا أَوْ غَيْرُهُمَا، وَعَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ التَّزْوُلُ عَنِ الْوُظَائِفِ وَنَحْوِهَا  
بِعَوَضٍ، وَيَأْتِي، (وَلَا أَرَشَ إِنْ أَفْضَى) أَخَذَ الْأَرَشَ (إِلَى رَبًّا؛ كَشْرَاءِ حُلِيِّ فِضَّةٍ  
بِزَنْتِهِ دَرَاهِمَ) فِضَّةً، وَيَجِدُهُ مَعِيًّا، (أَوْ) شَرَاءِ (قَفِيزٍ مِمَّا يَجْرِي فِيهِ رَبًّا)؛ كَبُرُّ وَشَعِيرٍ  
(بِمِثْلِهِ) جَنْسًا وَقَدْرًا، (وَيَجِدُهُ مَعِيًّا، فِيرُدُّهُ) مُشْتَرٍ، (أَوْ يُمْسِكُ مَجَانًّا) بَلَا أَرَشٍ؛  
لأن أَخْذَهُ يُؤَدِّي إِلَى رَبِّ الْفَضْلِ، أَوْ مَسْأَلَةِ مَدِّ عَجْوَةٍ (وإن تعيَّب) الْحُلِيِّ أَوْ الْقَفِيزِ  
الْمَعِيْبُ كَمَا سَبَقَ (أَيْضاً) بَعِيْبٍ آخَرَ (عِنْدَ مُشْتَرٍ فَسَخَهُ)؛ أَيُ: الْعَقْدُ (حَاكِمٌ)، لَتَعْدُرِ



وَرَدَّ بَائِعُ الثَّمَنِ الْمَقْبُوضَ، وَطَالَبَ بِقِيَمَةِ الْمَبِيعِ مَعِيًّا بِالْعَيْبِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْعَيْبَ لَا يُهْمَلُ بِلَا رِضَاٍّ: وَلَا أَخَذَ أَرْضٍ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ عَيْبَ الرَّبَوِيِّ حَتَّى تَلَفَ عِنْدَهُ، وَلَمْ يَرْضَ بِعَيْبِهِ، فَسَخَّ الْعَقْدَ، وَرَدَّ بَدَلَهُ، وَاسْتَرْجَعَ الثَّمَنَ. وَإِنْ بَاعَ عَبْدًا بِأَمَةٍ مِثْلًا، فَمَاتَ الْعَبْدُ وَوَجَدَ بِهَا عَيْبًا، فَلَهُ رَدُّهَا<sup>(١)</sup> بِهِ، وَيَرْجِعُ بِقِيَمَةِ الْعَبْدِ، .....

فسخ كل من بائع ومشتري؛ لأن الفسخ من أحدهما، إنما هو لاستدراك ظلامته، وهذا إن فسَخَ بائعٌ فالحقُّ عليه؛ لكونه باعَ معيًّا، وإن فسَخَ مشتريٌ فالحقُّ عليه، لتعيُّبه عنده، فكلُّ إذا فسَخَ يفرُّ مما<sup>(٢)</sup> عليه، والعيبُ لا يُهْمَلُ بِلَا رِضَاٍّ؛ فلم يبقَ طريقٌ إلى التوصلِ إلى الحقِّ إلا فسَخُ الحاكم، هذا معنى تعليل المُتَّقِحِ في «حواشي التنقيح»<sup>(٣)</sup>، (وَرَدَّ بَائِعُ الثَّمَنِ الْمَقْبُوضَ، وَطَالَبَ) مشترياً (بقِيَمَةِ الْمَبِيعِ مَعِيًّا بِالْعَيْبِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْعَيْبَ لَا يُهْمَلُ بِلَا رِضَاٍّ، وَلَا أَخَذَ أَرْضٍ)، ولم يَرْضَ مشتريٌ بِإِمْسَاكِه مجاناً، ولا يُمكنه أخذُ أَرْضِ الْعَيْبِ الْأَوَّلِ، ولا رَدُّه مع أَرْضٍ ما حَدَثَ عنه؛ لِإِفْضَاءِ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَى الرَّبَا، فَإِنْ اخْتَارَ مُشْتَرِيٌ إِمْسَاكَهُ؛ فَلَا فَسْخَ.

(وإن لم يعلم عيب الربوي حتى تلف المبيع عنده، ولم يرض بعيبه؛ فسَخَ العقد)؛ ليستدرك ظلامته، (ورَدَّ) مشتري (بدله)؛ أي: المعيب التالف عنده (واسترجع الثمن) إن كان أقبضه لبائع؛ لتعذر أخذ الأرض؛ لإفضائه للرَّبا، (وإن باع عبداً بأمة مثلاً فمات العبد) عند المشتري، (ووجد البائع بها)؛ أي: الأمة (عيباً، فله رَدُّها به، ويرجع البائع على المشتري (بقِيَمَةِ الْعَبْدِ)؛ لتعنيها بموته،

(١) في «ح»: «فله الرد».

(٢) في «ق»: «ما».

(٣) انظر: «حاشية التنقيح» للمرداوي (ص: ٢٢٣).

ولا ردَّ بعيبٍ حادثٍ عندَ مُشتَرٍ ولو قَبْلَ مُضَيِّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أو حَدَثَ بَقْنٌ بَرَصٌ، أو جُنُونٌ، أو جَذَامٌ قَبْلَ مُضَيِّ سَنَةٍ، وهوَ مِنْ ضَمَانِ مُشتَرٍ، أو زَنَى قِنٌّ عِنْدَهُ فَقَطْ، وما كَسَبَ مَبِيعٌ مَعِيبٌ قَبْلَ رَدِّ فَلِمُشتَرٍ، ولا يَرُدُّ نَمَاءً مُنفَصِلاً إِلَّا لَعُذْرٍ؛ كَوَلَدِ أَمَةٍ، وَلَهُ قِيَمَتُهُ، .....

وإن باعَ أمةً بعبدٍ، ثم وَجَدَ البائعُ بالعبدِ عيباً؛ فله الفسخُ واسترجاعُ الأمةِ إن كانت باقيةً أو قيمتها، إن تَعَذَّرَ رَدُّها بموتها أو وقفها، وكذلك سائرُ السَّلَعِ المبيعةِ أو المجعولةِ ثَمناً إذا ظَهَرَ بها عيبٌ بعدَ العقدِ؛ فلمشتريها الفسخُ، واسترجاعُ عَوْضِها من قابضه إن كان باقياً، أو بدله إن تَعَذَّرَ رَدُّه.

(ولا ردَّ بعيبٍ حادثٍ) في مبيعٍ حيواناً كانَ أو غيرَهُ (عندَ مُشتَرٍ، ولو) كانَ حدوثُهُ (قَبْلَ مُضَيِّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) من قبضه له على الصحيح من المذهب، وعليه الأصحابُ، (أو حَدَثَ بَقْنٌ بَرَصٌ، أو) حَدَثَ به (جُنُونٌ أو) حَدَثَ به (جَذَامٌ قَبْلَ مُضَيِّ سَنَةٍ، وهو)؛ أي: القِنُّ الذي حَدَثَ به العيبُ بعدَ قبضه<sup>(١)</sup> (من ضَمَانِ مُشتَرٍ)؛ فليسَ له رَدُّه على بائعه، ولا أَرشُ نقصٍ؛ لبراءته من عَهْدَتِهِ بِإِقْباضِهِ، (أو)؛ أي: ولا رَدُّ إن (زَنَى قِنٌّ عِنْدَهُ)؛ أي: عندَ المُشتَرِي بعدَ لزومِ العقدِ (فَقَطْ)؛ أي: دونَ البائعِ؛ لأنَّ الزَّنا عيبٌ عندَ المُشتَرِي؛ فلا مَدْخَلَ للبائعِ بذلك.

(وما كَسَبَ مَبِيعٌ مَعِيبٌ قَبْلَ رَدِّ فهو لمُشتَرٍ)؛ لحديث: «الْخِرَاجُ بِالضَّمَانِ»<sup>(٢)</sup>، ولو هَلَكَ المبيعُ، لكانَ من ضَمَانِهِ.

(ولا يَرُدُّ) مُشتَرٍ رَدَّ مَعِيباً لَعِيبِهِ (نَمَاءً مُنفَصِلاً) منه كَثْمَرَةٍ وولَدٍ بِهِيمَةٍ (إِلَّا لَعُذْرٍ؛ كَوَلَدِ أَمَةٍ)، فَيَرُدُّ معها؛ لتحريمِ التفريقِ، (وله)؛ أي: المُشتَرِي (قِيَمَتُهُ)؛

(١) في «ق»: «القبض».

(٢) رواه أبو داود (٣٥٠٨)، والترمذي (١٢٨٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

وَيُرَدُّ مُتَّصِلًا؛ كَسِمَنِ، وَكَبَرٍ، وَتَعْلَمُ صَنْعَةً، وَعَوْدِ حَبِّ زَرْعًا، وَبَيْضَةٍ  
فَرْخًا، وَفِي «الإقناع»: وَثَمَرَةٌ قَبْلَ ظُهُورِهَا - وَيَتَّجُهُ: الْأَصْحَحُ: قَبْلَ جَذِّهَا  
وَالْإِلاَّ فَمُتَّصِلَةٌ وَلَوْ ظَهَرَتْ - وَلَهُ رَدُّ ثِيْبٍ وَطِئْهَا وَلَمْ تَحْبَلْ.....

أي: الولد على بائع؛ لأنه نماء ملكه.

(ويردُّ) مشترٍ ردَّ معيًّا لعيبه نماءً (مُتَّصِلًا؛ كَسِمَنِ وَكَبَرٍ وَتَعْلَمُ صَنْعَةً؛ وَعَوْدِ  
حَبِّ زَرْعًا، و) صيرورة (بَيْضَةٍ فَرْخًا)، فَتَتَّبِعُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الْمَبْعَةَ إِذَا رُدَّ؛ لِتَعْدُّرِ رَدِّهِ  
بدونها، (وَفِي «الإقناع»: و) يَرُدُّ مُشْتَرٍ رَدَّ شَجَرًا لَعِيْبِهِ (ثَمَرَةً) عَلَيْهِ (قَبْلَ ظُهُورِهَا)؛  
لأنها نماء متصل<sup>(١)</sup>، وَجَزَمَ بِهِ فِي «المبدع»<sup>(٢)</sup>، وَمَفْهُومُهُ: أَنَّهَا بَعْدَ ظُهُورِهَا زِيَادَةٌ  
مَنْفَصِلَةٌ وَلَوْ لَمْ تُجَدَّ، وَصَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ فِي التَّفْلِيسِ وَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ،  
وَجَعَلَهُ مَنْصُوصَ أَحْمَدَ<sup>(٣)</sup>.

(وَيَتَّجُهُ: الْأَصْحَحُ) أَنَّ الثَّمَرَةَ (قَبْلَ جَذِّهَا) زِيَادَةٌ مُتَّصِلَةٌ، سَوَاءٌ أُبْرَتْ أَوْ لَمْ  
تُؤَبَّرْ، جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ فِي الصَّدَاقِ، وَقَالَ فِي «الكافي»: كُلُّ ثَمَرَةٍ عَلَى  
شَجَرَةٍ زِيَادَةٌ مُتَّصِلَةٌ<sup>(٤)</sup>، (وَالْإِلاَّ) تُجَدُّ (ف) هِيَ زِيَادَةٌ (مُتَّصِلَةٌ)<sup>(٥)</sup>، وَلَوْ ظَهَرَتْ؛  
فَتُرَدُّ مَعَ أَصْلِهَا؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لَهُ، وَلَا تَصِيرُ مَنْفَصِلَةً إِلَّا بِجَذِّهَا، وَهُوَ مَتَجِهٌ<sup>(٦)</sup>.

(وَلَهُ)؛ أَي: لِمُشْتَرٍ (رَدُّ) أُمَةٍ (ثِيْبٍ) لَعِيْبِهَا إِنْ (وَطِئْهَا) الْمُشْتَرِي قَبْلَ عِلْمِهِ  
عِيْبَهَا، (وَلَمْ تَحْبَلْ) مِنْ ذَلِكَ الْوَطْءِ، فَلَوْ حَبِلَتْ فَلَا رَدَّ؛ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْحَمْلَ عَيْبٌ

(١) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٢/ ٢١٦ - ٢١٧).

(٢) انظر: «المبدع» لابن مفلح (٤/ ٨٩ - ٩٠).

(٣) انظر: «مسائل الإمام أحمد» لابن منصور (٢/ ٥٢٣).

(٤) انظر: «الكافي» لابن قدامة (٣/ ٦٥).

(٥) كذا في «ط» بزيادة: «من باب أولى قولاً واحداً».

(٦) أقول: ذكره الشارح، وقرَّرَ نحوه مما قرَّره شيخنا، وهو ظاهر ومصرَّح به، انتهى.

مَجَانًا، وَإِنْ وَطِئَ بَكَرًا، أَوْ تَعَيَّبَ، أَوْ نَسِيَ صَنْعَتَهُ عِنْدَهُ، أَوْ زَوَّجَ أُمَّةً  
وَدَامَتِ الْعِصْمَةُ، أَوْ قَطَعَ الثَّوبَ، فَلَهُ الْأَرَشُ، أَوْ رَدُّهُ مَعَ أَرَشٍ نَقَصِهِ،  
وَهُوَ هُنَا مَا نَقَصَهُ، فَبِكْرًا بِمِئَّةٍ وَثِيْبًا بِثَمَانِينَ يَرُدُّ مَعَهَا عِشْرِينَ، وَلَا يَرْجِعُ  
بِهِ مُشْتَرٍ لَوْ زَالَ سَرِيعًا بَعْدَ رَدِّهِ؛ لِأَنَّهُ بِمُجَرَّدِ عَقْدٍ.....

في الإماء (مجاناً)؛ أي: بلا عوض؛ لأنه لم يحصل به نقص جزء ولا عيب،  
ولا نقص صفة؛ كما لو كانت مزوجة فوطئها الزوج.

(وَإِنْ وَطِئَ ٢) مُشْتَرٍ (بَكَرًا)، ثُمَّ عَلِمَ عَيْبَهَا، (أَوْ تَعَيَّبَ) الْمَبِيعُ عِنْدَهُ؛ كَثُوبٍ  
قَطَعَهُ، (أَوْ نَسِيَ) رَقِيقٌ (صَنْعَتَهُ عِنْدَهُ)؛ أَي: الْمُشْتَرِي، ثُمَّ عَلِمَ عَيْبَهُ، (أَوْ زَوَّجَ)  
الْمُشْتَرِي (الْأُمَّةَ) الْمَعِيَّةَ، (وَدَامَتِ الْعِصْمَةُ)؛ بَأَن لَمْ يُطَلِّقْهَا الزَّوْجُ، ثُمَّ عَلِمَ الْمُشْتَرِي  
عَيْبَهَا، (أَوْ قَطَعَ) الْمُشْتَرِي (الثَّوبَ) ثُمَّ عَلِمَ عَيْبَهُ (فَلَهُ)؛ أَي: الْمُشْتَرِي فِي الصُّورِ  
كُلِّهَا (الْأَرَشُ) لِلْعَيْبِ الْأَوَّلِ، (أَوْ رَدُّهُ)؛ أَي: الْمَبِيعِ عَلَى بَائِعِهِ (مَعَ أَرَشٍ نَقَصِهِ)  
الْحَادِثِ عِنْدَهُ؛ لِقَوْلِ عَثْمَانَ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى ثَوْبًا وَلَبِسَهُ، ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ: فَرَدَّهُ  
وَمَا نَقَصَ، فَأَجَازَ الرَّدَّ مَعَ النِّقْصَانِ، رَوَاهُ الْخَلَّالُ<sup>(١)</sup>، وَعَلَيْهِ اعْتَمَدَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(٢)</sup>،  
(وَهُوَ)؛ أَي: الْأَرَشُ (هُنَا مَا نَقَصَهُ) الْمَبِيعُ بَيْنَ قِيمَتِهِ بِالْعَيْبِ الْأَوَّلِ وَقِيمَتِهِ بِالْعَيِّينِ،  
(ف) لَوْ كَانَتْ الْجَارِيَةُ (بَكَرًا بِمِئَّةٍ وَثِيْبًا بِثَمَانِينَ؛ يَرُدُّ مَعَهَا عِشْرِينَ) أَرَشَ نَقَصِهَا<sup>(٣)</sup>،  
(وَلَا يَرْجِعُ بِهِ)؛ أَي: بِأَرَشِ الْعَيْبِ الْحَادِثِ عِنْدَهُ (مُشْتَرٍ) رَدَّ مَعِيًّا مَعَ أَرَشٍ  
عَيْبٍ حَدَثَ عِنْدَهُ، (لَوْ زَالَ) عَيْبُهُ (سَرِيعًا بَعْدَ رَدِّهِ)؛ كَتَذْكُرِهِ صَنْعَةَ نَسِيْهَا؛ (لَأَنَّهُ)؛  
أَي: الْمَبِيعَ (بِمُجَرَّدِ عَقْدٍ) عَلَى مَا لَيْسَ قَبْضُهُ شَرْطًا لِّصَحَّتِهِ صَارَ مَضموناً عَلَيْهِ،

(١) ورواه الإمام أحمد في «مسائله» رواية ابنه عبد الله (ص: ٢٨٣).

(٢) انظر: «مسائل الإمام أحمد» رواية ابنه عبد الله (ص: ٢٨٣).

(٣) كذا في «ق» بزيادة: «بثمانين».

أَوْ قَبْضٍ صَارَ مَضمُونًا عَلَيْهِ، بِخِلَافِ بَائِعٍ أَخَذَ مِنْهُ أَرشٌ لَعَيْبٍ، فزَالَ سَرِيعًا، وَإِنْ دَلَّسَ بَائِعٌ، فَلَا أَرشَ لَهُ بَعَيْبٍ حَدَثَ عِنْدَ مُشْتَرٍ، وَلَوْ بِفِعْلِهِ مِمَّا أُذِنَ لَهُ فِيهِ شَرْعًا؛ كَوَطْءٍ بِكَرٍ وَخَتْنٍ، وَذَهَبَ عَلَى بَائِعٍ إِنْ تَلَفَ، أَوْ أَبَقَ، قَالَ أَحْمَدُ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَبَقَ، فَأَقَامَ بَيْتَهُ أَنْ إِبَاقَهُ كَانَ مَوْجُودًا فِي يَدِ الْبَائِعِ: يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ غَرَّ الْمُشْتَرِي، وَيَتَّبِعُ الْبَائِعُ عَبْدَهُ، .....

(أَوْ) بِمَجَرَّدِ (قَبْضٍ) مَا قَبَضَهُ شَرْطُ لَصَحَّتِهِ؛ (صَارَ مَضمُونًا عَلَيْهِ)؛ أَيِ: الْمُشْتَرِي بِقِيَمَتِهِ، (بِخِلَافِ بَائِعٍ أَخَذَ مِنْهُ أَرشٌ)؛ أَيِ: أَخَذَهُ مِنْهُ مُشْتَرٍ (لَعَيْبٍ، فزَالَ) الْعَيْبُ (سَرِيعًا)؛ فَيُرَدُّهُ الْمُشْتَرِي؛ لَزَوَالِ النَقْصِ الَّذِي لِأَجْلِهِ وَجَبَ الْأَرشُ.

(وَإِنْ دَلَّسَ بَائِعٌ) عَيًّا؛ بَأَن عِلْمَهُ وَكَتَمَهُ؛ (فَلَا أَرشَ لَهُ) عَلَى مُشْتَرٍ (بَعَيْبٍ) حَدَثَ عِنْدَ مُشْتَرٍ، (لَوْ) كَانَ الْعَيْبُ الْحَادِثُ (بِفِعْلِهِ)؛ أَيِ: الْمُشْتَرِي (مِمَّا أُذِنَ لَهُ فِيهِ شَرْعًا؛ كَوَطْءٍ بِكَرٍ وَخَتْنٍ)، بِخِلَافِ قَطْعِ عَضْوٍ وَقَلْعِ سِنٍّ؛ فَإِنَّهُ لَا يَذْهَبُ هَدْرًا. (وَذَهَبَ) مَبِيعٌ (عَلَى بَائِعٍ) مَدْلَسٌ (إِنْ تَلَفَ) الْمَبِيعُ بِغَيْرِ فِعْلِ الْمُشْتَرِي، (أَوْ أَبَقَ)، نَصًّا، وَأَخَذَ الثَّمَنَ كَامِلًا مِنَ الْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ غَشَّه.

(قَالَ) الْإِمَامُ (أَحْمَدُ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَبَقَ، فَأَقَامَ بَيْتَهُ أَنْ إِبَاقَهُ كَانَ مَوْجُودًا فِي يَدِ الْبَائِعِ: يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ غَرَّ الْمُشْتَرِي، وَيَتَّبِعُ الْبَائِعُ عَبْدَهُ)<sup>(١)</sup>، فَإِنْ وَجَدَهُ كَانَ لَهُ، وَإِنْ فَاتَ ضَاعَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَدْخَلَ الضَّرَرَ عَلَى نَفْسِهِ بِتَدْلِيسِهِ، وَسَوَاءٌ تَعَيَّبَ الْمَبِيعُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، أَوْ تَلَفَ بِفِعْلِ اللَّهِ كَالْمَرَضِ، أَوْ بِفِعْلِ الْمُشْتَرِي كَوَطْءِ الْبَكْرِ، أَوْ بِفِعْلِ أَجْنَبِيٍّ مِثْلَ أَنْ يَجْنِيَ عَلَيْهِ، أَوْ بِفِعْلِ الْعَبْدِ

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤ / ١١٣).

وإن لم يدلس، فتلف بنحو أكلٍ أو عتق، أو أعتق أو لم يعلم<sup>(١)</sup> مُشترٍ عيِّه حتى صبغ، أو نسج، أو رهنه، أو وقفه، أو وهبه أو باعه، أو بعضه، أو استولد الأمة، تعين أرش، ويُقبل قوله في قيمته<sup>(٢)</sup>، لكن لو ردَّ عليه فله أرشه أو رده. وإن باعه مُشتريه لبائعه.....

كالسرقه إذا قطع بها، وسواء كان مذهباً للجمله أو بعضها.

(وإن لم يدلس) البائع العيب، (فتلف) مبيعٌ بعيبٍ بيدِ مُشترٍ؛ (بنحو أكل) المبيع؛ تعين أرش (أو عتق)؛ بأن عتق عليه بقرابة أو تعليق، ثم علم عيِّه، (أو أعتق) المُشترى العبد المبيع ثم علم عيِّه، (أو لم يعلم مُشترٍ عيِّه حتى صبغ) الثوب، (أو نسج) الثوب، (أو رهنه)؛ أي: المبيع، (أو وقفه أو وهبه أو باعه أو باع أو وهب أو وقف أو رهن (بعضه)؛ أي: المبيع، (أو استولد الأمة)، ثم علم؛ (تعين أرش)، وسقط ردُّ لتعذُّره؛ لأن البائع لم يوفِّ ما أوجب له العقد، ولم يوجد منه الرضا به ناقصاً، فإن فعل ذلك عالماً بعيبه؛ فلا أرش له؛ لرضاه بالمبيع ناقصاً، وعلم منه أنه لا ردَّ له في الباقي بعد تصرفه في البعض.

(ويقبل قوله)؛ أي: المُشترى إن تصرف في المبيع قبل علم عيِّه (في قيمته)؛ لاتفاق العاقلين على عدم قبض جزء من المبيع، وهو ما قابل الأرش؛ فقبل قول مُشترٍ في قدره، (لكن لو) باع مُشترٍ المبيع قبل علمه، و(ردَّ عليه) قبل أخذه أرشه؛ (فله)؛ أي: المردود عليه أحد شيئين (أرشه)؛ أي: المبيع، (أو رده)؛ لزوال المانع، كما لو لم يبعه.

(وإن باعه)؛ أي: المبيع (مُشتريه) قبل علمه بعيبه (لبائعه) له، وكان هو وبائعه

(١) في «ح»: «أو عتق ولم يعلم».

(٢) في «ح»: «بقيته».

غَيْرَ عَالَمِينَ، ثُمَّ بَانَ، فَلَهُ رَدُّهُ، ثُمَّ لِلْبَائِعِ الثَّانِي رَدُّهُ عَلَيْهِ، وَفَائِدَتُهُ  
اِخْتِلَافُ الثَّمَنِ قَدْرًا أَوْ جِنْسًا، وَعَالَمِينَ، فَلَا تَرَادُّ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ كَسَرَ  
مَا مَأْكُولُهُ فِي جَوْفِهِ، فَوَجَدَهُ فَاسِدًا، أَوْ لَيْسَ لِمَكْسُورِهِ قِيَمَةٌ؛ كَبَيْضِ  
دَجَاجٍ، وَبَطِيخٍ، وَرُمَّانٍ، رَجَعَ بِثَمَنِهِ كُلِّهِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ رَدُّ مَبِيعٍ  
حَيْثُ لَا نَفْعَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ قِيَمَةٌ؛ كَبَيْضِ نَعَامٍ؛ وَجَوْزٍ هِنْدٍ،  
خَيْرٌ.....

(غَيْرَ عَالَمِينَ) بِالْعَيْبِ، (ثُمَّ بَانَ) لِهَمَا عَيْبُهُ؛ (فَلَهُ)؛ أَيِ: الْبَائِعِ الْأَوَّلِ وَهُوَ الْمُشْتَرِي  
لَهُ ثَانِيًا (رَدُّهُ) عَلَى الْبَائِعِ الثَّانِي، (ثُمَّ لِلْبَائِعِ الثَّانِي رَدُّهُ)؛ أَيِ: الْمَبِيعِ الْمَرْدُودِ (عَلَيْهِ)؛  
أَيِ: عَلَى الْبَائِعِ الْأَوَّلِ (وَفَائِدَتُهُ)؛ أَيِ: الرَّدُّ مِنَ الْجَانِبَيْنِ (اِخْتِلَافُ الثَّمَنِ) إِنْ اخْتَارَ  
الرَّدَّ أَوْ الْأَرَشَ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْأَرَشَ قِسْطُ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ صَحِيحًا وَمَعْيَا مِنْ ثَمَنِهِ،  
سَوَاءً كَانَ اخْتِلَافُهُمَا (قَدْرًا)؛ بِأَنْ بَاعَهُ أَحَدُهُمَا بِثَمَانَيْنِ وَالْآخَرُ بِمِئَةِ (أَوْ جِنْسًا)؛  
بِأَنْ كَانَ بَاعَهُ أَحَدُهُمَا بِدِرَاهِمٍ وَالْآخَرُ بِعُرُوضٍ.

(و) إِنْ كَانَ (عَالَمِينَ) بِالْعَيْبِ؛ (فَلَا تَرَادُّ) لِهَمَا، وَكَذَا لَوْ عَلِمَ أَحَدُهُمَا وَحْدَهُ  
فَلَا رَدُّ؛ لِمَا سَبَقَ.

(وَإِنْ كَسَرَ) مُشْتَرٍ (مَا مَأْكُولُهُ فِي جَوْفِهِ، فَوَجَدَهُ)؛ أَيِ: الْمَأْكُولَ (فَاسِدًا،  
وَلَيْسَ لِمَكْسُورِهِ قِيَمَةٌ؛ كَبَيْضِ دَجَاجٍ وَبَطِيخٍ وَرُمَّانٍ؛ رَجَعَ بِثَمَنِهِ كُلِّهِ)؛ لِتَبَيُّنِ فَسَادِ  
الْعَقْدِ مِنْ أَصْلِهِ، وَإِنْ وَجَدَ الْبَعْضَ فَاسِدًا؛ رَجَعَ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ، (وَلَيْسَ عَلَيْهِ رَدُّ  
مَبِيعٍ) وَجَدَ مَا فِي جَوْفِهِ فَاسِدًا إِلَى بَائِعِهِ (حَيْثُ لَا نَفْعَ فِيهِ) يَقْصِدُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ  
فِيهِ، (وَإِنْ كَانَ لَهُ)؛ أَيِ: لِمَكْسُورِهِ (قِيَمَةٌ؛ كَبَيْضِ نَعَامٍ وَجَوْزٍ هِنْدٍ؛ خَيْرٌ) مُشْتَرٍ

(١) فِي «ح»: «فَلَا يَرُدُّ».

بَيْنَ أَرَشِهِ وَبَيْنَ رَدِّهِ مَعَ أَرَشٍ كَسَرِهِ، وَأَخَذِ ثَمَنِهِ، وَيَتَعَيَّنُ أَرَشٌ مَعَ كَسْرِ لَا تَبْقَى مَعَهُ قِيَمَةٌ.

\* فَرَعٌ: لَوْ أَنْعَلَ مُشْتَرِ الدَّابَّةِ، ثُمَّ أَرَادَ رَدَّهَا بَعِيْبٍ، وَكَانَ نَزْعُ النَّعْلِ يَعْيِبُهَا لَمْ يُنْزَعْ، وَلَا قِيَمَةٌ، بَلْ يَصْبِرُ لِسُقُوطِهِ، فَيَأْخُذْهُ.

\* \* \*

(بَيْنَ) أَخَذَ (أَرَشِهِ) لِنَقْصِهِ بِكَسَرِهِ، (وَبَيْنَ رَدِّهِ مَعَ أَرَشٍ كَسَرِهِ) الَّذِي تَبْقَى<sup>(١)</sup> لَهُ مَعَهُ قِيَمَةٌ إِنْ لَمْ يُدَلَّسْ بَائِعٌ كَمَا مَرَّ، (وَأَخَذِ ثَمَنِهِ)؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ يَقْتَضِي السَّلَامَةَ، (وَيَتَعَيَّنُ) لِمُشْتَرٍ أَخَذَ (أَرَشٍ مَعَ كَسْرِ لَا تَبْقَى مَعَهُ قِيَمَةٌ)؛ كَجَوْزٍ هِنْدٍ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَهُ.

\* (فَرَعٌ): لَوْ أَنْعَلَ مُشْتَرِ الدَّابَّةِ، ثُمَّ أَرَادَ رَدَّهَا بَعِيْبٍ، فَلَهُ ذَلِكَ، وَنَزَعَ النَّعْلَ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُ مَالِهِ، (و) إِنْ (كَانَ نَزْعُ النَّعْلِ يَعْيِبُهَا؛ لَمْ يُنْزَعْ)؛ لِأَنَّهُ فِيهِ إِدْخَالٌ لِلضَّرَرِ عَلَى الْبَائِعِ، (وَلَا) يَأْخُذُ الْمُشْتَرِي (قِيَمَةَ) النَّعْلِ مِنَ الْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحُلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ بِفِعْلِهِ، (بَلْ) عَلَى الْمُشْتَرِي أَنْ (يَصْبِرَ لِسُقُوطِهِ)؛ أَيِ: النَّعْلِ، أَوْ مَوْتِ الدَّابَّةِ، (فَيَأْخُذْهُ)؛ لِأَنَّهُ مُلْكُهُ.

\* تَتِمَّةٌ: لَوْ اشْتَرَى ثَوْبًا مَطْوِيًّا؛ إِمَّا بِالصَّفَةِ أَوْ بِرُؤْيَا بَعْضِهِ الدَّالِّ عَلَى بَقِيَّتِهِ، فَنَشَرَهُ فَوَجَدَهُ مَعِيْبًا، فَلَهُ الْخِيَارُ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُنْقِصُهُ النُّشْرُ؛ فَلَهُ رَدُّهُ مَجَانًا، وَإِنْ كَانَ يُنْقِصُهُ النُّشْرُ؛ كَالْهَسْنَجَانِيِّ الَّذِي يُطَوَّى عَلَى طَائِفَيْنِ، فَكَجَوْزٍ هِنْدٍ كَسَرَهُ ثُمَّ أَرَادَ رَدَّهُ؛ فَلَهُ ذَلِكَ مَعَ رَدِّ أَرَشِهِ؛ لِنَقْصِهِ بِالنُّشْرِ، وَلَهُ أَخْذُ أَرَشِهِ إِنْ أَمْسَكَهُ.

(١) فِي «ق»: «يَبْقَى».



## فصل

وَحِيارٌ عَيْبٌ مُتَرَاخٍ؛ كإِفلاسٍ مُشْتَرٍ، وَخُلْفٍ فِي صِفَةٍ، لَا يَسْقُطُ إِلَّا إِنْ وُجِدَ دَلِيلٌ رِضا مُشْتَرٍ؛ كَتَصَرُّفِهِ بَعْدَ عِلْمِهِ قَبْلَ فَسْخٍ، أَوْ اخْتِيارٍ إِمساكٍ، وَاسْتِعْمالِهِ لِغَيْرِ تَجَرِبَةٍ، فَيَسْقُطُ أَرشٌ كَرَدٌّ، وَعَنْهُ: لَهُ الْأَرشُ، اخْتارَهُ جَمْعٌ، وَصَوَّبَهُ فِي «الْإِنْصافِ».....

## (فصل)

(وَحِيارٌ عَيْبٌ مُتَرَاخٍ؛ ك) خِيارٍ لـ (إِفلاسٍ مُشْتَرٍ) بِالْثَمَنِ (و) خِيارٍ (خُلْفٍ فِي صِفَةٍ) أَوْ لِغَيْرِ مَا تَقَدَّمَ رُؤْيَتُهُ مُتَرَاخٍ؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ لِدَفْعِ ضَرَرٍ مُتَحَقِّقٍ، فَلَمْ يَبْطُلْ بِالتَّأخِيرِ؛ كَالْقِصاصِ (لَا يَسْقُطُ إِلَّا إِنْ وُجِدَ دَلِيلٌ رِضا مُشْتَرٍ)؛ لِأَنَّ دَلِيلَ الرِّضا مَنْزِلٌ مَنْزِلَةُ التَّصْرِيحِ بِهِ؛ (كَتَصَرُّفِهِ) فِي مَبِيعٍ (بَعْدَ عِلْمِهِ) بَعِيهِ وَ(قَبْلَ فَسْخٍ) بِنَحْوِ بَيْعٍ أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ إِعَارَةٍ، (أَوْ) قَبْلَ (اخْتِيارٍ إِمساكٍ) فِي مَبِيعٍ، (وَكَاسْتِعْمالِهِ) الْمَبِيعَ (لِغَيْرِ تَجَرِبَةٍ)؛ كَوَطْءٍ وَحَمْلٍ عَلَى دَابَّةٍ، (فَيَسْقُطُ أَرشٌ؛ كَرَدٌّ) وَهُوَ الْمَذْهَبُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ، وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى<sup>(١)</sup> وَالْقَاضِي وَغَيْرُهُمَا، وَإِنْ تَصَرَّفَ فِي بَعْضِهِ؛ فَلَهُ أَرشٌ الْباقِي، لَا رَدُّهُ (وَعَنْهُ)؛ أَيِ: الْإِمَامِ أَحْمَدَ (لَهُ الْأَرشُ) فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، (اخْتارَهُ جَمْعٌ) مِنْهُمْ صَاحِبُ «الرَّعَايَةِ» وَاسْتَظْهَرَهُ<sup>(٢)</sup>، وَابْنُ عَقِيلٍ، وَقَالَ عَنِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ: فِيهِ بُعْدٌ، وَقَالَ الْمَوْفَّقُ: هَذَا قِيَاسُ الْمَذْهَبِ، (وَصَوَّبَهُ فِي «الْإِنْصافِ»)، قَالَ فِي «الشرح» و«الْفائِقِ»: وَنَصَّ عَلَيْهِ

(١) انظر: «الإرشاد» لابن أبي موسى (ص: ٢٠٢).

(٢) انظر: «الرعاية الصغرى» لابن حمدان (١/ ٦٣٦)، وفيه: وخيار الرد بالعيب متراخ على الأصح ما لم يوجد ما يدل على رضاه من وطء وسوم وإيجار واستعمال، وركوب لغير خبرة ورد.

- وَيَتَجَهُّ: صَحَّتْهُ مِنْ جَاهِلٍ - وَلَا يَفْتَقِرُ رَدُّ إِلَى حُضُورِ بَائِعٍ، وَلَا رِضَاهُ،  
وَلَا لِحُكْمٍ، وَكَذَا كُلُّ مَوْضِعٍ قُلْنَا: لَهُ الْفَسْخُ، فَإِنَّهُ يُفْسَخُ بِلا حُكْمٍ  
حَاكِمٍ، وَلَمْ يُشْتَرِ مَعَ غَيْرِهِ مَعِيًّا، أَوْ بِشَرَطِ خِيَارٍ، إِذَا رَضِيَ الْآخَرُ الْفَسْخُ  
فِي نَصِيْبِهِ؛ كَشِرَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ اثْنَيْنِ، .....

في الهبة والبيع<sup>(١)</sup>.

(وَيَتَجَهُّ: صَحَّتْهُ؛ أَي: الْقَوْلُ بِالْإِمْسَاكِ مَعَ الْأَرْضِ، إِنْ وُجِدَ دَلِيلُ الرِّضَا  
(مِنْ جَاهِلٍ) بِالْحُكْمِ، أَمَا إِذَا كَانَ عَالِمًا بِهِ؛ فَلَا خِيَارَ لَهُ وَلَا أَرَشَ، وَفِي هَذَا الْإِتِّجَاهِ  
مِنْ صِنَاعَةِ التَّعْبِيرِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى النَّاقِدِ الْبَصِيرِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ، وَتَصْحِيحِ  
كِلْتَا الْعِبَارَتَيْنِ، بِفَهْمٍ أُنِيقٍ وَنَظَرٍ دَقِيقٍ<sup>(٢)</sup>.

(وَلَا يَفْتَقِرُ رَدُّ) مُشْتَرٍ مَبِيعًا لِنَحْوِ عَيْبٍ (إِلَى حُضُورِ بَائِعٍ، وَلَا) إِلَى (رِضَاهُ،  
وَلَا لِحُكْمٍ) حَاكِمٍ؛ كَالطَّلَاقِ، (وَكَذَا كُلُّ مَوْضِعٍ) فِي الْمَعَامَلَاتِ (قُلْنَا): إِنْ (لَهُ)؛  
أَي: الْعَاقِدِ (الْفَسْخَ، فَإِنَّهُ يُفْسَخُ بِلا حُكْمٍ حَاكِمٍ)؛ بِخِلَافِ النِّكَاحِ.

(وَلَمْ يُشْتَرِ مَعَ غَيْرِهِ)؛ بِأَنِ اشْتَرَى شَخْصَانِ فَأَكْثَرُ (مَعِيًّا) صَفَقَةً وَاحِدَةً، (أَوْ)  
اِشْتَرَا مَعِيًّا (بِشَرَطِ خِيَارٍ) أَوْ غَبْنًا، أَوْ دُلَّسَ عَلَيْهِمَا (إِذَا رَضِيَ الْآخَرُ) بِالْبَيْعِ، وَأَمْضَاهُ  
(الْفَسْخَ فِي نَصِيْبِهِ) مِنَ الْمَبِيعِ؛ لِأَنَّهُ رَدَّ جَمِيعَ مَا مَلَكَهُ بِالْعَقْدِ فَجَازَ؛ (كَشِرَاءٍ وَاحِدٍ  
مِنْ اثْنَيْنِ) شَيْئًا، ثُمَّ بَانَ عَيْبُهُ، أَوْ بِشَرَطِ خِيَارٍ وَنَحْوِهِ؛ فَلَهُ رَدُّ نَصِيْبِ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّهُ

(١) انظر: «الإنصاف» للمرادوي (٤ / ٤٢٠)، و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤ / ٩٢)،  
و«المغني» لابن قدامة (٤ / ١٢٠).

(٢) أقول: ليس هذا الاتجاه في نسخة الشارح، ولم أرَ من صرح به، وهو مقبول، وقوله: من  
جاهل؛ أي: إنَّ فعلَ ذلك مُسْقِطٌ لخياره؛ فيسقط أرشُ كرد، وينبغي تقييده إذا كان مثله  
يجهله، كما ذكروه في الشفعة، انتهى.

لا إذا وَرِثَ فَرَضِيَّ بَعْضُ وَرَثَةٍ - وَيَتَّجُهُ: ما لم يَكُنْ نَحْوَ مَكِيلٍ -  
ولِحَاضِرٍ مِنْ مُشْتَرِيٍّ<sup>(١)</sup> نَحْوَ مَكِيلٍ نَقْدُ نِصْفِهِ وَقَبْضُ نِصْفِهِ وَيَتَّجُهُ مِنْهُ:  
جَوَازُ تَصَرُّفِ شَرِيكِ فِي مِثْلِيٍّ . . . . .

رَدُّ عَلَيْهِ جَمِيعَ مَا بَاعَهُ لَهُ، وَلَا تَشْقِيصَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُشَقَّصًا قَبْلَ الْبَيْعِ، وَ(لَا) يَرُدُّ وَاحِدٌ  
نِصْبِيَّهُ مِنْ مَعِيْبٍ أَوْ مَبِيعٍ بِشَرْطِ خِيَارٍ أَوْ نَحْوِهِ (إِذَا وَرِثَ) الْمَعِيْبُ أَوْ خِيَارَ الشَّرْطِ،  
(فَرَضِيَّ بَعْضُ وَرَثَةٍ)؛ لَمَّا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ تَشْقِيصِ السَّلْعَةِ عَلَى الْبَائِعِ بَرْدٌ أَحَدِهِمْ  
دُونَ الْبَاقِي، وَقَدْ أَخْرَجَهَا الْبَائِعُ عَنْ مَلَكِهِ غَيْرَ مُشَقَّصَةٍ؛ لِأَنَّهُ بَاعَهَا لَوَاحِدٍ، لَكِنْ  
لَمَنْ لَمْ يَرْضَ مِنَ الْوَرِثَةِ الْمَطَالِبَةَ بِحَصَّتِهِ مِنَ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ فِي الْأَرْضِ لَا يَسْقُطُ  
بِالْمَوْتِ .

(وَيَتَّجُهُ: ما لم يكن) المبيعُ المَعِيْبُ (نَحْوَ مَكِيلٍ)؛ كَمُوزُونٍ وَمَعْدُودٍ  
وَمَذْرُوعٍ، رَضِيَ بَعْضُ الْوَرِثَةِ بِنِصْبِهِ مِنْهُ مَعِيْبًا، فَلَمَنْ سَخِطَهُ رَدُّ حَصَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ  
فِي ذَلِكَ، وَهُوَ مُتَّجُهُ<sup>(٢)</sup> .

(ولِحَاضِرٍ مِنْ مُشْتَرِيٍّ نَحْوَ مَكِيلٍ)؛ كَمُوزُونٍ وَمَعْدُودٍ وَمَذْرُوعٍ (نَقْدُ) ثَمَنِ  
(نِصْفِهِ)؛ أَي: الْمَبِيعِ لِهَمَا صَفَقَةً وَاحِدَةً، (وَقَبْضُ نِصْفِهِ)؛ لَخُرُوجِهِ عَنْ مَلِكِ الْبَائِعِ  
مُشَقَّصًا .

(وَيَتَّجُهُ): أَنَّهُ يُؤْخَذُ (مِنْهُ)؛ أَي: مِنْ جَوَازِ فسخِ الْحَاضِرِ وَرَدِّ حَصَّتِهِ، وَمِنْ  
نَقْدِهِ ثَمَنِ النِّصْفِ وَأَخْذِهِ؛ (جَوَازُ تَصَرُّفِ شَرِيكِ فِي) مَبِيعٍ (مِثْلِيٍّ)؛ كَمَكِيلٍ وَنَحْوِهِ

(١) فِي «ح»: «مُشْتَرِيٍّ» .

(٢) أَقُول: قَالَ الشَّارِحُ: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِإِطْلَاقِ الْأَصْحَابِ، لَكِنْ يَقْوَاهُ قَوْلُهُمْ: وَلِحَاضِرٍ . . . إلخ،  
انْتَهَى . قُلْتُ: قَوْلُهُ: لَكِنْ . . . إلخ، غَيْرُ ظَاهِرٍ فِي التَّأْيِيدِ، وَلَمْ أَرْ مِنْ صَرِّحٍ بِالْبَحْثِ،  
وَمُقْتَضَى كَلَامِهِمْ وَتَعْلِيلُهُمْ يُؤَيِّدُ بَحْثَ الْمُصَنِّفِ، فَتَأْمَلْ، انْتَهَى .

بلا إذن شريكه. وإن نقدَه كُلَّهُ، لَمْ يَقْبِضْ إِلَّا نِصْفَهُ، وَرَجَعَ عَلَى غَائِبٍ، وَ: بَعْتُكُمَا، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: قَبِلْتُ، صَحَّ لَهُ فِي نِصْفِهِ وَمَنْ اشْتَرَى مَعْيَيْنِ أَوْ مَعِيًّا فِي وَعَائِنِ صَفْقَةً، لَمْ يَمْلِكْ رَدَّ أَحَدِهِمَا بِقِسْطِهِ إِلَّا أَنْ تَلَفَ الْآخَرُ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ فِي قِيمَةِ تَالِفٍ، وَمَعَ عَيْبٍ أَحَدُهُمَا فَقَطَّ لَهُ رَدُّهُ.....

(بلا إذن شريكه)؛ لأنه لا نقص فيه، ولا ضرر على واحدٍ منهما، وهو متجِّه<sup>(١)</sup>.

(وإن نقدَه)؛ أي: الثمن (كُلَّهُ) عن نفسه وشريكه؛ (لم يقبض إلا نصفه)؛ أي: المبيع؛ لأنه لم يملك بالعقد غيره، وهذا في المكيل ونحوه، فإذا كان عبداً أو نحوه؛ فليس لبائع إقباضه، بغير إذن الآخر، (ورجع) مُقْبِضُ كُلِّ الثمن (على غائب) بنظير ما عليه منه، إن نوى الرجوع.

(و) لو قالَ واحدٌ لاثنتين: (بعْتُكُمَا) بكذا وكذا، (فقال أحدهما: قَبِلْتُ) وسَكَتَ الْآخَرُ، (صَحَّ) الْبَيْعُ (له)؛ أي: للثنتين: قَبِلْتُ (في نصفه)؛ أي: نصف المبيع بنصف الثمن؛ لتعدد العقد، بتعدد المعقود معه.

(وَمَنْ اشْتَرَى مَعْيَيْنِ) مَنْ وَاحِدٍ صَفْقَةً، (أَوْ) اشْتَرَى (مَعِيًّا فِي وَعَائِنِ صَفْقَةً؛ لَمْ يَمْلِكْ رَدَّ أَحَدِهِمَا)؛ أي: أحد المعيين، أو ما في أحد الوعائين (بقسطه) من الثمن؛ لأنه تفريق للصفقة مع إمكان عدمه؛ أشبه رَدَّ بَعْضِ الْمَعْيَبِ الْوَاحِدِ، وَلَهُ مَعَ الْإِمْسَاكِ الْأَرْشُ، (إِلَّا أَنْ تَلَفَ الْآخَرُ)؛ فَلَهُ رَدُّ الْبَاقِي بِقِسْطِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى الْبَائِعِ؛ كَرَدِّ الْجَمِيعِ، (وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ)؛ أي: الْمُشْتَرِي (بِيَمِينِهِ فِي قِيمَةِ تَالِفٍ) لِيُوزَعَ الثَّمَنُ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ مَنْكَرٌ لِمَا يَدَّعِيهِ الْبَائِعُ مِنْ زِيَادَةِ قِيمَتِهِ، (وَمَعَ عَيْبٍ أَحَدِهِمَا)؛ أي: أَحَدِ الْمَعْيَيْنِ أَوْ مَا فِي الْوَعَائِنِ (فَقَطَّ) دُونَ الْآخَرِ (لَهُ رَدُّهُ)؛ أي:

(١) أقول: اتجه الشارح، وهو ظاهر، ولم أر من صرح به، انتهى.

بِقِسْطِهِ، لَا إِنْ نَقَصَ بِتَفْرِيقٍ؛ كِمِضْرَاعِي بَابٍ وَزَوْجِي خُفٍّ، أَوْ حَرَمٍ كَأَخَوَيْنِ فِيرُدُّهُمَا أَوْ الْأَرَشَ، وَمِثْلُهُ جَانٍ لَهُ وَلَدٌ فَيُبَاعَانِ، وَقِيمَةُ الْوَلَدِ لِمَوْلَاهُ. وَالْمَبِيعُ بَعْدَ فسخِ أَمَانَةٍ بِيَدِ مُشْتَرٍ، لَكِنْ يَرُدُّهُ فَوْرًا، فَإِنْ قَصَرَ فِي رَدِّهِ ضَمِنَهُ.

\* \* \*

### فصل

وإن اختلفا عند مَنْ حَدَثَ الْعَيْبُ مَعَ.....

المعيب (بقسطه) من الثمن؛ لأنه لا ضرر فيه على البائع، و(لا) يردُّ أحدهما (إن) نقص (مبيع) بتفريق؛ كمِضْرَاعِي بَابٍ، وَزَوْجِي خُفٍّ) يَبِيعُ، وَوُجِدَ بِأَحَدِهِمَا عَيْبٌ؛ فَلَا يَرُدُّهُ وَحْدَهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ عَلَى الْبَائِعِ بِنَقْصِ الْقِيَمَةِ، (أَوْ حَرَمٍ) بِتَفْرِيقٍ؛ (كَأَخَوَيْنِ) وَجَارِيَةٍ وَوَلَدِهَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ يَبِيعُ صَفْقَةً وَاحِدَةً، وَبَانَ أَحَدُهُمَا مَعِيًّا؛ (فِيرُدُّهُمَا) مَعًا، (أَوْ) يَأْخُذُ مِنَ الْبَائِعِ (الْأَرَشَ)، وَلَيْسَ لَهُ رَدُّ الْمَعِيبِ وَحْدَهُ؛ لِتَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ ذِي الرَّحْمِ الْمَحْرَمِ، (وَمِثْلُهُ)؛ أَي: مِثْلُ مَا ذُكِرَ فِي الْأَخَوَيْنِ، رَقِيقٍ (جَانٍ لَهُ وَلَدٌ) أَوْ أَخٌ وَنَحْوُهُ، وَأُرِيدَ بَيْعُ الْجَانِي فِي الْجَنَائَةِ؛ (ف) لَا يُبَاعُ وَحْدَهُ؛ لِتَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ، بَلْ (يُبَاعَانِ) وَقِيمَةُ جَانٍ تُصْرَفُ فِي أَرَشِ جَنَائَةٍ عَلَى مَا يَأْتِي، (وَقِيمَةُ الْوَلَدِ) أَوْ نَحْوِهِ (لِمَوْلَاهُ)؛ لِعَدَمِ تَعَلُّقِ الْجَنَائَةِ بِهِ، وَإِنَّمَا يَبِيعُ ضَرُورَةً تَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ.

(وَالْمَبِيعُ بَعْدَ فسخِ) لَعِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ (أَمَانَةً بِيَدِ مُشْتَرٍ)؛ لِحَصُولِهِ فِي يَدِهِ بِلَا تَعَدٍّ، (لَكِنْ يَرُدُّهُ) مُشْتَرٍ (فَوْرًا)، فَإِنْ قَصَرَ فِي رَدِّهِ، فَتَلَفَ؛ (ضَمِنَهُ)؛ كَثُوبِ أَطَارَتِهِ الرِّيحُ إِلَى دَارِهِ.

### (فَصْلٌ)

(وإن اختلفا)؛ أَي: بَائِعٌ وَمُشْتَرٍ (عند مَنْ حَدَثَ الْعَيْبُ) فِي الْمَبِيعِ (مَعَ

الاحتمال، كخرق ولا بيّنة، فقولٌ مُنتَقِلٌ إليه بيمينه على البتّ إن لم يخرج عن يده، وإلا فعلى نفى العلم، وإن لم يحتمل إلا قول أحدهما؛ كإصبع زائدة، وجرح طريّ، قبل بلا يمين، ويُقبل قول بائع معيّن: إنه.....

الاحتمال) لحصوله عند بائع وحدوثه عند مشترٍ؛ (كخرق) ثوب ونحوه، (ولا بيّنة) لأحدهما (ف) القول (قولٌ منتقلٌ إليه)، وهو المشتري إن كان العيب في المبيع، والبائع إن كان العيب في الثمن (يمينه)؛ لأنه يُنكر القبض في الجزء الفائت، والأصل عدمه؛ كقبض المبيع (على البتّ)، فيحلف أنه اشتراه وبه العيب، أو أنه ما حدث عنده، (إن لم يخرج) المبيع (عن يده)؛ أي: المشتري، إلى يد غيره بحيث لا يُشاهدُه؛ كما لو باعَه، ثم ردّ إليه ببيعٍ أو غيره، فإن خرج عن يده كذلك؛ فليس له الحلف ولا ردّه؛ لأنه إذا غاب عنه احتمل حدوثه عند من انتقل إليه، (وإلا)؛ بأن خرج عن يده؛ (ف) لا يجوز تحليفه، فلو استُحلف حلف (على نفى العلم)، وامتنع ردّه على البائع إلا أن تقوم بيّنة بوجوده عند البائع قبل شرائه، فإذا لم تقم بينة بذلك؛ حلف البائع، وألزم به المشتري، وإن كان المتبادر من عبارة المصنّف خلاف ذلك؛ فإن مفهومه لا يُعوّل عليه؛ لمخالفته نصوص أئمة المذهب.

(وإن لم يحتمل إلا قول أحدهما)؛ أي: البائع أو المشتري؛ (كإصبع زائدة)، وشجّة مندملّة لا يُمكن حدوث مثلها إذا ادّعى البائع حدوثها، قبل قول مشترٍ بلا يمين، (و) ك (جرح طريّ) لا يُحتمل كونه قديماً إذا ادّعى مشترٍ كونه قديماً؛ (قبل) قول بائع (بلا يمين)؛ لعدم الحاجة إلى استحلافه.

(ويُقبل قول بائع) شقص (معيّن) بيمينه: (إنه)؛ أي: المبيع المعيب المعيّن

ليسَ المَرْدُودَ، إِلَّا فِي خِيَارِ شَرْطٍ، فَقَوْلُ مُشْتَرٍ؛ كَقَابِضٍ ثَابِتٍ فِي ذِمَّةٍ  
 مِنْ ثَمَنِ - وَيَتَّبَعُهُ: وَمُثْمَنٍ - وَقَرْضٍ وَسَلَمٍ وَأُجْرَةٍ وَقِيَمَةٍ مُتْلَفٍ وَصَدَاقٍ  
 وَنَحْوِهِ - .....

بعقد (ليس المردود)، نصًّا؛ لأنه يُنكَرُ كَوْنُ هَذِهِ سَلْعَتُهُ، وَيُنكَرُ اسْتِحْقَاقُ الْفَسْخِ،  
 وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُتَنَكِّرِ بِيَمِينِهِ، (إِلَّا فِي خِيَارِ شَرْطٍ) إِذَا أَرَادَ الْمُشْتَرِي رَدَّ مَبِيعِ اشْتِرَائِهِ  
 بِشَرْطِ الْخِيَارِ، وَأَنْكَرَ الْبَائِعُ كَوْنَهُ الْمَبِيعِ؛ (ف) الْقَوْلُ (قَوْلُ مُشْتَرٍ) بِيَمِينِهِ أَنَّهُ الْمَرْدُودُ؛  
 لِأَنَّهُمَا هُنَا اتَّفَقَا عَلَى اسْتِحْقَاقِ الْفَسْخِ، بِخِلَافِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَكَذَا لَوْ اعْتَرَفَ<sup>(١)</sup> الْبَائِعُ  
 بِعَيْبٍ مَا بَاعَهُ، فَفَسَخَ الْمُشْتَرِي الْبَيْعَ، ثُمَّ أَنْكَرَ الْبَائِعُ أَنَّ الْمَبِيعَ هُوَ الْمَرْدُودُ؛ فَقَوْلُ  
 الْمُشْتَرِي لَمَّا تَقَدَّمَ، صَرَّحَ بِهِ فِي «الْمَغْنِيِّ» فِي التَّفْلِيسِ<sup>(٢)</sup>.

(ك) مَا يُقْبَلُ قَوْلُ (قَابِضٍ) مِنْ بَائِعٍ وَغَيْرِهِ بِيَمِينِهِ فِي (ثَابِتٍ فِي ذِمَّةٍ مِنْ ثَمَنِ)

مَبِيعٍ.

(وَيَتَّبَعُهُ: وَمُثْمَنٍ) أَقَرَّ بِقَبْضِهِ، صَرَّحَ بِهِ فِي «الْإِنْصَافِ» وَ«تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ»<sup>(٣)</sup>  
 وَ«فُرُوقِ السَّامِرِيِّ»، وَكَذَا صَرَّحَ بِهِ الْعَلَامَةُ ابْنُ قُنْدُسٍ فِي «حَوَاشِي الْفُرُوعِ»<sup>(٤)</sup>، وَأَنَّهُ  
 مَرَادُهُمْ، وَهُوَ مَتَّبَعُهُ.

(وَقَرْضٍ وَسَلَمٍ وَأُجْرَةٍ وَقِيَمَةٍ مُتْلَفٍ وَصَدَاقٍ وَنَحْوِهِ) كَجُعَالَةٍ مِمَّا هُوَ فِي ذِمَّةٍ  
 دَافِعٍ إِذَا دَفَعَهُ لِمُسْتَحَقِّهِ، ثُمَّ رَدَّهَ عَلَيْهِ، وَأَنْكَرَ مَقْبُوضٌ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَأْخُودُ،  
 فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْقَابِضِ بِيَمِينِهِ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ يَدِهِ بِحَيْثُ يَغِيبُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ

(١) فِي «ق»: «وَكَذَا اعْتِرَافٌ».

(٢) انْظُرْ: «الْمَغْنِيُّ» لِابْنِ قَدَامَةَ (٤/ ١٢٢).

(٣) انْظُرْ: «الْإِنْصَافُ» لِلْمُرَادَوِيِّ (٤/ ٤٣٤)، وَ«تَصْحِيحُ الْفُرُوعِ» لِلْمُرَادَوِيِّ (٦/ ٢٥٤).

(٤) انْظُرْ: «حَاشِيَةُ ابْنِ قُنْدُسٍ» (٦/ ٢٥٣).

وَيَتَجَهُّ: كُلُّ عَوْضٍ مُعَيَّنٍ قُبِضَ كَمَبِيعٍ - وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ وَكِيلٍ بَعِيْبٍ مُحْتَمَلٍ  
على مُوَكَّلِهِ الْمُنْكَرِ، كَخِيَارِ شَرْطٍ، خِلَافاً لَهُ هُنَا، وَيَأْتِي فِي (الْوَكَالَةِ)،  
وَمَنْ بَاعَ قِنّاً تَلَزَمَتْهُ عُقُوبَةٌ مِنْ نَحْوِ قِصَاصٍ.....

بقاؤه في الذمة.

(وَيَتَجَهُّ): أَنَّ حَكْمَ (كُلِّ عَوْضٍ مُعَيَّنٍ قُبِضَ) وَخْتَلَفَا فِي أَنَّهُ لَيْسَ الْمَرْدُودُ  
(كَمَبِيعٍ) عَلَى مَا تَقَدَّمَ آنِفاً، وَهُوَ مَتَجَهٌّ<sup>(١)</sup>.

وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ وَكِيلٍ بَعِيْبٍ مُحْتَمَلٍ عَلَى مُوَكَّلِهِ الْمُنْكَرِ لَهُ؛ أَي: إِذَا بَاعَ الْوَكِيلُ  
شَيْئاً، ثُمَّ ظَهَرَ الْمُشْتَرِي عَلَى عَيْبٍ فِيهِ، وَكَانَ يُمَكِّنُ حَدُوثَهُ؛ فَأَقَرَّ الْوَكِيلُ أَنَّهُ كَانَ  
مَوْجُوداً حَالَةَ الْعَقْدِ، وَأَنْكَرَهُ الْمُوَكَّلُ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ عَلَى مُوَكَّلِهِ  
بِالْعَيْبِ<sup>(٢)</sup>، (ك) مَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِ (خِيَارِ شَرْطٍ)، وَتَقَدَّمَ، فَيَحْلِفُ الْمُشْتَرِي أَنَّ الْعَيْبَ  
كَانَ مَوْجُوداً حَالِ الْعَقْدِ، وَيَرُدُّهُ عَلَى الْمَذْهَبِ، (خِلَافاً لَهُ)؛ أَي: لِصَاحِبِ «الْإِقْنَاعِ»  
حَيْثُ جَزَمَ بَعْدَ قَبُولِ إِقْرَارِ الْوَكِيلِ<sup>(٣)</sup> (هُنَا، وَيَأْتِي) تَفْصِيلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمُوَافَقَةُ  
«الْإِقْنَاعِ» لِغَيْرِهِ (فِي) بَابِ (الْوَكَالَةِ) مُسْتَوْفَى.

(وَمَنْ بَاعَ قِنّاً) عَبْدًا أَوْ أُمَّةً وَلَوْ مَدْبَرًا وَنَحْوَهُ (تَلَزَمَتْهُ عُقُوبَةٌ مِنْ نَحْوِ قِصَاصٍ)؛

(١) أَقُول: اتَّجَهَّ الشَّارِحُ أَيْضاً، وَقَالَ: لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِلَّا فِي خِيَارِ شَرْطٍ كَمَا تَقَدَّمَ،  
انْتَهَى. قُلْتُ: الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ حَكْمَ كُلِّ عَوْضٍ كَمَبِيعٍ؛ أَي: فِيمَا ذَكَرَهُ  
فِي هَذَا الْفَصْلِ، كـ «الْمُنْتَهَى» وَ«الْإِقْنَاعِ»، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: وَإِنْ اخْتَلَفَا عِنْدَ مَنْ حَدَّثَ الْعَيْبَ  
عَلَى مَا فَصَّلَ فِي ذَلِكَ الْبَيْعِ؛ فَكَذَلِكَ فِيمَا ذَكَرَهُ، وَلَيْسَ مِنْ جِهَةِ الرَّدِّ فَقَطْ؛ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ  
حَلِّ شَيْخِنَا، كَالشَّارِحِ، فَتَأَمَّلْهُ، وَلَمْ أَرَّ مِنْ صَرَّحَ بِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ عَوْضَ بَقِيَّةِ الْعُقُودِ  
إِذَا قُبِضَتْ؛ كَالْمَبِيعِ إِذَا قُبِضَ، فَمَا يَجْرِي فِيهِ مِنْ اخْتِلَافٍ فِي حَدُوثِ عَيْبٍ وَغَيْرِهِ؛ فَالظَّاهِرُ  
أَنَّهُ يَجْرِي فِيمَا ذَكَرَهُ، وَسَيَأْتِي كُلُّ فِي بَابِهِ، انْتَهَى.

(٢) انْظُر: «الْهُدَايَةُ» لِأَبِي الْخَطَّابِ (ص: ٢٨٣).

(٣) انْظُر: «الْإِقْنَاعِ» لِلْحَجَاوِيِّ (٢/ ٢٢٢).



لَمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ، فَلَا شَيْءَ لَهُ، وَإِنْ عَلِمَ بَعْدَ الْبَيْعِ خَيْرَ بَيْنَ رَدٍّ وَأَرْشٍ، وَهُوَ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ جَانِبًا وَسَلِيمًا وَبَعْدَ قَطْعٍ، وَلَا تَدْلِيسٍ، فَكَمَا لَوْ عَابَ عِنْدَهُ - وَيَتَّجِهْ: وَأَرْشُهُ مَا بَيْنَ كَوْنِهِ مَقْطُوعًا بِالْفِعْلِ . . . . .

كحَدِّ (لَمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ)؛ أي: لزوم العقوبة له؛ (فلا شيء له)؛ لرضاه به معيياً، (وإن علم) بذلك (بعد البيع؛ خَيْرَ بَيْنَ رَدٍّ) وأخذ ما دفع من ثمن، (و) بين أخذ (أرشٍ)؛ لتعذر الرد، (وهو)؛ أي: الأرش قسط (ما بين قيمته جانباً وسليماً)، فلو قُومَ سليماً بمئة، وجانباً بثمانين، فما بينهما الخمس؛ فالأرش إذا خُمسُ المئة، وهو عشرون، وإن دَلَّسَ بائعٌ؛ فاتَّ عليه، ورجعَ مشتريٌ بجميع الثمن، (و) إن عَلِمَ مشتريٌ (بعد قطع) قصاصاً، أو لسرقه ونحوها (ولا تدليس؛ ف) حكمه (كما لو) اشتري مبيعاً معيياً على أنه سليمٌ فظهر أنه معيبٌ، ثم (عابَ عنده)؛ أي: المشتري، وقد تقدَّم أن له الأرش للعيب الأول مع الإمساك، وله الردُّ مع أرشٍ نقصه الحادث عنده، قاله الموفق والشارح<sup>(١)</sup>؛ لأن استحقاق القطع دون حقيقة، وقال في «الإنصاف» قلت: الذي يظهر أن ذلك - يعني: القطع - ليس بحدوث عيب عند المشتري؛ لأنه مستحق قبل البيع، غايته أنه استوفى ما كان مستحقاً؛ فلا يسقط ذلك حق المشتري من الرد، انتهى<sup>(٢)</sup>.

فعليه يكون تشبيهه بما تعيب عند المشتري من حيث الحكم فقط، لا من كل وجه، وهذا إذا لم يكن البائع قد دَلَّسَ على المشتري، فإن دَلَّسَ عليه رجَّع بالثمن كله، وذهب العبد عليه إن قُتِلَ أو قُطِعَ.

(ويتَّجِهْ: وأرشه) قسط (ما بين كونه)؛ أي: العبد (مقطوعاً) طرفه (بالفعل)،

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤/ ١٢٤)، و«شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٢/ ٥٠).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٤/ ٤٣٦).

وَمُسْتَحَقًّا لِلْقَطْعِ - وَإِنْ لَزِمَهُ مَالٌ قَبْلَ بَيْعِهِ، وَالسَّيِّدُ مُعْسِرٌ، قُدِّمَ بِهِ حَقُّ مُجْنِيٍّ عَلَيْهِ، وَلِمُشْتَرِي الْخِيَارِ، وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا، تَعَلَّقَ الْأَقْلُّ مِنْ أَرَشٍ وَقِيَمَةٍ بِذِمَّتِهِ، وَلَا خِيَارَ لِمُشْتَرٍ.

\* فَرُعٌ: مَنْ اشْتَرَى مَتَاعًا، فَوَجَدَهُ خَيْرًا مِمَّا اشْتَرَى، فَعَلَيْهِ رَدُّهُ. . .

(أو) كونه (مستحقًا للقطع)؛ فيَقْوَمُ مستحق القطع ومقطوعاً، ويُردُّ ما بينهما؛ لما تقدَّم، وهو متجه<sup>(١)</sup>.

(وإن لزمه)؛ أي: القنَّ المبيع؛ أي: تعلق برقبته (مالاً) أو جَبْتُهُ جنائته (قبل بيعه)، أو جَنَى عمداً، وعُفِيَ عنه إلى مالٍ (والسيدُّ معسرٌ، قدَّم به حقُّ مجنيٍّ عليه)؛ لسبقه على حقِّ مشتري، فيُباعُ فيها، ويُوفى المالُ الواجبُ بالجنائية، (ولمشتري) جَهْلَ الْحَالِ (الخيار)؛ لتمكُّنِ المجنيِّ عليه من انتزاعه؛ كسائرِ العيوبِ، فإن اختارَ الإمساكَ، واستوعبتِ الجنائيةُ رقبةَ المبيعِ، وأُخذَ بها؛ رَجَعَ مشتري بالثمنِ كله؛ لأنَّ أَرَشَ مثل ذلك جميعِ الثمنِ، وإن لم تكنْ مستوعبةً؛ فيرجعُ بقدرِ أَرَشِهِ؛ أي: بنسبته<sup>(٢)</sup> إلى قيمته من ثمنه، فلو كانتْ قيمةُ الجاني مئةً وأَرَشُ الجنائيةِ خمسين، رَجَعَ مشتري بنصفِ الثمنِ، (وإن كان) بائعٌ (موسراً؛ تعلق الأقلُّ من أَرَشٍ) وجَبَ بجنائيةٍ مبيعٍ قبلَ بيعِ، (وقيمةُ) الجاني (بذمته)؛ أي: البائع؛ لأنه يُخَيَّرُ بينَ تسليمه في الجنائيةِ وفدائه، فإذا باعَهُ تعيَّنَ عليه فداؤه؛ لأنه فَوَّتَهُ على المجنيِّ عليه، فيلزمُهُ أَرَشُهُ كما لو قَتَلَهُ، (ولا خيارَ لمشتري)؛ لأنه لا ضررَ عليه؛ لرجوعِ مجنيٍّ عليه على بائعٍ.

\* (فرعٌ: مَنْ اشْتَرَى مَتَاعًا، فَوَجَدَهُ خَيْرًا مِمَّا اشْتَرَى؛ فَعَلَيْهِ رَدُّهُ

(١) أقول: صرَّحَ به في «شرح الإقناع» وغيره، انتهى.

(٢) في «ق»: «نسبته».

لبائعه الجاهل، كما له ردُّه لو وجدهُ أردأً.

السَّادِسُ: خِيَارُ فِي الْمَبِيعِ بِتَخْبِيرِ الثَّمَنِ، وَبَيْعُ الْمُسَاوَمَةِ أَسْهَلُ مِنْهُ نَصًّا، وَيُثْبِتُ فِي تَوَلِيَّةٍ؛ كَوَلَّيْتَكُ، أَوْ بَعْتُكَ بِرَأْسِ مَالِهِ، أَوْ بِمَا اشْتَرَيْتَهُ، أَوْ بِرَقْمِهِ، وَيَعْلَمَانِهِ وَفِي شَرِكَةٍ، وَهِيَ بَيْعُ بَعْضِهِ بِقِسْطِهِ؛ كَأَشْرَكْتُكَ فِي ثُلْثِهِ، أَوْ رُبُعِهِ، وَأَشْرَكْتُكَ فَقَطْ؛ .....

لبائعه الجاهل) بأنه خيرٌ مما اشترى به، أما لو كان البائعُ عالماً بذلك؛ فلا ردُّ؛ لرضاهُ بذلك؛ (كما) أن (له)؛ أي: المشتري (ردَّة)؛ أي: المبيع (لو وجدهُ أردأً)، نصٌّ عليه.

القسمُ (السادسُ) من أقسامِ الخيارِ (خيارُ في المبيعِ بتخبيرِ الثمنِ) إذا أُخْبِرَ بائعٌ بخلافِ الواقعِ، (وبيعُ المساومةِ أسهلُّ منه، نصًّا)؛ لُبْعُهُ عَنِ الرِّبَةِ، وَقَالَ فِي «الْحَاوِي الْكَبِيرِ»: لَضِيقِ الْمَرَابِحَةِ عَلَى الْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ أَنْ يَعْلَمَ الْمُشْتَرِي بِكُلِّ شَيْءٍ مِنَ النِّقْدِ وَالْوِزْنِ وَتَأْخِيرِ الثَّمَنِ، وَمَمَّنْ اشْتَرَاهُ، وَيُلْزِمُهُ الْمُؤَنَةُ وَالرَّقْمُ وَالْقَصَارَةُ وَالسُّمْرَةُ وَالْحَمْلُ، وَلَا يَغُرُّ فِيهِ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا إِلَّا بَيَّنَّهُ لَهُ؛ لِيَعْلَمَ الْمُشْتَرِي بِكُلِّ مَا يَعْلَمُهُ الْبَائِعُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُسَاوَمَةُ، أَنْتَهَى.

(وَيُثْبِتُ) الْخِيَارُ فِي الْبَيْعِ بِتَخْبِيرِ الثَّمَنِ فِي أَرْبَعِ صُورٍ: وَهِيَ التَّوَلِيَّةُ وَالشَّرِكَةُ وَالْمَرَابِحَةُ وَالْمَوَاضِعَةُ، وَاخْتَصَّتْ بِهِذِهِ الْأَسْمَاءُ كَاخْتِصَاصِ السَّلَمِ بِاسْمِهِ:

(فِي تَوَلِيَّةٍ؛ ك) قَوْلِهِ: (وَلَّيْتَكُ)؛ أَي: الْمَبِيعَ (أَوْ بَعْتُكَ بِرَأْسِ مَالِهِ، أَوْ) بَعْتُكَ (بِمَا اشْتَرَيْتَهُ) بِهِ، (أَوْ) بَعْتُكَ (بِرَقْمِهِ)؛ أَي: بِثَمَنِ الْمَكْتُوبِ عَلَيْهِ، (و) هُمَا (يَعْلَمَانِهِ)؛ أَي: الثَّمَنُ أَوِ الرَّقْمُ.

(وَفِي شَرِكَةٍ، وَهِيَ بَيْعُ بَعْضِهِ)؛ أَي: الْمَبِيعِ (بِقِسْطِهِ) مِنَ الثَّمَنِ؛ (ك) قَوْلِهِ: (أَشْرَكْتُكَ فِي ثُلْثِهِ)، (أَوْ) أَشْرَكْتُكَ فِي (رُبُعِهِ) أَوْ ثُلْثِيهِ أَوْ ثَمَنِهِ، (وَأَشْرَكْتُكَ فَقَطْ؛

يَنْصَرِفُ لِنَصْفِهِ، فَإِنْ قَالَهُ لآخرَ عالمٍ بِشَرِكَةِ الْأَوَّلِ، فَلَهُ نِصْفُ نَصِيْبِهِ، وَإِلَّا أَخَذَ نَصِيْبَهُ كُلَّهُ، وَإِنْ قَالَ: أَشْرِكَانِي، فَأَشْرَكَاهُ مَعًا، أَخَذَ ثُلُثَهُ، وَفُرَادَى، فَلَهُ نِصْفُ مَا لِكُلِّ، وَمَنْ أَشْرَكَ آخَرَ فِي قَفِيزٍ أَوْ نَحْوِهِ قَبْضَ بَعْضِهِ، أَخَذَ نِصْفَ الْمَقْبُوضِ، وَلَمْ يَصِحَّ فِيمَا لَمْ يَقْبِضْ، وَإِنْ بَاعَهُ كُلَّهُ، أَوْ مِنْ كُلِّ جُزْءٍ يُسَاوِي مَا قَبْضَ، انْصَرَفَ إِلَى الْمَقْبُوضِ. وَفِي مُرَابَحَةٍ وَهِيَ: بَيْعُهُ بِثَمَنِهِ، وَرِبْحٍ مَعْلُومٍ، وَلَا كَرَاهَةٍ، .....

يَنْصَرِفُ لِنَصْفِهِ؛ لأنها تقتضي التسوية، (فإن) قال لواحد: أَشْرَكَتْكَ، ثم (قاله) لآخرَ عالمٍ بِشَرِكَةِ الْأَوَّلِ؛ فَلَهُ نِصْفُ نَصِيْبِهِ؛ أي: الربع؛ لأن إشراكه له إنما هو فيما يملكه؛ فيكون بينهما، (وإلا) يعلم مقول له بِشَرِكَةِ الْأَوَّلِ؛ (أَخَذَ نَصِيْبَهُ كُلَّهُ)، وهو النصف؛ لأنه إذا لم يعلم فقد طلب منه نصف المبيع، وأجابته إليه، (وإن قال) ثالثٌ لهما ابتداءً: (أَشْرِكَانِي، فَأَشْرَكَاهُ مَعًا؛ أَخَذَ ثُلُثَهُ)؛ لاقتضائه التسوية، (و) إن أَشْرَكَاهُ (فُرَادَى)؛ بأن أَشْرَكَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى انْفِرَادِهِ؛ (فله نصف ما لكل) منهما، وهو ربع الكامل، فيتّم له النصف، ولهما النصف، (ومن أَشْرَكَ آخَرَ فِي قَفِيزٍ) اشتراه من نحو بُرٍّ أَوْ شَعِيرٍ (أَوْ نَحْوِهِ)؛ كرطلٍ حديدٍ، أَوْ ذِرَاعٍ مِنْ نَحْوِ ثَوْبٍ، (قَبْضَ) الذي أَشْرَكَ (بَعْضُهُ)؛ أي: القفيز ونحوه؛ (أَخَذَ) الذي أَشْرَكَهُ (نِصْفَ الْمَقْبُوضِ، وَلَمْ يَصِحَّ فِيمَا لَمْ يَقْبِضْ)؛ لأن تصرف المشتري في المبيع بنحو كيلٍ لا يَصِحُّ إِلَّا فِيمَا قُبِضَ مِنْهُ، (وإن بَاعَهُ) مشتري القفيز (كُلَّهُ، أَوْ بَاعَهُ مِنْ كُلِّهِ)؛ أي: كلَّ القفيز (جُزْءًا)؛ كنصفٍ أَوْ ثُلْثٍ (يُسَاوِي مَا قَبْضَ) قَدْرًا؛ (انْصَرَفَ) البيعُ (إِلَى الْمَقْبُوضِ)؛ لأنه الذي يجوز له بيعه.

(وفي مُرَابَحَةٍ، وَهِيَ بَيْعُهُ)؛ أي: المبيع (بِثَمَنِهِ)؛ أي رأسِ ماله (و) بـ (ربحٍ معلوم)؛ بأن يقول مثلاً: ثمنه مئةٌ بعتكُ بها وربع خمسة، (ولا كراهة) في ذلك،

وإن قال: على أن أربح في كلِّ عشرةِ درهمًا، كرهه؛ ك: دة يارذه، أو: دة دوازده، قال الشيخ: اعتيادُ الخطابِ بغيرِ اللغةِ العربيَّةِ مَكْرُوهٌ؛ فإنه من التشبُّه بالأعاجم، قال: وقال عمرُ: إياكم ورطانة الأعاجم<sup>(١)</sup>، وفي مواضعٍ، وهي بيعٌ بخسرانٍ، وكُرهَ فيها ما كُرهَ في مُرابحةٍ، فما ثمنه مئةٌ وباعه به ووضيعةٌ درهمٍ من كلِّ عشرةٍ وقع بتسعين، ولكلٌّ أو عن كلِّ عشرةٍ، وقع.....

(وإن قال): بعثكهُ بثمانٍ (على أن أربح في كلِّ عشرةٍ درهمًا؛ كُرهه) نصًّا، واحتجَّ بكراهة ابنِ عمرَ وابنِ عباسٍ، وكأنه دراهمٌ بدراهم، (ك) ما يُكرهُ قوله له: دة يارذه؛ أي: العشرُ أحدَ عشرٍ، (أو) قوله: (ده دوازده)؛ أي: العشرة اثنا عشرٍ، قال أحمدٌ: يُكرهه؛ لأنه من بيعِ الأعاجم، ولأن الثمنَ قد لا يُعلمُ في الحال، وفي بعضِ النسخ (قال الشيخ) تقيُّ الدين: (اعتيادُ الخطابِ بغيرِ اللغةِ العربيةِ مَكْرُوهٌ؛ فإنه من التشبُّه بالأعاجم، قال: وقال عمرُ: إياكم ورطانة الأعاجم)<sup>(٢)</sup>.

(وفي مواضعٍ: وهي بيعٌ بخسرانٍ؛ كبعثكهُ برأسِ ماله ووضيعةٌ عشرةٍ، (وكُرهَ فيها)؛ أي: المُواضعة (ما كُرهَ في مُرابحةٍ)؛ كعليٍّ أن أضع من كلِّ عشرةٍ درهمًا، (فما ثمنه) الذي اشترى به (مئةً، وباعه به)؛ أي: بثمانٍ الذي اشترى به، (ووضيعةٌ درهمٍ من كلِّ عشرةٍ؛ وقع) البيعُ (بتسعين)؛ لسقوطِ عشرةٍ من المئة (و) إن باعه بثمانٍ المئة ووضيعةٌ درهمٍ (لكلِّ) عشرةٍ، (أو عن كلِّ عشرةٍ؛ وقع)

(١) قوله: «قال الشيخ... ورطانة الأعاجم» سقط من «ح».

(٢) انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية (ص: ١٨٢، ٢٠٣)، والخبر المذكور عزاه ابن تيمية لأبي الشيخ الأصبهاني. ورواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٣٨٦) بلفظ: إياكم ومواطنة الأعاجم.

بِتِسْعِينَ وَعَشْرَةَ أَجْزَاءٍ مِنْ أَحَدَ عَشَرَ جُزْءًا مِنْ دِرْهَمٍ؛ لِأَنَّ الْحَطَّ مِنْ أَحَدَ عَشَرَ، وَلَا تَضُرُّ الْجَهَالََةَ حِينَئِذٍ لِرِزْوَالِهَا بِالْحِسَابِ، وَيُعْتَبَرُ لِلْأَرْبَعَةِ عِلْمُهُمَا بِرَأْسِ الْمَالِ، وَلَوْ بِإِخْبَارِ بَائِعٍ لِمُشْتَرٍ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ مَتَى بَانَ رَأْسُ مَالٍ أَقَلَّ أَوْ مُوَجَّلًا، حُطَّ الزَّائِدُ، وَيُحْطُ قِسْطُهُ فِي مُرَابَحَةٍ، وَيُنْقَصُ . . . . .

البيع (بتسعين وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً من درهم؛ لأن الحط) في صورتين (من أحد عشر)، لا من العشرة، فيحط من كل أحد عشر درهماً درهم، فيسقط من تسعة وتسعين تسعة، ومن درهم جزء من أحد عشر جزءاً منه، فيبقى ما ذكر، (ولا تضر الجهالة حينئذ) وقع العقد؛ (لرِزْوَالِهَا بِالْحِسَابِ) بعد ذلك .

(وَيُعْتَبَرُ لِلْأَرْبَعَةِ)؛ أي: التولية والشركة والمرا بحة والمواضعة (علمهما)؛ أي: العاقلين (برأس المال ولو) كان العلم (بإخبار بائع) ثقة (لمشتري)؛ لما تقدّم من أن شرط البيع العلم بالثمن، وإلا لم يصح، وما قدّمه المصنّف من ثبوت الخيار في هذه الصورة إذا ظهر الثمن أقل مما أخبر به بائع؛ تبع فيه «المقنع»<sup>(١)</sup>، وهو رواية حنبل .

(والمذهب: أنه متى بان رأس مال أقل) مما أخبر به بائع في هذه الصور (أو) بان (موجلاً) ولم يبيته؛ (حط الزائد) عن رأس المال في الأربعة؛ لأنه باعه برأس ماله فقط، أو مع قدره من ربح أو ضيعة، فإذا بان رأس ماله دون ما أخبر به كان مبيعاً به على ذلك الوجه، ولا خيار؛ لأنه بالإسقاط قد زيد خيراً؛ كما لو اشتراه مبيعاً، فبان سليماً، وكما لو وكل من يشتريه بمئة، فاشتراه بأقل .

(ويحط) أيضاً (قسطه)؛ أي: الزائد (في مرابحة)؛ لأنه تابع له، (وينقص)

(١) انظر: «المقنع» لابن قدامة (ص: ١٦٤) .

فِي مُوَاضَعَةٍ، وَأَجَلَ فِي مُؤَجَّلٍ وَلَا خِيَارَ، وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَى بَائِعٍ غَلَطًا  
بِلا بَيِّنَةٍ - وَيَتَجَهُّ: كَهَيِّ قَوْلُ مُدَّعٍ: لَا بَيِّنَةَ لِي، ثُمَّ ادَّعَى عَدَمَ عِلْمِهِ  
بِهَا، وَأَقَامَ بِذَلِكَ بَيِّنَةً - .....

قِسْطُ الزِّيَادَةِ (فِي مُوَاضَعَةٍ)؛ كَأَن يَقُولَ: هِيَ بِمِئَةٍ، فَتَبَيَّنَ بِخَمْسِينَ، وَيَكُونُ قَدْ  
وَضَعَ لَهُ عَشْرِينَ، فَإِنَّهُ يَحِطُّ الزِّيَادَةَ، وَيُحِطُّ مِنَ الْوَضِيعَةِ عَشْرَةَ قِسْطُ الزِّيَادَةِ مِنْهَا،  
فَتَبَقِيَ عَلَيْهِ بِأَرْبَعِينَ، كَمَا فِي «حَوَاشِي ابْنِ نَصْرِ اللَّهِ».

(وَأَجَلَ) ثَمَنٍ (فِي مُؤَجَّلٍ) لَمْ يُخَيَّرْ بِهِ بَائِعٌ عَلَى وَجْهِهِ؛ لِأَنَّهُ بَاعَهُ بِرَأْسِ  
مَالِهِ، فَيَكُونُ عَلَى حَكْمِهِ وَأَجَلِهِ الَّذِي اشْتَرَاهُ إِلَيْهِ بَائِعُهُ، (وَلَا خِيَارَ) لِمَشْتَرِيهِ؛ لِمَا  
تَقَدَّمَ.

(وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَى بَائِعٍ غَلَطًا) فِي إِخْبَارِ بِرَأْسِ مَالٍ؛ كَأَن قَالَ: اشْتَرَيْتُهُ بِعَشْرَةٍ،  
ثُمَّ قَالَ: غَلِطْتُ، بَلْ اشْتَرَيْتُهُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ (بِلا بَيِّنَةٍ)، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: وَهُوَ  
الْمَذْهَبُ عَلَى مَا اصْطَلَحْنَا فِي الْخُطْبَةِ<sup>(١)</sup>، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْمُنْتَهَى»<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِالْثَمَنِ  
وَتَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْغَيْرِ، وَكَوْنُهُ مُؤْتَمِنًا لَا يَجِبُ قَبُولُ دَعْوَاهُ الْغَلَطَ، أَشْبَهَ الْمَضَارِبَ إِذَا  
ادَّعَى الْغَلَطَ فِي الرَّبْحِ بَعْدَ إِقْرَارِهِ.

(وَيَتَجَهُّ: كَهَيِّ)؛ أَيِ: كَهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ (قَوْلُ مُدَّعٍ) أَنْكَرَ خَصْمُهُ مَا ادَّعَاهُ:  
(لَا بَيِّنَةَ لِي، ثُمَّ) بَعْدَ ذَلِكَ أَتَى بِبَيِّنَةٍ، وَ(ادَّعَى عَدَمَ عِلْمِهِ بِهَا)؛ أَيِ: الْبَيِّنَةَ، (وَأَقَامَ  
بِذَلِكَ) الشَّيْءَ الَّذِي ادَّعَى بِهِ عَلَى خَصْمِهِ (بَيِّنَةً)؛ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ، وَيُحْكَمُ لَهُ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ  
شَهَادَتُهُمَا؛ لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ لَهُ بَيِّنَةٌ وَلَا يَعْلَمُهَا، وَنَفْيُ الْعِلْمِ بِهَا لَيْسَ نَفْيًا لَهَا، فَلَا

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٤ / ٤٤٠).

(٢) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوحى (٢ / ٣٢٥).

وَاخْتَارَ الْأَكْثَرُ: يُقْبَلُ قَوْلُ بَائِعٍ بِيَمِينِهِ، سَيِّمًا مَعْرُوفٌ بِصِدْقٍ، وَيُخَيَّرُ مُشْتَرٍ إِذْنَ بَيْنَ رَدٍّ وَدَفْعِ زِيَادَةٍ، وَلَا يَحْلِفُ مُشْتَرٍ بِدَعْوَى بَائِعٍ عَلَيْهِ عِلْمٌ غَلَطٍ، وَمَنْ بَاعَ سِلْعَةً بِدُونِ ثَمَنِهَا عَالِمًا، لَزِمَهُ، . . . . .

يَكُونُ مَكْذَبًا لَهَا، وَيَأْتِي فِي مُحَلِّهِ مُسْتَوْفَى، وَهُوَ مَتَجَةٌ<sup>(١)</sup>.

(واختار الأكثر) من أصحابنا منهم: الخرقى والقاضى وأصحابه وابن عبدوس في «تذكرته»، قال ابن رزين: وهو القياس، وجزم في «المنور» وغيره: أنه (يُقبَلُ قولُ بائعٍ بيمينه)<sup>(٢)</sup>، فيحلف بطلبٍ مشتري؛ لأن المشتري لما دخل مع البائع في المُرَابَحَةِ، فقد ائتمنته، والقول قول الأمين بيمينه، (لا سيمًا) إن كان البائع مَمَّنَّ هو (معروفٌ بصديق) المقال، فلو قال البائع: مشتراه مئة، ثم قال: غلطتُ والتمسْتُ زائدٌ عما أخبرتُ به؛ فالقول قوله مع يمينه، فيحلف أنه لم يكن يعلم وقت البيع أن ثمنها أكثر مما أخبر به، (ويُخَيَّرُ مُشْتَرٍ إِذْنَ)؛ أي: بعد حلف بائع (بين ردٍّ و) بين (دفع زيادةٍ) ادّعاها البائع، وإن نكل البائع عن اليمين؛ فُضِيَ عليه بالنكول، وليس له إلا ما وقع عليه العقد، وكذلك لو أقرَّ بعدم الغلط، (ولا يحلفُ مُشْتَرٍ بِدَعْوَى بَائِعٍ عَلَيْهِ عِلْمٌ غَلَطٍ)؛ أي: لو ادّعى البائع غلطًا، وقال: إن المشتري يعلم، والتمس من الحاكم تحليفه على أنه لا يعلم ذلك؛ فلا يجب تحليفه، قال في «الإنصاف»: على الصحيح من المذهب؛ لأنه قد أقرَّ له، فيستغني بالإقرار عن اليمين<sup>(٣)</sup>.

(وَمَنْ بَاعَ سِلْعَةً بِدُونِ ثَمَنِهَا) الذي اشتراها به (عالمًا) بالنقص عن ثمنها؛ (لَزِمَهُ) البيعُ ولا خيار له، ولا يلزم المشتري غيرُ ما وقع عليه العقد.

(١) أقول: ذكره الشارح واتجهه، وأشار إليه في «الكافي»، وهو ظاهر، انتهى.

(٢) انظر: «المنور» للأدومي (ص: ٢٥٥).

(٣) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٤/ ٤٤٠).



وَيَتَّجُهُ: وَلَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً، وَإِلَّا فَالْجَاهِلُ مِثْلُهُ.

وَإِنْ اشْتَرَاهُ مِمَّنْ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ لَهُ، أَوْ مِمَّنْ حَابَاهُ، أَوْ لِرَغْبَةٍ تَخْصُّهُ؛ كِسْمَنِ، أَوْ مَوْسِمٍ ذَهَبٍ، أَوْ اشْتَرَاهُ بَدَنَانِيرَ، فَأَخْبَرَ بَدْرَاهِمَ، أَوْ بَعَرَضٍ وَعَكْسِهِ، أَوْ بَاعَ بَعْضَهُ بِقِسْطِهِ، وَلَيْسَ مِثْلِيًّا، . . . . .

(وَيَتَّجُهُ): أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْبَيْعُ (وَلَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً) بَأَنَّ مَا بَاعَهَا بِهِ دُونَ ثَمَنِهَا، (وَإِلَّا) نَقْلٌ بِالْإِزَامَةِ الْبَيْعُ؛ (فَالْجَاهِلُ مِثْلُهُ)، وَهَذَا لَا قَائِلَ بِهِ، وَلَا يَبْقَى مِزِيَّةٌ لِقَوْلِهِمْ: عَالِمًا، وَهُوَ مِتَّجَةٌ<sup>(١)</sup>.

(وَإِنْ اشْتَرَاهُ)؛ أَي: الْمَبِيعَ تَوَلِيَّةً أَوْ شَرَكَةً أَوْ مُرَابِحَةً أَوْ مُوَاضَعَةً (مِمَّنْ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ لَهُ)؛ كَأَحَدِ عَمُودَيْ نَسَبِهِ أَوْ زَوْجَتِهِ؛ لَزِمَهُ بَيَانُ الْحَالِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ حَابَاهُمْ، وَسَمَحَ لَهُمْ بِزِيَادَةِ فِي الثَّمَنِ، (أَوْ) اشْتَرَاهُ (مِمَّنْ حَابَاهُ)؛ أَي: اشْتَرَاهُ مِنْهُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ؛ لَزِمَهُ بَيَانُ الْحَالِ، وَكَذَلِكَ لَوْ اشْتَرَاهُ مِنْ غَلَامٍ دَكَانِهِ الْحُرُّ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ حِيلَةً؛ فَيَلْزِمُهُ بَيَانُ الْحَالِ، (أَوْ) اشْتَرَاهُ (لِرَغْبَةٍ تَخْصُّهُ)؛ أَي: الْمَشْتَرِيَ؛ (كِسْمَنِ) جَارِيَةٍ، أَوْ كَانَ الْمَبِيعُ دَارًا بِجَوَارِ مَنْزِلِهِ، أَوْ أُمَةً لِرِضَاعٍ وَلَدِهِ؛ لَزِمَهُ بَيَانُ الْحَالِ، (أَوْ) اشْتَرَاهُ لـ (مَوْسِمٍ ذَهَبٍ)؛ كَالَّذِي يُبَاعُ عَلَى الْعِيدِ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ قَرَبَةً، وَبَقِيَ عِنْدَهُ لَزِمَهُ بَيَانُ الْحَالِ، (أَوْ) اشْتَرَاهُ بَدَنَانِيرَ فَأَخْبَرَ فِي الْبَيْعِ بِتَخْيِيرِ الثَّمَنِ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ (بَدْرَاهِمَ، أَوْ) أَخْبَرَ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ (بَعَرَضٍ، وَعَكْسِهِ)؛ بَأَنَّ اشْتَرَاهُ بَدْرَاهِمَ أَوْ عَرَضٍ؛ لَزِمَهُ بَيَانُ الْحَالِ، (أَوْ بَاعَ بَعْضَهُ)؛ أَي: الْمَبِيعَ (بِقِسْطِهِ) مِنَ الثَّمَنِ، (وَلَيْسَ) الْمَبِيعُ (مِثْلِيًّا)؛

(١) أقول: ذكره الشارح، وهو ظاهر، وإن لم أرَ من صرَّح به، وحل الشارح أوضح؛ حيث قال: «وإلا نقل بذلك، فالجاهل مثله»، فيكون قولهم: عالمًا، حشو، فتأمل، انتهى. وهو مقتضى تعليلهم، ولأن الجاهل إذا باع سلعة بدون ثمنها لا يلزمه، كما صرحوا به، وأنه يُقْبَلُ قَوْلُهُ بَلَا بَيِّنَةَ أَنَّهُ يَجْهَلُ الْقِيَمَةَ؛ فَلَا يَلْزِمُهُ الْبَيْعُ، بِخِلَافِ الْعَالِمِ، انْتَهَى.

لِزِمَهُ بَيَانُ الْحَالِ، فَإِنْ كَتَمَ، خَيْرٌ مُشْتَرٍ بَيْنَ رَدٍّ وَإِمْسَاكِ بِلَا أَرْضٍ،  
لَكِنْ لَوْ أَسْلَمَ فِي ثَوْبَيْنِ بِصِفَةٍ وَاحِدَةٍ، فَلَهُ بَيْعُ أَحَدِهِمَا مُرَابَحَةً بِحَصَّتِهِ  
مِنَ الثَّمَنِ.

كمكيلٍ أو موزونٍ متساوي الأجزاء؛ (لِزِمَهُ بَيَانُ الْحَالِ) لمشتري؛ لأنه قد لا يرضى  
به إذا عَلِمَهُ؛ كما لو اشترى شجرة مثمرة، وأراد بيعها دون ثمرتها مرابحةً ونحوها،  
وإن كان مكيلًا ونحوه؛ جاز بيعه مرابحةً ونحوها، وإن لم يبين الحال.

(فَإِنْ كَتَمَ) بائعٌ شيئاً من ذلك؛ (خَيْرٌ مُشْتَرٍ بَيْنَ رَدٍّ وَإِمْسَاكِ بِلَا أَرْضٍ)؛  
كالتدليس، وهو حرامٌ، كتدليس العيب، وكذا<sup>(١)</sup> إن نقص المبيع بمرضٍ أو ولادةٍ  
أو عيبٍ، أو تلفٍ بعضه، أو أخذَ مشتري صُوفاً أو لبناً ونحوه كان حين بيعه؛  
أخبر بالحال، وإن اشترى شيئين صفقةً واحدةً، ثم أراد بيع أحدهما بتخيير  
الثمن، أو اشترى اثنان شيئاً وتقاسماه، وأراد أحدهما بيع نصيبه مرابحةً أو توليةً أو  
مواضعةً، فإن كان من المتقومات التي لا ينقسم عليها الثمن بالأجزاء؛ كالثياب  
والعبيد ونحوها؛ لم يجز أن يبيع بتخيير الثمن حتى يُبين الحال على وجهه؛ لأن  
قسمة الثمن على ذلك تخمينٌ، واحتمالُ الخطأ فيه كثيرٌ، (لَكِنْ لَوْ أَسْلَمَ فِي ثَوْبَيْنِ)  
ونحوهما (بصِفَةٍ<sup>(٢)</sup> وَاحِدَةٍ)، وأخذهما على الصفقة؛ (فله بيع أحدهما) بتخيير ثمنه  
(مرابحةً) أو مواضعةً (بحصته من الثمن)؛ لأن الثمن ينقسم عليهما نصفين، فهما  
كالمكيلات والموزونات المتماثلة؛ ولذلك لو قابله في أحدهما، أو تعدّر تسليمه؛  
كان له نصف الثمن، وإن حصّل في أحدهما زيادةً على الصفقة التي أوقع عليها  
العقد؛ جرت مجرى النماء الحادث بعد البيع؛ فلا يؤثرُ عدمُ الإخبار به في بيع

(١) في «ق»: «وهذا».

(٢) في «ق»: «بصفقة».

وَمَا يُزَادُ فِي ثَمَنِ، أَوْ مُثَمَّنٍ، أَوْ أَجَلٍ، أَوْ خِيَارٍ، أَوْ يُحِطُّ زَمَنَ الْخِيَارَيْنِ،  
يُلْحَقُ بِهِ، لَا بَعْدَ لُزُومِهِ، وَلَا إِنْ جَنَى فَفَدَاهُ مُشْتَرٍ، أَوْ دَاوَاهُ، أَوْ مَانَهُ،  
وَإِنْ أَخْبَرَ بِذَلِكَ فَحَسَنٌ، وَإِنْ أَخَذَ أَرْشًا لَعِيبٍ أَوْ جَنَايَةٍ أَخْبَرَ بِهِ، . . . .

الثاني بتخيير الثمن.

\* تنمّة: إذا أراد البائع الإخبار بثمانٍ سلعة، وكانت بحالها لم تتغير بزيادة ولا نقص، أو زادت زيادة متصلة كسمن وتعلم صنعة؛ أخبر بثمانها الذي اشتراها به، سواء غلت أو رخصت، فإن رخصت وأخبره بدون ثمنها، ولم يبين الحال لم يجز؛ لأنه كذب والكذب حرام.

(وما يُزَادُ فِي ثَمَنِ زَمَنَ الْخِيَارَيْنِ (أو) يُزَادُ فِي (مُثَمَّنٍ) زَمَنَ الْخِيَارَيْنِ، (أو) يُزَادُ فِي (أَجَلٍ) زَمَنَ الْخِيَارَيْنِ (أو) يُزَادُ فِي (خِيَارٍ) شَرْطٍ فِي بَيْعٍ؛ يُلْحَقُ بِالْعَقْدِ، فَيُخَيَّرُ بِهِ كَأَصْلِهِ، (أو)؛ أَي: وما (يُحِطُّ)؛ أَي: يُوضَعُ مِنْ ثَمَنِ أَوْ مُثَمَّنٍ أَوْ أَجَلٍ أَوْ خِيَارٍ (زَمَنَ الْخِيَارَيْنِ)؛ أَي: خِيَارِ الْمَجْلِسِ وَالشَّرْطِ، (يُلْحَقُ بِهِ)؛ أَي: الْعَقْدُ؛ فَيَجِبُ أَنْ يُخْبَرَ بِهِ كَأَصْلِهِ؛ تَنْزِيلًا لِحَالِ الْخِيَارِ مَنْزِلَةَ حَالِ الْعَقْدِ، وَإِنْ حُطَّ الثَّمَنُ كُلُّهُ فَهَبَةٌ، وَ(لَا) يُلْحَقُ بِعَقْدٍ مَا زِيدَ، أَوْ حُطَّ فِيمَا ذُكِرَ (بَعْدَ لُزُومِهِ)؛ أَي: الْعَقْدُ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يُخْبَرَ بِهِ، (وَلَا إِنْ جَنَى) مَبِيعٌ (فَفَدَاهُ مُشْتَرٍ، أَوْ) مَرِضٌ ف (دَاوَاهُ) فَلَا يُلْحَقُ ذَلِكَ بِالثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزِدْ بِهِ الْمَبِيعُ ذَاتًا وَلَا قِيمَةً، وَإِنَّمَا هُوَ مَزِيلٌ لِنَقْصِهِ بِالْجَنَايَةِ أَوْ الْمَرَضِ، (أو)؛ أَي: وَكَذَا لَوْ (مَانَهُ) أَوْ كَسَاهُ؛ لَا تَلْحَقُ بِالثَّمَنِ، (وَإِنْ أَخْبَرَ بِذَلِكَ؛ فَحَسَنٌ)؛ لِأَنَّهُ أَتَمَّ فِي الصَّدَقِ.

(وَإِنْ أَخَذَ) الْمُشْتَرِي (أَرْشًا لَعِيبٍ أَوْ) أَرْشًا لـ (جَنَايَةٍ) عَلَى مَبِيعٍ؛ (أَخْبَرَ بِهِ) إِذَا بَاعَ بِتَخْيِيرِ الثَّمَنِ عَلَى وَجْهِهِ وَلَوْ كَانَ فِي مَدَةِ الْخِيَارَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَأْخُودَ فِي مَقَابِلَةِ جُزْءٍ مِنَ الْمَبِيعِ، فَيُخْبِرُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِكَذَا، أَوْ أَخَذَ أَرْشَهُ كَذَا.

لَا بِأَخْذِ نَمَاءٍ حَادِثٍ، وَاسْتِخْدَامٍ وَوُطْءٍ مَا لَمْ يُنْقِصْهُ، وَهَبَهُ مُشْتَرٍ لَوْكِلٍ  
بَاعَهُ كَزِيَادَةٍ، وَهَبَهُ بَائِعٍ لَوْكِلٍ كَنْقَصٍ؛ لِأَنَّهَا لِمَوَكَّلِهِ، وَإِنْ اشْتَرَى ثَوْبًا  
بَعَشْرَةٍ، وَعَمِلَ أَوْ غَيْرُهُ فِيهِ، وَلَوْ بِأُجْرَةٍ مَا يُسَاوِي عَشْرَةً، أَخْبَرَ بِهِ،  
وَلَا يَجُوزُ: تَحَصَّلَ بَعِشْرَيْنِ، وَمِثْلُهُ أُجْرَةٌ نَحْوِ مَكَانٍ وَكَيْلٍ وَوَزْنٍ  
وَحَمَلٍ.....

و(لا) يلزم إخبار (بأخذ نماءٍ حادثٍ واستخدامٍ ووطءٍ ما لم يُنْقِصْهُ) الوطء  
كبكرٍ؛ فيلزمه الإخبار به؛ كما لو وَطَّئَهَا غَيْرُهُ وَأَخَذَ الْأَرْضَ.

(وهبةٌ مشترٍ لوكيلٍ باعه) شيئاً من جنسِ الثمنِ أو غيره (كزيادة) في الثمنِ،  
فتكون لبائعٍ ويخبر<sup>(١)</sup> بها.

(وهبةٌ بائعٍ لوكيلٍ) اشترى منه (كنقص) من الثمنِ، فتلحق بالعقد؛ (لأنها  
لموكله)، وهو المشتري، ويخبر<sup>(٢)</sup> بها.

(وإن اشترى ثوباً بعشرةٍ، وعَمِلَ) فيه بنفسه ما يُساوي عشرةً، (أو) عَمِلَ  
(غيره فيه)؛ أي: الثوب، فصَبَغَهُ أو قَصَرَهُ (ولو بأجرةٍ ما يُساوي عشرةً؛ أخبر به)  
على وجهه، فإن ضُمَّهُ إِلَى الثمنِ، وأخبر به، كَانَ كَاذِباً وَتَغْيِيراً لِلْمُشْتَرِي.

(ولا يجوزُ) قوله: (تَحَصَّلَ) عَلَيَّ (بعشرين)؛ لأنه تدليسٌ، (ومثله أُجْرَةٌ  
نَحْوِ مَكَانٍ المبيع، (و) أُجْرَةٌ (كيله، وأجرةٌ (وزنه، (و) أُجْرَةٌ (حملة)ه  
وسمساره؛ فيُخْبِرُ به على وجهه، وَلَا يَضُمُّهُ إِلَى الثمنِ، فيُخَيِّرُ به، وَلَا يَقُولُ تَحَصَّلَ  
عَلَيَّ بِكَذَا، وَإِنْ اشْتَرَاهُ بَدَنَانِيرَ فَأَخْبَرَ بِدَرَاهِمَ وَعَكْسِهِ، أَوْ بَنَقِدٍ وَأَخْبَرَ بِعَرْضٍ وَنَحْوِهِ،  
فَلَمُشْتَرٍ الْخِيَارُ.

(١) في «ق»: «ويخير».

(٢) في «ق»: «ويخير».

وإن باع ما اشتراه بعشرة بخمسة عشر، ثم اشتراه بعشرة، لم يبعه مربحة، بل يخبر بالحال، أو يحط الربح من الثمن الثاني، ويخبر أنه عليه بخمسة، لا أنه اشتراه بخمسة؛ لأنه كذب، وقيل: يجوز إن اشتراه بعشرة، وصوبه في «الإقناع»، ولو لم يبق شيء أخبر بالحال، ولو اشتراه بخمسة عشر، ثم باعه بعشرة، ثم اشتراه بأي ثمن كان، بينه، ولا يضم الخسارة لثمن ثانٍ، وما باعه اثنان مربحة، فثمنه.....

(وإن باع ما اشتراه بعشرة بخمسة عشر، ثم اشتراه بعشرة، لم يبعه مربحة، بل يخبر بالحال؛ لأنه أبلغ في الصدق، وأقرب إلى الحق، (أو يحط الربح من) العشرة (الثمن الثاني، ويخبر أنه) تحصل (عليه بخمسة)؛ لأن الربح أحد نوعي النماء، فوجب الإخبار به في المربحة ونحوها كالنماء من نفس المبيع كالثمرة ونحوها، و(لا) يجوز أن يخبر (أنه اشتراه بخمسة؛ لأنه كذب)، وهو حرام، وهذا المذهب، وعليه الأصحاب، (وقيل: يجوز) أن يخبر (أنه اشتراه بعشرة، وصوبه في «الإقناع») و«الإنصاف»<sup>(١)</sup>، (و) على القول الأول وهو المذهب (لو لم يبق شيء)؛ بأن اشتراه بعشرة، ثم باعه بعشرين، ثم اشتراه بعشرة؛ (أخبر بالحال) على وجه قولاً واحداً عندهم، (ولو اشتراه بخمسة عشر، ثم باعه بعشرة، ثم اشتراه بأي ثمن كان بينه)؛ أي: الثمن الثاني إذا باع بتخيير الثمن، (ولا يضم الخسارة لثمن ثانٍ)؛ لأنه كذب.

(وما باعه اثنان) من عقار أو غيره مشترك بينهما<sup>(٢)</sup> (مربحة؛ فثمنه) بينهما

(١) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٢/ ٢٣٠)، و«الإنصاف» للمرداوي (٤/ ٤٤٤).

(٢) في «ق»: «من عقار وغيره لأنه مشترك بينهما».

بَحَسَبِ مُلْكَيْهِمَا، لَا عَلَى رَأْسِ مَالَيْهِمَا، وَلَوْ اشْتَرَا ثَوْبًا بَعَشْرِينَ،  
فَسِيمَ بَاثْنَيْنِ وَعَشْرِينَ، فَاشْتَرَى أَحَدُهُمَا نَصِيبَ صَاحِبِهِ بِذَلِكَ، أَخْبَرَ  
فِي الْمُرَابَحَةِ بِأَحَدٍ وَعَشْرِينَ، لَا بِاثْنَيْنِ وَعَشْرِينَ.

السَّابِعُ: خِيَارُ لاختلاف المتبايعين، إِذَا اخْتَلَفَا أَوْ وَرَثَتُهُمَا فِي  
قَدْرِ ثَمَنِ وَلَا بَيِّنَةٍ، أَوْ لهُمَا وَتَعَارَضَتَا، تَحَالَفَا، وَلَوْ بَعْدَ تَلَفٍ مَبِيعٍ؛  
لَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُدَّعٍ وَمُدَّعَى عَلَيْهِ صُورَةً، وَكَذَا حُكْمًا لِسَمَاعِ بَيِّنَتِهِمَا، . .

(بحسب ملكيهما)؛ كمساومة، و(لا) يكون ثمنه (على رأس ماليهما)، هذا  
المذهب، وقطع به الأكثر؛ لأن الثمن عوض المبيع فهو على قدر ملكيهما، (ولو  
اشترى)؛ أي: اثنان (ثوباً بعشرين، فسيم) الثوب منهما (باثنين وعشرين، فاشترى  
أحدهما نصيب صاحبه بذلك) السعر المبذول لهما؛ (أخبر في المراجعة) ونحوها  
(بأحد وعشرين)، عشرة ثمن نصيبه الأول، وأحد عشر ثمن نصيب صاحبه،  
(لا باثنين وعشرين)؛ لأنه كذب.

القسم (السابع) من أقسام الخيار: (خيار) يثبت (اختلاف المتبايعين) في  
الثمن في بعض صورته.

(إذا اختلفا، أو) اختلف (ورثتهما)، أو أحدهما وورثته الآخر (في قدر ثمن)  
قبل قبضه؛ بأن قال بائع أو وارثه: الثمن ألف، وقال مشتر أو وارثه: ثمان مئة،  
(ولا بيئة) لأحدهما تحالفاً، (أو) كان (لهما)؛ أي: لكل منهما بيئة بما ادَّعاه،  
(وتعارضتا)؛ أي: البيئتان (تحالفاً)؛ أي: المتعاقدان، وسقطت بينهما؛ فيصيران  
كمن لا بيئة له (ولو بعد تلف مبيع؛ لأن كلاهما مدَّعٍ ومدَّعٍ عليه صورةً، وكذا  
حكماً لسماع بيئتهما)؛ لحديث ابن مسعود يرفعه: إذا اختلف المتبايعان والسلعة

وَلَا يُسْمَعُ فِي الدَّيْنِ إِلَّا بَيِّنَةٌ مُدَّعٍ بَاتِّفَاقِنَا، فَيَحْلِفُ بَائِعٌ أَوْ لَا مُقَدِّمًا لِلنَّفْيِ عَلَى الْإِثْبَاتِ: مَا بَعْتُهُ بَكَذَا، وَإِنَّمَا بَعْتُهُ بَكَذَا، ثُمَّ مُشْتَرٍ: مَا اشْتَرَيْتُهُ بَكَذَا، وَإِنَّمَا اشْتَرَيْتُهُ بَكَذَا، وَيَحْلِفُ وَارِثٌ حَضَرَ الْعَقْدَ عَلَى الْبَتِّ، وَإِلَّا فَعَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ، ثُمَّ إِنْ رَضِيَ أَحَدُهُمَا بِقَوْلِ الْآخَرِ، أَوْ نَكَلَ وَحَلَفَ الْآخَرُ، أَقَرَّ الْعَقْدَ، وَلَزِمَ. ....

قائمة، ولا بيينة لأحدهما تحالفا<sup>(١)</sup>، وإنما قلنا: يتحالفان وإن كانت السلعة تالفة؛ لقول الإمام في الجواب عن الحديث المذكور: لم يقل فيه: «والمبيع قائم» إلا يزيد ابن هارون، وقد أخطأ، رواه الخلق الكثير عن المسعودي لم يقولوا هذه الكلمة، ولكنها في حديث معن.

(وَلَا يُسْمَعُ فِي الدَّيْنِ إِلَّا بَيِّنَةٌ مُدَّعٍ بَاتِّفَاقِنَا)، قاله في «عيون المسائل».

إذا تقررَ أنهما يتحالفان، (فيحلفُ بائعٌ أولاً)؛ لقوة جنته؛ لأن المبيع يُردُّ إليه (مُقَدِّمًا لِلنَّفْيِ عَلَى الْإِثْبَاتِ) قائلاً في حلفه: (ما بَعْتُهُ بَكَذَا، أو إِنَّمَا بَعْتُهُ بَكَذَا) فالنفي لما ادَّعَى عليه، والإثبات لما ادَّعاه، (ثم) يحلفُ (مشتري: ما اشترَيْتُهُ بَكَذَا، وَإِنَّمَا اشْتَرَيْتُهُ بَكَذَا)؛ لما تقدَّم.

(وَيَحْلِفُ وَارِثٌ حَضَرَ الْعَقْدَ عَلَى الْبَتِّ)، إن عِلِمَ الثمن، (وإلا) يحضرُ العقد، أو لم يعلمِ الثمن، (فد) يحلفُ (على نفي العلم)؛ لأنه على فعلٍ الغير.

(ثم) بعد التحالف (إِنْ رَضِيَ أَحَدُهُمَا)؛ أي: العاقلين (بقولِ الْآخَرِ)؛ أَقَرَّ العقد؛ لأن من رَضِيَ صاحبه بقوله منهما؛ حصلَ ما ادَّعاه؛ فلا خيارَ له، (أو نَكَلَ) أحدهما عن اليمين، (وحلفَ الْآخَرُ؛ أَقَرَّ الْعَقْدَ) بما حلفَ عليه، (ولزمَ

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٤٦٦).

نَاكِلاً مَا حَلَفَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ، وَإِلَّا فَلِكُلِّ الْفَسْخِ بِلَا حُكْمٍ، وَيَنْفَسَخُ ظَاهِراً وَبَاطِناً فِي حَقِّهِمَا وَلَوْ مَعَ ظُلْمٍ أَحَدِهِمَا، وَلَا يَنْفَسَخُ<sup>(١)</sup> بِتَحَالُفٍ أَوْ جُحُودٍ، فَإِنْ نَكَلَا صَرَفَهُمَا، كَمَا لَوْ نَكَلَ مَنْ تُرَدُّ عَلَيْهِ الْيَمِينُ، وَكَذَا إِجَارَةٌ، فَإِذَا تَحَالَفَا، وَفُسِّخَتْ بَعْدَ فَرَاغِ مُدَّةٍ، فَأُجْرَةٌ مِثْلُ، . . . . .

نَاكِلاً) منهما (ما حلف عليه صاحبه)؛ لقضاء عثمان على ابن عمر، رواه أحمد<sup>(٢)</sup>، ولأن النكول إقامة البيئة على من نكل، وبمنزلة الإقرار، قال في «المبدع»: وظاهره: ولو بدل أحد شقي اليمين؛ فإنه يُعَدُّ ناكلاً، ولا بدَّ أن يأتي فيها بالمجموع<sup>(٣)</sup>، (وإلا) يرض أحدهما بقول الآخر بعد التحالف، (فلكل) منهما (الفسخ)، ولو (بلا حاكم)؛ لأنه لا استدراك الظلامة، أشبه ردَّ المعيب.

(وينفسخ) البيع بفسخ أحدهما (ظاهراً وباطناً في حقهما ولو مع ظلم أحدهما) على الصحيح من المذهب، جزم به في «الوجيز» وغيره.

(ولا ينفسخ) العقد (بتحالف أو جحود)، بل لا بدَّ من تصريح<sup>(٤)</sup> أحدهما بالفسخ؛ لأنه عقد صحيح؛ فلم يُفسَخْ باختلافهما وتعارضيهما في الحجة؛ كما لو أقام كلُّ منهما بيته، قال المنقح: (فإن نكلا)؛ أي: امتنع البائع والمشتري من الحلف؛ (صرَفَهُمَا) حاكم (كما لو نكل من تُرَدُّ عليه اليمين) على القول برَدِّها، وهو ضعيف.

(وكذا إجارة) اختلف المؤجَّران أو ورثتهما في قدر الأجرة، (فإذا تحالفا) كما تقدَّم (وفُسِّخَتْ) الإجارة (بعد فراغ مدة؛ ف) على مستأجر (أجرة مثل) العين

(١) في «ح»: «يفسخ».

(٢) تقدم تخريجه (٢٦/٦).

(٣) انظر: «المبدع» لابن مفلح (٤/١١١).

(٤) في «ق»: «بل من تصريح».



وَفِي أَثْنَائِهَا بِالْقِسْطِ ، وَيَخْلِفُ بَائِعٌ فَقَطُ إِنْ كَانَ التَّحَالُفُ بَعْدَ قَبْضِ ثَمَنِ ،  
وَفُسْخِ عَقْدٍ بِنَحْوِ إِقَالَةٍ أَوْ عَيْبٍ ، وَإِذَا تَحَالَفَا بَعْدَ تَلْفٍ مَبِيعٍ قَبْلَ قَبْضِ  
ثَمَنِ ، غَرِمَ مُشْتَرٍ مِثْلَهُ ، أَوْ قِيَمَتَهُ ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيهَا إِذَا لَمْ تُعْرَفْ قِيَمَةُ  
مِثْلِهِ ، .....

المؤجّرة ، (و) إِنْ فُسِخَتْ (فِي أَثْنَائِهَا) ؛ أَي : مَدَّةِ الْإِجَارَةِ ؛ يُؤْخَذُ مِنْ مُسْتَأْجِرٍ  
بِالْقِسْطِ) مِنْ أَجْرَةٍ مِثْلٍ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ مَا اسْتَوْفَى مِنَ الْمَنْفَعَةِ .

(وَيَخْلِفُ بَائِعٌ فَقَطُ ، إِنْ كَانَ التَّحَالُفُ) فِي قَدْرِ الثَّمَنِ (بَعْدَ قَبْضِ ثَمَنِ وَفُسْخِ  
عَقْدٍ ؛ بِنَحْوِ إِقَالَةٍ أَوْ عَيْبٍ) ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ مَنَكَرٌ لِمَا يَدَّعِيهِ الْمُشْتَرِي بَعْدَ انْفِسَاخِ الْعَقْدِ ،  
فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي الْقَبْضِ .

(وَإِذَا تَحَالَفَا) ؛ أَي : الْمَتَبَايَعَانِ (بَعْدَ تَلْفٍ مَبِيعٍ قَبْلَ قَبْضِ ثَمَنِ ؛ غَرِمَ مُشْتَرٍ  
مِثْلَهُ) ؛ أَي : الْمَبِيعِ ، إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا ، (أَوْ قِيَمَتَهُ) إِنْ كَانَ مَتَقَوِّمًا ، قَالَ فِي «التَّلْخِصِ» :  
لَكِنَّ الْجَمَاعَةَ وَصَاحِبَ «الْمُنْتَهَى» أَوْجَبُوا الْقِيَمَةَ وَأَطْلَقُوا<sup>(١)</sup> .

وَقَالَ فِي «الْإِقْنَاعِ» : وَإِنْ كَانَتِ السَّلْعَةُ تَالِفَةً وَتَحَالَفَا ؛ رَجَعَا إِلَى قِيَمَةِ مِثْلِهَا  
إِنْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً ، وَإِلَّا فْقِيَمَتُهَا<sup>(٢)</sup> ، وَكَانَ عَلَى الْمَصْنُفِ الْإِشَارَةُ إِلَى الْخِلَافِ كَمَا  
التَّرَمَّ .

(وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ) ؛ أَي : الْمُشْتَرِي بِيَمِينِهِ (فِيهَا) ؛ أَي : قِيَمَةِ الْمَبِيعِ التَّالِفِ ، نَصًّا ؛  
لِأَنَّهُ غَارِمٌ ، (إِذَا لَمْ تُعْرَفْ قِيَمَةُ مِثْلِهِ) فَلَوْ عُرِفَتْ ، رَجَعَ إِلَيْهَا .

(١) انظر : «منتهى الإرادات» للفتوحى (٢/ ٣٣٠) ، وفيه : ويخلف بائع فقط بعد قبض ثمن  
وفسخ عقد ، وإن تلف مبيع ؛ تحالفا ، وغرم مشتر قيمته .

(٢) انظر : «الإقناع» للحجاوي (٢/ ٢٣٢) .

وفي قدره وصفته، وإن تعيب قبل تلفه ضم أرشه إليه، وكذا كل غارم، لا وصفه بعيب، وإن ثبت عيبه قبل قوله في تقدمه، ويتجه: حيث احتمل.

الثامن: خيار يثبت للخلف في الصفة، .....

(و) يُقبل قولُ مشترٍ (في قدره)؛ أي: المبيع التالف، (و) في (صفته): بأن قال بائع: كان العبدُ كاتباً، وأنكره مشتر؛ فقوله؛ لأنه غارم، ولو وصف السلعة التالفة مشتر بعيب؛ كبرص وجنون وخرق ثوب وقطع إصبع ونحو ذلك؛ فالقول قول البائع بيمينه؛ لأن الأصل عدم العيب.

(وإن تعيب) مبيع عند مشترٍ (قبل تلفه؛ ضم أرشه إليه) إلى قيمته حال عقد؛ لاعتبارها حينئذ، لا حين تلف، قاله في «المستوعب»<sup>(١)</sup>، واستظهره في «حاشية الإقناع»، (وكذا كل غارم) يُقبل قوله في قيمة ما يغرّمه وقدره وصفته كمشتري.

(و) لا يُقبل (وصفه)؛ أي: وصف مشتر المبيع التالف، والغارم لما يغرّم (بعيب)؛ لأن الأصل السلامة، (وإن ثبت عيبه، قبل قوله)؛ أي: المشتري أو الغارم (في تقدمه)؛ أي: العيب على البيع أو التلف؛ لأن الأصل براءته مما يدعى عليه.

(ويتجه): محل قبول قوله (حيث احتمل) صدقه؛ بأن لم يكذب الظاهر؛ كما لو وجد به جرح طري، وادعى قدمه؛ فلا يُقبل قوله، وهو متجه<sup>(٢)</sup>.

القسم (الثامن) من أقسام الخيار: (خيار يثبت للخلف في الصفة) إذا باعه

(١) انظر: «المستوعب» للسامري (١/ ٦٧٧).

(٢) أقول: اتجهه الشارح أيضاً، وصرّح به الخلوتي والشيخ عثمان، وقول شيخنا صدقه فيه: إن الأولى أن يقول بالتقدم لا فيما لا يحتمله؛ كجرح طري على ما تقدّم، كما صنع الشارح، فتأمل، انتهى.

وَلتَغْيِرَ مَا تَقَدَّمَتْ رُؤْيَتُهُ. الْعَقْدَ، وَتَقَدَّمَ، وَيَتَّجِهَ: أَنْ يُزَادَ.

التَّاسِعُ: خِيَارٌ يَثْبُتُ لِفَقْدِ شَرْطٍ صَحِيحٍ أَوْ فَاسِدٍ، عَلَى مَا مَرَّ، وَلِفَوَاتِ غَرَضٍ مَنْ ظَنَّ دُخُولَ مَا لَمْ يَدْخُلْ فِي شِرَاءٍ أَوْ عَدَمَهُ فِي بَيْعٍ كَمَا يَأْتِي، وَبِظُهُورِ عُسْرِ مُشْتَرٍ وَلَوْ بِبَعْضِ الثَّمَنِ، هَرَبَ أَوْ لَا، أَوْ حُجَرَ عَلَيْهِ لِفَلْسٍ، أَوْ غَيَّبَ مَالَهُ بِبَعِيدٍ، وَلَا فَسَخَ بِكَوْنِ مُشْتَرٍ مُوسِرٍ مُمَاطِلًا، .....

بالوصف، (ولتغْيِرَ ما تقدَّمتْ رؤْيَتُهُ العقدَ، وتقدَّمَ) في السادس من شروط البيع.

(ويتَّجِهَ: أَنْ يُزَادَ) على أقسام الخيارِ قسمًا تاسعًا، وإليه الإشارة بقوله:

القِسْمُ (التَّاسِعُ) مِنْ أَقْسَامِ الْخِيَارِ: (خِيَارٌ يَثْبُتُ) لِلْمُشْتَرِي (لِفَقْدِ شَرْطٍ صَحِيحٍ أَوْ) فَقْدِ شَرْطٍ (فَاسِدٍ) سِوَاءَ كَانَ يُبْطِلُ الْعَقْدَ أَوْ لَا يُبْطِلُهُ، فَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا اشْتِرَاطَهُ وَأَنْكَرَهُ الْآخَرُ؛ فَقَوْلٌ مُنْكَرُهُ (عَلَى مَا مَرَّ) تَفْصِيلُهُ فِي خِيَارِ الشَّرْطِ.

(و) يَثْبُتُ الْخِيَارُ أَيْضًا (لِفَوَاتِ غَرَضٍ مَنْ ظَنَّ) مِنَ الْمُتَعَاقِدِينَ (دُخُولَ مَا لَمْ يَدْخُلْهُ فِي شِرَاءٍ، أَوْ) ظَنَّ (عَدَمَهُ)؛ أَي: الدُّخُولِ (فِي بَيْعٍ كَمَا يَأْتِي) قَرِيبًا.

(و) يَثْبُتُ أَيْضًا (بِظُهُورِ عُسْرِ مُشْتَرٍ وَلَوْ بِبَعْضِ الثَّمَنِ) سِوَاءَ (هَرَبَ) الْمُشْتَرِي (أَوْ لَا)؛ فَلِلْبَائِعِ الْفَسْخُ فِي الْحَالِ (أَوْ)؛ أَي: وَلِلْبَائِعِ الْفَسْخُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ (حُجَرَ عَلَيْهِ)؛ أَي: عَلَى الْمُشْتَرِي (لِفَلْسٍ)، وَيَأْتِي فِي الْحَجَرِ أَنَّهُ لَهُ الرَّجُوعُ بَعَيْنِ مَالِهِ بِشَرْطِهِ، وَلَا يَلْزَمُ الْبَائِعَ إِذَا ظَهَرَ لَهُ الْإِعْسَارُ مِنَ الْمُشْتَرِي أَوْ أَنَّهُ مُحْجُورٌ عَلَيْهِ أَنْ يُنْظَرَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ إِذَا لَا فَائِدَةَ فِي إِنْظَارِهِ، (أَوْ)؛ أَي: وَيَثْبُتُ الْخِيَارُ إِذَا (غَيَّبَ) مُشْتَرٍ (مَالَهُ بـ) مُحَلٍّ (بَعِيدٍ) كَمَسَافَةٍ قَصُرَ فَأَكْثَرَ.

(وَلَا فَسَخَ) لِبَائِعٍ (بِكَوْنِ مُشْتَرٍ مُوسِرًا مُمَاطِلًا)؛ لِأَنَّهُ ضَرُورَةٌ يَنْدَفِعُ بِرَفْعِهِ إِلَى

وقال الشيخ: له الفسخ، ولا بهرؤبه، ويؤفي حاكم الثمن من ماله إن وُجد، وإلا باع المبيع ووفى ثمنه منه.

\* \* \*

### فصل

وإن اختلفا في صفة ثمن - ويتجه: أو جنسه - .....

الحاكم، (وقال الشيخ) تقي الدين: بل (له)؛ أي: البائع (الفسخ) إن كان المشتري موسراً مماطلاً<sup>(١)</sup>؛ دفعا لضرر المخاصمة، قال في «الإنصاف»: وهو الصواب<sup>(٢)</sup>. قلت: لو رأى فقهاؤنا أهل زماننا وحكامنا؛ لحذفوا هذا الفرع من أصله، وحكموا بعدم صحة العقد مع الموسر المماطل.

(ولا) فسخ للبائع (بهرؤبه)؛ أي: المشتري الموسر قبل دفع الثمن، (ويؤفي) حاكم الثمن من ماله إن وُجد له مال، (وإلا باع المبيع، ووفى ثمنه منه)، وحفظ الباقي إن كان؛ لأن للحاكم ولاية مال الغائب كما يأتي في القضاء، وإن لم يوف المبيع بالثمن؛ فيتبع بائع مشترياً بما بقي له بعد رجوعه من هربه.

### (فصل)

(وإن اختلفا)؛ أي: البائعان (في صفة ثمن) اتفقا على ذكره في البيع، (ويتجه: أو) اختلفا في (جنسه)؛ كما لو ادعى أحدهما أنه عقد بذهب، والآخر بفضة، أو أحدهما بنقد والآخر بعرض؛ أي: فالحكم فيهما كاختلاف في الصفة، وهذا ليس بوجيه؛ إذ المذهب أنهما يتحالفان، ويُفسخ العقد؛ كما لو اختلفا في

(١) انظر: «الاختيارات الفقهية» (ص: ١٨٧).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٤ / ٤٥٩).

أَخَذَ بِيَمِينِ مُدَّعِي نَقْدِ الْبَلَدِ، ثُمَّ غَالِبَهُ رَوَاجاً، فَإِنْ اسْتَوَتْ، فَالْوَسْطُ،  
وَيَتَجَهُّ: وَإِلَّا تَحَالَفَا وَتَفَاسَخَا، لِعَدَمِ ظَاهِرٍ، وَاحْتِمَلَ مَعَ تَفَاوُتِ الثَّمَنِ  
قِيَمَةً أَنْ يَكُونَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْقَدْرِ.....

قدر الثمن أو عينه. وتقدم<sup>(١)</sup>؛ (أخذ بيمين مدعي نقد البلد) إن لم يكن بها إلا نقد  
واحد وأدعاه أحدهما؛ فيقضي له به عملاً بالقرينة، ولأن الظاهر وقوع العقد به،  
فلو أبطل السلطان ذلك النقد، لم يكن للبائع إلا ذلك النقد؛ كما لو أسلم حنطة  
فرخصت، فليس له غيرها، (ثم) إن كان بالبلد نقود واختلفت رواجاً، أخذ (غالبه  
رواجاً)؛ لغلبته وكثرة المعاملة به، (فإن استوت) النقود رواجاً (فالوسط) منها؛  
تسوية بين حقيهما، ودفعاً للميل على أحدهما، وإنما أوجبنا على مدعي المأخوذ  
اليمين؛ لاحتمال ما قاله خصمه.

(ويتجه): إنما يرجع إلى ما ذكر حيث ادعاه أحدهما، (وإلا)؛ بأن ادعى  
غيره؛ (تحالفاً وتفاسخاً)، ذكره ابن نصر الله؛ (لعدم) دليل (ظاهر) يدل على  
صدق أحدهما، (واحتمل) لو كان اختلافهما (مع تفاوت الثمن) قيمة أن يكون من  
الاختلاف في القدر؛ أي: في قدر الثمن، وتقدم إذا تخالفاً في قدر الثمن تحالفاً  
وتفاسخاً؛ لأن كلاهما مدع ومدعى عليه صورةً وحكماً، وهو متجه<sup>(٢)</sup>.

(١) أقول: ذكره الشارح، ونقل عبارة «شرح الإقناع» التي ذكر بعضُها شيخنا، وتبع الخلوتي  
«شرح الإقناع» في الذي استظهره فيه، وقال: لأنهما اختلفا في الثمن على وجه لا يرجح  
قول أحدهما؛ فوجب التحالف، كما لو اختلفا في قدره، انتهى.

(٢) أقول: ذكره الشارح واتجه، وعبارة ابن نصر الله في «حواشي الفروع»: ولا بد أن يدعي  
الرجوع إليه أحدهما، فإن ادعى غير الغالب، أو الوسط حيث تساوت، تعين التحالف،  
انتهى.

وفي «حاشية الخلوتي» على قول «المتن»: فالوسط، قال: هذا إنما يتأتى إذا كان فيها =

وإن اختلفا في شرطٍ صحيحٍ أو فاسدٍ، أو أجلٍ في غيرِ سَلَمٍ وإقرارٍ، أو رهنٍ، أو قَدْرهما، أو ضَمِينٍ، فقولٌ مُنْكَرُهُ بِيَمِينِهِ، كَمُنْكَرٍ مُفْسِدٍ مَنْ نحوَ إِكْرَاهٍ أو جُنُونٍ ولو عَهْدَ لَهُ حَالَةُ جُنُونٍ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ فِي دَعْوَى عَبْدٍ عَدَمَ الْإِذْنِ، .....

(وإن اختلفا في شرطٍ صحيحٍ أو) شرطٍ (فاسدٍ) يبطلُ العقدُ، أو لا؛ بأن ادَّعى أحدهما اشتراطَهُ وأنكرَ الآخرُ، فقولٌ منكروه، (أو) اختلفا في (أجلٍ في غيرِ سَلَمٍ)؛ إذ السَّلَمُ لا يكونُ حالاً، ويأتي، (و) في غير (إقرارٍ)؛ إذ يُقْبَلُ قولُ الْمُقَرَّرِ له على كذا مؤجَّلةً إلى كذا، ولو عزَّاهُ إلى سببٍ قابلٍ لأمرين كما يأتي في بابه، (أو) اختلفا في (رهنٍ، أو) اختلفا في (قَدْرهما)؛ أي: الأجلِ والرهنِ، (أو) في شرطٍ (ضَمِينٍ) بالثمنِ أو بعهدهِ أو عهدةِ المبيعِ = (فقولٌ منكروه بيمينه)؛ لأن الأصلَ عدمه؛ (ك) ما يُقْبَلُ (منكراً مفسدً) لبيعٍ ونحوه، فإذا ادَّعى أحدهما ما يُفْسِدُ العقدَ (من نحوِ إِكْرَاهٍ)؛ كَسَفِهِ (أو جنونٍ ولو عَهْدَ لَهُ حَالَةُ جنونٍ)، وأنكرَهُ الآخرُ، فقولٌ المنكرِ؛ لأن الأصلَ في العقودِ الصَّحَّةُ، (ونصٌّ عليه) الإمامُ أحمدُ (في دعوى عبدٍ عدمِ الإذن) من سيده بعد البيعِ؛ فلا يُقْبَلُ منه مع إنكارِ

= أكثر من نقدين، فلو كانا نقدين واستويا، فهل يتحالفان أو يؤخذ الأقل منهما؟ وإن أقاما بينتين، قدمت بينة المدعي، وقيل: يتساقطان، قاله في «المبدع»، انتهى.  
قلت: وفي «حواشي ابن قندس على المحرر» قال: وفي «المغني»: إذا كان فيه؛ أي: البلد نقدان متساويان، فينبغي التحالف، انتهى.

فيحتمل أن المصنف أراد به قوله: (وإلا)؛ أي: وإلا يكن وسط، بل كان نقدان متساويان تحالفاً، فهو موافق عليه أيضاً حيث صرح به، فتأمل، انتهى.  
وأما قوله: (واحتمل... إلخ)، قال عنه الشارح: وهو ظاهر مما سبق، فتأمل، انتهى.  
قلت: لم أر من صرح به، والظاهر أنه وجيه، يؤخذ من كلامهم المتقدم وغيره لمن تأمل، انتهى.

وبَائِعِ الصَّفَرِ، وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي قَدْرِ مَبِيعٍ، فَقَوْلُ بَائِعٍ، وَيَتَّجِهُ: إِنْ لَمْ يُكَذِّبْهُ الْحَسُّ وَكَذَا فِي عَيْنِهِ، وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ بِدَعْوَاهُ، ثَبَتَ الْعَقْدَانِ؛ لِعَدَمِ تَنَافِيهِمَا، وَكَذَا حُكْمُ إِجَارَةٍ، .....

المشتري، (و) نصرَّ عليه في دعوى (بائع الصَّفَرِ)؛ بأن ادَّعى أنه حال العقد كان صغيراً، وأنكره المشتري؛ فقوله ما لم يكذِّبْهُ الظاهرُ، وإنما اعتُبر قول المنكر بيمينه؛ لأن الظاهر من حال المسلم أنه لا يتعاطى إلا عقداً صحيحاً.

(وإن اِخْتَلَفَا فِي قَدْرِ مَبِيعٍ)؛ بأن قالَ بائعٌ: بعْتُكَ قفيزين، فقالَ مشتريٌّ: بل ثلاثة (فقولُ بائعٍ)؛ لأنه منكرٌ للزيادة، والبيعُ يتعدَّد بتعدُّد المبيع؛ فالمشتري يدَّعي عقداً آخرَ يُنكره البائعُ؛ بخلاف الاختلاف في الثمن.

(ويَتَّجِهُ): محلُّ قبول قول البائع (إِنْ لَمْ يُكَذِّبْهُ الْحَسُّ)، فإن كَذَّبَهُ الْحَسُّ، فلا يُقْبَلُ قوله، وهو متَّجِهٌ<sup>(١)</sup>.

(وكذا) لو اِخْتَلَفَا (في عينه)؛ أي: المبيع؛ كبعتني هذه الجارية، فيقول: بل العبد؛ فقولُ بائعٍ، نصّاً؛ لأنه كالغارم، وورثةُ كلِّ منهما بمنزلته فيما تقدَّم.

(فإن أَقَامَ كُلُّ) من المتبايعين (بيِّنَةً بِدَعْوَاهُ؛ ثَبَتَ الْعَقْدَانِ) معاً؛ (لِعَدَمِ تَنَافِيهِمَا)<sup>(٢)</sup>؛ إذ لا مانع من أن يكونَ اشترى الجارية ثم العبد، (وكذا حُكْمُ إِجَارَةٍ)

(١) أقول: اتجهه الشارح أيضاً؛ فمثلاً لو قال البائع: بعْتُكَ قفيزاً، وقال المشتري: بل قفيزين؛ فقول البائع، لكن لو كَذَّبَهُ الْحَسُّ؛ فلا يُقْبَلُ قوله؛ كما لو كان الثمن مئة مثلاً وفي الخارج المئة قيمة قفيزين، لا قفيز واحد، ولم أره صريحاً لأحد، وهو ظاهر متَّجِهٌ، كما قال الشارحان؛ لأنه تقدم له نظائر، ولعله مرادٌ مَنْ أطلق، فتأمل، انتهى.

(٢) أقول: قال الشارح: إذ لا مانع من أن يكونَ اشترى قفيزين ثم ثلاثة، أو اشترى جارية ثم عبداً، انتهى.

وإن تشاحا في أيّهما يُسَلَّمُ قَبْلُ، والثَّمَنُ عَيْنٌ، نُصِبَ عَدْلٌ يَقْبِضُ مِنْهُمَا الْمَبِيعَ وَالثَّمَنَ، وَيُسَلَّمُ الْمَبِيعَ ثُمَّ الثَّمَنَ، وَإِنْ بَادَرَ أَحَدُهُمَا بِالتَّسْلِيمِ، أُجْبِرَ الْآخَرُ، وَيَتَجَهُّ مِنْهُ: جَوَازُ حَبْسِ الْبَيْعِ عَلَى ثَمَنِهِ الْمُعَيَّنِ، وَإِنْ صَحَّ قَبْضُهُ<sup>(١)</sup> بِلَا رِضَا بَائِعٍ، لَكِنْ لَوْ تَلَفَ إِذَنْ فَمِنْ ضَمَانِهِ، . . . . .  
في سائر ما تقدّم.

(وإن تشاحا في أيّهما يُسَلَّمُ قَبْلُ) الْآخَرُ، فَقَالَ الْبَائِعُ: لَا أَسَلِّمُ الْمَبِيعَ حَتَّى أَسَلِّمَ الثَّمَنَ، وَقَالَ الْمُشْتَرِي: لَا أَسَلِّمُ الثَّمَنَ حَتَّى أَسَلِّمَ الْمَبِيعَ، (وَالثَّمَنُ عَيْنٌ)؛ أَي: مَعَيَّنٌ فِي الْعَقْدِ؛ (نُصِبَ عَدْلٌ)؛ أَي: نَصَبَهُ الْحَاكِمُ؛ لِيَقْطَعَ الزَّعَا (يَقْبِضُ مِنْهُمَا الْمَبِيعَ وَالثَّمَنَ، وَيُسَلَّمُ الْمَبِيعَ) لِمُشْتَرٍ، (ثُمَّ) يَسَلِّمُ (الثَّمَنَ) لِبَائِعٍ؛ لِأَن قَبْضَ الْمَبِيعِ مِنْ تِمَامَاتِ الْبَيْعِ فِي بَعْضِ صُورِهِ، وَاسْتِحْقَاقُ الثَّمَنِ مَرْتَبٌّ عَلَى تِمَامِ الْبَيْعِ، وَلِجَرَيَانِ الْعَادَةِ بِذَلِكَ، (وإن بَادَرَ أَحَدُهُمَا بِالتَّسْلِيمِ)؛ أَي: تَسْلِيمٍ مَا عَلَيْهِ؛ (أُجْبِرَ الْآخَرُ) عَلَى قَبْضِهِ وَتَسْلِيمِهِ مَا عَلَيْهِ أَيْضًا.

(وَيَتَجَهُّ): أَنَّهُ يُؤْخَذُ (مِنْهُ)؛ أَي: تَشَاخَّهْمَا فِي أَيّهُمَا يُسَلَّمُ مَا بِيَدِهِ قَبْلَ الْآخَرِ (جَوَازُ حَبْسِ الْمَبِيعِ عَلَى ثَمَنِهِ الْمُعَيَّنِ، وَإِنْ صَحَّ قَبْضُهُ)؛ أَي: الْمَبِيعِ (بِلَا رِضَا بَائِعٍ)؛ فَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ جَوَازَ حَبْسِهِ عَلَى ثَمَنِهِ، لَا سَيِّمًا إِذَا كَانَ الْمُشْتَرِي مَشْهُورًا بِالْمَمَاطِلَةِ، وَهَذَا مَتَجَهٌّ، لَكِنْ الْمَذْهَبُ خِلَافُهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (لَكِنْ لَوْ تَلَفَ) الْبَيْعُ (إِذَنْ) مَدَّةَ حَبْسِهِ عَلَى ثَمَنِهِ؛ (فَمِنْ ضَمَانِهِ)؛ أَي: الْبَائِعِ كَمَا لَوْ كَانَ غَاصِبًا، فَهُوَ مَتَجَهٌّ<sup>(٢)</sup>.

(١) فِي «ح»: «وإن صَحَّ تَصَرَّفَ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ».

(٢) أَقُولُ: ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَأَقَرَّهُ، وَلَمْ أَرْ مِنْ صَرَّحَ بِهِ، لَكِنَّهُ يُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْمَوْقُوعَ جَزَمَ بِالْجَوَازِ إِذَا كَانَ دِينًا، فَفِي كَوْنِهِ عَيْنًا بِالْأُولَى، وَقَوْلُ شَيْخِنَا: لَكِنْ . . . إلخ، هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا فِي =



وإن كان الثمن ديناً حالاً، أُجبرَ بائعٌ، ولا يُحبسُ المبيعُ على قبضِ ثمنه إذن، نصّاً، ثمَّ مُشترٍ إن كان الثمنُ حاضراً، أو غائباً دونَ مسافةٍ قصرٍ، حَجَرَ حاكمٌ على مُشترٍ في ماله كله حتى يُسلمه، أو فوقها<sup>(١)</sup>، أو ظهرَ معسراً فيفسخُ، وتقدّمَ قريباً، وكذا مؤجّرٌ بنقدٍ حالٍ، وإن أحضرَ مُشترٍ بعضَ الثمنِ، لم يملكْ أخذَ ما يُقابله إن نقصَ بتشقيصٍ.....

(وإن كان الثمنُ ديناً حالاً؛ أُجبرَ بائعٌ) على تسليمِ مبيعٍ؛ لتعلقِ حقِّ مُشترِكٍ بعينه، (ولا يُحبسُ المبيعُ على قبضِ ثمنه إذن، نصّاً)؛ لأنَّ حقَّ المشتري تعلقَ بعينِ المبيعِ، وحقَّ البائعِ تعلقَ بالذمة؛ فوجبَ تقديمُ ما تعلقَ بالعينِ؛ كتقديمِ حقِّ المرتهنِ على سائرِ الغرماءِ، (ثم) أُجبرَ (مُشترٍ) على تسليمِ ثمنٍ (إن كان الثمنُ حاضراً) معه في المجلسِ؛ لأنه غنيٌّ ومطله ظلمٌ، (و) إن كان الثمنُ الحالُّ غائباً دونَ مسافةٍ قصرٍ؛ حَجَرَ حاكمٌ على مُشترٍ في ماله كله حتى المبيعِ (حتى يُسلمه)؛ أي: الثمنُ؛ خوفاً من تصرُّفه، فيضرُّ بائعٍ، وإن كان الثمنُ غائباً (أو) غيبه مُشترٍ (فوقها)؛ أي: فوقَ مسافةٍ قصرٍ، (أو ظهرَ معسراً؛ فيفسخُ) البائعُ؛ لتعذُّرِ قبضِ الثمنِ عليه، (وتقدّمَ قريباً). (وكذا)؛ أي: كبائعٍ فيما ذُكِرَ (مؤجّرٌ بنقدٍ حالٍ) فإن كان مؤجّلاً؛ لم يُطالب به حتى يُحلَّ.

(وإن أحضرَ مُشترٍ بعضَ الثمنِ؛ لم يملكْ أخذَ ما يقابله) من مبيعٍ (إن نقصَ) مبيعٌ (بتشقيصٍ)؛ كمصراعِي بابٍ، وقلنا: لبائعٍ حبسٌ مبيعٍ على ثمنه؛ لثلاثٍ يتصرَّفُ

= عبارة (م ص) من العموم في قوله: ليس له حبسه، فهي تعمُّ ما كان ديناً أو عيناً، فتأمل ذلك، وقول المصنف: لكن... إلخ، هو مصرَّح به في مواضع، انتهى.

(١) في «ف»: «وفوقها».

- وَيَتَّجُهُ: هَذَا فِي مُعْسِرٍ، وَإِلَّا فَلَا، لِمَا مَرَّ - وَلَا يَمْلِكُ بَائِعٌ مُطَالَبَةً  
بِثَمَنِ بِذِمَّةِ زَمَنٍ خِيَارِ شَرْطٍ، وَلَا أَحَدُهُمَا قَبْضَ مُعَيَّنٍ زَمَنُهُ بغيرِ إِذْنٍ  
صَرِيحٍ مِمَّنِ الْخِيَارُ لَهُ، وَيَتَّجُهُ احْتِمَالٌ: لَا خِيَارَ مَجْلِسٍ<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

فيه وَلَا يَقْدِرُ عَلَى بَاقِي الثَّمَنِ، فَيَتَضَرَّرُ بَائِعٌ بِنَقْصِ قِيَمَةٍ مَا بِيَدِهِ.  
(وَيَتَّجُهُ: هَذَا) الْمَذْكُورُ مِنْ أَنَّ الْمُشْتَرِيَ إِذَا أَحْضَرَ بَعْضَ الثَّمَنِ لَا يَمْلِكُ أَخْذَ  
مَا يُقَابِلُهُ (فِي) مُشْتَرٍ (مُعْسِرٍ) بِبَاقِي الثَّمَنِ، (وَالَا) يَكُنْ مُعْسِرًا؛ (فَلَا) يُمْنَعُ مِنْ أَخْذِ  
مَا يُقَابِلُ ذَلِكَ؛ (لِذَا مَرَّ) قَرِيبًا، وَهُوَ مَتَّجُهُ<sup>(٢)</sup>.

(وَلَا يَمْلِكُ بَائِعٌ مُطَالَبَةً بِثَمَنِ بِذِمَّةِ زَمَنٍ خِيَارِ شَرْطٍ، وَلَا) يَمْلِكُ (أَحَدُهُمَا  
قَبْضَ مُعَيَّنٍ) مِنْ ثَمَنِ وَمِثْمَنِ (زَمَنُهُ)؛ أَي: زَمَنَ خِيَارِ شَرْطٍ (بِغَيْرِ إِذْنٍ صَرِيحٍ)  
فِي قَبْضِهِ (مِمَّنِ الْخِيَارُ لَهُ)؛ لِعَدَمِ انْقِطَاعِ عِلْقِهِ عَنْهُ، فَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَى بَائِعٍ تَسْلِيمُ مَبِيعٍ؛  
فَلَمْ يُشْتَرِ الْفَسْخُ.

(وَيَتَّجُهُ احْتِمَالٌ: لَا خِيَارَ مَجْلِسٍ) فِيمَا يَمْلِكُ أَحَدُ الْمُتَعَاقِدِينَ قَبْضَ مُعَيَّنٍ  
فِي الْمَجْلِسِ وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ صَاحِبُهُ؛ إِذْ قَبْضُهُ لَذَلِكَ لَا يَقْطَعُ خَيْرَ صَاحِبِهِ؛ فَإِنْ الْخِيَارَ  
ثَابِتٌ لِكُلِّ مِنْهُمَا مَا دَامَا فِي الْمَجْلِسِ، وَهُوَ مَتَّجُهُ<sup>(٣)</sup>.

(١) كَذَا فِي حِزْبِ بَزِيَادَةَ: بِخِلَافِ مَا فِي شَرْحِ الْإِقْنَاعِ وَالْمُنْتَهَى.

(٢) أَقُولُ: ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَأَقْرَهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مُشَارًّا إِلَيْهِ فِي كَلَامِهِمْ، انْتَهَى.

(٣) أَقُولُ: ضَعَّفَهُ الشَّارِحُ، وَنَقَلَ عِبَارَةَ الْبَهَوِيِّ فِي تَسَاوِيهِمَا، وَقَالَ: وَهُوَ قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ، فَتَأْمَلْ،  
انْتَهَى. قُلْتُ: وَتَبَعَ الْبَهَوِيُّ الْخُلُوتِي وَالشَّيْخَ عُثْمَانَ، فَتَوَجَّهْتُ شَيْخَنَا غَيْرَ ظَاهِرٍ، فَتَأْمَلْ،  
انْتَهَى.

## فصل

وَمَا اشْتَرِيَ بِكَيلٍ، أَوْ وَزْنٍ، أَوْ ذَرْعٍ، أَوْ عَدٍّ، مُلْكٌ، وَلَزِمَ بِمُجَرَّدِ  
عَقْدٍ وَلَوْ قَفِيزًا مِنْ صُبْرَةٍ، أَوْ رِطْلًا مِنْ زُبْرَةٍ، لَكِنْ لَا يَدْخُلُ فِي ضَمَانِهِ،  
بَلْ ضَمَانِ نَمَائِهِ، .....

## (فصل)

## في التصرف في المبيع

(وما اشترى) بالبناء للمجهول (بكيل)؛ كقفيز من صُبْرَةٍ، (أو) اشترى  
بـ (وزن)؛ كرطل من زُبْرَةٍ حديد، (أو) اشترى بـ (ذرع)؛ كثوب على أنه عشرة  
أذرع، (أو) اشترى بـ (عدٍّ)؛ كبيض على أنه مئة؛ (ملك) المبيع بمجرّد عقد، فمأوّه  
لمشتري أمانة بيد بائع، (ولزم) البيع فيه (بمجرّد عقد) لا خيار فيه كسائر المبيعات،  
(ولو) كان المبيع (قفيزاً من صُبْرَةٍ، أو) كان (رطلاً من زُبْرَةٍ) حديد أو نحوه، (لكن  
لا يدخل في ضمانه)؛ أي: المشتري، فلو تلف قبل قبضه؛ فمن ضمان بائع؛ لأنه  
عليه الصلاة والسلام نهى عن ربح ما لم يُقبَضْ<sup>(١)</sup>، والمراد به: ربح ما بيع قبل  
القبض، قاله في «المبدع»<sup>(٢)</sup>، لكن لو عرض البائع المبيع على المشتري، فامتنع  
من قبضه، ثم تلف، كان من ضمان المشتري؛ كما أشار إليه ابن نصر الله، واستدلّ  
له بكلام «الكافي»<sup>(٣)</sup>، (بل) على البائع (ضمان نمائه) إن تلف بتعديده؛ لأنه أمانة  
بيده.

(١) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣١٢ - ٣١٣) بلفظ: «يضمن» بدل: «يقبض».

(٢) انظر: «المبدع» لابن مفلح (٤/ ١١٨).

(٣) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣/ ٢٤٣).

وَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَلَوْ أَقْبَضَ ثَمَنَهُ بِإِجَارَةٍ وَبَيْعٍ وَلَوْ لِبَائِعِهِ، وَهَبَةٍ وَلَوْ بِلَا عَوَضٍ، وَرَهْنٍ وَلَوْ عَلَى ثَمَنِهِ، وَلَا اعْتِيَاضٍ عَنْهُ، وَيَتَجَهُّ: وَتَصِحُّ حَوَالَةُ عَلَيْهِ وَبِهِ حَيْثُ كَانَ فِي الذِّمَّةِ، خِلَافًا لَهُمَا فِيمَا يُوْهِمُ.

(وَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ؛ أَي: الْمُشْتَرِي (فِيهِ)؛ أَي: الْمُبِيعِ بِنَحْوِ كَيْلِ (قَبْلَ قَبْضِهِ، وَلَوْ أَقْبَضَ ثَمَنَهُ بِإِجَارَةٍ) مُتَعَلِّقٌ بِ (تَصَرُّفِهِ)، (و) لَا بِ (بَيْعٍ وَلَوْ لِبَائِعِهِ، (و) لَا بِ (هَبَةٍ وَلَوْ بِلَا عَوَضٍ، (و) لَا بِ (رَهْنٍ وَلَوْ عَلَى ثَمَنِهِ، وَلَا) بِ (اعْتِيَاضٍ عَنْهُ)؛ أَي: أَخَذَ بَدْلَهُ قَبْلَ قَبْضِهِ.

(وَيَتَجَهُّ: تَصِحُّ حَوَالَةُ) مِنْ مُشْتَرٍ (عَلَيْهِ)؛ أَي: عَلَى بَائِعٍ بِمَا اشْتَرَاهُ مِنْهُ، (و) تَصِحُّ حَوَالَةُ بَائِعٍ مُشْتَرِيًّا (بِهِ)؛ أَي: بِمَا شَرَاهُ مِنْهُ عَلَى مَنْ لِلْبَائِعِ عَلَيْهِ مِثْلُهُ (حَيْثُ كَانَ) الْمُبِيعُ ثَابِتًا (فِي الذِّمَّةِ)؛ أَي: ذِمَّةٍ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ؛ كَكُونِهِ مَوْصُوفًا فِي الذِّمَّةِ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، سَوَاءٌ كَانَتْ الْحَوَالَةُ عَلَى الْبَائِعِ، أَوْ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَحْوُ قَرْضٍ لِلْبَائِعِ؛ لِأَنَّهَا حَوَالَةٌ عَلَى ثَابِتٍ مُسْتَقَرٍّ فِي الذِّمَّةِ (خِلَافًا لَهُمَا)؛ أَي: «لِلْمُنْتَهَى» وَ«الْإِقْنَاعِ»<sup>(١)</sup> (فِيمَا يُوْهِمُ) مِنْ عِبَارَتَيْهِمَا؛ فَإِنْ ظَاهَرَ مَا قَالَاهُ مَنْعُ الْحَوَالَةِ فِيمَا لَمْ يَقْبِضْ، وَلَوْ كَانَتْ بَثَابَةٍ فِي الذِّمَّةِ؛ كَبَدْلِ قَرْضٍ وَمُتْلَفٍ وَثَمَنِ مَبِيعٍ؛ كَقَفِيزٍ مِنْ صُبْرَةٍ، وَأَمَّا الْحَوَالَةُ عَلَى مَا لَيْسَ بِثَابِتٍ فِي الذِّمَّةِ؛ فَلَا تَصِحُّ بِاتِّفَاقٍ فَقَهَائِنَا؛ لِحَدِيثِ: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا، فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ يَشْمَلُ بَيْعَهُ مِنْ بَائِعِهِ وَغَيْرِهِ، وَقِيسَ عَلَى الْبَيْعِ مَا ذَكَرَ بَعْدَهُ، وَلِأَنَّهُ مِنْ ضَمَانِ

(١) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٢/ ٢٣٥).

(٢) رواه البخاري (٢٠١٩)، ومسلم (١٥٢٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وَيَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ بَعْتِي، وَمَهْرٍ، وَخُلْعٍ، وَوَصِيَّةٍ، وَيَنْفَسِخُ الْعَقْدُ فِيمَا تَلَفَ مِنْهُ بَأْفَةِ سَمَاوِيَّةٍ، وَيُخَيَّرُ مُشْتَرٍ إِنْ بَقِيَ شَيْءٌ بَيْنَ أَخْذِهِ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ أَوْ رَدِّهِ، كَمَا لَوْ تَعَيَّبَ.....

بائعِهِ، فَلَمْ يَجْزُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنْ بَاعَ مَكِيلٌ وَنَحْوُهُ جُزْأً؛ كَصَبْرَةٍ مَعِينَةٍ وَثَوْبٍ؛ جَازَ تَصَرُّفٌ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ، نَصًّا؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: مَضَتْ السَّنَةُ أَنَّ مَا أَدْرَكَتُهُ الصَّفَقَةُ حَبًّا مَجْمُوعاً فَهُوَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي<sup>(١)</sup>، وَلِأَنَّ التَّعْيِينَ كَالْقَبْضِ، وَهُوَ مَتَجِّهٌ<sup>(٢)</sup>.

(وَيَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ) قَبْلَ قَبْضِهِ (بَعْتِي)؛ كَمَا لَوْ اشْتَرَى عَشْرَةَ عِبِيدٍ مَثَلًا، فَأَعْتَقَهَا قَبْلَ قَبْضِهَا؛ فَيَصِحُّ قَوْلًا وَاحِدًا؛ لِقُوَّةِ الْعَتَقِ وَسِرَائِيَّتِهِ.

(و) يَصِحُّ جَعْلُ مَبِيعٍ بِنَحْوِ كَيْلٍ عَوْضًا عَنْ (مَهْرٍ، وَ) يَصِحُّ (خُلْعٌ) عَلَيْهِ، (وَوَصِيَّةٌ)؛ لِإِغْتِفَارِ الْغَرَرِ فِيهَا.

(وَيَنْفَسِخُ الْعَقْدُ)؛ أَيُ: عَقْدُ الْبَيْعِ (فِيمَا)؛ أَيُ: مَبِيعٍ بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ عَدٍّ أَوْ ذَرَعٍ (تَلَفَ مِنْهُ بَأْفَةُ سَمَاوِيَّةٍ)، لَا صَنْعَ لَادَمِيٍّ فِيهَا قَبْلَ قَبْضِهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَهَى عَنْ رِبْحٍ مَا لَمْ يَضْمَنْ، وَالْمَرَادُ بِهِ رِبْحٌ مَا يَبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ.

(وَيُخَيَّرُ مُشْتَرٍ إِنْ) تَلَفَ بَعْضُهُ وَ(بَقِيَ) مِنْهُ (شَيْءٌ، بَيْنَ أَخْذِهِ)؛ أَيُ: الْبَاقِي (بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ، أَوْ رَدِّهِ) وَأَخْذِ الثَّمَنِ كُلِّهِ؛ لِتَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ؛ (كَمَا لَوْ تَعَيَّبَ) عِنْدَ

(١) أوردته البخاري تعليقاً قبل حديث (٢٠٣١). ورواه الإمام أحمد في «مسائله» رواية صالح (١٩١ / ٣).

(٢) أقول: ليس هذا الاتجاه في نسخة الشارح، وإنما الموجود عنده عبارة «الإقناع» وزيادة، والمراد: حيث كان في الذمة، انتهى. والذي يظهر صواب ما في نسخة شيخنا، وما قرره شيخنا بتوجيه الاتجاه ظاهر؛ فإن ظاهر كلامهما يؤهم ذلك، والظاهر أنه ليس مراداً لهما؛ كما يشير إليه كلام الشروح والحواشي لمن تأمل، انتهى.

بلا فعلٍ، وله الأرضُ إن رَضِيَ به مَعِيًّا خِلافًا لـ «المنتهى»، وَيَبْرَأُ بِمُجَرَّدِ  
اخْتِيَارِ الرَّدِّ مِنْ جَمِيعِ الثَّمَنِ، ولو خُلِطَ بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ لَمْ يَنْفَسِخْ، وهُمَا  
شَرِيكَانِ، وَلَمْشْتَرِ الْخِيَارِ، وَيَتَّجِهْ: وَبِأَجُودَ فَلِبَائِعِ، وَبِمُمَائِلٍ فَلَا خِيَارَ  
لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، .....

البائع (بلا فعل) آدميٌّ كما تقدَّم في خيارِ العيبِ، (و) تقدَّم هناك أيضاً أن (له)؛  
أي: المشتري (الأرضُ إن رَضِيَ به مَعِيًّا، خِلافًا لـ «المنتهى») هناك حيثُ قَالَ:  
ولا أرضُ<sup>(١)</sup>، قَالَ مُحَشِّيه: يعني: للمشتري إذا أَخَذَهُ مَعِيًّا<sup>(٢)</sup>؛ لأنه حيثُ أَخَذَهُ مَعِيًّا،  
فكَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ رَاضِيًّا بِعَيْهِ، قَالَ فِي «شرحهِ»: وقد تقدَّم لك في خيارِ العيبِ: أَنَّهُ يُخَيَّرُ  
بَيْنَ الرَّدِّ وَالْإِمْسَاكِ مَعَ الْأَرْضِ، ووجههُ واضحٌ، فالأولى عودٌ، ولا أرضٌ للمُشْتَبِّهِ،  
دون المُشْتَبِّهِ به؛ أي: وإن بقيَ شيءٌ؛ خِيَّرَ المشتري بَيْنَ أَخْذِهِ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ،  
ولا أرضٌ له؛ لأن المكيلَ ونحوَهُ لَا يَنْقُصُ بالتفريقِ، انتهى.

(ويبرأُ) مُشْتَرٍ (بِمُجَرَّدِ اخْتِيَارِ الرَّدِّ مِنْ جَمِيعِ الثَّمَنِ)؛ لما تقدَّم.

(ولو خُلِطَ) المبيعُ بنحوِ كيلٍ (بما لَا يَتَمَيَّزُ)؛ كزَيْتٍ بِشِيرَاجٍ؛ (لم يَنْفَسِخْ)  
البيعُ؛ لِبَقَاءِ عَيْنِ المبيعِ، (وهما)؛ أي: المشتري ومالكُ ما اختلَطَ به المبيعُ (شَرِيكَانِ)  
فيه بقَدْرِ ملكَيْهِمَا، (ولمُشْتَرِ الْخِيَارِ)؛ لِعَيْبِ الشَّرْكِ.

(ويَتَّجِهْ: و) إن خُلِطَ مبيعٌ من نحوِ مكيلٍ بما لَا يَتَمَيَّزُ (بِأَجُودَ) منه، (ف) يَثْبُتُ  
الْخِيَارُ (لِبَائِعِ)؛ إِزَالَةُ لُضْرَرِهِ بِنَقْصِ سَلْعَتِهِ، (و) أَمَّا لو خُلِطَ (بِمُمَائِلٍ)؛ فَلَا خِيَارَ  
لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لَعَدَمِ الضَّرَرِ، وَحِينَئِذٍ فَيُبَاعُ الْمُخْتَلِطُ، وَيُقَسَّمُ الثَّمَنُ بَيْنَهُمَا عَلَى

(١) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوحى (٢/ ٣٢٦).

(٢) أقول: نقلَ هنا شيخنا عبارةَ المُحَشِّى بِتَمَامِهَا، فارجع إليها، وجمع الشيخ عثمان بين كلاميه  
فارجع إليه، انتهى.

وَبِإِتْلَافٍ مُشْتَرٍ أَوْ تَعْيِيهِ لَا خِيَارَ، وَبِفِعْلِ بَائِعٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ يُخَيَّرُ مُشْتَرٍ  
بَيْنَ فُسْخٍ وَإِمْضَاءٍ، وَيُطَالِبُ مُتْلِفَهُ بِمِثْلِ مِثْلِيٍّ، أَوْ قِيَمَةِ مُتَقَوِّمٍ، وَبِنَقْصٍ  
مَعَ تَعْيِيٍّ، .....

حسب ملكيهما، وهو متجه<sup>(١)</sup>.

(و) إِنْ تَلَفَ مَبِيعٌ بِنَحْوِ كَيْلٍ، أَوْ عَابَ قَبْلَ قَبْضِهِ (بِإِتْلَافٍ مُشْتَرٍ أَوْ تَعْيِيهِ) لَهُ؛  
فَ (لَا خِيَارَ) لَهُ؛ لِأَنَّ إِتْلَافَهُ كَقَبْضِهِ، وَإِذَا عَيَّيَهُ فَقَدْ عَيَّبَ مَالَ نَفْسِهِ؛ فَلَا يَرْجِعُ  
بِأَرْشِهِ عَلَى غَيْرِهِ.

(و) إِنْ تَلَفَ أَوْ تَعَيَّبَ (بِفِعْلِ بَائِعٍ، أَوْ) بِفِعْلِ (أَجْنَبِيٍّ) غَيْرِ بَائِعٍ وَمُشْتَرٍ؛ (يُخَيَّرُ  
مُشْتَرٍ بَيْنَ فُسْخٍ) بَيْعٍ، وَيَرْجِعُ عَلَى بَائِعٍ بِمَا أَخَذَهُ مِنْ ثَمَنِهِ؛ لِأَنَّهُ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ إِلَى  
قَبْضِهِ، (و) بَيْنَ (إِمْضَاءٍ) بَيْعٍ، (وَيُطَالِبُ مُتْلِفَهُ بِمِثْلِ مِثْلِيٍّ، أَوْ قِيَمَةِ مُتَقَوِّمٍ)؛ لِأَنَّهُ  
لَمَّا فُسِّخَ الْمُشْتَرِي، عَادَ الْمَلِكُ لِلْبَائِعِ، فَكَانَ لَهُ الطَّلَبُ عَلَى الْمُتْلِفِ، (و) بَيْنَ إِمْضَاءِ  
الْبَيْعِ، وَمَطَالَبَةِ مَنْ عَيَّيَهُ (ب) أَرْشٍ (نَقْصٍ مَعَ تَعْيِيٍّ)؛ أَيُ: فِي مَسْأَلَةِ التَّعْيِيٍّ؛ لِتَعْدِيهِ  
عَلَى مَلِكِ الْغَيْرِ، وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّ الْعَقْدَ لَا يَنْفَسِخُ بِتَلْفِهِ بِفِعْلِ آدَمِيٍّ، بِخِلَافِ تَلْفِهِ بِفِعْلِهِ  
تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَا مُقْتَضَى لِلضَّمَانِ سِوَى حُكْمِ الْعَقْدِ، بِخِلَافِ إِتْلَافِ الْآدَمِيِّ؛ فَإِنَّهُ  
يُقْتَضَى الضَّمَانُ بِالْبَدَلِ إِنْ أَمْضِيَ الْعَقْدُ، وَحُكْمُ الْعَقْدِ يُقْتَضَى الضَّمَانُ بِالْثَمَنِ إِنْ  
فُسِّخَ، فَكَانَتِ الْخِيَرَةُ لِلْمُشْتَرِي بَيْنَهُمَا.

(١) أقول: ليس هذا الاتجاه في نسخة الشارح، وهو غير ظاهر، ولم أر من صرح به،  
ولا ما يؤيده، وظاهر عباراتهم الإطلاق بأن الخيار للمشتري لعب الشركة، وأما البائع  
فلا موجب لثبوت الخيار له؛ لأنه لا ضرر عليه، وكون ما باعه خلط بأجود لا حظ له في  
ذلك؛ لأن المختلط يُباع، ويقسم بين المالكين على حسب قيمة ما لكل، كما يأتي في  
الغصب، فما قرره شيخنا غير ظاهر، وما مثَّلَ به مخالفٌ لغيره، فتأمل وحرِّز، انتهى.

وَشَاةٌ يَبْعَتْ بِشَعِيرٍ فَأَكَلَتْهُ قَبْلَ قَبْضِهِ وَلَيْسَتْ بِيَدِ أَحَدٍ كَافَّةً سَمَاوِيَّةً، وَإِلَّا  
فَيُضْمَنُ مَنْ هِيَ بِيَدِهِ<sup>(١)</sup>، وَلَوْ بَاعَ أَوْ أَخَذَ بِشُفْعَةٍ مَا اشْتَرِيَ بِكَيْلٍ وَنَحْوِهِ،  
ثُمَّ تَلَفَ الثَّمَنُ قَبْلَ قَبْضِهِ، انْفَسَخَ الْعَقْدُ الْأَوَّلُ فَقَطْ، فَيَغْرُمُ مُشْتَرِيهِ لِبَائِعٍ  
قِيَمَةَ الْمَبِيعِ، وَيَأْخُذُ مِنَ الشَّفِيعِ مِثْلَ الطَّعَامِ أَوْ نَحْوِهِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ  
كَعَبْدٍ وَصُبْرَةٍ وَدَارٍ يَصِحُّ التَّصَرُّفُ فِيهِ مُطْلَقاً بِمُجَرَّدِ عَقْدٍ قَبْلَ . . . . .

(و) حَكْمُ (شَاةٍ يَبْعَتْ بِشَعِيرٍ، فَأَكَلَتْهُ) الشَّاةُ (قَبْلَ قَبْضِهِ، وَلَيْسَتْ) الشَّاةُ (بِيَدِ  
أَحَدٍ)؛ انْفَسَخَ الْبَيْعُ؛ (ك) مَا لَوْ تَلَفَ الشَّاعِرُ بـ (أَفَّةٍ سَمَاوِيَّةٍ)؛ لِأَنَّ التَّلَفَ هُنَا لَا يُنْسَبُ  
إِلَى آدَمِيِّ، (وَإِلَّا) بَأَنَّ كَانَتِ الشَّاةُ بِيَدِ الْمُشْتَرِي أَوْ يَدِ أَجْنَبِيٍّ؛ (فَيُضْمَنُ) الشَّاعِرُ (مَنْ  
هِيَ بِيَدِهِ)؛ كَمَا لَوْ أُتْلَفَ.

(وَلَوْ بَاعَ أَوْ أَخَذَ بِشُفْعَةٍ مَا)، أَي: مَبِيعٌ (اشْتَرِيَ بِمَكِيلٍ وَنَحْوِهِ) كَمُوزُونٍ أَوْ  
مَعْدُودٍ أَوْ مَذْرُوعٍ؛ بَأَنَّ اشْتَرَى عَبْدًا أَوْ شَقِصًا مَشْفُوعًا بِنَحْوِ صُبْرَةٍ بَرٍّ عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةٌ  
أَقْفَزَةٍ، ثُمَّ بَاعَ الْعَبْدَ، أَوْ أَخَذَ الشَّقِصَ بِشُفْعَةٍ، (ثُمَّ تَلَفَ الثَّمَنُ) وَهُوَ الصُّبْرَةُ بِأَفَّةٍ  
(قَبْلَ قَبْضِهِ؛ انْفَسَخَ الْعَقْدُ الْأَوَّلُ) الْوَاقِعُ بِالصُّبْرَةِ بِتَلْفِهَا قَبْلَ قَبْضِهَا؛ كَمَا لَوْ كَانَتْ  
مِثْمَنًا (فَقَطْ)؛ أَي: دُونَ الثَّانِي الْوَاقِعِ عَلَى الْعَبْدِ ثَانِيًا، وَالْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ لِتَمَامِهِ  
قَبْلَ فسخِ الْأَوَّلِ، (فَيَغْرُمُ مُشْتَرِيهِ)؛ أَي: مُشْتَرِي الْعَبْدِ أَوْ الصُّبْرَةِ (لِبَائِعٍ) لَهَا  
(قِيَمَةَ الْمَبِيعِ)؛ أَي: الْعَبْدِ أَوْ الشَّقِصِ؛ لِتَعَدُّ رَدِّهِ عَلَيْهِ، وَكَذَا لَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا أَوْ  
أَحْبَلَ أُمَّةً اشْتَرَاهَا بِذَلِكَ ثُمَّ تَلَفَ، (وَيَأْخُذُ) الْمُشْتَرِي الْأَوَّلُ (مِنَ الشَّفِيعِ مِثْلَ الطَّعَامِ  
أَوْ نَحْوِهِ)؛ لِأَنَّهُ ثَمَنُ الشَّقِصِ، وَمَنْ مُشْتَرِي الْعَبْدِ مِنْهُ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ عَقْدُهُ، (وَمَا عَدَا  
ذَلِكَ)؛ أَي: مَا اشْتَرِيَ بوزنٍ أَوْ كَيْلٍ أَوْ عَدٍّ أَوْ ذَرَعٍ؛ (كَعَبْدٍ وَصُبْرَةٍ وَدَارٍ؛ يَصِحُّ  
التَّصَرُّفُ فِيهِ مُطْلَقاً) بَبَيْعٍ وَإِجَارَةٍ وَهَبَةٍ وَرَهْنٍ وَعَتَقٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ (بِمُجَرَّدِ عَقْدٍ قَبْلَ

(١) كَذَا فِي «ح» بِزِيَادَةِ: «عَلَى مَا مَرَّ».



قَبْضِهِ، إِلَّا الْمَبِيعَ بِصِفَةٍ أَوْ رُؤْيَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ، فَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ مُطْلَقًا - وَيَتَجَهُّ: لَكِنْ يَصِحُّ عِتْقٌ - وَاحْتِمَالٌ: لَا نَحْوَ صَدَاقٍ، وَمِنْ ضَمَانٍ مُشْتَرٍ.....

قَبْضِهِ؛ لِأَنَّ التَّعْيِينَ كَالْقَبْضِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ: كُنَّا نَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ بِالدَّرَاهِمِ، فَنَأْخُذُ عَنْهَا الدَّنَانِيرَ وَبِالْعَكْسِ، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ تَوْخِذَ بِسَعْرِ يَوْمِهَا، مَا لَمْ تَتَفَرَّقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ»، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ<sup>(١)</sup>، (إِلَّا الْمَبِيعَ بِصِفَةٍ) وَلَوْ مَعِينًا (أَوْ رُؤْيَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ) عَلَى الْعَقْدِ؛ (فَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ) مُشْتَرٍ قَبْلَ قَبْضِهِ (مُطْلَقًا)؛ أَي: لَا يَبِيعُ وَلَا غَيْرَهُ.

(وَيَتَجَهُّ: لَكِنْ يَصِحُّ عِتْقٌ) مَبِيعَ بِصِفَةٍ أَوْ رُؤْيَةٍ؛ لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ إِلَيْهِ، وَتَقَدَّمَ أَيْضًا أَنَّهُ تَصِحُّ الْحَوَالَةُ بِهِ وَعَلَيْهِ حَيْثُ كَانَ ثَابِتًا فِي الذِّمَّةِ، وَهُوَ مُتَجَهُّ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَاحْتِمَالٌ: لَا) يَصِحُّ جَعْلُهُ (نَحْوَ صَدَاقٍ)، فَهَذَا الْإِحْتِمَالُ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ؛ إِذْ قَدْ تَقَدَّمَ فِي كَلَامِهِ وَصَرِيحٍ غَيْرِهِ مَا يَخَالِفُهُ، فَيَكُونُ إِذَا غَلَطًا مِنَ النَّسَاحِ، أَوْ سَبَقَ قَلَمُ مِنَ الْمُصَنِّفِ<sup>(٢)</sup>.

(و) مَا عَدَا مَا اشْتَرَى بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ عَدٍّ أَوْ ذَرْعٍ أَوْ بَوْصِفٍ أَوْ رُؤْيَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ (مِنْ ضَمَانٍ مُشْتَرٍ) وَلَوْ قَبْلَ قَبْضِهِ؛ لِحَدِيثِ: «الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ»<sup>(٣)</sup>، وَهَذَا الْمَبِيعُ

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٥٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٤٢)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٥٨٢)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٢٦٢)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٣٩ / ٢).

(٢) أَقُولُ: قَالَ: (م ص) فِيمَا كَتَبَهُ عَلَى قَوْلِ «الْإِقْنَاعِ»: «وَلَا يَجُوزُ لِلْمُشْتَرِي التَّصَرُّفُ فِيهِ؛ أَي: فِيمَا يَبِيعُ بِصِفَةٍ أَوْ رُؤْيَةٍ سَابِقَةٍ قَبْلَ قَبْضِهِ»، ظَاهِرُهُ: وَلَوْ بَعْتِ، أَوْ جَعَلَهُ مَهْرًا وَنَحْوَهُ، وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مَرَادٍ، بَلِ الْمَرَادُ: التَّصَرُّفُ السَّابِقُ، فَ (أَل) فِيهِ لِلْعَهْدِ، انْتَهَى. فَهَذَا يُؤَيِّدُ الْإِتِّجَاهَ، وَيَضَعُّفُ الْإِحْتِمَالَ، وَلَمْ أَرِ الْإِتِّجَاهَ فِي نَسْخَةِ الشَّارِحِ، انْتَهَى.

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ (٧٨ / ٦).

إِلَّا إِنْ مَنَعَهُ بَائِعٌ مِنْ قَبْضِهِ - وَيَتَّجُهُ: بِغَيْرِ حَقٍّ، بِخِلَافِ نَحْوِ رَهْنِهِ عَلَى ثَمَنِهِ، وَظُهُورِ عُسْرِ مُشْتَرٍ - أَوْ كَانَ ثَمَرًا عَلَى شَجَرٍ، أَوْ بِصِفَةٍ، أَوْ رُؤْيَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ، فَمِنْ ضَمَانِ بَائِعٍ، وَيَتَّجُهُ: فِي تَلْفِهِ بِأَفَةِ أَوْ آدَمِيٍّ: مَا مَرَّ، . . . .

ربحه للمشتري، فضمانه عليه، (إلا إن منعه)؛ أي: المشتري (بائع من قبضه) ولو لقبض ثمنه، فعليه ضمانه؛ لأنه كغاصب.

(ويَتَّجُهُ): محلُّ كون المبيع من ضمان البائع إذا منع المشتري من قبضه (بغير حق)؛ بأن منعه عناداً منه، (بخلاف) ما لو منعهُ لـ (نحو رهنه)؛ أي: المبيع؛ كما لو اشتراه منه بإذن مرتين مع علمه بذلك، أو كان المشتري رهنه عند البائع (على ثمنه، و) كذلك لو منع البائع تسليم المبيع لـ (ظهور عُسْرِ مُشْتَرٍ) بثمانه؛ فيكون ضمانه على مشتري؛ لأنه منعه منه بحق، وهو متَّجُهُ<sup>(١)</sup>.

(أو كان) المبيع (ثمراً على شجر) على ما يأتي، (أو) كان مبيعاً (بصفة أو) بـ (رؤية متقدمة؛ ف) تلفه (من ضمان بائع)؛ لأنه يتعلّق به حقّ توفية، أشبه ما لو اشترى بنحو كيل.

(ويَتَّجُهُ): أن الحكم (في تلفه)؛ أي: المبيع المذكور (بأفة) سماوية لا صنع لآدمي فيها، (أو) تلفه بفعل (آدمي ما مرّ) من التفصيل من أنه ينفسخ العقد في

(١) أقول: جعل الشارح فيه تأملاً؛ لقول (م ص) في «شرح المنتهى»: ولو لقبض ثمنه فعليه ضمان؛ لأنه كغاصب، وأنه تقدّم نظيره للمصنف، فتأمل، انتهى. قلت: قوله: بخلاف رهنه على ثمنه، هذا مصرّح به في «الكافي» و«شرح المنتهى» لمصنفيه وغيرهما، وأما قوله: ولظهور . . . إلخ، فهذا إطلاق كلامهم، وصريح كلام الخلوتي في باب الإجارة يخالفه، حيث قال مستظهِراً لذلك: وإن الحكم هنا مطلق ليس للبائع حبس العين المبيعة على ثمنها إذا أفلس المشتري؛ لأنه يجوز للبائع الفسخ، فلا يفوت عليه شيء، انتهى، فتأمل، انتهى.

خِلَافاً لـ «المتهى» في إِطْلَاقِهِ وَثَمَنٌ لَيْسَ فِي ذِمَّةِ كُثْمَنٍ، وَمَا فِي الذِّمَّةِ لَهُ أَخْذُ بَدَلِهِ؛ لاسْتِقْرَارِهِ، وَكَبَيْعٌ مَا مَلَكَ مِنْ نَحْوِ مَكِيلٍ بَعْقِدِ إِجَارَةٍ، وَعَوَاضٍ.....

الأولى، أو بقدر ما تلف منه، ويُخيرُ فيما بقيَ بينَ أخذه بقسطه أو رده<sup>(١)</sup>، وفي الثانية يُخَيَّرُ بَيْنَ فسخٍ، ويرجعُ على بائعٍ بما أَقْبَضَهُ لَهُ، وَبَيْنَ إِمْضَاءٍ وَمَطَالِبَةٍ مُتْلَفٍ بِمِثْلِ مِثْلِيٍّ أَوْ قِيَمَةٍ مُتَقَوِّمٍ، (خِلَافاً لـ «المتهى» في إِطْلَاقِهِ) مَنْ أَنَّ مَا لَا يَصِحُّ تَصَرُّفُ مُشْتَرٍ فِيهِ يَنْفَسَخُ الْعَقْدُ بِتَلْفِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ<sup>(٢)</sup>، فَإِطْلَاقُهُ لَيْسَ مُرَاداً؛ لِأَنَّ الْإِنْفَسَاخَ بِالتَّلْفِ قَبْلَ الْقَبْضِ خَاصٌّ بِالمَوْصُوفِ المَعِينِ لَا مُطْلَقِ المَوْصُوفِ<sup>(٣)</sup>، فَلَا يَنْفَسَخُ بِهِ المَوْصُوفُ فِي الذِّمَّةِ، وَهُوَ مُتَجَهٌّ<sup>(٤)</sup>.

(وَتَمَنُّ لَيْسَ فِي ذِمَّةٍ) وَهُوَ المَعِينُ؛ (كُثْمَنٍ) فِي كُلِّ مَا سَبَقَ مِنْ أَحْكَامِ التَّلْفِ، وَجَوَازِ الْقَبْضِ بِغَيْرِ إِذْنِ المُشْتَرِي.

(وَمَا فِي الذِّمَّةِ) مَنْ ثَمَنٍ أَوْ مِثْمَنٍ إِذَا تَلَفَ قَبْلَ قَبْضِهِ؛ (لَهُ أَخْذُ بَدَلِهِ)، وَيَصِحُّ بَيْعُهُ وَهَبَتُهُ لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ غَيْرِ سَلَمٍ - وَيَأْتِي - (لِاسْتِقْرَارِهِ) فِي ذِمَّتِهِ؛ فَلَا يَنْفَسَخُ الْعَقْدُ بِتَلْفِهِ - وَلَوْ مَكِيلًا وَنَحْوَهُ -؛ لِأَنَّ المَعْقُودَ عَلَيْهِ فِي الذِّمَّةِ لَا عَيْنَ التَّالِفِ.

(وَكَبَيْعٍ مَا)؛ أَيِ: عَرْضٍ (مَلَكَ مِنْ نَحْوِ مَكِيلٍ)؛ كَمُوزُونٍ (بَعْقِدٍ) مَوْصُوفٍ بِأَنَّهُ يَنْفَسَخُ بِهَلَاكِ الْعَوَاضِ قَبْلَ قَبْضِهِ؛ كَأَجَرَةٍ مَعِينَةٍ فِي (إِجَارَةٍ، وَعَوَاضٍ) مَعِينٍ

(١) فِي «ق»: «بِقِسْطِهِ وَرَدَهُ».

(٢) انْظُرْ: «مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» لِلْفَتْوحِيِّ (٢/ ٣٣٨).

(٣) قَوْلُهُ: «المَعِينِ لَا مُطْلَقِ المَوْصُوفِ» سَقَطَ مِنْ «ق».

(٤) أَقُولُ: تَفْصِيلُ المَصْنَفِ هُوَ صَرِيحٌ فِي كَلَامِ (م ص) وَغَيْرِهِ، وَوَجْهُ المَخَالَفَةِ أَنَّ «الْمُنْتَهَى» لَمْ يَفْصَلْ فِي ذَلِكَ؛ مِنْ كَوْنِهِ تَلَفٌ بِأَفَةِ أَوْ بِفَعْلِ آدَمِي التَّفْصِيلِ المَتَقَدِّمِ، بَلْ أَطْلَقَ، وَلَيْسَ الْإِطْلَاقُ مُرَاداً لَهُ، وَأَمَّا مَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا فِي بَيَانِ ذَلِكَ؛ فَغَيْرُ ظَاهِرٍ، فَتَأَمَّلْهُ، اُنْتَهَى.

صُلِحَ، وَهَبَ، وَقَسَمَ بِمَعْنَى بَيَّعَ فِي انْفِسَاخٍ بَتَلَفِهِ، وَصِحَّةَ تَصَرُّفٍ وَمَنْعِهِ، وَكَذَا فِي غَيْرِ انْفِسَاخٍ مَا مَلَكَ بِعَوْضٍ عَتَقٍ، وَصَدَاقٍ، وَخُلْعٍ، وَطَلَاقٍ، وَمَهْرٍ<sup>(١)</sup>، وَأَرْشٍ جَنَائِيٍّ، وَقِيَمَةٍ مُتَلَفٍ، وَصُلْحٍ عَنْ دَمٍ عَمْدٍ، وَيَجِبُ بَتَلَفُهُ مِثْلُهُ أَوْ قِيَمَتُهُ، وَلَوْ تَعَيَّنَ مُلْكُهُ فِي شَيْءٍ مَلَكَهُ بِلَا عَوْضٍ؛ كَمَوْرُوثٍ، وَوَصِيَّةٍ، وَغَنِيمَةٍ، وَصَدَقَةٍ، فَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ؛ كَوَدِيعَةٍ، وَعَارِيَةٍ، وَمَالٍ شَرَكَةٍ، .....

في (صلح) بمعنى بيع؛ بأن أقرَّ له بدينٍ أو عينٍ وصالحه عن ذلك بعوضٍ معينٍ، (و) عوضٍ معينٍ في (هبة) بمعنى بيعٍ، (وقسمة؛ بمعنى بيعٍ في انفساخ) العقد (بتلفه) قبل قبضه، (و) في (صحّة تصرف) فيه إن لم يحتجْ لحقّ توفيةٍ، (ومنعه)؛ أي: التصرف إن كان كذلك بغير عتق<sup>(٢)</sup>.

(وكذا) الحكمُ (في غير انفساخ) عقده بهلاكه قبل قبضه؛ كـ (ما ملك بعوضٍ عتقٍ، وصدّاقٍ، وخُلْعٍ، وطلاقٍ، ومهرٍ، وأرشٍ جنائيٍّ، وقيمة متلفٍ، وصلحٍ عن دمٍ عمدٍ)؛ فلا يجوزُ التصرفُ فيه بغيرِ نحوِ عتقٍ قبل قبضه، إن احتجَّ لحقّ توفيةٍ، وإلاَّ جازَ، (ويجبُ بتلفه) على مَنْ تلفَ ذلك بيده قبل إقباضه (مثله) إن كان مثلياً، (أو قيمته) إن كان متقوماً؛ لأنه من ضمانه حتى يقبضه مستحقُّه، إلحاقاً له بالمبيع، ولا فسخ بتلف ذلك قبل قبضه.

(ولو تعيّن ملكه)؛ أي: الجائزُ التصرفُ (في شيءٍ ملكه بلا عوضٍ؛ كموروثٍ، ووصيةٍ، وغنيمةٍ، وصدقةٍ، فله التصرفُ فيه قبل قبضه)؛ لتماّم ملكه، وعدم توهمٍ عدم الفسخ فيه، (وكوديعةٍ، وعاريةٍ، ومالٍ شركةٍ)؛ فيجوزُ التصرفُ فيها قبل

(١) سقط من «ح».

(٢) في «ق»: «إن كان كذباً بمعين عتق».

لَا مَا قَبْضُهُ شَرْطٌ لَصِحَّتِهِ؛ كَصَرَفٍ، وَسَلَمٍ، وَرَبَوِيٍّ.

\* \* \*

### فَصْلٌ

وَيَحْصُلُ قَبْضُ مَا بَاعَ بِكَيلٍ، أَوْ وَزْنٍ، أَوْ عَدٍّ، أَوْ ذَرْعٍ بِذَلِكَ،  
بَشَرَطِ حُضُورِ مُسْتَحَقٍّ، أَوْ نَائِبِهِ، وَوَعَاؤُهُ كَيْدِهِ، .....

قبضها؛ لما تقدم و(لا) يصح<sup>(١)</sup> تصرف قبل قبض في (ما قبضه شرط لصحته؛  
كصرف و) رأس مال (سلم، وربوي) ربوي؛ لأن ملكه عليه غير تام؛ أشبه التصرف  
في ملك الغير.

### (فصل)

#### في قبض المبيع

ويحصل قبض ما بيع بكيل أو وزن أو عد أو ذرع بذلك؛ أي: بالكيل  
أو الوزن أو العد أو الذرع؛ لحديث أحمد عن عثمان مرفوعاً: «إذا بعث فكيل،  
وإذا ابتعت فاكتل»، رواه البخاري تعليقاً<sup>(٢)</sup>. وحديث: «إذا سميت الكيل فكيل»،  
رواه الأثرم<sup>(٣)</sup>، ولا يعتبر نقله بعد ذلك، (بشرط حضور مستحق) لمكيل ونحوه؛  
لما تقدم من قوله عليه الصلاة والسلام: «وإذا ابتعت فاكتل»، (أو) حضور (نائبه)؛  
أي: المستحق؛ لقيامه مقامه. (ووعاؤه)؛ أي: المستحق (كيدته)؛ لأنهما لو

(١) في «ق»: «لما تقدم ويصح».

(٢) انظر: «صحيح البخاري» (٢/ ٧٤٨)، قبل حديث (٢٠١٩). ورواه الإمام أحمد في  
«المسند» (١/ ٦٢) بنحوه.

(٣) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤/ ٩٠)، ورواه ابن ماجه (٢٢٣٠) بلفظ: «إذا سميت الكيل  
فكيله».

وَيَصِحُّ الْقَبْضُ جُزْأً إِنْ عَلِمَا قَدْرَهُ؛ كَمَا لَوْ شَاهَدَا كَيْلَهُ، ثُمَّ بَاعَهُ بِهِ،  
لَا إِنْ اشْتَرَى مَعْدُودًا، فَعَدَّ أَلْفًا، وَوَضَعَهُ بِكَيْلٍ، ثُمَّ اكْتَالَ بِهِ بِلَا عَدٍّ،  
وَتَقَدَّمَ.

وَتُكْرَهُ زَلْزَلَةُ الْكَيْلِ - وَيَتَّبَعُهُ: مَا لَمْ يَحْصُلْ بِهَا زِيَادَةٌ مُحَقَّقَةٌ،  
فِيَحْرُمُ - ..... .

تنازعا ما فيه، كان لربّه.

(ويصحُّ القبضُ جزأً إن علما)؛ أي المتبايعان (قدرة)؛ أي: المقبوض،  
(كما لو شاهدَا كيلَهُ، ثُمَّ بَاعَهُ بِهِ)؛ إذ لا فائدة في إعادة كيله ثانياً، (لا إن اشترى  
معدوداً)؛ كجوز ونحوه، (فعدَّ منه ألفاً، ووضعَهُ)؛ أي: الألف (بكيل)؛ أي:  
مكيال، (ثمَّ اكْتَالَ بِهِ)؛ أي: بذلك المكيال (بلا عدٍّ، وتقدّم) في أواخر السادس  
من شروط البيع أنه لا يصح؛ لعدم انضباطه.

(وتكره زلزلة الكيل) عند القبض، نصّاً؛ لاحتمال الزيادة على الواجب  
بذلك، ولأنَّ الرجوع في كيفية الاكتيال إلى عرف الناس في أسواقهم، ولم تُعهد  
فيها.

(ويتبعه): أنها تكره زلزلة الكيل (ما لم يحصل بها زيادة مُحَقَّقَةٌ)، فإن حصلَ  
بها زيادة مُحَقَّقَةٌ على الواجب، (فيحرم) فعلها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾  
[المطففين: ١] الآية؛ لأنَّ النفوس لا تسمح بالزيادة عادةً، وكلام الإمام محمولٌ على  
زيادة يُتسامحُ بها في العادة، وهو متبعه<sup>(١)</sup>.

(١) أقول: اتجهه الشارح أيضاً، وقال الخلوّتي: مقتضى الآية الحرمة، ويمكن حمل الآية على  
ما يتضمن أخذ زيادة لا تسمح بها النفوس عادة، انتهى.

وَلَا يَكُونُ مَمْسُوحاً مَا لَمْ تَكُنْ عَادَةً، وَيَصِحُّ قَبْضُ وَكِيلٍ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ،  
إِلَّا مَا كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسٍ مَالِهِ؛ لافْتِقَارِهِ لِعَقْدٍ مُعَاوَضَةٍ - وَيَتَجَهُّ: الصَّحَّةُ  
لَوْ وَكَّلَهُ فِي عَقْدٍ وَقَبْضٍ - .....

(ولا يكون) الكيلُ (ممسوحاً) بل معرماً، (ما لم تكن عادةً)، فيعملُ بها<sup>(١)</sup>.

(ويصحُّ قبضُ وكيلٍ من نفسه لنفسه)؛ بأن يكونَ لمدينٍ وديعةً عندَ ربِّ الدينِ  
من جنسه، فيوكِّلهُ في أخذِ قدره منها؛ لأنه يصحُّ أن يوكِّلهُ في البيعِ من نفسه، فيصحُّ  
أن يوكِّلهُ في القبضِ منها، (إلا ما كانَ من غيرِ جنسٍ ماله)؛ أي: الوكيلُ على  
الموكلِ؛ بأن كانَ الدينُ دنائيرَ، والوديعةُ دراهمَ؛ فلا يأخذُ<sup>(٢)</sup> منها عوضَ الدنانيرِ؛  
(لافتقاره)؛ أي: الأخذِ (لعقدٍ معاوضةً)، ولم يُوجدَ.

(ويتجهُّ: الصَّحَّةُ)؛ أي: صحَّةُ قبضِ الوكيلِ من نفسه لنفسه ما كانَ من غيرِ  
جنسِ الدَّينِ في صورةٍ ما (لو وكَّلهُ)؛ أي: وكَّلَ مستدينٌ دراهمَ مدينه الذي عندهُ  
دنانيرَ ووديعةً (في عقدٍ) مع نفسه؛ بأن يقبضَ الدنانيرَ من نفسه على أنَّها لموكله،  
(وقبضٍ) للدنانيرِ عوضاً عن ماله في ذمته، ويصيرُ كما لو وكَّلَ في قبضٍ من نفسه  
وصرفه منها، وذلكَ جائزٌ، فيتولَّى طرفي العقدِ، وهو متجهٌ<sup>(٣)</sup>.

(١) أقول: قال الشارح: كعادتهم في دمشق بأن ما يكال في العلبة - وهي نصف الكيل الشامي -  
أن يكال ممسوحاً، وما يكال بالمد - وهو نحو صاعين - أن يكال معرماً، انتهى.

(٢) في «ق»: «يؤخذ».

(٣) أقول: ذكره الشارح واتجهه، وأشار إليه في «شرح الإقناع»، ويأتي صريحاً في الوكالة وباب  
الربا والصرف، وقول المصنف: (في عقد)؛ أي: في الوديعة في المثال؛ بأن يعتاض عن  
دنانيره بهذه الدراهم، وقوله: (وقبض)؛ أي: دينه منها، وفي حل شيخنا ما لا يخفى على  
المتأمل، انتهى.

وَمَنْ وَجَدَ مَا قَبْضُهُ زَائِداً مَا لَا يُتَغَابَنُ بِهِ، أَعْلَمَ رَبَّهُ وَجُوباً، وَنَاقِصاً،  
فَإِنْ قَبْضُهُ ثِقَةٌ بِقَوْلٍ بَازِلٍ: إِنَّهُ قَدَّرُ حَقَّهُ، وَلَمْ يَحْضُرْ نَحْوَ كَيْلٍ وَوَزْنٍ،  
قُبِلَ قَوْلُهُ فِي نَقْصِهِ، وَإِنْ صَدَّقَهُ فَلَا، وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ قَابِضٌ،  
وَبِنَحْوِ<sup>(١)</sup> بَيْعٍ قَبْلَ اعْتِبَارِهِ؛ لِفَسَادِ الْقَبْضِ، .....

(وَمَنْ وَجَدَ مَا قَبْضُهُ) من نحو مكيل (زائداً ما)؛ أي: قدراً (لا يتغابن به)  
عادةً؛ (أعلم ربّه وجوباً)، ولم يجب عليه الردُّ بلا طلب، (و) إن وجدته ناقصاً،  
فإن كان (قبضه ثقّة بقول باذل: أنه قدر حقه، ولم يحضر نحو كيل)؛ كعدّ وذرع  
(ووزن)، ثمّ اختبره ووجدته ناقصاً؛ (قُبِلَ قَوْلُهُ)؛ أي: القابض (في) قدر (نقصه)،  
إن لم يخرج عن يده؛ لأنه منكرٌ، فالقول قولُه بيمينه إن لم تكن بينه وتلفٌ، أو  
اختلفا في بقائه على حاله، وإن اتفقا على بقاءه بحاله؛ اعتبر بالكيل ونحوه، (وإن  
صدقَه) قابضٌ في قدر نحو المكيل؛ برئ مقبضٌ من عهده؛ (فلا) تقبلُ دعوى  
نقصه بعد تصديقه وتلفه عليه، (ولا يتصرف فيه قابضٌ بنحو بيع قبل اعتباره؛ لفساد  
القَبْضِ)؛ لأنَّ قبْضَهُ بكيله<sup>(٢)</sup> ونحوه مع حضورٍ مستحقّه؛ أو نائبه، ولم يوجد.

\* تَمَّةٌ: لو أذن ربُّ دينٍ لغريمه بالصدقة عنه بدينه، أو صرف الدين، أو  
الشراء به؛ لم يصحَّ الإذن، ولم يبرأ مدينٌ بفعل ذلك؛ لأنَّ الآذِنَ لا يملك شيئاً ممّا  
في يدِ غريمه إلّا بقبضه، ولم يوجد، فإذا تصدّق، أو صرف، أو اشترى بما ميزه  
لذلك؛ فقد حصلَ بغيرِ مالِ الآذِنِ، فلم يبرأ به، ومن قال لآخر - ولو لغريمه -:  
تصدّق عني بكذا، أو اشتر لي به، ونحوه، ولم يقل: من ديني، صحَّ، وكان اقترافاً

(١) في «ح»: «بنحو».

(٢) في «ق»: «لكيله».



وَإِتْلَافٌ مُشْتَرٍ وَمُتَّهٍ بِإِذْنٍ وَاهِبٍ قَبْضٌ - وَيَتَّجُهُ: وَبِلا إِذْنِهِ يَضْمَنُ،  
وَفِيهِ تَأَمُّلٌ - وَلَيْسَ غَضَبُهُ قَبْضًا، وَغَضَبُ بَائِعٍ ثَمَنًا بِذِمَّةٍ، أَوْ مُعَيَّنًا مِنْ  
نَحْوِ مَكِيلٍ، أَوْ أَخَذَهُ بِلا إِذْنٍ، لَيْسَ قَبْضًا إِلَّا مَعَ الْمُقَاصَّةِ، . . . . .

مَنْ الْمَأْذُونُ لَهُ، وَتَوَكُّيلاً لَهُ فِي الصَّدَقَةِ وَنَحْوِهَا بِهِ، لَكِنْ يَسْقُطُ مِنْ دَيْنِ غَرِيمٍ بِقَدْرِ  
الْمَأْذُونِ فِيهِ بِالْمُقَاصَّةِ بِشَرْطِهَا.

(وَإِتْلَافٌ مُشْتَرٍ لِمَبِيعٍ - وَلَوْ غَيْرَ عَمْدٍ - قَبْضٌ، (و) إِتْلَافٌ (مُتَّهٍ) لَعَيْنٍ  
مَوْهُوبَةٍ (بِإِذْنٍ وَاهِبٍ، قَبْضٌ)؛ لِأَنَّهُ مَالُهُ وَقَدْ أَتْلَفَهُ<sup>(١)</sup>).

(وَيَتَّجُهُ: (و) إِتْلَافٌ مُتَّهٍ الْعَيْنِ الْمَوْهُوبَةِ (بِلا إِذْنِهِ)؛ أَيِ: الْوَاهِبِ لَهُ فِي  
قَبْضِهَا (يُضْمَنُ) ذَلِكَ؛ تَنْزِيلاً لَهُ مِنْزَلَةَ الْغَاصِبِ. (وَفِيهِ)؛ أَيِ: هَذَا الْإِتِّجَاهُ (تَأَمُّلٌ)؛  
لَمَّا يَأْتِي فِي الْهَبَةِ: أَنَّهُ يَصَحُّ التَّصَرُّفُ فِيهَا قَبْلَ قَبْضِهَا<sup>(٢)</sup>).

(وَلَيْسَ غَضَبُهُ)؛ أَيِ: الْمُشْتَرِي مَعِيباً لَا يَدْخُلُ فِي ضَمَانِهِ إِلَّا بِقَبْضِهِ،  
وَلَا غَضَبُ مَوْهُوبٍ لَهُ عَيْنًا وَهَبَتْ لَهُ (قَبْضًا)؛ فَلَا يَصَحُّ تَصَرُّفُهُ فِي ذَلِكَ؛ لِعَدْوَانِهِ،  
(و) كَذَا (غَضَبُ بَائِعٍ) مِنْ مُشْتَرٍ (ثَمَنًا بِذِمَّةٍ) لَيْسَ مُعَيَّنًا، (أَوْ) كَانَ (مُعَيَّنًا مِنْ نَحْوِ  
مَكِيلٍ)؛ كَمُوزُونٍ قَبْلَ اعْتِبَارِهِ، (أَوْ أَخَذَهُ)؛ أَيِ: الْبَائِعُ الثَّمَنَ مِنْ مَالِ مُشْتَرٍ (بِلا  
إِذْنٍ) مِنْهُ، (لَيْسَ قَبْضًا) لِلثَّمَنِ، بَلْ غَضَبٌ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ لَمْ يَتَّعَيْنْ فِيمَا قَبْضُهُ بَعِيْنُهُ؛  
كَغَضَبِ الْبَائِعِ ثَمَنًا غَيْرَ مُعَيَّنٍ، (إِلَّا مَعَ الْمُقَاصَّةِ)؛ بِأَنَّهُ أَتْلَفَهُ، أَوْ تَلَفَ بِيَدِهِ، وَكَانَ  
مُوَافِقاً لِمَالِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي نَوْعاً وَقَدْرًا، فَيَتَسَاقَطَانِ، وَكَذَا إِنْ رَضِيَ مُشْتَرٍ بِجَعْلِهِ  
عَوْضاً عَمَّا عَلَيْهِ مِنَ الثَّمَنِ.

(١) فِي «ق»: «أَبْلَغَهُ».

(٢) أَقُولُ: صَرَحَ بِالتَّأَمُّلِ (م ص) وَغَيْرِهِ، وَقَوْلُهُ: (وَيَتَّجُهُ . . . إلخ)، هَذَا مَفْهُومٌ قَوْلُهُمُ السَّابِقُ،  
وَقَوْلُ شَيْخِنَا: (فِي قَبْضِهَا)، سَبَقَ قَلَمُ صَوَابِهِ: فِي إِتْلَافِهَا، فَتَأَمَّلْ، انْتَهَى.

وَأَجْرُهُ كَيْلٌ وَوزنٌ وَعَدٌّ وَذَرْعٌ وَنَقْدٌ عَلَى بَاذِلٍ، وَنَقْلٌ عَلَى آخِذٍ، لَكِنْ لَوْ  
نَقَدَهُ بَعْدَ أَخْذِ فَعَلَيْهِ، وَلَا يَضْمَنُ نَاقِذٌ حَازِقٌ أَمِينٌ خَطَأً - وَيَتَجَهُّ: وَكَذَا  
نَحْوُ كَيْالٍ - وَقَبْضُ صُبْرَةٍ وَمَا يُنْقَلُ بِنَقْلِ، وَمَا يُتَنَاوَلُ بِتَنَاوُلِهِ، وَغَيْرِهِ  
بِتَخْلِيَةٍ، .....

(وَأَجْرُهُ كَيْلٌ وَوزنٌ وَعَدٌّ وَذَرْعٌ وَنَقْدٌ) قَبْلَ قَبْضٍ (عَلَى بَاذِلٍ) بَائِعٍ أَوْ  
غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ تَوْفِيَةٍ، وَلَا تَحْصُلُ إِلَّا بِذَلِكَ؛ أَشْبَهَ السَّعْيَ عَلَى بَائِعِ  
الثَّمَرَةِ.

(و) أَجْرُهُ (نَقْلٌ) لِمَبِيعٍ مَنقُولٍ (عَلَى آخِذٍ)؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَصْلَحَتِهِ، وَأَجْرُهُ دَلَالٍ  
عَلَى بَائِعٍ، إِلَّا مَعَ شَرْطٍ، (لَكِنْ لَوْ نَقَدَهُ)؛ أَيِ: الثَّمَنِ الْبَائِعُ (بَعْدَ أَخْذِهِ) مِنْ  
الْمُشْتَرِي؛ (ف) أَجْرُهُ نَقْدُهُ (عَلَيْهِ)؛ أَيِ: الْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ مَلَكُهُ بِقَبْضِهِ.

(وَلَا يَضْمَنُ نَاقِذٌ حَازِقٌ أَمِينٌ خَطَأً)، مُتَبَرِّعاً كَانَ أَوْ بِأَجْرَةٍ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ، فَإِنْ  
لَمْ يَكُنْ حَازِقاً أَوْ أَمِيناً، ضَمِنَ؛ كَمَا لَوْ كَانَ عَمِداً.

(وَيَتَجَهُّ: وَكَذَا نَحْوُ كَيْالٍ)؛ كَوَزَانٍ وَعَدَادٍ وَذِرَاعٍ أَمِينٍ؛ لَا يَضْمَنُ، فَإِنْ لَمْ  
يَكُنْ ثِقَةً، ضَمِنَ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ، وَهُوَ مُتَجَهٌّ<sup>(١)</sup>.

(و) يَحْصُلُ (قَبْضُ صُبْرَةٍ) بِيَعْتٍ جَزَافاً بِنَقْلِ، (و) قَبْضُ (مَا يُنْقَلُ)؛ كَأَحْجَارِ  
طَوَاحِينَ (بِنَقْلِ)، وَقَبْضُ حَيَوَانٍ بِتَمَشُّيْتِهِ، (و) قَبْضُ (مَا يُتَنَاوَلُ)؛ كَدِرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ  
وَكُتُبٍ وَنَحْوَهَا (بِتَنَاوُلِهِ) بِالْيَدِ، (و) قَبْضُ (غَيْرِهِ)؛ أَيِ: الْمَذْكُورِ؛ كَأَرْضٍ وَبَنَاءٍ  
وَشَجَرٍ (بِتَخْلِيَةٍ) بَائِعٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُشْتَرٍ بِلَا حَائِلٍ، وَلَوْ كَانَ بِالْدارِ مَتَاعٌ بَائِعٌ؛ لِأَنَّ  
الْقَبْضَ مُطْلَقٌ فِي الشَّرْعِ، فَيَرْجِعُ فِيهِ إِلَى الْعَرَفِ؛ كَالْحَرْزِ وَالتَّفَرُّقِ، وَالْعَرَفُ فِي

(١) أَقُولُ: اتَّجَهَّ الشَّارِحُ أَيْضاً، وَلَمْ أَرَهُ صَرِيحاً لِأَحَدٍ، وَهُوَ قِيَاسُ ظَاهِرٍ؛ إِذْ لَا فَرْقَ فِيمَا  
يُظْهَرُ، انْتَهَى.

وَيَتَجَهُّ: فَائِدَةُ هَذَا فِي رَهْنٍ وَقَرْضٍ وَهَبَةٍ وَيُعْتَبَرُ لِقَبْضِ مُشَاعٍ<sup>(١)</sup> يُنْقَلُ إِذْنُ شَرِيكِهِ، فَإِنْ أَبَى تَوَكَّلَ فِيهِ عَنْ مُشْتَرٍ، فَإِنْ أَبَى نَصَبَ حَاكِمٍ مَنِ يَقْبِضُ، فَلَوْ سَلَّمَهُ بِلَا إِذْنِ شَرِيكِهِ، فَغَاصِبٌ، .....

ذَلِكَ مَا سَبَقَ.

(ويتجه: فائدة هذا) القبض تظهر (في رهن وقرض وهبة) لمقبوض، فكلُّ ما قبض بنوعٍ ممَّا ذكر؛ يصحُّ رهنه وقرضه وهبته؛ كغيره من المملوكات، وهو متجه<sup>(٢)</sup>.

(ويعتبر لـ) جواز (قبض مشاع)؛ كثلث ونصف ممَّا (ينقل)؛ كنصف فرسٍ أو بعيرٍ (إذن شريكه)؛ لأنَّ قبضه نقله، ولا يتأتَّى إلَّا بنقل حصّة شريكه، والتصرف في مال الغير بغير إذنه حرام، وعلم منه أنَّ قبض مشاع لا ينقل؛ كنصف عقار، لا يعتبر له إذن شريك؛ لأنَّ قبضه تخلية، وليس فيها تصرف، (فإن أبى) الشريك الإذن للبائع في تسليم الكل، قيل للمشتري: وكلّ الشريك في القبض؛ ليصل إلى مقصوده، فإن (توكل) الشريك (فيه)؛ أي: القبض (عن مشتري)؛ قبضه نيابة عنه، وفي نسخة: (عن باذله) بدل قوله: (عن مشتري)، ولعلّها سبق قلم، أو تحريف من النساخ.

(فإن أبى) المشتري أن يوكل، أو أبى الشريك أن يتوكل؛ (نصب حاكم من يقبض) الكلّ جمعاً بين الحقين، فيكون في يد القابض أمانة، أو بأجرة، وأجرته عليهما، (فلو سلّمه) بائع (بلا إذن شريكه)، (ف) البائع (غاصب) لحصّة شريكه؛

(١) في «ح»: «ويعتبر لصحة قبض مشاع».

(٢) أقول: اتجهه الشارح أيضاً، وهو ظاهر مصرح به في غير هذا الموضع، انتهى.

وَقَرَّارُ الضَّمَانِ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَخِذٌ.

\* \* \*

### فَصْلٌ

وِإِقَالَةُ النَّادِمِ مُسْتَحَبَّةٌ، وَهِيَ فَسْخٌ، فَتَصِحُّ قَبْلَ قَبْضٍ نَحْوِ  
مَكِيلٍ، .....

لتعديهِ بتسليمِها بلا إذنه، (وقرار الضمان) - فيه إن تلف - (عليه)؛ أي: البائع؛  
لتغيره المُشْتَرِي، (ما لم يعلم أخذ) - وهو المُشْتَرِي - أنَّ للبائع شريكاً لم يأذن في  
تسليم حصته، فإن علم، فقرار الضمان عليه، وكذا لو علم الشركة، وجهل وجوب  
الإذن، وتسلم المبيع، فتلف أو بعضه؛ فقرار الضمان على البائع؛ لما تقدم.

### (فصل)

(وإقالة النادم مستحبة)؛ لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا،  
أَقَالَ اللَّهُ عَثْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، رواه ابن ماجه، ورواه أبو داود، وليس فيه ذكر يوم  
القيامة<sup>(٢)</sup>.

(وهي)؛ أي: الإقالة (فسخ) للعقد لا بيع؛ لأنها عبارة عن الرفع والإزالة،  
يقال: أقال الله عثرتك؛ أي: أزالها، وبدليل جوازها في السلم مع إجماعهم على  
المنع من بيعه قبل قبضه.

(فتصح) الإقالة (قبل قبض) ما بيع من (نحو مكيل)؛ كموزون ومعدود

(١) في «ف»: «وقرار شريك الضمان».

(٢) رواه ابن ماجه (٢١٩٩)، وأبو داود (٣٤٦٠).

وَبَعْدَ نِدَاءِ جُمُعَةٍ، وَمِنْ مُضَارِبٍ وَشَرِيكِ، وَلَوْ بِلَا إِذْنٍ، وَمُفْلِسٍ بَعْدَ حَجَرٍ - وَيَتَجَهُّ: وَنَاطِرٍ وَوَلِيِّ - لِمَصْلَحَةٍ فِيهِنَّ، وَبِلَا شُرُوطٍ بَيْعٍ، وَبَلْفَظٍ صُلْحٍ وَبَيْعٍ، وَمَا يَدُلُّ عَلَى مُعَاطَاةٍ، وَلَا خِيَارٍ فِيهَا، وَلَا شُفْعَةٍ، وَلَا يَحْنُثُ بِهَا مَنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ، وَعَكْسُهُ.....

ومذروع، ومبيع في ذمة أو بصفة أو رؤية متقدمة، وفي سلم قبل قبضه، (وبعد نداء جمعة)؛ كسائر الفسوخ.

(و) تصحُّ الإقالة (من مضاربٍ وشريكٍ، ولو بلا إذن) ربِّ المالِ والشريكِ الآخرِ، (و) تصحُّ من (مفلسٍ بعد حجرٍ) الحاكمِ عليه.

(ويَتَجَهُّ: و) يصحُّ من (ناظرٍ) وقفٍ، (و) من (وليٍّ) نحوِ يَتِيمٍ، وهو متَّجِهٌ<sup>(١)</sup>.

(لمَصْلَحَةٍ فِيهِنَّ)؛ لَأَنَّهَا مَطْلُوبَةٌ شَرْعاً (و) تصحُّ (بلا شروطٍ بيعٍ)؛ كما لو تقايلا في آبقٍ أو شاردٍ؛ كما لو فسخَ فيهما لخيارٍ شرطٍ، بخلافِ بيعٍ.

وتصحُّ بلفظها (وبلفظِ صلحٍ، و) بلفظِ (بيعٍ، و) بـ (ما يدلُّ على معاطاةٍ)؛ لأنَّ القصدَ المعنى، فيكتفى بما أداه؛ كالبيع.

(ولا خيارَ فيها)؛ أي: الإقالة، لا لمجلسٍ ولا غيره؛ لَأَنَّهَا فُسِّخَ، والفسخُ لا يفسخُ، (ولا شفعةً) فيها، نصًّا؛ كالردِّ بالعيبِ. (ولا يحنثُ بها)؛ أي: الإقالة (من حلفَ لا يبيعُ)؛ لَأَنَّهَا فُسِّخَ، (وعكسه)؛ أي: لا يبرُّ بها مَنْ حلفَ لَيَبِيعَنَّ<sup>(٢)</sup>، سواءً حلفَ بطلاقٍ أو عتاقٍ أو غيرهما.

(١) أقول: صرح به (م ص) في «شرح الإقناع»، واتجهه الشارح أيضاً، انتهى.

(٢) في «ق»: «لا يبيعن».

وَمُؤْنَةٌ رَدٌّ عَلَى بَائِعٍ، وَلَا تَمْنَعُ رُجُوعَ أَبِي فِي هِبَةٍ، وَلَا تَصِحُّ مَعَ تَلْفٍ مُثْمَنٍ وَمَوْتٍ عَاقِدٍ وَغَيْبَةٍ أَحَدِهِمَا، وَلَا بَزِيَاذَةٍ عَلَى ثَمَنِ، أَوْ نَقْصِهِ، أَوْ بغيرِ جِنْسِهِ مَا لَمْ يَسْتَأْنِفَا بَيْعًا آخَرَ.....

(وَمُؤْنَةٌ رَدٌّ) مبيعٌ تقايلا فيه (على بائعٍ)؛ لرضاهُ ببقاء المبيع أمانةً بيدَ مشترٍ بعدَ التَّقَايِلِ؛ فلا يلزمه مؤنَةٌ رَدُّه؛ كوديعٍ، بخلافِ الرَدِّ بالعيبِ؛ لاعتباره مردوداً، (ولا تمنعُ) الإقالة (رجوعَ أبي في هبةٍ)؛ أي: لو وهبَ والدٌ ولدهُ شيئاً، ثمَّ باعَ الولدُ ما وهبهُ له أبوه، ثمَّ رجعَ إلى الولدِ بإقالةٍ؛ لم يمنعَ رجوعَ الأبِ فيه؛ كما لو رجعَ إلى الابنِ بفسخِ الخيارِ، بخلافِ ما لو رجعَ إليه ببيعٍ أو هبةٍ؛ فإنه يمنعُ رجوعَ الأبِ. (ولا تصحُّ مَعَ تَلْفٍ مَثْمَنٍ)، سواءً احتاجَ لحقَّ توفيةٍ أو لا؛ لفواتِ محلِّ الفسخِ، وتصحُّ مَعَ تَلْفٍ ثَمَنِ، (و) لا مَعَ (مَوْتٍ عَاقِدٍ) بائعٍ أو مشترٍ؛ لعدمِ تأنيها، (و) كذا لا تصحُّ مَعَ (غَيْبَةٍ أَحَدِهِمَا)، فلو قالَ: أَقْلِنِي فَأَقَالَهُ<sup>(١)</sup> وهو غائبٌ، لم تصحَّ؛ لاعتبارِ رضاهُ، والغائبُ حاله مجهولٌ، (ولا بزيادةٍ على ثمنٍ) معقودٍ به، (أو) مَعَ (نَقْصِهِ، أَوْ بغيرِ جِنْسِهِ)؛ لأنَّ مقتضى الإقالةِ رَدُّ الأمرِ إلى ما كانَ عليه، ورجوعُ كُلِّ منهما إلى ما كانَ له، فلو قالَ مشترٍ لبائعٍ: أَقْلِنِي وَلَكَ كَذَا، ففعلَ، فقد كرهَهُ أَحْمَدُ؛ لشبهه بمسائلِ العينةِ؛ لأنَّ السلعةَ ترجعُ إلى صاحبِها، ويبقى له على المُشْتَرِي فضلُ دراهم، قالَ ابنُ رجبٍ: لكن محذورُ الربا هنا بعيدٌ جداً<sup>(٢)</sup>، (ما لم يستأنفا)؛ أي: المتبايعانِ (ببيعاً آخرَ) بزيادةٍ عنِ الثمنِ الأولِ، أو نقصٍ عنه، أو بغيرِ جنسه؛ فيجوزُ.

(١) سقط من «ق».

(٢) انظر: «القواعد» لابن رجب (ص: ٤٣٨).

- وَيَتَجَهُّ: وَلَا قَصْدُ مَسْأَلَةِ عَيْنَةٍ - وَلَا مِنْ وَكَيْلٍ بَلَا إِذْنٍ مُوَكَّلِهِ، وَتَصَحُّ فِي إِجَارَةٍ مِنْ مُؤَجَّرٍ وَقَفَّ الاستِحْقَاقُ كُلُّهُ لَهُ.

وَالْفَسْخُ رَفْعُ عَقْدٍ مِنْ حِينِ فَسْخٍ، فَمَا حَصَلَ مِنْ نَمَاءٍ مُنْفَصِلٍ، فَلِمْشْتَرٍ، .....

(ويتجه: ولا) يباح (قصد) عاقد بالإقالة (مسألة عينة)، فإن فعلها وقصد بها العينة؛ صحَّت الإقالة ولم يطب<sup>(١)</sup> له أكل الزيادة؛ لما تقدم أنفاً، وهو متجه<sup>(٢)</sup>.

(ولا) تصحُّ الإقالة (من وكيل) في عقد (بلا إذن موكله)؛ لأنه لم يوكل في الفسخ.

(وتصحُّ) الإقالة (في إجارة من مؤجر وقف) إن كان (الاستحقاق كله له)؛ لأنه كالمالك له، وظاهره إن كان الاستحقاق مشتركاً أو لمعين غيره، أو كان الوقف على جهة، لم تصحَّ الإقالة، وعمل الناس على خلافه.

(والفسخ) بالإقالة أو غيرها (رفع عقد من حين فسخ) لا من أصله؛ كالخلع والطلاق، هذا المذهب، (فما حصل من) كسبٍ و(نماءٍ منفصلٍ، فلمشتري)؛ لحديث: «الخراج بالضمان»<sup>(٣)</sup>.

(١) في «ق»: «يطلب».

(٢) أقول: وعبارة الشارح: ويتجه، ولا تصح الإقالة ممن قصد مسألة عينة؛ لما تقدم، انتهى.

قلت: هذا الذي يظهر، وهو مقتضى كلامهم هنا، وتقدم في مسألة العينة ما يؤيده، ولم أره صريحاً لأحد، وفي حل شيخنا ما لا يخفى على المتأمل، انتهى.

(٣) رواه أبو داود (٣٥٠٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

ولا ينفذُ حُكْمُ بَصِيحَةٍ بَيْعٍ فَاسِدٍ بَعْدَ فَسْخِ .

(ولا ينفذُ حُكْمُ) حاكمٍ (بصِيحَةٍ) عقدٍ (بيعٍ فاسدٍ بعدَ) تقايلٍ ؛ لحصولِ (فسخِ)  
العقدِ وارتفاعهِ ، فلم يبقَ ما يحكمُ به .

\* \* \*



## بَابُ الرَّبَا وَالصَّرْفِ

الرَّبَا مِنَ الْكِبَائِرِ، وَهُوَ: تَفَاضُلٌ فِي أَشْيَاءَ، وَنِسَاءٌ فِي أَشْيَاءَ، مُخْتَصٌّ بِأَشْيَاءَ وَرَدَ الشَّرْعُ بِتَحْرِيمِهَا.

(باب الربا والصرف)

(الربا)<sup>(١)</sup> مقصورٌ، يكتب بالالف والواو والياء، وهو لغةٌ: الزيادةُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ [الحج: ٥]؛ أَي: عَلَتْ وَارْتَفَعَتْ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢]؛ أَي أَكْثَرُ عِدْدًا، وَهُوَ (من الكبائر)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمَوْبِقَاتِ»<sup>(٢)</sup>.

(وهو) شرعاً: (تفاضلٌ في أشياء<sup>(٣)</sup>)؛ كمكيلٌ بجنسه، أو موزونٌ بجنسه، (ونساءٌ في أشياء)؛ كمكيلٌ بمكيلٍ، وموزونٌ بموزونٍ - ولو من غير جنسه - (مختصٌّ بأشياء)، وهي المكيلاتُ والموزوناتُ (وردَ الشرعُ بتحريمها)؛ أَي: تحريمُ الربَا فيها، نصّاً في البعض، وقياساً في الباقي منها كما ستقفُ عليه.

(١) سقط من «ق».

(٢) رواه البخاري (٢٦١٥).

(٣) سقط من «ق».

فَيَحْرُمُ رِبَا فَضْلٍ فِي كُلِّ مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ بِجِنْسِهِ، وَلَوْ غَيْرَ مَطْعُومٍ،  
أَوْ قَلٍّ؛ كَتَمْرَةٍ بَتَمْرَةٍ، وَمَا دُونَ الْأُرْزَةِ مِنْ نَقْدٍ، لَا فِي مَاءٍ، وَلَا فِيمَا  
لَا يُوزَنُ عُرْفًا لِصِنَاعَتِهِ مِنْ غَيْرِ ذَهَبٍ.....

(فيحرم ربا فضل في كل مكيل (أو موزون) من نقدي أو غيره،  
مطعوم؛ كسكر، أو غيره؛ كقطن (بجنسه)؛ لما روى عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ  
قال: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر  
بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا  
كيف شئتم يداً بيد»، رواه أحمد ومسلم<sup>(١)</sup>، وعن أبي سعيد مرفوعاً نحوه، متفق  
عليه<sup>(٢)</sup>).

فيجري الربا في كل مكيل أو موزون بجنسه، (ولو) كان (غير مطعوم)؛  
كأشنان، ونورة، وقطن، وحرير، وصوف، وحناء، وحديد، ونحاس، ورمصاص،  
وذهب، وفضة، ونحوها، (أو قل) المبيع؛ (كتمرة بتمر)، أو تمر بتمرتين؛ لعدم  
العلم بتساويهما في الكيل، (و) في (ما)؛ أي: يسير (دون الأرز من نقد) ذهب  
أو فضة؛ لعموم الخبر، ولأنه مال يجوز بيعه، ويحنت به من حلف لا يبيع.

و(لا) يحرم الربا (في ماء) بحال؛ لإباحته أصلاً، وعدم تمؤله عادةً.

قال في «المبدع»: وفيه نظر؛ إذ العلة عندنا ليست هي المالية<sup>(٣)</sup>، لكن لما  
ضعفت العلة التي هي الكيل فيه؛ فلم تؤثر.

(ولا) ربا (فيما لا يوزن عرفاً لصناعته)؛ لارتفاع سعره بها، (من غير ذهبٍ

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣٢٠ / ٥)، ومسلم (١٥٨٧ / ٨١).

(٢) رواه البخاري (٢٠٦٧)، ومسلم (١٥٨٤ / ٨٢).

(٣) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١٣٠ / ٤).

أَوْ فِضَّةً؛ كَمَعْمُولٍ مِنْ نَحَاسٍ، وَحَدِيدٍ، وَقُطْنٍ، وَنَحْوِهِ، فَمَصْنُوعٌ مِنْ  
نَقْدٍ يُبَاعُ بِمِثْلِهِ وَزَنًا، لَا قِيَمَةً، خِلَافًا لِلشَّيْخِ، وَلَا فِي فُلُوسٍ عَدَدًا - وَلَوْ  
نَافِقَةً - حَيْثُ لَا نِسَاءَ.

وَيَصِحُّ بَيْعُ صُبْرَةٍ بِجَنَسِهَا إِنْ عَلِمَا كَيْلَهُمَا وَتَسَاوَيْتَهُمَا، وَخُلُوهُمَا .

أَوْ فِضَّةً، فَأَمَّا الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ: فَيَحْرَمُ فِيهِمَا مطلقاً؛ (كمعمولٍ من نحاسٍ)؛  
كأَسْطَالٍ وَدَسُوتٍ، (و) مَعْمُولٍ مِنْ (حديدٍ)؛ كَنَعَالٍ وَسَكَكَيْنِ، (و) كَمَعْمُولٍ مِنْ  
حَرِيرٍ وَ(قُطْنٍ)؛ كَثِيَابٍ (ونحوه)؛ كَأَكْسِيَةٍ مِنْ صُوفٍ وَثِيَابٍ مِنْ كَتَانٍ، (فمصنوعٌ  
من نقدٍ يُباعُ بِمِثْلِهِ وَزَنًا لَا قِيَمَةً)، سِوَاءَ مَاثَلَهُ فِي الصَّنَاعَةِ أَوْ لَا؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ السَّابِقِ،  
(خِلَافًا لِلشَّيْخِ) تَقِيَّ الدِّينِ حَيْثُ جَوَزَ بَيْعَ مَصْنُوعٍ مَبَاحِ الاسْتِعْمَالِ؛ كَخَاتَمٍ وَنَحْوِهِ  
بِجَنَسِهِ بِقِيَمَتِهِ حَالاً؛ جَعَلًا لِلزَّائِدِ فِي مَقَابِلَةِ الصَّنْعَةِ<sup>(١)</sup>.

(ولا) ربا (في فُلُوسٍ) يَتَعَامَلُ بِهَا (عدداً - ولو) كَانَتْ (نافقةً - حيثُ لَا نِسَاءَ)؛  
لِخُرُوجِهَا عَنِ الْكَيْلِ وَالْوِزَنِ، وَعَدَمِ النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ، فَعَلَّةُ الرِّبَا فِي الذَّهَبِ<sup>(٢)</sup> وَالْفِضَّةِ  
كُونُهُمَا موزونَي جنسٍ، وَفِي الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ كُونُهُنَّ مكيلات جنسٍ، نَصًّا،  
وَالْحَقُّ بِذَلِكَ كُلُّ موزونٍ وَمَكِيلٍ؛ لَوْجُودِ الْعَلَّةِ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ دَلِيلُ شَرْعِيٍّ،  
فَيَجِبُ اسْتِخْرَاجُ عِلَّةٍ هَذَا الْحَكْمِ وَإِثْبَاتُهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَثَبُّتُ عِلَّتُهُ فِيهِ، وَلَا يَجْرِي  
فِي مَطْعُومٍ لَا يُكَالُ وَلَا يُوزَنُ؛ كَجَوْزٍ وَبَيْضٍ وَحَيَوَانٍ.

(وَيَصِحُّ بَيْعُ صُبْرَةٍ) مِنْ مَكِيلٍ بِصُبْرَةٍ مِنْ (جَنَسِهَا)؛ كَصُبْرَةٍ تَمَرٍ بِصُبْرَةٍ  
تَمَرٍ (إِنْ عَلِمَا كَيْلَهُمَا)؛ أَيِ: الصُّبْرَتَيْنِ، وَعَلِمَا (تَسَاوَيْتَهُمَا) كَيْلاً<sup>(٣)</sup> (وخلُوهُمَا

(١) انظر: «الاختيارات الفقهية» (ص: ١٨٨).

(٢) سقط من «ق».

(٣) سقط من «ق».

عَنْ مُخَالَفٍ لَهُمَا، لَكِنْ لَا يَضُرُّ يَسِيرٌ؛ نَحْوُ حَبَاتِ شَعِيرٍ بِحَنْطَةٍ، أَوْ لَا، وَتَبَايَعَاهُمَا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَكَيْلَتَا فَكَانَتَا سَوَاءً، وَحَبٌّ جَيِّدٌ بِخَفِيفٍ، لَا بِمُسْوَسٍ، وَلَا مَكِيلٍ بِجِنْسِهِ وَزْنًا، وَلَا مَوْزُونٍ بِجِنْسِهِ كَيْلًا، . . . . .

عن مخالفٍ لهما؛ لوجود الشرط، وهو التماثل، (لكن لا يضر) في التماثل وجود (يسير؛ نحو حبات شعير) أو تبين، أو عقد، (بحنطة) ونحوها؛ إذ لا تخلو الجوب غالباً من ذلك، (أو لا)؛ أي: أو لم يعلما كيلهما ولا تساويهما، (وتبايعاهما مثلاً بمثل، فكيلتا فكانتا سواءً)؛ لوجود التماثل، فإن نقصت إحداهما عن الأخرى، بطل، وكذا زبرة حديد، فإذا اختلف الجنس، لم يجب التماثل، ويأتي، لكن إن تبايعا صبرةً من برٍّ بصبرةٍ من شعيرٍ مثلاً بمثل، فكيلتا فزادت إحداهما، فالخيارُ.

(و) يصحُّ بيعُ (حبٍّ جيدٍ بـ) حبٍّ (خفيفٍ) من جنسه إن تساويا كيلاً؛ لأنه معيارُهما الشرعيُّ، ولا يؤثرُ اختلافُ<sup>(١)</sup> القيمة.

(ولا) يصحُّ بيعُ حبٍّ (بـ) حبٍّ (مسوسٍ) من جنسه؛ لأنه لا طريقَ إلى العلمِ بالتماثل، والجهلُ به كالعلمُ بالتفاضلِ.

(ولا) يصحُّ بيعُ (مكيلٍ)؛ كتمرٍ وبرٍّ وشعيرٍ (بجنسه وزناً)؛ كرطلٍ تمرٍ برطلٍ تمرٍ، (و) لا بيعُ (موزونٍ)؛ كذهبٍ وفضةٍ ونحاسٍ وزبدٍ (بجنسه كيلاً)؛ لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «الذهبُ بالذهبِ وزناً بوزنٍ مثلاً بمثلٍ<sup>(٢)</sup>، فمن زاد أو استزاد

(١) في «ج»: «اختبار»، وفي «ق»: «اختيار»، والمثبت من «ط»، وهو موافق لما في «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٢/ ٦٥).

(٢) سقط من «ق».

إِلَّا إِذَا عَلِمَ مُسَاوَاتَهُ لَهُ فِي مَعْيَارِهِ الشَّرْعِيِّ وَيَصِحُّ إِذَا اختلفَ الْجِنْسُ كَيْلًا، وَوَزْنًا، وَجُزَافًا، وَبِيعَ لَحْمٌ بِمِثْلِهِ مِنْ جِنْسِهِ<sup>(١)</sup> إِذَا نَزَعَ عَظْمُهُ، . . .

فهو رباً»، رواه مسلم<sup>(٢)</sup>، وروى أبو داود من حديث عبادَةَ مرفوعاً: «البرُّ بالبرِّ مَدِينٌ بِمَدِينٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ أَزَادَ فَقَدْ أَرَبَى»<sup>(٣)</sup>، فاعتبرَ الشارعُ المساواةَ في الموزوناتِ بالوزنِ وفي المكيلاتِ بالكيلِ، فَمَنْ خالفَ ذلكَ؛ خرجَ عن المشروعِ المأمورِ به؛ إذِ المساواةُ المعتبرةُ فيما يحرمُ فيه التفاضلُ، هي المساواةُ في معياره الشرعيِّ، (إِلَّا إِذَا عَلِمَ مُسَاوَاتَهُ لَهُ)؛ أي: المكيلُ المبيعُ بجنسه وزناً، أو الموزونُ المبيعُ بجنسه كَيْلًا (في معياره الشرعيِّ)؛ فيصحُّ المبيعُ؛ للعلمِ بالتماثلِ.

(ويصحُّ) البيعُ (إذا اختلفَ الجنسُ)<sup>(٤)</sup>؛ كتمرٍّ ببرٍّ (كَيْلًا) ولو كانَ المبيعُ موزوناً (ووزناً) ولو كانَ المبيعُ مكيلاً، (وجزافاً)؛ لقوله ﷺ: «إِذَا اختلفَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدَايِدُ»، رواه مسلمٌ، وأبو داود<sup>(٥)</sup>، ولأنهما جنسانِ يجوزُ التفاضلُ بينهما، فجازَ جزافاً، وحديثُ جابرٍ في النهيِ عن بيعِ الصُّبْرَةِ بِالصُّبْرَةِ مِنَ الطَّعَامِ لَا يُدْرَى مَا كَيْلُ هَذَا وَمَا كَيْلُ هَذَا<sup>(٦)</sup> = محمولٌ على الجنسِ الواحدِ؛ جمعاً بين الأدلةِ.

(و) يَصِحُّ (بِيعَ لَحْمٌ بِمِثْلِهِ) وَزناً (من جنسه) رطباً ويابساً (إِذَا نَزَعَ عَظْمُهُ)،

(١) في «ف»: «مثله».

(٢) رواه مسلم (١٥٨٨ / ٨٤).

(٣) رواه أبو داود (٣٣٤٩).

(٤) قوله: «فيصح المبيع . . . اختلف الجنس» سقط من «ق».

(٥) رواه مسلم (١٥٨٧ / ٨١)، وأبو داود (٣٣٥٠)، من حديث عبادَةَ ﷺ.

(٦) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٩٨ / ٧).

وَبَحْيَوَانٍ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ، وَعَسَلٍ بِمِثْلِهِ إِذَا صُفِّيَ، وَفَرْعٍ مَعَهُ غَيْرُهُ  
لِمَصْلَحَتِهِ بِنَوْعِهِ؛ كَجُبْنٍ بِجُبْنٍ مُتَمَاثِلًا، وَبَغَيْرِ نَوْعِهِ؛ كَزُبْدٍ بِمَخِضٍ  
وَلَوْ مُتَفَاضِلًا، لَا مِثْلَ زُبْدٍ بِسَمْنِهِ؛ لَا سِتْخَرَا جِهَ مِنْهُ، . . . . .

فَإِنْ بَاعَ يَابِسٌ مِنْهُ بَرَطِبَ، لَمْ يَصَحَّ؛ لِعَدَمِ التَّمَاثُلِ، أَوْ لَمْ يَنْزَعْ عَظْمُهُ، لَمْ يَصَحَّ  
لِلْجَهْلِ بِالتَّسَاوِي.

(و) يَصَحُّ بَيْعُ لَحْمٍ (بَحْيَوَانٍ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ)؛ كَقِطْعَةٍ مِنْ نَحْوِ إِبِلٍ بِشَاةٍ؛ لِأَنَّهُ  
رَبَوِيٌّ يَبْعُ بِغَيْرِ أَصْلِهِ وَلَا جِنْسِهِ، فَجَازَ.

(و) يَصَحُّ بَيْعُ (عَسَلٍ بِمِثْلِهِ) كَيْلًا (إِذَا صُفِّيَ) كُلُّ مِنْهُمَا مِنْ شَمْعِهِ، وَإِلَّا،  
لَمْ يَصَحَّ؛ لَمَّا سَبَقَ، إِنْ اتَّحَدَ الْجِنْسُ، وَإِلَّا، جَازَ التَّفَاضُلُ؛ كَعَسَلٍ قَصَبٍ بِعَسَلٍ  
نَحْلٍ.

(و) يَصَحُّ بَيْعُ (فَرْعٍ) مِنْ جِنْسٍ (مَعَهُ)؛ أَيِ: الْفَرْعِ (غَيْرُهُ لِمَصْلَحَتِهِ)؛ كَجُبْنٍ،  
فَإِنَّ فِيهِ مِلْحًا لِمَصْلَحَتِهِ، أَوْ مَنْفَرَدًا لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ؛ كَسَمْنٍ (بِنَوْعِهِ)؛ كَجُبْنٍ بِجُبْنٍ  
مُتَمَاثِلًا (وَزَنًا، وَكَسَمْنٍ بِسَمْنٍ مُتَمَاثِلًا كَيْلًا إِنْ كَانَ مَائِعًا، وَإِلَّا فَوَزَنًا، (و) يَصَحُّ  
بَيْعُ فَرْعٍ مَعَهُ غَيْرُهُ لِمَصْلَحَتِهِ أَوْ لَا (ب) فَرْعٍ (غَيْرِ نَوْعِهِ، كَزُبْدٍ بِمَخِضٍ وَلَوْ مُتَفَاضِلًا)؛  
كَرَطَلٍ زُبْدٍ بِرَطَلٍ [مَخِضٍ]؛ لَا اخْتِلَافَهُمَا نَوْعًا<sup>(١)</sup> بَعْدَ الْإِنْفِصَالِ وَإِنْ كَانَ [جِنْسًا]  
وَاحِدًا مَا دَامَ الْإِتِّصَالُ بِأَصْلِ الْخَلْقَةِ؛ كَالْتَّمْرِ وَنَوَاهُ<sup>(٢)</sup>.

(وَلَا) يَصَحُّ بَيْعُ (مِثْلِ زُبْدٍ بِسَمْنٍ؛ لَا سِتْخَرَا جِهَ)؛ أَيِ: السَّمْنِ (مِنْهُ)، أَيِ:  
الزُّبْدِ، فَيُشَبَّهُ بِبَيْعِ السَّمْسِمِ بِالشَّيْرِجِ.

(١) فِي «شَرْحِ مَنَهَى الْإِرَادَاتِ» لِلْبَهَوْتِيِّ (٢/ ٦٦): جِنْسًا.

(٢) انْظُرِ الْمَرْجِعَ السَّابِقَ، وَمَا بَيْنَ مَعْكَوْفَيْنِ مِنْهُ.

ولا ما معه ما ليس لمصلحته؛ ككشك بنوعه، أو بفرع غيره؛ ككشك بجبن، ولا بيع فرع بأصله؛ كأقط أو جبن بلبن، وزيت بزيثون، وشيرج بسمسم، ولا نوع مسته النار بنوعه الذي لم تمسه، والجنس: ما شمل أنواعاً؛ كالذهب، والفضة، والبر، والشعير، والتمر، والملح، والأدقة، والأخباز، والأدهان، .....

(ولا) بيع (ما)؛ أي: نوع<sup>(١)</sup> (معه ما)؛ أي شيء (ليس لمصلحته؛ ككشك بنوعه)؛ أي: كشك؛ لأنه كمسألة مدّ عجوة ودرهم.

(أو)؛ أي: ولا بيع فرع معه غيره لغير مصلحة (بفرع غيره؛ ككشك بجبن) أو بهريسة؛ لعدم إمكان التماثل.

(ولا بيع فرع بأصله؛ كأقط، أو جبن)، أو زبد، أو لبن، أو مخيض (بلبن)؛ لأنه مستخرج منه؛ أشبه بيع لحم بحيوان من جنسه، (و) لا بيع (زيت بزيثون)؛ لأنه فرعه، (و) لا (شيرج بسمسم)؛ لما مرّ.

(ولا) بيع (نوع مسته النار)؛ كخبز شعير (بنوعه الذي لم تمسه)؛ كعجين شعير؛ لذهاب النار ببعض رطوبة أحدهما، فيجهل التساوي بينهما.

(والجنس ما)؛ أي: مسمى خاص (شمل أنواعاً)؛ أي أشياء مختلفة بالحقيقة، والنوع ما شمل أشياء مختلفة بالشخص، وقد يكون النوع جنساً باعتبار ما تحته، والجنس نوعاً باعتبار ما فوقه؛ (كالذهب) يشمل البندوقي والتكروري وغيرهما، (والفضة والبر والشعير والتمر والملح)؛ لشمول كل اسم من ذلك الأنواع، (و) فروع الأجناس؛ ك (الأدقة والأخباز والأدهان) والخلول ونحوها

(١) في «ق»: «شيء».

وَاللَّحْمُ، وَاللَّبَنُ، وَالْجَبْنُ، وَالسَّمْنُ أَجْنَسٌ بِاخْتِلَافِ أَصُولِهَا، لَكِنَّ  
الْبَقَرَ وَالْجَامُوسَ جِنْسٌ، وَالضَّأَنَ وَالْمَعَزَ جِنْسٌ، وَاللَّحْمُ الْأَبْيَضُ؛  
كَسَمِينِ الظَّهْرِ، وَاللَّحْمُ الْأَحْمَرُ جِنْسٌ، وَنَحْوُ بَقَرِ أَهْلِيَّةٍ وَوَحْشِيَّةٍ  
جِنْسَانِ، وَالشَّحْمُ، وَالْمُخُّ، وَالْأَلْيَةُ، وَالْقَلْبُ، وَالطَّحَالُ، وَالرَّئَةُ،  
وَالْكُلْيَةُ وَالْكَبِدُ، وَالْكَارِعُ، أَجْنَسٌ، فَيَجُوزُ بَيْعُ رِطْلِي لَحْمِ بَقَرٍ بِرِطْلِ  
شَحْمٍ مِنْهُ، وَرِطْلِ شَحْمٍ مِنْهُ بِرِطْلِي مُخٍّ مِنْهُ.

أَجْنَسٌ، فَدَقِيقُ الْبَرِّ جِنْسٌ، وَخَبْزُهُ جِنْسٌ، وَدَقِيقُ الشَّعِيرِ جِنْسٌ، وَخَبْزُهُ جِنْسٌ،  
وَزَيْتُ الْقِرْطَمِ جِنْسٌ، وَزَيْتُ السَّلْجَمِ جِنْسٌ، وَزَيْتُ الْكَتَانِ جِنْسٌ، وَهَكَذَا، وَدُهْنٌ  
وَرَدٌّ وَبَنْفَسَجٌ وَيَاسْمِينٌ وَنَحْوُهَا جِنْسٌ وَاحِدٌ إِنْ كَانَتْ مِنْ دُهْنٍ وَاحِدٍ، وَلَوْ اخْتَلَفَتْ  
مَقَاصِدُهَا.

(وَاللَّحْمُ وَاللَّبَنُ وَالْجَبْنُ وَالسَّمْنُ أَجْنَسٌ بِاخْتِلَافِ أَصُولِهَا)، فَلَحْمُ الْإِبِلِ  
جِنْسٌ، وَلَبَنُهَا جِنْسٌ، وَجَبْنُهَا جِنْسٌ، وَسَمْنُهَا جِنْسٌ، وَهَكَذَا الْبَقَرُ وَالضَّأَنُ، (لَكِنَّ  
الْبَقَرَ وَالْجَامُوسَ) نَوْعًا (جِنْسٍ) وَاحِدٍ، (وَالضَّأَنَ وَالْمَعَزَ) نَوْعًا (جِنْسٍ)، لَا يَبَاعُ  
أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ إِلَّا مَثَلًا بِمِثْلِ يَدَايِيدٍ، وَكَذَا الْبَخَاتِيُّ وَالْعَرَابُ<sup>(١)</sup>، (وَاللَّحْمُ الْأَبْيَضُ،  
كَسَمِينِ الظَّهْرِ) وَالْجَنْبِ، (وَاللَّحْمُ الْأَحْمَرُ جِنْسٌ) وَاحِدٌ يَتَنَاوَلُهُ اسْمُ<sup>(٢)</sup> اللَّحْمِ،  
(وَنَحْوُ بَقَرِ أَهْلِيَّةٍ وَ) بَقَرٍ (وَحْشِيَّةٍ جِنْسَانِ)؛ فَيَجُوزُ بَيْعُ بَقَرَةٍ أَهْلِيَّةٍ بِبَقَرَتَيْنِ وَحْشِيَّتَيْنِ،  
(وَالشَّحْمُ، وَالْمُخُّ، وَالْأَلْيَةُ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ، (وَالْقَلْبُ، وَالطَّحَالُ) بِكَسْرِ الطَّاءِ،  
(وَالرَّئَةُ، وَالْكُلْيَةُ، وَالْكَبِدُ، وَالْكَارِعُ = أَجْنَسٌ، فَيَجُوزُ بَيْعُ رِطْلِي لَحْمِ بَقَرٍ بِرِطْلِ  
شَحْمٍ مِنْهُ؛ وَرِطْلِ شَحْمٍ مِنْهُ بِرِطْلِي مُخٍّ مِنْهُ)، وَالْمُخُّ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْعِظَامِ، وَرِطْلُ

(١) فِي «ق»: «وَالْعَرَب».

(٢) سَقَطَ مِنْ «ق».



وَيَصْحُ بَيْعُ دَقِيقٍ رَبْوِيٍّ بِدَقِيقِهِ إِذَا اسْتَوَيَا نُعُومَةً، وَمَطْبُوخِهِ بِمَطْبُوخِهِ، وَخُبْزِهِ بِخُبْزِهِ إِذَا اسْتَوَيَا نَشَافًا أَوْ رُطُوبَةً، لَكِنْ لَا يَضُرُّ يَسِيرُ زِيَادَةِ أَخْذِ نَارٍ مِنْ أَحَدِهِمَا أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ، وَعَصِيرِهِ بِعَصِيرِهِ، وَرَطْبِهِ بِرَطْبِهِ، وَيَابِسِهِ بِيَابِسِهِ، وَمَنْزُوعٍ نَوَاهُ بِمِثْلِهِ، وَنَوَى بِتَمْرِ فِيهِ نَوَى، وَلَوْ مُتَفَاضِلًا، وَتَمْرٍ فِيهِ نَوَى بِمِثْلِهِ، لَا مَعَ نَوَاهُ بِمَا مَعَ نَوَاهُ، .....

شحم برطلٍ ألية؛ لأنَّهُما جنسانِ.

(وَيَصْحُ بَيْعُ دَقِيقٍ رَبْوِيٍّ)؛ كدقيقِ ذرةٍ (بدقيقهِ) مثلاً بمثلٍ (إذا استويا)؛ أي: الدقيقانِ (نُعُومَةً)؛ لتساويهما على وجهٍ لا ينفردُ أحدهما بالنقصِ، فجازَ؛ كبيعِ التمرِ.

(و) يَصْحُ بَيْعُ (مَطْبُوخِهِ)؛ أي: الربويِّ (بمطبوخِهِ) من جنسِهِ؛ كرطلٍ سمنٍ بقريٍّ برطلٍ مِنْهُ مثلاً بمثلٍ، (و) يَصْحُ بَيْعُ (خُبْزِهِ بِخُبْزِهِ)؛ كخبزِ برٍّ بخبزِ برٍّ مثلاً بمثلٍ؛ (إذا استويا)؛ أي: الخبزانِ (نَشَافًا أَوْ رُطُوبَةً)، لا إن اختلفا، (لكن لا يضرُّ يسيرُ زِيَادَةِ أَخْذِ نَارٍ مِنْ أَحَدِهِمَا)؛ أي الخبزينِ (أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ)؛ لعسرِ التحرُّزِ مِنْهُ، ولأنَّهُ يتسامحُ عادةً.

(و) يَصْحُ بَيْعُ (عَصِيرِهِ بِعَصِيرِهِ)؛ كمدِّ ماءٍ عنبٍ بمثلِهِ، (و) يَصْحُ بَيْعُ (رَطْبِهِ بِرَطْبِهِ)؛ كرطبٍ برطبٍ، وعنبٍ بعنبٍ مثلاً بمثلٍ، (و) يَصْحُ بَيْعُ (يَابِسِهِ بِيَابِسِهِ)؛ كتمرٍ بتمرٍ، وزبيبٍ بزبيبٍ مثلاً بمثلٍ، (و) يَصْحُ بَيْعُ (مَنْزُوعٍ نَوَاهُ) من زبيبٍ وتَمْرٍ (بِمِثْلِهِ) مَنْزُوعِ النوى من جنسِهِ مثلاً بمثلٍ، كما لو كانا معَ نواهما، (و) يَصْحُ بَيْعُ (نَوَى بِتَمْرٍ فِيهِ نَوَى وَلَوْ مُتَفَاضِلًا) يداً بيدٍ، (و) يَصْحُ بَيْعُ (تَمْرٍ فِيهِ نَوَى مِثْلُهُ)؛ أي: بتمرٍ فِيهِ نَوَى مثلاً بمثلٍ.

و(لا) يَصْحُ بَيْعُ مَنْزُوعٍ نَوَاهُ (مَعَ نَوَاهُ بِمَا)؛ أي: بِمَنْزُوعِ النوى (مَعَ نَوَاهُ)؛

وَلَا مَنْزُوعٌ نَوَاهُ بِمَا نَوَاهُ فِيهِ، وَلَا خَلٌّ عَنِ بَخْلٍ زَبِيبٍ، بَلْ خَلٌّ كُلُّ  
 مِنْهُمَا بِمِثْلِهِ - وَيَتَجَهُّ: وَلَا خَلٌّ رُطْبٍ بَخْلٍ تَمْرٍ، بَلْ كُلُّ مِنْهُمَا بِمِثْلِهِ،  
 وَلَا خَلٌّ زَبِيبٍ بَخْلٍ تَمْرٍ أَوْ رُطْبٍ، بَلْ خَلٌّ عَنِ بَرُطْبٍ - وَلَا حَبٌّ بِدَقِيقِهِ  
 أَوْ سَوِيقِهِ، وَلَا دَقِيقٌ حَبٌّ بِسَوِيقِهِ، وَلَا خُبْزٌ بِحَبِّهِ، أَوْ دَقِيقُهُ، أَوْ سَوِيقُهُ،  
 وَلَا نَيْئُهُ بِمَطْبُوحِهِ، .....

لزوالِ التبعية، فهي كمسألة مدَّ عجوةٍ ودرهمٍ، (ولا) يَبِيعُ (منزوعٍ نواهٍ بما نواهٍ فيه)؛  
 لعدمِ التَّساوي، (ولا) يَبِيعُ (خلٌّ عنبٍ بخلٍّ زبيبٍ) ولو متماثلاً؛ لانفرادِ خَلِّ الزبيبِ  
 بالماءِ، (بل) يجوزُ يَبِيعُ (خلٌّ كلٌّ منهما)؛ أي: العنبِ والزبيبِ (بمثله)؛ لتساويهما.  
 (ويتجهُّ: ولا) يَصْحُ يَبِيعُ (خلٌّ رُطْبٍ بخلٍّ تمرٍ)؛ لَمَّا فِي خَلِّ التمرِ مِنَ المَاءِ،  
 (بل) يَصْحُ يَبِيعُ (كلٌّ منهما بمثله)؛ لتساويهما قياساً على العنبِ والزبيبِ.

(و) يتجهُّ أيضاً: (ولا) يَصْحُ يَبِيعُ (خلٌّ زبيبٍ بخلٍّ تمرٍ)؛ لعدمِ العلمِ بتساويهما  
 فِي المَاءِ مَعَ أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا جِنْسٌ مُسْتَقِلٌّ، كَمَا لَا يَخْفَى، (أو) خَلٌّ زَبِيبٍ بَخْلٍ  
 (رُطْبٍ)؛ لانفرادِ خَلِّ الزبيبِ بالماءِ، (بل) يَصْحُ يَبِيعُ (خلٌّ عنبٍ ب) خَلٍّ (رُطْبٍ)؛  
 لتقاربِ استوائها، فهما كالمتماثلين، وهو متجهٌ<sup>(١)</sup>.

(ولا) يَصْحُ يَبِيعُ (حَبٌّ) مِنْ بَرٍّ وَشَعِيرٍ وَذَرَّةٍ وَنَحْوِهَا (بِدَقِيقِهِ أَوْ سَوِيقِهِ)؛  
 لانتشارِ أَجْزَاءِ الحَبِّ بِالطَّحْنِ؛ فَيَتَعَذَّرُ التَّساوي، وَلَأَخِذِ النَّارِ مِنَ السَّوِيقِ، (ولا) يَبِيعُ  
 (دَقِيقٌ حَبٌّ)؛ كَبَرٌ (بِسَوِيقِهِ)؛ لَأَخِذِ النَّارِ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَكَحَبٍّ مَقْلِيٍّ بَنِيءٍ،  
 (ولا) يَبِيعُ (خُبْزٍ بِحَبِّهِ أَوْ دَقِيقِهِ أَوْ سَوِيقِهِ)؛ لِلْجَهْلِ بِالتَّساوي؛ لَمَّا فِي الخُبْزِ مِنَ  
 المَاءِ، (ولا) يَبِيعُ (نَيْئُهُ)؛ أَي: الرُّبُوبِيُّ (بِمَطْبُوحِهِ)؛ كَلَحْمٍ نَيْئُهُ بِلَحْمٍ مَطْبُوحٍ مِنْ

(١) أقول: اتجهه الشارح أيضاً، ولم أر من صرح به، وهو ظاهر؛ لأنه مقتضى كلامهم وتعليلهم،

وَلَا أَصْلَهُ بَعْصِيرَهُ، وَلَا خَالِصَهُ أَوْ مَشُوبَهُ بِمَشُوبِهِ، وَلَا رَطْبَهُ بِيَابِسِهِ.

\* \* \*

### فَصْلٌ

لَا تَصِحُّ الْمُحَاقَلَةُ، وَهِيَ بَيْعُ الْحَبِّ الْمُشْتَدِّ فِي سُنْبُلِهِ بِجَنَسِهِ، . .

جنسه؛ لأخذ النار من المطبوخ، (ولا) بيع (أصله)؛ كعنب (بعصيره)؛ كبيع لحم من حيوانه من جنسه، (ولا) بيع (خالصه)؛ أي: الربوي؛ كلبن بمشوبه، (أو مشوبه بمشوبه)؛ لانتفاء التساوي، أو الجهل به، (ولا) بيع (رطبه)؛ أي الجنس الربوي (بيابسه)؛ كرطب بتمر، وعنب بزبيب؛ لحديث سعد بن أبي وقاص: أن النبي ﷺ سئل عن بيع الرطب بالتمر، قال: «أينقص الرطب إذا ييس؟» قالوا: نعم، فنهي عن ذلك، رواه مالك وأبو داود<sup>(١)</sup>.

### (فصل)

و(لا تصح المحاقلة)؛ لحديث أنس مرفوعاً: نهى عن بيع المحاقلة، رواه البخاري<sup>(٢)</sup>، (وهي) مفاعلة من الحقل، وهو الزرع إذا تشعب قبل أن تغلظ سوقه، وقيل: الحقل الأرض التي تزرع، وقال صاحب «المطالع»: كراء الأرض بالحنطة، أو كراؤها بجزء مما يخرج منها، وقيل: بيع الزرع قبل طيبه، أو بيعه في سنبله بالبر من الحقل، وهو الفدان، والمحافل المزارع<sup>(٣)</sup>، قاله في «المطلع»<sup>(٤)</sup>.

وفي الاصطلاح: (بيع الحب)؛ كالبر والشعير (المشتد في سنبله بجنسه)

(١) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (٢/ ٦٢٤)، وأبو داود (٣٣٥٩).

(٢) رواه البخاري (٧٦٣ / ٢) معلقاً.

(٣) انظر: «مطالع الأنوار» لابن قرقول (٢/ ٣٤٣).

(٤) انظر: «المطلع على أبواب المقنع» للبعلي (ص: ٢٤٠).

وَيَصِحُّ بِغَيْرِ جِنْسِهِ . وَلَا الْمُزَابَنَةُ ، وَهِيَ بَيْعُ الرُّطْبِ عَلَى النَّخْلِ بِالتَّمْرِ ، إِلَّا فِي الْعَرَايَا ، وَهِيَ : بَيْعُ رُطْبٍ عَلَى نَخْلٍ خَرَصاً بِمِثْلِ مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ إِذَا جَفَّ كَيْلاً فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ لِمُحْتَاجٍ لِرُطْبٍ ، وَلَا ثَمَنَ مَعَهُ ، . . .

للجهل بالتساوي ، وكذا بيع قطن في أصوله ، (ويصح) بيع حبٍّ مشتدٍّ في سنبله (بغير جنسه)<sup>(١)</sup> من حبٍّ وغيره ؛ كبيع بُرٍّ مشتدٍّ في سنبله بشعيرٍ أو فضةٍ ؛ لعدم اشتراطِ التَّساوي ، فإن لم يشتدَّ الحبُّ وبيعَ ولو بجنسه لمالك الأرض ، أو بشرطِ القطع ؛ صحَّ إن انتفع به .

(ولا) بيعُ (المزابنة) من الزَّين ، وهو الدفعُ الشديدُ ، كأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يزبنُ صاحبه عن حقه ويراوده ، ومنه سَمِّيَ الشرطيُّ زيبناً ؛ لأنه يدفعُ الناسَ بشدةٍ وعنفٍ ، (وهي) ؛ أي : المزابنةُ شرعاً : (بيعُ الرطْبِ على النخلِ بالتمر) ؛ لحديثِ ابنِ عمر : نهى عن المزابنة ، متفقٌ عليه<sup>(٢)</sup> .

(إلا في العرايا) جمعُ عريّة ، (وهي بيعُ رطْبٍ على نخْلٍ خَرَصاً بِمِثْلِ مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ) الرُّطْبُ (إذا جَفَّ) وصارَ تمرّاً (كَيْلاً) ؛ لأنَّ الأصلَ اعتبارُ الكيلِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ ، فسقطَ في أحدهما وأقيمَ الخرصُ مكانه ؛ للحاجة ، فيبقى الآخرُ على مقتضى الأصلِ (فيما دونَ خمسةِ أوسقٍ) ؛ لحديثِ أبي هريرةَ مرفوعاً : «رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا بَأَنْ تَبَاعَ بِخَرَصِهَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ ، أَوْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ» ، متفقٌ عليه<sup>(٣)</sup> ؛ فلا يجوزُ في الخمسةِ ؛ لوقوعِ الشكِّ فيها ، ويبطلُ البيعُ في الكلِّ (لمحتاجٍ لرطْبٍ ولا ثمنٍ) ؛ أي : ذهبَ أو فضةً (معه) ؛ لحديثِ محمود بنِ ليبيدٍ قالَ : قلتُ لزيد : ما عراياكم

(١) في «ق» : «(المشتد في سنبله بجنسه) من حبٍّ وغيره ؛ كبيع بُرٍّ مشتدٍّ في سنبله ، (ويصح بغير جنسه) . . .» .

(٢) رواه البخاري (٢٠٦٣) ، ومسلم (١٥٤٢ / ٧٢) .

(٣) رواه البخاري (٢٢٥٣) ، ومسلم (١٥٤١ / ٧١) .

بشَرَطِ حُلُولٍ وَتَقَابُضٍ بِمَجْلَسٍ عَقْدٍ، ففِي نَخْلٍ بِتَخْلِيَةٍ، وَفِي تَمَرٍ بِكَيْلٍ،  
فَلَوْ سَلَّمَ أَحَدُهُمَا، ثُمَّ مَشَى، فَسَلَّمَ الْآخَرُ، صَحَّ، وَلَا تَصَحُّ فِي بَقِيَّةِ  
الثَّمَارِ، .....

هذه؟ فسَمَّى رجالاً محتاجينَ مِنَ الْأَنْصَارِ شَكَّوْا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الرُّطْبَ يَأْتِي  
وَلَا نَقْدَ بِأَيْدِيهِمْ يَتْبَاعُونَ بِهِ رُطْبًا، وَعِنْدَهُمْ فَضُولٌ مِنَ التَّمْرِ، فَرَخَّصَ لَهُمْ أَنْ يَتْبَاعُوا  
الْعَرَايَا بِخُرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ الَّذِي فِي أَيْدِيهِمْ يَأْكُلُونَهُ رُطْبًا<sup>(١)</sup>، (بشَرَطِ حُلُولٍ وَتَقَابُضٍ)  
مِنَ الطَّرَفَيْنِ (بِمَجْلَسٍ عَقْدٍ)؛ لِأَنَّهُ بِيْعٌ مَكِيلٌ بِمَكِيلٍ مِنْ جِنْسِهِ، فَاعْتَبَرَ فِيهِ شَرْوْطُهُ،  
إِلَّا مَا اسْتَثْنَاهُ الشَّرْعُ مِمَّا لَمْ يُمْكِنِ اعْتِبَارُهُ فِي الْعَرَايَا، (ف) الْقَبْضُ (فِي) مَا عَلَى  
(نَخْلٍ بِتَخْلِيَةٍ، وَفِي تَمَرٍ بِكَيْلٍ) أَوْ نَقْلٍ؛ لِمَا عَلِمَ، وَلَا يَشْتَرُطُ حُضُورُ تَمَرٍ عِنْدَ  
نَخْلٍ، (فَلَوْ) تَبَايَعَا وَ(سَلَّمَ أَحَدُهُمَا، ثُمَّ مَشَى فَسَلَّمَ الْآخَرُ) قَبْلَ تَفَرُّقٍ، (صَحَّ)؛  
لِحَصُولِ الْقَبْضِ قَبْلَ تَفَرُّقٍ، وَعُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الرُّطْبَ لَوْ كَانَ مَجْذُودًا لَمْ يَجُزْ بَيْعُهُ  
بِالتَّمْرِ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ، وَالرَّخْصَةُ وَرَدَتْ فِي ذَلِكَ؛ لِيُؤْخَذَ شَيْئًا فُشِيئًا؛ لِحَاجَةِ الْمُشْتَرِي  
إِلَى التَّفَكُّهِ، لَا لِحَاجَةِ الْبَائِعِ، وَأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْتَاجًا لِلرُّطْبِ، أَوْ كَانَ  
مُحْتَاجًا إِلَيْهِ وَمَعَهُ نَقْدٌ، لَمْ تَصَحَّ.

وَلَا يُعْتَبَرُ فِي الْعَرِيَةِ كَوْنُهَا مُوَهَبَةً لِبَائِعٍ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَإِنْ تَرَكَ الْعَرِيَّةَ مُشْتَرِيهَا  
حَتَّى أَتَمَرَتْ، بَطَلَ الْبَيْعُ، وَيَأْتِي.

(وَلَا تَصَحُّ فِي بَقِيَّةِ الثَّمَارِ)؛ لِحَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ وَرَافِعِ  
ابْنِ خَدِيجٍ مَرْفُوعًا: نَهَى عَنِ الْمَزَابَةِ، الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ، إِلَّا أَصْحَابَ الْعَرَايَا، فَإِنَّهُ قَدْ

(١) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ» (٤/ ٣٤٢) عَنْ الشَّافِعِيِّ، مُعَلَّقًا، وَانْظُرْ: «التَّلْخِصُ  
الْحَبِيرُ» لِابْنِ حَجَرَ (٣/ ٢٩).

وَلَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ فَأَكْثَرَ، وَلَوْ مِنْ عَدَدٍ فِي صَفَقَاتٍ، وَلَا يَضُرُّ تَعَدُّ الْعَرَايَا لِبَائِعٍ، وَبَطَلَ إِنْ أَتَمَرَ قَبْلَ أَخْذِهِ.

وَيَصِحُّ بَيْعُ نَوْعِي جَنْسٍ أَوْ نَوْعٍ بِنَوْعِيهِ أَوْ نَوْعِهِ؛ كَدِينَارٍ قَرَاضَةٍ، وَهِيَ قِطْعُ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، وَصَحِيحٍ بِصَحِيحَيْنِ، أَوْ قَرَاضَتَيْنِ، أَوْ صَحِيحٍ بِصَحِيحٍ، وَحِنْطَةٍ حَمْرَاءَ وَسَمْرَاءَ بَبَيْضَاءَ، وَتَمَرٍ مَعْقِلِيٍّ وَبَرْنِيٍّ بِإِبْرَاهِيمِيٍّ، .....

أَذِنَ لَهُمْ، وَعَنْ بَيْعِ الْعَنْبِ بِالزَّيْبِ<sup>(١)</sup>، وَلَأَنَّ الْعَرَايَا رَخِصَةٌ، وَلَا يَسَاوِيهَا غَيْرُهَا فِي كَثَرَةِ الْاِفْتِنَاتِ وَسَهُولَةِ الْخَرَصِ، (وَلَا) تَصِحُّ (فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ فَأَكْثَرَ)؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَتَقَدَّمَ؛ (وَلَوْ مِنْ عَدَدٍ) اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ، (فِي صَفَقَاتٍ) اثْنَتَيْنِ فَأَكْثَرَ، (وَلَا يَضُرُّ تَعَدُّ الْعَرَايَا لِبَائِعٍ)؛ كَمَا لَوْ بَاعَ رَجُلٌ عَرِيَةً مِنْ شَخْصَيْنِ فَأَكْثَرَ، فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ؛ جَازَ حَيْثُ كَانَ مَا أَخَذَهُ كُلُّ وَاحِدٍ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، وَكَذَا لَوْ اشْتَرَى إِنْسَانٌ عَرِيَّتَيْنِ فَأَكْثَرَ مِنْ شَخْصَيْنِ فَأَكْثَرَ، وَفِيهِمَا أَقَلُّ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، جَازَ؛ لَوْجُودِ شَرْطِهِ، (وَبَطَلَ) الْبَيْعُ (إِنْ أَتَمَرَ) الرُّطْبُ؛ أَيِ: صَارَ تَمَرًا (قَبْلَ أَخْذِهِ)؛ وَقَوْفًا مَعَ مُورِدِ النَّصِّ.

(وَيَصِحُّ بَيْعُ نَوْعِي جَنْسٍ) مُخْتَلَفِي الْقِيَمَةِ بِنَوْعِيهِ أَوْ نَوْعِهِ، (أَوْ)؛ أَيِ: وَيَصِحُّ بَيْعُ (نَوْعٍ بِنَوْعِيهِ أَوْ نَوْعِهِ؛ ك) بَيْعِ (دِينَارٍ قَرَاضَةٍ، وَهِيَ قِطْعُ ذَهَبٍ، أَوْ) قِطْعُ (فِضَّةٍ وَ) دِينَارٍ (صَحِيحٍ) مَعَهَا (ب) دِينَارَيْنِ (صَحِيحَيْنِ أَوْ قَرَاضَتَيْنِ) إِذَا تَسَاوَتْ وَزَنًا، (أَوْ) بَيْعِ دِينَارٍ (صَحِيحٍ ب) دِينَارٍ (صَحِيحٍ) مِثْلَهُ وَزَنًا، (و) كَبَيْعِ (حِنْطَةٍ حَمْرَاءَ وَسَمْرَاءَ ب) حِنْطَةٍ (بَبَيْضَاءَ)، وَعَكْسَهُ، (و) كَبَيْعِ (تَمَرٍ مَعْقِلِيٍّ وَبَرْنِيٍّ بِإِبْرَاهِيمِيٍّ)،

(١) رواه البخاري (٢٢٥٤)، ومسلم (١٥٤٠ / ٧٠).

وَلَبَنٍ بذَاتِ لَبَنٍ، وَصُوفٍ بما عليه صُوفٌ، وَذَاتِ لَبَنٍ أَوْ صُوفٍ بِمِثْلِهَا،  
وَدِرْهَمٍ فِيهِ نَحَاسٌ بَنَحَاسٍ، أَوْ بِمُسَاوِيهِ فِي غِشٍّ بَيِّقِينَ، وَتُرَابٍ مَعْدِنٍ  
وَصَاغَةٍ بِغَيْرِ جِنْسِهِ، .....

وعكسه، وَكَبْرَنِيٍّ وَصِيحَانِيٍّ بِمَعْقِلِيٍّ وَإِبْرَاهِيمِيٍّ مِثْلًا بِمِثْلٍ؛ لَأَنَّ الْمُعْتَبَرَ الْمُثْلِيَّةُ فِي  
الْوِزْنِ أَوْ الْكَيْلِ، لَا الْقِيَمَةُ وَالْجُودَةُ، وَالْمَعْقِلِيُّ مَنْسُوبٌ إِلَى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ<sup>(١)</sup>،  
وَالْبَرْنِيَّ - بَفَتْحٍ فَسْكَوْنٍ - : تَمَرٌ أَصْفَرٌ مَدُورٌ، وَهُوَ أَجُودُ التَّمْرِ.

(و) يَصْحُ بَيْعُ (لَبَنٍ بذَاتِ لَبَنٍ) وَلَوْ مِنْ جِنْسِهِ، (و) يَبِيعُ (صُوفٍ بِمَا)؛ أَيِ:  
حَيَوَانٍ (عَلَيْهِ صُوفٌ) مِنْ جِنْسِهِ، (و) يَبِيعُ (ذَاتِ لَبَنٍ) بِمِثْلِهَا، (أَوْ) ذَاتِ (صُوفٍ  
بِمِثْلِهَا)؛ لَأَنَّ النَّوْيَ بِالتَّمْرِ، وَالصُّوفَ وَاللَّبَنَ بِالْحَيَوَانِ غَيْرُ مَقْصُودٍ، فَلَا أَثَرَ  
لَهُ.

(و) يَبِيعُ (دِرْهَمٍ فِيهِ نَحَاسٌ بَنَحَاسٍ) خَالِصٍ، (أَوْ ب) دِرْهَمٍ (مُسَاوِيهِ فِي غِشٍّ  
بَيِّقِينَ)، فَإِنْ زَادَ غِشٌّ أَحَدُهُمَا، بَطَلَ الْبَيْعُ، وَكَذَا إِنْ جَهِلَ؛ لَأَنَّ النُّحَاسَ فِي الدِّرْهَمِ  
غَيْرُ مَقْصُودٍ، فَلَا أَثَرَ لَهُ، وَلَا يَقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ، أَشْبَهُ الْمَلَحَ فِي الشَّرِجِ، وَحَبَاتِ  
شَعِيرٍ بِحَنْطَةٍ.

(و) يَصْحُ بَيْعُ (تُرَابٍ مَعْدِنٍ) بِغَيْرِ جِنْسِهِ، (و) يَبِيعُ تُرَابٍ (صَاغَةٍ بِغَيْرِ جِنْسِهِ)؛  
لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ الْمِمَاثَلَةِ إِذْنًا، فَإِنْ بَيْعَ تُرَابٌ مَعْدِنٍ ذَهَبٍ أَوْ صَاغَةٍ بِفَضَّةٍ، أَوْ بِالْعَكْسِ،  
اعْتَبَرَ الْحُلُولُ وَالتَّقَابُضُ بِالْمَجْلِسِ، وَلَا تَضَرُّ جِهَالَةُ الْمَقْصُودِ؛ لِاسْتِثْنَائِهِ بِأَصْلِ  
الْخَلْقَةِ فِي الْمَعْدِنِ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ تُرَابُ الصَّاغَةِ، وَلَا يَصْحُ بِجِنْسِهِ؛ لِلْجَهْلِ  
بِالتَّسَاوِي.

(١) فِي «ج، ق»: «بِشَارٍ»، وَالصُّوَابُ الْمَثْبُتُ. انْظُرْ: «الاسْتِيعَابُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (٣/ ١٤٣٢).

وَمَا مُوَّةَ بِنْقِدٍ مِنْ نَحْوِ دَارٍ، لَا حُلِيٍّ بِجِنْسِهِ، وَنَخْلٍ عَلَيْهِ تَمْرٌ بِمِثْلِهِ، وَبَتَمْرٍ، وَثَمْرَةٌ كُلُّ لِبَائِعِهِ - وَيَتَّجُهُ: إِنْ قَصَدَ الثَّمَرَ أَيْضاً، فَلَا - وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ رَبْوِيٍّ بِجِنْسِهِ مَعَهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِمَا؛ كَمُدٍّ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٍ بِمِثْلِهِمَا، أَوْ بِمُدَّيْنِ، .....

(و) يَصِحُّ بَيْعُ (مَا مُوَّةَ بِنْقِدٍ نَحْوِ دَارٍ؛ كَبَابٍ وَشَبَاكِ، (لَا حُلِيٍّ بِجِنْسِهِ)؛ أَيُ: النَقْدِ الْمُموَّةِ بِهِ، (و) بَيْعُ (نَخْلٍ عَلَيْهِ تَمْرٌ) أَوْ رَطْبُ (بِمِثْلِهِ)؛ أَيُ: بِنَخْلٍ عَلَيْهِ تَمْرٌ أَوْ رَطْبُ، (و) بَيْعُ نَخْلٍ عَلَيْهِ تَمْرٌ (بِتَمْرٍ) أَوْ رَطْبٍ؛ لِأَنَّ الرَبْوِيَّ فِي ذَلِكَ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالْبَيْعِ، فَوْجُودُهُ كَعَدَمِهِ، (وِثْمَرَةٌ كُلُّ) مِنْ نَخْلٍ عَلَيْهِ تَمْرٌ (لِبَائِعِهِ).

(وَيَتَّجُهُ: إِنْ قَصَدَ الثَّمَرَ أَيْضاً) بِالْبَيْعِ حَالِ الْعَقْدِ، (فَلَا) يَصِحُّ؛ لِشَبَهِهَا بِمَسْأَلَةِ مَدٍّ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٍ بِمَدٍّ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٍ، وَهُوَ مَتَّجُهُ<sup>(١)</sup>.

(وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ رَبْوِيٍّ بِجِنْسِهِ مَعَهُمَا)؛ أَيُ: الْعُوضَيْنِ، (أَوْ) مَعَ (أَحَدِهِمَا مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِمَا؛ كَمُدٍّ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٍ بِمِثْلِهِمَا)؛ أَيُ: بِمَدٍّ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٍ، وَلَوْ أَنَّ الْمُدَّيْنِ وَالْدِرْهَمَيْنِ<sup>(٢)</sup> مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ، (أَوْ) بَيْعُ مَدٍّ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٍ (بِمُدَّيْنِ) مِنْ

(١) أَقُولُ: قَالَ الشَّارِحُ: وَهُوَ مَتَّجُهُ؛ لَمَّا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُ عَبْدٍ لَهُ مَالٌ بِثَمَنِ مِنْ جِنْسِ مَالِهِ، وَاشْتِرَاطُ مَالِهِ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ مَالَهُ، انْتَهَى.

قُلْتُ: وَالِاتِّجَاهُ مَبْنِي عَلَى مَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ الثَّمَرَ لِلْبَائِعِ، فَحَيْثُ اشْتَرَطَهَا فَهِيَ مَقْصُودَةٌ، فَتَشَبَّهُ مَسْأَلَةُ مَدٍّ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٍ، فَلَا يَصِحُّ، وَالْخُلُوتِي قَالَ: وَهَلْ تَدْخُلُ تَبْعاً أَوْ يَكُونُ لِبَائِعِهِ؟ جَزَمَ بَعْضُهُم بِالثَّانِي، انْتَهَى.

يُشِيرُ بِقَوْلِهِ: (بَعْضُهُمْ) إِلَى الْمُصَنِّفِ عَلَى مَا يَظْهَرُ، وَحَيْثُ كَانَ كَذَلِكَ فَلَا اتِّجَاهَ ظَاهِرٍ، وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يَدْخُلُ تَبْعاً، وَهُوَ ظَاهِرٌ تَعْلِيلُهُمْ أَيْضاً لِمَنْ تَأْمَلُ، وَصَحَّ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَقْصُودَةٍ، فَإِنْ قَصَدْتَ، فَلَا؛ لَمَّا تَقَدَّمَ، فَتَأْمَلُ، انْتَهَى.

(٢) فِي «ق»: «وَالدِّرْهَمِ».



أَوْ بِدَرْهَمَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَسِيرًا لَا يُقْصَدُ؛ كَخُبْزٍ فِيهِ مِلْحٌ بِمِثْلِهِ  
وَبِمِلْحٍ، .....

عجوة، (أو بدرهمين)، وكبيع محليّ بذهب بذهب، أو محليّ بفضة بفضة،  
نصاً؛ لحديث فضالة بن عبيد: أتى النبي ﷺ بقلادة فيها ذهبٌ وخرزٌ ابتاعها رجلٌ  
بتسعة دنانير أو سبعة دنانير، فقال النبي ﷺ: «لا حتى تميزَ بينهما»، قال: فردّه  
حتى ميزَ بينهما، رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، وفي لفظ لمسلم: أن النبي ﷺ أمر بالذهب الذي  
في القلادة فتزع وحده، ثم قال لهم: «الذهب بالذهب وزناً بوزن»<sup>(٢)</sup>، وللأصحاب  
في توجيه البطلان مأخذان:

أحدهما: مأخذ القاضي وأصحابه أن الصفة إذا اجتمعت بشيئين مختلفي  
القيمة انقسم الثمن على قدر قيمتها؛ كما لو اشترى شقصاً وسيفاً، فإن الشفيع  
يأخذ الشقص بقسطه منه، وهذا يؤدي هنا إما إلى العلم بالتفاضل، أو إلى الجهل  
بالتساوي، وكلاهما يبطل العقد؛ فإنه إذا باع درهماً ومداً يساوي درهمين بمدّين  
يساويان ثلاثة دراهم، كان الدرهم في مقابلة ثلثي مدّ، ويبقى مدّ في مقابلة مدّ  
وثلث، وذلك رباً.

والمأخذ الثاني: سدّ ذريعة الربا؛ لئلا يتخذ ذلك حيلة على الربا الصريح؛  
كبيع مئة درهم في كيس بمئتين جعلاً للمئة في مقابلة الكيس، وقد لا يساوي درهماً،  
وفي كلام الإمام إيماء لهذا المأخذ.

(إلا أن يكون) ما مع الربوي (يسيراً لا يقصد) بعقد؛ (كخبز فيه ملح بمثله)؛  
أي: بخبز فيه ملح، (و) كخبز فيه ملح (بملح)؛ لأن الملح في الخبز لا يؤثر في

(١) رواه أبو داود (٣٣٥١).

(٢) رواه مسلم (١٥٩١ / ٨٩).

أَوْ كَثِيرًا لَكِنْ لِمَصْلَحَةِ الْمُقْصُودِ، كَمَاءٍ بَخْلَ تَمْرٍ، أَوْ زَبِيبٍ وَدَبْسٍ  
بِمِثْلِهِ، لَا مَاءٍ لَيْسَ لِمَصْلَحَتِهِ؛ كَلْبَنٍ مَشُوبٍ بِمِثْلِهِ، وَيَصِحُّ: أَعْطِنِي  
بِنِصْفِ هَذَا الدَّرْهِمِ نِصْفَ دِرْهِمٍ، وَبِالنِّصْفِ الْآخَرَ فُلُوسًا، . . . . .

وزن، فوجوده كعدمه، (أو) يكون ما مع الربوي (كثيراً) لا يقصد، (لكن) جعل فيه  
للمصلحة المقصود؛ كماء بخل تمر، (أو) خل زبيب ودبس؛ فلا يمنع الماء بيع  
ما ذكر من الخل والدبس (بمثله)؛ فيجوز بيع خل التمر بخل التمر، وخل الزبيب  
بخل الزبيب، ودبس التمر بدبس التمر، مثلاً بمثل يداً بيد، ولا أثر لما في ذلك  
من الماء؛ لأنه غير مقصود بالعقد، وإنما هو لمصلحة المعقود عليه.

و(لا)<sup>(١)</sup> يجوز البيع إن كان مع الربوي (ماء) كثير، لكنه (ليس لمصلحته)؛  
أي: مصلحة ما أضيف إليه؛ (كلبن مشوب) بماء إذا أبيع (بمثله)، وكالأثمان  
المغشوشة إذا أبيع بأثمان خالصة؛ فلا يجوز؛ للعلم بالتفاضل.

(ويصح) قوله: (أعطني بنصف هذا الدرهم نصف درهم، وبالنصف الآخر  
فلوساً)؛ كدفع دينار ليأخذ بنصفه نصفاً وبنصفه فلوساً، وكما لو قال: أعطني بهذا  
الدرهم نصفاً وفلوساً؛ لوجود التساوي، ذكر ذلك الموفق والشارح وغيرهما<sup>(٢)</sup>.

وفي بعض النسخ: (ويتجه: أن) بتشديد النون (صارف) قطع (دراهم) عدداً<sup>(٣)</sup>  
(بنحو قرش مثلاً)؛ كريال (إذا) أعطى من يصارفه القرش و(أخذ) بدل بعضه قطع  
دراهم، وأخذ (تتمته فلوساً أو حاجة، يجوز)، وقولهم: أعطني بنصف هذا

(١) قوله: «لا» سقط من «ق».

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤/ ٤٧)، و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤/ ١٦١).

(٣) في «ق»: «عدد».

أَوْ حَاجَةً، أَوْ: أَعْطِنِي بِهَذَا الدَّرْهَمِ فُلُوساً وَبِالْآخِرِ نِصْفَيْنِ، . . . . .

الدَّرْهَمِ نِصْفاً وَبِالْآخِرِ فُلُوساً، لَيْسَ بِقَيْدٍ؛ لَمَّا فِيهِ مِنَ الْحَرْجِ وَالتَّضْيِيقِ، بَلْ لَوْ كَانَتْ الْفُلُوسُ مِقْدَارَ الْعَشْرِ أَوْ أَقَلَّ مِنْهُ، جَازَ؛ طَلِباً لِلْيَسْرِ وَالسَّهُولَةِ، وَلَا يَرِدُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ لَصَحَّةِ بَيْعِ دَرْهَمٍ فِيهِ غَشٌّ بِدَرْهَمٍ مُسَاوٍ لَهُ فِي الْغَشِّ يَقِيناً؛ فَإِنَّ ذَاكَ فِي بَيْعِ دَرْهَمٍ فِي دَرْهَمٍ مِثْلِهِ، وَأَمَّا هُنَا فَبَيْعُ قَرَشٍ بِقَطْعِ دَرَاهِمٍ وَتَمَتُّهُ فُلُوساً أَوْ غَيْرَهَا، وَهَذَا لَا يَسَعُّ النَّاسَ غَيْرَهُ؛ لِعُمُومِ الْبُلُوى بِهِ وَدَعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَهَذَا الْإِتِّجَاهُ إِنْ ثَبَتَ فَلَا بَأْسَ بِهِ<sup>(١)</sup>.

(أَوْ)؛ أَي: وَيَصِحُّ قَوْلُهُ: أَعْطِنِي بِنِصْفِ هَذَا الدَّرْهَمِ نِصْفاً، وَبِالنِّصْفِ الْآخِرِ (حَاجَةً)؛ كَلْحِمٍ، (أَوْ) قَوْلُهُ لِمَنْ أَعْطَاهُ دَرَاهِمِينَ: (أَعْطِنِي بِهَذَا الدَّرْهَمِ فُلُوساً وَبِالْآخِرِ نِصْفَيْنِ)؛ لَوْجُودِ التَّسَاوِي؛ لِأَنَّ قِيَمَةَ النِّصْفِ فِي الدَّرْهَمِ كَقِيَمَةِ النِّصْفِ

(١) أقول: الذي يفهم ويتبادر من الاتجاه أنه لو صارف بدراهم التي هي كناية عن القطع الصغار التي هي ثمن قرش أو خمس أو ثمن أو ربع، أو القطع الأخرى التي تسمى مصاري بلغة الشام ونحوها، وهي أربعون بقرش، فعبر عنها المصنف بدراهم، فأعطاه منها جملة تقابل ثلاثة أرباعه، أو خمسة أثمانه، أو نحو ذلك، وبما بقي فُلُوساً أو حاجة، يجوز؛ لوجود التساوي بين القيمة والقطع، كما عللوا به قولهم: (أَعْطِنِي بِنِصْفِ . . . إلخ)، ويشير بهذا إلى أن قولهم: بنصف ليس بقيد، ولم أره صريحاً لأحد، وليس هو في نسخة الشارح، لكن في الصرف في كلامهم ما يؤيده لمن أمعن النظر، بل كالصريح فيه، لكن فيما قرره شيخنا ما لا يخفى، وليس هو في البحث.

وحيث قلنا في قولهم: (أَعْطِنِي . . . إلخ): إن النصفية ليست قيداً، لكن لا بد من العلم بتساوي القطع نسبتها من القرش في الوزن والغش على ما هو القاعدة، وهذا عسر جداً، والناس واقعون في ذلك، وإن قلنا بعدم القيدية لعموم البلوى كما قرره شيخنا؛ فيجري على ما يأتي من كلام الشيخ كما نقل في «الإنصاف» [٣٣ / ٥] عنه أنه قال تبعاً للقاضي رحمهما الله تعالى أنه جوز العرايا في بقية الثمار، وجوز أيضاً ذلك في الزرع، وخرج عليه جواز بيع الخبز الطري باليابس في بركة الحجاز ونحوها، ذكره عنه في «الفائق» و«الزركشي»، وزاد بيع الفضة الخالصة بالمغشوشة نظراً للحاجة، انتهى.

وَقَوْلُهُ لَصَائِغٍ: صُغُ لِي خَاتِماً وَزَنُّهُ دِرْهَمٌ، وَأُعْطِيكَ مِثْلَ زَنْتِهِ وَأُجْرَتَكَ دِرْهَمًا، وَلِلصَّائِغِ أَخْذُ الدَّرْهَمَيْنِ: أَحَدُهُمَا فِي مُقَابَلَةِ الْخَاتَمِ، وَالثَّانِي أُجْرَةٌ لَهُ.

وَمَرْجِعُ كَيْلِ عُرْفِ الْمَدِينَةِ، وَوزنٌ عُرْفُ مَكَّةَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَا لَا عُرْفَ لَهُ هُنَاكَ يُعْتَبَرُ فِي مَوْضِعِهِ، فَإِنْ اخْتَلَفَ، اعْتَبِرَ الْغَالِبُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رُدًّا إِلَى أَقْرَبِ مَا يُشَبِّهُهُ بِالْحِجَازِ. وَكُلُّ مَائِعٍ وَحَبٍّ وَثَمَرٍ؛ كَتَمَرٍ، فَدُونَهُ مَكِيلٌ، .....

معَ الفلوسِ أوِ الحاجةِ، وقيمةُ الفلوسِ أوِ الحاجةِ كقيمةِ النصفِ الآخرِ.

(و) يَصْحُحُ (قَوْلُهُ لَصَائِغٍ: صُغُ لِي خَاتِماً) مِنْ فِضَّةٍ (وَزَنُّهُ دِرْهَمٌ وَأُعْطِيكَ مِثْلَ زَنْتِهِ، وَ) أُعْطِيكَ (أُجْرَتَكَ دِرْهَمًا، وَلِلصَّائِغِ أَخْذُ الدَّرْهَمَيْنِ، أَحَدُهُمَا فِي مُقَابَلَةِ فِضَّةِ (الْخَاتَمِ، وَ) الدَّرْهَمُ (الْثَّانِي أُجْرَةٌ لَهُ)، وَلَيْسَ يَبِيعُ دِرْهَمٌ بِدَرْهَمَيْنِ.

(وَمَرْجِعُ كَيْلِ عُرْفِ الْمَدِينَةِ) الْمُنُورَةُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، (و) مَرْجِعُ (وَزْنِ عُرْفِ مَكَّةَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ)؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ مَرْفُوعاً: «الْمَكْيَالُ مَكْيَالُ الْمَدِينَةِ، وَالْمِيزَانُ مِيزَانُ مَكَّةَ»<sup>(١)</sup>. (وَمَا لَا عُرْفَ لَهُ هُنَاكَ)؛ أَيِ: بِالْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ (يُعْتَبَرُ) عُرْفُهُ (فِي مَوْضِعِهِ)؛ لِأَنَّهُ لَا حَدَّ لَهُ شَرْعاً؛ أَشْبَهَ الْقَبْضَ وَالْحِرْزَ، (فَإِنْ اخْتَلَفَ) عُرْفٌ فِي بِلَادِهِ، (اعْتَبَرَ الْغَالِبُ) مِنْهَا، (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) لَهُ عُرْفٌ غَالِبٌ، (رُدَّ إِلَى أَقْرَبِ مَا يُشَبِّهُهُ بِالْحِجَازِ)؛ كَرُدِّ الْحَوَادِثِ إِلَى أَقْرَبِ مَنْصُوصٍ عَلَيْهِ بِهَا.

(وَكُلُّ مَائِعٍ)؛ كَلَبْنِ وَزَيْتٍ وَشِيرَجٍ (وَحَبٍّ وَثَمَرٍ؛ كَتَمَرٍ فَدُونَهُ: مَكِيلٌ)،

(١) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦ / ٣١).

وَذَهَبٌ وَفِضَّةٌ مُطْلَقًا، وَغَيْرُ مَعْمُولٍ مِنْ نَحَاسٍ، وَحَدِيدٍ، وَرَصَاصٍ،  
وَعَزْلٍ كَتَانٍ، وَقُطْنٍ، وَحَرِيرٍ، وَقَزٍّ، وَشَعْرٍ، وَشَمْعٍ وَعِنَبٍ وَزَعْفَرَانٍ،  
وَعُصْفُرٍ، وَخُبْزٍ، وَجُبْنٍ، وَلَوْلُؤٍ: مَوْزُونٌ، وَمِنْهُ زُبْدٌ، وَسَمْنٌ جَامِدٌ،  
وَعَجْوَةٌ تَجَبَّلَتْ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَمَعْدُودٌ لَا رِبَاً فِيهِ؛ كَحَيَوَانٍ، وَجَوْزٍ، وَبَيْضٍ،  
وَرُمَانٍ، وَقَثَاءٍ، وَخِيَارٍ، وَسَفَرَجَلٍ، وَتَفَاحٍ، وَخَوْخٍ، وَخَضِرٍ، وَبُقُولٍ،  
وَمَعْمُولٍ مِنْ مَوْزُونٍ؛ كَثِيَابٍ، وَخَوَاتِمَ، وَإِبْرٍ، وَسَكَكَيْنَ، وَنَحْوَهَا.

\* \* \*

فَرُطْبٌ وَبَسْرٌ وَبَاقِي ثَمَرِ النَّخْلِ، وَكَزْيِبٍ، وَبَنْدِقٍ، وَفَسْتَقٍ، وَلَوْزٍ، وَبَطْمٍ، وَعُنَابٍ،  
وَمَشْمَشٍ يَابِسٍ، وَزَيْتُونٍ مَكِيلٌ، وَكَذَا سَائِرُ الْحَبُوبِ، وَالْمَلْحُ، وَالْأَشْنَانُ، وَالْأَبَازِيرُ،  
وَالصَّعْتَرُ وَمَا أَشْبَهَهَا، وَيَجُوزُ التَّعَامُلُ بِكَيْلٍ لَمْ يُعْهَدْ.

(وَذَهَبٌ وَفِضَّةٌ مُطْلَقًا) مَسْبُوكًا كَانَ أَوْ لَا، مَوْزُونٌ؛ (وَغَيْرُ مَعْمُولٍ مِنْ نَحَاسٍ،  
وَحَدِيدٍ، وَرَصَاصٍ، وَعَزْلٍ كَتَانٍ، وَقُطْنٍ، وَحَرِيرٍ، وَقَزٍّ، وَشَعْرٍ)، وَصُوفٍ، وَوَبْرٍ،  
مَوْزُونٌ، (و) كَذَا (شَمْعٌ، وَعِنَبٌ، وَزَعْفَرَانٌ)، وَوَرَسٌ، (وَعُصْفُرٌ، وَخُبْزٌ، وَجُبْنٌ،  
وَلَوْلُؤٌ)، وَزُبُقٌ (مَوْزُونٌ، وَمِنْهُ)؛ أَيِ: الْمَوْزُونِ (زُبْدٌ وَسَمْنٌ جَامِدٌ، وَعَجْوَةٌ  
تَجَبَّلَتْ)، وَزَجَاجٌ وَطِينٌ أَرْمَنِيٌّ يُوْكَلُ دَوَاءً، وَلَحْمٌ وَشَحْمٌ.

(وَمَا عَدَا ذَلِكَ) الْمَذْكُورِ مِنَ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ؛ (فَمَعْدُودٌ لَا رِبَاً فِيهِ؛  
كَحَيَوَانٍ، وَجَوْزٍ، وَبَيْضٍ، وَرُمَانٍ، وَقَثَاءٍ، وَخِيَارٍ، وَسَفَرَجَلٍ، وَتَفَاحٍ، وَخَوْخٍ،  
وَخَضِرٍ وَبُقُولٍ) بِسَائِرِ أَنْوَاعِهَا، وَإِجَاصٍ، وَكُلِّ فَاكِهَةٍ رَطْبَةٍ، ذِكْرُهُ الْقَاضِي، (و)  
كَذَا (مَعْمُولٌ مِنْ مَوْزُونٍ؛ كَثِيَابٍ وَخَوَاتِمَ وَإِبْرٍ وَسَكَكَيْنَ، وَنَحْوَهَا)؛ كَسِيفٍ  
وَدَرُوعٍ.

## فصل

وَيَحْرُمُ رِبَا النَّسِيئَةِ بَيْنَ مَا اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ رَبَا الْفَضْلِ ؛ كَمُدِّ بُرِّ بِمَثْلِهِ ،  
أَوْ شَعِيرٍ ، وَكَقَرِّ بُخْبِزٍ ، فَيُشْتَرَطُ حُلُولُ وَقَبْضُ بِالْمَجْلِسِ ، لَا إِنْ كَانَ  
أَحَدُهُمَا نَقْدًا إِلَّا فِي صَرْفِهِ بِفُلُوسٍ نَاقِفَةٍ ، فَكَتَقْدٍ ، .....

## (فصل)

(ويحرم ربا النسيئة) من النساء بالمد، وهو التأخير (بين ما)؛ أي: مبيعين  
(اتفقا في علة ربا الفضل)، وهو الكيل والوزن وإن اختلف الجنس، وأما الجنس  
فشرط لتحريم الفضل؛ كما أن الزنا علة الحد، والإحصان شرط للرجم؛ (ك) بيع  
(مد بر بمثله)؛ أي: مد بر (أو) ب (شعير، وك) بيع درهم من (قر ب) رطل من (خبز؛  
فيشترط) لذلك (حلول وقبض بالمجلس)، سواء اتحد الجنس أو اختلف، وتماثل  
إن اتحد الجنس، وتقدم، ولأنهما مالان من أموال الربا عليهما متفقة، فحرم التفرق  
فيهما قبل القبض؛ كالصرف.

\* تنبيه: التقابض هنا وحيث اعتبر شرط لبقاء العقد لا لصحته؛ إذ المشروط  
لا يتقدم شرطه.

و(لا) يعتبر ذلك (إن كان أحدهما نقداً)؛ أي: ذهباً أو فضة؛ كسكر بدراهم،  
وحرير بدنانير؛ لأنه لو حرم النساء في ذلك لسد باب السلم في الموزونات، وقد  
رخص فيه الشرع، وأصل رأس ماله النقدان، (إلا في صرفه)؛ أي: النقد (بفلوس  
نافقة، فكند)، نصاً، فيشترط الحلول والقبض؛ إلحاقاً لها بالنقد على الصحيح  
من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، ونص عليه، وجزم به المنقح، وتبعه في

خِلَافاً لَهُ، وَيَحِلُّ نِسَاءً فِي مَكِيلٍ بِمَوْزُونٍ، وَفِيمَا لَا يَدْخُلُهُ رَبًّا فَضْلٌ؛  
كِثَابٍ، وَحَيَوَانٍ، وَتَبْنٍ.

وَلَا يَصَحُّ بَيْعُ كَالِيٍّ بِكَالِيٍّ، وَهُوَ: بَيْعُ دَيْنٍ بِدَيْنٍ، وَلَوْ لِمَنْ هُوَ  
عَلَيْهِ، وَلَا جَعْلُهُ رَأْسَ مَالٍ سَلَمٍ، .....

«المنتهى»<sup>(١)</sup>، (خِلَافاً لَهُ)؛ أَي: لصاحب «الإقناع» حيثُ جُوزَ النِّسَاءُ فِي صَرْفِ  
الْفُلُوسِ بِالنَّقْدِ؛ تَبَعاً لِاخْتِيَارِ ابْنِ عَقِيلٍ وَالشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ<sup>(٢)</sup>.

(وَيَحِلُّ نِسَاءً)؛ أَي: تَأْخِيرُ (فِي) بَيْعِ (مَكِيلٍ بِمَوْزُونٍ)؛ كَبُرَّ بِسَكْرٍ؛ لِأَنَّهُمَا  
لَمْ يَجْتَمِعَا فِي عِلَّةِ رَبَا الْفَضْلِ؛ أَشْبَهَ بَيْعَ غَيْرِ الرِّبَوِيِّ بِغَيْرِهِ، (و) يَحِلُّ نِسَاءً (فِيمَا  
لَا يَدْخُلُهُ رَبَا فَضْلٍ؛ كِثَابٍ) بِثِيَابٍ أَوْ نَقْدٍ أَوْ غَيْرِهِ، (وَحَيَوَانٍ) بِحَيَوَانٍ أَوْ غَيْرِهِ،  
(وَتَبْنٍ) بِتَبْنٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ: أَنَّهُ أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى قَلَائِصِ الصَّدَقَةِ،  
فَكَانَ يَأْخُذُ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرِينَ إِلَى إِبْلِ الصَّدَقَةِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ<sup>(٣)</sup>.

(وَلَا يَصَحُّ بَيْعُ كَالِيٍّ بِكَالِيٍّ) بِالْهَمْزِ، (وَهُوَ بَيْعُ دَيْنٍ بِدَيْنٍ، وَلَوْ لِمَنْ هُوَ  
عَلَيْهِ)؛ لِنَهْيِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيَّةِ، رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي  
«الْغَرِيبِ»<sup>(٤)</sup>، فَمِنْ صَوَرِهِ: بَيْعُ مَا فِي الذِّمَّةِ حَالاً مِنْ عَرُوضٍ وَأَثْمَانٍ بِثَمَنِ إِلَى أَجَلٍ  
لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ أَوْ غَيْرِهِ مُطْلَقاً<sup>(٥)</sup>، فَلَا يَصَحُّ.

وَمِنْهُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَلَا جَعْلُهُ رَأْسَ مَالٍ سَلَمٍ)؛ بِأَنْ يَكُونَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى

(١) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوحى (٣٥٥ / ٢).

(٢) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٢٥٦ / ٢). وانظر: «الاختيارات الفقهية» (ص: ١٨٩).

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٧١ / ٢)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٧٠ / ٣).

(٤) أَوْرَدَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٢٠ / ١). وَرَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ»

(٢١ / ٤).

(٥) فِي «ق» زِيَادَةً: «أَي: سِوَاءُ كَانَ حَالاً أَوْ إِلَى أَجَلٍ».

ولا تَصَارُفُ الْمَدِينَيْنِ بِجَنْسَيْنِ فِي ذِمَّتَيْهِمَا، مِنْ نَقْدٍ أَوْ رِبَوِيٍّ، وَتَصِحُّ مُعَاوَضَةٌ إِنْ أَحْضَرَ عَوْضٌ<sup>(١)</sup>، أَوْ كَانَ أَمَانَةً عِنْدَهُ، وَتَعَاوَضًا عَلَى مَا يَرْضِيَانِهِ مِنَ السَّعْرِ، وَمَنْ عَلَيْهِ دِينَارٌ دَيْنًا، فَقَضَاهُ دَرَاهِمَ مُتَفَرِّقَةً، كُلُّ نَقْدَةٍ بِحَسَابِهَا مِنْهُ، صَحَّ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ، ثُمَّ تَحَاسَبَا بَعْدُ فَصَارَفَهُ بِهَا وَقْتَ الْمُحَاسَبَةِ، فَلَا؛ لَأَنَّهُ بَاعَ دَيْنًا بِدَيْنٍ، .....

آخِرَ، فيقول: جعلتُ ما في ذمتك رأسَ مالٍ سلمَ على كذا.

(ولا) يصحُّ (تصارفُ المدينينِ بجنسينِ في ذمتهما من نقدٍ)؛ بأن كان لزيد على عمرو ذهبٌ، ولعمرو على زيد فضةٌ، وتصارفاهما، ولم يحضر أحدهما أو هما؛ فلا يجوزُ، سواءً كانا حاليين أو مؤجلين، (أو ربويٍّ)؛ بأن يكون لأحدهما برٌّ وللآخر شعيرٌ وتبايعاهما.

(وتصحُّ معاوضةٌ)؛ أي: مصارفةٌ وغيرها (إن أحضر عوضٌ)؛ أي: أحدُ الدينين، (أو كان) أحدُ العوضين ديناً والآخر (أمانةً عنده)، أو غصباً أو نحوه؛ لأنه بيعٌ دينٍ بدين، (وتعاضوا على ما يرضيانه من السعر)؛ لأنه بيعٌ، فيجوزُ ما تراضيا به، ولا يجبرُ أحدهما على سعرٍ لا يريده؛ لأنَّ البيعَ عن تراضٍ، فإن لم يتفقا على سعرٍ أدَّى كلُّ واحدٍ ما عليه من الدين؛ لأنه الأصلُ الواجبُ.

(ومَنْ عليه دينارٌ ديناً فقضاهُ دراهمَ متفرقةً) شيئاً بعد شيءٍ، فإن أعطاه (كلَّ نقدةٍ بحسابها منه)؛ أي: من الدينار؛ بأن يقولَ له: خُذْ هذا الدرهمَ عن عُشرِ دينارٍ مثلاً، أو هذانِ الدرهمانِ عن خُمسه؛ (صحَّ) القضاء؛ لأنه بيعٌ دينٍ بدين، (فإن لم يفعلْ ذلك)؛ بأن أعطاه وسكتَ، (ثمَّ تحاسبا بعدَ إعطاءِ الدراهم، (فصارفَهُ بها وقتَ المحاسبة؛ فلا) يصحُّ؛ (لأنَّهُ بيعُ دينٍ بدَيْنٍ)، وهو غيرُ جائزٍ؛ لما تقدَّم.

(١) في «ف»: «أحدهما».



وَمَنْ وَكَّلَ غَرِيمَهُ فِي بَيْعِ سِلْعَةٍ وَأَخَذَ دَيْنَهُ مِنْ ثَمَنِهَا، فَبَاعَ بِغَيْرِ جَنْسٍ مَا عَلَيْهِ، لَمْ يَصِحَّ أَخْذُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ مُصَارَفَةَ نَفْسِهِ، وَيَتَّجُهُ: الصَّحَّةُ مَعَ إِذْنِهِ فِيهَا. وَمَنْ عَلَيْهِ دِينَارٌ فَبِعَثَ إِلَى غَرِيمِهِ دِينَاراً وَتَمَتَّتَهُ دَرَاهِمَ، أَوْ أَرْسَلَ مَنْ عَلَيْهِ دَنَانِيرُ غَرِيمِهِ إِلَى مَنْ لَهُ عَلَيْهِ دَرَاهِمُ، وَقَالَ: خُذْ حَقَّكَ مِنْهُ دَنَانِيرَ، فَقَالَ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْهِ: خُذْ دَرَاهِمَ بِالْدَنَانِيرِ، لَمْ يَجْزُ، وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ دَرَاهِمُ بَعْقِدٍ، فَأَعْطَى عَنْهَا دَنَانِيرَ، .....

(وَمَنْ عَلَيْهِ دِينَ، ف (وَكَّلَ غَرِيمَهُ) رَبَّ الْحَقِّ (فِي بَيْعِ سِلْعَةٍ) لِلْمَدِينِ، (و) فِي (أَخَذَ دَيْنَهُ مِنْ ثَمَنِهَا)؛ أَيِ: السِّلْعَةِ، (فَبَاعَ) الْوَكِيلُ السِّلْعَةَ (بِغَيْرِ جَنْسٍ مَا عَلَيْهِ)؛ أَيِ: الْمَوْكَلِ؛ (لَمْ يَصِحَّ أَخْذُهُ)؛ أَيِ: الْوَكِيلُ دَيْنَهُ مِنْ ثَمَنِ السِّلْعَةِ، نَصّاً؛ (لَأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي مُصَارَفَةِ نَفْسِهِ)، وَلَأَنَّهُ مَتَّهَمٌ.

(وَيَتَّجُهُ: الصَّحَّةُ)؛ أَيِ: صَحَّةُ أَخَذِ الْوَكِيلِ دَيْنَهُ مِنْ ثَمَنِ السِّلْعَةِ (مَعَ إِذْنِهِ)؛ أَيِ: الْمَوْكَلِ لَوْكَيْلِهِ (فِيهَا)؛ أَيِ: الْمُصَارَفَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا مُحْذَرٍ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ مَتَّجُهُ<sup>(١)</sup>.

(وَمَنْ عَلَيْهِ دِينَارٌ) دِينَاراً (فَبِعَثَ إِلَى غَرِيمِهِ) صَاحِبِ الدِّينَارِ (دِينَاراً) نَاقِصاً (وَتَمَتَّتَهُ دَرَاهِمَ)، لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَسْأَلَةِ مَدٍّ عَجُوزٍ وَدَرَاهِمَ، (أَوْ أَرْسَلَ مَنْ عَلَيْهِ دَنَانِيرُ غَرِيمَهُ) الَّذِي لَهُ الدَّنَانِيرُ فِي ذِمَّتِهِ (إِلَى مَنْ لَهُ)؛ أَيِ: لِلْمُرْسَلِ (عَلَيْهِ دَرَاهِمَ، وَقَالَ) الْمُرْسَلُ لَغَرِيمِهِ: (خُذْ) قَدَرَ (حَقِّكَ مِنْهُ دَنَانِيرَ، فَقَالَ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْهِ) لِلرَّسُولِ: (خُذْ دَرَاهِمَ) صَحَاحاً (بِالدَّنَانِيرِ؛ لَمْ يَجْزُ)، نَصّاً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْكَلْهُ فِي الصَّرْفِ، وَلَوْ أَخَذَ الرَّسُولُ رَهْناً أَوْ عَوْضاً عَنْهُ بَعَثَهُ الْمَدِينُ فَذَهَبَ، فَمِنْ مَالٍ بَاعِثٍ. (وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ دَرَاهِمُ بَعْقِدٍ، فَأَعْطَى عَنْهَا)؛ أَيِ: عَنِ الدَّرَاهِمِ (دَنَانِيرَ،

(١) أقول: اتجهه الشارح أيضاً، وصرح به (م ص) في شرح «الإقناع»، انتهى.

ثُمَّ انْفَسَخَ، رَجَعَ بِالْدَّرَاهِمِ.

\* \* \*

### فَصْلٌ

وَالصَّرْفُ بَيْعٌ نَقْدٌ بِنَقْدٍ، وَيَبْطُلُ كَسَلَمٍ بِنَفَرٍ يُبْطَلُ خِيَارَ الْمَجْلِسِ،  
وَبِمَوْتٍ قَبْلَ تَقَابُضٍ، وَإِنْ تَأَخَّرَ فِي بَعْضٍ بَطَلَ فِيهِ فَقَطْ، وَيَصَحُّ تَوْكِيلٌ  
فِي قَبْضِ رَبَوِيٍّ مَا دَامَ مُوَكَّلُهُ بِالْمَجْلِسِ، .....

ثُمَّ انْفَسَخَ) العقد؛ (رجع) مُعْطِي الدنانير (بالدراهم) المعقود عليها لا بما أعطى  
عنها.

### (فَصْلٌ)

(والصرفُ بيعٌ نقدٌ بنقدٍ) من جنسه أو غيره، مأخوذٌ من الصريف، وهو  
تصويتُ النقدِ بالميزانِ، (ويبطلُ) صرفٌ (كـ) بطلانِ (سلمٍ بِنَفَرٍ) ببدنِ (يبطلُ خيارَ  
المجلسِ) قبلَ تقابُضٍ، (و) يبطلُ أيضاً (بموتٍ) أحدِ المتصارفينِ (قبلَ تقابُضٍ) منَ  
الجانبينِ في صرفٍ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ من قوله عليه الصلاة والسلامُ: «يَدَأُ بَيْدٌ»<sup>(١)</sup>، وفي  
سلمٍ قبْضُ رأسِ مالِهِ؛ لَمَّا يَأْتِي فِي بَابِهِ، (وإن تَأَخَّرَ) تقابُضٌ في صرفٍ، أو في  
رأسِ مالٍ سلمٍ (في بعضٍ) من ذلك؛ (بطلَ)؛ أي: الصرفُ والسلمُ (فيه)؛ أي:  
المتأخِّرُ قبْضُهُ (فقط)؛ لفواتِ شرطِهِ، وصَحَّأَ فيما قبْضَ؛ لوجودِ شرطِهِ، ويقومُ  
الاعتياضُ عن أحدِ العوضينِ وسقوطُهُ عن ذمَّةِ أحدهما مقامَ قبْضِهِ.

(ويصحُّ توكيلُ) منَ العاقدينِ أو أحدهما بعدَ عقدٍ (في قبْضِ ربويٍّ) وسلمٍ،  
ويقومُ قبْضُ وكيلٍ مقامَ قبْضِ موكِّلِهِ (ما دَامَ موكِّلُهُ بِالْمَجْلِسِ)؛ أي: مجلسِ العقدِ؛

(١) تقدم تخريجه (١٤٢ / ٦).

وإن تصارفا على عَيْنَيْنِ مِنْ جَنْسَيْنِ - وَيَتَّجَهُ: ولو بلا وزنٍ أو إخبارٍ به، خلافاً لهما، لَعَدَمِ اشْتِراطِ المُمَاثَلَةِ - وَظَهَرَ غَضَبٌ أو عَيْبٌ فِي جَمِيعِهِ ولو يَسِيرًا من غير جَنْسِهِ؛ كَنُحَاسٍ بِنَقْدٍ، بطلَ العَقْدُ، وإنْ ظَهَرَ فِي بَعْضِهِ، .....

لتعلقه به، سواءً بقي الوكيل بالمجلس إلى قبضٍ أو فارقَهُ ثم عادَ وقبضَ؛ لأنه كالألّة، فإن فارقَ موكلَ قَبْلَهُ، بطلَ، وإن وُكِّلَ فِي العَقْدِ، اعتبرَ حالُ الوكيلِ، ولا يبطلُ صرفٌ ونحوهُ باشتراطِ خيارٍ فِيهِ؛ كسائرِ العقودِ الفاسدةِ فِي البيعِ؛ فيصحُّ العَقْدُ، ويبطلُ بالتفرّقِ.

(وإن تصارفاً على عَيْنَيْنِ)؛ أي: معَيْنَيْنِ (من جَنْسَيْنِ)؛ كصارفتك هذا الدينارَ بهذه الدراهم.

(ويَتَّجَهُ: ولو) كانَ تصرفُهُما (بلا وزنٍ) متقدِّمًا على العَقْدِ، (أو) بلا (إخبارٍ) صاحبه (به)؛ أي: بأنَّ وزنه كذا، (خلافاً لهما)؛ أي: لـ «المنتهى» و«الإقناع» حيثُ قالَا: ولو بوزنٍ متقدِّمٍ<sup>(١)</sup>؛ (لعدمِ اشتراطِ المُمَاثَلَةِ) إذا اختلفَ الجنسُ، وتقدّمَ ذلكَ صريحاً، وهو متجهٌ<sup>(٢)</sup>.

(وظهرَ غَضَبٌ)؛ أي: أنَّ أحدَ العوضينِ مغصوبٌ، بطلَ العَقْدُ؛ لأنه باعَ ما لا يملكُهُ، (أو) ظهرَ (عيبٌ فِي جَمِيعِهِ)؛ أي: جميعِ أحدِ العوضينِ، (ولو) كانَ العيبُ (يسيراً من غيرِ جَنْسِهِ؛ كَنُحَاسٍ بِنَقْدٍ، بطلَ العَقْدُ)؛ لأنه باعَهُ غيرَ ما سَمَّى لَهُ، فلم يصحَّ؛ كعبتك هذا البغلَ، فتبينَ أنه فرسٌ، (وإنْ ظهرَ) الغَضَبُ أو العيبُ من غيرِ الجنسِ (فِي بَعْضِهِ)؛ بأنَّ صارفَهُ دينارينِ بعشرينَ درهماً، فوجدَ أحدَ الدينارينِ

(١) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوحى (٢/ ٣٦٠)، و«الإقناع» للحجاوي (٢/ ٢٥٨).

(٢) أقول: اتجهه الشارح، وهو مصرح به، انتهى.

بطل فيه فقط، وإن كان من جنسه؛ كرداءة، أو تغيّر سكة، أو تبين نقص، فلاخذه الخيار، فإن رده بطل، وإن أمسكه، فله أرشه بالمجلس لا من جنس السليم، وبعد المجلس من غير جنسهما، وكذا كل ربوي نساء بيع بغير جنسه، فبرّ بشعير ووجد بأحدهما عيب بعد تفرّق، فأرّش بدرهم أو نحوه، ممّا لا يشاركه في علة الكيل، جاز، ..... .

مغصوباً أو معيباً؛ (بطل) العقد (فيه)؛ أي: المغصوب أو المعيب (فقط) بما يقابله، وصحّ في السليم بما يقابله.

(وإن كان) العيب (من جنسه)؛ أي: جنس المعيب؛ (كرداءة) من وضوح في الذهب، وسواد وخشونة في الفضة، وكونها تنفطر عند الضرب، (أو تغيّر سكة)؛ ككونها مخالفة لسكة السلطان، (أو تبين نقص؛ فلاخذه) الذي صار إليه المعيب (الخيار) بين فسخ وإمساك، وليس له أخذ بدله؛ لوقوع العقد على عينه؛ فإن أخذ غيره أخذ ما لم يعقد عليه، (فإن رده)؛ أي: المعيب؛ (بطل) العقد؛ لما تقدّم، (وإن أمسكه)؛ أي: المعيب؛ (فله أرشه)؛ أي: المعيب كسائر المبيعات المبيعة (بالمجلس)؛ لاعتبار التقابض فيه، (لا من جنس) النقد (السليم)؛ لئلا يصير كمسألة مدّ عجوة ودرهم، (و) كذا يجوز أخذ أرش العيب (بعد المجلس) إن جعل الأرش (من غير جنسهما)؛ أي: النقيدين؛ كبرّ وشعير؛ لعدم اشتراط التقابض إذن، (وكذا كل ربوي نساء بيع ب) ربوي من (غير جنسه) ممّا يشترط فيه القبض على ما تقدّم، (فبرّ) بيع (بشعير ووجد بأحدهما) أي: البرّ أو الشعير (عيب) من غير جنسه (بعد تفرّق فأرّش بدرهم)؛ أي: أخذ أرشه، (أو) أخذ نحوه ممّا لا يشاركه في علة الكيل (جاز)؛ لما سبق، فإن كان ممّا يشاركه في العلة؛ جاز في المجلس فقط، لا من جنس السليم.

وإن تصارفا على جنسين بدمّة، وتقابضا قبل تفرّق، والعيب من جنسه، فالعقد صحيح، وله قبل تفرّق إبداله، أو أرشهُ - ويتّجه: لا من جنس السليم - وبعده له إمساكه مع أرش لا من جنسهما، وأخذ بدله بمجلس ردّ، فإن تفرّقا قبله بطل العقد، وإن لم يكن العيب من جنسه، فتفرّقا قبل ردّ وأخذ بدله، بطل، وإن عيّن.....

(وإن تصارفا على جنسين بدمّة)؛ كدينار بعشرة دراهم فضة، (وتقابضا قبل تفرّق)، ثم ظهر عيب في أحدهما (والعيب من جنسه؛ فالعقد صحيح)؛ كما لو لم يكن عيب، (وله) إن ظهر العيب (قبل تفرّق إبداله) بسليم؛ لوقوع العقد على مطلق، والإطلاق يقتضي السلامة من العيب، (أو) أخذ (أرشه)؛ أي: العيب.

(ويتّجه: لا من جنس السليم)؛ لما تقدّم، وهو متّجه<sup>(١)</sup>.

(و) إن ظهر العيب (بعده)؛ أي: التفرّق؛ لم يبطل العقد، (وله إمساك مع أرش) عيبه؛ لاختلاف الجنس، و(لا) يؤخذ الأرش (من جنسهما)؛ أي: السليم والمعيب كما تقدّم، أو ردّه (وأخذ بدله)؛ لأنّ ما جاز إبداله قبل التفرّق جاز بعده؛ كالمسلم فيه (بمجلس ردّ، فإن تفرّقا قبله)؛ أي: قبل أخذ بدله؛ (بطل العقد)؛ لحديث: «لا تبيعوا غائباً منها بناجز»<sup>(٢)</sup>.

(وإن لم يكن العيب من جنسه، فتفرّقا)؛ أي: المتصارفان من المجلس (قبل ردّ) معيب (وأخذ بدله؛ بطل) الصرف، للتفرّق قبل التقابض، (وإن عيّن

(١) أقول: صرح به (م ص) في «شرح المنتهى»، انتهى.

(٢) رواه النسائي (٤٥٧١)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، فَلِكُلِّ حُكْمٍ نَفْسِهِ، وَالْعَقْدُ عَلَى عَيْنَيْنِ رِبَوِيَّيْنِ مِنْ جِنْسٍ كَمِنْ جِنْسَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَخْذُ أَرْضٍ مُطْلَقًا، وَلَا بَدْءٌ مِنَ الْعِلْمِ بِالْمِمَّاثِلَةِ وَلَوْ بوزنٍ مُتَقَدِّمٍ، أَوْ خَبَرٍ صَاحِبِهِ، . . . . .

أَحَدُهُمَا؛ أي: العوضين من جنسٍ في صرفٍ (دون) العوض (الآخر)؛ بأن كان في الذمة؛ كصارتك هذا الدينار بعشرة دراهم كذا، وهذه الفضة بدينار مصري، ثمَّ ظهرَ في أحدهما عيبٌ؛ (فلكل) من المعين وما في الذمة (حكم نفسه)، فإن كان المعيبُ المعينُ والعيبُ من غير جنسه؛ بطلَ العقد، ومن جنسه يُخَيَّرُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ، وإن كان المعيبُ ما في الذمة؛ ففيه حكمُ التصارفِ على جنسين في الذمة إذا ظهرَ أحدهما معيباً، فإن كان من جنسه<sup>(١)</sup>؛ فالعقدُ صحيحٌ، فإن علمه قبلَ تفرُّقٍ، فله إيداله أو أرشه، وبعده<sup>(٢)</sup>، فله إمساكه مع الأرضِ، وله ردُّه وأخذُ بدله، كما تقدَّمَ.

(والعقدُ على عَيْنَيْنِ رِبَوِيَّيْنِ مِنْ جِنْسٍ)؛ كهذا الدينار بهذا الدينار، (ك) العقدِ على رِبَوِيَّيْنِ (من جنسين)، لكن لا أرضَ، وكذا لو كان ما يجري فيه الربا من جنسٍ واحدٍ؛ كبرٍّ معيَّنٍ، أو في الذمة ببرٍّ كذلك، (إلا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَخْذُ أَرْضٍ مُطْلَقًا)، لا قبلَ التفرُّقِ ولا بعده، ولا من الجنس ولا غيره؛ لأنَّهُ يُؤَدِّي إلى التفاضلِ إن كان من الجنس، وإلى مسألة مدَّ عجوةٍ ودرهمٍ إن كان من غير الجنس.

(ولا بَدْءٌ) فيما إذا كانَ العَيْنَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ (من العلم بالمماثلة) كيلاً أو وزناً، (ولو) كانَ العلمُ بها (بوزنٍ) أو كيلٍ (متقدِّمٍ) على العقدِ، (أو) كانَ بـ (خبرٍ صاحبه) حيثُ غلبَ على الظنِّ صدقُهُ.

(١) في «ق»: «جنسهما».

(٢) في «ق»: «أو بعده».

وَيَتَّجُهُ: ولو بعد تَبَايَعٍ إِنْ بَانَ سَوَاءٌ وَإِنْ تَلَفَ عِوَضٌ قُبِضَ فِي صَرْفٍ،  
ثُمَّ عُلِمَ عَلَيْهِ وَقَدْ تَفَرَّقَا، فُسِخَ وَرُدَّ مَوْجُودٌ، وَيَبْقَى تَالِفٌ فِي ذِمَّةٍ<sup>(١)</sup> مَنْ  
تَلَفَ بِيَدِهِ، فَيَرُدُّ مِثْلَهُ أَوْ قِيَمَتَهُ<sup>(٢)</sup> إِنْ اتَّفَقَا عَلَيْهِ، وَيَصِحُّ أَخْذُ أَرْضِ الْعَيْبِ  
فِي الْجَنَسَيْنِ وَلَوْ تَفَرَّقَا، .....

(ويتجه) اشتراط العلم بالمماثلة، (ولو) ظهر العلم بها (بعد تبايع) للعينين  
(إن) اعتبر بمعياريهما ف (بانا سواء)؛ لحصول المقصود؛ كما لو تباعا صبرة على  
أنها عشرة أफفرة، فاعتبرت فبانت كذلك، وهو متجه<sup>(٣)</sup>.

(وإن تلف عوض قبض) بالبناء للمفعول (في صرف) ذهب أو فضة مثلاً،  
(ثم علم عيه) - أي: التالف - بإخبار ثقة؛ كأن شاهده قبل تلفه، (وقد تفرقا، فسخ)  
صرف؛ أي: فسحه الحاكم، (ورد موجود) لباذله، (وتبقى) قيمة معيب (تالف)  
في ذمة من تلف بيده؛ لتعذر الرد؛ (فيرد) من تلف بيده (مثله)؛ أي: المعيب  
دراهم معيبة، (أو)<sup>(٤)</sup> يرد (قيمته إن اتفقا عليه)؛ أي: على رد القيمة، قاله في  
«الفصول»، ونقله في «المغني» عن ابن عقيل<sup>(٥)</sup>.

(ويصح أخذ أرض العيب في) الصرف إن كان العوضان من (جنسين، ولو  
تفرقا)؛ أي: المتصارفان؛ لأن الأرض كجزء من المبيع، وقد حصل قبضه بالمجلس،

(١) في «ف»: «ورد موجود سليم وتبقى قيمة معيب تالف في ذمة».

(٢) في «ف»: «فيرد مثلها أو قيمتها».

(٣) أقول: هذا الاتجاه ليس في نسخة الشارح، وهو كالصريح في كلامهم، انتهى.

(٤) سقط من «ق».

(٥) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤ / ٤٩).

لَا مِنْ جِنْسِهِمَا خِلَافًا لـ «المنتهى» فِيمَا يُوْهِمُ<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

### فصل

وَلِكُلِّ الشَّرَاءِ مِنَ الْآخِرِ مِنْ جِنْسٍ مَا صَرَفَ بِلَا مُوَاطَاةٍ، . . . . .

و(لا) يصحُّ أخذه (من جنسهما) بعد التفرق، (خلافًا لـ «المنتهى» فيما يوهم)؛ فإنه قال: ويصحُّ أخذُ أرشه ما لم يتفرقا إن كانَ العوضانِ من جنسين<sup>(٢)</sup>، وما قاله المصنفُ موافقٌ لما سبق<sup>(٣)</sup>.

### (فصل)

(ولكلٍّ) من المتصارفين (الشراء من الآخر من جنسٍ ما صرف) الآخر منه (بلا مواطاةٍ)؛ كأن صرفَ منه ديناراً بدراهم، ثمَّ صرفَ منه الدراهمَ بدينارٍ آخر؛ لحديث أبي سعيد وأبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ استعملَ رجلاً على خيبر، فجاءه بتمرٍ جنيب، فقال: «أكلُ تمرٍ خيبرٍ هكذا؟» قال: لا والله، إنَّنا لناخذُ الصاعَ من هذا بالصاعين، والصاعينِ بالثلاثة، فقال رسولُ الله ﷺ: «لا تفعل، بعِ التمرَ بالدراهم، ثمَّ اشترِ بالدراهم جنيباً»، متفقٌ عليه<sup>(٤)</sup>، ولم يأمره أن يبيعه من غير ما اشترى منه، ولا يجوزُ تأخيرُ البيانِ عن وقتِ الحاجة.

(١) كذا في «ح» بزيادة: «هناك من جنسهما».

(٢) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوحى (٢/ ٣٦٢).

(٣) أقول: قرر هذا في «شرح المنتهى» لـ (م ص)، انتهى.

(٤) رواه البخاري (٢٠٨٩)، ومسلم (١٥٩٣ / ٩٥).



وَصَارِفُ فِضَّةٍ بِدِينَارٍ أَعْطَى فِضَّةً أَكْثَرَ لِيَأْخُذَ قَدْرَ حَقِّهِ، فَأَخَذَ، جَازَ  
ولو بعدَ تَفَرُّقٍ، وَالزَّائِدُ أَمَانَةٌ - وَيَتَجَهُّ: فَلَا يَضْمَنُ زَائِدًا أَخَذَ دَنَانِيرَ؛  
لِيَخْتَارَ وَاحِدًا قَرْضًا - .....

(وَصَارِفُ فِضَّةٍ بِدِينَارٍ) إِنْ (أَعْطَى فِضَّةً أَكْثَرَ) مِمَّا بِالدِينَارِ؛ (لِيَأْخُذَ) رَبُّ  
الدِينَارِ (قَدْرَ حَقِّهِ) مِمَّا أَعْطَاهُ، (فَأَخَذَ) صَاحِبُ الدِينَارِ مِنَ الْفِضَّةِ قَدْرَ حَقِّهِ، (جَازَ)  
هَذَا الْفِعْلُ مِنْهُمَا (وَلَوْ) كَانَ أَخَذَهُ قَدْرَ حَقِّهِ (بَعْدَ تَفَرُّقٍ)؛ لَوْجُودِ التَّقَابُضِ قَبْلَ  
التَّفَرُّقِ، وَإِنَّمَا تَأَخَّرَ لِلتَّمْيِيزِ، (وَالزَّائِدُ) عَنِ قَدْرِ حَقِّهِ (أَمَانَةٌ)؛ لَوْضَعِ يَدِهِ عَلَيْهِ بِإِذْنِ  
رَبِّهِ، فَلَوْ دَفَعَ لَهُ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا لِيَأْخُذَ مِنْهَا خَمْسَةً وَعِشْرِينَ، فَتَلَفَ مِنْهَا بِلَا تَعَدُّ  
وَلَا تَفْرِيطٍ خَمْسَةً قَبْلَ التَّمْيِيزِ، كَانَ التَّالِفُ عَلَيْهِمَا أَسَدَاسًا، عَلَى الدَّافِعِ خَمْسَةُ  
أَسَدَاسٍ دِرْهَمٍ، وَذَلِكَ سُدُسُ الْخَمْسَةِ، وَيَبْقَى لَهُ أَرْبَعَةٌ وَسُدُسٌ، وَذَلِكَ سُدُسُ  
الْخَمْسَةِ وَالْعِشْرِينَ الْبَاقِيَّةِ؛ لِأَنَّ مَجْمُوعَ الثَّلَاثِينَ بَيْنَهُمَا أَسَدَاسًا.

(وَيَتَجَهُّ): أَنَّهُ إِذَا طَلَبَ شَخْصٌ مِنْ آخَرَ اقْتِرَاضَ دِينَارٍ، فَدَفَعَ لَهُ جَمْلَةً دَنَانِيرَ،  
فَتَلَفَتْ كُلُّهَا إِلَّا وَاحِدًا مِنْهَا؛ (فَلَا يَضْمَنُ زَائِدًا) تَلَفَ بِيَدِهِ (أَخَذَ) - فَاعِلٌ (يَضْمَنُ) -  
مِنْ (دَنَانِيرَ) أُعْطِيَهَا (لِيَخْتَارَ وَاحِدًا) مِنْهَا (قَرْضًا)، إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ وَلَمْ يَفْرِطْ؛ إِذِ الدَّنَانِيرُ  
بِيَدِهِ أَمَانَةٌ، وَهِيَ لَا تُضْمَنُ إِلَّا بِالتَّعَدِّيِّ أَوْ التَّفْرِيطِ، وَإِنَّمَا ضَمِنَ بَعْدَمَا تَلَفَ مِنْ  
الزَّائِدِ فِيمَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَخَذَ الْفِضَّةَ لِيُخْرِجَ مِنْهَا قَدْرَ حَقِّهِ، صَارَتْ مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ صَاحِبِهِ، فَمَا تَلَفَ مِنْهَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدْرِ حَقِّهِمَا فِيهَا، بِخِلَافِ هَذِهِ؛ فَإِنَّهُ  
لَيْسَ فِي ذِمَّةِ الْمُقْرَضِ شَيْءٌ يَقْتَضِي اشْتِرَاكَهُ فِي الدَّنَانِيرِ، وَهُوَ مَتَجَهٌّ<sup>(١)</sup>.

(١) أَقُولُ: لَمْ أَرِ مِنْ صَرَحَ بِهِ، وَهُوَ قِيَاسُ مَا قَبْلَهُ، وَاتَّجَهَ الشَّارِحُ وَقَالَ: لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَضَعَ يَدَهُ  
عَلَيْهَا بِإِذْنِ رَبِّهَا، فَهُوَ أَمِينٌ عَلَى مَا زَادَ، وَالْأَمِينُ لَا يَضْمَنُ إِلَّا بَتَعَدُّ أَوْ تَفْرِيطَ، انْتَهَى. وَهُوَ  
كَالصَّرِيحِ فِي كَلَامِهِمْ فِي مَوَاضِعَ، انْتَهَى.

وخمسة دراهم ينصف دينار، فأعطى ديناراً، صحَّ، وله مُصارفته بعدُ  
بالباقى، ولو اقترض الخمسة، وصارفه بها عن الباقي، صحَّ بلا حيلة<sup>(١)</sup>،  
وهي التَّوسُّلُ إلى مُحَرَّمٍ بما ظاهره الإباحة.

والحيلُ كُلُّها غيرُ جائزةٍ في شيءٍ من الدين؛ كأنَّ يُظهِرَ عقداً  
يُريدان به مُحَرَّماً؛ مُخادعةً.....

(و) لو صارفَ (خمسة دراهم) فضةً (بنصف دينار، فأعطى) صارفُ الفضة  
(ديناراً؛ صحَّ) الصرفُ؛ لحصولِ القبضِ بالمجلس، (وله)؛ أي: قابضُ الدينارِ  
(مصارفته بعدُ) ذلكَ (بالباقى) من الدينارِ؛ لأنه أمانةٌ بيده، (ولو اقترض) صارفُ  
الخمسة دراهمَ (الخمسة) التي دفعها لصاحبِ الدينارِ، (وصارفه بها عن) النصفِ  
(الباقى) من الدينارِ؛ (صحَّ بلا حيلة)؛ لوجودِ التقابضِ قبلَ التفرُّقِ، فإنَّ كانَ ثمَّ  
حيلةٌ، لم يصحَّ، (وهي)؛ أي: الحيلةُ: (التَّوسُّلُ إلى مُحَرَّمٍ بما ظاهره الإباحةُ،  
والحيلُ كُلُّها غيرُ جائزةٍ في شيءٍ من) أمورِ (الدين)؛ لحديث: «مَنْ أَدْخَلَ فَرْساً بَيْنَ  
فَرَسَيْنِ - وَقَدْ أَمِنَ أَنْ يُسَبَّقَ - فَهُوَ قِمَارٌ، وَمَنْ أَدْخَلَ فَرْساً بَيْنَ فَرَسَيْنِ - وَلَمْ يَأْمَنْ أَنْ  
يُسَبَّقَ - فَلَيْسَ بِقِمَارٍ»، رواه أبو داود وغيره<sup>(٢)</sup>، فجعله قماراً مع إدخالِ الفرسِ الثالثِ؛  
لكونه لا يمنعُ معنى القمارِ، وهو كونُ كلِّ واحدٍ من المتسابقين لا ينفكُ عن كونه  
أخذاً أو مأخوذاً منه، وإنَّما دخلَ تحيلاً على إباحةِ المحرَّمِ.

وسائرُ الحيلِ مثلُ ذلكَ، (كأنَّ يُظهِرَ)؛ أي: المتعاقدانِ (عقداً) ظاهره  
الإباحةُ، (يريدان به مُحَرَّماً؛ مخادعةً) وتوسلاً إلى فعلٍ ما حرَّم الله تعالى من

(١) كذا في «ح» بزيادة: «والحيلة هنا على التفريق قبل قبض جميع الثمن».

(٢) رواه أبو داود (٢٥٧٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فَيَحْرُمُ قَرْضُهُ شَيْئًا لِيَبِيعَهُ سِلْعَةً بِأَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهَا، أَوْ لِيَشْتَرِيَ مِنْهُ سِلْعَةً بِأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهَا؛ تَوْسُلًا لِحَرِّ النَّفْعِ، وَكَمَسْأَلَةِ الْعَيْنَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَالْمُسَاقَاةِ مَعَ الْإِجَارَةِ الْآتِيَةِ. وَذَكَرَ ابْنُ الْقِيمِ فِي «أَعْلَامِ الْمَوْقِعِينَ» صُورًا كَثِيرَةً جَدًّا.

الربا ونحوه، أو إسقاط واجبٍ له تعالى، أو دفع حقٍّ؛ (فيحرم قرضه شئاً لبيعه)؛ أي: المقرض للمستقرض (سلعة بأكثر من قيمتها، أو ليشتري منه سلعة بأقل من قيمتها؛ توسلاً لحرر النفع، وكمسألة العينة المتقدمة، والمساواة مع الإجارة الآتية).

(وذكر) خاتمة المحققين شمس الدين أبو عبد الله بن محمد (بن القيم في) كتابه «أعلام الموقعين عن رب العالمين» صوراً كثيرة جداً، فلترجع هناك، فمما ذكر فيه قوله:

\* \* \*

### فصل

ومما يدلُّ على بطلان الحيل وتحريمها أنَّ الله سبحانه إنما أوجب الواجبات، وحرَّم المحرَّمات؛ لما تتضمن من مصالح عباده في معاشهم ومعادهم، فالشرعية لقلوبهم بمنزلة الغذاء الذي لا بدَّ لهم منه، والدواء الذي لا يندفع الداء إلاَّ به، فإذا احتال العبد على تحليل ما حرم الله وإسقاط ما فرض الله، وتعطيل ما شرع الله؛ كان ساعياً في دين الله بالفساد من وجوه:

أحدها: إبطال ما في الأمر المحتال عليه من حكمة الشارع، ونقض حكمته فيه ومناقضة له.

وَمَنْ لَهُ عَلَى آخَرَ عَشْرَةٌ وَزَنًا، فَوْقَهَا عَدَدًا، فُوجِدَتْ  
وَزَنًا أَحَدَ عَشَرَ، فَالزَّائِدُ مُشَاعٌ مَضمُونٌ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ قَبَضَهُ  
لِنَفْسِهِ، .....

والثاني: أَنَّ الأمرَ المحتالَ بِهِ لَيْسَ لَهُ عِنْدَهُ حَقِيقَةٌ، وَلَا هُوَ مَقْصُودُهُ، بَلِ  
الْمَقْصُودُ لَهُ هُوَ الْمَحْرَمُ نَفْسُهُ، وَهَذَا ظَاهِرٌ كُلِّ الظُّهُورِ، فَإِنَّ الْمُرَابِيَّ مَثَلًا مَقْصُودُهُ  
الرَّبَا الْمَحْرَمُ، وَصُورَةُ الْبَيْعِ الْجَائِزِ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ لَهُ، وَكَذَلِكَ الْمُتَحَيِّلُ عَلَى إِسْقَاطِ  
الزَّكَاةِ بِتَمْلِيكِ مَالِهِ لِمَنْ لَا يَهَبُهُ دَرَاهِمًا وَاحِدًا حَقِيقَةً، مَقْصُودُهُ إِسْقَاطُ الْفَرَضِ،  
وِظَاهِرُ الْهَبَةِ الْمَشْرُوعَةِ غَيْرُ مَقْصُودٍ لَهُ.

الثالث: نِسْبَةُ ذَلِكَ إِلَى الشَّارِعِ الْحَكِيمِ وَإِلَى شَرِيعَتِهِ الَّتِي هِيَ غِذَاءُ الْقُلُوبِ  
وَدَوَاؤُهَا وَشِفَاؤُهَا، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا تَحَيَّلَ عَلَى قَلْبِ الدَّوَاءِ أَوْ الْغِذَاءِ إِلَى ضِدِّهِ، فَجَعَلَ  
الْغِذَاءَ دَوَاءً، وَالدَّوَاءَ غِذَاءً، إِمَّا بِتَغْيِيرِ اسْمِهِ أَوْ صَوْرَتِهِ مَعَ حَقِيقَتِهِ، لِأَهْلِكَ النَّاسِ،  
فَمَنْ عَمِدَ إِلَى الْأَدْوِيَةِ الْمُسَهِّلَةِ فَغَيَّرَ صَوْرَتَهَا أَوْ أَسْمَاءَهَا، وَجَعَلَهَا غِذَاءً لِلنَّاسِ،  
أَوْ عَمِدَ إِلَى السُّمُومِ الْقَاتِلَةِ فَغَيَّرَ صَوْرَتَهَا أَوْ أَسْمَاءَهَا، وَجَعَلَهَا أَدْوِيَةً، أَوْ إِلَى الْأَغْذِيَةِ  
فَغَيَّرَ أَسْمَاءَهَا وَصَوْرَهَا = كَانَ سَاعِيًا بِالْفَسَادِ بِالطَّبِيعَةِ؛ كَمَا أَنَّ هَذَا سَاعٍ بِالْفَسَادِ  
فِي الشَّرِيعَةِ؛ فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ لِلْقُلُوبِ بِمَنْزِلَةِ الْغِذَاءِ وَالدَّوَاءِ لِلْأَبْدَانِ، انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ  
جَدًّا<sup>(١)</sup>.

(وَمَنْ لَهُ عَلَى آخَرَ عَشْرَةٌ) دَنَانِيرَ مَثَلًا (وَزَنًا، فَوْقَهَا)؛ أَيِ: الْعَشْرَةِ (عَدَدًا،  
فُوجِدَتْ) الْعَشْرَةُ (وَزَنًا أَحَدَ عَشَرَ) دِينَارًا، (ف) الدِّينَارُ (الزَّائِدُ مُشَاعٌ مَضمُونٌ عَلَيْهِ)  
لِمَالِكِهِ الْمُقْبِضِ؛ (لَأَنَّهُ)؛ أَيِ: الْقَابِضُ (قَبَضَهُ لِنَفْسِهِ) عَلَى أَنَّهُ عَوَظُ مَالِهِ، فَكَانَ

(١) انظر: «أعلام الموقعين» لابن القيم (٣/ ١٨٠).

وَلَمَّا لِكَه التَّصَرُّفُ فِيهِ، وَمَنْ بَاعَ دِينَارًا بِدِينَارٍ مَعَيَّنِينَ بِإِخْبَارِ صَاحِبِهِ  
بِوزْنِهِ، وَتَقَابُضًا وَافْتِرْقًا، فَوُجِدَ أَحَدُهُمَا نَاقِصًا أَوْ زَائِدًا، بَطَلَ الْعَقْدُ،  
وَفِي الذِّمَّةِ، وَتَقَابُضًا وَافْتِرْقًا، فَالزَّائِدُ بِيَدِ قَابِضٍ مُشَاعٍ مَضْمُونٌ، وَلَهُ  
دَفْعُ عَوَضِهِ مِنْ جَنْسِهِ وَغَيْرِهِ، وَلِكُلِّ فُسْخِ الْعَقْدِ، . . . . .

مضموناً بهذا القبض، (ولمالكه التصرف فيه) بصرفٍ وغيره ممَّن هو بيده وغيره؛  
لبقاء مُلكه عليه، وإن صارفَ بوديعة؛ كما لو كان له عند آخر دينارٍ وديعةٌ، فصارفَ  
ربُّ الدينارِ الوديعةَ، صحَّ ولو شكَّ في بقائها لا إن<sup>(١)</sup> ظنَّ عدمه، وإن تبينَ عدمه  
حالَ العقدِ؛ تبيَّن أنه وقع باطلاً.

(وَمَنْ بَاعَ دِينَارًا بِدِينَارٍ مُعَيَّنِينَ بِإِخْبَارِ صَاحِبِهِ) الْبَاذِلِ لَهُ (بِوزْنِهِ) ثَقَّةٌ بِهِ،  
(وَتَقَابُضًا وَافْتِرْقًا، فَوُجِدَ أَحَدُهُمَا)؛ أَي: الدِّينَارَيْنِ (نَاقِصًا) عَنْ وَزْنِهِ الْمَعْهُودِ،  
(أَوْ) وَجَدَهُ (زَائِدًا) عَنْ وَزْنِهِ الْمَعْهُودِ؛ (بَطَلَ الْعَقْدُ)؛ لِأَنَّهُ بِيْعٌ ذَهَبٍ بِذَهَبٍ مُتَفَاضِلًا،  
(و) إِنْ كَانَا (فِي الذِّمَّةِ)؛ بَأَن قَالَا: بَعْتُكَ دِينَارًا بِدِينَارٍ وَوَصَفَاهُمَا - (و) قَدْ (تَقَابُضًا  
وَافْتِرْقًا) - ثُمَّ وَجَدَ أَحَدُهُمَا زَائِدًا؛ (فَالزَّائِدُ بِيَدِ قَابِضٍ مُشَاعٍ مَضْمُونٌ) لِرَبِّهِ؛ لَمَّا  
تَقَدَّمَ، وَلَا يَفْسُدُ<sup>(٢)</sup> الْعَقْدُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا بَاعَ دِينَارًا بِمِثْلِهِ، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْقَبْضُ لِلزِّيَادَةِ  
عَلَى الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ، (وَلَهُ)؛ أَي: الْقَابِضِ (دَفْعُ عَوَضِهِ)؛ أَي: الزَّائِدِ لِرَبِّهِ (مِنْ  
جَنْسِهِ)؛ أَي: الزَّائِدِ، (و) مِنْ (غَيْرِهِ)؛ لِأَنَّهُ ابْتِدَاءٌ مُعَاوِضَةٌ، (وَلِكُلِّ) مِنَ الْمُتَعَاقِدِينَ  
(فُسْخُ الْعَقْدِ)، أَمَّا الْقَابِضُ؛ فَلِأَنَّهُ وَجَدَ الْمَبِيعَ مُخْتَلِطًا بِغَيْرِهِ، وَالشَّرْكَاءَ عَيْبٌ،  
وَأَمَّا الدَّافِعُ؛ فَلِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ أَخْذُ عَوَضِ الزَّائِدِ، وَإِنْ كَانَا فِي الْمَجْلِسِ اسْتَرْجَعَهُ

(١) قوله: «لا إن» سقط من «ق».

(٢) في «ق»: «يفسخ».

وَيَجُوزُ صَرْفٌ وَمُعَامَلَةٌ بِمَغْشُوشٍ - وَيَتَّجُهُ: غَيْرِ جَارٍ بَيْنَ النَّاسِ - وَلَوْ  
بِغَيْرِ جِنْسِهِ لِمَنْ يَعْرِفُهُ وَإِلَّا حَرَمَ وَالْكِيمِيَاءُ غِشٌّ، فَتَحْرُمُ، .....  
ربه ودفع بدله.

(ويجوزُ صرفٌ ومعاملةٌ بـ) نقدٍ (مغشوشٍ) من جنسه - وفي بعض النسخ:  
(ويتجهُ): جوازُ الصرفِ والمعاملةِ بنقدٍ مغشوشٍ (غيرِ جارٍ بينَ الناسِ)؛ لما يأتي  
من قولِ الإمام، ولا أقولُ: إنه حرامٌ، بل غايتهُ أنه مكروهٌ، وهذا الاتجاهُ في النفسِ  
منهُ شيءٌ - (ولو) كانَ غِشُّهُ (بغيرِ جنسه)؛ كالدراهمِ تُغشُّ بنحاسٍ (لِمَنْ يَعْرِفُهُ)؛  
أي: الغشُّ؛ لعدمِ الغررِ، وكذا يجوزُ ضربُ النقدِ المغشوشِ.

نقلَ صالحٌ عن الإمامِ في دراهمٍ يقالُ لها: المُسَيِّئَةُ، عامتُها نحاسٌ إلا شيئاً  
فيها فضةٌ، فقالَ: إذا كانَ شيئاً اصطَلَحُوا عليه كالفُلوَسِ اصطَلَحُوا عليها، فأرجو  
أن لا يكونَ بها بأسٌ، ولأنَّ غايتهُ اشتمالُهُ على جنسينِ لا غررَ فيهما، ولا استفاضتهِ  
في سائرِ الأعصارِ من غيرِ تكثيرٍ.

(وإلا) يَعْرِفُ قابِضُهُ غِشَّهُ، (حَرَمَ)<sup>(١)</sup> ذلكَ؛ لما فيه منَ التَّغْيِيرِ.

(والكيمياءُ غِشٌّ، فتحرُمُ)؛ لأنها تُشَبَّهُ المصنوعَ من ذهبٍ أو فضةٍ أو غيرِهما  
بالمخلوقِ.

(١) أقول: قوله: (غير جار)، يفيد أنه لو كان جارياً يجوز ذلك، ولو لمن لم يعرف غشه؛  
لأنه حيث كان جارياً بين الناس، فلا غرر فيه، سواء عرف غشه أو لم يعرفه، وهذا حال  
كثير من الناس في كل زمان، لا يعرفون المغشوش من غيره، بل حيث كان جارياً قبضوه  
وتعاملوا به، وإن لم يكن جارياً تركوه، لكن مسألة الصرف تقيد بما فُصِّل فيه، وليس  
هو في نسخة الشارح، والظاهر أنه وجيه، يؤخذ من تعليلهم، ولا يسع الناس غيره؛ لأنه هو  
الجاري بينهم، وما كتبه شيخنا في حله غير ظاهر، فتأمل، انتهى.

قَالَ الشَّيْخُ: بَلَا نِزَاعٍ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ثَبَتَتْ عَلَى الرَّوْبَاصِ أَوْ لَا، وَيَقْتَرِنُ بِهَا كَثِيرٌ مِنَ السِّمِيَاءِ الَّتِي هِيَ مِنَ السَّحْرِ، وَلَوْ كَانَتْ حَقًّا مُبَاحًا لَوَجَبَ فِيهَا خُمْسٌ أَوْ زَكَاةٌ وَلَمْ يُوجِبْ عَالَمٌ فِيهَا شَيْئًا، وَالْقَوْلُ بِأَنَّ قَارُونَ عَمَلَهَا بَاطِلٌ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ كُتُبٍ تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْرِفَةِ صِنَاعَتِهَا، وَيَجُوزُ إِتْلَافُهَا، انْتَهَى وَيَتَجَهُّ: بِنَاءُ هَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ قَلْبِ الْأَعْيَانِ حَقِيقَةً، وَإِلَّا.....

(قَالَ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ: هِيَ بَاطِلَةٌ فِي الْعَقْلِ، مُحَرَّمَةٌ (بَلَا نِزَاعٍ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، ثَبَتَتْ عَلَى الرُّوْبَاصِ أَوْ لَا، وَيَقْتَرِنُ بِهَا)؛ أَيِ: الْكِيمِيَاءِ (كَثِيرٌ مِنَ السِّمِيَاءِ الَّتِي هِيَ مِنَ السَّحْرِ)، وَالزَّجَاجُ مُصْنُوعٌ لَا مَخْلُوقٌ، وَمَنْ ظَنَّ زِيَادَةَ الْمَالِ بِمَا حَرَّمَ اللَّهُ، عُوقِبَ بِنَقِيضِهِ؛ كَالْمُرَابِي، وَهِيَ أَشَدُّ تَحْرِيمًا مِنَ الرِّبَا؛ لِتَعْدِي ضَرَرِهَا، (وَلَوْ كَانَتْ) الْكِيمِيَاءُ (حَقًّا مُبَاحًا، لَوَجَبَ فِيهَا خُمْسٌ)؛ كَالزُّكَازِ، (أَوْ) وَجَبَتْ فِيهَا (زَكَاةٌ)؛ كَالزَّرُوعِ وَالثَّمَرِ وَالْمَعْدِنِ، (وَلَمْ يُوجِبْ عَالَمٌ فِيهَا شَيْئًا)؛ فَدَلَّ عَلَى بَطْلَانِهَا، (وَالْقَوْلُ بِأَنَّ قَارُونَ عَمَلَهَا بَاطِلٌ)، وَلَمْ يَعْمَلْهَا إِلَّا فِيلَسُوفٌ أَوْ اتِّحَادِيٌّ أَوْ مَلِكٌ ظَالِمٌ، (وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ كُتُبٍ تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْرِفَةِ صِنَاعَتِهَا، وَيَجُوزُ إِتْلَافُهَا)؛ لِتَعْدِي ضَرَرِهَا، (انْتَهَى) (مُلَخَّصًا<sup>(١)</sup>).

(وَيَتَجَهُّ: بِنَاءُ هَذَا) أَيِ: مَا قَالَهُ الشَّيْخُ (عَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ قَلْبِ الْأَعْيَانِ حَقِيقَةً)، كَمَا هُوَ قَوْلُ جَمْهَوْرِ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَإِنَّ قَلْبَهَا بَاطِلٌ فِي الشَّرْعِ مُحَالٌ فِي الْعَقْلِ، وَمَا وَجَدَ مِنْهَا كَذَلِكَ فَهُوَ مِنْ جَمَلَةِ التَّمْوِيهَاتِ الَّتِي تَحْصُلُ بِالسِّمِيَاءِ وَسَحْرِ الْعَيُونِ، قَالَ تَعَالَى عَنِ الْحَبَالِ وَالْعَصِيِّ: ﴿يُخِيلُ إِلَيْهِمْ سِحْرَهُمْ أَنْهَا سَعَى﴾ [طه: ٦٦]، وَالحَالُ أَنَّهُ مُجْرَدٌ<sup>(٢)</sup> تَخْيِيلٌ لَا حَقِيقَةً لَهُ، (وَإِلَّا)؛ بِأَنَّ كَانَتْ الْأَعْيَانُ تَنْقَلِبُ حَقِيقَةً؛

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٩/ ٣٦٨ - ٣٧٨).

(٢) في «ق»: «والحال لا، إنه مجرد».

فلا، فَإِنَّ لِلَّهِ خَوَاصَّ وَأَسْرَارًا فِي الْعَالَمِ، يَنْقَلِبُ بِهَا نَحْوُ النُّحَاسِ ذَهَبًا خَالِصًا، لَكِنَّهُ نَادِرُ الْوُقُوعِ<sup>(١)</sup>.

وَيَحْرُمُ كَسْرُ السَّكَّةِ الْجَائِزَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْ لَصِيَاغَةً، . . . . .

(فلا) يكون فعلُ الكيمياء محظوراً؛ لأنَّ حرمتها لما يترتبُ عليها من ظهورِ الغشِّ وعودِها إلى ما كانت عليه قبلَ ذلك، وبعدَ انقلابِها حقيقةً يؤمَّنُ ما يترقبُ من ضررِ الناسِ بسببِها، وهذا اعتقادُ الفلاسفةِ ومَن نحا نحوهم، فإنهم يقولون: إذا ثبتت على الروباصِ، فلا تتغيَّر ولا تبدلُ ما دامت السمواتُ والأرضُ، ولهم افتراءاتُ على الله ورسوله أعظمُ من ذلك.

إذا تقررَ هذا: (ف) اللائقُ أن يُقالَ: (إِنَّ لِلَّهِ) سبحانه (خَوَاصَّ وَأَسْرَارًا) خلقها وأودعها (في العالم)؛ أي: عالمِ الجماداتِ، (ينقلبُ بها نحوُ النحاسِ)؛ كالرصاصِ وغيره (ذهباً خالصاً) يظهرُ للرائي، واللهُ على كلِّ شيءٍ قديرٌ، (لكنه نادرُ الوقوعِ)، والنادرُ لا حُكمَ له، وفي نسخةٍ: (لكنه عزيزٌ)، وهو قريبٌ ممَّا قبله، وفي أخرى: (لكنه غيرُ نيرٍ)؛ أي: ليسَ رونقهُ كرونقِ الذهبِ الأصليِّ، وهو اتجاهٌ حسنٌ<sup>(٢)</sup>.

(ويحرمُ كسرُ السَّكَّةِ الْجَائِزَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ)؛ لنهيهِ ﷺ عن كسرِ سَكَّةِ الْمُسْلِمِينَ الْجَارِيَةِ بَيْنَهُمْ، رواه أبو داود وابنُ ماجه وغيره<sup>(٣)</sup>، (ولو) كان كسرُها (لصياغةٍ

(١) في «ح»: «لكنه عزيز».

(٢) أقول: قال الشارح: ومع هذا فلا يظن بالمصنف أنه يقول بجواز عملها، بل الظاهر أنه لبيان الواقع، فتأمل، انتهى.

قلت: الذي يظهر أن مراده به تقييد قول شيخ الإسلام: هي باطلة في العقل؛ أي: بناءً على القول بعدم قلب الأعيان حقيقةً، فتأمل ذلك، وفيما قرره شيخنا ما لا يخفى على المتأمل، انتهى.

(٣) رواه أبو داود (٣٤٤٩)، وابن ماجه (٢٢٦٣)، من حديث عبد الله المزني رحمه الله.



وإِعْطَاءِ سَائِلٍ، إِلَّا أَنْ يُخْتَلَفَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا، هَلْ هُوَ رَدِيٌّ أَوْ جَيِّدٌ؟  
وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَكْسِرُ الزُّيُوفَ وَهُوَ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ، وَلَا يَحِلُّ لِقَابِضِهَا  
إِخْرَاجُهَا فِي مُعَامَلَةٍ، وَلَا صَدَقَةٍ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَغْرِيرِ الْمُسْلِمِينَ، . . . . .

وإِعْطَاءِ سَائِلٍ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّضْيِيقِ عَلَيْهِمْ، (إِلَّا أَنْ يُخْتَلَفَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا هَلْ  
هُوَ رَدِيٌّ أَوْ جَيِّدٌ؟) فَيَجُوزُ كَسْرُهَا؛ اسْتَظْهَارًا لِحَالِهِ، (وَكَانَ) عَبْدُ اللَّهِ (ابْنُ  
مَسْعُودٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَكْسِرُ الزُّيُوفَ)؛ أَيِ: النَّحَاسَ، (وَهُوَ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ) <sup>(١)</sup>.

فَإِنْ اجْتَمَعَ عِنْدَ السُّلْطَانِ دِرَاهِمُ زِيُوفٍ؛ فَإِنَّهُ يَسْبُكُهَا وَلَا يَبِيعُهَا، (وَلَا يَحِلُّ)؛  
أَيِ: لَا يَبَاحُ بِلَا كِرَاهَةٍ (لِقَابِضِهَا)؛ أَيِ: الزُّيُوفِ (إِخْرَاجُهَا فِي مُعَامَلَةٍ وَلَا صَدَقَةٍ؛  
لِمَا فِيهِ)؛ أَيِ: إِخْرَاجُهَا (مِنْ تَغْرِيرِ الْمُسْلِمِينَ) وَإِدْخَالِ الضَّرَرِ عَلَيْهِمْ؛ فَإِنَّ قَابِضَهَا  
رَبِمَا خَلَطَهَا بِدِرَاهِمٍ جَيِّدَةٍ وَأَخْرَجَهَا عَلَى مَنْ لَا يَعْرِفُ حَالَهَا. قَالَ أَحْمَدُ: إِنِّي  
أَخَافُ أَنْ يَغَرَّ بِهَا مُسْلِمًا، وَقَالَ: مَا يَنْبَغِي أَنْ يَغَرَّ بِهَا الْمُسْلِمِينَ، وَلَا أَقُولُ: إِنَّهُ  
حَرَامٌ <sup>(٢)</sup>، قَالَ فِي «الشرح»: فَقَدْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا كَرِهَهُ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّغْرِيرِ بِالْمُسْلِمِينَ،  
انْتَهَى <sup>(٣)</sup>.

وَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ يَتَوَقَّى لَفْظَ الْحَرَامِ عَلَى مَا لَمْ يَسْتَيْقِنْ تَحْرِيمَهُ مِمَّا فِيهِ  
نَوْعٌ شَبَهَةٌ أَوْ اخْتِلَافٌ، فَيَقُولُ: أَكْرَهُهُ، وَلِذَلِكَ تَوَقَّفَ فِي إِطْلَاقِ لَفْظِ الْحَرَامِ عَلَى  
مَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ وَتَعَارَضَتْ أَدْلَتُهُ مِنْ نصوصِ الْكِتَابِ أَوِ السُّنَنِ، فَقَالَ فِي مَتَعَةِ النِّسَاءِ:  
لَا أَقُولُ: هِيَ حَرَامٌ، وَلَكِنْ نُهِيَ عَنْهُ، وَقَالَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ بِمَلِكِ الْيَمِينِ:  
لَا أَقُولُ: حَرَامٌ، وَلَكِنْ نُهِيَ عَنْهُ، وَالصَّحِيحُ فِي تَفْسِيرِهِ أَنَّهُ تَوَقَّفَ فِي إِطْلَاقِ لَفْظَةِ  
الْحَرَامِ دُونَ مَعْنَاهَا؛ لِاخْتِلَافِ النُّصوصِ وَالصَّحَابَةِ فِيهَا؛ وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى سَبِيلِ

(١) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المصنف» (٢٢٩٠٧).

(٢) انظر: «الأحكام السلطانية» لأبي يعلى الفراء (ص: ١٧٩).

(٣) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤ / ١٧٦).

وَكُرْهَ كَتَبُ قُرْآنٍ عَلَيْهَا، وَنَثَرُهَا عَلَى النَّاسِ .

وَأَوَّلُ ضَرْبِ الدَّرَاهِمِ عَلَى عَهْدِ الْحَجَّاجِ، وَلَا يَجُوزُ لِلسُّلْطَانِ  
تَحْرِيمُ النُّقُودِ الَّتِي بِأَيْدِي النَّاسِ لِيُفْسِدَ مَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْأَمْوَالِ، وَكُرْهَ  
ضَرْبِ نَقْدٍ مَغْشُوشٍ وَاتِّخَاذُهُ، نَصًّا، .....

الورع في الكلام؛ حذراً من الدخول تحت قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ  
أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنُفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦]. أفاده  
ابن رجب<sup>(١)</sup>.

(وكره كَتَبُ قرآنٍ عليها)؛ أي: على الدراهم والحياسة، قال أبو المعالي:  
(ونثرها)؛ أي: الدراهم والدنانير (على الناس)، ويأتي في الولاية: يكره نثار  
والتقاطه.

(وأول ضرب الدراهم) في الإسلام (على عهد الحجّاج) الثَّقَفِي في خلافة  
عبد الملك بن مروان.

(ولا يجوز للسلطان تحريم النقود التي بأيدي الناس) وضربه غيرها لهم؛  
(ليُفسد ما عندهم من الأموال)، ويتجر بما ضرب، بل يضرب لهم النقود بقيمتها  
من غير ربح فيه؛ للمصلحة العامة؛ فإن في التجارة فيها ظلماً عظيماً من أبواب ظلم  
الناس وأكل أموالهم بالباطل؛ فإنه إذا حرّم المعاملة بها صارت عرضاً، وإذا ضرب  
لهم نقوداً أخرى أفسد ما كان بأيديهم منها بنقص أسعارهم، فظلمهم فيما يضربه  
بإغلاء سعرها.

(وكره ضرب نقد مغشوش واتخاذها، نصّاً) وتقدّم.

(١) انظر: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (ص: ٢٧٨).

وَضَرَبَ لِغَيْرِ السُّلْطَانِ، قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَصْلُحُ ضَرْبُ الدَّرَاهِمِ إِلَّا فِي دَارِ  
الضَّرْبِ بِإِذْنِ السُّلْطَانِ، وَيُعْطَى أَجْرَةَ الصَّنَاعِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.

\* \* \*

### فصل

وَيَتَمَيَّزُ ثَمَنٌ عَنْ مُثَمِّنٍ بَبَاءِ الْبَدَلِيَّةِ، وَلَوْ أَنَّ أَحَدَهُمَا نَقَدَ، فَمَا  
دَخَلَتْ عَلَيْهِ فَثَمَنٌ، وَيَصِحُّ اقْتِضَاءُ نَقْدٍ مِنْ آخَرَ إِنْ أَحْضَرَ أَحَدُهُمَا،  
أَوْ كَانَ أَمَانَةً، وَالْآخَرُ مُسْتَقَرٌّ فِي الذِّمَّةِ، .....

(و) كُرِهَ (ضَرْبُ لِغَيْرِ السُّلْطَانِ، قَالَ) الْإِمَامُ (أَحْمَدُ: لَا يَصْلُحُ ضَرْبُ الدَّرَاهِمِ  
إِلَّا فِي دَارِ الضَّرْبِ بِإِذْنِ السُّلْطَانِ)؛ لِأَنَّ النَّاسَ إِذَا رَخَّصَ لَهُمْ، رَكَّبُوا الْعِظَائِمَ.  
قَالَ الْقَاضِي: فَقَدْ مَنَعَ مِنَ الضَّرْبِ بِغَيْرِ إِذْنِ السُّلْطَانِ؛ لَمَّا فِيهِ مِنَ الْإِفْتَاتِ  
عَلَيْهِ، (وَيُعْطَى أَجْرَةَ الصَّنَاعِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ)؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَةِ<sup>(١)</sup>.

### (فصل)

(وَيَتَمَيَّزُ ثَمَنٌ عَنْ مُثَمِّنٍ بَبَاءِ الْبَدَلِيَّةِ، وَلَوْ أَنَّ أَحَدَهُمَا)؛ أَيِ: الْعَوَاضِينَ (نَقْدَ،  
فَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ) الْبَاءُ، (ف) هُوَ (ثَمَنٌ)، فَدِينَارٌ بَثُوبٍ؛ الثَّمَنُ الثَّوْبُ؛ لِدُخُولِ الْبَاءِ  
عَلَيْهِ.

(وَيَصِحُّ اقْتِضَاءُ نَقْدٍ مِنْ) نَقْدٍ (آخَرَ)؛ كَذَهَبٍ مِنْ فِضَّةٍ، وَعَكْسُهُ (إِنْ أَحْضَرَ  
أَحَدَهُمَا)؛ أَيِ: النَّقْدَيْنِ، وَإِلَّا، لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّهُ بَيْعُ دَيْنٍ بِدَيْنٍ، (أَوْ كَانَ) أَحَدُهُمَا  
(أَمَانَةً) أَوْ عَارِيَةً أَوْ غِصْباً (و) النَقْدُ (الْآخَرُ مُسْتَقَرٌّ فِي الذِّمَّةِ)؛ كَثَمَنِ وَقَرْضٍ وَأَجْرَةٍ  
اسْتَوْفِي نَفْعُهَا؛ بِخِلَافِ دَيْنٍ كِتَابِيٍّ وَجُعِلَ قَبْلَ عَمَلٍ وَرَأْسِ مَالٍ مُسْلِمٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَقَرَّ.

(١) انظر: «الأحكام السلطانية» لأبي يعلى (ص: ١٨١).

ولو غير حالٍ بِسَعْرِ يَوْمِهِ - وَيَتَجَهُّ: إِنْ تَشَاحَا وَإِلَّا جَازَ بِأَنْقَصَ - . . . . .

(ولو) كَانَ مَا فِي الذِّمَّةِ (غَيْرَ حَالٍّ)؛ كَوْنِهِ مُوجِبًا، وَقَضَاؤُهُ عَنْهُ بِسَعْرِ يَوْمٍ الْقَضَاءِ، جَازٌ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِتَعْجِيلِ مَا فِي الذِّمَّةِ بِغَيْرِ عَوْضٍ (بِسَعْرِ يَوْمِهِ)؛ أَي: يَوْمِ الْاِقْتِضَاءِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ: كُنَّا نَبِيعُ الْأُبْقَرَةَ بِالْبَقِيعِ بِالْدَنَانِيرِ، وَنَأْخُذُ عَنْهَا الدِّرَاهِمَ، وَبِالدِّرَاهِمِ وَنَأْخُذُ عَنْهَا الدَّنَانِيرَ، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسَعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَتَفَرَّقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(١)</sup>، وَلِأَنَّهُ صَرَفُ بَعِينٍ وَذِمَّةٍ، فَجَازٌ؛ كَمَا لَوْ لَمْ يَسْبِقْهُ اشْتِغَالُ ذِمَّةٍ، وَاعْتَبَرَ سَعْرُ يَوْمِ الْقَضَاءِ لِلْجَبْرِ<sup>(٢)</sup>، وَلِجَرَيَانِ ذَلِكَ مَجْرَى الْقَضَاءِ، فَتَقَيَّدَ بِالْمَثَلِ، وَهُوَ هُنَا مِنْ حَيْثُ الْقِيَمَةُ لَتَعْذَرِهِ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ، ذَكَرَهُ فِي «الْمَغْنِيِّ»<sup>(٣)</sup>.

(وَيَتَجَهُّ): إِنَّمَا يَجِبُ الْقَضَاءُ بِسَعْرِ يَوْمِهِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، فَيَجِبُ هَذَا عَلَى دَفْعِهِ، وَهَذَا عَلَى قَبُولِهِ، وَبِهِ يَحْكُمُ الْحَاكِمُ (إِنْ تَشَاحَا) فِي ذَلِكَ، (وَالْإِلَّا)؛ بَأَنْ تَرَاضِيَا، (جَازَ) الْاِقْتِضَاءُ (بِأَنْقَصَ) مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَزِيدَ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَعْدُوهُمَا، فَإِنْ رَدَّ أَرْجَحَ مِنَ الْقَرْضِ وَنَحْوِهِ، أَوْ أَجُودَ مِنْهُ، جَازٌ نَدْبًا، وَإِنْ رَضِيَ الْمَقْرَضُ بِأَقْلَ مِنْهُ، أَجْرَى مِنَ الْبَاقِي، وَهَذَا الْاِتِّجَاهُ تَقَدَّمَ فِي (فَصْلٍ: وَيَحْرُمُ رَبَا النِّسِيئَةِ) بِمَعْنَاهُ، فَإِنَّهُ قَالَ هُنَاكَ: وَتَعَاوَضًا عَلَى مَا يَرْضِيَانِهِ مِنَ السَّعْرِ<sup>(٤)</sup>.

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٥٤)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٢٦٢).

(٢) فِي «ق»: «لِلْخَبَرِ».

(٣) انْظُرْ: «الْمَغْنِيُّ» لِابْنِ قَدَامَةَ (٥٢ / ٤).

(٤) أَقُولُ: قَوْلُ شَيْخِنَا: (تَقَدَّمَ . . . إلخ)، تَقَدَّمَ ذَلِكَ هُنَاكَ تَبَعًا لِ«الْإِقْنَاعِ»، وَهُوَ مَرْجُوحٌ، وَالصَّحِيحُ مَا هُنَا، كَمَا قَالَهُ (م ص) فِي «شَرْحِ الْإِقْنَاعِ»، ثُمَّ إِنَّ الشَّيْخَ عَثْمَانَ نَقَلَ عَنِ الْخُلُوتِيِّ عِلَّةَ قَوْلِهِمْ: بِسَعْرِ يَوْمِهِ، فَقَالَ: لَثَلَا يَتَّخِذُ وَسِيلَةً إِلَى الرِّبَا، انْتَهَى.

فَاتَّجَاهُ الْمُصَنِّفِ يَشِيرُ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (وَإِنْ تَشَاحَا)؛ أَي: أَلْزَمَا بِسَعْرِ يَوْمِ الْاِقْتِضَاءِ، =

\* تنبيه: لو سمي في عقد بيع أو قرض أو أجرة استوفي نفعها ألف من الفلوس أو الفضة أو الذهب المعلوم عند المتعاقدين، ثم تغير سعر المعاملة؛ فلا يجب إلا ما يسمى ألفاً عند العقد من جنس المسمى، ولا عبرة بما طرأ، فلو كان المسمى في المثال نوعاً من الفضة، وكانت سائر أنواعها مستوية رواجاً وثمناً، ثم تغير السعر، وكان التغير في بعضها كثيراً، فالواجب أن يدفع منها ما كان أقل ضرراً إن وجد، وإلا فالوسط؛ مراعاة للمصلحتين، ودفعاً لأعظم الضررين، وإنما اعتبر سعر يوم الاقتضاء فيما قبلها؛ لأنه اقتضاء نقد عن نقد من غير جنسه؛ لأنه صرف بعين وذمة، وإذا حصل ريع الوقف عند الناظر أو الجابي، فنودي عليه برخص، فإن حصل منه تقصير في صرف<sup>(١)</sup>؛ بأن شرط الواقف الصرف في كل شهر، فحصل الريع في الشهر الثاني، وأخر الصرف يوماً واحداً مع حضور المستحقين في البلد؛ عصى وأثم، ولزمه ضمان ما نقص بالمنادة في ماله؛ لأنه كالغاصب بوضع يده عليه، وحسبه عن المستحقين، وإن نودي عليه - والحالة هذه - بزيادة؛ كانت للوقف كما هو واضح، وإن لم يحصل منه تقصير؛ بأن كان شرط الواقف الصرف في كل سنة مثلاً، فحصل الريع قبل تمام السنة، أو حصل عند الوقت الذي شرط الصرف عنده بعض الريع، وهو يسير جداً بحيث لا يمكن قسمته، وأخر ليجمع ما يمكن قسمته؛ فهذا لا تقصير منه، والنقص الحاصل يكون من ضمان الوقف، ولا ينقص من سهام المستحقين شيء؛ كما لو رخصت أجرة عقار الوقف؛ فإنه

= (إلا جاز بأنقص)؛ فإنه لا يأتي محذور الربا، فمفهومه أنه لا يجوز بأزيد لذلك، فهو موافق لما قرره الخلوتي، فتأمل. واتجهه الشارح، وفيما قرره شيخنا ما لا يخفى على المتأمل، انتهى.

(١) في «ق»: «صرفه».

وَمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا بِنَصْفِ دِينَارٍ لَزِمَهُ، ثُمَّ إِنْ اشْتَرَى آخَرَ بِنَصْفِ آخَرَ لَزِمَهُ، وَيَجُوزُ إِعْطَاؤُهُ عَنْهُمَا صَحِيحًا، لَكِنْ إِنْ شَرَطَ ذَلِكَ فِي الْعَقْدِ الثَّانِي، أَبْطَلَهُ، وَقَبْلَ لُزُومِ الْأَوَّلِ بِخِيَارٍ يُبْطِلُهُمَا، وَتَتَعَيَّنُ دَرَاهِمٌ وَدَنَانِيرُ - وَيَتَجَهُّ: وَغَيْرُهَا - بِتَعْيِينٍ فِي جَمِيعِ عُقُودِ الْمَعَافِضَاتِ، . . . . .

على الوقف حيث كان فيه فضلة، ولا ينقص بسببها شيء من معاليم المستحقين، ولو نُودِيَ عليه - والحالة هذه - بزيادة، كانت للوقف، ويأتي لهذه المسألة تنمة من كلام الشيخ تقي الدين قبيلاً (باب الهبة).

(وَمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا)؛ كتاباً أو نحوه (بنصف دينار، لزمه) نصف من دينار، (ثُمَّ إِنْ اشْتَرَى) شيئاً (آخر)؛ كتوب (بنصف آخر؛ لزمه) نصف أيضاً؛ لدخوله بالعقد على ذلك، (ويجوز إعطاؤه)؛ أي: المشتري للبائع (عنهما صحيحاً)؛ لأنه زاده خيراً، فإن كان ناقصاً، أو اشترى بمكسرة وأعطى عنها صحاحاً أقل منها، أو بصحاح وأعطى عنها مكسرة أكثر منها = لم يَجْزُ؛ للتفاضل، (لكن إن شرط ذلك)؛ أي: إعطاء صحيح عن الشقين (في العقد الثاني؛ أبطله)؛ لتضمنه اشتراط زيادة عن العقد الأول، (و) اشتراط ذلك (قبل لزوم) العقد (الأول بخيار) مجلس؛ كما لو لم يتفرقا، (يبطلهما)؛ أي: العقدين؛ لوجود المفسد قبل انبرامه لازماً.

(وتتعين دراهم ودنانير) بتعيين - (ويتجه: و) كذلك يتعين (غيرها)؛ أي: غير الدراهم والدنانير (بتعيين)، وهو متجه<sup>(١)</sup> قولاً واحداً بلا ريب - (في جميع عقود المعاوضات)، نصاً؛ لأنها تتعين بالغصب، فتتعين بالعقد؛ كالقرض، ولأنها أحد العوضين، فأشبهت الآخر.

(١) أقول: اتجه الشارح أيضاً، وهو صريح في كلامهم، انتهى.

وَتَمْلِكُ بِهِ، فَلَا يَصِحُّ إِبْدَالُهَا، وَيَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِيهَا قَبْلَ قَبْضٍ، وَمِنْ ضَمَانِهِ، الْمَنْقُحُ: إِنْ لَمْ تَحْتَجْ لَوْزْنٍ أَوْ عَدٍّ وَنَحْوِهِ، وَيَبْطُلُ غَيْرُ نِكَاحٍ وَخُلْعٍ وَعَتَقٍ وَصُلْحٍ عَنْ دَمٍ عَمْدٍ بِكُونِهَا مَغْصُوبَةً أَوْ مَعِيبَةً مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا، وَفِي بَعْضٍ هُوَ كَذَلِكَ فَقَطْ، وَمِنْ جِنْسِهَا يُخَيَّرُ مُشْتَرِيهَا بَيْنَ فَسْخٍ وَإِمْسَاكِ، .....

(وتملك) دراهم ودنانير (به)؛ أي: بالتعيين في جميع العقود، (فلا يصح إبدالها) إذا وقع العقد على عينها؛ لتعيينها، (ويصح تصرفه)؛ أي: من صارت إليه (فيها قبل قبض، و) إن تلفت أو تعيبت، فهي (من ضمانه)؛ كسائر أملاكه. قَالَ (المنقح: إِنْ لَمْ تَحْتَجْ لَوْزْنٍ أَوْ عَدٍّ وَنَحْوِهِ)<sup>(١)</sup>؛ كذرع، فَإِنْ احتاجت إلى ذلك؛ لم يصح تصرفه فيها قبل قبضها؛ لاحتياجها لحق توفية، وتكون من ضمان باذل، فيضمنها بقيمتها يوم التلف، ولا اعتبار بما طرأ من زيادة السعر أو نقصه؛ إذ لو كانت موجودة لم يكن سواها.

(ويبطل غير نكاح وخلع وطلاق وعتق) على دراهم أو دنانير معينة، (و) غير (صلح) بها (عن دم عمد) في نفس أو طرف (بكونها)؛ أي: الدراهم أو الدنانير المعينة (مغصوبة)؛ كالمبيع يظهر مستحقاً، (أو) بكونها (معيبة) عيباً (من غير جنسها)؛ ككون الدراهم نحاساً أو رصاصاً؛ لأنه باعه غير ما سمى له؛ يبطل غير ما تقدم استثنائه (في بعض هو كذلك)؛ أي: مغصوب أو معيب من غير جنسها (فقط) ويصح في الباقي بناءً على تفريق الصفقة، (و) إن كان العيب (من جنسها)؛ كسواد دراهم، ووضوح دنانير؛ (يُخَيَّرُ مُشْتَرِيهَا بَيْنَ فَسْخٍ) العقد المعيب (أو إمساك،

(١) انظر: «التنقيح» للمرداوي (ص: ٢٣١).

وَالْأَرْضُ<sup>(١)</sup> كَمَا مَرَّ، وَمَنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِدَرَاهِمَ بَعَيْنِهِ، تَعَيَّنَ، قَالَ فِي  
«الانتصار»، خِلَافاً لِلْقَاضِي، فَلَا يَضْمَنُهُ أَجْنَبِيٌّ تَصَدَّقَ بِهِ، وَيَحْرُمُ رَبًّا  
بِدَارِ حَرْبٍ وَلَوْ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَحَرْبِيٍّ، .....

وَلَا أَرْضٌ كَمَا مَرَّ، فَيَمْسُكُ بِلَا أَرْضٍ إِنْ تَعَاقَدَا عَلَى مِثْلَيْنِ؛ كَدِينَارٍ بِدِينَارٍ؛ لِأَنَّهُ  
يُفْضَى إِلَى التَّفَاضُلِ، أَوْ إِلَى مَسْأَلَةِ مَدٍّ عَجْوَةٍ وَدَرَاهِمٍ، وَإِنْ تَعَاقَدَا عَلَى  
جَنَسَيْنِ؛ كَذَهَبٍ وَفُضَّةٍ؛ فَلَهُ الْأَرْضُ فِي الْمَجْلَسِ وَبَعْدَهُ إِنْ جَعَلَهُ مِنْ غَيْرِ جَنَسٍ  
الْثَّمَنِ.

\* تَتِمَّةٌ: يَحْصُلُ التَّعَيُّنُ بِالْإِشَارَةِ، سَوَاءً ضَمَّ إِلَيْهَا الْاسْمُ أَمْ لَا؛ كَقَوْلِهِ: بَعْتُكَ  
هَذَا الثَّوبَ بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ، أَوْ: بِهَذِهِ فَقَطْ، مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الدَّرَاهِمِ، أَوْ بَعْتُكَ هَذَا  
بِهَذَا مِنْ غَيْرِ تَسْمِيَةِ الْعَوْضَيْنِ، وَيَحْصُلُ التَّعَيُّنُ أَيْضاً بِالْاسْمِ؛ كَبَعْتُكَ عَبْدِي سَالِماً،  
أَوْ دَارِي بِمَوْضِعٍ كَذَا، أَوْ بِمَا فِي يَدِي، أَوْ كَيْسِي مِنَ الدَّرَاهِمِ أَوْ الدَّنَانِيرِ، وَهَمَا  
يَعْلَمَانِ ذَلِكَ.

(وَمَنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِدَرَاهِمَ بَعَيْنِهِ تَعَيَّنَ، قَالَ فِي «الانتصار»، خِلَافاً لِلْقَاضِي)  
أَبِي يَعْلَى وَحَفِيدِهِ الشَّهِيرِ بِأَبِي يَعْلَى الصَّغِيرِ، فَإِنَّهُمَا جَزَماً بِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ، (ف) عَلَى  
الْأَوَّلِ (لَا يَضْمَنُهُ أَجْنَبِيٌّ تَصَدَّقَ بِهِ) بَلَا أَمْرٍ مِنْ عَيْنِهِ.

(وَيَحْرُمُ رَبًّا بِدَارِ حَرْبٍ وَلَوْ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَحَرْبِيٍّ)؛ كَمَا يَحْرُمُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ،  
وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا أَمَانٌ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ،  
وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ، وَنَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾  
[البقرة: ٢٧٥]، وَعُمُومِ السُّنَّةِ، وَلِأَنَّ دَارَ الْحَرْبِ كِدَارِ الْبَغْيِ فِي أَنَّهُ لَا يَدُلُّ لِلْإِمَامِ عَلَيْهِمَا،

(١) فِي «ز»: «وَلَا أَرْضٌ».



لَا بَيْنَ سَيِّدٍ وَرَقِيقِهِ وَلَوْ مُدَبَّرًا، أَوْ أُمَّ وَلَدٍ، أَوْ مُكَاتَبًا فِي مَالٍ كِتَابَةٍ فَقَطُّ.

وحديثٌ مكحولٌ مرفوعاً: «لَا رِبَا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَأَهْلِ الْحَرْبِ»<sup>(١)</sup>، رُدَّ بأنه خبرٌ مجهولٌ، لَا يُتْرَكُ لَهُ تَحْرِيمٌ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ الصَّحِيحَةُ.

و(لَا) يَحْرُمُ الرِّبَا (بَيْنَ سَيِّدٍ وَرَقِيقٍ وَلَوْ) كَانَ الرَّقِيقُ (مُدَبَّرًا أَوْ أُمَّ وَلَدٍ)، نَصًّا؛ لِأَنَّ الْمَالَ كُلَّهُ لِلسَّيِّدِ، (أَوْ مُكَاتَبًا فِي مَالٍ كِتَابَةٍ فَقَطُّ)؛ بِأَنْ عَوَّضَهُ عَنْ مُؤَجِّلِهَا دُونَهُ، وَيَأْتِي: لَا يَجُوزُ الرِّبَا بَيْنَهُمَا فِي غَيْرِ هَذِهِ.

\* \* \*

(١) رواه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٧ / ٤٧) من طريق الشافعي.



## بَابُ بَيْعِ الْأُصُولِ وَالشُّمَارِ

الأُصُولُ هُنَا: أَرْضٌ وَدُورٌ وَبَسَاتِينُ، وَنَحْوُ مَعَاصِرَ وَطَوَاحِينَ،  
وَالشُّمَارُ: مَا حَمَلَتْهُ الْأَشْجَارُ أَكْلًا أَوْ لَا، فَمَنْ بَاعَ، أَوْ وَهَبَ، أَوْ رَهَنَ،  
أَوْ وَقَفَ، أَوْ أَقْرَ، أَوْ وَصَّى بِدَارٍ - وَيَتَجَّهُ: أَوْ جَعَلَهَا نَحْوَ صَدَاقٍ وَأُجْرَةٍ -  
تَنَاوَلَ أَرْضَهَا، «المبدع»: مَا لَمْ تَكُنْ وَقَفًا؛ كَسَوَادِ الْعِرَاقِ . . . . .

(باب بيع الأصول والثمار) وما يتعلق بها

(الأصول): جمع أصل، وهو ما يتفرع عنه غيره، والمراد (هنا: أرضٌ ودورٌ  
وبساتينٌ ونحوُ معاصرٍ)؛ كحماماتٍ (وطواحينٍ، والثمارُ): جمعُ ثمرٍ؛ كجبلٍ  
وجبالٍ، وهي (ما حملته الأشجارُ، سواءً أَكَلَّ أَوْ لَا)، فيشملُ القرطَ ونحوه.  
(فَمَنْ بَاعَ) دَارًا، (أَوْ وَهَبَ) دَارًا، (أَوْ رَهَنَ) دَارًا، (أَوْ وَقَفَ) دَارًا، (أَوْ أَقْرَ)  
بِدَارٍ، (أَوْ وَصَّى بِدَارٍ) - وَيَتَجَّهُ: (أَوْ جَعَلَهَا)؛ أَي: الدارِ (نَحْوَ صَدَاقٍ)؛ كعوضٍ  
طلاقٍ وخلعٍ (وأجرةٍ)، وهو متجه<sup>(١)</sup> - (تَنَاوَلَ) ذَلِكَ (أَرْضَهَا)، قال في «المبدع»:  
مَا لَمْ تَكُنْ وَقَفًا؛ كَسَوَادِ الْعِرَاقِ<sup>(٢)</sup> وَمَصْرَ وَالشَّامَ، ومقتضى ما سبق من صحة بيع  
المساكن دخولها.

والسواد: هو سوادُ كسرى الذي فتحه المسلمون على عهدِ عمرَ من أرضِ

(١) أقول: هو صريح في كلامهم، وذكره الشارح واتجهه أيضاً، انتهى.

(٢) انظر: «المبدع» لابن مفلح (٤/ ١٥٨).

بمَعْدِنِهَا الْجَامِدِ، وَلِبَائِعٍ لَمْ يَعْلَمْ الْفَسْخُ، .....

العراق، سَمِّيَ سَوَادًا؛ لِسَوَادِهِ بِالزَّرْعِ وَالْأَشْجَارِ؛ لِأَنَّهُ حِينَ تَاخَمَ جَزِيرَةَ الْعَرَبِ الَّتِي لَا زَرْعَ فِيهَا وَلَا شَجَرَ، كَانُوا إِذَا خَرَجُوا مِنْ أَرْضِهِمْ إِلَيْهِ ظَهَرَتْ لَهُمْ خَضْرَاءُ الزَّرْعِ وَالْأَشْجَارِ، وَهُمْ يَجْمَعُونَ بَيْنَ الْخَضْرَاءِ وَالسَّوَادِ فِي الْاسْمِ، فَسَمَوْا خَضْرَاءَ الْعَرَقِ سَوَادًا، وَسَمَّى عِرَاقًا لِاسْتَوَاءِ أَرْضِهِ حِينَ خَلَّتْ مِنْ جِبَالٍ تَعْلُو، أَوْ أَوْدِيَةٍ تَخْفِضُ، وَحَدَّهُ طَوْلًا مِنْ حَدِيثَةِ الْمَوْصِلِ إِلَى عَبَّادَانَ، وَعَرْضًا مِنْ عَذِيبِ الْفَارَسِيَّةِ إِلَى حُلْوَانَ، فَيَكُونُ طَوْلُهُ مِائَةً وَسِتِينَ فَرَسَخًا، وَعَرْضُهُ ثَمَانِينَ فَرَسَخًا، إِلَّا قُرَيَاتٍ سَمَّاهَا أَحْمَدُ: بَانْقِيَا، وَأَرْضُ بَنِي صِلُوبَا، وَالْحِيرَةُ، وَالْيَسِ، كَانُوا صِلَحًا، فَأَمَّا الْعِرَاقُ، فَهُوَ فِي الْعَرْضِ مُسْتَوَعِبٌ لِعَرْضِ السَّوَادِ عِرَاقًا، وَيَقْصُرُ عَنْ طَوْلِهِ فِي الْعَرْضِ؛ لِأَنَّ أَوَّلَهُ فِي شَرْقِيٍّ دَجْلَةٍ، ثُمَّ يَمْتَدُّ إِلَى آخِرِ أَعْمَالِ الْبَصْرَةِ مِنْ جَزِيرَةِ عَبَّادَانَ، فَيَكُونُ طَوْلُهُ مِائَةً وَخَمْسَةً وَعَشْرِينَ فَرَسَخًا، يَقْصُرُ عَنْ طَوْلِ السَّوَادِ بِخَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ فَرَسَخًا، وَعَرْضُهُ ثَمَانُونَ فَرَسَخًا؛ كَالسَّوَادِ.

قَالَ قَدَامَةُ بْنُ جَعْفَرٍ<sup>(١)</sup>: يَكُونُ ذَلِكَ مَكْسَرًا: عَشْرَةَ آلَافٍ فَرَسَخٍ.

(بِمَعْدِنِهَا الْجَامِدِ)؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ، بِخِلَافِ الْجَارِي.

(وَلِبَائِعٍ لَمْ يَعْلَمْ) أَنَّ فِي الْأَرْضِ الْمَبِيعَةَ مَعْدِنًا جَامِدًا (الْفَسْخُ) وَالْإِمْضَاءُ، وَكَذَا لَوْ ظَهَرَ فِيهَا بَثْرٌ أَوْ عَيْنٌ مَاءً، وَيَلْزَمُ الْمُشْتَرِي إِعْلَامُ الْبَائِعِ بِذَلِكَ؛ كَمَا لَوْ اشْتَرَى

(١) أَبُو الْفَرَجِ قَدَامَةُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ قَدَامَةَ الْكَاتِبِ، كَانَ نَصْرَانِيًّا فَأَسْلَمَ عَلَى يَدِ الْمَكْتَفِيِّ، وَكَانَ أَحَدَ الْبُلْغَاءِ الْفَصَحَاءِ وَالْفَلَّاسِفَةِ، وَمِمَّنْ يَشَارُ إِلَيْهِ فِي عِلْمِ الْمَنْطِقِ، لَهُ: «الْخِرَاجُ»، تُوْفِيَ سَنَةَ (٣٣٧هـ). انْظُرْ: «الْفَهْرَسْتُ» لِابْنِ النَّدِيمِ (ص: ١٨٨)، وَ«مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ» لِلْحَمَوِيِّ (٨/٥).

وبَنَاءَهَا وَفَنَاءَهَا إِنْ كَانَ، وَمُتَّصِلًا بِهَا لِمَصْلَحَتِهَا؛ كَسَلَالِيمٍ وَرُفُوفٍ مُسَمَّرَةٍ، وَأَبْوَابٍ، وَرَحَى مَنصُوبَةٍ، وَخَوَابٍ مَدْفُونَةٍ، وَأَجْرَنَةٍ مَبْنِيَّةٍ، وَمَا فِيهَا مِنْ شَجَرٍ وَعُرُشٍ، وَهِيَ الظُّلَّةُ، أَوْ مَا تُحْمَلُ عَلَيْهَا الْكَرْمُ، لَا كَنْزٍ وَحَجَرٍ مَدْفُونَيْنِ، .....

متاعاً فوجده خيراً ممّا اشترى.

(و) تناول (بناءها)؛ أي: الدار؛ لدخوله في مسمّائها، (و) تناول (فناءها) - بكسر الفاء: ما اتسع أمامها - (إِنْ كَانَ) لها فناء؛ لأنّ غالب الدور لا فناء لها، (و) تناول (متصلاً بها)؛ أي: الدار (لمصلحتيها؛ كسلاليم) من خشبٍ مسمّرة - جمعٌ سلّم بضم السين وتشديد اللام مفتوحة، وهي المرقأة، مأخوذة من السلامة تفاؤلاً - (و) ك (رفوفٍ مسمّرة، و) ك (أبوابٍ منصوبة وحلقها، و) ك (رحى منصوبة، و) ك (خوابٍ مدفونة، وأجرنة مبنية)، وأساسات حيطان؛ لأنّ اتصاله لمصلحتيها، أشبه الحيطان، فإن لم تكن السلاليم والرفوف مسمّرة، أو كانت الأبواب والرحى غير منصوبة، أو الخوابي غير مدفونة؛ لم يتناولها البيع ونحوه؛ لأنّها منفصلة عنها؛ أشبهت الطعام والشراب فيها.

(و) تناول (ما فيها)؛ أي: الدار (من شجرٍ مغروسٍ، و) من (عُرُشٍ) - جمعٌ عريش - (وهي الظُّلَّة)؛ لاتصالهما بها، (أو) هي (ما تحملُ عليها الكرْمُ)، قاله في «الإقناع»<sup>(١)</sup>، و (لا) يتناول ما فيها من (كنزٍ وحجرٍ مدفونين)؛ لأنهما مودعان فيها للنقل عنها؛ أشبه الستر والفرش، بخلاف ما فيها من الأحجار المخلوقة؛ فإن ضرت بعروق الأشجار ونقصت الأرض، فعيبت.

(١) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٢/ ٢٦٥).

وَلَا مُنْفَصِلٍ كَحَبْلٍ، وَدَلْوٍ، وَبَكْرَةٍ، وَقُفْلٍ، وَفُرْشٍ، وَمِفْتَاحٍ، وَحَجَرٍ رَحَى فُوقَانِيٍّ، وَلَا مَعْدِنٍ جَارٍ، وَمَا نَبَعَ، وَلَا رُفُوفٍ مَوْضُوعَةٍ عَلَى أَوْتَادٍ بِلَا تَسْمِيرٍ، أَوْ غَرَزٍ بِحَائِطٍ، وَخَوَابٍ مَوْضُوعَةٍ بِلَا تَطْيِينٍ عَلَيْهَا - وَيَتَّجُهُ: دُخُولُ عَلْوٍ بَيْتٍ بَيْعٍ، لَا مَا فَوْقَهُ مِنْ مَسْكَنِ مُسْتَقِلٍّ - . . . . .

(ولا) يتناول ما فيها من (منفصلٍ) منها؛ (كحبلٍ، ودلوٍ، وبكرةٍ، وقفلٍ، وفرشٍ)؛ لأنَّ اللفظَ لا يشملُهُ، ولا هو من مصلحتِها، (و) لا (مفتاحٍ) لنحو دارٍ، (وحجرٍ رحى فوقانيٍّ)؛ لعدم اتصاله وتناول اللفظِ لَهُ، وإنَّ قالَ مثلاً: بعْتَكَ هذه الطاحونَ أو المعصرةَ ونحوها، شَمَلَ الحجرَ فوقانيٍّ كالتحتانيٍّ؛ لتناول اللفظِ لَهُ، (ولا) ما فيها من (معدنٍ جارٍ؛ وما نبعٍ)؛ لأنَّهُ يجري من تحت الأرضِ إلى ملكه؛ أشبهَ ما يجري من الماءِ في نهرٍ إلى ملكه، ولأنَّهُ لا يملكُهُ إلا<sup>(١)</sup> بالحيَازةِ، وتقدَّمَ في البيعِ.

(ولا) يتناول ما فيها من (رفوفٍ موضوعةٍ على أوتادٍ بلا تسميرٍ، أو) بلا (غرزٍ بحائطٍ)؛ لعدم اتصالها، فإنَّ كانتَ مسمَّرةً أو مغروزةً في الحائطِ دخلتْ، (و) كذا (خوابٍ موضوعةٌ بلا تطيينٍ عليها)، فلا يتناولُها البيعُ؛ لعدم اتصالها بالأرضِ.

(ويَتَّجُهُ: دخولُ علوٍ بيتٍ)، وهو ما فوقَ سقفهِ المشهورِ بالهواءِ (بيع) ذلك البيتِ؛ لأنَّ الهواءَ تابعٌ للقرارِ، و(لا) يدخلُ (ما فوقَهُ)؛ أي: المبيعِ (من مسكنٍ مستقلٍّ) إلاَّ أنْ ينصَّ عليه، وهو متَّجُهُ<sup>(٢)</sup>.

(١) سقط من «ط».

(٢) أقول: اتجهه الشارح أيضاً، ولم أره صريحاً لأحد، وهو مراد لهم وظاهر، وإذا كان =

وبأَرْضٍ أَوْ بُسْتَانٍ دَخَلَ غِرَاسٌ وَبِنَاءٌ وَلَوْ لَمْ يَقُلْ : بِحُقُوقِهَا ، لَا شَجَرٌ مَقْطُوعٌ وَمَقْلُوعٌ - وَيَتَجَهُّ : وَبِنَاءٌ مَهْدُومٌ - وَلَا مَا فِيهَا مِنْ زَرْعٍ لَا يُحْصَدُ إِلَّا مَرَّةً ؛ كَبُرٌّ ، وَشَعِيرٌ ، وَقُطْنِيَّاتٍ ، وَكَجَزَرٍ ، وَفُجْلٍ ، وَثُومٍ ، وَيَبْقَى فَقَطْ إِلَى أَوَّلِ وَقْتٍ أَخَذَهُ لِمُعْطٍ ، وَلَوْ كَانَ بَقَاؤُهُ أَنْفَعَ لَهُ بَلَا أَجْرَةٍ مَا لَمْ . . .

(و) مَنْ بَاعَ ، أَوْ وَهَبَ ، أَوْ رَهَنَ ، أَوْ وَقَفَ ، أَوْ أَقْرَ ، أَوْ أَوْصَى (بأَرْضٍ أَوْ بستانٍ) ، أَوْ جَعَلَهُ صَدَاقًا ، أَوْ عَوَضَ خَلْعٍ وَنَحْوَهُ ؛ (دَخَلَ غِرَاسٌ وَبِنَاءٌ) فِيهَا (وَلَوْ لَمْ يَقُلْ : بِحُقُوقِهَا) ؛ لِاتِّصَالِهَا بِهِمَا ، وَكَوْنِهِمَا مِنْ حَقُوقِهَا ، وَ(لَا) يَدْخُلُ فِي بَيْعِ أَرْضٍ وَبستانٍ (شَجَرٌ مَقْطُوعٌ وَمَقْلُوعٌ) ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يَتَنَاوَلُهُ ، وَالتَّبْعِيَّةُ انْقَطَعَتْ بِانْفِصَالِهِ .

(وَيَتَجَهُّ : وَ) لَا يَدْخُلُ (بِنَاءٌ مَهْدُومٌ) ؛ لِانْقِطَاعِ تَبْعِيَّتِهِ بِانْهَادَامِهِ ؛ فَلَا يَتَنَاوَلُهُ اللَّفْظُ ، وَهُوَ مُتَجَهٌّ<sup>(١)</sup> .

(وَلَا) يَدْخُلُ فِي نَحْوِ بَيْعِ أَرْضٍ (مَا فِيهَا مِنْ زَرْعٍ لَا يُحْصَدُ إِلَّا مَرَّةً ؛ كَبُرٌّ وَشَعِيرٌ) وَأَرْزٍ (وَقُطْنِيَّاتٍ) - وَهِيَ الْفَوَلُّ وَالْعَدَسُ وَالْحَمَصُ وَالْجَلْبَانُ وَالتَّرْمَسُ وَاللُّوبِيَاءُ وَالْكَرْسَنَةُ وَالْبَسْلَةُ وَنَحْوُهَا - وَهِيَ بِكسْرِ الْقَافِ ، سَمَّيْتُ بِذَلِكَ لِقَطُونِهَا ؛ أَيُ : مَكْنِئُهَا بِالْبُيُوتِ ، (وَكَجَزَرٍ وَفُجْلٍ وَثُومٍ) وَبَصْلٍ ؛ لِأَنَّهُ مُودَعٌ فِي الْأَرْضِ يَرَادُ لِلنَّقْلِ ؛ أَشْبَهَ الشَّجَرَةَ الْمُؤَبَّرَةَ ، (وَيَبْقَى) فِي الْأَرْضِ (فَقَطْ إِلَى أَوَّلِ وَقْتٍ أَخَذَهُ لِمُعْطٍ ، وَلَوْ كَانَ بَقَاؤُهُ أَنْفَعُ لَهُ) ؛ كَالثَّمَرَةِ (بَلَا أَجْرَةٍ) ؛ لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ مُسْتَثْنَاةٌ لَهُ ، (مَا لَمْ

= العلو مستقلاً ، وله طريق خاص به ، وظن المشتري دخوله في المبيع ، فمقتضى ما يأتي في الباب أن له الفسخ ، انتهى .

(١) أقول : ذكره الشارح وأقره ، وهو مقتضى كلامهم ، انتهى .

يَشْتَرِطُهُ أَخْذُ فَلَهُ، وَإِنْ حَصَدَهُ بَائِعٌ قَبْلَ أَوَانِهِ لِيَنْتَفِعَ بِالْأَرْضِ فِي غَيْرِهِ لَمْ يَمْلِكِ الْإِنْتِفَاعَ.

\* فَرَعٌ: الْبُسْتَانُ اسْمٌ لِلْأَرْضِ وَشَجَرٍ وَحَائِطٍ<sup>(١)</sup>، وَمَنْ قَالَ: بَعْتُكَ هَذِهِ الْأَرْضَ وَثُلْثَ بَنَائِهَا، أَوْ ثُلْثَ غِرَاسِهَا، أَوْ الْبُسْتَانَ وَثُلْثَ غِرَاسِهِ، لَمْ يَدْخُلْ فِي الْبَيْعِ إِلَّا الْجُزْءُ الْمُسَمَّى، وَإِنْ كَانَ مَا فِي الْأَرْضِ يُجَدُّ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى؛ كَرَطْبَةٍ، .....

يَشْتَرِطُهُ؛ أَي: الزَّرْعَ (أَخَذَ) مِنْ مَشْتَرٍ وَمَتَهَبٍ، فَإِنْ شَرَطَهُ أَخَذَ، (ف) هُوَ (لَهُ)، قَصِيلاً<sup>(٢)</sup> كَانَ أَوْ ذَا حَبٍّ، مُسْتَتِراً أَوْ ظَاهِراً، مَعْلوماً أَوْ مَجْهُولاً؛ لِأَنَّهُ بِالشَّرْطِ يَدْخُلُ تَبَعاً لِلْأَرْضِ؛ كَأَسَاسَاتِ الْحَيْطَانِ.

(وَإِنْ حَصَدَهُ)؛ أَي: الزَّرْعَ بَائِعٌ (قَبْلَ أَوَانِهِ)؛ أَي: الْحَصَادِ؛ (لِيَنْتَفِعَ بِالْأَرْضِ فِي غَيْرِهِ)؛ أَي: غَيْرِ ذَلِكَ الزَّرْعِ؛ (لَمْ يَمْلِكِ) الْبَائِعُ (الْإِنْتِفَاعَ) بِهَا؛ لِانْقِطَاعِ مَلِكِهِ عَنْهَا، كَمَا لَوْ بَاعَ دَاراً فِيهَا مَتَاعٌ لَا يَنْقَلُ فِي الْعَادَةِ إِلَّا فِي شَهْرٍ، فَتَكَلَّفَ نَقْلَهُ فِي يَوْمٍ لِيَنْتَفِعَ بِالْدارِ فِي غَيْرِهِ بَقِيَّةَ الشَّهْرِ؛ لَمْ يَمْلِكِ ذَلِكَ؛ لِانْقِطَاعِ مَلِكِهِ عَنْهَا، وَإِنَّمَا أَهْمَلُ لِلتَّحْوِيلِ بِحَسَبِ الْعَادَةِ دَفْعاً لَضَرَرِهِ، وَحَيْثُ تَكَلَّفَهُ قَدْ رَضِيَ بِهِ.

\* (فَرَعٌ: الْبُسْتَانُ اسْمٌ لِلْأَرْضِ وَشَجَرٍ وَحَائِطٍ)، بِدَلِيلِ أَنَّ الْأَرْضَ الْمَكْشُوفَةَ لَا تَسْمَى بِهِ، (وَمَنْ قَالَ: بَعْتُكَ هَذِهِ الْأَرْضَ وَثُلْثَ بَنَائِهَا، أَوْ): بَعْتُكَ هَذِهِ الْأَرْضَ (وَثُلْثَ غِرَاسِهَا، أَوْ): بَعْتُكَ هَذَا (الْبُسْتَانَ وَثُلْثَ غِرَاسِهِ؛ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْبَيْعِ) مَنْ الْبِنَاءِ وَالْغِرَاسِ (إِلَّا الْجُزْءُ الْمُسَمَّى)؛ لِقَرِينَةِ الْعَطْفِ.

(وَإِنْ كَانَ مَا فِي الْأَرْضِ يُجَدُّ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى؛ كَرَطْبَةٍ) - بَفَتْحِ الرَّاءِ - وَهِيَ

(١) كَذَا فِي «ح» بِزِيَادَةِ: «إِنْ كَانَ».

(٢) تَحَرَّفَتْ فِي «ط» إِلَى «قَصِيراً».



وَيُقُول، كَنَعْنَاع، أَوْ تَكَرَّرُ ثَمَرَتُهُ؛ كَقِثَاءٍ وَبَاذِنَجَانَ، فَأُصُولٌ لَأَخِذٍ،  
وَجَزَةٌ ظَاهِرَةٌ، وَزَهْرٌ تَفْتَحَ، وَلَقْطَةٌ أُولَى لِمُعْطٍ، وَعَلَيْهِ قَطْعُهُ فِي الْحَالِ،  
وَقَصَبُ سُكَّرٍ كَزَرْعٍ، وَفَارِسِيٌّ كَثْمَرَةٍ، وَعُرُوقُهُ لِمُشْتَرٍ، فَإِنْ طُلِبَ مِنْ  
بَائِعٍ إِزَالَةُ عُرُوقِ سُكَّرٍ مُضِرَّةٍ<sup>(١)</sup> بِالْأَرْضِ لَزَمَهُ، وَكَذَا كُلُّ مَا لَا يَدْخُلُ  
فِي بَيْعٍ، .....

الفَصَّةُ، فَإِذَا بَيَسَتْ فِيهِ قَتٌّ، (وَيُقُولُ؛ كَنَعْنَاعٍ) وَشَمِيرٍ، (أَوْ) كَانَ مَا فِيهَا (تَكَرَّرَ  
ثَمَرَتُهُ؛ كَقِثَاءٍ وَبَاذِنَجَانَ) وَدَبَاءٍ وَهَنْدَبَاءٍ، أَوْ يَتَكَرَّرُ زَهْرُهُ؛ كَوَرْدٍ وَيَاسْمِينٍ = (فَأُصُولُ)  
جَمِيعِ هَذِهِ (لَأَخِذٍ) بِشَرَاءٍ أَوْ اتِّهَابٍ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُّ لِلْبَقَاءِ؛ أَشْبَهَ الشَّجَرَ، (وَجَزَةٌ  
ظَاهِرَةٌ) وَقَدْ عَقِدَ لِمُعْطٍ، (وَزَهْرٌ تَفْتَحُ وَلَقْطَةٌ أُولَى لِمُعْطٍ)؛ لِأَنَّهُ يَجْنَى مَعَ بَقَاءِ  
أَصْلِهِ؛ أَشْبَهَ الشَّجَرَ الْمُؤَبَّرَ، (وَعَلَيْهِ)؛ أَيِ: الْمَعْطِي (قَطْعُهُ)؛ أَيِ: مَا كَانَ فِي الْأَرْضِ  
مِنْ جِزَةِ ظَاهِرَةٍ وَلَقْطَةٍ أُولَى وَقَدْ عَقِدَ (فِي الْحَالِ)؛ أَيِ: فَوْرًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حَدٌّ  
يَنْتَهِي إِلَيْهِ، وَرَبَّمَا ظَهَرَ غَيْرُ مَا كَانَ ظَاهِرًا، فَيَعْسُرُ التَّمْيِيزُ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ يَشْتَرِطْ  
أَخْذَ دُخُولِ مَا لِبَائِعٍ عَلَيْهِ، فَإِنْ شَرَطَهُ كَانَ لَهُ.

(وَقَصَبُ سُكَّرٍ كَزَرْعٍ)، يَبْقَى لِمُعْطٍ إِلَى أَوَانِ أَخْذِهِ، (وَوَقَصَبُ) (فَارِسِيٌّ  
كَثْمَرَةٍ)، فَمَا ظَهَرَ مِنْهُ فَلِمُعْطٍ، وَيَقْطَعُهُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهِ الَّذِي يُوْخَذُ فِيهِ، (وَعُرُوقُهُ)؛  
أَيِ: الْقَصَبِ الْفَارِسِيِّ (لِمُشْتَرٍ)؛ لِأَنَّهُا تُتْرَكُ فِي الْأَرْضِ لِلْبَقَاءِ فِيهَا؛ أَشْبَهَتِ الشَّجَرَةَ،  
(فَإِنْ طُلِبَ مِنْ بَائِعٍ) وَنَحْوِهِ (إِزَالَةُ عُرُوقِ) قَصَبِ (سُكَّرٍ مُضِرَّةٍ بِالْأَرْضِ، لَزَمَهُ)  
ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ تَسْلِيمَ الْأَرْضِ خَالِيَةً، وَكَذَا يَلْزَمُهُ إِزَالَةُ عُرُوقِ قَطَنِ وَذَرَةٍ؛ كَنَقْلِ  
مَتَاعٍ وَتَسْوِيَةِ حُفَرٍ؛ لَمَّا فِي بَقَائِهَا مِنَ الضَّرَرِ، (وَكَذَا كُلُّ مَا لَا يَدْخُلُ فِي بَيْعٍ)، عَلَى  
الْبَائِعِ إِزَالَتَهُ، وَلَوْ لَمْ يَضُرَّ بِالْمُشْتَرِي.

(١) فِي «ح»: «عُرُوقُهُ الْمُضِرَّة».

وَبَذَرُ يَبْقَى أَصْلُهُ مِنْ نَحْوِ رَطْبَةٍ؛ كَشَجَرٍ، مَا لَمْ يَكُنِ الْقَصْدُ مِنْهُ الشَّتْلَ،  
فَلِبَّائِعٍ، وَمَا لَا يَبْقَى فَكَزَرَ، وَلِمُشْتَرٍ جَهْلَهُ الْخِيَارُ بَيْنَ فَسْخٍ وَإِمْضَاءٍ  
مَجَانًا، وَيَسْقُطُ إِنْ حَوَّلَهُ بَائِعٌ مُبَادِرًا بَزَمَنٍ يَسِيرٍ، أَوْ وَهَبَهُ مَا هُوَ مِنْ حَقِّهِ،  
وَكَذَا مُشْتَرٍ نَخْلًا ظَنَّ طَلْعَهَا لَمْ يَتَشَقَّقْ فَبَانَ مُتَشَقِّقًا، لَكِنْ لَا يَسْقُطُ  
بِقَطْعِ، .....

(وبذرُ يبقى أصله من نحو رطبة)؛ كقبولٍ وقتاءٍ وباذنجانٍ؛ (كشجر) يتبع  
الأرضَ، لأنه يتبعها لو كان ظاهرًا، فأولى إذا كان مستترًا، ولأنه يترك فيها للبقاء  
(ما لم يكن القصد منه)؛ أي: من البذر الذي يبقى أصله (الشتل)، فإن أريد منه  
النقلُ من مكانه ليشتل في مكانٍ آخر، (ف) هو (البائع)؛ لجريانِ العادةِ بذلك.

(وما لا يبقى) أصله في الأرض؛ كبذرٍ برٍّ وقطنياتٍ، (فكزرع) لبائعٍ ونحوه؛  
كما لو ظهر، (ولمشتري جهله)؛ أي: جهلَ بذرًا لا يتبع الأرضَ؛ بأن لم يعلم به؛  
(الخيارُ بين فسحٍ) بيعٌ؛ لفواتِ منفعةِ الأرضِ عليه ذلك العام، (و) بين (إمضاءٍ  
مجانًا) بلا أرضٍ؛ لأنه لا نقصَ في الأرضِ، (ويسقط) خيارُ مشتري (إن حوَّله)؛ أي:  
البذرَ (بائع) من أرضٍ (مبادرًا بزمَنٍ يسيرٍ)؛ لزوالِ العيبِ على وجهٍ لا يضرُّ الأرضَ،  
(أو وهبه)؛ أي: وهبَ البائعُ المشتريَ (ما هو من حقه)؛ أي: البذرَ؛ فلا  
خيارَ للمشتري؛ لأنه زادهٌ خيرًا، وإن اشترى أرضاً ببذرِها فيها، صحَّ ودخلَ  
تبعاً.

(وكذا مشتري نخلاً) عليها طلعٌ (ظنَّ) المشتري (طلعها لم يتشقق)، فيدخلُ  
في المبيعِ، (فبان متشققاً) طلعُه؛ فيثبتُ له الخيارُ، ويسقطُ إن وهبهُ بائعُ الطلعِ،  
(لكن لا يسقط) خيارُ مشتري (بقطع) لطلعٍ؛ لأنه لا تأثيرَ له في إزالةِ ضررِ المشتري

وَيُثْبِتُ خِيَارَ لِمُشْتَرٍ ظَنَّ دُخُولَ زَرْعٍ أَوْ ثَمَرَةٍ لِبَائِعٍ؛ كَمَا لَوْ جَهِلَ  
وُجُودَهُمَا، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ فِي جَهْلٍ ذَلِكَ إِنْ جَهِلَهُ مِثْلُهُ، وَلَا تَدْخُلُ  
مَزَارِعُ قَرْيَةٍ بِلَا نَصٍّ، أَوْ قَرْيَةٍ؛ كَبَذَلَ ثَمَنٍ كَثِيرٍ، أَوْ ذَكَرَ حُدُودَهَا،  
وَالْأَفْيُوتُ وَحِصْنٌ دَائِرٌ عَلَيْهَا، وَالشَّجَرُ بَيْنَ بَنَائِهَا، وَأُصُولُ . . . . .

بفوات الثمرة ذلك العام، بخلاف ما قبلها؛ فإنه بتحويله البذر يزول العيب، فينتفع  
المشتري بها في غير ذلك الزرع.

(ويثبت خيار لمشتري أرضاً أو شجراً (ظن دخول زرع أو دخول ثمرة) على  
شجر مما يكون (لبائع؛ كما لو جهل وجودهما)؛ أي: الزرع والثمر؛ لأنه إنما  
رضي ببذل ماله عوضاً عن الأرض والشجر بما فيهما، فإذا بان خلاف ذلك، ثبت  
له الخيار؛ كالمشتري للمعيب يظنه صحيحاً؛ لتضرره بفوات منفعة الأرض والشجر  
ذلك العام، (والقول قوله)؛ أي: المشتري (بيمينه في جهل ذلك إن جهله مثله)؛  
كعامي، لأن الظاهر معه، وإلا لم يقبل قوله.

(ولا تدخل مزارع قرية) بيعت؛ وهي مأخوذة من القرلي<sup>(١)</sup>، وهو الجمع<sup>(٢)</sup>؛  
لأنها تجمع الناس (بلا نص أو قرينة؛ كبذل ثمن كثير) لا يصلح إلا فيها، (أو ذكر  
حدودها)؛ أي: المزارع، أو المساومة على أرضها، أو ذكر الزرع والغرس الذي  
فيها، (وإلا) تذكر مزارعها، ولا قرينة تدل على دخولها، (ف) يدخل في بيع قرية  
(بيوت وحصن) إن كان بها، وسور (دائر عليها)؛ أي: على القرية؛ لأن ذلك هو  
مسمى القرية، (و) يدخل في بيعها (الشجر) القائم (بين بنائها) تبعاً لها، (وأصول

(١) انظر: «تاج العروس» للزبيدي (مادة: قري).

(٢) قوله: «وهي مأخوذة . . . الجمع» سقط من «ق».

بِقَوْلٍ وَزَرْعٍ كَمَا تَقَدَّمَ.

\* \* \*

### فَصْلٌ

وَمَنْ بَاعَ، أَوْ رَهَنَ، أَوْ وَهَبَ، أَوْ أَخَذَ بِشُفْعَةٍ نَخْلًا تَشَقَّقَ طَلْعُهُ وَلَوْ لَمْ يُؤَيَّرْ، أَوْ طَلَعَ فَحَالٍ يُرَادُ لَتَلْقِيحٍ، أَوْ صَالِحَ بِهِ، أَوْ جَعَلَهُ أُجْرَةً، أَوْ صَدَاقًا، أَوْ عَوْضَ خُلْعٍ، فَثَمَرٌ لَمْ يَشْتَرِطْهُ أَوْ بَعْضُهُ الْمَعْلُومَ أَخَذَ لِمُعْطٍ .

بقولٍ وزرعٍ؛ كما تقدم) قريباً، ولا يدخل زرعٌ ولا بذرةً، ولا منفصلٌ عن القرية من نحو مفاتيح، وأحجارٍ رحيٍّ فوقية، وأحبالٍ، وبكراتٍ، وأدلية ونحوها، بخلاف المتصل من عرشٍ، وخوابي مبنية، وأبوابٍ مركبة، وحجرٍ رحيٍّ سفلانيٍّ إن كان منصوباً، ونحو ذلك مما يدخل في بيع دارٍ.

### (فصلٌ)

وَمَنْ بَاعَ نَخْلًا، أَوْ رَهَنَ نَخْلًا، (أَوْ وَهَبَ) نَخْلًا، (أَوْ أَخَذَ بِشُفْعَةٍ نَخْلًا تَشَقَّقَ طَلْعُهُ) - بكسر الطاء وحكي فتحها -: وعاءُ العنقود، وهو ما يطلع من النخلة، ثم يصيرُ تمرًا إن كان أنثى، وإن كانت ذكرًا لم يصِرْ تمرًا، بل يؤكَلُ طرياً، ويتركُ على النخلة أياماً معلومةً حتى يصيرَ فيه شيءٌ أبيضٌ مثلُ الدقيقِ، وله رائحةٌ ذكيةٌ، فيلقحُ به الأنثى، (ولو لم يؤَيَّرْ)؛ أي: يلقحُ، (أو) باعَ، أو وهبَ، أو رهنَ نخلًا به (طلعُ فُحَالٍ) يرادُ (للتلقيحِ)، أو صالحٌ به؛ أي: بنخلٍ به ذلك، (أو جعلَهُ صداقًا أو أُجْرَةً، أو عَوْضَ خُلْعٍ) أو طلاقٍ أو عتقٍ؛ (فثمرٌ) وطلعُ فُحَالٍ (لم يشترطه) كَلَهُ (أو بَعْضُهُ الْمَعْلُومَ)؛ كنصفه أو ثلثه، أو ثمرة شجرة معينة (أَخَذَ لِمُعْطٍ<sup>(١)</sup>)

(١) أي: هو لمعطٍ إن لم يشترطه أخذ.

مَتْرُوكًا إِلَى جَذَازٍ مَا لَمْ تَجْرِ عَادَةً بِأَخْذِهِ بُسْرًا، أَوْ يَكُنْ خَيْرًا مِنْ رُطْبِهِ،  
وَإِنْ تَضَرَّرَ الْأَصْلُ بَبْقَائِهِ، أَوْ شَرَطَ عَلَى بَائِعِ الْقَطْعِ، قَطْعًا، بِخِلَافِ وَقْفٍ  
وَوَصِيَّةٍ - وَيَتَّجِهُ: وَإِقْرَارٍ - .....

مَتْرُوكًا إِلَى جَذَازٍ؛ لحديث: «مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ يُؤَيَّرَ، فَثَمَرُهَا لِلَّذِي بَاعَهَا،  
إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ»، متفقٌ عليه<sup>(١)</sup>، وعَلِمَ مِنْهُ أَنَّ مَا قَبْلَ ذَلِكَ لِمُشْتَرٍ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ  
التَّأْيِيرَ حَدًّا لِمَلِكِ الْبَائِعِ لِلثَّمَرَةِ، وَنَصَّ عَلَى التَّأْيِيرِ، وَالْحُكْمُ مَنْوُطٌ بِالتَّشْقِيقِ؛ لِمُلَازِمَتِهِ  
لَهُ غَالِبًا، وَأُلْحِقَ بِالْبَيْعِ بَاقِي عَقُودِ الْمَعَاضَاتِ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَاهُ، وَأَلْحَقَ بِذَلِكَ الْهَبَّةُ؛  
لِزَوَالِ الْمَلِكِ فِيهَا بِغَيْرِ فُسْخٍ، وَتَصَرُّفِ الْمَتَّهِبِ بِمَا شَاءَ، أَشْبَهَ الْمُشْتَرَى وَالرَّهْنَ؛  
لِأَنَّهُ يُرَادُ لِلْبَيْعِ لِيَسْتَوْفَى الدِّينُ مِنْ ثَمَنِهِ.

وَتَرِكَ إِلَى الْجَذَازِ إِذْنٌ؛ لِأَنَّ تَفْرِيعَ الْمَبِيعِ بِحَسَبِ الْعَرَفِ وَالْعَادَةِ؛ كَدَارٍ فِيهَا  
أَطْعَمَةٌ أَوْ مَتَاعٌ.

وَإِنْ اشْتَرَطَهُ كُلُّهُ مُشْتَرٍ، أَوْ اشْتَرَطَ بَعْضًا مَعْلُومًا، فَلَهُ مَا شَرَطَ؛ لِلخَبَرِ<sup>(٢)</sup>.  
(مَا لَمْ تَجْرِ عَادَةً بِأَخْذِهِ)؛ أَيِ: التَّمَرِ (بُسْرًا، أَوْ يَكُنْ) بُسْرُهُ (خَيْرًا مِنْ رُطْبِهِ)،  
فِيَجْذُهُ بَائِعٌ إِذَا اسْتَحْكَمَتْ حَلَاوَةُ بُسْرِهِ؛ لِأَنَّهُ عَادَةً أَخَذَهُ، (وَإِنْ تَضَرَّرَ الْأَصْلُ بَبْقَائِهِ،  
أَوْ شَرَطَ عَلَى بَائِعِ الْقَطْعِ، قَطْعًا)؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ لَا يَزَالُ بِالضَّرَرِ، (بِخِلَافِ وَقْفٍ  
وَوَصِيَّةٍ).

(وَيَتَّجِهُ: وَإِقْرَارٌ) مِثْلُ الْوَقْفِ وَالْوَصِيَّةِ فِي الْحُكْمِ، لَكِنْ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْ شَرْحِ  
«الْإِقْنَاعِ» فِي (بَابِ الْإِقْرَارِ) أَنَّ الثَّمَرَةَ كَالْبَيْعِ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ أَظْهَرُ

(١) رواه البخاري (٢٢٥٠)، ومسلم (١٥٤٣ / ٨٠)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أي: للخبر المذكور آنفًا، وهو حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) انظر: «كشف القناع» للبهوتي (٦ / ٤٨٧).

فَتَدْخُلُ ثَمْرَةً فِيهِمَا نَصًّا؛ كَفَسَخَ لَعِيبٍ، وَإِقَالَةً فِي بَيْعٍ، وَرُجُوعَ أَبٍ فِي هِبَةٍ، خِلَافًا لَهُ، وَكَلَامُهُ هُنَا فِيهِ نَظَرٌ، وَكَنَخَلُ مَا بَدَأَ مِنْ عَنِبٍ، . . . . .

من اتجاه المصنف<sup>(١)</sup>.

(فتدخل ثمرة فيها)؛ أي: في الوقف والوصية، (نصًا)، أبرت أو لم تُؤبر؛ لأنه لما كان القصد من وقف الشجرة الانتفاع بثمرتها، دخلت، ولو بعد التشقق، والوصية شبيهة بالوقف في كثير من الأحكام؛ (كفسخ) بيع أو نكاح قبل دخول (العيب، وإقالة في بيع، ورجوع أب في هبة) وهبها لولده حيث لا مانع منه؛ فتدخل الثمرة في هذه الصور كلها؛ لأنها نماء متصل، أشبهت السمن.

(خلافًا له)؛ أي: لصاحب «الإقناع»، (وكلامه هنا فيه نظر)، فإنه جعلها زيادة منفصلة، فلا تدخل الثمرة في الفسخ، ورجوع الأب، وغير ذلك، وقال: إنه المذهب، وجزم أيضاً بكونه زيادة منفصلة فيما تقدم في خيار العيب تبعاً للقاضي وابن عقيل في التفليس<sup>(٢)</sup>، وما قاله المصنف جزم به القاضي وابن عقيل في الصداق، وصاحب «المغني» و«الشرح» و«الكافي» والمنقح<sup>(٣)</sup>؛ لأن الثمرة ما دامت على الشجرة، فهي زيادة متصلة، ولا تصير منفصلة إلا بجذها.

(وكنخل ما بدا)؛ أي: ظهر (من) ثمرة لا قشر عليها ولا نور لها؛ ك (عنّب)، قال في «المغني»: العنب بمنزلة ما له نور؛ لأنه يبدو في قطوفه شيء صغار كحب

(١) أقول: ذكر الاتجاه الشارح وأقره، ومثله الخلوتي، والشيخ عثمان استظهر ما في «شرح الإقناع»، انتهى.

(٢) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٢/ ٢٧١).

(٣) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤/ ٦٥)، و«الكافي» لابن قدامة (٢/ ١٨١)، و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٨/ ٤٦)، و«التنقيح المشبع» للمرداوي (ص: ١٨٦).

وَتَيْنٍ، وَتُوتٍ، وَرُمَانٍ، وَجَوْزٍ، أَوْ ظَهَرَ مِنْ نُورِهِ؛ كِمِشْمِشٍ، وَتُفَاحٍ،  
وَسَفَرَجَلٍ، وَلَوْزٍ، وَخَوْخٍ، وَإِجَاصٍ، أَوْ خَرَجَ مِنْ أَكْمَامِهِ؛ كَوَرْدٍ،  
وَيَاسْمِينٍ، وَنَرَجِسٍ، وَبَنْفَسَجٍ، وَقُطْنٍ يَحْمِلُ كُلَّ عَامٍ كَالْحِجَازِ،  
وَمَا قَبْلَ ذَلِكَ فَلَاخِذٍ؛ كَوَرَقٍ مُطْلَقاً<sup>(١)</sup>، .....

الدَّخَنِ، ثُمَّ يَتَفَتَّحُ وَيَتَنَاثَرُ كَتَنَاثِرِ النَّوْرِ<sup>(٢)</sup>؛ فَهُوَ مِنْ قِسْمٍ مَا لَهُ نُورٌ يَتَنَاثَرُ نُورُهُ؛ فَتَظْهَرُ  
ثَمَرَتُهُ؛ كَالْتِفَاحِ وَنَحْوِهِ، وَمِثْلُهُ الزَّيْتُونُ، وَالْمَصْنَفُ تَبَعَ فِيهِ «الْمُنْتَهَى» وَ«الْكَافِي»<sup>(٣)</sup>،  
وَفِيهِ مِنَ النَّظَرِ مَا لَا يَخْفَى، فَعَلَى هَذَا كَانَ مُحَلُّ ذِكْرِهِ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي الَّذِي يَظْهَرُ  
مِنْهُ نُورُهُ، (وَتَيْنٍ وَتُوتٍ)، وَجَمِيزٍ، (و) كَذَا مَا بَدَأَ فِي قَشَرِهِ وَبَقِيَ فِيهِ إِلَى أَكْلِهِ؛  
كـ (رَمَانٍ) وَمَوْزٍ، (و) مَا بَدَأَ فِي قَشَرَيْنِ؛ كـ (جَوْزٍ، أَوْ ظَهَرَ مِنْ نُورِهِ؛ كِمِشْمِشٍ،  
وَتُفَاحٍ، وَسَفَرَجَلٍ، وَلَوْزٍ، وَخَوْخٍ، وَإِجَاصٍ، أَوْ خَرَجَ مِنْ أَكْمَامِهِ) جَمْعُ كِمٍ  
- بِكَسْرِ الْكَافِ - وَهُوَ الْغُلَافُ؛ (كُورِدٍ، وَيَاسْمِينٍ، وَنَرَجِسٍ، وَبَنْفَسَجٍ، وَقُطْنٍ  
يَحْمِلُ كُلَّ عَامٍ كَالْحِجَازِ<sup>(٤)</sup>)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ بِمِثَابَةِ تَشَقُّقِ الطَّلَعِ، (وَمَا قَبْلَ  
ذَلِكَ)؛ أَيِ: قَبْلَ الْبَدْوِ، فِي نَحْوِ عَنِبٍ، وَالْخُرُوجِ مِنَ النَّوْرِ فِي نَحْوِ مِشْمِشٍ،  
وَالظُّهُورِ مِنَ الْأَكْمَامِ فِي نَحْوِ الْوَرْدِ؛ (ف) هُوَ (لَاخِذٍ) مِنْ مُشْتَرٍ وَمَتَهَبٍ وَنَحْوِهِمَا؛  
(كُورِقٍ) شَجَرٍ (مُطْلَقاً)، سِوَاءٍ كَانَ مَقْصُوداً؛ كُورِقِ التُّوتِ، أَوْ لَا؛ كُورِقِ الْمِشْمِشِ،  
وَكَذَا الْعَرَاجِينُ وَنَحْوُهَا؛ لِأَنَّهَا مِنْ أَجْزَائِهَا خُلِقَتْ لِمَصْلَحَتِهَا؛ كَأَجْزَاءِ سَائِرِ  
الْمَبِيعِ.

(١) كَذَا فِي «ح» بِزِيَادَةِ: «قُصِدَ؛ كُورِقِ التُّوتِ، أَوْ لَا».

(٢) انْظُرْ: «الْمَغْنِي» لِابْنِ قِدَامَةَ (٤ / ٦٦).

(٣) انْظُرْ: «مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» لِلْفَتْوحِيِّ (٢ / ٣٧٥)، وَ«الْكَافِي» لِابْنِ قِدَامَةَ (٢ / ٧٠).

(٤) أَيِ: كَقُطْنِ الْحِجَازِ؛ فَإِنْ أَصُولُهُ تَبَقَّى فِي الْأَرْضِ أَعْوَاماً.

وَيَقْبَلُ قَوْلُ مُعْطٍ بِيَمِينِهِ فِي بُدْوٍ ذَلِكَ حَيْثُ احْتُمِلَ، وَكَزَرَ قَطْنٌ يُحْصَدُ كُلَّ عَامٍ، وَيَصِحُّ شَرْطُ مُعْطٍ لِنَفْسِهِ مَا لَاخِذٍ، أَوْ جُزْءاً مِنْهُ مُعْلُوماً، وَإِنْ ظَهَرَ أَوْ تَشَقَّقَ بَعْضُ ثَمَرِهِ، أَوْ طَلَعَ وَلَوْ مِنْ نَوْعٍ فَلِمُعْطٍ، وَغَيْرُهُ لَاخِذٍ إِلَّا فِي شَجَرَةٍ، فَالْكُلُّ لِمُعْطٍ، وَلِكُلِّ السَّقْيِ لِمَصْلَحَةٍ، .....

(ويقبل قول معط من بائع ونحوه (بيمينه في بدو ذلك)؛ أي: الثمرة قبل عقد؛ لتكون باقية له؛ لأن الأصل عدم انتفائها عنه (حيث احتمل) صدقه؛ لأنه ينكر خروجها عن ملكه، والأصل عدمه<sup>(١)</sup>).

(وكزرع قطن يحصد كل عام)؛ لأنه لا يبقى في الأرض؛ أشبه البر، ومنه نوع له أصل يبقى في الأرض أعواماً؛ فحكمه كالشجرة.

(ويصح شرط معط لنفسه ما لاخِذٍ، أو) شرطه (جزءاً منه معلوماً) نحو ربع أو خمس؛ كما تقدّم في طلع النخل، وله تبقّيته إلى جذاه ما لم يشترط عليه قطع غير المشاع.

(وإن ظهر أو تشقّق بعض ثمره، أو) بعض (طلع ولو من نوع)، (ف) ما ظهر أو تشقّق (لمعط)؛ لما سبق، (وغيره)؛ أي: الذي لم يظهر أو يتشقّق (لأخِذٍ)؛ للخبر<sup>(٢)</sup>، (إلا) إن ظهر أو تشقّق بعض ثمرة (في شجرة؛ فالكل)؛ أي: كل ثمرة الشجرة - ما ظهر وتشقّق، وما لم يظهر أو يتشقّق - (لمعط)؛ لأن بعض الشيء الواحد يتبع بعضه.

(ولكل) من معطٍ وآخِذٍ (السقي) لما له (لمصلحة)، ويُرجع فيها إلى أهل

(١) أقول: قوله: (حيث احتمل) ليس في نسخة الشارح، ولا في كلامهم هنا، ولكن تقدم له نظائر، انتهى.

(٢) سلف قريباً، وهو حديث ابن عمر رضي الله عنهما.



ولو تَضَرَّرَ الْآخَرُ، وَمَنِ اشْتَرَى شَجَرًا وَلَمْ يَشْتَرِطْ قَطْعَهُ، أَبْقَاهُ فِي أَرْضٍ  
بَائِعَ بِلَا أَجْرَةٍ، وَلَا يَغْرِسُ مَكَانَهُ لَوْ بَادَ؛ لَعَدِمَ مُلْكُهُ الْأَرْضَ تَبَعًا لِلشَّجَرِ،  
وَلَهُ الدُّخُولُ لِمَصَالِحِهِ.

\* \* \*

### فصل

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ ثَمَرَةٍ قَبْلَ بُدْوِ صَلاَحِهَا، .....

الخبرة (ولو تضرر الآخر) بالسقي؛ لدخولهما في العقد على ذلك، فإن لم يكن  
مصلحته في السقي، منع منه؛ لأنَّ السقي يتضمن التصرف في ملك الغير، والأصل  
المنع، وإباحته للمصلحة.

(وَمَنِ اشْتَرَى شَجَرًا فِي أَرْضٍ، لَمْ تَتَبِعْهُ الْأَرْضُ، (و) إِنْ (لَمْ يَشْتَرِطْ قَطْعَهُ)؛  
أَيِ: الشَّجَرِ (أَبْقَاهُ فِي أَرْضٍ بَائِعٍ)؛ كَثُرَ عَلَى الشَّجَرِ (بِلَا أَجْرَةٍ، وَلَا يَغْرِسُ مَكَانَهُ  
لَوْ بَادَ؛ لَعَدِمَ مُلْكُهُ الْأَرْضَ تَبَعًا لِلشَّجَرِ)، فَإِنْ تَكَسَّرَ الشَّجَرُ، أَوْ احْتَرَقَ وَنَحْوُهُ،  
وَنَبَتَ شَيْءٌ مِنْ عُرْوَقِهِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لِمُصَالِحِهِ، وَيَبْقَى إِلَى أَنْ يَسِيدَ، (وَلَهُ)؛ أَيِ:  
لَاخِذِ (الدُّخُولَ لِمَصَالِحِهِ)؛ أَيِ: مُصَالِحِ أَشْجَارِهِ؛ لِثَبُوتِ حَقِّ الِاجْتِيَازِ لَهُ،  
وَلَا يَدْخُلُ لِتَفْرِجٍ وَنَحْوِهِ.

### فصل

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ ثَمَرَةٍ قَبْلَ بُدْوِ صَلاَحِهَا؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَهَى عَنْ  
بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي  
الْفُسَادَ.

(١) رواه البخاري (٢٠٨٢)، ومسلم (١٥٣٤ / ٤٩)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وَلَا زَرْعَ قَبْلَ اسْتِدَادِ حَبِّهِ، لغير مَالِكِ الْأَصْلِ أَوْ الْأَرْضِ - وَيَتَّجُهُ: أَوْ  
مَنْفَعَتِهَا فَقَطْ - .....

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ [أَهْلُ الْعِلْمِ] عَلَى الْقَوْلِ بِجُمْلَةٍ هَذَا الْحَدِيثِ<sup>(١)</sup>.

(ولا) يَصْحُ بَيْعُ (زَرْعٍ قَبْلَ اسْتِدَادِ حَبِّهِ)؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى تُزْهِىَ، وَعَنْ بَيْعِ الشُّبُلِ حَتَّى يَبْيَضَّ وَيَأْمَنَ الْعَاهَةُ، نَهَى  
الْبَائِعَ وَالْمُسْتَرِي، رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا يَعْدِلُ عَنِ الْقَوْلِ بِهِ<sup>(٣)</sup>.

(لغير مَالِكِ الْأَصْلِ)؛ أَيِ: الشَّجَرِ، (أَوْ) لغير مَالِكِ (الْأَرْضِ).

(ويَتَّجُهُ: أَوْ) لغير مَالِكِ (مَنْفَعَتِهَا)؛ أَيِ: الْأَرْضِ بِإِجَارَةٍ (فَقَطْ)؛ كَأَن يَسْتَأْجِرَ  
زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو أَرْضَهُ مَدَّةً طَوِيلَةً، ثُمَّ يُعِيرُهَا لِبَكْرِ سَنَةً مَثَلًا، فَيَزْرَعُهَا بِكْرٌ، فَقَبْلَ  
اسْتِدَادِ الْحَبِّ يَبِيعُهُ لَزَيْدٍ، فَالظَّاهِرُ الصَّحَّةُ، خِلَافًا لِمَا مَالَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمُحَشِّينَ،  
وَعَلَى هَذَا لَوْ بَاعَ بِكْرٌ الزَّرْعَ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - لَعَمْرٍو الْمَالِكُ لِرُقْبَةِ الْأَرْضِ؛ لَمْ يَصَحَّ؛  
لَأَنَّ مَنْفَعَةَ الْأَرْضِ لَزَيْدٍ، وَعَمْرٍو لَا يَمْلِكُ الْإِنْتِفَاعَ بِالْأَرْضِ مَدَّةَ الْإِجَارَةِ، وَهُوَ  
مَتَّجُهُ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «الإشراف على مذاهب العلماء» لابن المنذر (٢٤ / ٦).

(٢) رواه مسلم (٥٠ / ١٥٣٥).

(٣) انظر: «الإشراف على مذاهب العلماء» لابن المنذر (٢٦ / ٦).

(٤) أقول: اتجهه الشارح أيضاً، والشيخ عثمان قال: لعل المراد مالك العين، انتهى.

وهو الذي عناه شيخنا في قوله: (خلافًا... إلخ)، ومقتضى كلام الشيخ عثمان صحة البيع  
لعمرؤ مالك الأرض في قول شيخنا: (وعلى هذا... إلخ)؛ لأنه مالك الأصل، وأما كلام  
الخلوتي، فتوقف حيث قال: انظر هل يدخل في ذلك لو كان مستأجرًا للأرض ثم أعادها =

إِلَّا مَعَهُمَا، أَوْ بِشَرْطِ الْقَطْعِ فِي الْحَالِ إِنْ انْتَفَعَ بِهِمَا، وَلَيْسَا مُشَاعَيْنِ؛ إِذَا لَا يُمَكِّنُهُ الْقَطْعُ إِلَّا بِقَطْعِ مُلْكٍ غَيْرِهِ، فَإِنْ اسْتَأْجَرَ الْأَصُولَ، أَوْ اسْتَعَارَهَا مُشْتَرٍ بِشَرْطِ الْقَطْعِ لَتَبْقِيَةٍ لَجَذَاذٍ، لَمْ .....

(إِلَّا مَعَهُمَا)؛ أَيِ: الْأَصْلِ وَالْأَرْضِ، فَلَوْ بَاعَ الثَّمَرَةَ قَبْلَ بَدْوِ صِلَاحِهَا لِمَالِكٍ أَصْلُهَا، أَوْ بَاعَ الزَّرْعَ قَبْلَ اسْتِدَادِ حَبِّهِ لِمَالِكٍ أَرْضِهِ = صَحَّ الْبَيْعُ؛ لِحَصُولِ التَّسْلِيمِ لِلْمُشْتَرِي عَلَى الْكَمَالِ؛ لِمِلْكِ الْأَصْلِ وَالْقَرَارِ، فَصَحَّ كَبَيْعِهِمَا مَعًا، وَلِأَنَّهُ إِذَا بَاعَ مَعَ الْأَصْلِ، دَخَلَ تَبَعًا فِي الْبَيْعِ، فَلَمْ يَضُرَّ احْتِمَالُ الْغَرْرِ فِيهِ؛ كَمَا احْتَمَلَتِ الْجَهَالَةُ فِي بَيْعِ اللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ مَعَ الشَّاةِ، وَالنَّوَى فِي التَّمْرِ مَعَ التَّمْرِ، (أَوْ)؛ أَيِ: وَإِلَّا إِذَا بَيَّعَتِ الثَّمَرَةُ وَالزَّرْعُ (بِشَرْطِ الْقَطْعِ فِي الْحَالِ)؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ لَخَوْفِ التَّلَفِ وَحُدُوثِ الْعَاهَةِ قَبْلَ الْأَخْذِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ: «أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ؟ بَمْ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup>. وَهَذَا مَأْمُونٌ فِيمَا يَقْطَعُ، فَصَحَّ بَيْعُهُ، كَمَا لَوْ بَدَأَ صِلَاحَهُ، (إِنْ انْتَفَعَ بِهِمَا)؛ أَيِ: الثَّمَرَةَ وَالزَّرْعَ الْمَبِيعَيْنِ بِشَرْطِ الْقَطْعِ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهِمَا؛ كَثْمَرَةُ الْجَوْزِ وَزَرْعُ التَّرْمِسِ - وَهُوَ حَبٌّ عَرِيضٌ أَصْغَرُ مِنَ الْبَاقِلَا - لَمْ يَصَحَّ، (وَلَيْسَا)؛ أَيِ: الثَّمَرَةُ وَالزَّرْعُ (مُشَاعَيْنِ)، فَإِنْ كَانَا كَذَلِكَ؛ بِأَنْ بَاعَهُ النِّصْفَ وَنَحْوَهُ بِشَرْطِ الْقَطْعِ، لَمْ يَصَحَّ؛ (إِذَا لَا يُمَكِّنُهُ الْقَطْعُ إِلَّا بِقَطْعِ مُلْكٍ غَيْرِهِ)، وَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ.

(فَإِنْ) اشْتَرَى الثَّمَرَةَ قَبْلَ بَدْوِ صِلَاحِهَا بِشَرْطِ الْقَطْعِ، ثُمَّ (اسْتَأْجَرَ الْأَصُولَ أَوْ اسْتَعَارَهَا)؛ أَيِ: الْأَصُولَ (مُشْتَرٍ بِشَرْطِ الْقَطْعِ لَتَبْقِيَةٍ) الثَّمَرَةَ (لَجَذَاذٍ) = لَمْ

= لَمَنْ زَرَعَهَا، ثُمَّ بَاعَ الْمُسْتَعِيرَ زَرْعَهُ لِلْمَعِيرِ، هَلْ يَدْخُلُ فِي عَمُومِ ذَلِكَ؟ إِذَا الْمَعِيرُ مَالِكٌ لِلْأَرْضِ؛ أَيِ: لِمَنْتَفِعِهَا، أَوْ الْمَرَادُ خُصُوصَ مَالِكِ الْوَقْفِيَّةِ، انْتَهَى. لَكِنْ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا فِي الْإِتْجَاهِ، وَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا ظَاهِرٌ، فَتَأَمَّلْ، انْتَهَى.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠٨٦).

يَصِحَّ، وَكَذَا رَطْبَةٌ وَبُقُولٌ، فَلَا تَبَاعُ مُفْرَدَةً عَنْ أَرْضٍ بَعْدَ بُدْوٍ صَلَاحِهَا  
إِلَّا جَزَةً جَزَةً بِشَرْطِ الْقَطْعِ فِي الْحَالِ، وَظَاهِرُ «المُبدع»: مَا لَمْ تَبْعَ مَعَ  
أَصْلٍ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ نَحْوِ قَتَاءٍ وَبِطِيخٍ إِلَّا لَقْطَةً لَقْطَةً، أَوْ مَعَ أَصْلِهِ وَلَوْ  
بُدُونِ أَرْضِهِ، أَوْ لَمْ تَبْدُ ثَمَرَتُهُ، وَإِنْ تَلَفَ بِجَائِحَةٍ مَا يَبْعُ لَقْطَةً، أَوْ بِشَرْطِ  
قَطْعٍ قَبْلَ تَمَكُّنِ أَخْذِهِ، فَمِنْ بَائِعٍ، وَإِلَّا فَمُشْتَرٍ، .....

(يَصِحُّ)، وَكَذَا لَوْ اشْتَرَى الزَّرْعَ الْأَخْضَرَ بِشَرْطِ الْقَطْعِ فِي الْحَالِ، ثُمَّ اسْتَأْجَرَ الْأَرْضَ،  
وَاسْتَعَادَهَا لِتَبْقِيَّتِهِ، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ يَطُلُ بِأَوَّلِ الزِّيَادَةِ.

(وَكذَا رَطْبَةٌ وَبُقُولٌ؛ فَلَا تَبَاعُ مُفْرَدَةً عَنْ أَرْضٍ بَعْدَ بُدْوٍ صَلَاحِهَا) لِغَيْرِ مَالِكِ  
الْأَرْضِ، (إِلَّا جَزَةً جَزَةً بِشَرْطِ الْقَطْعِ فِي الْحَالِ)؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْهُ مَعْلُومٌ لَا جِهَالَهَ  
فِيهِ وَلَا غَرَرَ، بِخِلَافِ مَا فِي الْأَرْضِ مُسْتَوْرٍ مَغْيِبٌ، وَمَا يَحْدُثُ مِنْهُ مَعْدُومٌ؛ فَلَمْ  
يَجْزُ بَيْعُهُ؛ كَالَّذِي يَحْدُثُ مِنَ الثَّمَرَةِ (وَظَاهِرُ «المُبدع»: مَا لَمْ تَبْعَ) رَطْبَةً وَبُقُولَ (مَعَ  
أَصْلٍ) أَوْ أَرْضٍ أَوْ لَرَبِّ الْأَرْضِ، فَإِنْ بَيَعْتَ كَذَلِكَ، صَحَّ؛ لِعَدَمِ الْمَانِعِ<sup>(١)</sup>.

(وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ نَحْوِ قَتَاءٍ وَبِطِيخٍ)؛ كَبَاذَنْجَانٍ وَبَامِيَاءٍ (إِلَّا لَقْطَةً لَقْطَةً) مُوجُودَةً؛  
لِأَنَّ مَا لَمْ يَخْلُقْ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ، (أَوْ) إِلَّا (مَعَ أَصْلِهِ)، فَيَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ أَصْلٌ تَتَكَرَّرُ ثَمَرَتُهُ،  
أَشْبَهَ الشَّجَرَ، (وَلَوْ) أُبْيِعَ مَعَ أَصْلِهِ (بُدُونِ أَرْضِهِ)؛ كَالثَّمَرِ إِذَا بَيِعَ مَعَ الشَّجَرِ، (أَوْ لَمْ  
تَبْدُ ثَمَرَتُهُ)؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ عَلَى الْأَصُولِ، وَأَمَّا الثَّمَرَةُ، فَهِيَ تَابِعَةٌ؛ كَالْحَمْلِ مَعَ أُمِّهِ.

(وَإِنْ تَلَفَ بِجَائِحَةٍ) - وَهِيَ مَا لَا صَنْعَ لَادِمِي فِيهَا - (مَا يَبْعُ لَقْطَةً، أَوْ) تَلَفَ  
مَا يَبْعُ (بِشَرْطِ قَطْعٍ قَبْلَ تَمَكُّنِ) الْمُشْتَرِي مِنْ (أَخْذِهِ = فَمِنْ) ضَمَانٍ (بَائِعٍ، وَإِلَّا)  
بِأَنَّ تَلَفَ بَعْدَ تَمَكُّنٍ مِنْ أَخْذِهِ؛ (ف) مِنْ ضَمَانٍ (مُشْتَرٍ)؛ لِتَفْرِيطِهِ فِي أَخْذِهِ.

(١) انظر: «المبدع» لابن مفلح (٤/ ١٦٦).

وَحَصَادٌ وَجَذَاذٌ وَلَقَاطٌ عَلَى مُشْتَرٍ وَنَحْوِهِ، وَيَصِحُّ شَرْطُهُ عَلَى بَائِعٍ، وَإِنْ تَرَكَ مَا شَرَطَ قَطْعَهُ، بَطَلَ بَيْعٌ - وَيَتَّجُهُ: وَمَا بِمَعْنَاهُ - بِزِيَادَتِهِ غَيْرَ خَشَبٍ، وَيُعْفَى عَنْ يَسِيرِهَا عُرْفًا<sup>(١)</sup>، .....

(وحصادٌ) زرعٌ بَيْعٌ حَيْثُ صَحَّ عَلَى مُشْتَرٍ، (وجذاذٌ) ثمرٌ بَيْعٌ حَيْثُ يَصِحُّ عَلَى مُشْتَرٍ، (ولقاطٌ) مَا يَبَاعُ لِقْطَةً لِقْطَةً (على مُشْتَرٍ وَنَحْوِهِ)؛ كَمَتَّهِبٍ؛ لِأَنَّ نَقْلَ الْمَبِيعِ وَتَفْرِيعَ مَلِكِ الْبَائِعِ مِنْهُ عَلَى الْمُشْتَرِي؛ كَنَقْلِ مَبِيعٍ مِنْ مَحَلٍّ بَائِعٍ؛ بِخِلَافِ كَيْلِ وَزْنٍ فَعَلَى بَائِعٍ؛ كَمَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ مَوْثِقَةِ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ، وَهِيَ عَلَى الْبَائِعِ، وَهَذَا حَصَلَ التَّسْلِيمُ بِالتَّخْلِيَةِ بَدُونِ الْقَطْعِ؛ لَجَوَازِ تَصَرُّفِ الْمُشْتَرِي فِي الثَّمَرَةِ الَّتِي اشْتَرَاهَا بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ.

(ويصحُّ شرطه)؛ أَي: الْحَصَادِ وَالْجَذَاذِ وَاللَّقَاطِ (على بائعٍ)؛ كَشَرَطِ حَمَلِ الْحَطَبِ أَوْ تَكْسِيرِهِ، (وإن ترك) مُشْتَرٍ (ما)؛ أَي: تَمَرًا أَوْ زَرْعًا (شَرَطَ قَطْعَهُ) حَيْثُ لَا يَصِحُّ بَدُونَهُ، (بَطَلَ بَيْعٌ) فِي رِوَايَةٍ، وَهِيَ أَشْبَهُ بِقَوَاعِدِ الْمَذْهَبِ - (ويَتَّجُهُ: وَ) كَذَا يَبْطُلُ (ما بِمَعْنَاهُ)؛ أَي: الْمَبِيعِ؛ كَهَبَةِ عَلَى عَوْضٍ، وَهُوَ مَتَّجَةٌ<sup>(٢)</sup> - (بِزِيَادَتِهِ) لثَلَاثًا يَتَّخِذُ ذَلِكَ وَسِيلَةً إِلَى بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بَدْوِ صِلَاحِهَا، وَتَرْكِهَا حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا، وَوَسَائِلُ الْحَرَامِ حَرَامٌ؛ كَبَيْعِ الْعَيْنَةِ، (غَيْرَ خَشَبٍ) اشْتَرَاهُ بِشَرَطِ الْقَطْعِ، وَيَأْتِي، (ويعْفَى عَنْ يَسِيرِهَا)؛ أَي: الزِّيَادَةِ (عُرْفًا) لَعَسَرِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ، وَكَذَا يَبْطُلُ بَيْعُ رَطْبٍ اشْتَرَاهَا عَرِيَّةً لِأَكْلِهَا، فَتَرْكُهَا - وَلَوْ لَعَذِرَ - حَتَّى صَارَتْ تَمَرًا، لِقَوْلِهِ ﷺ: «يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رَطْبًا»<sup>(٣)</sup>، وَلِأَنَّ شَرَاءَهَا كَذَلِكَ إِنَّمَا جَازَ لِحَاجَةِ أَكْلِ الرُّطْبِ، فَإِذَا أُمِرَ تَبَيَّنَ عَدَمُ الْحَاجَةِ، وَحَيْثُ بَطَلَ الْمَبِيعُ عَادَتْ الثَّمَرَةُ كُلُّهَا لِبَائِعٍ، تَبَعًا لِأَصْلِهَا.

(١) كَذَا فِي «ح» بِزِيَادَةِ: «كِيَوْمِينَ».

(٢) أَقُولُ: ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَأَقْرَهُ، وَلَمْ أَرِ مِنْ صَرَحَ بِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ مَا بِمَعْنَى الْبَيْعِ بَيْعٌ، انْتَهَى.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠٧٩)، وَمُسْلِمٌ (١٥٤٠)، مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَشْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وإن حدثَ مع ثَمَرَةٍ اشْتَرَيْتَ ثَمَرَةً أُخْرَى، كَلَيْمُونٍ وَعَفْصٍ، وَنَحْوِ قِثَاءٍ، أَوْ اخْتَلَطَتْ مُشْتَرَاةٌ بغيرِها وَلَمْ تَتَمَيَّزْ، فَإِنْ عَلِمَ قَدْرَهَا، فَالْأَخْذُ شَرِيكَ بِهِ، وَإِلَّا اصْطَلَحَا، وَلَا يَبْطُلُ بَيْعٌ؛ كَتَأْخِيرِ قَطْعِ خَشَبٍ شَرْطَ قَطْعِهِ، وَيَشْتَرِكَانِ فِي زِيَادَتِهِ. وَمَتَى بَدَأَ صَلاَحُ ثَمَرٍ، أَوْ اشْتَدَّ حَبٌّ، جَازَ بَيْعُهُ مُطْلَقًا، .....

(وإن حدثَ مع ثَمَرَةٍ اشْتَرَيْتَ) بعدَ بدوِّ صلاحِها (ثَمَرَةً أُخْرَى) غيرَ المشترَاةِ؛ (كَلَيْمُونٍ وَعَفْصٍ، وَنَحْوِ قِثَاءٍ)؛ كَبَازَنْجَانٍ، فَاخْتَلَطَا، (أَوْ اخْتَلَطَتْ) ثَمَرَةٌ (مُشْتَرَاةٌ) بغيرِها وَلَمْ تَتَمَيَّزْ) إحداهما مِنَ الأُخْرَى، (فَإِنْ عَلِمَ قَدْرَهَا)؛ أَي: الحَادِثَةُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأُولَى؛ كَثَلثٍ أَوْ رُبْعٍ، (فَالْأَخْذُ)؛ أَي: الْمُسْتَحَقُّ لِلْحَادِثَةِ (شَرِيكَ بِهِ)؛ أَي: بِذَلِكَ الْقَدْرِ الْمَعْلُومِ، (وَإِلَّا) يَعْلَمُ قَدْرَهَا (اصْطَلَحَا) عَلَى الثَّمَرَةِ، (وَلَا يَبْطُلُ بَيْعٌ)؛ لِعَدَمِ تَعَدُّرِ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَطَ بغيرِهِ؛ أَشْبَهَ مَا لَوْ اشْتَرَى صُبْرَةً وَاخْتَلَطَتْ بِغيرِها، وَلَمْ يَعْرِفْ قَدْرَ كُلِّ مِنْهُمَا، بِخِلَافِ شَرَاءِ ثَمَرَةٍ قَبْلَ بدوِّ صلاحِها بِشَرْطِ قَطْعِ فَتَرْكِهَا حَتَّى بَدَأَ صَلاَحُهَا، فَإِنَّ الْبَيْعَ يَبْطُلُ كَمَا تَقَدَّمَ؛ لِاخْتِلَاطِ الْمَبِيعِ بِغيرِهِ بَارْتِكَابِ نَهْيٍ، وَكَوْنِهِ يَتَخَذُ حِيلَةً عَلَى شَرَاءِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بدوِّ صلاحِها، وَيَفَارِقُ أَيْضًا مَسْأَلَةَ الْعَرِيَةِ؛ لِأَنَّهَا تَتَخَذُ حِيلَةً عَلَى شَرَاءِ الرُّطْبِ بِالتَّمَرِ بِلَا حَاجَةٍ إِلَى أَكْلِهِ رَطْبًا.

وحيثُ بَقِيَ الْبَيْعُ، فَهُوَ (كَتَأْخِيرِ قَطْعِ خَشَبٍ) اشْتَرَيْ وَ(شَرْطَ قَطْعِهِ)، فَلَمْ يَقْطَعْ حَتَّى نَمَا وَزَادَ؛ فَلَا يَبْطُلُ الْبَيْعُ، (وَيَشْتَرِكَانِ)؛ أَي: الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي (فِي زِيَادَتِهِ)؛ أَي: الْخَشَبِ، نَصًّا؛ لِحَصُولِهَا فِي مِلْكِيهِمَا؛ إِذِ الْخَشَبُ مِلْكُ الْمُشْتَرِي، وَأَصْلُهُ مِلْكُ الْبَائِعِ، وَهُمَا سَبَبُ الزِّيَادَةِ، فَيَقْوُمُ الْخَشَبُ يَوْمَ الْعَقْدِ وَيَوْمَ الْأَخْذِ؛ فَالزِّيَادَةُ مَا بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ يَشْتَرِكَانِ فِيهَا.

(وَمَتَى بَدَأَ صَلاَحُ ثَمَرٍ) جَازَ بَيْعُهُ، (أَوْ اشْتَدَّ حَبٌّ، جَازَ بَيْعُهُ مُطْلَقًا)؛ أَي:

وبشَرْطِ تَبْقِيَةٍ، ولمُشْتَرِ بَيْعُهُ قَبْلَ جَذِّهِ<sup>(١)</sup>، وقَطْعُهُ، وتَبْقِيَتُهُ لِحَصَادٍ  
وَجَذَاذٍ؛ لاَقْتِضَاءِ العُرْفِ ذلكَ - وَيَتَّبِعُهُ: إِلَّا مَعَ شَرْطِ قَطْعٍ لَغَرَضٍ -  
وَعَلَى نَحْوِ بَائِعٍ سَقِيٍّ - وَيَتَّبِعُهُ: وَحِرَاسَتُهُ - .....

بلا شرط قطع، (و) جازَ بيعُهُ (بشرط تبقية) ثمرٍ إلى جذاذٍ، وزرعٍ إلى حصادٍ؛ لمفهومِ  
الخبرِ وأمنِ العاهةِ.

(ولمُشْتَرِ بَيْعُهُ)؛ أي: الثمرِ الذي بدا صلاحُهُ، والزرعِ الذي اشتدَّ حبهُ (قبلَ  
جذِّهِ)؛ لأنَّهُ مقبوضٌ بالتخليةِ، فجازَ التصرفُ فيه كسائرِ المبيعاتِ.

(و) لمُشْتَرٍ (قطعه) في الحالِ، (و) لهُ (تبقيةُ لحصادٍ وجذاذٍ؛ لاقتضاءِ  
العرفِ ذلكَ)، ولأنَّهُ لو قطعهُ في الحالِ لاحتاجَ لعملٍ كثيرٍ، وقد ينضُرُ بعدمِ تمامِ  
نموِّه ونضجِه.

(ويتَّبِعُهُ): لا يلزمُهُ جَذُّهُ في الحالِ (إِلَّا مَعَ شَرْطِ قَطْعٍ)، فإنَّ شرطَ عليهِ  
البائعُ أخذهُ في الحالِ وكانَ ذلكَ (لغرضٍ) صحيحٍ، أجابهُ المشتريُ إليهِ، عملاً  
بالشرطِ؛ للخبرِ، وهو متَّبِعُهُ<sup>(٢)</sup>.

(وعلى نَحْوِ بَائِعٍ)؛ كواهبٍ (سقيٍّ)؛ أي: الثمرِ، بسقي شجره ولو لم يحتجْ  
إليه؛ لأنَّهُ يجبُ عليهِ تسليمُهُ كاملاً، بخلافِ شجرٍ بيعَ وعليه ثمرٌ لبائعٍ؛ فلا يلزمُ  
مشترياً سقيُّه؛ لأنَّ البائعَ لم يملكهُ من جهتهِ، وإنَّما بقي ملكهُ عليهِ - (ويتَّبِعُهُ:  
(و) عليه أيضاً (حراسته)؛ أي: الثَّمَرِ إلى أن يتمَّ نضجُه، وهذا الاتجاهُ في النفسِ منه

(١) في «ح»: «جزء».

(٢) أقول: اتجهه الشارح أيضاً، وهو ظاهر مصرح به، انتهى.

ولو تضرَّرَ أَصْلٌ، وَيُجْبَرُ إِنْ أَبَى مَا لَمْ تُبْعَ ثَمَرُهُ بِأَصْلٍ، وَمَا تَلَفَ مِنْ  
ثَمَرٍ وَزَرْعٍ، وَنَحْوِ قِثَاءٍ سِوَى يَسِيرٍ لَا يَنْضَبِطُ بِجَائِحَةٍ، وَهِيَ مَا لَا صُنْعَ  
لَادَمِيٍّ فِيهَا، وَلَوْ بَعْدَ قَبْضٍ بِتَخْلِيَةٍ، فَعَلَى بَائِعٍ، وَيُوضَعُ مِنَ الثَّمَنِ  
بِقِسْطِهِ، وَبِتَلَفِ كُلِّهِ يَبْطُلُ الْعَقْدُ.....

شيء<sup>(١)</sup> - (ولو تضرَّرَ أَصْلٌ)؛ أي: شجرٌ بالسقي، (ويجبُرُ) بائعٌ على سقي (إن أبى)  
السقي؛ لدخوله عليه، (ما لم تبع ثمرةً بأصلٍ)؛ أي: معه، فإن بيعت مع أصلها،  
صارَتْ من ضمانٍ مشتركٍ.

(وما تلفَ من ثمرٍ وزرعٍ) على قولٍ مرجوحٍ في الزرع، (ونحوٍ قِثَاءٍ)؛ كخيارٍ  
وباذنجانٍ بيعَ بعدَ بدوِّ صلاحه منفرداً على أصوله قبل أوان أخذه أو قبل<sup>(٢)</sup> بدو  
صلاحه بشرط القطع قبل التمكن منه، (سوى يسيرٍ) منه (لا ينضبطُ) لقلته (بجائحةٍ)،  
متعلقٌ بـ (تلفَ)، (وهي)؛ أي: الجائحةُ (ما)؛ أي: آفةٌ (لا صنعَ لادميٍّ فيها)؛  
كجرادٍ، وحرٍّ، وبردٍ، وعطشٍ، (ولو) كان تلفُهُ (بعدَ قبْضٍ بتخليةٍ، فـ) ضمانه  
(على بائعٍ) الثمرة التالفة ونحوها، (ويوضعُ من الثمنِ)؛ أي: ثمن ما تلفَ بعضُهُ  
(بقسطه) من الثمن.

(وبتلفِ الثمرِ أو الزرعِ) (كلُّه يَبْطُلُ الْعَقْدُ)؛ لحديث جابرٍ مرفوعاً: أَنَّ

(١) أقول: ذكر الشارح الاتجاه وأقره، وقول شيخنا: (وفي النفس... إلخ) غير ظاهر؛ لأن مقتضى تعليلهم السقي بقولهم: (لأنه يجب عليه تسليمه كاملاً) يشمل ذلك الحراسة؛ إذ التسليم الكامل الواجب لا يحصل إلا بحفظه، فهو مقيس على السقي، ولم أره صريحاً لأحد، فتأمل، انتهى.

(٢) قوله: «بدو صلاحه... أو قبل» سقط من «ق».



ما لم يُعْ مَعَ أَصْلِهِ - وَيَتَجَهُّ: أو لمالك أصله - أو يُؤَخَّرُ أَخْذَهُ عَنْ عَادَتِهِ،  
وإن تَعَيَّبَ بِهَا خَيْرَ بَيْنِ إِمْضَاءٍ وَأَرْشٍ، أو رَدٍّ وَأَخَذٍ ثَمَنِ كَامِلًا. . . . .

النَّبِيُّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ<sup>(١)</sup>، وَعَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمْرًا  
فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ؛ فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمَ تَأْخُذُ مِنْ مَالِ أَخِيكَ بغيرِ  
حَقٍّ؟»<sup>(٢)</sup>، رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ.

وَلأنَّ مُؤَنَّتَهُ عَلَى الْبَائِعِ وَنَحْوَهُ إِلَى تَتَمُّعٍ صَلاَحِهِ، فَوَجِبَ كَوْنُهُ مِنْ ضَمَانِهِ؛  
كَمَا لَوْ لَمْ يَقْبِضْهُ، وَيَقْبَلُ قَوْلُ بَائِعٍ فِي قَدْرِ تَالَفٍ؛ لِأَنَّهُ غَارَمٌ، (مَا لَمْ يَبِعْ) ثَمْرًا (مَعَ  
أَصْلِهِ)، فَإِنْ بَاعَ مَعَهُ؛ فَمِنْ ضَمَانِ مُشْتَرِي.

(وَيَتَجَهُّ: أو)؛ أَي: وَكَذَا لَوْ بَاعَ الثَّمْرَ (لِمَالِكٍ أَصْلَهُ)، ثُمَّ تَلَفَ؛ فَمِنْ ضَمَانِ  
مُشْتَرِي؛ لِحَصُولِ الْقَبْضِ التَّامِّ، وَانْقِطَاعِ عِلَاقَةِ الْبَائِعِ عَنْهُ، بِخِلَافِ مَا يَبِيعُ مُنْفَرِدًا عَنْ  
أَصْلِهِ، وَخَلِي بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ؛ فَذَلِكَ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ؛ لِأَنَّ التَّخْلِيَةَ لَيْسَتْ بِقَبْضٍ تَامٍّ،  
وَهُوَ مُتَجَهٌّ<sup>(٣)</sup>.

(أَوْ يُؤَخَّرُ) مُشْتَرِي (أَخْذَهُ)؛ أَي: الثَّمْرَ (عَنْ عَادَتِهِ)، فَإِنْ أَخَّرَهُ عَنْهَا؛ فَمِنْ  
ضَمَانِ الْمُشْتَرِي؛ لِتَلَفِهِ بِتَقْصِيرِهِ.

(وإن تَعَيَّبَ) ثَمْرًا (بِهَا)؛ أَي: الْجَائِحَةِ، قَبْلَ أَوَانِ جِذَاذِهِ؛ (خَيْرًا) مُشْتَرِي (بَيْنَ  
إِمْضَاءٍ) بَاعَ (و) أَخَذَ (أَرْشٍ، أو رَدٍّ) مَبِيعٍ (وَأَخَذَ ثَمَنِ كَامِلًا)؛ لِأَنَّ مَا ضَمِنَ تَلَفَهُ  
بَسَبَبٍ فِي وَقْتٍ كَانَ ضَمَانُ تَعْيِبِهِ فِيهِ بِذَلِكَ مِنْ بَابِ أُولَى.

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٥٤ / ١٧).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٥٤ / ١٤).

(٣) أَقُول: صَرَحَ بِهِ الشَّيْخُ مَنْصُورٌ فِي «شَرْحِ الْمُنْتَهَى»، انْتَهَى.

وَبِصْنَعِ آدَمِيِّ وَلَوْ كَعَسْكَرٍ وَلِصٍّ، خَيْرٌ مُشْتَرٍ بَيْنَ فُسْخٍ وَإِمْضَاءٍ  
وَطَلَبٍ مُتْلَفٍ، وَيَتَّبَعُهُ: أَنَّ مَا بِمَعْنَى بَيْعٍ فِيهَا مَرٌّ كَبِيرٌ، وَكَذَا غَيْرُهُ،  
لَا فِي فُسْخٍ عَقْدٍ بَتْلَفٍ، وَيَلْزَمُ مِثْلُهُ أَوْ قِيَمَتُهُ، .....

(و) إِنْ تَلَفَ (بِصْنَعِ آدَمِيِّ وَلَوْ كَعَسْكَرٍ وَلِصٍّ)، فَحَرْقُهُ وَنَحْوُهُ، (خَيْرٌ  
مُشْتَرٍ بَيْنَ فُسْخٍ) بَيْعٍ، وَطَلَبٍ بَائِعٍ بِمَا قَبْضُهُ وَنَحْوِهِ مِنْ ثَمَنِ، (أَوْ إِمْضَاءٍ) بَيْعٍ  
(وَطَلَبٍ مُتْلَفٍ)، وَلَوْ بَائِعاً بَدَلَهُ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ مُشْتَرٍ فَلَا شَيْءَ لَهُ؛ كَمُبَّيْعٍ بِكَيْلٍ  
وَنَحْوِهِ.

(وَيَتَّبَعُهُ: أَنَّ مَا بِمَعْنَى بَيْعٍ فِيهَا مَرٌّ)؛ كَهَبَةِ عَلَى عَوْضٍ، حَكْمُهَا (كَبِيرٌ)؛ إِذَا  
مَا كَانَ بِمَعْنَى شَيْءٍ فَهُوَ تَابِعٌ لَهُ فِي الْحَكْمِ، (وَكَذَا غَيْرُهُ)؛ كَالْإِجَارَةِ، فَلَوْ اسْتَأْجَرَ  
بَسْتَانًا أَوْ أَرْضًا وَسَاقَاهُ عَلَى الشَّجَرِ بِجِزءٍ مِنْ أَلْفِ جِزءٍ، فَتَلَفَ الثَّمَرُ بِجِرَادٍ وَنَحْوِهِ  
مِنَ الْآفَاتِ السَّمَاويَّةِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ وَضْعُ الْجَائِحَةِ عَنِ الْمُسْتَأْجِرِ صُورَةَ الْمُشْتَرِي  
حَقِيقَةً، فَيَحْطُّ عَنْهُ مِنَ الْعَوْضِ مَا تَلَفَ مِنَ الثَّمَرَةِ، سِوَاءٍ كَانَ الْعَقْدُ فَاسِداً أَوْ صَحِيحاً؛  
لِعُمُومِ حَدِيثِ جَابِرِ السَّابِقِ<sup>(١)</sup>، وَلِأَنَّهُ فَاسِدَ الْعُقُودِ كَصَحِيحِهَا، قَالَ فِي «الْفَتَاوَى  
الْمِصْرِيَّةِ»<sup>(٢)</sup>.

و(لَا)<sup>(٣)</sup> يَكُونُ حَكْمُ مَا بِمَعْنَى بَيْعٍ كَبِيرٍ (فِي فُسْخٍ عَقْدٍ بَتْلَفٍ) مَعْقُودٍ عَلَيْهِ  
كُلُّهُ.

(وَيَلْزَمُ) نَحْوَ وَاهِبِ ثَمَرَةٍ عَلَى عَوْضٍ أَوْ مَكِيلٍ لَمْ يَتَمَّ قَبْضُهُ، وَفُسْخُ عَقْدٍ  
بِتْلَفِهِ كُلُّهُ (مِثْلُهُ) إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا، (أَوْ قِيَمَتُهُ) إِنْ كَانَ مَتَقَوِّمًا؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَتْ الْهَبَةُ

(١) تقدم تخريجه (٢١٢ / ٦).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣٠ / ٣٠٩).

(٣) قوله: «لَا» سقط من «ق».

وَصَلَحُ بَعْضِ ثَمَرَةِ شَجَرٍ إِنْ بِيَعَتْ صَلَاحٌ لْجَمِيعِ نَوْعِهَا الَّذِي بِالْبُسْتَانِ،  
وَكَذَا صَلَاحُ بَعْضِ حَبِّ نَوْعِ زَرْعِ بُسْتَانٍ، وَالصَّلَاحُ فِيمَا يَظْهَرُ فَمَّا  
وَاحِدًا، كَبَلَحٍ، وَعَنْبٍ، وَبَقِيَّةِ ثَمَرٍ: طِيبُ أَكْلِهِ، وَظُهُورُ نَضْجِهِ، . . . .

في معنى البيع، فلا تُعطى حكمه من كل وجه، وهذا الاتجاه مصرح به في  
الجملة<sup>(١)</sup>.

\* تنبيه: أصل كل نبات يتكرر حمله من شجرٍ وقتاءٍ ونحوه؛ كثمر شجرٍ في  
جائحةٍ وغيرها ممَّا سبق تفصيله؛ بخلاف زرعٍ برٍّ ونحوه إذا تلف بجائحةٍ = فمن  
ضمانٍ مشتركٍ حيث صحَّ البيع.

(وَصَلَحُ بَعْضِ ثَمَرِ شَجَرَةٍ إِنْ بِيَعَتْ صَلَاحٌ لْجَمِيعِ ثَمَرِ أَشْجَارِ (نَوْعِهَا الَّذِي  
بِالْبُسْتَانِ)؛ لَأَنَّ اعْتِبَارَ الصَّلَاحِ فِي الْجَمِيعِ يَشْتَقُّ، وَكَالشَّجَرَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلَأَنَّهُ يَتَتَابَعُ  
غَالِبًا، (وَكَذَا صَلَاحُ)؛ أَي: اشْتِدَادُ (بَعْضِ حَبِّ نَوْعِ زَرْعِ بُسْتَانٍ) صَلَاحٌ لْجَمِيعِهِ،  
فِيصَحُّ بَيْعُ الْكُلِّ تَبَعًا، لَا إِفْرَادًا مَا لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ بِالْبَيْعِ.

وَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّ صَلَاحَ نَوْعٍ لَيْسَ صَلَاحًا لِنَوْعٍ غَيْرِهِ، (وَالصَّلَاحُ فِيمَا يَظْهَرُ) مِنْ  
الثَّمَرِ (فَمَّا وَاحِدًا؛ كَبَلَحٍ وَعَنْبٍ وَبَقِيَّةِ ثَمَرٍ طِيبُ أَكْلِهِ وَظُهُورُ نَضْجِهِ)؛ لِحَدِيثِ:

(١) أقول: وفي نسخة الشارح لا وجود لقوله: (ويلزم مثله أو قيمته)، وإنما هو قال: (فيلزم  
مثله، والأرجح لقول بائع، وإلا اصطلاحاً)، وفيه تأمل، انتهى.

قلت: لم أر من صرح به هنا، وهو ظاهر؛ لأن ما بمعنى البيع بيع، وكذا غيره، إلا أنه في  
صورة ما يبطل العقد معه في البيع وما بمعناه كالتلف للكل؛ لا يفسخ بذلك غيره من العقود  
التي ليست بمعنى البيع، وإنما يلزم المثل أو القيمة حيث تعذر المثل أو كان متقومًا،  
وسياًتي كل في بابهِ صريحاً.

ووجه التأمل الذي قاله الشارح لم يظهر، كما أن ما قرره شيخنا على قوله: (ويلزم . . . إلخ)  
كذلك؛ لأنه غير المراد والمتبادر، فتأمل، انتهى.

أَوْ يَحْمَرُّ - وَيَتَّجُهُ: أَوْ يَصْفَرُّ - أَوْ يَتَمَوَّهُ عِنَبٌ بِحُلُوٍّ، وَفِيمَا يَظْهَرُ فَمَا بَعْدَ  
فَمٍ، كَقِثَاءٍ: أَنْ يُؤْكَلَ عَادَةً، وَفِي حَبٍّ: أَنْ يَشْتَدَّ أَوْ يَبْيَضَّ.

\* \* \*

### فصل

وَيَشْمَلُ بَيْعُ دَابَّةٍ عِذَارًا، وَهُوَ اللَّجَامُ، وَمِقْوَدًا.....

نهى عن بيع الثمرة حتى تطيب، متفق عليه<sup>(١)</sup>، (أو يحمر) لونه.

(ويَتَجَّهُ: أو يصفَرُ)، قاله في «الإقناع»<sup>(٢)</sup>، فلا حاجة لاتجاهه.

(أَوْ يَتَمَوَّهُ عِنَبٌ بِحُلُوٍّ)؛ أي: يصفَرُ لونه، ويظهر ماؤه، وتذهب عفوصته  
من الحلاوة، قاله في «حاشية التنقيح»، وقال: إن كان أبيض، حسن قشره، وضرب  
إلى البياض، وإن كان أسود، فحين يظهر فيه السواد.

(و) الصلاح (فيما يظهر فَمَا بَعْدَ فَمٍ؛ كَقِثَاءٍ أَنْ يُؤْكَلَ عَادَةً)؛ كالثمرة،  
(و) الصلاح (في حَبٍّ أَنْ يَشْتَدَّ، أَوْ يَبْيَضَّ)؛ لَأَنَّهُ ﷺ جعل اشتداده غايةً لصحة  
بيعه<sup>(٣)</sup>؛ كبدو صلاح ثمر.

### فصل

وَيَشْمَلُ بَيْعُ دَابَّةٍ؛ كَفَرَسٍ (عِذَارًا - وَهُوَ اللَّجَامُ - وَمِقْوَدًا) بِكَسْرِ الْمِيمِ

(١) رواه البخاري (٢٠٨٤)، ومسلم (١٥٣٦ / ٨٤)، من حديث جابر رضي الله عنه، واللفظ للإمام أحمد في «المسند» (٣ / ٣١٢).

(٢) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٢ / ٢٧٨).

(٣) تقدم تخريجه (٦ / ٢٠٥).

وَنَعْلًا، وَقِنْ لِبَاسًا مُعْتَادًا، وَلَا يَأْخُذُ مُشْتَرٍ مَا لِحِمَالٍ وَمَالًا مَعَهُ، أَوْ بَعْضَ ذَلِكَ إِلَّا بِشَرْطٍ، ثُمَّ إِنْ قَصَدَ اشْتَرَطَ لَهُ شُرُوطُ بَيْعٍ، وَلَهُ الْفَسْخُ بَعِيْبٍ مَالِهِ كَهَوٍّ، وَإِنْ رَدَّ بِإِقَالَةٍ، أَوْ خِيَارٍ، أَوْ عَيْبٍ، رَدَّ مَالَهُ.....

(ونعلاً)؛ لتبعيته لها عرفاً، (و) يشمل بيع (قِنْ) ذكراً أو أنثى (لباساً معتاداً) عليه؛ لأنه مما تتعلق به حاجة المبيع ومصلحته<sup>(١)</sup>، والعادة جاريةً ببيعه معه.

(ولا يأخذُ مشترٍ ما لِحِمَالٍ) من لبسٍ وحليٍّ؛ لأنه زيادةٌ على العادة، ولا تتعلق به حاجة المبيع، وإنَّما يلبسه إياه ليُنْفَقَهُ به، وهذه حاجة البائع لا حاجة المبيع، (و) لا يشمل البيع (مالاً معه)؛ أي: الرقيق، (أو بعض ذلك)؛ أي: بعض ما لِحِمَالٍ وبعض المال، (إلا بشرط)؛ بأن شرط المشتري ذلك أو بعضه في العقد؛ لحديث ابن عمر مرفوعاً: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ، فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْرَطَهُ الْمُبْتَاعُ»، رواه مسلمٌ وغيره<sup>(٢)</sup>، (ثُمَّ إِنْ قَصَدَ) ما اشترط، ولا يتناولهُ بيعٌ لولا الشرط؛ بأن لم يُرد تركهُ للقن؛ (اشترطَ لَهُ شُرُوطُ بَيْعٍ) من العلم به، وأن لا يشارك الثمن في علة ربا الفضل ونحوه؛ كما يعتبر ذلك في المعينين المبيعين؛ لأنه مبيع مقصود، أشبه ما لو ضمَّ إلى القنَّ عيناً أخرى وباعهما.

(وله)؛ أي: المبتاع (الفسخُ بعيبٍ ماله)؛ أي: مال الرقيق المقصود؛ (كهو)؛ أي: كما أنَّ لَهُ الفسخُ بعيبٍ يجده في الرقيق.

(وإن رَدَّ) الرقيق (بإقالةٍ أو خيارٍ) شرط، (أو خيارٍ عيبٍ)، أو غبنٍ؛ أو تدليسٍ؛ (رَدَّ مَالَهُ) معه؛ لأنه عينُ مالٍ أخذه المشتري به، فيردُّه بالفسخ؛ كالعبد،

(١) في «ق»: «(و) يشمل بيع (قِنْ) لباساً معتاداً) ذكراً أو أنثى على العادة، ولا تتعلق به حاجة المبيع ومصلحته...».

(٢) رواه مسلم (١٥٤٣ / ٨٠).

## وَبَدَلَ مَا تَلَفَ .

(و) رَدَّ (بدل)؛ أي: قيمة (ما تلف) من المالِ عنده؛ كما لو تعيب عنده ثم رده، ولا يفرق بين العبد وامرأته ببيعه، بل النكاح باقٍ مع البيع؛ لعدم ما يوجب التفريق، وإن لم يقصد مال القرن أو ثياب جماله أو حليته؛ فلا يشترط له شروط البيع؛ لدخوله تبعاً غير مقصود، أشبه أساسات الحيطان وتمويه سقف بذهب، ولو لم يملك بالتمليك.

\* \* \*

## بَابُ السَّلَمِ

عَقْدٌ عَلَى مَوْصُوفٍ بِذِمَّةٍ مُؤَجَّلٍ بِثَمَنِ مَقْبُوضٍ بِمَجْلِسٍ عَقْدٍ، . . .

### (باب السلم)

والتصرف في الدين وما يلحق به

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: السَّلَمُ وَالسَّلَفُ وَاحِدٌ فِي قَوْلِ أَهْلِ اللُّغَةِ<sup>(١)</sup>، إِلَّا أَنَّ السَّلَفَ يَكُونُ قَرْضاً، لَكِنَّ السَّلَمَ لُغَةً أَهْلُ الْحِجَازِ، وَالسَّلَفَ لُغَةً أَهْلُ الْعِرَاقِ، قَالَهُ الْمَاورِدِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَسَمِّيَ سَلماً لِتَسْلِيمِ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ، وَسَلَفاً لِتَقْدِيمِهِ. وَالسَّلَمُ شَرْعاً: (عَقْدٌ عَلَى) مَا يَصْحُحُ بَيْعُهُ، (مَوْصُوفٌ) بِمَا يَضْبُطُهُ (بِذِمَّةٍ)، وَهِيَ وَصْفٌ يَصِيرُ بِهِ الْمَكْلُوفُ أَهْلاً لِلْإِلْزَامِ وَالْإِلْتِزَامِ، (مُؤَجَّلٌ)؛ أَيِ: الْمَوْصُوفُ (بِثَمَنِ)، مُتَعَلِّقٌ بِـ (عَقْدٍ)، (مَقْبُوضٍ) ذَلِكَ الثَّمَنُ (بِمَجْلِسٍ عَقْدٍ).

قَالَ فِي «الْمُبْدَع»: وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ قَبْضَ الثَّمَنِ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِهِ لَا أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي حَقِيقَتِهِ، وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ بَيْعٌ مَوْصُوفٌ فِي الذِّمَّةِ إِلَى أَجَلٍ، وَهُوَ جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَسَنَدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وَرَوَى سَعِيدٌ بِإِسْنَادِهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ السَّلَفَ الْمَضْمُونُ إِلَى أَجَلٍ مَسْمًى قَدْ أَحَلَّهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ، وَأَذِنَ فِيهِ، ثُمَّ قرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ<sup>(٣)</sup>، وَهَذَا اللَّفْظُ يَصْلُحُ لِلسَّلَمِ،

(١) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٢ / ٢٩٩).

(٢) انظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (٥ / ٣٥١).

(٣) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٤٠٦٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٢٣١٩)، =

وَيَصِحُّ بَلْفِظِهِ، وَلَفْظِ سَلَفٍ، وَبَيْعٍ، وَبِمَا صَحَّ بِهِ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنْهُ، فَيُشْتَرَطُ لَهُ شُرُوطُهُ<sup>(١)</sup>، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَعْدُومِ، وَشُرُوطُهُ سَبْعَةٌ:

أَحَدُهَا: انضِبَاطُ صِفَاتِهِ؛ .....

وَيُسَمَّلُهُ بَعْمُومِهِ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ، فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٢)</sup>، وَلِأَنَّ الْمُثْمَنَ أَحَدُ عَوْضِي الْبَيْعِ، فَجَازَ أَنْ يَثْبِتَ فِي الذِّمَّةِ كَالْمُثْمَنِ، وَلِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

(وَيَصِحُّ) السَّلْمُ (بَلْفِظِهِ)؛ كَأَسْلَمْتُكَ هَذَا الدِّينَارَ فِي كَذَا مِنَ الْقَمَحِ<sup>(٤)</sup>، (و) يَصِحُّ بـ (لَفْظِ سَلَفٍ)؛ كَأَسْلَفْتُكَ كَذَا فِي كَذَا؛ لِأَنَّهُمَا حَقِيقَةٌ فِيهِ؛ لِأَنَّهُمَا لِلْبَيْعِ الَّذِي عَجَّلَ ثَمَنُهُ وَأَجَلَ ثَمَنِهِ، (و) يَصِحُّ بَلْفِظِ (بَيْعٍ، وَبِمَا)؛ أَيِ: لَفْظِ (صَحَّ بِهِ) الْبَيْعِ.

(وَهُوَ)؛ أَيِ: السَّلْمُ (نَوْعٌ مِنْهُ)؛ أَيِ: الْبَيْعِ، (فَيُشْتَرَطُ لَهُ شُرُوطُهُ)؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ إِلَى أَجَلٍ، فَيُشْتَرَطُ لَهُ مَا يَشْتَرَطُ لِلْبَيْعِ (إِلَّا أَنَّهُ)؛ أَيِ: السَّلْمَ (لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَعْدُومِ)؛ لَمَّا يَأْتِي، بِخِلَافِ الْبَيْعِ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي الْمَوْجُودِ وَفِي الْمَعْدُومِ بِالصِّفَةِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالْمَرَادُ بِالْمَعْدُومِ هُنَا الْمَوْصُوفُ فِي الذِّمَّةِ وَإِنْ كَانَ جَنْسُهُ مَوْجُودًا.

(وَشُرُوطُهُ)؛ أَيِ: السَّلْمِ (سَبْعَةٌ) تَأْتِي مَفْصَلَةً:

(أَحَدُهَا) كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ مِمَّا يُمْكِنُ (انضِبَاطُ صِفَاتِهِ)؛ لِأَنَّ مَا لَا تَنْضِبُطُ

= والحاكم في «المستدرک» (٣١٣٠) وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(١) في «ف»: «شرطه».

(٢) رواه البخاري (٢١٢٥)، ومسلم (١٦٠٤ / ١٢٧).

(٣) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١٧٧ / ٤).

(٤) في «ق»: «كأسلمتک کذا فی کذا لأنهما من القمح».



كَمَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ، وَلَوْ شَهِدَا بِشَمْعِهِ، أَوْ شَحْمًا أَوْ لَحْمًا<sup>(١)</sup> نِيئًا - وَلَوْ مَعَ عَظْمِهِ - إِنْ<sup>(٢)</sup> عَيَّنَ مَوْضِعَ قَطْعٍ؛ كُلِّحِمٍ فَخِذٍ وَجَنْبٍ، وَيُعْتَبَرُ قَوْلُهُ: لَحْمٌ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مَعَ بَيَانِ نَوْعٍ، وَسِمَنِ، وَهَزَالٍ، خَصِيٍّ<sup>(٣)</sup> أَوْ غَيْرِهِ، رَضِيعٍ أَوْ فَطِيمٍ، مَعْلُوفٍ أَوْ رَاعٍ، وَإِنْ كَانَ لَحْمَ صَيْدٍ، لَمْ يَحْتَجْ لَذِكْرِ عِلْفٍ وَخِصَاءٍ، لَكِنْ يَذْكُرُ الْآلَةَ أَحْبُولَةً، أَوْ كَلْبًا، أَوْ غَيْرَهَا؛ لِأَنَّ الْأَحْبُولَةَ يُوجَدُ فِيهَا الصَّيْدُ.....

صفاته يختلف كثيراً، فيُفَضِّلُ إِلَى الْمَنَازَعَةِ الْمَطْلُوبِ عَدْمُهَا شَرْعًا؛ (كَمَكِيلٍ) مِنْ حُبُوبٍ<sup>(٤)</sup> وَأُدْهَانٍ وَأَلْبَانٍ، (وَمَوْزُونٍ) مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَحَدِيدٍ وَنَحَاسٍ وَرِصَاصٍ، (وَلَوْ) كَانَ الْمُسْلِمُ فِيهِ (شَهِدَا بِشَمْعِهِ، أَوْ شَحْمًا أَوْ لَحْمًا نِيئًا - وَلَوْ مَعَ عَظْمِهِ -)؛ لِأَنَّهُ كَالْتَّوَيِّ فِي الثَّمَرِ، (إِنْ عَيَّنَ مَوْضِعَ قَطْعٍ<sup>(٥)</sup>؛ كُلِّحِمٍ فَخِذٍ وَجَنْبٍ) وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ؛ لَمْ يَصَحِّ السَّلْمُ فِيهِ بِعَظْمِهِ؛ لِاخْتِلَافِهِ، (وَيُعْتَبَرُ قَوْلُهُ) إِذَا أَسْلَمَ فِي لَحْمٍ: (لَحْمٌ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مَعَ بَيَانِ نَوْعٍ)؛ كَبَقَرٍ أَوْ جَوَامِيسَ أَوْ ضَائِنٍ أَوْ مَعَزٍ، (و) بَيَانِ صِفَةٍ مِنْ (سِمَنِ وَهَزَالٍ، خَصِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ، رَضِيعٍ أَوْ فَطِيمٍ، مَعْلُوفٍ أَوْ رَاعٍ) مِنَ الْكَلْبِ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ يَخْتَلِفُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ، فَاعْتَبَرَ بَيَانُهَا، (وَإِنْ كَانَ لَحْمَ صَيْدٍ، لَمْ يَحْتَجْ) فِي الْوَصْفِ (لَذِكْرِ عِلْفٍ وَخِصَاءٍ) وَذَكَوْرِيَّةٍ وَأُنْثَوِيَّةٍ، (لَكِنْ يَذْكُرُ الْآلَةَ أَحْبُولَةً أَوْ كَلْبًا أَوْ غَيْرَهَا) مِنَ الْجَوَارِحِ، وَالشَّبَكَةِ وَالْفَخِّ؛ (لِأَنَّ الْأَحْبُولَةَ يُوْجَدُ فِيهَا الصَّيْدُ

(١) فِي «ح»: «وَلَحْمًا».

(٢) فِي «ف»: «وَإِنْ».

(٣) فِي «ف»: «وخصي».

(٤) فِي «ق»: «هبوب».

(٥) فِي «ق»: «قطن».

سَلِيمًا، وَنَكْهَةً الْكَلْبِ أَطْيَبُ مِنَ الْفَهْدِ، وَيَلْزَمُ قَبُولُ لَحْمٍ بَعْظَمٍ؛ كَنَوَى بَتَمْرٍ، لَا قَبُولُ رَأْسٍ وَسَاقَيْنِ، فَإِنْ أَسْلَمَ فِي لَحْمٍ طَيْرٍ، لَمْ يَحْتَجْ لِذَكَرٍ ذُكُورَةٍ وَأُنْثَى، إِلَّا أَنْ يَخْتَلِفَ بِذَلِكَ؛ كَلَحْمٍ دَجَاجٍ، وَلَا لِذَكَرٍ مَوْضِعٍ قَطْعٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَبِيرًا يَأْخُذُ مِنْهُ بَعْضُهُ. وَيَذْكُرُ فِي سَمَكِ النَّوْعِ وَالنَّهْرِ، وَنَحْوِ سَمَنِ وَصَغَرٍ وَطَرِيٍّ وَمِلْحٍ<sup>(١)</sup>، وَلَا يُقْبَلُ رَأْسٌ وَذَنْبٌ، بَلْ مَا بَيْنَهُمَا، وَلَا يَصِحُّ فِي لَحْمٍ طُبَخَ، أَوْ شُوِيَ . . . .

سَلِيمًا، وَنَكْهَةً الْكَلْبِ أَطْيَبُ مِنْ (نَكْهَةِ الْفَهْدِ).

(ويلزم) المسلم إذا أسلم في لحم وأطلق (قبول لحم بعظم)؛ لأن اتصاله بالعظم اتصال خلقه؛ (كنوى بتمر)، و(لا يلزم قبول رأس وساقين)؛ لأنه لا لحم بها، (فإن أسلم في لحم طير؛ لم يحتج) في وصفه (لذكر ذكورة وأنوثة، إلا أن يختلف) اللحم (بذلك)؛ أي: بالذكورة والأنوثة؛ (كلحم دجاج)، فيحتاج إلى البيان، (ولا) يحتاج أيضاً في السلم في الطير (لذكر موضع قطع، إلا أن يكون) الطير (كبيراً يأخذ منه بعضه)؛ كخمسة أرطالٍ من لحم نعام، فيبين موضع القطع؛ لاختلاف العظم.

(ويذكر في سمك) إذا أسلم فيه (النوع والنهر، و) يذكر (نحو سمن) وهزال، (وصغر، وطري وملح، ولا يقبل رأس وذنب، بل) يلزم المسلم أن يقبل (ما بينهما)؛ أي: بين الرأس والذنب<sup>(٢)</sup> بعظامه.

(ولا يصح) السلم (في لحم طبخ أو لحم شوي)؛ لاختلافه، ويصح في

(١) في «ف»: «ومالح».

(٢) في «ق»: «الذنب والرأس».

وَيَصْحُ فِي مَذْرُوعِ ثِيَابٍ، وَمَعْدُودِ حَيَوَانٍ وَلَوْ آدَمِيًّا، لَا حَامِلًا، أَوْ لَبُونًا،  
أَوْ أُمَةً وَوَلَدَهَا وَنَحْوِ عَمَّتَيْهَا؛ لِنُدْرَةٍ جَمْعُهُمَا فِي الصِّفَةِ، وَلَا مَعْدُودِ  
فَوَاكِهَةٍ؛ كَرُمَّانٍ، بَلِ الْمَكِيلِ؛ كَرُطَبٍ، وَالْمَوْزُونِ؛ كَعَنْبٍ، وَلَا بَقُولٍ،  
وَجُلُودٍ، وَرُؤُوسٍ، وَأَكَارِعَ، وَبَيْضٍ، وَكُتُبٍ، وَأَوَانٍ مُخْتَلِفَةٍ رُؤُوسًا  
وَأَوْسَاطًا؛ كَقِمَاقِمٍ.....

شحوم؛ كالحوم، قيل لأحمد: إنه يختلف، فقال: كلُّ سلفٍ يختلفُ<sup>(١)</sup>.

(ويصحُّ) السلمُ (في مذكورِ ثيابٍ) وخيوطٍ؛ (و) (في) (معدودِ حيوانٍ، ولو)  
كَانَ الْمُسْلِمُ فِيهِ (آدَمِيًّا)، وَ(لَا) يَصِحُّ اشْتِرَاؤُ كَوْنِ حَيَوَانٍ مُسْلِمٍ فِيهِ (حَامِلًا)؛ لِأَنَّ  
الْحَمْلَ مَجْهُولٌ غَيْرُ مُحَقَّقٍ، (أَوْ) كَوْنِهِ (لَبُونًا)؛ لِأَنَّهُ كَالْحَمَلِ، (أَوْ)؛ أَي: وَلَا يَصِحُّ  
سَلْمٌ فِي (أُمَةٍ وَوَلَدِهَا وَنَحْوِ عَمَّتَيْهَا)؛ كَخَالَتَيْهَا؛ (لِنُدْرَةٍ جَمْعُهُمَا فِي الصِّفَةِ، وَلَا)  
يَصِحُّ (فِي مَعْدُودِ فَوَاكِهَةٍ؛ كَرُمَّانٍ) وَسَفَرَجَلٍ وَخَوْخٍ وَنَحْوِهَا؛ لِاخْتِلَافِهَا صَغَرًا  
وَكِبَرًا، (بَلِ) يَصِحُّ فِي (الْمَكِيلِ) مِنْهَا؛ كَرُطَبٍ، (و) (فِي) (الْمَوْزُونِ، كَعَنْبٍ)؛ كَسَائِرِ  
الْمَوْزُونَاتِ.

(وَلَا) يَصِحُّ السَلْمُ فِي (بَقُولٍ)؛ لِأَنَّهَا تَخْتَلِفُ وَلَا يُمْكِنُ تَقْدِيرُهَا بِالْحَزْمِ،  
(و) لَا فِي (جُلُودٍ)؛ لِاخْتِلَافِ أَطْرَافِهَا وَلَا يُمْكِنُ ذَرْعُهَا، (و) لَا فِي (رُؤُوسٍ  
وَأَكَارِعَ)؛ لِأَنَّ أَكْثَرَهَا عِظَامٌ وَمَشَافِرُ، وَاللَّحْمُ فِيهَا قَلِيلٌ، وَلَيْسَتْ مَوْزُونَةً.  
(و) لَا يَصِحُّ السَلْمُ فِي (بَيْضٍ)؛ لِاخْتِلَافِهِ كِبَرًا وَصَغَرًا، (و) لَا فِي (كُتُبٍ)؛  
لِلاخْتِلَافِ أَيْضًا.

(و) لَا فِي (أَوَانٍ مُخْتَلِفَةٍ رُؤُوسًا وَأَوْسَاطًا؛ كَقِمَاقِمٍ) جَمْعُ قِمَاقِمٍ بَضْمُ الْقَافَيْنِ،

(١) انظر: «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (ص: ٢٦٩).

وَأَسْطَالٍ، وَلَا فِيمَا لَا يَنْضَبُطُ؛ كَجَوْهَرٍ<sup>(١)</sup>، وَعَقِيقٍ، وَمَغْشُوشٍ أَثْمَانٍ،  
أَوْ يَجْمَعُ أَخْلَاطًا غَيْرَ مُتَمَيِّزَةٍ؛ كَمَعَاجِينٍ، وَنَدٍّ وَغَالِيَةٍ، وَقِسِيٍّ وَتُرْسٍ،  
وَيَصْحُ فِيمَا فِيهِ لِمَصْلَحَتِهِ شَيْءٌ غَيْرُ مَقْصُودٍ؛ كَجُبْنٍ، وَخُبْزٍ، وَخَلٍّ تَمْرٍ،  
وَسَكَنْجَبِيلٍ، وَشِيرَجٍ، .....

(وكأسطالٍ) ضيقة رؤوس؛ لاختلافها.

(ولا) يصح (فيما لا ينضبُطُ؛ كجواهرٍ وعقيقٍ)، ولؤلؤٍ ومرجانٍ؛ لأنها تختلف  
اختلافاً كثيراً صغراً وكبراً، وحسن تدويرٍ وزيادة ضوءٍ وصفاءٍ، ولا يمكن تقديرها  
ببيضٍ عصفورٍ ونحوه؛ لأنه يختلفُ، ولا بشيءٍ معينٍ؛ لأنه قد يتلفُ.

(و) لا في (مغشوشٍ أثمانٍ)؛ لأنَّ غشه يمنع العلمَ بالمقصود منه، ولما فيه  
من الغررِ، (أو يجمعُ أخلاطاً) مقصودةً (غيرَ متميزةٍ؛ كمعاجينٍ) مباحةٍ، (و) لا في  
(نَدٍّ وغاليةٍ) نوعٌ من الطيبِ مركَّبٌ من مسكٍ وعنبرٍ، وعودٍ، ودهنٍ؛ لعدم ضبطها  
في الصفة.

(و) لا في (قسيٍّ) مشتملةٍ على الخشبِ، والعصبِ، والعُرى، (و) لا في  
(ترسٍ)؛ لعدم انضباطٍ مقداره.

(وَيَصْحُ) السلمُ (فيما)؛ أي: شيءٍ (فيه) لمصلحته شيءٌ غيرُ مقصودٍ؛  
كجُبْنٍ (فيه) إنفحةٌ، (و) ك (خبزٍ) فيه ملحٌ أو ماءٌ، (و) ك (خلٍّ) فيه ماءٌ،  
(و) ك (سكنجبيلٍ)<sup>(٢)</sup> فيه خلٌّ، (و) ك (شيرجٍ) فيه ملحٌ؛ لأنَّ الخلطَ يسيرٌ غيرُ

(١) في هامش «ف»: «ولؤلؤ وبلور ونحو ذلك».

(٢) كذا في نسخ المتن والشرح الخطية لدينا، وهو تصحيف، والصواب: سكنجبين، ليس  
من كلام العرب، وهو مركب من السكر والخل ونحوه. انظر: «المطلع على ألفاظ المقنع»  
للبلعي (ص: ٢٤٦)، و«تكملة المعاجم العربية» ل: رينهارت بيتر (٦ / ١٠٩).

وَفِيمَا يَجْمَعُ أَخْلَاطًا مُتَمَيِّزَةً؛ كَثُوبٍ نُسَجَ مِنْ نَوْعَيْنِ، وَنُشَابٍ، وَنَبَلٍ  
مَرِيشِينَ، وَخَفَافٍ، وَرِمَاحٍ مُتَوَرَّةٍ - وَيَتَّجُهُ احْتِمَالٌ: لَا ثِيَابٍ مَخِيطَةٍ  
وَلَا مَنْقُوشَةٍ - وَفِي أَثْمَانٍ، وَيَكُونُ رَأْسُ الْمَالِ غَيْرَهَا، وَفِي فُلُوسٍ،  
وَيَكُونُ رَأْسُ مَالِهَا عَرْضًا، لَا أَثْمَانًا، خِلَافًا لَهُ، .....

مقصود بالمعاوضة لمصلحة المخلوط؛ فلم يؤثر.

(و) يصح (فيما يجمع أخلاطاً متميزة؛ كثوب نسج من نوعين)؛ كقطن  
وكتان، أو إبريسم وقطن، (و) ك (نشاب ونبل مريشين، وخفاف ورماح متورّة؛  
أي: مصنوعة؛ لإمكان ضبطها بصفة لا يختلف ثمنها معها غالباً.

(ويتجه) ب (احتمال) قوي: أنه (لا) يصح السلم في (ثياب مخيطة)؛  
لاختلافها كبراً وصغراً، وطولاً وعرضاً، والتفصيل والخياطة تختلف اختلافًا كليًا.

(ولا) في ثياب (منقوشة) بالطباعة أو التطريز أو الحياكة؛ لعدم انضباط  
عروقها كثرة وقلة، وصناعاتها تختلف اختلافًا لا مزيد عليه. وهو متجه<sup>(١)</sup>.

(و) يصح السلم (في أثمان) خالصة؛ لأنها تثبت في الذمة ثمنًا، فتثبت سلمًا؛  
كعروض، (ويكون رأس المال غيرها)؛ أي: الأثمان؛ كثوب وفرس؛ لئلا يفضي  
إلى ربا النسيئة.

(و) يصح (في فلوس) ولو نافقة وزناً وعدداً على الصحيح من المذهب،  
(ويكون رأس مالها)؛ أي: الفلوس (عرضاً، لا أثماناً)؛ لأنها ملحقة بالنقدين هنا  
على الصحيح من المذهب، (خلافاً له)؛ أي: لصاحب «الإقناع» حيث صحح فيها

(١) أقول: اتجه الشارح أيضاً، وهو ظاهر؛ لأن ما لا ينضبط ويختلف لا يصح السلم فيه،  
ولم أره صريحاً لأحد، انتهى.

وفي عَرَضٍ بَعَرَضٍ، لا إِنْ جَرَى بَيْنَهُمَا رَبًّا، كَبُرَّ فِي شَعِيرٍ<sup>(١)</sup>، وَنُحَاسٍ فِي فُلُوسٍ، وَمَنْ جِيءَ لَهُ بَعِينٌ مَا أَسْلَمَهُ عِنْدَ مُحَلِّهِ، لَزِمَ قَبُولُهُ مَا لَمْ يَكُنْ حِيلَةً وَطَءٍ، كَمَا لَوْ أَسْلَمَ جَارِيَةً صَغِيرَةً فِي كَبِيرَةٍ، فَلَمْ يَأْتِ الْأَجَلُ إِلَّا وَهِيَ بِصِفَةِ مُسْلِمٍ فِيهِ.

السلم عدداً ووزناً، قال: ولو كان رأس مالها أثماناً، وقال: إنه أصوب<sup>(٢)</sup>.

(و) يصحُّ السلم (في عرضٍ بعرضٍ)؛ كتمرٍ في فرسٍ، وحمارٍ في حمارٍ، و(لا) يصحُّ (إن جرى بينهما)؛ أي: المسلم فيه ورأس ماله (رباً) في إسلامٍ؛ (كَبُرَّ في شعيرٍ، ونحاسٍ في فلوسٍ)، وزيتٍ في شيرجٍ؛ لأنه يؤدي إلى بيعٍ مكيلٍ بمكيلٍ، وموزونٍ بموزونٍ نسيئةً.

(وَمَنْ جِيءَ لَهُ بَعِينٌ مَا أَسْلَمَهُ عِنْدَ مُحَلِّهِ)؛ أي: السِّلْمُ؛ كَمَنْ أَسْلَمَ عَبْدًا صَغِيرًا فِي عَبْدٍ كَبِيرٍ إِلَى عَشْرِ سِنِينَ مَثَلًا<sup>(٣)</sup>، فجاءه بعين العبد عند الحلول وقد كَبُرَ واتصفَ بصفات السِّلْمِ = (لَزِمَ) المسلم (قبوله)؛ لاتصافه بصفات المسلم فيه، أشبه ما لو جاءه بغيره، ولا يلزم عليه اتحاد الثمن والمثمن؛ لأنَّ الثمن في الذمة وهذا عوض عنه، ومحله (ما لم يكن حيلةً وطءٍ؛ كما لو أسلم جاريةً صغيرةً في جاريةً كبيرةً) إلى أمدٍ تكبرُ فيه ووصفها، (فلم يأتِ الأجلُ إلَّا وهي)؛ أي: الجاريةُ (بصفة مسلم فيه)، وهو الجاريةُ الكبيرةُ، فإنَّ فعلَ ذلك حيلةٌ ليتنفعَ بالعين، أو يستمتعَ بالجارية ثم يردَّها بغير عوضٍ، لم يَجْزُ؛ لما تقدَّم من تحريم الحيل، ويصحُّ السلمُ في السكرِ

(١) في «ح»: «شعير».

(٢) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٢/ ٢٨٢).

(٣) سقط من «ق».

الثَّانِي : ذَكَرُ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ ثَمْنُهُ غَالِبًا؛ كَنَوْعٍ وَقَدْرِ حَبٍّ وَلَوْنٍ إِنْ اِخْتَلَفَ، وَبَلَدِهِ، وَحَدَاتِهِ، وَجَوْدَتِهِ، أَوْ ضِدِّهِمَا، وَسِنَّ حَيَوَانٍ، وَذَكَرٍ، أَوْ سَمِينٍ، أَوْ مَعْلُوفٍ، أَوْ ضِدِّهَا، وَذَكَرُ جِنْسٍ وَقَدْرِ، . . . . .

والفانيذ والدبسي ونحوه ممَّا مسته النار؛ لأنَّ عمل النار فيه معلوم عادة، يمكن ضبطه بالنشاف والرطوبة؛ أشبه المجفف بالشمس.

والفانيذ: معرَّب يانيد، هو ضربٌ من الحلوى، قاله في «السبعة أبحر».

الشَّرْطُ (الثَّانِي : ذَكَرُ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ) من صفات<sup>(١)</sup> (ثمنه)؛ أي: المسلم فيه (غالبًا)؛ لأنه عوض في الذمة، فاشتراط العلم به كالثمن، وعلم منه أنَّ الاختلاف النادر لا أثر له، ولا فرق بين ذكر الصفات في العقد أو قبله؛ (كنوع) المسلم فيه، وهو مستلزمٌ لذكر جنسه، (و) ذكر (قدر حبٍّ)؛ كصغار حبٍّ أو كباره، متناول الحبٍّ أو مدوره، (و) ذكر (لونٍ)؛ كأحمر أو أبيض (إن اختلف) ثمنه بذلك؛ لتمييز بالوصف، (و) ذكر (بلده)؛ أي: الحبِّ، فيقول: من بلد كذا، بشرط أن تبعد الآفة فيها، (و) ذكر (حداته وجودته أو ضدهما)، فيقول: حديث أو قديم، جيد أو رديء، ويبين قديم سنة أو سنتين ونحوه، ويبين كونه به شعيرٌ ونحوه أو زرعِيٌّ، (و) ذكر (سنَّ حيوانٍ) ونوعه؛ كضأن أو معز، ثني أو جذع، (و) ذكر ما يميز به مختلفه؛ ك (ذكرٍ، أو سمينٍ، أو معلوفٍ، أو ضدها)؛ كأنثى، وهزيل، وراع<sup>(٢)</sup>.

(وذكر جنسٍ) مسلم فيه، فيقول: تمر أو حنطة، (و) ذكر (قدرٍ)؛ كقفيز

(١) في «ج»: «صفاته».

(٢) كذا في «ج، ق» بزيادة: «أو معلوف»، ولعله سبق قلم.

وَجَوْدَةٍ وَرَدَاءَةٍ = شَرْطٌ فِي كُلِّ مُسْلِمٍ فِيهِ، فَيَصِفُ التَّمْرَ بَنَوْعِهِ؛ كَبْرَنِيٍّ،  
أَوْ مَعْقَلِيٍّ، صَغِيرِ حَبٍّ أَوْ كَبِيرٍ، وَبَلُونُهُ إِنْ اخْتَلَفَ؛ كَأَحْمَرَ أَوْ أَسْوَدَ،  
وَبِلْدِهِ؛ كَبَصْرِيٍّ، أَوْ كُوفِيٍّ، وَقَدَمِهِ وَحَدَائِثِهِ<sup>(١)</sup>، فَإِنْ أَطْلَقَ الْعَتِيقَ،  
أَجْزَأَ أَيُّ عَتِيقٍ كَانَ مَا لَمْ يَكُنْ مُسَوِّسًا أَوْ مُتَغَيِّرًا، وَإِنْ شَرَطَ عَتِيقَ عَامٍ  
أَوْ عَامَيْنِ فَعَلَى مَا شَرَطَ. وَيُذَكِّرُ جَيِّدًا أَوْ رَدِيًّا، وَرُطْبٌ كَتَمْرٍ فِي  
هَذِهِ الْأَوْصَافِ، وَلَهُ مَا أَرُطَبَ كُلُّهُ لَا مُشَدَّخًا، وَلَا مَا قَارَبَ أَنْ يُتَمَرَ،  
وَهَكَذَا.....

أَوْ رُطْبٍ، (و) ذَكَرُ (جَوْدَةٍ)؛ كَحَرِيرِ بَلَدِيٍّ، (و) ذَكَرُ (رَدَاءَةٍ)؛ كَحَرِيرِ حَصْنِيٍّ =  
(شَرْطٌ) خَبَرُ قَوْلِهِ: (ذَكَرَ جَنْسٍ... إِلَى آخِرِهِ)، (فِي كُلِّ مُسْلِمٍ فِيهِ)، مِنْ مَكِيلٍ أَوْ  
مُوزُونٍ، (فَيَصِفُ التَّمْرَ بَنَوْعِهِ؛ كَبْرَنِيٍّ أَوْ مَعْقَلِيٍّ، صَغِيرِ حَبٍّ أَوْ كَبِيرِهِ، (و) يَصِفُهُ  
(ب) ذَكَرَ (لَوْنُهُ إِنْ اخْتَلَفَ) لَوْنُهُ، (كَأَحْمَرَ أَوْ أَسْوَدَ)، وَيَقَالُ لَهُ: الطَّبْرَزْدُ، (و) يَصِفُهُ  
(ب) ذَكَرَ (بَلْدِهِ، كَبَصْرِيٍّ أَوْ كُوفِيٍّ) أَوْ حَاجَازِيٍّ، (و) بِذَكَرِ (قَدَمِهِ وَحَدَائِثِهِ، فَإِنْ أَطْلَقَ  
الْعَتِيقَ) فَلَمْ يَقِيْدَهُ بِعَامٍ أَوْ أَكْثَرَ (أَجْزَأَ أَيُّ عَتِيقٍ كَانَ)؛ لِتَنَاولِ الْأَسْمِ لَهُ، (مَا لَمْ يَكُنْ  
مُسَوِّسًا أَوْ مُتَغَيِّرًا)؛ فَلَا يَلْزَمُ الْمُسْلِمَ قَبُولُهُ؛ لِأَنَّ الْإِطْلَاقَ يَقْتَضِي السَّلَامَةَ، (وَإِنْ  
شَرَطَ) فِي الْعَقْدِ (عَتِيقَ عَامٍ أَوْ عَامَيْنِ، ف) هُوَ (عَلَى مَا شَرَطَ)؛ لَوْ قَوَّعَ الْعَقْدَ عَلَى  
ذَلِكَ، (وَيُذَكِّرُ تَمْرًا جَيِّدًا)؛ كَبْرَنِيٍّ (أَوْ رَدِيًّا)؛ كَحَشَفٍ.

(وَرُطْبٌ كَتَمْرٍ فِي هَذِهِ الْأَوْصَافِ)، إِلَّا الْحَدِيثَ وَالْعَتِيقَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأْتِي فِيهِ  
ذَلِكَ، (وَلَهُ)؛ أَيُّ: الْمُسْلِمُ فِي رُطْبٍ (مَا أَرُطَبَ كُلُّهُ)؛ لِانْصِرَافِ الْأَسْمِ إِلَيْهِ،  
(وَلَا) يَأْخُذُ رُطْبًا (مُشَدَّخًا) كَمَعْظَمٍ: بِسَرٍّ يَغْمَرُ حَتَّى يَنْشَدَخَ، (وَلَا) يَلْزَمُ أَخْذُ  
(مَا قَارَبَ أَنْ يُتَمَرَ)؛ لِعَدَمِ تَنَاولِ الْأَسْمِ لَهُ، (وَهَكَذَا)؛ أَيُّ: كَالرُّطْبِ فِي هَذِهِ

(١) فِي هَامِشِ «ح»: «وَيَبَيِّنُ كَوْنَهُ مُشْعَرًا؛ أَيُّ: بِهِ شَعِيرٌ وَنَحْوُهُ. «شَرْحُ مَنَهَى الْإِرَادَاتِ».



مَا يُشَبِّهُهُ مِنْ عِنَبٍ وَفَوَاكِهَ، وَسَائِرِ الْأَجْنَاسِ، وَلَا يُلْزَمُ أَخْذُ نَحْوِ تَمْرٍ إِلَّا جَافًا، لَا أَنْ يَتَنَاهَى جَفَافُهُ.

وَيَصِفُ الْخُبْزَ بِنَوْعٍ؛ كَخُبْزِ بُرٍّ، وَنَشَافَةٍ<sup>(١)</sup> وَرُطُوبَةٍ وَلَوْنٍ؛ كَحُورَانِيٍّ، وَخُشْكَارٍ، وَجَوْدَةٍ وَرَدَاءَةٍ، وَيَصِفُ الْحِنْطَةَ بِالنَّوْعِ؛ كَسَلْمُونِيٍّ، وَالْبَلَدِ؛ كَحُورَانِيٍّ، أَوْ بَقَاعِيٍّ، وَبِالْقَدْرِ؛ كَصَغِيرِ حَبٍّ، أَوْ كَبِيرِهِ، وَحَدِيثٍ أَوْ عَتِيقٍ، وَإِنْ كَانَ النَّوْعُ الْوَاحِدُ يَخْتَلِفُ لَوْنُهُ ذَكَرَهُ، وَلَا يُسَلِّمُ فِيهِ . . . . .

الأوصاف (ما يشبهه من عنب وفواكه) يصح فيها السلم، (و) كذلك (سائر الأجناس) التي يسلم فيها.

(ولا يلزم أخذ نحو تمر)؛ كزبيب (إلا جافاً) الجفاف المعتاد، (لا أن يتناهى جفافه)؛ فلا يلزم ذلك المسلم إليه؛ لما يأتي من أنه ليس للمسلم إلا أقل ما تقع عليه الصفة.

(ويصف الخبز بنوع؛ كخبز برٍّ) أو شعير أو ذرة، مع أنه تقدّم في باب الربا أنّ خبز البرّ جنس، وخبز الشعير جنس، ففي ظاهر كلامه تدافع، (و) يذكر في وصفه (نشافته ورطوبته ولونه كحوراني) بضم الحاء وتشديد الواو وفتح الراء؛ أي: أبيض خالص من النخالة، (وخشكار)؛ أي: أسمر، (و) لا بدّ من وصف (جودة ورداءة، ويصف الحنطة بالنوع؛ كسلموني، والبلد؛ كحوراني أو بقاعي<sup>(٢)</sup>) إذا كان بالشام، وبحيرتي إذا كان بمصر، (وبالقدر، كصغير حبٍّ أو كبيره، وحديث أو عتيق، وإن كان النوع الواحد يختلف لونه ذكره)؛ لما تقدّم، (ولا يسلم فيه)؛

(١) في «ف»: «ونشوفة».

(٢) في «ق»: «وبقاعي».

إِلَّا مُصَفًّى، وكذلك الشَّعِيرُ، والقُطْنِيَّاتُ، وسَائِرُ الحُجُوبِ، ويلزِمُ دَفْعُ حَبِّ بِلَا تَبْنٍ وَعُقْدٍ، فَإِنْ كَانَ بِهِ نَحْوُ تُرَابٍ يَأْخُذُ مَوْضِعاً مِنَ الْمِكْيَالِ، لَمْ يَجْزُ، وَإِلَّا لَزِمَ أَخْذُهُ، وَيَصِفُ الْعَسَلُ بِالْبَلَدِ، وَرَبِيعِيٌّ أَوْ صَيْفِيٌّ، أَبْيَضُ أَوْ أَشْقَرُ أَوْ أَسْوَدُ، وَيَصِفُ السَّمْنُ بِالنَّوْعِ؛ كَمِنْ ضَأْنٍ، وَبِاللَّوْنِ؛ كَأَبْيَضٍ، قَالَ الْقَاضِي: وَيَذْكُرُ الْمَرْعَى، وَلَا يَحْتَاجُ لَذِكْرِ عَتِيقٍ، أَوْ حَدِيثٍ؛ لِأَنَّ الْإِطْلَاقَ يَقْتَضِي الْحَدِيثَ. وَلَا يَصِحُّ سَلَمٌ فِي عَتِيقِهِ؛ لِأَنَّهُ.....

أي: البر (إلا مصفى) من تبنه وعقده، (وكذلك الشعير والقطنيات وسائر الحبوب)، فيصفها<sup>(١)</sup> بأوصاف البر.

(ويلزم) مسلماً إليه (دفع حب) مسلم فيه (بلا تبن و) لا (عقد، فإن كان به) أي: الحب (نحو تراب يأخذ موضعاً من المكيال، لم يَجْزُ، وإلا)؛ بأن كان فيه تراب يسير لا يأخذ موضعاً من المكيال، (لزم) مسلماً (أخذه)؛ لأن الحبوب لا تخلو من يسير التراب غالباً، (ويصف العسل بالبلد<sup>(٢)</sup>)؛ كمصري وشقيفي وحلبوني، (وربيعي أو صيفي، أبيض أو أشقر أو أسود)، جيد أو رديء، وليس له إلا مصفى من الشمع، (ويصف السمن بالنوع؛ كمن ضأن) أو معز أو بقر أو جاموس، (و) يصفه (باللون، كأبيض) أو أصفر، وجيد أو رديء.

(قال القاضي: ويذكر المرعى، ولا يحتاج لذكر حديث أو عتيق<sup>(٣)</sup>)؛ لأن الإطلاق يقتضي الحديث، ولا يصح السلم في عتيقه؛ أي: السمن؛ (لأنه

(١) في «ق»: «فيضمنها».

(٢) في «ج»: «بالبلدي».

(٣) في «ق»: «عتيق أو حديث».

عَيْبٌ، وَلَا يَنْتَهِي إِلَى حَدٍّ يُضْبَطُ بِهِ، وَيَصِفُ الزُّبْدَ كَالسَّمَنِ، وَيَزِيدُ:  
 زُبْدُ يَوْمِهِ أَوْ أَمْسِهِ، وَلَا يُلْزَمُهُ <sup>(١)</sup> قَبُولُ مُتَغَيِّرٍ مِنْ سَمَنِ وَزُبْدٍ، وَيَصِفُ  
 اللَّبْنَ بِنَوْعٍ وَمَرَعَى، وَلَا يَخْتِاجُ لِلْوَنِ، وَحَلِيبَ يَوْمِهِ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَهُ يَقْتَضِي  
 ذَلِكَ، وَيَصِحُّ السَّلَامُ فِي الْمَخِيضِ، نَصًّا، وَيَصِفُ الْجُبْنَ بِنَوْعٍ وَمَرَعَى،  
 وَرَطْبٍ أَوْ يَابِسٍ، وَاللَّبَّا كَاللَّبَنِ؛ وَيَزِيدُ اللَّوْنَ، وَالطَّبْخَ، أَوْ عَدَمَهُ،  
 وَيُسَلِّمُ فِيهِ وَزْنَاً.....

عَيْبٌ، وَلَا يَنْتَهِي إِلَى حَدٍّ يُضْبَطُ بِهِ، وَيَصِفُ الزُّبْدَ؛ كَالسَّمَنِ؛ أَي: بِأَوْصَافِ  
 السَّمَنِ، (ويزيد) على وصف السَّمَنِ: (زُبْدُ يَوْمِهِ، أَوْ) زُبْدَ (أَمْسِهِ).

(وَلَا يُلْزَمُهُ؛ أَي: الْمُسَلِّمَ (قَبُولُ مُتَغَيِّرٍ مِنْ سَمَنِ وَزُبْدٍ)، وَلَا قَبُولُ سَمَنِ أَوْ  
 زُبْدٍ رَقِيقٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ رَقَّتُهُمَا مِنَ الْحَرِّ، (وَيَصِفُ اللَّبْنَ بِنَوْعٍ وَمَرَعَى، وَلَا يَخْتِاجُ  
 لِلْوَنِ؛ لِعَدَمِ اخْتِلَافِهِ، (و) لَا إِلَى كَوْنِهِ (حَلِيبَ يَوْمِهِ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَهُ يَقْتَضِي ذَلِكَ)،  
 فَإِنْ ذَكَرَ كَانَ مُؤَكِّدًا.

وَلَا يُلْزَمُهُ قَبُولُ لَبْنٍ مُتَغَيِّرٍ بِنَحْوِ حَمَوضَةٍ؛ لِأَنَّ الْإِطْلَاقَ يَقْتَضِي السَّلَامَةَ.  
 (وَيَصِحُّ السَّلَامُ فِي الْمَخِيضِ، نَصًّا؛ لِأَنَّ مَا فِيهِ مِنَ الْمَاءِ يَسِيرُ لِمَصْلَحَتِهِ،  
 وَجَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ، فَهُوَ كَالْمَلْحِ فِي الْجُبْنِ.

(وَيَصِفُ الْجُبْنَ بِنَوْعٍ وَمَرَعَى، وَرَطْبٍ أَوْ يَابِسٍ)، جَيِّدٌ أَوْ رَدِيءٌ.  
 (و) يَصِفُ (اللَّبَّا ك) مَا يَصِفُ (اللَّبْنَ)؛ أَي: بِالنَّوْعِ وَالْمَرَعَى، (ويزيد) ذَكَرَ  
 (اللَّوْنَ وَالطَّبْخَ أَوْ عَدَمَهُ، وَيُسَلِّمُ فِيهِ)؛ أَي: اللَّبَّا (وَزْنَاً)؛ لِأَنَّهُ يَجْمَدُ عَقِبَ حَلْبِهِ،  
 فَلَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ الْكِيلُ.

(١) فِي «ح»: «يُلْزَمُ».

وَيَصِفُ الْحَيَوَانَ مُطْلَقًا بِالنَّوْعِ، وَالسِّنِّ، وَالذُّكُورَةِ، وَضِدِّهَا، فَإِنْ كَانَ رَقِيقًا، ذَكَرَ نَوْعَهُ؛ كَتَرَكِيٍّ، وَسَنَّهُ. وَيُرْجَعُ فِي سِنِّ الْغُلَامِ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ بِالْغَا، وَإِلَّا فَقَوْلُ سَيِّدِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ، فَقَوْلُ أَهْلِ الْخِبْرَةِ عَلَى مَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِمْ تَقْرِيْبًا، وَيُعْتَبَرُ ذَكَرُ طُولٍ؛ كَخُمَاسِيٍّ، أَوْ سُدَاسِيٍّ - يَعْنِي: خَمْسَةَ أَشْبَارٍ أَوْ سِتَّةَ - أَسْوَدَ أَوْ (١) أَيْضَ، أَعْجَمِيٍّ أَوْ فَصِيحٍ، وَكَحَلَاءَ أَوْ دَعْبَاءَ، وَتَكَلُّمٍ وَجْهِ، وَبَكَارَةٍ أَوْ ثِيْبَةٍ وَنَحْوِهَا، وَكَوْنَ الْجَارِيَةِ خَمِيصَةً ثَقِيلَةً الْأَرْدَافِ سَمِينَةً، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يُقْصَدُ، وَلَا يُشَدَّدُ. . .

(وَيَصِفُ الْحَيَوَانَ مُطْلَقًا)، أَدْمِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ (بِالنَّوْعِ وَالسِّنِّ، وَالذُّكُورَةِ وَضِدِّهَا)، وَهِيَ الْأُنْثَى، (فَإِنْ كَانَ) الْحَيَوَانُ الْمُسْلَمُ فِيهِ (رَقِيقًا، ذَكَرَ نَوْعَهُ؛ كَتَرَكِيٍّ وَزَنْجِيٍّ، (و) ذَكَرَ سَنَّهُ، وَيُرْجَعُ فِي سِنِّ الْغُلَامِ) وَكَذَا الْجَارِيَةِ (إِلَيْهِ إِنْ كَانَ بِالْغَا)؛ لِأَنَّهُ أَدْرَى بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، (وَإِلَّا) يَكُنْ بِالْغَا (٢)، (ف) يَرْجَعُ إِلَى (قَوْلِ سَيِّدِهِ) فِي قَدْرِ سَنِّهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الصَّغِيرِ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ، (وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ) سَيِّدُهُ سَنَّهُ، (ف) يَرْجَعُ إِلَى (قَلِ أَهْلِ الْخِبْرَةِ عَلَى مَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِمْ تَقْرِيْبًا)؛ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْيَقِينِ، (وَيُعْتَبَرُ ذَكَرُ طُولٍ) رَقِيقٍ؛ (كَخُمَاسِيٍّ أَوْ سُدَاسِيٍّ - يَعْنِي: خَمْسَةَ أَشْبَارٍ أَوْ سِتَّةَ - أَسْوَدَ أَوْ أَيْضَ، أَعْجَمِيٍّ أَوْ فَصِيحٍ، (و) كَوْنَ (٣) الْجَارِيَةِ (كَحَلَاءَ وَدَعْبَاءَ)، وَالْكَحَلِ مُحَرَّكٌ: سَوَادُ الْعَيْنِ مَعَ سَعْتِهَا، وَالِدَعْبُ: سَوَادٌ يَعْلُو الْأَجْفَانَ خَلْقَةً، مَوْضِعَ الْكَحَلِ، (وَتَكَلُّمٍ وَجْهِ)؛ أَي: اسْتِدَارَتِهِ، (وَبَكَارَةٍ وَثِيْبَةٍ، وَنَحْوِهَا، (و) يَذْكُرُ (كَوْنَ الْجَارِيَةِ خَمِيصَةً ثَقِيلَةً الْأَرْدَافِ سَمِينَةً، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يُقْصَدُ، وَلَا يُشَدَّدُ) فِي الْأَوْصَافِ

(١) سقط من «ف».

(٢) في «ق»: «(وإلا) بأن لم يكن بالغاً».

(٣) سقط من «ق».

فَإِنْ اسْتَقْصَى الصِّفَاتِ حَتَّى انْتَهَى إِلَى حَالٍ يَنْدُرُ وُجُودُ مُسْلِمٍ فِيهِ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ، بَطْلٌ؛ كَ: فِي مِثْلِ هَذَا الثَّوبِ، وَنَحْوِهِ، وَلَا يُحْتَاجُ فِي شَعْرِ الْجَارِيَةِ لَجَعْدٍ أَوْ سَبْطٍ، أَوْ أَسْوَدَ أَوْ أَشْقَرَ، كَمَا لَا تُرَاعَى صِفَاتُ حُسْنٍ وَمَلَاحَةٍ، فَإِنْ ذَكَرَ ذَلِكَ، لَزِمَ.

وَيَصِفُ الْإِبِلَ بِالنَّجَاحِ؛ كَمَنْ نَتَاجَ بَنِي فَلَانٍ، وَاللَّوْنِ؛ كَبَيْضٍ وَحُمْرٍ، وَأَوْصَافُ الْخَيْلِ كِبَابِلٍ، وَتُنَسَّبُ بِغَالٍ وَحَمِيرٌ لِبَلَدِهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تُنَسَّبُ لِنَتَاجٍ، .....

بِحَيْثُ يَنْتَهِي إِلَى عِزَّةِ الْوُجُودِ، (فَإِنْ اسْتَقْصَى الصِّفَاتِ حَتَّى انْتَهَى إِلَى حَالٍ يَنْدُرُ وُجُودُ مُسْلِمٍ فِيهِ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ، بَطْلٌ) السَّلْمُ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ عَامٌّ الْوُجُودِ عِنْدَ الْحُلُولِ، وَاسْتِقْصَاءُ الصِّفَاتِ يَمْنَعُ مِنْهُ، (ك) مَا يَبْطُلُ السَّلْمُ بِقَوْلِهِ: أَسْلَمْتُكَ (فِي مِثْلِ هَذَا الثَّوبِ وَنَحْوِهِ)؛ لِعَدَمِ الضَّبْطِ.

(وَلَا يَحْتَاجُ فِي) وَصَفِ (شَعْرِ الْجَارِيَةِ) الْمُسْلِمِ فِيهَا (ل) قَوْلِهِ: ذَاتِ شَعْرِ (جَعْدٍ أَوْ سَبْطٍ، أَوْ أَسْوَدَ أَوْ أَشْقَرَ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَلَفُ بِهِ الثَّمَنُ اخْتِلَافاً بَيِّناً؛ (كَمَا لَا تُرَاعَى صِفَاتُ حُسْنٍ وَمَلَاحَةٍ)؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ لَا يَخْتَلَفُ<sup>(١)</sup> بِهَا اخْتِلَافاً ظَاهِراً، (فَإِنْ ذَكَرَ) الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ شَيْئاً مِنْ (ذَلِكَ) وَعَقَّدَ عَلَيْهِ، (لَزِمَ) الْوَفَاءُ بِهِ.

(وَيَصِفُ الْإِبِلَ بِالنَّجَاحِ؛ كَمَنْ نَتَاجَ بَنِي فَلَانٍ، وَاللَّوْنِ؛ كَبَيْضٍ وَحُمْرٍ، وَبِالسِّنِّ؛ كَبَنْتِ مَخَاضٍ أَوْ لَبُونٍ أَوْ حُقَّةً، وَبِالذَّكُورَةِ وَالْأُنْثَى، (وَأَوْصَافُ الْخَيْلِ كِبَابِلٍ). (وَتُنَسَّبُ بِغَالٍ وَحَمِيرٌ لِبَلَدِهَا)؛ كَشَامِيٍّ وَمَصْرِيٍّ وَيَمْنِيٍّ؛ (لِأَنَّهَا لَا تُنَسَّبُ لِنَتَاجٍ).

(١) فِي «ق»: «لِأَنَّهُ لَا يَخْتَلَفُ».

والبقر والغنم إن عُرِفَ لها نتاجٌ نُسِبَتْ إليه، وإلا فكهَمِيرٍ، ولا بُدَّ من ذكرِ نوعٍ؛ كإبلٍ بُخْتِيَّةٍ أو عِرابِيَّةٍ، وخَيْلٍ عَرَبِيَّةٍ أو هَجِينٍ أو بَرْدُونٍ، وغنمٍ ضَّانٍ أو مَعَزٍ، إلا البغالَ والهمِيرَ<sup>(١)</sup>، فلا أنواعَ فيها.

ويَصِفُ غَزْلَ قُطْنٍ وَكَتَّانٍ بِلَدٍ وَلَوْنٍ، وَغِلْظٍ وَدِقَّةٍ، وَنُعُومَةٍ وَخُسُونَةٍ، وَيَصِفُ الْقُطْنَ بِذَلِكَ، وَيَجْعَلُ مَكَانَ غِلْظٍ وَدِقَّةٍ طَوِيلَ شَعْرَةٍ أَوْ قَصِيرَهَا، وَإِنْ شَرَطَ فِيهِ مَنْزُوعَ الْحَبِّ، جَازَ، وَإِنْ أَطْلَقَ، كَانَ لَهُ بِحَبِّهِ؛ كَالْتَمَرِ بِنَوَاهُ، وَيَصِفُ الْإِبْرِيْسَمَ بِلَدٍ وَلَوْنٍ، وَغِلْظٍ وَدِقَّةٍ، . . .

(والبقر والغنم إن عُرِفَ لها نتاجٌ نُسِبَتْ إليه؛ كبلديّ وجبليّ؛ إذا كان بالشام، وإلاّ) يَعْرِفُ لها نتاجٌ، (فكهَمِيرٍ) تنسبُ إلى بلدها.

(ولا بُدَّ من ذكرِ نوعٍ) هذه الحيوانات؛ (ك) أن يقولَ في وصفِ (إبلٍ: بُخْتِيَّةٍ أو عِرابِيَّةٍ، و) في وصفِ (خَيْلٍ: عَرَبِيَّةٍ أو هَجِينٍ أو بَرْدُونٍ)، وتقدّم معناها في قسمة الغنيمَةِ، (و) يقولَ في وصفِ (غنمٍ: ضَّانٍ أو مَعَزٍ، إلاّ البغالَ والهمِيرَ فلا أنواعَ فيها) غالباً.

(ويَصِفُ غَزْلَ قُطْنٍ و) غَزْلَ (كَتَّانٍ بِلَدٍ وَلَوْنٍ، وَغِلْظٍ وَدِقَّةٍ<sup>(٢)</sup>)، وَنُعُومَةٍ وَخُسُونَةٍ، وَيَصِفُ الْقُطْنَ بِذَلِكَ؛ أي: بِالْبَلَدِ وَاللَوْنِ، (وَيَجْعَلُ مَكَانَ غِلْظٍ وَدِقَّةٍ طَوِيلَ شَعْرَةٍ أَوْ قَصِيرَهَا، وَإِنْ شَرَطَ فِيهِ مَنْزُوعَ الْحَبِّ؛ جَازَ)، وَلَهُ شَرْطُهُ، (وَإِنْ أَطْلَقَ كَانَ لَهُ) الْقُطْنُ (بِحَبِّهِ؛ كَالْتَمَرِ بِنَوَاهُ).

(ويَصِفُ الْإِبْرِيْسَمَ بِلَدٍ وَلَوْنٍ وَغِلْظٍ وَدِقَّةٍ).

(١) في «ح»: «والحمر».

(٢) في «ق»: «ورقة».

وَالصُّوفَ بِلَدٍ وَلَوْنٍ، وَطَوِيلَ شَعَرٍ وَقَصِيرِهِ، وَخَرِيفِيٍّ أَوْ رَبِيعِيٍّ، مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، وَعَلَيْهِ تَسْلِيمُهُ نَقِيًّا مِنْ شَوْكٍ وَبَعْرٍ، وَكَذَا شَعْرٌ وَوَبْرٌ، وَيَصِفُ الثِّيَابَ بِنَوْعٍ؛ كَقُطْنٍ، وَبَلَدٍ؛ كَبَغْدَادِيٍّ، وَبُطُولٍ وَعَرْضٍ، وَصَفَافَةٍ وَرَقَةٍ وَغِلْظٍ، وَنُعُومَةٍ وَخَشُونَةٍ، وَلَا يَذْكُرُ الْوِزْنَ، فَإِنْ ذَكَرَهُ، لَمْ يَصِحَّ، وَإِنْ ذَكَرَ الْخَامَ أَوِ الْمَقْصُورَ، فَلَهُ شَرْطُهُ، وَمَعَ الْإِطْلَاقِ فَخَامٌ، وَإِنْ ذَكَرَ مَغْسُولًا أَوْ لَبِيسًا، لَمْ يَصِحَّ، .....

(و) يَصِفُ (الصُّوفَ بِلَدٍ وَلَوْنٍ، وَطَوِيلَ شَعْرِهِ وَقَصِيرِهِ، وَ) يَصِفُهُ بِزَمَانٍ؛ كَقَوْلِهِ: (خَرِيفِيٍّ، أَوْ رَبِيعِيٍّ، مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى)، وَفِي «الْمُغْنِي» وَ«الشرح» اِحْتِمَالُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ الذَّكَورَةِ وَالْأُنْثَوِيَّةِ؛ لِأَنَّ التَّفَاوُتَ فِيهِ يَسِيرٌ<sup>(١)</sup>.

(وَعَلَيْهِ)؛ أَيِ: الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ (تَسْلِيمُهُ)؛ أَيِ: الصُّوفِ (نَقِيًّا مِنْ شَوْكٍ وَبَعْرٍ) وَلَوْ<sup>(٢)</sup> لَمْ يَشْتَرِطْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْإِطْلَاقِ، (وَكَذَا شَعْرٌ وَوَبْرٌ)، فَيُوصَفَانِ بِأَوْصَافِ الصُّوفِ، وَيُسَلَّمَانِ نَقِيَيْنِ مِنَ الشَّوْكِ وَالْبَعْرِ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ.

(وَيَصِفُ الثِّيَابَ) إِذَا أَسْلَمَ فِيهَا (بِنَوْعٍ وَقُطْنٍ)، وَكَتَانٍ وَصُوفٍ وَحَرِيرٍ، (و) يَصِفُهُ بِ (بَلَدٍ؛ كَبَغْدَادِيٍّ) وَشَامِيٍّ وَمَصْرِيٍّ، (و) يَصِفُهُ (بَطُولٍ وَعَرْضٍ، وَصَفَافَةٍ وَرَقَةٍ، وَغِلْظٍ وَنُعُومَةٍ وَخَشُونَةٍ، وَلَا يَذْكُرُ الْوِزْنَ، فَإِنْ ذَكَرَهُ، لَمْ يَصِحَّ) السَّلْمُ؛ لِنَدْرَةِ جَمْعِ الْأَوْصَافِ مَعَ الْوِزَنِ، (وَإِنْ ذَكَرَ) فِي الْوَصْفِ (الْخَامَ أَوِ الْمَقْصُورَ؛ فَلَهُ شَرْطُهُ)، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ جَازَ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ لَا يَخْتَلِفُ بِذَلِكَ، (وَمَعَ الْإِطْلَاقِ فَ) لَهُ (خَامٌ)؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ.

(وَإِنْ ذَكَرَ) فِي وَصْفِ الثَّوبِ (مَغْسُولًا أَوْ لَبِيسًا، لَمْ يَصِحَّ) السَّلْمُ؛ لِأَنَّ اللَّبْسَ

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤ / ١٩١)، و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤ / ٣٢٢).

(٢) قوله: «لو» سقط من «ق».

وإنَّ أَسْلَمَ فِي مَصْبُوغٍ مِّمَّا يُصْبَغُ غَزْلُهُ، صَحَّ، لَا فِيمَا يُصْبَغُ بَعْدَ نَسْجِهِ،  
وَفِي مُخْتَلَفٍ غَزْلٍ؛ كَقُطْنٍ وَكَتَانٍ، أَوْ إِبْرَيْسَمٍ، وَكَانَ الْغَزْلُ مَضْبُوطًا؛  
كَالسَّدى إِبْرَيْسَمٍ، وَاللُّحْمَةُ كَتَانٍ أَوْ نَحْوَهُ، صَحَّ، وَيَصِفُ الْكَاغِدَ  
بَطُولٍ وَعَرَضٍ، وَدَقَّةً<sup>(١)</sup> وَغِلْظًا، وَاسْتِواءَ صَنْعَةٍ، وَيَصِفُ نَحْوَ نَحَاسٍ  
وَرَصَاصٍ بِنَوْعٍ؛ كَرَصَاصٍ قَلْعِيٍّ أَوْ أُسْرُبٍ، وَنُعُومَةٍ وَخُشُونَةٍ، وَلَوْ أَنَّ  
كَانَ يَخْتَلَفُ، .....

يَخْتَلَفُ وَلَا يَنْضَبُطُ، (وإنَّ أَسْلَمَ فِي مَصْبُوغٍ مِّمَّا يُصْبَغُ غَزْلُهُ، صَحَّ) السَّلَمُ؛ لِأَنَّهُ  
مَضْبُوطٌ، وَ(لَا) يَصَحُّ (فِيمَا يُصْبَغُ بَعْدَ نَسْجِهِ)؛ لِأَنَّ الصَّبْغَ لَا يَنْضَبُطُ، وَلِأَنَّ صَبْغَ  
الثَّوبِ يَمْنَعُ الْوُقُوفَ عَلَى نَعُومَتِهِ وَخُشُونَتِهِ.

(و) إِنَّ أَسْلَمَ (فِي) ثَوْبٍ (مُخْتَلَفٍ غَزْلٍ)؛ أَي: مِنْ نَوْعَيْنِ فَأَكْثَرٍ؛ (كَقُطْنٍ  
وَكَتَانٍ، أَوْ قُطْنٍ وَ(إِبْرَيْسَمٍ)، أَوْ قُطْنٍ وَصُوفٍ وَكَتَانٍ، (وَكَانَ الْغَزْلُ) مِنْ كُلِّ نَوْعٍ  
(مَضْبُوطًا؛ ك) كَوْنِ (السَّدى) مِنْ (إِبْرَيْسَمٍ، وَاللُّحْمَةُ مِنْ كَتَانٍ أَوْ نَحْوِهِ)؛ كَقُطْنٍ  
وَصُوفٍ؛ (صَحَّ) السَّلَمُ؛ لِلْعَلَمِ بِالْمُسْلِمِ فِيهِ، وَإِلَّا، لَمْ يَصَحَّ.

(وَيَصِفُ الْكَاغِدَ بَطُولٍ وَعَرَضٍ، وَدَقَّةً وَغِلْظًا، وَاسْتِواءَ صَنْعَةٍ)، وَلَا يَضُرُّ  
اِخْتِلَافُ يَسِيرٍ جَدًّا فِي دَقَّةٍ وَغِلْظٍ؛ لِعَسْرِ التَّحَرُّزِ عَنْ ذَلِكَ.

(وَيَصِفُ نَحْوَ نَحَاسٍ) بَضْمُ النَّوْنِ، (وَرَصَاصٍ) بَفَتْحِ الرَّاءِ (بِنَوْعٍ؛ كَرَصَاصٍ  
قَلْعِيٍّ أَوْ أُسْرُبٍ)، وَالْقَلْعِيُّ: مَنْسُوبٌ إِلَى بَلَدٍ بِالْهِنْدِ أَوْ بِالْأَنْدَلُسِ، وَالْأُسْرُبُ كَقُنْفُذٍ:  
الآنكُ، قَالَهُ فِي «الْقَامُوسِ»<sup>(٢)</sup>، (و) يَصِفُهُ (بِنُعُومَةٍ وَخُشُونَةٍ، وَلَوْ أَنَّ كَانَ يَخْتَلَفُ)

(١) فِي «ف»: «وَرَقَّة».

(٢) انْظُرْ: «الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ» لِلْفَيْرُوزِ أَبَادِي (١/ ١٠٥٨)، (مَادَّة: سَرْب).



وَيَزِيدُ حَدِيدُ بَذَكِرٍ أَوْ أُثْنَى ؛ فَإِنَّ الذَّكَرَ أَحَدٌ، وَيَصِفُ السَّيْفَ بَنُوعٍ حَدِيدِهِ،  
وَطُولِهِ وَعَرْضِهِ، وَدِقَّتِهِ وَغِلْظِهِ، وَبَلَدِهِ، وَقَدَمِهِ، مَاضٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَيَصِفُ  
قَبِيْعَتَهُ، وَيَصِفُ خَشَبَ بِنَاءٍ بَذَكِرٍ نَوْعٍ؛ كَجَوْزٍ، وَرُطُوبَةٍ وَيَبَسٍ،  
وَطُولٍ وَدَوْرٍ، أَوْ سَمَكٍ وَعَرْضٍ، وَيَلْزَمُ دَفْعُهُ كُلَّهُ كَذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ  
أَحَدُ طَرَفَيْهِ أَغْلَظَ مِمَّا وَصَفَ لَهُ، فَقَدْ زَادَهُ خَيْرًا، وَإِلَّا لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ،  
وَإِنْ ذَكَرَ الْوِزْنَ، جَازَ، وَإِنْ كَانَ لِلْقِسِيِّ، ذَكَرَ هَذِهِ الْأَوْصَافَ وَزَادَ  
سَهْلِيًّا أَوْ جَبَلِيًّا، .....

لونه، (ويزيد) في وصف (حديد بذكرٍ أو أثنى، فإنَّ الذَّكَرَ أَحَدٌ) وأمضى من الأثنى،  
(ويصفُ السيفَ بنوعٍ حديدِهِ، و) ضبط (طوله وعرضِهِ، ودِقَّتِهِ وَغِلْظِهِ، وبلدِهِ  
وقدمِهِ)؛ أي: قديم الطبع أو حديثهِ، (ماضٍ أَوْ غَيْرِهِ، ويصفُ قبيْعَتَهُ) وقرابه.

(ويصفُ خشبَ بناءٍ بذكرٍ نوعٍ، كجوزٍ وحوْرٍ، ورطوبَةٍ ويَبَسٍ، وطولٍ  
ودورٍ) إن كَانَ مَدَوَّرًا، (أو سَمَكٍ وَعَرْضٍ) إن لم يكن مَدَوَّرًا، (ويلْزَمُ دفعُهُ)؛  
أي الخشبِ (كُلِّهِ)؛ أي: من طرفِهِ إِلَى طرفِهِ (كَذَلِكَ)؛ أي: بِالْعَرْضِ والدورِ  
الموصوفين، (فإن كَانَ أَحَدُ طرفَيْهِ أَغْلَظَ مِمَّا وَصَفَ لَهُ) وَالْآخَرُ كَمَا وَصَفَ،  
(فَقَدْ زَادَهُ خَيْرًا)، ويلْزَمُهُ قَبُولُهُ، (وإِلَّا)؛ بَأَن كَانَ أَحَدُ الطرفينِ أَدَقَّ مِمَّا وَصَفَ لَهُ،  
(لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ)؛ لِأَنَّهُ دُونَ مَا أَسْلَمَ فِيهِ، (وَإِنْ ذَكَرَ الْوِزْنَ)؛ أي: وَزْنَ الخشبِ،  
أَوْ كَوْنَهُ سَمَحًا، أَوْ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ، (جَازَ) السَّلْمُ وَصَحَّ، وَلَهُ سَمَحٌ؛ أي: خَالٍ  
مِنَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْإِطْلَاقِ، (وَإِنْ كَانَ) الخشبُ الْمُسَلَّمُ فِيهِ (لِلْقِسِيِّ، ذَكَرَ  
هَذِهِ الْأَوْصَافَ وَزَادَ سَهْلِيًّا أَوْ جَبَلِيًّا)، أَوْ خَوَطًا؛ أي: قَضِيًّا أَوْ فَلَقَةً؛ فَإِنَّ الْجَبَلِيَّ  
أَقْوَى مِنَ السَّهْلِيِّ، وَالْخَوَاطُ أَقْوَى مِنَ الْفَلَقَةِ.

وَيَصِفُ حَطَبٌ وَقُودٌ بَغْلَظٍ، وَيَبَسٌ ورُطوبَةٌ، ووزنٌ، وما للنَّصَبِ بَغْلَظٍ  
وَضِدُّهُ، وسائر ما يُحْتَاجُ لِمَعْرِفَتِهِ، وَيَصِفُ نحوَ نَشَابٍ وَنَبَلٍ نَوْعَ خَشْبِهِ،  
وَطُولٍ وَقَصَرٍ، ودَقَّةٍ وَغِلَظٍ، وَلَوْنٍ، وَنَصْلٍ وَرَيْشٍ، وَيَصِفُ نحوَ قِصَاعٍ  
وَأَقْدَاحٍ بَنُوعِ خَشْبٍ، وَقَدَرٍ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، وَعُمَقٍ وَضَيْقٍ، وَثَخَانَةٍ وَرِقَّةٍ،  
وَيَصِفُ حَجَرَ رَحَى بَدَوْرٍ وَثَخَانَةٍ، وَبَلَدٍ وَنَوْعٍ إِنْ كَانَ يَخْتَلِفُ، وَحَجَرَ  
بِنَاءٍ بَلَوْنٍ وَقَدَرٍ، وَنَوْعٍ وَوزنٍ، وَيَصِفُ الآجَرَ وَاللَّبْنَ بِمَوْضِعِ تَرْبَةِ  
وَلَوْنٍ وَدَوْرٍ وَثَخَانَةٍ، وَالْحِصْنَ وَالتُّورَةَ بَلَوْنٍ وَوزنٍ، .....

(ويصفُ حطبَ وقودٍ بغلظٍ) ودقةً، (ويبسٍ ورطوبةً، ووزنٍ، و) يصفُ  
(ما) يريدُه (للنصبِ بغلظٍ وضدِّه)؛ أي: دقةً، (وسائر ما يحتاجُ لمعرفة) من نوعٍ  
وأرضٍ وغيرهما.

(ويصفُ نحوَ نشابٍ ونبلٍ) بـ (نوعٍ خشبهِ، وطولٍ وقصرٍ، ودقةٍ وغلظٍ،  
ولونٍ ونصلٍ وریشٍ).

(ويصفُ نحوَ قِصَاعٍ وَأَقْدَاحٍ) من خشبٍ (ب) ذكرِ (نوعِ خشبٍ)، فيقولُ: من  
جوزٍ أو توتٍ أو نحوه، (وقدرٍ) من (صغيرٍ وكبيرٍ، وعمقٍ وضيقٍ، وثخانةٍ ورقَّةٍ)،  
ويصفُ الأواني المتساوية الرؤوسِ والأوساطِ بقدرٍ من كبيرٍ وصغيرٍ، وطولٍ، وسمكٍ،  
ودورٍ؛ كالأسطال القائمة الحيطان.

(ويصفُ حَجَرَ رَحَى بَدَوْرٍ وَثَخَانَةٍ، وَبَلَدٍ وَنَوْعٍ إِنْ كَانَ يَخْتَلِفُ).

(و) يصفُ (حجرَ بناءٍ بلونٍ، وقدرٍ، ونوعٍ، ووزنٍ)، ويصفُ حجارة الآنية  
بالنوعِ واللونِ واللِّينِ، والقدرِ والوزنِ، (ويصفُ الآجَرَ وَاللَّبْنَ بِمَوْضِعِ تَرْبَةٍ وَلَوْنٍ،  
ودورٍ وَثَخَانَةٍ).

(و) يصفُ (الحِصْنَ وَالتُّورَةَ بَلَوْنٍ وَوزنٍ)، هكذا في «المُعْنِي» و«المُبْدِعِ»

وَلَا يُقْبَلُ مَا أَصَابَهُ الْمَاءُ فَجَفَّ، وَلَا قَدِيمًا بِمَا يُؤَثَّرُ فِيهِ، وَيَصِفُ الْبَلُورَ بِأَوْصَافِهِ، وَالْعَنْبَرَ بِلَوْنٍ، وَوَزْنٍ، وَبَلَدٍ، وَإِنْ شَرَطَهُ قِطْعَةً أَوْ قِطْعَتَيْنِ، جَازَ، وَإِلَّا فَلَهُ إِعْطَاؤُهُ صِغَارًا، وَيَصِفُ الْعُودَ الْهِنْدِيَّ ببلده، وَمَا يُعْرَفُ بِهِ، وَالْمِسْكَ وَنَحْوَهُ بِمَا يَخْتَلِفُ بِهِ الثَّمَنُ، وَاللُّبَانَ<sup>(١)</sup> وَالْمُصْطَكِي، وَصَمَغَ الشَّجَرِ، وَالسُّكَّرَ، وَالدَّبْسَ، وَسَائِرَ مَا يَجُوزُ السَّلْمُ فِيهِ بِمَا يَخْتَلِفُ بِهِ . . .

و«الإقناع» وغيرهم<sup>(٢)</sup>، وتقدّم في الربا أنّهما من المكيّلات، وقاله في «الإنصاف» هناك<sup>(٣)</sup>، وعليه فيبدل الوزن بالكيل، (ولا يقبل) المسلم من الجصّ والنورة (ما أصابه الماء فجفّ)؛ لذهاب المقصود منهما، (ولا) يقبل أيضاً منهما (قديمًا بما يؤثّر فيه) القدم تغييراً.

(ويصف البلور بأوصافه) المعلومة له.

(و) يصف (العنبر بلونٍ ووزنٍ وبلدٍ، وإن شرطه قطعةً أو قطعتين) أو أكثر، (جاز)، وله شرطه، (وإلاّ) يشترطه كذلك، (فله)؛ أي: المسلم إليه (إعطاؤه صغاراً) بالوزن.

(ويصف العود الهنديّ ببلده، وما يعرف به، و) يصف (المسك ونحوه ممّا يختلف به الثمن، واللّبان والمُصطكي، وصمغ الشجر) باللون والبلد وما يختلف به. (و) يصف (السكّر والدبسّ وسائر ما يجوز السلم فيه بما يختلف به) الثمن،

(١) في «ح»: «والبان».

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤ / ١٩١)، و«المبدع» لابن مفلح (٤ / ١٨٥)، و«الإقناع» للحجاوي (٢ / ٢٨٩).

(٣) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٥ / ٤١).

وَلَا يَصِحُّ شَرْطُهُ أَجُودَ أَوْ أَرْدَأَ، وَلِمُسْلِمٍ أَخَذَ دُونَ مَا وَصَفَ، وَغَيْرِ نَوْعِهِ  
 مِنْ جِنْسِهِ، وَيَلْزَمُهُ أَخْذُ أَجُودَ مِنْهُ مِنْ نَوْعِهِ، وَيَجُوزُ رَدُّ مَعِيْبٍ . . . . .  
 وما لا يختلفُ به الثَّمَنُ لا يحتاجُ إلى ذكره.

(ولا يصحُّ شرطه أجود أو أردأ)؛ لتعذر الوصول إليه إلا نادراً؛ إذ ما من  
 جيد إلا ويحتمل أجود منه، ولا رديء إلا ويحتمل أردأ منه.  
 (ولمسلم أخذ دون ما وصف) له، (و) له أيضاً أخذ (غير نوعه)؛ أي:  
 المسلم فيه إذا كان (من جنسه)؛ كتمرٍ معقليٍّ عن إبراهيميٍّ، وعكسه؛ لأنَّ الحقَّ  
 له وقد رضي بدونه، ومع اتحادهما في الجنس هما كالشيء الواحد، بدليل تحريم  
 التفاضل، ولا يلزم المسلم أخذ دون ما وصف له، ولا أخذ نوع آخر؛ لأنه غيرُ  
 المسلم فيه، ولا يجبرُ على إسقاطِ حقِّه، وإن جاء المسلم إليه بجنسٍ آخر؛ بأن  
 أسلم في برٍّ فجاء بأرزٍ أو شعيرٍ، لم يُجْزَ للمسلم أخذه؛ لحديث: «مَنْ أَسْلَمَ فِي  
 شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ فِي غَيْرِهِ»، رواه أبو داود وابنُ ماجه<sup>(١)</sup>.

(ويلزمه)؛ أي: المسلم إن جاءه المسلم إليه بأجود ممَّا وصف له (أخذ أجودَ  
 منه) إذا كان (من نوعه)؛ أي: نوع ما أسلم<sup>(٢)</sup> فيه؛ لأنه جاءه بما تناوله العقدُ  
 وزادُه نفعاً، وعُلِمَ منه أنه لا يلزمه أخذه من غير نوعه ولو أجود؛ كضأنٍ عن  
 معزٍ؛ لأنَّ العقدَ تناول ما وصفاهُ على شرطيهما، والنوعُ صفةٌ، فأشبه ما لو فات  
 غيره من الصفات، فإن رضياً، جاز كما تقدَّم.

(ويجوزُ) لمسلم (ردُّ) سلمٍ (معيبٍ) أخذه غير عالمٍ بعيبه، ويطلبُ بدلَه،

(١) رواه أبو داود (٣٤٦٨)، وابن ماجه (٢٢٨٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) في «ق»: «أسلمه».

وَأَخَذُ أَرْشِهِ، وَعَوَضَ زِيَادَةَ قَدَرٍ دُفِعَتْ لَا عَوَضَ جَوْدَةٍ وَلَا نَقْصَ رَدَاءَةٍ،  
وَلَيْسَ لِمُسْلِمٍ إِلَّا أَقَلُّ مَا تَقَعُ عَلَيْهِ الصِّفَةُ.

الثالثُ: ذَكَرُ قَدَرٍ كَيْلٍ فِي مَكِيلٍ، وَوَزَنٍ فِي مَوْزُونٍ، وَذَرَعَ فِي  
مَذْرُوعٍ مُتَعَارَفٍ، وَعَدٌّ فِي مَعْدُودٍ، فَلَا يَصِحُّ فِي مَكِيلٍ وَزَنًا، أَوْ مَوْزُونٍ  
كَيْلًا، .....

(و) لَهُ (أَخَذُ أَرْشِهِ) مَعَ إِمْسَاكِهِ؛ كَمَبِيعٍ غَيْرِ سَلَمٍ.

(و) لِمُسْلِمٍ إِلَيْهِ أَخَذُ (عَوَضَ زِيَادَةَ قَدَرٍ دُفِعَتْ)؛ كَمَا لَوْ أَسْلَمَ إِلَيْهِ فِي قَفِيزٍ  
فَجَاءَهُ بِقَفِيزَيْنِ؛ لَجَوَازِ إِفْرَادِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ بِالْبَيْعِ، وَ(لَا) يَجُوزُ لَهُ أَخَذُ (عَوَضَ جَوْدَةٍ)  
إِنْ جَاءَهُ بِأَجُودَ مِمَّا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْجَوْدَةَ صِفَةٌ لَا يَجُوزُ إِفْرَادُهَا بِالْبَيْعِ، (وَلَا) أَخَذُ عَوَضَ  
(نَقْصَ رَدَاءَةٍ) لَوْ جَاءَهُ بِأَرْدَأَ؛ لَمَّا سَبَقَ.

(وَلَيْسَ لِمُسْلِمٍ إِلَّا أَقَلُّ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الصِّفَةُ) الَّتِي عَقَدَا عَلَيْهَا، فَإِذَا أَتَاهُ بِهِ  
لَا يَطْلُبُ مِنْهُ أَعْلَى مِنْهُ، لِأَنَّهُ أَتَاهُ بِمَا تَنَاوَلَهُ الْعَقْدُ، فَبَرِئَتْ ذِمَّتُهُ مِنْهُ.

الشرطُ (الثالثُ: ذَكَرُ قَدَرٍ كَيْلٍ فِي مَكِيلٍ)، (و) قَدَرٍ (وَزَنٍ فِي مَوْزُونٍ)،  
(و) قَدَرٍ (ذَرَعَ فِي مَذْرُوعٍ مُتَعَارَفٍ)؛ أَيِ: الْمَكِيلِ وَالرُّطْلِ مَثَلًا وَالذَّرَاعِ، (و) قَدَرٍ  
(عَدٌّ فِي مَعْدُودٍ)؛ لِحَدِيثِ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ، فَلَيْسَ لَهُ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزَنٍ  
مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»<sup>(١)</sup>، وَلِأَنَّهُ عَوَضٌ فِي الذِّمَّةِ، فَاشْتَرَطَ مَعْرِفَةَ قَدَرِهِ كَالثَّمَنِ،  
(فَلَا يَصِحُّ) سَلَمٌ (فِي مَكِيلٍ)؛ كَلْبَنِ وَزَيْتٍ وَشِيرَجٍ وَتَمَرٍ (وَزَنًا، أَوْ) فِي (مَوْزُونٍ)  
كَيْلًا، نَصًّا، اخْتَارَهُ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: هُوَ الْمَشْهُورُ وَالْمَخْتَارُ  
لِلْعَامَةِ<sup>(٢)</sup>، وَمِمَّنْ قَالَ بِهِ الْقَاضِي وَابْنُ أَبِي مُوسَى، وَجَزَمَ بِهِ نَازِمٌ «الْمَفْرَدَاتِ»،

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢١٢٥)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

(٢) انْظُرْ: «شَرْحُ الزَّرْكَشِيِّ عَلَى مُخْتَصَرِ الْخُرَقِيِّ» (٢/ ١٠١).

وعنه: يَصِحُّ، اخْتَارَهُ الْمُؤَقُّ وَجَمَعَ، وَلَا بِنَحْوِ ذِرَاعٍ لَا عُرْفَ لَهُ  
عِنْدَ الْعَامَّةِ، وَإِنْ عَيَّنَ فَرْدٌ مِمَّا لَهُ عُرْفٌ؛ كَبِمَكِّيَالٍ<sup>(١)</sup> فَلَانٍ، صَحَّ عَقْدٌ  
لَا تَعْيِينَ.

و«الخلاصة»، و«الهادي»، و«المذهب الأحمد» وغيرهم، وهذا المذهب؛ لأنه  
مبيعٌ يشترطُ معرفةَ قدره، فلم يَجُزْ بغير ما هو مقدَّرٌ به في الأصل؛ كبيع الربويات  
بعضها ببعض، ولأنَّه<sup>(٢)</sup> قدره بغير ما هو مقدَّرٌ به في الأصل، فلم يَجُزْ؛ كما لو أسلمَ  
في مذروعٍ وزناً.

(وعنه)؛ أي: الإمام أحمد: (يَصِحُّ)، نقلها المروذي؛ لأنَّ الغرضَ معرفةَ  
قدره وإمكانِ تسليمه من غير تنازع، فبأيِّ قدرٍ قدره جاز، (اختاره المؤقُّ وجمع)،  
منهم الشارح<sup>(٣)</sup>، وابن عبدوسٍ في «تذكرته»، وجزم به في «الوجيز» و«المنور»  
و«منتخب الأزجي».

(ولا) يَصِحُّ سَلَمٌ (بنحو ذراع)؛ كصنجةٍ أو مكِّيَالٍ (لا عُرْفَ لَهُ عِنْدَ الْعَامَةِ)  
مِنَ النَّاسِ؛ لَأَنَّهُ لَوْ تَلَفَ تَعَدَّرَ الاستيفاءُ به، وذلك مخلٌّ بالحكمة التي اشترطَ معرفةَ  
القدرِ لأجلها، (وإن عَيَّنَ فَرْدٌ مِمَّا لَهُ عُرْفٌ؛ ك) مَا لَوْ قَالَ: (بِمَكِّيَالٍ فَلَانٍ)  
أَوْ رطله أَوْ ذراعَه أَوْ ميزانه، وهي معروفةٌ عِنْدَ الْعَامَةِ؛ (صَحَّ عَقْدٌ)؛ للعلم به،  
و(لا) يَصِحُّ (تعيين)؛ لَأَنَّهُ التَّزَامُ مَا لَا يَلْزَمُ.

(١) في «ف»: «كمكيال»، وفي هامش «ح»: «إذا كان مساوياً لمكاييل الناس في الكيل، وإلا  
فلا يصح العقد».

(٢) في «ق»: «ولأن».

(٣) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤/ ١٩٢)، و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤/ ٣٢٥).

الرَّابِعُ: ذَكَرُ أَجَلٍ مَعْلُومٍ<sup>(١)</sup> لَهُ وَقَعُ فِي الثَّمَنِ عَادَةً؛ كَشَهْرِ،  
وَفِي «الْكَافِي»: أَوْ نِصْفِهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَأَنْ تَفِي<sup>(٢)</sup> بِهِ مَدَّتُهُ، فَلَا يَصِحُّ  
كَمِثِّي سَنَةٍ، .....

\* فائدة: الذي لا يمكن<sup>(٣)</sup> وزنه بميزان؛ كالأحجارِ الكبارِ يجعلُ في سفينةٍ  
ونحوها، وينظرُ إلى أيِّ موضعٍ تغوصُ في الماءِ فيُعلمُ، ثمَّ يرفعُ، ويُحطُّ مكانه  
رملٌ وأحجارٌ صغارٌ إلى أن يبلغَ الماءُ الموضعَ الذي كان بلغه، ثمَّ يوزنُ، فما بلغَ  
كانَ زنةَ ذلكَ الحجرِ.

الشرطُ (الرابعُ: ذَكَرُ أَجَلٍ مَعْلُومٍ)، نصًّا؛ للخبرِ المتقدمِ، فأمرَ بالأجلِ  
والأمرُ للوجوبِ، ولأنَّ السلمَ رخصةٌ جازَ للرفقِ، ولا يحصلُ إلاَّ بالأجلِ،  
فإذا انتفى الأجلُ انتفى الرفقُ؛ فلا يصحُّ؛ كالكتابةِ والحلولِ يخرجُه عن  
اسمِهِ ومعناه؛ بخلافِ بيعِ الأعيانِ (له)؛ أي: الأجلِ (وقعُ في الثمنِ عادةً)؛  
لأنَّ اعتبارَ الأجلِ لتحقيقِ الرفقِ، ولا يحصلُ بمدةٍ لا وقعَ لها في الثمنِ؛ (كشهرٍ)،  
مثالٌ لما له وقعُ في الثمنِ، (وفي «الكَافِي»: أَوْ نِصْفِهِ)، وفي «المَغْنِي»  
و«الشرح»: وما قاربَ الشهرَ<sup>(٤)</sup>، (قالَ بعضهم)؛ أي: بعضُ الأصحابِ:  
(و) يشترطُ (أَنْ تَفِي بِهِ مَدَّتُهُ؛ فَلَا يَصِحُّ كَمِثِّي سَنَةٍ)؛ لأنَّ آجالَ الناسِ لا تبلغُها

(١) في هامش «ح»: «وتقدم آخر الخيار: إذا اختلفا في أجل في غير سلم، وأما في السلم؛  
فلو اختلفا في قدره أو مضيه؛ فقول مدين، ذكره في «التنقيح».

(٢) في «ح»: «تفي».

(٣) في «ق»: «لا يمكنه».

(٤) انظر: «الكَافِي» (١١٣ / ٢)، و«المَغْنِي» كلاهما لابن قدامة (١٩٥ / ٤)، و«الشرح الكبير»

لابن أبي عمر (٣٢٧ / ٤).

وإن أسلمَ في شيءٍ حالاً، لم يصحَّ بيعاً - ويتَّجهُ: هذا فيما في ذمّة -  
ويصحُّ في جنسين إلى أجلٍ إنَّ بينَ<sup>(١)</sup> ثَمَنَ كُلِّ جنسٍ، وفي جنسٍ إلى  
أجلين.....

غالباً، وهو ظاهرٌ.

(وإن أسلمَ في شيءٍ حالاً، لم يصحَّ بيعاً)؛ لما تقدّم من حديث ابن  
عباس<sup>(٢)</sup>.

(ويتَّجهُ هذا)؛ أي: عدم صحته بيعاً<sup>(٣)</sup> حالاً (فيما)؛ أي: في مبيع موصوفٍ  
(في ذمّة)؛ أي: فلا يصحُّ بيعُ ما وصفَ كذلك بلفظٍ سلمٍ اشترطَ حلوله؛ لأنَّ  
لفظَ السلمِ يقتضي التأجيلَ، وقد اشترطَ فيه الحلُّ؛ فلم يصحَّ سلماً ولا بيعاً،  
ولأنه يمكنُ تسليمه في الحال، فلا حاجة إلى ذكر لفظِ السلمِ فيه، وهو  
متَّجهٌ<sup>(٤)</sup>.

(ويصحُّ) أن يُسلمَ (في جنسين)؛ كأرزٍ وعسلٍ (إلى أجلٍ) واحدٍ (إنَّ بينَ ثَمَنَ  
كُلِّ جنسٍ) منهما، فإنَّ لم يبيّنه؛ لم يصح.

(و) يصحُّ أن يُسلمَ (في جنسٍ) واحدٍ (إلى أجلين)؛ كسمنٍ يأخذُ بعضه في  
رجبٍ وبعضه في رمضان؛ لأنَّ كلَّ بيعٍ جازٍ إلى أجلٍ جازٍ إلى أجلين وَاَجَالَ

(١) في «ف»: «تبيين».

(٢) تقدم تخريجه (٦/ ٢٢٠).

(٣) في «ق»: «عدم صحة بيعه».

(٤) أقول: بحث المصنف لا يظهر إلا على القول بصحة البيع بلفظ السلم، وعليه لا فرق فيه  
بين الموصوف في الذمّة والمُعَيّن، وما قرره شيخنا تكلف لتوجيهه، والشارح استدلل له  
بالقول بصحة السلم حالاً، ثم قال: فتأمل، فتدبر ما تقدّم، انتهى.



إِنْ بَيَّنَّ قِسْطَ كُلِّ أَجَلٍ وَثْمَنَهُ<sup>(١)</sup>، وَأَنْ يُسْلِمَ فِي شَيْءٍ يَأْخُذُهُ كُلَّ يَوْمٍ جُزْءًا مَعْلُومًا مُطْلَقًا. وَمَنْ أَسْلَمَ أَوْ بَاعَ أَوْ أَجَرَ، أَوْ شَرَطَ الْخِيَارَ مُطْلَقًا أَوْ لِمَجْهُولٍ؛ كَحَصَادٍ، وَجَذَاذٍ، .....

(إِنْ بَيَّنَّ قِسْطَ كُلِّ أَجَلٍ وَثْمَنَهُ)؛ لَأَنَّ الْأَجَلَ الْأَبْعَدَ لَهُ زِيَادَةٌ وَقَعَ عَلَى الْأَقْرَبِ، فَمَا يُقَابِلُهُ أَقْلٌ، فَاعْتَبَرَ مَعْرِفَةَ قِسْطِهِ وَثْمَنِهِ، فَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْهُمَا؛ لَمْ يَصَحَّ، وَكَذَا لَوْ أَسْلَمَ جَنْسِينَ؛ كَذَهَبٍ وَفُضَّةٍ فِي جَنْسٍ؛ كَأَرْزٍ؛ لَمْ يَصَحَّ حَتَّى يَبَيِّنَ حَصَّةَ كُلِّ جَنْسٍ مِنَ الْمُسْلَمِ فِيهِ.

(و) يَصَحُّ (أَنْ يُسْلِمَ فِي شَيْءٍ) كَلَحْمٍ وَخَبِزٍ وَعَسَلٍ (يَأْخُذُهُ<sup>(٢)</sup>) كُلَّ يَوْمٍ جُزْءًا مَعْلُومًا مُطْلَقًا؛ أَي: سَوَاءٌ بَيَّنَّ ثَمَنُ كُلِّ قِسْطٍ أَوْ لَا؛ لِدَعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَمَتَى قَبْضَ الْبَعْضِ، وَتَعَذَّرَ الْبَاقِي؛ رَجَعَ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ، وَلَا يَجْعَلُ لِلْمَقْبُوضِ فَضْلًا عَلَى الْبَاقِي؛ لِأَنَّهُ مَبِيعٌ وَاحِدٌ مَتَمَاثِلُ الْأَجْزَاءِ، فَقِسْطُ الثَّمَنِ عَلَى أَجْزَائِهِ بِالسُّوْيَةِ؛ كَمَا لَوْ اتَّفَقَ أَجَلُهُ.

(وَمَنْ أَسْلَمَ، أَوْ بَاعَ) مُطْلَقًا، أَوْ لِمَجْهُولٍ، (أَوْ أَجَرَ، أَوْ شَرَطَ الْخِيَارَ مُطْلَقًا) بِأَنْ لَمْ يَغْيِهِ بَغَايَةً، (أَوْ) جَعَلَهَا لِأَجَلٍ (مَجْهُولٍ)؛ (كَحَصَادٍ وَجَذَاذٍ) وَنَزُولٍ مَطَرٍ؛

(١) فِي هَامِش «ح»: «قَوْلُهُ: (إِنْ بَيَّنَّ قِسْطَ كُلِّ أَجَلٍ وَثْمَنَهُ) قَالَ فِي «الْمَغْنِيِّ»: وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا أَسْلَمَ فِي جَنْسٍ وَاحِدٍ إِلَى أَجْلَيْنِ، فَفِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّ مَا يُقَابَلُ أَبْعَدَهُمَا أَجَلًا أَقْلَ مِمَّا يُقَابَلُ الْآخَرَ، وَذَلِكَ مَجْهُولٌ، فَلَمْ يَجْزِ.

وَلَنَا: إِنْ كُلِّ بَيْعٍ جَازٍ فِي أَجَلٍ وَاحِدٍ جَازٍ فِي أَجْلَيْنِ وَأَجَالٍ؛ كَبَيْعِ الْأَعْيَانِ، فَإِذَا قَبِضَ الْبَعْضُ وَتَعَذَّرَ قَبْضُ الْبَاقِي، ففَسَخَ الْعَقْدُ؛ رَجَعَ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ، وَلَا يَجْعَلُ لِلْبَاقِي فَضْلًا عَنِ الْمَقْبُوضِ؛ لِأَنَّهُ مَبِيعٌ وَاحِدٌ مَتَمَاثِلُ الْأَجْزَاءِ، فَيَقْسُطُ الثَّمَنُ عَلَى أَجْزَائِهِ بِالسُّوْيَةِ، كَمَا لَوْ اتَّفَقَ أَجَلُهُ».

(٢) فِي «ق»: «يَأْخُذُ».

أو عيدٍ أو ربيعٍ، أو جُمادى، أو النَّفَرِ، لم يَصَحَّ غَيْرُ الْبَيْعِ؛ لِعَدَمِ تَعَلُّقِهِ بِالْأَجَلِ، وَإِنْ قَالَا<sup>(١)</sup>: مَحَلُّهُ رَجَبٌ، أو إليه، أو فيه، صَحَّ، وَحَلَّ بِأَوَّلِهِ، ..

لم يَصَحَّ الشرط والعقد في السلم؛ لفوات شرطه، وهو الأجل المعلوم؛ لاختلاف هذه الأشياء، وكذا لو أبهم الأجل؛ كإلى وقتٍ أو زمنٍ، (أو جعلها إلى (عيدٍ أو ربيعٍ أو جُمادى) بضم الجيم وفتح الدال، قال ابن دحية<sup>(٢)</sup>: ليس في الشهور مؤنث سوى جُمادى؛ ولذلك كان نعتها مؤنثاً، فيقال: جُمادى الأولى، وجُمادى الآخرة، ولا يجوز الأول والآخر (أو جعلها إلى (النفر؛ لم يَصَحَّ) ما تقدّم من سلم وإجارة وخيار شرط؛ للجهالة، (غير البيع)، فيصح؛ (لعدم تعلُّقه)؛ أي: البيع (بالأجل)، ويكون الثمن حالاً، وللمشتري الخيار بين إمضاء البيع مع استرجاع الزيادة على قيمة المبيع حالاً، وبين الفسخ، فإن عين عيدٍ فطرٍ أو أضحى أو ربيعٍ أولٍ أو ثانٍ أو جُمادى كذلك، أو النفَر الأول وهو ثاني أيام التشريق، أو الثاني وهو ثالثها؛ صحّت؛ لأنّه معلومٌ.

(وإن قالوا)؛ أي: عاقداً سلم: (محله) بفتح الحاء، والكسر لغة: موضع الحلول (رجب، أو) محله (إليه)؛ أي: رجب (أو)<sup>(٣)</sup> محله (فيه)؛ أي: في رجب؛ (صحّ) السلم، (وحلّ) مسلم فيه (بأوله)؛ أي: رجب، وهو غروب الشمس من آخر الشهر الذي قبله؛ كما لو قال لامرأته: أنت طالق إلى رجب أو

(١) في «ح»: «قال».

(٢) الحافظ مجد الدين أبو الخطاب عمر بن الحسن بن علي الظاهري البُلَنَسِي الأندلسي،

المعروف بابن دحية، له: «العلم المشهور في فضائل الأيام والشهور»، توفي سنة (٦٣٣هـ).

انظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٣/ ٤٤٨)، و«هدية العارفين» للبغدادي (١/ ٧٨٦).

(٣) سقط من «ق».

وإِلَى أَوَّلِهِ أَوْ آخِرِهِ يَحُلُّ بِأَوَّلِ جُزْءٍ مِنْهُمَا، وَلَا يَصِحُّ: يُؤَدِّيهِ فِيهِ، وَإِلَى ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، فَإِلَى انْقِضَائِهَا هِلَالِيَّةٌ، وَيَصِحُّ بِشَهْرٍ وَعِيدٍ رُومِيَّينِ إِنْ عُرِفَا؛ كُشْبَاطٌ، وَأَذَارٌ، وَالنَّيْرُوزُ، وَالْمَهْرَجَانُ، وَإِلَّا فَلَا، كَالسَّعَانِينِ، وَعِيدِ الْفَطِيرِ، .....

فيه، وليس مجهولاً؛ لتعلقه؛ بأوله، (و) إِنْ قَالَا مُحَلُّهُ (إِلَى أَوَّلِهِ)؛ أَي: شَهْرٍ كَذَا، (أَوْ) إِلَى (آخِرِهِ) يَحُلُّ بِأَوَّلِ جُزْءٍ مِنْهُمَا؛ أَي: مِنْ أَوَّلِهِ أَوْ آخِرِهِ؛ كَتَعْلِيْقِ طَلَاقٍ<sup>(١)</sup>، (وَلَا يَصِحُّ) إِنْ قَالَا: (يُؤَدِّيهِ فِيهِ)؛ أَي: فِي شَهْرٍ كَذَا؛ لَجَعْلِهِ كُلَّهُ ظَرْفًا، فَيَحْتَمِلُ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ؛ فَهُوَ مَجْهُولٌ. (و) إِنْ قَالَا (إِلَى ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، فَإِلَى انْقِضَائِهَا)، وَإِنْ كَانَتْ مَبْهَمَةً، فَاِبْتِدَاؤُهَا حِينَ تَلْفِظُهُ بِهَا، وَإِنْ قَالَ إِلَى شَهْرٍ، انصَرَفَ إِلَى الْهَلَالِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي أَثْنَائِهِ؛ فَإِنَّهُ يَكْمُلُ الْعِدَّةَ، وَيَنْصَرَفُ إِطْلَاقُ الْأَشْهُرِ إِلَى الْأَشْهُرِ الـ (هَلَالِيَّةِ)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ عِدَّةَ الْأَشْهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦].

(وَيَصِحُّ) تَأْجِيلُ السَّلَمِ (بَشَهْرٍ وَعِيدٍ رُومِيَّينِ إِنْ عُرِفَا؛ كُشْبَاطٌ وَأَذَارٌ وَالنَّيْرُوزُ وَالْمَهْرَجَانُ)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ؛ أَشْبَهَ الْأَشْهُرَ الْعَرَبِيَّةَ وَأَعْيَادَ الْمُسْلِمِينَ؛ (وَلَا)؛ بِأَنْ اخْتَلَفَ ذَلِكَ الْعِيدُ الْمَشْرُوطُ<sup>(٢)</sup>؛ (فَلَا) يَصِحُّ السَّلَمُ؛ (كَالسَّعَانِينِ وَعِيدِ الْفَطِيرِ) وَنَحْوَهُمَا مِمَّا يَجْهَلُهُ الْمُسْلِمُونَ غَالِبًا، وَلَا يَجُوزُ تَقْلِيدُ أَهْلِ الذِّمَّةِ فِيهِ، وَالسَّعَانِينِ بَسِيْنٍ ثُمَّ عَيْنٍ مَهْمَلَتَيْنِ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ وَغَيْرُهُ: هُوَ عِيدٌ لِلنَّصَارَى قَبْلَ عِيدِهِمُ الْكَبِيرِ بِأَسْبُوعٍ<sup>(٣)</sup>، قَالَ النَّوَوِيُّ: وَيَقُولُ الْعَوَامُّ وَشَبَّهَهُمُ مِنَ الْمُتَفَقِّهَةِ: بِالشَّيْنِ

(١) فِي «ق»: «الطَّلَاق».

(٢) فِي «ق»: «الْمَشْهُور».

(٣) انظر: «النهاية فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الْأَثِيرِ (٢/ ٣٦٩).

وَمَنْ أُتِيَ لَهُ بِمَالِهِ مِنْ سَلَمٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الدُّيُونِ قَبْلَ مَحَلِّهِ، وَلَا ضَرَرَ فِي قَبْضِهِ، لَزِمَهُ، فَإِنْ أَبَى، قَالَ لَهُ حَاكِمٌ: إِمَّا أَنْ تَقْبِضَ أَوْ تُبْرِئَ، فَإِنْ أَبَاهُمَا، قَبْضُهُ لَهُ، وَمَعَ ضَرَرٍ؛ كَفَاكِهِةً تَتَلَفُ، .....

المعجمة، وذلك خطأ<sup>(١)</sup>.

\* تنمّة: يقبل قول مسلم إليه في قدر أجل ومضيه يمينه؛ لأن العقد اقتضى الأجل، والأصل بقاؤه، ولأن المسلم إليه ينكر استحقاق التسليم، وهو الأصل، ويقبل قوله أيضاً في مكان التسليم، نصّاً؛ إذ الأصل براءة ذمته من مؤنة نقله إلى موضع ادعى المسلم شرط التسليم فيه.

(وَمَنْ أُتِيَ لَهُ) - البناء للمفعول - (بما)؛ أي: دين (له من سلمٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ الدُّيُونِ قَبْلَ مَحَلِّهِ) بكسر الحاء المهملة؛ أي: حلوله، (وَلَا ضَرَرَ) عليه؛ أي: المسلم؛ كخوفٍ وتحمل مؤنة، أو اختلافٍ قديمٍ مسلمٍ فيه وحديثه (فِي قَبْضِهِ)؛ كحديدٍ ورساصٍ وزيتٍ وعسلٍ ونحوها؛ (لَزِمَهُ)؛ أي: ربُّ الدين قبضه، نصّاً؛ لحصول غرضه، فَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ؛ كالأطعمة والحبوب والحيوان، أو الزمن مخوفاً؛ لم يلزمه قبضه قبل محله، وَإِنْ أَحْضَرَهُ فِي مَحَلِّهِ؛ لَزِمَهُ قَبْضُهُ مطلقاً؛ كجميع معين، (فَإِنْ أَبَى) قبضه حيث لزمه؛ (قَالَ لَهُ حَاكِمٌ: إِمَّا أَنْ تَقْبِضَ أَوْ تُبْرِئَ) من الحق، (فَإِنْ أَبَاهُمَا)؛ أي: القبض والإبراء؛ (قَبْضُهُ) الحاكم (له)؛ أي: لرب الدين؛ لقيامه مقام الممتنع، كما يأتي في السيد إذا امتنع من قبض مال الكتابة، (وَمَعَ ضَرَرٍ) فِي قَبْضِهِ؛ لكونه مما يتغير؛ (ك) ال (فاكهة) التي يصح السلم فيها من الرطب والعنب ونحوهما؛ فَإِنَّهَا (تَتَلَفُ) سريعاً، والضَّرَرُ لا يُزَالُ بالضَّرَرِ، أَوْ كَانَ الْمُسْلِمُ فِيهِ قَدِيمُهُ دُونَ حَدِيثِهِ؛ كالحبوب؛ فلا يلزمه قبضه قبل محله، وكذلك

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٣/ ١٤١).

وَحَيَوَانٍ يَخْتِاجُ لِمَوْنَةٍ، أَوْ خَوْفٍ، فَلَا، وَبَعْدَ مَحَلِّهِ يَلْزَمُ مُطْلَقًا، وَمَنْ أَرَادَ قَضَاءَ دَيْنٍ عَنْ غَيْرِهِ، فَأَبَى رَبُّهُ، أَوْ أَعْسَرَ زَوْجٌ بِنَفَقَةِ زَوْجَتِهِ، فَبَذَلَهَا أَجْنَبِيٌّ غَيْرُ وَكِيلٍ، لَمْ يُجْبَرَا، وَتَمْلِكُ الْفَسْخَ.

الْحَامِسُ: غَلْبَةُ مُسْلِمٍ فِيهِ وَقْتُ مَحَلِّهِ، .....

ما يحتاج في حفظه للكلفة؛ كقطنٍ (وحيوانٍ يحتاج لمؤنة، أو) يخشى المسلم على ما يقبضه من (خوف) في زمانٍ أو مكانٍ؛ (فلا) يلزمه قبوله قبل محله؛ لما عليه من الضرر فيه.

(و) إن جاء المسلم إليه المسلم بالمسلم فيه (بعد محله) فإنه (يلزم) المسلم قبول المسلم فيه (مطلقاً)، تضرر بقبضه، أو لا؛ لأن الضرر لا يزال بالضرر.

(وَمَنْ أَرَادَ قَضَاءَ دَيْنٍ عَنْ) مَدِينٍ (غَيْرِهِ، فَأَبَى رَبُّهُ)؛ أي: الدين قبضه من غير مدينه، (أو أَعْسَرَ زَوْجٌ بِنَفَقَةِ زَوْجَتِهِ)، وكذا إن لم يُعَسِرْ بطريق الأولى، (فَبَذَلَهَا أَجْنَبِيٌّ)؛ أي: لم تجب عليه نفقته هبة لا ديناً وهو (غَيْرُ وَكِيلٍ) المدين، ولا الزوج، فأبَت الزوجة قبول نفقتها من الأجنبى؛ (لَمْ يُجْبَرَا)؛ أي: الزوجة ولا رب الدين على قبول ذلك؛ لما فيه من المنّة عليهما، وأمّا إذا كان الباذل لذلك وكيلاً ونحوه؛ لزم القبول؛ تبرئة لذمة المبدول عنه، (وَتَمْلِكُ) الزوجة (الفسخ) لإعسار زوجها؛ كما لو لم يبذلها أحد، فإن ملكه لمدين وزوج، وقبضاه، ودفعاه لهما؛ أجبرا على قبوله، وليس للمسلم إلا أقل ما يقع عليه الصفة.

الشرط (الخامس): غلبة مسلم فيه وقت محله؛ لأنه وقت وجوب تسليمه، وإن عدم وقت عقد؛ كسلم في رطبٍ وعنبٍ في الشتاء إلى الصيف، بخلاف عكسه؛ لأنه لا يمكنه تسليمه غالباً عند وجوبه؛ أشبه بيع الآبق، بل أولى.

وَيَصِحُّ إِنْ عَيَّنَ نَاحِيَةً تَبَعْدُ فِيهَا آفَةٌ، لَا قَرْيَةً صَغِيرَةً، أَوْ بُسْتَانًا وَلَوْ كَبِيرًا، وَلَا مِنْ غَنَمٍ زَيْدٍ، أَوْ نَتَاجٍ فَحْلِهِ، وَإِنْ أَسْلَمَ لِمَحَلٍّ يُوجَدُ فِيهِ عَامًا، فَانْقَطَعَ وَتَحَقَّقَ بَقَاؤُهُ، لَزِمَهُ تَحْصِيلُهُ وَلَوْ شَقًّا، فَإِنْ هَرَبَ، أَخَذَ مِنْ مَالِهِ، وَإِنْ تَعَذَّرَ أَوْ بَعْضُهُ خَيْرٌ مُسْلِمٌ بَيْنَ صَبْرٍ، أَوْ فُسْخٍ<sup>(١)</sup> فِيمَا تَعَذَّرَ، وَيَرْجِعُ بِرَأْسِ مَالِهِ، أَوْ عَوَضِهِ؛ لَعَدَمٍ، .....

(ويصحُّ) سلمٌ (إن عَيَّنَ) مسلمٌ مسلماً فيه من (ناحية تبعد فيها آفة)؛ كتمر المدينة، و(لا) يصحُّ السلمُ إن عَيَّنَ (قرية صغيرة أو بستاناً - ولو) كان البستان المعين (كبيراً - ولا) إن أَسْلَمَ في شاةٍ (من غنم زيد، أو) أَسْلَمَ في بعيرٍ من (نتاج فحله)، أو في عبدٍ مثل هذا العبد ونحوه؛ لحديث ابن ماجه: أنه أسلف النبي ﷺ رجلاً من اليهود دنائير في تمرٍ مسمًى، فقال اليهوديُّ من تمرٍ حائط بني فلان، فقال النبي ﷺ: «أما من حائط بني فلان: فلا، ولكن كيلٌ مسمًى إلى أجلٍ مسمًى»<sup>(٢)</sup>؛ ولأنه لا يؤمن انقطاعه، ولا تلف المسلم في مثله، أشبه تقديره بمكيالٍ لا يعرفُ.

(وإن أَسْلَمَ لِمَحَلٍّ)؛ أي: وقتٍ (يوجد فيه) مسلمٌ فيه (عاماً، فانقطع وتحقق بقاؤه؛ لزمه تحصيله - ولو شقاً -) كبقية الديون.

(فإن هَرَبَ) مسلمٌ إليه (أخذ) مسلمٌ فيه (من ماله)؛ كغيره من الديون عليه. (وإن تَعَذَّرَ) مسلمٌ فيه (أو) تَعَذَّرَ (بعضه)؛ بأن لم يوجد؛ (خَيْرٌ مسلمٌ بين صبرٍ إلى وجوده، فيطالبُ به، (أو فُسْخٌ فيما تَعَذَّرَ) منه؛ كمن اشترى قنًا، فأبق قبل قبضه، (ويرجع) إن فُسْخَ، لتعذر رده كله (برأس ماله) إن وجد، (أو عوضه؛ لعدم) مسلمٍ فيه.

(١) في «ح»: «فسخ أو صبر».

(٢) رواه ابن ماجه (٢٢٨١)، من حديث عبدالله بن سلام ؓ.

وإن أسلمَ ذِمِّيٌّ لِدِمِّيٍّ فِي خَمْرٍ، ثُمَّ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا، رُدَّ رَأْسُ مَالٍ.  
 السَّادِسُ: قَبْضُ رَأْسِ مَالِهِ قَبْلَ تَفَرُّقٍ، فَإِنْ قَبْضَ بَعْضُهُ، صَحَّ فِيهِ  
 فَقَطْ، وَإِنْ بَانَ غَضَبًا أَوْ مَعِيًّا مِنَ الْجِنْسِ أَوْ غَيْرِهِ فَكَمَا مَرَّ فِي صَرْفٍ،  
 وَكَقَبْضٍ مَا بِيَدِهِ.....

وإن أسلمَ ذِمِّيٌّ لِدِمِّيٍّ فِي خَمْرٍ، ثُمَّ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا؛ رَدَّ لِمُسْلِمٍ (رَأْسُ مَالِهِ)  
 إِنْ وَجَدَ أَوْ عَوَّضَهُ إِنْ تَعَذَّرَ.

الشرطُ (السَّادِسُ: قَبْضُ رَأْسِ مَالِهِ)؛ أَي: الْمُسْلِمِ (قَبْلَ تَفَرُّقٍ) مِنْ مَجْلِسِ  
 عَقْدِهِ تَفَرُّقًا يُبْطِلُ خِيَارَ مَجْلِسٍ؛ لثَلَاثِ يَصِيرُ بَيْعَ دَيْنٍ بِدَيْنٍ، وَاسْتَنْبَطَهُ الشَّافِعِيُّ مِنْ  
 قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ فَلْيَسْلِفْ»<sup>(١)</sup>؛ أَي: فَلْيَعْطِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ اسْمُ السَّلَفِ فِيهِ حَتَّى  
 يَعْطِيَهُ مَا سَلَفَهُ قَبْلَ أَنْ يَفَارِقَ مَنْ أَسْلَفَهُ، (فَإِنْ قَبْضَ) مُسْلِمٌ إِلَيْهِ (بَعْضُهُ)؛ أَي: بَعْضَ  
 رَأْسِ مَالِ السَّلَمِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ؛ (صَحَّ فِيهِ)؛ أَي: فِيمَا قَبْضَ بِقِسْطِهِ (فَقَطْ)؛ أَي:  
 وَبَطَلَ فِيمَا لَمْ يَقْبِضْ؛ لِتَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ.

(وَإِنْ بَانَ)؛ أَي: ظَهَرَ رَأْسُ مَالٍ مُسْلِمٍ مَقْبُوضٍ (غَضَبًا أَوْ مَعِيًّا) عَيْبًا (مِنْ  
 الْجِنْسِ أَوْ غَيْرِهِ)؛ فَحُكْمُهُ (كَمَا مَرَّ فِي صَرْفٍ) مِنْ أَنَّهُ إِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مَغْصُوبٌ، أَوْ  
 الْعَيْبُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ، بَطَلَ الْعَقْدُ<sup>(٢)</sup>؛ كَمَا لَوْ ظَهَرَ ثَمَنُ الْمَبِيعِ الْمَعِينِ كَذَلِكَ،  
 وَإِنْ كَانَ الْعَيْبُ مِنَ الْجِنْسِ؛ فَلِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ إِمْسَاكُهُ وَأَخْذُ أَرْضٍ عِيْبِهِ، أَوْ رَدُّهُ وَأَخْذُ  
 بَدْلِهِ فِي مَجْلِسِ الرَّدِّ، لَا مِنْ جِنْسِ السَّلِيمِ، وَإِنْ اخْتَارَ أَخْذَ بَدْلِهِ بَعْدَ الْمَجْلِسِ؛ فَلَهُ  
 أَنْ يَأْخُذَ مِنْ غَيْرِ<sup>(٣)</sup> جِنْسِ رَأْسِ مَالِ السَّلَمِ، (وَقَبْضٍ) فِي الْحُكْمِ (مَا بِيَدِهِ)؛ أَي:

(١) تقدم تخريجه (٦/ ٢٢٠).

(٢) سقط من «ق».

(٣) سقط من «ق».

أَمَانَةٌ أَوْ غَضَبٌ - وَيَتَجَهُّ: مَعَ رُؤْيَةٍ أَوْ تَقَدُّمِهَا بِسِيرٍ - لَا مَا فِي ذِمَّتِهِ،  
وَشُرْطَ مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ وَصِفَتِهِ فَلَا<sup>(١)</sup> تَكْفِي مُشَاهَدَتُهُ .  
وَلَا يَصِحُّ بِمَا لَا يَنْضَبِطُ؛ كَجَوْهَرٍ وَمَغْشُوشٍ، وَيُرَدُّ.....

المسلم إليه (أمانة أو غضب) ونحوه، فيصح جعله رأس مالٍ سلمٍ في ذمة من هو تحت يده، وقوله: (أمانة أو غضب) بدل من (ما).

(ويتجه) إنما يصح ذلك (مع رؤية) ما جعله من الأمانة أو الغضب رأس مالٍ سلمٍ (أو تقدّمها)؛ أي: الرؤية على العقد (ب) زمنٍ (يسير)؛ لثلاثين بيع دينٍ بدين، وهو متجه<sup>(٢)</sup>.

و(لا) يصح جعل (ما في ذمة) رأس مالٍ مسلمٍ؛ لأن المسلم فيه دين، فإن كان رأس ماله ديناً، كان بيع دينٍ بدينٍ، بخلاف أمانةٍ وغصبٍ.

(وشرط معرفة قدره)؛ أي: رأس مالٍ السلم، (و) معرفة (صفته)؛ لأنه لا يؤمن فسخ السلم، لتأخير المعقود عليه، فوجب معرفة رأس ماله؛ ليردّ بدله؛ كالقرض، واعتبر التوهم هنا؛ لأن الأصل عدم جوازه، وإنما جوز<sup>(٣)</sup> مع الأمن من الغرر، ولم يوجد هنا. (فلا تكفي مشاهدته)؛ أي: رأس مالٍ السلم؛ كما لو عقّده بصيرة لا يعلمان قدرها ووصفها، (ولا يصح بما لا ينضبط؛ كجواهر) وثوب غريب النسج وكتب (ومغشوش، ويرد) ما قبض من ذلك على

(١) في «ف»: «ولا».

(٢) أقول: اتجه الشارح أيضاً، وهو صريح في كلامهم؛ لأنه أحد العوضين، ويشترط فيه ما يشترط في البيع، وقول شيخنا: (لثلاثين... إلخ)، غير ظاهر، بل لفقد الشرط، وهو العلم بذلك، فتأمل، انتهى.

(٣) في «ق»: «جوزه».



إِنْ وُجِدَ، وَإِلَّا فِقِيمَتُهُ، فَإِنْ اِخْتَلَفَا فِيهَا، فَقَوْلُ مُسْلِمٍ إِلَيْهِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فِقِيمَةُ مُسْلِمٍ فِيهِ مُؤَجَّلًا<sup>(١)</sup>.

\* فَرَعٌ: لَوْ تَعَاقَدَا عَلَى مِئَةِ دِرْهَمٍ فِي كَرِّ بَرٍّ، وَشَرَطَا تَعْجِيلَ خَمْسِينَ وَتَأْجِيلَ أُخْرَى، لَمْ يَصَحَّ الْعَقْدُ فِي الْكُلِّ؛ .....

أَنَّهُ رَأْسُ مَالٍ سَلَمٍ؛ لِفَسَادِ الْعَقْدِ (إِنْ وُجِدَ، وَإِلَّا) يَوْجَدُ (فِقِيمَتُهُ) إِنْ كَانَ مَتَقَوْمًا، وَمِثْلُهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا؛ كَصَبْرَةٍ مِنْ نَحْوِ حَبُوبٍ؛ (فَإِنْ اِخْتَلَفَا فِيهَا)؛ أَي: فِي قِيَمَةِ<sup>(٢)</sup> رَأْسِ مَالِ السَّلَمِ الْبَاطِلِ، أَوْ فِي قَدْرِ الصَّبْرَةِ الْمَجْعُولَةِ رَأْسِ مَالِ سَلَمٍ؛ (فَقَوْلُ مُسْلِمٍ إِلَيْهِ) بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ غَارَمٌ، (فَإِنْ تَعَذَّرَ) قَوْلُ مُسْلِمٍ إِلَيْهِ؛ بِأَنْ قَالَ: لَا أَعْرِفُ قِيَمَةَ مَا قَبَضْتُهُ؛ (فِقِيمَةُ مُسْلِمٍ فِيهِ مُؤَجَّلَةٌ<sup>(٣)</sup>) إِلَى الْأَجْلِ الَّذِي عِينَاهُ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْأَشْيَاءِ أَنْ تَبَاعَ بِقِيَمَتِهَا؛ وَيَقْبَلُ قَوْلُ مُسْلِمٍ إِلَيْهِ فِي قَبْضِ رَأْسِ مَالِهِ، وَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا: قَبْضٌ قَبْلَ التَّفَرُّقِ، وَالْآخَرُ بَعْدَهُ؛ فَقَوْلُ مَدْعِي الصَّحَةِ، وَتَقَدَّمَ بَيْنَتُهُ عِنْدَ التَّعَارُضِ.

\* (فَرَعٌ: لَوْ تَعَاقَدَا عَلَى) نَحْوِ (مِئَةِ دِرْهَمٍ فِي) نَحْوِ<sup>(٤)</sup> (كَرِّ بَرٍّ، وَشَرَطَا تَعْجِيلَ خَمْسِينَ وَتَأْجِيلَ أُخْرَى؛ لَمْ يَصَحَّ الْعَقْدُ فِي الْكُلِّ) وَلَوْ قَلْنَا بِتَفْرِيقِ

(١) فِي «ف»: «مُؤَجَّلٌ»، وَفِي هَامِش «ف»: «وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ فِي رَوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ: إِذَا أَسْلَمَ ثَلَاثَ مِئَةِ دِرْهَمٍ فِي أَصْنَافٍ شَتَّى؛ مِئَةً فِي حَنْطَةٍ، وَمِئَةً فِي شَعِيرٍ، وَمِئَةً فِي شَيْءٍ آخَرَ، فَخَرَجَ فِيهَا زَيْوْفٌ؛ رَدَّ عَلَى الْأَصْنَافِ الثَّلَاثَةِ، عَلَى كُلِّ صِنْفٍ بِقَدْرِ مَا وَجَدَ مِنَ الزَيْوْفِ، فَصَحَّ الْعَقْدُ فِي الْبَاقِي بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ».

(٢) فِي «ق»: «أَي: الْقِيَمَةُ، فِي قِيَمَةٍ».

(٣) فِي «ق»: «مُؤَجَّلًا».

(٤) سَقَطَ مِنْ «ق».

لأنَّ ما عُجِّلَ يقابلُ بِأَكْثَرِ ممَّا أُجِّلَ، وهو مجهولٌ.  
السابع: أن يُسَلَّمَ في ذِمَّةٍ، فلا يَصِحُّ في عَيْنٍ، وبعضهم نفاه؛  
لأنَّ الموجَّلَ لا يكونُ إِلَّا بِذِمَّةٍ.

\* \* \*

### فصل

ولا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ مَكَانِ الْوَفَاءِ<sup>(١)</sup> إِنْ لَمْ يُعْقَدْ بِنَحْوِ بَرِّيَّةٍ وَسَفِينَةٍ، . . .

الصفقة؛ (لأنَّ ما عُجِّلَ يقابلُ بِأَكْثَرِ ممَّا أُجِّلَ، وهو مجهولٌ)؛ فلم يَصِحَّ لذلك.

الشرطُ (السابعُ: أن يُسَلَّمَ في ذِمَّةٍ؛ فلا يَصِحُّ) السَلَمُ (في عَيْنٍ) نَابِتَةٌ؛ كشجرة ونحوها؛ لأنَّه لا يُمْكِنُ بَيْعُهُ فِي الْحَالِ، فلا حَاجَةَ إِلَى السَلَمِ فِيهِ، (وبعضُهم)؛ أي: بعضُ الأصحابِ (نفاه)؛ أي: نفى هذا الشرطَ، فلم يذكُرْ استِغْنَاءَ عَنْهُ بِذِكْرِ الْأَجْلِ؛ (لأنَّ الموجَّلَ لا يكونُ إِلَّا بِذِمَّةٍ) قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: فَائِدَةٌ: هَذِهِ الشُّرُوطُ السَّبْعَةُ هِيَ الْمَشْتَرِطَةُ فِي صِحَّةِ السَّلَمِ لَا غَيْرُ، لَكِنْ هَذِهِ زَائِدَةٌ عَلَى شُرُوطِ الْبَيْعِ<sup>(٢)</sup>.

### (فصلٌ

ولا يشترطُ) فِي السَّلَمِ (ذِكْرُ مَكَانِ الْوَفَاءِ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ، وَكِبَائِي الْبُيُوعِ (إِنْ لَمْ يُعْقَدْ بِنَحْوِ بَرِّيَّةٍ وَسَفِينَةٍ) وَنَحْوَهُمَا؛ كَدَارِ حَرْبٍ وَجَبَلٍ غَيْرِ مَسْكُونٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ التَّسْلِيمُ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ، فَيَكُونُ مُحَلُّ التَّسْلِيمِ مَجْهُولاً،

(١) فِي هَامِشِ «ح»: «خِلَافاً لِلشَّافِعِيَّةِ».

(٢) انْظُرْ: «الْإِنْصَافُ» لِلْمُرَادَوِيِّ (١٠٧ / ٥).

وَيَجِبُ مَعَ تَشَاخُّ وَفَاءٍ مَكَانَ عَقْدٍ، وَشَرْطُهُ فِيهِ مُؤَكَّدٌ، وَإِنْ دَفَعَ فِي غَيْرِهِ لَا مَعَ أُجْرَةٍ حَمْلِهِ إِلَيْهِ صَحَّ كَشَرْطِهِ فِيهِ، وَلَا يَصِحُّ أَخْذُ رَهْنٍ أَوْ كَفِيلٍ<sup>(١)</sup> أَوْ ضَمَانٍ بِمُسْلَمٍ فِيهِ.....

فاشترط تعيينه بالقول كالزمان (ويجب مع تشاخُّ وفاءً مكانَ عقدٍ) السلم إذا كان محلَّ إقامة؛ لأنَّ مقتضى العقد التسليم في مكانه، (وشَرْطُهُ)؛ أي: الوفاء (فيه)؛ أي: مكان العقد (مؤكَّد)؛ لأنَّه شرط<sup>(٢)</sup> مقتضى العقد، فلا يؤثِّر (وإن دفع) مسلم إليه السلم (في غيره)؛ أي: المكان الذي شُرِّطَ به إنَّ عقدَ بنحوٍ بريَّة، أو مكان العقد إنَّ عقدَ بغيرِ نحوٍ بريَّة، (لا مَعَ أُجْرَةٍ حَمْلِهِ إِلَيْهِ)؛ أي: إلى ما يجب تسليمه فيه؛ (صحَّ)؛ أي: جاز الدفع؛ لتراضيهما عليه، وبرئ دافع؛ (ك) ما يصحُّ (شرطه)؛ أي: الوفاء (فيه)؛ أي: غير محلِّ العقد؛ كبيع الأعيان، فإنَّ دفعه، في غير محلِّه، ودفع معه أُجْرَةَ حَمْلِهِ إِلَيْهِ؛ لم يجز، ولو تراضيا؛ لأنَّه كالاغتياض عن بعض السلم.

(ولا يصحُّ أخذُ رهنٍ أو كفيلٍ أو ضمانٍ بمسلمٍ فيه)، وهو المذهب، جزم به الخرقى في «خصاله»، وصاحب «المبهبج» و«الإيضاح»، وناظم «المفردات»، قال في «الخلاصة»: لا يجوز أخذ الرهن والكفيل به على الأصح، واختاره الأكثر، ورويت كراهته عن علي<sup>(٣)</sup> وابن عباس<sup>(٤)</sup> وابن عمر<sup>(٥)</sup>، ولأنَّ الرهن إنما يجوز بشيء

(١) في هامش «ح»: «وصحَّ في «المغني» صحة ضمان دين السلم وقال: لأنه دين لازم، فصحَّ ضمانه».

(٢) في «ق»: «لأن شرطه».

(٣) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٤٠٨٢)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٠٠٣٤).

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٠٠٣٦).

(٥) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٤٠٨٣)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٠٠٣٥).

خلافاً لجمع، ولا اعتياض عنه، ولا بيعه أو رأس ماله بعد فسخ وقبل قبض ولو لمن هو<sup>(١)</sup> عليه، ولا حوالته به ولا عليه، وتصح هبة كل دين ولو سلفاً لمدين فقط، لا لغيره إلا لضمانه، .....

يمكن استيفاؤه من ثمن الرهن، والضمان يقيم ما في ذمة الضامن مقام ما في ذمة المضمون عنه، فيكون في حكم العوض والبدل عنه، وكلاهما لا يجوز؛ للخبر، (خلافاً لجمع) منهم صاحب «الرعاية» و«الوجيز» و«التصحیح»<sup>(٢)</sup> وغيرهم؛ (ولا يصح اعتياض عنه)؛ أي: المسلم فيه، (ولا يصح بيعه، أو بيع رأس ماله) الموجود (بعد فسخ) عقد (وقبل قبض) رأس ماله - (ولو) كان البيع لمن هو عليه - ولا حوالته به من جانب المسلم إليه على غيره، (ولا حوالته عليه) من جانب المسلم؛ لنهي عليه الصلاة والسلام عن بيع الطعام قبل قبضه<sup>(٣)</sup>، وعن ربح ما لم يضمن<sup>(٤)</sup>، وحديث: «مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ، فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ»<sup>(٥)</sup>، ولأنه لم يدخل في ضمانه؛ أشبه المكيل قبل قبضه، وأيضاً فرأس مال السلم بعد فسخه وقبل قبضه مضمون على المسلم إليه بعقد السلم؛ أشبه المسلم فيه.

(وتصح هبة كل دين - ولو سلفاً - لمدين فقط)؛ لأنه إسقاط، فإن وهبه دينه حقيقة؛ لم يصح؛ لانتفاء معنى الإسقاط، واقتضاء الهبة وجود معين، وهو منتفٍ، ومن هنا امتنع هبته لغير من هو عليه، (ولا يصح هبة الدين (لغيره)؛ أي: غير المدين، (إلا لضمانه) به، فيصح؛ لأنه في معنى الإسقاط.

(١) سقط من «ف».

(٢) انظر: «تصحیح الفروع» للمرداوي (١٥٧ / ٤).

(٣) رواه ابن ماجه (٢٢٢٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) رواه أبو داود (٣٥٠٤)، من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٥) تقدم تخريجه (٢٤٠ / ٦).

ويُتَجَّهُ: ولو ضَمِنَهُ حِيلَةً.

وَيَصِحُّ بَيْعُ دَيْنٍ مُسْتَقَرٍّ مِنْ ثَمَنِ وَقَرْضٍ وَمَهْرٍ بَعْدَ دَخُولٍ، وَأُجْرَةٍ اسْتُوفِي نَفْعُهَا، وَأَرَشٍ جَنَائِيَّةٍ، وَقِيَمَةٍ مُتْلَفٍ، وَعَوَضٍ خُلِعَ لِمَدِينٍ فَقَطْ، وَشُرْطَ قَبْضُ عَوَضِهِ قَبْلَ تَفَرُّقٍ إِنْ يَبْعَ بِمَا لَا يُبَاعُ بِهِ نَسِئَةً، أَوْ بِمَوْصُوفٍ بِذِمَّةٍ.

(ويُتَجَّهُ ولو ضَمِنَهُ حِيلَةً)؛ لِإِسْقَاطِ الدَّيْنِ؛ كَمَا لَوْ ظَنَّ أَنَّهُ إِذَا ضَمِنَ الْمَدِينُ لِدَائِنِهِ، وَتَعَسَّرَ عَلَيْهِ تَحْصِيلُهُ مِنْهُ، يَسْقُطُ الدَّائِنُ عَنْهُ؛ فَيَصِحُّ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ عَنْ طَيِّبِ نَفْسٍ مِنْهُ، وَهُوَ مُتَجَّهُ<sup>(١)</sup>.

(وَيَصِحُّ بَيْعُ<sup>(٢)</sup> دَيْنٍ مُسْتَقَرٍّ مِنْ ثَمَنِ وَقَرْضٍ وَمَهْرٍ بَعْدَ دَخُولٍ) أَوْ نَحْوِهِ مِمَّا يَقْرَرُهُ، (وَأُجْرَةٍ اسْتُوفِي نَفْعُهَا، وَأَرَشٍ جَنَائِيَّةٍ، وَقِيَمَةٍ مُتْلَفٍ)، وَجُعِلَ بَعْدَ عَمَلٍ، (وَعَوَضٍ) نَحْوِ (خُلِعَ، لِمَدِينٍ فَقَطْ، وَشُرْطَ) لَصَحَّةِ الْبَيْعِ (قَبْضُ عَوَضِهِ قَبْلَ تَفَرُّقٍ) لَخَبَرِ ابْنِ عَمَرَ، وَتَقَدَّمَ، فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ مَا فِي الذِّمَّةِ مِنْ أَحَدِ النَّاقِذِينَ بِالْآخِرِ، وَقِيَسَ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ غَيْرُهُ، فَإِنْ لَمْ يَقْبِضْ عَوَضَهُ بِالْمَجْلِسِ؛ لَمْ يَصَحَّ (إِنْ يَبْعَ) الدَّيْنُ (بِمَا لَا يُبَاعُ بِهِ نَسِئَةً)؛ كَذَهَبِ بَفَضَّةٍ، وَبَرٍّ بِشَعِيرٍ؛ لِمَا تَقَدَّمَ (أَوْ) بَيْعِ الدَّيْنِ (بِمَوْصُوفٍ بِذِمَّةٍ)، سِوَاءِ كَانَ يُبَاعُ بِهِ نَسِئَةً، أَوْ لَا، وَلَمْ يَقْبِضْ بِالْمَجْلِسِ؛ لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّهُ يَبْعُ دَيْنٍ بِدَيْنٍ، فَإِنْ بَيْعَ مَكِيلٌ بِمَوْزُونٍ مُعَيَّنٍ، وَعَكْسُهُ؛ صَحَّ، وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْ عَوَضَهُ بِالْمَجْلِسِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ.

(١) أَقُولُ: اتَّجَهَهُ الشَّارِحُ أَيْضاً، وَنَقَلَهُ الشَّيْخُ عُثْمَانُ بِعِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ، وَصُورَ لِلْحِيلَةِ صُورَةً أُخْرَى أَظْهَرَ مِمَّا صَوَّرَهُ شَيْخُنَا، فَارْجِعْ إِلَيْهِ، انْتَهَى.

(٢) سَقَطَ مِنْ «ق».

(٣) فِي «ق»: «وَلَيْسَ».

- ويتجّه: بَلْ ولو بغيرِ ذمّةٍ، خلافاً لهما<sup>(١)</sup> - لا لغيره، ولا غيرٍ مستقرٍّ كدَيْنٍ كتابيّةٍ، وأجرةٍ قبلَ مضيِّ مدّةٍ، وصداقٍ قبلَ دخولٍ، ويتجّه: صحّةُ مُصالحةٍ<sup>(٢)</sup> عَنْ ذلك.....

(ويتجّه بل) ولا يصحُّ بيعُ دينٍ بموصوفٍ (ولو بغيرِ ذمّةٍ) إذا لم يقبضَ بالمجلس؛ لأنَّ من شرطه قبضَ عوضه ممَّن هو عليه بالمجلس، (خلافاً لهما)؛ أي: لـ «الإقناع» و«المنتهى»<sup>(٣)</sup> في تقييدهما اشتراط القبض فيما إذا كان موصوفاً بالذمّة<sup>(٤)</sup>، وهذا الاتجاه غيرُ مسلمٍ؛ لأنَّ المذهبَ عدمُ اشتراطِ القبض في المجلس فيما إذا كانَ العوضُ بعينٍ موصوفةٍ بغيرِ ذمّةٍ؛ كما لو كانَ مشاهداً بحيثُ لو أرادَ قبضه لا يمنعه منه أحدٌ؛ وكذا متقدّماً رؤيته بيسيرٍ؛ لأنَّه يبيعُ دينٍ بعينٍ، فلا وجهَ لعدمِ صحتهِ<sup>(٥)</sup>، و(لا)<sup>(٦)</sup> يصحُّ بيعُ دينٍ مطلقاً (لغيره)؛ أي: غيرِ مَنْ هو عليه، سواءً كانَ عرضه مما يباعُ به نسيئةً، أو لا؛ لأنَّه غيرُ قادرٍ على تسليمه؛ أشبهَ الآبقِ، (ولا) يبيعُ دينٍ (غيرٍ مستقرٍّ؛ كدينٍ كتابيّةٍ، وأجرةٍ قبلَ مضيِّ مدّةٍ، وصداقٍ قبلَ دخولٍ)؛ لأنَّ ملكه فيه غيرُ تامٍّ.

(ويتجّه: صحّةُ مُصالحةٍ عن ذلك)؛ أي: عن الدينِ غيرِ المستقرِّ، دفعاً

(١) في «ح»: «له».

(٢) في «ف»: «المصالحة».

(٣) في «ق»: «المنتهى» و«الإقناع».

(٤) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوحى (٢/ ٣٩١)، و«الإقناع» للحجاوي (٢/ ٢٩٨).

(٥) أقول: هذا الاتجاه ليس في نسخة الشارح، وهو يجري على مرجوح، كما في «الإنصاف»، والصحيحُ ما قالاه، كما قرره شيخنا، انتهى.

(٦) سقط من «ق».

وَتَصَحُّ إِقَالَةُ فِي سَلَمٍ<sup>(١)</sup> وَبَعْضِهِ بَدُونِ قَبْضِ رَأْسِ مَالِهِ أَوْ عَوَضِهِ لَعَدَمٍ،  
وَبَفْسُخٍ يَجِبُ رَدُّ مَا أَخَذَ، وَإِلَّا فَمِثْلُهُ، ثُمَّ قِيَمَتُهُ، فَإِنْ أَخَذَ بَدْلَهُ ثَمَنًا وَهُوَ  
ثَمَنٌ فَصَرَفٌ، وَإِلَّا جَازَ فِي عَوَضٍ مَعِيْنٍ تَفَرُّقٌ<sup>(٢)</sup> قَبْلَ قَبْضٍ إِنْ لَمْ يَجْرَ  
رَبَا نِسَاءً، .....

للتزاع، وطلباً للسهولة، وهو متجه<sup>(٣)</sup>.

(وتصحُّ إقالة في سلم؛ لأنها فسخ، (و) تصحُّ إقالة في (بعضه)؛ لأنها  
مندوبٌ إليها، وكلُّ مندوبٍ إليه صحَّ في شيء؛ صحَّ في بعضه؛ كالإبراء (بدون)  
متعلِّق بـ (تصحُّ) (قبض رأس ماله)؛ أي: السلم إن وجد (أو) بدون قبض  
(عوضه)؛ أي: رأس مال السلم؛ (لعدم) وجود مسلم فيه؛ لأنها فسخ، فإذا  
حصلت، بقي الثمن بيد البائع أو ذمته، فلم يشترط قبضه في المجلس، كالقرض.

(وبفسخ سلم (يجب) على مسلم إليه (ردُّ ما أخذ) من رأس ماله إن بقي  
لرجوعه لمسلم، (وإلا) يكن باقياً؛ (ف) عليه (مثله) إن كان مثلياً، (ثمَّ قيمته) إن  
كان متقوماً، أو تعدَّر المثل؛ لأنَّ ما تعدَّر ردهُ يرجعُ ببدله، (فإن أخذ بدله)؛ أي:  
بدل رأس مال السلم (ثمنًا)؛ أي: نقداً، (وهو ثمنٌ؛ ف) هو (صرف) لا يجوزُ  
فيه التفرُّق قبل القبض، (وإلا جاز في عوضٍ معيْنٍ تفرُّق قبل قبضٍ إن لم يجر) بين  
العوضين (ربا نساءً) بأن كان رأس مال السلم عرضاً، فأخذ المسلم عنه عرضاً أو  
ثمناً بعد الفسخ؛ فيجوزُ فيه التفرُّق قبل القبض، ويكونُ بيعاً، بخلاف ما لو كان العوضُ

(١) في «ح»: «مسلم».

(٢) قوله: «في عوض معيْنٍ سقط من «ف».

(٣) أقول: اتجهَّ الشارحُ أيضاً، وهو ظاهرٌ، ولم أرَ من صرَّح به، ويأتي في الصلح ما يؤيده،  
وصرَّح بصحته في ذين السلم في «الإنصاف» هنا، وهو غيرُ مستقرٍّ، فغيرُه مثله، انتهى.

وَمَنْ لَهُ سَلَمٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مِنْ جِنْسِهِ، فَقَالَ لَغَرِيمِهِ: اقْبِضْ سَلَمِي لِنَفْسِكَ،  
لَمْ يَصِحَّ لِنَفْسِهِ لِأَنَّهُ حَوَالَةٌ، وَلَا لِلْأَمْرِ لِأَنَّهُ لَمْ يُوَكَّلْهُ، وَصَحَّ: لِي ثُمَّ  
لَكَ، وَ: اشْتَرِ لَكَ بِهِذِهِ الدَّرَاهِمِ مِثْلَ الطَّعَامِ الَّذِي عَلَيَّ، فَفَعَلَ، لَمْ  
يَصِحَّ، وَ: لِي ثُمَّ اقْبِضْهُ لِنَفْسِكَ، صَحَّ شَرَاءً دُونَ قَبْضٍ لِنَفْسِهِ<sup>(١)</sup>،  
وَ: اقْبِضْهُ لِي ثُمَّ لِنَفْسِكَ، .....

مكيلاً عن مكيل، أو موزوناً عن موزون؛ فيعتبر فيه القبض قبل التفريق، كالصرف.  
(وَمَنْ لَهُ سَلَمٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مِنْ جِنْسِهِ، فَقَالَ لَغَرِيمِهِ: اقْبِضْ سَلَمِي لِنَفْسِكَ)  
فَفَعَلَ؛ (لَمْ يَصِحَّ) قَبْضُهُ (لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ حَوَالَةٌ) بِالسَّلَمِ، وَتَقَدَّمَ أَنَّهَا لَا تَصِحُّ بِهِ،  
(وَلَا) قَبْضُهُ (لِلْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوَكَّلْهُ) فِي قَبْضِهِ، فَلَمْ يَقَعْ لَهُ، فِيرُدُّ لِمُسْلِمٍ<sup>(٢)</sup> إِلَيْهِ،  
(وَصَحَّ) قَبْضُهُ لِهَما إِنْ قَالَ: اقْبِضْهُ (لِي، ثُمَّ) اقْبِضْهُ (لَكَ)؛ لِاسْتِنَابَتِهِ فِي قَبْضِهِ لَهُ،  
ثُمَّ لِنَفْسِهِ، فَإِذَا اقْبِضَ لِمَوْكَلِّهِ؛ جَازَ أَنْ يَقْبِضَ لِنَفْسِهِ؛ كَمَا لَوْ كَانَ لَهُ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ،  
وَتَقَدَّمَ: يَصِحُّ قَبْضُ وَكَيْلٍ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسٍ دِينِهِ، (وَ) إِنْ  
دَفَعَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو دَرَاهِمَ، وَعَلَى زَيْدٍ طَعَامٌ لِعَمْرٍو، فَقَالَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو: (اشْتَرِ لَكَ بِهِذِهِ  
الدَّرَاهِمِ مِثْلَ الطَّعَامِ الَّذِي عَلَيَّ، فَفَعَلَ؛ لَمْ يَصِحَّ) الشَّرَاءُ؛ لِأَنَّهُ فَضُولِيٌّ. قَالَ فِي  
«الْفُرُوعِ»<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَى لِنَفْسِهِ بِمَالٍ غَيْرِهِ، (وَ) إِنْ قَالَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو: اشْتَرِ (لِي)  
بِالدَّرَاهِمِ طَعَاماً (ثُمَّ اقْبِضْهُ لِنَفْسِكَ)، فَفَعَلَ؛ (صَحَّ شَرَاؤُهُ)؛ لِأَنَّهُ وَكَيْلٌ، (دُونَ قَبْضٍ)  
ذَلِكَ (لِنَفْسِهِ)؛ لِأَنَّ قَبْضَهُ لِنَفْسِهِ فَرَعٌ عَنْ قَبْضِ مَوْكَلِّهِ، وَلَمْ يَوْجَدْ، وَإِنْ قَالَ لَهُ: اشْتَرِ  
لِي بِالدَّرَاهِمِ مِثْلَ الطَّعَامِ الَّذِي عَلَيَّ (وَ: اقْبِضْهُ لِي، ثُمَّ) اقْبِضْهُ (لِنَفْسِكَ)،

(١) سقط من «ف».

(٢) في «ق»: «المسلم».

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٦/ ٣٣٧).



صَحًّا، وَيَتَّجُهُ: لو قَبَضَ دَيْنَ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ بِشَرَطِ كَوْنِهِ قَرْضًا أَوْ بَيْعًا لَمْ يَصِحَّ، وَلَهُ أَجْرٌ مِثْلُ التَّقَاضِي وَ: أَنَا أَقْبِضُهُ لِنَفْسِي وَخُذْهُ بِالْكَيْلِ الَّذِي تَشَاهِدُ، صَحَّ<sup>(١)</sup> لهما، أَوْ: احْضُرْ<sup>(٢)</sup> اكْتِيَالِي مِنْهُ لِأَقْبِضَهُ لَكَ، صَحَّ لهما قَبْضُهُ لِنَفْسِهِ.....

فَفَعَلَ؛ (صَحًّا)؛ أَي: الْقَبْضَانِ؛ لِأَنَّهُ وَكَيْلٌ فِي الشِّرَاءِ وَالْقَبْضِ، ثُمَّ الْقَبْضُ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ.

(وَيَتَّجُهُ: لو قَبَضَ دَيْنَ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ)؛ أَي: إِذْنِ رَبِّ الدَّيْنِ (بَشَرَطِ كَوْنِهِ)؛ أَي: الدَّيْنِ الْمَقْبُوضِ (قَرْضًا أَوْ) بِشَرَطِ كَوْنِ قَبْضِهِ لَذَلِكَ (بَيْعًا)؛ أَي: مَبِيعًا؛ (لَمْ يَصَحَّ)؛ أَي: الْقَرْضُ وَالْبَيْعُ، (وَلَهُ)؛ أَي: الْقَابِضُ (أَجْرٌ مِثْلُ التَّقَاضِي)؛ أَي: أَجْرُهُ مِثْلُهُ مَدَّةَ اسْتِغَالِهِ بِالتَّقَاضِي؛ لِأَنَّهُ حَبَسَ نَفْسَهُ عَنِ الْعَمَلِ أَنْ لَوْ كَانَ لِتَحْصِيلِ مَالٍ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ، فَوَجِبَ لَهُ<sup>(٣)</sup> أَجْرٌ مِثْلُهُ فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ، وَهُوَ مُتَّجُهُ<sup>(٤)</sup>.

(و) إِنْ قَالَ رَبُّ سَلَمٍ لَغَرِيمِهِ: (أَنَا أَقْبِضُهُ)؛ أَي: السَّلَمُ مَمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ (لِنَفْسِي، وَخُذْهُ بِالْكَيْلِ الَّذِي تَشَاهِدُ؛ صَحَّ) قَبْضُهُ لِنَفْسِهِ؛ لَوْ جُودَ قَبْضُهُ مِنْ مُسْتَحَقِّهِ، (و) إِنْ قَالَ رَبُّ سَلَمٍ لَغَرِيمِهِ: (احْضُرْ اكْتِيَالِي مِنْهُ)؛ أَي: مَمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ الْحَقُّ؛ (لَأَقْبِضَهُ لَكَ)، فَفَعَلَ؛ (صَحَّ قَبْضُهُ لِنَفْسِهِ) وَلَا أَثَرَ لِقَوْلِهِ: (لَأَقْبِضَهُ لَكَ)؛ لِأَنَّ

(١) سقط من «ح».

(٢) في «ز»: «واحضر».

(٣) سقط من «ق».

(٤) أقول: قال الشارح: تقدّم نظائره، وهو متّجّه، فتأمل، انتهى.

قلت: لم أرَ مَنْ صرّحَ بقوله: (وله أجر)، وسيأتي الكلام على ذلك في (باب الإجارة). وأما قوله: (ولو قبض... إلخ): فظاهر، فلو وكله في القبض وفي إقراض نفسه أو بيعه لها؛ فيصح لما في الباب من نظائر ذلك، وبحث المصنف مصرّحاً به في مواضع، انتهى.

لا لغريم، فلا يصح تصرفه فيه بدون اعتباره، وإن برئت ذمته دافع، وإن تركه بمكياله وأقبضه لغريمه صحّ لهما<sup>(١)</sup>. ولو أذن لغريمه في الصدقة بدينه عنه، أو صرفه، .....

القبض مع نيته لغريمه كمع نيته لنفسه، وفي بعض النسخ بدل قوله: (صح)، إلى قوله: (وأقبضه لغريمه، صحّ لهما): (لم يصح)؛ أي: القبض (لهما)؛ أي: لربّ السلم وغريمه، (خلافاً لهما)؛ أي: لـ «الإقناع» و«المنتهى»، حيث قال بصحته تبعاً لـ «تصحيح الفروع»<sup>(٢)</sup>، وجزم به في «الوجيز» وتذكره «ابن عبدوس»، وقال في «الإنصاف»: وهو المذهب<sup>(٣)</sup>، فإن صحّ نسبة ما في ذلك البعض إلى المصنف؛ فمحمول على رواية مرجوحة اختارها أبو بكر، والمذهب خلافها، وعلم من قوله: (صحّ قبضه لنفسه)، أنه (لا) يكون قبضاً (لغريم) مقول له ذلك؛ لعدم كيله إياه؛ أشبه ما لو قبضه جزافاً، وتقدم في البيع أنه يصح قبض المبيع جزافاً إن علمه، (فلا يصحّ تصرفه)؛ أي: من حضر الاكتيال (فيه)؛ أي: المكيل (بدون اعتباره، وإن برئت ذمته دافع) منه؛ لفساد القبض، (وإن تركه)؛ أي: ترك القابض المقبوض (بمكياله، وأقبضه لغريمه؛ صحّ القبض (لهما)؛ لأنّ استدامة الكيل كابتدائه، وقبض الآخر في مكياله جرى لصاعه فيه، (ولو أذن لغريمه في الصدقة بدينه<sup>(٤)</sup>) الذي له عليه (عنه، أو) أذن له في (صرفه) والمضاربة به

(١) في «ح، ف»: «أو احضر اكتيالي منه لأقبضه لك؛ لم يصح لهما خلافاً لهما فيهما»، والمثبت من «ز»، وقد أشير عليه في «ح، ف» بالحذف.

(٢) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوحى (٢/ ٣٩٢)، و«الإقناع» للحجاوي (٢/ ٢٩٩)، و«تصحيح الفروع» للمرداوي (٦/ ٢٨٠).

(٣) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٥/ ١١٥).

(٤) في «ق»: «بالصدقة في دينه».

لَمْ يَصِحَّ، وَلَمْ يَبْرَأْ، وَ: تَصَدَّقْ عَنِّي بِكَذَا، وَلَمْ يَقُلْ: مِنْ دَيْنِي، صَحَّ، وَكَانَ اقْتِرَاضاً، لَكِنْ يَسْقُطُ مِنْ دَيْنِ غَرِيمٍ بِقَدْرِهِ بِالْمُقَاصَّةِ، وَ: اشْتَرِ لِي بِدَيْنِي عَلَيْكَ طَعَاماً، أَوْ: أَسْلَفْ لِي أَلْفاً مِنْ مَالِكَ فِي كُرٍّ طَعَامٍ، فَفَعَلَ، لَمْ يَصِحَّ، فَإِنْ قَالَ: اشْتَرِ لِي<sup>(١)</sup> فِي ذِمَّتِكَ، أَوْ: أَسْلَفْ لِي أَلْفاً فِي كُرٍّ طَعَامٍ، وَاقْبِضِ الثَّمَنَ عَنِّي مِنْ مَالِكَ أَوْ مِنَ الدَّيْنِ الَّذِي لِي عَلَيْكَ، صَحَّ، وَمَنْ قَبِضَ دَيْناً جُزْأً قَبْلَ قَوْلِهِ فِي قَدْرِهِ، .....

وَنَحْوَهُ<sup>(٢)</sup>، أَوْ قَالَ: اعْزَلُهُ وَضَارِبُ بِهِ، فَفَعَلَ؛ (لَمْ يَصِحَّ) ذَلِكَ، (وَلَمْ يَبْرَأْ) الْغَرِيمُ مِنَ الدَّيْنِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ رَبَّ الدَّيْنِ لَا يَمْلِكُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ، (و) لَوْ قَالَ رَبُّ الدَّيْنِ لَغَرِيمِهِ: (تَصَدَّقْ عَنِّي بِكَذَا، وَلَمْ يَقُلْ: مِنْ دَيْنِي) أَوْ قَالَ: أَعْطِ فَلاناً كَذَا، وَلَمْ يَقُلْ مِنْ دَيْنِي؛ (صَحَّ) ذَلِكَ، (وَكَانَ اقْتِرَاضاً)، لَا تَصَرُفاً فِي الدَّيْنِ قَبْلَ قَبْضِهِ؛ كَمَا لَوْ قَالَ لَغَرِيمِهِ<sup>(٣)</sup>، (لَكِنْ يَسْقُطُ مِنْ دَيْنِ غَرِيمٍ بِقَدْرِهِ)؛ أَي: قَدَرِ مَا قَالَ لَهُ تَصَدَّقْ عَنِّي وَنَحْوَهُ (بِالْمُقَاصَّةِ) الْآتِيَةِ.

(و) لَوْ قَالَ لَغَرِيمِهِ: (اشْتَرِ لِي بِدَيْنِي) الَّذِي لِي (عَلَيْكَ طَعَاماً)، فَفَعَلَ؛ لَمْ يَصِحَّ، (أَوْ) قَالَ لَهُ: (أَسْلَفْ لِي أَلْفاً مِنْ مَالِكَ فِي كُرٍّ طَعَامٍ، فَفَعَلَ، لَمْ يَصِحَّ)؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ لَا يَمْلِكُ إِلَّا بِقَبْضِهِ، (فَإِنْ قَالَ لَهُ: اشْتَرِ لِي فِي ذِمَّتِكَ، أَوْ) قَالَ لَهُ: (أَسْلَفْ لِي أَلْفاً فِي كُرٍّ طَعَامٍ، وَاقْبِضِ الثَّمَنَ عَنِّي مِنْ مَالِكَ، أَوْ مِنَ الدَّيْنِ الَّذِي لِي عَلَيْكَ؛ صَحَّ)؛ لِأَنَّهُ وَكَلَهُ فِي قَبْضِ الثَّمَنِ عَنْهُ مِنْ نَفْسِهِ وَفِي السَّلَفِ.

(وَمَنْ قَبِضَ) مِنْ غَرِيمِهِ (دَيْناً جُزْأً قَبْلَ قَوْلِهِ)؛ أَي: الْقَابِضُ (فِي قَدْرِهِ)؛

(١) سقط من «ف».

(٢) في «ق»: «أو نحوه».

(٣) في «ق»: «لغير غريمه».

ولا يتصرف بلا اعتباره<sup>(١)</sup>، لا إن قبضه بكيل أو وزن ثم ادعى نحو غلط، وما قبضه من دين مشترك بإرث أو إتلاف أو عقد، أو ضريبة سبب استحقاقها<sup>(٢)</sup> واحد، فشريكه مخير بين أخذ من غريم، أو قابض، ولو بعد تأجيل الطالب لحقه ما لم يستأذنه أو يتلف، فيتعين غريم، . . . .

أي: المقبوض يمينه؛ لأنه ينكر الزائد؛ والأصل عدمه، (ولا يتصرف) من قبض مكيلاً ونحوه جزافاً في قدر حقه (بلا اعتباره) بمعياره؛ لفساد القبض، و(لا) يقبل قول قابض (إن قبضه بكيل أو وزن، ثم ادعى نحو غلط)؛ كسهو؛ لأنه خلاف الظاهر.

(وما قبضه) أحد الشريكين، فأكثر (من دين مشترك بإرث أو إتلاف) عين مشتركة (أو بعقد)؛ كبيع مشترك أو إجارته (أو) بـ (ضريبة سبب استحقاقها واحد)؛ كوقف على عدد محصور، ووظيفة لكل منهما استحقاق فيها؛ (فشريكه مخير بين أخذ من غريم)؛ لبقاء اشتغال ذمته، (أو) أخذ من (قابض)؛ للاستواء في الملك، وعدم تمييز حصة الآخر، فليس أحدهما أولى من الآخر به (ولو بعد تأجيل الطالب لحقه) لما سبق؛ (ما لم يستأذنه)؛ أي: الشريك في القبض، فإن أذن له في القبض من غير توكيل في نصيبه، فقبضه لنفسه؛ لم يخاصه؛ كما لو قال: اقبض لك (أو) ما لم يتلف) مقبوض (فيتعين غريم)، والتالف من حصة قابض؛ لأنه قبضه لنفسه، ولا يضمن لشريكه شيئاً، وظاهره: ولو كان التلف بفعل قابضه؛ لعدم تعديه؛ لأنه قدر حقه، وإنما شاركه لثبوته مشتركاً، مع أنهم ذكروا: لو أخرجه

(١) قوله: «ولا يتصرف بلا اعتباره» سقط من «ف».

(٢) في «ح»: «استحقاقهما».

ويُتجه احتمالاً: لا إنْ تَعَدَّرَ وَمَنِ اسْتَحَقَّ عَلَى غَرِيمِهِ مِثْلَ مَا لَهُ عَلَيْهِ قَدْرًا  
وصفةً حَالَيْنِ، أو مَوْجَلَيْنِ أَجَلًا واحداً - ويتجه: وكانا مستقرَّين - تساقطاً  
وإنْ لم يَرْضَا، .....

القابضُ برهنٍ أو قضاء دينٍ؛ فَلَهُ أَخْذُهُ مِنْ يَدِهِ؛ كمقبوضٍ بعقدٍ فاسدٍ، قاله في  
«الفروع»<sup>(١)</sup>.

(ويتجه) بـ (احتمالٍ) قويٍّ: (لا إنْ تَعَدَّرَ) الاستيفاءُ من الغريمِ، فإنْ تَعَدَّرَ؛  
فله الرجوعُ على القابضِ بقدرِ نصيبِهِ ممَّا قبضَهُ بِإِذْنِهِ إنْ كَانَ باقياً، وقيمتُهُ إنْ كَانَ  
تالفاً، وهو متجه<sup>(٢)</sup>.

(وَمَنِ اسْتَحَقَّ)؛ أي: تجددَ له دينٌ (على غريمِهِ مثل ما له عليه) من دينٍ  
جنساً (وقدراً وصفةً حَالَيْنِ)؛ بأن اقترضَ زيدٌ من عمرو ديناراً مصرياً مثلاً، ثمَّ  
اشترى عمرو من زيدٍ بدينارٍ مصريٍّ حالاً، (أو مَوْجَلَيْنِ أَجَلًا واحداً)؛ كثنينٍ اتحدَ  
أجلُهُما، (ويتجه: وكانا)؛ أي: الثمنانِ (مستقرَّين) في الذمة؛ كبذلِ القرضِ،  
وثنينِ المبيعِ، وقيمةِ المتلفاتِ ونحوها؛ لاشتراطِ الاستقرارِ في المقاصَّةِ، مع أنَّهم  
صرَّحُوا في مواضعٍ بعدمِ اشتراطِ الاستقرارِ، منها ما إذا باعَ عبدهُ لزوجتهِ الحرةِ قبلَ  
الدخولِ بثنينٍ من جنسٍ ما سَمَّى لها، ومنها صحةُ المقاصَّةِ في مالِ الكتابةِ، فالظاهرُ  
أنَّهُ يشترطُ الاستقرارُ في المقاصَّةِ غالباً<sup>(٣)</sup>؛ (تساقطاً) إن استويا، (وإنْ لم يَرْضَا)

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٦/ ٢٨٨).

(٢) قوله: «وهو متجه» سقط من «ق».

أقول: قوى الشارحُ الاحتمالَ وأقرَّه، ولم أرَ صريحاً لأحدٍ، وظاهرُ كلامِهِم الإطلاقُ،  
ولعله مراد؛ إذ لا ياباه كلامُهُم، فتأمل، انتهى.

(٣) أقول: ناقشَ فيه الشارحُ أيضاً، وصريحُ كلامِ (م ص) والخلوتي يخالفُ =

أَوْ بِقَدْرِ الْأَقْلِ، لَا إِذَا كَانَا أَوْ أَحَدُهُمَا دَيْنَ سَلَمٍ، أَوْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ كَرَهْنٍ وَمَالٍ مُفْلَسٍ بَيْعًا لِذِي حَقٍّ لَهُ عَلَيْهِمَا، أَوْ كَانَ لَهُ عَلَيْهَا دَيْنٌ مِنْ جِنْسٍ وَاجِبٍ نَفَقَتِهَا مَعَ عُسْرَتِهَا، وَيَتَجَهُّ: أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُعْسِرًا وَالْآخَرُ مُوسِرًا، لِأَنَّ قَضَاءَ الدَّيْنِ بِمَا فَضَّلَ عَمَّا يَحْتَاجُهُ.....

أَوْ أَحَدُهُمَا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي اقْتِضَاءِ الدَّيْنِ مِنْ أَحَدِهِمَا وَدَفْعِهِ إِلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لَشَبْهِهِ بِالْعَبْثِ (أَوْ) سَقَطَ مِنَ الْأَكْثَرِ (بِقَدْرِ الْأَقْلِ) إِنْ تَفَاوَتَا قَدْرًا بَدُونِ تَرَاضٍ، وَ(لَا) يَتَسَاوَتَانِ (إِذَا كَانَا)؛ أَيِ: الْمَدِينَيْنِ دَيْنَ سَلَمٍ، (أَوْ) كَانَ (أَحَدُهُمَا دَيْنَ سَلَمٍ) وَلَوْ تَرَاضِيَا؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي دَيْنِ سَلَمٍ قَبْلَ قَبْضِهِ، (أَوْ تَعَلَّقَ بِهِ)؛ أَيِ: أَحَدِ الدَّيْنَيْنِ (حَقٌّ؛ كَرَهْنٍ وَمَالٍ مُفْلَسٍ بَيْعًا)؛ أَيِ: الرَّهْنِ وَمَالِ الْمُفْلَسِ (لِذِي)؛ أَيِ: صَاحِبِ (حَقٍّ لَهُ عَلَيْهِمَا)؛ أَيِ: عَلَى الرَّاهِنِ وَالْمُفْلَسِ؛ كَمَا لَوْ بَاعَ الرَّاهِنُ الرَّهْنَ لِتَوْفِيَةِ دَيْنِهِ مِنْ مَدِينَةٍ غَيْرِ الْمَرْتَهَنِ، وَكَمَا لَوْ بَاعَ الْمُفْلَسُ بَعْضَ مَالِهِ عَلَى بَعْضِ غَرْمَائِهِ بِثَمَنِ فِي الذِّمَّةِ مِنْ جِنْسِ مَالِهِ عَلَى الْمُفْلَسِ، فَإِنَّهُ لَا مَقَاصَّةَ؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغَرْمَاءِ بِذَلِكَ الثَّمَنِ، (أَوْ كَانَ لَهُ)؛ أَيِ: الزَّوْجُ (عَلَيْهَا)؛ أَيِ: عَلَى زَوْجَتِهِ (دَيْنٌ مِنْ جِنْسٍ وَاجِبٍ نَفَقَتِهَا)؛ لَمْ يَحْتَسَبْ بِهِ (مَعَ عُسْرَتِهَا)؛ لِأَنَّ قَضَاءَ الدَّيْنِ بِمَا فَضَّلَ وَيَأْتِي فِي النِّفَقَاتِ مُوضَحًا.

(وَيَتَجَهُّ: أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا)؛ أَيِ: الزَّوْجَيْنِ (مُعْسِرًا، وَ) الزَّوْجُ (الْآخَرُ مُوسِرًا؛ لِأَنَّ قَضَاءَ الدَّيْنِ) إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ (بِمَا فَضَّلَ عَمَّا يَحْتَاجُهُ) الْمَدِينُ، وَهُوَ مَتَجَهٌّ<sup>(١)</sup>.

= بَحْثُ الْمُصَنِّفِ، انْتَهَى.

(١) أَقُولُ: اتَّجَهَّ الشَّارِحُ أَيْضًا، وَلَمْ أَرَهُ صَرِيحًا لِأَحَدٍ، لَكِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِمْ هُنَا وَفِي =

وَمَتَى نَوَى مَدْيُونٌ وَفَاءً بَدْفَعٍ بَرِيٍّ، وَإِلَّا فَمَتَّبِعٌ، وَتَكْفِي نِيَّةُ حَاكِمٍ وَفَاءً قَهْرًا مِنْ مَدْيُونٍ، وَيَتَّبَعُهُ: وَقَبْضَتُهُ مِنْ دَيْنِي، فَقَالَ مَدِينٌ: بَلْ قَرْضٌ، فَمَعَ شُرُوطِ الْمَقَاصَةِ فَقَوْلُ قَابِضٍ، وَإِلَّا فَلَا.

(ومتى نوى مديون وفاءً عما عليه (بدفع؛ برئ) منه، (وإلا) ينو وفاءً، بل نوى التبرع، (فمتبرع)، والدين باقٍ عليه؛ لحديث: «وإنما لكل امرئ ما نوى»<sup>(١)</sup>)، هكذا ذكروه هنا، وقال في «مختصر التحرير» وغيره: ومن الواجب ما لا يثاب على فعله؛ كنفقة، وردٍّ وديعة، وغصب، ونحوه؛ كعارية ودين إذا فعل ذلك مع غفلة؛ لعدم النية المترتب عليها الثواب، انتهى.

فيحمل ما هنا على ما إذا نوى التبرع، لا على ما إذا غفل عن النية؛ جمعاً بين الكلامين، (وتكفي نية حاكم وفاء قهراً من) مال (مديون)؛ لا تمتناعه أو مع غيبته؛ لقيامه مقامه، ومن عليه دين لا يعلم به ربه؛ وجب عليه إعلامه به.

(ويتبعه: و) قول قابض مالٍ لغريمه: (قبضته من ديني) الذي لي في ذمتك، (فقال مدين: بل) هو (قرض) عندك ودينك باقٍ، (ف) إن وجد (مع) ذلك (شروط<sup>(٢)</sup> المقاصة) من اتفاق الدين والمقبوض قدرًا وجنسًا وصفة؛ (ف) القول (قول قابض) بيمينه؛ لأنه أعلم بنية نفسه، (وإلا) يوجد شرط المقاصة؛ (فلا)

= الحَجَر، وأيضاً لا فرق بينه وبين مسألة الزوجة، والمتبادر من الاتجاه أن الغريمين إذا كان أحدهما معسراً؛ فلا تساقط؛ لأن المعسر محتاج إلى الذي على الميسر فيدفعه له، فإذا فضل عن حاجته أو أيسر؛ أدّى ذلك، وليس المراد خصوص الزوجين، كما قرره شيخنا، فتأمل، انتهى.

(١) تقدم تخريجه (١/ ١٩٠).

(٢) في «ق»: «شرط».

.....

يقبلُ قولُه؛ لافتقارِ ذلكَ مع اختلافِ الجنسِ إلى عقدٍ جديدٍ، ولم يوجدْ، وهوَ  
متجَهٌ<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

---

(١) أقول: ليس الاتجاهُ في نسخةِ الشارحِ، ولم أرَ مَنْ صرَّحَ به، لكنه ظاهرٌ يؤخذُ من كلامهم، وقوله: (فقول قابض)؛ أي: لأن المقاصة لا تحتاج إلى عقد ولا إلى تراض، وقوله: (وإلا فلا)؛ أي: لأنه يحتاجُ إلى عقد، ولم يثبتْ، وفيما قرره شيخنا ما لا يخفى على المتأمل، انتهى.



## باب القرض

دَفْعٌ<sup>(١)</sup> مَالٍ إِرْفَاقًا لِمَنْ يَنْتَفِعُ بِهِ وَيَرُدُّ بَدْلَهُ، وَهُوَ مِنَ الْمَرَافِقِ  
الْمَنْدُوبِ إِلَيْهَا، .....

### (بَابُ الْقَرْضِ)

بفتح القاف، وحكي كسرُها، مصدرُ قَرَضَ الشيءَ يَقْرِضُهُ - بكسرِ الراءِ -:  
إذا قَطَعَهُ، ومنهُ المقرَضُ، والقرضُ اسمُ مصدرٍ بمعنى الاقتراضِ .  
وشرعاً: (دفعُ مالٍ إِرْفَاقًا لِمَنْ يَنْتَفِعُ بِهِ)؛ أي: المالِ، (ويردُّ بَدْلَهُ)، وهو  
نوعٌ من المعاملاتِ على غيرِ قياسِها لمصلحةٍ لاحتَظها الشارعُ؛ رفقاً بالمحايِجِ،  
وأجمعوا على جوازِهِ؛ لفعْلِهِ عليه الصلاةُ والسلامُ<sup>(٢)</sup>، (وهو)؛ أي: القرضُ (من  
المَرَافِقِ) - جمعُ مَرَفِقٍ - بفتح الميم وكسرِها مع كسرِ الفاء وفتحها - وهو ما ارتَفَقَتْ  
به وانتَفَعَتْ (الْمَنْدُوبِ إِلَيْهَا) في حقِّ المقرَضِ؛ لقَوْلِهِ عليه الصلاةُ والسلامُ:  
«مَنْ كَشَفَ عَنْ مُؤْمِنٍ كَرْبَةً مِنْ كَرْبِ الدُّنْيَا، فَجَزَّ اللَّهُ عَنْهُ كَرْبَةً مِنْ كَرْبِ يَوْمِ  
الْقِيَامَةِ»<sup>(٣)</sup>. قال أبو الدرداء: لَأَنْ أُقْرِضَ دِينَارَيْنِ ثُمَّ يُرَدَّانِ، ثُمَّ أُقْرِضَهُمَا، أَحَبُّ

(١) في «ح»: «هو دفع».

(٢) روى مسلم (١٦٠١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: استقرض رسول الله ﷺ سناً، فأعطى سناً  
فوقه وقال: خياركم محاسنكم قضاءً.

(٣) رواه البخاري (٢٣١٠)، ومسلم (٥٨٠ / ٥٨)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وَالصَّدَقَةُ أَفْضَلُ مِنْهُ، وَلَا إِثْمَ عَلَى مَنْ سُئِلَ فَلَمْ يُقْرِضْ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلِمَ الْمُقْرِضَ بِحَالِهِ وَلَا يَغْرَهُ، كَفَقِيرٍ يَتَزَوَّجُ بِمَوْسِرَةٍ، وَلَا يَقْتَرِضُ إِلَّا مَا يَقْدِرُ أَنْ يُوَدِّيَهُ<sup>(١)</sup>. وَكَرِهَ أَحْمَدُ الشَّرَاءَ بِدَيْنٍ وَلَا وِفَاءَ عِنْدَهُ إِلَّا الْيَسِيرُ. وَقَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْ يَقْتَرِضَ بِجَاهِهِ لِإِخْوَانِهِ.....  
إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِمَا<sup>(٢)</sup>.

(وَالصَّدَقَةُ أَفْضَلُ مِنْهُ)؛ أَي: الْقَرْضِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعاً: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُقْرِضُ مُسْلِمًا قَرْضًا مَرَّتَيْنِ إِلَّا كَانَ<sup>(٣)</sup> كَصَدَقَةٍ مَرَّةً»، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٤)</sup>.  
(وَلَا إِثْمَ عَلَى مَنْ سُئِلَ) الْقَرْضَ (فَلَمْ يُقْرِضْ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، بَلْ مَذْمُومٌ؛ لِمَا تَقَدَّمَ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْمَذْمُومَةِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَأْخُذُهُ بِعَوَضِهِ، فَأَشْبَهَ الشَّرَاءَ شَيْئًا فِي ذِمَّتِهِ.

(وَيَنْبَغِي) لِلْمُقْرِضِ (أَنْ يُعْلِمَ الْمُقْرِضَ بِحَالِهِ وَلَا يَغْرَهُ؛ كَفَقِيرٍ يَتَزَوَّجُ بِ) امْرَأَةٍ (مَوْسِرَةٍ)، فَيَعْلَمُهَا بِفَقْرِهِ؛ لئَلَّا يَغْرَهَا، (وَلَا يَقْتَرِضُ إِلَّا مَا يَقْدِرُ أَنْ يُوَدِّيَهُ) إِلَّا الشَّيْءَ الْيَسِيرَ الَّذِي لَا يَتَعَدَّرُ مِثْلُهُ عَادَةً؛ لئَلَّا يَضُرَّ بِالْمُقْرِضِ، (وَكَرِهَ) الْإِمَامُ (أَحْمَدُ الشَّرَاءَ بِدَيْنٍ وَلَا وِفَاءَ عِنْدَهُ إِلَّا) الشَّيْءَ (الْيَسِيرَ، وَقَالَ) الْإِمَامُ أَحْمَدُ: (مَا أَحَبُّ أَنْ يَقْتَرِضَ بِجَاهِهِ لِإِخْوَانِهِ)، قَالَ الْقَاضِي: إِذَا كَانَ مَنْ يَقْتَرِضُ لَهُ غَيْرَ مَعْرُوفٍ بِالْوَفَاءِ؛ لِكُونِهِ تَغْرِيراً بِمَالِ الْمُقْرِضِ وَإِضْراً بِهِ، أَمَا إِنْ كَانَ مَعْرُوفاً بِالْوَفَاءِ: فَلَا يَكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ

(١) من هنا بدأ السقط من النسخة «ح».

(٢) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٢٢٢٤٣)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٣٥٣ / ٥).

(٣) فِي «ق»: «كَانَا».

(٤) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢٤٣٠).

وَيَصِحُّ قَرْضٌ - وَيَتَجَهُّ: وَلَوْ مَعْلَقًا - بَلْفَظِهِ وَلَفْظِ سَلَفٍ، وبما يُوَدِّي معناه، ك: مَلَكْتُكَ هذا لَتَرَدَّ بَدَلَهُ، أَوْ تَوُجَدُ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى إِرَادَتِهِ، وَإِلَّا فَقَوْلُ آخِذٍ بِيَمِينِهِ فِي مَلَكْتُكَ: إِنَّهُ هِبَةٌ.

وَمَنْ سَأَلَهُ فَقِيرٌ إعْطَاءَ شَيْءٍ فَقَوْلُ دَافِعٍ: إِنَّهُ قَرْضٌ، فَإِنْ قَالَ: أَعْطَيْتَنِي فَقِيرٌ، فَقَوْلُ فَقِيرٍ: إِنَّهُ صَدَقَةٌ، .....  
 له وتفريجٌ لكربته.

(وَيَصِحُّ قَرْضٌ - وَيَتَجَهُّ: وَلَوْ كَانَ الْمَقْرَضُ (مَعْلَقًا)؛ كَالْمَنْجَزِ؛ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْهُ، وَهُوَ مَتَجَهٌّ<sup>(١)</sup>) - (بَلْفَظِهِ)؛ أَي: بَلْفَظِ الْقَرْضِ (وَلَفْظِ سَلَفٍ)؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهُ، (وَب) كُلِّ (مَا)؛ أَي: لَفْظِ (يُوَدِّي معناه)؛ أَي: الْقَرْضِ (ك) قَوْلِهِ: (مَلَكْتُكَ هَذَا لَتَرَدَّ لِي (بَدَلَهُ)، أَوْ خُذْ هَذَا انْتَفِعْ بِهِ، وَرَدَّ لِي بَدَلَهُ، (أَوْ تَوُجَدُ قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى إِرَادَتِهِ)؛ أَي: الْقَرْضِ؛ كَأَنْ سَأَلَهُ قَرْضًا، (وَإِلَّا) بَأَنَّ قَالَ: مَلَكْتُكَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْبَدَلَ، وَلَمْ تَوُجَدُ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ؛ فَهُوَ هِبَةٌ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِيهَا، فَإِنْ اخْتَلَفَا، فَقَالَ الْمَعْطِي: هُوَ قَرْضٌ، وَقَالَ الْآخِذُ: هُوَ هِبَةٌ؛ (فَقَوْلُ آخِذٍ بِيَمِينِهِ فِي مَلَكْتُكَ: إِنَّهُ هِبَةٌ)؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعَهُ.

(وَمَنْ سَأَلَهُ فَقِيرٌ إعْطَاءَ شَيْءٍ)؛ فَأَعْطَاهُ، ثُمَّ قَالَ الْمَعْطِي: هُوَ قَرْضٌ، وَقَالَ الْآخِذُ: هُوَ هِبَةٌ، (فَقَوْلُ دَافِعٍ: إِنَّهُ قَرْضٌ) بِقَرِينَةِ السُّؤَالِ. (فَإِنْ قَالَ لَهُ: أَعْطَيْتَنِي فَقِيرٌ)، وَلَمْ يَقُلْ: قَرْضًا، فَأَعْطَاهُ، ثُمَّ ادَّعَى الْمَعْطِي أَنَّهُ قَرْضٌ، وَادَّعَى الْفَقِيرُ أَنَّهُ صَدَقَةٌ؛ (فَقَوْلُ فَقِيرٍ: إِنَّهُ صَدَقَةٌ) بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: إِنِّي<sup>(٢)</sup> فَقِيرٌ؛ إِذْ مَنْ طَلَبَ لِلْفَقْرِ إِنَّمَا

(١) أقول: ذكره الشارح وأقره، ولم أره صريحاً لأحد، ولعله ظاهر؛ إذ لا ما ينافيه، فتأمل، انتهى.

(٢) في «ق»: «إنه».

وَشَرِطَ عِلْمُ قَدْرِ قَرْضٍ وَوَصْفِهِ، وَكَوْنُ مُقْرِضٍ يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ، فَلَا يَصِحُّ قَرْضٌ نَحْوِ مَكِيلٍ جُزَافاً، أَوْ مُقَدَّراً بِمَكْيَالٍ بَعِينِهِ غَيْرِ مَعْرُوفٍ عِنْدَ الْعَامَّةِ، وَمِنْ شَأْنِهِ أَنَّهُ يُصَادِفُ ذِمَّةً، فَلَا يَصِحُّ قَرْضٌ جِهَةً كَمَسْجِدٍ وَنَحْوِهِ، مَعَ قَوْلِهِمْ فِي الْوَقْفِ: وَلِلنَّازِرِ الْأَسْتِدَانَةُ عَلَيْهِ. وَفِي اللَّقِيطِ: فَإِنْ تَعَذَّرَ بَيْتُ الْمَالِ اقْتَرَضَ عَلَيْهِ حَاكِمٌ.....

يطلبُ صدقةً غالباً.

(وَشَرِطَ عِلْمُ قَدْرِ قَرْضٍ بِمُقَدَّرٍ مَعْرُوفٍ، فَلَا يَصِحُّ قَرْضٌ دَنَانِيرَ وَنَحْوَهَا عِدداً إِنْ لَمْ يَعْرِفْ وَزَنَهَا، إِلَّا إِنْ كَانَتْ يَتَعَامَلُ بِهَا عِدداً، فَيَجُوزُ، وَيَرَدُّ بِدَلِّهَا عِدداً، (و) مَعْرِفَةُ (وَصَفِّهِ) لِيَتِمَّكَنَ مِنْ رَدِّ بَدْلِهِ.

(و) شَرِطَ (كَوْنُ مُقْرِضٍ يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ)، فَلَا يُقْرَضُ نَحْوُ وَلِيِّ يَتِيمٍ مِنْ مَالِهِ، وَلَا مَكَاتِبَ وَلَا نَازِرٌ وَقَفٍ مِنْهُ، كَمَا لَا يَحَابِي (فَلَا يَصِحُّ قَرْضٌ نَحْوِ مَكِيلٍ)؛ كَمُوزُونٍ (جُزَافاً أَوْ مُقَدَّراً بِمَكْيَالٍ بَعِينِهِ غَيْرِ مَعْرُوفٍ عِنْدَ الْعَامَّةِ)؛ كَالسَّلَمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ تَلَفَ ذَلِكَ، فَيَتَعَذَّرُ رَدُّ الْمَثَلِ، وَإِنْ كَانَ لُهُمَا غَرَضٌ فِي ذَلِكَ؛ صَحَّ الْقَرْضُ، لَا التَّعْيِينَ، (وَمِنْ شَأْنِهِ)؛ أَيِ: الْقَرْضِ (أَنْ يَصَادِفَ ذِمَّةً) فِي الْغَالِبِ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: الَّذِي لَا يَثْبُتُ إِلَّا فِي الذِّمِّ، وَمَتَى أُطْلِقَتْ بِالْأَعْوَاضِ تَعَلَّقَتْ بِهَا، وَلَوْ عَيَّنَتِ الدِّيُونُ مِنْ أَعْيَانِ الْأَمْوَالِ؛ لَمْ يَصَحَّ.

(فَلَا يَصِحُّ قَرْضٌ جِهَةً؛ كَمَسْجِدٍ وَنَحْوِهِ)؛ كَمَدْرَسَةٍ وَرِبَاطٍ (مَعَ قَوْلِهِمْ)؛ أَيِ: الْأَصْحَابِ (فِي) كِتَابِ (الْوَقْفِ: وَلِلنَّازِرِ الْأَسْتِدَانَةُ عَلَيْهِ) بَلَا إِذِنْ حَاكِمٍ لِمَصْلَحَةٍ؛ كَشَرَائِهِ لَهُ نَسِيئَةً، أَوْ بِنَقْدٍ لَمْ يُعَيَّنْهُ. (وَفِي) بَابِ (اللَّقِيطِ) يَجُوزُ الْاِقْتِرَاضُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ لِنَفَقَةِ اللَّقِيطِ، وَكَذَا قَالَ فِي «الْمَوْجِزِ»: يَصِحُّ قَرْضُ حَيَوَانٍ وَثُوبٍ لِبَيْتِ الْمَالِ وَلَا حَادٍ الْمُسْلِمِينَ، (فَإِنْ تَعَذَّرَ بَيْتُ الْمَالِ، اقْتَرَضَ عَلَيْهِ حَاكِمٌ) قَالَ

وَيَصِحُّ فِي كُلِّ عَيْنٍ يَصِحُّ بَيْعُهَا إِلَّا بَنِي آدَمَ، وَبِتَجْهٍ: أَوْ حِيلَةٍ، كَقَرْضِ حُلِيِّ بِنَقْدٍ بِقَصْدٍ بَيْعِهِ بِهِ. وَلَا يَصِحُّ قَرْضُ الْمَنَافِعِ - خِلَافاً لِلشَّيْخِ - كَأَنْ يَحْصُدَ مَعَهُ يَوْمًا لِيَحْصُدَ الْآخَرَ مَعَهُ مِثْلَهُ، أَوْ يُسْكِنَهُ دَارَهُ لِيُسْكِنَهُ الْآخَرُ دَارَهُ بَدَلَهَا.

\* \* \*

فِي «شَرْحِ الْإِقْنَاعِ»: قُلْتُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ الدَّيْنَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ يَتَعَلَّقُ بِذِمَّةِ الْمُقْتَرَضِ، وَبِهَذِهِ الْجِهَاتِ؛ كَتَعَلُّقِ أَرْشِ الْجَنَائَةِ بِرَقَبَةِ الْعَبْدِ الْجَانِي؛ فَلَا يِلْزَمُ الْمُقْتَرَضُ الْوَفَاءَ مِنْ مَالِهِ، بَلْ مِنْ رِبْعِ الْوَقْفِ، وَمَا يَحْدُثُ لِيَبْتَ الْمَالِ، أَوْ يُقَالُ: لَا يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ رَأْسًا، وَمَا هُنَا بِمَعْنَى الْغَالِبِ، فَلَا تَرُدُّ الْمَسَائِلُ الْمَذْكُورَةُ؛ لِنِدْرَتِهَا<sup>(١)</sup>.

(وَيَصِحُّ) الْقَرْضُ (فِي كُلِّ عَيْنٍ يَصِحُّ بَيْعُهَا) مِنْ مَكِيلٍ وَمُوزُونٍ وَمَعْدُودٍ وَمَذْرُوعٍ وَغَيْرِهِ، (إِلَّا بَنِي آدَمَ)؛ فَلَا يَصِحُّ قَرْضُهُ ذِكْرًا كَانَ أَوْ أَنْثَى؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقَلْ، وَلَا هُوَ مِنَ الْمَرَافِقِ، وَلِأَنَّهُ يَفْضِي إِلَى أَنْ يَقْتَرَضَ جَارِيَةً يَطْوُهَا ثُمَّ يَرُدُّهَا. (وَبِتَجْهٍ: أَوْ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَرْضُ (حِيلَةً) عَلَى الرَّبَا؛ (كَقَرْضِ حُلِيِّ بِنَقْدٍ بِقَصْدٍ بَيْعِهِ بِهِ)؛ فَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ، وَهُوَ مُتَجَهٌّ<sup>(٢)</sup>.

(وَلَا يَصِحُّ قَرْضُ الْمَنَافِعِ)؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْهُودٍ، (خِلَافاً لِلشَّيْخِ) تَقِيُّ الدَّيْنِ؛ فَإِنَّهُ جَوَّزَ قَرْضَهَا؛ (كَأَنْ يَحْصُدَ مَعَهُ) إِنْسَانٌ (يَوْمًا لِيَحْصُدَ الْآخَرَ مَعَهُ مِثْلَهُ، أَوْ يُسْكِنَهُ دَارَهُ لِيُسْكِنَهُ الْآخَرُ دَارًا بَدَلَهَا) كَالْعَارِيَةِ بِشَرْطِ الْعَوَضِ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٨ / ١٣٥).

(٢) أقول: اتجهه الشارح أيضاً، ولم أره صريحاً لأحد، لكنه ظاهرٌ موافقٌ للقواعد، انتهى.

(٣) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤ / ٤٧٦).

## فصل

وَيَتِمُّ قَرْضٌ بِقَبُولٍ، وَيُلْزَمُ وَيُمْلَكُ بِقَبْضٍ، فَلَا يَمْلِكُ مُقْرِضٌ  
اسْتِرْجَاعَهُ إِلَّا إِنْ حُجِرَ عَلَى مُقْتَرِضٍ لِفَلَسٍ، وَيَتَجَهُّ: أَوْ أَقْرَضَهُ بِشَرْطٍ  
أَنْ يَرْهَنَهُ كَذَا، وَامْتَنَعَ. وَلَرَبَّ قَرْضٍ طَلَبُ بَدَلِهِ فَوْرًا.....

## (فصل)

وَيَتِمُّ) عقد (قرض بقبول)؛ كسائر العقود، (ويلزم) القرض، (ويملك  
بقبض)؛ لأنه عقد يقف التصرف فيه على القبض، فوقف الملك عليه؛ كالهبة،  
(فلا يملك مقرض استرجاعه)؛ أي: القرض من مقترض كالبيع؛ للزومه من  
جهته (إلا إن حُجِرَ على مقترض لفلس)، فيملك مقرض الرجوع فيه بشرطه؛  
لحديث: «مَنْ أَدْرَكَ مَتَاعَهُ بَعِينَهُ»<sup>(١)</sup>، ويأتي.

(ويتجه: أو) إلا إن (أقرضه) شيئاً (بشرط أن يرهنه) به (كذا، وامتنع) من  
ذلك، فيملك مقرض الرجوع بقرضه، ويُجبر المقرض على رده له بعينه إن كان  
باقياً؛ لأنه لم يسلم للمقرض شرطه، وهو متجه<sup>(٢)</sup>.

(ولرب قرض طلب بدله)؛ أي: القرض من مقترض (فوراً)؛ أي: في الحال

(١) رواه البخاري (٢٢٧٢)، ومسلم (١٥٥٩ / ٢٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أقول: قال الشارح بعد قوله: (وامتنع)، قال: لتلف الرهن، وأما مع وجوده؛ فيطالبه  
به، ويجبر على دفعه، انتهى.

قلت: وما قرره الشارح غير مراد، وذكر في «شرح الإقناع» وغيره عند قوله: (ويجوز شرط  
رهن)، أنه لو عينه وجاء بغيره؛ لم يلزم المقرض قبوله، وحيث يخيّر بين فسخ العقد وبين  
إمضائه، انتهى. فهذا يؤخذ منه الاتجاه بالأولى، انتهى.

لشوتهِ حالاً ولو مَعَ تأجيله، والمؤجلُ كَثْمَنٍ لا يَحِلُّ قَبْلَ حُلُولِهِ ولو  
أَلْزَمَ نَفْسَهُ بِتَعْجِيلِهِ، وَكَقَرَضٍ كُلِّ حَالٍّ أَوْ حَلٍّ، واختارَ الشيخُ صحةَ  
تأجيلِ قَرَضٍ وَغَيْرِهِ، وَإِنْ شَرَطَ رَدَّهُ بَعِينِهِ لَمْ يَصَحَّ. ويجبُ قبولُ قرضٍ  
مِثْلِيِّ رَدٍّ بَعِينِهِ.....

(لشوته)؛ أي: القرض في ذمته (حالاً ولو مَعَ تأجيله)؛ لأنه سببٌ يوجبُ رَدَّ المثلِ  
أو القيمة، فأوجبهُ حالاً؛ كالاتلاف، فلو أقرضَهُ تفاريقاً، فَلَهُ طَلَبُهُ بِهَا جَمَلَةً؛  
كما لو باعَهُ ببيعاً متفرقةً، ثم طالَبَهُ بِثَمَنِهَا جَمَلَةً.

(والمؤجلُ كَثْمَنٍ) مبيعٌ إلى أجلٍ معلومٍ (لا يَحِلُّ قَبْلَ حُلُولِهِ)؛ أي: الأجل؛  
(ولو أَلْزَمَ) نحوُ مُشْتَرٍ (نَفْسَهُ بِتَعْجِيلِهِ)، فلا يَجِبُ عَلَيْهِ؛ لأنه وعدٌ، لكنْ يَنْبَغِي أَنْ  
يَفِيَّ بوعده، (وكقَرْضٍ كُلِّ دَيْنٍ (حَالٍّ أَوْ) كَانَ مَوْجِلاً، وَ(حَلٍّ) أَجَلُهُ؛ لا يَصَحُّ  
تأجيلُهُ، هذا المذهبُ، ويَحْرُمُ الإلْزَامُ بِهِ، ولا يَلْزَمُ المقرضُ الوفاءُ بِتأجيلِهِ؛ لأنه  
وعدٌ، لكنْ يَنْبَغِي أَنْ يَفِيَّ بوعده، نصّاً (واختارَ الشيخُ) تَقْيُّ الدَيْنِ (صحةَ تأجيلِ  
قرضٍ وَغَيْرِهِ)؛ كَثْمَنٍ مبيعٍ وَقيمةٍ متلفٍ وَغَيْرِهِ، وَلِزُومِهِ إِلَى أَجَلِهِ؛ لحديث:  
«المؤمنونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ»<sup>(١)</sup>.

(وَإِنْ شَرَطَ) مقرضٌ (رَدَّهُ)؛ أي: القرضُ (بَعِينِهِ؛ لَمْ يَصَحَّ) الشرطُ؛ لأنه  
يَنَافِي مَقْتَضَى الْعَقْدِ، وَهُوَ التَّوَسُّعُ بِالتَّصَرُّفِ، وَرَدُّهُ بَعِينِهِ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ.

(وَيَجِبُ قَبُولُ قَرْضٍ مِثْلِيِّ رَدٍّ<sup>(٢)</sup> بَعِينِهِ) وفاءٌ - ولو تَغَيَّرَ سَعْرُهُ - لَرَدِّهِ عَلَى صِفَةِ  
مَا عَلَيْهِ؛ فَلَزِمَ قَبُولُهُ؛ كَالسَّلَمِ، بِخِلَافِ مُتَقَوِّمٍ رَدٍّ - وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ سَعْرُهُ - فلا يَلْزَمُهُ

(١) انظر: «الاختيارات الفقهية» لابن تيمية (ص: ١٩٤)، والحديث رواه البخاري تعليقاً بعد

حديث رقم (٢١٥٣).

(٢) في «ق»: «رده».

ما لم يتعيّب، أو يكنّ فلوساً أو مكسرةً فيحرّمها السلطان، فله قيمته وقت قرض، وتكون من غير جنسه إن جرى فيه ربا فضل، كمكسرة حرمت فيعطي قيمتها ذهباً، وكحليّ قيمته أكثر من وزنه - ويتجه: فمقرض قرش ليأخذ دراهم لا يجوز - .....

قبوله؛ لأنّ الواجب له قيمته، (ما لم يتعيّب) مثليّ ردّ بعينه؛ كحنطة ابتلت، فلا يلزمه قبوله؛ لما فيه من الضرر؛ لأنّه دون حقه، (أو) ما لم يكن القرض (فلوساً، أو) يكن دراهم (مكسرة، فيحرّمها)؛ أي: يمنع الناس المعاملة بها (السلطان) أو نائبه - ولو لم يتفق الناس على ترك التعامل بها - (فله)؛ أي: المقرض (قيمه)؛ أي: القرض المذكور (وقت قرض)، نصّاً؛ لأنها تعيّن في ملكه، وسواء نقصت قيمتها قليلاً أو كثيراً (وتكون) القيمة (من غير جنسه)؛ أي: القرض (إن جرى فيه)؛ أي: أخذ القيمة من جنسه (ربا فضل؛ ك) ما لو أقرضه دراهم (مكسرة) أو مغشوشة ف (حرمت)؛ أي: حرّمها السلطان أو نائبه وقيمتها يوم القرض أنقص من وزنها؛ (ف) إنّه (يعطي) بـ (قيمتها ذهباً)؛ حذاراً<sup>(١)</sup> من ربا الفضل، وعكسه بعكسه، فلو أقرضه دنانير مكسرة، فحرّمها السلطان؛ أعطى قيمتها فضة، (وك) إذا حكم (حليّ قيمته أكثر من وزنه)، فيعطي قيمته وقت قرض من غير جنسه، وفي بعض النسخ: (ويتجه: فمقرض قرش لـ) آخر، (يأخذ) منه (دراهم) بدله؛ (لا يجوز) حيث اشترط عليه ذلك، لأنّه ربا، وهو متجه<sup>(٢)</sup>.

(١) في «ق»: «حذار».

(٢) أقول: ليس الاتجاه في نسخة الشارح، ولم أره صريحاً، لكنّه ظاهر؛ لأنه قرض جرّ نفعاً بمواطاة، وفي كلامهم ما يؤيده صريحاً، انتهى.



وكذا ثمن<sup>(١)</sup> لم يُقبَضْ أو رُدَّ بردً مبيع، ويتجه: وأجرةٌ وصداقٌ وعوضٌ خُلِعَ، ويجبُ ردُّ مثلِ فلوسٍ، ومُكسرةٌ غَلَّتْ أو رَخَصَتْ أو كَسَدَتْ، .....

(وكذا ثمنٌ لم يقبض) إذا كانَ فلوساً أو مغشوشةً وحرّمها<sup>(٢)</sup> السلطان، (أو رُدَّ) - بالبناء للمفعول - ثمنٌ؛ أي: ردّه بائع (بردً) مشتري (مبيع) وجده معيًّا ونحوه، وأراد المشتري أخذَ ثمنه الذي أقرضه للبائع، وكان الثمنُ فلوساً أو دراهمَ مكسرةً، فحرّمها السلطان، وكان الثمنُ باقياً، فردّه البائع؛ لم يلزم المشتري قبوله منه؛ لتعيينه عنده، وله قيمتها يوم عقد من غير جنسها إن جرى بينهما ربا فضل، ونصّه في الدراهم المكسرة قال: يقوّمها كم تساوي يوم أخذها ثم يعطيه.

(ويتجه: و) كذا (أجرةٌ وصداقٌ وعوضٌ خُلِعَ) قال الشيخُ تقي الدين في «شرح المحرر»: وقياسُ ذلك؛ أي: القرض فيما إذا كانت مكسرةً أو فلوساً، وحرّمها السلطان، وقلنا يردُّ قيمتها، جميعَ الديون في بدل المتلف والمغصوب والصداق والفداء والصلح عند القصاص والكتابة، انتهى. وهو متجه<sup>(٣)</sup>.

(ويجبُ) على مقترض (ردُّ مثلِ فلوسٍ) اقترضها، ولم تحرم المعاملة بها، (و) ردُّ مثلِ دراهم (مكسرةٍ) أو مغشوشةٍ (غَلَّتْ، أو رَخَصَتْ، أو كَسَدَتْ)، أو نفقت مع بقاء التعامل بها وعدم تحريم السلطان لها؛ فيردُّ مثلاً، سواء كان الغلو

(١) في «ز»: «ثمن معين».

(٢) في «ق»: «حرّمها».

(٣) أقول: صرح به في شرحي «المنتهى» و«الإقناع»، انتهى.

وَمِثْلُ مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ، فَإِنْ أَعْوَزَ فَقِيَمَتُهُ يَوْمَ إِعْوَاظِهِ، وَقِيَمَةُ غَيْرِهِمَا  
يَوْمَ قَبْضٍ وَلَوْ غَيْرَ جَوْهَرٍ، .....

أو الرخصُ كثيراً؛ بأن كانت عشرةً بدانقٍ فصارت عشرين بدانقٍ، وعكسه، أو قليلاً؛ لأنه لم يحدث فيها شيءٌ؛ إنما تغيّر السعرُ؛ فأشبه الحنطة إذا رخصت أو غلت.

(و) يجب ردُّ (مثل مكيلٍ أو موزونٍ) يصحُّ السلمُ فيه، لا صناعةً فيه مباحةً، قال في «المبدع»: إجماعاً؛ لأنه يضمنُ في الغصبِ والإتلافِ بمثله، فكذا هنا<sup>(١)</sup>، قال الموفق: إذا زادت قيمةُ الفلوسِ أو نقصت؛ ردَّ مثلها؛ كما لو اقترضَ عرضاً مثلياً؛ كبرٍّ وشعيرٍ وحديدٍ ونحاسٍ، فإنه يردُّ مثله وإن غلّا أو رخصَ؛ لأنَّ غلّ قيمته أو نقصانها لا يسقطُ المثلَ عن ذمّةِ المستقرضِ، فلا يوجبُ المطالبةَ بالقيمة، وهذا هو معنى ما تقدّم من أن نصَّ الإمامُ بردَّ القيمةِ إنما هو فيما إذا أبطَلَ السلطانُ المعاملةَ بها، لا في زيادةِ القيمةِ ونقصانها، (فإن أعوزَ) المثلُ، فلم يوجد؛ (ف) تردُّ (قيمتُهُ يومَ إعواظه)؛ لأنه يومُ ثبوتها في الذمّة.

(و) يجبُ على المقرضِ ردُّ (قيمة غيرهما)؛ أي: المكيلِ والموزونِ، قال في «الإنصافِ»: على الصحيح من المذهبِ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ، وقطعَ به أكثرُهُم؛ لأنه لا مثلَ له، فضمنَ بقيمته؛ كالغصبِ<sup>(٢)</sup> (يومَ قبضٍ، ولو) كان القرضُ (غيرَ جَوْهَرٍ) ممّا لا ينضبطُ بالصفة؛ لأنها تختلفُ قيمتها في الزمنِ اليسيرِ بكثرةِ الراغبِ وقلته، فتزيدُ زيادةً كثيرةً، فينضُرُ المقرضُ، وتنقصُ فينضُرُ المقرضُ،

(١) انظر: «المبدع» لابن مفلح (٤/ ٢٠٨).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٥/ ١٢٩).

خلافاً لـ «المتهى»، ويُردُّ مثلُ كيلٍ مكيلٍ دُفَعَ وَزناً، وَعَكْسُهُ، ويجوزُ قَرْضُ ماءٍ كيلاً، وَلَسَقِيَّ مقدَّراً بأنبوبةٍ أو نحوها؛ لقولِ أحمدَ: إذا كانَ محدوداً يُعرفُ كمُ يخرجُ منه فلا بأسَ، وزَمَنٍ مِنْ نوبةٍ غَيْرِهِ ليرُدَّ عليه مثله من نوبته، .....

(خلافاً لـ «المتهى»؛ فإنه قال: فجوهراً ونحوه يوم قبضٍ، وغيره يوم قرضٍ<sup>(١)</sup>، وما في «المتهى» جزم به في «التنقيح» و«الإنصاف» و«المغني» و«الشرح» و«الكافي» و«الفروع» وغيرهم<sup>(٢)</sup>، وقد نبهنا على هذه المسألة في فصل: ويتميزُ ثمنٌ عن مِثْمَنٍ بياء البدلية، وبينها بياناً لا لبسَ معه، فلتراجع هناك، فإنها كثيرة الوقوع، خصوصاً في هذه الأزمنة.

(ويردُّ مثلُ كيلٍ مكيلٍ دُفَعَ وزناً)؛ لأنَّ الكيلَ هو معياره الشرعيُّ، (وعكسه)؛ أي: مثلُ وزنٍ موزونٍ دُفَعَ كيلاً؛ لأنَّ الوزنَ هو معياره الشرعيُّ، (يجوزُ قَرْضُ ماءٍ كيلاً)؛ كسائرِ المائعاتِ (و) يجوزُ قَرْضُهُ (لسقيٍّ مقدَّراً بأنبوبةٍ أو نحوها) ممَّا يعملُ على هيتها من فخارٍ أو نحاسٍ أو رصاصٍ؛ (لقولِ) الإمامِ (أحمدَ: إذا كانَ محدوداً يُعرفُ كمُ يخرجُ منه؛ فلا بأسَ)؛ للتمكنِ من ردِّ مثله، (و) يجوزُ قَرْضُهُ مقدَّراً بـ (زَمَنٍ مِنْ نوبةٍ غَيْرِهِ؛ ليردَّ) مقترضٌ (عليه)؛ أي: المقرضُ (مثله) في الزمَنِ (من نوبته)، نصّاً، قال: وإن كانَ غيرُ محدودٍ، كرهتُه؛ أي: أنه لا يمكنُ ردُّ مثله.

(١) انظر: «متهى الإرادات» للفتوحى (٢/ ٣٩٩).

(٢) انظر: «التنقيح» للمرداوي (ص: ٢٣٩)، و«الإنصاف» للمرداوي (٥/ ١٢٩)، و«المغني» لابن قدامة (٤/ ٢١٠)، و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤/ ٣٥٨)، و«الكافي» لابن قدامة (٢/ ١٢٣)، و«الفروع» لابن مفلح (٦/ ٣٥١).

وخبِزٍ وخَمِيرٍ عدداً وردُّه عدداً، بلا قصدٍ زيادةٍ أو جودةٍ.

\* \* \*

### فصل

وَيَجُوزُ شَرْطُ رَهْنٍ فِيهِ وَضَمِينٌ، وَبَذْلُ جُعْلٍ عَلَى اقْتِرَاضِهِ لَهُ  
بِجَاهِهِ، لَا عَلَى.....

(و) يجوزُ قرضُ (خبزٍ وخميرٍ عدداً وردُّه عدداً بلا قصدٍ زيادةٍ أو جودةٍ)؛  
لحديثِ عائشةَ: قَالَتْ: قلتُ: يا رسولَ الله! الجيرانُ يستقرضُونَ الخبزَ والخميرَ،  
ويردونَ زيادةً ونقصاناً، فقالَ: «لا بأسَ إنما ذلكَ من مرافقِ الناسِ، لا يرادُ بهِ الفضلُ»،  
رواهُ أبو بكرٍ في «الشافعي»<sup>(١)</sup>، ولمشقةً اعتباره بالوزنِ مع دعاءِ الحاجةِ إليه.

### فصل

وَيَجُوزُ شَرْطُ رَهْنٍ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اسْتَقْرَضَ مِنْ يَهُودِيٍّ  
شَعِيرًا، وَرَهْنَهُ دَرْعَهُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>، وَلِأَنَّ مَا جَازَ فَعَلُهُ جَازَ شَرْطُهُ.  
(و) يجوزُ شرطُ (ضمينٍ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ، (و) يجوزُ (بذلُ جُعْلٍ عَلَى اقْتِرَاضِهِ  
لَهُ بِجَاهِهِ)؛ لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ مَا يَبْذُلُهُ مِنْ جَاهِهِ فَقَطْ، وَ(لَا) يَجُوزُ بَذْلُ جُعْلٍ (عَلَى

(١) ورواه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ١٩٤)، قال ابن عبد الهادي في «تنقيح تحقيق أحاديث  
التعليق» (٣/ ٦): قال شيخنا: وفي إسناده من يجهل حاله، وللحديث شاهد رواه الطبراني  
في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٩٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٢٣٨) عن خالد بن  
معدان عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، وإسناده صالح، لكنه منقطع، فإن خالدًا لم يدرك معاذ رضي الله عنه،  
كذا في «التنقيح» لابن عبد الهادي (٣/ ٧)، وفي إسناده الطبراني أيضاً سليمان بن سلمة،  
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ١٣٩): نسب إلى الكذب.

(٢) رواه البخاري (١٩٩٠)، ومسلم (١٦٠٣/ ١٢٤)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

ضمانه له، ولا تأجيل أو نقص في وفاء أو جرّ نفع، كأن يسكنه داره أو يقضيه خيراً منه أو أكثر، أو ببلد آخر، أو يبيعه شيئاً رخيصاً، أو يعمل له عملاً، أو ينتفع بالرهن، أو يساقيه، أو يسكنه مقرض عقاراً بفوق أجر مثله، ونحوه ممّا يجرّ نفعاً، فالشرط باطل، والقرض صحيح، وإن فعله.....

ضمانه له)، نصّ عليهما؛ لأنه ضامن، فيلزمه الدين، وإن أذاه وجب له على المضمون عنه، فصار كالقرض، فإذا أخذ عوضاً؛ صار القرض جازاً للمنفعة؛ فلم يجرّ.

(ولا) يجوز الإلزام بشرط (تأجيل) قرض، (أو) شرط (نقص في وفاء)؛ لأنه ينافي مقتضى العقد (أو) شرط (جرّ نفع)؛ فيحرم؛ (ك) شرط (أن يسكنه) المقرض (داره)، أو يقضيه خيراً منه أو أكثر (ممّا أقرضه) (أو) أن يقضيه (ببلد آخر)، ولحمليه مؤنة؛ لأنه عقد إرفاق وقربة، فشرط النفع فيه يخرجُه عن موضوعه، فإن لم يكن لحمليه مؤنة، فقال في «المغني»: الصحيح جوازه؛ لأنه مصلحة لهما من غير ضرر<sup>(١)</sup>. (أو) شرط المقرض على المقرض أن (يبيعه شيئاً رخيصاً)؛ لأنه يجرّ به نفعاً (أو) شرط أن (يعمل له عملاً، أو) أن (ينتفع بالرهن، أو) أن (يساقيه) على شجر أو يزارعه على<sup>(٢)</sup> أرض، (أو) شرط<sup>(٣)</sup> مقرض أن (يسكنه مقرض عقاراً بفوق أجر مثله)، أو أن يبيعه شيئاً بأكثر من قيمته، أو أن يستعمله في صنعة، ويعطيه أنقص من أجره مثله (ونحوه ممّا يجرّ نفعاً)؛ فلا يجوز، وإن فعل ما يحرم اشتراطه؛ فالشرط باطل، والقرض صحيح، وإن فعله؛ أي: فعل شيئاً ممّا تقدّم

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤/ ٢٥٦).

(٢) قوله: «أن يعمل... يزارعه على» سقط من «ق».

(٣) في «ق»: «الشرط».

بلا شرطٍ بعدَ وفاءٍ، أو أهدى له بعده، أو قضى خيراً منه بلا مواطأةٍ، أو علّمت زيادته لشهرة سخائه، جاز؛ لأن النبي ﷺ استسلف بكرةً فرداً خيراً منه، وقال: «خيرُكم أحسنُكم قضاءً»، ويتجه منه: جواز ردِّ مثلٍ مُتَقَوِّمٍ مع تراضٍ.....

(بلا شرطٍ بعدَ وفاءٍ) ولا مواطأة؛ جاز، (أو أهدى) مقترض (له) هدية (بعده)؛ أي: الوفاء؛ جاز، (أو قضى) مقترض (خيراً منه بلا مواطأة)؛ جاز؛ كصحيح عن مكسرة<sup>(١)</sup> أو أجود نقداً أو سكة مما اقترض، وكذا ردُّ نوعٍ خيراً ممّا أخذ، أو أرجح سيراً في قضاء ذهبٍ أو فضة، وفي «المغني» و«الكافي» تجوزُ الزيادة في القدرِ والصفة؛ للخبر<sup>(٢)</sup> (أو علّمت زيادته)؛ أي: المقترض على مثل القرض أو قيمته<sup>(٣)</sup>؛ (لشهرة سخائه؛ جاز) ذلك؛ (لأن النبي ﷺ استسلف<sup>(٤)</sup> بكرةً، فرداً خيراً منه، وقال: «خيرُكم أحسنُكم قضاءً»)، متفقٌ عليه من حديث أبي رافع<sup>(٥)</sup>. ولأنَّ الزيادة لم تجعل عوضاً في القرض، ولا وسيلةً إليه، ولا إلى استيفاء دينه؛ أشبه ما لو لم يوجد قرضٌ.

(ويتجه) أنه يؤخذ (منه)؛ أي: من تعليل الأصحاب بفعله وقوله ﷺ، (جواز ردِّ مثلٍ متقومٍ مع تراضٍ)، قال في «الاختيارات»: ويتوجه في المتقوم أن يجوز ردُّ المثل بتراضيهما، انتهى<sup>(٦)</sup>، وهو ظاهر؛ لأنَّ الحق لا يعدوهُما،

(١) في «ق»: «مقدرة».

(٢) انظر: «المغني» (٤/ ٢١٢)، و«الكافي» كلاهما لابن قدامة (٢/ ١٢٥).

(٣) في «ق»: «وقيمته».

(٤) في «ق»: «استلف».

(٥) رواه البخاري (٢١٨٢)، ومسلم (١٦٠١/ ١٢٠).

(٦) انظر: «الاختيارات الفقهية» لابن تيمية (ص: ١٩٤).

و: أَقْرِضْنِي أَلْفًا، و: اَدْفَعْ إِلَيَّ أَرْضَكَ أَوْ زَرْعَهَا بِالثُّلْثِ، حَرْمٌ خِلَافًا لِجَمْعٍ،  
ولو أَقْرِضَ مَنْ لَهُ عَلَيْهِ بُرٌّ لِشْتَرِيهِ، ثُمَّ يُوفِّيهِ إِيَّاهُ، جَازٌ، كإِرسَالِهِ نَفَقَةً  
لِعِيَالِهِ فَأَقْرِضَهَا رَجُلًا لِيُوفِّيَهَا لَهُمْ، وَقَرَضِهِ غَرِيمَهُ الْمُعْسِرَ أَلْفًا لِيُوفِّيَهُ  
مِنْهُ وَمِنْ دَيْنِهِ الْأَوَّلِ كُلِّ وَقْتٍ شَيْئًا، وَإِنْ فَعَلَ مَا فِيهِ نَفْعٌ.....

وهو اتجاه حسن<sup>(١)</sup>.

(و) إِنْ قَالَ مُقْتَرَضٌ: (أَقْرِضْنِي أَلْفًا)؛ لِأَشْتَرِيَ بِهَا بَقْرًا وَبَذَرًا<sup>(٢)</sup>، (وَادْفَعْ  
لِي أَرْضَكَ أَوْ زَرْعَهَا بِالثُّلْثِ) أَوْ نَحْوَهُ؛ (حَرْمٌ) نَصًّا؛ لِأَنَّهُ يَجْرُبُهُ نَفْعًا (خِلَافًا لِجَمْعٍ)  
مِنْهُمْ: النَّاطِقُ وَمُصَاحِبُ «الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى» وَالْمَوْفَّقُ.

(ولو أَقْرِضَ) إِنْسَانٌ (مَنْ لَهُ عَلَيْهِ بُرٌّ يَشْتَرِيهِ)؛ أَي: الْبَرُّ بِمَا اقْتَرَضَهُ، (ثُمَّ يُوفِّيهِ  
إِيَّاهُ؛ جَازٌ) الْعَقْدُ بِلَا كِرَاهَةٍ؛ (كإِرسَالِهِ نَفَقَةً لِعِيَالِهِ، فَأَقْرِضَهَا)؛ أَي: النَفَقَةُ (رَجُلًا  
لِيُوفِّيَهَا لَهُمْ)؛ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، إِذَا لَمْ يَأْخُذْ عَلَيْهَا شَيْئًا زَائِدًا عَنْهَا، (و) ك (قَرَضِهِ  
غَرِيمَهُ الْمُعْسِرَ أَلْفًا لِيُوفِّيَهُ مِنْهُ)؛ أَي: الْأَلْفَ (وَمِنْ دَيْنِهِ الْأَوَّلِ كُلِّ وَقْتٍ شَيْئًا)؛ فَإِنَّهُ  
يَجُوزُ ذَلِكَ أَيْضًا بِلَا كِرَاهَةٍ.

(وَإِنْ فَعَلَ) مُقْتَرَضٌ (مَا)؛ أَي: شَيْئًا (فِيهِ نَفْعٌ)؛ بِأَنْ أَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً، أَوْ عَمِلَ

(١) أَقُولُ: قَالَ الشَّارِحُ: وَهُوَ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ لِمَنْ تَأَمَّلَ، وَعَلَيْهِ يَعْتَبَرُ مَثَلُهُ فِي الصِّفَاتِ تَقْرِيبًا،  
فَإِنَّ تَعَدُّرَ الْمَثَلِ فَعَلِيهِ قِيَمَتُهُ يَوْمَ التَّعَدُّرِ، حَتَّى إِنْ صَاحِبُ «الْكَافِي» وَ«الْمَغْنِي» وَ«الشَّرْحُ»  
مَالُوا إِلَى وَجُوبِ رَدِّ الْمَثَلِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ فِي «الْعَمْدَةِ»، انْتَهَى.

قُلْتُ: قَوْلُ الشَّارِحِ: (وَعَلَيْهِ... إلخ)، قَالَ فِي «شَرْحِ الْمُنْتَهَى» لِمُصَنِّفِهِ عِنْدَ قَوْلِهِ:  
(وغيرهما): وَقِيلَ: يَجِبُ رَدُّ قَدْرِهِ مِنْ جَنْسِهِ مِمَّا ثَلَّ لَهُ فِي الصِّفَاتِ تَقْرِيبًا، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَعَلِيهِ  
قِيَمَتُهُ يَوْمَ التَّعَدُّرِ، انْتَهَى.

(٢) فِي «ق»: «وَبَذَرًا».

قَبْلَ الْوَفَاءِ وَلَمْ يَنْوَ احْتِسَابَهُ مِنْ دَيْنِهِ أَوْ مُكَافَأَتَهُ، لَمْ يَجْزُ، إِلَّا إِنْ جَرَتْ عَادَةٌ بَيْنَهُمَا بِقَبْلِ قَرْضٍ، وَكَذَا كُلُّ غَرِيمٍ غَيْرِ اسْتِعْمَالِ رَهْنٍ، وَيَأْتِي، . . .

له عملاً (قَبْلَ الْوَفَاءِ وَلَمْ يَنْوَ) مقرض (احتسابه من دينه، أو) لم ينو (مكافأته) عليه؛ (لم يجز إلا إِنْ جَرَتْ عَادَةٌ بَيْنَهُمَا)؛ أي: بين المقرض والمقرض (به)؛ أي: بذلك الفعل (قَبْلَ قَرْضٍ)؛ لحديث أنسٍ مرفوعاً: «إِذَا أَقْرَضَ أَحَدُكُمْ، فَأَهْدَى إِلَيْهِ أَوْ حَمَلَهُ عَلَى الدَّابَّةِ؛ فَلَا يَرْكَبُهَا، وَلَا يَقْبَلُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ قَبْلَ ذَلِكَ»، رواه ابن ماجه، وكذا البيهقي في «السنن» و«الشعب»، وسعيد بن منصور في «سننه»، وهو حديث حسن<sup>(١)</sup>، ويؤيده ما في «البخاري» عن أبي بردة قال: قدمت المدينة، فلقيتُ عبد الله بن سلام، فقال لي: إنك بأرض فيها الربا فاش، فإذا كان لك على رجل حق فأهدى إليك حمل تبنٍ أو حمل قَتٍّ؛ فلا تأخذه؛ فإنه ربا<sup>(٢)</sup>. وفي «مسند الحارث ابن أبي أسامة<sup>(٣)</sup>»: أن النبي ﷺ قال: «كُلُّ قَرْضٍ جَرٍّ مَنْفَعَةٌ فَهُوَ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الرِّبَا»<sup>(٤)</sup>.

(وكذا كلُّ غريم)؛ أي: مدين؛ حكمه كالمقرض فيما تقدّم (غير استعمال رهن، ويأتي) أنه يجوز استعمال الرهن لمصلحته؛ كخوفٍ عليه من عثٍ ونحوه<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه ابن ماجه (٢٤٣٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٥٠ / ٥)، ولم نقف عليه في المطبوع من «شعب الإيمان»، والمطبوع من «سنن سعيد بن منصور».

(٢) رواه البخاري (٣٦٠٣).

(٣) في «ج، ق»: «أمامة»، والصواب المثبت.

(٤) رواه الحارث في «مسنده - زوائد الهيثمي» (٤٣٧)، (٥٠٠ / ١)، ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٥٠ / ٥).

(٥) قوله: «ونحوه» سقط من «ق».



فَإِنْ اسْتِضَافَهُ حَسَبَ لَهُ مَا أَكَلَ، وَيَتَجَهُّ: لَا ضِيفَةً وَاجِبَةً، وَهُوَ فِي الدَّعَوَاتِ كغَيْرِهِ، وَمَنْ طُولَبَ بِيَدَلٍ قَرْضٍ أَوْ غَضَبٍ ببلدٍ آخَرَ لَزِمَهُ، إِلَّا مَا لِحْمَلِهِ مَوْنَةٌ وَقِيمَتُهُ ببلدِ الْقَرْضِ أَنْقَصُ، فَلَا يَلْزِمُهُ إِلَّا قِيمَتُهُ بِهَا، . . . .

(فَإِنْ اسْتِضَافَهُ) مَقْتَرَضٌ (حَسَبَ لَهُ) مَقْرَضٌ (مَا أَكَلَ) عِنْدَهُ قَبْلَ الْوَفَاءِ نَصًّا، أَوْ كَافَاهُ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ تَجِرِ الْعَادَةُ بَيْنَهُمَا بِهِ قَبْلَ الْقَرْضِ .

(وَيَتَجَهُّ: وَلَا) يَحْسَبُ لَهُ مَا أَكَلَ عِنْدَهُ مِنْ (ضِيفَةٍ وَاجِبَةٍ)؛ كَكُونِ الْمَقْرَضِ عَمِلَ وَلِيْمَةً عَرَسٍ، وَدَعَا الْمَقْرَضَ إِلَيْهَا، أَوْ كَانَ<sup>(١)</sup> فِي قَرِيَةٍ وَمَرَّ عَلَيْهِ، فَقَدَّمَ لَهُ طَعَامًا؛ فَإِنَّهُ يَطِيبُ لَهُ أَكْلَهُ بِلَا احْتِسَابٍ وَلَا نِيَّةٍ مَكَافَاةٍ؛ كَمَا يَأْتِي فِي الْأَطْعَمَةِ، وَهُوَ مُتَجَهٌّ، يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ: (وَهُوَ)؛ أَيِ: الْمَقْرَضُ<sup>(٢)</sup> (فِي الدَّعَوَاتِ) إِذَا فَعَلَ الْمَقْتَرَضُ وَلِيْمَةً أَوْ عَقِيْقَةً وَنَحْوَهَا؛ (كغَيْرِهِ)<sup>(٣)</sup> مَمَّنْ لَا دِينَ لَهُ<sup>(٤)</sup> .

(وَمَنْ طُولَبَ) مِنْ مَقْتَرَضٍ وَغَيْرِهِ؛ أَيِ: طَالَبَهُ رَبُّ دِينِهِ (بِيَدَلٍ قَرْضٍ)، أَوْ ثَمَنِ فِي ذِمَّةٍ، (أَوْ) طُولَبَ بِيَدَلٍ (غَضَبٍ ببلدٍ آخَرَ) غَيْرِ بَلَدِ قَرْضٍ وَغَضَبٍ؛ (لَزِمَهُ)؛ أَيِ: الْمَدِينُ أَوْ الْغَاصِبُ رَدُّ الْبَدَلِ؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنْ قَضَاءِ الْحَقِّ بِلَا ضَرَرٍ، (إِلَّا مَا لِحْمَلِهِ مَوْنَةٌ)؛ كَحَدِيدٍ وَقُطْنٍ وَبُرٍّ، (وَقِيمَتُهُ ببلدِ الْقَرْضِ) أَوْ الْغَضَبِ (أَنْقَصُ) مِنْ قِيمَتِهِ ببلدِ الْطَلَبِ؛ (فَلَا يَلْزِمُهُ إِلَّا قِيمَتُهُ بِهَا)؛ أَيِ: ببلدِ الْقَرْضِ أَوْ الْغَضَبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ حَمْلُهُ إِلَى بَلَدِ الْطَلَبِ، فَيَصِيرُ كَالْمَتَعَذِّرِ، وَإِذَا تَعَذَّرَ الْمَثَلُ، تَعَيَّنَتْ الْقِيَمَةُ،

(١) فِي «ق»: «وَكَانَ» .

(٢) فِي «ق»: «الْقَرْضِ» .

(٣) أَقُولُ: اتَّجَهَّهُ الشَّارِحُ، وَصَرَّحَ بِهِ (م ص) كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْخُلُوتِيُّ، انْتَهَى .

(٤) فِي «ق»: «لَهُ» .

لا المثل، ولا القيمة بمحل طلب، ومع تساوي أو أكثر لزِم المثل، ولو بذله مُقتَرَضٌ أو غاصِبٌ بغير بلده<sup>(١)</sup>، ولا مؤنة لحمله، لزِم قبوله مع أمن بلد وطريق، ومع بقاء مغصوب لم يُجبر ربه على قبوله بحال.

واعترفت ببلد القرض أو الغصب؛ لأنه الذي يجب فيه التسليم، و(لا) يلزم مقترضاً أو غاصباً بذل (المثل، ولا) بذل (القيمة بمحل طلب)، وعلم منه أنه إن طوَل بعين الغصب بغير بلده؛ لم يلزمه، وكذا لو طوَل بأمانة أو عارية ونحوها بغير بلدها؛ لأنه لا يلزمه حملها إليه، (ومع تساوي) أي: بأن كانت قيمته ببلد القرض أو الغصب مساوية لبلد الطلب، (أو أكثر؛ لزِم) مقترضاً وغاصباً دفع (المثل) ببلد الطلب؛ لما سبق.

(ولو بذله)؛ أي: المثل (مقترضٌ أو غاصِبٌ بغير بلده)؛ أي: بلد قرض أو غصب، (ولا مؤنة لحمله) إليه؛ كأثمان؛ (لزِم) مقرضاً ومغصوباً منه (قبوله مع أمن بلد وطريق)؛ لعدم الضرر عليه إذن، وكذا ثمن وأجرة ونحوهما، فإن كان لحمله مؤنة، أو البلد أو الطريق غير آمن؛ لم يلزمه قبوله، ولو تضرر المقرض أو الغاصب؛ لأن الضرر لا يزال بالضرر.

(ومع بقاء مغصوب) إذا بذل الغاصب بدله لربه؛ (لم يُجبر ربه على قبوله)؛ أي: البذل (بحال) لا مع مؤنة للحمل، ولا عدمها، ولا مع أمن البلد أو الطريق، ولا مع الخوف؛ لأن دفع البذل معاوضة، ولا يجبر عليها الممتنع. ولو أقرض ذميّ ذميّاً خمرًا، ثم أسلما أو أحدهما؛ بطل القرض، ولم

(١) في «ف»: «بلد».

.....

---

يجب على المقترض شيء، ولو قال مقرض لمقترض: إن مت - بضم التاء -  
 فأنت في حل؛ فوصيته صحيحة؛ كسائر الوصايا، وإن قال له: إن مت - بفتحها -  
 فأنت في حل؛ لا يصح؛ لأنه إبراء معلق بشرط، وشرط الإبراء أن يكون منجزاً؛  
 كالهبة.

\* \* \*



## باب الرهن

هو: تَوْثِقَةُ دَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ بَعِينٍ يُمَكَّنُ أَخْذَهُ أَوْ بَعْضَهُ مِنْهَا أَوْ  
ثَمَنُهَا.....

### (بابُ الرهن)

و(هو) في اللغة الثبوتُ والدوامُ، يقال: ماءٌ رَاهَنٌ؛ أي: رَاكَدٌ، ونعمةٌ رَاهَنَةٌ؛  
أي: دائمةٌ، وقيل: هو الحبسُ؛ لقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدر: ٣٨].  
أي: محبوسةٌ، وهو قريبٌ من الأول؛ لأنَّ المحبوسَ ثابتٌ في مكانٍ لا يزياله.

وشرعاً (توثقة دين) غير سلمٍ ودينٍ كتابية؛ لعدم لزومه، (أو) توثقة (عين)  
مضمونة؛ كعاريةٍ ومقبوضٍ على وجهِ سومٍ (بعين)؛ أي: جعلُ عينٍ ماليةٍ وثيقةٍ  
بدينٍ أو عينٍ مضمونةٍ (يمكنُ أخذه)؛ أي: الدينَ كُلَّهُ، (أو) أَخْذُ (بعضه)، إن لم  
تف به (منها)؛ أي: العين، إن كانت من جنسِ الدين، (أو) يُمكنُ أخذهُ أو بعضه  
من (ثمنها)، إن لم تكن من جنسِ الدين، وخرجَ بذلك أُمُّ الولدِ ونحوها مما  
لا يصحُّ بيعُهُ.

وأجمعوا على جوازه؛ لقوله تعالى: ﴿فَرَهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وحديثُ  
عائشة رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَاماً وَرَهْنَهُ دَرْعَهُ،  
متفقٌ عليه<sup>(١)</sup>، ويجوزُ حضراً وسفراً؛ لأنَّه روي أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بِالْمَدِينَةِ، وَذَكَرَ الْآيَةُ

(١) تقدم تخريجه (٦ / ٢٨٠).

والمرهون عين معلومة جعلت وثيقة بحق يمكن استيفاؤه أو بعضه منها أو ثمنها، وينعقد بلفظ ومُعاطاة، وتصح زيادة رهن لا دينه - ويتجه: إلا بعقد متجدد - .....

في السفر خرج مخرج الغالب؛ ولهذا لم يشترط عدم الكاتب.

(والمرهون عين معلومة) قدرأً وجنساً وصفة (جعلت وثيقة بحق يمكن استيفاؤه)؛ أي: الحق، (أو) استيفاء (بعضه منها أو) من (ثمنها)؛ كما تقدم، بخلاف نحو وقف وحرٍّ وأمٍّ ولدٍ ودينٍ سلمٍ وكتابة.

(وينعقد الرهن (بلفظ)، قال في «الإنصاف» و«الإقناع» وغيرهما: ولا يصح الرهن بدون إيجاب وقبول أو ما يدل<sup>(١)</sup> عليهما من الراهن والمرتهن؛ كسائر العقود<sup>(٢)</sup>.

(و) ينعقد ب (معاطاة)؛ كالبيع، قاله في «الرعاية».

(وتصح زيادة رهن)؛ بأن رهنه شيئاً على دين، ثم رهنه شيئاً آخر عليه؛ لأنه توثقة، و (لا) تصح زيادة (دينه)؛ بأن استدان منه ديناراً ورهنه كتاباً، أو أقبضه له<sup>(٣)</sup>، ثم اقترض منه ديناراً آخر، وجعل الكتاب رهناً عليه وعلى الأول؛ لأنه رهن مرهون، والمشغول لا يشغل.

(ويتجه): لا تصح زيادة دين الرهن (إلا بعقد متجدد)؛ كأن يفسخ المرتهن الرهن، ثم يجدد مع الراهن عقداً على الدينين بذلك الرهن، وهو متجه<sup>(٤)</sup>.

(١) في «ق»: «وما يدل».

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٥/ ١٣٧)، و«الإقناع» للحجاوي (٢/ ٣١٠).

(٣) كذا في «ق» بزيادة: «منه».

(٤) أقول: ذكره الشارح وأقره، ولم أرَ من صرح به، وهو ظاهر يؤخذ من كلامهم، انتهى.

وَرَهْنُ مَا يَصْحُ بِيَعُهُ وَلَوْ نَقْدًا أَوْ مُؤَجَّرًا أَوْ مُعَارًا بِإِذْنٍ، وَيَسْقُطُ ضَمَانُ  
الْعَارِيَّةِ، أَوْ مَعِييَا؛ كَمَرْتَدٍّ وَجَانٍ، وَلَا خِيَارَ لِمَرْتَهِنٍ عَالِمٍ، وَإِلَّا فَلَهُ  
رَدُّهُ وَفَسْخُ بَيْعٍ شُرْطَ فِيهِ، أَوْ الْإِمْسَاكُ بِلَا أَرْشٍ، وَإِنْ تَعَيَّبَ قَبْلَ قَبْضِ  
فَكَذَلِكَ، .....

(و) يَصْحُ (رَهْنُ) كُلِّ (مَا يَصْحُ بِيَعُهُ) مِنَ الْأَعْيَانِ لَا الْمَنَافِعِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ  
مِنْهُ الْاِسْتِثْنَاءُ لِلْوَصُولِ لِلدِّينِ، وَلَا يَتَأْتَى ذَلِكَ فِي الْمَنَافِعِ، (وَلَوْ) كَانَ الرَّهْنُ (نَقْدًا  
أَوْ مُؤَجَّرًا أَوْ مُعَارًا)؛ فَيَصْحُ رَهْنُهُ (بِإِذْنِ) رَبِّهِ لَهُ فِي رَهْنِهِ، وَلَوْ لِرَبِّ دِينٍ؛ لِأَنَّهُ يَصْحُ  
بِيَعُهُ (وَيَسْقُطُ ضَمَانُ الْعَارِيَّةِ)؛ لِانْتِقَالِهَا لِلْأَمَانَةِ إِنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْهَا الْمَرْتَهِنُ، (أَوْ) كَانَ  
الرَّهْنُ (مَعِييَا؛ ك) قَنْ (مَرْتَدٍّ) وَقَاتِلٍ فِي مُحَارَبَةٍ - وَلَوْ تَحْتَمَّ قَتْلُهُ - (و) قَنْ (جَانٍ) عَمْدًا  
أَوْ خَطَأً عَلَى نَفْسٍ أَوْ دُونِهَا؛ لِأَنَّهُ يَصْحُ بِيَعُهُ فِي مَحَلِّ الْحَقِّ، (وَلَا خِيَارَ لِمَرْتَهِنٍ عَالِمٍ)  
بِالْحَالِ مِنَ الرَّدَّةِ وَالْقَتْلِ فِي الْمُحَارَبَةِ أَوْ الْجَنَائَةِ؛ لِدُخُولِهِ عَلَى بَصِيرَةٍ، (وَالَا) يَكُنِ الْمَرْتَهِنُ  
عَالِمًا بِالْحَالِ، ثُمَّ عَلِمَ بِهِ بَعْدَ إِسْلَامِ الْمَرْتَدِّ وَفِدَاءِ الْجَانِي؛ فَكَذَلِكَ لَا خِيَارَ لَهُ؛ لِأَنَّ  
الْعَيْبَ زَالَ بِلَا ضَرَرٍ يَلْحَقُهُ، وَإِنْ عَلِمَ قَبْلَ ذَلِكَ؛ (فَلَهُ رَدُّهُ)؛ أَيِ: الرَّهْنِ (وَفَسْخُ بَيْعٍ  
شُرْطَ فِيهِ)؛ أَيِ: عَقْدُ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ الْإِطْلَاقَ يَقْتَضِي السَّلَامَةَ، فَلَمْ يَوْفَّ لَهُ بِشَرْطِهِ،  
(أَوْ)؛ أَيِ: وَلِلْمَرْتَهِنِ (الْإِمْسَاكُ) فِي هَذِهِ الْحَالَةِ (بِلَا أَرْشٍ) لَهُ لِذَلِكَ الْعَيْبِ؛ لِأَنَّ  
الرَّهْنَ لَوْ تَلَفَ بِجَمْلَتِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ؛ لَمْ يَمْلِكْ بَدْلَهُ، فَبَعْضُهُ أَوْلَى، وَكَذَلِكَ لَا أَرْشَ  
لِلْمَرْتَهِنِ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْحَالُ حَتَّى قَتَلَ الْعَبْدَ بِالرَّدَّةِ أَوْ الْمُحَارَبَةِ أَوْ الْقَصَاصِ، أَوْ بَيْعَ  
فِي الْجَنَائَةِ أَوْ سَلَّمَ لَوْلِيَّهَا، وَمَتَى امْتَنَعَ السَّيِّدُ مِنْ فِدَاءِ الْجَانِي؛ لَمْ يَجْبَرْ، وَيَبَاعُ فِي  
الْجَنَائَةِ؛ لِتَقَدُّمِ حَقِّ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ عَلَى الرَّهْنِ؛ أَشْبَهَ مَا لَوْ جَنَى بَعْدَ الرَّهْنِ.

(وَإِنْ تَعَيَّبَ) الرَّهْنُ (قَبْلَ قَبْضِ)، أَوْ اسْتَحَالَ الْعَصِيرُ الْمَرْهُونُ خَمْرًا قَبْلَ  
قَبْضِ؛ (فَكَذَلِكَ)؛ أَيِ: يَخْتَرُ بَيْنَ إِمْسَاكِهِ مَعِييَا، أَوْ رَدِّهِ وَفَسْخِ الْبَيْعِ إِنْ كَانَ مُشْرُوطًا

فَلَوْ رَهْنَهُ دَاراً فَأَنْهَدَمَتْ قَبْلَ قَبْضِهَا فَالرَّهْنُ بِحَالِهِ، وَلِمَرْتَهِنِ الْخِيَارُ،  
أَوْ مَبِيعاً غَيْرَ مَكِيلٍ وَنَحْوِهِ، قَبْلَ قَبْضِهِ وَلَوْ عَلَى ثَمَنِهِ أَوْ مَشَاعاً، وَإِنْ لَمْ  
يَرْضَ شَرِيكٌ وَمُرْتَهِنٌ بِكَوْنِهِ بِيَدِ أَحَدِهِمَا أَوْ غَيْرِهِمَا، جَعَلَهُ حَاكِمٌ بِيَدِ  
أَمِينٍ أَمَانَةً، أَوْ بِأَجْرَةٍ مِنْهُمَا، أَوْ آجَرَهُ، ..... .

فيه، (فلو رهنه داراً فانهدمت) الدار (قبل قبضها؛ فالرهن بحاله) لم يبطل بتهديمها؛  
لبقاء المالية، (ولمرتحن الخيار) بين إمساكها منهدة<sup>(١)</sup>، أو ردّها وفسخ البيع إن  
كانت مشروطة فيه، وكذا قرض (أو) كان الرهن (مبيعاً) ولو قبل قبضه؛ لأنّه يصحّ  
بيعه إذن، فصَحَّ رهنه؛ كما بعد القبض (غير مكيل ونحوه)؛ كموزون ومعدود  
ومذروع، وما بيع بصفة أو رؤية متقدمة (قبل قبضه)؛ لأنّه لا يصحّ بيعه إذن،  
فلا يصحّ رهنه، (ولو) كان رهن المبيع (على ثمنه)؛ لأنّ ثمنه في الذمة دين، والمبيع  
ملك للمشتري؛ فجاز رهنه به؛ كغيره من الديون، (أو) كان الرهن (مشاعاً) ولو  
نصيبه من معين في مشاع يقسم إجباراً؛ بأن رهن نصيبه من بيت من دار يملك نصفها؛  
لأنّه يصحّ بيعه؛ فصَحَّ رهنه.

وإذا رهنه المشاع، فإن لم يكن منقولاً؛ لم يحتج في التخلية لإذن شريكه،  
وإن كان ينقل ورضي الشريك والمرتهن بكونه<sup>(٢)</sup> بيد أحدهما أو غيرهما؛ جاز (وإن  
لم يرضَ شريكٌ ومرتهنٌ بكونه)؛ أي: المشترك (بيد أحدهما أو)، بيد (غيرهما)؛  
جعله حاكمٌ بيد أمينٍ أمانةً، أو جعله بيد أمينٍ (بأجرة) يأخذها الأمين (منهما)؛  
أي: الشريكين<sup>(٣)</sup> على حفظه، (أو آجره) الحاكم عليهما، فيجتهد في الأصلح

(١) في «ق»: «منهدة».

(٢) قوله: «لم يحتج... بكونه» سقط من «ق».

(٣) أقول: قول شيخنا: (أي الشريكين)، لم أره لغيره، والظاهر أن يقول: أي: الشريك =



وإن رهن نصف بيتٍ مُشاعٍ من دارٍ مُشاعةٍ، واقتسما، فوقَ المرهونِ  
لغيرِ رَاهِنٍ، لم تصحَّ القِسْمَةُ، قَطَعَ به الموفِّقُ والشارحُ، أو مدبراً أو  
معلقاً عتقه بصفةٍ يحلُّ الدينُ قبلها أو يُحتملُ؛ كقدوم زيد، .....

لهما؛ لأنَّ أحدهما ليسَ أولى به من الآخرِ، ولا يمكنُ جمعُهما فيه، فتعيَّنَ ذلكُ؛  
لأنَّه وسيلةٌ لحفظه عليهما.

(وإن رهن نصف بيتٍ) معينٍ (مُشاعٍ من دارٍ مشاعةٍ) بينهُ وبينَ شريكه،  
(واقتسما)؛ أي: الراهنُ وشريكهُ الدارَ المشتركةَ، (فوقَ) المعينُ (المرهونُ) بعضُهُ  
- وهو البيتُ في المثالِ المذكورِ - (لغيرِ رَاهِنٍ؛ لم تصحَّ القِسْمَةُ)؛ لأنَّ الراهنَ  
ممنوعٌ من التصرفِ في الرهنِ بما يضرُّ المرتهنَ فيمنعُ من القِسْمَةِ المضرَّةِ؛ كما يُمنعُ  
من البيعِ، (قَطَعَ به)؛ أي: بعدمِ صحةِ القِسْمَةِ (الموفِّقُ والشارحُ)<sup>(١)</sup>، ومعناه في  
«شرح المنتهى»<sup>(٢)</sup>.

(أو) كان الرهنُ (مدبراً)؛ فيصحُّ؛ لأنَّه يجوزُ بيعُهُ، والحكمُ فيما إذا علمَ  
المرتهنُ وجودَ التدبيرِ، أو لم يعلم به؛ كالحكمِ في العبدِ الجاني على ما ذَكَرَ من  
التفصيلِ، (أو) كان (معلقاً عتقه بصفةٍ يحلُّ الدينُ قبلها)؛ كما لو علَّقَ عتقه على  
دخولِ شهرِ رمضانَ، وكان الدينُ يحلُّ في شعبانَ؛ فيصحُّ رهنه؛ لإمكانِ بيعه قبلَ  
وجودِ الصفةِ، (أو) كان وجودُ الصفةِ المعلقِ عليه العتقُ (يحتملُ) قبلَ حلولِ  
الدينِ وبعده؛ (ك) ما لو علَّقَ عتقه على (قدوم زيد)؛ فيصحُّ رهنه أيضاً؛ كالمدبرِ

= المرتهنُ؛ لأنه المتبادر، فتأمل، انتهى.

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤ / ٢٢٢)، و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤ / ٣٧٥).

(٢) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٢ / ١٠٤).

وبِإِيعَ مَدْبَرُ اسْتِغْرَقَهُ الدَّيْنُ، وَإِلَّا يَبِيعَ مِنْهُ بِقَدْرِهِ وَعَتَقَ ثُلُثَ الْبَاقِي،  
وَبَاقِيهِ لِلْوَرِثَةِ، أَوْ مَكَاتِبًا، لَا لِمَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ بَيْعَهُ،  
وَيُمْكِنُ مِنْ كَسْبٍ، فَإِنْ عَجَزَ فَهُوَ وَكَسْبُهُ رَهْنٌ، وَإِنْ عَتَقَ فَمَا أَدَّى  
بَعْدَ عَقْدِ الرَّهْنِ رَهْنٌ، أَوْ يَسْرُعُ فُسَادُهُ بِدَيْنٍ مُؤَجَّلٍ، .....

والمريض، (وبِإِيعَ مَدْبَرُ) كَلَّهُ إِنْ مَاتَ السَيِّدُ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ يَفْضُلُ عَنْ وِفَاءِ الدَّيْنِ،  
(وَاسْتِغْرَقَهُ)؛ أَي: الْمَدْبَرُ (الدَّيْنُ) وَبَطَلَ التَّدْبِيرُ؛ كَالْوَصِيَّةِ، (وَإِلَّا) يَسْتِغْرَقُهُ الدَّيْنُ  
(بِإِيعَ مِنْهُ)؛ أَي: الْمَدْبَرُ (بِقَدْرِهِ)؛ أَي: الدَّيْنِ (وَعَتَقَ ثُلُثَ الْبَاقِي) مِنْهُ بِالتَّدْبِيرِ (وَبَاقِيهِ  
لِلْوَرِثَةِ)، وَإِنْ مَاتَ السَيِّدُ قَبْلَ الْوَفَاءِ، فَعَتَقَ الْمَدْبَرُ لَخُرُوجِهِ كَلَّهُ مِنَ الثَّلَاثِ بَعْدَ الدَّيْنِ؛  
بَطَلَ رَهْنُهُ؛ كَمَا لَوْ مَاتَ، وَإِنْ عَتَقَ بَعْضُهُ لَعَدِمَ خُرُوجُهُ مِنَ الثَّلَاثِ؛ بَقِيَ الرَّهْنُ فِيمَا  
بَقِيَ مِنْهُ قَنًا، كَمَا لَوْ تَلَفَ الْبَعْضُ وَبَقِيَ الْبَعْضُ.

(أَوْ) كَانَ الرَّهْنُ (مَكَاتِبًا)؛ فَيَصِحُّ رَهْنُهُ؛ لَجَوَازِ بَيْعِهِ وَإِيفَاءِ الدَّيْنِ مِنْ

ثَمَنِهِ.

و(لَا) يَصِحُّ رَهْنُهُ (لِمَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ)؛ بِأَنْ رَهَنَ الْمَكَاتِبَ عِنْدَ رَحِمِهِ  
الْمَحْرَمِ؛ (لِأَنَّهُ)؛ أَي: مَرْتَهُنُ رَحْمَةِ الْمَحْرَمِ (لَا يَمْلِكُ بَيْعَهُ) عِنْدَ جَوَازِهِ، وَيَأْتِي  
فِي الْكِتَابَةِ، (وَيُمْكِنُ)؛ أَي: يُمْكِنُهُ الْمَرْتَهُنُ (مِنْ كَسْبٍ)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُصْلِحَةٌ،  
وَلَا يَصِحُّ شَرْطُ مَنْعِهِ مِنَ التَّصَرُّفِ، وَمَا أَذَاهُ مِنَ دَيْنِ الْكِتَابَةِ رَهْنٌ مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ كِنَمَائِهِ،  
(فَإِنْ عَجَزَ) عَنْ أَدَاءِ مَالِ الْكِتَابَةِ وَعَادَ قَنًا؛ (فَهُوَ وَكَسْبُهُ رَهْنٌ)؛ لِأَنَّهُ نَمَاؤُهُ، (وَإِنْ  
عَتَقَ) بِأَدَاءٍ أَوْ إِعْتَاقٍ، (فَمَا أَدَّى بَعْدَ عَقْدِ الرَّهْنِ رَهْنٌ)؛ كَقَنٍْ مَرهُونٍ اِكْتَسَبَ  
وَمَاتَ.

(أَوْ) كَانَ الرَّهْنُ (يَسْرُعُ فُسَادُهُ)؛ كَفَاكِهِةٍ رَطْبَةٍ وَطَبِيخٍ - وَلَوْ رَهْنَهُ (بِدَيْنٍ مُؤَجَّلٍ)؛

وَبِإِذَا كَانَ الْغَائِبُ يَدُ الْمُسْلِمِ عَدْلٍ، وَيَتَّجِهْ: إِنْ كَانَ أَثْنَى أَوْ  
 أَمْرَدٌ.....

لأنه يصح بيعه، (وبإيع)؛ أي: يبيعه حاكم<sup>(١)</sup> (إن لم يمكن تجفيفه)؛ لحفظه  
 بالبيع.

(ولو شرط) في رهن ما يسرع فسادُه (عدم بيعه)؛ لم يصح الشرط؛ لمنافاته  
 العقد؛ كما لو شرط في العقد عدم النفقة على الحيوان المرهون، فيباع، (ويجعل  
 ثمنه رهناً) مكانه حتى يحل الدين، فيوفى منه، كما لو كان حالاً، (وكذا الحكم إن  
 رهنه ثياباً، فخاف المرتهن تلفها، أو رهنه حيواناً، فخاف موته)؛ فيباع على  
 ما تقدم، (أو) كان الرهن (قناً مسلماً) ولو بدين (لكافر إذا شرط) في الرهن (كونه  
 بيد مسلم عدل)، وإلا لم يصح؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ  
 سَبِيلاً﴾ [النساء: ١٤١].

(ويتجه): لا سيما (إن كان) القن المرهون (أثنى أو) كان (أمرد)، فيتأكد  
 اشتراط كونه بيد مسلم عدل خشيّة الفتنة، وهو متجه<sup>(٢)</sup>.

(١) في هامش «ق»: «وفي نسخة سقط لفظ حاكم».

(٢) أقول: صرح في «الإقناع» وغيره على عدم اشتراط العدالة فيمن يديه الرهن، فقيد المصنف  
 قولهم هنا عدل بما إذا كان أثنى أو أمرد؛ لخوف الفتنة، وهو الموافق لكلامهم والقواعد،  
 وصرح بهذا الشارح، فإن لم يكن الرهن كذلك؛ صح جعله - بتراضيهما - تحت يد  
 فاسق، وفيما قرره شيخنا في حله ما لا يخفى على المتأمل، انتهى.

وَكَقْنُ كُتْبُ حَدِيثٍ وَتَفْسِيرٍ، لَا مُصْحَفًا أَوْ دِينًا وَلَوْ لَمَنْ هُوَ عَلَيْهِ،  
وَيَتَجَه: أَوْ جِلْدَ عَقِيقَةٍ.

(وَكَقْنُ) فِي الْحَكَمِ رَهْنٌ (كُتْبُ حَدِيثٍ وَتَفْسِيرٍ) لِكَافِرٍ؛ فَيَصْحُ بِشَرَطٍ جَعَلَهَا  
بِيَدِ مُسْلِمٍ عَدْلٍ؛ لِأَمْنِ الْمَفْسَدَةِ، فَإِنْ لَمْ يَشْتَرَطْ ذَلِكَ؛ لَمْ يَصَحَّ (لَا مُصْحَفًا)، فَلَا  
يَصْحُ رَهْنُهُ، وَلَوْ لِمُسْلِمٍ؛ لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَى بَيْعِهِ الْمَحْرَمِ، (أَوْ دِينًا)؛ فَلَا يَصْحُ رَهْنُهُ  
(لَوْ لَمَنْ هُوَ عَلَيْهِ) صَرَّحَ بِهِ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ»، وَجَزَمَ<sup>(١)</sup> فِي «الْإِقْنَاعِ» فِي آخِرِ  
السَّلَامِ بِصَحَّتِهِ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ إِحْدَى رَوَايَتَيْنِ ذَكَرَهُمَا فِي «الْإِنْتِصَارِ»، لَكِنْ صَرِيحُ كَلَامِهِمْ  
يُخَالِفُ مَا فِي «الْإِقْنَاعِ»، وَكَانَ عَلَى الْمَصْنِفِ الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

(وَيَتَجَه: أَوْ جِلْدَ عَقِيقَةٍ)؛ فَلَا يَصْحُ رَهْنُهُ، كَذَا قَالَ، وَالْمَنْصُوصُ عَنِ الْإِمَامِ  
أَحْمَدَ أَنَّهُ يَبَاعُ الْجِلْدُ وَالرَّأْسُ وَالسَّوَاقِطُ، وَيَتَصَدَّقُ بِثَمَنِهِ. قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: وَهُوَ  
الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ»، وَ«الْخُلَاصَةِ»،  
و«الْمُنُورِ» وَغَيْرِهِمْ، انْتَهَى<sup>(٤)</sup>.

وَفِي «الشَّرْحِ» بَعْدَ ذِكْرِهِ صَحَّةَ بَيْعِ الْجِلْدِ وَالرَّأْسِ وَالسَّوَاقِطِ قَالَ: لِأَنَّ الذَّبِيحَةَ  
لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ، فَكَانَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ فِيهَا مَا شَاءَ مِنْ بَيْعٍ وَغَيْرِهِ، انْتَهَى<sup>(٥)</sup>.

(١) فِي «ق»: «وَجَزَمَ بِهِ».

(٢) انْظُر: «الْإِقْنَاعُ» لِلْحَجَاوِيِّ (٢/ ٢٩٨).

(٣) أَقُول: قَالَ الشَّارِحُ عَلَى قَوْلِ الْمَصْنِفِ: (وَلَوْ... إلخ): بَأَن كَانَ لَهُ عِنْدَ زَيْدٍ مِثْلًا مِثْلَ مِثْلٍ دِينَارٍ  
ثُمَّ اسْتَدَانَ مِنْهُ عَبْدًا مِثْلًا، وَأَرْهَنَهُ الْمِثْلَ؛ فَلَا يَصْحُ الرَّهْنُ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الدَّيْنِ أَنْ يَتَصَرَّفَ  
الْمَدِينُ فِيهِ، فَإِذَا صَارَ رَهْنًا، امْتَنَعَ التَّصَرُّفُ فِيهِ؛ فَيَتَنَاقَضَانِ، انْتَهَى.

(٤) انْظُر: «الْإِنْصَافُ» لِلْمُرْدَاوِيِّ (٤/ ١١٣).

(٥) انْظُر: «الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» لِابْنِ أَبِي عَمْرٍ (٣/ ٥٩٠).

وما لا يَصِحُّ بَيْعُهُ لا يَصِحُّ رَهْنُهُ، كَكَيْسٍ بما فيه، ونحو أرضٍ مِصْرَ،  
وكذا حُكْمُ بَنَائِهَا مِنْهَا - ويتجَهُّ: صِحَّتُهُ - .....

وحيثُ تَقَرَّرَ صِحَّةُ بَيْعِ الْجِلْدِ؛ فلا رَيْبَ في صِحَّةِ رَهْنِهِ، غيرَ أَنَّهُ على  
القولِ بِوجوبِ الصَّدَقَةِ بِثَمْنِهِ، لو بَيْعَ في الدينِ، يَضمَنُ الرَّاهِنُ بَدَلَ ثَمْنِهِ  
لِلْفُقَرَاءِ<sup>(١)</sup>.

(وما لا يَصِحُّ بَيْعُهُ)؛ كَحَرٍّ وَأُمٍّ وَلَدٍ وَوَقْفٍ وَعَيْنٍ مَرهُونَةٍ وَكَلْبٍ - ولو معلماً -  
وَأَبْقٍ وَمَجْهُولٍ؛ (لا يَصِحُّ رَهْنُهُ)؛ لَأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ اسْتِيفَاءُ الدَّيْنِ مِنْ ثَمْنِهِ عِنْدَ التَّعَدُّرِ،  
وما لا يَصِحُّ بَيْعُهُ لا يَمَكُنُ فِيهِ ذَلِكَ؛ (كَكَيْسٍ بما فيه)؛ فلا يَصِحُّ؛ لِلْجَهَالَةِ، وكذا  
أَحَدُ هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ، وهذا الْبَيْتُ بما فيه (ونحو أرضٍ مِصْرٍ)؛ كَالشَّامِ وَالْعِرَاقِ مِمَّا  
فُتِّحَ عُنُوهُ، ولم يَقَسَمْ؛ فلا يَصِحُّ؛ لما تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَفَهَا، وَأَقْرَهَا بِأَيْدِي  
أَرْبَابِهَا بِالْخَرَجِ<sup>(٢)</sup>، (وكذا حُكْمُ بَنَائِهَا)؛ أَي: الْأَرْضِ إِذَا كَانَتْ آلَتْهُ (مِنْهَا) ذِكْرُهُ  
فِي «الْمَغْنِيِّ» وَ«الْكَافِيِّ» وَ«الْمُبْدَعِ» هُنَا<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ، لَكِنْ  
تَقَدَّمَ فِي الْبَيْعِ أَنْ يَبْعَ الْمَسَاكِينُ مِنْ أَرْضِ الْعُنُوَةِ صَحِيحٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ آلَتْهَا مِنْهَا أَوْ  
مِنْ غَيْرِهَا، وَلِذَا قَالَ الْمَصْنِفُ: (وَيَتَجَهُّ صِحَّتُهُ)؛ أَي: صِحَّةُ رَهْنِ مَا يُبْنَى مِنْ مَسَاكِينِ  
أَرْضِ الْعُنُوَةِ، سَوَاءٌ كَانَ الْبِنَاءُ مَوْجُودًا قَبْلَ الْفَتْحِ أَوْ حَدَثَ<sup>(٤)</sup> بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ

(١) أقول: اتجه الشارحُ الاتجاه، وهو غيرُ ظاهرٍ؛ لما قرره شيخنا، فتأمله، انتهى.

(٢) تقدم تخريجه (٣٤٨ / ٥).

(٣) انظر: «المغني» (٢٢٨ / ٤)، و«الكافي» كلاهما لابن قدامة (١٤٠ / ٢)، و«المبدع» لابن

مفلح (٢١٨ / ٤).

(٤) في «ق»: «أحدث».

وَسَوَى ثَمَرَةٍ قَبْلَ بَدْوِ صِلَاحِهَا، وَزَرَعَ أَخْضَرَ بِلَا شَرْطِ قَطْعٍ، وَقِنْ  
دُونَ وَلَدِهِ وَنَحْوِهِ، وَيَبَاعَانِ، وَيَخْتَصُّ الْمَرْتَهِنُ بِمَا يَخُصُّ الْمَرْهُونَ مِنْ  
ثَمَنِهَا، لَكِنْ لَوْ رَهَنْ ثَمَرَةً عَلَى مُؤَجَّلٍ تَحْدُثُ فِيهِ أُخْرَى لَا تَتَمَيَّزُ فَبَاطِلٌ،  
وَإِنْ شَرْطَ قَطْعٍ فَلَا.....

اقتطعوا الخطط في الكوفة والبصرة في زمن عمر، وبنوها مساكن، وتبايعوها من  
غير نكير؛ فكان كالإجماع، وهو متجه<sup>(١)</sup>.

(سوى رهن ثمرة قبل بدو صلاحها) بلا شرط قطع، (و) سوى رهن (زرع  
أخضر بلا شرط قطع)؛ فيصح؛ لأن النهي عن بيعهما؛ لعدم أمن العاهة وبتقدير  
تلفهما لا يفوت حق المرتهن من الدين؛ لتعلقه بذمة المرتهن، (و) سوى (قِنْ)  
ذكرًا أو أنثى فيصح رهنه (دون ولده ونحوه)؛ كوالده وأخيه؛ لأن تحريم بيعه وحده؛  
للتفريق بين ذوي الرحم المحرم، وذلك مفقود هنا؛ (ف) إنه إذا استحق بيع الرهن  
(يباعان) معاً لتلك المفسدة (ويختص المرتهن بما يخص المرهون من ثمنهما)،  
فيوفى منه دينه، وإن فضل شيء من ثمنه؛ فلراهن، وإن فضل شيء من الدين فبذمة  
مدين، فإن كانت قيمة الرهن مع كونه ذا ولد مئة، وقيمة الولد خمسون؛ فحصة  
الراهن ثلثا الثمن، (لكن لو رهن ثمرة على دين مؤجل) إلى أجل (تحدث فيه)؛  
أي: الأجل ثمرة (أخرى) بحيث (لا تتميز) عن الثمرة المرهونة؛ (ف) الرهن  
(باطل)؛ لجهالته عند حلول الحق (وإن) جعلت الثمرة رهناً على دين مؤجل؛  
(وشرط) - بالبناء للمجهول - في العقد (قطع) عند حدوث غيرها؛ (فلا) يكون

(١) أقول: اتجه الشارح أيضاً، وصرح به (م ص) في «شرح الإقناع» و«الحاشية» وغيرهما،

ولو حَدَّثَتْ أُخْرَى، وَيُقْبَلُ قَوْلُ رَاهِنٍ فِي قَدْرِ حَدِثٍ.

\* \* \*

## فصل

وَشُرْطُ تَنْجِيزِ رَهْنٍ، فَلَا يَصِحُّ مُعْلَقًا، وَكَوْنُهُ مَعَ حَقٍّ أَوْ بَعْدَهُ، . . .

الرهن باطلاً؛ لانتفاء الجهالة، وعدم الغرر.

(ولو) تَرَكَ قِطْعَهَا حَتَّى (حَدَّثَتْ) ثَمَرَةً (أُخْرَى)، وَاخْتَلَطَتْ بِغَيْرِهَا؛ فَلَا يَبْطُلُ الرهنُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ صَحِيحًا، فَإِنْ سَمَحَ الرَّاهِنُ بِبَيْعِ الثَّمَرَةِ الْمَرْهُونَةِ، وَمَا اخْتَلَطَتْ بِهِ عَلَى أَنَّهُ رَهْنٌ؛ جَازٌ؛ لِأَنَّهُ كَزِيَادَةِ الرهنِ، أَوْ اتَّفَقَا عَلَى قَدْرِ مِنْهُ؛ جَازٌ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَعْدُوهُمَا، (و) إِنْ اخْتَلَفَا وَتَشَاخَا؛ ف (يُقْبَلُ قَوْلُ رَاهِنٍ) بِيَمِينِهِ (فِي قَدْرِ حَدِثٍ)؛ لِأَنَّهُ مَنْكَرٌ.

## (فصل)

لَمَّا كَانَتْ صَحَةُ الرهنِ تَفْتَقِرُ إِلَى شُرُوطٍ سِتَّةٍ اِحْتِيجَ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَيْهَا.

فَأَشَارَ لِلأَوَّلِ مِنْهَا بِقَوْلِهِ: (وَشُرْطُ تَنْجِيزِ رَهْنٍ، فَلَا يَصِحُّ مُعْلَقًا)؛

كَالْبَيْعِ.

(و) الثَّانِي: (كَوْنُهُ)؛ أَي: الرهن (مَعَ حَقٍّ)؛ كَأَن يَقُولَ: بَعْتُكَ هَذَا بَعِشْرَةَ إِلَى شَهْرِ تَرْهِنَنِي بِهَا عَبْدَكَ هَذَا، فَيَقُولُ: اشْتَرَيْتُ وَرَهْنْتُ؛ فَيَصِحُّ لِدَعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَلَوْ لَمْ يَعْقِدْهُ مَعَ الْحَقِّ؛ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الْإِزَامِ الْمَشْتَرِي بِهِ بَعْدَ، (أَوْ بَعْدَهُ)؛ أَي: الْحَقِّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنَ مَقْبُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٨٣]، فَجَعَلَهُ بَدَلًا عَنِ الْكِتَابَةِ، فَيَكُونُ فِي مَحَلِّهَا وَهُوَ بَعْدَ وَجوبِ الْحَقِّ، وَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ

وَمَمَّنْ يَصِحُّ بَيْعُهُ وَلَوْ غَيْرَ مَدِينٍ، فَيَصِحُّ رَهْنُ مَالِهِ عَلَى دَيْنٍ غَيْرِهِ بِلَا إِذْنِهِ، وَكَوْنُهُ مِلْكَهُ - وَلَوْ ظَنَّ عَدَمَهُ - أَوْ مَأْذُونًا لَهُ فِيهِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُذْكَرَ لِآذَنِ الْمُرْتَهَنَ وَقَدَرَ دَيْنٍ وَجَنَسَهُ وَمُدَّةَ رَهْنٍ، فَإِنْ ذُكِرَ<sup>(١)</sup> شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.....

قبل الدين؛ لأنَّ الرهنَ تابعٌ له؛ كالشهادة، فلا يتقدمه.

(و) الثالث كونُ رَاهِنٍ (مَمَّنْ يَصِحُّ بَيْعُهُ) وتبرُّعُهُ؛ لأنَّه نوعٌ تصرفٍ في المالِ، فلم يَصَحَّ إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ؛ كَالْبَيْعِ، (وَلَوْ) كَانَ الرَّاهِنُ (غَيْرَ مَدِينٍ) لِلْمُرْتَهَنِ، (فَيَصِحُّ رَهْنُ مَالِهِ عَلَى دَيْنٍ غَيْرِهِ) وَلَوْ (بِلَا إِذْنِهِ) - أَيِ: الْمَدِينِ - أَوْ رِضَاهُ، وَهُوَ نَظِيرُ إِعَارَةِ الْمَدِينِ شَيْئًا يَرَهْنُهُ، صَرَّحَ بِجَوَازِهِ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ<sup>(٢)</sup>.

(و) الرابعُ (كَوْنُهُ)؛ أَيِ: الرَّهْنِ (مِلْكَهُ)؛ أَيِ: الرَّاهِنِ، (وَلَوْ ظَنَّ عَدَمَهُ)؛ أَيِ: الْمَلِكِ، فَظَهَرَ أَنَّهُ مِلْكُهُ؛ صَحَّ؛ كَمَنْ رَهْنَ قَنَّ أَبِيهِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ أَبَاهُ مَاتَ قَبْلَ الرَّهْنِ، وَانْتَقَلَ الْقَنَّ إِلَيْهِ، (أَوْ) كَوْنُهُ (مَأْذُونًا لَهُ فِيهِ)؛ أَيِ: الرَّهْنِ؛ بَأَنِ اسْتَأْجَرَ أَوْ اسْتَعَارَ دَارًا مَثَلًا، وَأَذِنَ الْمُؤْجَرُ أَوْ الْمَعِيرُ لَهُ بِرَهْنِهَا، فَرَهْنَهَا؛ صَحَّ، وَلَا يَشْتَرِطُ لَصَحَةِ الْإِذْنِ تَعْيِينَ الدِّينِ، وَلَا وَصْفُهُ، وَلَا مَعْرِفَةَ رَبِّ الدِّينِ، (وَيَنْبَغِي) لِلْمَدِينِ (أَنْ يَذْكَرَ لِآذَنِ) مِنْ نَحْوِ مُؤْجَرٍ وَمَعِيرٍ (الْمُرْتَهَنَ)، فَيَقُولُ: أُرِيدُ أَنْ أَرَهْنَهُ عِنْدَ زَيْدٍ مَثَلًا، (و) يَذْكَرُ لَهُ (قَدَرَ دَيْنٍ) يَرَهْنُهُ بِهِ، (و) يَذْكَرُ لَهُ (جَنَسَهُ)؛ أَيِ: الدِّينِ؛ كَذَهَبٍ أَوْ فُضَّةٍ، (و) يَذْكَرُ لَهُ (مُدَّةَ رَهْنٍ)؛ كَشَهْرٍ أَوْ سَنَةٍ، (فَإِنْ شُرِطَ) فِي الْإِذْنِ (شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ)؛ أَيِ: شُرْطَ الْآذَنِ عَلَى الْمَدِينِ أَنْ لَا يَرَهْنَهُ إِلَّا عِنْدَ زَيْدٍ مَثَلًا عَلَى مِثْلِ دَرَاهِمٍ

(١) فِي «ز»: «شُرْطَ».

(٢) انظر: «الاختيارات الفقهية» لابن تيمية (ص: ١٩٧).



فَرَهْنَهُ بغيرِهِ لَمْ يَصِحَّ، لَكِنْ لَوْ رَهْنَهُ بِأَنْقَصَ مِمَّا قُدِّرَ مِنَ الدَّيْنِ صَحَّ،  
وَبِأَكْثَرِ صَحَّ فِيمَا قُدِّرَ فَقَطْ، وَيَمْلِكُ أَذِنُ الرَّجُوعِ قَبْلَ إِقْبَاضِهِ لَا بَعْدَهُ،  
وَيُطَالِبُ رَاهِنًا بِفَكِّهِ لَا فِي إِجَارَةِ لِرَهْنٍ قَبْلَ مَدَّتِهَا، وَإِنْ بَاعَ مَأْذُونٌ فِيهِ،  
رَجَعَ عَلَى رَاهِنٍ بِمِثْلِ مِثْلِيٍّ، وَبِالْأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَةِ مَتَقَوِّمٍ، . . . . .

إلى مدة كذا، فخالف المدين، (ورهنه بغيره)؛ أي: غير شرطه؛ (لم يصح) الرهن؛  
لأنه لم يؤذن<sup>(١)</sup> له فيه، (لكن لو رهنه)؛ أي: رهن المدين المؤجر أو المعار  
المأذون فيه (بأنقص مما قدر<sup>(٢)</sup>) له من الدين؛ صح؛ لأنه فعل بعض ما أُذن  
له فيه، (و) لو رهنه (بأكثر؛ صح) الرهن (فيما قدر) له (فقط)، وبطل في  
الزيادة، بخلاف ما لو أذنه بدنانير<sup>(٣)</sup>، فرهنه بدراهم وعكسه؛ فإنه لا يصح؛  
للمخالفة.

(ويملك أذن) مؤجراً كان أو معيراً (الرجوع) في الإذن في الرهن (قبل  
إقباضه) المرتهن، (لا بعده)؛ للزومه، (ويطالب) معيراً (راهنًا بفكّه) في محلّ  
الحقّ وقبل محله؛ لأنّ العارية لا تلزّم، و(لا) يملك مؤجر الرجوع (في إجارة)  
عين (الرهن قبل) مضي (مدتها)؛ أي: الإجارة؛ للزومها (وإن بيع) رهن مؤجر أو  
معار (مأذون) للراهن (فيه) لوفاء دين؛ (رجع) مؤجر أو معير (على راهن بمثل  
مثلي)؛ لأنه فوته على ربّه؛ أشبه ما لو أتلّفه، (و) رجع (بالأكثر من قيمة متقوّم،

(١) في «ق»: «يأذن».

(٢) في «ق»: «لكن لو رهنه» بدل «بأنقص مما قدر»، ولعل هذا التكرار سبق قلم من  
الناسخ.

(٣) في «ق»: «في دنانير».

أو ما يَبِّعَ بِهِ .

وإن تَلَفَ ضَمِنَ رَاهِنٌ لَا مُرْتَهِنٌ الْمُعَارَ لَا الْمُؤَجَّرَ، وإن قَالَ  
مَأْذُونٌ: أَذْنَتَ لِي فِي رَهْنِهِ بَعْشَرَةً، فَقَالَ: بَلْ بِخَمْسَةٍ، فَقَوْلُ آذِنٍ .  
وكونه معلوماً جنسه وقدره وصفته، .....

أو ما؛ أي: ثمن (بيع به) اختاره في «الترغيب»، و«التلخيص»، وجزم به في  
«المحرر» و«المنور»، قال في «الرعاية الكبرى»: فإن بيع بأكثر منها؛ رجع بالزيادة  
في الأصح، وجزم به ابن عبدوس في «تذكرته»، وصوبته في «حواشي الفروع»،  
و«الإنصاف»<sup>(١)</sup>، وقدمه في «التنقيح»<sup>(٢)</sup>؛ لأنه إن بيع بأقل من قيمته، ضمن راهن  
نقصه، وبالأكثر فثمنه كله لمالكه؛ إذ لو أسقط مرتهن حقه من رهن؛ رجع ثمنه  
كله لربه، فإذا قضى ربه دين الراهن؛ رجع به عليه، ولا يلزم من ضمان نقصه ألا  
تكون زيادته لربه؛ كما لو كان باقياً بعينه.

(وإن تلف) رهن معار أو مؤجر بتفريطه؛ ضمنه راهن ببدله، وبلا تفريط؛  
(ضمن راهن لا مرتهن المعار، لا المؤجر)؛ لأن العارية مضمونة والمؤجر أمانة  
لا تضمن إلا بالتعدي أو التفريط، (وإن قال مأذون) في الرهن لمالكه: (أذنت لي  
في رهنه بعشرة، فقال) المالك: (بل) أذنت لك في رهنه (بخمسة؛ فقول آذن)  
بيمينه؛ لأنه منكر للإذن في الزيادة، ويكون رهنًا بالخمس فقط .

(و) الخامس (كونه)؛ أي: الرهن (معلوماً جنسه وقدره وصفته)؛ لأنه عقد  
على مال، فاشتراط العلم به؛ كالبيع .

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٥ / ١٤٩).

(٢) انظر: «التنقيح» للمرداوي (ص: ٢٤١).

وبدئين واجب غير سلم، أو ماله إليه كضمن مدة خيار، وأجرة قبل استيفاء منفعة، ومهر قبل دخول، وبعين مضمونة كغصب وعارية ومقبوض بعقد فاسد، ونفع إجارة بذمة كخيطة ثوب وبناء دار، لا بنفع عين معينة، ولا بديّة على عاقلة، وجعل قبل حول وعمل، ويصح بعدهما، ولا بدّين كتابية.....

(و) السادس كونه (بدين واجب)؛ كقرض وضمن وقيمة متلف (غير سلم)، وتقدم (أو) بشيء (ماله إليه)؛ أي: الدين الواجب؛ (كضمن) في (مدة خيار) مجلس أو شرط (وأجرة قبل استيفاء منفعة) مأجور، (ومهر قبل دخول)؛ لأنّ ذلك يؤوّل إلى الوجوب (وبعين مضمونة؛ كغصب وعارية ومقبوض) على وجه سوم (بعقد فاسد)؛ لأنّ المقصود من الرهن الوثيقة بالحق، وهذا حاصل؛ فإنّ الرهن بهذه الأعيان يحمل الراهن على أدائها، وإنّ تعذر أدائها، استوفي به لها من ثمن الرهن، فأشبهت ما في الذمة، (و) يصح أخذ الرهن على (نفع إجارة بذمة؛ كخيطة ثوب وبناء دار)، وحمل معلوم إلى موضع معين؛ لأنّه ثابت في الذمة، ويمكن وفاؤه من الرهن؛ بأن يستأجر من ثمنه من يعمل، وقوله: (ولا) يصح أخذ رهن (بنفع عين معينة) مكرراً مع ما يأتي قريباً، وهو قوله: وإجارة منافع معينة، ولذا كان ساقطاً في أصله، فليُنبّه له.

(ولا) يصح أخذ الرهن (بديّة على عاقلة، و) لا بـ (جعل قبل) مضيّ (حول) في مسألة الدية (و) قبل تمام (عمل) في مسألة الجعل؛ لأنّه غير واجب، ولا يعلم أنّه يؤوّل إليه، (ويصح) أخذ رهن بديّة على عاقلة، ويجعل (بعدهما)؛ أي: الحول والعمل؛ لاستقرارهما.

(ولا) يصح أخذ رهن (بدين كتابية)؛ لفوات الإرفاق بالأجل المشروع؛ إذ

وعُهدَةٌ مَبِيعٍ وَعَوَضٍ غَيْرِ ثَابِتٍ فِي ذِمَّةٍ، كَثْمَنٍ وَأَجْرَةٍ مَعْيَيْنٍ وَإِجَارَةٍ  
مَنَافِعَ مُعَيَّنَةٍ كَدَارٍ وَنَحْوِهَا، أَوْ دَابَّةٍ لِحَمَلٍ مَعْيِنٍ لِمَحَلٍّ مَعْيِنٍ .  
وَحَرْمٌ وَلَا يَصَحُّ رَهْنُ مَالٍ يَتِيمٍ لِفَاسِقٍ، وَيَتَجَهُّ: إِنْ جُعِلَ تَحْتَ  
يَدِهِ. وَكِتِيمٌ مَكَاتِبٌ وَمَأْذُونٌ لَهُ، وَيَتَجَهُّ: وَنَحْوُ سَفِيهِ وَمَجْنُونٍ، . . . .

يَمَكْنُهُ بَيْعُ الرَهْنِ وَإِيفَاءُ الْكِتَابَةِ، (و) لَا بَ (عَهْدَةٌ مَبِيعٍ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حَدٌّ يَنْتَهِي إِلَيْهِ،  
فَيَعْمُ ضَرُّهُ بِمَنْعِ التَّصْرِيفِ فِيهِ، وَإِذَا وَثِقَ الْبَائِعُ عَلَى عَهْدَةِ الْمَبِيعِ، فَكَأَنَّهُ مَا قَبِضَ  
الْثَمَنَ، وَلَا ارْتَفَقَ بِهِ، (و) لَا بَ (عَوَضٍ غَيْرِ ثَابِتٍ فِي ذِمَّةٍ؛ كَثْمَنٍ وَأَجْرَةٍ مَعْيِنِينَ،  
وَإِجَارَةٍ مَنَافِعَ) عَيْنٍ (مُعَيَّنَةٍ؛ كَدَارٍ وَنَحْوِهَا) كَفَرَسٍ وَعَبْدٍ زَمْنًا مُعَيَّنًا، (أَوْ دَابَّةٍ  
لِحَمَلٍ مَعْيِنٍ) إِلَى مَكَانٍ مَعْلُومٍ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ مُتَعَلِّقٌ بِأَعْيَانٍ هَذِهِ، وَتَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ  
عَلَيْهَا بِتَلْفِهَا، فَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِالذِمَّةِ حَقٌّ.

(وَحَرْمٌ) عَلَى وَلِيِّ، (وَلَا يَصَحُّ) مِنْهُ (رَهْنُ مَالٍ يَتِيمٍ لِفَاسِقٍ)؛ لِأَنَّهُ تَعْرِضٌ  
بِهِ لِلْهَلَاكِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجْحَدُهُ الْفَاسِقُ، أَوْ يَفَرِّطُ فِيهِ، فَيُضَيِّعُ.  
(وَيَتَجَهُّ): مَحَلُّ عَدَمِ صَحَّةِ رَهْنِ مَالٍ يَتِيمٍ لِفَاسِقٍ (إِنْ جُعِلَ) مَالُ الْيَتِيمِ (تَحْتَ  
يَدِهِ)؛ أَيِ: الْفَاسِقِ، أَمَا لَوْ اتَّفَقَا عَلَى جَعْلِهِ تَحْتَ يَدِ عَدْلٍ، فَلَا مَانِعَ مِنْ صَحَّتِهِ؛  
لِانْتِفَاءِ الْمَحْظُورِ، وَهُوَ مُتَجَهٌّ<sup>(١)</sup>.

(وَكِتِيمٌ مَكَاتِبٌ وَ) قَنْ (مَأْذُونًا لَهُ) فِي تِجَارَةٍ؛ لِأَشْرَاطِ الْمَصْلَحَةِ فِي ذَلِكَ  
التَّصْرِيفِ.

(وَيَتَجَهُّ: وَ) كِتِيمٌ (نَحْوُ سَفِيهِ وَمَجْنُونٍ)، فَيَحْرُمُ عَلَى مَنْ كَانَتْ أَمْوَالُهُمَا تَحْتَ  
يَدِهِ أَنْ يَجْعَلَهَا تَحْتَ يَدِ فَاسِقٍ عَلَى طَرِيقِ رَهْنٍ أَوْ غَيْرِهِ، بَلْ عَلَيْهِ صِيَانَتُهَا وَحِفْظُهَا

(١) أَقُولُ: اتَّجَهَّهُ الشَّارِحُ وَقَالَ: لِأَنَّ الْحَكْمَ يَدُورُ مَعَ عَلَيْهِ، انْتَهَى. وَلَمْ أَرْ مَنْ صَرَّحَ بِهِ،  
وَلَكِنَّهُ ظَاهِرٌ يَتَبَادَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ، فَتَأَمَّلْ، انْتَهَى.

وإن رهنَ ذمِّي عندَ مسلمٍ خمرًا<sup>(١)</sup> بيدِ ذمِّي لم يصحَّ، فإن باعها الذمِّي  
لا المسلم حلَّ، فيقبضه أو يُرى.

\* \* \*

## فصل

ولا يلزم إلا في حقِّ راهنٍ .....

عن الضياع، وطلب تنميتها لهما بحسب الإمكان؛ لضعفهما عن ذلك، وهو  
متجه<sup>(٢)</sup>. (وإن رهنَ ذمِّي عندَ مسلمٍ خمرًا) ولو بشرط جعله (بيدِ ذمِّي، لم  
يصحَّ) الرهن؛ لأنه لا يصحُّ بيعها، (فإن باعها)؛ أي: الخمر (الذمِّي) التي هي  
عنده، أو باعها ربُّها، (لا) إن باعها (المسلم؛ حلَّ) لربِّ دينٍ أخذ دينه من ثمنها؛  
لأنه يقرُّ عليه لو أسلم، وحيثُ باعها الذمِّي أو ربُّها (فيقضيه)؛ أي: الدين من  
ثمنها وإن لم يكن رهنً؛ لقول عمر في أهل الذمة معهم الخمر: ولوهم بيعها،  
وخذوا من أثمانها<sup>(٣)</sup>، (أو يرى) ربِّ الدين منه، وعلم مما سبق أنه لا يشترط  
كن رهن من مدين ولا بإذنه، لأنه إذا جاز أن يقضي عنه دينه بلا إذنه، فأولى  
أن يرهن عنه، قال الشيخ تقي الدين: يجوز أن يرهن الإنسان مال نفسه على دين  
غيره؛ كما يجوز أن يضمَّه وأولى<sup>(٤)</sup>.

## فصل

ولا يلزم رهن (إلا في حقِّ راهن)؛ لأنَّ الحظَّ فيه لغيره، فلزم من جهته؛

(١) هنا انتهى السقط من النسخة «ح».

(٢) أقول: صرح به البهوتي في «شرح المنتهى»، انتهى.

(٣) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٩٨٨٦).

(٤) في «ق»: «وليه». وانظر: «الاختيارات الفقهية» لابن تيمية (ص: ٤٧٨).

بقبضٍ بإذنه، ولو بإشارةٍ أخرَسَ كقبضٍ مبيعٍ على ما مرَّ قبيلَ الإقالة،  
ولو ممَّن اتَّفَقَا عليه، إلَّا عَبْدَ رَاهِنٍ وَأُمَّ وَلَدِهِ فَكَهُوْا، لَكِنْ تَصَحَّحُ اسْتِنَابَةُ  
مَكَاتِبِهِ وَعَبْدِهِ الْمَأْذُونِ لَهُ، وَيُعْتَبَرُ فِيهِ إِذْنُ وَلِيِّ أَمْرٍ، وَيَلْزَمُهُ الْأَحْظُ  
لِمَنْ جُنَّ أَوْ بُرِّسَ أَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِسَفَاهِهِ، .....

كالضمان، بخلاف مرتهن؛ لأنَّ الحَظَّ له فيه وحده، فكان له فسْخُؤه؛ كالمضمون  
له (بقبضٍ) للمرتهن أو وكيله أو لمن اتَّفَقَا عليه؛ لقوله تعالى: ﴿فَرَهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾  
[البقرة: ٢٨٣]، ولأنَّه عقدٌ إرفاقٍ يفتقرُ إلى القبول، فافتقرَ إلى القبض؛ كالقرض  
(بإذنه)؛ أي: الراهن؛ لأنَّه له قبل القبض؛ فلا يملكُ المرتهنُ إسقاطَ حقِّه بغير  
إذنه؛ كالموهوب، (ولو) كان الإذن (بإشارةٍ) مفهومةً من (أخرَسَ) أو من<sup>(١)</sup>  
معتقلٍ لسانه.

وقبضُ رهنٍ (كقبضٍ مبيعٍ على ما مرَّ) تفصيلُهُ (قبيلَ الإقالة)، فليراجع،  
(ولو) كان القبضُ (ممَّن اتَّفَقَا)؛ أي: الراهنُ والمرتهنُ (عليه)؛ أي: على أن يكونَ  
عنده؛ لأنَّه وكيلُ مرتهنٍ في ذلك، فلو استنابَ المرتهنُ الراهنَ في القبض؛ لم  
يصح قبضه، ولم يكن الرهنُ لازماً؛ لأنَّ المرتهنَ لم يقبضه هو ولا وكيله (إلا عبدُ  
راهنٍ وأُمَّ وَلَدِهِ فَكَهُوْا)؛ أي: فكاهِ الراهنَ، فلا تصحُّ استنابُهما في قبضِ الرهن؛ لأنَّ  
يَدَ سَيِّدِهِمَا ثَابِتَةٌ عَلَيْهِمَا وَعَلَى مَا بِيَدِهِمَا، (لَكِنْ تَصَحَّحُ اسْتِنَابَةُ مَكَاتِبِهِ)؛ أي: الراهنِ  
(وعبدِهِ الْمَأْذُونِ لَهُ) في التجارة في قبضِ الرهن؛ لاستقلالِهما بالتصرف.

(ويعتبرُ فيه)؛ أي: القبض (إذنُ وَلِيِّ أَمْرٍ)؛ أي: حاكمٍ، (ويلزمُهُ)؛ أي:  
الحاكمَ فَعُلُ (الْأَحْظُ لِمَنْ جُنَّ، أَوْ بُرِّسَ، أَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِسَفَاهِهِ) بعدَ عقدِ رهنٍ وقبلَ

(١) في «ق»: «ومن».

وَيَبْطُلُ إِذْنٌ بِذَلِكَ، وَبِخَرَسٍ وَإِغْمَاءٍ، وَتُنْتَظَرُ<sup>(١)</sup> إِفَاقَتُهُ؛ لِأَنَّ الْمُغْمَى عَلَيْهِ لَا تَثْبُتُ الْوَلَايَةُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لَوْرَثَةِ رَاهِنٍ مَاتَ إِقْبَاضُهُ وَثَمَّ غَرِيمٌ لَمْ يَأْذَنْ، وَيَتَجَهُّ: وَكَذَا مُحْجُورٌ عَلَيْهِ لِفَلْسٍ.....

إِقْبَاضِهِ؛ لِأَنَّ وَلَايَتَهُ لِلْحَاكِمِ كَمَا يَأْتِي، وَهُوَ نَوْعٌ تَصَرُّفٍ فِي الْمَالِ، فَاحْتِجَ إِلَى نَظَرٍ فِي الْحِطِّ، فَإِنْ كَانَ الْحِطُّ فِي إِقْبَاضِهِ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ شَرْطَاهُ فِي بَيْعٍ، وَالْحِطُّ فِي إِتْمَامِهِ، أَقْبَضَهُ، وَإِنْ كَانَ الْحِطُّ فِي تَرْكِهِ؛ لَمْ يَجُزْ لَهُ تَقْبِضُهُ، وَإِنَّمَا اعْتَبَرَ الْإِذْنَ لَشَبْهِهِ بِالْهَبَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يُلْزَمُ إِلَّا بِالْقَبْضِ، فَلَوْ تَعَدَّى الْمَرْتَهُنَّ، وَقَبَضَهُ بِلَا إِذْنِ رَاهِنٍ أَوْ وَلِيِّهِ؛ لَمْ يَكُنْ قَبْضًا، وَإِنْ مَاتَ رَاهِنٌ قَبْلَ إِقْبَاضِهِ، قَامَ وَارَثُهُ مَقَامَهُ؛ فَإِنْ أَبَى، لَمْ يَجِبْ؛ كَالْمَيْتِ، وَإِنْ أَحَبَّ إِقْبَاضَهُ، وَلَيْسَ عَلَى الْمَيْتِ سِوَى هَذَا الدِّينِ؛ فَلَهُ ذَلِكَ.

(وَيَبْطُلُ إِذْنٌ) رَاهِنٍ (بِذَلِكَ)؛ أَيِ: بِالْجَنُونَ وَالْبِرْسَامِ وَالْحَجَرِ عَلَيْهِ لِسْفِهِ (وَبِخَرَسٍ)، وَلَيْسَ لَهُ كِتَابَةٌ وَلَا إِشَارَةٌ مَفْهُومَةٌ، فَإِنْ كَانَتْ لَهُ كِتَابَةٌ أَوْ إِشَارَةٌ مَفْهُومَةٌ؛ فَكَمْتَكَلِمٍ، (و) يَبْطُلُ إِذْنُ رَاهِنٍ بـ (إِغْمَاءٍ) طَرَأَ عَلَى مَرْتَهْنٍ قَبْلَ إِقْبَاضِهِ الرِّهْنِ، (وَتُنْتَظَرُ إِفَاقَتُهُ) مِنْ إِغْمَائِهِ؛ (لِأَنَّ الْمُغْمَى عَلَيْهِ) فِي مِظَنَةِ الْإِفَاقَةِ، فَ (لَا تَثْبُتُ الْوَلَايَةُ عَلَيْهِ) لِأَحَدٍ؛ لِقَصْرِ مَدَةِ الْإِغْمَاءِ غَالِبًا.

(وَلَيْسَ لَوْرَثَةِ رَاهِنٍ مَاتَ إِقْبَاضُهُ)؛ أَيِ: الرِّهْنِ، (وَتَمَّ غَرِيمٌ) لِمَيْتٍ (لَمْ يَأْذَنْ) فِيهِ، نَصًّا؛ لِأَنَّهُ تَخْصِيصٌ لَهُ بِرِهْنٍ لَمْ يُلْزَمْ، وَسَوَاءٌ مَاتَ أَوْ جَنَّ وَنَحْوَهُ قَبْلَ الْإِذْنِ أَوْ بَعْدَهُ؛ لِبَطْلَانِ الْإِذْنِ بِهِمَا.

(وَيَتَجَهُّ: وَكَذَا) حَكْمُ (مُحْجُورٍ عَلَيْهِ لِفَلْسٍ)؛ أَيِ: إِذَا عَقَدَ الرِّهْنَ، ثُمَّ حُجِرَ عَلَيْهِ لِفَلْسٍ<sup>(٢)</sup> قَبْلَ إِقْبَاضِهِ الرِّهْنِ؛ فَلَيْسَ لِلْمَرْتَهْنِ قَبْضُ الرِّهْنِ إِلَّا بِإِذْنِ حَاكِمٍ؛

(١) فِي «ف»: «وَيُنْتَظَرُ».

(٢) سَقَطَ مِنْ «ق».

ولراهن<sup>(١)</sup> الرجوع قبل قبض، ولو أذن فيه، ويتصرف فيه بما يشاء، وإن رهنه ما بيده ولو غصباً صار أمانة، ولزم بمجرد، ولو لم يمض زمن يمكن قبضه فيه. واستدامة قبض شرط للزوم، . . . . .

لتعلق حق الغرماء به، وهو متجه<sup>(٢)</sup>.

(ولراهن الرجوع) في رهن؛ أي: فسخه (قبل قبض) مرتهن (ولو أذن) الراهن (فيه)؛ أي: القبض؛ لعدم لزوم الرهن، (و) له أن (يتصرف فيه)؛ أي: الرهن (بما شاء)، فإن تصرف فيه بما ينقل الملك من هبة أو بيع أو عتيق، أو جعله صداقاً أو عوضاً في خلع أو طلاق أو عتيق، أو جعله أجره أو جعلاً في جعالة ونحو ذلك مما يخرج به عن ملكه، أو رهنه ثانياً؛ نفذ تصرفه؛ لعدم لزوم الرهن، وبطل الرهن الأول؛ لأن هذه التصرفات تمنع الرهن، فانسخ بها، وسواء قبض الراهن الهبة أو البيع أو الرهن الثاني، أو لم يقبضه؛ لما تقدم.

(وإن رهنه)؛ أي: المستدين (ما)؛ أي: عيناً مالية (بيده)؛ أي: بيد المستدين أمانة أو مضمونة (ولو) كانت (غصباً)، صح الرهن، (و) صار أمانة، (و) زال ضمانه عن المرتهن؛ لانتقاله إلى الأمانة، (ولزم بمجرد) عقد (ه)؛ كهبه، (ولو لم يمض زمن يمكن قبضه فيه)؛ لأن يده ثابتة عليه، واستمرار القبض قبض، وإنما تغير الحكم، ويمكن تغيره مع استدامة القبض؛ كوديعة جحدتها مودع، فصارت مضمونة، ثم أقر بها فعادت أمانة بإبقاء ربها لها عنده.

(واستدامة قبض) رهن من مرتهن أو ممن اتفقاً عليه (شرط للزوم) عقده؛

(١) في «ح»: «وللراهن».

(٢) أقول: هذا الاتجاه صريح في «الإقناع» وغيره، انتهى.



فِيْزِيلُهُ أَخْذَ رَاهِنٍ أَوْ وَكِيلِهِ بِإِذْنٍ مَّرْتَهِنٍ، وَلَوْ نِيَابَةً لَهُ فِي حِفْظِهِ، وَتَخْمُرُ عَصِيرٍ بَعْدَ قَبْضِهِ، وَلَا يَبْطُلُ، فَيَعُودُ رَهْنًا لَزِمًا بَرْدَهُ اخْتِيَارًا وَتَخَلَّلَ بِحُكْمِ الْعَقْدِ السَّابِقِ، .....

للآية، ولأن الاستدامة إحدى حالتَي الرهن؛ فكانت شرطاً؛ كابتداء القبض؛ (فيزيله)؛ أي: اللزوم (أخذ راهن) رهناً، (أو) أخذ (وكيله بإذن مرتهن) له في أخذه، (ولو) أخذه إجارة أو عارية أو نيابة له؛ أي: المرتهن (في حفظه)؛ أي: الرهن؛ كإيداع<sup>(١)</sup>؛ لأن استدامة القبض شرط للزوم - وقد زالت - فينتفي المشروط بانتفاء شرطه، بخلاف ما لو أزيلت يد المرتهن بغير حق؛ كما لو غصب الرهن أو أبقى أو شرد أو سرق؛ فلزومه باق؛ لأن يده ثابتة حكماً، فكأنها لم تزل.

(و) يزيل لزومه (تخمر عَصِيرٍ بَعْدَ قَبْضِهِ)؛ لمنعه من صحة العقد عليه، فأولى أن يخرجَه عن اللزوم، وتجب إرافته، فإن أريق؛ بطل الرهن، ولا خيار لمرتته؛ لحصول التلف في يده، (ولا يبطل) عقد الرهن بأخذ الراهن أو وكيله الرهن، (فيعود رهناً لازماً برده)؛ أي: برد من أخذ الرهن للمرتته (اختياراً) بحكم العقد السابق؛ لأنه أقبضه باختياره فلزم كالأول، ولا يحتاج إلى تجديد عقد؛ لأن العقد الأول لم يطرأ عليه ما يبطله؛ أشبه ما لو تراخى القبض عن العقد، (و) يعود لزوم في عصير تخمر ولم يُرق، ثم (تخلل بحكم العقد السابق)؛ لأنه يعود ملكاً بحكم الأول، فيعود حكم الرهن، وإن استحال خمراً قبل قبضه؛ بطل رهنه، ولم يعد بعوده خلاً؛ لأنه عقد ضعيف؛ لعدم القبض، أشبه إسلام أحد الزوجين قبل الدخول، وإن أريق وجمع ثم تخلل؛ فلجامعه.

(١) في «ق»: «كاستيداع».

وإن دبره أو كاتبه أو زوج الأمة، أو آجره أو أعاره رهن لمرتهن أو غيره بإذنه؛ صح، ولزومه باق، وبلا إذنه لم يصح، وإن تصرف فيه بما ينقل الملك، كهبة وصدّاق بإذن مرتهن صح، وبطل الرهن، لكن إن باعه بإذنه والدين حال<sup>(١)</sup> أخذ من ثمنه، .....

(وإن دبره)؛ أي: الرهن رهن، (أو كاتبه، أو زوج الأمة) المرهونة، (أو آجره)؛ أي: الرهن رهن، (أو<sup>(٢)</sup> أعاره رهن لمرتهن أو لغيره)؛ أي: المرتهن (بإذنه)؛ أي: المرتهن؛ (صح) تصرفه؛ لأنّ منعه من تصرفه فيه لتعلق حق المرتهن به - وقد أسقطه بإذنه - (ولزومه)؛ أي: الرهن (باق)؛ لأنه تصرف لا يمنع البيع؛ فلم يفسد القبض، وإن فعل ما ذكر من التدبير (و) ما بعده (بلا إذنه)؛ أي: المرتهن؛ (لم يصح)؛ لأنّ تصرفه يبطل حق المرتهن من الوثيقة، وليس بمبني على السراية والتغليب، فلم يصح بغير إذن المرتهن؛ كفسخ الرهن.

(وإن تصرف) الراهن (فيه)؛ أي: الرهن (بما ينقل الملك؛ كهبة وصدّاق بإذن مرتهن؛ صح) تصرفه، (وبطل الرهن)؛ لأنّ هذا التصرف يمنع الرهن ابتداءً، فمنعه دواماً<sup>(٣)</sup>، (لكن إن باعه)؛ أي: باع رهن الرهن (بإذنه)؛ أي: المرتهن (والدين حال)؛ صح البيع؛ للإذن فيه، و(أخذ<sup>(٤)</sup> الدين (من ثمنه)؛ لأنه لا دلالة في الإذن في البيع على الرضا بإسقاط حقه من الدين - ولا مقتضى لتأخير وفائه -

(١) في «ف»: «حالاً».

(٢) سقط من «ق».

(٣) في «ق»: «فامتنع معه دواماً».

(٤) في «ق»: «أو أخذ».

وإن كان مؤجلاً وشرط رهن ثمنه مكانه، وقول راهن في نفيه؛ فعل،  
والأبطال، وشرط تعجيل الدين لاغ، ويكون الثمن رهناً.  
وله الرجوع فيما أذن فيه قبل وقوعه، فلا ينفذ تصرف راهن ولو  
لم يعلم ما لم يكن الرهن وكل في التصرف، فلا يصح.....

فوجب دفع<sup>(١)</sup> الدين من ثمنه.

(وإن كان الدين مؤجلاً، وأذن الرهن في بيع الرهن، (وشرط) في  
الإذن (رهن ثمنه)؛ أي: الرهن (مكانه) فعل، (و) لو اختلفا في شرط جعل ثمنه  
رهناً مكانه؛ فالقول (قول راهن في نفيه)؛ أي: الاشتراط؛ لأن الأصل عدمه؛  
(فعل) - جواب قوله: (وإن كان الدين مؤجلاً)؛ أي: وجب الوفاء بالشرط، فإذا  
بيع، كان ثمنه رهناً مكانه؛ لرضاها بإبدال الرهن بغيره، (وإلا) يشترط كون ثمنه  
رهناً مكانه؛ (بطل) الرهن؛ كما لو أذن له في هبته، وإن شرط تعجيل مؤجل من  
ثمنه؛ صح البيع، (وشرط تعجيل الدين لاغ)؛ لأن التأجيل أخذ قسطاً من الثمن،  
فإذا أسقط بعض مدة الأجل في مقابلة الإذن؛ فقد أذن بعوض، وهو المقابل لباقي  
مدة الأجل، ولا يجوز أخذ العوض عنه؛ فيلغو الشرط، (ويكون الثمن رهناً) مكانه؛  
لأن المرتهن، لم يأذن بالبيع إلا طامعاً في وفاء دينه من ثمنه، ولم يسقط حقه منه  
مطلقاً، وإن اختلفا في إذن؛ فقول مرتهن يمينه؛ لأنه منكر (وله)؛ أي: المرتهن  
(الرجوع فيما أذن فيه) لراهن من التصرفات (قبل وقوعه)؛ لعدم لزومه؛ كعزل  
الوكيل قبل فعله، فإن رجع بعد تصرف؛ فلا أثر له، (فلا ينفذ تصرف راهن) أذن له  
مرتهن، ثم رجع قبل التصرف، (ولو لم يعلم) الرهن رجوع المرتهن عن إذنه،  
(ما لم يكن الرهن وكل) غيره بعد الإذن (في التصرف؛ فلا يصح) حينئذ

(١) سقط من «ق».

رجوع مرتهن بحالٍ، وإن اختلفا في الرجوع بعد التصرف فقولُ رَاهِنٍ<sup>(١)</sup>،  
ويَتَجَهُّ: فَإِنْ صَدَّقَهُ لَزَمَهُ بَدْلُهُ رَهْنًا، ولم يَبْطُلْ تَصَرُّفٌ، إِلَّا إِنْ صَدَّقَهُ  
أَخَذٌ، وَأَخَذٌ فَقَطْ رَدَّهُ لِمَرْتِهِنٍ، فَإِنْ بَيَعَ فِي دَيْنٍ ذَهَبَ عَلَيْهِ، وَإِنْ وَفَّى  
مِنْ غَيْرِهِ وَرَجَعَ عَنْ تَصْدِيقِهِ<sup>(٢)</sup> أَخَذَهُ، أَوْ صَدَّقَهُ.....

(رجوع مرتهن) عن إذنيه (بحال)؛ لَأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ ثَالِثٌ؛ فلم يصحَّ رجوعه  
لتلاعبه.

(وإن) اتفاقاً على الإذن، و(اختلفا في الرجوع) هل هو (بعد التصرف) أو  
قبله؛ (ف) القول (قول رَاهِنٍ) يمينه على الصحيح من المذهب.

(ويَتَجَهُّ: فَإِنْ صَدَّقَهُ)؛ أي: صدَّقَ الرَّاهِنُ المَرْتَهِنَ في كَوْنِ التَّصَرُّفِ بعدَ  
الرجوع؛ (لَزَمَهُ)؛ أي: الرَّاهِنُ (بَدْلُهُ)؛ أي: الرهن يكونُ (رهناً) مكانه، (ولم  
يَبْطُلْ تَصَرُّفٌ) من الرَّاهِنِ في الرهن؛ لتعلقه بحقِّ ثالثٍ لم يصدقهما في حالٍ من  
الأحوال، (إِلَّا إِنْ صَدَّقَهُ)؛ أي: المَرْتَهِنَ (أَخَذٌ) من نحوٍ مشتركٍ مع تصديقِ الرَّاهِنِ،  
(و) إِنْ صَدَّقَهُ (أَخَذٌ فَقَطْ) بدونِ تصديقِ الرَّاهِنِ؛ (رَدَّهُ)؛ أي: رَدَّ الرهنَ الآخِذُ  
(لِمَرْتِهِنٍ) وجوباً في الصورتين؛ لإقراره بعدم انتقال الملك إليه، (فإن بيعَ الرهنُ  
(في دينٍ) على الرَّاهِنِ، ولم يرجع الآخذُ عن التصديق؛ (ذَهَبَ) الرَّاهِنُ (عليه)؛  
أي: الآخذ؛ لتقصيره بالتصديق، (وإن وفَّى) الدينَ (من غيره)؛ أي: غيرِ الرهنِ،  
وَبَقِيَ ثَمَنُهُ، (ورجع) الآخذُ (عن تصديقه)؛ أي: المَرْتَهِنِ؛ (أَخَذَهُ)؛ أي: الرهنُ،  
ويردُّ ثمنه مع اعتراف المدينِ برجوعه، (أو صَدَّقَهُ)؛ أي: المَرْتَهِنَ في الرجوع

(١) في هامش «ح»: «وقال القاضي: وقيل: قول المرتهن، واقتصر عليه في «المغني»».

(٢) في «ح»: «تصديق».

راهنُ فله ويردُ ثمنه، وحرّم في لزومه تصرفه بلا إذن مرتّهن، ولا ينفذ غير عتق، فإن نجّزه أو أقرّ به قبل عقد فكذب مرتّهن، أو أحبل الأمة بلا إذنه<sup>(١)</sup> في وطء، أو ضربه بلا إذنه فتلف، ويصدق بيمينه ووارثه في عدمه، .....

(راهن) فقط، وقد قبض الثمن، (فله)؛ أي: للراهن التصرف به، (ويرد ثمنه) للمرتّهن؛ ليكون رهناً بدله، وهو متّجه<sup>(٢)</sup>.

(وحرّم في) مدّة (لزومه)؛ أي: الرهن (تصرفه)؛ أي: الراهن فيه بما يمنع ابتداء عقده؛ كهبه ووقف وبيع ورهن ونحو ذلك (بلا إذن مرتّهن) له في ذلك؛ فلا يصح؛ لأنّه تصرف يبطل حق المرتّهن من الوثيقة.

(ولا ينفذ) من أنواع تصرفات الراهن بلا إذن مرتّهن (غير عتق) مع تحريمه؛ لأنّه مبنّى على السراية والتغليب، فينفذ عتقه له ولو معسراً<sup>(٣)</sup>، (فإن نجّزه)؛ أي: العتق راهن بلا إذن مرتّهن، وكذا لو علّق عتقه على صفة، فوجدت قبل فكّه، (أو أقرّ) راهن (به)؛ أي: بعته (قبل عقد) الرهن، (فكذب مرتّهن، أو أحبل) راهن (الأمة) المرهونة (بلا إذنه)؛ أي: المرتّهن له<sup>(٤)</sup> (في وطء) وبلا اشتراط في رهن، (أو ضربه)؛ أي: الرهن راهن (بلا إذنه)؛ أي: المرتّهن، (فتلف) به رهن، (ويصدق) مرتّهن (بيمينه) في عدمه، (و) يصدق (وارثه) بيمينه (في عدمه)؛

(١) في «ف»: «بلا إذن مرتّهن».

(٢) أقول: وفي نسخة الشارح ويتّجه: فإن صدّقه لزمه بدله رهناً، ولم يبطل تصرف إلا أن صدقه آخذ، ثم قال: وفيه تأمل، انتهى. قلت: لم أر من صرح به، وهو ظاهر، فتأمل، انتهى.

(٣) في «ق»: «وهو معسر».

(٤) سقط من «ق».

فَعَلَى مُوسِرٍ وَمُعْسِرٍ أَيْسَرَ قَبْلَ حُلُولِ قِيَمَتِهِ وَقْتَ عِتْقٍ وَتَلَفٍ تَكُونُ رَهْنًا  
بِمَجَرَّدِ أَخْذِهَا، وَإِنْ لَمْ تَحْبَلْ فَأَرُشْ بِكَرٍّ كَجَنَائِيَّةٍ، وَإِنْ ادَّعَى رَاهِنٌ أَنَّ  
الْوَلَدَ مِنْهُ، وَأَمْكَنَ، وَأَقَرَّ مَرْتَهِنٌ بِإِذْنِهِ وَبِوِطْئِهِ وَأَنَّهَا وَلَدَتْهُ قَبْلَ، وَخَرَجَتْ  
مِنَ الرَّهْنِ، .....

أي: الإذن إن اختلفا في إذن؛ لأنه الأصل، وهذه جملة معترضة بين الشرط وجوابه،  
وهو قوله: (فعلى) راهن (موسر ومعسر أيسر قبل حلول) الدين (قيمته)؛ أي:  
الرهن الفائت على مرتهن بشيء مما سبق، وإن أيسر بعده طوَلَبَ بالدين فقط  
(وقت عتق وتلف تكون رهناً) مكانه؛ كبذل أضحية ونحوها (بمجرد أخذها) أي:  
القيمة؛ لإبطاله حق المرتهن من الوثيقة بغير إذنه، فلزمت قيمته؛ كما لو أبطلها  
أجنبي، وتعتبر قيمته حال إعتاقه أو إقرار به، أو إحبال أو ضرب، وكذا لو جرحه  
فمات؛ اعتبرت قيمته حال جرح، وإن كان الدين حالاً أو حل؛ طوَلَبَ به خاصة؛  
لبراءة ذمته به من الحقين، فإن كان ما سبق بإذن مرتهن؛ بطل الرهن، ولا عوض  
له حتى في الإذن في الوطء؛ لأنه يفضي إلى الإحبال، ولا يقف على اختياره،  
فإذنه في سببه إذن فيه، (وإن) وطئ راهن مرهونة بغير إذن مرتهن<sup>(١)</sup>، (ولم تحبل؛  
ف) عليه (أرش بكر) فقط يجعل رهناً معها؛ (كجنائية) عليها، (وإن ادعى راهن)  
بعد ولادة مرهونة: (أن الولد منه، وأمكن) كونه منه؛ بأن ولدت لستة أشهر فأكثر  
منذ وطئها، (وأقر مرتهن بإذنه) لراهن بوطنها، (و) أقر مرتهن (بوطنه)؛ أي:  
الراهن لها، (و) أقر (بأنها)؛ أي: المرهونة (ولدت؛ قبل) قول راهن بلا يمين؛  
لأنه ملحق به شرعاً؛ لا بدعواه، (وخرجت من الرهن)؛ لأنها صارت أم ولد  
له؛ لأنه أحبلها بحر في ملكه، وأخذت منه قيمتها حين أحبلها، فجعلت رهناً

(١) في «ج»: «راهن»، والتصويب من «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (١١١ / ٢).

وإلا فلا - ويتجّه: ما لم يُوفَّ الدينَ، فيُقبَلُ على نفسه - فلو أقرَّ بعد لزومه بوطء رهنٍ قبله، أو أنه جنى أو باعه أو غصبه قبلَ على نفسه لا على مرتهنٍ أنكره، فإن نكلَ قضي عليه.....

مكانها؛ كما لو أتلّفها بغير ذلك، وإن تلفت بسبب الحمل؛ فعليه قيمتها كذلك؛ لأنها تلفت بسبب كان منه، (وإلا) يمكن كون الولد من رهنٍ؛ بأن ولدته لدون ستة أشهر من وطئه، وعاش، وأنكر مرتهن الإذن، أو قال: أذنت، ولم يطاء، أو أذنت، ووطئ، لكنه ليس ولدها، بل استعارته؛ (فلا) يقبل قول رهنٍ في بطلان رهن الأمة وعدم لزومه؛ لأن الأصل عدم ما ادعاه، وبقاء التوثقة حتى تقوم البينة بخلافه.

(ويتجّه): أنه لا يقبل قول رهنٍ (ما لم يوفَّ الدينَ)، فإن وفّاه، (ف) إنه (يقبل) قوله؛ لأنه أقرَّ (على نفسه) باستيلادها منه في ملكه، وتصير أم ولد له؛ إذا لم تكذبهُ، وهو متجّه<sup>(١)</sup>.

(فلو أقرَّ) رهنٍ (بعد لزومه)؛ أي: الرهن بالإقباض (بوطء) أمة (رهنٍ قبله)؛ أي: اللزوم، (أو) قال رهنٌ: (إنه)؛ أي: الرهن (جنى، أو) أقرَّ أنه (باعه أو) أقرَّ أنه (غصبه؛ قبل) إقراره (على نفسه)؛ لأنه لا عذر لمن أقرَّ، و(لا) يقبل إقراره (على مرتهنٍ أنكره)؛ لأنه يدعي عدم<sup>(٢)</sup> صحة الرهن؛ والأصل في العقود الصحة، (فإن نكلَ) الراهن عن إقراره بالوطء أو الجنائية أو الغصب؛ (قضي عليه) بالنكول.

(١) أقول: اتجهه الشارح أيضاً، وهو صريح في كلامهم في موضع، انتهى.

(٢) سقط من «ق».

ولراهنٍ غَرْسُ ما عَلَى مؤَجَّلٍ، وكذا انتفاعٌ بإذنٍ مرتَهِنٍ؛ مِنْ استخدامٍ  
وسُكْنَى وركوبٍ - ويتجّه: وزَرَعَ، وأَنَّهُ بدُونِهِ يلزُمُهُ<sup>(١)</sup> الأجرَةُ رَهْنًا -  
وَوَطْءٌ بشرطٍ أو إِذنٍ، .....

(ولراهنٍ غرسُ ما)؛ أي: أرضٍ مرهونةٍ (على) دينٍ (مؤجلٍ)؛ لأنَّ تعطيلَ  
منفعتِها إلى حلولِ الدينِ تضييعٌ للمالِ، وقد نُهيَ عنه، بخلافِ الحالِّ؛ لأنَّه يجبرُ  
على فكِّ الرهنِ بالوفاءِ أو بيعِهِ، فلا يعطَّلُ نفعُها، ويكونُ الغرسُ معها؛ لأنَّه من  
نمائِها، سواءً نَبَتَ بنفسِهِ أو بفعلِ الراهنِ؛ كما في «الكافي»<sup>(٢)</sup>، (وكذا) لراهنٍ  
(انتفاعٌ) برهنٍ (بإذنٍ مرتَهِنٍ من استخدامٍ وسكْنَى وركوبٍ) ونحو ذلك.

(ويتجّه: و) كذا له انتفاعٌ بأرضٍ مرهونةٍ بـ (زرع)؛ لأنَّ مدَّتَهُ لا تطولُ  
(و) يتجّه: (أنَّه)؛ أي: الراهنَ لو زرعَها (بدونه)؛ أي: بدونِ إذنِ المرتَهِنِ؛ (يلزُمُهُ)؛  
أي: الراهنَ (الأجرَةُ)؛ أي: أجرَةُ مثلِ الأرضِ المرهونةِ تكونُ (رهناً) معها؛ تغليظاً  
عليه، وهو متجّه<sup>(٣)</sup>.

(و) للراهنِ (وطءٌ) أمةٌ مرهونةٌ (بشرطٍ) وطئُها، (أو إِذنٍ) مرتَهِنٍ فيه؛ لأنَّ  
المنعَ لحقَّه، وقد أسقطَهُ بإذنه فيه، فإنَّ لم يَكُنْ إِذنٌ ولا شرطٌ؛ حرُمَ ذلك؛ فإنَّ  
فعلَ؛ فلا حدَّ عليه، ولا مهرَ؛ لأنَّها ملكُها.

(١) في «ح»: «يلزم».

(٢) انظر: «الكافي» لابن قدامة (٢/ ١٤١).

(٣) أقول: اتجّههُ الشارحُ أيضاً، وصرّحَ الخلوتي بالزرع، وأما قوله: (وأنه... إلخ)؛ لم  
أَرِ مَنْ صرّحَ به، وهو راجعٌ لمطلقِ الانتفاع، لا لخصوصِ الزرع؛ كما صنع شيخنا تبعاً  
للشارح، وصرّحَ الحفيدُ بأنَّه يحرُمُ عليه ذلك، ولا يجبُ عليه شيء، وهو أظهر من بحث  
المصنف؛ إذ لا يجبُ للإنسانِ على نفسه، فتأمل، انتهى.



ولا يُمنَع من إصلاح الرهن ودفع الفساد عنه، فله سقي شجر<sup>(١)</sup> وتلقيح وإنزاء فحل على مرهونة<sup>(٢)</sup>، ومداواة وفصد وتعليم صناعة، ودابة السير، والرهن بحاله<sup>(٣)</sup>، لا ختان غير ما على مؤجل يبرأ قبل أجله، ولا قطع سلعة خطيرة أو إصبع زائدة، أو إنزاء فحل لا يتضرر بتركه، . . . . .

(ولا يمنع) الراهن (من إصلاح الرهن ودفع الفساد عنه، فله سقي شجر، وتلقيح) نخل، (وإنزاء فحل على مرهونة، ومداواة، وفصد، وتعليم صناعة، و) تعليم (دابة السير)؛ لأنه مصلحة للرهن، وزيادة في حق المرتهن بلا ضرر عليه، فلا يملك منعه منه، (والرهن) مع ذلك (بحاله)؛ لأنه لم يطرأ عليه مفسد، ولا مزيل للزومه، و(لا) يجوز لراهن (ختان) قن مرهون (غير ما على) دين (مؤجل يبرأ) جرحه (قبل) مجيء (أجله)؛ أي: الدين؛ لأنه يزيد به ثمنه، لكن لا بد أن يكون الزمان معتدلاً لا يخاف على المختون فيه، (ولا) يجوز لراهن (قطع سلعة خطيرة) من مرهون؛ لأنه يخشى عليه من قطعها، بخلاف أكلة، فإنه يخاف عليه من تركها، فإن لم تكن السلعة خطيرة؛ فله قطعها (أو) قطع (إصبع زائدة) وبأسور؛ لما في قطع ذلك من الخطر (أو)؛ أي: وليس للراهن (إنزاء فحل) مرهون (لا يتضرر) الفحل (بتركه)؛ أي: الإنزاء، فإن تضرر بتركه؛ جاز؛ لأنه كالمداواة.

(١) في هامش «ح»: «وإن كان الرهن ثمرًا فاحتاجت إلى سقي وتسوية فذلك على الراهن. «مغني».

(٢) في هامش «ف»: «يعني: أن الرهن إذا كان فحولاً لم يكن له إطراقها بغير رضا المرتهن، إلا أن تتضرر بتركه».

(٣) في هامش «ح»: «قوله: «والرهن بحاله»؛ أي: فلا يزول لزمه بانتفاع الراهن به، ولا يعارضه ما تقدم من أنه يزيله استعارة راهن له؛ لإمكان حمل ما هنا على انتفاع لا يخرج عن يد المرتهن. ع ن».

ونماء الرهن ولو صوفاً ولبناً، وكسبه ومهره وأرش جناية عليه وغلته وما قطع من شجر وأنقاض بناء رهن، وإن أسقط مرتهن أرشاً أو أبراً منه سقط حقه منه، دون حق راهن، كعكسه، ومؤنته وأجرة مخزنه، ومداواته، ونحو جذاذه وتصفيته وردّه من إباقه على مالكه؛ . . . . .

(ونماء الرهن) المتصل؛ كسمن وتعلم صنعة، والمنفصل (ولو صوفاً ولبناً) وورق شجر مقصود؛ رهن، (وكسبه)؛ أي: الرهن؛ رهن، (ومهره) إن كان أمة حيث وجب؛ رهن؛ لأنه تابع له، (وأرش جناية عليه)؛ أي: الرهن؛ رهن، (وغلته وما قطع من شجر) مرهون (وأنقاض بناء) دار مرهونة؛ (رهن)؛ لأن أرش الجناية بدل جزية، فكان منه؛ كقيمته لو أتلّف، (وإن أسقط مرتهن) عن جان (أرشاً)؛ لزمه، (أو أبراً منه؛ سقط حقه)؛ أي: المرتهن (منه)؛ أي: من الأرش بمعنى أنه لا يكون رهنًا مع أصله (دون حق راهن)، فلا يسقط؛ لأنه ملكه، وليس لمرتهن تصرف عليه؛ (كعكسه)؛ أي: كما لو أسقط الراهن أرشاً، أو أبراً منه؛ سقط حقه فقط، وكان للمرتهن الطلب به، وجعله رهنًا معه.

(ومؤنته)؛ أي: الرهن من طعامه وشرابه وكسوته ومسكنه وحافظه (وأجرة مخزنه)، إن احتاج لخزن، (ومداواته) إن مرض، (ونحو جذاذه)؛ كقطع أغصانه الرديئة، (و) أجرة (تصفيته) وتلقيحه (وردّه من إباقه) وختانه (على مالكه)؛ لحديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه، له غنمه وعليه غرمه»، رواه الشافعي والدارقطني، وقال: إسناده حسن متصل<sup>(١)</sup>. قال في «القاموس»: غلق الرهن - كفرح - استحقه المرتهن، وذلك إذا لم يفتك

(١) رواه الإمام الشافعي في «مسنده» (ص: ١٤٨)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٣٢).

كَكْفَنِهِ وَمَوْنةَ تَجْهِيْزِهِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ بَيْعَ بَقْدَرٍ حَاجَةٍ أَوْ كُلِّهِ إِنْ خِيفَ اسْتِغْرَاقُهُ، وَلِرَاهِنِ السَّفَرِ بِمَاشِيَةٍ لِيَرْعَاهَا إِنْ أَجْدَبَ مَحَلُّ مَرْتَهْنٍ.

\* \* \*

### فصل

وَالرَّهْنُ أَمَانَةٌ وَلَوْ قَبْلَ عَقْدٍ كَبَعْدَ وَفَاءٍ، وَيَطَالِبُ بِهِ إِنْ غَضِبَ، وَيَأْتِي فِي (الْوَدِيعَةِ) - .....

فِي الْوَقْتِ الْمَشْرُوطِ، انْتَهَى<sup>(١)</sup>. (كَكْفَنِهِ وَمَوْنةَ تَجْهِيْزِهِ)، وَمِثْلُهُ إِخْرَاجُ الْبَهِيْمَةِ إِذَا مَاتَتْ، (فَإِنْ تَعَدَّرَ) إِنْفَاقٌ عَلَيْهِ، أَوْ أُجْرَةُ مَخْزَنِهِ، أَوْ رُدُّهُ مِنْ إِبَاقِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ مَالِكِهِ؛ لِعَسْرَتِهِ أَوْ غَيْبَتِهِ وَنَحْوِهَا؛ (بَيْعٍ) مِنْ رَهْنٍ<sup>(٢)</sup> (بَقْدَرٍ حَاجَةٍ) إِلَى ذَلِكَ، (أَوْ) بَيْعٍ (كُلِّهِ إِنْ خِيفَ اسْتِغْرَاقُهُ) لَثْمِنِهِ؛ لِأَنَّهُ مُصْلِحَةٌ لَهُمَا.

(وَلِرَاهِنِ السَّفَرِ بِمَاشِيَةٍ) مَرْهُونَةٍ؛ (لِيَرْعَاهَا إِنْ أَجْدَبَ مَحَلُّ مَرْتَهْنٍ)، وَالرَّهْنُ بَاقٍ عَلَى لَزْوْمِهِ؛ لِعَدَمِ زَوَالِ يَدِ الْمَرْتَهْنِ عَنْهُ حَكْمًا.

### فصل

وَالرَّهْنُ بِيَدِ مَرْتَهْنٍ أَوْ مَنْ اتَّفَقَا عَلَيْهِ (أَمَانَةٌ - وَلَوْ قَبْلَ عَقْدٍ -) عَلَيْهِ نَصًّا، (كَبَعْدَ وَفَاءٍ) دَيْنٍ، أَوْ إِبْرَاءٍ مِنْهُ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ السَّابِقِ<sup>(٣)</sup>، وَلِأَنَّهُ لَوْ ضَمِنَ، لَامْتَنَعَ النَّاسُ خَوْفًا مِنْ ضَمَانِهِ، فَتَتَعَطَّلُ الْمَدَايِنَاتُ، وَفِيهِ ضَرَرٌ عَظِيمٌ، (وَيُطَالِبُ) مَرْتَهْنُ (بِهِ)؛ أَيِ: الرَّهْنِ (إِنْ غَضِبَ)؛ لِأَنَّ لَهُ وَلايَةَ ذَلِكَ، (وَيَأْتِي فِي الْوَدِيعَةِ) مُفَصَّلًا.

(١) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ١١٨٢)، (مادة: غلق).

(٢) فِي «ق»: «مَنْ مَرْهَنْ».

(٣) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

ويدخل في ضمانه بتفريط<sup>(١)</sup>، ولا يبطل بل يلزمه بدله رهناً بمجرد أو تقاصاً بقدره بعد حلول، ولا يضمنه بتلفه بلا تفريط، ولو شرط عليه ضمانه، وكذا كل أمين، ولا يسقط شيء من حقه؛ كدفع عين له لبيعها ويستوفي حقه من ثمنها، وكحبس عين مؤجرة بعد فسخ على الأجرة، ...

(ويدخل في ضمانه)؛ أي: المرتهن أو نائبه (ب) تعد أو (تفريط) فيه، كسائر الأمانات. (ولا يبطل) الرهن بدخوله في ضمانه لجمع العقد أمانة واستيثاقاً، فإذا بطل أحدهما، بقي الآخر، (بل يلزمه)؛ أي: المرتهن (بدله)، ويكون (رهناً بمجرد)؛ أي: بمجرد تحصيله، ولا يفترق لعقد رهن جديد، (أو تقاصاً)؛ أي: الرهن والمرتهن (بقدره)؛ أي: التالف (بعد حلول) الدين، (ولا يضمنه) المرتهن (بتلفه)؛ أي: الرهن (بلا) تعد ولا (تفريط)؛ كما لو تلف بيد العدل؛ لما تقدم من أنه أمانة بيده.

(ولو شرط) الرهن (عليه)؛ أي: المرتهن (ضمانه)؛ أي: الرهن؛ فشرطه لغو، (وكذا كل أمين)؛ لا يضمن ما تلف بيده بلا تعد ولا تفريط، ولو شرط الضمان، (ولا يسقط) بتلف الرهن (شيء من حقه)؛ أي: المرتهن نصاً؛ لثبوته في ذمة الرهن قبل التالف، ولم يوجد ما يسقطه، فبقي بحاله، وحديث عطاء: أن رجلاً رهن فرساً، فنفق عند المرتهن، فجاء إلى النبي ﷺ، فأخبره بذلك، فقال: «ذهب حقك» مرسل<sup>(٢)</sup>، وكان يفتي بخلافه، فإن صح؛ حمل على ذهاب حقه من التوثيق، ومعنى نفق: مات، (وكدفع عين له)؛ أي: لغريمه (ليبيعها)، ويستوفي حقه من ثمنها، وكحبس عين مؤجرة بعد فسخ (إجارة)<sup>(٣)</sup> (على الأجرة) المعجلة

(١) في هامش «ح»: «وعند المالكية: الرهن من ضمان المرتهن فرط أو لا».

(٢) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦ / ٤١).

(٣) في «ق»: «الإجارة».

فَتَتَلَفَانِ، وَيَتَجَّهُ: وكذا حَبَسُ مُشْتَرٍ لِمَبِيعٍ عَلَى ثَمَنِهِ<sup>(١)</sup> بَعْدَ فُسْخٍ وَإِنْ تَلَفَ بَعْضُ الرَّهْنِ فَبَاقِيهِ رَهْنٌ بِجَمِيعِ الْحَقِّ، .....  
(فتتلفان)؛ أي: العينان، والعلّة الجامعة أنّها عينٌ محبوسةٌ بيده بعقدٍ على استيفاءِ حقٍّ له عليه.

(ويتجّه: وكذا) حكمُ (حبسٍ مُشْتَرٍ لِمَبِيعٍ عَلَى ثَمَنِهِ بَعْدَ فُسْخٍ) لِعَيْبٍ أَوْ إِقَالَةٍ أَوْ غَيْرِهَا فَيَتَلَفُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ بِتَلَفِهِ شَيْءٌ مِنْ ثَمَنِهِ، قَالَ فِي «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ»: وهي؛ أي: هذه المسألةُ قَرِيبَةٌ مِنْ حَبْسِ الصَّانِعِ الثَّوْبَ عَلَى الْأَجْرَةِ<sup>(٢)</sup>، وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ فِيهَا الضَّمَانُ<sup>(٣)</sup>، وَفِي «الْإِقْنَاعِ»: بِخِلَافِ حَبْسِ الْبَائِعِ الْمَبِيعَ الْمُتَمِيزَ عَلَى ثَمَنِهِ، فَإِنَّهُ يَسْقُطُ بِتَلَفِهِ<sup>(٤)</sup>، وَكَانَ عَلَى الْمَصْنَفِ الْإِشَارَةُ إِلَى خِلَافِهِ. وَهُوَ مُتَجَّهُ<sup>(٥)</sup>.  
(وَإِنْ تَلَفَ بَعْضُ الرَّهْنِ فَبَاقِيهِ رَهْنٌ بِجَمِيعِ الْحَقِّ)؛ لَتَعْلُقِ الْحَقَّ بِجَمِيعِ أَجْزَاءِ

(١) فِي هَامِشِ «ح»: «وَبِهِ قَالَ الْمَوْفِقُ، وَهِيَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ».

(٢) فِي «ق»: «بِخِلَافِ حَبْسِ الْبَائِعِ الْمَبِيعَ» بَدَلَ «الثَّوْبَ عَلَى الْأَجْرَةِ».

(٣) انْظُرْ: «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ» لِلْمُرْدَاوِيِّ (٦ / ٣٨٣).

(٤) انْظُرْ: «الْإِقْنَاعُ» لِلْحَجَاوِيِّ (٢ / ٣٢٥).

(٥) أَقُولُ: اتَّجَهَ الشَّارِحُ أَيْضاً، وَلَمْ أَرَمْ صَرَّحَ بِهِ، وَهُوَ قِيَاسٌ عَلَى حَبْسِ الْمُؤَجَّرَةِ بَعْدَ فُسْخٍ عَلَى الْأَجْرَةِ. وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ بَحْثِ الْمَصْنَفِ، وَمَسْأَلَةُ حَبْسِ الْمُؤَجَّرَةِ عَدَمُ ضَمَانٍ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ مَسْأَلَةٌ أُخْرَى تَقْدُمُ مَا يَفِيدُ ضَمَانَ الْمُشْتَرِي بِحَبْسِهِ الْمَبِيعَ، وَيَأْتِي فِي (الْإِجَارَةِ) مَا يَقْتَضِي الضَّمَانَ، إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْفَلَسِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ هُنَا عَدَمُ سَقُوطِ الثَّمَنِ أَوْ الْأَجْرَةِ بِسَبَبِ التَّلَفِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِذَلِكَ، وَتَقْدَّمُ فِي (بَابِ الْخِيَارِ) بَحْثُ لِلْمَصْنَفِ: أَنَّ لِلْمُشْتَرِي حَبْسَ الْمَبِيعِ عَلَى ثَمَنِهِ، وَتَقْدُمُ مَا فِيهِ. وَمَا قَالَهُ فِي «الْإِقْنَاعِ» ذَاكَ فِي حَبْسِ الْبَائِعِ عَلَى الثَّمَنِ، وَقَدْ تَقْدُمُ ذَلِكَ، وَمَا قَالَهُ هُنَا مَبْنِي عَلَى مَرْجُوحٍ، كَمَا ذَكَرَهُ (م ص) فِي «شَرْحِهِ»، وَهُوَ شَيْءٌ آخَرُ، فَتَأْيِيدُ شَيْخِنَا لِلاتِّجَاهِ تَبَعاً لِلشَّارِحِ بِعِبَارَةِ تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ، وَقَوْلِهِمَا: (وَكَانَ عَلَى الْمَصْنَفِ)، غَيْرُ ظَاهِرٍ، فَتَأْمَلْ، انْتَهَى.

وإن ادَّعى تلفه بحادثٍ وقامت بينه بظاهرٍ أو لم يعيِّن سبباً حلفَ،  
وإن ادَّعى رهنً تلفه بعد قبضٍ في بيعٍ شرط فيه فقول مرتهن: إنه  
قبله<sup>(١)</sup>، ومملك فسُخَّ البيع، وإن تعيَّب قبل قبضه فكذلك.

ولا ينفكُّ بعضُ الرهن بقضاء بعض الدين، وهو رهنٌ حتى يُقضى  
كلُّه، ولو موروثاً فقضى أحدهما ما يخصُّه، .....

الرهن، (وإن ادعى مرتهن تلفه)؛ أي: الرهن (بحادثٍ وقامت بينه ب) وجود حادثٍ  
(ظاهرٍ) ادعى التلف به؛ كنهبٍ وحريقٍ؛ حلف أنه تلف به، وبرى، وإن لم تقم  
بينه بما ادعاه من السبب الظاهر؛ لم يقبل قوله؛ لأن الأصل عدمه، ولا تتعذر إقامة  
البينة عليه، وإن ادعى تلفه بسببٍ خفيٍّ، كسرقةٍ (أو لم يعيِّن سبباً؛ حلف)، وبرى  
منه؛ لأنه أمينٌ، وإن لم يحلف؛ قضى عليه بالنكول. (وإن ادعى رهنً تلفه)؛  
أي: الرهن (بعد قبضٍ في بيعٍ شرط) الرهن (فيه؛ فقول مرتهن: إنه) تلف قبله،  
فلو باع سلعةً بثمنٍ مؤجلٍ، وشرط على المشتري رهنًا معينًا بالثمن، ثم تلف الرهن،  
فقال بائع: تلف قبل أن أقبضه، فلي فسُخَّ البيع لعدم الوفاء بالشرط، وقال مشتري:  
تلف بعد التسليم، فلا خيار لك للوفاء بالشرط؛ فقول مرتهن - وهو البائع - (وملك)  
المرتهن (فسُخَّ البيع)؛ لأن الأصل عدم القبض، (وإن تعيَّب) الرهن (قبل قبضه؛  
فكذلك) يملك المرتهن فسُخَّ البيع.

(ولا ينفكُّ بعضُ الرهن بقضاء بعض الدين، وهو رهنٌ حتى يُقضى) الدين  
(كلُّه)؛ لتعلُّق حقِّ الوثيقة بجميع الرهن، فيصيرُ محبوساً بكلِّ جزءٍ منه، (ولو) كان  
الرهن (موروثاً، فقضى أحدهما)؛ أي: الوارثين (ما يخصُّه) من الدين؛ أي: ينفكُّ

(١) في هامش «ح»: «لأن الأصل عدم قبض الرهن».

وَمَنْ قَضَىٰ أَوْ أَسْقَطَ بَعْضَ دَيْنٍ، وَبِعَضِهِ رَهْنٌ أَوْ كَفِيلٌ، وَقَعَ عَمَّا نَوَاهُ،  
فَإِنْ أَطْلَقَ صَرْفَهُ لِمَا شَاءَ، وَإِنْ رَهْنَهُ عِنْدَ اثْنَيْنِ فَوْقَىٰ أَحَدَهُمَا، أَوْ رَهْنَاهُ  
شَيْئًا فَوْقَاهُ أَحَدَهُمَا، انْفَكَّ فِي نَصِيهِهِ، .....

من الرهن بقدر نصيبه، ولو كان الرهن مما ينقسم إجباراً.

(وَمَنْ قَضَىٰ) بعض دين (أو أسقط) عن مدينه (بعض دين) عليه (وبعضه)؛  
أي: الدين (رهن أو كفيل وقع) قضاء البعض أو إسقاطه (عما نواه) قاضي ومسقط؛  
لأن تعيينه له، فينصرف إليه، فلو نواه عما عليه الرهن أو به الكفيل وهو بقدره؛  
انفك الرهن وبرئ الكفيل، ويقبل قوله في نيته؛ لأنها لا تعلم إلا من جهته، (فإن  
أطلق) قاضي ومسقط القضاء والإسقاط؛ بأن لم ينو شيئاً؛ (صرفه) أي: البعض  
بعده (لما شاء)؛ لملكه ذلك في الابتداء فملكه بعد؛ كمن أذى قدر زكاة أحد ماله  
الحاضر والغائب؛ فله صرفه لما شاء.

(وَإِنْ رَهْنَهُ)؛ أي: رهن الراهن ما يصح رهنه من عبد أو غيره (عند اثنين)  
بدين لهما، فكل منهما ارتهن نصفه، (ف) متى (وفي) راهن (أحدهما) دينه؛ انفك  
نصيبه من الرهن؛ لأن عقد واحد مع اثنين بمنزلة عقدين؛ أشبه ما لو رهن كل واحد  
النصف مفرداً، فإن كان الرهن لا تنقصه القسمة كمكيل؛ فلراهن مقاسمة من لم  
يوفه، وأخذ نصيب من وقاه، وإلا لم تجب قسمته؛ لضرر المرتهن، ويبقى بيده  
نصفه رهن ونصفه وديعة حتى يوفيه؛ دفعاً للضرر، (أو رهناه)؛ أي: رهن اثنان  
واحداً (شيئاً، فوقاه أحدهما) ما عليه؛ (انفك) الرهن (في نصيبه)؛ أي: الموفي  
لما عليه؛ لما تقدم، ولأن الرهن لا يتعلق بملك الغير إلا بإذنه، ولم يوجد، ولو  
رهن اثنان عبداً لهما عند اثنين بألف فهذه أربعة عقود، وكل ربع من العبد رهن

وَمَنْ أَبَى وِفَاءَ حَالٍّ وَقَدْ أَذِنَ فِي بَيْعِ رَهْنٍ، وَلَمْ يَرْجِعْ، بَيْعٌ وَوُفَى، وَإِلَّا  
أُجْبِرَ عَلَى بَيْعٍ أَوْ وِفَاءٍ، فَإِنْ أَبَى حُبْسٌ أَوْ عُزْرٌ، فَإِنْ أَصْرَ بَاعَهُ الْحَاكِمُ  
وَوَفَّى الدَّيْنَ، وَحُكْمُ غَائِبٍ كَمَمْتَنَعٍ، قَالَ الشَّيْخُ: فَلَوْ لَمْ يُمْكِنْ بَيْعُ رَهْنٍ  
إِلَّا بِخُرُوجِ رَبِّهِ.....

بمئتين وخمسين، فمتى قضاها أحدهما، انفكَّ من الرهن ذلك القدر.

(وَمَنْ أَبَى وِفَاءَ) دين (حَالٍّ) عليه (وقد أَذِنَ فِي بَيْعِ رَهْنٍ ولم يرجع) عن  
إِذْنِهِ (بَيْعٍ)؛ أي: باع الرهن مأذوناً له في بيعه من مرتهن أو غيره بإذنه، (ووفى)  
مرتهن دينه من ثمنه؛ لأنه وكيل ربّه، (وإلا) يكن أَذِنَ فِي بَيْعِهِ، أو كان أَذِنَ  
ثم رَجَعَ؛ لم يبع، ورفع الأمر لحاكم، فـ (أُجْبِرَ) راهناً (على بيع) رهن ليوفّي  
من ثمنه، (أو) على (وِفَاءٍ) دين من غير رهن؛ لأنه قد يكون له غرض فيه،  
والمقصود الوفاء، (فإن أبى) راهناً يبيعاً ووفاءً؛ (حُبْسٌ)؛ أي: حبسه الحاكم  
حتى يفعل ما أمره، (أو عُزْرٌ) عند امتناعه كما في «الفصول»، وسيأتي  
في الحجر مثله، فتعيّن الرجوع إليه، وحمل ما هنا على ما إذا أمكن  
البيع والوفاء بدون ذلك، فإن لم يمكن؛ تعيّن كما هو دليل صنيع<sup>(١)</sup>  
«الفصول»، (فإن أصرّ) على امتناع من كل منهما؛ (باعه)؛ أي: الرهن  
(الحاكم)، نصّاً؛ لتعيينه طريقاً لأداء الواجب، (ووفى الدين)؛ لقيامه مقام  
الممتنع، (وحكم) راهن (غائب) مسافة قصر فأكثر؛ (ك) حكم (ممتنع)،  
فبيع الحاكم رهنه، ويوفى دينه، ولا يبيعه مرتهن إلا بإذن ربّه أو الحاكم.  
(قال الشيخ) تقي الدين: (فلو لم يمكن بيع رهن إلا بخروج ربّه) وهو

(١) في «ق»: «ضيع».



مِنَ الْحَبْسِ، أَوْ كَانَ فِي بَيْعِهِ ضَرَرٌ عَلَيْهِ مَحْبُوساً، وَجَبَ إِخْرَاجُهُ.  
 \* فرع: لو شَرَطَ: إِنْ جَاءَ لِمَرْتَهِنٍ بِحَقِّهِ فِي مَحَلِّهِ، وَإِلَّا فَالْرَهْنُ  
 لَهُ بِالذَّيْنِ، أَوْ مَبِيعٌ لَهُ بِهِ، صَحَّ رَهْنٌ لَا شَرَطَ، لَكِنْ يَصِيرُ مَضموناً بَعْدَ  
 الْحُلُولِ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ فَاسِدٌ، كَمَوْقَّتٍ<sup>(١)</sup> فَرَعَتْ مَدَّتُهُ.

\* \* \*

المديون (من الحبس)؛ وَجَبَ إِخْرَاجُهُ، (أَوْ كَانَ فِي بَيْعِهِ ضَرَرٌ عَلَيْهِ) إِذَا كَانَ  
 (مَحْبُوساً؛ وَجَبَ إِخْرَاجُهُ) مِنَ الْحَبْسِ لِبَيْعِهِ، وَيُوفَى مَا عَلَيْهِ، وَوَكَّلَ بِهِ مِنْ<sup>(٢)</sup>  
 يَكُونُ مَعَهُ إِنْ خِيفَ هَرَبُهُ؛ دَفْعاً لِلضَّرَرِ<sup>(٣)</sup>.

\* (فرع: لو شَرَطَ) رَاهَنُ عَلَى نَفْسِهِ: أَنَّهُ (إِنْ جَاءَ لِمَرْتَهِنٍ بِحَقِّهِ  
 فِي مَحَلِّهِ، وَإِلَّا فَالْرَهْنُ لَهُ بِالذَّيْنِ، أَوْ فَالْرَهْنُ (مَبِيعٌ لَهُ بِهِ)؛ أَي: بِالذَّيْنِ؛  
 (صَحَّ رَهْنٌ، لَا شَرَطَ)؛ لِلخَبَرِ، وَتَقَدَّمَ. قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَدْفَعُ رَهْنًا لِرَجُلٍ وَيَقُولُ:  
 إِنْ جِئْتُكَ بِالدِّرَاهِمِ إِلَى كَذَا، وَإِلَّا فَالْرَهْنُ لَكَ، وَوَجْهُ الدَّلِيلِ مِنْهُ أَنَّهُ ﷺ نَفَى غُلُقَ  
 الرَهْنِ دُونَ أَصْلِهِ<sup>(٤)</sup>، فَذَلَّ عَلَى صِحَّتِهِ، (لَكِنْ يَصِيرُ) الرَهْنُ (مَضموناً) عَلَى الْمَرْتَهِنِ  
 (بَعْدَ الْحُلُولِ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ فَاسِدٌ؛ كَمَوْقَّتٍ فَرَعَتْ مَدَّتُهُ)، فَلَا أَقْلَ أَنْ يَصِيرَ؛ كَالْعَارِيَةِ،  
 وَهِيَ مَضمونَةٌ، وَيَأْتِي: إِذَا شَرَطَ فِي الرَهْنِ مَا لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ.

(١) فِي هَامِش «ف»: «أَي: كَرَهْنٍ مَوْقَّتٍ».

(٢) فِي «ق»: «مَا».

(٣) انْظُر: «الْاِخْتِيَارَاتُ الْفَقْهِيَّةُ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ص: ١٩٧).

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ (٦ / ٣١٨).

## فصل

وَيَصِحُّ جَعْلُ رَهْنٍ بَاتِّفَاقِهِمَا بِيَدِ ثَالِثٍ جَائِزٍ التَّصَرُّفِ وَلَوْ كَافِرًا أَوْ  
فَاسِقًا، خِلَافًا لـ «المنتهى»؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لِهَما، وَلَا يَحْفَظُهُ مَكَاتِبٌ بِلَا  
جُعْلٍ، .....

## (فصل)

وَيَصِحُّ جَعْلُ رَهْنٍ بَاتِّفَاقِهِمَا؛ أَيِ الْمُتَرَاهِنِينَ (بِيَدِ ثَالِثٍ جَائِزٍ التَّصَرُّفِ)؛  
أَيِ: حُرٍّ بَالِغٍ رَشِيدٍ، (وَلَوْ كَافِرًا أَوْ فَاسِقًا)، ذَكَرْنَا أَوْ أُنْثَى، قَالَ فِي «الشرح»: يَجُوزُ  
أَنْ يَجْعَلَ الرَّهْنَ عَلَى يَدَيِ مَنْ يَجُوزُ تَوْكِيلُهُ، وَهُوَ الْجَائِزُ التَّصَرُّفِ مُطْلَقًا<sup>(١)</sup>، وَقَالَ  
ابْنُ مَنْجَا: وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى شَخْصٍ يَضَعَانِهِ<sup>(٢)</sup> عِنْدَهُ جَائِزًا، وَتَبَعَهُمَا فِي «الْإِقْنَاعِ»<sup>(٣)</sup>،  
وَلَمْ يَتَّبِعُوا الْعَدَالََةَ، بَلْ صَرَّحَ الشَّارِحُ بِخِلَافِهَا؛ حَيْثُ قَالَ: جَائِزُ التَّصَرُّفِ مُطْلَقًا؛  
وَلَأَنَّهُ<sup>(٤)</sup> تَوْكِيلٌ فِي قَبْضٍ فِي عَقْدٍ؛ فَجَائِزٌ؛ كَغَيْرِهِ، فَإِذَا قَبْضُهُ، قَامَ مَقَامَ قَبْضِ مَرْتَهَنِ،  
بِخِلَافِ صَبِيٍّ؛ فَإِنَّ قَبْضَهُ وَعَدَمَهُ سَوَاءٌ. (خِلَافًا لِلْمُنْتَهَى) فَإِنَّهُ قَالَ تَبَعًا لِلْمَقْنَعِ  
وغيرِهِ: بِيَدِ عَدْلٍ<sup>(٥)</sup>، مَعَ أَنَّ الْعَدَالََةَ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ هُنَا، إِلَّا فِي رَهْنِ مَالٍ يَتِيمٍ أَوْ رَهْنِ  
أُمَةٍ أَوْ غُلَامٍ جَمِيلٍ عِنْدَ فَاسِقٍ. وَتَقَدَّمَ؛ (لِأَنَّ الْحَقَّ لِهَما)؛ أَيِ: الْمُتَرَاهِنِينَ  
لَا يَعْدُوهُمَا، (وَلَا يَحْفَظُهُ)؛ أَيِ: الرَّهْنَ (مَكَاتِبٌ بِلَا جُعْلٍ)؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ التَّبَرُّعِ

(١) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤ / ٤١٤).

(٢) فِي «ق»: «يصفانه».

(٣) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٢ / ٣٢٧).

(٤) فِي «ق»: «لأنه».

(٥) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوحى (٢ / ٤١٤)، و«المقنع» لابن قدامة (ص: ١٧٨).

وَقَنَّ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِهِ، وَيتَجَهُّ: هذا فيما يُؤْخَذُ عَلَيْهِ أَجْرَةٌ لَهَا وَقَعَّ عُرْفًا. وَإِنْ شَرَطَ بِيَدٍ أَكْثَرَ صَحَّ، وَلَمْ يَنْفَرِدْ وَاحِدٌ بِحِفْظِهِ، فَإِنْ جُعِلَ بِنَحْوِ بَيْتٍ جُعِلَ لِكُلِّ مِنْهُمَا قُفْلٌ، فَإِنْ سَلَّمَهُ أَحَدُهُمَا لِلْآخِرِ فَعَلِيهِ ضِمَانُ النِّصْفِ، وَلَا يُنْقَلُ.....

في منافع نفسه، فَإِنْ كَانَ بِجَعْلٍ جَازٍ؛ لِأَنَّهُ لَهُ الْكَسْبُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ، (و) لَا يَجْعَلُ الرِّهْنُ تَحْتَ يَدِ (قَنَّ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِهِ)؛ لِأَنَّ مَنْفَعَةَ لِسَيِّدِهِ، فَلَا يَمْلِكُ تَضْيِيعَهَا فِي الْحِفْظِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ.

(وَيَتَجَهُّ هَذَا)؛ أَيُ: مَنَعَ الْمَكَاتِبِ مِنَ الْحِفْظِ بِلَا شَرْطِ جُعْلٍ، وَمَنَعَ جَعْلَهُ تَحْتَ يَدِ قَنَّ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِهِ (فِيْمَا)؛ أَيُ: رَهْنٍ لَهُ خَطَرٌ يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِفْرَاحٍ وَسِعٍ<sup>(١)</sup> فِي حِفْظِهِ، وَ(يُؤْخَذُ عَلَيْهِ) عَادَةً (أُجْرَةٌ لَهَا وَقَعَّ عُرْفًا)، أَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرُ مَعْتَنَى بِهِ لَخِصَّتِهِ<sup>(٢)</sup>، وَلَا يَشْغَلُهُ عَنْ عَمَلِهِ، فَلَا مَانِعَ مِنْ جَعْلِهِ تَحْتَ يَدِهِ، وَهُوَ مَتَجَهٌّ<sup>(٣)</sup>.

(وَإِنْ شَرَطَ) جَعَلَ رَهْنٍ (بِيَدٍ أَكْثَرَ) مِنْ وَاحِدٍ؛ كَاثِنِينَ أَوْ ثَلَاثَةً؛ (صَحَّ وَلَمْ يَنْفَرِدْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِحِفْظِهِ)؛ لِأَنَّ الْمُتَرَاهِنِينَ لَمْ يَرْضُوا إِلَّا بِحِفْظِ الْعَدَدِ الْمُشْتَرَطِ؛ كَالْإِصْبَاءِ لِعَدَدٍ، (فَإِنْ جُعِلَ) الرِّهْنُ (بِنَحْوِ بَيْتٍ)؛ كَمَخْزَنِ، (جُعِلَ لِكُلِّ مِنْهُمَا) أَوْ مِنْهُمْ (قُفْلٌ) بِضَمِّ الْقَافِ، وَهُوَ الْغَلْقُ مِنْ خَشَبَةٍ أَوْ حَدِيدٍ، (فَإِنْ سَلَّمَهُ أَحَدُهُمَا لِلْآخِرِ؛ فَعَلِيهِ ضِمَانُ النِّصْفِ)؛ لِأَنَّهُ الْقَدْرُ الَّذِي تَعَدَّى فِيهِ، (وَلَا يُنْقَلُ) رَهْنٌ

(١) فِي «ط»: «وَسَعِي».

(٢) فِي «ق»: «لِجَنْسِهِ».

(٣) أَقُولُ: الْإِتِّجَاهُ لَيْسَ فِي نَسَخَةِ الشَّارِحِ، وَلَمْ أَرِ مَنْ صَرَّحَ بِهِ، لَكِنَّهُ ظَاهِرٌ، كَمَا لَوْ تَبَرَّعَ بِشَيْءٍ يَسِيرٍ، وَبِأَتَى فِي (الْحَجَرِ) مَا يُؤِيدُهُ، انْتَهَى.

عَنْ يَدِ مَنْ شَرِطَ مَعَ بَقَاءِ حَالِهِ إِلَّا بِاتِّفَاقِ رَاهِنٍ وَمُرْتَهِنٍ، وَلَا يَمْلِكُ رَدُّهُ  
لأَحَدِهِمَا، فَإِنْ فَعَلَ وَفَاتَ ضَمِنَ حَقَّ الْآخِرِ، وَإِنْ رَدَّهُ عَلَيْهِمَا فَاِمْتَنَعَا  
أَجْبَرَهُمَا حَاكِمٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ حَاكِمًا فَتَرْكُهُ لِعُذْرٍ عِنْدَ عَدْلٍ آخَرَ لَمْ يَضْمَنْ،  
وَلَا يَسَافِرُ بِهِ إِذْنٌ، .....

(عن يد مَنْ شَرِطَ) كونه بيده (مع بقاء حاله)؛ أي: أمانته (إلا باتفاق راهنٍ ومرتهنٍ)؛  
لأنَّ الحقَّ لا يعدوهما؛ (ولا يملكُ) العدلُ (ردَّه)؛ أي: الرهن (لأحدهما)؛ أي:  
المتراهنين، سواءً امتنع أو سكت؛ لأنه تضييعٌ لحظَّ الآخر، (فإنَّ فعلَ)؛ أي: ردَّه  
لأحدهما بلا إذنِ الآخر (وفاتَ) الرهنُ على الآخر؛ (ضمِنَ) العدلُ (حقَّ الآخرِ)  
من المتراهنين؛ لأنه فوتهُ عليه، أشبه ما لو أتلَّفَهُ، وإن لم يفتْ؛ ردَّه الدافعُ إلى يدِ  
نفسه؛ ليوصلَ الحقَّ لمستحقِّه<sup>(١)</sup>؛ (وإن ردَّه) العدلُ (عليهما)؛ أي: المتراهنين؛  
(فامتنعا) من أخذه؛ (أجبرهُما حاكمٌ) على أخذه منه؛ لتطوِّعه بالحفظ، فإن تغييا  
نصَّبَ حاكمٌ أميناً يقبضه لهما؛ لولايته على ممتنعٍ من حقٍّ عليه؛ (فإن لم يجدِ)  
العدلُ (حاكماً، فتركه لعذرٍ عندَ عدلٍ آخر؛ لم يضمنَ)؛ وإن لم يمتنع، ودفعه  
عدلٌ أو حاكمٌ إلى آخر؛ ضمِنَهُ دافعٌ وقابضٌ، وإن غابَ متراهنان، وأرادَ المشروطُ  
جعله عنده، ردَّه، فإن كانَ عذرٌ؛ كمرضٍ وسفرٍ، دفعه إلى حاكمٍ، فقبضه منه، أو  
نصَّبَ له عدلاً، فإن لم يجدْ حاكماً؛ أودعه ثقةً. (ولا يسافرُ) العدلُ (به)؛ أي:  
الرهن (إذن)؛ لعدم الإذنِ في السفرِ، وإن لم يكنْ له عذرٌ، وغيبتهما مسافةً قصيرً؛  
قبضهُ حاكمٌ؛ وإن لم يجدْهُ دفعهُ إلى عدلٍ، وإن غابا دونَ المسافةِ فكحاضرين، وإن  
غابَ أحدهما فكما لو غابا.

(١) في «ق»: «إلى مستحقه».

وَيُضْمَنُهُ مَرْتَهَنٌ بَغْصَبِهِ مَمَّنْ مَعَهُ، وَيَزُولُ بَرْدَهُ لَهُ لَا بَرْدَهُ مِنْ سَفَرٍ بِهِ<sup>(١)</sup>، وَلَا بَزْوَالٍ تَعْدِيهِ، بَلَا عَقْدٍ مُتَجَدِّدٍ، وَإِنْ حَدَثَ لَعْدَلٍ فَسُقُّ أَوْ خِيَانَةٌ أَوْ ضَعْفٌ أَوْ عَدَاوَةٌ مَعَ أَحَدِهِمَا، أَوْ مَاتَ أَوْ مَرْتَهَنٌ، وَلَمْ يَرْضَ رَاهِنٌ بِكَوْنِهِ بَيِّدٍ وَرَثَةً أَوْ وَصِيٍّ، جَعَلَهُ حَاكِمٌ بَيِّدٌ أَمِينٌ، . . . . .

(ويضمُّه)؛ أي: الرهن؛ (مرتَهَنٌ بغصبه مَمَّنْ معه)؛ أي: العدل؛ لتعديهِ عليه، (ويزولُ) الغصبُ والضمانُ (بردَّه له)؛ أي: العدل؛ لنيابة يده عن يد مالِكِه؛ كما لو ردَّه لمالِكِه، و(لا) يزولُ حكمُ ضمانِه (بردَّه)؛ أي: عودِه (من سفرٍ به)؛ أي: لو سافرَ أحدهما بالرهنِ بلا إذنِ مالِكِه مع قدرته على استئذانه؛ صارَ ضامناً له، فإنَّ عادَ من سفرِه؛ لم يَزُلْ ضمانُه بمجردِ عودِه، (ولا بزوالٍ تعديهِ) على الرهنِ؛ كما لو لبسَ المرهونَ لا لمصلحتِه ثم خلعه؛ لزوالِ استئمانه<sup>(٢)</sup>، فلم يعدْ بخلعه مع بقاءه بيده (بلا عقدٍ متجدِّدٍ)، فإنَّ ردَّه لمالِكِه، وجدَّدَ معه عقدَ الرهنِ؛ زال الضَّمانُ، وعُلِمَ منه أنه ليس له السفرُ برهنٍ، بخلافِ ودِيعَةٍ؛ لِمَا يتعلَّقُ ببلدِ الرهنِ من البيعِ بنقدهِ وبيعه فيه لوفاءِ الدينِ؛ فلذلكَ تعيُنَ بقاءُه فيه عندَ ثقةٍ أو حاكمٍ.

(وإن حدثَ لعدلٍ) مشروطٍ جعلُ الرهنِ عنده (فسقٌ أو خيانةٌ أو ضعفٌ) عن حفظِه (أو عداوةٌ مع أحدهما)؛ أي: المتراهنين (أو ماتَ) العدلُ، (أو) ماتَ (مرتَهَنٌ) عنده الرهنُ؛ (ولم يرضَ رَاهِنٌ بكونِه)؛ أي: الرهنِ (بيدٍ ورثةٍ أو) بيدي (وصيٍّ) له، أو حدثَ لمرتَهَنٍ فسقٌ ونحوُه والرهنُ بيده؛ (جعله حاكمٌ بيدي أمينٍ)؛

(١) في هامش «ف»: «يعني أن الرهن لو كان في يد المرتهن فتعدى فيه ثم زال التعدي أو سافر به ثم ردَّه؛ لم يزل عنه الضمان».

(٢) في «ق»: «ثم خلق لزوال ائتمان».

فَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي تَغْيِيرِ حَالِهِ بَحَثَ عَنْهُ حَاكِمٌ وَعَمِلَ بِمَا ظَهَرَ لَهُ، وَكَذَا لَوْ  
تَغَيَّرَ حَالُ مَرْتَهِنٍ، فَلِرَاهِنٍ دَفْعُهُ لِحَاكِمٍ يَضَعُهُ فِي يَدِ عَدْلٍ، وَإِنْ أَذْنًا لَهُ،  
أَوْ رَاهِنٌ لِمَرْتَهِنٍ فِي بَيْعٍ وَعُيِّنَ نَقْدٌ، تَعَيَّنَ، فَلَا يَصَحُّ بَغْيَرُهُ، وَإِلَّا يَبْعُ  
بِنَقْدِ الْبَلَدِ، فَإِنْ تَعَدَّدَ فَبِأَغْلَبِ رَوَاجٍ، فَإِنْ تَسَاوَى فَبِجَنَسِ الدَّيْنِ، وَإِلَّا  
فَبِمَا يَرَاهُ أَصْلَحَ، فَإِنْ تَرَدَّدَ أَوْ عَيَّنَ كُلُّ ثَمَنًا، عَيْنُهُ حَاكِمٌ، وَلَوْ غَيْرَ جَنَسٍ  
الْحَقُّ، وَتَلَفُ ثَمَنِ بِيَدِ عَدْلٍ بَلَا تَفْرِيطٍ مِنْ ضَمَانِ رَاهِنٍ، . . . . .

لما فيه من حفظ حقوقهما وقطع نزاعهما؛ ما لم يتفقا على وضعه بيد آخر، (فإن  
اختلفا)؛ أي: المتراهنان (في تغير حاله)؛ أي: العدل (بحث عنه حاكم، وعمل  
بما ظهر له) من حاله، (وكذا لو تغير حال مرتهن؛ فلراهن دفعه)؛ أي: الرهن  
(لحاكم يضعه في يد عدل)؛ بدعاء الحاجة إلى ذلك. (وإن أذنا)؛ أي: الراهن  
والمرتهن (له)؛ أي: العدل في بيع رهن، (أو) أذن (راهن لمرتهن في بيع رهن  
(وعُيِّنَ) بالبناء للمفعول لعدل أو مرتهن (نقد؛ تعين، فلا يصح بيعه (بغيره، وإلا)  
يعين له نقد؛ (بيع) رهن (بنقد البلد) إن لم يكن إلا نقد واحد؛ لأنه الحظ له لرواجه،  
(فإن تعدد) نقد البلد (فبأغلبه) [رواجاً] يباع؛ لما سبق؛ (فإن تساوى)؛ بأن لم  
يكن فيه أغلب رواجاً؛ (ف) إنه يباع (بجنس الدين)؛ لأنه أقرب إلى وفاء الحق،  
(وإلا) يكن فيه جنس الدين؛ (ف) إنه يباع (بما يراه) مأذون له في بيع (أصلح)؛ لأنَّ  
الغرض تحصيل الحظ؛ (فإن تردد) رأيه، (أو) اختلف راهن ومرتهن على عدل  
في تعيين ثمن؛ بأن (عين كل) منهما (ثمناً؛ عينه حاكم ولو) كان ما عينه الحاكم  
(غير جنس الحق)؛ لأنه أعرف بالخط، وأبعد من التهمة.

(وتلف ثمن) رهن (بيد عدل بلا تفريط من ضمان راهن)؛ لأنه وكيله في

وهو في وجوب الاحتياط وغيره كوكيل، ومتى خالف لزمه ما يلزم وكيلًا خالف. وإن استحق رهن بيع لم يرجع بضمن مشترٍ أعلم على عدلٍ بائع، لأنه وكيل، بل على راهنٍ مفلساً كان أو ميتاً، وإلا فعلى بائع، ويرجع هو على الراهن، وإن كان قبض الثمن مرتين، رجع مشترٍ عليه، وإن رده مشترٍ بعيبٍ ثابتٍ لم يرجع على مرتينٍ لقبضه الثمن بحق، . . . . .

البيع، والثمن ملكه، وهو أمين في قبضه؛ فيضغ على موكله؛ كسائر الأمانة، وإن أنكر راهنٌ ومرتهنٌ قبض عدلٍ ثمناً، وادعاه، فقوله؛ لأنه أمين، (وهو)؛ أي: العدل (في وجوب الاحتياط وغيره) في البيع (كوكيل) على ما يأتي في (الوكالة)، (ومتى خالف) العدل (لزمه) في مخالفته (ما يلزم وكيلًا خالف) في وكالته، (وإن استحق رهن بيع)؛ أي: بأن مستحقاً لغير راهن؛ (لم يرجع بضمن مشترٍ أعلم) بالبناء للمفعول؛ أي: أعلمه بائعٌ من عدلٍ أو مرتهنٍ أنه مأذونٌ في بيعه (على عدلٍ بائع؛ لأنه وكيل) وحقوق العقد متعلقة بالموكل، وأمّا ربُّ العين: فله طلبه بها؛ كما يأتي في الغصب؛ لا يقال: يرجع المشتري على العدل؛ لأنه قبض الثمن بغير حق؛ لأننا نقول: إنما سلم إليه على أنه أمين في قبضه؛ ليسلمه إلى المرتهن؛ فلم يجب عليه ضمانه؛ وهكذا كلُّ وكيلٍ باعَ مالَ غيره؛ وأعلم المشتري بالحال، (بل) يرجع مشترٍ (على راهنٍ مفلساً كان) الراهن (أو ميتاً)؛ لأن المبيع له، فالعهدة عليه؛ كما لو باع بنفسه، (وإلا) يعلم عدلٌ مشترياً أنه وكيل، (ف) يرجع مشترٍ (على بائع)؛ لأنه غره، (ويرجع هو)؛ أي: البائع (على الراهن) إن أقرَّ أو قامت بينةً بذلك؛ (وإن كان قبض الثمن مرتين)؛ رجع مشترٍ عليه؛ لأن عين ماله صار إليه بغير حق، (وبأن فساد الرهن)؛ فله فسخُّ بيعٍ شرط فيه، (وإن رده)؛ أي: الرهن (مشتري بعيبٍ ثابت)؛ لم يرجع على مرتينٍ (بالثمن) (لقبضه)؛ أي: المرتهن (الثمن بحق)،

ولا بائعٍ أَعْلَمَهُ لَأَنَّهُ أَمِينٌ، بل على الراهنِ . وَإِنْ تَلَفَ مَبِيعٌ اسْتَحَقَّ بِيَدِ  
مُشْتَرٍ وَلَوْ بَعْدَ وَزْنِ ثَمَنِهِ، فَلِرَبِّهِ تَضْمِينُ غَاصِبٍ أَوْ بَائِعٍ أَوْ مَرْتَهِنٍ أَوْ  
مُشْتَرٍ، وَالْقَرَارُ عَلَيْهِ؛ لِتَلَفِهِ تَحْتَ يَدِهِ، .....

ولا) على (بائعٍ أعلمه) بالحال؛ (لأنه أمينٌ)؛ فلا رجوعَ عليه، (بل) يتعيَّن الرجوعُ  
(على الراهن)؛ لأنَّ الرهنَ ملكُهُ، وعهدتُهُ عليه.

(وَإِنْ تَلَفَ مَبِيعٌ اسْتَحَقَّ)؛ أي: لو بيعَ الرهنُ، ثُمَّ بَانَ مُسْتَحَقًّا لِلْغَيْرِ، وَكَانَ  
تَلَفُهُ (بِيَدِ مُشْتَرٍ قَبْلَ وَزْنِ ثَمَنِهِ) أَوْ بَعْدَهُ؛ (فَلِرَبِّهِ تَضْمِينُ) مَنْ شَاءَ مِنْ (غَاصِبٍ)  
وَهُوَ الرَّاهِنُ (أَوْ بَائِعٍ) وَهُوَ الْعَدْلُ، (أَوْ مَرْتَهِنٍ أَوْ مُشْتَرٍ) ذَكَرَ مَعْنَاهُ فِي «الْمَغْنِي»  
و«الْكَافِي»، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْإِقْنَاعِ»<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَبَضَ مَالَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ.  
قَالَ فِي «شرح الإقناع»: وَهَذَا ظَاهِرٌ إِنْ وَضَعَ الْمَرْتَهِنُ يَدَهُ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَا طَلَبَ  
عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>؛ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ تَعْلِيلُهُ؛ أَي: صَاحِبِ «الْمَغْنِي»، قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: إِذْ  
لَا تَعَلَّقُ لِلْمَرْتَهِنِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْهُ، وَلَا قَبِضَ ثَمَنَهُ، فَكَيْفَ يَضْمَنُهُ، (وَالْقَرَارُ)؛  
أَي: قَرَارُ الضَّمَانِ (عَلَيْهِ)؛ أَي: الْمُشْتَرِي، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْغَصْبِ (لِتَلَفِهِ)؛ أَي:  
الْمَبِيعِ (تَحْتَ يَدِهِ)، وَيَرْجِعُ عَلَى الرَّاهِنِ بِالْثَمَنِ الَّذِي أَخَذَهُ مِنْهُ إِنْ كَانَ أَخَذَهُ مِنْهُ،  
وَإِذَا بَاعَ الْعَدْلُ الرَّهْنَ بَيْعًا فَاسِدًا؛ وَجَبَ رُدُّهُ، فَإِنْ تَعَدَّرَ رُدُّهُ؛ فَلِلْمَرْتَهِنِ تَضْمِينُ  
مَنْ شَاءَ مِنَ الْعَدْلِ وَالْمُشْتَرِي أَقْلَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ قِيَمَةِ الرَّهْنِ أَوْ قَدْرِ الدِّينِ؛ لِأَنَّهُ يَقْبِضُ  
ذَلِكَ مُسْتَوْفِيًا لِحَقِّهِ؛ لِأَنَّهُ رَهْنُهُ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ دِينِهِ، وَمَا بَقِيَ لِلرَّاهِنِ يَرْجِعُ بِهِ  
عَلَى مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا، وَإِنْ وَفَّى الرَّاهِنُ الْمَرْتَهِنَ؛ رَجَعَ بِقِيَمَتِهِ عَلَى مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا،

(١) انظر: «المغني» (٤/ ٢٥٨)، و«الكافي» كلاهما لابن قدامة (٢/ ١٥٩)، و«الإقناع»

للحجاوي (٢/ ٣٣٠).

(٢) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٨/ ١٩٨).



وإن قَضَى العَدْلُ مرْتَهِنًا الثَّمَنَ فِي غِيَبَةِ رَاهِنٍ، فَأَنْكَرَ مرْتَهِنُ القَضَاءِ، وَلَا بَيِّنَةً، ضَمِنَ العَدْلُ، وَلَا يُصَدَّقُ عليهما، فيحلفُ مرْتَهِنٌ ويرجعُ، فَإِنْ رَجَعَ عَلَى العَدْلِ لَمْ يَرْجَعْ عَلَى أَحَدٍ، وَإِنْ رَجَعَ عَلَى رَاهِنٍ رَجَعَ عَلَى العَدْلِ، وكذا فيما مرَّ كُلُّ وَكِيلٍ، ويأتي في (الضمان) حُكْمُ ما لو أشهد.

\* \* \*

ويستقرُّ الضمانُ على المشتري؛ لحصولِ التلفِ في يده، قاله في «الكافي»<sup>(١)</sup>، (وإن قَضَى العَدْلُ مرْتَهِنًا) دينه من (الثمن)؛ أي: ثمن الرهن (في غِيَبَةِ رَاهِنٍ، فَأَنْكَرَ مرْتَهِنُ القَضَاءِ - وَلَا بَيِّنَةً بِهِ - ضَمِنَ العَدْلُ)؛ لتفريطه بعدم الإشهاد، وإن لم يأمره به مدينٌ، فَإِنْ حَضَرَ رَاهِنُ القَضَاءِ؛ لَمْ يَضْمَنْ العَدْلُ؛ وكذا إِنْ أَشْهَدَ<sup>(٢)</sup> العَدْلُ، ولو غابَ شهودُهُ، أو ماتُوا إِنْ صَدَقَهُ رَاهِنٌ، (وَلَا يُصَدَّقُ) العَدْلُ (عليهما)؛ أي: الراهن والمرتهن، أما الراهنُ فَلأنَّه إِنَّمَا أَذِنَ فِي القَضَاءِ، على وجهٍ يبرأُ به، وهو لم يبرأ بهذا، وأما المرتهنُ: فَلأنَّه وَكِيلُهُ فِي الحِفْظِ فَقَطْ، فلا يُصَدَّقُ عليه فيما ليسَ بوكيلٍ فيه، (فيحلفُ مرْتَهِنٌ) أَنَّهُ ما استوفى دينَهُ (ويرجعُ) بدينه على مَنْ شاءَ من عدلٍ وراهنٍ، (فإن رَجَعَ عَلَى العَدْلِ؛ لَمْ يَرْجَعْ) العَدْلُ (على أَحَدٍ)؛ لدعواه ظلم مرتهنٍ له وأخذ مالٍ منه ثانياً بغير حق، (وإن رَجَعَ) مرْتَهِنٌ (على رَاهِنٍ؛ رَجَعَ) الراهنُ (على العَدْلِ)؛ لتفريطه بترك الإشهاد؛ كما لو تلفَ الرهنُ بتفريطه، (وكذا فيما مرَّ) من الأحكام (كُلُّ وَكِيلٍ) في قضاء دينٍ إذا قضاؤه في غِيَبَةِ موكلٍ، ولم يشهد، فيضمنُ؛ لما تقدَّم، (ويأتي في الضمانِ حُكْمُ ما لو أشهد) الوكيلُ على القضاءِ مستوفى.

(١) انظر: «الكافي» لابن قدامة (٢/١٥٩).

(٢) في «ق»: «شهد».

## فصل

وَيَصِحُّ شَرْطُ كُلِّ مَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ، كَبَيْعِ مَرْتَهِنٍ وَعَدْلِ لِرَهْنٍ عِنْدَ حُلُولِهِ، وَبِعْزَلَانِ رَاهِنٍ وَمَوْتِهِ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمَا، لَا مَا لَا يَقْتَضِيهِ؛ كَكُونِ مَنَافِعِهِ لِمَرْتَهِنٍ، أَوْ هُوَ لَهُ إِنْ لَمْ يَأْتِهِ بِحَقِّهِ فِي مَحَلِّهِ، أَوْ يَنَافِيهِ كَتَوْقِيَّتِهِ وَكَوْنِهِ يَوْمًا رَهْنًا وَيَوْمًا لَا، أَوْ لَا يَبَاعُ إِلَّا بِثَمَنِ يَرْضَاهُ رَاهِنٌ، أَوْ يَبِيعُهُ بِأَيِّ ثَمَنِ كَانَ، أَوْ كَوْنِ رَهْنٍ بِيَدِهِ، أَوْ غَيْرِ لَازِمٍ فِي حَقِّهِ، أَوْ بِشَرْطِ خِيَارٍ لَهُ، أَوْ.....

## (فصل)

وَيَصِحُّ شَرْطُ كُلِّ مَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ بِلَا نِزَاعٍ، وَذَلِكَ؛ (ك) شَرْطِ (بَيْعِ مَرْتَهِنٍ) لِرَهْنٍ، (و) كَشَرْطِ بَيْعِ (عَدْلِ لِرَهْنٍ عِنْدَ حُلُولِهِ)؛ أَيِ: الدِّينِ.  
 وَبِعْزَلَانِ؛ أَيِ: الْمَرْتَهِنِ وَالْعَدْلِ الْمَأْذُونِ لِهَمَا فِي بَيْعِ الرَّهْنِ (بِعْزَلِ رَاهِنٍ وَمَوْتِهِ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمَا) كَسَائِرِ الْوَلَايَاتِ وَالْوَكَالَاتِ، فَلَا يَمْلِكَانِ الْبَيْعَ.  
 وَ(لَا) يَصِحُّ شَرْطُ (مَا لَا يَقْتَضِيهِ) عَقْدُ الرَّهْنِ؛ (كَكُونِ مَنَافِعِهِ)؛ أَيِ: الرَّهْنِ (لِمَرْتَهِنٍ)؛ لِأَنَّهُ مِلْكُ الرَّاهِنِ، فَلَا تَكُونُ مَنَافِعُهُ لغيرِهِ، (أَوْ هُوَ)؛ أَيِ: الرَّهْنِ (لَهُ)؛ أَيِ: لِلْمَرْتَهِنِ (إِنْ لَمْ يَأْتِهِ بِحَقِّهِ فِي مَحَلِّهِ)، أَوْ إِنْ لَمْ يَأْتِهِ فِي مَحَلِّهِ فَالرَّهْنُ مَبِيعٌ لَهُ بِالْدِّينِ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ، (أَوْ) شَرْطُ مَا (يَنَافِيهِ)؛ أَيِ: يَنَافِي مَقْتَضَى عَقْدِ الرَّهْنِ؛ (كَتَوْقِيَّتِهِ)؛ أَيِ: الرَّهْنِ؛ بِأَنْ قَالَا: هُوَ رَهْنٌ لِسَنَةِ مَثَلًا، (وَكَوْنِهِ يَوْمًا رَهْنًا وَيَوْمًا لَا) يَكُونُ رَهْنًا، (أَوْ) شَرْطُ أَنْ (لَا يَبَاعُ إِلَّا بِثَمَنِ يَرْضَاهُ رَاهِنٌ، أَوْ) شَرْطُ (أَنْ يَبِيعَهُ بِأَيِّ ثَمَنِ كَانَ، أَوْ) شَرْطُ (كَوْنِ رَهْنٍ بِيَدِهِ)؛ أَيِ: الرَّاهِنِ، (أَوْ) شَرْطُ (أَنْ يَبِيعَهُ غَيْرُ لَازِمٍ فِي حَقِّهِ)؛ أَيِ: الرَّاهِنِ، (أَوْ بِشَرْطِ خِيَارٍ لَهُ)؛ أَيِ: الرَّاهِنِ، (أَوْ)

لا يُباعُ عندَ حلولٍ، أو مِن ضمانٍ مرتَهِنٍ، أو لا يُستوفى الدينُ من ثَمَنِه<sup>(١)</sup>، ولا يفسدُ عقدُ بذلكَ، بل الشرطُ، ككونِ أمةٍ مرهونةٍ بيده أو أجنبيٍّ على وجهٍ يفضي للخلوة، أو قنَّ بيدها كذلكَ، . . . . .

شرط أن (لا يباع) الرهنُ (عندَ حلولِ) الحقِّ، أو لا يباعَ ما خيفَ تلفُهُ مما يسرعُ إليه الفسادُ، (أو) شرطُ كونهُ (من ضمانٍ مرتَهِنٍ)، أو من ضمانٍ عدلٍ، (أو) شرطُ الراهنُ أنْ (لا يُستوفى الدينُ من ثَمَنِه)؛ فلا يصحُّ في هذه الصورِ كلُّها؛ لمنافاته الرهنَ، (ولا يفسدُ عقدُ) الرهنِ (بذلكَ)؛ لحديث: «لا يغلُقُ الرهنُ من صاحبه»<sup>(٢)</sup>، وتقدّم. (بل) يفسدُ (الشرطُ) فقط؛ حيثُ سمَّاهُ في الحديثِ رهنًا، فعُلِمَ منه أنه رهنٌ والشرطُ فاسدٌ، نصَّ على معناه الإمامُ أحمدُ؛ (ك) شرطِ (كونِ أمةٍ مرهونةٍ بيده)؛ أي: المرتَهِنِ، (أو) بيدِ (أجنبيٍّ على وجهٍ يفضي للخلوة) بها، مثلُ أنْ لا يكونَ للمرتَهِنِ والأجنبيِّ زوجاتٌ ولا سَرارٍ ولا نساءٌ معها في دارِهما؛ فيفسدُ الشرطُ؛ لإفضائه إلى الخلوةِ المحرمةِ، ولا يفسدُ الرهنُ، ويجعلها الحاكمُ تحتَ يدِ مَنْ يجوزُ أن تكونَ عندهُ من امرأةٍ أو محرمٍ أو أمينٍ له زوجاتٌ أو سَرارٍ أو محارمٌ على وجهٍ لا يفضي إلى الخلوةِ المحرمةِ، (أو) كونِ (قنَّ بيدها)؛ أي: المرتَهِنِ التي لا زوجَ لها؛ بأنْ شرطتْ كونهُ عندها على وجهٍ يفضي إلى خلوته بها؛ (كذلكَ)؛ أي: لا يجوزُ جعلُهُ عندها حيثُ لا زوجَ لها ولا محرمَ؛ لإفضائه إلى الخلوةِ المحرمةِ، ويجعلُهُ الحاكمُ عندَ أمينٍ.

(١) في هامش «ح»: «ومتى حل الحق فلم يقضه؛ فلمرتَهِنِ بيع الرهن واستيفاء الدين من

ثمنه. قاله في «المغني».

(٢) تقدم تخريجه (٦ / ٣١٨).

و: رَهْنُكَ كَذَا عَلَى أَنْ تَزِيدَنِي فِي الْأَجَلِ، فَرَهْنٌ بَاطِلٌ.

\* \* \*

### فصل

وإن اختلفا في أَنَّهُ أَقْبَضَهُ عَصِيراً أَوْ خَمِراً فِي عَقْدٍ شُرِطَ فِيهِ، . . . .

(و) إن قالَ غريمٌ: (رَهْنُكَ كَذَا<sup>(١)</sup>)؛ أي: داري مثلاً (على أَنْ تَزِيدَنِي فِي الْأَجَلِ)، بأنْ كَانَ الدِّينُ مُوجِلاً إِلَى مُحَرِّمٍ، فَرَهْنُهُ عَلَى أَنْ يَجْعَلَهُ إِلَى صَفَرٍ؛ (فَرَهْنٌ بَاطِلٌ)؛ لِأَنَّ الْأَجَلَ لَا يَثْبُتُ فِي الدِّينِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُشْرُوطاً فِي عَقْدٍ وَجَبَ بِهِ، وَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ الْأَجَلُ، فَسَدَ الرِّهْنُ؛ لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَتِهِ.

\* تَتِمَّةٌ: إِذَا فَسَدَ الرِّهْنُ، وَقَبِضَهُ الْمُرْتَهَنُ؛ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِنْ تَلَفَ بِيَدِهِ؛ لِأَنَّ فَاسِدَ الْعُقُودِ كَصَحِيحِهَا فِي الضَّمَانِ وَعَدَمِهِ، وَالرِّهْنُ الصَّحِيحُ غَيْرُ مَضْمُونٍ، فَفَاسِدُهُ كَذَلِكَ، وَالْمَبِيعُ بِعَقْدٍ صَحِيحٍ مَضْمُونٌ، فَكَذَا الْمَقْبُوضُ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ؛ كَمَا سَبَقَ.

### (فصل)

وإن اختلفا؛ أي: الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهَنُ (فِي أَنَّهُ)؛ أي: الرَّاهِنُ (أَقْبَضَهُ)؛ أي: أَقْبَضَ الْمُرْتَهَنَ (عَصِيراً أَوْ) أَقْبَضَهُ (خَمِراً فِي عَقْدٍ شُرِطَ فِيهِ) رَهْنُهُ، بِأَنْ بَاعَهُ بِثَمَنِ مُوجِلٍ، وَشُرِطَ أَنْ يَرَهْنَهُ بِهِ هَذَا الْعَصِيرَ، وَقَبِضَهُ، ثُمَّ عَلِمَهُ خَمِراً، فَقَالَ مُشْتَرٍ: أَقْبَضْتُكَ عَصِيراً وَتَخَمَّرَ عِنْدَكَ، فَلَا أَفْسُخُ لَكَ؛ لِأَنِّي وَفَيْتُ بِالشَّرْطِ، وَقَالَ بَائِعٌ: كَانَ تَخَمَّرَ قَبْلَ قَبْضِي<sup>(٢)</sup>، فَلِيَ الْفَسْخُ لِلشَّرْطِ، فَقَوْلُ رَاهِنٍ؛ أي: مُشْتَرٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةُ.

(١) فِي «ق»: «هَذَا».

(٢) فِي «ق»: «مَضِي».

أَوْ رَدَّ رَهْنٍ، أَوْ فِي عَيْنِهِ أَوْ قَدْرِهِ، أَوْ قَدَرٍ أَوْ صِفَةٍ دِينَ بِهِ، ك: بِنِصْفِ الدَّيْنِ، أَوْ: الْمُؤَجَّل، أَوْ قَبْضِهِ وَلَيْسَ بِيَدِ مَرْتَهْنٍ، أَوْ بِيَدِهِ وَقَالَ: قَبَضْتُهُ بِلَا إِذْنِي، فَقَوْلُ رَاهِنٍ بِيَمِينِهِ، .....

(أَوْ) اختلفا في (رَدَّ رَهْنٍ)؛ بَأَن ادعاه مرتَهْنٌ، وَأَنكَرَهُ رَاهِنٌ؛ فَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدْمُهُ - وَالْمَرْتَهْنُ قَبْضُ الرَّهْنِ لِمَنْفَعَتِهِ - فَلَمْ يَقْبَلْ قَوْلَهُ فِي الرَّدِّ؛ كَمُسْتَعِيرٍ وَمُسْتَأْجِرٍ (أَوْ) اختلفا (فِي عَيْنِهِ)؛ أَي: الرَّهْنِ، وَيَأْتِي مِثَالُهُ.

(أَوْ) اختلفا في (قَدْرِهِ)؛ بَأَن قَالَ: رَهْنُكَ هَذَا الْعَبْدَ، فَقَالَ مَرْتَهْنٌ: بَلْ هُوَ وَهَذَا الْآخَرُ، فَقَوْلُ رَاهِنٍ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ مَنكُرٌ.

(أَوْ) اختلفا في (قَدَرٍ) دِينَ بِهِ؛ بَأَن يَقُولَ رَاهِنٌ: رَهْنُكَ بِالْفِ، فَقَالَ مَرْتَهْنٌ: بَلْ بِالْفَيْنِ؛ فَقَوْلُ رَاهِنٍ بِيَمِينِهِ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ، سَوَاءٌ اتَّفَقَا عَلَى الدَّيْنِ أَلْفَانِ، أَوْ اختلفا.

(أَوْ) اختلفا في (صِفَةٍ دِينَ بِهِ)؛ أَي: الرَّهْنِ؛ (ك): رَهْنُكَ (بِنِصْفِ الدَّيْنِ، أَوْ): رَهْنُكَ بـ (الْمُؤَجَّل) مِنْهُ؛ فَقَوْلُ رَاهِنٍ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ مَنكُرٌ لِرَهْنِهِ بِالزَّائِدِ.

(أَوْ) اختلفا في (قَبْضِهِ وَلَيْسَ) هُوَ (بِيَدِ مَرْتَهْنٍ) عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ؛ فَقَوْلُ رَاهِنٍ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدْمُهُ، (أَوْ) كَانَ الرَّهْنُ (بِيَدِهِ)؛ أَي: الْمَرْتَهْنِ، (وَقَالَ) الرَّاهِنُ: (قَبَضْتُهُ بِلَا إِذْنِي؛ فَقَوْلُ رَاهِنٍ بِيَمِينِهِ) جَزَمَ بِهِ فِي «الْحَاوِيَيْنِ»، وَ«الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى»، وَ«الْمَغْنِي»، وَ«الشَّرْح»<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ مَنكُرٌ الْإِذْنِ، وَقَالَ فِي «الْإِقْنَاعِ» تَبْعاً «لِلتَّلْخِيصِ»: وَلَوْ ادَّعَى الْمَرْتَهْنُ أَنَّهُ قَبَضَهُ مِنْهُ؛ قَبْلَ مِنْهُ إِنْ كَانَ بِيَدِهِ<sup>(٢)</sup>، وَكَانَ عَلَى

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤ / ٢٢١)، و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤ / ٣٩٧).

(٢) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٢ / ٣٣٤).

ف: رَهْنُكَ هذا العبدَ، فقال: بل هذه الجارية، خرج العبدُ من الرهنِ، وكذا الجاريةُ إنْ حَلَفَ أَنَّهُ ما رَهَنَها و: رَهْنُكَ عَبْدِي بِأَلْفٍ، فقال: بل بَعْتَنِيهِ به. أو: بَعْتُكَ به، فقال: بل رَهْنُتَنِيهِ. حَلَفَ كُلُّ وَبَقِيَ الألفُ بلا رَهْنٍ. و: رَهْنُتَنِي عَبْدَكَ بِأَلْفٍ، فقال: بل غَصَبْتَنِيهِ، أو: هُوَ وديعةٌ عندَكَ، أو عاريةٌ، فقولُ رَبِّهِ اعْتَرَفَ بالدَّيْنِ أو.....

المصنف أن يقول: خلافاً له<sup>(١)</sup>.

(ف) لو قال الراهنُ: (رهنتك هذا العبدَ، فقال) المرتهنُ: (بل هذه الجارية؛ خرج العبدُ من الرهنِ)؛ لإقرار المرتهنِ بأنه ليسَ رهنًا، (وكذا) خرجتِ (الجاريةُ) من الرهنِ (إنْ حَلَفَ) الراهنُ (أنه ما رهنها)؛ لأنَّ القولَ قولُه في عدمِ رهنها؛ لأنَّه الأصلُ، وهذا مثالٌ للاختلافِ في عينِ الرهنِ.

(و) لو قال: (رهنتك عبدي) الذي بيدِكَ (بألفٍ، فقال) ذو اليدِ: (بل بعتنه به)؛ أي: الألفِ، (أو) قال: (بعْتُكَ به، فقال: بل رهنْتَنِيهِ) به - ولا بينةٌ لواحدٍ منهما - (حلفَ كُلُّ) منهما على نفي ما ادَّعَى عليه به؛ لأنه ينكرُهُ، والأصلُ عدمُهُ، وسقطتْ دعواهُما، ويأخذُ الراهنُ رهنَهُ، (وبقي الألفُ بلا رهنٍ)، ومَنْ نكَلَ منهما قضِيَّ عليه بالنكولِ، فإنْ نكلا صرفَهُما، على قياسِ ما تقدَّم في اختلافِ المتبايعين.

(و) لو قال: (رهنتني عبدك) هذا (بألفٍ، فقال) مالكهُ: (بل غصبتنيهِ؛ أو) قال: (هو وديعةٌ عندَكَ أو عاريةٌ؛ فقولُ رَبِّهِ) سواءً (اعترفَ بالدينِ أو

(١) أقول: صنيع «الإنصاف» يقتضي أن المذهب ما ذكره المصنف، وإن ما ذكره في «الإقناع» خلافه؛ حيث عبَّرَ عنه بـ (قيل)، ولم ينبه شارحه على هذا، فتدبر، وتأمل، انتهى.

لا. و: أرسلت موكلك<sup>(١)</sup> زيداً ليرهنه بعشرين وقبضها، وصدقه الوكيل، فقول رهن بعشرة كما لو عدم الوكيل، ويغرم الوكيل الأخرى، وإن صدق<sup>(٢)</sup> موكله فعليه اليمين لنفيها وإلا غرم.

\* \* \*

لا؛ لأن الأصل عدم الرهن.

(و) إن قال من يده رهن لربه: (أرسلت وكيلك<sup>(٣)</sup> زيداً ليرهنه بعشرين، وقبضها) زيد، (وصدقه الوكيل) أنه قبض منه العشرين، وأنه سلمها لرب الرهن؛ (فقول رهن)، وهو الذي أرسل زيداً، يمينه أنه لم يرسل زيداً ليرهنه إلا (بعشرة) ولم يقبض سواها؛ (كما) يقبل قول الراهن يمينه (لو عدم الوكيل)، فإذا حلف رهن، برئ من العشرة، (ويغرم الوكيل) العشرة (الأخرى)؛ لأنه أقر بقبضها، (وإن صدق) الوكيل (موكله) وهو الراهن، (فعليه)؛ أي: الوكيل الذي هو الرسول (اليمين لنفيها)؛ أي: العشرة الأخرى، فيحلف ما رهنه إلا بعشرة، ولا قبض إلا عشرة، ولا يمين على الراهن؛ لأن الدعوى على غيره، فإذا حلف الوكيل، برئ هو وموكله، (وإلا) يحلف؛ بأن نكل عن اليمين؛ (غرم) العشرة المختلف فيها، ولا يرجع بها على أحد؛ لأنه يدعي أن المرتهن ظلمه، ولا يرجع الإنسان بظلامته إلا على من ظلمه، أو تسبب في ظلمه.

(١) وفي هامش «ح»: «وكيلك» مجرداً من أي إشارة تدل على أنه نسخة أو شيء آخر.

(٢) في «ح»: «صدقه».

(٣) في هامش «ح»: «ووجد في بعض النسخ: «موكلك»، ولعله بفتح الكاف واللام؛ لأنه

لا يستقيم المعنى إلا كذلك بدليل قوله بعده: «وصدقه الوكيل».

## فصل

ولمرتَهن ركوبُ حيوانٍ مرهونٍ بلا إذنٍ راهنٍ ولو حاضراً أو لم  
يُمتنع من الإنفاق، وحلبُهُ فقط، واسترضاعُ أمةٍ بقدرِ نفقتهِ<sup>(١)</sup> . . . . .

## (فصلٌ

ولمرتَهن ركوبُ حيوانٍ مرهونٍ؛ كفرسٍ وبَعيرٍ بقدرِ نفقتهِ، نصّاً، ولو (بلا  
إذنٍ راهنٍ؛ ولو) كان الراهن (حاضراً، أو لم يمتنع من الإنفاق) عليه؛ لما روى  
البخاري وغيره عن أبي هريرة: أَنَّ النبي ﷺ قَالَ: «الظهُرُ يركبُ بنفقتهِ إذا كانَ  
مرهوناً، ولَبَنُ الدَّرِّ يشربُ بنفقتهِ إذا كانَ مرهوناً، وعلى الذي يركبُ ويشربُ  
النفقةُ»<sup>(٢)</sup>.

(و) لمرتَهن (حلبُهُ فقط)؛ أي: ليسَ له إلا الركوبُ والحلبُ بقدرِ النفقةِ،  
لا بأكثرَ منها، (و) له (استرضاعُ أمةٍ بقدرِ نفقتهِ)؛ أي: الرهنُ؛ للخبرِ، ولا يعارضُ  
هذا حديثُ: «ولا يغلقُ الرهنُ من صاحبه، له غنمُهُ، وعليه غرْمُهُ»<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّنا نقولُ  
النماءُ للراهنِ، لكن للمرتَهنِ ولايةٌ صرفه لنفقةِ الرهنِ؛ لثبوتِ يدهِ عليه، ولوجوبِ  
نفقةِ الحيوانِ، ولمرتَهنٍ فيه حقٌّ؛ فهو كالتائبِ عن المالكِ في ذلك، ولحديثِ:  
«إذا كانتِ الدابةُ مرهونةً؛ فعلى المرتَهنِ علفُها»<sup>(٤)</sup>، فجعلَ المرتَهنُ هو المنفقُ،

(١) في «ح»: «نفقة».

(٢) رواه البخاري (٢٣٧٧).

(٣) تقدم تخريجه (٣١٨ / ٦).

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢ / ٢٢٨)، والدارقطني في «سننه» (٣ / ٣٤)، من حديث  
أبي هريرة رضي الله عنه.



متحريراً للعدل، فلا يُنْهَكُهُ بذلك، ويتجه احتمالاً: ولا<sup>(١)</sup> يَضْمَنُ. ويبيعُ  
فَضْلَ لَبَنِ بِإِذْنِ رَاهِنٍ، وَإِلَّا فَحَاكُمُ، وَيَرْجِعُ بِفَضْلِ نَفَقَةٍ عَلَى رَاهِنٍ،  
وَلَا يَتَصَرَّفُ فِي غَيْرِ مَرْكُوبٍ وَمَحْلُوبٍ بِاسْتِعْمَالٍ بِقَدْرِ نَفَقَةٍ<sup>(٢)</sup>، . . . . .

فيكونُ هو المنتفع. (متحريراً للعدل) في كونِ الركوبِ والحلبِ بقدرِ النفقة، (فلا  
ينْهَكُهُ)؛ أي: المركوبَ والمحلوبَ (بذلك) الركوبِ والحلبِ.

(ويتجهُ باحتمالٍ) قوي: (ولا يضمنُ) المرتهنُ تلفَ دابةٍ مرهونةٍ ركبَهَا بنفقتها  
إذا لم ينْهَكْهَا بذلك؛ لأنَّه مأذونٌ فيه شرعاً، وهو متجهٌ<sup>(٣)</sup>.

(ويبيعُ) مرتهنُ (فضلَ لبنٍ) مرهونٍ (بإذنِ رَاهِنٍ)؛ لأنَّه ملكه، (وإلا)؛ يأذن  
لامتناعه أو غيبته؛ (فحاكمُ) لقيامه مقامه، (ويرجعُ) مرتهنُ (بفضلِ نفقةٍ<sup>(٤)</sup>) عن  
ركوبٍ وحلبٍ واسترضاعٍ (على رَاهِنٍ) بنية الرجوع، وظاهره وإن لم يرجع في  
غيرها.

(ولا يتصرَّفُ) مرتهنُ (في) رهنٍ (غيرِ مركوبٍ، و) غيرِ (محلوبٍ باستعمالٍ  
بقدرِ نفقته) في ظاهرِ المذهبِ، قال في «المغني» و«الشرح»: ليسَ للمرتهنِ أنْ ينفقَ

(١) في «ف»: «ولم».

(٢) في هامش «ح»: «قال في «المغني» في (باب الرهن): وإن قال الراهن: أنفقت متبرعاً،  
وقال المرتهن: بل أنفقت محتسباً بالرجوع؛ فالقول قول المرتهن؛ لأن الخلاف في  
نيته، وهو أعلم بها، ولا اطلاع لغيره عليها، وعليه اليمين».

(٣) أقول: قال الشارح: أي: لا يصيرُ حكمُهُ حكمَ العارية، بمعنى أنَّه يصيرُ مضموناً  
بهذا الاستعمال، انتهى. قلت: لم أرَ مَنْ صرَّحَ به، وهو ظاهرٌ يقتضيه كلامُهُم، فتأمل،  
انتهى.

(٤) في «ق»: «نفقته».

وله انتفاعٌ بمرهونٍ بإذنٍ رَاهِنٍ مجاناً وبمحاباةٍ ما لم يَكُنِ الدَّيْنُ قَرْضاً،  
وَيَصِيرُ مضموناً بالانتفاعِ، وإنْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ لِيَرْجَعَ بِلا إِذْنِ رَاهِنٍ وَأَمْكَنَ  
فمَتَبَرَّعٌ، وإنْ تَعَذَّرَ بِنَحْوِ غِيْبَةٍ رَجَعَ بِالْأَقْلِّ مِمَّا أَنْفَقَ أَوْ نَفَقَةَ مِثْلِهِ، ولو  
لم يَسْتَأْذِنْ حاكماً أو لم يشهدْ، .....

على العبدِ والأمةِ، ويستخدمُها بقدرِ النفقةِ<sup>(١)</sup>، قال في «الإنصافِ»: وهو المذهبُ،  
وعليه أكثرُ الأصحابِ<sup>(٢)</sup>.

(وله)؛ أي: المرتَهِنُ (انتفاعٌ بمرهونٍ بإذنٍ رَاهِنٍ مجاناً) بلا عوضٍ، وله  
الانتفاعُ به بعوضٍ (وبمحاباةٍ)؛ بأنْ يأذنَ له في الانتفاعِ به بعوضٍ أقلَّ من أجرِ  
مثله، ولا يخرجُ بذلكَ عن الرهنِ (ما لم يَكُنِ الدَّيْنُ قَرْضاً) فيحرُمُ؛ لجرِّه النفعُ،  
(ويصيرُ) الرهنُ المأذونُ في استعمالِهِ مجاناً (مضموناً بالانتفاعِ) به؛ لصيرورتهِ  
عاريةً، وظاهرُهُ لا يصيرُ مضموناً قبلَ الانتفاعِ به.

(وإنْ أَنْفَقَ) مرتَهِنٌ (عليه)؛ أي: الرهنِ (ليرجعَ) على رَاهِنٍ (بلا إِذْنِ رَاهِنٍ)  
متعلِّقٌ بـ (أنفقَ) (وَأَمْكَنَ) استئذانهُ، (ف) المنفقُ (متبرَّعٌ) حكماً؛ لتصدقِهِ به، فلم  
يرجعْ بعوضِهِ؛ كالصدقةِ على مسكينٍ، ولتفريطِهِ بعدمِ الاستئذانِ؛ لأنَّ الرجوعَ فيه  
معنى المعاوضةِ، (وإنْ تَعَذَّرَ) استئذانهُ (بنحوِ غِيْبَةٍ) أو توارٍ، وأنفقَ بنيةِ رجوعٍ؛  
(رَجَعَ) على رَاهِنٍ<sup>(٣)</sup> (بالأقلِّ مما أَنْفَقَ) على رهنٍ، (أو نفقةِ مثله، ولو لم يَسْتَأْذِنْ  
حاكماً) مع قدرتهِ عليه، (أو لم يشهدْ) أنه ينفقُ ليرجعَ على ربِّه؛ لاحتياجهِ إلى

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤/ ٢٥٢)، و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤/ ٣٨).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٥/ ١٧٣).

(٣) في «ق»: «(رجع)؛ أي: فله الرجوعُ على رَاهِنٍ».

وَمُعَارٌ وَمَوْجَرٌ وَمُودَعٌ - وَيَتَجُهُ: وَمُشْتَرَكٌ - كَرَهْنٍ . وَإِنْ انْهَدَمَتْ مَرْهُونَةٌ  
فَعَمَرَهَا مَرْتَهُنٌ بِلَا إِذْنٍ لَمْ يَرْجِعْ وَلَوْ نَوَاهُ، لَكِنْ لَهُ أَخْذُ أَعْيَانِ آلَتِهِ فَقَطْ .

\* \* \*

## فصل

وَإِنْ جَنَى رَهْنٌ تَعَلَّقَ الْأَرْضُ بِقِيَمَتِهِ<sup>(١)</sup>، .....

الإنفاق لحراسة حقّه؛ أشبه ما لو عجزَ عن استئذان الحاكم .

(و) حيوانٌ (معَارٌ ومَوْجَرٌ ومُودَعٌ - وَيَتَجُهُ: ومُشْتَرَكٌ) بيد أحدهما بإذن الآخر،  
وهو متجّه<sup>(٢)</sup> - (كرهن) فيما سبق تفصيله، وإن مات، فكفنه ومؤنه تجهيزه كذلك  
(وإن انهدمت مرهونة، فعمرها مرتهنٌ بلا إذن) راهن، (لم يرجع) المرتهن بما  
أنفقهُ في عمارتها؛ لأنه ليس بواجب على الراهن، بخلاف نفقة الحيوان - (ولو  
نواه)؛ أي: نوى المرتهن الرجوع - (لكن له)؛ أي: المرتهن - إذا عمّر - (أخذ  
أعيان آلته) التي عمر بها؛ لأنها عين ماله ما لم تخرج عن ملكه (فقط)؛ أي: دون  
ثمن ماءٍ ورمادٍ وطينٍ وجصٍّ ونورةٍ وأجرةٍ معمرين، وكذا مستأجرٌ ووديعٌ .

## فصل

وَإِنْ جَنَى رَقِيقٌ (رَهْنٌ)<sup>(٣)</sup> عَلَى نَفْسٍ أَوْ مَالٍ خَطَأً أَوْ عَمْدًا لَا قَوْدَ فِيهِ أَوْ فِيهِ  
قَوْدٌ، واختير المأل؛ (تعلق الأرض بقيمته)؛ أي: الجاني، هكذا وقع فيما رأيناه من

(١) في «ف»: «برقبته» .

(٢) أقول: صرح به (م ص) وغيره، انتهى .

(٣) في «ق»: «رهنه» .

وقُدِّمَ على حقِّ مرتَهِنٍ، فَإِنْ اسْتَغْرَقَهُ خَيْرٌ سَيِّدُهُ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ: فِدَاؤُهُ بِالْأَقْلَ مِنْهُ وَمِنْ قِيَمَتِهِ وَالرَّهْنُ بِحَالِهِ، أَوْ بَيْعُهُ فِي الْجَنَايَةِ، أَوْ تَسْلِيمُهُ لَوْلِيَّهَا، فَيَمْلِكُهُ وَيَبْطُلُ فِيهِمَا، .....

النسخ، وفي «الإقناع» و«المنتهى» و«الإنصاف»: برقيته بدلَ قيمته<sup>(١)</sup>، فعلى قولهم؛ يصحُّ قوله: (وقُدِّمَ) حقُّ الجنايةِ (على حقِّ مرتَهِنٍ)، قال في «المبدع»: بغيرِ خلافٍ نعلمه؛ لأنَّها مقدَّمةٌ على حقِّ المالكِ مع أنه أقوى، وحقُّ المرتَهِنِ ثَبَتَ من جهةِ المالكِ بعقده، بخلافِ حقِّ الجنايةِ، فقد ثَبَتَ بغيرِ اختيارِهِ مقدماً على حقه، فقدَّم على ما ثَبَتَ بعقده، ولاختصاصِ حقِّ الجنايةِ بالعينِ فيفوت بفواتها<sup>(٢)</sup>.

(فإن استغرقه)؛ أي: الرهنُ أرشَ الجنايةِ؛ (خيرٌ سيِّدُهُ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ) أمورٍ: (فدأؤه)؛ أي: القنُّ المرهون (بالأقلَّ منه)؛ أي: الأرش؛ (ومن قيمته)؛ أي: الرهن؛ لأنَّ الأرشَ إنَّ كانَ أقلَّ، فالمجنِّي عليه لا يستحقُّ أكثرَ منه؛ وإنَّ كانتِ القيمةُ أقلَّ، فلا يلزمُ السيِّدَ أكثرُ منها؛ لأنَّ ما يدفعُهُ عوضُ الجاني؛ فلا يلزمُ أكثرَ من قيمته؛ كما لو أتلفَهُ (والرهنُ بحاله)؛ لقيامِ حقِّ المرتَهِنِ؛ لوجوب<sup>(٣)</sup> سببه، وإنَّما قُدِّمَ حقُّ المجنِّي عليه لقوته وقد زال، (أو بيعه)؛ أي: الرهنِ (في الجنايةِ، أو تسليمه)؛ أي: الرهنِ (لوليِّها)؛ أي: الجنايةِ، (فيملكه)؛ أي: الرهنِ وليُّ الجنايةِ؛ (ويبطلُ) الرهنُ (فيهما)؛ أي: فيما إذا باعَه في الجنايةِ، وفيما إذا سلمه فيها؛ لاستقرارِ كونهِ عوضاً عنها بذلك، فبطلَ كونهُ محلاً للرهنِ؛ كما

(١) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٢/ ٣٣٧)، و«منتهى الإرادات» للفتوحى (٢/ ٤١٨)، و«الإنصاف» للمرداوي (١٠/ ١٢).

(٢) انظر: «المبدع» لابن مفلح (٤/ ٢٤١).

(٣) في «ق»: «لوجود».

وإن لم يستغرقه يَبْعَ منه بِقَدْرِهِ وبَاقِيهِ رَهْنٌ، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَكُلُّهُ وبَاقِي الثَّمَنِ رَهْنٌ، وَإِنْ فَدَاهُ مُرْتَهَنٌ بِلَا إِذْنِ رَاهِنٍ لَمْ يَرْجِعْ، وَلَوْ نَوَى وَتَعَدَّرَ إِذْنُ رَاهِنٍ؛ لِأَنَّ الْفِدَاءَ لَمْ يَتَعَيَّنْ عَلَيْهِ، وَبِإِذْنِهِ يَرْجِعُ، . . . . .

لو تَلَفَ أَوْ بَانَ مُسْتَحَقًّا (وإن لم يستغرقه)؛ أي: لم يستغرق أَرْضُ الْجَنَابَةِ الرَّهْنِ (يَبْعَ مِنْهُ)؛ أي: الرَّهْنِ (بِقَدْرِهِ)؛ أي: الْأَرْضِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ لِلضَّرُورَةِ، فَيَتَقَيَّدُ بِقَدْرِهَا، (وَبَاقِيهِ رَهْنٌ)؛ لِأَنَّهُ لَا مَعَارِضَ لَهُ، (فَإِنْ تَعَدَّرَ) يَبْعُ بَعْضَهُ؛ (فَكُلُّهُ) يَبَاعُ لِلضَّرُورَةِ، (وَبَاقِي الثَّمَنِ رَهْنٌ)، وَكَذَا إِنْ نَقَصَ بِتَشْقِصٍ، فَيَبَاعُ كُلُّهُ.

قال ابنُ عبدوسٍ في «تذكرته»: (وإن فداه)؛ أي: الرَّهْنِ (مرتهنٌ بِلَا إِذْنِ رَاهِنٍ؛ لَمْ يَرْجِعْ) عَلَى رَاهِنٍ (وَلَوْ نَوَى) الرَّجُوعَ، جَزَمَ بِهِ فِي «المحرر»<sup>(١)</sup>، وَتَذَكَّرَ ابْنُ عَبْدِوَسٍ، وَ«الوجيز»، وَصَحَّحَهُ فِي «التصحيح»<sup>(٢)</sup>، وَ«النظم»، حَتَّى (و) لَوْ (تَعَدَّرَ إِذْنُ رَاهِنٍ؛ لِأَنَّ الْفِدَاءَ لَمْ يَتَعَيَّنْ عَلَيْهِ)؛ أَي: الْمُرْتَهَنِ، وَفِي فِدَائِهِ بَدُونِ إِذْنِ الرَّاهِنِ<sup>(٣)</sup> تَأَمَّرَ عَلَيْهِ، فَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، وَكَذَا لَا يَرْجِعُ إِذَا كَانَ بِإِذْنِ الْمَالِكِ، وَنَوَى التَّبَرُّعَ، وَقَالَ فِي «المنتهى»: وَإِنْ فَدَاهُ مُرْتَهَنٌ<sup>(٤)</sup> لَمْ يَرْجِعْ إِلَّا إِنْ نَوَى<sup>(٥)</sup>، وَهُوَ رَوَايَةٌ، وَكَانَ عَلَى الْمُصَنِّفِ الْإِشَارَةُ إِلَى خِلَافِهِ.

(و) إِنْ فَدَاهُ مُرْتَهَنٌ (بِإِذْنِهِ)؛ أَي: الرَّاهِنِ؛ فَلَهُ أَنْ (يَرْجِعَ)؛ كَمَا لَوْ قَضَى عَنْهُ دَيْنُهُ بِإِذْنِهِ.

(١) انظر: «المحرر» لمجد الدين بن تيمية (١/ ٣٣٧).

(٢) انظر: «تصحيح الفروع» للمرداوي (٦/ ٣٨٨).

(٣) فِي «ق»: «وفداه له بدون إذن الراهن».

(٤) قوله: «وإن فداه مرتهن» سقط من «ق».

(٥) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوحى (٢/ ٤٢٣).

ولا يصح شرط كونه رهناً بفدائه مع دينه الأول، لصحة زيادة رهن لا دين، وإن أوجبته جنايته القصاص في النفس فاقتصر منه؛ بطل الرهن، وفي طرف؛ اقتصر منه وباقيه رهن، ومع عفو لمال فكما مر، وإن جنى بإذن سيده، ويعلم التحريم، وأنه<sup>(١)</sup> لا يلزمه قبول ذلك من سيده، فكالجناية بلا إذنه. وإن كان صبيًا أو أعجميًا لا يعلم ذلك.....

(ولا يصح شرط مرتهن كونه)؛ أي: الرهن (رهناً بفدائه مع دينه الأول)؛ لأن العبد مرهون بدين، فلم يجز رهنه بآخر؛ (لصحة زيادة رهن؛ لا) زيادة دين؛ كما تقدم.

(وإن أوجبته جنايته)؛ أي: المرهون (القصاص في النفس)؛ فلوليها استيفاؤه، (ف) إن (اقتصر منه) وليها؛ (بطل الرهن)؛ كما لو تلف؛ (و) إن كانت الجناية (في طرف، اقتصر منه؛ وباقيه رهن)؛ لزوال المعارض، (ومع عفو) من ولي الجناية عن القصاص (لمال؛ فكما مر)؛ أي: فيتعلق ذلك برقة العبد الجاني، وصار كالجناية الموجبة للمال على ما تقدم.

(وإن جنى) المرهون (بإذن سيده و) كان (يعلم التحريم)؛ أي: تحريم الجناية، (و) يعلم (أنه لا يلزمه قبول ذلك) الأمر (من سيده؛ فكالجناية بلا إذنه) من أنها تتعلق برقبته، وتقدم ذلك<sup>(٢)</sup> مفصلاً.

(وإن كان) المرهون (صبيًا أو أعجميًا لا يعلم ذلك)؛ أي: تحريم الجناية،

(١) في «ف»: «ويعلم أنه».

(٢) سقط من «ق».

فالجاني هو السيد، فيلزمه الأرض كله، وحكم إقرار الرهن بالجناية حكم إقرار غير المرهون، وإن جنى عليه فالخصم سيده، فإن آخر الطلب لغية أو غيرها فالمرتتهن، ويتجه: سقوط حقه لو عفى. ولسيد أن . . .

وأنه لا يجب عليه قبول ذلك من سيده؛ (فالجاني هو السيد)، والعبد كآلة؛ (فيلزمه)؛ أي: السيد (الأرض كله)، ولا يباع العبد فيها؛ لعدم تعلقها بربطته، موسراً كان السيد أو معسراً؛ كما لو باشر القتل.

(وحكم إقرار الرهن بالجناية حكم إقرار غير المرهون) على ما يأتي تفصيله في الحَجَرِ والإقرار.

(وإن جنى عليه)؛ أي: على المرهون جناية موجبة للقصاص أو المال؛ (فالخصم سيده)؛ لأنه المالك له، والأرض الواجب بالجناية ملكه، وإنما للمرتتهن فيه حق الوثيقة، (فإن آخر السيد الطلب لغية أو غيرها)، كمرض؛ (فالمرتتهن) المطالب؛ لأن حقه متعلق بموجبها؛ كما لو كان الجاني سيده.

(ويتجه: سقوط حقه)؛ أي: المرتتهن من الوثيقة (لو عفا) عن الجاني؛ لأنَّ عفوهُ بمنزلة دفعه جزءاً من الرهن لملكه، فينفك عقد الرهن بقدر ذلك الجزء، لكن للراهن المطالبة بأرض الجناية؛ لملكه المجني عليه، وهذا الاتجاه مرجوح، والذي صوّبه في «تصحيح الفروع» عدم السقوط؛ إذ لا يلزم من عفوهِ عن المطالبة سقوط حقه من (١) الوثيقة (٢).

(ولسيد أن) يعفو على مال، ويأتي.

(١) قوله: «المطالبة . . . من» سقط من «ق».

(٢) انظر: «تصحيح الفروع» للمرداوي (٦/ ٣٨٣).

يقتصّر إن أذن مرتهنٌ أو أعطاهُ ما يكونُ رهناً، فإن اقتصّر بدونهما في نفسٍ أو دونها، أو عفاً على مالٍ، فعليه قيمةُ أقلّهما تُجعلُ مكانه، وفي رواية: قيمةُ الرهنِ أو أرشهُ، وكذا لو جنّى على سيّده فاقْتَصَرَ هو أو وارثُهُ، وإن عفا عن المالِ.....

وله أن (يقتصّر) من جانٍ عمدًا؛ لأنّه حقٌّ له (إن أذن) له فيه (مرتهنٌ، أو أعطاهُ)؛ أي: أعطى السيّد المرتهنَ (ما)؛ أي: شيئاً (يكونُ رهناً)؛ لثلاثِ يفوتُ حقّه من التوثيق بقيمته من غيرِ إذنه، (فإن اقتصّر) السيّد (بدونهما)؛ أي: الإذن وإعطاء ما يكونُ رهناً (في نفسٍ أو دونها) من طرفٍ أو جرحٍ؛ فعليه قيمةُ أقلّهما تجعلُ مكانه؛ لأنه استحقَّ بسببِ إتلافِ الرهنِ؛ فلزمه غرمُهُ؛ كما لو أوجبتِ الجنايةُ مالاً، (أو عفا) السيّد عن الجنايةِ (على مالٍ) كثيرٍ أو قليلٍ؛ (فعليه)؛ أي: السيّد (قيمةُ أقلّهما)؛ أي: الجاني والمجنّي عليه (تجعلُ) رهناً (مكانه)، فلو كان الرهنُ يساوي مئةً والجاني تسعينَ، أو بالعكس<sup>(١)</sup>؛ لم يلزمه إلا تسعونَ؛ لأنّه في الأولى لم يفوتَ على المرتهنِ إلا ذلكَ القدرَ، وفي الثانية لم يتعلّق حقُّ المرتهنِ إلا به: قال في «الإنصاف»: هذا المذهب، نصّ عليه في رواية ابن منصور، وجزمَ به في «الهداية» و«المذهب» و«الخلاصة» و«الوجيز» و«شرح ابن رزین» وغيرهم<sup>(٢)</sup>، (وفي رواية) على السيّد (قيمةُ الرهنِ أو أرشهُ) الواجبُ بالجناية يجعلُ رهناً؛ لأنهما بدلٌ ما فاتَ على مرتهنٍ، (وكذا لو جنّى) رهنٌ (على سيّده، فاقْتَصَرَ هو)؛ أي: السيّد، (أو) اقتصّر منه (وارثه)، فعليه قيمتهُ أو أرشهُ يجعلُ رهناً إن لم يأذن مرتهنٌ، (وإن عفا) السيّد (عن المالِ) الواجبُ بالجناية على

(١) في «ق»: «وبالعكس».

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٥/ ١٨٢).



صَحَّ، لا في حقِّ مرتَهِنٍ، فإذا انفكَّ بأداءٍ أو إبراءٍ ردَّ ما أخذَ من جانٍ،  
وإن استوفى الدينَ من الأرضِ رجَعَ جانٍ على رَاهِنٍ، وإن جَنَى قِنُّ  
رُهْنٍ على قِنِّ سيدهِ غيرِ المرهونِ، فكالجنايةِ على سيِّدهِ، وإن كانَ رهنًا  
عندَ المرتَهِنِ فاقْتَصَّ سيّدٌ بطلَ في مجنئٍ عليه، وعليه قيمةٌ مُقْتَصَّ منه،  
وإن عَفَا.....

الرهن؛ (صح) عفوهُ في حقِّه لملكه إياه، و(لا) يصحُّ (في حقِّ مرتَهِنٍ)؛ لأنَّ  
الراهنَ لا يملكُ تفويتهُ عليه؛ فيؤخذُ من جانٍ، ويكونُ رهنًا، (فإذا انفكَّ) الرهنُ  
(بأداءٍ أو إبراءٍ؛ ردَّ ما أخذَ من جانٍ) إليه؛ لسقوطِ التعليقِ به، (وإن استوفى الدينَ  
من الأرضِ؛ رجَعَ جانٍ على رَاهِنٍ)؛ لذهابِ مالِهِ في قضاءِ دينِهِ؛ كما لو استعاره،  
فرهنه، فبيعَ في الدينِ.

(وإن جَنَى قِنُّ رُهْنٍ على قِنِّ سيدهِ غيرِ المرهونِ؛ فكالجنايةِ على) طرفِ  
(سيدهِ) إن أوجبتَ مالاً؛ فهدرٌ، وإن أوجبتَ قصاصاً؛ فلسيدهِ القصاصُ بإذنِ مرتَهِنٍ،  
أو إعطائه ما يكونُ رهنًا مكانه، وبدونهما عليه قيمةٌ أقلُّهما رهنًا مكانه، وإن كانتِ  
الجنايةُ على موروثِ سيدهِ، وكانتِ على طرفه أو ماله؛ فكأجنبيٍّ، وله القصاصُ  
إن كانتِ موحيةً له، والعفوُّ على مالٍ وغيره، فإن انتقلَ ذلكَ إلى السيدِ بموتِ  
المستحقِّ، فلهُ ما لموروثِهِ من القصاصِ، والعفوُّ على مالٍ؛ لأنَّ الاستدامةَ أقوى  
من الابتداءِ، فجازَ أن يثبتَ فيها ما لا يثبتُ في الابتداءِ، وإن كانتِ على نفسه بالقتلِ؛  
ثبتَ الحكمُ لسيدهِ، وله أن يقتصَّ فيما يوجبُ القصاصَ، ومكاتبُ السيدِ كولدِهِ،  
وتعجيزُهُ كموتِ ولدِهِ.

(وإن كانَ) المجنئُ عليه (رهنًا عندَ المرتَهِنِ) والجنايةُ موجبةٌ للقصاصِ،  
(ف) إن (اقتصَّ سيدهُ، بطلَ) الرهنُ (في مجنئٍ عليه)؛ كما لو ماتَ حَتَفَ أنفهَ،  
(وعليه قيمةٌ مُقْتَصَّ منه)؛ لأنه فَوَّتَه على المرتَهِنِ بغيرِ إذْنِهِ، (وإن عَفَا) السيّدُ

وكانا رهناً بحق واحد، فجنايته هدر، وبحقين تماثلاً وقيمتها سواء  
فهدر، وإن اختلف الحقان واتفق القيمتان ودين القتال أكثر لم ينقل  
لدين مقتول، ودين المقتول أكثر ينقل لقاتل، ولا يباع، وإن اتفق الدينان  
واختلف القيمتان وقيمة مقتول أكثر بقي بحاله، وقيمة القتال أكثر  
بيع منه بقدر جنايته، .....

على مال أو كانت الجناية موجبة للمال، (وكانا)؛ أي: الجاني والمجني عليه  
(رهناً بحق واحد؛ فجنايته هدر)؛ لأن الحق متعلق بكل واحد منهما، فإذا  
قتل أحدهما، بقي الحق متعلقاً بالآخر؛ كما لو مات حتف أنفه، (و) إن كان  
الجاني والمجني عليه رهناً (بحقين)؛ أي: كل منهما مرهون بحق منفرد من  
جنس أو جنسين، سواء (تماثلاً) في الجنسية (و) كانت (قيمتها سواء) (ف) الجناية  
(هدر)؛ لأنه لا فائدة في اعتبارها، وتعلق دين المقتول برقبته القاتل. ذكره في  
«الكافي»<sup>(١)</sup>، (وإن اختلف الحقان واتفق<sup>(٢)</sup> القيمتان) مثل أن يكون دين أحدهما  
مئة، ودين الآخر مئتين، وقيمة كل واحد منهما مئة (ودين القتال أكثر) وهو  
المئتان؛ (لم ينقل لدين مقتول)؛ لعدم الفائدة، (و) إن كان (دين المقتول أكثر)؛  
بأن كان مرهوناً بالمئتين (ينقل) دينه وهو المئتان (لقاتل) بحاله، فيصير رهناً  
بالمئتين؛ (ولا يباع) القتال؛ لأنه لا فائدة فيه، بل إذا حلت المئتان، (وإن اتفق  
الدينان، واختلف القيمتان)؛ بأن يكون دين كل واحد منهما مئة، وقيمة أحدهما  
مئة والآخر مئتين، (و) كانت (قيمة مقتول أكثر) وهي المئتان (بقي بحاله)؛  
لأنه لا غرض في النقل (و) إن كان (قيمة القتال أكثر)؛ بيع منه بقدر جنايته

(١) انظر: «الكافي» لابن قدامة (٢/ ١٥٢).

(٢) في «ق»: «واتفقا».

وَيَكُونُ رَهْنًا بِدَيْنِ الْمَقْتُولِ وَالْباقِي رَهْنٌ بِدَيْنِهِ، وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى تَبْقِيَّتِهِ وَنَقَلَ الدَّيْنُ إِلَيْهِ صَارَ مَرَهُونًا بِهِمَا، فَإِنْ حَلَّ أَحَدُهُمَا بَيْعَ بَكْلٍ حَالٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الدَّيْنَانِ وَالْقِيَمَتَانِ وَدَيْنُ الْمَقْتُولِ أَكْثَرُ نُقْلَ إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَا. وَإِنْ كَانَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ رَهْنًا عِنْدَ آخَرَ، واقتَصَصَ السَّيِّدُ، فعليه قيمةُ مقتَصَصٍ مِنْهُ رَهْنًا، وَإِنْ عَفَا عَلَى مَالٍ فِي رِقْبَةِ الْقَنْ، .....

وَيَكُونُ رَهْنًا بِدَيْنِ الْمَقْتُولِ، وَالْباقِي رَهْنٌ بِدَيْنِهِ، وَإِنْ اتَّفَقَا؛ أَي: الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهَنُ (عَلَى تَبْقِيَّتِهِ)؛ أَي: الْقَاتِلِ، (وَنَقَلَ الدَّيْنِ)؛ أَي: دَيْنِ الْمَقْتُولِ (إِلَيْهِ)؛ صَارَ الْقَاتِلُ (مَرَهُونًا بِهِمَا)؛ أَي: بِدَيْنِ الْقَاتِلِ وَالْمَقْتُولِ، (فَإِنْ حَلَّ أَحَدُهُمَا)؛ أَي: الدَّيْنَيْنِ؛ (بَيْعَ بَكْلٍ حَالٍ)؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ دَيْنُهُ الْمُعْجَلُ؛ بَيْعَ لَيْسَتْوَفَى مِنْ ثَمَنِهِ، وَمَا بَقِيَ مِنْهُ رَهْنٌ بِالْأُخْرَى، وَإِنْ كَانَ الْمُعْجَلُ الْآخَرُ؛ بَيْعَ لَيْسَتْوَفَى مِنْهُ بِقَدْرِهِ، وَالْباقِي رَهْنٌ بِدَيْنِهِ، (وَإِنْ اخْتَلَفَ الدَّيْنَانِ وَالْقِيَمَتَانِ)؛ كَأَن يَكُونَ أَحَدُ الدَّيْنَيْنِ خَمْسِينَ، وَالْآخَرُ ثَمَانِينَ، وَتَكُونُ قِيَمَةُ أَحَدِهِمَا مِئَةً، وَقِيَمَةُ الْآخَرِ مِئَتَيْنِ، (وَ) كَانَ (دَيْنُ الْمَقْتُولِ أَكْثَرُ؛ نُقْلَ إِلَيْهِ)؛ أَي: إِلَى الْقَاتِلِ، (وَإِلَّا) يَكُنْ أَكْثَرُ؛ (فَلَا) يَنْقَلُ إِلَيْهِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

(وَإِنْ كَانَ) الْعَبْدُ (الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ رَهْنًا عِنْدَ) إِنْسَانٍ (آخَرَ) غَيْرِ مُرْتَهَنِ الْقَاتِلِ، (وَاقْتَصَصَ السَّيِّدُ) مِنَ الْقَاتِلِ؛ بَطَلَ الرَّهْنُ فِي الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْجَنَايَةَ عَلَيْهِ لَمْ تَوْجِبْ مَا لَا يَجْعَلُ رَهْنًا مَكَانَهُ، وَحَيْثُ بَطَلَ؛ (فَعَلِيهِ)؛ أَي: السَّيِّدُ (قِيَمَةُ) عَبْدٍ (مَقْتَصَصٌ مِنْهُ) تَكُونُ (رَهْنًا) مَكَانَهُ؛ لِأَنَّهُ أَبْطَلَ حَقَّ الْوُثِيقَةِ فِيهِ بِاخْتِيَارِهِ (وَإِنْ عَفَا) السَّيِّدُ (عَلَى مَالٍ) صَارَتِ الْجَنَايَةُ كَالْجَنَايَةِ الْمَوْجِبَةِ لِلْمَالِ، (ف) يَثْبُتُ الْمَالُ الْمَعْفُو عَنْهُ (فِي رِقْبَةِ الْقَنْ) الْجَانِي؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ لَوْ جَنَى عَلَى الْعَبْدِ؛ لَوْجِبَ أَرْشُ جَنَايَتِهِ لِحَقِّ الْمُرْتَهَنِ،

فَإِنْ كَانَ الْأَرْضُ لَا يَسْتَغْرِقُ قِيمَتَهُ بَيْعَ مِنْهُ بِقَدَرِهِ رَهْنًا عِنْدَ مَرْتَهِنٍ مَقْتُولٍ،  
وَبَاقِيهِ رَهْنٌ عِنْدَ مَرْتَهِنِهِ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ بَيْعَ بَعْضِهِ بَيْعَ كُلِّهِ وَقُسِّمَ ثَمَنُهُ  
بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ يَسْتَغْرِقُ قِيمَتَهُ نُقْلَ الْجَانِي رَهْنًا عِنْدَ الْآخَرِ،  
وَمَنْ قَالَ: جَنَيْتُ عَلَى الرَّهْنِ، فَكَذَّبَهُ رَاهِنٌ وَمَرْتَهِنٌ، فَلَا شَيْءَ لَهُمَا،  
وَإِنْ كَذَّبَهُ مَرْتَهِنٌ فَقَطْ فَلِرَاهِنِ الْأَرْضِ، وَإِنْ صَدَّقَهُ مَرْتَهِنٌ فَقَطْ فَلَهُ  
الْأَرْضُ، فَإِذَا وَفَّى الْحَقَّ رَجَعَ الْأَرْضُ لَجَانٍ، وَإِنْ اسْتَوْفَى الْحَقَّ مِنَ  
الْأَرْضِ لَمْ يَرْجَعْ عَلَى رَاهِنٍ؛ .....

فَلَأَنْ يَثْبَتَ عَلَى عِبْدِهِ أُولَى، (فَإِنْ كَانَ الْأَرْضُ لَا يَسْتَغْرِقُ قِيمَتَهُ)؛ أَي: الْقَنْ (بَيْعَ  
مِنْهُ بِقَدَرِهِ)؛ أَي: الْأَرْضِ يَكُونُ (رَهْنًا عِنْدَ مَرْتَهِنٍ مَقْتُولٍ، وَبَاقِيهِ)؛ أَي: الْقَنْ (رَهْنٌ  
عِنْدَ مَرْتَهِنِهِ)؛ لَخُلُوهُ عَنِ الْمَعَارِضِ، (وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ بَيْعَ بَعْضِهِ بَيْعَ كُلِّهِ، وَقُسِّمَ  
ثَمَنُهُ)؛ لِلضَّرُورَةِ (بَيْنَهُمَا)؛ أَي: الْمَرْتَهِنَيْنِ (بِحَسَبِ ذَلِكَ) فَقَدَّرَ الْأَرْضُ مِنْ ثَمَنِهِ  
يَكُونُ رَهْنًا عِنْدَ مَرْتَهِنٍ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ، وَبَاقِيهِ رَهْنٌ عِنْدَ مَرْتَهِنِهِ (وَإِنْ كَانَ) الْأَرْضُ  
(يَسْتَغْرِقُ قِيمَتَهُ نُقْلَ الْجَانِي)، فَجُعِلَ (رَهْنًا عِنْدَ) الْمَرْتَهِنِ (الْآخَرِ)؛ لِمَا سَبَقَ،  
وَلَا يَبَاعُ حَتَّى يَحْلَلَ دَيْنُهُ.

(وَمَنْ قَالَ: جَنَيْتُ عَلَى الرَّهْنِ، فَكَذَّبَهُ رَاهِنٌ وَمَرْتَهِنٌ؛ فَلَا شَيْءَ لَهُمَا)؛  
لِتَكْذِيبِهِمَا لَهُ، (وَإِنْ كَذَّبَهُ مَرْتَهِنٌ فَقَطْ؛ فَلِرَاهِنِ الْأَرْضِ)، وَلَا حَقَّ لِلْمَرْتَهِنِ فِيهِ؛  
لِإِقْرَارِهِ بِذَلِكَ، (وَإِنْ صَدَّقَهُ)؛ أَي: الْمَقَرَّ (مَرْتَهِنٌ فَقَطْ؛ فَلَهُ)؛ أَي: الْمَرْتَهِنِ  
(الْأَرْضِ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ، (فَإِذَا وَفَّى) رَاهِنٌ (الْحَقَّ)، أَوْ أَبْرَأَهُ الْمَرْتَهِنُ مِنْهُ؛ (رَجَعَ الْأَرْضُ  
لَجَانٍ)؛ لِإِقْرَارِ السَّيِّدِ لَهُ بِذَلِكَ، وَلَا شَيْءَ لِلرَّاهِنِ فِيهِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ، (وَإِنْ اسْتَوْفَى)  
الْمَرْتَهِنُ (الْحَقَّ مِنَ الْأَرْضِ؛ لَمْ يَرْجَعْ عَلَى رَاهِنٍ) بِمَا اسْتَوْفَاهُ الْمَرْتَهِنُ مِنَ الْأَرْضِ،

لأنه مُقَرَّرٌ له باستحقاقِهِ .

\* \* \*

## فصل

وإن وُطِيَ مَرْتَهَنٌ مَرهونَةٌ ولا شُبْهَةٌ، حُدَّ وَرُقٌ وَلَدُهُ، وَلَزِمَهُ  
المهرُ.....

(لأنه)؛ أي: الجاني (مُقَرَّرٌ له)؛ أي: للراهن (باستحقاقِهِ) الأرش .

\* تَمَّةٌ: إذا كان الرهنُ أمةً فُضِرَبَ بطنُها، فَأَلْقَتْ جَنِينًا، فما وجبَ فيه من  
عشرِ قيمةِ أمِّه إن سقطَ ميتًا، أو قيمته إن سقطَ حيًّا لوقتِ يعيش<sup>(١)</sup> لمثلِهِ، ثمَّ ماتَ،  
فهو رهنٌ معها، وإن كان الرهنُ بهيمةً فُضِرِبَتْ فَأَلْقَتْ وَلَدَها ميتًا؛ ففيهِ ما نقصَها  
لا غيرُ يكون رهنًا معها، وإن كانت الجناية موجبةً للمال؛ فما قبضَ منه جُعِلَ رهنًا  
مكانَهُ، وتقدَّم .

## (فصلٌ

وإن وُطِيَ مَرْتَهَنٌ) أمةً (مرهونَةٌ، ولا شُبْهَةٌ) له في وطئِها؛ (حُدَّ)؛ لتحريمه  
إجماعاً؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦] .

وليسَتْ زوجةً ولا ملكٌ يمينٍ، وكالمستأجرةٍ مع ملكِهِ نفعِها، فهنا أولى،  
(ورقٌ ولده) إن ولدَتْ منه؛ لأنه تبعٌ لأمِّه، وهو ولدُ زناً، وسواءٌ أذنَ رَاهِنٌ أو  
لا، (ولزمَهُ)؛ أي: المَرْتَهَنَ (المهرُ) إن لم يأذنَ رَاهِنٌ بوطنِها، أكرهَها عليه أو  
طاوعَتْ، ولو اعتقدَ الحِلَّ أو اشتبهَتْ عليه<sup>(٢)</sup>؛ لأنه يجبُ للسيدِ، فلا يسقطُ

(١) في «ق»: «يعيش فيه» .

(٢) سقط من «ق» .

وإن أذن رَاهِنٌ فلا مَهْرَ، وكذا لا حَدَّ إن ادَّعى جَهْلَ تحريمِهِ ومِثْلُهُ  
يَجْهَلُهُ؛ كُنَاشَى بِيَادِيَةٍ، وحديث عهدٍ بِإِسْلَامٍ، وولَدُهُ حرٌّ ولا فداءً،  
وله بيعُ رَهْنٍ جُهْلَ رَبُّهُ وأَيْسَ من معرفتِهِ<sup>(١)</sup>، والصَّدَقَةُ بِثَمَنِهِ بِشَرَطِ  
ضَمَانِهِ، .....

بمطاوعتها وإذنها في الوطء؛ كإذنها في قطع يدها وكأرش بكارتها إن كانت بكراً،  
(وإن أذن رَاهِنٌ) مرتهناً في وطئها، (فلا مهر)؛ لإذن المالك في استيفاء المنفعة؛  
كالحرّة المطاوعة، (وكذا لا حدّ) بوطء مرتهنٍ مرهونة (إن ادعى) مرتهنٌ (جهل  
تحريمِهِ)؛ أي: الوطء (ومثله)؛ أي: المرتهن (يجهله)؛ أي: التحريم (كناشى  
بيادية) بعيدة، (وحديث عهدٍ بِإِسْلَامٍ) سواءً أذن<sup>(٢)</sup> فيه رَاهِنٌ أو لا.

(وولَدُهُ) - أي: المرتهن - من وطء جهل تحريمِهِ (حرٌّ)؛ لأنه وطء شبهة؛  
أشبه ما لو ظنّها أمّته، (ولا فداءً) عليه، صحّحه في «الإنصاف» و«النهاية»<sup>(٣)</sup>، وجزمَ  
به في «الهداية»، و«الفصول»، و«المذهب»، و«المستوعب»، و«الخلاصة»،  
و«التلخيص»، و«الوجيز» وغيرهم<sup>(٤)</sup>؛ لحدوث الولد من وطء مأذونٍ فيه، والإذن  
في الوطء إذنٌ فيما يترتب عليه، فإن لم يأذن رَاهِنٌ في الوطء ووطءٌ بشبهة؛ فولدُهُ  
حرٌّ، وعليه فداؤه، فيفديه بقيمته يوم الولادة، خلافاً لما في «شرح المنتهى»؛ لأنه  
فوّته على الرَاهِنِ باعتقاده الحرية، وعليه المهر أيضاً؛ لما تقدّم.

(وله)؛ أي: للمرتهن (بيعُ رهنٍ جُهْلَ رَبُّهُ، وأَيْسَ من معرفتِهِ والصَّدَقَةُ بِثَمَنِهِ  
بشرطِ ضَمَانِهِ) لربّه أو وارثه إذا عرفه، فإذا عرفَ أربابَ رَهونٍ وودائعَ بعد أن تصدّقَ

(١) في هامش «المودع بيع وديعة خاف عليها، بل يجب مع خوف تلف».

(٢) في «ج»: «إذنه».

(٣) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١٨٧ / ٥).

(٤) انظر: «الهداية» لأبي الخطاب (ص: ٢٦٢)، و«المستوعب» للسامري (٧٤٨ / ١).

ولا يستوفي حقه من الثمن نصًا، وعنه: بلى. وإن باعه حاكمٌ ووفاه جاز، ويأتي في (الغصب) تتمته.

بها؛ خيروا بين الأجر أو يغرم لهم المتصدق، وظاهر كلامه يبيعه - ولو بلا إذن حاكم - وهو مقتضى كلام الحارثي؛ لكنه صوب في «تصحيح الفروع» استئذان الحاكم في بيعه إن كان أميناً<sup>(١)</sup>، (ولا يستوفي) المرتهن (حقه من الثمن) الذي باع به الرهن، (نصًا)، وظاهره ولو عجز عن إذن الحاكم، وهو أحد وجهين، قال في «تصحيح الفروع»: والصواب أن الحاكم إذا عدم، يجوز له أخذ قدر حقه من ثمنه<sup>(٢)</sup>، (وعنه)؛ أي: الإمام أحمد (بلى)؛ أي: له أخذ حقه من ثمنها، (وإن باعه)؛ أي: الرهن (حاكمٌ، ووفاه) حقه من ثمنه (جاز)؛ لأنَّ الحاكم له ولاية مال الغائب، (ويأتي في) باب (الغصب تتمته)؛ أي: تتمه هذا البحث مستوفى.

\* \* \*

(١) انظر: «تصحيح الفروع» للمرداوي (٦ / ٣٩٠).

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.





## باب الضمان

هو التزامٌ مَنْ يَصْحُ تبرُّعُهُ بما وَجَبَ على غيره أو يجبُ، غيرَ  
جزية، أو التزامٌ مُفْلِسٍ - ويتجّه: أو سفيهٍ لم يُحَجَّرْ عليه - . . . . .

### (بابُ الضمانِ)

الضمانُ: جائزٌ في الجملة إجماعاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَهُ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ  
وَأَنَابَ بِهِ رَعِيماً﴾ [يوسف: ٧٢]، قال ابنُ عباسٍ: الزعيمُ الكفيلُ<sup>(١)</sup>، ولقوله عليه الصلاة  
والسلام: «الزعيمُ غارمٌ»، رواه أبو داود والترمذي، وحسنه<sup>(٢)</sup>.

و(هو) مشتقٌّ من الضمِّ أو من التضمنِ؛ لأنَّ ذمَّةَ الضامنِ تتضمنُ الحقَّ، أو  
من الضمنِ؛ لأنَّ ذمَّةَ الضامنِ في ضمنِ ذمَّةِ المضمونِ؛ لأنه زيادةٌ وثيقةٌ.

وشرعاً: (التزامٌ مَنْ يَصْحُ تبرُّعُهُ)، وهو جائزُ التصرفِ، فلا يَصْحُ من صغيرٍ  
ولا مجنونٍ ولا سفيهٍ؛ لأنَّه إيجابٌ مالٍ بعقدٍ؛ فلا يَصْحُ منهم؛ كالشراءِ (بما)؛  
أي: دينٍ، وهو متعلِّقٌ بالتزامٍ (وَجَبَ على غيره أو) بما (يجبُ) على غيره مع بقاء  
ما وَجَبَ أو يجبُ على الغيرِ، (غيرِ) ضمانٍ مسلمٍ، أو كافرٍ (جزيةً) ولو بعدَ الحولِ؛  
لأنَّها إذا أُخِذَتْ من الضامنِ، فاتَ صغارُ المضمونِ عنه، وكذا الكفالةُ، (أو التزامٌ  
مفلسٍ، ويتجّه: أو) التزامٌ (سفيهٍ لم يُحَجَّرْ عليه)؛ لأنَّ منعهما من التصرفاتِ في

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٣ / ٢٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٥٩٧).

(٢) رواه أبو داود (٣٥٦٥)، والترمذي (١٢٦٥)، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

ومريضٍ مَرَضَ الموتِ، أو قِنٌّ أو مكاتبٍ بإذنٍ سيِّدهما، ويؤخذُ ممَّا بيدِ مكاتبٍ وما ضَمِنَهُ قِنٌّ مِنْ سيِّده إِلاَّ المأذونَ له ليقضِي ممَّا بيده، فيتعلَّقُ بما في يده خاصَّةً، كقولٍ حرٍّ: ضَمِنْتُ الدَّيْنَ على أَنْ تأخذَ من مالي هذا، وما ضَمِنَهُ مريضٌ من الثُّلثِ، .....

مالهما لا في ذمتيهما؛ كالراهنِ يتصرَّفُ في غيرِ الرهنِ، وهو متجهٌ<sup>(١)</sup>.

(و) كذا التزامُ (مريضٍ مرضَ الموتِ)؛ فيصحُّ ضمانُهُ؛ لصحةِ تصرفِهِ (أو) التزامُ (قِنٍّ أو مكاتبٍ بإذنٍ سيِّدهما)؛ لأنَّ الحجرَ عليهما لحقَّه، فإذا أذنهما؛ انفكَّ؛ كسائرِ تصرفاتيهما، فإذا لم يأذنهما فيه؛ لم يصحَّ، سواءٌ أذنَ في التجارة أو لا؛ إذِ الضمانُ عقدٌ يتضمَّنُ إيجابَ مالٍ؛ كالنكاحِ.

(ويؤخذُ) ما ضَمِنَ فيه مكاتبٌ بإذنٍ سيِّده (مما بيدِ مكاتبٍ)؛ كتمنٍ ما اشتراه ونحوه، (و) يؤخذُ (ما ضَمِنَهُ قِنٌّ) بإذنٍ سيِّده (من سيِّده)؛ لتعلقِهِ بذمةِ السيِّد؛ كاستدانِهِ، (إِلاَّ القِنَّ) (المأذونَ له) في الضمانِ (ليقضيَ) (مما)؛ أي: مالٍ (بيده)؛ (ف) يصحُّ ذلك، و(يتعلَّقُ بما في يده) من المالِ (خاصَّةً)؛ كتعلُّقِ أرشِ الجنايةِ برقبةِ الجاني؛ لأنَّه إنما التزمَهُ كذاكَ؛ (كقولٍ حرٍّ: ضَمِنْتُ) لك هذا (الدينَ على أَنْ تأخذَ) ما ضَمِنْتُهُ (من مالي هذا)، فيتعلَّقُ بالمالِ الذي عَيَّنَّه، فإذا تَلَفَ المالُ، سقطَ الضمانُ، وإنْ أتلَفَهُ متلفٌ، تعلقَ الضمانُ ببديله، (و) يؤخذُ (ما ضَمِنَهُ مريضٌ) مرضَ الموتِ (من الثُّلثِ)؛ لأنَّه تبرَّعٌ؛ فهو كسائرِ تبرعاتِهِ، وكالوصيةِ، وقياسُ المريضِ في ذلكَ مَنْ كان باللِّجةِ عندَ الهيجانِ، أو وَقَعَ الطاعونُ ببليده، ونحوهما مما

(١) أقول: ذكره الشارح، وأقرَّه، وعَلَّلَ بما عللَ به شيخنا، وهو مصرحٌ به هنا في «الإنصاف»

وممّا بيد مُفلسٍ بعدَ فكِّ حَجَرِهِ، لا ضمانٌ أو كفالةٌ جزيةً، ولو كافراً،  
خلافاً لمفهوميهِ.

وصحَّ بلفظِ ضَمِينٍ وَكَفِيلٍ وَقَبِيلٍ وَحَمِيلٍ وَصَبِيرٍ وَزَعِيمٍ، و:  
ضَمِنْتُ دَيْنَكَ، أو: تَحَمَّلْتُهُ، أو: هُوَ عِنْدِي، أو: عَلَيَّ، أو: لا تَعْرِفُهُ  
إِلَّا مِنِّي، أو: بَعُهُ، أو: زَوْجُهُ وَعَلَيَّ الثَّمَنُ أو المَهْرُ، .....

أَلْحَقَ بِالْمَرِيضِ مَرَضَ الْمَوْتِ الْمَخُوفِ، كما سيأتي في عطية المريض، (و) يؤخذُ  
(مما بيد مفلسٍ بعدَ فكِّ حَجَرِهِ) كسائر ديونه التي في ذمته الثابتة بعدَ الحجرِ  
عليه.

و(لا) يصحُّ (ضمانٌ أو كفالةٌ جزيةً) وَجَبَتْ أو تَجِبُ - (ولو) كَانَ الضامِنُ  
(كافراً)؛ لفوات الصغار، وتقدّم، (خلافاً لمفهوميهِ)؛ أي: «الإقناع»؛ فَإِنَّهُ قَالَ:  
غَيْرَ ضَمَانٍ مُسَلِّمٍ جَزِيَّةً وَكِفَالَتِهِ مَنْ هِيَ عَلَيْهِ، فيفهمُ منه صحّةُ ضمانِ الكافرِ الجزيةً،  
والمذهبُ خلافُهُ<sup>(١)</sup>.

(وصحَّ) الضمانُ (بلفظِ ضَمِينٍ وَكَفِيلٍ وَقَبِيلٍ وَحَمِيلٍ وَصَبِيرٍ وَزَعِيمٍ) بما عليه،  
يقالُ: قَبِلَ به - بكسر الباء - فهو قَبِيلٌ، وحَمَلَ به حمالةً فهو حَمِيلٌ، وزَعَمَ به يزَعُمُ  
- بالضم - زَعَمًا، وَصَبَرَ يَصْبُرُ - بالضم - صَبْرًا أو صَبَارَةً بمعنى واحدٍ، وهو معنى  
كِفَلٍ.

(و) يصحُّ الضمانُ أيضاً بلفظِ: (ضَمِنْتُ دَيْنَكَ، أو تَحَمَّلْتُهُ، أو هو)؛ أي:  
دَيْنَكَ (عِنْدِي، أو هو) (عَلَيَّ، أو لا تَعْرِفُهُ إِلَّا مِنِّي، أو بَعُهُ أو زَوْجُهُ، وَعَلَيَّ الثَّمَنُ  
أو المَهْرُ).

(١) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٢/ ٣٤٣).

وبإشارة<sup>(١)</sup> مفهومةٍ من آخرسٍ لا بغير مفهومةٍ، أو كتابةٍ ككتبهٍ نحو تجويدٍ، ويتجهُ: حيثُ لا قرينة<sup>(٢)</sup>. ولا: ضمنتُ فلاناً، أو: ضمانه عليّ. ويكونُ كفالةً ما لم ينوِ الدينَ، .....

(و) يصحُّ الضمانُ (بإشارةٍ مفهومةٍ من آخرسٍ)؛ كسائرِ التصرفاتِ؛ لأنها كاللفظِ في الدلالةِ على المرادِ، و(لا) يصحُّ ضمانه (ب) إشارةٍ خفيةٍ (غيرِ مفهومةٍ أو كتابةٍ) منفردةٍ عن إشارةٍ يفهمُ منها قصدُه الضمانَ (ككتبهٍ)؛ أي: الآخرسِ (نحو تجويدٍ) خطّاً أحياناً وعبثاً وتجربةً؛ فلا يصيرُ ضامناً بالاحتمالِ، ومن لا تفهمُ إشارتهُ لا يصحُّ ولو بكتابةٍ؛ لأنها ليست صريحةً، وكذلك سائرُ تصرفاتِهِ؛ فتصحُّ بإشارةٍ مفهومةٍ، لا بكتابةٍ مفردةٍ عن إشارةٍ يفهمُ بها المقصودُ، ولا ممّن ليس له إشارةٌ مفهومةٌ، وتأتي صحةُ الوصيةِ والطلاقِ والإقرارِ بالكتابةِ.

(ويتجهُ): عدمُ صحةِ ضمانِ الآخرسِ بالكتابةِ المنفردةِ عن الإشارةِ (حيثُ لا قرينة) تدلُّ على الضمانِ؛ ككونِ المضمونِ بينه وبين الآخرسِ مخالطةً ومعاملةً، فكتبَ لشخصٍ أن ادفعَ لهذا كذا، وعليّ ضمانه، فدفعَ له بكتابتِهِ، فيعملُ بها.  
 (و) يتجهُ: (لا) يصحُّ الضمانُ بلفظٍ: (ضمنْتُ فلاناً، أو ضمانه عليّ، ويكونُ) قوله ذلك (كفالةً، ما لم ينوِ الدينَ)، أما لو نوى الدينَ فلا ريبَ في صحةِ ضمانِهِ؛ (إذ الضمانُ الالتزامُ بما عليه)، فإذا قال: ضمنْتُ فلاناً، فكأنه قال: ضمنْتُ ذاته، وهو متجهٌ<sup>(٣)</sup>.

(١) في «ح»: «أو بإشارة».

(٢) في «ف» زيادة: «يُفهمُ بها قصدُ الضمانِ».

(٣) أقول: الاتجاهُ الأولُ ليس في نسخةِ الشارحِ، ولم أرَ من صرّحَ به، وهو ظاهر على ما قرره شيخنا؛ لأن القرينة كالإشارة، وأما الاتجاه الثاني فذكره الشارح وأقرّه، ولم أرَ من صرّحَ به =

وَمَنْ قَالَ: أَنَا أُؤَدِّي، أَوْ: أَحْضِرُ، أَوْ: أَضْمِنُ، لَمْ يَصِرْ ضَامِنًا؛ لِأَنَّهُ وَعَدٌ، وَقَالَ الشَّيْخُ: قِيَاسُ الْمَذْهَبِ يَصِحُّ بِكُلِّ لَفْظٍ فَهِمَ مِنْهُ الضَّمَانُ عُرْفًا، ك: زَوَّجَهُ وَأَنَا أُؤَدِّي الصَّدَاقَ، أَوْ: بَعُهُ وَأَنَا أُعْطِيكَ الثَّمَنَ، أَوْ: اتْرُكْهُ، أَوْ: لَا تَطَالِبُهُ وَأَنَا أُعْطِيكَ.

\* فرع: أركان الضمان أربعة: ضامنٌ، ومضمونٌ، ومضمونٌ له، وصيغةٌ، ولا يصحُّ أَنْ يَضْمَنَ المضمونُ الضامِنَ فيما ضَمِنَهُ فِيهِ، كما لو ضَمِنَ كُلُّ وَاحِدٍ مَا عَلَى شَخْصٍ، ثُمَّ ضَمِنَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، . . . .

(وَمَنْ قَالَ: أَنَا أُؤَدِّي) مَا عَلَيْهِ، (أَوْ) أَنَا (أَحْضِرُ) مَا عَلَيْهِ (أَوْ أَضْمِنُ) مَا عَلَيْهِ؛ (لَمْ يَصِرْ ضَامِنًا) بِذَلِكَ؛ (لَأَنَّهُ وَعَدٌ) لَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ، بَلْ يَسُنُّ، (وَقَالَ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ: (قِيَاسُ الْمَذْهَبِ يَصِحُّ) الضَّمَانُ (بِكُلِّ لَفْظٍ فَهِمَ مِنْهُ الضَّمَانُ عُرْفًا؛ ك) قَوْلِهِ: (زَوَّجَهُ وَأَنَا أُؤَدِّي الصَّدَاقَ، أَوْ) قَوْلِهِ: (بَعُهُ وَأَنَا أُعْطِيكَ الثَّمَنَ أَوْ) قَوْلِهِ: (اتْرُكْهُ أَوْ لَا تَطَالِبُهُ وَأَنَا أُعْطِيكَ) مَا عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يُؤَدِّي هَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَحْدِّثْ ذَلِكَ بَحْدً، فَرَجَعَ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ؛ كَالْحَرْزِ وَالْقَبْضِ.

\* (فرع: أركان الضمان أربعة: ضامنٌ، ومضمونٌ، ومضمونٌ له، وصيغةٌ)، وتقدَّمتْ ألفاظُها. عنه، وكذا عَيْنُ مضمونَةٍ مِنْ مَالٍ غَيْرِهِ، (وَمضمونٌ له، وصيغةٌ)، وتقدَّمتْ ألفاظُها.

(وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَضْمَنَ المضمونُ) وَهُوَ المَدِينُ (الضامِنَ فيما ضَمِنَهُ فِيهِ)؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِرْعًا؛ (كَمَا لو ضَمِنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ اثْنَيْنِ (مَا)؛ أَي: دَيْنًا (عَلَى شَخْصٍ، ثُمَّ ضَمِنَ أَحَدُهُمَا)؛ أَي: أَحَدُ الضَّامِنَيْنِ (صَاحِبَهُ) - وَهُوَ الضَّامِنُ الْآخَرُ - فَلَا يَصِحُّ ضَمَانُهُ لَهُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ ثَبَتَ فِي ذِمَّتِهِ بِضَمَانِ الْأَصْلِ، فَهُوَ

= أَيْضًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِيهِ كَلَامُهُمْ، فَتَأَمَّلْ، انْتَهَى.

(١) انظر: «الاختيارات الفقهية» لابن تيمية (ص: ١٩٥)، وفيه: «أَوْ اتْرُكْهُ وَلَا تَطَالِبْهُ».

وصَحَّ لو ضَمِنَاهُ ثم ضَمِنَ أَحَدُهُمَا حَصَّةَ صَاحِبِهِ، وَلِرَبِّ الْحَقِّ مُطَالِبَةٌ  
ضَامِنٍ وَمُضْمُونٍ مَعًا؛ لثَبُوتِهِ بِذِمَّتَيْهِمَا، وَأَيُّهُمَا شَاءَ فِي الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ،  
وَيُؤْخَذُ مِنْ تَرْكِتِهِ، وَيَتَّجُهُ: لَا الْمُعْسِرَ مِنْهُمَا، وَلَا مَنْ ضَمِنَ الْحَالَ مُؤَجَّلًا.  
فَإِنْ أَحَالَ رَبُّ دَيْنٍ، أَوْ أُحِيلَ.....

أصل، فلا يجوزُ أَنْ يَصِيرَ فِرْعَاءُ، (وصَحَّ لو ضَمِنَاهُ)؛ أَي: ضَمِنَ الْمَدِينُ اثْنَانِ، (ثم  
ضَمِنَ أَحَدُهُمَا)؛ أَي: أَحَدُ الضَّامِنِينَ (حَصَّةَ صَاحِبِهِ) من الدين المضمون.

(ولربِّ الحقِّ مطالبةٌ ضامنٍ ومضمونٍ معاً لثبوته)؛ أَي: الحقُّ (بذمتيهما،  
(و) له مطالبةٌ (أيُّهما شاء)؛ لما تقدَّم، ولأنَّ الكفيلَ لو قال: التزمتُ أو تكفلتُ  
بالمطالبةِ دونَ أصلِ الدين؛ لم يصحَّ (في الحياةِ والموتِ، ويؤخذُ من تركته)؛ لما  
سبق، فإن قيل: الشَّيْءُ الواحدُ لا يشغلُ محلين، أجيب بأنَّ إشغاله على سبيلِ  
التعلُّقِ والاستيثاقِ؛ كتعلُّقِ دينِ الرهنِ به وبذمَّةِ الراهنِ.

(ويتَّجُهُ): أَنَّهُ (لا) يجوزُ لربِّ الحقِّ مطالبةُ (المعسرِ منهما)؛ أَي: من الضَّامِنِ  
والمُضْمُونِ عَنْهُ؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُوْعُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]  
(ولا) مطالبةٌ (مَنْ)؛ أَي: ضامنٍ (ضَمِنَ) الدينَ (الحالَ مؤجلاً) حتَّى يحلَّ الأجلُ الذي  
ضَمِنَهُ إِلَيْهِ؛ لحديث: «المؤمنونَ عندَ شروطِهِمْ»<sup>(١)</sup>، فلا يُطالبُ الضَّامنُ قَبْلَ مجيءِ  
وقتِ شُرْطِ على نفسه الوفاءِ فيه ولو كان الدينُ حالاً؛ لأنَّه لم يدخل على ضَمَانِهِ إِلَّا  
مؤجلاً، وأَمَّا المضمونُ: فله مطالبةٌ في الحال؛ لأنَّه في حقِّه لم يؤجَّلْ، وهو متَّجُهُ<sup>(٢)</sup>.

(فإنَّ أَحَالَ رَبُّ دَيْنٍ) على مضمونٍ عنه بدِينِهِ؛ بَرِيءٌ ضامنٌ، (أو أُحِيلَ)؛

(١) رواه البخاري تعليقاً بعد الحديث رقم (٢١٥٣)، بلفظ: «المسلمون عند...».

(٢) أقول: ذكره الشارحُ واتَّجَهُ، وهو مصرَّحٌ به في مواضع، انتهى.

بَدَيْنِهِ، أَوْ زَالَ عَقْدٌ، بَرِئَ ضَامِنٌ وَكَفِيلٌ وَبَطَلَ رَهْنٌ، وَكَذَا لَوْ أَقْرَبَهُ  
لِلْغَيْرِ، لَا إِنْ مَاتَ رَبُّ دَيْنٍ وَمَدِينٌ. وَإِنْ أَحَالَ رَبُّ دَيْنٍ عَلَى اثْنَيْنِ - وَكُلُّ  
مِنْهُمَا ضَامِنٌ الْآخَرَ - ثَالِثًا لِيَقْبِضَ مِنْهُمَا، أَوْ مِنْ أَيُّهُمَا شَاءَ؛ صَحَّ، وَكَذَا  
مِنْ أَحَدِهِمَا بَعِيْنَهُ، .....

أي: أحواله المضمون عنه (بدينه)؛ برئ ضامنٌ، (أو زال عقدٌ)؛ بأن انفسخ البيع  
الذي ضمن فيه الثمن، أو انفسخت الإجارة وقد ضمن الأجرة، (برئ ضامنٌ) بغير  
خلافٍ نعلمه، لأنه تبع له والضمان وثيقة، فإذا برئ الأصل، زالت الوثيقة، قاله  
في «المبدع»<sup>(١)</sup>. (و) برئ (كفيلٌ، وبطل رهنٌ) إن كان؛ لأن الحوالة كالتسليم؛  
لفوات المحل، (وكذا لو أقرَّ) ربُّ دينٍ (به)؛ أي: الدَّينِ (للغير) فبرأ ضامنٌ وكفيلٌ؛  
لأنه إنما ضمنه له، لا للغير.

و(لا) يبرأ ضامنٌ وكفيلٌ ولا يبطل رهنٌ (إن مات ربُّ دينٍ) فوُثِرَ الحقُّ؛  
لأنها حقوقٌ للميت، فتوُثِرَتْ عنه كسائر حقوقه، (و) كذا لا يبرأ ضامنٌ وكفيلٌ إن  
ماتَ (مدينٌ)، وتَجَلَّلَ أَخَذَ الدَّيْنِ مِنْ تَرَكَّتِهِ.

(وإن أحَالَ رَبُّ دَيْنٍ عَلَى اثْنَيْنِ مَدِينَيْنِ لَهُ - وَكُلُّ مِنْهُمَا ضَامِنٌ الْآخَرَ - ثَالِثًا)  
مفعولٌ (أحوال) (ليقبضَ) المحتالُ الدَّيْنِ (منهما) جميعاً، (أو) يقبضَ (من أيُّهما  
شَاءَ؛ صَحَّ)؛ لأنه لا فَضْلَ هُنَا فِي نَوْعٍ وَلَا أَجَلٍ وَلَا عَدَدٍ، وَإِنَّمَا هُوَ زِيَادَةُ اسْتِثْقَا،  
وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ كُلُّ مِنْهُمَا ضَامِنٌ الْآخَرَ، وَأَحَالَهُ عَلَيْهِمَا؛ لأنه إذا كَانَ لَهُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ  
الْحَقَّ مِنْ وَاحِدٍ؛ جَازَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ مِنْ اثْنَيْنِ.

(وَكَذَا) لَوْ أَحَالَهُ أَنْ يَقْبِضَ (مِنْ أَحَدِهِمَا بَعِيْنَهُ) صَحَّ؛ لاسْتِقْرَارِ الدَّيْنِ عَلَى

(١) انظر: «المبدع» لابن مفلح (٤ / ٢٤٩).

ولكن مَنْ لم يُحِلْ عليه فالظاهرُ براءةُ ذمَّتِهِ مِنَ الْمُحِيلِ، قاله ابنُ نصر الله، واختارَ ما اختارَهُ بعضُ الشافعيةِ من أَنَّ الدَّيْنَ الذي عَلَى المضمونِ عنه يُصِيرُ للضامِنِ، لكنْ لا يطالبُ المضمونُ حتى يُوَدِّيَ للمحتالِ، وَيَصِحُّ إبراءُهُ المضمونَ قَبْلَ أداءِ، لا إبراءُ محتالٍ له، انتهى ملخصاً. وَإِنْ أُبرِئَ أَحَدُهُما مِنَ الكُلِّ.....

كلُّ منهما، (لكنْ مَنْ لم يُحِلْ عليه؛ فالظاهرُ براءةُ ذمَّتِهِ مِنَ الْمُحِيلِ)؛ لا ننتقلِ حقَّه عنه؛ لأنَّ الحوالةَ استيفاءٌ، وينتقلُ الدَّيْنُ إلى المُحَالِ عليه؛ لأنَّه في المعنى كأنه قد استوفى منه، ولكنْ لا يطالبُ الآخَرُ حتى يُوَدِّيَ؛ كما في ضمانِ الضامنِ، (قاله ابنُ نصر الله) البغدادِيُّ، وأطال.

(واختارَ) ابنُ نصر الله (ما اختارَهُ بعضُ الشافعيةِ من أَنَّ الدَّيْنَ الذي عَلَى المضمونِ يصيرُ للضامنِ، لكنْ لا يطالبُ المضمونُ حتى يُوَدِّيَ إلى المحتالِ) عَلَى المذهبِ، ويأتي في الفصلِ الثالثِ: أَنَّ للضامنِ مطالبةَ المضمونِ عنه بمجردِ الحوالةِ، فليُتَبَّهْ له.

(ويصحُّ إبراءُهُ المضمونَ قَبْلَ أداءِ) الدَّيْنِ، (لا إبراءُ محتالٍ له)، وَإِنْ أَقرَّ رَبُّ الدَّيْنِ به فالظاهرُ بطلانُ الرهنِ؛ لتَبَيَّنَ أَنَّهُ رَهْنٌ بغيرِ دينٍ له، والأصحُّ في الضمانِ: أَنَّهُ إِنْ قال: ضمنتُ ما عليه، ولم يعيِّنِ المضمونَ له؛ فالضمانُ باقٍ، وَإِنْ عَيَّنَ المضمونَ له بالدَّيْنِ؛ لم يَصَحَّ الضمانُ، (انتهى) ما قاله ابنُ نصر الله (ملخصاً).

وَإِنْ أَحَالَ أَحَدُ اثْنَيْنِ كُلِّ منهما ضامنُ الآخَرِ رَبُّ الدَّيْنِ به، بَرِئَتْ ذمَّتُهُما<sup>(١)</sup> معاً؛ كما لو قَضَاهُ.

(وَإِنْ أُبرِئَ أَحَدُهُما)؛ أَي: أبرأه رَبُّ الدَّيْنِ (من الكُلِّ) بَرِئَ مِمَّا عَلَيْهِ أَصَالَةٌ

(١) في «ق، ط»: «ذمته».



بَقِيَ مَا<sup>(١)</sup> عَلَى الْآخِرِ أَصَالَةً، وَإِنْ أَحَالَ أَحَدُهُمَا رَبَّ الدَّيْنِ بَرئًا، وَإِنْ بَرِئَ مَدْيُونُ بَرِئَ ضَامِنُهُ وَلَا عَكْسَ، وَلَوْ لَحِقَ ضَامِنٌ بَدَارِ حَرْبٍ مُرْتَدًّا أَوْ كَافِرًا أَصْلِيًّا لَمْ يَبْرَأْ، وَإِنْ قَالَ رَبُّ دَيْنٍ لَضَامِنٍ: بَرِئْتُ إِلَيَّ مِنَ الدَّيْنِ، فَقَدْ أَقَرَّ بِقَبْضِهِ - وَيَتَجَهُّ احْتِمَالٌ: وَلَا يَرْجَعُ عَلَى مَضْمُونٍ - . . . . .

وَضَمَانًا، وَ(بَقِيَ مَا عَلَى الْآخِرِ أَصَالَةً)؛ لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ لَمْ يَصَادِفْهُ، وَأَمَّا مَا كَانَ عَلَيْهِ كِفَالَةً: فَقَدْ بَرِئَ مِنْهُ بِإِبْرَاءِ الْأَصْلِ.

(وَإِنْ أَحَالَ أَحَدُهُمَا)؛ أَي: الْمُتَضَامِنَيْنِ، أَوِ الْمَدِينِ وَالضَّامِنِ، (رَبِّ الدَّيْنِ) عَلَى مِلْيَةٍ بِدَيْنِهِ (بَرِئًا) جَمِيعًا؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

(وَإِنْ بَرِئَ مَدْيُونٌ) بِوَفَاءٍ أَوْ إِبْرَاءٍ أَوْ حِوَالَةٍ، (بَرِئَ ضَامِنُهُ)؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ لَهُ، وَالضَّمَانُ وَثِيقَةٌ فِإِذَا بَرِئَ الْأَصِيلُ زَالَتِ الْوَثِيقَةُ؛ كَالرَّهْنِ، (وَلَا عَكْسَ)؛ أَي: لَا يَبْرَأُ مَدِينٌ بِبَرَاءَةِ ضَامِنِهِ؛ لِعَدَمِ تَبَعِيَّتِهِ لَهُ.

(وَلَوْ لَحِقَ ضَامِنٌ بَدَارِ حَرْبٍ مُرْتَدًّا، أَوْ) كَانَ (كَافِرًا أَصْلِيًّا) فَضَمِنَ وَلَحِقَ بَدَارِ حَرْبٍ؛ (لَمْ يَبْرَأْ) مِنَ الضَّمَانِ؛ كَالَّذِينَ الْأَصْلِيِّ.

(وَإِنْ قَالَ رَبُّ دَيْنٍ لَضَامِنٍ: بَرِئْتُ إِلَيَّ مِنَ الدَّيْنِ، فَقَدْ أَقَرَّ بِقَبْضِهِ) الدَّيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِبَرَاءَتِهِ بِفِعْلٍ وَاصِلٍ إِلَيْهِ مِنَ الضَّامِنِ، وَالْبَرَاءَةُ لَا تَكُونُ مِمَّنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ إِلَّا بِأَدَائِهِ.

(وَيَتَجَهُّ) بـ (احْتِمَالٍ) قَوِيٍّ: (وَلَا يَرْجَعُ) بَعْدَ ذَلِكَ (عَلَى) مَدِينٍ (مَضْمُونٍ)؛ لِاعْتِرَافِهِ بِبَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ، وَهُوَ مُتَجَهٌّ<sup>(٢)</sup>.

(١) سَقَطَتْ مِنْ «ق».

(٢) أَقُولُ: ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَأَقْرَهُ، وَصَرَحَ الْخُلُوتِيُّ بِالرَّجُوعِ، حَيْثُ قَالَ: (قَوْلُهُ: فَقَدْ . . . إلخ)، وَحَيْثُئِذْ فَيَسُوغُ لِلضَّامِنِ الْمَطَالِبَةَ عَلَى الْمَدِينِ بِمِثْلِ الدَّيْنِ الَّذِي أَبْرَأَ مِنْهُ، بِدَلِيلٍ =

لا: أْبْرَأْتُكَ، أو: بَرِئْتُ مِنْهُ، وَيَتَّجُهُ: وَيَسْقُطُ الضَّمَانُ. و: وَهَبْتُكَ، تَمْلِكُ لَهُ، فَيَرْجِعُ عَلَى مَضْمُونٍ، وَلَوْ ضَمِنَ ذِمِّي لَذِمِّي عَنْ ذِمِّي خَمْرًا فَأَسْلَمَ مَضْمُونٌ لَهُ أَوْ عَنْهُ، بَرِيءٌ كَضَامِنِهِ، .....

و(لا) يكون قوله للضامن: (أْبْرَأْتُكَ) من الدين، (أو: برئت منه)، من غير أن يقول: إليّ، إقراراً بقبضه على الصحيح من المذهب، أمّا في (أْبْرَأْتُكَ)؛ فظاهر، وأمّا في (برئت منه)؛ فلا لأنّ البراءة قد تضاف إلى ما لا يُتصوّر الفعل منه؛ كقوله: برئت ذمتك، فهو أعمّ من أن تكون البراءة بفعل الضامن أو المضمون له، فلا يكون مُقَرّاً بالقبض؛ لأنه لا دلالة فيه عليه.

(ويتَّجُهُ: ويسقط الضمان) عن الضامن فقط، فتبرأ ذمته بإبراء ربّ الحقّ قولاً واحداً، ولربّ الدين مطالبة المدين، وهو متَّجُهُ<sup>(١)</sup>.

(و) قول ربّ دينٍ لضامنٍ: (وَهَبْتُكَ)؛ أي: الدّينَ (تمليك له)؛ أي: للضامن، (فيرجع) الضامن بالدين الموهوب له (على مضمون) عنه؛ كما لو دفعه عنه ثم وهبه إياه، ويؤخذ منه صحّة هبة الدين لمن هو عليه ولو ضامناً. (ولو ضَمِنَ ذِمِّي لَذِمِّي عَنْ ذِمِّي خَمْرًا، فَأَسْلَمَ مَضْمُونٌ لَهُ أَوْ) مضمونٌ (عنه، بَرِيءٌ) المضمون عنه (كضامنه)؛ لأنه صار مسلماً، ولا يجوز وجوب الخمر على مسلم، والضامن فرعه.

= قول الشارح في التعليل: لأن قوله: برئت إليّ، إخبار بفعل الضامن، والبراءة لا تكون لمن عليه الحق إلا بأدائه، انتهى. وهو أظهر من بحث المصنف، فتأمل، انتهى.

(١) أقول: قال الشارح: وهو متَّجُهُ، بل لا يتبادر غيره، انتهى. قلت: صرح به الخلوتي، انتهى.

وإنَّ أَسْلَمَ ضَامِنٌ بَرِيٌّ وَحْدَهُ، وَإِذَا تَبَايَعَ ذَمِّيَّانِ خَمْرًا بَثْمِنٍ بِذِمَّةٍ وَأُقْبِضَ  
الْخَمْرُ ثُمَّ مَاتَ بَائِعُهُ، وَأَسْلَمَ وَارِثُهُ، جَازَ لَهُ أَخْذُ الثَّمَنِ نَصًّا، وَيَتَّجُهُ:  
وَكَذَا لَوْ أَسْلَمَ بَائِعُهُ أَوْ مُشْتَرِيٌّ أَوْ هُمَا أَوْ لَمْ يَمُوتَا؛ لَا اسْتِقْرَارَ ثَمَنِ بِقَبْضِ  
الْخَمْرِ، وَاحْتِمَالٍ إِنْ تَفَرَّقَا مِنْ مَجْلِسٍ عَقْدٍ<sup>(١)</sup>.

(وإنَّ أَسْلَمَ ضَامِنٌ) فِي خَمْرِ دُونَ مَضْمُونٍ لَهُ وَمَضْمُونٍ عَنْهُ؛ (بَرِيٌّ) لِأَنَّهُ  
لَا يَجُوزُ وَجُوبُ الْخَمْرِ عَلَى مُسْلِمٍ (وَحْدَهُ)؛ لِأَنَّهُ تَبِعٌ، فَلَا يَبْرَأُ الْأَصْلُ بِبِرَائَتِهِ.  
(وَإِذَا تَبَايَعَ ذَمِّيَّانِ خَمْرًا بَثْمِنٍ بِذِمَّةٍ، وَأُقْبِضَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ (الْخَمْرُ، ثُمَّ  
مَاتَ بَائِعُهُ)؛ أَيِ: الْخَمْرِ، (وَأَسْلَمَ وَارِثُهُ؛ جَازَ لَهُ)؛ أَيِ: الْوَارِثِ (أَخْذُ الثَّمَنِ،  
نَصًّا)؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ: وَلَوْ هُمْ يَبْعُهَا<sup>(٢)</sup>.

(وَيَتَّجُهُ: وَكَذَا) فِي جَوَازِ أَخْذِ الثَّمَنِ (لَوْ أَسْلَمَ بَائِعُهُ)؛ أَيِ: الْخَمْرِ وَحْدَهُ،  
(أَوْ) أَسْلَمَ (مُشْتَرِي) الْخَمْرِ وَحْدَهُ، (أَوْ) أَسْلَمَا (هُمَا)؛ أَيِ: الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي بَعْدَ  
تَبَايُعِهِمَا وَتَقَابُضِ الْخَمْرِ، (أَوْ لَمْ يَمُوتَا)؛ أَيِ: الْمَتَبَايِعَانِ، (لَا اسْتِقْرَارَ الثَّمَنِ) بِذِمَّةِ  
الْمُشْتَرِي (بِقَبْضِ الْخَمْرِ، وَاحْتِمَالٍ) إِنَّمَا يُحْكَمُ لَهُ بِهِ وَيَطِيبُ لَهُ أَكْلُهُ إِنْ أَسْلَمَا أَوْ  
أَحَدُهُمَا بَعْدَ (أَنْ تَفَرَّقَا مِنْ مَجْلِسٍ عَقْدٍ)؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ لَا يَسْتَقَرُّ فِي الذِمَّةِ إِلَّا بِالتَّفَرُّقِ،  
وَهُوَ مَتَّجُهُ<sup>(٣)</sup>.

(١) سقط من «ح»: «واحتمل إن... عقد».

(٢) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٩٨٨٦).

(٣) أقول: قول المصنف: (أو لم يموتا)، وقوله: (واحتمل... إلخ)، ليس في نسخة الشارح،  
وأما الأول فقال عنه: وهو متجه، وتقدم له نظائر في الجهاد، انتهى. ولم أر من صرح  
بما هنا، وهو فيما يظهر وجيه؛ لأنه قياس ما قدمه في قوله: (وأن يتابع... إلخ)؛  
إذ لا فرق، وكما قال الشارح، تقدم ما يؤيده في (الجهاد). وأما قوله: (واحتمل... إلخ)؛  
فلأن البيع لا يلزم قبل التفرق، وفيه تردد، فتأمل ذلك، انتهى.

\* فرع: لو قال: ضمنتُ قبلَ بلوغي، أو: حالَ جنوني، لم يُقبل، ولو عُرِفَ له حالُ جنونٍ.

\* \* \*

### فصل

وشرطَ رضى ضامنٍ لا مَنْ ضَمِنَ أو ضَمِنَ له، ولا أنْ يَعْرِفَهُمَا ضامنٌ، .....

\* (فرعٌ: لو قال) الضامنُ: (ضمنتُ) وكان ضماني لذلك (قبل بلوغي)، وقال المضمونُ له: بل كان الضمانُ بعدَ البلوغِ؛ لم يُقبلَ منه؛ لأنه يدَّعي فسادَ العقدِ، والأصلُ الصحةُ، (أو) قال: ضمنتُ (حالَ جنوني)، وأنكرَه مضمونٌ له؛ (لم يُقبلَ) من الضامنِ (ولو عُرِفَ له حالُ جنونٍ)؛ لأنَّ الأصلَ سلامةُ العقدِ.

### فصل

وشرطَ لصحةِ ضمانٍ (رضا ضامنٍ)؛ لأنَّ الضمانَ تبرُّعٌ بالتزامِ الحقِّ، فاعتبرَ له الرضا؛ كالتبرُّعِ بالأعيانِ، و(لا) يُعتبرُ رضا (مَنْ ضَمِنَ) بالبناء للمفعول؛ لأنَّ أبا قتادةَ ضَمِنَ الميتَ بالدينارينِ بغيرِ رضا المضمونِ له، وأقرَّه الشارعُ، رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ولصحةِ قضاءِ دينه بغيرِ إذنه، فأوَّلَى ضمانه.

(أو)؛ أي: ولا يُعتبرُ رضا مَنْ (ضَمِنَ له)؛ لأنه وثيقةٌ لا يُعتبرُ لها قبضٌ، فلم يُعتبرَ لها رضا؛ كالشهادة.

(ولا) يُعتبرُ لصحةِ الضمانِ (أنْ يَعْرِفَهُمَا)؛ أي: المضمونُ له والمضمونُ عنه (ضامنٌ)؛ لأنه لا يُعتبرُ رضاها، فكذا معرفتهما.

(١) رواه البخاري (٢١٦٨)، من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، وفيه ثلاثة دنائير.

ولا العِلْمَ بالحقِّ ولا وجوبه إنَّ آلَ إليهما، فيصحُّ: ضمنتُ لزيدٍ ما على بكرٍ، أو: ما يُدائِنُهُ، أو: ما يُقرُّ له به، وله إبطاله قبلَ وجوبه، و: ما أعطيته له فعليَّ، ولا قرينة، فلمَّا وجبَ في الماضي، . . . . .

(ولا) تعتبرُ معرفتهُ ضامنٍ (العِلْمَ بالحقِّ)؛ لأنه التزامٌ بحقٍّ في الذمة من غيرِ معاوضة، فصَحَّ في المجهولِ؛ كالإقرار.

(ولا) تعتبرُ معرفتهُ (وجوبه)؛ أي: الحقُّ (إنَّ آلَ إليهما)؛ أي: إلى العِلْمِ والوجوبِ؛ فيصحُّ ضمانُ ما لم يَجِبْ إذا آلَ إلى الوجوبِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَمَن جَاءَهُ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢]. فدلَّت الآيةُ على ضمانِ حِمْلِ البعيرِ مع أنه لم يكنْ وجبَ، لا يقالُ: الضمانُ ضمُّ ذمةٍ إلى ذمةٍ، فإذا لم يكنْ على المضمونِ عنه شيءٌ، فلا ضمُّ؛ لأنه قد ضمَّ ذمتهُ إلى ذمةِ المضمونِ عنه في أنه يلزمه ما يلزمه، وثبَّت في ذمته ما يثبتُ فيها، وهذا كافٍ.

(فيصحُّ) قوله: (ضمنتُ لزيدٍ ما على بكرٍ)، أو: ما على زيدٍ عليَّ، أو: عندي، ونحوه، وهذه أمثلةُ المجهولِ، (أو): ضمنتُ له (ما يُدائِنُهُ)، وهو من أمثلةِ ما يُؤوَلُ إلى الوجوبِ، (أو): ضمنتُ له (ما يُقرُّ له به)، أو: ما تقومُ له به البينةُ عليه، أو: ما يُخرِجه الحسابُ بينهما، أو: ما يُقضى عليه به، وهذه أمثلةُ المجهولِ أيضاً.

(وله)؛ أي: الضامن (إبطاله)؛ أي: الضمان (قبلَ وجوبه)، لا بعده؛ لأنه إنَّما يلزمُ بالوجوبِ، فيؤخَذُ منه أنه يبطلُ بموتِ ضامنٍ.

(و) إنَّ قالَ إنسانٌ لزيدٍ: (ما أعطيته له) - أي: لعمرو - (ف) هو (عليَّ، ولا قرينة) تدلُّ على ما أعطاه في الماضي، أو ما يُعطيه في المستقبل، (ف) هو (لمَّا وجبَ في الماضي)؛ حملاً للفظِ على حقيقته؛ إذ هي المتبادرةُ منه. جَزَمَ

ومنه ضمانُ الشُّوقِ، وهو أنْ يَضْمَنَ ما يَلْزَمُ التاجرَ من دَيْنٍ وما يقبِضُهُ من عينٍ مضمونةٍ، واختارَ الشيخُ صِحَّةَ ضمانِ حارسٍ ونحوهِ وتجارٍ حربٍ ما يذهبُ من البلدِ أو البحرِ، .....

به في «الإقناع»<sup>(١)</sup>.

(ومنه)؛ أي: من ضمانٍ ما يجبُ (ضمانُ الشُّوقِ، وهو أنْ يَضْمَنَ ما يَلْزَمُ التاجرَ من دينٍ، وما يقبِضُهُ<sup>(٢)</sup> من عينٍ مضمونةٍ)، قاله الشيخُ تقيُّ الدين، وقال: تجوزُ كتابتُهُ والشهادةُ به لِمَن لم يَرَ جوازَه؛ لأنَّه محلُّ اجتهادٍ، وأمَّا الشهادةُ على العقودِ المحرَّمةِ على وجهِ الإعانةِ عليها: فحرامٌ<sup>(٣)</sup>.

(واختارَ الشيخُ) تقيُّ الدينِ (صِحَّةَ ضمانِ حارسٍ ونحوهِ وتجارٍ حربٍ ما يذهبُ من البلدِ أو البحرِ)، وأنَّ غايته ضمانُ ما لم يجبُ<sup>(٤)</sup>.

وضمانُ المجهولِ كضمانِ الشُّوقِ، وهو أنْ يَضْمَنَ الضامنُ ما يجبُ على التجارِ من الديونِ، وهو جائزٌ عند أكثر العلماء؛ كمالكٍ وأبي حنيفةٍ وأحمد.

وقال أيضاً: الطائفةُ الواحدةُ الممتنعةُ من أهلِ الحربِ التي يَنْصُرُ بعضها بعضاً تجرِي مجرَى الشخصِ الواحدِ في معاهدتهم، وإذا شُورِطوا على أنْ تجارَهُمْ يدخلونَ دارَ الإسلامِ بشرطٍ أنْ لا يَأْخُذُوا للمسلمينَ شيئاً، وما أخذوه كانوا ضامنينَ له، والمضمونُ يُؤْخَذُ من أموالِ التجارِ، جازَ ذلك، ويجبُ على وليِّ الأمرِ إذا أَخَذُوا مالاً لتجارِ المسلمينَ أنْ يُطالِبَهُم بما ضَمِنوه وَيَخْبِسَهُم على

(١) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٢/ ٣٤٧).

(٢) في «ق»: «يقتضيه».

(٣) انظر: «الاختيارات الفقهية» لابن تيمية (ص: ١٩٥).

(٤) المرجع السابق (ص: ١٩٥ - ١٩٦).

وَيَصِحُّ ضَمَانُ مَا صَحَّ أَخْذُ رَهْنٍ بِهِ، وَنَحْوِ جُعْلٍ وَدَيْنٍ ضَامِنٍ وَمِيتٍ  
لَمْ يَخْلَفْ وَفَاءً، .....  
.....

ذلك كسائر الحقوق الواجبة<sup>(١)</sup>، انتهى.

(ويصحُّ ضمانُ ما صحَّ أخذُ رهنٍ به) من دَيْنٍ وَعَيْنٍ، لا عَكْسُهُ؛ لصحة ضمانِ  
العُهدَةِ دونَ أخذِ الرَّهنِ بها.

(و) يصحُّ ضمانُ (نحوِ جُعْلٍ) في جَعَالَةٍ وَمُسَابَقَةٍ وَمُنَاضَلَةٍ ولو قبلَ العملِ؛  
لأنَّ الجُعْلَ يُؤوَلُ إلى اللُّزومِ إذا عُمِلَ العملُ، لا ضمانُ العَمَلِ في الجَعَالَةِ والمُنَاضَلَةِ  
والمُسَابَقَةِ؛ لأنه لا يُؤوَلُ إلى اللُّزومِ.

(و) يصحُّ ضمانُ (دَيْنٍ ضَامِنٍ) بأنْ يَضْمَنَهُ ضَامِنٌ آخَرُ، وكذا ضامنُ الضامِنِ،  
فأكثر؛ لأنه دَيْنٌ لازِمٌ في ذِمَّةِ الضامِنِ، فيصحُّ ضمانُهُ كسائر الديونِ، فيثبتُ الحقُّ  
على الجميعِ أيُّهم قضاة بَرِئُوا، وإنْ بَرِئَ المَدِينُ بَرِئَ الكلُّ، وإنْ أBRَأ مضمونٌ له  
أحدَهم، بَرِئَ وَمَنْ بعده، لا مَنْ قبلَهُ.

(و) يصحُّ ضمانُ (مِيتٍ) وإنْ (لم يُخْلَفْ وفاءً)؛ لحديثِ سلمةَ بنِ الأكوعِ:  
«أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ لِيَصْلِيَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ،  
دَيْنَارَانِ، قَالَ: «هَلْ تَرَكَّ لهُمَا وَفَاءً؟» قَالُوا: لَا، فَتَأَخَّرَ، فَقَالُوا: لَمْ لَا تَصَلِّي؟ فَقَالَ:  
«مَا تَنْفَعُهُ صَلَاتِي وَذِمَّتُهُ مَرْهُونَةٌ، إِلَّا قَامَ أَحَدُكُمْ فَضَمَّنَهُ، فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: هُمَا عَلَيَّ  
يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «مختصر فتاوى ابن تيمية» للبعلي (ص: ٥١٦).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢١٦٨) بنحوه، وفيه أن الدين ثلاثة دنانير، وليس فيه: «ما تنفعه صلاتي  
وذمته مرهونة إلا قام أحدكم فضمنه»، ولم نقف على هذه الزيادة مسندة. ورويت قصة  
الدينارين من حديث جابر، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٤٣)، والنسائي (١٩٦٢)، ومن حديث =

ولا تبرأ ذمته قبل وفاء نصًّا، ومفلس مجنون، مع أنه لا يطالب دُنياً وأخرى إن لم يفرط قبل، ونقص صنجة أو كيل، ويرجع بقوله مع يمينه، ويتجه: لا مع تصديق باذل، .....

(ولا تبرأ ذمته)؛ أي: الميت، (قبل وفاء) دينه (نصًّا)؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يُقضى دينه»<sup>(١)</sup>. ولما أخبر أبو قتادة النبي ﷺ بوفاء الدينارين قال: «الآن بردت جلدته»، رواه أحمد<sup>(٢)</sup>، ولأنه وثيقة بدينه أشبه الرهن، وكالحي.

(و) يصح ضمان (مفلس مجنون)؛ لعموم: «الزعيم غارم»<sup>(٣)</sup>، (مع أنه لا يطالب دُنياً وأخرى إن لم يفرط قبل)، قاله في «الانتصار»، لكنَّ عدم المطالبة لا يسقطه.

(و) يصح ضمان (نقص صنجة أو نقص كيل)؛ أي: مكيل، في بذل واجب أو ماله إليه، ما لم يكن دين سلم؛ لأنَّ النقص باقٍ في ذمة باذل، فصَحَّ ضمانه كسائر الديون، ولأنَّ غايته أنه ضمان معلق على شرط؛ كضمان العهدة، (ويرجع) قابض (بقوله مع يمينه) في قدرٍ نقص؛ لأنه منكر لما ادَّعاه باذل، والأصل بقاء اشتغال ذمة باذل، ولربَّ الحق طلب ضامن به؛ للزومه ما يلزم المضمون.

(ويتجه: لا) يرجع قابض مكيل أو موزون وجده ناقصاً على ضامن نقصه (مع تصديق باذل)، فيطالب البازل فقط؛ لأنه معترف له بذلك، وهو متجه<sup>(٤)</sup>.

= أبي قتادة، رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٩٧ / ٥).

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥٠٨ / ٢)، والترمذي (١٠٧٨) و(١٠٧٦)، وابن ماجه (٢٤١٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣٣٠ / ٣).

(٣) تقدم تخريجه (٣٥٧ / ٦).

(٤) أقول: ذكره الشارح واتجهه، وقال: لاحتمال المواطأة، فليتأمل، انتهى. =



وعُهدَةٌ مَبِيعٍ عَنْ بَائِعٍ لِمُشْتَرٍ بِأَنْ يَضْمَنَ عَنْهُ الثَّمَنَ إِذَا اسْتُحِقَّ الْمَبِيعُ  
أَوْ رُدَّ بَعِيْبٌ، أَوْ أَرَشَهُ، وَعَنْ مُشْتَرٍ لِبَائِعٍ بِأَنْ يَضْمَنَ عَنْهُ الثَّمَنَ الْوَاجِبَ  
قَبْلَ تَسْلِيمِهِ، أَوْ إِنْ ظَهَرَ بِهِ عَيْبٌ أَوْ اسْتُحِقَّ، وَلَوْ بَنَى مُشْتَرٍ فَهَدَمَهُ مُسْتَحِقٌّ  
فَالْأَنْقَاضُ لِرَبِّهَا، وَيَرْجِعُ مُشْتَرٍ.....

(و) يَصِحُّ ضَمَانُ (عُهْدَةِ مَبِيعٍ)؛ لِدَعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَى الْوَثِيقَةِ، وَالْوَثَائِقُ ثَلَاثَةٌ:  
الشَّهَادَةُ وَالرَّهْنُ وَالضَّمَانُ، وَالشَّهَادَةُ لَا يُسْتَوْفَى مِنْهَا الْحَقُّ؛ وَالرَّهْنُ لَا يَجُوزُ ضَمَانُهُ  
فِيهِ إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُ حَبْسُ الرِّهْنِ إِلَى أَنْ يُوَدَّى، وَهُوَ غَيْرُ مَعْلُومٍ فَيُؤَدِّي إِلَى حَبْسِهِ  
أَبَدًا فَلَمْ يَبْقَ غَيْرُ الضَّمَانِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَصَحَّ لَامْتَنَعَتِ الْمَعَامَلَاتُ مَعَ مَنْ لَمْ يُعْرِفْ،  
وَفِيهِ ضَرَرٌ عَظِيمٌ رَافِعٌ لِأَصْلِ الْحِكْمَةِ الَّتِي شَرَعَ الْبَيْعُ مِنْ أَجْلِهَا.

وعُهْدَةُ الْمَبِيعِ لُغَةً: الصِّكُّ يَكْتُبُ فِيهِ الْإِبْتِيعُ، وَاصْطِلَاحًا: ضَمَانُ الثَّمَنِ  
(عَنْ بَائِعٍ لِمُشْتَرٍ، بِأَنْ يَضْمَنَ) الضَّامِنُ (عَنْهُ)؛ أَيُّ: الْبَائِعِ (الثَّمَنُ) وَلَوْ قَبْلَ قَبْضِهِ؛  
لِأَنَّهُ يُؤَوَّلُ إِلَى الْوَجُوبِ (إِنْ اسْتُحِقَّ الْمَبِيعُ)؛ أَيُّ: ظَهَرَ مُسْتَحَقًّا لْغَيْرِ بَائِعٍ، (أَوْ رُدَّ)  
الْمَبِيعُ عَلَى بَائِعٍ (بَعِيْبٍ) أَوْ غَيْرِهِ، (أَوْ) يَضْمَنُ (أَرَشَهُ) إِنْ اخْتَارَ مُشْتَرٍ إِمْسَاكَهُ مَعَ  
عَيْبٍ، (و) يَكُونُ ضَمَانُ الْعُهْدَةِ (عَنْ مُشْتَرٍ لِبَائِعٍ بِأَنْ يَضْمَنَ) الضَّامِنُ (عَنْهُ الثَّمَنُ  
الْوَاجِبَ) فِي الْمَبِيعِ (قَبْلَ تَسْلِيمِهِ، أَوْ إِنْ ظَهَرَ بِهِ)؛ أَيُّ: الثَّمَنِ (عَيْبٍ، أَوْ اسْتُحِقَّ)  
الثَّمَنُ؛ أَيُّ: خَرَجَ مُسْتَحَقًّا؛ فَضَمَانُ الْعُهْدَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ هُوَ ضَمَانُ الثَّمَنِ أَوْ جِزْءٍ  
مِنْهُ عَنْ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ.

(وَلَوْ بَنَى مُشْتَرٍ فِي مَبِيعٍ، ثُمَّ بَانَ مُسْتَحَقًّا، فَهَدَمَهُ مُسْتَحِقٌّ، فَالْأَنْقَاضُ  
لِرَبِّهَا) وَهُوَ الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُا مِلْكُهُ، وَلَمْ يَزَلْ عَنْهَا، (وَيَرْجِعُ مُشْتَرٍ) لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ

= قلت: ولم أر من صرح به، لكنه يؤخذ من كلامهم، ويظهر لمن تتبع، انتهى.

بقِيمةِ تالفٍ على بائعٍ، ويدخلُ في ضَمَانِ العُهدَةِ، ويتجّه: وكذا لو قُلِعَ غِرَاسٌ.

والفاظُ ضَمَانِ العُهدَةِ: ضَمِنْتُ عُهدَتَهُ، أو ثَمَنَهُ، أو دَرَكَهُ، أو يقول للمشتري: ضَمِنْتُ خلاصَكَ منه، أو: متى خَرَجَ المبيعُ مستحقاً فقد ضَمِنْتُ لك الثَمَنَ، لا إن ضَمِنَ لمشتري خلاصَ المبيعِ، قال أحمدٌ: كيفَ يستطيعُ الخلاصَ إذا خَرَجَ حراً؟!.....

المبيعُ مغصوبٌ (بقِيمةِ تالفٍ) من ثمنِ ماءٍ وردٍ وطِينٍ ونُورَةٍ وجصٍّ ونحوِه (على بائعٍ)؛ لأنه غَرَهُ، وكذا أَجرَةُ معمرين، وثمرُ المُوْنَةِ المستهلَكَةِ، وأرْشُ النقصِ الحاصلِ بالقلعِ، وأَجَرَةُ المبيعِ مدّةَ وضعِ يده عليه، (ويدخلُ في ضَمَانِ العُهدَةِ)؛ فلمشتري رجوعٌ به على ضامِنِها؛ لأنه مِن دَرَكِ المبيعِ.

(ويتجّه: وكذا) الحكمُ (لو قُلِعَ غِرَاسٌ) بظهورِ استحقاقِ أرضٍ مبيعةٍ، فيرجعُ مشتريٌ بما غَرِمَ على الغَرَسِ وبما نَقَصَه الغِرَاسُ بسببِ القلعِ على ضامنِ العُهدَةِ، وهو متجّه<sup>(١)</sup>.

(والفاظُ ضَمَانِ العُهدَةِ: ضَمِنْتُ عُهدَتَهُ، أو ثَمَنَهُ، أو دَرَكَهُ، أو يقولُ) الضامنُ (للمشتري: ضَمِنْتُ خلاصَكَ منه، أو: متى خَرَجَ المبيعُ مستحقاً، فقد ضَمِنْتُ لك الثمنَ).

و(لا) يصحُّ (إن ضَمِنَ لمشتري خلاصَ المبيعِ، قال) الإمامُ (أحمدُ: كيفَ يستطيعُ الخلاصَ) واختاره أبو بكرٍ؛ لأنه (إذا خَرَجَ حراً) أو مستحقاً لم يستطيعُ خلاصَه.

(١) أقول: قال الشارح: وهو في غاية الاتجاه، انتهى. وهو ظاهر، وفي «الإنصاف» و«الكافي» إشارة إليه، انتهى.

وَيَصِحُّ ضَمَانُ عَيْنٍ مضمونة، كمقبوضٍ على وجهِ سَوْمٍ وولده في بيع وإجارةٍ إن قَطَعَ ثَمَنُهُ أو أُجْرَتُهُ أو ساوَمَهُ فقط لِيُرِيَهُ أَهْلُهُ إن رَضُوهُ، وإِلَّا رَدَّهُ، لا إن أَخَذَهُ لذلك بلا مُساوِمةٍ أو قَطَعَ ثَمَنٍ - وَيَتَجَهُّ: ولا يُضْمَنُ زائِدٌ عن قَدَرٍ ما يأخُذُ منه - .....

(ويصحُّ ضمانة عينٍ مضمونة، كمقبوضٍ على وجهِ سَوْمٍ وولده)؛ أي: المقبوض على وجهِ السَّوْمِ؛ لأنه يَتَّبَعُهُ في الضمان، وكذا غَضَبٌ وعَارِيَّةٌ؛ فيصحُّ ضمانُهُما (في بيعٍ وإجارةٍ) متعلِّقٌ بـ (سومٍ)؛ لأنَّ هذه الأعيانَ يضمنُها مَنْ هي بيده لو تَلَفَتْ؛ فصَحَّ ضمانُها كعهدة المبيع، (إن قَطَعَ ثَمَنُهُ أو أُجْرَتُهُ، أو ساوَمَهُ فقط) بلا قطعِ ثَمَنٍ أو أجرةٍ (لِيُرِيَهُ أَهْلُهُ إن رَضُوهُ، وإِلَّا رَدَّهُ)؛ فهو في حُكْمِ المقبوض بعقدٍ فاسدٍ؛ لأنه قبضه على وجهٍ<sup>(١)</sup> البَدَلِ والعَوَضِ، لكن في الإجارة ينبغي ضمانُ المنفعة، لا العين؛ إذ فاسدُ العقود كصحيحها؛ كما يأتي.

و(لا) ضمان على أَخْذِهِ (إن أَخَذَهُ لذلك)؛ أي: لِيُرِيَهُ أَهْلُهُ (بلا مساوِمةٍ أو قطعِ ثَمَنٍ)؛ لأنَّه لا سَوْمَ فيه؛ فلا يصحُّ ضمانٌ، ومعنى ضمان الغصب ونحوه: ضمان استنقاذه<sup>(٢)</sup> والتزام تحصيله أو قيمته عند تَلَفِهِ؛ فهو كعهدة المبيع.

(ويتجه: ولا) يصحُّ ضمان (زائِدٌ عن قَدَرٍ ما يأخُذُ منه)؛ بأن ساوَمَهُ على عشرة أذرع من ثوبٍ يَبِّنُ له ابتداءها وانتهاءها، ثم أَخَذَ الثوبَ لِيُرِيَهُ أَهْلَهُ، فَقَطَعَ منه عشرة؛ فلا ضمان فيما زاد عن العشرة إن تَلَفَ؛ لأنَّه لم يَقَعْ عليه سَوْمٌ، وهو متجه<sup>(٣)</sup>.

(١) في «ط»: «حكم».

(٢) في «ق»: «انتقاظه».

(٣) أقول: ذكره الشارح وقال: وهو متجه؛ لِمَا تقدم من أن ما لا سَوْمَ فيه؛ لا يصحُّ ضمانه،

ولا بعضٍ لم يُقَدَّر من دينٍ، أو أحدِ الدَّيْنَيْنِ، ولا دينٍ كتابةً ولا أمانةً، كوديعةٍ ورهنٍ ومؤجَّرٍ، إِلَّا أَنْ يَضْمَنَ التَّعَدِّيَ فيها، وصَحَّ ضمانُ أرشٍ جنائيةٍ وتعدُّ ونفقةٍ زوجةٍ مستقبليةٍ أو ماضيةٍ، ويلزُّمُهُ ما يلزُّمُ الزوجَ، ويتَّجُهُ: ما دَامَتْ في عِصْمَتِهِ، .....

(ولا) يصحُّ ضمانُ (بعضٍ لم يُقَدَّر من دينٍ)؛ لجهالته حالاً ومالاً، (أو) ضمانُ (أحدِ الدَّيْنَيْنِ)؛ للجهالة أيضاً.

(ولا) يصحُّ ضمانُ (دينٍ كتابةً)؛ لأنه ليس بلازمٍ ولا يؤوَّلُ إلى اللزوم؛ لأنَّ المكاتبَ له تعجيزُ نفسه والامتناعُ من الأداء، فإذا لم يلزَم الأَصْلُ، فالفرعُ أَوْلَى.

(ولا) يصحُّ ضمانُ (أمانةٍ كوديعةٍ ورهنٍ ومؤجَّرٍ) ومالِ الشَّرِكَةِ وعينٍ، وثمنٍ بيدٍ، وكيلٍ في بيعٍ أو شراءٍ؛ لأنها غيرُ مضمونةٍ على صاحبِ اليدِ، فكذا على ضامنِهِ، (إِلَّا أَنْ يَضْمَنَ التَّعَدِّيَ فيها)؛ فيصحُّ ضَمَانُهَا؛ لأنها مع التعدي كالغصبِ.

(وصحَّ ضمانُ أرشٍ جنائيةٍ)، نقوداً كان الأرشُ كقيمةٍ متلفٍ، أو حيواناً كالذِّبَّةِ؛ لأنَّ ذلك واجبٌ أو يؤوَّلُ إلى الوجوبِ.

(و) صحَّ ضمانُ (تعدُّ و) ضمانُ (نفقةٍ زوجةٍ، مستقبليةً) كانت (أو ماضيةً)؛ لِمَا تَقَدَّمَ، (ويلزُّمُهُ)؛ أي: الضامنُ (ما يلزُّمُ الزوجَ) على ما يأتي، ولو زادَ على نفقةِ المُعْسِرِ من نفقةِ المُوسِرِ أو المتوسطِ؛ لأنه فرعُهُ.

(ويتَّجُهُ) لزومُ الضامنِ ما يلزُّمُ الزوجَ (ما دَامَتْ) الزوجةُ (في عِصْمَتِهِ)؛ أي: زوجها، أما لو بانَتْ: فلا يلزُّمُ الضامنُ سِوَى النفقةِ من حينِ الضمانِ إلى وقتِ

= قلت: لم أرَ مَنْ صرَّحَ به، وهو كما قال الشارحان؛ لأنه مقتضى كلامهم، فتأمل، انتهى.

ولو ماتَ ضامنٌ أو لم يقدرَ زمنٌ. ومَن باعَ بشرطِ ضمانٍ دركه إلا من زيدٍ ثم ضمنَ دركه منه، لم يعد البيعُ صحيحاً، وإن شرطَ خيارٌ في ضمانٍ أو كفالةٍ فسداً.

\* فرع: لو خيفَ غرقُ سفينةٍ.....

البيونة، (ولو ماتَ ضامنٌ) قبلَ زوالِ العِصمة فتؤخذُ من تركته، وللورثة الرجوعُ بها على الزوج، (أو)؛ أي: وتلزم الضامنَ النفقة بالتزامه ولو (لم يقدرَ زمنٌ)؛ لأنه شرطَ على نفسه إيصالها للزوجة، والمؤمنونَ عند شروطهم، وهو متجه<sup>(١)</sup>.

(ومَن باعَ) شيئاً (بشرطِ ضمانٍ دركه إلا من زيدٍ)؛ لم يصحَّ بيعه له؛ لأنَّ استثناءَ زيدٍ من ضمانٍ دركه يدلُّ على حقِّ له في المبيع، وأنه لم يأذن فيه، فيكونُ البيعُ باطلاً، (ثم) إنَّ (ضمنَ دركه منه) أيضاً؛ (لم يعد البيعُ صحيحاً)؛ لأنَّ الفاسدَ لا ينقلبُ صحيحاً.

(وإن شرطَ خيارٌ في ضمانٍ أو) في (كفالةٍ)؛ بأن قال: أنا ضامنٌ بما عليه، أو كفيلٌ ببدنه، ولي الخيارُ ثلاثة أيام مثلاً؛ (فسداً)؛ أي: الضمان والكفالة؛ لمُنافاته لهما.

\* (فرعٌ: لو خيفَ غرقُ سفينةٍ) فألقى بعضُ من فيها متاعه في البرِّ؛ لم يرجعْ

(١) أقول: هذا الاتجاه ليس في نسخة الشارح، ولم أر من صرح به. فأما قوله: (ما دامت في عصمته ولو لم يقدر زمنٌ)؛ فهذا ظاهر؛ لأنه مقتضى كلامهم. وأما قوله: (ولو مات ضامنٌ)؛ فهذا يخالفه قول (م ص) في «شرح المنتهى» على قوله: (وله إبطال الضمان قبل وجوبه): يؤخذ منه أنه يبطل بموت ضامن، انتهى. وهو ظاهر، فعليه أنه بمجرد موته يبطل ضمانه مستقبلَ النفقة؛ لأنَّ وجوب النفقة يتجدد كل يوم، فقوله: (ولو... إلخ)، غير ظاهر، إلا أن يحمل على ضمان ماضي النفقة، فيظهر، فتأمل، انتهى.

فقال: أَلْقِ متاعَكَ في البحرِ، فلا ضمانَ على الأمرِ، وإن قال: وعليَّ ضمانُهُ، ضَمِنَ، و: أنا وركَّابُ السفينةِ ضامنون، ضَمِنَ وَحْدَهُ بِحِصَّتِهِ، و: كلُّ واحدٍ ضامنٌ لك متاعِكَ، فعَلَى القائلِ الجميعُ، ولو سَمِعُوا قوله فسَكَتُوا، وإن رَضُوا بما قالَ لَزِمَهُمْ، .....

على أحدٍ ولو نَوَى الرجوعَ، ويجبُ الإلقاءُ إن خِيفَ تلفُ الرُّكبانِ بالغرقِ، فيُلْقَى ما لا روحَ فيه، فإن خِيفَ الغرقُ بعد ذلك أُلْقِيَ الحيوانُ غيرُ الآدميِّ، فإن خافوا الغرقَ، (فقال) بعضُ مَنْ فيها لواحدٍ منهم: (أَلْقِ متاعَكَ في البحرِ)، فألقاهُ؛ (فلا ضمانَ على الأمرِ)؛ لأنه لم يُكْرِهْهُ على إلقائه، ولم يَضْمَنْهُ له، (وإن قال): أَلْقِ في البحرِ (وعليَّ ضمانُهُ، ضَمِنَ) الأمرُ الجميعَ وحده؛ لصحةِ ضمانِ ما لم يَجِبْ، (و) إن قال: أَلْقِ في البحرِ، و(أنا وركَّابُ السفينةِ ضامنون؛ ضَمِنَ الأمرُ وحده بِحِصَّتِهِ)؛ لأنه لم يَضْمَنْ الجميعَ، وإنما ضَمِنَ حِصَّتَهُ، وأخْبَرَ عن سائرِ ركابِ السفينةِ بضمَانِ سائرِهِ؛ فلزِمَتْهُ حِصَّتُهُ، ولم يَسِرْ قوله على الباقيين.

(و) إن قال: أَلْقِ في البحرِ و(كلُّ واحدٍ) مِنَّا (ضامنٌ لك متاعِكَ) أو قيمته، (فعَلَى القائلِ) وحده ضمانُ (الجميعِ، ولو سمعوا) - أي: ركابُ السفينةِ - (قوله فسَكَتُوا)، أو قالوا: لا تفعلْ؛ لأن سكوتَهُم لا يُلْزِمُهُم به حقٌّ، (وإن رَضُوا)؛ أي: الركابُ (بما قال، لَزِمَهُم) الغَرْمُ، ويورَّعُ على عَدَدِهِم؛ لاشتراكِهِم في الضمانِ.

وكذا الحكمُ في ضمانِ اثنينِ فأكثرَ على مَدِينٍ، فإن قالوا: ضَمِنَّا لك الدَّيْنَ، كانوا شركاءَ، على كلِّ حِصَّتِهِ، وإن قالوا: كلُّ مِنَّا ضامنٌ لك الدَّيْنَ؛ طُولِبَ كلُّ واحدٍ كاملاً.

و: أَعْتَقَ عَبْدَكَ، أو: طَلَّقَ امْرَأَتَكَ، وَعَلَيَّ كَذَا، أو مَهْرُهَا، لَزِمَهُ، و: بَعَهُ عَبْدَكَ بِمِئَةٍ وَعَلَيَّ مِئَةٌ أُخْرَى، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ، و: بَعَهُ وَعَلَيَّ ثَمَنُهُ، لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الضَّمَانِ صَحَّاحًا.

\* \* \*

### فصل

وَإِنْ قَضَى الدَّيْنِ ضَامِنٌ، أو أَحَالَ بِهِ وَلَمْ يَنْوِ رُجُوعًا وَلَوْ ذَهُولًا، لَمْ يَرْجِعْ، .....

(و) لو قال جائز التصرف مثلاً: (أَعْتَقَ عَبْدَكَ، أو: طَلَّقَ امْرَأَتَكَ، وَعَلَيَّ كَذَا؛ أي: أَلْفٌ مِثْلًا، (أو) عَلَيَّ (مَهْرُهَا)، فَطَلَّقَهَا؛ (لَزِمَهُ)؛ أي: القائل ما التزمه، (و) لو قال لزيد: (بعه)؛ أي: بع عمراً مثلاً (عَبْدَكَ بِمِئَةٍ وَعَلَيَّ مِئَةٌ أُخْرَى؛ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ)، والفرق: أنه ليس في الثاني إتلاف، بخلاف الأول، (و) لو قال: (بعه) وَعَلَيَّ ثَمَنُهُ؛ لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ؛ لَأَنَّ مِنْ شُرُوطِ الْبَيْعِ مَعْرِفَتَهُمَا الثَّمَنِ حَالِ عَقْدٍ، (وَإِنْ كَانَ) قَوْلُهُ: بَعَهُ وَعَلَيَّ ثَمَنُهُ (عَلَى وَجْهِ الضَّمَانِ)؛ أي: أَرَادَ: وَأَنَا ضَامِنٌ ثَمَنُهُ؛ (صَحَّاحًا)؛ أي: الْبَيْعُ وَالضَّمَانُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

### (فصل)

وَإِنْ قَضَى الدَّيْنِ ضَامِنٌ، أو أَحَالَ ضَامِنٌ رَبَّ دَيْنٍ (بِهِ، وَلَمْ يَنْوِ) ضَامِنٌ (رُجُوعًا) عَلَى مَضمُونٍ عَنْهُ بِمَا قَضَاهُ أو أَحَالَ بِهِ عَنْهُ (وَلَوْ) كَانَ نِيَّةً عَدَمٌ<sup>(١)</sup> الرجوع (ذهولًا، لَمْ يَرْجِعْ)؛ لِأَنَّهُ مَتَطَوَّعٌ، سِوَاءَ ضَمَنِ بِإِذْنٍ أو لَا.

(١) في «ق»: «عدم نية».

وإن نَوَاهُ رَجَعَ عَلَى الْمَضْمُونِ - وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ فِي ضَمَانٍ وَقَضَاءٍ - بِالْأَقْلِّ  
مَمَّا قَضَى، وَلَوْ قِيَمَةَ عَرْضٍ عَوَّضَهُ بِهِ أَوْ قَدَّرَ الدَّيْنَ، وَكَذَا كَفِيلٌ  
وَكُلُّ<sup>(١)</sup> مُؤَدٍّ عَنْ غَيْرِهِ دَيْنًا وَاجِبًا، بِخِلَافِ دَيْنٍ لَمْ يَحِلَّ، فَلَا يَرْجِعُ  
قَاضِيهِ قَبْلَ حُلُولِهِ.....

(وإن نواه؛ أي: الرجوع (رَجَعَ عَلَى الْمَضْمُونِ) سواء كان الضمان والقضاء  
والحوالة بإذن المضمون أو لا؛ لأنه قضاء مُبْرَى من دين واجب، فكان من ضمان  
من هو عليه؛ كالحاكم إذا قَضَى عنه عند امتناعه، (ولو لم يأذن) المضمون (في  
ضمان و) لا (قضاء) لما سبق، وأما قضاء علي وأبي قتادة عن الميت<sup>(٢)</sup>، فكان  
تبرعاً؛ لقصد براءة ذمته؛ ليصلي عليه النبي ﷺ، مع علمهما أنه لم يترك وفاءً،  
والكلام فيمن نوى الرجوع لا من تبرع.

وَيَرْجِعُ ضَامِنٌ (بِالْأَقْلِّ مَمَّا قَضَى، وَلَوْ) كَانَ مَا قَضَاهُ بِهِ (قِيَمَةَ عَرْضٍ عَوَّضَهُ)  
الضامن (به)؛ أي: الدين، (أو قَدَّرَ الدَّيْنَ)، فلو كان الدين عشرة ووفاه عنه ثمانية،  
أو عَوَّضَهُ عَنْهُ عَرْضاً قِيَمَتُهُ ثَمَانِيَّةٌ، أَوْ بِالْعَكْسِ؛ رَجَعَ بِالثَّمَانِيَّةِ؛ لَأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُقْضَى  
أَقْلَ، فَإِنَّمَا يَرْجِعُ بِمَا غَرَمَهُ، وَلِهَذَا لَوْ أَبْرَاهُ غَرِيمٌ لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ، وَإِنْ كَانَ الْأَقْلُ  
الدَّيْنَ، فَالزَّائِدُ غَيْرُ لَازِمٍ لِلْمَضْمُونِ، فَالضَّامِنُ مُتَبَرِّعٌ بِهِ.

(وَكَذَا) فِي الرَّجُوعِ وَعَدَمِهِ (كَفِيلٌ وَكُلُّ مُؤَدٍّ عَنْ غَيْرِهِ دَيْنًا وَاجِبًا)، فَيَرْجِعُ إِنْ  
نَوَى الرَّجُوعَ، وَإِلَّا فَلَا، (بِخِلَافِ دَيْنٍ لَمْ يَحِلَّ؛ فَلَا يَرْجِعُ قَاضِيهِ) عَلَى الْمَدِينِ  
(قَبْلَ حُلُولِهِ)؛ لِعَدَمِ وَجُوبِهِ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ.

(١) في «ح»: «وكذا كل».

(٢) حديث أبي قتادة سلف قريباً، وحديث علي رواه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٤٦).



- وَيَتَجَهُّ: فِي دَيْنِ كِتَابَةِ الرَّجُوعِ وَعَدَمُهُ - لَا زَكَاةً وَنَحْوَهَا، لَكِنْ يَرْجِعُ ضَامِنُ الضَّامِنِ عَلَيْهِ وَجُوباً، وَهُوَ عَلَى الْأَصِيلِ، وَإِنْ أُحِيلَ عَلَى الضَّامِنِ فَلَهُ مُطَالَبَةُ الْمَضمُونِ بِمَجَرَّدِهَا، فَلَوْ مَاتَ الضَّامِنُ وَلَمْ يَخْلَفْ تَرَكَةً فَلِمُحْتَالِ مُطَالَبَةُ وَرَثَتِهِ، .....

(وَيَتَجَهُّ فِي دَيْنِ كِتَابَةِ) إِذَا قَضَاهُ شَخْصٌ عَنِ الْمَكَاتِبِ بَعْدَ حُلُولِ نَجْمِهِ بَنِيَّةِ الرَّجُوعِ عَلَيْهِ بِنَظِيرِهِ؛ فَلَهُ (الرَّجُوعُ)؛ لِأَنَّهُ قَضَى عَنْهُ دَيْناً وَاجِباً صَوْرَةً، (و) أَمَّا إِذَا قَضَاهُ قَبْلَ حُلُولِ النِّجْمِ، فَيَتَجَهُّ (عَدَمُهُ)؛ أَي: الرَّجُوعُ عَلَى الْمَكَاتِبِ بِمَا أَذَاهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُعْجِزُ نَفْسَهُ وَيَعُودُ إِلَى الرَّقِّ، فَيَفُوتُ الْمَالُ عَلَى الدَّافِعِ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ مَالاً غَيْرَ مُسْتَقَرٍّ؛ أَشْبَهَ الْمُتَبَرِّعَ، وَهُوَ مُتَجَهٌّ<sup>(١)</sup>.

و(لَا) يَرْجِعُ مُؤَدَّدٌ عَنْ غَيْرِهِ (زَكَاةً وَنَحْوَهَا) مِمَّا يَفْتَقِرُ إِلَى نِيَّةٍ؛ كَكْفَارَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تُجْزَى بِغَيْرِ نِيَّةٍ مَمَّنْ هِيَ عَلَيْهِ، (لَكِنْ يَرْجِعُ ضَامِنُ الضَّامِنِ عَلَيْهِ)؛ أَي: عَلَى الضَّامِنِ (وَجُوباً)؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَصَدَ الدَّفْعَ عَنِ الَّذِي ضَمِنَهُ دُونَ الْأَصِيلِ، (وَهُوَ)؛ أَي: الضَّامِنُ لِلْأَصِيلِ يَرْجِعُ (عَلَى الْأَصِيلِ) الْمَضمُونِ عَنْهُ.

(وَإِنْ أُحِيلَ)؛ أَي: أَحَالَ رَبُّ الدَّيْنِ بِهِ (عَلَى الضَّامِنِ؛ فَلَهُ)؛ أَي: الضَّامِنِ (مُطَالَبَةُ الْمَضمُونِ) عَنْهُ (بِمَجَرَّدِهَا)؛ أَي: الْحَوَالَةِ؛ كَالِاسْتِيفَاءِ مِنْهُ، (فَلَوْ مَاتَ الضَّامِنُ) قَبْلَ أَدَاءِ الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ (وَلَمْ يَخْلَفْ تَرَكَةً؛ فَلِمُحْتَالِ مُطَالَبَةُ وَرَثَتِهِ)؛ أَي:

(١) أقول: علل الشارح الاتجاه الأول: لأنه دينٌ صَوْرَةً، والثاني وهو عَدَمُهُ - أَي: الرَّجُوعُ بِهِ عَلَى الْمَكَاتِبِ - لِعَدَمِ وَجوبِهِ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَهُ تَعَجُّزٌ نَفْسَهُ، فَأَشْبَهَ الصَّدَقَةَ، فَلِيَحْرُرَ، انْتَهَى. قلت: الذي يتبادر من الاتجاه عدم التفصيل الذي ذكره شيخنا، بل التردد بين الرجوع وعدمه؛ لِأَنَّهُ لِكُلِّ مَنَّهُمَا وَجْهٌ، وَلِهَذَا قَالَ الشَّارِحُ: فَلِيَحْرُرَ. لَكِنْ تَفْصِيلُ شَيْخِنَا حَسَنٌ مِمَّا أَخَذَهُ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي الْكِتَابَةِ، وَلَمْ أَرِ مِنْ صَرَحَ بِجَمِيعِ ذَلِكَ، فَتَأَمَّلْ، انْتَهَى.

وَيُطَالِبُوا الْأَصِيلَ، وَلَهُمُ الْامْتِنَاعُ؛ لَعَدَمِ لُزُومِ الدَّيْنِ لَهُمْ حِينَئِذٍ، وَيَرْفَعُ  
الْأَمْرَ لِحَاكِمٍ فَيَأْخُذُ الدَّيْنَ مِنَ الْأَصِيلِ وَيُدْفَعُهُ لِمَحْتَالٍ، وَلَمْ يَسْقُطْ دَيْنُهُ  
لَعَدَمِ التَّرَكَةِ؛ لِأَنَّ الضَّامِنَ لَهُ تَرَكَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَسْتَحِقُّهُ بِذِمَّةِ الْأَصِيلِ،  
قَالَهُ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ، قَالَ: وَنُقِلَ لِي أَنَّ الْبُلْقَيْنِيَّ الشَّافِعِيَّ أَفْتَى بِذَلِكَ.  
وَإِنْ أَبْرَأَ مُحْتَالُ الضَّامِنِ بَرِيءٌ وَطَالِبُ الْأَصِيلِ، وَتَرَدَّدَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ،  
وَإِنْ أَنْكَرَ مَقْضِيَّ الْقَضَاءِ وَحَلَفَ، لَمْ يَرْجَعْ قَاضٍ عَلَى مَدِينٍ . . . . .

الضَّامِنِ الْمَيِّتِ، (و) لَوْرَثَتُهُ أَنْ (يُطَالِبُوا الْأَصِيلَ) وَيُدْفَعُوا لِمَحْتَالٍ، (وَلَهُمُ الْامْتِنَاعُ)  
مِنَ الدَّفْعِ وَالْمَطَالِبَةِ؛ (لَعَدَمِ لُزُومِ الدَّيْنِ حِينَئِذٍ) لَهُمْ؛ أَيُّ: حَيْثُ لَمْ يَجِدُوا تَرَكَةً،  
(وَيَرْفَعُ) الْمُحْتَالُ (الْأَمْرَ لِلْحَاكِمِ)، فَيَأْخُذُ الدَّيْنَ مِنَ الْأَصِيلِ وَيُدْفَعُهُ لِمَحْتَالٍ، وَلَمْ  
يَسْقُطْ دَيْنُهُ؛ لَعَدَمِ التَّرَكَةِ؛ لِأَنَّ الضَّامِنَ لَهُ تَرَكَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَسْتَحِقُّهُ بِذِمَّةِ الْأَصِيلِ،  
وَكَذَا إِذَا أَدَّى ضَامِنُ الضَّامِنِ وَمَاتَ الضَّامِنُ قَبْلَ أَدَائِهِ إِلَى ضَامِنِهِ، وَلَمْ يَتْرُكْ شَيْئاً.

(قَالَهُ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ) بَحْثاً، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَتَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup>، ثُمَّ (قَالَ: وَقَدْ  
نُقِلَ لِي أَنَّ) شَيْخَ الْإِسْلَامِ (الْبُلْقَيْنِيَّ الشَّافِعِيَّ أَفْتَى بِذَلِكَ)، انْتَهَى.

(وَإِنْ أَبْرَأَ مُحْتَالُ الضَّامِنِ بَرِيءٌ، وَطَالِبُ) مُحْتَالُ (الْأَصِيلِ، وَتَرَدَّدَ ابْنُ  
نَصْرِ اللَّهِ) فِي ذَلِكَ.

(فَإِنْ أَنْكَرَ مَقْضِيَّ الْقَضَاءِ؛ أَيُّ: أَنْكَرَ رَبُّ الدَّيْنِ أَخْذَهُ مِنْ نَحْوِ ضَامِنٍ،  
(وَحَلَفَ) رَبُّ الْحَقِّ؛ (لَمْ يَرْجَعْ قَاضٍ)؛ أَيُّ: مَدَّعِي الْقَضَاءِ (عَلَى مَدِينٍ)؛ لَعَدَمِ

(١) أقول: مسألة ابن نصر الله أطال الكلام عليها الشيخ عثمان والخُلُوتِيُّ وغيرُهما، فارجع  
إلى ذلك. وقول شيخنا: (وهو ضعيف)، راجع إلى قوله: (فله مطالبة المضمون  
بمجردها)، انتهى.

ولو صدَّقه، إلا إن ثبت، أو حَضَرَهُ وثبت، أو أشْهَدَ وماتَ شَهِودُهُ أو غابوا وصدَّقه، ويَتَجَهُّ: فَيَرْجِعُ ضَامِنٌ لا بما أَخَذَ مِنْهُ ثَانٍ، وَعَكْسُهُ لو لم يصدِّقه.....

برأته بهذا القضاء، (ولو صدَّقه) مَدِينٌ على دَفْعِ الدَّيْنِ؛ لأنَّ عَدَمَ الرجوعِ لتفريطِ الضامِنِ ونحوه بعدمِ الإِشهاد، فلا فَرْقَ بين تَصْديقِهِ وتكْذِيبِهِ، (إلا إن ثبت) القضاء بَيِّنَةٌ (أو حَضَرَهُ)؛ أي: القضاء مضمونٌ عنه، (وُثِّبَتْ) حضورُهُ باعْتِرافٍ أو بَيِّنَةٍ؛ لأنه المفرطُ بتركِ الإِشهاد، (أو أشْهَدَ) دافعُ الدَّيْنِ (وماتَ شَهِودُهُ أو غابوا)؛ أي: شَهِودُهُ، (وَصَدَّقَهُ)؛ أي: الدافعُ - وإنْ أنكَرَ الحضورَ - فالقولُ قولُ مَدِينٍ على حضورِهِ أو غَيْبَةِ شَهِودِهِ أو مَوْتِهِمْ؛ لأنه لم يفرط، وليس الموتُ أو الغيبةُ من فَعْلِهِ.

(ويَتَجَهُّ: فَيَرْجِعُ ضَامِنٌ) على مَدِينٍ ادَّعَى أَنَّهُ قَضَى عَنْهُ الدَّيْنُ، وأنكَرَهُ الدائنُ، وأَخَذَهُ مِنْهُ ثَانِيًا، وكان قد أشْهَدَ على القضاء وماتَ شَهِودُهُ أو غابوا، وصدَّقه المَدِينُ في دَعْوَاهُ، ويأْخُذُ مِنَ المَدِينِ بِقَدْرِ الدَّيْنِ الذي دَفَعَهُ أَوَّلًا؛ لحصولِ البراءةِ به باطنًا، و(لا) يرجعُ عليه (بما أَخَذَ مِنْهُ ثَانِيًا)؛ لاعْتِرافِهِ بأنَّ الدائنَ ظَلَمَهُ؛ فلا يُحْمَلُ ظَلَمَهُ لغيرِهِ، (وعَكْسُهُ لو لم يُصَدِّقْهُ)؛ أي: لم يصدِّقِ المضمونُ عنه الضامنَ ولا بَيِّنَةً؛ فَيَرْجِعُ الضامنُ عليه بما أَخَذَ مِنْهُ الدائنُ ثَانِيًا؛ لأنَّ المَدِينِ لم يَبْرَأْ ظاهراً إلا في القضاء الثاني، وهو متجهٌ<sup>(١)</sup>.

(١) أقول: ليس الاتجاه في نسخة الشارح، وهو يجري على أحد الوجهين في المسألة، مشى البهوتي على الوجه الثاني عكس ما في الاتجاه بأنه يرجع بالثاني، وعبارة «الكافي» قال: إذا ادعى الضامن القضاء، فأنكره المضمون له، فالقول قوله مع يمينه، وله مطالبة من =

وإن رُدَّتْ شهادتُهُم بنحو فسقٍ ظاهرٍ، لم يَرْجِعْ، وبخفيٍّ فاحتمالان،  
ويَرْجِعُ مَعَ شَاهِدٍ وَيَمِينٍ، وَصَوَّبَهُ فِي «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ»، وَإِنْ اعْتَرَفَ رَبُّ  
دَيْنٍ بِالْقَضَاءِ وَأَنْكَرَ مَدِينٌ لَمْ يُسْمَعْ إِنْكَارُهُ، وَمَنْ أَرْسَلَ آخَرَ إِلَى مَنْ لَهُ  
عِنْدَهُ.....

(وإن رُدَّتْ شهادتُهُم)؛ أي: الشهود (بنحو فسقٍ ظاهرٍ؛ لم يَرْجِعْ) الضامنُ؛  
لتفريطه، (و) إن رُدَّتْ (ب) أمرٍ (خفيٍّ)؛ كالفسقِ الباطنِ، أو لكونِ الشهادةِ مختلفاً  
فيها كشهادة العبيد؛ (فاحتمالان) أطلقهما في «المُغْنِي» و«الشرح» و«الفروع»<sup>(١)</sup>،  
(ويرجع مع شاهدٍ) واحدٍ (ويمينٍ)، قاله في «الرعاية الكبرى» (وصوبه في «تصحيح  
الفروع»<sup>(٢)</sup>) لقبولِ شهادة الواحدِ مع اليمينِ في الأموالِ.

(وإن اعترفَ ربُّ دَيْنٍ بِالْقَضَاءِ وَأَنْكَرَ مَدِينٌ؛ لَمْ يُسْمَعْ إِنْكَارُهُ)؛ لاعترافِ  
ربِّ الحقِّ بأنَّ الذي له صار للضامنِ؛ فوجِبَ قبولُ قوله؛ لأنه إقرارٌ على نفسه.  
(وَمَنْ أَرْسَلَ آخَرَ إِلَى مَنْ لَهُ)؛ أي: المرسلِ (عنده)؛ أي: المرسلِ إليه

= شاء منهما، فإن استوفاه من الضامن؛ لم يرجع على المضمون عنه إلا بأحد القضاءين؛  
لأنه يدعي أن المضمون له ظلمه بالأخذ الثاني، فلا يرجع به على غيره، وفيما يرجع  
وجهان: أحدهما بالقضاء الأول؛ لأنه قضاء صحيح والثاني ظلم، والوجه الثاني يرجع  
بالقضاء الثاني؛ لأنه الذي أبرأ الذمة ظاهراً، فأما إن استوفى من المضمون عنه، فهل  
للضامن الرجوع عليه؟ ينظر، فإن كذبه المضمون عنه في القضاء لم يرجع؛ لأنه لم يثبت  
صدقه، وإن صدقه، وكان قد فرط في القضاء، لم يرجع بشيء؛ لأنه أذن في قضاء مبرئ  
ولم يوجد، وإن لم يفرط رجع، انتهى، فتأمل، انتهى.

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤/٣٥٦)، و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٥/٩٢)،  
و«الفروع» لابن مفلح (٦/٤٠٠).

(٢) انظر: «تصحيح الفروع» للمرداوي (٦/٤٠٠).

مَالٌ لَأَخْذِ دِينَارٍ، فَأَخَذَ أَكْثَرَ، ضَمِنَهُ مُرْسِلٌ وَرَجَعَ بِهِ عَلَى رَسُولِهِ إِنْ ثَبَتَ  
بَاعْتِرَافِهِ أَوْ إِقَامَةِ بَيِّنَةٍ دَافِعٍ، وَيَصِحُّ ضِمَانُ الْحَالِّ مُؤَجَّلًا، فَلَا يَطَالِبُ  
ضَامِنٌ قَبْلَ حُلُولِهِ، .....

(مَالٌ أَخَذَ دِينَارٍ) مِنَ الْمَالِ، (فَأَخَذَ) الرَّسُولُ مِنَ الْمُرْسِلِ إِلَيْهِ (أَكْثَرَ) مِنْ دِينَارٍ،  
فَضَاعَ (ضَمِنَهُ)؛ أَي: الْمَأْخُودَ (مُرْسِلٌ)؛ لِأَنَّهُ الْمَسْلُطُ لِلرَّسُولِ، (وَرَجَعَ) (مُرْسِلٌ)  
(بِهِ)؛ أَي: الْمَأْخُودَ (عَلَى رَسُولِهِ)<sup>(١)</sup>، نَقَلَهُ مُهَنَّا، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي «الْإِنْصَافِ»  
فِي (بَابِ الْحَوَالَةِ)، وَابْنُ رَجَبٍ<sup>(٢)</sup>، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْمُنْتَهَى»<sup>(٣)</sup>؛ لِتَعَدِّيهِ بِأَخْذِهِ،  
وَمَحَلُّ الرُّجُوعِ عَلَيْهِ (إِنْ ثَبَتَ) أَخْذَهُ الْأَكْثَرَ (بَاعْتِرَافِهِ)؛ أَي: الرَّسُولِ، (أَوْ إِقَامَةِ  
بَيِّنَةٍ دَافِعٍ) بِذَلِكَ، فَإِنْ ضَمِنَهُ، لَمْ يَرْجِعْ عَلَى أَحَدٍ؛ لِاسْتِقْرَارِ الضَّمَانِ عَلَيْهِ؛ لِحَصُولِ  
التَّلَفِ تَحْتَ يَدِهِ<sup>(٤)</sup>.

(وَيَصِحُّ ضِمَانُ الْحَالِّ مُؤَجَّلًا) نَصًّا؛ لِحَدِيثِ ابْنِ مَاجَهَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ  
مَرْفُوعًا<sup>(٥)</sup>، وَلِأَنَّهُ مَالٌ لَزِمَ مُؤَجَّلًا بَعْقِدٍ، فَكَانَ كَمَا التَزَمَهُ؛ كَالثَّمَنِ الْمُؤَجَّلِ، وَالْحَقُّ  
يَتَأَجَّلُ فِي ابْتِدَاءِ ثُبُوتِهِ إِذَا كَانَ ثُبُوتُهُ بَعْقِدٍ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الضَّامِنِ حَالًا وَتَأَجَّلَ،  
وَيَجُوزُ تَخَالُفُ مَا فِي الذَّمَّتَيْنِ، وَعَلَى هَذَا فَلَوْ كَانَ الدَّيْنُ مُؤَجَّلًا إِلَى شَهْرَيْنِ؛ لَمْ  
يَطَالِبْ قَبْلَ مَضِيِّهَا، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: (فَلَا يَطَالِبُ ضَامِنٌ قَبْلَ حُلُولِهِ)؛ أَي:

(١) أقول: فيه مخالفة لـ «الإقناع»، فارجع إليه، وكان عليه الإشارة إلى ذلك، لكن سيأتي  
في (باب الوكالة) مخالفته لما هنا، وموافقته لـ «الإقناع»، فتنبه له، انتهى.

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٥/ ٢٢٣)، و«القواعد الفقهية» لابن رجب (ص: ٢٤٠).

(٣) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوح (٢/ ٤٣٤).

(٤) في «ق»: «بيده» بدل «تحت يده».

(٥) رواه ابن ماجه (٢٤٠٦)، ورواه أيضاً أبو داود (٣٣٢٨).

وَمَدِينٌ فِي الْحَالِّ. وَضَامِنٌ مُؤَجَّلٌ حَالاً لَا يُلْزَمُهُ قَبْلَ أَجَلِهِ وَإِنْ عَجَّلَهُ بَلَا  
إِذَنْ مَدِينٌ لَمْ يَرْجَعْ حَتَّى يَحِلَّ، وَإِلَّا رَجَعَ، وَلَا يَحِلُّ بِمَوْتِ مَضْمُونٍ  
وَضَامِنٍ إِنْ وَثَّقَ الْوَرِثَةُ، وَإِلَّا حَلَّ، وَمَنْ ضَمِنَ أَوْ كَفَلَ ثُمَّ قَالَ: لَمْ يَكُنْ  
عَلَيْهِ حِينَئِذٍ حَقٌّ، .....

الأجل، (و) للدائن مطالبة (مدِينٌ في الحال)؛ لأنه لم يتأجل في حقه.  
(وضامِنٌ) دَيْنٌ (مؤجَّلٌ حالاً لا يلزمه) أدائه (قبل حلوله)؛ أي: أَجَلِهِ؛ لأنه  
فرع المضمون عنه، فلا يلزم ما لا يلزم المضمون عنه؛ كما أن المضمون لو ألزم  
نفسه تعجيل المؤجل؛ لم يلزمه تعجيله.

والفرق بينها وبين التي قبلها: أَنَّ الْحَالَ ثَابِتٌ<sup>(١)</sup> مستحق القضاء في جميع  
الزمان، فإذا ضَمِنَهُ مؤجَّلاً؛ فقد التزم بعض ما يجب على المضمون عنه؛ فصَحَّ،  
كما لو كان الدَّيْنُ عَشْرَةَ فُضِّمْنَ خَمْسَةٌ، وأما المؤجل: فلا يُسْتَحَقُّ قضاؤه إلاَّ عند  
أَجَلِهِ، فإذا ضَمِنَهُ حالاً، التزم ما لم يجب، كما لو كان الدَّيْنُ عَشْرَةَ فُضِّمْنَ عَشْرِينَ.

(وإن عَجَّلَهُ)؛ أي: المؤجَّلَ ضامِنٌ (بلا إذن مدين؛ لم يرجع) ضامنٌ على  
مضمونٍ عنه (حتى يحل) الدَّيْنُ؛ لأنَّ ضمانه لا يغيِّره عن تأجيله؛ (وإلا) بأنَّ أَذْنَ  
مضمونٌ عنه بتعجيله؛ (رجع) عليه؛ لأنه أدخل الضرر على نفسه.

(ولا يحل) دينٌ مؤجَّلٌ (بموت مضمون) عنه، (و) لا بموتِ (ضامنٍ إن وثَّقَ  
الورثة) ربَّ الدَّيْنِ برهنٍ يُخْرِزُ أَوْ كَفِيلٍ مَلِيٍّ، (وإلا) توثَّقَ الورثة؛ (حل) الدَّيْنُ،  
فيطالبون به في الحال.

(ومن ضَمِنَ أَوْ كَفَلَ) شخصاً، (ثم قال: لم يكن عليه)؛ أي: المضمون أو  
المكفول (حينئذ)؛ أي: حينَ ضَمِنْتَهُ أَوْ كَفَلْتَهُ (حق) للمضمون أو المكفول له؛

(١) سقط من «ق»: «المؤجل لم يلزمه... ثابت».

صَدَّقَ خَصْمُهُ بيمينه.

\* فرع: مَنْ ادَّعَى الْفَأَّ عَلَى حَاضِرٍ وَغَائِبٍ، وَأَنَّ كَلًّا ضَمِنَ صَاحِبُهُ، فَأَنْكَرَ الْحَاضِرُ، فَأُقِيمَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ وَأَخَذَ مِنْهُ الْأَلْفَ، لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْغَائِبِ بِشَيْءٍ مَا لَمْ يَصَدِّقْهُ.

\* \* \*

(صَدَّقَ خَصْمُهُ)؛ أي: المضمون أو المكفول (بيمينه)؛ لاحتمالِ صَدَّقَ دَعَوَاهُ، فَإِنْ نَكَلَ مَضمونٌ أو مكفولٌ له؛ قُضِيَ عَلَيْهِ بِبِرَاءَةِ الضَّمِينِ وَالْأَصِيلِ.

\* (فرع): مَنْ ادَّعَى الْفَأَّ عَلَى حَاضِرٍ وَغَائِبٍ، وَأَنَّ كَلًّا مِنْهُمَا (ضَمِنَ صَاحِبُهُ) مَا عَلَيْهِ، فَإِنْ اعْتَرَفَ الْحَاضِرُ بِذَلِكَ، فَلِلْمَدَّعِي أَخْذُ الْأَلْفِ مِنْهُ؛ لَاعْتِرَافِهِ لَهُ بِهِ أَصَالَةً وَضَمَانًا، فَإِذَا رَجَعَ الْغَائِبُ، واعترف بذلك؛ رَجَعَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ بِنَصْفِهِ الَّذِي آذَاهُ عَنْهُ إِنْ نَوَى الرَّجوعَ، وَإِنْ أَنْكَرَ الْغَائِبُ ذَلِكَ - وَلَا بَيِّنَةً - فَقَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بِرَأْيِهِ، (و) إِنْ (أَنْكَرَ الْحَاضِرُ) ذَلِكَ فَقَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ، (ف) إِنْ (أُقِيمَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ) بِالْدَّعْوَى، (وَأَخَذَ) الْمَدَّعِي (مِنْهُ الْأَلْفَ)؛ لَمْ يَرْجِعْ (الْغَارِمُ) (عَلَى الْغَائِبِ بِشَيْءٍ)؛ لِإِقْرَارِهِ أَنْ لَا حَقَّ عَلَيْهِمَا، وَأَنَّ الْمَدَّعِي ظَلَمَهُ، (مَا لَمْ يَصَدِّقْهُ)؛ أي: يُصَدِّقُ الْغَائِبُ الْغَارِمَ؛ بِأَنْ يَعْتَرِفَ الْغَائِبُ بِمَا عَلَيْهِ، وَيَرْجِعَ الْحَاضِرُ عَنْ إِنْكَارِهِ؛ فَلِلْحَاضِرِ حَيْثُ الرَّجوعُ عَلَى الْغَائِبِ بِمَا غَرِمَهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي عَلَيْهِ حَقًّا يَعْتَرِفُ لَهُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ تَقُمْ عَلَى الْحَاضِرِ بَيِّنَةٌ بِمَا ادَّعَى عَلَيْهِ مِنَ الْأَلْفِ أَصَالَةً وَضَمَانًا؛ حَلَفَ؛ لِأَنَّهُ مِنْكَرٌ، وَبَرِيءٌ؛ أي: انْقَطَعَتِ الْخُصُومَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَدَّعِي؛ فَإِذَا قَدِمَ الْغَائِبُ، فَإِنْ أَنْكَرَ مَا كَانَ ادَّعَى بِهِ عَلَيْهِ مِنَ الْأَصَالَةِ وَالضَّمَانِ، وَحَلَفَ، بَرِيءٌ؛ أي: انْقَطَعَتِ الْخُصُومَةُ مَعَهُ، وَإِنْ اعْتَرَفَ بِالْدَّعْوَى؛ لَزِمَهُ دَفْعُ الْأَلْفِ مُوَاخَذَةً لَهُ بِاعْتِرَافِهِ، وَلَا رَجوعَ عَلَى الْحَاضِرِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَوْ إِقْرَارٍ مِنَ الْحَاضِرِ.

## فصل في الكفالة

وهي: التزام رشيدٍ مختارٍ إحضارَ مَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ مَالِيٌّ إِلَى رَبِّهِ،  
وَيَتَّجُهُ: وَتَصَحُّ مِنْ قِنٍّ بِإِذْنِ سَيِّدٍ، وَمُفْلِسٍ، فَإِنْ عَجَزَ لِرَمَّةٍ بَعْدَ فَكِّ  
حَجْرِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ رِضَاءُ مَكْفُولٍ وَمَكْفُولٍ لَهُ، .....

### (فصلٌ

### في الكفالة

وهي) مصدرٌ: كَفَلَ، بمعنى: التزم، وشرعاً: (التزام رشيدٍ مختارٍ إحضارَ  
مَنْ عَلَيْهِ)؛ أي: تعلق به (حقٌّ مَالِيٌّ) مِنْ دَيْنٍ أَوْ عَارِيَّةٍ أَوْ نَحْوِهَا (إِلَى رَبِّهِ)؛  
أي: الحقُّ، متعلقٌ بـ (إحضارٍ)، والجمهورُ على جوازِها؛ لعمومِ حديث: «الزَّعِيمُ  
غَارِمٌ»<sup>(١)</sup>، ولدعاء الحاجةِ إلى الاستيثاقِ بضمانِ المالِ أَوْ الْبَدَنِ، وكثيرٌ مِنَ النَّاسِ  
يَمْتَنِعُ مِنْ ضَمَانِ الْمَالِ، فَلَوْ لَمْ تَجْزِ الْكِفَالَةُ، لَأَدَّى إِلَى الْحَرَجِ، وَتَعَطَّلَتِ الْمَعَامَلَاتُ  
الْمَحْتَاجُ إِلَيْهَا.

(وَيَتَّجُهُ: وَتَصَحُّ) الْكِفَالَةُ (مِنْ قِنٍّ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ)، وكذا مِنْ مَكَاتِبِ كِبَاقِي  
الْمَعَامَلَاتِ، (و) مِنْ (مُفْلِسٍ) بَعْدَ أَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ؛ لِقَبُولِ ذِمَّتِهِ الْإِتِّزَامَ، (فَإِنْ عَجَزَ)  
عَنْ إِحْضَارِ مَكْفُولٍ وَتَسْلِيمِهِ، (لِرَمَّةٍ)؛ أي: الْمَفْلِسِ - أَدَاءُ مَا عَلَيْهِ (بَعْدَ فَكِّ حَجْرِهِ)؛  
أي: الْمَفْلِسِ، وَهُوَ مَتَّجُهُ<sup>(٢)</sup>.

(وَلَا يُعْتَبَرُ) لَصِحَّةِ الْكِفَالَةِ (رِضَا مَكْفُولٍ وَلَا مَكْفُولٍ لَهُ)؛ لِأَنَّهَا وَثِيقَةٌ لَا قَبْضَ  
فِيهَا، فَصَحَّتْ مِنْ غَيْرِ رِضَاهُمَا كَالشَّهَادَةِ.

(١) تقدم تخريجه (٦/ ٣٥٧).

(٢) أقول: اتجه الشارح، وصرح به (م ص) وغيره، انتهى.



وتصحُّ حالةٌ ومؤجَّلةٌ كضمانٍ، ومَعَ إطلاقٍ فحالةٌ وتنعقدُ بما ينعقدُ به ضمانٌ، ويتَّجهُ: بشرطِ إضافةِ اللَّفْظِ لإحضارِ مكفولٍ، وعلى قياسِ كلامِ الشيخ: لا، وَمَنْ ضَمِنَ معرفةَ شخصٍ.....

(وتصحُّ) الكفالةُ (حالةٌ ومؤجَّلةٌ، كضمانٍ) وثمَّنٍ في بيعٍ، (ومع إطلاقٍ)؛ كقوله: أنا كفيلٌ ببدنِ فلانٍ (فحالةٌ) كالضمانِ إذا أُطلقَ يكونُ حالاً؛ لأنَّ كلَّ عقدٍ يدخله الحلُّ؛ كالثَّمَنِ في البيعِ والأجرةِ والصَّدَاقِ اقْتَضَى إطلاقه الحلَّ.

(وتنعقدُ) الكفالةُ (بما)؛ أي: لفظٍ (ينعقدُ به ضمانٌ)؛ لأنَّها نوعٌ منه فانعقدتْ بما ينعقدُ به، قال البُهوتِيُّ: قلتُ فيؤخَذُ منه صَحَّتْهَا مِمَّنْ يصحُّ ضمانُهُ<sup>(١)</sup>.

(ويتَّجهُ): أنها تنعقدُ (بشرطِ إضافةِ اللَّفْظِ لإحضارِ مكفولٍ)؛ ك: أنا ضامنٌ إحضاره، (وعلى قياسِ كلامِ الشيخ) تقيُّ الدَّيْنِ المتقدِّمِ في (الضمان): (لا) تُشترطُ إضافةُ اللَّفْظِ إلى مكفولٍ، وظاهرُ كلامِ الأصحابِ يؤيِّدُ ما قاله الشيخُ، إلَّا ما اتَّجهه المصنِّف<sup>(٢)</sup>.

(وَمَنْ ضَمِنَ معرفةَ شخصٍ) بأنْ جاءَ إنسانٌ إلى آخرَ ليستدينَ منه، فقالَ له: لا أُعطيك؛ لأنَّني لا أعرفُكَ، فضمَّنَ له إنسانٌ معرفته، فداينته؛ ثم غابَ المستدينُ

(١) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٢/ ١٣٠).

(٢) أقول: ذكره الشارح، وقرر نحواً مما قرره شيخنا، ثم قال: فليحرر، انتهى. قلت: لم أرَ مَنْ صرح به، وهو ظاهرٌ يقتضيه كلامهم، فلا يكفي قوله: أنا كافل، فقط، بل لا بد من قوله: أنا كافل إحضار فلان، ونحوه، قياساً على الضمان، وعلى كلام الشيخ يكفي قوله: أنا كافل، ونحوه، وفيما قرره شيخنا تبعاً للشارح ما لا يخفى على المتأمل، فتأمل، انتهى.

أُخِذَ بتعريفه لا بحضوره، خلافاً لـ «المنتهى»، .....

أو تَوَارَى؛ (أُخِذَ) - بالبناء للمفعول - ضامنُ المعرفة (بتعريفه)، قال الشيخُ تقي الدين<sup>(١)</sup>: معناه: إِنِّي أَعْرِفُكَ مَنْ هُوَ وَأَيْنَ هُوَ (لا بحضوره) في قولٍ؛ لَأَنَّ دَلَالََةَ الكفيلِ المكفولَ له على المكفولِ به وإعلامه بمكانه، يَبْرَأُ به وَيُعَدُّ تسليماً، (خلافاً لـ «المنتهى») حيث قال: وَإِنْ ضَمِنَ معرفته أُخِذَ به<sup>(٢)</sup>؛ أي: بالمستدين نصّاً، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ ضَمِنَ.

وفي رواية أبي طالب: فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ غَرِمَ.

قال ابن عقيل: وهذا يُعْطِي أَنَّ أَحْمَدَ جَعَلَ ضَمَانَ معرفته تَوْثِقَةً لِمَنْ لَهُ الْمَالُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: ضَمَنْتُ لَكَ حُضُورَهُ مَتَى أَرَدْتُ<sup>(٣)</sup> كَأَنَّكَ أَنْتَ لَا تَعْرِفُهُ وَلَا يُمَكِّنُكَ إِحْضَارُ مَنْ لَا تَعْرِفُهُ، فَأَنَا أَعْرِفُهُ فَأُحْضِرُهُ لَكَ مَتَى أَرَدْتُ، فَصَارَ كَقَوْلِهِ: تَكَفَّلْتُ بِيَدْنِهِ، انْتَهَى. فَيَطَالِبُ ضَامِنُ الْمَعْرِفَةِ بِإِحْضَارِهِ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ إِحْضَارِهِ مَعَ حَيَاتِهِ؛ لَزِمَهُ مَا عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> لِمَنْ ضَمِنَ معرفته له.

قال في «شرح المنتهى»: فَإِنْ قِيلَ: المرادُ بقوله: أُخِذَ به؛ أي: بِدَلِّ رَبِّ الدِّينِ عَلَى اسْمِهِ وَمَكَانِهِ، فَالْجَوَابُ: أَنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ مِنْ وَجْهِ:

الأول: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، لَقَالَ الْإِمَامُ: أُمِرَ أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ، أَوْ قَالَ: أُخِذَ بِمَعْرِفَتِهِ، أَوْ قَالَ: كَلِّفَ تَعْرِيفَهُ، وَفِي قَوْلِهِ: أُخِذَ به، مَا يَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِ ذَلِكَ.

الثاني: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، لَاسْتَعْنَى رَبُّ الدِّينِ بِسُؤَالِهِ عَنْ نَسَبِ الْمُسْتَدِينِ

(١) في «شرح المحرر» كما في «كشف القناع» للبهوتي (٣/ ٣٧٥).

(٢) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوحى (٢/ ٤٣٥).

(٣) في «ق»: «حضرت».

(٤) سقط من «ق»: «ما عليه».

فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ ضَمِنَ، وَتَصَحُّ بِيَدِنِ مَنْ عِنْدَهُ عَيْنٌ مضمونةٌ أو أمانةٌ، .....

ومكانه، وإن ارتأب في صحة قوله حصل زوال الريبة بصدقه على ذلك من غير ضمان معرفته.

الثالث: أن المقصود من ضمان المعرفة التوثق، فإنه لا فائدة لرب الدين أن ينسب له أو يذكر له أنه ساكن بمحلة كذا، ولو مع غناؤه، مع غيبته وغيبه ماله.

الرابع<sup>(١)</sup>: أن قول الإمام: فإن لم يقدر ضمن، يدل على أن المطلوب منه قد لا يقدر عليه في بعض الأحوال، والتعريف قادر عليه في كل وقت طلب منه، إما بلفظه أو بكتابه، أو إشارته إن عرض له ما يمنعه من التلفظ، انتهى.

(فإن لم يعرفه) من هو وأين هو؛ (ضمن) ما عليه<sup>(٢)</sup>، وإن عرفه ذلك فليس عليه أن يحضره. هذا تتم الكلام الأول، فرعه المصنف على اختيار الشيخ تقي الدين، وقد علمت ما فيه.

(وتصح الكفالة) (بيد من عنده عين مضمونة أو أمانة) أو عارية أو غصب،

(١) في «ق»: «الراجع».

(٢) أقول: وجدت هامشةً معزّيةً للسفاري على هذا الموضع من «المنتهى»، فقال: قوله: أخذ به، أعلم أن ما هنا مخالف لـ «الإقناع» و«غاية الشيخ مرعي»، ثم نقل عبارة «الإقناع» و«الغاية» ثم قال: ورد صاحب «المنتهى» في شرحه ما قاله في «الإقناع» بما يطول، وعزاه لشرح «المقنع»، والمعتمد الآن فتوى ما في «الإقناع» و«الغاية»؛ لأنه أقيس؛ إذ لا يلزم الإنسان شيء غير الذي التزم به، وهو إنما التزم بالتعريف، وأيضاً في كلام شارح «المنتهى» اضطراب؛ فإنه قال: لأن الضمان ليس له صيغة معينة، وهذا خلاف ما اعتمده في المتن، والله تعالى أعلم، انتهى. قلت: وفصل الشيخ عثمان في هذه المسألة وغيره، فارجع إلى ذلك، انتهى.

وَكَفَلَهُ فِي التَّعَدِّي، أَوْ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَلَوْ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا، وَيَخْضُرَانِ  
مَجْلِسَ الْحُكْمِ لِلشَّهَادَةِ عَلَيْهِمَا، لَا حَدٌّ أَوْ قِصَاصٌ، وَلَا بَزْوَجَةٍ وَلَا شَاهِدٍ،  
وَلَا إِلَى أَجَلٍ أَوْ بِشَخْصٍ مَجْهُولَيْنِ.....

(وَكَفَلَهُ فِي التَّعَدِّي، أَوْ عَلَيْهِ دَيْنٌ) وَجَبَ أَوْ يَجِبُ غَيْرَ جَزِيَةٍ وَدَيْنٍ سَلَمٍ.  
وَتَصَحُّ بَدَنِ كُلِّ مَنْ يَلْزُمُهُ الْحُضُورُ لِمَجْلِسِ الْحُكْمِ (وَلَوْ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا،  
وَيَخْضُرَانِ مَجْلِسَ الْحُكْمِ لِلشَّهَادَةِ عَلَيْهِمَا) بِالْإِتْلَافِ، وَبَدَنٍ مَحْبُوسٍ وَغَائِبٍ؛  
لَأَنَّ كُلَّ وَثِيقَةٍ صَحَّتْ مَعَ الْإِطْلَاقِ وَالْحُضُورِ؛ صَحَّتْ مَعَ الْحَبْسِ وَالْغَيْبَةِ؛ كَالَّذِينَ  
وَضَمَانِ الْمَالِ.

و(لَا) تَصَحُّ بَدَنِ مَنْ عَلَيْهِ (حَدٌّ) لِلَّهِ؛ كَحَدُّ الزَّنا، أَوْ لَادِمِيٍّ؛ كَحَدِّ قَذْفٍ؛  
لَحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا: «لَا كِفَالَةَ فِي حَدٍّ»<sup>(١)</sup>، وَلَأَنَّ  
مَبْنَاهُ عَلَى الْإِسْقَاطِ وَالذَّرْءِ بِالشَّبْهَةِ، فَلَا يَدْخُلُهُ الْإِسْتِثْقَاءُ، وَلَا يُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْ  
غَيْرِ الْجَانِي، (أَوْ) عَلَيْهِ (قِصَاصٌ)؛ فَلَا تَصَحُّ كِفَالَتُهُ؛ لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْحَدِّ، (وَلَا بَزْوَجَةٍ)  
لَزَوْجَتِهَا فِي حَقِّ الزَّوْجِيَّةِ لَهُ عَلَيْهَا، (وَلَا) ب (شَاهِدٍ)؛ لَأَنَّ الْحَقَّ عَلَيْهِمَا لَا يُمْكِنُ  
اسْتِيفَاؤُهُ مِنَ الْكَفِيلِ، وَلَا بِمَكَاتِبِ لَدَيْنِ كِتَابَةٍ؛ لَأَنَّ الْحُضُورَ لَا يَلْزُمُهُ؛ إِذْ لَهُ تَعْجِيزُ  
نَفْسِهِ، وَلَا وَلَدٍ بَوَالِدِهِ؛ لَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ إِحْضَارُهُ لِمَجْلِسِ الْحُكْمِ.

(وَلَا إِلَى أَجَلٍ أَوْ بِشَخْصٍ مَجْهُولَيْنِ)، أَمَّا عَدَمُ صَحَّتِهَا إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ؛  
فَلَأَنَّ الْمَكْفُولَ لَهُ لَيْسَ لَهُ وَقْتُ يَسْتَحِقُّ الْمَطْلَبَةَ فِيهِ، وَأَمَّا عَدَمُ صَحَّتِهَا بِشَخْصٍ  
مَجْهُولٍ؛ فَلَأَنَّهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ فِي الْحَالِ وَلَا فِي الْمَالِ؛ فَلَا يُمْكِنُ تَسْلِيمُهُ، بِخِلَافِ

(١) رواه ابن عدي في «الكامل» في الضعفاء، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦ / ٧٧) وأعلاه  
بعمرو بن أبي عمر الكلاعي الراوي عن عمرو بن شعيب وأنه مجهول وأحاديثه منكرة.

وَلَوْ فِي ضَمَانٍ؛ ك: إِلَى مَجِيءِ الْمَطَرِ وَهُبُوبِ الرِّيحِ، لَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ  
وَقْتُ يُسْتَحَقُّ طَلَبٌ فِيهِ، وَكَذَا لِحَصَادٍ وَجِذَاذٍ وَعَطَاءٍ، وَفِي «الْإِقْنَاعِ»  
ك «الْمَغْنِيِّ»، وَالْأَوَّلَى صِحَّتُهُ هُنَا لَأَنَّهُ تَبَرُّعٌ بِلا عَوَضٍ، وَإِنْ كَفَلَ بِجِزءٍ  
شَائِعٍ أَوْ عَضْوٍ - وَيَتَجَهُّ: أَوْ رُوحِهِ وَنَفْسِهِ - أَوْ بِشَخْصٍ عَلَى أَنَّهُ إِنْ جَاءَ  
بِهِ وَإِلَّا فَهُوَ كَفِيلٌ بِآخَرٍ أَوْ ضَامِنٌ مَا عَلَيْهِ، .....

ضَمَانٍ دِينَ مَجْهُولٍ يؤولُ إِلَى الْعِلْمِ، (وَلَوْ فِي ضَمَانٍ؛ كإلى مجيء المطر وهبوب  
الريح؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ وَقْتُ يُسْتَحَقُّ طَلَبٌ فِيهِ).

(وَكَذَا) لَا تَصِحُّ الْكِفَالَةُ (لِحَصَادٍ وَجِذَاذٍ وَعَطَاءٍ)؛ لِلْجَهَالَةِ عَلَى الْمَذْهَبِ،  
(وَفِي «الْإِقْنَاعِ» ك «الْمَغْنِيِّ») وَ«الشرح»<sup>(١)</sup>، (وَالْأَوَّلَى صِحَّتُهُ هُنَا؛ لَأَنَّهُ تَبَرُّعٌ بِلا  
عَوَضٍ) جَعَلَ لَهُ أَجَلًا لَا يَمْنَعُ حُصُولَ الْمُقْصُودِ مِنْهُ؛ فَصَحَّ؛ كَالنَّذْرِ، وَهَكَذَا كُلُّ  
مَجْهُولٍ لَا يَمْنَعُ مُقْصُودَ الْكِفَالَةِ.

(وَإِنْ كَفَلَ) رَشِيدٌ (بِجِزءٍ شَائِعٍ)؛ كَثُلَتْ مَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ وَرُبْعُهُ، (أَوْ) كَفَلَ  
بِ (عَضْوٍ) مِنْهُ ظَاهِرًا؛ كَرَأْسِهِ وَيَدِهِ، (وَيَتَجَهُّ): أَوْ كَانَ الْعَضْوُ جِسْمًا بَاطِنًا؛ كَقَلْبِهِ أَوْ  
كَبِدِهِ، (أَوْ) مُخْتَلَفًا فِيهِ ك (رُوحِهِ أَوْ نَفْسِهِ)؛ صَحَّ؛ لَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ إِحْضَارُهُ إِلَّا بِإِحْضَارِ  
الْكُلِّ، وَالنَفْسُ تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الذَّاتِ، وَهُوَ مُتَجَهٌّ<sup>(٢)</sup>.

(أَوْ) تَكَفَّلَ (بِشَخْصٍ عَلَى أَنَّهُ إِنْ جَاءَ بِهِ) فَقَدْ بَرِيَ، (وَإِلَّا) يَجِيءُ بِهِ (فَهُوَ  
كَفِيلٌ بِآخَرٍ) مُعَيَّنٍ، (أَوْ) فَهُوَ (ضَامِنٌ مَا عَلَيْهِ) مِنَ الْمَالِ؛ لَصَحَّةِ تَعْلِيلِ الْكِفَالَةِ

(١) انظر: «الْإِقْنَاعُ» لِلْحَجَاوِيِّ (٢ / ٣٥٢)، وَ«الْمَغْنِيُّ» لِابْنِ قِدَامَةَ (٤ / ٣٥٩)، وَ«الشرح

الْكَبِيرُ» لِابْنِ أَبِي عَمْرٍ (٥ / ١٠٦).

(٢) أَقُولُ: صَرَحَ بِهِ فِي «الْإِقْنَاعِ»، انْتَهَى.

أو: إذا قَدِمَ الحاجُّ فأنا كَفِيلٌ بِزَيْدٍ شَهْرًا، صَحَّ، والأخيرةُ جَمَعَتْ تعليقاً وتوقيتاً، وَيَبْرَأُ إِنْ لَمْ يَطَالِبْهُ فِيهِ، وَيَصِحُّ تعليقٌ بسببِ الحقِّ بلا نزاعٍ، ك: إِنْ أَقْرَضْتَ فَلَنَا كَذَا فُضْمَانُهُ عَلَيَّ، أو: أنا كَفِيلٌ، و: أَبْرِيءُ الكَفِيلَ وأنا كَفِيلٌ، فَسَدَ الشرطُ، فَيَفْسُدُ عَقْدُ الكَفَالَةِ، .....

والضمانُ على شرطٍ؛ كضمانِ العُهدَةِ، (أو) قال: (إذا قَدِمَ الحاجُّ، فأنا كَفِيلٌ بِزَيْدٍ شَهْرًا؛ صَحَّ) ذلك، (و) المسألةُ (الأخرى جَمَعَتْ تعليقاً وتوقيتاً)، وكلاهما صحيحٌ مع الانفردِ، فكذا مَعَ الاجتماعِ.

(وَيَبْرَأُ) مَنْ كَفَلَ شَهْرًا أو نحوه (إِنْ لَمْ يَطَالِبْ) مكفولٌ له بإحضاره (فيه)؛ أي: الشهرِ ونحوه؛ لأنه بِمُضِيِّهِ لا يكونُ كَفِيلًا، وأما توقيتُ الضمانِ فالظاهرُ أنه لا يصحُّ، لكن قال في «الرعاية الكبرى»: وَإِنْ عُلِقَ الضمانُ على شرطٍ مستقبليٍّ؛ صَحَّ. وقَدَّمَهُ في «المحرر»<sup>(١)</sup>، و«الحاوي الصغير»، وَجَزَمَ به في «الوجيز»، و«المنوّر»<sup>(٢)</sup> وغيرهما، واختاره ابنُ عَبْدِوسٍ في «تذكرته»، وصاحبُ «الفائق»، وأبو الخطاب<sup>(٣)</sup>، والشريفُ، وأبو جعفرٍ، وغيرُهم.

(ويصحُّ تعليقُ) الكَفَالَةِ (بسببِ الحقِّ)؛ كالعُهدَةِ والدَّرَكِ وما لم يَجِبْ ولم يُوجَدْ سَبَبُهُ (بلا نزاعٍ) في ذلك، (ك: إِنْ أَقْرَضْتَ فَلَنَا كَذَا، فُضْمَانُهُ عَلَيَّ، أو) يقول: (وأنا كَفِيلٌ) به، (و) إِنْ قال: (أَبْرِيءُ الكَفِيلَ وأنا كَفِيلٌ؛ فَسَدَ الشرطُ)، وهو قولُه: أَبْرِيءُ الكَفِيلَ؛ لأنه في قوَّة: أنا كَفِيلٌ ببدنِ فلانٍ إِنْ أَبْرَأْتُ فَلَنَا الكَفِيلَ؛ (فَيَفْسُدُ عَقْدُ الكَفَالَةِ)؛ لأنه معلقٌ عليه.

(١) انظر: «المحرر» لمجد الدين بن تيمية (١ / ٣٤١).

(٢) انظر: «المنور» للأدومي (ص: ٢٦٤).

(٣) انظر: «الهداية» لأبي الخطاب (ص: ٢٦٦).

ويتجه: وتصحُّ البراءة، وكذا: كَفَلْتُ أو ضَمَنْتُ فلاناً على أن تُبرِّئني من كفالة فلانٍ أو ضمانه، أو: هذا الدَّينَ على أن تُبرِّئني من الآخر، وكذا لو شَرَطَ في كفالة وضمانٍ أن يتكفَّلَ المكفولُ له أو المكفولُ به آخر، أو.....

(ويتجه): لو أجابه لِمَا سألَه وأبرىء الكفيل، ثم امتنع السائل من الكفالة؛ يفسدُ العقد، (وتصحُّ البراءة)، لكن نُقِلَ عن القاضي أنه قال: لا يبرأ مكفولٌ بهذه البراءة؛ لأنَّ ربَّ الدَّينِ إنَّما أبرأه اعتماداً على صدقِ السائل<sup>(١)</sup>.

(وكذا: كَفَلْتُ أو ضَمَنْتُ فلاناً على أن تُبرِّئني من كفالة فلانٍ) الآخر (أو) من (ضمانه، أو) قال: ضمنتُ لك (هذا الدَّينَ على أن تُبرِّئني من) ضمانِ الدَّينِ (الآخر)، أو قال: ضمنتُ لك هذا المدينَ على أن تُبرِّئني من الكفالة بفلانٍ؛ فيفسدُ الشرطُ والعقدُ؛ لأنه شرطُ فسخٍ في عقدٍ؛ كالبيعِ بشرطِ فسخٍ بيعٍ آخر.

(وكذا لو شَرَطَ في كفالة وضمانٍ أن يتكفَّلَ المكفولُ له أو المكفولُ به آخر)؛ بأن قال: أنا كفيلٌ بفلانٍ على أن يتكفَّلَ لي بفلانٍ أو يضمنه لي، أو: أنا ضامنٌ ما على فلانٍ على أن يتكفَّلَ لي بفلانٍ أو يضمنه لي، (أو) كَفَلْتُ أو ضَمَنْتُ

(١) أقول: قال الشارح: وفيه نظر؛ إذ قال القاضي: لا يبرأ، ويأتي في الهبة أن تعليق البراءة لا يصح، انتهى. قلت: قال الخلوئي: قال شيخنا: رأيت ببعض الهوامش نقلاً عن الفارضي أنه لا يبرأ، انتهى. وقال الشيخ عثمان: لا تصح البراءة، وكتب عليه العلامة السَّقَّاريني وقال: إنه أَقْبَسُ؛ أي: من بحث المصنف، انتهى. وقول شيخنا: مكفول، صوابه: كفيل، فتأمل، انتهى. وأما توقيت الضمان: فالظاهر أنه لا يصح، لكن قال في «الرعاية الكبرى»: وإن علق الضمان على شرط مستقبل صح، وقدمه في «المحرر»، و«الحاوي الصغير»، وجزم به في «الوجيز»، و«المنور» وغيرهما، واختاره ابن عبدوس في «تذكرته»، وصاحب «الفائق»، وأبو الخطاب، والشريف أبو جعفر، وغيرهم.

يَضْمَنَ دَيْنًا عَلَيْهِ، أَوْ يَبِيعَهُ أَوْ يُؤَجِّرُهُ كَذَا.

\* \* \*

## فصل

وَمَتَى سَلَّمَ كَفِيلٌ مَكْفُولًا وَلَوْ لَمْ يَقُلْ: سَلَّمْتُهُ إِلَيْكَ، بِمَحَلِّ عَقْدٍ  
لَا بَغِيرِهِ، إِلَّا إِنْ عَيَّنَ وَقَدْ حَلَّ أَجَلُ كِفَالَةٍ إِنْ كَانَ.....

على أَنْ (يَضْمَنَ) المَكْفُولُ بِهِ أَوْ المَضْمُونُ عَنْهُ (دَيْنًا عَلَيْهِ)؛ أَي: عَلَى الكَفِيلِ أَوْ  
الضَامِنِ، (أَوْ) ضَمِنَ أَوْ كَفَلَ عَلَى أَنْ<sup>(١)</sup> (يَبِيعَهُ) المَكْفُولَ بِهِ أَوْ المَضْمُونُ عَنْهُ  
شَيْئًا عَيْنَهُ الكَفِيلُ أَوْ الضَامِنُ، (أَوْ) عَلَى أَنْ (يُؤَجِّرُهُ كَذَا)؛ أَي: دَارَهُ مَثَلًا، أَوْ  
عَلَى أَنْ يَهَبَهُ كَذَا؛ فَلَا يَصِحُّ الضَّمَانُ وَلَا الكِفَالَةُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ؛ لِأَنَّهُ كَبِيعَتَيْنِ فِي  
بَيْعَةِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ.

## (فصل)

وَمَتَى سَلَّمَ كَفِيلٌ مَكْفُولًا بِهِ لِمَكْفُولٍ لَهُ، (وَلَوْ لَمْ يَقُلْ): بَرِئْتُ إِلَيْهِ مِنْهُ، أَوْ:  
قَدْ (سَلَّمْتُهُ إِلَيْكَ)<sup>(٢)</sup>، أَوْ: قَدْ أَخْرَجْتُ نَفْسِي مِنْ كِفَالَتِهِ، (بِمَحَلِّ عَقْدٍ) إِنْ عَيَّنَ  
مَحَلَّ الْعَقْدِ، أَوْ وَقَعَتِ الْكِفَالَةُ مُطْلَقَةً بِأَنْ لَمْ يُعَيَّنْ فِيهَا مَوْضِعُ التَّسْلِيمِ، (لَا بَغِيرِهِ)،  
فَإِنْ سَلَّمَهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْعَقْدِ أَوْ غَيْرِ مَوْضِعٍ<sup>(٣)</sup> شَرَطَهُ؛ لَمْ يَبْرَأْ؛ لِأَنَّ رَبَّ الْحَقِّ قَدْ  
لَا يَقْدِرُ عَلَى إِثْبَاتِ الْحُجَّةِ فِيهِ لَغِيْبَةٍ نَحْوِ شَهْوَدِهِ، (إِلَّا إِنْ عَيَّنَ) غَيْرَ مَحَلِّ الْعَقْدِ  
فَيَتَعَيَّنُ، (وَقَدْ حَلَّ أَجَلُ كِفَالَةٍ إِنْ كَانَ) عَقْدُهَا مُؤَجَّلًا، بَرِئَ الكَفِيلُ؛ لِأَنَّ الكِفَالَةَ

(١) سقط من «ق».

(٢) في «ق»: «أسلمت» بدل «سلمته إليك».

(٣) في «ق»: «وموضع» بدل «أو غير موضع».



أَوْ لَا، وَلَا ضَرَرَ فِي قَبْضِ مَكْفُولٍ مِنْ غَيْبَةِ بَيِّنَةٍ وَتَأْجِيلِ دَيْنٍ، وَلَيْسَ  
ثُمَّ يَدُ حَائِلَةٍ ظَالِمَةٍ، أَوْ سَلَّمَ مَكْفُولٌ نَفْسَهُ بِمَحَلِّ عَقْدٍ، أَوْ مَاتَ، أَوْ  
تَلَفَتِ الْعَيْنُ الْأَمَانَةَ بِفِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى - وَيَتَّجُهُ: أَوْ ضَاعَتْ بِلا تَقْصِيرٍ - قَبْلَ  
طَلَبٍ، وَيَتَّجُهُ: أَوْ بَعْدَهُ إِنْ مَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ إِحْضَارَهُ فِيهِ = بَرَى كَفِيلٌ .

عَقْدٌ عَلَى عَمَلٍ فَبَرَى مِنْهُ بِعَمَلِهِ؛ كَالْإِجَارَةِ، وَسَوَاءٌ كَانَ عَلَيْهِ فِيهِ ضَرَرٌ أَوْ لَا؛ كَمَا لَوْ  
حَضَرَ الْمُسَلَّمُ فِيهِ فِي مَحَلِّ الْعَقْدِ، (أَوْ لَا)؛ أَي: أَوْ سَلَّمَهُ وَلَمْ يَحُلْ أَجَلَ الْكِفَالَةِ؛  
بِأَنَّهُ كَانَتْ مُؤَجَّلَةً إِلَى رَمَضَانَ - مَثَلًا - فَسَلَّمَهُ فِي رَجَبٍ، (وَلَا ضَرَرَ) عَلَى مَكْفُولٍ لَهُ  
(فِي قَبْضِ مَكْفُولٍ)، بَرَى كَفِيلٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ زَادَهُ<sup>(١)</sup> خَيْرًا بِتَعْجِيلِ حَقِّهِ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ  
ضَرَرٌ (مِنْ غَيْبَةِ بَيِّنَةٍ أَوْ تَأْجِيلِ دَيْنٍ) لَا يُمْكِنُ اقْتِضَاؤُهُ مِنْهُ، أَوْ لَمْ يَكُنْ يَوْمَ مَجْلِسِ  
الْحُكْمِ؛ لَمْ يَبْرَأْ كَفِيلٌ، (وَلَيْسَ ثُمَّ) بِفَتْحِ الْمَثَلَةِ (يَدُ حَائِلَةٍ) بَيْنَ رَبِّ الْحَقِّ وَالْمَكْفُولِ  
(ظَالِمَةٍ)، فَإِنْ كَانَتْ، لَمْ يَبْرَأْ الْكَفِيلُ؛ لِأَنَّهُ كَلَّا تَسْلِيمٍ.

(أَوْ سَلَّمَ مَكْفُولٌ نَفْسَهُ) لِرَبِّ الْحَقِّ (بِمَحَلِّ عَقْدٍ) بَرَى كَفِيلٌ؛ لِأَنَّ الْأَصِيلَ  
أَدَّى مَا عَلَيْهِ؛ كَمَا لَوْ قَضَى مَضْمُونٌ عَنْهُ الدَّيْنُ، (أَوْ مَاتَ) الْمَكْفُولُ؛ بَرَى كَفِيلٌ،  
سَوَاءً تَوَانَى الْكَفِيلُ فِي تَسْلِيمِهِ حَتَّى مَاتَ أَوْ لَا؛ لِسُقُوطِ الْحَضُورِ عَنْهُ بِمَوْتِهِ، (أَوْ  
تَلَفَتِ الْعَيْنُ الْأَمَانَةَ) الَّتِي تَكْفُلُ بِبَدَنِ مَنْ هِيَ عِنْدَهُ (بِفِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى - وَيَتَّجُهُ: أَوْ  
ضَاعَتْ) الْأَمَانَةُ (بِلا تَقْصِيرٍ) فِي حِفْظِهَا، وَهُوَ مَتَّجُهُ<sup>(٢)</sup> - (قَبْلَ طَلَبٍ؛ بَرَى كَفِيلٌ)؛  
لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَوْتِ الْمَكْفُولِ.

وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَبْرَأُ بِتَلَفِهَا بَعْدَ طَلَبِهِ بِهَا، وَلَا بِتَلَفِهَا بِفِعْلِ آدَمِيِّ، وَلَا بِغَضَبِهَا.

(١) فِي «ق»: «زَادَ».

(٢) أَقُولُ: اتَّجَهُ الشَّارِحُ أَيْضًا، وَلَمْ أَرِ مِنْ صَرَحَ بِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِيهِ كَلَامُهُمْ، فَتَأْمَلْ،  
انْتَهَى.

وَيَسْتَرِدُّ مَا دَفَعَهُ إِنْ ثُبِتَ مَوْتُ مَكْفُولٍ قَبْلَ غُرْمِهِ، وَكَذَا لَوْ تَلَفَتْ  
بِفَعْلِ اللَّهِ عَيْنٌ مضمونةٌ تَكْفَلُ بِإِحْضَارِهَا، لَا إِنْ مَاتَ كَفِيلٌ وَمَكْفُولٌ  
لَهُ، وَوَارِثُ كَفِيلٍ - وَيَتَّجُهُ: فَلَا يَلْزَمُ بَيْتَ الْمَالِ حَيْثُ لَا وَارِثَ لَهُ -  
كَهُوَ فِي إِحْضَارِ مَكْفُولٍ، وَإِنْ تَعَذَّرَ إِحْضَارُهُ مَعَ حَيَاتِهِ أَوْ . . . . .

(ويستردُّ) الكفيلُ (ما دفعه إِنْ ثُبِتَ مَوْتُ مَكْفُولٍ قَبْلَ غُرْمِهِ)؛ أي: الكفيلُ  
ما على المَكْفُولِ؛ لظهورِ براءةِ ذمَّةِ الكفيلِ بموتِ المَكْفُولِ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الْأَخْذَ مِنْهُ،  
وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى مَكْفُولٍ بَعْدَ أَدَائِهِ عَنْهُ مَا لَزِمَهُ، فَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ فِي رَجوعِهِ عَلَيْهِ  
كضامنٍ، وَأَنَّهُ يُسَلِّمُهُ إِلَى الْمَكْفُولِ لَهُ، ثُمَّ يَسْتَرِدُّ مَا أَدَّاهُ، بِخِلَافِ مَغْصُوبٍ تَعَذَّرَ  
إِحْضَارُهُ مَعَ بَقَائِهِ؛ لَامْتِنَاعِ بَيْعِهِ، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>(١)</sup>.

(وَكَذَا لَوْ تَلَفَتْ بِفَعْلِ اللَّهِ عَيْنٌ مضمونةٌ) كَعَارِيَّةٍ وَنَحْوِهَا (تَكْفَلُ بِإِحْضَارِهَا)؛  
لَأَنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ مَوْتِ الْمَكْفُولِ بِهِ، صَحَّحَهُ فِي «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ»<sup>(٢)</sup>، (لَا إِنْ مَاتَ  
كَفِيلٌ)؛ أي: لَا يَبْرَأُ بِمَوْتِهِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ تَرْكِتِهِ مَا كَفَّلَ بِهِ؛ حَيْثُ تَعَذَّرَ إِحْضَارُ مَكْفُولٍ  
بِهِ؛ كَمَا لَوْ مَاتَ الضَّامِنُ.

(و) لَا يَبْرَأُ كَفِيلٌ بِمَوْتِ (مَكْفُولٍ لَهُ)؛ لِأَنَّ الْكَفَالََةَ أَحَدُ نَوْعِي الضَّمَانِ،  
فَلَا تَبْطُلُ بِمَوْتِ مَكْفُولٍ لَهُ كَالضَّمَانِ.

(وَوَارِثُ كَفِيلٍ كَهُوَ فِي إِحْضَارِ مَكْفُولٍ)، فَيَلْزِمُهُ إِحْضَارُهُ أَوْ دَفْعُ مَا عَلَيْهِ مِنْ  
تَرْكَةِ الْكَفِيلِ، مَا لَمْ يَكُنِ الدَّيْنُ مُؤَجَّلًا، وَيُوثَّقُ مَكْفُولٌ لَهُ بِرَهْنٍ يُخْرِزُ أَوْ كَفِيلٌ مَلِيٌّ،  
(وَإِنْ تَعَذَّرَ) عَلَى كَفِيلٍ (إِحْضَارُهُ)؛ أي: الْمَكْفُولِ (مَعَ حَيَاتِهِ) بَأَنْ تَوَارَى، (أَوْ

(١) انظر: «الْفُرُوعُ» لابن مفلح (٦/٤٠٧).

(٢) انظر: «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ» لِلْمُرْدَاوِيِّ (٦/٤٠٧).

غَابَ غَيْبَةً تُعْلَمُ وَلَوْ مُتَقَطِعَةً - خِلَافاً لَهُ - وَمَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ رَدُّهُ فِيهِ،  
أَوْ مَضَى زَمَنٌ عَيْنُهُ لِإِحْضَارِهِ فِيهِ ك: كَفَلْتُهُ عَلَى أَنْ أُحْضِرَهُ غَدًا، فَمَضَى  
وَلَمْ يُحْضِرْهُ، ضَمِنَ مَا عَلَيْهِ، وَلَوْ أَحْضَرَهُ بَعْدُ، كَمَا لَوْ غَابَ غَيْبَةً وَلَمْ  
يُعْلَمَ لَهُ خَبْرٌ، فَيُلْزَمُ الْكَفِيلُ بِمَا عَلَيْهِ بِلَا مُهْلَةٍ، إِلَّا إِذَا شَرَطَ الْبَرَاءَةَ مِنْهُ  
إِنْ عَجَزَ، أَوْ أَنْ لَا مَالَ عَلَيْهِ بَتَلَفٍ عَيْنٍ مَكْفُولٍ بِهَا، .....

غَابَ) عَنْ الْبَلَدِ قَرِيباً أَوْ بَعِيداً (غَيْبَةً تُعْلَمُ) أَخْبَارُهُ، (وَلَوْ) كَانَتْ غَيْبَتُهُ (مُتَقَطِعَةً)؛  
كَمَا لَوْ ارْتَدَّ وَلِحَقَّ بَدَارُ حَرْبٍ مُقِيمًا - هَذَا الْمَذْهَبُ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ، وَقَطَعَ  
بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ، (خِلَافاً لَهُ)؛ أَي: لِصَاحِبِ «الْإِقْنَاعِ» حَيْثُ قَالَ: غَيْبَةً تُعْلَمُ غَيْرُ  
مُنْقَطِعَةٍ<sup>(١)</sup> - (وَمَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ) كَفَيْلاً (رَدُّهُ)؛ أَي: الْمَكْفُولِ (فِيهِ، أَوْ مَضَى  
زَمَنٌ عَيْنُهُ) كَفَيْلاً (لِإِحْضَارِهِ)؛ أَي: الْمَكْفُولِ (فِيهِ)؛ أَي: الزَّمَنِ؛ (ك) قَوْلِ كَفَيْلٍ:  
(كَفَلْتُهُ عَلَى أَنْ أُحْضِرَهُ) لَكَ (غَدًا، فَمَضَى) الْغَدُ (وَلَمْ يُحْضِرْهُ؛ ضَمِنَ) الْكَفِيلُ  
(مَا عَلَيْهِ)؛ أَي: الْمَكْفُولِ، نَصًّا، (وَلَوْ أَحْضَرَهُ بَعْدَ) ذَلِكَ؛ لِعُمُومِ حَدِيثِ: «الزَّعِيمُ  
غَارِمٌ»<sup>(٢)</sup>، فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْمَالُ بِإِحْضَارِهِ، بَعْدَ الْوَقْتِ الْمُسَمًّى، قَالَهُ الْمَجْدُ<sup>(٣)</sup>  
فِي «شَرْحِهِ»؛ (كَمَا لَوْ غَابَ) الْمَكْفُولُ (غَيْبَةً وَلَمْ يُعْلَمَ لَهُ خَبْرٌ؛ فَيُلْزَمُ الْكَفِيلُ)؛  
أَي: يُلْزَمُهُ الْحَاكِمُ (بِمَا عَلَيْهِ)؛ أَي: الْمَكْفُولِ (بِلَا مُهْلَةٍ)؛ لَمَّا تَقَدَّمَ، (إِلَّا إِذَا شَرَطَ)  
الْكَفِيلُ (الْبَرَاءَةَ مِنْهُ)؛ أَي: مِمَّا عَلَى الْمَكْفُولِ (إِنْ عَجَزَ) عَنْ إِحْضَارِهِ، (أَوْ) شَرَطَ  
الْكَفِيلُ (أَنْ لَا مَالَ عَلَيْهِ بَتَلَفٍ عَيْنٍ مَكْفُولٍ بِهَا) بِفَعْلٍ آدَمِيٍّ أَوْ هَرَبِيٍّ وَنَحْوِهِ.

(١) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٢/ ٣٥٥).

(٢) تقدم تخريجه (٦/ ٣٥٧).

(٣) سقطت من «ق».

وَأَفْتَى ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ بَعْدَ بَرَاءَةِ كَفِيلٍ بِمَوْتِ مَكْفُولٍ مَعَ شَرْطِ الْقِيَامِ بِمَا عَلَيْهِ إِنْ عَجَزَ عَنْ إِحْضَارِهِ، وَالسَّجَّانُ كَالْكَفِيلِ، أَطْلَقَهُ الشَّيْخُ، وَقَيَّدَهُ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: إِنْ هَرَبَ مَنْ فِي السَّجْنِ بِتَفْرِيطِهِ، وَكَذَا رَسُولُ الشَّرْعِ<sup>(١)</sup> وَنَحْوُهُ، .....

(وَأَفْتَى ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ بَعْدَ بَرَاءَةِ كَفِيلٍ بِمَوْتِ مَكْفُولٍ مَعَ شَرْطِ الْقِيَامِ بِمَا عَلَيْهِ، إِنْ عَجَزَ عَنْ إِحْضَارِهِ)، قَالَ فِي «شَرْحِ الْمُنْتَهَى»: وَلَوْ قَالَ فِي الْكِفَالَةِ: إِنْ عَجَزْتُ عَنْ إِحْضَارِهِ، أَوْ: مَتَى عَجَزْتُ عَنْ إِحْضَارِهِ، كَانَ عَلَى الْقِيَامِ بِمَا أَقَرَّ بِهِ، فَقَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: لَمْ يَبْرَأْ بِمَوْتِ الْمَكْفُولِ، وَلَزِمَهُ مَا عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>، قَالَ: وَقَدْ وَقَعَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَأَفْتِيَتْ فِيهَا بِلُزُومِ الْمَالِ.

(وَالسَّجَّانُ كَالْكَفِيلِ) عَلَيْهِ إِحْضَارُ الْخَصْمِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ إِحْضَارُهُ؛ ضَمِنَ مَا عَلَيْهِ، (أَطْلَقَهُ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ<sup>(٣)</sup>، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>(٤)</sup>، وَتَبِعَهُ فِي «الْإِقْنَاعِ»<sup>(٥)</sup>، (وَقَيَّدَهُ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ)، فَقَالَ: الْأَظْهَرُ أَنَّهُ كَالْوَكِيلِ يُجْعَلُ فِي حِفْظِ الْغَرِيمِ (إِنْ هَرَبَ مَنْ فِي السَّجْنِ بِتَفْرِيطِهِ)؛ لَزِمَهُ إِحْضَارُهُ، وَإِلَّا فَلَا، (وَكَذَا رَسُولُ الشَّرْعِ وَنَحْوُهُ) مَمَّنْ هُوَ وَكِيلٌ عَلَى بَدَنِ الْغَرِيمِ بِمَنْزِلَةِ كَفِيلِ الْبَدَنِ، فَإِنْ هَرَبَ غَرِيمٌ مِنْهُ، فَعَلَيْهِ إِحْضَارُهُ، أَوْ يَغْرَمُ مَا عَلَيْهِ عَلَى الْأَوَّلِ مطلقاً، وَعَلَى الثَّانِي: إِنْ كَانَ بِتَفْرِيطِهِ لَزِمَهُ إِحْضَارُهُ، وَإِلَّا فَلَا.

(١) فِي «ف»: «التَّبَرُّع».

(٢) انْظُرْ: «شَرْحُ مَنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» لِلْبَهْوتِيِّ (١٣٢ / ٢).

(٣) انْظُرْ: «الْإِخْتِيَارَاتُ الْفَقْهِيَّةُ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٤٧٧ / ١).

(٤) انْظُرْ: «الْفُرُوعُ» لِابْنِ مَفْلُحٍ (٤٠٧ / ٦).

(٥) انْظُرْ: «الْإِقْنَاعُ» لِلْحَجَاوِيِّ (٣٥٥ / ٢).

وَإِذَا طَلَبَ كَفِيلٌ مَكْفُولًا بِهِ أَنْ يُخْضِرَهُ مَعَهُ، أَوْ ضَامِنٌ مَضْمُونًا بِتَخْلِيصِهِ مِنْ ضَمَانِهِ بِتَوْفِيَةِ الْحَقِّ، لَزِمَهُ إِنْ كَفَلَ أَوْ ضَمِنَ بِإِذْنِهِ وَطُولَبَ، وَيَكْفِي فِي الْكَفَالَةِ أَحَدُهُمَا، وَمَنْ كَفَلَهُ اثْنَانِ فَسَلَّمَهُ أَحَدُهُمَا لَمْ يَبْرَأَ الْآخَرُ، وَإِنْ سَلَّمَ نَفْسَهُ بَرِئًا، وَإِنْ كَفَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَكْفُولَيْنِ آخَرَ فَأَخْضَرَ الْمَكْفُولَ.....

(وَإِذَا طَالَبَ كَفِيلٌ مَكْفُولًا بِهِ أَنْ يُخْضِرَ مَعَهُ) لَيْسَلَّمَهُ لِغَرِيمِهِ وَبَرًّا مِنْهُ؛ لَزِمَهُ الْحُضُورُ، (أَوْ) طَالَبَ (ضَامِنٌ مَضْمُونًا بِتَخْلِيصِهِ مِنْ ضَمَانِهِ بِتَوْفِيَةِ الْحَقِّ) إِلَى رَبِّهِ؛ (لَزِمَهُ)؛ أَيِ: الْمَدِينِ (إِنْ كَفَلَ أَوْ ضَمِنَ بِإِذْنِهِ)؛ أَيِ: الْمَكْفُولِ أَوْ الْمَضْمُونِ، (وَطُولَبَ) كَفِيلٌ أَوْ ضَامِنٌ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ شَغَلَ ذِمَّتَهُ مِنْ أَجْلِهِ بِإِذْنِهِ، فَلَزِمَهُ تَخْلِيصُهَا؛ كَمَا لَوْ اسْتَعَارَ عَبْدَهُ، فَرَهَنَهُ بِإِذْنِهِ، ثُمَّ طَلَبَهُ سَيِّدُهُ بِفَكِّهِ، (وَيَكْفِي فِي) الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى - وَهِيَ مَسْأَلَةُ (الْكَفَالَةِ - أَحَدُهُمَا)؛ أَيِ: الْإِذْنِ أَوْ مَطَالِبَةِ رَبِّ الدَّيْنِ الْكَفِيلِ، أَمَّا مَعَ الْإِذْنِ؛ فَلَمَّا تَقَدَّمَ، وَأَمَّا مَعَ الْمَطَالِبَةِ؛ فَلَأَنَّ حُضُورَ الْمَكْفُولِ حَقٌّ لِلْمَكْفُولِ لَهُ، وَقَدْ اسْتَنَابَ الْكَفِيلُ فِي ذَلِكَ بِمَطَالِبَتِهِ بِهِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ صَرَّحَ بِالْوَكَالَةِ.

(وَمَنْ كَفَلَهُ اثْنَانِ) مَعًا أَوْ لَا، (فَسَلَّمَهُ أَحَدُهُمَا، لَمْ يَبْرَأَ الْآخَرُ)، لِانْحِلَالِ<sup>(١)</sup> إِحْدَى الْوَثِيقَتَيْنِ بِلَا اسْتِيفَاءٍ، فَلَا تَنْحُلُ الْآخَرَى؛ كَمَا لَوْ أَبْرَأَ أَحَدُهُمَا أَوْ انْفَكَّ أَحَدُ الرَّهْنَيْنِ بِلَا قَضَاءٍ، (وَإِنْ أَسْلَمَ) مَكْفُولٌ (نَفْسَهُ بَرِئًا)؛ أَيِ: الْكَفِيلَانِ لِأَدَاءِ الْأَصْلِ مَا عَلَيْهِمَا.

(وَإِنْ كَفَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَكْفُولَيْنِ) الْأُولَى: كَفِيلَيْنِ، فَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ ارْتَكَبَ مُجَازَ الْأَوَّلِ - لِشَخْصٍ (آخَرَ، فَأَخْضَرَ) هَذَا الْآخَرَ (الْمَكْفُولَ) بِهِ؛ أَيِ: مَكْفُولَ

(١) فِي «ق»: «لِإِحْلَالِ».

بَرِيٍّ هُوَ وَمَنْ تَكَفَّلَ بِهِ فَقَطْ، وَمَنْ كَفَّلَ لاثْنَيْنِ فَأَبْرَأَهُ أَحَدُهُمَا لَمْ يَبْرَأْ مِنَ  
الْآخَرِ، وَإِنْ كَفَّلَ الْكَفِيلَ آخَرُ، وَالْآخَرُ آخَرُ، بَرِيٌّ كُلُّ بَرَاءَةٍ مِنْ قَبْلِهِ،  
وَلَا عَكْسَ كَضْمَانٍ، لَكِنْ لَوْ سَلَّمَهُ أَحَدُهُمْ فِي الْكَفَالَةِ بَرِيٌّ الْجَمِيعُ،  
كَمَا لَوْ سَلَّمَ نَفْسَهُ، وَلَوْ ضَمِنَ اثْنَانِ وَاحِدًا، وَقَالَ كُلٌّ: ضَمَنْتُ لَكَ الدَّيْنَ،  
فَضْمَانُ اشْتِرَاكِ فِي الْإِلْتِزَامِ فِي انْفِرَادٍ بِالطَّلَبِ، فَلَهُ طَلَبُ كُلٍّ . . . . .

مكفوله (بري) مَنْ أَحْضَرَهُ (هُوَ وَمَنْ تَكَفَّلَ بِهِ) مِنَ الْكَفِيلَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَدَّى مَا عَلَيْهِمَا؛  
كَمَا لَوْ سَلَّمَهُ مَنْ تَكَفَّلَ بِهِ (فَقَطْ)؛ أَي: دُونَ الْكَفِيلِ الثَّانِي وَكَفِيلِهِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

وَإِنْ تَكَفَّلَ ثَلَاثَةٌ بِوَاحِدٍ وَكُلُّ مِنْهُمْ بِصَاحِبِهِ؛ صَحَّ، وَمَتَى سَلَّمَهُ أَحَدُهُمْ؛ بَرِيٌّ  
هُوَ وَصَاحِبَاهُ مِنْ كِفَالَتِهِمَا بِهِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهُ أَصْلٌ لِهَما وَهُمَا فِرْعَانِ لَهُ، وَيَبْقَى عَلَى  
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْكَفَالَةُ بِالْمَدِينِ؛ لِأَنَّهُمَا أَصْلَانِ فِيهَا.

(وَمَنْ كَفَّلَ لاثْنَيْنِ فَأَبْرَأَهُ أَحَدُهُمَا) مِنَ الْكَفَالَةِ، أَوْ سَلَّمَ الْمَكْفُولَ بِهِ لِأَحَدِهِمَا؛  
(لَمْ يَبْرَأْ مِنَ الْآخَرِ)؛ لِبَقَاءِ حَقِّهِ؛ كَمَا لَوْ ضَمِنَ دَيْنًا لاثْنَيْنِ فَوَقَّى أَحَدُهُمَا.

(وَإِنْ كَفَّلَ الْكَفِيلَ) شَخْصٌ (آخَرُ، وَ) كَفَّلَ (الْآخَرَ آخَرُ) وَهَكَذَا؛ (أَبْرَى  
كُلُّ) مِنَ الْكُفْلَاءِ (بِبَرَاءَةٍ مِنْ قَبْلِهِ)، فَيَبْرَأُ الثَّانِي بِبَرَاءَةِ الْأَوَّلِ، وَالثَّلَاثُ بِبَرَاءَةِ الثَّانِي،  
وَهَكَذَا؛ لِأَنَّهُ فِرْعُهُ، (وَلَا عَكْسَ)، فَلَا يَبْرَأُ وَاحِدٌ بِبَرَاءَةٍ مِنْ بَعْدِهِ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُهُ؛  
(كَضْمَانٍ، لَكِنْ لَوْ سَلَّمَهُ)؛ أَي: الْمَكْفُولَ (أَحَدُهُمْ فِي الْكَفَالَةِ بَرِيٌّ الْجَمِيعُ)؛  
لِأَنَّهُ أَدَّى مَا عَلَيْهِمْ؛ (كَمَا لَوْ سَلَّمَ) مَكْفُولٌ (نَفْسَهُ).

(وَلَوْ ضَمِنَ اثْنَانِ وَاحِدًا) فِي مَالٍ، (وَقَالَ كُلٌّ) لِرَبِّ الْحَقِّ: (ضَمَنْتُ لَكَ  
الدَّيْنَ)، فَهُوَ (ضْمَانُ اشْتِرَاكِ)؛ لِاشْتِرَاكِهِمْ (فِي الْإِلْتِزَامِ) بِالْذَّيْنِ (فِي انْفِرَادٍ بِالطَّلَبِ)،  
فَكُلُّ مِنْهُمَا ضَامِنٌ لِجَمِيعِ الدَّيْنِ عَلَى انْفِرَادِهِ (فَلَهُ)؛ أَي: رَبُّ الدَّيْنِ (طَلَبُ كُلِّ)

بِالدَّيْنِ كُلِّهِ، وَإِنْ قَالَا: ضَمِنَّا لَكَ الدَّيْنَ فَبَيْنَهُمَا بِالْحَصَصِ، وَ: أَنَا وَهَذَانِ ضَامِنُونَ لَكَ الْأَلْفَ، فَسَكْنَا، فَعَلِيهِ فَقَطْ ثُلُثُهُ.

\* فرع: لو قال: اضمَّنْ أَوْ اكْفُلْ فَلَانًا، فَفَعَلَ؛ لَزِمَ الْمُبَاشِرَ لَا الْآمِرَ، وَ: أَعْطَاهُ كَذَا، فَفَعَلَ؛ لَمْ يَرْجَعْ عَلَى الْآمِرِ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ: أَعْطَاهُ عَنِّي، وَيَتَّجِهْ: وَمِثْلُهُ: أَطْعِمَ هَذَا الْفَقِيرَ، أَوْ: أَعْطَاهُ، أَوْ: هَذَا الشَّاعِرَ أَوْ الظَّالِمَ كَذَا، .....

منهما (بِالدَّيْنِ كُلِّهِ)؛ لالتزامه به، (وَإِنْ قَالَا)؛ أي: الاثنان: (ضَمِنَّا لَكَ الدَّيْنَ؛ فَهُوَ بَيْنَهُمَا بِالْحَصَصِ) على كلٍّ منهما نصفه، وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً، فَعَلَى كُلِّ ثُلُثُهُ.

(و) إِنْ قَالَ أَحَدُهُمْ: (أَنَا وَهَذَانِ ضَامِنُونَ لَكَ الْأَلْفَ) مَثَلًا (فَسَكْنَا)؛ أي: الْآخَرَانِ، (فَعَلِيهِ)؛ أي: قَائِلُ ذَلِكَ (فَقَطْ ثُلُثُهُ)؛ أي: ثُلُثُ الْأَلْفِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ أَدَّى أَحَدُهُمَا الْأَلْفَ أَوْ حَصَّتْهُ مِنْهُ حَيْثُ صَحَّ؛ لَمْ يُرْجَعْ إِلَّا عَلَى مَضْمُونٍ عَنْهُ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا أَصْلِيٌّ، لَا ضَامِنٌ عَنِ الضَّامِنِ.

\* (فرع: لو قال) شخصٌ لآخر: (اضْمَنْ) فلانًا، (أو) قال: (اكْفُلْ فلانًا)، أَوْ: اضمَّنْ عَنِ فلانٍ، أَوْ اكْفُلْ عَنْهُ، (فَفَعَلَ؛ لَزِمَ) الضَّامِنُ أَوْ الْكِفَالَةُ (الْمُبَاشِرَ، لَا الْآمِرَ)؛ لِأَنَّهُ كَفِيلٌ بِاخْتِيَارِ نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا الْآمِرُ لِلإِرشَادِ، فَلَا يَلْزَمُ بِهِ شَيْءٌ.

(و) إِنْ قَالَ شخصٌ لآخر: (أَعْطَاهُ)؛ أي: فلانًا (كذا)؛ أي: ألفًا مَثَلًا، (فَفَعَلَ)؛ أي: أَعْطَاهُ الْأَلْفَ؛ (لَمْ يَرْجَعْ) المعطى (على الْآمِرِ) بشيءٍ؛ لِمَا تَقَدَّمَ، (إِلَّا أَنْ يَقُولَ: أَعْطَاهُ عَنِّي)، فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ.

(ويتَّجِهْ: وَمِثْلُهُ)؛ أي: مِثْلُ: أَعْطَاهُ كَذَا فِي الْحُكْمِ لو قال شخصٌ لآخر: (أَطْعِمَ هَذَا الْفَقِيرَ، أَوْ: أَعْطَاهُ) كَذَا، (أو): أَعْطِ (هَذَا الشَّاعِرَ) كَذَا، (أو): أَعْطِ هَذَا (الظَّالِمَ كَذَا)، فَفَعَلَ؛ لَمْ يَرْجَعْ عَلَى الْآمِرِ بِشَيْءٍ.

وأنه لو قال: أَعْطِهِ مِنْ جِهَتِي أَلْفًا وَأُعْطِيكَ بِهَا حَنْطَةً، فَفَعَلَ؛ لَزِمَهُ الْأَلْفُ لَا الْحَنْطَةُ.

(و) يتجه أيضاً: (أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَهُ: أَعْطِهِ؛ أَي: فلاناً) (من جِهَتِي أَلْفًا وَأُعْطِيكَ بِهَا؛ أَي: الألفِ (حنطةً) مثلاً، (ففعَلَ)؛ أَي: أعطاه الألفَ، (لَزِمَهُ الْأَلْفُ)؛ لأنه التَّزَمَهَا بقوله: من جِهَتِي، كما لو أَدِنَ له في دَفْعِهَا عن ذِمَّتِهِ، و(لا) يلزمه أن يُعْطِيَهُ بِهَا (الحنطة)؛ لأنَّ قَوْلَهُ ذَلِكَ له وعدٌ، ولا يجبُ عليه الوفاءُ به، وهو متجه<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) أقول: قال الشارح: وهو في غاية الاتجاه، انتهى. ولم أر من صرح بهما، وهما ظاهران جاريان على القواعد ومقتضى كلامهم، بل كالصریح فيه، فتأمل، انتهى.



## باب الحوالة

هُوَ عَقْدُ إِرْفَاقٍ لَا خِيَارَ فِيهِ، وَلَيْسَتْ بَيْعاً، . . . . .

### (باب الحوالة)

الحوالة: بفتح الحاء وكسرها، مشتقة من التحول؛ لأنها تحول الحق من ذمة المُحيل إلى ذمة المحتال عليه.

وهي: (عقد إرفاق) منفرد بنفسه ليس محمولاً على غيره، (لا خيار فيه). وهي ثابتة بالإجماع، ولا عبرة بمخالفة الأصم.

وسنده السنة الصحيحة، فمنها ما خرَّجه الشيخان عن أبي هريرة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مطلُ الغنيِّ ظلمٌ، وإذا أُحِيلَ أحدُكم على مليءٍ فليَتَّبِعْ»<sup>(١)</sup>، وفي لفظ: «مَنْ أُحِيلَ بحقه على مليءٍ فليَحْتَلْ»<sup>(٢)</sup>.

(وليست الحوالة بيعاً)؛ لأنها لو كانت بيعاً، لكانت بيع دين بدين، ولما جاز التفرُّق قبل القبض؛ لأنها بيع مال الربا بجنسه، ولجازت بلفظ البيع وبين جنسين كالبيع كله، ولأن لفظها يُشعرُ بالتحول، وليست أيضاً في معنى البيع؛ لعدم العين

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٤٦٣ / ٢)، والبخاري (٢١٦٧)، ومسلم (١٥٦٤)، ولفظ الصحيحين: «وإذا أتبع . . . فليَتَّبِعْ»، ولفظ أحمد: «وإذا أُحِيلَ . . . فليحتل» والمعنى في الروایتين واحد.

(٢) وهي رواية الإمام أحمد. انظر: التعليق السابق.

بَلْ هِيَ انْتِقَالُ مَالٍ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ بَلْفِظِهَا، أَوْ مَعْنَاهَا الْخَاصُّ،  
 ك: أَتَبَعْتُكَ بِدَيْنِكَ عَلَى فُلَانٍ، أَوْ: خُذْ أَوْ اطْلُبْ دَيْنَكَ مِنْهُ. وَشُرْطٌ:  
 رِضًا مُحِيلٍ، وَعِلْمٌ مُحَالٍ بِهِ وَعَلَيْهِ، وَالْمُقَاصَّةُ؛ بَأَنْ يَسْتَوِيَ الدَّيْنَانِ  
 جِنْسًا وَصِفَةً وَحُلُولًا وَأَجَلًا وَقَدْرًا، فَلَا تَصِحُّ بِذَهَبٍ عَلَى فِضَّةٍ،  
 وَلَا بِصِحَاحٍ عَلَى مُكْسَرَةٍ، وَعَكْسُهُ، وَلَا مَعَ اخْتِلَافِ أَجَلٍ، . . . . .

فيها، (بل هي)؛ أي: الحوالة (انتقال مالٍ) مُحَالٍ بِهِ (من ذمّة) مُحِيلٍ (إلى ذمّة)  
 مُحَالٍ عَلَيْهِ بحيث لا رجوع للمحتال على المُحِيلِ بحالٍ إذا اجتمعت شروطها؛  
 لأنها براءة من دينٍ ليس فيها قبضٌ ممّن هي عليه، ولا ممّن يدفعُ عنه؛ أشبه الإبراء منه.  
 وتصحّ الحوالة (بلفظها أو بمعناها الخاص) بها؛ (ك: أَتَبَعْتُكَ بِدَيْنِكَ عَلَى  
 فُلَانٍ، أَوْ: خُذْ) دَيْنَكَ (أَوْ اطْلُبْ دَيْنَكَ مِنْهُ)؛ لدلالته على المقصود.

(وشرط) الحوالة خمسة شروط:

أحدها: (رِضًا مُحِيلٍ)؛ لأنّ الحقّ عليه، فلا يلزمه أدائه من جهة<sup>(١)</sup> الدين  
 على المُحَالٍ عليه.

(و) الثاني: (عِلْمٌ) مَالٍ (مُحَالٍ بِهِ وَ) استقراره في ذمّة المُحَالِ (عليه)؛ لاعتبار  
 التسليم، والجهالة تمنع منه.

(و) الثالث: إمكانيّ (المُقَاصَّةِ؛ بَأَنْ يَسْتَوِيَ الدَّيْنَانِ جِنْسًا وَصِفَةً وَحُلُولًا وَأَجَلًا  
 وَقَدْرًا؛ فَلَا تَصِحُّ) الحوالة (بَذَهَبٍ عَلَى فِضَّةٍ، وَلَا بِصِحَاحٍ عَلَى مُكْسَرَةٍ، وَعَكْسُهُ)  
 كمكسرة على صِحَاحٍ، وَلَا بِحَالٍ عَلَى مُؤَجَّلٍ، (وَلَا مَعَ اخْتِلَافِ أَجَلٍ)؛ لأنها عقدٌ

(١) في «ق»: «جملة».

ولو كانا حَالَيْنِ فُشِرَ طَ عَلَى مُحْتَالٍ تَأْخِيرُ حَقِّهِ أَوْ بَعْضُهُ لَمْ نَصَحْ، لَكِنْ إِذَا صَحَّتْ فَرَضِيًّا بِدَفْعِ أَذْنَى أَوْ أَعْلَى أَوْ تَأْجِيلٍ أَوْ تَعْجِيلٍ أَوْ دَفْعِ عَوَضٍ جَازٍ، وَلَا تَصَحُّ بِكَثِيرٍ عَلَى قَلِيلٍ وَعَكْسِهِ، وَتَصَحُّ بِقَلِيلٍ عَلَى قَدَرِهِ مِنْ كَثِيرٍ وَعَكْسِهِ.....

إِرْفَاقٍ كَالْقَرْضِ، فَلَوْ جَوِّزَتْ مَعَ الْاِخْتِلَافِ، لَصَارَ الْمَطْلُوبُ مِنْهَا الْفَضْلُ<sup>(١)</sup>، فَتَخْرُجُ عَنْ مَوْضُوعِهَا.

(ولو كانا)؛ أي: الدَّيْنَانِ: الْمُحَالُ بِهِ وَالْمُحَالُ عَلَيْهِ (حَالَيْنِ، فُشِرَ طَ عَلَى مُحْتَالٍ تَأْخِيرُ حَقِّهِ، أَوْ) تَأْخِيرُ (بَعْضِهِ) إِلَى أَجَلٍ - وَلَوْ مَعْلُومًا - (لَمْ تَصَحَّ) الْحَوَالَةُ؛ لِأَنَّ الْحَالَ لَا يَتَأَجَّلُ، (لَكِنْ إِذَا صَحَّتِ) الْحَوَالَةُ، (فَرَضِيًّا)؛ أي: الْمُحْتَالُ وَالْمُحْتَالُ عَلَيْهِ (بَدَفْعِ أَذْنَى) مِنَ الدَّيْنِ، (أَوْ) بِدَفْعِ (أَعْلَى) مِنْهُ، (أَوْ) رَضِيًّا بـ (تَأْجِيلٍ) - وَهُوَ مَعْجَلٌ، (أَوْ) بـ (تَعْجِيلٍ) - وَهُوَ مُؤَجَّلٌ، (أَوْ) بِدَفْعِ عَوَضٍ عَنْهُ، جَازٍ؛ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ فِي الْقَرْضِ فَهُنَا أَوْلَى، لَكِنْ إِنْ جَرَى بَيْنَ الْعَوَضَيْنِ رَبَا النَّسِئَةِ؛ كَمَا لَوْ كَانَ الدَّيْنُ الْمُحَالُ بِهِ مِنَ الْمَوْزُونَاتِ، فَعَوَضَهُ عَنْهُ مَوْزُونًا مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ، أَوْ كَانَ مَكِيلًا فَعَوَضَهُ عَنْهُ مَكِيلًا مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ؛ اشْتَرَطَ فِيهِ التَّقَابُضُ بِمَجْلِسِ التَّعْوِضِ.

(و) يُشْتَرَطُ فِي الْحَوَالَةِ تَمَاطُلُ الدَّيْنَيْنِ فِي الْقَدَرِ؛ فـ (لَا تَصَحُّ بِقَلِيلٍ عَلَى كَثِيرٍ) كَعَشْرَةٍ عَلَى خَمْسَةٍ، (و) لَا (عَكْسِهِ) كَخَمْسَةٍ عَلَى عَشْرَةٍ؛ لِلْاِخْتِلَافِ.

(وَتَصَحُّ) الْحَوَالَةُ (بِقَلِيلٍ عَلَى قَدَرِهِ مِنْ كَثِيرٍ)؛ بِأَنَّ أَحَالَه بِخَمْسَةٍ عَلَى خَمْسَةٍ مِنَ الْعَشْرَةِ<sup>(٢)</sup>، (وَعَكْسِهِ)؛ بِأَنَّ أَحَالَه بِخَمْسَةٍ مِنَ الْعَشْرَةِ عَلَى خَمْسَةٍ، وَلَا يَضُرُّ

(١) فِي «ق»: «الْأَفْضَلُ».

(٢) سَقَطَ مِنْ «ق»: «مِنَ الْعَشْرَةِ».

الرابع: استقرارُ مُحَالٍ عليه لا بهِ خلافاً لَجَمْعٍ، فلا تَصَحُّ عَلَى صَدَاقٍ قبلَ دخولٍ، أو مالٍ كتابيةٍ، أو أجرَةٍ قبلَ استيفاءٍ مَنَفَعَةٍ أو فراغٍ مَدَّةٍ، ولا عَلَى ثَمَنِ مَبِيعٍ عَلَى مُشْتَرٍ في مدةٍ خيارٍ - ويتَّجِهُ احتمالٌ: أو قيمةٍ مُتَلَفٍ لَعَدَمِ تَعْيِينِهَا - .....

اختلافُ سببِ الدَّيْنَيْنِ؛ ككونِ أحدهما مِنْ قَرْضٍ والآخرِ مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ.

(الرابعُ: استقرارُ) دينٍ في ذمَّةِ (مُحالٍ عليه) نصًّا؛ كبَدَلِ قَرْضٍ وَثَمَنِ مَبِيعٍ بعد لزومِ بيعٍ؛ لأنَّ غيرَ المستقرِّ عُرضَةٌ للسقوطِ، ومقتضى الحَوَالَةِ إلزامُ المُحالِ عليه بالدَّيْنِ مطلقاً، و(لا)<sup>(١)</sup> يُشْتَرَطُ استقرارُ دينِ مُحالٍ (به)، فتصحُّ بجُعَلٍ قبلَ عَمَلٍ؛ لأنَّ الحَوَالَةَ بمنزلةِ وفائِهِ، ويصحُّ الوفاءُ قبلَ الاستقرارِ، (خلافاً لَجَمْعٍ) منهم القاضي والحُلواني وغيرُهما؛ (فلا تَصَحُّ) الحَوَالَةُ (على صَدَاقٍ قبلَ دخولٍ) ونحوه ممَّا يقرُّرُ الصَّدَاقُ؛ لَعَدَمِ استقرارِهِ.

(أو)؛ أي: ولا تَصَحُّ الحَوَالَةُ على (مالٍ كتابيةٍ)؛ لأنَّه ليسَ بمستقرٍّ أيضاً.

(أو)؛ أي: ولا على (أجرَةٍ قبلَ استيفاءٍ مَنَفَعَةٍ) فيما إذا كانتِ الإجارةُ لَعَمَلٍ،

(أو) قبلَ (فراغٍ مَدَّةٍ) إن كانتِ الإجارةُ إلى مُدَّةٍ؛ لَعَدَمِ استقرارِها.

(ولا) تَصَحُّ الحَوَالَةُ (على ثَمَنِ مَبِيعٍ على مُشْتَرٍ في مدةٍ خيارٍ) مجلسٍ أو شرطٍ.

(ويتَّجِهُ) بـ (احتمالٍ) قويٍّ: (أو)؛ أي: ولا تَصَحُّ الحَوَالَةُ (على قيمةٍ متلفٍ

لَعَدَمِ تَعْيِينِهَا) وَجْهَاتُهَا، وهو متَّجِهٌ<sup>(٢)</sup>.

(١) سقطت من «ق».

(٢) أقول: ذكره الشارح، وقوى الاحتمالَ، ولم أرَ مَنْ صرَّحَ بهِ، وهو وجيهٌ؛ لِما علَّلَ بهِ المصنف وشيخنا، ويؤخذ من كلامهم، فتأمل، انتهى.

ولا عَلَى مَالٍ سَلَمٍ أَوْ رَأْسِهِ بَعْدَ فسخٍ، أَوْ عَيْنٍ مِنْ نَحْوِ وديعةٍ أَوْ اسْتِحْقاقٍ فِي وَقْفٍ، أَوْ عَلَى نَظَرِهِ، أَوْ عَلَى وَلِيِّ بَيْتِ الْمَالِ، فَلَوْ أَحَالَ نَظَرُ الْوَقْفِ وَنَحْوُهُ بَعْضَ الْمُسْتَحِقِّينَ عَلَى جِهَةٍ لَمْ تَصَحَّ، وَتَصَحَّ إِنْ أَحَالَ سَيِّدُهُ أَوْ زَوْجُ امْرَأَتِهِ وَنَحْوُهُ، لَا بِجَزِيَةٍ أَوْ دَيْنٍ سَلَمٍ، وَلَا أَنْ يُحِيلَ وَلَدٌ عَلَى أَبِيهِ، . .

(ولا) تصحُّ الحوالةُ (على مَالٍ سَلَمٍ)؛ أي: مُسَلَّمٍ فِيهِ، (أو) على (رَأْسِهِ)؛ أي: رَأْسِ مَالٍ سَلَمٍ (بَعْدَ فسخٍ) عَقْدِ سَلَمٍ؛ لِأَنَّهُ لَا مَقَاصَّةَ فِيهِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِهِ. (أو)؛ أي: وَلَا تَصَحُّ الحوالةُ عَلَى (عَيْنٍ مِنْ نَحْوِ وديعةٍ) كَمُضَارَبَةٍ أَوْ شَرَكَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُحْلَلْ عَلَى دَيْنٍ، (أو)؛ أي: وَلَا عَلَى (اسْتِحْقَاقٍ فِي وَقْفٍ، أَوْ عَلَى نَظَرِهِ، أَوْ عَلَى وَلِيِّ بَيْتِ الْمَالِ)؛ لِعَدَمِ الْاِسْتِقْرَارِ فِي كُلِّ، (فَلَوْ أَحَالَ نَظَرُ الْوَقْفِ وَنَحْوُهُ) كصَاحِبِ الْعَطَاءِ فِي الدِّيُونِ (بَعْضَ الْمُسْتَحِقِّينَ) فِي الْوَقْفِ (عَلَى جِهَةٍ) مِنْ جِهَاتِ الْوَقْفِ؛ (لَمْ تَصَحَّ) الْحَوَالَةُ، لَكِنَّ ذَلِكَ وَكَالَهُ؛ كَالْحَوَالَةِ عَلَى مَالِهِ فِي الدِّيَوَانِ.

(وَتَصَحَّ) الْحَوَالَةُ مِنْ مَكَاتِبِ (إِنْ أَحَالَ سَيِّدُهُ) بِمَالٍ كِتَابِيٍّ، (أو) أَحَالَ زَوْجُ امْرَأَتِهِ بَصَدَاقِهَا قَبْلَ الدَّخُولِ (وَنَحْوُهُ)؛ كَمَا لَوْ أَحَالَ مُشْتَرٍ بَائِعاً بِشَمَنِ الْمُبِيعِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ اسْتِقْرَارُ مُحَالٍ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ.

(ولا) تَصَحُّ الْحَوَالَةُ (بِجَزِيَةٍ) عَلَى مُسَلَمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ؛ لِفَوَاتِ الصَّغَارِ مِنَ الْمُحِيلِ، وَلَا تَصَحُّ الْحَوَالَةُ عَلَيْهَا لِذَلِكَ، (أو)؛ أي: وَلَا تَصَحُّ الْحَوَالَةُ بِأَخْذِ (دَيْنٍ سَلَمٍ)؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ.

(ولا) يَصَحُّ (أَنْ يُحِيلَ وَلَدٌ عَلَى أَبِيهِ) إِلَّا بِرِضَا الْأَبِ كَمَا فِي «الْاِخْتِيَارَاتِ»<sup>(١)</sup>؛

(١) انظر: «الاختيارات الفقهية» لابن تيمية (ص: ١٩٦).

ولا يلزمه أن يحتال عليه. الخامس: كون محالٍ عليه يصحّ السّلم فيه من مثليٍّ وغيره، كمعدودٍ ومذروعٍ بيعَ بوصفٍ أو خولعَ به أو أصدقَ، وتصحّ بإبل الدية لا عليها.

\* \* \*

لأنه لا يملك طلب أبيه، قال ابنُ نصرٍ الله: هذه المسألة لم يذكرها أحدٌ ممّن تقدّم من الأصحاب، وإنّما مُنع من ذلك لحقّ الأب، فإذا رضي به، جاز، وظاهره صحة الحوالة على أمّه ولو بغير رضاها، (ولا يلزمه)؛ أي: ربّ الدّين، (أنّ يحتال عليه)؛ أي: على والدِ المُحيل.

(الخامس: كون محالٍ عليه يصحّ السّلم فيه من مثليٍّ)؛ كمكيلٍ وموزونٍ لا صناعةً فيه غير جوهرٍ ونحوه، (وغيره)؛ أي: غير المثليّ؛ (كمعدودٍ) بيعَ بوصفٍ، (ومذروعٍ بيعَ بوصفٍ)؛ فتصحّ الحوالة عليهما، (أو خولعٍ) زوجٌ (به)؛ بأنّ خالعتّه على ثوبٍ ذرعه كذا وصفتّه كذا، فتجوز الحوالة على الثوب، (أو أصدقٍ) زوجته المدخول بها عبداً صفتّه كذا، فتجوز الحوالة عليه؛ لاستقراره في ذمة الزوج بالدخول ونحوه.

(وتصحّ)<sup>(١)</sup> الحوالة (بإبل الدية) على إبلِ القرَضِ؛ لوجوب ردّ المثل على المقرض، وكذا تصحّ الحوالة بإبلِ الدّية على من عليه مثّلها، قاله القاضي؛ لأنّها تختصّ بأقلّ ما يقع عليه الاسم في السنّ والقيمة وسائر الصفات، و(لا) تصحّ الحوالة بإبلِ القرَضِ (عليها)؛ أي: على إبلِ الدّية التي على العاقلة قبل مضيّ الحول؛ لعدم استقرار المحالٍ عليه.

(١) في «ق، ط»: «ولا تصح».

## فصل

ولا يُشترطُ رِضاءُ مُحالٍ عليه ولا محتالٍ - ويتَّجهُ ولا حضورُهُ -  
 إِنْ أُحِيلَ عَلَى مَلِيٍّ، وَيُجْبَرُ عَلَى اتِّبَاعِهِ وَلَوْ ضَامِنًا أَوْ مَيْتًا، وَفِي «الرَّعَايَةِ»  
 وَ«الْحَاوِيَيْنِ»: إِنْ قَالَ: أَحَلَّتْكَ بِنَايَ عَلَيْهِ، صَحَّ، لَا: أَحَلَّتْكَ بِهِ عَلَيْهِ، . .

## (فصلٌ)

ولا يُشترطُ لصحةِ الحَوَالَةِ (رِضاءُ مُحالٍ عليه)؛ لِأَنَّ الْمُحِيلَ أَقَامَ الْمُحْتَالَ  
 مَقَامَ نَفْسِهِ فِي الْقَبْضِ مَعَ جَوَازِ اسْتِيفَائِهِ بِنَفْسِهِ وَنَائِبِهِ، فَلَزِمَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ الدَّفْعُ<sup>(١)</sup>  
 كَالْوَكِيلِ .

(ولا) يُشترطُ رِضاءُ (محتالٍ - ويتَّجهُ: ولا) يُشترطُ (حضورُهُ)؛ أَي: الْمُحْتَالَ،  
 وَهُوَ مُتَّجِهٌ<sup>(٢)</sup> - وَمَحَلُّ ذَلِكَ: (إِنْ أُحِيلَ عَلَى مَلِيٍّ، وَيُجْبَرُ) مُحْتَالَ (عَلَى اتِّبَاعِهِ)  
 نَصًّا؛ لِظَاهِرِ الْخَبَرِ، وَتَقَدَّمَ<sup>(٣)</sup>، (وَلَوْ) كَانَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ (ضَامِنًا)<sup>(٤)</sup>، فَتَصَحَّ الْحَوَالَةُ  
 عَلَيْهِ بِمَا ضَمِنَهُ، وَوَجَبَ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ مُسْتَقَرٌّ، بِخِلَافِ مَا إِذَا ضَمِنَ مَا يُؤُولُ إِلَى  
 الْوَجُوبِ؛ فَلَا تَصَحُّ الْحَوَالَةُ عَلَيْهِ قَبْلَ وَجُوبِهِ، (أَوْ) كَانَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ (مَيْتًا)؛ فَتَصَحَّ  
 الْحَوَالَةُ عَلَيْهِ كَالْحَيِّ، (وَفِي «الرَّعَايَةِ» الصُّغْرَى) وَ«الْحَاوِيَيْنِ»: إِنْ قَالَ: أَحَلَّتْكَ  
 بِمَا عَلَيْهِ؛ أَي: الْمَيْتِ (صَحَّ، لَا: أَحَلَّتْكَ بِهِ عَلَيْهِ)؛ أَي: الْمَيْتِ، فَلَا تَصَحُّ؛ لِأَنَّ

(١) سقطت من «ق».

(٢) أقول: اتجهه الشارح أيضاً، ولم أر من صرح به، وهو ظاهر يؤخذ من كلامهم، فتأمل، انتهى.

(٣) تقدم في أول الباب، وهو قوله ﷺ: «وَإِذَا أُحِيلَ أَحَدُكُمْ . . .».

(٤) في «ط»: «مَيْتًا».

وَيَبْرَأُ مُحِيلٌ بِمَجَرَّدِ الْحَوَالَةِ، وَلَوْ أَفْلَسَ مُحَالٌ عَلَيْهِ أَوْ مَاتَ أَوْ جَحَدَ  
 بَعْدَ ثُبُوتِهِ أَوْ تَصَدَّقَ مُحْتَالٌ، وَإِلَّا فَيَرْجِعُ عَلَى مُحِيلٍ، كَمَا لَوْ أُحِيلَ  
 بِبَلَا رِضَاهُ عَلَى مَنْ ظَنَّهُ مَلِيئًا فَبَانَ عَدَمُهُ، أَوْ بِرِضَاهُ وَاشْتَرَطَ الْمَلَاءَةُ  
 فَانْتَفَتَ لَا بِبَلَا شَرِطٍ. وَالْمَلِيءُ نَصًّا: هُوَ الْقَادِرُ بِمَالِهِ وَقَوْلِهِ وَبَدَنِهِ  
 فَقَطْ. وَعِنْدَ الزَّرْكَشِيِّ: مَالُهُ: الْقُدْرَةُ عَلَى الْوَفَاءِ، وَقَوْلُهُ: أَنْ لَا يَكُونَ  
 مُمَاطَلًا، .....

ذِمَّتُهُ قَدْ خَرِبَتْ.

(وَيَبْرَأُ مُحِيلٌ بِمَجَرَّدِ الْحَوَالَةِ، وَلَوْ أَفْلَسَ مُحَالٌ عَلَيْهِ) بَعْدَهَا (أَوْ مَاتَ)،  
 خَلَفَ تَرْكَةً أَوْ لَا؛ إِذِ الْحَوَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْإِيْفَاءِ، (أَوْ جَحَدَ) مُحَالٌ عَلَيْهِ الدِّينَ (بَعْدَ  
 ثُبُوتِهِ) عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَمَاتَتْ (أَوْ تَصَدَّقَ مُحْتَالٌ) مُحِيلًا، (وَإِلَّا) يَثْبُتُ الدِّينُ بِبَيِّنَةٍ  
 أَوْ يَصَدَّقُ الْمُحِيلُ الْمُحْتَالُ؛ فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ مُحِيلٍ فِيهِ بِمَجَرَّدِهِ، فَلَا يَبْرَأُ بِهَا،  
 (فَيَرْجِعُ) مُحْتَالٌ (عَلَى مُحِيلٍ كَمَا) يَرْجِعُ عَلَيْهِ (لَوْ أُحِيلَ بِبَلَا رِضَاهُ عَلَى مَنْ ظَنَّهُ  
 مَلِيئًا فَبَانَ عَدَمُهُ) بِأَنْ ظَهَرَ مَفْلَسًا<sup>(١)</sup>، (أَوْ) أُحِيلَ (بِرِضَاهُ، وَاشْتَرَطَ) الْمُحْتَالُ  
 (الْمَلَاءَةُ)؛ أَيُ: مَلَاءَةُ الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ، (فَانْتَفَتَ) الْمَلَاءَةُ بِأَنْ ظَهَرَ غَيْرَ مَلِيءٍ،  
 وَلَا يَرْجِعُ مُحْتَالٌ عَلَى مُحِيلٍ إِذَا أَحَالَهُ عَلَى شَخْصٍ بِرِضَاهُ، فَبَانَ غَيْرَ مَلِيءٍ (بِلَا  
 شَرِطٍ) الْمَلَاءَةُ.

(وَالْمَلِيءُ) الَّذِي يُجْبَرُ مُحْتَالًا عَلَى اتِّبَاعِهِ (نَصًّا: هُوَ الْقَادِرُ بِمَالِهِ وَقَوْلِهِ وَبَدَنِهِ  
 فَقَطْ)؛ أَيُ: دُونَ فِعْلِهِ وَتَمَكُّنِهِ مِنَ الْأَدَاءِ، (فَعِنْدَ الزَّرْكَشِيِّ) فِي «شَرْحِ الْخَرْقِيِّ»:  
 الْقُدْرَةُ (بِمَالِهِ) هِيَ (الْقُدْرَةُ عَلَى الْوَفَاءِ، وَ) الْقُدْرَةُ بِ (قَوْلِهِ أَنْ لَا يَكُونَ مُمَاطَلًا،

(١) سَقَطَ مِنْ «ق»: «بِأَنْ ظَهَرَ مَفْلَسًا».



وَبَدَنُهُ: إِمَّا كَانَ حُضُورُهُ لِمَجْلِسِ الْحُكْمِ، فَلَا يُلْزَمُهُ اِحْتِيَالٌ عَلَى وَالِدِهِ  
أَوْ مَنْ فِي غَيْرِ بَلَدِهِ، وَيَتَّجُهُ: وَلَا عَلَى ذِي شَوْكَةٍ، وَإِذَا تَبَيَّنَ بَطْلَانُ بَيْعٍ  
وَقَدْ أُحِيلَ بَائِعٌ أَوْ أَحَالَ بِالثَّمَنِ بَطَلَتْ، لَا إِنْ فُسِّخَ، كَلَعِيبٍ وَخِيَارٍ  
وإِقَالَةٍ، وَإِنْ لَمْ يُقْبَضْ ثَمَنٌ.....

و) القدرة بـ (بدنه إمكان حضوره لمجلس الحكم)<sup>(١)</sup>، فلا يلزمه؛ أي: رب الدين  
(احتيالاً على والده، أو) احتيالاً على (من في غير بلده)؛ لأنه لا يمكن إحصارهما  
إلى مجلس الحكم.

(ويتجه: ولا) يلزم رب الدين احتيالاً (على ذي شوكَةٍ)؛ لعدم قدرته على  
إحصاره مجلس الحكم، وهو متجه<sup>(٢)</sup>.

(وإذا تبين بطلان بيع) كأن بان مبيع مستحقاً أو حرّاً، (وقد أُحِيلَ بائعٌ بالثمن؛  
أي: أحاله مُشْتَرِيهِ عَلَى مَنْ عِنْدَهُ دَيْنٌ مِمَّا ثَلَّ لَهُ؛ بَطَلَتْ، (أو أَحَالَ) بَائِعٌ مَدِيناً لَهُ  
عَلَى الْمُشْتَرِي (بِالثَّمَنِ؛ بَطَلَتْ) الْحَوَالَةُ؛ لِأَنَّ تَبَيُّنَ أَنْ لَا ثَمَنَ عَلَى الْمُشْتَرِي؛ لِبَطْلَانِ  
الْبَيْعِ، فَيَرْجِعُ مُشْتَرٍ عَلَى مَنْ كَانَ دَيْنُهُ عَلَيْهِ فِي الْأُولَى، وَعَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ فِي الثَّانِيَةِ،  
لَا عَلَى الْبَائِعِ؛ لِبَقَاءِ الْحَقِّ عَلَى مَا كَانَ بِالْغَا الْحَوَالَةِ.

و(لا) تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ (إِنْ فُسِّخَ) الْبَيْعُ بَعْدَ أَنْ أُحِيلَ بَائِعٌ أَوْ أَحَالَ بِالثَّمَنِ عَلَى  
أَيِّ وَجْهِ كَانَ الْفُسْخُ؛ (ك) كَوْنِهِ (لَعِيبٍ وَخِيَارٍ) مَجْلِسٍ أَوْ شَرْطٍ (وإِقَالَةٍ) وَغَيْرِهَا،  
(وإن لم يُقْبَضْ ثَمَنٌ)؛ أي: وإن لم يُقْبَضْهُ الْمُحْتَالُ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ لَمْ يَرْتَفَعْ مِنْ أَصْلِهِ،  
فَلَمْ يَسْقُطِ الثَّمَنُ، وَلِمُشْتَرِ الرَّجُوعِ فِيهِمَا؛ أي: فيما إذا أُحِيلَ بَائِعٌ أَوْ أَحَالَ بِالثَّمَنِ؛  
لأنه لَمَّا رَدَّ الْمَعْوِضَ اسْتَحَقَّ الرَّجُوعَ بِالْعَوَضِ، وَقَدْ تَعَذَّرَ الرَّجُوعُ فِي عَيْنِهِ لِلزُّومِ

(١) انظر: «شرح الزركشي على مختصر الخرقي» (٢/ ١٣٩).

(٢) أقول: صرح به (م ص) في «شرح الإقناع»، انتهى.

وكذا نكاحٌ فُسِخَ وإجارةٌ، ولبائعٌ أَنْ يُحِيلَ الْمُشْتَرِيَ عَلَى مَنْ أَحَالَهُ عَلَيْهِ فِي الْأُولَى، وَلِـمُشْتَرٍ أَنْ يُحِيلَ مُحَالاً عَلَيْهِ عَلَى بَائِعٍ فِي الثَّانِيَةِ، وَيُعْتَبَرُ لِبَطْلَانِ الْبَيْعِ ثَبُوتُهُ بَيْنَهُ أَوْ اتِّفَاقُهُمْ، فَلَوْ اتَّفَقَ الْبَائِعَانِ عَلَى حُرِيَةِ عَبْدٍ بَيْعَ، وَكَذَّبَهُمَا مُحْتَالٌ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُمَا عَلَيْهِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ بَاعَهُ مُشْتَرِيهِ لثَانٍ ثُمَّ اعْتَرَفَ هُوَ وَبَائِعُهُ بِحُرِّيَّتِهِ، فَلَا يُقْبَلُ.....

الحوالة، فَوَجَبَ فِي بَدَلِهِ.

(وكذا نكاحٌ فُسِخَ) وقد أُحِيلَتِ الزَّوْجَةُ بِالْمَهْرِ، (وإجارةٌ) فُسِخَتْ وَقَدْ أُحِيلَ مُوَجَّرٌ أَوْ أَحَالَ بِأَجْرَةٍ فَلَا تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ.

(ولبائع) أُحِيلَ بِثَمَنِ، ثُمَّ فُسِخَ الْبَيْعُ، (أَنْ يُحِيلَ الْمُشْتَرِيَ) بِالْثَمَنِ الَّذِي عَادَ إِلَيْهِ بِالْفُسْخِ (عَلَى مَنْ أَحَالَهُ) الْمُشْتَرِيَ (عَلَيْهِ فِي) الْمَسْأَلَةِ (الْأُولَى)، وَهِيَ مَا إِذَا كَانَ الْمُشْتَرِي<sup>(١)</sup> أَحَالَ الْبَائِعَ بِالْثَمَنِ لثَبُوتِ دَيْنِهِ عَلَى مَنْ أَحَالَهُ الْمُشْتَرِيَ عَلَيْهِ؛ أَشْبَهَ سَائِرَ الدِّيُونِ الْمُسْتَقَرَّةِ.

(ولِـمُشْتَرٍ أَنْ يُحِيلَ مُحَالاً عَلَيْهِ) مَنْ قَبِلَ بَائِعٍ (عَلَى بَائِعٍ فِي) الْمَسْأَلَةِ (الثَّانِيَةِ)، وَهِيَ مَا إِذَا كَانَ الْبَائِعُ أَحَالَ عَلَى الْمُشْتَرِيَ بِالْثَمَنِ؛ لِاسْتِقْرَارِ الدَّيْنِ عَلَيْهِ كَمَا تَقَدَّمَ. (وَيُعْتَبَرُ لِبَطْلَانِ الْبَيْعِ) الْمَذْكُورِ (ثَبُوتُهُ)؛ أَيِ: الْبَطْلَانِ (بَيْنَهُ) تَشْهَدُ بِأَنَّ الْعَبْدَ الْمُبِيعَ حُرٌّ<sup>(٢)</sup>، (أَوْ اتِّفَاقُهُمْ) - أَيِ: الْمُحِيلُ وَالْمُحَالُ عَلَيْهِ وَالْمُحْتَالُ عَلَى حُرِّيَّتِهِ، (فَلَوْ اتَّفَقَ الْبَائِعَانِ عَلَى حُرِيَةِ عَبْدٍ بَيْعَ، وَكَذَّبَهُمَا مُحْتَالٌ؛ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُمَا عَلَيْهِ)؛ لِأَنَّهُمَا يُبْطَلَانِ حَقَّهُ، (أَشْبَهَ مَا لَوْ بَاعَهُ)؛ أَيِ: الْعَبْدَ الْمَذْكُورَ (مُشْتَرِيهِ لثَانٍ، ثُمَّ اعْتَرَفَ هُوَ)؛ أَيِ: مُشْتَرِيهِ الَّذِي بَاعَهُ لثَانٍ (وَبَائِعُهُ) الْأَوَّلُ (بِحُرِيَةِ) فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُمَا

(١) فِي «ق، ط»: «الْبَائِعِ الْمُشْتَرِي».

(٢) فِي «ق، ط»: «حُرّاً».

على الثاني، وإن أقاماً بينةً بحرّيته لم تُسمع؛ لأنّهما كذّباها بدخولهما في التبايع، فإن أقامها العبدُ أو شهدَتْ حِسْبَةُ قُبِلَتْ وبطلتِ الحوالةُ، ويتّجهُ: وكذا كلُّ بائعٍ ادّعى عَدَمَ استحقاقٍ ما باعَهُ واعترفَ بملكِهِ، كبائعٍ دارٍ ادّعى وقفّها، فلا تُقبلُ بيّنَتُهُ، وإنه إن ادّعى نحوَ ذهولٍ ونسيانٍ فشهدَتْ به قُبِلَتْ.....

(على) المشتري (الثاني، وإن أقاماً)؛ أي: المحيلُ والمحالُ عليه (بينةً بحرّيته؛ لم تُسمع) بيّنَتُهُما؛ (لأنّهما كذّباها بدخولهما في التبايع، وإن أقامها)؛ أي: البيّنةُ (العبدُ أو شهدَتْ) بحرّيته (حِسْبَةُ) لله تعالى من غيرِ طلبِ العبدِ استشهادها؛ (قُبِلَتْ) البيّنةُ؛ لَعَدَمِ ما يمنعُها، (وبطلتِ الحوالةُ)؛ لأنه بطلانُ البيعِ ظَهَرَ أن لا ثَمَنَ على المشتري، والحوالةُ فرُعٌ على سلامةِ الثَمَنِ.

(ويتّجهُ: وكذا) في عَدَمِ سماعِ البيّنةِ (كلُّ بائعٍ ادّعى عَدَمَ استحقاقٍ ما باعَهُ، و) قد كان (اعترفَ بملكِهِ)؛ أي: المبيعِ وقتَ العقدِ؛ (كبائعٍ دارٍ) على أنها ملكُهُ، ثم (ادّعى وقفّها) وأقامَ على ذلك بينةً؛ (فلا تُقبلُ بيّنَتُهُ)؛ لتكذيبِهِ لها باعترافِهِ بملكيةِ الدارِ، وهو متّجهٌ.

(و) يتّجهُ (أنّه إن) باعَ الدارَ على أنها ملكُهُ، ثم (ادّعى) أنها كانت قَبْلَ البيعِ وقفاً، لكنه حصلَ له (نحوُ ذهولٍ) عن كونها وقفاً (ونسيانٍ) لوقفيتها، (فشهدَتْ) البيّنةُ (به)؛ أي: الوقفِ على عقدِ البيعِ؛ (قُبِلَتْ) بيّنَتُهُ؛ لأنه في الظاهرِ لم يصدُرَ منه ما يقتضي تكذيبها، والذهولُ والنسيانُ معفوٌّ عنه كالخطأ؛ للخبرِ، وهذا أيضاً لولا إطلاقهم، لكان متّجهاً<sup>(١)</sup>.

(١) أقول: اتّجهه الاتجاهين الشارح، وجعل قوله: وإنه إن ادعى نحو ذهول، فشهدت به؛ =

وإن صدَّقهما مُحْتالٌ وادَّعاهما بغيرِ ثمنِ العبدِ فقوله حيث لا بينة لهما، وإن اتَّفَقَ مُحِيلٌ ومُحتالٌ على حرّيته وكذَّبَهما محالٌ عليه لم يُقْبَلَا عليه في الحرّية، وبطلتِ الحوالةُ لاعترافِ محتالٍ بَعْدَمِ الدَّيْنِ، وإن اعترفَ مُحالٌ عليه ومُحتالٌ بحرّيةِ العبدِ عَتَقَ لإقرارِ ذي اليدِ بحرّيته، وبطلتِ الحوالةُ بالنسبةِ إليهما، ولا يَرْجِعُ مُحْتالٌ على مُحِيلٍ فيهما لاعترافِهِ ببراءته.

(وإن صدَّقهما)؛ أي: البائع والمشتري (مُحتالٌ) على حرية العبد (وادَّعاهما)؛ أي: الدعيُّ أنَّ الحوالةَ (بغيرِ ثمنِ العبدِ) الذي اتَّفَقُوا على حرّيته؛ (ف) القولُ (قوله) مع يمينه؛ لأنَّه يدَّعي سلامةَ العقدِ وهي الأصلُ (حيث لا بينة لهما) - أي: للبائع والمشتري - بأنَّ الحوالةَ بثمرِ العبدِ، فإن كانت عَمَلَ بها.

(وإن اتَّفَقَ مُحِيلٌ ومُحتالٌ على حرّيته)؛ أي: العبدِ، (وكذَّبَهما محالٌ عليه؛ لم يُقْبَلَا)؛ أي: قولاهما (عليه في الحرّية)؛ أي: حرية العبدِ؛ لأنه إقرارٌ على غيرهما، (وبطلتِ الحوالةُ؛ لاعترافِ محتالٍ بَعْدَمِ الدَّيْنِ)، والمحالٌ عليه يعترفُ للمحتالِ بدينٍ لا يصدِّقه المحتالُ فيه، فلا يأخذُ منه شيئاً.

(وإن اعترفَ محالٌ عليه ومُحتالٌ بحرّيةِ العبدِ؛ عَتَقَ) العبدُ؛ (لإقرارِ ذي اليدِ بحرّيته، وبطلتِ الحوالةُ بالنسبةِ إليهما) مؤاخذهُ لهما<sup>(١)</sup> بحُكْمِ إقرارهما. (ولا يرجعُ مُحْتالٌ على مُحِيلٍ لاعترافِهِ ببراءته) بدخوله معه في الحوالة.

= أي: بما ادعى من نحو الذهول والنسيان؛ قبلت، وهو أظهر مما قرره شيخنا، ولم أر من صرح بهما هنا، وسيأتي في (الدعاوى) و(الإقرار) ما يؤيدهما صريحاً، فتأمل. وقول شيخنا: (لولا... إلخ)، غيرُ ظاهر، انتهى.

(١) في «ق، ط»: «إليهما».

\* فروع: لو اتفقا على: أَحَلَّتْكَ، أو: أَحَلَّتْكَ بِدَيْنِي، وادَّعى أحدهما إرادة الوكالةِ صُدِّقَ، وعلى: أَحَلَّتْكَ بِدَيْنِكَ، فقولُ مدَّعي الحوالة، ولو قالَ زيدٌ لعمرو: أَحَلَّتَنِي بِدَيْنِي عَلَى بَكْرٍ. فقال عمرو: بَلْ وَكَلَّتْكَ، صُدِّقَ عمرو، فلا يَقْبِضُ زيدٌ من بَكْرٍ لَعَزْلِهِ بِالْإِنْكَارِ، وما قَبَضَهُ فلعمرِو أَخْذَهُ وَلزِيدٍ طَلَبُ عمرو بِدَيْنِهِ، .....

(فروعٌ: لو اتفقا)؛ أي: ربُّ دينٍ ومدينٌ (على) قولِ مدينٍ لربِّ دينٍ: (أَحَلَّتْكَ) على فلانٍ، (أو) على قوله: (أَحَلَّتْكَ بِدَيْنِي) على فلانٍ، (وادَّعى أحدهما إرادة الوكالةِ)، وادَّعى الآخرُ إرادة الحوالة؛ (صُدِّقَ) مدَّعي إرادة الوكالةِ بيمينه؛ لأنَّ الأصلَ بقاءُ الدَّينِ على كلِّ من المُحِيلِ والمُحَالِ عليه، ومدَّعي الحوالة يدَّعي نقله، ومدَّعي الوكالةِ ينكره، ولا موضعَ للبيِّنَةِ هنا؛ لأنَّ الاختلافَ في النية.

(و) إن اتفقا (على) قولِ مدينٍ لربِّ دينٍ: (أَحَلَّتْكَ بِدَيْنِكَ)، وادَّعى أحدهما إرادة الحوالة، والآخرُ إرادة الوكالةِ؛ (فقولُ مدَّعي الحوالة)؛ لأنَّ الحوالة بِدَيْنِهِ لا تحتَمِلُ الوكالةَ، فلا يُقْبَلُ قولُ مدَّعيها.

(ولو قالَ زيدٌ لعمرو: أَحَلَّتَنِي بِدَيْنِي عَلَى بَكْرٍ)، واختلفا: هل جَرَى بينهما لفظُ الحوالةِ أو الوكالةِ؟ بأنَّ قالَ زيدٌ: أَحَلَّتَنِي بلفظِ الحوالةِ، (فقال عمرو: بَلْ وَكَلَّتْكَ) بلفظِ الوكالةِ، فإن كان لأحدهما بيِّنَةٌ؛ عُمِلَ بها؛ لأنَّ الاختلافَ هنا في اللفظِ، وإن لم تكن لأحدهما بيِّنَةٌ (صُدِّقَ عمرو) بيمينه؛ لأنه يدَّعي بقاءَ الحقِّ على ما كان، وهو الأصلُ، (فلا يَقْبِضُ زيدٌ من بَكْرٍ لَعَزْلِهِ) نفسه (بالإنكارِ) للوكالةِ، (وما قَبَضَهُ) زيدٌ من بَكْرٍ قبلَ ذلك، والمقبوضُ قائمٌ لم يَتَلَفْ؛ (فلعمرِو أَخْذَهُ) من زيدٍ في الأصحِّ؛ لأنه وكَّله فيه، (ولزيدٍ طَلَبُ عمرو بِدَيْنِهِ) عليه؛ لاعترافه بِبقائه

والتالف بيد زيد بتفريط أو لا، يبرأ به كل من صاحبه<sup>(١)</sup> خلافاً  
لـ «المنتهى»، ولو قال عمرو: أَحَلْتُكَ، وقال زيد: وَكَلَّنِي، صَدَّقَ زيدٌ  
وله القبض، ثم لا يخفى الحكم، .....

في ذمته بإنكاره الحوالة، (والتالف بيد زيد) سواء كان (بتفريط أو لا؛ يبرأ به كل)  
من زيد وعمرو (من صاحبه)، ولا ضمان عليه، صححه الموفق و«الشارح»<sup>(٢)</sup>،  
وجزَمَ به في «الرعاية الكبرى»، و«الفروع»<sup>(٣)</sup> (خلافاً لـ «المنتهى») حيث قال<sup>(٤)</sup>:  
والتالف من عمرو، ولزيد طلبه بدئنه<sup>(٥)</sup>.

(ولو قال عمرو) لزيد مثلاً: (أَحَلْتُكَ) بلفظ الحوالة، (وقال زيد: وَكَلَّنِي)  
في قبضه بلفظ الوكالة، ولا بينة لأحدهما، (صَدَّقَ زيدٌ) بيمينه؛ لِمَا تقدم (وله)؛  
أي: زيد (القبض)؛ لأنه إمَّا وكيلٌ أو محتالٌ (ثم لا يخفى الحكم)، فإن قبض منه  
بقدر ما له على عمرو فأقلَّ قَبْلَ أَخْذِ دَيْنِهِ؛ فله أخذه لنفسه؛ لقول عمرو: هو لك،  
وقول زيد: هو أمانة في يدي، ولي مثله على عمرو، فإذا أَخَذَهُ لنفسه؛ حَصَلَ  
غرضه، وإن كان زيد قبضه وأتلفه أو تَلَفَ في يده بتفريطه؛ سَقَطَ حَقُّه، وبلا تفريط

(١) في «ح» زيادة: «للمقاصة».

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤ / ٣٤١)، و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٥ / ٦٦).

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٦ / ٤١٩)، وظاهر كلامه مخالف لكلام مَنْ قبله، وموافق  
لِمَا سيرد عن «المنتهى»، وقد أشار لذلك البهوتي في «كشاف القناع» (٣ / ٣٩٠)، والشطي  
في «المنحة» كما في الحاشية.

(٤) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوحى (٢ / ٤٤٥).

(٥) أقول: «المنتهى» متابع للفروع في ذلك، وقول شيخنا: والفروع، سبق قلم كما يُعلم من  
«شرح الإقناع» وحاشيته، والذي يظهر من كلام أرباب الشروح والحواشي: أن المذهب  
ما في «المنتهى»، فتأمل، انتهى.

والحوالة على ماله في الديوان أو الناظر للمستحقّ إذن في الاستيفاء، لأنّ الحوالة إنّما تكون على ذمّة، فللمحتال طلبُ مُحيلِهِ، وإحالة مَنْ لا دينَ عليه على مَنْ دينُهُ عليه وكالة في الاستيفاء، ومَنْ لا دينَ عليه على مثله وكالة في اقتراضٍ، وكذا مدينٌ على بريء فلا يصارفُهُ.

فالتالف من عمرو، ولزيد طلبُهُ بحقه، وليس لعمرو الرجوعُ على بكرٍ؛ لاعترافِهِ ببراءتِهِ.

(والحوالة) من مدينٍ (على ماله في الديوان، أو) من (الناظر للمستحقّ) على ماله في الوقف (إذن) له (في الاستيفاء) فقط، لا حوالة حقيقة؛ (لأنّ الحوالة إنّما تكون على ذمّة)؛ فلا تصحُّ بمال الوقف ولا عليه، وحيثُ<sup>(١)</sup> (فللمحتال) بذلك (طلبُ مُحيلِهِ) بحقه؛ لأنّه لم يبرأ منه بوفاء ولا إبراء ولا حوالة صحيحة.

(وإحالة مَنْ لا دينَ عليه) شخصاً (على مَنْ دينُهُ عليه وكالة) له (في الاستيفاء) ولو جرّت بلفظ الحوالة؛ إذ ليس فيها تحويلٌ حقٌّ من ذمّة إلى ذمّة، وإنّما جازت الوكالة بلفظ الحوالة؛ لاشتراكهما في المعنى، وهو استحقاق الوكيل مطالبة مَنْ عليه الدينُ كاستحقاق المحتال مطالبة المُحال عليه، وتثبت فيها أحكام الوكالة من عزل الوكيل بموت الموكل وعزله ونحوه.

(و) إحالة (مَنْ لا دينَ عليه على مثله)؛ أي: مَنْ لا دينَ عليه (وكالة في اقتراضٍ، وكذا) إحالة (مدينٍ على بريء) وكالة في اقتراضٍ، (فلا يصارفُهُ) المحتال نصّاً؛ لأنّه وكالة في الاقتراض لا في المصارفة، فإن قبض المحتال من المُحال عليه الذي لا دينَ عليه؛ رجع المُحال عليه إذن على المُحيل بما دفعه عنه للمحتال؛ لأنّه

(١) في «ق»: «حيثُ».

.....

قَرْضٌ ولم يتبرَّع، وإن أبرأ المحتال المحال عليه الذي لا دين عليه منه؛ لم تصح البراءة؛ لأنها براءة لمن لا دين عليه، وإن قبض المحتال من المحال عليه الذي لا دين عليه ما أُحيل به، ثم وهبه المحتال إياه<sup>(١)</sup> بعد أن قبضه منه ملكه، ورجع المحال عليه على المُحيل بما دفعه عنه؛ لأنه قرض، وهبة المحتال بعد ذلك غير نافعة.

\* \* \*

(١) سقط من «ق»: «من المحال... إياه».



## بابُ الصُّلْحِ

هو التوفيقُ والسَّلمُ، وهو من أكبرِ العقودِ فائدةً، ولذلك حَسُنَ فيه الكَذِبُ، ويكونُ بينَ مُسلمينَ وأهلِ حَرْبٍ، .....

### (باب الصلح)

الصلح لغةً: (التوفيقُ والسَّلمُ) بفتحِ السَّينِ وكسرها؛ أي: قطعُ المنازعة. (وهو)؛ أي: الصلحُ (من أكبرِ العقودِ فائدةً)؛ لِمَا فيه من الائتلافِ بعدَ الاختلافِ، وقطعِ النزاعِ والشقاقِ، (ولذلك حَسُنَ)؛ أي: أُبِيحَ (فيه الكذبُ) كما يأتي في (الشهاداتِ) موضَّحاً.

وهو ثابتٌ بالإجماع؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَفْتِنُوا الَّتِي تَبَغَىٰ حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]، ولحديث أبي هريرة مرفوعاً: «الصلحُ جائزٌ بينَ المسلمينَ إلَّا صلحاً حرَّمَ حلالاً، أو أحلَّ حراماً»، رواه أبو داودَ والترمذيُّ، وقال: حسنٌ صحيحٌ، وصحَّحه الحاكم<sup>(١)</sup>.

(و) هو خمسة أنواع:

أحدها: (يكونُ بينَ مسلمينَ وأهلِ حربٍ) لعقدِ الذِّمةِ أو الهدنةِ أو

---

(١) رواه أبو داود (٣٥٩٤)، والترمذي (١٣٥٢)، والحاكم في «المستدرک» (٧٠٥٩)، وهو عند الترمذي والحاكم من حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه.

وبين أهل عدلٍ وبغيٍّ، وبين زوجين خيفَ شقاقُ بينهما، أو خافتَ إعراضه، وبين متخاصمين في غير مالٍ، وهو فيه مُعاقدةٌ يتوصلُ بها إلى موافقةٍ بين مختلفين، ولا يقعُ غالباً إلا بالآقل من المدعى به على سبيل المُدَاراةِ لبلوغِ الغرضِ. وهو قسمان:

أحدهما: على إقرارٍ، وهو نوعان: نوعٌ على جنسِ الحقِّ، مثلَ أن يُقرَّ له بدَيْنٍ أو عَيْنٍ، فيضَعُ أو يَهَبَ البعضَ ويأخذُ الباقي، فيصحُّ، ..

الأمان، وتقدّم في (الجهاد).

(و) الثاني: (بين أهل عدلٍ و) أهلٍ (بغِيٍّ)، ويأتي في (قتال أهل البغي).

(و) الثالث: (بين زوجين خيفَ شقاقُ بينهما، أو خافتِ الزوجةُ) (إعراضه)؛

أي: الزوج عنها، ويأتي في (عشرة النساء).

(و) الرابع: (بين متخاصمين في غير مالٍ).

والخامس: بين متخاصمين فيه.

(و) (هو)؛ أي: الصلحُ (فيه)؛ أي: المالِ شرعاً: (معاقدةٌ يتوصلُ بها إلى موافقةٍ بين مختلفين) فيه، وهو المرادُ هنا، (ولا يقعُ) هذا الصلحُ (غالباً إلا بأقلَّ من المدعى به على سبيل المُدَاراةِ) ممَّن له الحقُّ؛ (لبلوغِ) بعضِ (الغرضِ).

(وهو)؛ أي: الصلحُ على مالٍ (قسمان):

أحدهما: صلحٌ (على إقرارٍ، وهو)؛ أي: الصلحُ على إقرارٍ (نوعان):

نوعٌ (يقعُ) (على جنسِ الحقِّ، مثلُ أن يُقرَّ) جائزُ التصرفِ (له)؛ أي: لمن يصحُّ تبرُّعه (بدَيْنٍ) معلومٍ، (أو) يقرَّ له بـ (عينٍ) بيده، (فيضعُ) المقرُّ له عن المقرِّ بعضَ الدَّيْنِ كِنَصْفِهِ أو ثُلُثِهِ أو رُبْعِهِ، (أو يَهَبُ) له (البعضَ) من العينِ المقرِّ بها، (ويأخذُ) المقرُّ له (الباقي) من الدَّيْنِ أو العينِ؛ (فيصحُّ) ذلك؛ لأنَّ جائزَ التصرفِ

لا بلفظ الصُّلَحِ أو بشرطِ أَنْ يُعْطِيَهُ الباقي، أو يمنعه حقُّه بدونِ أَنْ يُعْطِيَهُ منه، ولا مِمَّنْ لا يَصِحُّ تبرُّعُهُ، كمكاتبٍ ومأذونٍ ووليٍّ وناظرٍ، . . . .

لا يُمنَعُ من إسقاطِ بعضِ حقِّه أو هَبِّه، كما لا يُمنَعُ من استيفائه، وقد كلَّم عليه الصلاة والسلامُ غرماءَ جابرٍ ليَضَعُوا عنه<sup>(١)</sup>، وقضيةُ كعبٍ مع [ابن] <sup>(٢)</sup> أبي حذردٍ<sup>(٣)</sup> شاهدةٌ بذلك<sup>(٤)</sup>.

و(لا) يَصِحُّ (بلفظِ الصُّلَحِ)؛ لأنه هَضْمٌ للحقِّ (أو بشرطِ أَنْ يُعْطِيَهُ الباقي) وإن لم يذكرِ الشرطُ، ك: عليّ أَنْ تعوّضَني كذا منه، فإنَّ فَعَلَ لم يَصَحَّ؛ لِمَا يأتي في الهبةِ مِنْ أَنَّهُ لا يَصِحُّ تعليقُها ولا تعليقُ الإبراءِ بشرطٍ، ولأنَّه يقتضي المعاوضةَ، فكأنَّه عاوَضَ ببعضِ حقِّه عن بعضٍ، وهذا المعنى ملحوظٌ في لفظِ الصُّلَحِ، ولأنَّه لا بدَّ له من لفظٍ يتعدَّى به كالباءِ و(على)، وهو يقتضي المعاوضةَ، وحيث لم يَصَحَّ بلفظِ الصُّلَحِ والشرطِ؛ فَلِرَبِّ الحقِّ المطالبةُ بجميعِهِ بعد وقوعِ الصُّلَحِ؛ لأنه غيرُ لازمٍ في حقِّه.

(أو يمنعه)؛ أي: يمنَعُ مَنْ عليه الحقُّ رَبَّهُ (حقُّه بدونِ أَنْ يُعْطِيَهُ منه)، فلا يَصَحُّ؛ لأنَّه مِنْ أَكَلِ أموالِ الناسِ بالباطلِ، فإنَّ أعطاهُ بلفظِ الإبراءِ أو الهبةِ؛ صَحَّ.

و(لا) يَصِحُّ الصُّلَحُ بأنواعِهِ (مِمَّنْ لا يَصِحُّ تبرُّعُهُ؛ كمكاتبٍ، و) قِنْ (مأذونٍ) له في التجارةِ، (ووليٍّ) نحوِ صغيرٍ وسفيهٍ، (وناظرٍ) وقفٍ، ووكيلٍ في استيفاءِ

(١) رواه البخاري (٢٠٢٠) و(٢٢٦٥) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) ما بين معكوفين من مصدري التخريج.

(٣) الصحابي الجليل أبو محمد عبدالله بن أبي حذرد الأسلمي، أول مشاهده الحديدية وخبير وما بعدهما، توفي سنة (٧١هـ). انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣/ ٨٨٧)، و«أسد الغابة» لابن الأثير (٣/ ٢١١).

(٤) رواه البخاري (٤٤٥)، ومسلم (١٥٥٨)، من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه.

إِلَّا إِنْ أَنْكَرَ الْخَصْمُ وَلَا بَيِّنَةً، وَيَصِحُّ عَمَّا ادَّعَى عَلَيْهِمْ بِهِ بَيِّنَةٌ، وَيَتَجَهُّ:  
أَوْ كَانَ الْمَدْعَى شَرِيرًا يُخْشَى. وَلَا يَصِحُّ عَنْ دَيْنٍ مُؤَجَّلٍ بِبَعْضِهِ حَالًا  
إِلَّا فِي كِتَابَةٍ، وَإِنْ وُضِعَ بَعْضُ حَالٍ وَأُجِّلَ بَاقِيهِ صَحَّ الْوَضْعُ. . . . .

حق؛ لأنه تبرُّع، وهُمْ لَا يَمْلِكُونَهُ، (إِلَّا إِنْ أَنْكَرَ الْخَصْمُ) وهو مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ،  
(وَلَا بَيِّنَةً) لِمَدْعِيهِ؛ فَيَصِحُّ؛ لِأَنَّ اسْتِيفَاءَ الْبَعْضِ عِنْدَ الْعِجْزِ عَنْ اسْتِيفَاءِ الْكُلِّ أَوَّلَى  
مِنَ التَّرْكِ.

(وَيَصِحُّ) مِنْ وَلِيِّ الصَّلَاحِ وَيَجُوزُ (عَمَّا ادَّعَى) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ بِهِ (عَلَيْهِمْ)؛  
أَيُّ عَلَى مَوْلَاهُ مِنْ صَغِيرٍ وَسَفِيهِ وَوَقَفٍ<sup>(١)</sup> تَحْتَ نَظَارَتِهِ، (وَبِهِ بَيِّنَةٌ)، فَيَذْفَعُ الْبَعْضَ  
وَيَقَعُ الْإِبْرَاءُ أَوْ الْهَبَةُ فِي الْبَاقِي؛ لِأَنَّهُ مَصْلَحَةٌ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِهِ بَيِّنَةٌ لَمْ يَصَالِحْ  
عَنْهُ، وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ عَلِمَهُ الْوَلِيُّ.

(وَيَتَجَهُّ: أَوْ كَانَ الْمَدْعَى شَرِيرًا يُخْشَى) أَذَاهُ؛ فَيَصِحُّ الصَّلَاحُ حَيْثُ نَزِدَ مِنْ وَلِيِّ  
عَمَّا ادَّعَى بِهِ عَلَى مَوْلَاهُ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ بِهِ بَيِّنَةٌ؛ دَرَاءً لِلْمَفْسَدَةِ، وَمَا لَا يُدْرِكُ كُلَّهُ لَا يُتْرَكُ  
كُلُّهُ، وَهُوَ مُتَجَهٌّ<sup>(٢)</sup>.

(وَلَا يَصِحُّ) الصَّلَاحُ (عَنْ دَيْنٍ مُؤَجَّلٍ بِبَعْضِهِ)؛ أَيُّ: الْمَوْجَلِ (حَالًا) نَصًّا؛  
لِأَنَّ الْمَخْطُوطَ عَوَضٌ عَنِ التَّعْجِيلِ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْحُلُولِ وَالْأَجَلِ (إِلَّا فِي) دَيْنٍ  
(كِتَابَةٍ) إِذَا عَجَّلَ مَكَاتِبَ لِسَيِّدِهِ بَعْضَ مَالِ كِتَابَتِهِ عَنْهَا؛ لِأَنَّ الرِّبَا لَا يَجْرِي بَيْنَهُمَا  
فِي ذَلِكَ.

(وَإِنْ وُضِعَ) رَبُّ دَيْنٍ (بَعْضَ) دَيْنٍ (حَالًا)، وَأُجِّلَ بَاقِيهِ؛ صَحَّ الْوَضْعُ؛

(١) فِي «ق»: «وَقَن».

(٢) أَقُولُ: ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَاتَّجَهَ، وَلَمْ أَرِ مَنْ صَرَّحَ بِهِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْقَوَاعِدِ، وَلَمَّا يَأْتِي فِي  
(الْحَجَرِ)، فَتَأَمَّلْ، انْتَهَى.

لا التأجيلُ . ولا يصحُّ عن حقِّ كدية خطأ أو قيمة مُتَلَفٍ غيرِ مِثْلِيٍّ بأكثرَ من حقِّه من جنسه، ويصحُّ عن مُتَلَفٍ مِثْلِيٍّ بأكثرَ من قيمته، وبعرضِ قيمته أكثرُ من ديةٍ أو قيمة مُتَلَفٍ، ولو صالحه عن بيتٍ أَقْرَبَ به على بعضه، أو سُكْنَاهُ مدةً، أو بناءً غرفةً له فوقه، .....

لأنَّه ليسَ في مقابلةٍ تأجيلٍ كما لو وَضَعَه كله، و (لا) يصحُّ (التأجيلُ)؛ لأنَّ الحالَّ لا يتأجَّلُ، ولأنَّه وعدٌ، وكذا لو صالحَ عن مئةٍ صِحَّاحٍ بخمسينَ مكسَّرةً؛ فهو إبراءٌ من الخمسين ووعدٌ في الأخرى، فلا يلزَمُه الوفاءُ به.

(ولا يصحُّ) صلحُ (عن حقِّ كدية خطأ)، أو شبه عمد أو عمدٍ لا قودَ فيه كجائفةٍ ومأمومةٍ (أو قيمة مُتَلَفٍ غيرِ مِثْلِيٍّ)؛ كمعدودٍ ومذروعٍ (بأكثرَ من حقِّه) لمُصَالِحٍ عنه (من جنسه)؛ لأنَّ الدِّيةَ والقيمةَ ثبَّت في الذِّمَّةِ بِقَدْرِهِ، والزائدُ لا مقابلَ له، فيكونُ حراماً؛ لأنَّه من أَكَلِ المَالِ بِالْبَاطِلِ؛ كالثابتِ عن قَرْضٍ.

(ويصحُّ) الصلحُ (عن مُتَلَفٍ مِثْلِيٍّ)؛ كَبُرَّ (بأكثرَ من قيمته) من أحدِ التقدين .  
(و) يصحُّ الصلحُ عن حقِّ كدية خطأ وقيمة مُتَلَفٍ، وعن مِثْلِيٍّ (بِعَوْضٍ قيمته أكثرُ من ديةٍ أو قيمة مُتَلَفٍ) أو مِثْلِيٍّ؛ لأنَّه لا ربا بينَ العَوْضِ والمَعْوِضِ عنه؛ فصَحَّ كما لو باعه ما يُساوي عشرةً بدرهم.

(ولو صالحه عن بيتٍ) ادَّعَى عليه به، (وأَقْرَبَ له به على بعضه)؛ أي: البيت، (أو) على (سُكْنَاهُ)؛ أي: سُكْنَى المدَّعَى عليه البيتَ (مدةً) معلومةً؛ كسنةٍ كذا، أو مجهولةً؛ ك: ما عاش، (أو) على (بناءً غرفةً له)؛ أي: المدَّعَى عليه (فوقه)؛ أي: البيت، لم يصحَّ الصلحُ؛ لأنَّه صالحه عن مِلْكِهِ على مِلْكِهِ، أو على منفعةٍ مِلْكِهِ.

أَوْ ادَّعَى رِقًّا مُكَلَّفٍ، أَوْ زَوْجِيَّةً مُكَلَّفَةً، فَأَقْرَأَ لَهُ بِعَوَضٍ مِنْهُ، لَمْ يَصَحَّ،  
وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِأَجْرَةِ سُكْنَاهُ إِنْ اعْتَقَدَ وَجُوبَهُ عَلَيْهِ بِالصُّلْحِ، وَإِلَّا فَلَا،  
وَيُجْبَرُ عَلَى نَقْضِ غُرْفَةٍ، وَأَدَاءِ أَجْرَةِ السَّطْحِ، وَيَأْخُذُ آلَتَهُ، وَإِنْ بَدَلًا  
مَالًا صُلْحًا عَنْ دَعْوَاهُ، .....

(أَوْ ادَّعَى) مُكَلَّفٌ (رِقًّا مُكَلَّفٍ، أَوْ) ادَّعَى (زَوْجِيَّةً مُكَلَّفَةً، فَأَقْرَأَ)؛ أَيِ:  
الْمَدَّعَى رَقُّهُ وَالْمَدَّعَى زَوْجِيَّتُهَا (لَهُ)؛ أَيِ: الْمَدَّعَى عَلَى الرِّقِّ الزَّوْجِيَّةِ (بِعَوَضٍ مِنْهُ)؛  
أَيِ: الْمَدَّعَى؛ (لَمْ يَصَحَّ) الصُّلْحُ وَالْإِقْرَارُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِلَّا صُلْحًا  
أَحْلَ حَرَامًا»<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ يُثْبِتُ الرِّقَّ عَلَى مَنْ لَيْسَ بِرَقِيقٍ وَالزَّوْجِيَّةَ عَلَى مَنْ لَمْ  
يَنْكِحْهَا، وَلَوْ أَرَادَ الْحَرُّ بَيْعَ نَفْسِهِ، أَوْ الْمَرْأَةُ بَذَلَ نَفْسِهَا؛ لَمْ يَجُزْ.

(وَيَرْجِعُ) الْمُقَرَّرُ لَهُ (عَلَيْهِ)؛ أَيِ: عَلَى الْمُقَرَّرِ (بِأَجْرَةِ سُكْنَاهُ) فِي الْبَيْتِ، أَوْ  
بِأَجْرَةِ مَا كَانَ فِي يَدِهِ بَعْضُهُ (إِنْ اعْتَقَدَ) الْمُقَرَّرُ لَهُ (وَجُوبَهُ)؛ أَيِ: مَا ذُكِرَ مِنَ السُّكْنَى  
أَوْ بَعْضِ الْبَيْتِ أَوْ الْبِنَاءِ (عَلَيْهِ بِالصُّلْحِ)؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ، (وَإِلَّا) يَعْتَقِدُ الْمُقَرَّرُ  
لَهُ وَجُوبَ ذَلِكَ (فَلَا) يَرْجِعُ؛ لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ، (وَيُجْبَرُ) الْمُقَرَّرُ (عَلَى نَقْضِ غُرْفَتِهِ) الَّتِي  
بَنَاهَا؛ لِأَنَّهُ وَضَعَهَا بِغَيْرِ حَقٍّ، (و) يُجْبَرُ أَيْضًا عَلَى (أَدَاءِ أَجْرَةِ السَّطْحِ) مَدَّةَ مَقَامِهِ فِي  
يَدِهِ؛ لِأَنَّهُ بِيَدِهِ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ، (وَيَأْخُذُ) الْمُقَرَّرُ (آلَتَهُ) الَّتِي بَنَى بِهَا الْغُرْفَةَ؛ لِبَقَائِهَا فِي  
مِلْكِهِ.

(وَإِنْ بَدَلًا)؛ أَيِ: الْمَدَّعَى عَلَيْهِ الْعِبُودِيَّةُ، وَالْمَدَّعَى عَلَيْهَا الزَّوْجِيَّةُ (مَالًا  
صُلْحًا عَنْ دَعْوَاهُ)؛ صَحَّ؛ لِأَنَّ الْمَدَّعَى يَأْخُذُهُ عَنْ دَعْوَاهِ الرِّقَّ أَوْ النِّكَاحَ، وَالِدَافِعُ  
يَقْطَعُ بِهِ الْخَصُومَةَ عَنْ نَفْسِهِ؛ فَجَازَ كِعَوَضِ الْخُلْعِ، لَكِنْ يَحْرُمُ عَلَى الْآخِذِ إِنْ عَلِمَ  
كَذِبَ نَفْسِهِ؛ لِأَخْذِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ.

أَوْ بَدَلَتْ لِمُبِينِهَا لِيُقَرَّرَ بَيْنُونَتَهَا، صَحَّ، فَإِنْ ثَبَتَتِ الزَّوْجِيَّةُ فِي الْأُولَى بَعْدَ ذَلِكَ بِإِقْرَارِهَا أَوْ بَيِّنَةٍ فَالِنِكَاحِ بِحَالِهِ - وَيَتَّجُهُ: وَفِي الثَّانِيَةِ لَا تُسْمَعُ بَيِّنَةٌ وَإِقْرَارُ بَلٍّ إِنْ وَافَقَهَا دُيِّنَا - وَلَمْ يَكُنْ مَا أَخَذَهُ صُلْحًا.....

(أَوْ بَدَلَتْ) امْرَأَةً مَالًا (لِمُبِينِهَا؛ لِيُقَرَّرَ) لَهَا (بَيْنُونَتَهَا؛ صَحَّ)؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْتَاضَ عَنْهَا.

(فَإِنْ ثَبَتَتِ الزَّوْجِيَّةُ فِي) الْمَسْأَلَةِ (الْأُولَى)، وَهِيَ مَسْأَلَةُ دَعْوَاهُ الزَّوْجِيَّةَ (بَعْدَ ذَلِكَ)؛ أَي: بَعْدَ أَنْ دَفَعَتْ لَهُ الْعَوَضَ صُلْحًا عَنْ دَعْوَاهُ الزَّوْجِيَّةَ (بِإِقْرَارِهَا أَوْ بَيِّنَةٍ؛ فَالِنِكَاحِ) بَاقٍ (بِحَالِهِ)<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنَ الزَّوْجِ طَلَاقٌ وَلَا خُلْعٌ.

(وَيَتَّجُهُ: وَفِي) الْمَسْأَلَةِ (الثَّانِيَةِ) وَهِيَ دَعْوَاهَا أَنَّهُ أَبَانُهَا، وَأُنْكُرَ، فَدَفَعْتُ لَهُ مَالًا لِيُقَرَّرَ لَهَا بِالْبَيْنُونَةِ فَأَقَرَّ بِهَا، (لَا تُسْمَعُ بَيِّنَةٌ) شَهِدَتْ<sup>(٢)</sup> بِالزَّوْجِيَّةِ بَعْدَ إِقْرَارِهِ بِالْبَيْنُونَةِ، (و) لَا يُسْمَعُ مِنْهَا (إِقْرَارُ) بِهَا كَذَلِكَ؛ لَسَبْقِ إِقْرَارِ الزَّوْجِ بِبَيْنُونَةِ الزَّوْجَةِ قَبْلَ ثَبُوتِ الزَّوْجِيَّةِ، (بَلٍّ إِنْ وَافَقَهَا)؛ أَي: شَهَادَةُ الْبَيِّنَةِ نِكَاحٌ صَحِيحٌ، وَكَانَ الزَّوْجُ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ مَا أَقَرَّ بِهِ مِنَ الْبَيْنُونَةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَصَدَّقَتْهُ الزَّوْجَةُ عَلَى ذَلِكَ، (دُيِّنَا) فِيمَا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا، وَهُوَ مَتَّجُهُ<sup>(٣)</sup>.

(وَلَمْ يَكُنْ مَا أَخَذَهُ) الزَّوْجُ مِنَ الْعَوَضِ (صُلْحًا) عَنْ دَعْوَى الزَّوْجِيَّةِ فِي الْأُولَى

(١) فِي «ح» زِيَادَةٌ: «فِي الْأُولَى».

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ق».

(٣) أَقُول: عِبَارَةُ الشَّارِحِ: لَا تُسْمَعُ بَيِّنَةُ الزَّوْجِ بَعْدَ مَعْدَمِهَا، وَلَا إِقْرَارُ الزَّوْجَةِ بَعْدَ الْبَيْنُونَةِ؛ لِتَكْذِيبِ كُلِّ مِنْهُمَا نَفْسَهُ، وَلَا عَذْرَ لِمَنْ أَقَرَّ، بَلْ إِنْ وَافَقَهَا عَلَى أَنَّ لَهَا بَيْنُونَةً دُيِّنَا؛ أَي: فَالزَّوْجِيَّةُ بَاقِيَةٌ دِيَانَةً، وَلَا يَقْبَلُ ذَلِكَ حُكْمًا، وَهُوَ مَتَّجُهُ، انْتَهَى. قُلْتُ: وَفِي بَعْضِ حُلِّ شَيْخِنَا مَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ أَرِ مِنْ صَرَحٍ بِالِاتِّجَاهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ يُؤَيِّدُهُ كَلَامُهُمْ فِي (بَابِ الطَّلَاقِ) وَ(الْإِقْرَارِ)، فَتَأَمَّلْ، انْتَهَى.

خُلِعًا، ولو أبانها فصالحها على مالٍ لترك دعواها لم يَجْزُ، و: أَقَرَّ لي بديني وأعطيك، أو: خُذْ منه بمئة، ففعل، لَزِمَهُ ولا يصحُّ الصُّلْحُ. النوع الثاني: على غير جنسه، وهو بيعٌ يصحُّ بلفظِ الصُّلْحِ، فبنقذٍ عن نقذٍ صَرَفٌ، وبعرَضٍ أو عنه بنقذٍ أو عَرَضٍ بيعٌ، .....

(خُلِعًا؛ لأنها لم تبدله في مقابلة إبانها؛ لأنها لم تعترف بالزوجة حتى تطلب الإبانة. ولو أبانها) بطلاقٍ ثلاثٍ أو أقلَّ (فصالحها على مالٍ لترك دعواها) الطلاق؛ (لم يَجْزِ) الصُّلْحُ؛ لأنه يُحلُّ حراماً.

(و) مَنْ قَالَ لغريمه: (أَقَرَّ لي بديني وأعطيك) منه مئة، (أو): أَقَرَّ لي بديني، و(خُذْ منه مئة) مثلاً؛ (ففعل)؛ أي: أقر، (لَزِمَهُ)؛ أي: المُقَرُّ ما أَقَرَّ به؛ لأنه لا عُذَرَ لِمَنْ أَقَرَّ، (ولم يصحَّ الصُّلْحُ)؛ لوجوب الإقرار عليه بما عليه من الحق، فلم يُبَحَّ له العوضُ عمّا يجبُ عليه.

(النوع الثاني) مِنْ قِسْمِ الصُّلْحِ على إقرار: أَنْ يَصَالِحَ (على غير جنسه)؛ بَأَنْ أَقَرَّ له بدَيْنٍ أو عينٍ، ثم صالحه عنه بغير جنسه، (وهو بيعٌ يصحُّ بلفظِ الصُّلْحِ) كسائر المعاوضات، بخلاف ما قبله؛ لأنَّ المعاوضة عن الشيء ببعضه ممنوعة، وهو ثلاثة أقسام أشار للأول بقوله:

(ف) الصُّلْحُ (بنقذٍ عن نقذٍ)؛ بَأَنْ أَقَرَّ له بدینارٍ، فصالحه عنه بعشرة دراهم مثلاً (صَرَفٌ) يُعْتَبَرُ فيه التقابض قبل التفرُّق، وكذا لو أَقَرَّ له بقمحٍ وعوضه عنه شعيراً أو نحوه ممّا لا يباع به نسيئةً.

(و) الصُّلْحُ عن نقذٍ؛ بَأَنْ أَقَرَّ له بدینارٍ فصالحه عنه (بعرَضٍ) - كثوبٍ - بيعٌ، (أو) صالحه عنه؛ أي: عن عَرَضٍ أَقَرَّ له به؛ كفرسٍ (بنقذٍ) ذهبٍ أو فضةٍ بيعٌ، (أو) صالحه عن عَرَضٍ كثوبٍ (بعرَضٍ بيعٌ) تُشْتَرَطُ له شروطه، كالعلم به، والقدرة



فلو ادَّعى زَرْعاً فَصُولِحَ على دراهم، جاز حيثُ يجوزُ بيعُ الزَّرْعِ على ما مرَّ، وبمنفعةٍ كُسُكْنَى وخدمةٍ معيَّنينِ إجارةً تَبْطُلُ بتلفِ دارٍ وموتِ عبدٍ لا عِتْقِهِ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ استيفاءِ شيءٍ من المنفعةِ رَجَعَ بما صالَحَ<sup>(١)</sup> عنه، وبعدَ استيفاءِ بعضها يرجعُ بقسْطٍ ما بقيَ، وعن دينٍ يصحُّ بغيرِ جنسِهِ بأقلِّ وأكثرَ لا بجنسِهِ بأقلِّ أو أكثرَ على سبيلِ المُعاوضةِ لا الإبراء والهبَةِ، .....

على تسليمه، والتقابضُ في المجلسِ فيما يجري فيه رباً، (فلو ادَّعى زَرْعاً فَصُولِحَ على دراهم؛ جازَ ذلك حيثُ يجوزُ بيعُ الزَّرْعِ على ما مرَّ) من كونه بعدَ اشتدادِ حبه، أو بشرطِ القطعِ في الحالِ.

(و) الصِّلحُ عن نقدٍ أو عَرْضٍ مُقَرَّرٍ به (بمنفعةٍ كُسُكْنَى) دارٍ (وخدمةٍ) عبدٍ (معيَّنينِ إجارةً)، فيُعْتَبَرُ له شروطُها، (وتَبْطُلُ بتلفِ دارٍ أو موتِ عبدٍ) كسائرِ الإجازاتِ، و(لا) تَبْطُلُ بـ (عتقه) أو بيعه أو هبته أو بيعِ الدارِ، (فإنْ كان) التَّلَفُ (قَبْلَ استيفاءِ شيءٍ من المنفعةِ) انْفَسَخَتِ الإجارةُ، و(رَجَعَ بما صالَحَ عنه) من دينٍ أو عَيْنٍ، (و) إنْ كان التَّلَفُ (بعدَ استيفاءِ بعضها)؛ أي: بعضِ المنفعةِ، انْفَسَخَتِ فيما بقيَ، و(يرجعُ بقسْطٍ ما بقيَ) من المُدَّةِ.

(و) الصِّلحُ (عن دينٍ يصحُّ بغيرِ جنسِهِ بأقلِّ) منه (وأكثرَ) منه ومساوٍ له، و(لا) يصحُّ صلحٌ عن حقٍّ (بجنسِهِ) كعن بُرٍّ ببرٍّ (أو أقلِّ) منه (أو أكثرَ) منه (على سبيلِ المُعاوضةِ)؛ لإفضائه إلى ربِّ الفضلِ، (لا) على وجهِ (الإبراء والهبَةِ)، فإنْ كان بأقلِّ على وجهِ الإبراء أو الهبةِ؛ صحَّ لا بلفظِ الصِّلحِ.

(١) في «ح»: «صولح».

وبشيء في الذمة، يَحْرُمُ تَفَرُّقٌ قَبْلَ قَبْضٍ، لَأَنَّهُ بَيْعٌ دَيْنٍ بِدَيْنٍ، وَإِنْ صَالَحَهُ لِيُزَوِّجَهُ أَمَتَهُ وَحَلَّ لَهُ نِكَاحُهَا صَحَّ، وَكَانَ الْمَصَالِحُ عَنْهُ صَدَاقَهَا، فَإِنْ حَصَلَ فُسْخٌ مُسْقِطٌ لَهُ رَجَعَ بِمَصَالِحِ عَنْهُ، وَمُنْصَفٌ بِنُصْفِهِ، وَبَعْدَ تَقَرُّرٍ فَلَا، وَمَنْ صَالَحَتْ بِتَزْوِيجِ نَفْسِهَا كَانَ مَا أَقَرَّتْ بِهِ مِنْ دَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ صَدَاقَهَا، وَمَنْ صَالَحَ عَنْ عَيْبٍ فِي مَبِيعِهِ بِشَيْءٍ.....

(و) الصلح عن دَيْنٍ (بشيء في الذمة) كما لو صالحه عن دينار في ذمة يارْدَبَ قَمَحٍ أَوْ نَحْوِهِ فِي الذِّمَّةِ؛ يَصَحُّ، (وَيَحْرُمُ تَفَرُّقٌ قَبْلَ قَبْضٍ؛ لَأَنَّهُ) يَصِيرُ (بَيْعٌ دَيْنٍ بِدَيْنٍ)، وَهُوَ حَرَامٌ كَمَا تَقْدُمُ.

(وَإِنْ صَالَحَهُ)؛ أَي: صَالَحَ الْمُقَرَّرَ لَهُ بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ (لِيُزَوِّجَهُ أَمَتَهُ، وَحَلَّ لَهُ)؛ أَي: لِلْمُقَرَّرَ لَهُ (نِكَاحُهَا)، كَكُونِهِ عَادِمَ الطَّوْلِ خَائِفَ الْعَنْتِ؛ (صَحَّ) الصَّلْحُ، (وَكَانَ الْمَصَالِحُ عَنْهُ) مِنْ دَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ (صَدَاقَهَا)؛ لِأَنَّهُمَا جَعَلَاهُ نَظِيرَ تَزْوِيجِهَا، (فَإِنْ حَصَلَ فُسْخٌ مُسْقِطٌ لَهُ)؛ أَي: الصَّدَاقِ، كَفُسْخِهَا لَعِبِهِ؛ (رَجَعَ) الزَّوْجُ الْمُقَرَّرُ لَهُ (بِمَصَالِحِ عَنْهُ) مِنْ دَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ؛ لِعَوْدِهِ إِلَيْهِ بِالْفُسْخِ، (و) إِنْ حَصَلَ فُسْخٌ (مُنْصَفٌ)؛ كَأَنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ؛ تَنَصَّفَ الصَّدَاقُ، وَرَجَعَ الزَّوْجُ (بِنُصْفِهِ)؛ أَي: بِنُصْفِ مَا صَالَحَ عَنْهُ، (و) إِنْ حَصَلَ فُسْخٌ (بَعْدَ تَقَرُّرِهِ)؛ أَي: الصَّدَاقِ؛ بِأَنْ طَلَّقَهَا بَعْدَ الدَّخُولِ وَنَحْوِهِ؛ (فَلَا) رَجُوعَ لَهُ بِشَيْءٍ؛ لِتَقَرُّرِ الصَّدَاقِ بِنَحْوِ الدَّخُولِ.

(وَمَنْ صَالَحَتْ) عَنْ دَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ أَقَرَّتْ بِهِ (بِتَزْوِيجِ نَفْسِهَا)؛ صَحَّ الصَّلْحُ وَالنِّكَاحُ، (وَكَانَ مَا أَقَرَّتْ بِهِ مِنْ دَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ صَدَاقَهَا)؛ لِأَنَّ عَقْدَ التَّزْوِيجِ يَقْتَضِي عَوَضًا، وَلَمْ يَنْبَهِهَا عَلَيْهِ لظَهْوَرِهِ.

(وَمَنْ صَالَحَ عَنْ عَيْبٍ فِي مَبِيعِهِ)؛ أَي: صَالَحَ عَنْ عَيْبٍ مَبِيعِهِ (بِشَيْءٍ)؛ أَي: بَعَيْنٍ كَدِينَارٍ وَمَنْفَعَةٍ كَسُكْنَى دَارٍ مَعِينَةٍ؛ صَحَّ الصَّلْحُ؛ لَأَنَّهُ يَجُوزُ اخْتِذُ الْعَوَضِ

رَجَعَ بِهِ إِنْ بَانَ عَدَمُهُ، أَوْ زَالَ سَرِيعاً عُرفاً بلا كُلفَةٍ وعلاجٍ، وترجعُ امرأةٌ صالحَت عنه بتزويجها بأرْشِهِ لا بمهرٍ مِثلها، فَإِنْ انْفَسَخَ نكاحُها بِمُسْقِطٍ لَهُ رَجَعَ عَلَيْهَا بِأرْشِهِ، ولو صالحَ ورثَةُ مَنْ وُصِّيَ لَهُ بِخَدْمَةٍ أَوْ سُكْنَى أَوْ حَمَلٍ أَمَةٍ بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ جازَ ذَلِكَ صُلْحاً لا بَيْعاً.....

عن عيبِ المَبِيعِ، و(رَجَعَ) البائعُ على المشتري (به)؛ أي: بما صالحَ به (إِنْ بَانَ عَدَمُهُ)؛ أي: العيبُ، كانتفاخِ بطنِ أَمَةٍ ظَنَّ أَنَّهُ حَمَلٌ، فتبيّنَ عَدَمُهُ، (أَوْ زَالَ) العيبُ (سريعاً عُرفاً بلا كُلفَةٍ ولا علاجٍ)؛ لظهورِ عدمِ استحقاقِ المشتري له؛ لعدَمِ العيبِ في الأولى وزوالِهِ في الثانيةِ بلا ضررٍ يلحقُهُ.

(وترجعُ امرأةٌ صالحَت عنه)؛ أي: عن عيبٍ أَقرَّت به في مبيعِها (بتزويجها) إِنْ لم ينفسخِ النكاحُ، وتبيّنَ عَدَمُ العيبِ؛ كيباضٍ في عَيْنِ العبدِ الذي باعَتْهُ ظَنَّتْهُ عَمَى، فتبيّنَ أَنَّهُ غيرُ عَمَى، أَوْ زَالَ البياضُ سريعاً بغيرِ كُلفَةٍ وعلاجٍ، ولم يَحْصُلْ به تعطيلُ نفعٍ، فإنها ترجعُ (بأرْشِهِ) على الزوجِ وهو المشتري؛ لأنَّهُ أَصْدَقَها الذي رَضِيتَ به؛ كما لو تزوّجها على عبدٍ، فبانَ حُرّاً ونحوه، و(لا) ترجعُ (بمهرِ مِثلها)؛ لأنها مُسَمَّى لها؛ (فإن انفسخَ<sup>(١)</sup> نكاحُها بِمُسْقِطٍ لَهُ)؛ أي: الصَّدَاقِ؛ لمجيءِ الفرقَةِ من قِبَلِها كفسخِها لَعَيْنِهِ؛ (رَجَعَ) الزوجُ (عليها بِأرْشِهِ)؛ أي: العيبِ، وهو قِسْطُ ما بينَ قيمَتِهِ صحيحاً ومَعيباً من ثمنه كما تقدّمَ؛ لأنَّهُ صَدَأَقَها.

(ولو صالحَ ورثَةُ مَنْ وُصِّيَ لَهُ) مِنْ قِبَلِ مورَثِهِم (بخدمَةٍ) رقيقٍ من التركة، (أَوْ سُكْنَى) دارٍ مَعِينَةٍ، (أَوْ حَمَلٍ أَمَةٍ، بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ) كدراهمٍ مَسْمُوءَةٍ؛ (جازَ ذَلِكَ صُلْحاً)؛ لأنه إسقاطُ حقٍّ، فيصحُّ في المجهولِ للحاجةِ، (لا بَيْعاً)؛ لعدَمِ العِلْمِ بالمَبِيعِ.

(١) في «ق»: «فسخ».

وَيَصِحُّ الصُّلْحُ عَمَّا تَعَدَّرَ عِلْمُهُ مِنْ دَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ بِمَعْلُومٍ نَقْدٍ وَنَسِيئَةٍ كَصُلْحِهَا عَنْ صَدَاقِهَا، وَلَا عِلْمَ لَهَا وَلَا لَوَارِثٍ بِقَدْرِهِ، وَكَالرَّجُلَيْنِ بَيْنَهُمَا مُعَامَلَةٌ وَحِسَابٌ وَلَا عِلْمَ لِكُلٍّ بِمَا عَلَيْهِ لِصَاحِبِهِ، أَوْ لَا عِلْمَ لِمَنْ عَلَيْهِ وَلَوْ عَلِمَهُ صَاحِبُ الْحَقِّ - وَيَتَجَهُّ: بِشَرْطِ أَنْ لَا يَأْخُذَ أَكْثَرَ مِمَّا يَعْلَمُ، ..

(ويصحُّ الصُّلْحُ عَمَّا)؛ أي: مجهولٍ لهما أو للمدين (تعَدَّرَ عِلْمُهُ، مِنْ دَيْنٍ)؛ كَمَنْ بَيْنَهُمَا مُعَامَلَةٌ وَحِسَابٌ مَضَى عَلَيْهِ زَمَنٌ طَوِيلٌ، (أَوْ) تَعَدَّرَ عِلْمُهُ مِنْ (عَيْنٍ)؛ كَقَفِيزٍ حِنْطَةٍ وَقَفِيزٍ شَعِيرٍ اخْتَلَطَا وَطُحِنَا، (بِ) مَالٍ (مَعْلُومٍ نَقْدٍ)؛ أي: حَالٍ (وَنَسِيئَةٍ)؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِرَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي مَوَارِيثَ دَرَسَتْ بَيْنَهُمَا: «اسْتَهَمَا وَتَوَخَّيَا الْحَقَّ، وَلِيُخْلِلَ أَحَدُكُمَا صَاحِبَهُ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>، وَلِأَنَّهُ إِسْقَاطُ حَقٍّ؛ فَصَحَّ فِي الْمَجْهُولِ لِلْحَاجَةِ؛ كَالْعَتَقِ وَالطَّلَاقِ، وَلَوْ قِيلَ بَعْدَ جَوَازِهِ، لِأَفْضَى إِلَى ضِيَاعِ الْحَقِّ، وَبَقَاءِ شَغْلِ الدِّمَةِ؛ إِذْ لَا طَرِيقَ إِلَى التَّخْلُصِ إِلَّا بِهِ؛ (كَصُلْحِهَا)؛ أَي: الزَّوْجَةِ (عَنْ صَدَاقِهَا) الَّذِي لَا بَيِّنَةَ لَهَا بِهِ، (وَلَا عِلْمَ لَهَا وَلَا لَوَارِثٍ بِقَدْرِهِ، وَكَالرَّجُلَيْنِ) أَوْ الْمَرَاتَيْنِ أَوْ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ (بَيْنَهُمَا مُعَامَلَةٌ وَحِسَابٌ) قَدْ مَضَى عَلَيْهِ زَمَنٌ طَوِيلٌ، (وَلَا عِلْمَ لِكُلٍّ) مِنْهُمَا (بِمَا عَلَيْهِ لِصَاحِبِهِ، أَوْ لَا عِلْمَ لِمَنْ عَلَيْهِ) الدَّيْنُ؛ بِأَنْ كَانَ عَلَيْهِ حَقٌّ لَا عِلْمَ لَهُ بِقَدْرِهِ، (وَلَوْ عَلِمَهُ صَاحِبُ الْحَقِّ)، وَلَا بَيِّنَةَ لَهُ بِمَا يَدَّعِيهِ. (وَيَتَجَهُّ: بِشَرْطِ أَنْ لَا يَأْخُذَ) صَاحِبُ الْحَقِّ الْعَالِمُ بِهِ (أَكْثَرَ مِمَّا يَعْلَمُ)؛ فَإِنْ أَخَذَ زِيَادَةً عَمَّا يَعْلَمُ؛ حَرَّمَ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ الصُّلْحُ بَاطِلًا فِي حَقِّهِ؛ لِأَنَّهُ صُلْحٌ أَحَلَّ حَرَامًا، وَهُوَ مِنْهَيٌّ عَنْهُ.

(١) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٦/ ٣٢٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٨٣)، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وقياسه عكسه - فإن لم يتعدّر فكبراءة من مجهول تصح في الدين على ما يأتي في (الهبة)، ولو صالح بعض الورثة عن ميراثه في تركة موجودة لم يتعدّر علمها بشيء، لم يصح الصلح، .....

(و) يتجه: أن (قياسه عكسه)؛ أي: بأن كان من عليه الحق يعلم قدره، وصاحب الحق لا يعلم؛ فليس له أن يصالح بأقل مما يعلمه؛ للخبر، وهو متجه<sup>(١)</sup>.  
فإن وقع الصلح بمجهول؛ لم يصح؛ لأن تسليمه واجب، والجهل يمنعه، (فإن لم يتعدّر) علم المجهول، بل أمكنت معرفته (فكبراءة من مجهول، تصح في الدين على ما يأتي في الهبة)، جزم به في «التنقيح»<sup>(٢)</sup>، وقدمه في «الفروع»<sup>(٣)</sup>، قال في «التلخيص»: وقد نزل أصحابنا الصلح عن المجهول المقرّ به بمعلوم منزلة الإبراء من المجهول؛ فيصح على المشهور لقطع النزاع، انتهى.  
ثم ذكر ما لم يتعدّر علمه، فقال:

(ولو صالح بعض الورثة عن ميراثه) الذي لا يعرف كمّيته (في تركة موجودة لم يتعدّر علمها، بشيء؛ لم يصح الصلح) في ظاهر نصوصه، وهو ظاهر ما جزم به في «الإرشاد»، وقطع به الموفق والمجد والشارح<sup>(٤)</sup>؛ لعدم الحاجة. قال أحمد: إن صولحت المرأة عن ثمنها لم يصح الصلح، واحتج بقول شريح<sup>(٥)</sup>.

(١) أقول: ذكره الشارح واتجهه، وهو صريح، فتتبع، انتهى.

(٢) انظر: «التنقيح» للمرداوي (ص: ٢٥١)، وفيه: ويصح الصلح عن المجهول بمعلوم إذا كان مما لا يمكن معرفته نصّاً بنقد ونسيئة، فإن لم يتعدّر...

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٤٢٧/٦).

(٤) انظر: «المغني» لابن قدامة (٣١٨/٤)، و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٩/٥).

(٥) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٥٢٥٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٢٨٩٢).

وتصحُّ البراءة من العين، كالذَّين حيثُ كانت في يدِ المُبرِّأ، خلافاً له هنا.  
القسم الثاني: على إنكارٍ، وشرطُ صحَّته اعتقادُ مدَّع حقيقة ما ادَّعاه، والمدَّعى عليه عكسه بأن يدَّعي عيناً أو ديناً فيُنكِّر أو يسكُت، وهو يجهله، ثم يصالحه على نقدٍ أو نسيئة، فيصحُّ، . . . . .

(وتصحُّ البراءة من العين كالذَّين حيثُ كانت) العين (في يدِ المُبرِّأ) كالوديعة والمغصوب، صحَّحه في «الشرح» و«المبدع»<sup>(١)</sup>، (خلافاً له)؛ أي: لصاحب «الإقناع» حيث قال (هنا): ولا تصحُّ البراءة من عينٍ بحالٍ<sup>(٢)</sup>؛ أي: سواء كانت معلومة أو مجهولة بيد المُبرِّأ أو المُبرِّأ، مع أنه قال في الصَّدَاق: إذا كانت العينُ في يدِ أحدهما، وعفاً الذي ليسَ بيده؛ يصحُّ بلفظِ العفو والإبراء والهبة ونحوها<sup>(٣)</sup>.

(القسمُ الثاني) من قسمي الصلح في المال: الصلحُ (على إنكارٍ، وشرطُ صحَّته)؛ أي: الصلحُ على إنكارٍ (اعتقادُ مدَّع حقيقة ما ادَّعاه) على غريمه، (و) اعتقادُ (المدَّعى عليه عكسه)؛ أي: بطلانُ جميع ما ادَّعى به عليه<sup>(٤)</sup> أو بعضه.  
بيان ذلك: (بأن يدَّعي) شخصٌ على آخرَ (عيناً أو ديناً) في ذمَّته، (فينكِّر) المدَّعى عليه (أو يسكُت، وهو)؛ أي: المدَّعي (يجهله)؛ أي: المدَّعى به، (ثم يصالحه على نقدٍ أو نسيئة)؛ لأن المدَّعي مُلجأً إلى التأخيرِ بتأخيرِ خصمه؛ (فيصحُّ) الصلحُ؛ للخبرِ.

(١) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٥ / ٢)، و«المبدع» لابن مفلح (٤ / ٢٨٤).

(٢) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٢ / ٣٧٠).

(٣) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٣ / ٣٨٦).

(٤) سقطت من «ق».

ويكون إبراءً في حقه لدفعه المال افتداءً ليمينه، لا في مقابلة حق ثبت فلا شفعة في عقاره، ولا يستحق لعيب شيئاً وبيعاً في حق مدّع، فله ردُّ ما أخذه ببيعٍ وفسخ الصلح، وتثبت في مشفوع الشفعة.....

لا يقال: هذا يحل حراماً لأنه لم يكن له أخذ شيء من مال المدعى عليه، فحل بالصلح؛ لأن هذا يوجد في الصلح بمعنى البيع، فإنه يحل لكل منهما ما كان حراماً عليه قبله، وكذا الصلح بمعنى الهبة؛ فيحل للموهوب له ما كان حراماً عليه قبلها، والإبراء يحل له ترك أداء ما كان واجباً عليه، وأيضاً لو حل به المحرّم، لكان الصلح صحيحاً، فإن الصلح الفاسد لا يحل الحرام، وإنما معناه ما يتوصل به إلى تناول المحرّم مع بقائه على تحريمه؛ كما لو صالحه على استرقاق حرٍّ أو إحلال بضع محرّم، أو صالحه بخمرٍ أو خنزيرٍ، وليس ما نحن فيه كذلك، ولأنه صلح يصح مع الأجنبي؛ فصح مع الخصم؛ كالصلح مع الإقرار.

(ويكون) الصلح على إنكار (إبراء في حقه)؛ أي: المدعى عليه (لدفعه المال افتداءً ليمينه، لا في مقابلة حق ثبت عليه، فلا شفعة في عقاره)؛ أي: المصالح عنه إن كان شقصاً من عقار.

(ولا يستحق) مدعى عليه (لعيب) وجده في مصالح عنه (شيئاً)؛ لأنه لم يبذل العوض في مقابلته؛ لاعتقاده أنه ملكه قبل الصلح فلا معاوضة، (و) يكون الصلح (بيعاً في حق مدّع، فله ردُّ ما أخذه ببيع) يجده فيه؛ لأنه أخذه عوضاً عما ادّعه، (وفسخ الصلح) إن وقع على عينه، وإلاّ رده، وطالبه ببدله، وله الأرض مع الإمساك. (وتثبت<sup>(١)</sup> في) شقص (مشفوع) صلح به (الشفعة)؛ لأنه أخذه عوضاً عما

(١) في «ق»: «وثبت».

إِلَّا إِذَا صَالَحَ بَعْضُ عَيْنٍ مُدَّعٍ بِهَا فَلَا، وَمَنْ عَلِمَ بِكَذِبِ نَفْسِهِ فَالصُّلْحُ بَاطِلٌ فِي حَقِّهِ، وَمَا أَخَذَ فَحَرَامٌ، وَلَا يَشْهَدُ لَهُ إِنْ عَلِمَ ظَلَمَهُ، وَمَنْ قَالَ: صَالِحِي عَنِ الْمَلِكِ الَّذِي تَدَّعِيهِ أَوْ بَعْضِهِ، لَمْ يَكُنْ مُقَرَّرًا بِهِ - وَيَتَجَهُّ احْتِمَالٌ: أَوْ مِلْكِكَ - .....

ادَّعَاهُ؛ كَمَا لَوْ اشْتَرَاهُ بِهِ، (إِلَّا إِذَا صَالَحَ) الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْمُدَّعِي (بِبَعْضِ عَيْنٍ مُدَّعٍ بِهَا)؛ كَمَنْ ادَّعَى نِصْفَ دَارٍ بِيَدِ آخَرَ، فَأَنْكَرَهُ، وَصَالَحَهُ عَلَى رُبُعِهَا، فَالْمُدَّعِي فِي الصُّلْحِ الْمَذْكُورِ كَالْمُنْكَرِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، (فَلَا) يُؤْخَذُ مِنْهُ بِشُفْعَةٍ، وَلَا يَسْتَحَقُّ لِعَيْبٍ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ يَعْتَقَدُ أَنَّهُ أَخَذَ بَعْضَ عَيْنٍ مَالِهِ مُسْتَرْجِعًا لَهُ مِمَّنْ هُوَ عِنْدَهُ.

(وَمَنْ عَلِمَ بِكَذِبِ نَفْسِهِ) مَنْ مُدَّعٍ وَمُدَّعَى عَلَيْهِ؛ (فَالصُّلْحُ بَاطِلٌ فِي حَقِّهِ)، أَمَّا الْمُدَّعِي فَلَأَنَّ الصُّلْحَ مَبْنِيٌّ عَلَى دَعْوَاهِ الْبَاطِلَةِ، وَأَمَّا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَلَأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى جَحْدِهِ حَقِّ الْمُدَّعِي لِأَكْلِ مَا يَنْتَقِصُهُ بِالْبَاطِلِ.

(وَمَا أَخَذَهُ) مُدَّعٍ عَالِمٌ كَذَبَ نَفْسَهُ مِمَّا صُولِحَ بِهِ، أَوْ مُدَّعَى عَلَيْهِ مِمَّا انْتَقَصَهُ مِنَ الْحَقِّ بِجَحْدِهِ؛ (ف) هُوَ (حَرَامٌ)؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ مَالِ الْغَيْرِ بِالْبَاطِلِ.

(وَلَا يَشْهَدُ لَهُ إِنْ عَلِمَ ظَلَمَهُ) نَصًّا.

وَإِنْ صَالَحَ الْمُنْكَرُ بِشَيْءٍ، ثُمَّ أَقَامَ مُدَّعٍ بَيْنَهُ أَنَّ الْمُنْكَرَ أَقَرَّ قَبْلَ الصُّلْحِ بِالْمَلِكِ لِلْمُدَّعِي؛ لَمْ تُسْمَعْ الْبَيِّنَةُ، وَلَوْ شَهِدَتْ بِأَصْلِ الْمَلِكِ وَلَمْ يَنْقُصْهُ الصُّلْحُ؛ لِاحْتِمَالِ انْتِقَالِ الْمَلِكِ إِلَيْهِ بَعْدَ إِشْهَادِهَا بِمَا ذُكِرَ.

(وَمَنْ قَالَ) لِآخَرَ: (صَالِحِي عَنِ الْمَلِكِ الَّذِي تَدَّعِيهِ، أَوْ) قَالَ لَهُ: (بَعْضِهِ)؛ لَمْ يَكُنْ مُقَرَّرًا بِهِ؛ أَيُّ: بِالْمَلِكِ لِلْمَقُولِ لَهُ؛ لِاحْتِمَالِ إِرَادَةِ صَيَانَةِ نَفْسِهِ عَنِ التَّبَدُّلِ وَحُضُورِ مَجْلِسِ الْحُكْمِ بِذَلِكَ.

(وَيَتَجَهُّ احْتِمَالٌ: أَوْ) قَالَ لَهُ: صَالِحِي عَنِ (مِلْكِكَ) الَّذِي تَدَّعِيهِ، لَمْ يَكُنْ



وإن صالح أجنبي عن منكر لدين أو عين بإذنه صحَّ، ورجع بالأقل، وبدونه صحَّ ولم يرجع، وإن صالح الأجنبي لنفسه ليكون الطلب له أنكر الدعوى.....

مقرًا، لا سيما إن كان في محل المشاجرة؛ لأنه قد يكون على سبيل التهميم. وهو متجه<sup>(١)</sup> لو ساعدته النصوص.

(وإن صالح أجنبي عن منكر لدين) بإذنه أو بدونه؛ صحَّ؛ لجواز قضائه عن غيره بإذنه وبغير إذنه؛ لفعل علي وأبي قتادة<sup>(٢)</sup>، وأقرهما عليه الصلاة والسلام، وتقدم، (أو) صالح أجنبي عن منكر (لعين بإذنه)؛ أي: المنكر، سواء اعترف الأجنبي للمدعي بصحة دعواه على المنكر أو لم يعترف؛ (صحَّ) الصلح، (ورجع) الأجنبي (بالأقل) ممَّا دفعه أو ادَّعى به، أمَّا مع الإذن في الأداء فظاهر، وأمَّا مع الإذن في الصلح فقط؛ فلأنه لا يجب الأداء عليه بعقد الصلح، فإذا أدَّى فقد أدَّى واجباً عن غيره محتسباً بالرجوع، فكان له الرجوع.

(و) إن صالح الأجنبي (بدونه)؛ أي: إذن المنكر؛ (صحَّ) الصلح، (ولم يرجع) الأجنبي بشيء ممَّا صالح عن المنكر ولو نوى الرجوع؛ لأنه أدَّى عنه ما لا يلزمه، فكان متبرعاً كما لو تصدَّق عنه.

(وإن صالح الأجنبي) المدعي (لنفسه ليكون الطلب له)؛ أي: الأجنبي، وقد (أنكر) الأجنبي (الدعوى)؛ لم يصحَّ؛ لأنه اشترى من المدعي ما لم يثبت

(١) أقول: نظر فيه الشارح أيضاً، ولم أر من صرح به ولا ما يعارضه؛ إذ قوله: (عن ملك الذي تدَّعيه)، كقوله: (عن الملك الذي تدَّعيه)؛ لأن الألف واللام تكون عوضاً عن المضاف إليه؛ إذ لم يقل: (عن ملكك) فقط، فتأمل، انتهى.

(٢) تقدم تخريجه (٦ / ٣٧١، ٣٨٠).

أو لا، والمدعى به دينٌ أو عينٌ، وعلمَ عجزه عن استنقاذها، لم يصحَّ،  
لأنَّه بيعٌ لدينٍ لغير مَنْ هو عليه، ومغضوبٍ لغيرِ قادرٍ على أخذه، وإنَّ ظنَّ  
القدرة أو عدمها ثم تبَيَّنَتْ صحَّ، ثم إنَّ عجزَ خيَّرَ بينَ فسخٍ وإمضاءٍ.

\* \* \*

له، ولم تتوجَّه إليه خصومةٌ يفتدي منها، أشبه ما لو اشترى منه ملكٌ غيره، (أو  
لا)؛ أي: ولم ينكِرِ الأجنبيُّ (والمدعى به دينٌ)؛ لم يصحَّ أيضاً؛ لأنه بيعٌ لدينٍ لغيرِ  
مَنْ هو عليه، (أو) المدعى به (عينٌ)، وأقرَّ الأجنبيُّ بها، (وعلمَ) الأجنبيُّ (عجزه  
عن استنقاذها) من مدعى عليه؛ (لم يصحَّ) الصلحُ؛ (لأنَّه) في مسألة الدين (بيعٌ  
دينٍ لغيرِ مَنْ هو عليه، و) في العينِ بيعٌ (مغضوبٍ لغيرِ قادرٍ على أخذه)، وتقدَّم  
حكمُ هذه المسائل، بعضها في (البيع)، وبعضها في (السَّلم)، بل مسألة الدينِ  
تكرَّرتَ فيهما.

(وإنَّ ظنَّ) الأجنبيُّ (القدرة) على استنقاذها صحَّ؛ لأنه اشترى من مالكٍ ملكه  
القادرَ على أخذه في اعتقاده، (أو) ظنَّ (عدمها)؛ أي: القدرة، (ثم تبَيَّنَتْ) قدرته  
على استنقاذها؛ (صحَّ) الصلحُ؛ لأنَّ البيعَ تناولَ ما يمكنُ تسليمه، فلم يؤثِّرْ ظنُّ  
عدمه، (ثم إنَّ عجزَ) الأجنبيُّ بعد الصلحِ ظاناً القدرةَ على استنقاذها؛ (خيَّرَ بينَ  
فسخِ) الصلحِ؛ لأنه لم يُسَلِّمْ له المعقودُ عليه، فكان له الرجوعُ إلى بدله، (و) بينَ  
(إمضاء) الصلحِ؛ لأنَّ الحقَّ له كخيارِ العيبِ.

وإنَّ قالَ الأجنبيُّ للمدعي: أنا وكيلُ المدعى عليه في مُصالحتك عن العينِ،  
وهو مقرُّ لك بها في الباطنِ وإنما يَجْحَدُكَ في الظاهرِ، فظاهرُ كلامِ الخِرَقِيِّ: لا يصحُّ  
الصلحُ؛ لأنه هَضْمٌ للحقِّ.

## فصل

وَيَصِحُّ صَلَاحٌ مَعَ إِقْرَارٍ وَإِنْكَارٍ، عَنْ قَوْدِ نَفْسٍ وَعُضْوٍ، وَسُكْنَى  
وَعَيْبٍ بِفَوْقِ دِيَّةٍ، وَبِمَا يَثْبُتُ مَهْرًا حَالًا وَمَوْجَلًّا، لَا بِعَوَضٍ عَنْ خِيَارٍ أَوْ  
شُفْعَةٍ.....

## (فصل)

فِي الصُّلْحِ عَمَّا لَيْسَ بِمَالٍ

(وَيَصِحُّ صَلَاحٌ مَعَ إِقْرَارٍ وَ) مَعَ (إِنْكَارٍ عَنْ قَوْدٍ فِي نَفْسٍ وَعُضْوٍ، وَ) عَنْ (سُكْنَى) دَارٍ وَنَحْوِهَا، (و) عَنْ (عَيْبٍ) فِي عَوَضٍ أَوْ مَعْوَضٍ، قَالَ فِي «الْمَجَرَّدِ»: وَإِنْ لَمْ يَجْزُ بَيْعُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَقَطْعُ الْخَصْمَةِ، فَيَصِحُّ عَنْ قَوْدِ، (بِفَوْقِ دِيَّةٍ)، وَلَوْ بَلَغَ دِيَاتٍ، أَوْ قِيلَ: الْوَاجِبُ أَحَدُ شَيْئَيْنِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ وَسَعِيدَ بَنِ الْعَاصِ بَذَلُوا لِلَّذِي وَجَبَ لَهُ الْقَصَاصُ عَلَى هُدْبَةَ بْنِ خَشْرَمٍ<sup>(١)</sup> سَبْعَ دِيَّاتٍ، فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَهَا<sup>(٢)</sup>، وَلَأنَّ الْمَالَ غَيْرُ مُتَعَيَّنٍ، فَلَمْ يَقْعِ الْعَوَضُ فِي مَقَابَلَتِهِ، (و) يَصِحُّ الصُّلْحُ عَمَّا تَقَدَّمَ (بِمَا يَثْبُتُ مَهْرًا) فِي نِكَاحٍ مِنْ عَرَضٍ أَوْ نَقْدٍ، قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ (حَالًا وَمَوْجَلًّا)؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ إِسْقَاطُهُ.

و(لَا) يَصِحُّ الصُّلْحُ (بِعَوَضٍ عَنْ خِيَارٍ) فِي بَيْعٍ أَوْ إِجَارَةٍ، (أَوْ) عَنْ (شُفْعَةٍ،

(١) الشاعر هُدْبَةُ بْنُ خَشْرَمٍ بْنِ كُرْزِ الْعَذْرِيِّ، وَكَانَ قَتَلَ زِيَادَةَ بْنَ زَيْدِ الْعَذْرِيِّ، وَأَقْرَأَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْقَتْلِ بَيْنَ يَدَيِ مَعَاوِيَةَ. وَكَانَ لَزِيَادَةَ وَلَدٌ صَغِيرٌ، فَأَمَرَ مَعَاوِيَةَ بِحَبْسِ هُدْبَةَ حَتَّى يَكْبِرَ وَلَدُ زِيَادَةَ، فَإِنْ شَاءَ أَنْ يَأْخُذَ بَوْتَرِ أَبِيهِ أَخَذَ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ الدِّيَّةَ قَبْلَ. فَحُبِسَ بِالْمَدِينَةِ حَتَّى أَدْرَكَ ابْنُ زِيَادَةَ، فَأَبَى إِلَّا الْقَوْدَ. كَانَ مِنَ الْمُتَجَلِّدِينَ عِنْدَ الْقَتْلِ. انْظُرْ: «الْجَوْهَرَةُ فِي نَسَبِ النَّبِيِّ وَأَصْحَابِهِ الْعَشْرَةِ» لِلْبُرِّي (١/ ٤٨٣).

(٢) انْظُرْ: «أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ» لِلْبَلَاذُرِيِّ (٢/ ٢٣٥)، وَ«الْأَغَانِي» لِلْأَصْبَهَانِيِّ (١٠/ ٢٥٧)، وَ«الْجَوْهَرَةُ» لِلْبُرِّي (١/ ٤٨٣).

أَوْ حَدَّ قَذْفٍ، وَتَسْقُطُ جَمِيعُهَا، وَلَا سَارِقاً أَوْ شَارِباً لِيُطْلَقَهُ<sup>(١)</sup>، أَوْ شَاهِداً لِيَكْتُمَ شَهَادَتَهُ، أَوْ أَنْ لَا يَشْهَدَ بَزُورٍ. وَمَنْ صَالَحَ عَنْ نَحْوِ دَارٍ بِعَوَضٍ مَعَيَّنٍ فَبَانَ مُسْتَحَقّاً، رَجَعَ بِالْدارِ أَوْ قِيمَتِهَا تَالِفَةً مَعَ إِقْرَارٍ، وَبِالدَّعْوَى مَعَ إنْكَارٍ، وَعَنْ قَوْدٍ بِقِيَمَةِ عَوَضٍ، .....

(أو) عن (حدّ قذف)، ولأنها لم تُشرع لاستفادَةِ مالٍ، بل الخيارُ للنظرِ في الأخطأ، والشفعةُ لإزالةِ ضررِ الشركة، وحدُّ القذفِ للزجرِ عن الوقوعِ في أعراضِ الناسِ. (وتسقطُ جميعُها)؛ أي: الخيارُ والشفعةُ وحدُّ القذفِ بالصلح؛ لأنه رضي بتركها.

(ولا) يصحُّ أن يصالَحَ (سارقاً أو شارباً لِيُطْلَقَهُ) ولا يرفعَهُ للسلطانِ؛ لأنَّه لا يصحُّ أخذُ العَوَضِ في مقابلَتِهِ، (أو) يُصالَحَ (شاهداً لِيَكْتُمَ شَهَادَتَهُ)؛ لتحريمِ كتمانِها، فلا يصحُّ الاعتياضُ عنه، (أو) يصالَحَهُ على (أن لا يَشْهَدَ) عليه (بزورٍ)، فهو حرامٌ، كما لو صالَحَهُ على أن لا يقتله أو يَغْصَبَهُ ماله، أو على أن لا يَشْهَدَ عليه بحقٍّ يلزمُهُ الشهادةُ به كذِّينِ آدميٍّ، أو حقٍّ لله تعالى لا يسقطُ بالشبهةِ كالزكاةِ، أو على أن لا يَشْهَدَ عليه بما يُوجِبُ حدًّا كزناً وسرقةً، فلا يجوزُ الاعتياضُ في الكلِّ.

(وَمَنْ صَالَحَ) آخَرَ (عن نَحْوِ دَارٍ)؛ ككتابٍ أو حيوانٍ (بعَوَضٍ مَعَيَّنٍ، فَبَانَ) العَوَضُ (مُسْتَحَقّاً) لغيرِ المُصَالِحِ، أو بَانَ الْقَنْ حُرّاً؛ (رَجَعَ بِالْدارِ) المصَالِحَ عنها إن بقيتْ، (أو) رَجَعَ بِ (قِيمَتِها)؛ أي: الدارِ ونحوِها حيثُ كانت (تَالِفَةً) إن كان الصلحُ (مع إقْرَارٍ) المدعى عليه؛ لأنه بيعٌ حقيقةً، وقد تبينَ فسادُهُ لفسادِ عَوَضِهِ، فرجعَ فيما كان له، (و) رَجَعَ (بالدَّعْوَى)؛ أي: إلى دعواه قبلَ الصلحِ (مع إنْكَارٍ)، لتبينِ بطلانه، (و) رَجَعَ المُصَالِحُ (عن قَوْدٍ) من نفسٍ أو دونها بعَوَضٍ بَانَ مُسْتَحَقّاً (بقِيَمَةِ عَوَضٍ) مصالِحَ به؛ لتعذرِ تسليمِ ما جُعِلَ عَوَضاً عنه، وكذا لو صالَحَ عنه

(١) سقط من «ح»: «أو شارباً ليطلقه».

وإن عِلْمَاهُ مُسْتَحَقًّا فَبِالدَّيَّةِ .

وَحَرَمَ أَنْ يُجْرِيَ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ أَوْ سَطْحِهِ مَاءً بِلَا إِذْنِهِ، وَلَوْ لَمْ  
يَتَضَرَّرَ بِذَلِكَ وَاضْطُرَّ الْمُجْرِي، .....

بِقِنٍّ، فَخَرَجَ حُرًّا .

(وإن عِلْمَاهُ)؛ أي: عِلْمَ المتصالحانِ العِوَضَ (مُسْتَحَقًّا) أَوْ حُرًّا حَالِ الصِّلَحِ،  
(فَبِالدَّيَّةِ) يَرْجِعُ وَلِيُّ الْجَنَائَةِ؛ لِحَصُولِ الرِّضَا عَلَى تَرْكِ الْقَصَاصِ، فَيَسْقُطُ إِلَى الدِّيَّةِ،  
وَكَذَا لَوْ كَانَ مَجْهُولًا كَدَارٍ وَشَجَرَةٍ، فَتَبْطُلُ التَّسْمِيَةُ وَتَجِبُ الدِّيَّةُ، وَإِنْ صَالَحَ فِي  
الْقَوْدِ عَلَى عَبْدٍ أَوْ بَعِيرٍ وَنَحْوِهِ مُطْلَقًا؛ صَحَّ وَلَهُ الْوَسْطُ .

(وَحَرَمَ أَنْ يُجْرِيَ) شَخْصٌ (فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ أَوْ) فِي (سَطْحِهِ) - أي: الْغَيْرِ -  
(مَاءً) - وَلَوْ تَضَرَّرَ بِتَرْكِهِ - (بِلَا إِذْنِهِ)؛ أي: رَبِّ الْأَرْضِ أَوْ السَّطْحِ؛ لِتَضَرُّرِهِ أَوْ  
تَضَرُّرِ أَرْضِهِ، وَكَزَرَعِهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ بِجَامِعٍ أَنَّ كَلًّا اسْتِعْمَالًا لِمَالِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ،  
(وَلَوْ لَمْ يَتَضَرَّرْ) رَبُّ الْأَرْضِ وَالسَّطْحِ (بِذَلِكَ)؛ أي: بِالْإِجْرَاءِ، وَلَمْ يَتَضَرَّرِ الْأَرْضُ  
أَوْ السَّطْحُ، (وَاضْطُرَّ الْمُجْرِي) إِلَى الْإِجْرَاءِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ؛ (جَازًا)؛ كَوَضْعِ خَشَبٍ  
عَلَى جِدَارِ جَارِهِ، كَمَا يَأْتِي، قَطَعَ بِهِ «الْمُغْنِي»، وَ«الشرح»<sup>(١)</sup>، وَ«الْحَاوِي الْكَبِيرُ»،  
وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْفَائِقِ» .

وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: (فَإِنْ لَمْ يَضُرَّ)، بَدَلَ قَوْلِهِ: (وَلَوْ لَمْ يَتَضَرَّرْ)، وَهُوَ  
مَرْجُوحٌ، وَالْمَعْتَمَدُ عَدَمُ الْجَوَازِ<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤ / ٣٢٠)، و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٥ / ٢١) .

(٢) أقول: وفي نسخة الشارح سقط قوله: جاز، وعبارته: ولو اضطر المجري إلى الإجراء  
في ملك الغير؛ فلا يجوز؛ لأنه استعمالٌ لملك الغير بغير إذنه، وعنه: يجوز ولو مع  
حفر، اختاره الشيخ وصاحب «الفائق» وغيرهما، انتهى. قلت: وهي الموافقة لـ «المنتهى» =

وَيَصِحُّ صَلْحُهُ عَلَى ذَلِكَ بِعَوَضٍ، فَمَعَ بَقَاءِ مِلْكِهِ إِجَارَةً وَإِلَّا فَبَيْعٌ،  
وَيُعْتَبَرُ عِلْمُ قَدْرِ الْمَاءِ بِسَاقِيَّتِهِ الَّتِي يَجْرِي فِيهَا، وَعِلْمُ مَاءٍ مَطَرٍ بِرُؤْيَةٍ  
مَا يَزُولُ عَنْهُ أَوْ مَسَاحَتِهِ، وَتَقْدِيرُ مَا يَجْرِي فِيهِ الْمَاءُ لَا عَمَقَهُ وَلَوْ  
بِأَجْرَةٍ.....

(وَيَصِحُّ صَلْحُهُ عَلَى ذَلِكَ)؛ أي: إِجْرَاءِ مَائِهِ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ أَوْ سَطْحِهِ  
(بِعَوَضٍ) معلوم، (ف) إِنْ صَالَحَهُ (مَعَ بَقَاءِ مِلْكِهِ)؛ أي: رَبِّ الْمَحَلِّ الَّذِي يَجْرِي  
فِيهِ الْمَاءُ، بِأَنْ تَصَالَحَا عَلَى إِجْرَائِهِ فِيهِ، وَمِلْكُهُ بِحَالِهِ؛ فَهُوَ (إِجَارَةٌ)؛ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ  
عَلَيْهِ الْمَنْفَعَةُ، (وَإِلَّا)؛ أي: وَإِنْ لَمْ يَقَعْ الصِّلْحُ عَلَى أَنَّ مِلْكَ الْمَحَلِّ بَاقٍ لَهُ؛  
(ف) هُوَ (بَيْعٌ)؛ لِأَنَّ الْعَوَضَ فِي مَقَابِلَةِ الْمَحَلِّ.

(وَيُعْتَبَرُ) لَصَحَّةِ ذَلِكَ إِذَا وَقَعَ إِجَارَةٌ (عِلْمُ قَدْرِ الْمَاءِ) الَّذِي يُجْرِيهِ؛ لِاخْتِلَافِ  
ضَرَرِهِ بِكَثْرَتِهِ وَقَلَّتِهِ (بِسَاقِيَّتِهِ)؛ أي: الْمَاءِ (الَّتِي يَجْرِي فِيهَا)، وَهِيَ هُنَا <sup>(١)</sup> الْأَنْبُوبَةُ،  
لَا الْقَنَاءَةُ - وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُتَعَارَفَ - لِأَنَّهُ لَا يَجْرِي فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ مِلْئِهَا، (وَعِلْمُ) قَدْرِ  
(مَاءٍ مَطَرٍ بِرُؤْيَةٍ مَا)؛ أي: مَحَلِّ (يَزُولُ عَنْهُ) مِنْ سَطْحٍ أَوْ أَرْضٍ (أَوْ مَسَاحَتِهِ)؛  
أَي: ذِكْرُ قَدْرِ طَوْلِهِ وَعَرْضِهِ لِيُعْلَمَ مَبْلَغُهُ، (وَتَقْدِيرُ مَا يَجْرِي فِيهِ الْمَاءُ) مِنْ ذَلِكَ  
الْمَحَلِّ.

و(لَا) يُعْتَبَرُ عِلْمُ قَدْرِ (عَمَقِهِ، وَلَوْ بِأَجْرَةٍ)؛ أي: فَلَا يُعْتَبَرُ فِي الْإِجَارَةِ أَيْضاً

= «وَالْإِقْنَاعُ»، فَإِنَّ الْإِجْرَاءَ بَغِيرِ إِذْنٍ - وَلَوْ اضْطُرَّ الْمَجْرِي - لَا يَجُوزُ عَلَى الْمَعْتَمَدِ، وَقَوْلُ  
شَيْخِنَا: (وَفِي . . . إلخ)، فِيهِ أَنَّهُ عَلَى النُّسخَةِ الَّتِي شَرَحَ عَلَيْهَا شَيْخُنَا ضَعِيفٌ أَيْضاً كَمَا  
يَعْلَمُ مِنَ «الْإِنْصَافِ» وَغَيْرِهِ؛ إِذْ هُوَ عَلَى رِوَايَةٍ، فَتَنَبَّهْ لَهُ، انْتَهَى.

خلافاً له، ولا مدته لحاجة، ككناح، فيجوز العقد على المنفعة في موضع الحاجة غير مقدّر بمدة، ولمستأجر ومُستعير الصلح على ساقية محفورة.....

عِلْمُ قَدْرِ الْعُمُقِ؛ لَأَنَّهُ إِذَا مَلَكَ عَيْنَ الْأَرْضِ أَوْ نَفَعَهَا، فَلَهُ أَنْ يُتَزَلَ فِيهَا مَا شَاءَ، (خلافاً له)؛ أي: لصاحب «الإقناع» حيث قال: وإن كان إجارة اشترط ذكر العُمُق<sup>(١)</sup>.

(ولا) يُعْتَبَرُ أَيْضاً عِلْمُ قَدْرِ (مُدَّتِهِ لِلْحَاجَةِ كَنَكَاحٍ، فيجوز العقد على المنفعة في موضع الحاجة غير مقدّر بمدة) قال في «الإنصاف»: لا قَدْرُ مدته للحاجة كالنكاح<sup>(٢)</sup>، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الفروع» وَغَيْرِهِ<sup>(٣)</sup>، وَتَبِعَهُمْ فِي «المنتهى»<sup>(٤)</sup>، وَفِي «الإقناع» يَشْتَرِطُ فِيهِ تَقْدِيرُ الْمُدَّةِ<sup>(٥)</sup>. وَكَانَ عَلَى الْمُصَنِّفِ أَنْ يَقُولَ: خِلَافاً لَهُ<sup>(٦)</sup>، وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي الْقَاعِدَةِ السَّابِعَةِ وَالثَّمَانِينَ: لَيْسَ بِأَجْرَةٍ مَحْضَةٍ؛ لَعَدَمِ تَقْدِيرِ الْمُدَّةِ، بَلْ هُوَ شَبِيهٌ<sup>(٧)</sup> بِالْبَيْعِ<sup>(٨)</sup>.

(وَلَمْسْتَأْجِرٍ وَمُسْتَعِيرٍ الصَّلْحِ عَلَى سَاقِيَةٍ)؛ أي: قَنَاةٍ (مَحْفُورَةٍ) فِي أَرْضٍ اسْتَأْجَرَهَا أَوْ اسْتَعَارَهَا لِيُجْرِيَ الْغَيْرُ مَاءً فِيهَا؛ لِدَلَالَتِهِ عَلَى رِسْمٍ قَدِيمٍ، وَلَكِنْ

(١) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٣٧٣ / ٢).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٢٤٨ / ٥).

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٤٣٧ / ٦).

(٤) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوح (٤٥٨ / ٢).

(٥) الذي في «الإقناع» للحجاوي (٣٧٤ / ٢): «ولا يفتقر إلى ذكر المدة لدعوى الحاجة، فيجوز العقد على المنفعة في موضع الحاجة غير مقدر بمدة، ككناح».

(٦) بل ليس عليه أن يقول ذلك؛ لانتفاء الخلاف كما يظهر مما نقلناه من كلامه.

(٧) سقطت من «ق».

(٨) انظر: «القواعد الفقهية» لابن رجب (ص: ٢٢٧).

بَقْدَرِ مَدَّةِ الإِجَارَةِ - وَيتَجَهُّ اِحْتِمَالٌ : كَوْنُ عِوَضٍ لِمُسْتَأْجِرٍ - لَا عَلَى إِجْرَاءِ  
مَاءٍ مَطَرٍ عَلَى سَطْحٍ أَوْ أَرْضٍ ، وَمَوْقُوفَةٌ وَلَوْ عَلَيْهِ كَمْوَجَّرَةٍ ، وَفِي  
«الْمَغْنِيِّ» : الْأَوَّلَى الْجَوَازُ ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ لَهُ ، ..... .

لَا يَجُوزُ الصَّلْحُ إِلَّا (بَقْدَرِ مَدَّةِ الإِجَارَةِ) فَإِنْ لَمْ تَكُنِ السَّاقِيَةُ مَحْفُورَةً ؛ لَمْ يَجُزْ  
إِحْدَاثُهَا فِيهَا .

(وَيَتَجَهُّ) بـ (اِحْتِمَالٍ) قَوِيٍّ (كَوْنُ عِوَضٍ) مَصَالِحَ بِهِ عَلَى السَّاقِيَةِ الْمُؤَجَّرَةِ  
(لِمُسْتَأْجِرٍ) ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ نَفْعَهَا وَانْتِفَاعَهَا ، وَأَمَّا الْعِوَضُ الَّذِي صَالَحَ بِهِ الْمُسْتَعِيرُ :  
فَهُوَ لِمَالِكِ الْأَرْضِ ، كَمَا يَأْتِي فِي الْعَارِيَّةِ فِيمَا لَوْ أَجَرَهَا بِإِذْنِ مُعِيرٍ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعِيرَ  
لَا يَمْلِكُ الْمَنْفَعَةَ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُؤَجِّرَ أَوْ يُعِيرَ ، وَهُوَ مُتَجَهٌّ<sup>(١)</sup> .

و(لَا) يَجُوزُ لِمُسْتَأْجِرٍ وَمُسْتَعِيرٍ الصَّلْحُ (عَلَى إِجْرَاءِ مَاءٍ مَطَرٍ عَلَى سَطْحٍ  
أَوْ) عَلَى (أَرْضٍ) ؛ لِأَنَّ السَّطْحَ يَتَضَرَّرُ بِذَلِكَ ، وَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِيهِ ، وَالْأَرْضُ يَجْعَلُ  
لِغَيْرِ صَاحِبِهَا رِسْمًا ، فَرَبَّمَا ادَّعَى رَبُّ الْمَاءِ الْمِلْكَ عَلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ .

(و) أَرْضٌ (مَوْقُوفَةٌ - وَلَوْ عَلَيْهِ - كَمْوَجَّرَةٍ) فِي الصَّلْحِ عَنْ ذَلِكَ ، فَيَجُوزُ عَلَى  
سَاقِيَةٍ مَحْفُورَةٍ ، لَا عَلَى إِحْدَاثِ سَاقِيَةٍ أَوْ إِجْرَاءِ مَاءٍ مَطَرٍ عَلَيْهَا ، قَالَ الْقَاضِي وَابْنُ  
عَقِيلٍ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» ، (و) قَالَ (فِي «الْمَغْنِيِّ» : الْأَوَّلَى الْجَوَازُ)<sup>(٢)</sup> ؛  
أَيُّ : يَجُوزُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ حَفْرُ السَّاقِيَةِ ؛ (لِأَنَّ الْأَرْضَ لَهُ) ، وَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا كَيْفَ  
شَاءَ ، مَا لَمْ يَنْتَقِلِ الْمِلْكُ فِيهَا إِلَى غَيْرِهِ ، بِخِلَافِ الْمُسْتَأْجِرِ .

(١) أقول : اتجهه الشارح أيضاً وقرر نحواً مما قرره شيخنا ، وأشار إليه (م ص) في «شرح الإقناع» ،  
انتهى .

(٢) انظر : «المغني» لابن قدامة (٤ / ٣١٩) .



وإنَّ صَالِحَهُ عَلَى سَقْيِ أَرْضِهِ مِنْ نَهْرِهِ أَوْ عَيْنِهِ مَدَّةً وَلَوْ مَعَيَّنَةً لَمْ يَصِحَّ ؛  
لَعَدَمَ مِلْكِهِ الْمَاءَ ، .....  
.....

قال في «الفروع»: فدلَّ أَنَّ البابَ والخوخةَ والكُوَّةَ ونحوَ ذلك لا يجوزُ فعلُهُ في مؤجَّرة<sup>(١)</sup>، وفي موقوفةٍ الخلافُ، أو يجوزُ قولاً واحداً وهو أَوْلَى؛ لأنَّ تعليلَ صاحبِ «المغني» لو لم يكن مسلماً لم يُفدْ، وظاهرُهُ: لا تُعْتَبَرُ المصلحةُ وإذْنُ الحاكمِ، بل عَدَمُ الضررِ، وأنَّ إذنه يعتبرُ لرفعِ الخلافِ، وجعلَ ابنُ عقيلٍ إذْنَ الحاكمِ فيه لمصلحةِ المأذونِ الممتازِ بأمرٍ شرعيٍّ، فلمصلحةِ الموقوفِ أو الموقوفِ عليه أَوْلَى، وهو معنى نصِّه في تجديده لمصلحةِ كالحكورة<sup>(٢)</sup>، وعَمَلَهُ حكامُ الشامِ، حتى صاحبُ الشرحِ في الجامعِ المظفرِ<sup>(٣)</sup>، وقد زادَ عمرُ وعثمانُ رضي الله عنهما في مسجدِ النبيِّ ﷺ، وغيرَ بناءه، ثم عمرُ بنُ عبد العزيز، وزادَ فيه أبواباً، ثم المَهْدِيُّ، ثم المأمونُ<sup>(٤)</sup>.

قلت: مقتضى قولهم: إنَّ الموقوفةَ كمؤجَّرةٍ، شاملٌ للموقوفةِ على معيَّنٍ أو غيره، فللناظرِ فعلٌ ما فيه المصلحةُ.

(وإنَّ صَالِحَهُ عَلَى سَقْيِ أَرْضِهِ)؛ أي: زيدٍ مثلاً (من نهره)؛ أي: عمرو (أو) من (عَيْنِهِ) أو بئرِهِ المَعْيَنِ (مدَّةً - ولو) كانتْ مدَّةُ السقيِّ (مَعَيَّنَةً - لم يَصِحَّ) الصلحُ بعوضٍ؛ (لَعَدَمَ مِلْكِهِ الْمَاءَ)؛ لأنَّ الْمَاءَ الْعِدَّةَ لَا يُمْلِكُ بِمِلْكِ الْأَرْضِ كَمَا تَقَدَّمَ.

(١) سقطت من «ق»: «في مؤخرة».

(٢) لعلها: الحاكورة، وهي أرض تحبس لزراع الأشجار قرب الدور. انظر: «المعجم الوسيط» (١ / ١٨٩)، (مادة: حكر).

(٣) الكائن في صالحية دمشق، والمعروف الآن بجامع الحنابلة.

(٤) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٦ / ٤٣٨).

وإن صالحه على سهم منها كثلث جاز، وكان بيعاً للقرار والماء تابع له، ويتجه: وبأرض نحو مضر إن كانت مبنية فذلك، وإلا فلا. ويصح شراء ممر في دار وموضع بحائط يفتح باباً - ويتجه: وأحجاره لبائع - وبقعة تحفر بئراً، .....

(وإن صالحه على سهم منها)؛ أي: من النهر أو العين أو البئر، (كثلث) ورُبُع وخُمس؛ (جاز) الصلح، (وكان) ذلك (بيعاً لـ) الجزء المسمى من (القرار، والماء تابع له)؛ أي: للقرار، فيقسم بينهما على قدر ما لكل منهما فيه.

(ويتجه: و) إن صالحه على ساقية (بأرض) موقوفة على المسلمين (نحو) أرض (مصر) كالشام والعراق وغيرها مما فتح عنوة ولم يقسم بين الغانمين (إن كانت) الساقية (مبنية؛ فذلك) يجوز الصلح، ويكون ذلك بيعاً للبناء، والماء تابع له، (وإلا) تكن الساقية مبنية (فلا) يجوز الصلح بها؛ لأنها ليست بمملوكة له، وهو متجه<sup>(١)</sup>.

(ويصح شراء ممر في دار ونحوها، و) شراء (موضع بحائط يفتح باباً) ونحوه.

(ويتجه: وأحجاره)؛ أي: الموضع الذي ينقض منه (لبائع)؛ لأن غرض المشتري المحل الذي يفتحه، لا الأحجار، وهو متجه<sup>(٢)</sup>.

(و) يصح شراء (بقعة تحفر بئراً)؛ لأنها منفعة مباحة، فجاز بيعها؛ كالأعيان.

(١) أقول: اتجهه الشارح أيضاً، ولم أر من صرح به، وهو مقتضى كلامهم هنا وفي (البيع)، وقول شيخنا: (ويكون... إلخ)، غير ظاهر؛ إذ الكلام في الأرض، فتأمل، انتهى.

(٢) أقول: اتجهه الشارح أيضاً، ولم أر من صرح به، وهو ظاهر؛ لما علل به شيخنا كالشارح، لكن حيث لا قرينة أو عرف على دخول ذلك، فتأمل، انتهى.

وَعُلُوَّ بَيْتٍ وَلَوْ لَمْ يُبْنَى إِذَا وُصِفَ ؛ لِيُبْنَى أَوْ يَضَعَ عَلَيْهِ بِنَانًا أَوْ خَشْبًا  
مَوْصُوفَيْنِ ، وَمَعَ زَوَالِهِمَا يَرْجَعُ مِنَ الْأُجْرَةِ بِقَدْرِ مَدَةِ الزَّوَالِ ، وَلَهُ إِعَادَتُهُ  
سِوَاءَ زَالٍ بِسُقُوطِهِ أَوْ سَقُوطِ . . . . .

(و) يَصِحُّ شِرَاءُ (عُلُوِّ بَيْتٍ) مَمْلُوكٍ - (وَلَوْ لَمْ يُبْنَى) الْبَيْتُ الَّذِي اشْتَرَى عُلُوَّهُ -  
(إِذَا وُصِفَ) الْعُلُوُّ وَالسُّفْلُ لِيَكُونَا مَعْلُومَيْنِ ؛ (لِيُبْنَى) الْمُشْتَرِي (أَوْ يَضَعَ عَلَيْهِ) ؛ أَيِ :  
الْعُلُوِّ (بِنَانًا أَوْ خَشْبًا مَوْصُوفَيْنِ) ، وَإِنَّمَا صَحَّ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْعُلُوَّ مِلْكٌ لِلْبَائِعِ ، فَكَانَ  
لَهُ بَيْعُهُ وَالِاعْتِيَاظُ عَنْهُ كَالْقَرَارِ .

قال في «المبدع» : وظاهره : أنه لا يجوز أن يُحْدِثَ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> على  
الوقف <sup>(٢)</sup> .

(ومع زوالهما) ؛ أَيِ : الْمَاجُورِ عُلُوَّهُ ؛ أَيِ : الْبِنَانِ وَالْخَشْبِ ، عَنِ الْعُلُوِّ  
(يَرْجَعُ) رُبُّهُمَا عَلَى رَبِّ السُّفْلِ الْمَاجُورِ (مِنَ الْأُجْرَةِ بِقَدْرِ مَدَةِ الزَّوَالِ) ؛ أَيِ : زَوَالِ  
بَنَائِهِ أَوْ خَشْبِهِ فِي أَثْنَاءِ مَدَّةِ الْإِجَارَةِ سَقُوطاً لَا يَعُودُ ، جَزَمَ بِهِ فِي «الْإِنْصَافِ» ،  
و«الْمُنْتَهَى» وَغَيْرِهِمَا <sup>(٣)</sup> ، فَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا رَجُوعَ فِي مَسْأَلَةِ الْبَائِعِ وَالصُّلْحِ عَلَى  
التَّائِيدِ ، وَلَا فِيمَا إِذَا كَانَ سَقُوطاً يُمْكِنُ عَوْدُهُ ، وَهُوَ وَاضِحٌ .

ومحلُّ الرجوع إِذَا حَصَلَ الزَّوَالُ بِفَعْلٍ رَبِّ الْبَيْتِ أَوْ مِنْ غَيْرِ فَعْلِهِمَا ، أَمَا إِنْ  
كَانَ مِنْ قِبَلِ الْمُسْتَأْجِرِ ؛ فَلَا رَجُوعَ لَهُ .

(ولهُ إِعَادَتُهُ) لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ إِبْقَاءَهُ بِعَوَضٍ ، (سِوَاءَ زَالٍ بِسُقُوطِهِ أَوْ سَقُوطِ

(١) سقط من «ق» .

(٢) انظر : «المبدع» لابن مفلح (٤ / ٢٩٣) .

(٣) انظر : «الإنصاف» للمرداوي (٥ / ٢٥١) ، و«منتهى الإرادات» للفتوحى (٢ / ٤٥٩) .

ما تحته أو لهذمه إياه، وله الصلح على عدم إعادته، كعلی زواله وكمسيل ماء أو ميزاب في أرض غيره، وصولح لترك ذلك، وله وضع بناء وخشب على بناء غيره صلحاً أبداً، أو إجارة مدة معينة، وإذا مضت بقي وجوباً، وله أجره المثل.

\* \* \*

ما تحته، أو لهذمه إياه) أو غيره، (وله)؛ أي: رب البيت (الصلح على عدم إعادته)؛ لأنه إذا جاز بيعه منه جاز صلحه عنه، (ك) ما له الصلح (على زواله)؛ أي: رفع ما على العلو من بنية أو خشب، سواء كان صالحه عنه بمثل العوض المصالح به على وضعه أو أقل أو أكثر؛ لأنه عوض عن المنفعة المستحقة له، فصح بما اتفقا عليه، و(ك) ما لو كان له (مسيل ماء) في أرض غيره (أو ميزاب في أرض غيره؛ فصولح)؛ أي: صالح رب الأرض صاحب المسيل أو الميزاب (لترك ذلك) بعوض؛ جاز.

(وله وضع بناء وخشب على بناء غيره صلحاً أبداً)، وهو في معنى البيع؛ لأنه يجوز بيعه وإجارته؛ فجاز الاعتياض عنه بالصلح؛ وكذا ما تقدم من الممر، وفتح الباب بالحائط، وحفر البقعة بالأرض بئراً، (أو) فعل ذلك (إجارة مدة معينة)؛ لأنه نفع مباح مقصود، (وإذا مضت) المدة (بقي وجوباً؛ وله)؛ أي: مالك العلو (أجره المثل)، ولا يطالب بإزالة بنائه وخشبه؛ لأنه العرف فيه؛ لأنه يعلم أنها لا تستأجر لذلك إلا للتبائع؛ ومع التساكت له أجره المثل، ذكر معناه ابن عقيل في «الفنون»، قال البهوتي: قلت: وعلى قياسه الحكورة المعروفة<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٢/ ١٤٨).

## فصل في حُكْمِ الْجَوَارِ

إِذَا حَصَلَ فِي هَوَائِهِ أَوْ أَرْضِهِ غُصْنُ شَجَرٍ غَيْرِهِ أَوْ عِرْقُهُ، لَزِمَهُ إِزَالَتُهُ، فَيَأْتُمُّ بِتَرْكِهِ وَلَا يُجْبَرُ، وَيُضْمَنُ مَا تَلَفَ بِهِ بَعْدَ طَلَبٍ، . . . . .

### (فصل)

#### في حُكْمِ الْجَوَارِ

بكسر الجيم: مصدر: جاورَ، وأصله المُلازِمَةُ، ومنه قيل للمعتكِف: مجاوراً؛ لمُلازِمَةِ الجارِ جاره في المَسْكَنِ، وفي الحديث: «ما زال جبريلُ يُوصيني بالجارِ حتى ظننتُ أنه سيورثُه»، متفقٌ عليه من حديث ابنِ عمرَ وعائشة<sup>(١)</sup>.

(إِذَا حَصَلَ فِي هَوَائِهِ)؛ أي: الإنسان، أو على جداره المملوك له هو أو منفعة، (أو) في (أرضه) التي يملكها أو بعضها، أو يملك نفعها أو بعضه، (غصنُ شجرٍ غيره أو عِرْقُهُ)؛ أي: حَصَلَ في هوائه غصنُ شجرٍ غيره، أو حَصَلَ في أرضه عِرْقُ شجرٍ غيره، فطالبَ ربُّ العقارِ أو مالكُ المنفعة ربَّ الغصنِ بإزالته؛ (لَزِمَهُ)؛ أي: ربُّ الغصنِ أو العِرْقِ (إزالته) برده إلى ناحية أخرى أو قطعه؛ سواءً أثر ضرراً أو لا، لِيُخْلِيَ مَلَكَهُ الواجبَ إخلاؤه، والهواءُ تابعٌ للقرار؛ (فَيَأْتُمُّ) ربُّ الغصنِ أو العِرْقِ (بِتَرْكِهِ) في هواءِ جاره أو أرضه، (وَلَا يُجْبَرُ) ربُّ الغصنِ أو العِرْقِ على إزالته، لأنه ليس من فعله، (وَيُضْمَنُ) ربُّ غصن أو عرق (ما تَلَفَ بِهِ بَعْدَ طَلَبٍ)

(١) رواه البخاري (٥٦٦٨)، ومسلم (٢٦٢٤)، من حديث عائشة رضي الله عنها. ورواه البخاري

(٥٦٦٩)، ومسلم (٢٦٢٥)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

فَإِنْ أَبَى فَلَرَبِّ الْهَوَاءِ قَطْعُهُ حَيْثُ لَمْ يُمَكِّنْهُ إِزَالَتُهُ بِدُونِهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَا صَلَاحَهُ عَنْ ذَلِكَ بِعَوَضٍ، وَلَا مَنْ مَالٍ حَائِطُهُ لِمَلِكٍ غَيْرِهِ، وَلَا يَلْزُمُهُ نَقْضُهُ، أَوْ زَلَقَ خَشْبُهُ وَيُزَالُ زَائِدٌ مِنْهُ، وَإِنْ اتَّفَقَ ذُو غَصْنٍ وَهَوَاءٌ أَنَّ الثَّمَرَةَ لَهُ، أَوْ بَيْنَهُمَا<sup>(١)</sup>، جازَ.....

بإزالته لصيرورته<sup>(٢)</sup> متعدياً بإبقائه، قَطَعَ به في «التنقيح»، وتبعه في «المنتهى»<sup>(٣)</sup>، وهو المذهب، بخلاف مَنْ مَالٍ حَائِطُهُ فَلَمْ يَهْدَمْهُ حَتَّى أَتْلَفَ شَيْئاً، فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُهُ وَلَوْ طُولَبَ بِنَقْضِهِ وَأُمَكِّنَهُ، كَمَا يَأْتِي.

(فَإِنْ أَبَى) رَبُّ عِرْقٍ أَوْ غَصْنٍ إِزَالَتُهُ؛ (فَلَرَبِّ الْهَوَاءِ) وَالْأَرْضِ (قَطْعُهُ)؛ أَيِ: الْغَصْنِ أَوْ الْعِرْقِ بِلَا حُكْمٍ حَاكِمٍ (حَيْثُ لَمْ يُمَكِّنْهُ إِزَالَتُهُ بِدُونِهِ)؛ أَيِ: الْقَطْعِ، (وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ)، وَإِنْ أُمَكِّنَهُ إِزَالَتُهُ بِلَا إِتْلَافٍ وَلَا قَطْعٍ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ وَلَا غَرَامَةٍ؛ مِثْلَ أَنْ يُلَوِّيَهُ وَنَحْوَهُ؛ لَمْ يَجْزُ لَهُ إِتْلَافُهُ؛ كَالْبَهِيمَةِ الصَّائِلَةِ إِذَا اندَفَعَتْ بِدُونِ الْقَتْلِ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ غَرِمَهُ؛ لِتَعْدِيهِ.

و(لَا) يَصِحُّ (صَلَحُهُ)؛ أَيِ: رَبِّ الْغُصْنِ أَوْ الْعِرْقِ (عَنْ ذَلِكَ)؛ أَيِ: بَقَائِهِ كَذَلِكَ (بِعَوَضٍ)؛ لِأَنَّ شَغْلَهُ لِمَلِكٍ الْآخِرِ لَا يَنْضَبُطُ، (وَلَا) صَلُحُ (مَنْ مَالٍ حَائِطُهُ لِمَلِكٍ غَيْرِهِ، وَلَا يَلْزُمُهُ)؛ أَيِ: رَبِّ الْحَائِطِ الْمَائِلِ (نَقْضُهُ)؛ لِأَنَّ مِيلَهُ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ، (أَوْ)؛ أَيِ: وَلَا يَصِحُّ صَلُحُ مَنْ (زَلَقَ)؛ أَيِ: زَلَّ (خَشْبُهُ) إِلَى مَلِكٍ غَيْرِهِ بِعَوَضٍ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ (وَيُزَالُ زَائِدٌ مِنْهُ)؛ أَيِ: الْحَائِطِ وَالْخَشْبِ.

(وَأِنْ اتَّفَقَ ذُو غُصْنٍ وَهَوَاءٍ) وَأَرْضٍ وَعِرْقٍ عَلَى (أَنَّ الثَّمَرَةَ)؛ أَيِ: ثَمَرَةَ الْغَصْنِ (لَهُ)؛ أَيِ: لِسَاحِبِ الْهَوَاءِ، (أَوْ) أَنَّ الثَّمَرَةَ (بَيْنَهُمَا؛ جازَ) الصَّلَحُ؛ لِأَنَّهُ

(١) في «ح» زيادة: «أو بعوض».

(٢) في «ق»: «لإزالته بصيرورته» بدل «بإزالته لصيرورته».

(٣) انظر: «التنقيح» للمرداوي (ص: ٢٥٢)، و«منتهى الإرادات» للفتوحى (٢/ ٤٦٠).

ولم يُلْزَمْ، وكذلك الاتفاقُ فيما نَبَتَ من عِرْقٍ، وفي «المُبْهَج»: ثمرةُ غُصْنٍ في هواءٍ طريقٍ عامٍّ للمسلمينَ.

أسهلُّ من القطعِ، (ولم يُلْزَمْ) الصُّلْحُ، فلكلٍّ منهما إبطالُهُ متى شاء؛ لأنه يؤدي إلى ضررِ ربِّ الشجرِ لتأبيدِ استحقاقِ الثمرةِ عليه، أو مالكِ الهواءِ أو الأرضِ لتأبيدِ بقاءِ الغُصْنِ أو العِرْقِ في مِلْكِهِ؛ فلكلٍّ منهما فسْخُهُ، فإنْ مَضَتْ مدةٌ، ثم امتنعَ ربُّ الشجرِ من دَفْعِ ما صالَحَ به من الثمرةِ؛ فعليه أَجرَةُ المِثْلِ.

(وكذلك) الحُكْمُ في (الاتفاقِ فيما نَبَتَ من عِرْقٍ)؛ أي: لو اتَّفقا على أنْ ما نَبَتَ في العِرْقِ لصاحبِ الأرضِ أو لهما؛ جازَ، ولم يُلْزَمْ.

وصحةُ الصُّلْحِ هنا مع جهالةِ العَوَضِ - وهو الثمرةُ أو النابتُ - خلافَ القياسِ؛ لخبرٍ مكحولٍ يرفعه: «أَيُّما شجرةً ظَلَلْتُ على قومٍ؛ فهم بالخيارِ بينَ قطعِ ما ظَلَلْتُ وأَكْلِ ثَمَرِها»<sup>(١)</sup>، (وفي «المُبْهَج») في الأُطعمة: (ثمرةُ غُصْنٍ في هواءٍ طريقٍ عامٍّ للمسلمينَ)؛ لأنَّ إبقاءَهُ إذنَ في تناوُلِ ما سَقَطَ منه، قال ابنُ القيمَ بمعناه<sup>(٢)</sup>.

(ويتجهُ: بل) تكونُ الثمرةُ التي غُصْنُها في هواءِ الطريقِ العامِّ (للمارةِ) مطلقاً، (و) أمّا إذا كان الغُصْنُ بهواءِ (المسجدِ)؛ فثمرتُهُ (للمسلمينَ، لكنْ) تكونُ لهم (بعدَ طَلَبِ حاكمِ) ربِّ الغُصْنِ (بزوالهِ)؛ أي: إزالَتِهِ عن هواءِ المسجدِ؛ لثَلَا يُضَرُّ بقاءُهُ بالمسجدِ؛ فلم يَفْعَلْ، (أو اتفاقٍ) ربِّ الغُصْنِ مع الحاكمِ على إبقائِهِ على حالِهِ - ولا ضَرَرَ - وتكونُ ثمرتُهُ لهم، أو يَبْنَهُ وبينهم (كما مرَّ) آنفاً؛ جازَ، وهو متجهُ<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣/٤٩٩)، وهو مرسل.

(٢) انظر: «إعلام الموقعين» لابن القيم (٢/٤١٢).

(٣) أقول: هذا الاتجاه ليس في نسخة الشارح، ولم أر من صرح به، وهو ظاهر؛ لأنه في الأول الطريق مشترك بين المسلم والكافر، وتقييد ذلك في «المبهج» بالمسلمين كأنه باعتبار الغالب، وأما كونه بهواء المسجد، فللمسلمين؛ لأنه خاص بهم، ليس للكافر حق في ذلك، =

وَحَرَّمَ إِخْرَاجَ نَحْوِ دَكَّةٍ بِطَرِيقٍ نَافِذٍ، وَلَوْ وَاسِعاً وَأَذِنَ فِيهِ إِمَامٌ،  
فَيُضْمَنُ مَا تَلَفَ بِهِ، كَحَفْرِ بئرٍ بِطَرِيقٍ ضَيِّقٍ، .....

وإن امتدَّ عروقُ شجره إلى أرضٍ جاره، فأثَّرتِ العروقُ ضرراً كتأثيرِ الممتدِّ في  
المَصْنَعِ وطَيِّ الآبارِ وأساساتِ الحيطانِ، أو كتأثيره في منعِ الأرضِ التي امتدَّت  
إليها العروقُ من نباتِ شجرٍ أو زرعٍ لصاحبِ الأرضِ، أو لم يؤثِّرِ الممتدُّ شيئاً من  
ذلك؛ فالحُكْمُ في قطعِهِ وفي الصُّلْحِ عنه كالحُكْمِ في الأغصانِ فيما تقدَّم تفصيلاً.

(وَحَرَّمَ إِخْرَاجَ نَحْوِ دَكَّةٍ) كدَّكَانٍ - قال في «القاموس»: والدَّكَّةُ بالفتح،  
والدُّكَانُ بالضم: بناءٌ يَصْلُحُ أعلاه للمَقْعَدِ<sup>(١)</sup>، وفي موضعٍ آخر: الدُّكَانُ كَرُمَانٍ:  
الحانوت<sup>(٢)</sup> - (بطريقٍ نافذٍ، ولو) كان الطريق (واسعاً)، سواءً ضرَّ بالمارةِ أو لا؛  
لأنه إن لم يضرَّ حالاً فقد يضرُّ مآلاً، (و) لو (أَذِنَ فِيهِ إِمَامٌ)؛ لأنه ليسَ له أن يأذنَ  
فيما ليسَ له فيه مصلحةٌ، لا سيَّما مع احتمالِ أن يضرَّ، (فَيُضْمَنُ) مُخْرِجُ دَكَّانٍ  
أو دَكَّةٍ (ما تَلَفَ بِهِ)؛ لتعدَّيه، (ك) ما يَحْرُمُ (حَفْرُ بئرٍ بِطَرِيقٍ ضَيِّقٍ)، وَيُضْمَنُ  
ما تَلَفَ بِهِ.

\* تَمَّةٌ: لا يجوزُ لأحدٍ أن يحفرَ في الطريقِ النافذِ بئراً لنفسه، سواءً جعلها  
لماءِ المطرِ أو استخرَجَ منها ماءً عَذْباً ينتفعُ به بلا ضررٍ؛ لأن الطريقَ ملكٌ للمسلمينَ  
كلَّهم؛ فلا يجوزُ أن يُخْدِثَ شيئاً بغيرِ إذْنِهِمْ، وإذْنُهُمْ كلَّهم غيرُ متصوِّرٍ.

= وقوله: (لكن... إلخ)، هو ظاهر أيضاً؛ لِمَا سبق، والبحثُ مقتضى القواعد، ولا يأباه  
كلامهم، فتأمل، انتهى.

(١) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ١٢١٢)، (مادة: دكك)، وفيه: «يُسَطَّحُ»  
مكان: «يصلح»، والمعنى متقارب.

(٢) المرجع السابق (ص: ١٥٤٤)، (مادة: دكن).



قال الشيخ: لا يجوز لأحد أن يخرج في طريق المسلمين شيئاً من أجزاء البناء، حتى إنه يُنهي عن تجصيص الحائط، إلا أن يدخل في حده بقدر غلظ الحصص، وكذا جناح وهو الروشن، وساباط وهو سقيفة بين حائطين، وميزاب إلا بإذن إمام أو نائبه، .....

وإذا أراد حفرها للمسلمين ونفعهم في طريق ضيق، أو كانت الطريق واسعة، وأراد حفرها في ممر الناس بحيث يخاف سقوط إنسان أو دابة فيها، أو يضيّق عليهم ممرهم؛ لم يجز.

وإن حفرها في زاوية من طريق واسع، وجعل عليها ما يمنع الوقوف فيها؛ جاز؛ كتمهيدها وبناء رصيف فيها.

وحفر البئر في درب غير نافذ لا يجوز إلا بإذن أهله.

(قال الشيخ) تقي الدين: (لا يجوز لأحد أن يخرج في طريق المسلمين شيئاً من أجزاء البناء، حتى إنه يُنهي عن تجصيص الحائط إلا أن يدخل) ربّ الحائط به (في حده بقدر غلظ الحصص)<sup>(١)</sup>، انتهى.

(وكذا جناح، وهو الروشن)<sup>(٢)</sup> على أطراف خشب أو حجر مدفونة في الحائط، (وساباط، وهو سقيفة) مستوية للطريق (بين حائطين)؛ أي: على جدارين، (وميزاب)؛ فيحرم إخراجها بنافذ (إلا بإذن إمام أو نائبه) فيه؛ لأنه نائب المسلمين؛ فإذا كاذنهم، ولحديث أحمد: أن عمر اجتاز على دار العباس وقد نصب ميزاباً إلى الطريق، فقلعه، فقال: تقلعه وقد نصبه رسول الله ﷺ بيده؟! فقال:

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٠ / ٣٠).

(٢) الروشن: الرف والشفرة. انظر: «المعجم الوسيط» (١ / ٣٤٧)، (مادة: رشن).

ولا ضَرَرَ بأن يُمكنَ عبورَ مَحْمِلٍ ونحوه تحته، وإلاَّ لم يَجْزُ، قال  
الشيخُ: باتِّفاقِ المسلمين. وقال: إخراجُ المِيازِبِ إلى الدَّرَبِ النافِذِ  
هو السُّنَّةُ، فلو كان الطريقُ منخفضاً ثمَّ ارتفع. ....

والله لا تنصِبُهُ إلاَّ على ظهري، فانْحَنَى حتى صَعِدَ على ظهره فنصَبَهُ<sup>(١)</sup>، ولجریانِ  
العادة به، (ولا ضَرَرَ، بأن يُمكنَ عبورَ محمِلٍ) كمَجْلِسٍ ومِقْوَدٍ (ونحوه تحته)؛  
أي: ما ذَكَرَ من الروشنِ والسَّباطِ والمِيزابِ، (وإلاَّ) يُمكنُ عبورُ نحوِ المحمِلِ؛  
(لم يَجْزُ) وضعه ولا الإذنُ فيه.

(قال الشيخ) تقيُّ الدِّينِ: والسَّباطُ الذي يضرُّ بالمارةِ مثْلَ أن يَحْتَاجَ الراكِبُ  
أن يَحْنِيَ رأسه إذا مرَّ هناك، وإنْ غَفَلَ الراكِبُ عن نفسه رَمَى السَّباطُ عمامته، أو  
شجَّ رأسه، ولا يمكنُ أن يمرَّ هناك جَمَلٌ عالٍ إلا كَسَرَ السَّباطُ قَتَبه، والجَمَلُ  
المحمِلُ لا يمرُّ هناك، فمثْلُ هذا السَّباطِ لا يجوزُ إحداثُه على طريقِ المارةِ (باتِّفاقِ  
المسلمين)، بل يجبُ على صاحِبِه إزالته، فإن لم يَفْعَلْ كان على ولاةِ الأمورِ إلزامُه  
بإزالته حتى يزولَ الضررُ<sup>(٢)</sup>، انتهى.

(وقال) الشيخُ أيضاً: (إخراجُ المِيازِبِ إلى الدَّرَبِ النافِذِ هو السُّنَّةُ)؛ لخبرِ  
العباس<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>، وتقدَّم، (فلو كان الطريقُ منخفضاً) وقتَ وضعِ السَّباطِ، (ثم ارتفع)

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١ / ٢١٠).

(٢) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤ / ٤٧٩).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣٠ / ٤٠١).

(٤) أقول: قال في «الإنصاف»: واختاره وقَدَّمه في النظم. قلت: وعليه العملُ في كل عصرٍ  
ومصرٍ، فعلى هذا لا ضمان؛ أي: فيما تلف به، وحكي عن أحمد جواز إخراج  
الجناح والسَّباطِ إلى طريقٍ نافِذٍ بلا ضرر. ذكره عنه الشيخ تقي الدين، واختاره هو =

لَطُولِ الزَّمَنِ، وَجَبَ إِزَالَتُهُ، وَيَحْرُمُ فِعْلُ ذَلِكَ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ أَوْ هَوَائِهِ،  
أَوْ دَرَبٍ غَيْرِ نَافِذٍ، أَوْ فَتْحُ بَابٍ فِي ظَهْرِ دَارٍ فِيهِ لَاسْتِطْرَاقٌ إِلَّا بِإِذْنِ مَالِكِهِ  
أَوْ أَهْلِهِ، وَيَجُوزُ صَلَاحٌ عَنْ ذَلِكَ بِعَوَضٍ، وَفَتْحُهُ لَغَيْرِ اسْتِطْرَاقٍ كَلِضْوَاءٍ  
وَهَوَاءٍ، وَنَقْلُ بَابٍ فِي دَرَبٍ غَيْرِ نَافِذٍ إِلَى أَوَّلِهِ.....

الطريقُ (لَطُولِ الزمنِ؛ وَجَبَ) على رَبِّهِ (إِزَالَتُهُ) دَفْعاً لضرره.

(وَيَحْرُمُ فِعْلُ ذَلِكَ)؛ أي: إخراجُ دَكَّةٍ ودُكَّانٍ وجناحٍ وساباطٍ وميزابٍ  
(فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ أَوْ هَوَائِهِ)؛ أي: الغيرِ، (أو) في (دَرَبٍ غَيْرِ نَافِذٍ، أَوْ فَتْحُ بَابٍ فِي  
ظَهْرِ دَارٍ فِيهِ)؛ أي: الدربِ غيرِ النافذِ (لَاسْتِطْرَاقٍ، إِلَّا بِإِذْنِ مَالِكِهِ) إِنْ كَانَ المالكُ  
غَيْرِهِ، (أو) إِلَّا بِإِذْنِ (أَهْلِهِ)؛ أي: الدربِ غيرِ النافذِ؛ لَأَنَّهُ مِلْكُهُمْ؛ فلم يَجْزِ  
التصَرُّفُ فِيهِ بِلَا إِذْنِهِمْ.

(وَيَجُوزُ صَلَاحٌ عَنْ ذَلِكَ)؛ أي: عن إخراجِ دُكَّانٍ ودَكَّةٍ بِمِلْكٍ غَيْرِهِ، وجناحٍ  
وساباطٍ وميزابٍ بهوَاءٍ غَيْرِهِ، أو عن الاستطراقِ في دربٍ غيرِ نَافِذٍ (بِعَوَضٍ)؛ لَأَنَّ  
الهَوَاءَ يَصْحُحُ أَخْذُ الْعَوَضِ عَنْهُ؛ كَالْقَرَارِ؛ كَمَا سَبَقَ، وَمَحَلُّهُ فِي الْجَنَاحِ وَنَحْوِهِ إِذَا  
عُلِمَ مَقْدَارُ خُرُوجِهِ وَعَلَوُّهُ.

(و) يَجُوزُ (فَتْحُهُ)؛ أي: البابِ فِي ظَهْرِ دَارٍ فِي دَرَبٍ غَيْرِ نَافِذٍ بِلَا إِذْنِ أَهْلِهِ  
(لَغَيْرِ اسْتِطْرَاقٍ كَالضَّوَاءِ وَهَوَاءٍ)؛ لَأَنَّ الْحَقَّ لِأَهْلِهِ فِي الاسْتِطْرَاقِ؛ وَلَمْ يَزَاحِمْهُمْ  
فِيهِ، وَلِأَنَّ غَايَتَهُ التَّصَرُّفُ فِي مِلْكٍ نَفْسِهِ بِرَفْعِ بَعْضِ حَائِطِهِ.

(و) يَجُوزُ (نَقْلُ بَابٍ فِي دَرَبٍ غَيْرِ نَافِذٍ) مِنْ آخِرِهِ (إِلَى أَوَّلِهِ) لِتَرْكِ بَعْضِ حَقِّهِ

بِلاَ ضَرَرٍ، كَمَقَابِلَةِ بَابِ غَيْرِهِ، وَفَتْحِهِ عَالِيًا لِيُشْرِفَ مِنْهُ عَلَى دَارِ غَيْرِهِ، لَا نَقْلُهُ إِلَى دَاخِلٍ، إِنْ لَمْ يَأْذَنْ مَنْ فَوْقَهُ، فَإِنْ أْذِنَ فِإِعَارَةً لَزِمَتْهُ، وَحَقُّ ذِي بَابَيْنِ فِي دَرْبٍ غَيْرِ نَافِذٍ إِلَى دَاخِلٍ، وَمَا بَعْدَهُ فَلَاخِرَ يَخْتَصُّ بِهِ مِلْكًا لَهُ، وَلَهُ جَعَلُهُ دَهْلِيْزًا لِنَفْسِهِ وَإِدْخَالُهُ فِي دَارِهِ عَلَى وَجْهِ لَا يَضُرُّ بِجَارِهِ، . . .

فِي الْاِسْتِطْرَاقِ؛ فَلَمْ يُنْمَعْ مِنْهُ (بِلاَ ضَرَرٍ)، فَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ مُنْعَ مِنْهُ؛ (ك) أَنْ فَتَحَهُ فِي (مَقَابِلَةِ بَابِ غَيْرِهِ، وَ) كَنَحْوِهِ؛ كَمَا لَوْ (فَتْحَهُ عَالِيًا) يُصْعَدُ إِلَيْهِ بِسَلَمٍ (لِيُشْرِفَ مِنْهُ عَلَى دَارِ غَيْرِهِ).

و(لَا) يَجُوزُ (نَقْلُهُ)؛ أَيُ: الْبَابِ بِدَرْبٍ غَيْرِ نَافِذٍ مِنْ أَوَّلِهِ (إِلَى دَاخِلٍ) مِنْهُ نَصًّا (إِنْ لَمْ يَأْذَنْ مَنْ فَوْقَهُ)؛ أَيُ: الدَّاخِلِ عَنْهُ؛ لِتَقْدُّمِهِ إِلَى مَوْضِعٍ لَا اسْتِطْرَاقَ لَهُ فِيهِ، (فَإِنْ أْذِنَ) لَهُ مَنْ فَوْقَهُ (ف) إِنَّهُ يَجُوزُ، وَيَكُونُ (إِعَارَةً لَزِمَتْهُ)، فَلَا رَجُوعَ لِلْإِذْنِ بَعْدَ فَتْحِ الدَّاخِلِ وَسَدِّ الْأَوَّلِ؛ كِإِذْنِهِ فِي نَحْوِ بِنَاءٍ عَلَى جِدَارِهِ؛ لِأَنَّهُ إِضْرَارٌ، فَإِنْ سَدَّ الْمَالِكُ بَابَهُ الدَّاخِلَ، ثُمَّ أَرَادَ فَتَحَهُ؛ لَمْ يَمْلِكْ إِلَّا بِإِذْنِ ثَانٍ.

(وَحَقُّ ذِي بَابَيْنِ فِي دَرْبٍ غَيْرِ نَافِذٍ إِلَى دَاخِلٍ وَمَا بَعْدَهُ فَلَاخِرَ)؛ أَيُ: لَوْ كَانَ فِي الدَّرْبِ غَيْرِ النَافِذِ بَابَانِ فَقَطْ لِرَجْلَيْنِ، أَحَدُهُمَا قَرِيبٌ إِلَى بَابِ الرُّقَاقِ، وَالْبَابُ الْآخَرُ مِنْ دَاخِلِهِ، فَتَنَازَعَ الرَّجُلَانِ فِي الدَّرْبِ؛ حُكِمَ بِالدَّرْبِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى الْبَابِ الَّذِي يَلِي أَوَّلَ الدَّرْبِ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ لِهَُمَا<sup>(١)</sup> الْاِسْتِطْرَاقَ فِيهِ جَمِيعًا، وَحُكِمَ بِمَا بَعْدَ الْبَابِ الْأَوَّلِ إِلَى صَدْرِ الدَّرْبِ لِلْآخِرِ (يَخْتَصُّ بِهِ مِلْكًا لَهُ)؛ أَيُ: أَنَّ الْاِسْتِطْرَاقَ فِي ذَلِكَ لَهُ وَحْدَهُ، فَلَهُ الْيَدُ وَالتَّصَرُّفُ فِيمَا جَاوَزَ بَابَهُ، (وَلَهُ)؛ أَيُ: لِلْآخِرِ (جَعَلُهُ)؛ أَيُ: جَعَلَ مَا بَعْدَ الْبَابِ الْأَوَّلِ (دَهْلِيْزًا لِنَفْسِهِ، وَلَهُ إِدْخَالُهُ فِي دَارِهِ عَلَى وَجْهِ لَا يَضُرُّ بِجَارِهِ)؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ، فَجَازَ لَهُ التَّصَرُّفُ كَيْفَ شَاءَ بِلاَ ضَرَرٍ.

(١) فِي «ق»: «وَلِهَُمَا» بَدَلَ «لَأَنَّ لِهَُمَا».

وَمَنْ لَهُ بَابُ سِرٍّ فِي دَرْبٍ غَيْرِ نَافِذٍ فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَطِرِقَ مِنْهُ اسْتَطْرَاقًا عَامًّا،  
فَقَالَ الشَّيْخُ: يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ. وَمَنْ خَرَقَ بَيْنَ دَارَيْنِ لَهُ مُتَلَاصِقَيْنِ  
بَابَاهُمَا فِي دَرْبَيْنِ مُشْتَرَكَيْنِ، وَاسْتَطَرِقَ إِلَى كُلِّ مِنَ الْأُخْرَى، جَازَ.

\* \* \*

### فصل

وَحَرْمُ أَنْ يُحْدِثَ بِمِلْكِهِ مَا يَضُرُّ بَجَارِهِ، كَحَمَامٍ.....

(وَمَنْ لَهُ بَابُ سِرٍّ) يَخْرُجُ مِنْهُ النِّسَاءُ أَوِ الرَّجُلُ الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ (فِي دَرْبٍ غَيْرِ  
نَافِذٍ، فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَطِرِقَ مِنْهُ اسْتَطْرَاقًا عَامًّا، فَقَالَ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ: (يَنْبَغِي أَنْ  
لَا يَجُوزَ)<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَحَقَّ الاسْتَطْرَاقَ كَذَلِكَ، فَلَا يَتَجَاوَزُهُ.

(وَمَنْ خَرَقَ بَيْنَ دَارَيْنِ لَهُ)؛ أَي: الْخَارِقِ (مُتَلَاصِقَيْنِ) مِنْ ظَهْرِهِمَا (بَابَاهُمَا  
فِي دَرْبَيْنِ مُشْتَرَكَيْنِ)؛ أَي: كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي دَرْبٍ غَيْرِ نَافِذٍ، (وَاسْتَطَرِقَ) بِالْخَرَقِ  
(إِلَى كُلِّ) مِنَ الدَّارَيْنِ (مِنْ) الْبَابِ (الْآخَرِ، جَازَ)؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَطَرِقَ مِنْ كُلِّ دَرْبٍ  
إِلَى دَارِهِ الَّتِي فِيهِ، فَلَا يَمْتَنِعُ مِنَ الاسْتَطْرَاقِ مِنْهَا إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ؛ كدَارٍ وَاحِدَةٍ لَهَا  
بَابَانِ يَدْخُلُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَيَخْرُجُ مِنَ الْآخَرِ.

### فصل

وَحَرْمُ عَلَى مَالِكٍ أَنْ يُحْدِثَ بِمِلْكِهِ مَا يَضُرُّ بَجَارِهِ؛ لَخَبَرِ: «لَا ضَرَرَ  
وَلَا ضِرَارَ»<sup>(٢)</sup>، اِحْتِجَّ بِهِ أَحْمَدُ، (كَحَمَامٍ) يَتَأَذَّى جَارُهُ بِدُخَانِهِ، أَوْ يَنْضَرُّ حَائِطُهُ

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١١ / ٥).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣١٣ / ١)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه، و(٥ / ٣٢٦)، من  
حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

وَكَنِيفٌ مُلَاصِقٌ لِحَائِطِ جَارِهِ، وَرَحَى وَتُنُورٌ وَعَمَلٌ دُكَانٍ قِصَارَةٍ أَوْ  
حِدَادَةٍ يَتَأَذَى بِكَثْرَةِ دَقٍّ وَبِهْزِ الْحَيْطَانِ، وَغَرْسُ شَجَرٍ نَحْوِ تَيْنٍ تَسْرِي  
عُرُوقُهُ، فَتَشَقُّ مَصْنَعَ غَيْرِهِ، وَحَفْرُ بئرٍ يَنْقَطِعُ بِهَا مَاءُ بئرٍ جَارِهِ، وَسَقْيُ  
وإِشْعَالِ نَارٍ يَتَعَدَّيَانِ، وَيُضْمَنُ مَا تَلَفَ بِهِ، وَلِجَارِهِ مَنْعُهُ إِنْ أَحْدَثَ  
ذَلِكَ كَابْتِدَاءَ إِحْيَائِهِ، بِخِلَافِ طَبْخِهِ وَخَبْزِهِ فِي مِلْكِهِ فَلَا يُمْنَعُ لِيُسْرِ  
ضَرَرُهُ، .....

بِمَائِهِ، وَمِثْلُهُ مَطْبَخُ سَكَّرٍ (وَكَنِيفٌ مُلَاصِقٌ لِحَائِطِ جَارِهِ) يَتَأَذَى بِرِيحِهِ، أَوْ يَصِلُ إِلَى  
بئرِهِ، (وَرَحَى) يَهْتَزُّ بِهَا حَيْطَانُهُ، (وَتُنُورٌ) يَتَعَدَّى دُخَانُهُ إِلَيْهِ، (وَعَمَلٌ دُكَانٍ قِصَارَةٍ  
أَوْ حِدَادَةٍ يَتَأَذَى بِكَثْرَةِ دَقٍّ وَبِهْزِ الْحَيْطَانِ)؛ لِلْخَبَرِ.

(و) يَحْرُمُ (غَرْسُ شَجَرٍ نَحْوِ تَيْنٍ) كَجُمَيْرٍ (تَسْرِي عُرُوقُهُ)؛ أَي: أَصُولُهُ (فَتَشَقُّ  
مَصْنَعَ غَيْرِهِ)؛ أَي: جَارِهِ (وَحَفْرُ بئرٍ يَنْقَطِعُ بِهَا مَاءُ بئرٍ جَارِهِ، وَسَقْيُ  
وإِشْعَالِ نَارٍ يَتَعَدَّيَانِ) إِلَى جَارِهِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مَا يُؤْذِيهِ.

(وَيُضْمَنُ) مَنْ أَحْدَثَ بِمِلْكِهِ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ (مَا تَلَفَ بِذَلِكَ) بِسَبَبِ الْإِحْدَاثِ؛  
لِتَعَدِّيهِ بِهِ، (وَلِجَارِهِ مَنْعُهُ إِنْ أَحْدَثَ ذَلِكَ كَابْتِدَاءَ إِحْيَائِهِ)؛ أَي: كَمَا لَهُ مَنْعُهُ مِنْ  
إِحْيَاءِ مَا بِجَوَارِهِ؛ لِتَعَلُّقِ مَصَالِحِهِ بِهِ، كَمَا لَهُ مَنْعُهُ مِنْ دَقٍّ وَسَقْيٍ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ، (بِخِلَافِ  
طَبْخِهِ وَخَبْزِهِ فِي مِلْكِهِ، فَلَا يُمْنَعُ) مِنْهُ؛ لِدَعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَ(لِيُسْرِ ضَرَرُهُ)،  
لَا سِيَمَا بِالْقُرَى.

وَإِنْ ادَّعَى فَسَادَ بئرِهِ بِكَنِيفِ جَارِهِ أَوْ بِالْوَعْتِ، اخْتَبَرَ بِالنَّفْطِ يُلْقَى فِيهَا، فَإِنْ  
ظَهَرَ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ بِالمَاءِ؛ نَقَلْتُ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ إِصْلَاحُهَا بِنَحْوِ بِنَاءِ يَمْنَعُ وَصُولَهُ إِلَى  
البئرِ.

ولا يُمنَعُ من ذلكَ سابقٌ لضررٍ لاحقٍ، كَمَنْ لَهُ في مِلْكِهِ نحوُ مِذْبَغَةٍ، فَأَحْيَا آخَرَ بِجَانِبِهِ مَوَاتًا، وقال الشيخُ: مَنْ كَانَتْ لَهُ سَاحَةٌ يُلْقَى فِيهَا التُّرَابُ وَالْحَيَوَانُ وَيَتَضَرَّرُ الْجِيرَانُ بِذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى صَاحِبِهَا دَفْعُ تَضَرُّرِ الْجِيرَانِ، إِمَّا بِعِمَارَتِهَا أَوْ إِعْطَائِهَا لِمَنْ يَعْمُرُهَا أَوْ مَنعَ مَنْ يُلْقَى فِيهَا، وَلَا يَمْنَعُ جَارٌ غَيْرُ مُضَارٍّ مِنْ تَعْلِيَةِ بِنَاءِ دَارِهِ وَلَوْ أَفْضَى لَسَدًّا فُضَاءَ جَارِهِ، أَوْ نَقْصِ أَجْرَتِهِ، وَيَلْزَمُ الْأَعْلَى بِنَاءُ سِتْرَةٍ تَمْنَعُ مُشَارَفَةَ الْأَسْفَلِ، لِأَنَّ الْإِشْرَافَ.....

(ولا يُمنَعُ من ذلك) المَضَرُّ بِالْجَارِ (سابقٌ بضررٍ لاحقٍ؛ كَمَنْ لَهُ في مِلْكِهِ نحوُ مِذْبَغَةٍ) كَرَحَى وَتَنُورٍ (فَأَحْيَا) إِنْسَانٌ (آخَرَ بِجَانِبِهَا مَوَاتًا) أَوْ بَنَى دَارًا، أَوْ اشْتَرَى دَارًا بِجَانِبِهِ بَحِثْ يَتَضَرَّرُ صَاحِبُ الْمَلِكِ الْمُحْدَثِ بِمَا ذَكَرَ مِنْ نَحْوِ الْمِذْبَغَةِ؛ لَمْ يَلْزَمْ صَاحِبُ الْمِذْبَغَةِ وَنَحْوِهَا إِزَالَةُ الضَّرَرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُحْدِثْ بِمِلْكِهِ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ.

(وقال الشيخُ) تَقِي الدَّيْنَ: (مَنْ كَانَتْ لَهُ سَاحَةٌ يُلْقَى فِيهَا التُّرَابُ وَالْحَيَوَانُ) الْمَيْتُ، (وَيَتَضَرَّرُ الْجِيرَانُ بِذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى صَاحِبِهَا دَفْعُ تَضَرُّرِ الْجِيرَانِ، إِمَّا بِعِمَارٍ بِهَا، أَوْ إِعْطَائِهَا لِمَنْ يَعْمُرُهَا، أَوْ مَنعَ مَنْ يُلْقَى فِيهَا) مَا يَضُرُّ بِالْجِيرَانِ.

(ولا يَمْنَعُ جَارٌ غَيْرُ مُضَارٍّ) لْجَارِهِ (من تَعْلِيَةِ بِنَاءِ دَارِهِ وَلَوْ أَفْضَى) إِعْلَاؤُهُ (لَسَدًّا فُضَاءَ جَارِهِ، أَوْ أَفْضَى إِلَى (نَقْصِ أَجْرَتِهِ)، انتهى<sup>(١)</sup>).

(وَيَلْزَمُ الْأَعْلَى) مِنَ الْجَارَيْنِ (بِنَاءُ سِتْرَةٍ تَمْنَعُ مُشَارَفَةَ الْأَسْفَلِ؛ لِأَنَّ الْإِشْرَافَ

(١) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤ / ٤٧٩).

على الجارِ إضراراً به، فإن استَوَيَا اشترَكَ في بنائهما، ويُجَبَرُ ممتنعٌ، ولا يُلْزَمُ الأعلى سدُّ طاقته، ولا يُمنَعُ من صعودِ سطحه حيث لم ينظرْ حراماً من جاره، وإن تَوَهَّمَ انقطاعُ ماءِ بئرِ جاره بسببِ بئره الحادثة طُمَّتْ ليعودَ ماءُ بئره، فإن لم يعدْ كَلَّفَ الجارُ حَفَرَ البئرِ المطمومة، . . . . .

على الجارِ إضراراً به؛ لأنَّه يكشفه، ويَطْلُعُ على حَرَمِهِ؛ فمُنِعَ منه، وكذا لو كانتِ السترةُ قديمةً فانْهَدَمَتْ؛ فإنه يجبُ إعادتها، (فإن استَوَيَا) في العلوِ (اشترَكَ في بنائهما)؛ إذ ليس أحدهما أَوْلَى من الآخرِ بالسترة؛ فلزمتَهما، (ويُجَبَرُ ممتنعٌ) منهما على البناءِ مع الحاجة؛ لأنَّه حقٌّ عليه؛ لتضرُّرِ جاره بمجاورته له من غيرِ سترة، فأجبر عليه كسائرِ الحقوق، وإن كان سطحُ أحدهما أعلى من الآخرِ؛ فليس له الصعودُ على سطحه على وجهٍ يُشْرِفُ على بيتِ جاره إلا مع السترة؛ كما تقدَّم.

(ولا يُلْزَمُ الأعلى سدُّ طاقته) إذا لم ينظرْ منها ما يحُرِّمُ نظره من جهةِ جاره؛ إذ لا ضررَ فيها على الجارِ حيثنَّذ، فإن رأى ذلك منها لَزِمَهُ سَتْرُهَا.

(ولا يُمنَعُ من صعودِ سطحه حيث لم ينظرْ حراماً على جاره)، فإن نظرَ ذلك حَرَمٌ، ومُنِعٌ.

(وإن) حَفَرَ إنسانٌ بئراً في مِلْكِهِ، فانْقَطَعَ ماءُ بئرِ جاره، (وتَوَهَّمَ انقطاعُ ماءِ بئرِ جاره بسببِ) حفرِ (بئره الحادثة؛ طُمَّتِ) الحادثة (ليعودَ ماءُ بئره)؛ أي: الجارِ؛ لأنَّ الظاهرَ أن الانقطاعَ بسببِها، (فإن) سدَّ الثاني بئره، و(لم يعدْ) ماءُ الأولى؛ (كَلَّفَ الجارُ)؛ أي: صاحبُ البئرِ القديمة (حَفَرَ البئرِ المطمومة) التي سُدَّتْ من أَجْلِهِ؛ لأنَّه تسبَّبَ في سدِّها بغيرِ حقٍّ.



وَمَنْ لَهُ حَقُّ مَاءٍ يَجْرِي عَلَى سَطْحِ جَارِهِ - كما لو باعَ أَحَدَ سَطْحِيهِ ؛ لم يَجْزُ لَجَارِهِ تَعْلِيَةُ سَطْحِهِ لِيَمْنَعَ الْمَاءَ أَوْ لِيَكْثُرَ ضَرَرُهُ وَيَحْرُمُ تَصَرُّفُ فِي جدارِ جَارٍ أَوْ مُشْتَرِكٍ بَفَتْحِ رَوْزَنَةٍ أَوْ طاقٍ أَوْ ضَرْبٍ وَتَدٍ أَوْ رَفٍّ فِيهِ، أَوْ يُحْدِثُ عَلَيْهِ سِتْرَةً أَوْ خُصًّا يَحْجِزُ بِهِ بَيْنَ السَّطْحَيْنِ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ، وَكَذَا وَضَعُ خَشَبٍ إِلَّا أَنْ لَا يُمَكِّنَ تَسْقِيفًا إِلَّا بِهِ بَلَا ضَرَرٍ حَائِطٍ، وَيُجْبَرُ إِنْ أَبَى بَلَا عَوْضٍ، .....

(وَمَنْ لَهُ حَقُّ مَاءٍ يَجْرِي عَلَى سَطْحِ جَارِهِ - كما لو باعَ أَحَدَ سَطْحِيهِ<sup>(١)</sup>)  
لَاخَرِ - ؛ (لَمْ يَجْزُ لَجَارِهِ تَعْلِيَةُ سَطْحِهِ لِيَمْنَعَ الْمَاءَ) أَنْ يَجْرِيَ عَلَى سَطْحِهِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ حَقِّ جَارِهِ، (أَوْ) أَنْ يُعْلِيَهُ (ل) كِي (يَكْثُرَ ضَرَرُهُ) ؛ أَي : صَاحِبِ الْحَقِّ بِإِجْرَائِهِ مَا عَلَيْهِ لِلْمُضَارَّةِ بِهِ .

(وَيَحْرُمُ تَصَرُّفُ فِي جدارِ جَارٍ أَوْ فِي) جدارٍ (مُشْتَرِكٍ) بَيْنَ الْمُتَصَرِّفِ وَغَيْرِهِ (بَفَتْحِ رَوْزَنَةٍ)، وَهِيَ الْكُوَّةُ - بَفَتْحِ الْكَافِ وَضَمِّهَا - أَي : الْخَرْقُ فِي الْحَائِطِ، (أَوْ) بَفَتْحِ (طاقٍ، أَوْ) ب- (ضَرْبٍ وَتَدٍ) وَلَوْ لِسِتْرَةٍ، (أَوْ) لَوْضَعِ (رَفٍّ فِيهِ) ؛ أَي : الْجِدَارِ، (أَوْ) ؛ أَي : وَيَحْرُمُ أَنْ (يُحْدِثَ عَلَيْهِ سِتْرَةً أَوْ خُصًّا يَحْجِزُ بِهِ) ؛ أَي : الْخُصُّ (بَيْنَ السَّطْحَيْنِ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ) أَوْ شَرِيكِهِ كَالْبِنَاءِ عَلَيْهِ .

(وَكَذَا) يَحْرُمُ (وَضَعُ خَشَبٍ) عَلَى جدارِ دارٍ مُشْتَرِكٍ، (إِلَّا أَنْ لَا يُمَكِّنَ تَسْقِيفًا إِلَّا بِهِ) ؛ فَيَجُوزُ (بَلَا ضَرَرٍ حَائِطٍ) نَصًّا، (وَيُجْبَرُ) رَبُّ الْجِدَارِ أَوْ الشَّرِيكَ فِيهِ عَلَى تَمَكِينِهِ مِنْهُ (إِنْ أَبَى بَلَا عَوْضٍ) ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا : «لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَضَعَ خَشْبَهُ عَلَى جِدَارِهِ»، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ : مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ، وَاللَّهِ

(١) كَذَا فِي «ج»، «ق»، وَكَذَا فِي النُّسخِ الْخَطِيئةِ لِلْمَتْنِ «ح»، «ف»، وَلَكِنْ فِي «ط» : «سَطْحِهِ» .

وإنَّ صَالِحَهُ بِشْيٍ جَازٍ - وَيَتَجَّهُ: وَلَمْ يَلْزَمْ قَبْلَ قَبْضٍ وَوَضْعٍ<sup>(١)</sup> - وَجِدَارُ  
مَسْجِدٍ كِدَارٍ وَأَوَّلَى، .....

لأَرْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتافِكُمْ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>، وَمَعْنَاهُ: لِأَضَعَنَّ هَذِهِ السَّنَةَ بَيْنَ أَكْتافِكُمْ،  
وَلَأَحْمِلَنَّكُمْ عَلَى الْعَمَلِ بِهَا.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: لِأَضَعَنَّ جَذْوَعَ الْجِيرَانِ عَلَى أَكْتافِكُمْ مِبَالِغَةً.

وَلأنَّهُ انْتِفَاعٌ بِحَائِطٍ جَارِهِ عَلَى وَجْهِ لَا يَضُرُّهُ؛ أَشْبَهَ الْاِسْتِنَادَ إِلَيْهِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ  
الْبَالِغِ وَالْيَتِيمِ وَالْمَجْنُونِ وَالْعَاقِلِ، وَلَا يَجُوزُ لِرَبِّ الْحَائِطِ أَخْذُ عَوْضٍ عَنْهُ حِينَئِذٍ؛  
لأنَّهُ يَأْخُذُ عَوْضًا مَا يَجِبُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، قَالَ فِي «الْمَبْدَعِ»<sup>(٣)</sup>.

(وإنَّ صَالِحَهُ) عِنْدَ وَضْعِ الْخَشْبِ عَلَى جِدَارِهِ (بِشْيٍ)؛ قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ»:  
(جَازٍ)<sup>(٤)</sup> فِي الْأَصَحِّ.

(وَيَتَجَّهُ: وَلَمْ يَلْزَمْ) الصَّلْحُ (قَبْلَ قَبْضٍ) عَوْضٍ صَالِحٌ بِهِ عَنْ ذَلِكَ، (و) قَبْلَ  
(وَضْعِ) الْخَشْبِ، وَأَمَّا بَعْدَهُ: فَقَدْ صَارَ لِازِمًا، وَهُوَ مُتَجَّهُ<sup>(٥)</sup>.

(وَجِدَارُ مَسْجِدٍ كَجِدَارِ دَارٍ وَأَوَّلَى) نَصًّا؛ لأنَّهُ إِذَا جَازَ فِي مِلْكِ الْجَارِ مَعَ أَنَّ  
حَقَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الشَّحِّ وَالضِّيقِ، فَفِي حَقِّهِ اللَّهُ الْمَبْنِيَّةَ عَلَى الْمُسَامَحَةِ وَالْمُسَاهَلَةِ  
أَوَّلَى، وَالْفَرْقُ بَيْنَ فَتْحِ الْبَابِ وَالطَّاقِ، وَبَيْنَ وَضْعِ الْخَشْبِ: أَنَّ الْخَشْبَ يُمَسِّكُ  
الْحَائِطَ، وَالطَّاقُ وَالْبَابُ يُضْعِفُهُ، وَوَضْعُ الْخَشْبِ تَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَيْهِ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ،

(١) سَقَطَ مِنْ «ح»: «وَيَتَجَّهُ... وَوَضْعٌ».

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٣١)، وَمُسْلِمٌ (١٦٠٩).

(٣) انْظُرْ: «الْمَبْدَعُ» لِابْنِ مَفْلَحٍ (٤/ ٢٩٩).

(٤) انْظُرْ: «الرَّعَايَةُ» لِابْنِ حَمْدَانَ (١/ ٦٧٧).

(٥) أَقُولُ: اتَّجَهَ الشَّارِحُ أَيْضًا وَقَالَ: وَقَدْ يُفْهَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ، انْتَهَى. وَلَمْ أَرِ مَنْ صَرَحَ بِهِ، وَهُوَ  
ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الصَّلْحَ تَبَرُّعٌ، وَلَهُ نِظَائِرٌ، انْتَهَى.

وَمَوْجَرٍّ كُمُشْتَرَكٍ، وفي موقوفٍ الخلافُ، أو يجوزُ قولاً واحداً، وفي «الفروع»: وهو أَوْلَى، والمرادُ: ولا ضَرَرَ، وليسَ لأحدٍ أن يَبنِيَ على وَقْفٍ - ويتجَه: لم تتعطلْ منافعُه - ما يَضُرُّ به.....

ولربَّ الحائِطِ هَدْمُهُ لغرضٍ صحيح.

(و) جدارٌ (مَوْجَرٍّ كُمُشْتَرَكٍ) فيما تقدَّم.

(وفي) وَضَعَ خَشَبٍ على جدارٍ (موقوفٍ) وَقَفًا أهلياً، أو على جهةٍ برٍّ، (الخلافُ) بين الأصحابِ، فمنهم مَنْ أجازَه، ومنهم مَنْ مَنَعَه، (أو) يقالُ: إنه (يجوزُ قولاً واحداً)، وهو المذهبُ عند ابن المنجى في «شرحه»، وَجَزَمَ به في «المنور»<sup>(١)</sup>، (وفي «الفروع»: وهو)؛ أي: جوازُ وضعِ خَشَبٍ دَعَتِ الحاجةُ إليه (أَوْلَى)<sup>(٢)</sup>، والمرادُ: ولا ضررَ) في وَضْعِهِ على الجدارِ الموقوفِ<sup>(٣)</sup>.

(وليسَ لأحدٍ أن يَبنِيَ) بناءً مستقلاً - ولو جَعَلَه وَقَفًا على جهةٍ برٍّ - (على) جدارٍ أو سَقْفٍ (وقفٍ)، أهلياً كان الوقفُ أو غيرَه - (ويتجَه): محلُّ المنع من البناءِ على الوقفِ إذا (لم تتعطلْ منافعُه)، وهو متجَهٌ<sup>(٤)</sup> - (ما)؛ أي: بناءً (يضرُّ به)؛ أي:

(١) انظر: «المنور» للأدومي (ص: ٢٦٧).

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٦/ ٤٣٨).

(٣) أقول: ما قرره شيخنا في حَلِّه لقول المصنف: (وفي موقوفٍ)، إلى قوله: (ضرر)، وأنه المذهبُ عند ابن المنجى، غيرُ ظاهر؛ لأن ما قرره هذا في الكلام على جدار المسجد، وأما الجدار الموقوف؛ فهذا أَخَذَ المصنفُ حكمَه من قول صاحب «الفروع»: فدل أن الباب والخوخة والكوة ونحو ذلك، لا يجوزُ فعلُه في دارٍ مؤجَّرة، وفي موقوفةٍ الخلافُ، أو يجوزُ قولاً واحداً، وهو أَوْلَى، انتهى. فقولُه: ونحو ذلك، يؤخذ منه مسألة الجدار كما ذكره المصنف، فتأمل، وارجع إلى «الإنصاف» تجد ما ذكرنا، انتهى.

(٤) أقول: قال الشارح: وفيه نظر، فليتأمل، انتهى. قلت: لم أر من صرح به، وهو ظاهرٌ إن كان وضعُ البناءِ بأجرة تعود إلى الوقف، أو يبيع للخلو بَثْمَنٍ يعود إلى الوقف؛ لأنه =

اتِّفَاقًا، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَمَنْ مَلَكَ وَضَعَ خَشَبٍ عَلَى حَائِطٍ فزَالَ الخَشَبُ أَوْ الحَائِطُ ثُمَّ أُعِيدَ، فَلَرَبُّ الخَشَبِ إِعَادَتُهُ بِشَرْطِهِ، وَإِنْ خِيفَ سَقُوطُ حَائِطٍ بِاسْتِمْرَارِهِ عَلَيْهِ لَزِمَهُ إِزَالَتُهُ، لَا إِنْ اسْتَغْنَى رَبُّ خَشَبٍ عَنْ إِبْقَائِهِ، وَلَوْ أَرَادَ رَبُّ الجِدَارِ هَدْمَهُ لغير حاجةٍ إَوِ إِعَارَتَهُ أَوْ إِجَارَتَهُ عَلَى وَجْهِ يَمْنَعُ جَارَهُ المَسْتَحِقَّ مِنْ وَضْعِ خَشَبِهِ، لَمْ يَمْلِكْ ذَلِكَ، . . . .

الوقف، أَمَّا إِذَا ضَرَّ بِهِ، فَيَحْرُمُ (اتِّفَاقًا) بِلَا نِزَاعٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ)، وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي لَا رَيْبَ فِيهِ، وَيَأْتِي فِي الْوَقْفِ مُسْتَوْفَى .

(وَمَنْ مَلَكَ وَضَعَ خَشَبٍ عَلَى حَائِطٍ، فزَالَ الخَشَبُ) عَنْ الحَائِطِ، (أَوْ زَالَ الحَائِطُ، ثُمَّ أُعِيدَ؛ فَلَرَبُّ الخَشَبِ إِعَادَتُهُ)؛ أَيِ: الخَشَبِ (بِشَرْطِهِ) بِأَنْ لَا يُمَكِّنَ تَسْقِيفُ إِلَّا بِهِ بِلَا ضَرَرٍ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ المَجْزُوزَ لَوْضَعِهِ مُسْتَمَرٌّ، فَاسْتَمَرَّ اسْتِحْقَاقُ ذَلِكَ .

(وَإِنْ خِيفَ سَقُوطُ الحَائِطِ بِاسْتِمْرَارِهِ)؛ أَيِ: الخَشَبِ (عليه) - أَيِ: الحَائِطِ - بَعْدَ وَضْعِهِ؛ (لَزِمَهُ إِزَالَتُهُ)؛ لِأَنَّهُ يَضُرُّ بِالمَالِكِ، وَ(لَا) تَلْزِمُهُ الإِزَالَةُ (إِنْ اسْتَغْنَى رَبُّ الخَشَبِ عَنْ إِبْقَائِهِ) عَلَى الحَائِطِ، قَالَهُ فِي «المَغْنِيِّ»<sup>(١)</sup> .

(وَلَوْ أَرَادَ رَبُّ الجِدَارِ الَّذِي اسْتَحَقَّ الجَارُ وَضَعَ خَشَبِهِ عَلَيْهِ (هَدْمَهُ لغير حاجةٍ)؛ لَمْ يَمْلِكْ ذَلِكَ، (أَوْ) أَرَادَ (إِعَارَتَهُ أَوْ إِجَارَتَهُ عَلَى وَجْهِ<sup>(٢)</sup> يَمْنَعُ جَارَهُ المَسْتَحِقَّ مِنْ وَضْعِ خَشَبِهِ؛ لَمْ يَمْلِكْ ذَلِكَ)؛ لِأَنَّهُ يُسْقِطُ بِذَلِكَ حَقًّا وَجَبَ عَلَيْهِ، وَإِنْ بَاعَهُ صَحَّ البَيْعُ، وَلَمْ يَمْلِكِ المَشْتَرِي مَنَعَهُ، وَإِنْ احتَاجَ رَبُّ الحَائِطِ إِلَى هَدْمِهِ

= يَأْتِي فِي (الْوَقْفِ) مَا يُؤَيِّدُهُ، وَأَمَّا مَجَانًا عَلَى ظَاهِرِ البَحْثِ؛ فَفِيهِ تَأْمُلٌ، وَأَمَّا وَضْعُ الخَشَبِ عَلَى جِدَارِهِ؛ فَقَدْ تَقَدَّمَ التَّصْرِيحُ بِهِ، انْتَهَى .

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤ / ٣٢٥) .

(٢) سقط من «ق»: «على وجه» .

وَمَنْ وَجَدَ بِنَاءَهُ أَوْ خَشَبَهُ عَلَى حَائِطٍ جَارِهِ، أَوْ مَسِيلَ مَائِهِ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ، أَوْ مَجْرَى مَاءٍ سَطْحِهِ عَلَى سَطْحٍ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَعْلَمْ سَبَبَهُ، فَهُوَ لَهُ؛ لَأَنَّ الظَّاهِرَ وَضْعُهُ بِحَقٍّ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فَقَوْلُهُ بِيَمِينِهِ، وَلَوْ أَذِنَ لَجَارِهِ فِي الْبِنَاءِ عَلَى حَائِطِهِ أَوْ وَضَعَ سِتْرَةً أَوْ خَشَبٍ عَلَيْهِ حَيْثُ لَا يَسْتَحِقُّ وَضْعَهُ، جَازٌ وَصَارَ عَارِيَّةً لَازِمَةً.

\* \* \*

### فصل

ولغير مالك جدارٍ استنادٌ إليه، وإسنادٌ .....

للخوف من انهدامه، أو لتحويله إلى مكانٍ آخر، أو لغرضٍ صحيح؛ مَلَكَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ مِلْكُهُ؛ فَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِمَا شَاءَ غَيْرَ مُضَارٍّ لَجَارِهِ.

(وَمَنْ وَجَدَ بِنَاءَهُ أَوْ) وَجَدَ (خَشَبَهُ عَلَى حَائِطٍ جَارِهِ، أَوْ) وَجَدَ (مَسِيلَ مَائِهِ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ)، أَوْ جَنَاحَهُ أَوْ سَابَاطَهُ فِي حَقِّ غَيْرِهِ، (أَوْ) وَجَدَ (مَجْرَى مَاءٍ سَطْحِهِ عَلَى سَطْحٍ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَعْلَمْ سَبَبَهُ؛ فَهُوَ)؛ أَي: مَا وَجَدَهُ حَقٌّ (لَهُ؛ لَأَنَّ الظَّاهِرَ وَضْعُهُ بِحَقٍّ) مِنْ صُلْحٍ أَوْ غَيْرِهِ، خُصُوصًا مَعَ تَطَاوُلِ الْأَزْمَنَةِ، (فَإِنْ اخْتَلَفَا) فِي أَنَّهُ وَضَعَ بِحَقٍّ أَوْ لَا؛ (فَقَوْلُهُ)؛ أَي: صَاحِبِ الْبِنَاءِ وَالْخَشَبِ وَالْمَسِيلِ وَنَحْوِهِ أَنَّهُ وَضَعَ بِحَقٍّ، (بِيَمِينِهِ) عَمَلًا بِالظَّاهِرِ.

(وَلَوْ أَذِنَ) جَارٌ (لَجَارِهِ فِي الْبِنَاءِ عَلَى حَائِطِهِ، أَوْ فِي وَضْعِ سِتْرَةٍ، أَوْ) فِي وَضْعِ (خَشَبٍ) وَنَحْوِ ذَلِكَ (عَلَيْهِ)؛ أَي: حَائِطِهِ (حَيْثُ لَا يَسْتَحِقُّ وَضْعَهُ) عَلَيْهِ؛ (جَازٌ)؛ لَأَنَّ الْحَقَّ لَهُ، (وَصَارَ) ذَلِكَ (عَارِيَّةً لَازِمَةً)، وَيَأْتِي.

### (فصلٌ)

(و) يَجُوزُ (لِغَيْرِ مَالِكٍ جِدَارٌ اسْتِنَادٌ إِلَيْهِ)؛ أَي: جِدَارٌ غَيْرِهِ، (و) لَهُ (إِسْنَادٌ

قُمَاشِهِ، وجُلُوسٌ بظِّلِهِ، بلا إِذْنٍ مَالِكِهِ، كَنَظَرِهِ فِي ضَوْءِ سِرَاجٍ غَيْرِهِ  
بلا إِذْنِهِ - وَيَتَجَهُّ: وَكَتَبَهُ يَسِيرًا بِقَلَمِهِ مِنْ مِخْبَرَةٍ غَيْرِهِ - وَقَالَ الشَّيْخُ:  
الْعَيْنُ وَالْمَنْفَعَةُ الَّتِي لَا قِيَمَةَ لَهَا عَادَةً، لَا يَصِحُّ أَنْ يَرِدَ عَلَيْهَا عَقْدُ بَيْعٍ  
وَإِجَارَةٍ اتَّفَاقًا كَمَسَأَلَتِنَا. وَإِنْ طَلَبَ شَرِيكٌ فِي حَائِطٍ أَوْ سَقْفٍ - وَلَوْ وَقَفًا  
انْهَدَمَ - شَرِيكُهُ الْمَوْسِرَ بِنَاءٍ مَعَهُ أَجْبَرُ؛ كَنَقْضٍ عِنْدَ خَوْفِ سَقُوطِ، . .

قُمَاشِهِ) وَغَيْرِهِ مِمَّا لَا ضَرَرَ فِيهِ، (و) لَهُ (جُلُوسٌ بِظِلِّهِ بِلَا إِذْنٍ مَالِكِهِ)؛ لِأَنَّهُ لَا مَضَرَّةَ  
فِيهِ، وَالتَّحَرُّزُ مِنْهُ يَشُقُّ، (كَنَظَرِهِ فِي ضَوْءِ سِرَاجٍ غَيْرِهِ بِلَا إِذْنِهِ) نَصٌّ عَلَيْهِ.  
(وَيَتَجَهُّ: (و) يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ (كَتَبَهُ) شَيْئًا (يَسِيرًا) كَكَلِمَةٍ وَسَطَرٍ (بِقَلَمِهِ)؛ أَيْ:  
قَلَمَ نَفْسِهِ (مِنْ مِخْبَرَةٍ غَيْرِهِ) بِلَا إِذْنِهِ؛ لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ بِذَلِكَ، وَلِأَنَّهُ مِمَّا يُتَسَامَحُ بِهِ  
عَادَةً، وَهُوَ مَتَجَةٌ<sup>(١)</sup>.

(وَقَالَ الشَّيْخُ) تَقَيُّ الدِّينِ: (الْعَيْنُ) كَحَبَّةِ بُرٍّ، (وَالْمَنْفَعَةُ الَّتِي لَا قِيَمَةَ لَهَا  
عَادَةً؛ لَا يَصِحُّ أَنْ يَرِدَ عَلَيْهَا عَقْدُ بَيْعٍ، (و) لَا عَقْدُ (إِجَارَةٍ اتَّفَاقًا)<sup>(٢)</sup>، كَمَسَأَلَتِنَا)؛ أَيْ:  
كَالِاسْتِنَادِ إِلَى الْجِدَارِ وَنَحْوِهِ.

(وَإِنْ طَالَبَ شَرِيكٌ فِي حَائِطٍ) انْهَدَمَ، (أَوْ) فِي (سَقْفٍ) فِيمَا بَيْنَهُمَا مَشَاعًا،  
أَوْ بَيْنَ سُفْلٍ أَحَدِهِمَا وَعُلُوِّ الْآخَرِ (وَلَوْ وَقَفًا) انْهَدَمَ، شَرِيكُهُ الْمَوْسِرَ فِيهِ (بِنَاءٍ  
مَعَهُ)؛ أَيْ: الطَّالِبِ؛ (أَجْبَرُ) الْمَطْلُوبُ عَلَى الْبِنَاءِ مَعَهُ نَصًّا؛ (ك) مَا يُجْبَرُ عَلَى  
(نَقْضِ) ذَلِكَ (عِنْدَ خَوْفِ سَقُوطِ) الْحَائِطِ أَوْ السَّقْفِ؛ دَفْعًا لَضَرَرِهِ؛ لِحَدِيثِ:

(١) أَقُولُ: ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَأَقْرَهُ، وَلَمْ أَرِ مِنْ صَرَحَ بِهِ، وَيَأْتِي فِي (الْوَلِيْمَةِ) وَ(الْأَطْعَمَةِ) مَا يُؤَيِّدُهُ،  
انْتَهَى.

(٢) انْظُرْ: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٣٠٥ / ٣٠).

وَيَلْزَمُهُمَا نَقْضُهُ إِنْ خِيفَ ضَرَرُهُ، فَإِنْ أَبَى أَخَذَ حَاكِمٌ مِنْ مَالِهِ أَوْ بَاعَ  
أَرْضَهُ وَأَنْفَقَ، فَإِنْ تَعَذَّرَ اقْتَرَضَ عَلَيْهِ، وَإِنْ بَنَاهُ بِإِذْنِ شَرِيكِ - وَلَوْ  
مُعْسِراً - أَوْ حَاكِمٍ أَوْ لِيَزَجَعَ شَرَكَةً، رَجَعَ، وَلِنَفْسِهِ بَالَتِهِ فَشَرَكَةً، وَبِغَيْرِ  
آلَتِهِ فَلَهُ، .....

«لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»<sup>(١)</sup>، وَكَوْنُ الْمَلِكِ لَا حَرَمَةَ لَهُ فِي نَفْسِهِ تَوْجِبُ الْإِنْفَاقَ  
عَلَيْهِ مُسَلِّمٌ، لَكِنَّ حَرَمَةَ الشَّرِيكِ الَّذِي يَتَضَرَّرُ بِتَرْكِ الْبِنَاءِ تَوْجِبُ ذَلِكَ، (وَيَلْزَمُهُمَا)؛  
أَيُّ: الشَّرِيكَيْنِ (نَقْضُهُ)؛ أَيُّ: جَدَارِهِمَا أَوْ سَقْفَهُمَا (إِنْ خِيفَ ضَرَرُهُ)، وَإِلَّا فَلَا.

(فَإِنْ أَبَى) شَرِيكَ الْبِنَاءِ مَعَ شَرِيكِه، وَأَجْبَرَهُ عَلَيْهِ حَاكِمٌ، وَأَصْرٌ؛ (أَخَذَ حَاكِمٌ)  
- تَرَفَعًا إِلَيْهِ - (مِنْ مَالِهِ)؛ أَيُّ: الْمَمْتَنِعِ - النِّقْدَ، وَأَنْفَقَ بِقَدَرِ حَصَّتِهِ، (أَوْ بَاعَ) الْحَاكِمُ  
(عَرْضَهُ) - أَيُّ: الْمَمْتَنِعِ - إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَقْدٌ، (وَأَنْفَقَ) مِنْ ثَمَنِهِ مَعَ شَرِيكِه بِالْمُحَاصَّةِ؛  
لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْمَمْتَنِعِ، (فَإِنْ تَعَذَّرَ) ذَلِكَ عَلَى الْحَاكِمِ لِنَحْوِ تَغْيِيبِ مَالِهِ (اقْتَرَضَ  
عَلَيْهِ) الْحَاكِمُ لِيُؤَدِّيَ مَا عَلَيْهِ؛ كَنَفَقَةٍ نَحْوِ زَوْجَتِهِ.

(وَإِنْ بَنَاهُ) شَرِيكَ (بِإِذْنِ شَرِيكِ - وَلَوْ مُعْسِراً - أَوْ) بَنَاهُ بِإِذْنِ (حَاكِمٍ، أَوْ)  
بِدُونِ إِذْنِهِمَا؛ (لِيَزَجَعَ) عَلَى شَرِيكِه حَالَ كَوْنِ مَا يَبْنِيهِ (شَرَكَةً؛ رَجَعَ)؛ لَوْجُوبِهِ  
عَلَى الْمُنْفَقِ عَنْهُ، (و) إِنْ بَنَاهُ (لِنَفْسِهِ بَالَتِهِ)؛ أَيُّ: الْمُنْهَدِمِ؛ (ف) الْمَبْنِيُّ (شَرَكَةً)  
بَيْنَهُمَا كَمَا كَانَ؛ لِأَنَّ الْبَانِيَ إِنَّمَا أَنْفَقَ عَلَى التَّأْلِيفِ، وَهُوَ أَثَرٌ لَا عَيْنٌ يَمْلِكُهَا، وَلَيْسَ  
لَهُ أَنْ يَمْنَعَ شَرِيكَه مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ قَبْلَ أَخْذِ نَصْفِ نَفَقَةِ تَأْلِيفِهِ؛ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ نَقْضُهُ.

(و) إِنْ بَنَى لِنَفْسِهِ (بِغَيْرِ آلَتِهِ)؛ أَيُّ: غَيْرِ آلَةِ الْمُنْهَدِمِ؛ (ف) الْبِنَاءُ (لَهُ)؛ أَيُّ:

(١) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣١٣ / ١)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٣٤١)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،  
و(٣٢٦ / ٥)، مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وله نَقْضُهُ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ، لَا إِنْ دَفَعَ لَهُ شَرِيكُهُ نَصْفَ قِيَمَتِهِ<sup>(١)</sup>، وكذا إِنْ احتَاجَ لِعِمَارَةِ نَهْرٍ أَوْ بئرٍ، أَوْ دُولَابٍ أَوْ نَاعُورَةٍ، أَوْ قَنَاةٍ مُشْتَرَكَةٍ.

الباني خاصةً، (وله نَقْضُهُ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ، لَا إِنْ<sup>(٢)</sup> دَفَعَ لَهُ شَرِيكُهُ نَصْفَ قِيَمَتِهِ)، فلا يَمْلِكُ نَقْضَهُ؛ لِأَنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى الْبِنَاءِ، فَأُجْبِرَ عَلَى الْإِبْقَاءِ، وَلَيْسَ لِغَيْرِ الْبَانِي نَقْضُهُ، وَلَا إِجْبَارُ الْبَانِي عَلَى نَقْضِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَمْلِكْ مَنَعَهُ مِنْ بِنَائِهِ، فَأَوَّلَى أَنْ لَا يَمْلِكَ إِجْبَارَهُ عَلَى نَقْضِهِ، وَإِنْ لَمْ يُرِدِ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ، وَطَالَبَهُ الْبَانِي بِالْغَرَامَةِ أَوْ الْقِيَمَةِ؛ لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا إِنْ أَذِنَ، وَإِنْ كَانَ لَهُ رَسْمُ إِنْتِفَاعٍ وَوَضَعَ خَشْبٍ، وَقَالَ: إِنَّمَا أَنْ تَأْخُذَ مِنِّي نَصْفَ قِيَمَتِهِ لِإِنْتِفَاعٍ بِهِ، أَوْ تَقْلَعَهُ لِنُعَيْدِ الْبِنَاءِ بَيْنَنَا؛ لَزِمَهُ إِجَابَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِبْطَالَ رَسْمِهِ وَإِنْتِفَاعِهِ.

(وكذا إِنْ احتَاجَ لِعِمَارَةِ نَهْرٍ أَوْ بئرٍ أَوْ دُولَابٍ أَوْ نَاعُورَةٍ أَوْ قَنَاةٍ مُشْتَرَكَةٍ) بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرٍ؛ فَيُجْبَرُ الشَّرِيكُ عَلَى الْعِمَارَةِ إِنْ اِمْتَنَعَ، وَفِي النِّفْقَةِ مَا سَبَقَ تَفْصِيلُهُ، وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمْ مَنَعُ صَاحِبِهِ مِنَ الْعِمَارَةِ إِذَا أَرَادَهَا كَالْحَائِطِ، فَإِنْ عَمَّرَهُ أَحَدُهُمْ؛ فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَى الشَّرَكَةِ، وَلَا يَخْتَصُّ الْمُعَمِّرُ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ مِلْكِهِمَا، وَإِنَّمَا أَثَرُ أَحَدِهِمْ فِي نَقْلِ الطِّينِ مِنْهُ، وَلَيْسَ فِيهِ عَيْنُ مَالٍ، وَالْحُكْمُ فِي الرُّجُوعِ بِالنِّفْقَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَائِطِ.

\* تَتِمَّةٌ: إِذَا كَانَ بَعْضُ شُرَكَاءَ فِي نَهْرٍ أَوْ نَحْوِهِ أَقْرَبَ إِلَى أَوَّلِهِ مِنْ بَعْضٍ؛ اشْتَرَكَ الْكُلُّ فِي كَرِيهِهِ وَإِصْلَاحِهِ حَتَّى يَصِلُوا إِلَى الْأَوَّلِ، ثُمَّ إِذَا وَصَلُوا فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِانْتِهَاءِ اسْتِحْقَاقِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي مَا وَرَاءَ ذَلِكَ، وَيَشْتَرِكُ الْبَاقُونَ حَتَّى يَصِلُوا إِلَى الثَّانِي، ثُمَّ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ، وَيَشْتَرِكُ مَنْ بَعْدَ الثَّانِي حَتَّى يَنْتَهِيَ

(١) فِي «ح» زِيَادَةٌ: «خِلَافًا لِلْمُنْتَهَى».

(٢) فِي «ح»: «وَلَوْ» بَدَلَ «لَا».



وَمَنْ هَدَمَ بِنَاءً لَهُ فِيهِ حَصَّةٌ - وَيَتَجَهُّ: أَوْ لَا - إِنْ خِيفَ سَقُوطُهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا لَزِمَهُ إِعَادَتُهُ كَمَا كَانَ، وَإِنْ بَنِيَ مَا بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ وَالنَّفَقَةُ نَصْفَيْنِ، عَلَى أَنْ لِأَحَدِهِمَا أَكْثَرُ أَوْ أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا يُحْمَلُهُ مَا احتاجَ، لَمْ يَصِحَّ، وَلَوْ وَصَفَا الحِمْلَ، وَإِنْ عَجَزَ قَوْمٌ عَنْ عِمَارَةِ نَحْوِ قَنَاثِهِمْ - وَيَتَجَهُّ: أَوْ لَمْ يَعْجِزُوا - .....

إلى الثالث، ثم لا شيء عليه، وهكذا كلما انتهى العمل إلى موضع واحد منهم لم يكن عليه فيما بعده شيء؛ لأنه لا ملك فيما وراء موضعه.

(وَمَنْ هَدَمَ بِنَاءً) مشتركاً من حائطٍ أو سقفٍ (له فيه حصّة - ويتجه أو لا) حصّة له فيه، وهو متجه<sup>(١)</sup> - (إِنْ خِيفَ سَقُوطُهُ)؛ وَجَبَ هَدْمُهُ لذلك، (فلا شيء عليه)؛ لأنه مُحْسِنٌ، (وَلَا) يَخْفَ سَقُوطُهُ، وَهَدَمَهُ لِحَاجَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، (لَزِمَهُ إِعَادَتُهُ كَمَا كَانَ)؛ لتعديده على ملك غيره، ولا يمكن الخروج من عهده ذلك إلا بإعادته جميعه، وقياسُ المذهب: يلزمُ أرشُ نقصه بالنقض.

(وَإِنْ بَنِيَ مَا بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ) من الحائط أو غيره، (والنفقة نصفين على أن لأحدهما أكثر) ممّا للآخر؛ بَأَنْ شَرَطَا لِأَحَدِهِمَا الثَّلَاثِينَ مَثَلًا؛ لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّهُ صَالِحٌ عَنْ بَعْضِ مِلْكِهِ بِبَعْضِهِ؛ أَشْبَهَ مَا لَوْ أَقَرَّ لَهُ بَدَارٍ فَصَالَحَهُ بِسُكْنَاهَا، (أَوْ) بَنِيَاهُ عَلَى (أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا يَحْمَلُهُ مَا احتاج إليه؛ لَمْ يَصَحَّ وَلَوْ وَصِفَ الحِمْلُ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْضَبُ.

(وَإِنْ عَجَزَ قَوْمٌ عَنْ عِمَارَةِ نَحْوِ قَنَاثِهِمْ) كنههم - (ويتجه: أَوْ لَمْ يَعْجِزُوا) عن ذلك؛ فالمفهومُ خَرَجَ مَخْرَجَ الغالب؛ كما في قوله: ﴿أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ

(١) أقول: اتجهه الشارح أيضاً، ولم أر من صرح به، وهو ظاهر؛ لوجوب هدمه، ويأتي في (الغصب) التصريح بنحوه، فتدبر، انتهى.

فَاعْطَوْهَا لِمَنْ يَغْمُرُهَا وَيَكُونُ لَهُ مِنْهَا جِزٌّ مَعْلُومٌ، صَحَّ، وَمَنْ لَهُ عُلُوٌّ  
أَوْ طَبَقَةٌ ثَالِثَةٌ لَمْ يَشَارِكْ فِي بِنَاءِ انْهَدَمَ تَحْتَهُ، وَأُجْبِرَ عَلَيْهِ مَالِكُهُ.

مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لِمَسْتُمْ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴿١﴾ [النساء: ٤٣]، وهو متجة -  
(فَاعْطَوْهَا لِمَنْ يَغْمُرُهَا، وَيَكُونُ لَهُ مِنْهَا جِزٌّ مَعْلُومٌ) كنصفٍ أو ربعٍ؛ (صَحَّ)،  
كَدَفِعَ رَقِيقٍ لِمَنْ يَرْبِيهِ بِجِزٍّ مَعْلُومٍ مِنْهُ، وَغَزَلَ لِمَنْ يَنْسِجُهُ كَذَلِكَ.

(وَمَنْ لَهُ عُلُوٌّ) مِنْ طَبَقَتَيْنِ وَالسُّفْلَى لِلْآخِرِ، (أَوْ لَهُ طَبَقَةٌ ثَالِثَةٌ)، وَمَا تَحْتَهَا  
لِغَيْرِهِ، فَانْهَدَمَ السُّفْلُ فِي الْأُولَى وَالْوَسْطِ، أَوْ هُمَا فِي الثَّانِيَةِ؛ (لَمْ يَشَارِكْ) رَبُّ الْعُلُوِّ  
(فِي) النِّفْقَةِ عَلَى (بِنَاءٍ) مَا (انْهَدَمَ تَحْتَهُ) مِنْ سُفْلٍ أَوْ وَسْطٍ؛ لِأَنَّ الْحَيَاطَانَ إِنَّمَا تُبْنَى  
لَمَنْعِ النَّظَرِ وَالْوَصُولِ إِلَى السَّاكِنِ، وَهَذَا يَخْتَصُّ بِهِ مَنْ تَحْتَهُ، دُونَ رَبِّ الْعُلُوِّ،  
(وَأُجْبِرَ عَلَيْهِ)؛ أَي: عَلَى بِنَائِهِ (مَالِكُهُ)؛ أَي: الْمُنْهَدِمِ تَحْتَهُ؛ لِيَتِمَّكَنَ رَبُّ الْعُلُوِّ  
مِنْ انْتِفَاعِهِ بِهِ.

وَلَوْ كَانَ السُّفْلُ لَوَاحِدٍ وَالْعُلُوُّ لآخَرَ، وَتَنَازَعَا فِي السَّقْفِ - وَلَا بَيْنَةَ - فَالسَّقْفُ  
بَيْنَهُمَا؛ لِانْتِفَاعِ كُلِّ بِهِ، لَا لِصَاحِبِ الْعُلُوِّ وَحْدَهُ، وَيَأْتِي فِي (الدَّعَاوَى) بِأَوْضَحٍ مِنْ  
هَذَا.



(١) أقول: صرح به (م ص) في «شرح المنتهى»، انتهى.

(١٠)

كتاب الجحش



## كِتَابُ الْحَجَرِ

هو مَنْعُ مَالِكٍ مِنْ تَصَرُّفِهِ فِي مَالِهِ غَالِبًا، وَلَفَلْسٍ مَنْعٌ حَاكِمٍ مَنْ عَلَيْهِ  
دَيْنٌ حَالٌّ يَعْجِزُ عَنْهُ مِنْ تَصَرُّفِهِ فِي مَالِهِ الْمَوْجُودِ، .....

(كتاب الحجر)

الْحَجَرُ: (هو) لغة: المنع والتضييق، ومنه سَمِيَ الحَرَامُ حَجْرًا<sup>(١)</sup>؛ لقوله  
تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ حَجْرًا نَحْتَجِرُهُ﴾ [الفرقان: ٢٢]؛ أي: حَرَامًا مَحْرَمًا، وَسَمِيَ الْعَقْلُ  
حَجْرًا؛ لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب ما يَنْبُحُ وَتَضُرُّ عَاقِبَتُهُ.

وَشَرْعًا: (منعُ مَالِكٍ مِنْ تَصَرُّفِهِ فِي مَالِهِ غَالِبًا)، سواءً كان المنع من قِبَلِ  
الشرع كالصغير والسفيه والمجنون، أو الحاكم كمنعه المشتري من التصرف في ماله  
حتى يقضي الثمن الحالَّ على ما تقدَّم.

والأصل في مشروعيته قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥]؛  
أي: أموالهم، لكن أُضِيفَتْ إِلَى الْأَوْلِيَاءِ؛ لأنهم قائمون عليها مدبرون لها، وقوله  
تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ﴾ الآية [النساء: ٦].

(و) الْحَجَرُ (لفلس): مَنْعٌ حَاكِمٍ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَالٌّ يَعْجِزُ عَنْهُ مِنْ تَصَرُّفِهِ فِي  
مَالِهِ الْمَوْجُودِ).

(١) بكسر الحاء وضمتها وفتحها، والكسر أفصح. انظر: «مختار الصحاح» للرازي (ص: ٥٢):

(مادة: حجر).

وَيَتَجَهُّ: والمعدوم، فلا يُبْرَىُّ أو يُحِيلُ مدةَ الْحَجْرِ. والمفلسُ لغةٌ: من لا مالَ له، وشرعاً: مَنْ دَيْنُهُ أَكْثَرُ مِنْ مَالِهِ، وَالْحَجْرُ ضَرْبَانِ: لِحَقِّ الغير، كَعَلَى مَالِ مُفْلِسٍ وَرَاهِنٍ وَمَرِيضٍ وَقَنَّ وَمَكَاتِبٍ وَمُرْتَدٍّ وَمُشْتَرٍ، بعد.....

(ويتجه: والمعدوم) كالمُتَجَدِّدِ بعد الحجرِ بهبةٍ أو إرثٍ أو وصيةٍ أو غيرها، (فلا) يجوزُ لمُحْجورٍ عليه أَنْ (يُبْرَىَّ) مَدِينَتُهُ، (أو) - أي: ولا - أَنْ (يُحِيلَ) عليه بعضَ غُرمائه دُونَ الباقي (مدةَ الحجرِ)؛ لتعلُّقِ حَقِّ الجميعِ بكلِّ جزءٍ من ماله، وهو متجه<sup>(١)</sup>.

(والمُفْلِسُ لغةً مَنْ لا مالَ)؛ أي: نقدَ (له)، ولا ما يَدْفَعُ به حاجته.

(و) المفلسُ (شرعاً مَنْ دَيْنُهُ أَكْثَرُ مِنْ مَالِهِ)، سَمِّيَ مُفْلِساً - وإن كان ذا مالٍ - لأنَّ ماله مستحقُّ الصرفِ في جهةٍ دَيْنِهِ، فكأنه معدومٌ، أو باعتبار ما يؤوَلُ إليه من عَدَمِ مَالِهِ بعدَ وفاءِ دَيْنِهِ، أو لأنه يُمنَعُ من التصرُّفِ في ماله إلاَّ الشيءَ التافهَ الذي لا يعيشُ إلاَّ به؛ كالفلوسِ ونحوها.

(وَالْحَجْرُ) الذي يَمْنَعُ الإنسانَ التصرُّفَ في ماله (ضَرْبَانِ):

أحدهما: (لِحَقِّ الغيرِ)؛ أي: غيرِ المُحْجورِ عليه؛ (ك) الْحَجْرِ (على مفلسٍ) لِحَقِّ الْغُرَمَاءِ، (و) على (راهنٍ) لِحَقِّ المَرْتَهِنِ في الرَّهْنِ بعدَ لُزومِهِ، (و) على (مريضٍ) مَرَضَ الموتِ المَخُوفِ فيما زادَ على الثُلُثِ لِحَقِّ الوَرِثَةِ، (و) على (قَنَّ ومَكَاتِبٍ) لِحَقِّ سَيِّدِهِ، (و) على (مرتدٍّ) لِحَقِّ المسلمين؛ لأنَّ تركتهُ فيءٌ، يُمنَعُ من التصرُّفِ في ماله لئلاَّ يَفُوتَهُ عليهم، (و) على (مُشْتَرٍ) في شِقْصٍ مشفوعٍ اشتراه (بعدَ

(١) أقول: اتجهه الشارح أيضاً، وصرح به الخلوتي، انتهى.

طَلَبٍ شَفِيعٍ أَوْ تَسْلِيمِهِ الْمَبِيعِ وَمَالَهُ بِالْبَلَدِ أَوْ قَرِيبٍ مِنْهُ. الثَّانِي: لِحَظِّ نَفْسِهِ، كَعَلَى صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ وَسَفِيهِ، وَلَا يُطَالَبُ وَلَا يُحْجَرُ بِدَيْنٍ لَمْ يَحِلَّ، وَلَوْ التَّزَمَ تَعَجِيلَهُ، وَلَغَرِيمٍ مَنْ أَرَادَ سَفَرًا طَوِيلًا وَلَوْ حَجًّا وَاجِبًا سِوَى جِهَادٍ.....

طَلَبٍ شَفِيعٍ) لَهُ لِحَقِّ الشَّفِيعِ، (أَوْ) بَعْدَ (تَسْلِيمِهِ)؛ أَي: تَسْلِيمِ الْبَائِعِ الْمَشْتَرِي (الْمَبِيعِ) بِشَمْنٍ حَالٍّ إِذَا امْتَنَعَ الْمَشْتَرِي مِنْ أَدَاءِ الثَّمَنِ، (وَمَالَهُ بِالْبَلَدِ) أَوْ بِمَكَانٍ قَرِيبٍ مِنْهُ، فَيُحْجَرُ عَلَى مُشْتَرِيهِ فِي كُلِّ مَالِهِ حَتَّى يُؤَفِّيَهُ لِحَقِّ الْبَائِعِ، وَتَقَدَّمَ.

الضَرْبُ (الثَّانِي): الْحَجْرُ عَلَى الشَّخْصِ (لِحَظِّ نَفْسِهِ؛ ك) الْحَجْرِ (عَلَى صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ وَسَفِيهِ)؛ لِأَنَّ مَصْلَحَتَهُ عَائِدَةٌ إِلَيْهِمْ، وَالْحَجْرُ عَلَيْهِمْ عَامٌّ فِي أُمُورِهِمْ وَذَمِّهِمْ.

(وَلَا يُطَالَبُ) مَدِينٌ بِدَيْنٍ لَمْ يَحِلَّ، (وَلَا يُحْجَرُ) عَلَيْهِ (بَدِينٍ لَمْ يَحِلَّ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ أَدَاؤُهُ قَبْلَ حُلُولِهِ (وَلَوْ التَّزَمَ تَعَجِيلَهُ)؛ لِأَنَّ التَّزَامَةَ تَعَجِيلَ ذَلِكَ وَعَدُّ لَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ.

(وَلَغَرِيمٍ مَنْ)؛ أَي: مَدِينٍ - وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ ضَامِنًا - (أَرَادَ سَفَرًا طَوِيلًا) فَوْقَ مَسَافَةٍ قَصَرٍ عِنْدَ الْمَوْفَقِ<sup>(١)</sup> وَابْنِ أَخِيهِ<sup>(٢)</sup> وَجَمَاعَةٍ، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: وَلَعَلَّهُ أَوْلَى<sup>(٣)</sup>؛ وَلَمْ يَقِيْدْهُ بِهِ فِي «التَّنْقِيحِ» وَ«الْمُنْتَهَى» وَغَيْرِهِمَا<sup>(٤)</sup>، فَمَقْتَضَاهُ الْعُمُومُ، (وَلَوْ) كَانَ السَّفَرُ الطَّوِيلُ (حَجًّا وَاجِبًا)؛ لِتَقَدُّمِ أَدَاءِ الدَّيْنِ عَلَيْهِ، (سِوَى) سَفَرِ (جِهَادٍ

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤/ ٢٩٤).

(٢) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤/ ٤٥٦ - ٤٥٧).

(٣) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٥/ ٣٧٤).

(٤) انظر: «التنقيح المشيع» للمرداوي (ص: ٢٥٤)، و«منتهى الإرادات» للفتوحي (٢/ ٤٧٠ - ٤٧١).

متعيّن، أو غير مخوف، أو لا يحلّ قبل مُدَّتِهِ، وليس بدَيْنِهِ رهنٌ يُخْرَزُ أو كفيلٌ مليءٌ = مَنَعُهُ وَمَنَعَ ضَامِنِهِ حَتَّى يُوَثِّقَهُ بِأَحَدِهِمَا، لا تحليله إنَّ أَحْرَمَ، ويجوزُ سَفَرُهُ قَبْلَ الْمَنَعِ أو الطَّلَبِ، ويجبُ فوراً وفاءً حالاً أو مؤجَّلاً حَلَّ.....

متعيّن؛ لاستنفار الإمام له ونحوه، فلا يُمنعُ من السفر له، والفرق بين الجهاد وبين الحج: أنَّ الجهاد نفعه عامٌ، بخلاف الحج، (أو) كان السفر (غير مخوف، أو) كان الدَّيْنُ (لا يحلُّ في مُدَّتِهِ؛ أي: السفر، وليس بدَيْنِهِ؛ أي: الغريم الذي يريدُ مَدِينَةَ السفر (رهنٌ يُخْرَزُ) الدَّيْنُ؛ أي: يفي به، (أو) ليس به (كفيلٌ مليءٌ) قادرٌ بالدَّيْنِ؛ (مَنَعُهُ)، مبتدأ مؤخَّر خبره (ولغريم) المتقدِّم؛ أي: لربِّ الدَّيْنِ منعُ مَدِينَةٍ من السفر، (ومنعُ ضَامِنِهِ حَتَّى يُوَثِّقَهُ بِأَحَدِهِمَا)؛ أي: برهنٍ يُخْرَزُ أو كفيلٍ مليءٍ؛ لِمَا فِيهِ من الضرر عليه بتأخير حقه بسفره، وقدمه عند محله غير متيقن ولا ظاهر، وعلم منه أنه لو كان به رهنٌ لا يُخْرَزُ أو كفيلٌ غير مليءٍ؛ له مَنَعُهُ أيضاً حتى يوثق بالباقي، وإن كان أراد غريمُ مدينٍ وضامنه السفر معاً، فله مَنَعُهُما ومنعُ أيَّهما شاء حتى يوثق كما سبق.

و(لا) يملك ربُّ دَيْنٍ (تحليله)؛ أي: المَدِينِ (إنَّ أَحْرَمَ) ولو بنفلٍ قبل إتمامه، قال تقيُّ الدَّيْنِ: له منعٌ عاجزٌ حتى يُقِيمَ كَفِيلاً بِدَيْنِهِ<sup>(١)</sup>؛ أي: لأنه قد تحصَّل له ميسرة، ولا يتمكنُ من مطالبته لغيبته عن بلده، فيطلبه من الكفيل، (ويجوزُ سفره)؛ أي: المَدِينِ (قبل المنع)؛ أي: قبل منع غريمه إياه من السفر (أو) قبل (الطلب).  
(ويجبُ فوراً وفاءً) دينٍ (حالاً) بطلبِ ربِّه له، (أو مؤجَّلاً) ابتداءً، ثم (حلَّ)

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٨ / ٣٠).



عَلَى قَادِرٍ بَطْلِبِ رَبِّهِ، فَلَا يَجِبُ بِدُونِهِ وَلَوْ عَيَّنَ وَقْتَ وِفَاءٍ خِلَافاً لَهُ، فَلَا يَتَرَخَّصُ مَنْ سَافَرَ قَبْلَهُ بِفِطْرٍ وَقَصْرٍ وَمَسْحٍ ثَلَاثاً، وَيُمْهَلُ بِقَدْرِ مَا يُخْضِرُ الْمَالَ، وَيَحْتَاطُ إِنْ خِيفَ هَرُوبُهُ بِمَلَا زَمَتِهِ أَوْ كَفِيلٍ أَوْ تَرْسِيمٍ، وَكَذَا لَوْ طَلَبَ مَحْبُوسٌ أَوْ وَكِيلُهُ تَمْكِينَهُ مِنْ وِفَاءٍ، وَفِي «الْمَغْنِيِّ»: لَغْرِيمٍ . . . .

أَجَلُهُ، (عَلَى) مَدِينٍ (قَادِرٍ بَطْلِبِ رَبِّهِ) لَهُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ»<sup>(١)</sup>، وَبِالطَّلِبِ يَتَحَقَّقُ الْمَطْلُ، (فَلَا يَجِبُ) الْوِفَاءُ (بِدُونِهِ)؛ أَيِ: الطَّلِبِ - (وَلَوْ عَيَّنَ وَقْتَ وِفَاءٍ - خِلَافاً لَهُ)؛ أَيِ: لِصَاحِبِ «الْإِقْنَاعِ» فِيمَا يُفْهِمُ مِنْهُ، فَإِنَّهُ قَالَ: وَيَجِبُ عَلَى قَادِرٍ وَفَاؤُهُ عَلَى الْفَوْرِ بِطَلْبِ رَبِّهِ أَوْ عِنْدَ أَجَلِهِ إِنْ كَانَ مُؤَجَّلاً<sup>(٢)</sup>. فَأَوْجَبَ الْوِفَاءَ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا بِالطَّلِبِ؛ (فَلَا يَتَرَخَّصُ مَنْ سَافَرَ قَبْلَهُ)؛ أَيِ: الْوِفَاءَ بَعْدَ الطَّلِبِ (بِفِطْرٍ وَ) لَا (قَصْرٍ) رُبَاعِيَّةٌ؛ (وَ) لَا (مَسْحٍ) عَلَى خَفٍّ (ثَلَاثاً)؛ لِأَنَّهُ عَاصٍ بِسَفَرِهِ.

(وَيُمْهَلُ) مَدِينٌ (بِقَدْرِ مَا)؛ أَيِ: مَدَّةٍ يُمْكِنُهُ فِيهَا أَنْ (يُخْضِرَ الْمَالَ)؛ كَمَا لَوْ طُوبِ بِمَسْجِدٍ أَوْ سَوْقٍ، وَمَالُهُ بِدَارِهِ أَوْ حَانُوتِهِ أَوْ بَلَدٍ آخَرَ، فَيُمْهَلُ بِقَدْرِ ذَلِكَ، وَلَا يُجْبَسُ؛ لِعَدَمِ امْتِنَاعِهِ مِنَ الْأَدَاءِ، وَلَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وَسْعَهَا، (وَيَحْتَاطُ) رَبُّ دِينَ (إِنْ خِيفَ هَرُوبُهُ)؛ أَيِ: الْمَدِينِ (بِمَلَا زَمَتِهِ) إِلَى وِفَائِهِ، (أَوْ) يَحْتَاطُ بِ(كَفِيلٍ مَلِيٍّ، أَوْ تَرْسِيمٍ) عَلَيْهِ جَمْعاً بَيْنَ الْحَقَّيْنِ.

(وَكَذَا لَوْ طَلَبَ مَحْبُوسٌ أَوْ وَكِيلُهُ تَمْكِينَهُ مِنْ وِفَاءٍ) بَبَيْعِ سَلْعَةٍ أَوْ احْتِيَالٍ عَلَى اقْتِرَاضٍ، فَيُمْكِنُ مِنْهُ، وَيَحْتَاطُ إِنْ خِيفَ هَرُوبُهُ كَمَا تَقَدَّمَ. (وَفِي «الْمَغْنِيِّ»: لَغْرِيمٍ)

(١) رواه البخاري (٢١٦٦)، ومسلم (١٥٦٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٢/ ٣٨٨).

مُوسِرٍ مُمْتَنِعٍ فِي قَضَاءِ مُلَازَمَتِهِ وَالْإِغْلَاطِ عَلَيْهِ بِالْقَوْلِ، ك: يَا ظَالِمُ يَا مُتَعَدِّي، وَإِنْ مَطَّلَهُ حَتَّى شَكَاهُ؛ وَجَبَ عَلَى حَاكِمِ أَمْرِهِ بَوْفَائِهِ بِطَلَبِ غَرِيمِهِ، وَلَمْ يَخْجُرْ عَلَيْهِ، وَمَا غَرِمَ بِسَبَبِهِ فَعَلَى مُمَاطِلٍ، وَإِنْ تَغَيَّبَ مَضْمُونٌ - أَطْلَقَهُ الشَّيْخُ فِي مَوْضِعٍ وَقَيَّدَهُ فِي آخَرَ بِقَادِرٍ عَلَى الْوَفَاءِ - فَغَرِمَ ضَامِنٌ بِسَبَبِهِ، .....

مَدِينٍ (مُوسِرٍ مُمْتَنِعٍ مِنْ قَضَاءِ) مَا عَلَيْهِ (مُلَازَمَتُهُ، وَ) لَهُ (الْإِغْلَاطُ عَلَيْهِ بِالْقَوْلِ؛ ك: يَا ظَالِمُ يَا مُتَعَدِّي) يَا مِمَاطِلُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَلِيقُ بِحَالِهِ<sup>(١)</sup>؛ لِمَا رَوَى عَمْرُو ابْنُ الشَّرِيدِ، وَيَأْتِي.

(وَإِنْ مَطَّلَهُ)؛ أَي: مَطَّلَ الْمَدِينُ رَبَّ الدَّيْنِ (حَتَّى شَكَاهُ) رَبُّ الدَّيْنِ؛ (وَجَبَ عَلَى حَاكِمِ) ثَبَتَ لَدَيْهِ (أَمْرُهُ بَوْفَائِهِ بِطَلَبِ غَرِيمِهِ) وَجُوبًا إِنْ عَلِمَ قُدْرَتَهُ عَلَيْهِ، أَوْ جَهَلَ حَالَهُ لَتَعَيُّنِهِ عَلَيْهِ، (وَلَمْ يَخْجُرْ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>)؛ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ. وَيَقْضِي دَيْنَهُ بِمَالٍ فِيهِ شَبْهَةٌ نَصًّا؛ لِأَنَّهُ لَا تُتَّقَى شَبْهَةٌ بِتَرْكِ وَاجِبٍ.

(وَمَا غَرِمَ) رَبُّ دَيْنٍ (بِسَبَبِهِ)؛ أَي: بِسَبَبِ مَطَّلِ مَدِينٍ أَحْوَجَ رَبُّ الدَّيْنِ إِلَى شِكْوَاهُ؛ (فَعَلَى مُمَاطِلٍ) لَتَسْبِيهِ فِي غُرْمِهِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَعَدَّى عَلَى مَالٍ لَحَمْلُهُ أَجْرَةً، وَحَمْلُهُ لِبَلَدٍ آخَرَ، وَغَابَ؛ ثُمَّ غَرِمَ مَالَكُهُ أَجْرَةً حَمْلُهُ لِعَوْدِهِ إِلَى مَحَلِّهِ الْأَوَّلِ؛ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِهِ عَلَى مَنْ تَعَدَّى بِنَقْلِهِ.

(وَإِنْ تَغَيَّبَ مَضْمُونٌ) عَنْهُ - (أَطْلَقَهُ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدَّيْنِ (فِي مَوْضِعٍ، وَقَيَّدَهُ (فِي) مَوْضِعٍ (آخَرَ بِقَادِرٍ عَلَى الْوَفَاءِ<sup>(٣)</sup> - فَغَرِمَ ضَامِنٌ بِسَبَبِهِ)؛ رَجَعَ بِمَا غَرِمَهُ،

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤/ ٢٩٢).

(٢) سقطت من «ق».

(٣) انظر: «الاختيارات الفقهية» لابن تيمية (ص: ١٩٥).

أَوْ غَرِمَ شَخْصٌ لَكَذِبِهِ عَلَيْهِ عِنْدَ وَلِيِّ أَمْرِهِ، رَجَعَ غَارِمْ عَلَى كَاذِبٍ وَمُضْمُونٍ  
وَإِنْ ضَمِنَهُ بِإِذْنِهِ . وَإِنْ أَهْمَلَ شَرِيكَ بِنَاءَ حَائِطٍ بَسْتَانٍ اتَّفَقَا عَلَيْهِ - وَيَتَّجُهُ :  
أَوْ طُلِبَ مِنْهُ فَأَهْمَلَ - فَمَا تَلَفَ مِنْ ثَمَرَتِهِ - وَيَتَّجُهُ احْتِمَالٌ : أَوْ شَجَرِهِ -  
بَسَبَبِ ذَلِكَ ضَمِنَهُ ، وَلَوْ أَحْضَرَ مَدَّعَى بِهِ وَلَمْ يَثْبُتْ لِمَدَّعٍ ، لَزِمَهُ مَوْنَةُ  
إِحْضَارِهِ وَرَدَّهُ ، وَإِلَّا لَزِمَتِ الْمُنْكَرُ ، .....

(أَوْ غَرِمَ شَخْصٌ لَكَذِبِهِ عَلَيْهِ عِنْدَ وَلِيِّ أَمْرِهِ؛ رَجَعَ غَارِمْ) بِمَا غَرِمَهُ (عَلَى كَاذِبٍ  
وَمُضْمُونٍ) عَنْهُ ؛ (وَإِنْ ضَمِنَهُ بِإِذْنِهِ) وَإِنْ ضَمِنَهُ بغيرِ إِذْنِهِ فَلَا رَجُوعَ ؛ لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ لَهُ  
وَلَا تَسَبُّبَ .

(وَإِنْ أَهْمَلَ شَرِيكَ بِنَاءَ حَائِطٍ بَسْتَانٍ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآخَرِ ، (وَقَدْ اتَّفَقَا) ؛ أَيِ :  
الشَّرِيكَانِ (عَلَيْهِ) ؛ أَيِ : الْبِنَاءِ ، وَبَنَى شَرِيكُهُ - (وَيَتَّجُهُ : أَوْ طُلِبَ) شَرِيكَ (مِنْهُ)  
أَنْ يَبْنِيَ مَعَهُ ، (فَأَهْمَلَ) ذَلِكَ ، وَهُوَ مَتَجَةٌ<sup>(١)</sup> - (فَمَا تَلَفَ مِنْ ثَمَرَتِهِ) ؛ أَيِ : الْبَسْتَانِ -  
(وَيَتَّجُهُ) ب - (احْتِمَالٍ) قَوِيٌّ : (أَوْ) تَلَفَ (مِنْ شَجَرِهِ) بِسَرِقَةٍ وَنَحْوِهَا ، وَهُوَ مَتَجَةٌ<sup>(٢)</sup> -  
(بَسَبَبِ ذَلِكَ) الْإِهْمَالِ ؛ (ضَمِنَهُ) ؛ أَيِ : ضَمِنَ التَّالِفَ مِنْ حَصَّةِ شَرِيكِهِ ؛ لِحَصُولِ  
تَلَفِهِ بِسَبَبِ تَفْرِيطِهِ .

(وَلَوْ أَحْضَرَ مَدَّعَى) عَلَيْهِ مُدَّعَى (بِهِ) لِحَمْلِهِ مَوْنَةَ لَتَقَعُ الدَّعْوَى عَلَى عَيْنِهِ ،  
(وَلَمْ يَثْبُتْ لِمَدَّعٍ ، لَزِمَهُ) ؛ أَيِ : الْمَدَّعِي (مَوْنَةُ إِحْضَارِهِ وَرَدَّهُ) إِلَى مُحَلِّهِ ؛ لِأَنَّهُ أَلْجَأَهُ  
إِلَى ذَلِكَ ، فَيُؤَخِّدُ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الرَّجُوعُ بِالْغُرْمِ عَلَى مَنْ تَسَبَّبَ فِيهِ ظُلْمًا ، (وَإِلَّا) ؛  
بِأَنْ أُثْبِتَهُ ؛ (لَزِمَتْ) مَوْنَةُ الْإِحْضَارِ وَمَوْنَةُ الرَّدِّ (الْمُنْكَرِ) ؛ لِحَدِيثِ : «عَلَى الْيَدِ

(١) أقول : اتجهه الشارح أيضاً ، وصرح به الحفيد ، كما ذكره في «حاشية ابن عوض» ، انتهى .

(٢) أقول : قال الشارح : وفيه نظر ، انتهى . وتوقف فيه الخلوتي كما في كلام المصنف من  
التردد ، ولم يظهر لي ذلك ، وإنما يظهر توجيهه كما اتجهه شيخنا ، فتأمل ، انتهى .

فَإِنْ أَبَى حَبْسَهُ، وَلَوْ أَجِيرًا فِي مُدَّةِ الْإِجَارَةِ، أَوْ امْرَأَةً مَزُوجَةً، فَإِنْ أَبَى  
عَزَّرَهُ وَيَكْرَّرُ، .....

ما أَخَذَتْ حَتَّى تَوَدِّيَهُ»<sup>(١)</sup>.

(فَإِنْ أَبَى) مَدِينٌ وَفَاءٌ مَا عَلَيْهِ بَعْدَ أَمْرِ الْحَاكِمِ لَهُ بِطَلَبِ رَبِّهِ؛ (حَبْسَهُ)؛ لِحَدِيثِ  
عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعاً: «لَيْتَ الْوَاجِدَ ظُلْمٌ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعَقُوبَتَهُ»، رَوَاهُ  
أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُمَا<sup>(٢)</sup>. قَالَ أَحْمَدُ: قَالَ وَكَيْعٌ: عِرْضُهُ: شَكْوَاهُ، وَعَقُوبَتُهُ:  
حَبْسُهُ<sup>(٣)</sup>، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُحَسُّ حَيْثُ تَوَجَّهَ حَبْسُهُ، (وَلَوْ) كَانَ (أَجِيرًا) خَاصًّا (فِي  
مُدَّةِ الْإِجَارَةِ، أَوْ) كَانَ (امْرَأَةً مَزُوجَةً)؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ وَالزَّوْجِيَّةَ لَا تَمْنَعُ مِنَ الْحَبْسِ،  
قَالَ فِي «الْمَبْدَعِ»<sup>(٤)</sup>.

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَلَا يَجِبُ حَبْسُهُ فِي مَكَانٍ مَعْيَنٍ، بَلِ الْمَقْصُودُ مَنَعُهُ  
مِنَ التَّصَرُّفِ حَتَّى يُوَدِّيَ الْحَقَّ؛ فَيُحْبَسُ وَلَوْ فِي دَارِ نَفْسِهِ بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ مِنَ  
الْخُرُوجِ<sup>(٥)</sup>.

(فَإِنْ أَبَى) مَجْبُوسٌ مُؤَسَّرٌ دَفَعَ مَا عَلَيْهِ (عَزَّرَهُ) حَاكِمٌ، (وَيَكْرَّرُ) حَبْسَهُ وَتَعْزِيرَهُ  
حَتَّى يَقْضِيَهُ؛ كَالْقَوْلِ فَيَمَنْ أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ.

(١) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨ / ٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٦١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٦٦)، وَابْنُ

مَاجَهَ (٢٤٠٠)، مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ رضي الله عنه، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٤ / ٢٢٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٢٨)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٤٢٧)،  
وَلَيْسَ عَنْدهُمْ كَلِمَةٌ: «ظَلَمَ»، وَلَمْ نَقِفْ عَلَيْهَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُسْتَدَةً.

(٣) انْظُرْ: «مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» (٤ / ٢٢٢).

(٤) انْظُرْ: «الْمَبْدَعُ» لِابْنِ مَفْلَحٍ (٤ / ٣٠٩).

(٥) انْظُرْ: «الْاِخْتِيَارَاتُ الْفَقْهِيَّةُ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ص: ٢٠١)، وَفِيهِ: ... بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ مِنَ  
الْخُرُوجِ.

ولا يُزَادُ كُلَّ يَوْمٍ عَلَى أَكْثَرِ التَّعْزِيرِ، فَإِنْ أَصْرَبَ بَاعَ مَالَهُ وَقَضَاهُ، وَإِلَّا فَلَيْسَ لَهُ إِخْرَاجُهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَمْرُهُ أَوْ يُبْرِئَهُ أَوْ يُوَفِّيَهُ، وَلَيْسَ عَلَى مَحْبُوسٍ قَبُولُ مَا يَبْذُلُهُ غَرِيمُهُ مِمَّا عَلَيْهِ مَنَّةٌ فِيهِ، وَيَجِبُ تَخْلِيَّتُهُ وَإِنْظَارُهُ إِنْ بَانَ مُعْسِرًا، . .

(ولا يُزَادُ كُلَّ يَوْمٍ عَلَى أَكْثَرِ التَّعْزِيرِ)؛ أي: العشر ضرباتٍ، (فإنَّ أَصْرَبَ) على القضاء مع ما سَبَقَ؛ (باع) الحاكم (ماله وقضاه) نقل حنبل: إذا تقاعد بحقوق الناس يُبَاعُ عَلَيْهِ وَيُقْضَى<sup>(١)</sup>؛ أي: لقيام الحاكم مقام المُمْتَنِعِ.

\* فائدة: قال في «الإنصاف»: والقول بالحَبْسِ اختاره جماهير الأصحاب، وقَطَعَ به أكثرهم، وعليه العمل، وهو الصواب، ولا تَخْلُصُ الحقوق في هذه الأزمنة إِلَّا بِهِ وبما هو أَشَدُّ منه، وقال في «الإفصاح»: أَوَّلُ مَنْ حَبَسَ عَلَى الدِّينِ شُرَيْحُ الْقَاضِي، وَمَضَتْ السَّنَةُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ أَنَّهُ لَا يُحْبَسُ عَلَى الدِّيُونِ، لَكِنْ يَتَلَازِمُ الْخَصْمَانِ<sup>(٢)</sup>.

(وإلا) يَظْهَرُ لَهُ مَالٌ (فليس له)؛ أي: الحاكم (إخراجه)؛ أي: المَدِينِ من الحَبْسِ (حتى يَتَبَيَّنَ أَمْرُهُ)؛ أي: أنه مُعْسِرٌ، فيجبُ إِطْلَاقُهُ، (أو يُبْرِئَهُ) غَرِيمُهُ، (أو يُوَفِّيَهُ) دينه، أو يَرْضَى الغريمُ بإخراجه من الحَبْسِ؛ لأنَّ حَبْسَهُ حَقٌّ لِرَبِّ الدِّينِ، وقد أَسْقَطَهُ.

(وليس على محبوسٍ قبولُ ما يَبْذُلُهُ غَرِيمُهُ مِمَّا عَلَيْهِ مَنَّةٌ فِيهِ)؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَذَلَّةٍ النَّفْسِ أَوْ انْحِطَاطِ رُتْبَتِهَا.

(ويجبُ تَخْلِيَّتُهُ)؛ أي: المحبوسِ (وإنظاره إِنْ بَانَ مُعْسِرًا)، سواءً رَضِيَ غَرِيمُهُ أَوْ سَخِطَ؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]؛

(١) انظر: «المبدع» لابن مفلح (٤/ ٣٠٨).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٥/ ٢٧٥).

وفي إنظاره فضلٌ عظيمٌ، وتَحَرُّمُ مطالبته وملازمته والحَجْرُ عليه، فإن ادَّعى العُسرةَ ودينه عن عَوْضٍ ماليٍّ، كَثَمَنٍ وقَرْضٍ وأجرةٍ، أو عَنْ غيرِ عَوْضٍ ماليٍّ، كمهرٍ وعَوْضٍ خُلْعٍ وأَرْشٍ جنائيةٍ وقيمةٍ مُتَلَفٍ ونفقةٍ زوجةٍ، وأَقَرَّ أَنَّهُ مَلِيٌّ أو عَرَفَ لَهُ مَالٌ سَابِقٌ، والغالبُ بقاءُه، حُبْسَ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بَيِّنَةً بالإعسارِ، ويُعْتَبَرُ فيها أَنْ تُخْبِرَ باطنَ حالِهِ، .....

قال في «الاختيارات»: ليس له إثباتُ إعساره عندَ غيرِ مَنْ حَبَسَهُ بلا إِذْنِهِ<sup>(١)</sup>.

(وفي إنظاره)؛ أي: المُعْسِرِ (فضلٌ عظيمٌ)؛ لحديث بُريدةَ مرفوعاً: «مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِراً فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلُهُ صَدَقَةٌ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ الدَّيْنُ، فإذا حَلَّ الدَّيْنُ فَأَنْظَرَهُ، فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلِيهِ صَدَقَةٌ»، رواه أحمدٌ بإسنادٍ جيدٍ<sup>(٢)</sup>.

(وتَحَرُّمُ مطالبته)؛ أي: المَدِينِ الذي ظهرتْ عُسرته بما عَجَزَ عنه، (وملازمته والحَجْرُ عليه)؛ للآية، ولقوله عليه الصلاة والسلام لغرماءِ الذي كَثُرَ دينُه: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ»<sup>(٣)</sup>.

(فإن ادَّعى) مَدِينُ (العُسرة)، ولم يصدِّقه ربُّ الدَّيْنِ، (ودينُه عن عَوْضٍ ماليٍّ كَثَمَنٍ) مبيعٍ (و) بَدَلٍ (قرضٍ وأجرةٍ) مأجورٍ، حُبْسَ، (أو) كان دينُه (عن غيرِ عَوْضٍ ماليٍّ؛ كمهرٍ وعَوْضٍ خُلْعٍ وأَرْشٍ جنائيةٍ) وضمَانٍ (وقيمةٍ مُتَلَفٍ ونفقةٍ زوجةٍ، و) كان المَدِينُ (أَقَرَّ أَنَّهُ مَلِيٌّ، أو عَرَفَ لَهُ مَالٌ سَابِقٌ - والغالبُ بقاءُه - حُبْسَ) مؤاخَذَةً له بإقراره، ولأنَّ الأصلَ بقاءُ المالِ (إِلَّا أَنْ يُقِيمَ) مَدِينُ (بينةً بالإعسارِ، ويُعْتَبَرُ فيها)؛ أي: البينةُ الشاهدةُ بإعساره (أَنْ تُخْبِرَ باطنَ حالِهِ)؛ لأنَّ الإعسارَ من

(١) انظر: «الاختيارات الفقهية» لابن تيمية (ص: ٢٠١).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣٦٠ / ٥).

(٣) رواه مسلم (١٥٥٦)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وَلَا يَخْلِفُ مَدِينٌ مَعَهَا، أَوْ يَدَّعِي نَحْوَ تَلْفٍ وَيُقِيمَ بِهِ بَيِّنَةً وَيَخْلِفُ مَعَهَا أَنَّهُ مُعْسِرٌ، وَيَكْفِي فِي الْحَالَيْنِ أَنْ تَشْهَدَ بِالتَّلْفِ أَوْ الْإِعْسَارِ، وَتُسْمَعَ قَبْلَ حَبْسٍ كَبَعْدِهِ، أَوْ يُسْأَلَ الْمَدَّعِي عَنْ عِلْمِ حَالِهِ.....

الأمور الباطنة التي لَا يَطْلُعُ عليها في الغالب إِلَّا المخالطُ له، لَا يَقَالُ: هَذِهِ شَهَادَةٌ عَلَى نَفِيٍّ فَلَا تُسْمَعُ؛ كَالشَّهَادَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا دِينَ لَهُ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى النَّفِيِّ لَا تُرَدُّ مطلقاً؛ إِذْ لَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ أَنَّ هَذَا وَارِثُهُ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرَهُ؛ قُبِلَتْ، وَلِأَنَّ هَذِهِ الشَّهَادَةَ وَإِنْ كَانَتْ تَتَضَمَّنُ النَّفِيَّ، فَهِيَ تُثَبِّتُ حَالَهُ تَظْهَرُ وَتَقْفُ عَلَيْهَا الْمَشَاهِدَةُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ شَهِدَتْ أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ، فَإِنَّهُ مِمَّا لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ، وَلَا يَشْهَدُ بِهِ حَالُهُ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى مَعْرِفَتِهِ، (وَلَا يَخْلِفُ مَدِينٌ مَعَهَا)، أَي: مَعَ الْبَيِّنَةِ الشَّاهِدَةِ بِإِعْسَارِهِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَكْذِيبِ الْبَيِّنَةِ.

(أَوْ) إِلَّا أَنْ (يَدَّعِي نَحْوَ تَلْفٍ) لِمَالِهِ وَنَفَادِهِ فِي نَفَقَةٍ أَوْ وَضِيعَةٍ، (وَيُقِيمَ بِهِ)؛ أَي: التَّلْفِ وَنَحْوِهِ (بَيِّنَةً)، وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهَا أَنْ تَخْبِرَ بَاطِنَ حَالِهِ؛ لِأَنَّ التَّلْفَ وَالنَّفَادَ يَطْلُعُ عَلَيْهِ مَنْ خَبَرَ بَاطِنَ حَالِهِ وَغَيْرِهِ؛ (وَيَخْلِفُ) الْمَدِينُ (مَعَهَا)؛ أَي: الْبَيِّنَةُ الشَّاهِدَةُ بِتَلْفِ مَالِهِ وَنَحْوِهِ (أَنَّهُ مُعْسِرٌ)، إِنْ طَلَبَ رَبُّ الْحَقِّ يَمِينَهُ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ عَلَى أَمْرٍ مُحْتَمِلٍ غَيْرَ مَا شَهِدَتْ بِهِ الْبَيِّنَةُ.

(وَيَكْفِي فِي الْحَالَيْنِ أَنْ تَشْهَدَ بِالتَّلْفِ أَوْ الْإِعْسَارِ)؛ يَعْنِي: يَكْفِي فِي الْإِعْسَارِ أَنْ تَشْهَدَ بِهِ وَفِي التَّلْفِ، فَلَا يُعْتَبَرُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا.

(وَتُسْمَعُ) بَيِّنَةُ الْإِعْسَارِ أَوْ التَّلْفِ وَنَحْوِهِ (قَبْلَ حَبْسٍ) الْمَدِينُ؛ (ك) مَا تَسْمَعُ (بَعْدَهُ) وَلَوْ يَوْمَ؛ لِأَنَّ كُلَّ بَيِّنَةٍ جَازَ سَمَاعُهَا بَعْدُ جَازَ سَمَاعُهَا فِي الْحَالِ.

وَإِنْ سَأَلَ مَدَّعٍ حَاكِمًا تَفْتِشَ مَدِينٌ مَدَّعِيًا أَنَّ الْمَالَ مَعَهُ؛ لَزِمَهُ إِجَابَتُهُ، (أَوْ) إِلَّا أَنْ (يُسْأَلَ) - بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ - أَي: يَسْأَلُ الْمَدِينُ (الْمَدَّعِي عَنْ عِلْمِ حَالِهِ)،

فَيَصَدَّقُ أَنَّهُ مُعْسِرٌ فَلَا يُحْبَسُ، وَإِنْ أَنْكَرَ مَدَّعٍ وَحَلَفَ بِحَسَبِ جَوَابِهِ أَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً بِقُدْرَتِهِ حُبِسَ، وَإِلَّا حَلَفَ مَدِينٌ وَخُلِّيَ.

وَحَرَّمَ إِنْكَارُ مُعْسِرٍ وَحَلْفُهُ وَلَوْ تَأَوَّلَ، ك: لَا حَقَّ لَهُ عَلَيَّ الْآنَ، وَيَتَّجِهُ: إِنْ نَوَى عَدَمَ الْوَفَاءِ بَعْدُ وَإِلَّا فَلَا، .....

فَتَكُونُ دَعْوَى مُسْتَقْلَةً، (فَيَصَدَّقُ) الْمَدَّعِي الْمَدِينُ (أَنَّهُ مُعْسِرٌ، فَلَا يُحْبَسُ) فِي الصُّورِ الثَّلَاثَةِ، وَهِيَ مَا إِذَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى عُسْرَتِهِ، أَوْ عَلَى نِفَادِ مَالِهِ، أَوْ صَدَّقَهُ الْمَدَّعِي عَلَيْهِ.

(وَإِنْ أَنْكَرَ مَدَّعٍ) عُسْرَةَ مَدِينٍ، (وَحَلَفَ) مَدَّعٍ (بِحَسَبِ جَوَابِهِ)؛ أَي: حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ عُسْرَتَهُ أَوْ أَنَّهُ مُوسِرٌ أَوْ ذُو مَالٍ أَوْ قَادِرٌ عَلَى الْوَفَاءِ؛ حُبِسَ، (أَوْ أَقَامَ) مَدَّعٍ (بَيِّنَةً بِقُدْرَتِهِ)؛ أَي: قُدْرَةَ مَدَّعِي عَلَيْهِ عَلَى الْوَفَاءِ؛ (حُبِسَ)؛ لِعَدَمِ ثُبُوتِ عُسْرَتِهِ، إِلَى أَنْ يَبْرَأَ أَوْ تَظْهَرَ عُسْرَتُهُ.

(وَإِلَّا) يَكُنْ دَيْنُهُ عَنْ عَوْضٍ؛ كَصَدَاقٍ، وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ مَالٌ الْأَصْلُ بِقَاوِضِهِ، وَلَمْ يَقَرَّ أَنَّهُ مَلِيٌّ، وَلَمْ يَحْلِفْ مَدَّعِي طَلِبِ يَمِينِهِ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ عُسْرَتَهُ؛ (حَلَفَ مَدِينٌ) أَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ، (وَخُلِّيَ) سَبِيلُهُ؛ لِأَنَّ الْحَبْسَ عَقُوبَةٌ، وَلَا يُعْلَمُ لَهُ ذَنْبٌ يَعَاقَبُ بِهِ.

(وَحَرَّمَ إِنْكَارُ مُعْسِرٍ وَحَلْفُهُ) لَا حَقَّ عَلَيْهِ، (وَلَوْ تَأَوَّلَ) بِحَلْفِهِ، (ك) نَيْتِهِ بِحَلْفِهِ: (لَا حَقَّ لَهُ عَلَيَّ الْآنَ)، فَلَا يَنْفَعُهُ التَّأْوِيلُ؛ لِظُلْمِهِ رَبِّ الدَّيْنِ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْفُرُوعِ» وَغَيْرِهِ<sup>(١)</sup>.

(وَيَتَّجِهُ): عَدَمُ جَوَازِ تَأَوُّلِ الْمَدِينِ بِحَلْفِهِ (إِنْ نَوَى بِقَلْبِهِ عَدَمَ الْوَفَاءِ بَعْدَ ذَلِكَ؛ أَي: وَقْتَ إِيسَارِهِ، (وَإِلَّا) تَكُنْ نِيَّةُ عَدَمِ الْوَفَاءِ، (فَلَا) يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّأْوِيلُ؛

(١) انظر: «الْفُرُوعُ» لابن مفلح (١١ / ١٩٢).



وإن شَهِدْتَ بَيِّنَةً لِمُفْلِسٍ بِمَالٍ مُعَيَّنٍ، فَأَنْكَرَ أَوْ أَقْرَبَ بِهِ لَزِيدٍ، فَكَذَّبَهُ،  
قُضِيَ مِنْهُ دَيْنُهُ، لَا إِنْ صَدَّقَهُ زَيْدٌ فَيَأْخُذُهُ بِيَمِينِهِ، وَإِنْ سَأَلَ غَرَمَاءُ مَنْ لَهُ  
مَالٌ لَا يَفِي بِدَيْنِهِ أَوْ بَعْضُهُمُ الْحَاكِمَ.....

لأنه لا حقَّ عليه يجبُ وفاؤه حينئذٍ، وذكرَ معنى هذا الاتجاهِ في «الإنصاف»، قال  
بعد أن قدَّم ما ذَكَرَ: قلتُ: لو قِيلَ بجوازه إذا تحقَّقَ ظلمُ ربِّ الحقِّ له، وَحَبْسُهُ  
وَمَنْعُهُ مِنَ الْقِيَامِ عَلَى عِيَالِهِ، لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ<sup>(١)(٢)</sup>.

(وإن شَهِدْتَ بَيِّنَةً لِمُفْلِسٍ بِمَالٍ مُعَيَّنٍ، فَأَنْكَرَ) الْمُفْلِسُ، وَلَمْ يُقَرَّرْ بِالْمَالِ  
لأَحَدٍ؛ (أَوْ أَقْرَبَ بِهِ لَزِيدٍ، فَكَذَّبَهُ زَيْدٌ، قُضِيَ مِنْهُ دَيْنُهُ)، وَلَا يَثْبُتُ الْمِلْكُ لِلْمُدَّعِي؛  
لأنه لَا يَدَّعِيهِ، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَظَاهِرُ هَذَا: أَنَّ الْبَيِّنَةَ هُنَا لَا يُعْتَبَرُ لَهَا تَقَدُّمٌ  
دَعْوَى<sup>(٣)</sup>، قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: أَيُّ: مِنَ الْمَالِكِ، بَلْ قَدْ تَحْتَاجُ إِلَى دَعْوَى الْغَرِيمِ،  
وإن كَانَ لِلْمُفْلِسِ أَوْ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ بَيِّنَةٌ، قُدِّمَتْ لِإِقْرَارِ رَبِّ الدَّيْنِ، وَإِذَا أَقْرَبَ بِهِ لَغَائِبٍ؛  
فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُقْضَى مِنْهُ؛ لِأَنَّ قِيَامَ الْبَيِّنَةِ لَهُ بِهِ تَكْذُّبُهُ فِي إِقْرَارِهِ مَعَ أَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِيهِ،  
و(لَا) يُقْضَى مِنْهُ دَيْنُهُ (إِنْ صَدَّقَهُ)؛ أَيُّ: الْمُفْلِسَ (زَيْدٌ، فَيَأْخُذُهُ)؛ أَيُّ: الْمَالِ زَيْدٌ  
(بِيَمِينِهِ)؛ لِاحْتِمَالِ صِدْقِهِ؛ عَمَلًا بِإِقْرَارِ رَبِّ الدَّيْنِ.

(وإن سَأَلَ غَرَمَاءُ مَنْ لَهُ مَالٌ لَا يَفِي بِدَيْنِهِ) الْحَالُّ، (أَوْ) (سَأَلَ) بَعْضُهُمُ الْحَاكِمَ

(١) فائدة: قال في «الإنصاف»: القول بالحبس اختاره جماهير الأصحاب، وقطع به أكثرهم،  
وعليه العمل، وهو الصواب، وقال في «الإفصاح»: أَوَّلُ مَنْ حَبَسَ عَلَى الدَّيْنِ شُرَيْحُ  
القاضي، ومضت السنة في عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وأبي بكر، وعمر،  
وعثمان، وعلي، رضي الله تعالى عنهم؛ أنه لَا يُحْبَسُ عَلَى الدَّيْنِ، لَكِنْ يَتَلَازِمُ الْخَصْمَانِ،  
انتهى.

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٥ / ٢٨١).

(٣) انظر: «الفرع» لابن مفلح ٦ / ٤٦٤.

الْحَجَرَ عَلَيْهِ لَزِمَهُ إِجَابَتُهُمْ، لَا إِنْ سَأَلَهُ الْمُفْلِسُ، وَسُنَّ إِظْهَارُ حَجَرِ سَفَهٍ  
وَفَلَسٍ، وَالْإِشْهَادُ عَلَيْهِ، لِيُنْشَرَ ذَلِكَ وَتُجْتَنَبَ مَعَامَلَتُهُ، وَتَصَرَّفُ مُفْلِسٍ  
قَبْلَ حَجَرٍ فِي مَالِهِ مِنْ نَحْوِ بَيْعٍ وَهَبَةٍ وَإِقْرَارٍ نَافِذٍ وَلَوْ اسْتَغْرَقَ جَمِيعَ مَالِهِ،  
مَعَ أَنَّهُ يَحْرُمُ أَنْ أَضَرَ بَغْرِيْمَهُ.

\* \* \*

الْحَجَرَ عَلَيْهِ؛ أَي: الْمَدِينِ؛ (لَزِمَهُ)؛ أَي: الْحَاكِمَ (إِجَابَتُهُمْ)؛ أَي: السَّائِلِينَ،  
وَحَجَرَ عَلَيْهِ؛ لِحَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ، وَبَاعَ  
مَالَهُ، رَوَاهُ الْخَلَّالُ<sup>(١)</sup>، فَإِنْ لَمْ يَسْأَلْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ؛ لَمْ يَحْجُرْ عَلَيْهِ، (لَا إِنْ سَأَلَهُ  
الْمُفْلِسُ) أَنْ يَحْجُرْ عَلَيْهِ، فَلَا تَلْزُمُ الْحَاكِمَ إِجَابَتُهُ؛ لِأَنَّ الْحَجَرَ عَلَيْهِ حَقٌّ لَغَرْمَائِهِ،  
لَا لَهُ.

(وَسُنَّ إِظْهَارُ حَجَرِ سَفَهٍ وَفَلَسٍ، وَالْإِشْهَادُ عَلَيْهِ لِيُنْشَرَ ذَلِكَ) بَيْنَ النَّاسِ،  
(وَتُجْتَنَبَ مَعَامَلَتُهُ)، وَيُسْنَى لِلْحَاكِمِ الْإِشْهَادُ عَلَى حَجَرِهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا عَزَلَ أَوْ  
مَاتَ، فَيُثَبِّتُ الْحَجَرُ عِنْدَ الْحَاكِمِ الْآخَرِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى ابْتِدَاءِ حَجَرٍ ثَانٍ، بِخِلَافِ  
مَا إِذَا لَمْ يُشْهَدْ.

(وَتَصَرَّفُ مُفْلِسٍ قَبْلَ حَجَرٍ) عَلَيْهِ (فِي مَالِهِ مِنْ نَحْوِ بَيْعٍ وَهَبَةٍ وَإِقْرَارٍ نَافِذٍ)؛  
لِأَنَّهُ مِنْ مَالِكٍ جَائِزِ التَّصَرُّفِ، (وَلَوْ اسْتَغْرَقَ جَمِيعَ مَالِهِ، مَعَ أَنَّهُ يَحْرُمُ) عَلَى الْمَدِينِ  
التَّصَرُّفُ (إِنْ أَضَرَ) تَصَرُّفُهُ (بَغْرِيْمَهُ)، وَتَقَدَّمَ.

(١) لَمْ نَقِفْ عَلَى رِوَايَةِ الْخَلَّالِ، وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٢٣٤٨)، وَالدَّارِقُطْنِي فِي

«سُنَنِهِ» (٢٣٠ / ٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ» (٤٨ / ٦).

## فصل

ويتعلّق بحجر المُفلس أحكام:

أحدها: تعلّق حقّ غرمائه بماله، فلا يصحّ أن يُقرّ به عليهم، ولو بركة، أو قصّاراً أقربها في يده لأربابه، بل عليه كراهين، ولا أن يتصرّف فيه بغير تدبير، وقياسه الوصية، وصدقة بتافه، .....

## (فصل)

ويتعلّق بحجر المُفلس أحكام أربعة:

(أحدها: تعلّق حقّ غرمائه) مَنْ سأل الحجر وغيره (بماله) الموجود والحادث بنحو إرث؛ لأنه يُباع في ديونهم، فتعلّقت حقوقهم به؛ كالرهن، (فلا يصحّ أن يُقرّ به) المُفلس (عليهم)؛ أي: الغرماء، (ولو) كان إقراره (بركة، أو) كان المُفلس (قصّاراً) أو حائكاً (أقرّ بما في يده) من المتاع (لأربابه)؛ لم يُقبل إقراره عليهم؛ لأنّه مُتَّهم، (بل) يكون ما أقرّ به (عليه)؛ أي: المُفلس، يُتبع به بعد فكّ الحجر عنه؛ مؤاخذه له بإقراره؛ (كراهين) أقرّ بأنّ الرهن لزيد مثلاً، فلا يُقبل إقراره، بل يُباع بدنه حيث جاز بيع الرهن، ويُتبع به لزيد؛ مؤاخذه له بإقراره.

(ولا) يصحّ (أن يتصرّف) مُفلس (فيه)؛ أي: ماله (بغير تدبير، وقياسه)؛ أي: التدبير (الوصية)؛ لأنّه لا تأثير بذلك إلا بعد الموت وخروجه من الثلث، ولأنّ المدبّر يصحّ بيعه، ولا يعتق إلا إذا خرج من الثلث بعد وفاء الديون، وفي «المستوعب»: (و) غير (صدقة بتافه)؛ أي: يسير، فيصحّ<sup>(١)</sup>، زاد في «الرعاية»: بشرط أن لا يضّر، قال في «الإنصاف»: قلت: إذا كانت العادة ممّا جرّت به،

(١) انظر: «المستوعب» للسامري (١/ ٧٨٣).

ولا أن يبيعه لغرمائه أو بعضهم بكل الدين، ويصح إمضاء خيارٍ وفسخٍ لعيبٍ، ولو لم يكن حظٌ، ويتجه احتمالٌ: لا مع ضررٍ، .....

ويُتسامحُ بمثله، فينبغي أن يصح تصرفه فيه بلا خلاف<sup>(١)</sup>، وفي «الإقناع» و«شرحه»: ولو كان تصرفه عتقاً أو صدقةً بشيءٍ كثيرٍ أو يسيرٍ، فلا ينفذ تصرفه<sup>(٢)</sup>، وكان على المصنف أن يقول: خلافاً له.

(ولا) يصح (أن يبيعه) المُفلس؛ أي: ماله (لغرمائه) كلهم (أو بعضهم بكل الدين)؛ لأنه ممنوعٌ من التصرف فيه، فلم يصح بيعه؛ كما لو باعه بأقل من الدين، ولأن الحاكم لم يحجز عليه إلا لمنعه من التصرف، والقول بصحة البيع يبطله، وهذا بخلاف بيع الراهن الرهن للمرتهن؛ لأنه لا نظر للحاكم فيه، بخلاف مال المُفلس؛ لاحتمال غريم، وعليه: فلو تصرف في استيفاء دين أو المُسامحة فيه - ونحوه - بإذن الغرماء؛ لم يصح.

(ويصح) من مفلسٍ تصرفٌ غيرٌ مُستأنف؛ ك (إمضاء خيارٍ، وفسخٍ لعيبٍ) فيما اشتراه قبل الحجز؛ لأنه إتمامٌ لتصرفٍ سابقٍ على حجزه، فلم يُمنع منه؛ كاستردادٍ ودبعيةٍ أو دَعَاها قبل حجزه، (ولو لم يكن) في إمضائه (حظٌ)؛ لما ذكرنا.

(ويُتجه) ب (احتمالٍ) قويٍّ: (لا مع ضررٍ) غرمائه بهذا الإمضاء؛ فلا يصح، وهو مُتجه<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٥ / ٢٨٤).

(٢) انظر: «كشاف القناع عن متن الإقناع» للبهوتي (٨ / ٣٣٩).

(٣) أقول: لم أر من صرح به، ونظر فيه الشارح، لكن نقل عن «الإنصاف» أنه قال: وقيل: إن كان فيه حظٌ، نفذ تصرفه، وإلا فلا. قال في «التلخيص»: وهو قياسُ المذهب، قلت: =

وَيُكْفَرُ هُوَ وَسَفِيهٌ - وَيَتَجَهُّ أَحْتِمَالٌ: وصغيرٌ - بصومٍ، فَإِنْ أَعْتَقَا لَمْ يَصِحَّ،  
إِلَّا إِنْ فُكَّ حَجْرٌ مُحْجُورٌ وَقَدَرَ قَبْلَ تَكْفِيرِهِ، وَيَتَجَهُّ: فيُخَيَّرُ.....

(وَيُكْفَرُ هُوَ) - أي: الْمُفْلِسُ - بِصَوْمٍ؛ لثَلَا يَضُرُّ بَغْرَمَائِهِ، (و) يُكْفَرُ (سَفِيهٌ) وَجُوباً - (وَيَتَجَهُّ) بـ (أَحْتِمَالٍ) ضَعِيفٍ: (و) يُكْفَرُ (صَغِيرٌ) أَيْضاً، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَجْرِ عَلَيْهِ الْقَلَمُ، وَهَذَا الْإِتِّجَاهُ مُخَالَفٌ لِنُصُوصِ الْمَذْهَبِ، بَلْ لِلْمُصَنِّفِ نَفْسِهِ فِي (الْحَجِّ) <sup>(١)</sup> - (بِصَوْمٍ)؛ لِأَنَّ إِخْرَاجَهَا مِنْ مَالِهِ يَضُرُّ بِهِ، وَلِلْمَالِ الْمَكْفَرِ بِهِ بَدَلٌ <sup>(٢)</sup>، وَهُوَ الصَّوْمُ، فَرَجَعَ عَلَيْهِ؛ كَمَا لَوْ وَجَبَتِ الْكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ لَا مَالَ لَهُ.

(فَإِنْ أَعْتَقَا)؛ أي: الْمُفْلِسُ وَالسَّفِيهُ (لَمْ يَصِحَّ) عِتْقُهُمَا؛ لِمَا تَقَدَّمَ، (إِلَّا إِنْ فُكَّ حَجْرٌ مُحْجُورٌ) عَلَيْهِ، (وَقَدَرَ) عَلَى مَالٍ يُكْفَرُ بِهِ (قَبْلَ تَكْفِيرِهِ)؛ فَكُمُوسِرٍ لَمْ يُحْجَرْ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ؛ أي: فَيُكْفَرُ بِالْعِتْقِ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْكَفَّارَاتِ وَقْتُ الْأَدَاءِ عَلَى قَوْلِ مَرْجُوحٍ.

(وَيَتَجَهُّ: فيُخَيَّرُ) مَنْ أَيْسَرَ قَبْلَ تَكْفِيرِهِ بَيْنَ فِعْلِ الْعِتْقِ وَالصَّوْمِ؛ إِذِ الْمُعْتَبَرُ فِي الْكَفَّارَاتِ وَقْتُ الْوُجُوبِ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَيَأْتِي فِي (الظَّهَارِ)، وَهُوَ مُتَّجِهٌ، بَلِ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ مُتَّعِينَ <sup>(٣)</sup>.

= وهو الصواب، انتهى كلام «الإنصاف»، انتهى. قلت: فهذا يؤيد ما قاله المصنف بالأوّل كما ترى، انتهى.

(١) أقول: نظر الشارح فيه أيضاً، وكأنه قياسٌ على السفيه، بجامع أن إخراجهما من المال يضر بهما مع تردّده في ذلك، ولم أر من صرح به، ولا ما يؤيده، بل الأمر كما قال شيخنا، فتأمل، انتهى.

(٢) سقطت من «ق».

(٣) أقول: الاتجاه ليس في نسخة الشارح، وهو صريح في كلامهم، انتهى.

وإنْ تَصَرَّفَ فِي ذِمَّتِهِ بِنَحْوِ شِرَاءٍ وَاسْتِئْجَارٍ وَإِقْرَارٍ صَحَّ، وَتُبِعَ بِهِ بَعْدَ فَكِّهِ، وَلَوْ عَزَا مَا أَقَرَّ بِهِ لِمَا قَبْلَ حَجَرٍ، وَكَذَا مَا ثَبَتَ<sup>(١)</sup> بِنُكُولٍ لَا بَيِّنَةٍ، وَإِنْ جَنَى شَارِكٌ مَجْنِيٌّ عَلَيْهِ الْغَرْمَاءُ، وَقُدِّمَ مَنْ جَنَى عَلَيْهِ قُنُّهُ بِهِ، وَيَتَجَهُّ: مَا لَمْ يَكُنْ بِإِذْنِ سَيِّدٍ؛ .....

(وإنْ تَصَرَّفَ) مَحْجُورٌ عَلَيْهِ لَفَلْسٍ (فِي ذِمَّتِهِ بِنَحْوِ شِرَاءٍ وَاسْتِئْجَارٍ وَإِقْرَارٍ وَإِضْداقٍ وَضَمَانٍ؛ (صَحَّ)؛ لِأَهْلِيَّتِهِ لِلتَّصَرُّفِ، وَالْحَجَرُ يَتَعَلَّقُ بِمَالِهِ لَا بِذِمَّتِهِ، (وَتُبِعَ) مَحْجُورٌ عَلَيْهِ لَفَلْسٍ (بِهِ)؛ أَي: بِمَا لَزِمَهُ بِذِمَّتِهِ بَعْدَ الْحَجَرِ عَلَيْهِ (بَعْدَ فَكِّهِ)؛ أَي: الْحَجَرِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهِ مُنْعَ تَعَلُّقِهِ بِمَالِهِ لِحَقِّ الْغَرْمَاءِ السَّابِقِ عَلَيْهِ، فَإِذَا اسْتَوْفِيَ فَقَدْ زَالَ الْمُعَارِضُ، وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُشَارِكُ الْغَرْمَاءَ.

(وَلَوْ عَزَا مَا أَقَرَّ بِهِ لِمَا قَبْلَ حَجَرٍ) أَوْ بَعْدَهُ؛ بِأَن قَال: أَخَذْتُ مِنْهُ كَذَا قَبْلَ الْحَجَرِ، أَوْ: بَعْدَهُ، أَوْ أَطْلَقَ، (وَكَذَا مَا ثَبَتَ) عَلَى الْمُفْلِسِ (بِنُكُولٍ) عَنِ الْيَمِينِ بَعْدَ تَوَجُّهٍهَا عَلَيْهِ، فَيَتَّبَعُ بِهِ بَعْدَ فَكِّ حَجَرِهِ، وَ(لَا) كَذَلِكَ مَا ثَبَتَ عَلَيْهِ (بَيِّنَةٌ)؛ لِأَنَّهُ يُشَارِكُ بِهِ صَاحِبَهُ الْغَرْمَاءَ؛ كَمَا لَوْ شَهِدَتْ بِهِ قَبْلَ الْحَجَرِ.

(وَإِنْ جَنَى) مَحْجُورٌ عَلَيْهِ لَفَلْسٍ جُنَايَةً تُوجِبُ مَا لَوْ أَوْ قِصَاصًا، وَاخْتِيَرِ الْمَالُ، (شَارِكٌ مَجْنِيٌّ عَلَيْهِ الْغَرْمَاءُ)؛ لثُبُوتِ حَقِّهِ عَلَى الْجَانِي بِغَيْرِ اخْتِيَارِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَرْضَ بِتَأْخِيرِهِ؛ كَالْجُنَايَةِ عَلَى الْجَانِي قَبْلَ الْحَجَرِ، (وَقُدِّمَ) - بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ - (مَنْ جَنَى عَلَيْهِ قُنُّهُ)؛ أَي: الْمُفْلِسِ (بِهِ)؛ أَي: بِالْقِنِّ الْجَانِي؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّهِ بَعِيْنِهِ؛ كَمَا يُقَدِّمُ مَجْنِيٌّ عَلَيْهِ عَلَى الْمُرْتَهِنِ وَغَيْرِهِ.

(وَيَتَجَهُّ) مُحَلٌّ تَقْدِيمِ حَقِّ مَجْنِيٍّ عَلَيْهِ بِالْقِنِّ الْجَانِي (مَا لَمْ يَكُنْ) جَنَى الْقِنِّ (بِإِذْنِ سَيِّدِهِ) مَعَ جَهْلِهِ التَّحْرِيمَ، وَعَدَمِ وُجُوبِ الطَّاعَةِ، فَإِنْ كَانَتِ الْجُنَايَةُ بِإِذْنِهِ،

(١) فِي «ف»: «يُثَبَّت».

لتعلّقها بذمّته .

الثاني : أنَّ مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَا بَاعَهُ أَوْ أَقْرَضَهُ أَوْ أَصْدَقَهُ، ثُمَّ تَنَصَّفَ أَوْ سَقَطَ وَلَوْ بَعْدَ حَجْرِهِ غَيْرَ عَالِمٍ بِهِ، أَوْ مَا أَعْطَاهُ رَأْسَ مَالٍ سَلِمَ، أَوْ أَجَرَهُ وَلَوْ نَفْسَهُ، وَلَوْ لَمْ يَمْضِ مِنْ مَدَّتْهَا شَيْءٌ - وَيَتَجَهُّ : لَهُ وَقَعٌ<sup>(١)</sup> - أَوْ شِقْصًا أَخَذَهُ مُفْلِسٌ بِشُفْعَةٍ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، .....

فلا تقديم ؛ (لتعلّقها) حينئذٍ (بذمّته) ؛ أي : السيّد، هذا إذا كانت الجناية أقلَّ من قيمة الجاني، فإن كانت أكثر، تعلّقت برقبته كما يأتي، وهو متّجه<sup>(٢)</sup> .

الحُكْمُ (الثاني) من الأحكام المُتعلّقة بالحَجْرِ : (إِنْ وَجَدَ عَيْنَ مَا بَاعَهُ) لِلْمُفْلِسِ، (أَوْ) عَيْنَ مَا (أَقْرَضَهُ) لَهُ، (أَوْ) عَيْنَ مَا (أَصْدَقَهُ، ثُمَّ تَنَصَّفَ) الْمَهْرُ بِفِرَاقِهِ لَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ، (أَوْ أُسْقِطَ)؛ كَفَسَخِهَا لِعَيْنِهِ، وَقَدْ أَفْلَسَتْ، وَوَجَدَ الزَّوْجُ عَيْنَ مَالِهِ، (وَلَوْ بَعْدَ حَجْرِهِ غَيْرَ عَالِمٍ بِهِ) = فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، (أَوْ) وَجَدَ (مَا أَعْطَاهُ لَهُ رَأْسَ مَالٍ سَلِمَ، أَوْ) وَجَدَ شَيْئًا (أَجَرَهُ) لِلْمُفْلِسِ، (وَلَوْ) كَانَ الْمُؤْجَرُ لِلْمُفْلِسِ (نَفْسَهُ)؛ أي : غَرِيمِ الْمُفْلِسِ، (وَلَمْ يَمْضِ مِنْ مَدَّتْهَا)؛ أي : الإجارة (شَيْءٌ، وَيَتَجَهُّ) : كَوْنُ ذَلِكَ الشَّيْءِ (لَهُ وَقَعٌ) فِي الْأُجْرَةِ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، فَإِنْ مَضَى مِنَ الْمُدَّةِ شَيْءٌ لَهُ وَقَعٌ؛ فَلَا فَسْخَ؛ تَنْزِيلًا لِلْمُدَّةِ مَنْزِلَةَ الْمَبِيعِ، وَمُضِيَّ بَعْضِهَا كَتَلَفِ بَعْضِهِ، وَكَذَا لَوْ اسْتُؤْجِرَ لِعَمَلٍ مَعْلُومٍ، فَإِنْ لَمْ يُعْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ، فَلَهُ الْفَسْخُ، وَإِلَّا فَلَا، وَهُوَ مُتَّجِهٌ<sup>(٣)</sup>، (أَوْ) وَجَدَ (شِقْصًا أَخَذَهُ مُفْلِسٌ بِشُفْعَةٍ، فَهُوَ)؛ أي : وَاجِدُ عَيْنِ مَالِهِ مِمَّنْ تَقَدَّمَ (أَحَقُّ بِهَا)؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا : «مَنْ أَدْرَكَ مَتَاعَهُ عِنْدَ إِنْسَانٍ أَفْلَسَ؛ فَهُوَ أَحَقُّ

(١) سقطت من «ح» : «ويتجه : له وقع» .

(٢) أقول : اتجهه الشارح، وصرّح به (م ص) وغيره، انتهى .

(٣) أقول : ذكره الشارح، وصرّح به (م ص) وغيره، انتهى .

ولو قال المفلِسُ: أنا أبيعُها وأُعطيكَ ثمنَها، أو بذلَهُ غريمٌ، أو خرَجَتْ وعادتْ لملكِها، ويتَّجهُ: بغيرِ وقْفٍ.

به، متفقٌ عليه<sup>(١)</sup>، وبه قالَ عثمانُ وعليٌّ، قالَ ابنُ المنذر: لا نعلمُ أحداً من أصحابِ رسولِ الله ﷺ خالفهما<sup>(٢)</sup>.

أما مَنْ عاملَهُ بعدَ الحَجَرِ جَاهِلاً: فلائِه مَعذُورٌ، وليسَ مُقَصِّراً بَعْدَ السُّؤالِ عنه؛ لأنَّ الغالبَ على الناسِ عَدَمُ الحَجَرِ، فإنْ عَلِمَ بالحَجَرِ، فلا رُجُوعَ لَهُ فيها؛ لدُخُولِهِ على بَصِيرَةٍ، وَيُتَّبَعُ بِبَذْلِهَا بعدَ فَكِّ الحَجَرِ عنه، وحيثُ كانَ رَبُّها أَحَقَّ بِها، فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ بِها.

(ولو قال المفلِسُ: أنا أبيعُها وأُعطيكَ ثمنَها)؛ لم يلزمهُ قَبُولُهُ، وله أَخْذُ سِلْعَتِهِ، نَصّاً؛ لَعُمُومِ الخَبَرِ، (أو)؛ أي: ولو (بذلَهُ)؛ أي: الثَّمَنَ (غريمٌ) من غُرَماءِ المفلِسِ لربِّ السِّلْعَةِ، فإنْ بذلَهُ للمفلِسِ، ثمَّ بذلَهُ هو لربِّها؛ فلا فَسْخَ لَهُ، (أو خرَجَتْ) السِّلْعَةُ عن ملكِ المفلِسِ<sup>(٣)</sup> بَيِّعٍ أو غيرِهِ، (وعادتْ لملكِها) بفسْخٍ، أو عَقْدٍ، أو غيرِهما؛ كما لو وهَبها لولده، ثمَّ رَجَعَ فيها؛ لَعُمُومِ الحديثِ.

(ويَتَّجِهُ): كَوْنُ عَوْدِها لملكِها (بغيرِ وقْفٍ)؛ أما لو باعَها لِإنسانٍ، ثم وَقَفَها مُشْتَرِيها على مَحْجُورٍ عليه؛ فلا رُجُوعَ لربِّها عليها؛ لَوُقُوعِ الوقْفِ لازِماً، وهو مُتَّجِهٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه البخاري (٢٢٧٢)، ومسلم (١٥٥٩).

(٢) انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٦ / ٢٤٤).

(٣) في «ق»: «فإن بذله للمفلِس» بدل «فإن بذله للمفلِس».

(٤) أقول: اتجهه الشارح أيضاً، ولم أر من صرح به، وهو ظاهرٌ مرادٌ لهم؛ لأنَّ عَوْدَها إلى ملكه مُراعى؛ لأنَّه تعلق به حق غيره من مشارِك، أو مَنْ سَيَنْتَقِلُ الوقْفُ إليه، والمراد من قولهم: (عادت لملكه)؛ أي: الذي يملك التصرف فيه من كل جهة، ولم يتعلق بها حق غيره، فتأمل، انتهى.



وَقَرِعَ إِنْ بَاعَهَا ثُمَّ اشْتَرَاهَا بَيْنَ الْبَائِعَيْنِ، وَشَرِطَ كَوْنَ مُفْلِسٍ وَبَائِعٍ حَيًّا إِلَى أَخْذِهَا، .....

(وَقَرِعَ إِنْ بَاعَهَا)؛ أي باع السلعة المفلِس، (ثُمَّ اشْتَرَاهَا) من مُشْتَرٍ منه أو غيره، (بَيْنَ الْبَائِعَيْنِ) فَمَنْ قَرَعَ الْآخَرَ كَانَ أَحَقَّ بِهَا؛ لِأَنَّهُ كُلًّا مِنْهَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَدْرَكَ مَتَاعَهُ عِنْدَ مَنْ أَفْلَسَ، وَلَا مُرَجِّحَ، فَاحْتِجَ إِلَى تَمْيِيزِهِ بِالْقُرْعَةِ، وَلَا تَقْسِمَ بَيْنَهُمَا؛ لِثَلَا يُفْضَى إِلَى سُقُوطِ حَقِّهِمَا مِنَ الرُّجُوعِ فِيهَا، فَلَا يُقَالُ: كُلٌّ مِنَ الْبَائِعَيْنِ تَعَلَّقَ اسْتِحْقَاقُهُ بِهَا، بَلْ يُقَالُ: أَحَدُهُمَا أَحَقُّ بِأَخْذِهَا لَا بَعِيْنَهُ، فَيُمَيِّزُ بِقُرْعَةٍ، وَالْمَقْرُوعُ أَسْوَةُ الْغُرَمَاءِ، وَمَنْ قَلْنَا: إِنَّهُ أَحَقُّ بِمَتَاعِهِ الَّذِي أَدْرَكَهُ، لَهُ تَرْكُهُ وَالضَّرْبُ أَسْوَةُ الْغُرَمَاءِ، وَإِذَا تَرَكَ أَحَدُ الْبَائِعَيْنِ فِيمَا سَبَقَ تَمَثُّلُهُ، تَعَيَّنَ الْآخَرُ، وَلَا يَحْتَاجُ لِقُرْعَةٍ.

(وَشَرِطَ) لِرُجُوعِ مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَهُ سِتَّةَ شُرُوطٍ، شَرِطَ فِي الْمُفْلِسِ وَالبائع، وَشَرِطَ فِي الْعَوَضِ، وَأَرْبَعَةً فِي الْعَيْنِ، وَإِلَى الْأَوَّلِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

(كَوْنُ) كُلِّ مَنْ (مُفْلِسٍ وَبَائِعٍ حَيًّا) إِلَى أَخْذِهَا<sup>(١)</sup>، جَزَمَ فِي «التَّرْغِيبِ» وَ«الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى»: أَنَّ لِلْبَائِعِ أَخْذَهَا دُونَ وَرَثَتِهِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَقَالَ فِي «التَّلْخِصِ»: مَنْ الشُّرُوطُ: أَنْ يَكُونَ الْبَائِعُ حَيًّا؛ إِذْ لَا رُجُوعَ لِلوَرِثَةِ، وَكَذَلِكَ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُفْلِسُ حَيًّا (إِلَى أَخْذِهَا) عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْمَغْنِيِّ»، وَ«الشَّرْحِ»، وَ«الْفُرُوعِ»، وَغَيْرِهِمْ<sup>(٢)</sup>؛ لِحَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا، فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَهُ، وَلَمْ يَقْبِضْ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا، فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بَعِيْنَهُ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَإِنْ مَاتَ

(١) أقول: تبع المصنف «الإقناع» في اشتراط حياة البائع، وظاهر «المنتهى» لا، فارجع إلى ذلك، وكان على المصنف الإشارة إليه، انتهى.

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤/ ٢٩٣)، و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤/ ٤٦٩)، و«الفروع» لابن مفلح (٦/ ٤٦٦).

وبقاء كلِّ عَوْضِهَا فِي ذِمَّتِهِ، لَا إِنْ دَفَعَ أَوْ أُبْرِيَ مِنْ بَعْضِهِ، وَكَوْنُ كُلِّهَا فِي مِلْكِهِ، إِلَّا إِذَا جَمَعَ الْعَقْدُ عِدَدًا، وَيَتَجَهُّ: أَوْ لَا، وَكَانَ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا، .....

المُشْتَرِي، فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أُسْوَةُ الْغُرَمَاءِ، رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَبُو دَاوُدَ مُسْنَدًا، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مَرْسَلًا وَقَالَ: حَدِيثُ مَالِكٍ أَصَحُّ<sup>(١)</sup>، وَلَأَنَّ الْمُلْكَ انْتَقَلَ مِنَ الْمُفْلِسِ إِلَى الْوَرَثَةِ أَشْبَهَ مَا لَوْ بَاعَهُ.

(و) الشَّرْطُ الثَّانِي: (بِقَاءُ كُلِّ عَوْضِهَا)؛ أَي: الْعَيْنِ (فِي ذِمَّتِهِ)؛ أَي: الْمُفْلِسِ؛ لِلخَبَرِ السَّابِقِ، وَلِمَا فِي الرَّجُوعِ مِنْ قِسْطِ بَاقِي الْعَوَضِ مِنَ التَّشْقِيقِ، وَإِضْرَارِ الْمُفْلِسِ وَالْغُرَمَاءِ؛ لِكُونِهِ لَا يُرْغَبُ فِيهِ كَالرَّغْبَةِ فِي الْكَامِلِ، (لَا إِنْ دَفَعَ) الْمُفْلِسُ مِنْ ثَمَنِ الْمَبِيعِ وَنَحْوِهِ شَيْئًا، (أَوْ أُبْرِيَ مِنْ بَعْضِهِ)؛ أَي: الثَّمَنِ، أَوْ الْأَجْرَةِ، أَوْ الْقَرْضِ، أَوْ السَّلَمِ، فَهُوَ أُسْوَةُ الْغُرَمَاءِ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ.

(و) الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: (كَوْنُ كُلِّهَا)؛ أَي: السَّلْعَةِ (فِي مِلْكِهِ)؛ أَي: الْمُفْلِسِ، فَلَا رُجُوعَ إِنْ تَلَفَ بَعْضُهَا، أَوْ بَاعَ، أَوْ وَقَفَ، وَنَحْوَهُ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ وَنَحْوَهُ إِذْنٌ لَمْ يُذَرِكْ مَتَاعَهُ، وَإِنَّمَا أَدْرَكَ بَعْضَهُ، وَلَا يَحْصُلُ لَهُ بِأَخْذِ الْبَعْضِ فَضْلُ الْخُصُومَةِ وَانْقِطَاعُ مَا بَيْنَهُمَا، وَسَوَاءٌ رَضِيَ بِأَخْذِ الْبَاقِي بِكُلِّ الثَّمَنِ أَوْ بِقِسْطِهِ؛ لِفَوَاتِ الشَّرْطِ، (إِلَّا إِذَا جَمَعَ الْعَقْدُ عِدَدًا)؛ كَثُوبَيْنِ فَأَكْثَرَ، فَيَأْخُذُ بَائِعٌ وَنَحْوُهُ مَعَ تَعَدُّرِ بَعْضِهِ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَيْنِ السَّالِمَةِ، نَصًّا؛ لِأَنَّ السَّالِمَ مِنَ الْعَيْنَيْنِ وَجَدَهُ رَبُّهُ بَعِينَهُ، فَيُؤْخَذُ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ.

(وَيَتَجَهُّ: أَوْ لَا) يَجْمَعُ الْعَقْدُ عِدَدًا، (و) لَكِنْ (كَانَ) الْمَبِيعُ وَنَحْوُهُ (مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا)؛ كَقَفِيزِ بَرٍّ وَقَنْطَارِ حَدِيدٍ تَلَفَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، أَوْ نَحْوِهِ، وَهُوَ مُتَّجَهٌ<sup>(٢)</sup>.

(١) رَوَاهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (٢/ ٦٧٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٢٠، ٣٥٢١).

(٢) أَقُولُ: قَالَ الشَّارِحُ: وَهُوَ مُتَّجَهٌ، لَكِنْ لَمْ أَرَهُ لَغَيْرِهِ، انْتَهَى. قُلْتُ: هُوَ كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا =

فِيأْخُذُ مَعَ تَعَدُّرٍ بَعْضِهِ مَا بَقِيَ، فَلَوْ رَهَنَ أَوْ بَاعَ أَحَدَ عَبْدَيْنِ رَجَعَ فِي  
الْآخَرِ، لَا إِنْ رَهَنَ أَوْ بَاعَ بَعْضَ الْعَبْدِ، وَكَوْنُ الْعَيْنِ بِحَالِهَا؛ لَمْ تُوْطَأْ بِكَرٍّ،  
وَلَمْ يُجْرَحَ قِنْ بَمَا يَنْقُصُ قِيَمَتَهُ، وَلَمْ تُخْلَطْ بِغَيْرٍ مُمَيِّزٍ، . . . . .

(فِيأْخُذُ) بَائِعٌ وَنَحْوُهُ (مَعَ تَعَدُّرٍ بَعْضِهِ) - أَيِ: الْمَبِيعِ وَنَحْوِهِ - بِتَلَفٍ أَحَدِ  
الْعَيْنَيْنِ أَوْ بَعْضِهِ (مَا بَقِيَ)؛ أَيِ: الْعَيْنِ، نَصًّا؛ لِأَنَّ السَّلَامَ مِنَ الْمَبِيعِ وَجَدَهُ الْبَائِعُ  
بَعِينَهُ عِنْدَ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، (فَلَوْ رَهَنَ) أَوْ وَهَبَ أَوْ وَقَفَ (أَوْ بَاعَ أَحَدَ  
عَبْدَيْنِ؛ رَجَعَ) الْبَائِعُ (فِي) الْعَبْدِ (الْآخَرِ)، فَيَأْخُذُهُ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ  
هَذِهِ وَبَيْنَ مَا إِذَا قَبِضَ بَعْضَ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّ الْمَقْبُوضَ مِنَ الثَّمَنِ يُقَسِّطُ عَلَى الْمَبِيعِ،  
فَيَقَعُ الْقَبْضُ مِنْ ثَمَنِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْعَيْنَيْنِ، وَقَبْضُ شَيْءٍ مِنْ ثَمَنِ مَا يَرِيدُ الرَّجُوعَ  
فِيهِ مُبْطَلٌ لَهُ، بِخِلَافِ التَّلَفِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَلَفِ أَحَدِ الْعَيْنَيْنِ تَلَفُ شَيْءٍ مِنَ الْعَيْنِ  
الْأُخْرَى، وَ(لَا) يَرْجَعُ<sup>(١)</sup> الْبَائِعُ (إِنْ رَهَنَ) الْمُشْتَرِي، (أَوْ بَاعَ بَعْضَ الْعَبْدِ)؛ لَمَا  
ذَكَرْنَا.

(و) الشَّرْطُ الرَّابِعُ: (كَوْنُ الْعَيْنِ بِحَالِهَا)؛ بَأَن لَمْ تَنْقُصْ<sup>(٢)</sup> مَالِيَتُهَا لَذَهَابِ  
صِفَةٍ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهَا؛ بَأَن (لَمْ تُوْطَأْ بِكَرٍّ، وَلَمْ يُجْرَحَ قِنْ بَمَا)؛ أَيِ: جَرَحَ (يَنْقُصُ  
بِهِ قِيَمَتَهُ)، فَإِنْ وُطِئَتْ، أَوْ جُرِحَ؛ فَلَا رُجُوعَ؛ لَذَهَابِ جُزْءٍ مِنَ الْعَيْنِ لَهُ بَدَلٌ، وَهُوَ  
الْمَهْرُ وَالْأَرْشُ، فَمَنْعَ الرَّجُوعِ؛ كَقَطْعِ الْيَدِ، بِخِلَافِ وَطْءٍ يَثْبُتُ بِلَا حَمَلٍ، وَهَزَالٍ،  
وَنَسْيَانِ صَنْعَةٍ، (و) بَأَن (لَمْ تُخْلَطْ بِغَيْرٍ تَمَيِّزٍ)، فَإِنْ خَلَطَ زَيْتًا وَنَحْوَهُ؛ فَلَا  
رُجُوعَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ عَيْنَ مَالِهِ، بِخِلَافِ خَلَطِ نَحْوِ بُرٍّ بِحَمْصٍ؛ فَلَا أَثَرَ

= كان مكياً أو موزوناً، أشبه المعدود، فتأمل، انتهى.

(١) في «ق»: «ويرجع» بدل «و(لا) يرجع».

(٢) سقط من «ق»: «بأن لم تنقص».

ولم تتغير صفتها بما يُزيل اسمها، كنسج غزلٍ وخبزٍ دقيقٍ وجعلٍ دهنٍ صابوناً، وكونها لم تعلق بها حقٌ كشفعةٍ وجنايةٍ ورهنٍ، وإن أسقطه ربُّه فكما لو لم يعلق، ولو كانت العينُ مساميرَ فسَمَر بها، أو حجراً فبنى بها، .....

له، (و) بأن (لم تتغير صفتها بما يُزيل اسمها؛ كنسج غزلٍ وخبزٍ دقيقٍ)؛ أي: جعله خبزاً، (وجعلٍ دهنٍ) كزيتٍ (صابوناً) وشريطٍ إبراً ونحوه، وقطع ثوبٍ قميصاً ونحوه، فإن جعل كذلك؛ فلا رجوع؛ لما تقدّم.

(و) الشرط الخامس: (كونها)؛ أي السَّلعة (لم تعلق بها حقٌ؛ كشفعةٍ) قبل طلبٍ، فإن تعلق بها حقٌ شفعةٍ، فلا رجوع؛ لسبقِ حقِّ الشفعِ؛ لأنه ثبت بالبيع، وحقُّ البائعِ ثبت بالحجر، والسابقُ أولى (و) كـ (جنايةٍ)؛ بأن كان قنّاً، فجنى على المُفلس أو غيره، فلا رجوعَ لربِّه فيه؛ لأنَّ الرهنَ يمنعه، وحقُّ الجناية مُقدّمٌ عليه، فأولى أن يَمنع، (ورهنٍ)؛ كما لو رهنَ المُفلسُ المبيعَ، ثم حَجَرَ عليه، فإنه يُقدّم حقُّ المُرتَهِن على حقِّ البائع؛ فلا رجوعَ لربِّه فيه؛ لأنَّ المُفلسَ عقدَ قبل الحجرِ عقداً منع به نفسه من التصرف فيه، فمُنِعَ بإذله الرجوع فيه؛ كالهبة، ولأنَّ رجوعه إضرارٌ بالمُرتَهِن، ولا يُزال بالضرر، فإن كان دينُ المُرتَهِن دونَ قيمةِ الرهنِ، بيعَ كُلُّه، وردَّ باقي ثمنه في المُقسَم، وإن بيعَ بعضه لوفاء الدَّين؛ فباقيه بين الغرماء.

(وإن أسقطه)؛ أي: الحقَّ (ربُّه) كإسقاطِ الشفعِ شفعته، ووليِّ الجناية أرشها، وردَّ المُرتَهِن الرهنَ، (فكما لو لم يعلق) بالعينِ الحقُّ، فلربَّها أخذها؛ لوجدانها بعينها خاليةً من تعلقٍ حقٍّ غيره بها.

(ولو كانت العينُ) صَبْغاً، فصَبَغَ المُشتري به ثياباً، وحَجَرَ عليه، أو كانت زَيْتاً، فَلَثَ به سَوِيْقاً، أو كانت (مَسَامِيرَ فَسَمَر بها) باباً، (أو) كانت (حَجَراً، فبنى عليها)

أو خشباً فسقف به، فلا رجوع، وإن اشترى دُفوناً ومسامير من واحدٍ وسَمَرها بها رَجَعَ فيهما، وكونها لم تَزِدْ زيادةً مُتَّصِلَةً، كَسَمَنِ وتَعْلَمُ صَنْعَةً، ويتجه: مُباحةً. وَيَصِحُّ رُجوعُهُ بقولٍ، .....

بُنياناً، (أو) كانت (خشباً، فسقفَ بها) سَقَفاً، (فلا رُجوع) للبائع؛ لأنَّ المُشتري شَغَلَ المبيعَ بغيره على وَجْهِ البيع، فلم يَمْلِكْ بائعُهُ الرُّجوعَ فيه.

(وإن اشترى دُفوناً) جمعُ دُفٍّ؛ أي: ألواحِ خَشَبٍ، (ومساميرٍ مِنْ واحدٍ، وسَمَرها بها)؛ أي: بالمَساميرِ؛ (رجع) بائعُهما (فيهما)؛ أي: الدُّفوفِ والمَساميرِ؛ لأنه وجدَ عَيْنَ مالِهِ، فكانَ له الرُّجوعُ فيه.

(و) الشرطُ السادسُ: (كونها)؛ أي: السَّلعة (لم تَزِدْ زيادةً مُتَّصِلَةً؛ كَسَمَنِ، وتَعْلَمُ صَنْعَةً).

(ويَتَجَهُّ): إنما يَمْنَعُ الرُّجوعَ تَعْلَمُ صَنْعَةً (مُباحةً)؛ كقراءةٍ، وكتابةٍ، وتجارةٍ، وتجَدُّدِ حَمَلٍ في بهيمةٍ، فإن زادتْ كذلك؛ فلا رُجوعَ؛ لأنَّ الزيادةَ للمُفلسِ؛ لحدوثها في مَلِكِهِ، فلم يَسْتَحِقَّ رَبُّ العَيْنِ أَخْذَها منه كغيرها من أموالِهِ، ويفارقُ الرَّدُّ بالعَيْبِ؛ لأنَّه مِنَ المُشتري، فقد رَضِيَ بِإِسْقَاطِ حَقِّه مِنَ الزيادةِ، والخبرُ مَحْمُولٌ على مَنْ وجدَ مَتاعَهُ على صِفَتِهِ لَيْسَ بِزائِدٍ؛ لتَعَلُّقِ حَقِّ الغُرماءِ بالزيادةِ، وأما الصَّنعةُ المُحَرَّمَةُ؛ كالغِناءِ، والشُّطرنجِ، وآلةِ الشَّعْبَذَةِ، ونحوها، فلا تَمْنَعُ الرُّجوعَ؛ إذ وجودُها كلاً وُجودٍ، وهو مُتَّجَهٌ<sup>(١)</sup>.

(وَيَصِحُّ رُجوعُهُ)؛ أي: المُدْرِكُ لِمَتاعِهِ عِنْدَ المُفلسِ بِشَرطِهِ (بقولٍ)؛

(١) أقول: قال الشارح: لكن ظاهر إطلاقهم لا فرق، فليتأمل، انتهى. قلت: لم أر من صرح به، وهو ظاهر؛ لأن الصنعة المحرمة لا تُقَابَلُ بَشَمَنِ، ولذلك نَظائر، ويؤخذ من تعليلهم وتمثيلهم، فالفرق ظاهر؛ فتأمل، انتهى.

ك: رَجَعْتُ فِي مَتَاعِي، أَوْ: أَخَذْتُهُ، وَلَوْ مُتَرَاخِيًا بِلا حَاكِمٍ، وَهُوَ فَسَخٌ لَا يَحْتَاجُ لِمَعْرِفَةٍ وَقُدْرَةٍ عَلَى تَسْلِيمٍ، فَلَوْ رَجَعَ فِي آبَقٍ صَحَّ وَصَارَ لَهُ، فَإِنْ قَدَرَ أَخْذَهُ، وَإِنْ تَلَفَ فَمِنْ مَالِهِ، وَإِنْ بَانَ تَلَفُهُ حِينَ رَجَعَ بَطَلَ اسْتِرْجَاعُهُ، وَإِنْ رَجَعَ فِي شَيْءٍ اشْتَبَهَ بغيرِهِ قُدِّمَ تَعْيِينُ مُفْلِسٍ، وَمَنْ رَجَعَ فِيمَا ثَمَنُهُ مُؤَجَّلٌ، أَوْ فِي صَيْدٍ.....

ك: رَجَعْتُ فِي مَتَاعِي، أَوْ: أَخَذْتُهُ، أَوْ: اسْتَرْجَعْتُهُ، أَوْ: فَسَخْتُ الْبَيْعَ إِنْ كَانَ مَبِيعًا، (وَلَوْ مُتَرَاخِيًا)؛ كَرَجُوعِ أَبِي هَبَّةٍ، فَلَا يَحْصُلُ رَجُوعُهُ بِفَعْلٍ؛ كَأَخْذِ الْعَيْنِ، وَلَوْ نَوَى بِهِ الرُّجُوعَ (بِلا حَاكِمٍ)؛ لِثُبُوتِهِ بِالنَّصِّ؛ كَفَسْخِ الْمُعْتَقَةِ، (وَهُوَ)؛ أَي: رَجُوعُ مَنْ أَدْرَكَ مَتَاعَهُ عِنْدَ الْمُفْلِسِ، (فَسَخٌ)؛ أَي: كَالْفَسْخِ، وَقَدْ لَا يَكُونُ ثُمَّ عَقْدٌ يُفْسَخُ؛ كَاسْتِرْجَاعِ زَوْجِ الصَّدَاقِ إِذَا فَسَخَ النِّكَاحَ عَلَى وَجْهِ يُسْقِطُهُ؛ كَفَسْخِ الْمَرْأَةِ لَعَيْنِهِ قَبْلَ فَلْسِهَا، وَكَانَتْ بَاعَتْهُ وَنَحَوَهُ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهَا، وَإِلَّا؛ فَيَرْجِعُ إِلَى مُلْكِهِ قَهْرًا حَيْثُ اسْتَمَرَ فِي مُلْكِهَا بِصِفَتِهِ، (لَا يَحْتَاجُ) الْفَسْخُ (لِمَعْرِفَةٍ) مَرْجُوعٍ فِيهِ، (و) لَا إِلَى (قُدْرَةٍ) مُفْلِسٍ (عَلَى تَسْلِيمٍ) لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبَيْعٍ، (فَلَوْ رَجَعَ فِي) قِنْ (آبَقٍ؛ صَحَّ) رَجُوعُهُ، (وَصَارَ) الْآبَقُ (لَهُ)؛ أَي: الرَّاجِعُ؛ (فَإِنْ قَدَرَ)، الرَّاجِعُ عَلَى الْآبَقِ (أَخْذَهُ، وَإِنْ) عَجَزَ عَنْهُ، أَوْ (تَلَفَ) بِمَوْتٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ (فَد) هُوَ (مِنْ مَالِهِ)؛ أَي: الرَّاجِعُ؛ لِدُخُولِهِ فِي مُلْكِهِ بِالرُّجُوعِ، (وَإِنْ بَانَ تَلَفُهُ حِينَ رَجَعَ)؛ بِأَنْ تَبَيَّنَ مَوْتُهُ قَبْلَ رَجُوعِهِ؛ (بَطَلَ اسْتِرْجَاعُهُ)؛ أَي: ظَهَرَ بَطْلَانُهُ؛ لِفَوَاتِ مُحَلِّ الْفَسْخِ.

(وَإِنْ رَجَعَ بِشَيْءٍ اشْتَبَهَ بغيرِهِ)؛ بِأَنْ رَجَعَ فِي عَبْدٍ مِثْلًا، وَلَهُ عَيْدٌ، وَاخْتَلَفَ الْمُفْلِسُ وَرَبُّهُ فِيهِ؛ (قُدِّمَ تَعْيِينُ مُفْلِسٍ)؛ لِأَنَّهُ يُنْكَرُ دَعْوَى اسْتِحْقَاقِ الرَّاجِعِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ.

(وَمَنْ رَجَعَ)؛ أَي: أَرَادَ الرُّجُوعَ (فِيمَا)؛ أَي: بَيْعَ (ثَمَنُهُ مُؤَجَّلٌ، أَوْ فِي صَيْدٍ،

وهو مُخْرِمٌ لم يأخذه قَبْلَ حُلُولِهِ ولا حالَ إِحْرَامٍ، وَوُقِفَ، وَيَتَّجِهَ: لو تَلَفَ قَبْلَ فَمِنْ مُفْلِسٍ. ولا يَمْنَعُهُ نَقْصٌ، كَهْزَالٍ وَجُنُونٍ وَنَسْيَانٍ صَنْعَةٍ، .....

(وهو)؛ أي: الرَّاجِعُ (مُخْرِمٌ<sup>(١)</sup>)، لم يأخذه؛ أي: ما ثمنه مُؤَجَّلٌ (قَبْلَ حُلُولِهِ)، قال أحمدٌ: يكونُ ماله موقوفاً إلى أن يَحِلَّ دَيْنُهُ، فيختارُ الفسخُ أو التَّركُ<sup>(٢)</sup>؛ أي: فلا يُباعُ في الدَّيُونِ الحَالَّةِ؛ لتعلُّقِ حقِّ البائعِ بعينه.

(ولا) يأخذُ المُخْرِمُ الصَّيْدَ (حالَ إِحْرَامِهِ)؛ لأنَّ الرُّجُوعَ فيه تملكٌ له، ولا يجوزُ مع الإحرامِ؛ كسوائِهِ له، فإن كانَ البائعُ حَلالاً والمُفْلِسُ مُخْرِماً، لم يَمْنَعْ بائعُهُ أَخْذَهُ؛ لأنَّ المانعَ غيرُ مَوْجُودٍ فيه؛ (وَوُقِفَ) الصَّيْدُ إلى أن يَحِلَّ المُخْرِمُ؛ لأنه لا يدخلُ في مُلكِهِ ابتداءً بغيرِ إرْثٍ.

(ويَتَّجِهَ: لو تَلَفَ) ما ثمنه مُؤَجَّلٌ (قَبْلَ حُلُولِ أَجَلِهِ؛ (فَمِنْ) ضَمَانٍ (مُفْلِسٍ)، وهذا مفهومٌ مَنْصُوصٌ بالإمام، حيثُ قال: يكونُ ماله مَوْقُوفاً إلى أن يَحِلَّ دَيْنُهُ، فيختارُ الفسخُ أو التَّركُ، وهو مُتَّجِهٌ<sup>(٣)</sup>.

(ولا يَمْنَعُهُ)؛ أي: الرُّجُوعَ (نَقْصٌ) سِلْعَةٍ؛ (كَهْزَالٍ، وَجُنُونٍ، وَنَسْيَانٍ صَنْعَةٍ)، وَمَرَضٍ، وَتَزْوِيجٍ؛ لأنه لا يُخْرِجُهُ عن كونه عينَ ماله، ومتى أَخْذَهُ ناقصاً؛ فلا شيءَ لَهُ غيرُهُ، وإلا ضربَ بثمنِهِ مع الغرماء؛ لأنَّ الثمنَ لا يتقَسَّطُ على صِفَةِ سِلْعَةٍ من سَمَنِ أو هُزَالٍ أو نحوِهِما، فيصيرُ كَنَقْصِهِ؛ لتغيُّرِ الأَسْعارِ.

(١) في «ط، ق»؛ «محرمًا».

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤ / ٢٨٠).

(٣) أقول: اتجهه الشارح، وهو صريح في كلامهم، انتهى.

ولا صَبَغُ ثوبٍ أو قَصْرُهُ، ولو نَقَصَ بهما، خلافاً لهما، والزيادةُ بَصَبِغٍ  
أو قَصْرٍ لمفلسٍ، .....  
.....

(ولا) يَمْنَعُهُ أيضاً (صَبَغُ ثوبٍ أو قَصْرُهُ) وَلَتْ سَوِيْقٌ بَدْهْنٌ ؛ لبقاءِ الْعَيْنِ قائمةٌ  
مُشاهدةٌ لم يتغيَّر اسمُها، (ولو نَقَصَ) الثوبُ (بهما) ؛ أي: الصَّبِغِ والقَصْرِ، هذا  
المذهبُ، جزمَ به في «الهداية»<sup>(١)</sup>، و«المذهب»، و«الخلاصة»، و«الكافي»<sup>(٢)</sup>،  
و«الوجيز»، و«شرح ابن مُنَجِّجٍ»، وغيرهم ؛ لأنَّ هذا النقصَ نَقَصُ صِفَةٍ، فلا يَمْنَعُ  
الرُّجوعَ ؛ كِنِسيانِ صِفَةٍ، وهُزالِ عبدٍ.

قال صاحبُ «التلخيص» وغيره: هذا المذهبُ.

قال: الْمُؤَفَّقُ وَالشَّارِحُ: إِذَا صَبَغَ الثَّوبَ، أَوْ لَتَّ السَّوِيْقَ بَزَيْتٍ، فَقَالَ  
أَصْحَابُنَا: لِبَاعِ الثَّوبِ وَالسَّوِيْقِ الرُّجُوعُ فِي أَعْيَانِ أَمْوَالِهِمَا<sup>(٣)</sup>، (خلافاً لهما) ؛ أي:  
«المنتهى» و«الإقناع» ؛ حيثُ جَزَمَا بَعْدَ الرُّجُوعِ، ما لم يَنْقُصِ الثَّوبُ بهما<sup>(٤)(٥)</sup>.

(وَالزِّيَادَةُ) عَنْ قِيَمَةِ الثَّوبِ الْحَاصِلَةِ (بَصَبِغِهِ) (أَوْ قَصْرِهِ)، أَوْ عَنْ قِيَمَةِ السَّوِيْقِ  
بِاللَّتِّ، (لِلْمُفْلِسِ) ؛ لِأَنَّهَا حَصَلَتْ بِفَعْلِهِ فِي مُلْكِهِ، فَيَكُونُ شَرِيكاً لِلْبَائِعِ فِيمَا زَادَ عَنْ  
قِيَمَةِ الثَّوبِ وَالسَّوِيْقِ، فَإِنْ كَانَتْ الْقِصَارَةُ بِفَعْلِ الْمُفْلِسِ، أَوْ بِأَجْرَةٍ وَفَاها ؛ فَهُمَا  
شَرِيكَا فِي الثَّوبِ، فَإِنْ اخْتَارَ الْبَائِعُ دَفَعَ قِيَمَةَ الزِّيَادَةِ إِلَى الْمُفْلِسِ ؛ لَزِمَهُ قَبُولُهَا،  
لأنَّه يَتَخَلَّصُ بِذَلِكَ مِنْ ضَرَرِ الشَّرَكَةِ، وَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ بَيْعَ الثَّوبِ، وَأَخَذَ كُلَّ قَدَرِ حَقِّهِ ؛

(١) انظر: «الهداية» لأبي الخطاب (ص: ٢٧٣).

(٢) انظر: «الكافي» لابن قدامة (١٧٧/٢).

(٣) انظر: «المغني» لابن قدامة (٢٧٠/٤)، و«الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٢٨٠/٤).

(٤) أقول: قول شيخنا: (حيث . . . إلخ)، صوابه: حيثُ جَزَمَا بَعْدَ الرُّجُوعِ إِذَا نَقَصَ  
الثوبُ بهما، والمذهب ما قاله أصلا، فتأمل، انتهى.

(٥) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوحى (٤٨٢/٢)، و«الإقناع» للحجاوي (٣٩٦/٢).



ولو كان الصَّبْغُ والثوبُ لواحدٍ رَجَعَ في الثوبِ وحده، ويكونُ المفلسُ شريكاً بزيادةِ الصَّبْغِ، وَيَضْرِبُ رَبُّ الصَّبْغِ بَثْمَهُ مَعَ الغُرماءِ، ولا زيادةً منفصلةً، وهي لِرَاجِعٍ نَصٍّ عليه في وَلَدِ الجاريةِ ونَتَاجِ الدَّابَّةِ، واستظهرَ في «التَّنْقِيحِ» روايةً كَوْنُهَا لمفلسٍ، ويتجه: وهو الصحيح، . . . . .

كما لو كان الثوبُ بخمسةٍ، فصَارَ يُساوي ستةً، فللمفلسِ سُدُسُهُ، وللبائعِ خمسةُ أسداسِهِ، وإن كانَ العملُ من صانعٍ لم يَسْتَوْفِ أَجرَهُ، فله حَبْسُ الثوبِ على استيفاءِ أَجرَتِهِ، اقتصرَ عليه في «الشرح»<sup>(١)</sup>.

(ولو كان الصَّبْغُ والثوبُ لواحدٍ)، واشترَاهما منه، وصبغَ الثوبَ بالصَّبْغِ، وحُجِرَ عليه، (رجعَ) البائعُ (في الثوبِ وحده، ويكونُ المفلسُ شريكاً) للبائعِ (بزيادةِ الصَّبْغِ، وَيَضْرِبُ رَبُّ الصَّبْغِ بَثْمَهُ مَعَ الغُرماءِ)؛ كما لو كانا لاثنيين؛ (ولا) يمنعه (زيادةً منفصلةً)؛ كَثْمَرَةٍ وَكَسْبٍ وولَدٍ، نقصَ بها المبيعُ أو لم ينقصْ إن كانَ نقصَ صفةٍ؛ لأنه وجدَ عَيْنَ مالِهِ لم تنقصْ، ولم يتغيَّرِ اسمُها، (وهي)؛ أي: الزيادةُ (لِراجِعٍ) وهو البائعُ، (نصَّ عليه) الإمامُ أحمدُ (في وَلَدِ الجاريةِ، ونَتَاجِ الدَّابَّةِ)، وهو المذهبُ، اختاره أبو بكرٍ، والقاضي في «الجامع»، و«الخلاف»، وجزم به في «المنوّر»<sup>(٢)</sup>، و«مُنْتَخَبِ الْأَدَمِيِّ»، (واستظهر في «التنقيح» روايةً كونها)؛ أي: الزيادةُ المُنْفَصِلَةُ (للمفلسِ)<sup>(٣)</sup>، هذا ظاهرُ كلامِ الخِرَقِيِّ، واختيارُ ابنِ حامدٍ والقاضي في «روايته» و«المُجَرَّد»<sup>(٤)</sup>، والشريف، وأبي الخطَّاب في «خلافيهما»، وابنِ عقيلٍ.

(ويَتَّجُهُ: وهو) - أي: كونُ الزيادةِ للمفلسِ - (الصحيحُ) قال الشارحُ: هذا

(١) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤ / ٤٨١).

(٢) انظر: «المنور» للأدَمِيِّ (ص: ٢٦٩).

(٣) انظر: «التنقيح المشيع» للمرداوي (ص: ٢٠٥).

وَحَمَلَ الْمُؤَقَّ النَّصَّ عَلَى بَيْعِهَا حَالَ حَمْلِهَا، فَكَانَا مَبِيعَيْنِ. وَلَا غَرَسُ<sup>(١)</sup>  
أَرْضٍ يَبْعَثُ أَوْ بِنَاءٌ فِيهَا، فَإِنْ رَجَعَ قَبْلَ قَلْعٍ، وَاخْتَارَهُ غَرِيمٌ، ضَمِنَ  
نَقْصًا حَصَلَ بِقَلْعٍ، وَيُسَوِّي حُفْرًا، .....  
.....

أَصَحُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ<sup>(٢)</sup>؛ وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ»، قَالَ فِي «الْمَغْنِي»: وَهُوَ الصَّحِيحُ،  
وَقِيَاسُهُمْ عَلَى الْمُتَّصِلَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهَا تَتَّبِعُ فِي الْفُسُوحِ وَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ، بِخِلَافِ  
الْمُنْفَصِلَةِ، قَالَ: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي هَذَا خِلَافٌ؛ لظُهُورِهِ<sup>(٣)</sup>.

(وَحَمَلَ الْمُؤَقَّ) فِي «مُغْنِيهِ» (النَّصَّ) الْمَذْكُورَ فِي رَوَايَةِ حَنْبَلٍ؛ مِنْ كَوْنِ وَلَدٍ  
الْجَارِيَةِ وَنَتَاجِ الدَّائِبَةِ لِبَائِعٍ (عَلَى بَيْعِهَا حَالَ حَمْلِهَا، فَكَانَا مَبِيعَيْنِ) حِينَئِذٍ، وَلِهَذَا  
خَصَّ هَذَيْنِ بِالذِّكْرِ دُونَ بَقِيَّةِ النَّمَاءِ<sup>(٤)</sup>، وَهُوَ مُتَّجِهٌ<sup>(٥)</sup>.

(وَلَا) يَمْنَعُ رُجُوعَهُ (غَرَسُ أَرْضٍ يَبْعَثُ، وَبِنَاءٌ) حَدَثَ (فِيهَا)؛ لِأَنَّهُ أَدْرَكَ  
مَتَاعَهُ بَعَيْنُهُ؛ كَالثَّوْبِ إِذَا صُبِغَ، (فَإِنْ رَجَعَ) رَبُّ أَرْضٍ فِيهَا (قَبْلَ قَلْعٍ) غِرَاسٍ أَوْ  
بِنَاءٍ، (وَاخْتَارَهُ)؛ أَيِ: الْقَلْعِ (غَرِيمٌ، ضَمِنَ نَقْصًا حَصَلَ بِقَلْعٍ، وَيُسَوِّي حُفْرًا)،  
وَكَذَا لَوْ اشْتَرَى غَرَسًا وَغَرَسَهُ بِأَرْضِهِ، أَوْ أَرْضٍ اشْتَرَاهَا مِنْ آخَرٍ، ثُمَّ أَفْلَسَ، بِخِلَافِ  
مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ نَاقِصَةً، فَرَجَعَ فِيهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ فِي النَّقْصِ؛ لِأَنَّ النَّقْصَ كَانَ  
فِي مُلْكِ الْمُفْلِسِ، وَهَذَا حَدَثٌ بَعْدَ الرُّجُوعِ فِي الْعَيْنِ، فَلِهَذَا ضَمَّنُوهُ، وَيَضْرِبُ  
بِالنَّقْصِ مَعَ الْغُرْمَاءِ.

(١) فِي «ف»: «غِرَاس».

(٢) انْظُرْ: «الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» لِابْنِ أَبِي عَمْرٍ (٤/ ٤٧٨).

(٣) انْظُرْ: «الْمَغْنِي» لِابْنِ قِدَامَةَ (٤/ ٢٧٢).

(٤) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ (٤/ ٢٧٣).

(٥) أَقُولُ: ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَأَقَرَّهُ، وَهُوَ مُصَرَّحٌ بِهِ، انْتَهَى.

وَلْمُفْلِسِ مَعَ الْغُرْمَاءِ الْقَلْعُ، وَيُشَارِكُهُمْ رَاجِعٌ بِنَقْصِ أَرْضِهِ لِحُصُولِهِ  
بتخليصِ مِلْكٍ مفلِسٍ، وَيَضْرِبُ بِهِ مَعَ الْغُرْمَاءِ، فَإِنْ أَبَوْهُ لَمْ يُجْبَرُوا،  
ولرَاجِعِ الْقَلْعِ وَيَضْمَنُ النِّقْصَ، أَوْ أَخَذُ غَرْسٍ أَوْ بِنَاءٍ بِقِيمَتِهِ، فَإِنْ أَبَاهُمَا  
أَيْضاً سَقَطَ رَجوعُهُ، وَلَوْ اشْتَرَى أَرْضاً مِنْ شَخْصٍ، وَغِرَاساً مِنْ آخَرَ،  
فَغَرَسَهُ.....

(وَلْمُفْلِسِ مَعَ الْغُرْمَاءِ الْقَلْعُ) لَغَرْسٍ وَبِنَاءٍ، (وَيُشَارِكُهُمْ رَاجِعٌ) فِي الْأَرْضِ  
(ب) أَرَشٍ (نَقْصِ أَرْضِهِ؛ لِحُصُولِهِ) - أَي: النِّقْصِ - (بتخليصِ مِلْكٍ مفلِسٍ)، فَكَانَ  
عَلَيْهِ، (وَيَضْرِبُ بِهِ)؛ أَي: أَرَشِ النِّقْصِ (مَعَ الْغُرْمَاءِ)؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْغِرَاسِ  
وَلَا الْبِنَاءِ، (فَإِنْ أَبَوْهُ)؛ أَي: أَبَى الْمُفْلِسُ وَالْغُرْمَاءُ الْقَلْعَ، (لَمْ يُجْبَرُوا) عَلَيْهِ؛ لَوْضَعِهِ  
بِحَقٍّ، (و) حَيْثُ ذُكِرَ (لِرَاجِعٍ) فِي أَرْضِهِ (الْقَلْعُ) لِلْغِرَاسِ أَوْ الْبِنَاءِ، (وَيَضْمَنُ النِّقْصَ)،  
لَأَنَّهُمَا حَصَلَا فِي مُلْكِهِ لغيرِهِ بِحَقٍّ؛ كَالشَّفِيعِ وَالْمُعِيرِ، (أَوْ)؛ أَي: وَلِرَاجِعٍ (أَخَذُ  
غَرْسٍ أَوْ بِنَاءٍ بِقِيمَتِهِ)، وَيَضْمَنُ نَقْصَهُ؛ كَالْمُؤْجِرِ إِذَا أَخَذَ الْأَرْضَ وَفِيهَا غِرَاسٌ أَوْ  
بِنَاءٌ لِلْمُسْتَأْجِرِ، (فَإِنْ أَبَاهُمَا)؛ أَي: أَبَى مَنْ يَرِيدُ الرُّجُوعَ فِي الْأَرْضِ الْقَلْعَ مَعَ ضَمَانِ  
النِّقْصِ وَأَخَذَ الْغِرَاسِ أَوْ الْبِنَاءِ بِقِيمَتِهِ (أَيْضاً)؛ أَي مَعَ إِبَاءِ الْمُفْلِسِ وَالْغُرْمَاءِ الْقَلْعَ؛  
(سَقَطَ رَجُوعُهُ)؛ لِأَنَّهُ ضَرُرٌّ عَلَى الْمُفْلِسِ وَالْغُرْمَاءِ، وَلَا يُزَالُ الضَّرَرُّ بِالضَّرَرِ.

وَفَرَّقَ بَيْنَ الثَّوْبِ إِذَا صُبَّغَ حَيْثُ يَرْجِعُ رَبُّ الثَّوْبِ بِهِ، وَيَكُونُ شَرِيكاً لِلْمُفْلِسِ  
بِزِيَادَةِ الصَّبْغِ، وَبَيْنَ الْأَرْضِ إِذَا غُرِسَتْ أَوْ بُنِيَتْ حَيْثُ يَسْقُطُ رَجُوعُهُ بِإِبَاءِ مَا سَبَقَ،  
بَأَنَّ الصَّبْغَ يَتَفَرَّقُ فِي الثَّوْبِ، فَيَصِيرُ كَالصَّفَةِ فِيهِ، بِخِلَافِ الْغِرَاسِ وَالْبِنَاءِ فَإِنَّهُمَا  
أَعْيَانٌ مُتَمَيِّزَةٌ وَأَصْلَانِ فِي أَنْفُسِهِمَا، وَالثَّوْبُ لَا يُرَادُّ لِلإِبْقَاءِ، بِخِلَافِ الْغَرْسِ  
وَالْبِنَاءِ.

(وَلَوْ اشْتَرَى أَرْضاً مِنْ شَخْصٍ، وَ) اشْتَرَى (غِرَاساً مِنْ) شَخْصٍ (آخَرَ، فَغَرَسَهُ

فيها ولم يَزِدْ، فلكل الرجوع في ماله، ولذي أرض قَلْعٍ غِرَاسٍ بلا ضمانه<sup>(١)</sup>، وعكسه يَضْمَنُ نقص أرض، ولو زَرَعَ الأرض بقي الزرع لمفلسٍ مَجَاناً لحَصَادٍ، وإن مات البائع مَدِيناً أو حُجِرَ عليه فمُشْتَرٍ أَحَقُّ بمبيعه من الغرماء، ولو قَبَلَ.....

فيها)، ثم أفلس، (ولم يَزِدْ) الغِرَاسُ؛ (فلكل) من البائعَيْنِ (الرجوع في) عين (ماله)، ولذي أرض قَلْعٍ غِرَاسٍ بلا ضمانه؛ أي: الغِرَاسِ (ليبيعه مَقْلُوعاً، وعكسه) بأن قلعه بائعه (يضمّن) البائعُ أَرْضَ (نقص أرض) حصل بقلعه، وتلزمه تسوية الحُفَرِ، فإن بذل صاحبُ الغِرَاسِ قيمة الأرض لصاحبها؛ لم يُجْبَرْ على ذلك، وفي العكس إذا امتنع من القَلْعِ، له ذلك في الأصح.

(ولو زرع) المُشْتَرِي (الأرض) التي اشتراها، ثم أفلس المُشْتَرِي؛ (بقي الزرع لمفلسٍ مَجَاناً)؛ أي: بلا أَجْرَةٍ (لحَصَادٍ)؛ لعدم تعديّه في ذلك، فإن اتفق المُفْلِسُ والغرماء على التَّزْكِ أو القَطْعِ، جاز؛ فإن اختلفوا، وله قيمة بعد القَطْعِ، قُدِّمَ قول مَنْ يطلبه، قال في «المبدع»: إذا اشترى غِرَاساً، فغرسه في أرضه، ثم أفلس، ولم يَزِدْ الغِرَاسُ؛ فلبائعه الرجوع فيه، فإن أخذه؛ لزمه تسوية الأرض وأَرْضُ نَقْصِها، فإن بذل الغرماء والمُفْلِسُ له القيمة، لم يُجْبَرْ<sup>(٢)</sup> على قبولها، وإن امتنع من القَلْعِ، فبذلوا القيمة له لِيَمْتَلِكِهُ المُفْلِسُ، وأرادوا قلعه وضمان النقص؛ فلهم ذلك، وكذا لو أرادوا قلعه من غير ضمان النقص في الأصح<sup>(٣)</sup>.

(وإن مات البائع مَدِيناً أو حُجِرَ عليه؛ فمُشْتَرٍ أَحَقُّ بمبيعه من الغرماء ولو قبل

(١) في هامش «ح، ف»: «ليبيعه مقلوعاً».

(٢) في «ط، ق»: «يجبروا».

(٣) انظر: «المبدع» لابن مفلح (٤ / ٣٢١).

قَبْضِهِ، لَا إِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي مُفْلِسًا وَالسَّلْعَةُ بِيَدِ بَائِعٍ.

ويَتَجَهُّ: هَذَا فِي إِفْلَاسٍ طَرَأَ بَعْدَ شِرَاءٍ، وَإِلَّا فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي تَاسِعِ أَقْسَامِ الْخِيَارِ: أَنَّ ظَهْوَرَ إِعْسَارِ الْمُشْتَرِي يَثْبُتُ بِهِ الْفَسْخُ مُطْلَقًا، وَأَنَّ إِطْلَاقَ مَا مَرَّ مِنْ كَوْنِ مُفْلِسٍ وَبَائِعٍ حَيًّا إِلَى أَخْذِهَا مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا...

قَبْضِهِ) نَصًّا؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ بِالْبَيْعِ مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ، فَلَا يَمْلِكُ أَحَدٌ مُنَازَعَتَهُ فِيهِ؛ كَمَا لَوْ لَمْ يَمُتْ بَائِعُهُ مَدِينًا، (لَا إِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي مُفْلِسًا وَالسَّلْعَةُ بِيَدِ بَائِعٍ)؛ فَيَصِيرُ الْبَائِعُ أَسْوَةَ الْغُرَمَاءِ، يُضْرَبُ لَهُ مَعَهُمُ بِالْثَمَنِ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَخَذَهُ.

(وَيَتَجَهُّ هَذَا) الْمَذْكُورُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ الْمُشْتَرِي مُفْلِسًا... إِلَى آخِرِهِ: يُضْرَبُ لِلْبَائِعِ مَعَ الْغُرَمَاءِ (فِي إِفْلَاسٍ طَرَأَ بَعْدَ شِرَاءٍ، وَإِلَّا) يَطْرَأُ الْإِفْلَاسُ بَعْدَ الشِّرَاءِ، بَلْ كَانَ مُفْلِسًا قَبْلَ ذَلِكَ، وَجَهْلَ الْبَائِعِ ذَلِكَ، (فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي تَاسِعِ أَقْسَامِ الْخِيَارِ: أَنَّ ظَهْوَرَ إِعْسَارِ الْمُشْتَرِي) بِبَعْضِ الثَّمَنِ؛ (يَثْبُتُ بِهِ الْفَسْخُ مُطْلَقًا)؛ أَي: سَوَاءٌ هَرَبَ الْمُشْتَرِي، أَوْ لَمْ يَهْرَبْ، يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْمَجْدِ فِي «شَرْحِهِ»: لَوْ بَاعَ سِلْعَةً، فَبَانَ الْمُشْتَرِي مُفْلِسًا، وَالسَّلْعَةُ بِيَدِ الْبَائِعِ؛ فَهُوَ أَسْوَةُ الْغُرَمَاءِ، (و) يَتَجَهُّ أَيْضًا: (أَنَّ إِطْلَاقَ مَا مَرَّ) فِي الْخِيَارِ (مِنْ كَوْنِ مُفْلِسٍ وَبَائِعٍ حَيًّا إِلَى أَخْذِهَا)؛ أَي: السَّلْعَةُ (مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا)، وَهُوَ اتِّجَاهٌ حَسَنٌ<sup>(١)</sup>.

(١) أَقُولُ: قَالَ الشَّارِحُ: وَهُوَ مَتَجَهٌّ، بَلْ مَتَعَيْنٌ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ الْمَجْدِ: (لَوْ بَاعَ سِلْعَةً) إِلَى آخِرِ مَا نَقَلَهُ شَيْخُنَا، ثُمَّ قَالَ: (لَثَلَا يَتَنَاقَضُ كَلَامُهُمْ)، انْتَهَى. فَقَوْلُ شَيْخُنَا: (يُؤَيِّدُهُ) غَيْرُ ظَاهِرٍ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ تَأْيِيدٌ لَذَلِكَ، بَلْ يُحْمَلُ عَلَى مَا قَالَهُ الْمَصْنِفُ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَصَرَحَ بِهِ (م ص) فِي «حَاشِيَةِ الْمُنْتَهَى»، وَلَا يَرِدُ أَنَّ الْمُبِيعَ بَعْدَ مَوْتِهِ انْتَقَلَ لَوْرَثَتِهِ؛ لِإِمْكَانِ الْجَوَابِ بِأَنَّهُ ثَبِتَ لَهُ حَقُّ الْفَسْخِ قَبْلَ انْتِقَالِهَا لَوْرَثَتِهِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ طَرَأَ الْفُلْسُ، فَلَيْسَ لَهُ الْفَسْخُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ لَهُ حَقُّ فِيهِ، هَذَا الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ =

الثالث: أَنَّهُ يَلْزَمُ الْحَاكِمَ قَسْمُ مَالِهِ الَّذِي مِنْ جِنْسِ الدِّينِ، كَنَقْدٍ وَمَكِيلٍ،  
وَبَيْعُ مَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ فِي سُوقِهِ نَدْبًا، أَوْ غَيْرِهِ بِثَمَنِ مِثْلِهِ فَأَكْثَرُ - وَيَتَّجُهُ:  
وَبَدُونِهِ لَا يَصَحُّ - .....

(الثالث) من الأحكام المتعلقة بالحَجَرِ: (أنه يلزم الحاكم قَسْمُ مَالِهِ؛ أي: المُفْلِسِ (الذي من جنس الدِّينِ) الذي عليه (كَنَقْدٍ وَمَكِيلٍ) وتوزيعه فوراً على الغرماء، (و) أنه يلزمه (بيعُ ما ليس من جنسه) - أي: الدِّينِ - بنَقْدِ البلدِ أو غالبه رَوَاجًا، أو الأَصْلَحَ، أو الذي من جنس الدِّينِ، كما تقدّم في بيع الرهن (في سُوقِهِ نَدْبًا)؛ لأنه أكثر لطلبه وأحوط (أو غيره)؛ أي: غير سُوقِهِ؛ لأن الفرضَ تحصيلُ الثَمَنِ كالوكالة (بثمنٍ مثله)؛ أي: المبيع المُستَقَرَّ في وقته (فأكثر) منه إن حصل فيه راغبٌ.

(ويَتَّجُهُ: و) إن باعَهُ (بَدُونَهُ)؛ أي: دونِ ثمنٍ مثله؛ (فلا يَصِحُّ) البيعُ، قال في «الإنصاف»: بشرط أن يبيعه بثمنٍ مثله المُستَقَرَّ في وقته أو أكثر، ذكره الشيخُ

= كلامهم، لكن يُعَكِّرُ على هذا قولُ الشيخ عثمان في «حاشيته» بعد أن نقل عبارة (م ص) في «شرح المنتهى» المتضمنة لما في بعض «الحاشية»، فقال: وفيه إشارة إلى أنه لا معارضة بين ما هنا وما تقدّم؛ حيث حكموا هناك؛ أي: في (باب الخيار)، بأن له الفسخ، وهنا بأنه أسوة الغرماء؛ لأن ما هنا فيما إذا كان قد مات، وذلك فيما قبل، فتدبر، انتهى.

فهذا يفيد أنه في حالة الموت ليس للبائع الفسخ، ولو ثبت له حق به قبل انتقال الملك للورثة، ولو كان الإفلاس غير طارئ، وهو غير ظاهر؛ لأنه لا يظهر من كلام (م ص) في «الشرح»، ويخالف صريح ما في «حاشيته»، بل الظاهر ما قررناه أولاً، فتدبر وتأمل. والاتجاه الثاني يُؤخذ من الأول، وقول شيخنا، مُفسراً قول المصنف: (ما مر في الخيار) سبقُ قلم، بل مرّ في هذا الباب قريباً، انتهى.

وَقَسَمُهُ فَوْراً، وَيَتَّجُهُ: وَلِلْحَاكِمِ فِي غَيْرِ سَلَمٍ مَعَ رِضَاءِ مُفْلِسٍ وَغُرْمَاءَ  
تَعْوِيضُهُم بِالْقِيَمَةِ<sup>(١)</sup>، .....

تَقْيُ الدِّينَ وَغَيْرُهُ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>(٢)</sup>، وَلِأَنَّهُ مَخْجُورٌ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ، فَلَا  
يَتَصَرَّفُ لَهُ فِيهِ إِلَّا بِمَا فِيهِ حِظٌّ؛ كَمَالِ السَّفِيهِ، لَكِنْ مُقْتَضَى مَا يَأْتِي فِي (الْوَكَالَةِ) أَنَّهُ  
يَصِحُّ، وَيُضْمَنُ النِّقْصَ<sup>(٣)</sup>.

(وَقَسَمُهُ)؛ أَي: الثَّمَنِ (فَوْراً)؛ لِأَنَّ هَذَا جُلُّ الْمَقْصُودِ مِنَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ،  
وَتَأْخِيرُهُ مَطْلٌ وَظَلْمٌ لِلْغُرْمَاءِ، وَلَمَّا حَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مُعَاذٍ، بَاعَ مَالَهُ فِي دِينِهِ،  
وَقَسَمَ ثَمَنَهُ بَيْنَ غُرْمَائِهِ<sup>(٤)</sup>، وَلَفْعَلْ عَمْرٌ<sup>(٥)</sup>، وَلاَحْتِيَاجِهِ إِلَى قِضَاءِ دِينِهِ، فَجَازَ لِبَيْعِ  
مَالِهِ فِيهِ كَالسَّفِيهِ.

(وَيَتَّجُهُ: وَلِلْحَاكِمِ فِي غَيْرِ) دَيْنٍ (سَلَمٍ مَعَ رِضَا مُفْلِسٍ وَغُرْمَاءَ تَعْوِيضُهُم)؛  
أَي: الْغُرْمَاءِ (بِالْقِيَمَةِ) كَذَا قَالَ، وَعِبَارَةُ «الْإِقْنَاعِ»: فَإِنْ كَانَتْ دِيُونُهُمْ مِنْ جَنْسِ  
الْأَثْمَانِ، أَخَذَوْهَا، وَإِنْ كَانَ<sup>(٦)</sup> فِيهِمْ مَنْ دَيْنُهُ مِنْ جَنْسِ الْأَثْمَانِ، وَلَيْسَ فِي مَالِ  
الْمُفْلِسِ مِنْ جَنْسِهِ، وَرَضِيَ أَنْ يَأْخُذَ عِوَضَهُ مِنَ الْأَثْمَانِ، جَازَ<sup>(٧)</sup>، فَظَهَرَ أَنَّ الْإِيهَامَ

(١) سقط من «ح»: «ويتجه: وللحاكم... بالقيمة».

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٣٠٣ / ٥).

(٣) أقول: اتجهه الشارح، وقرر ما قرره شيخنا، وقول شيخنا: (لكن... إلخ) هي من قول (م ص) في «شرح الإقناع»، انتهى.

(٤) رواه الحاكم في «المستدرک» (٢٣٤٨)، والدارقطني في «سننه» (٢٣٠ / ٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤٨ / ٦).

(٥) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (٧٧٠ / ٢)، وابن أبي شيبه في «المصنف» (٢٢٩١٥).

(٦) سقط من «ق»: «أخذوها وإن كان».

(٧) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٣٩٧ / ٣).

خلافاً لهما فيما يؤهم، ويجوزُ تعويضُ مَنْ دينُهُ غيرُ نقدٍ به في غيرِ سَلَمٍ.  
وَسُنَّ إحضارُهُ البيعَ معَ غُرمائِهِ، وبدءُ بأقلِّه بقاءً كفاكِهِ، وأكثرِهِ  
كلفتَ كبهائِمَ، .....

في عبارة المُصنّف، وأما صاحبُ «المنتهى» فإنه لم يذكرْ هذه العبارةَ رأساً<sup>(١)</sup>؛ حيثُ  
لا محظورٌ في الاعتياضِ، (خلافاً لهما)؛ أي: لـ «الْمُتَّهَى» و«الإقناع»<sup>(٢)</sup> (فيما يؤهم).  
(وَسُنَّ إحضارُهُ)؛ أي: المُفلسِ (البيع)؛ أي: بيعَ مالِهِ؛ ليضبطَ الثَّمَنَ،  
ولأنه أعرفُ بالجيّد من متاعِهِ، فيتكلّمُ عليه، ولأنه أطيبُ لنفسِهِ، ووكيله كهُوَ،  
ولا يحتاجُ الحاكمُ إلى استئذانه في البيعِ؛ لأنه مَحْجُورٌ عليه لقضاءِ دينِهِ، فجازَ بيعُ  
مالِهِ بغيرِ إذنه؛ كالتَّجَرُّبِ، لكن يُسْتَحَبُّ إحضارُهُ أو وكيله (مع) إحضارِ (غُرمائِهِ)؛  
لأنه أطيبُ لقلوبِهِم، وأبعدُ للثُّمَةِ، ورُبَّما وجدَ أحدهمَ عينَ مالِهِ، أو رَغِبَ في  
شيءٍ فزادَ في ثمنِهِ.

(و) سُنَّ (بدءُ بأقلِّه)؛ أي: المالِ (بقاءً؛ كفاكِهِ)؛ لأن بقاءَهَا إضاعةٌ لها،  
(و) أن يبدأ بـ (أكثرِهِ كلفتَ كبهائِمَ)؛ لاحتياجِ بقائها إلى مُؤَنَةٍ، وهو مُعرَّضٌ للتلفِ،  
وعُهْدَةٌ مبيعٍ ظهرَ مُسْتَحَقّاً على مُفلسٍ فقط، ذكرَهُ في «الشرح»<sup>(٣)</sup>.

(١) أقول اتجه الاتجاه الشارحُ، ولم يتعرض لمناقشته، وهو الذي يظهر؛ لأن صاحبَ «المنتهى»  
قال: يلزم الحاكمَ قسمُ مالِهِ الذي من جنسِ الدِّينِ، ويَبِيعُ ما ليس من جنسه، وصاحبُ  
«الإقناع» قال: ويجب عليه ذلك إن كان مالُ المُفلسِ من غيرِ جنسِ الديونِ، فيوهم قولهما  
أنه ليس للحاكم تعويضُهم عن ذلك بالقيمة مع تراضي كلٍّ من المُفلسِ وجميعِ الغرماءِ،  
والبحث صريح في كلامهم، فما قرره شيخنا من المناقشة غير ظاهر، فتأمل، انتهى.

(٢) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوحى (٢/ ٤٨٤)، و«الإقناع» للحجاوي (٣/ ٣٩٧).

(٣) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٤/ ٤٩٩).



وإن زيدَ في السَّلعةِ مدَّةَ خيارٍ لَزِمَ الفسخُ، وبعدها فلا.

ويجبُ تركُ ما يحتاجُهُ مفلسٌ من سَكْنٍ وخادِمٍ لِمِثْلِهِ ما لم يكونا عينَ مالٍ غريمٍ، ويتجهُ احتمالُ: أو رهناً، ويشتري أو يتركُ له بَدَلَهُما، . . . .

(وإن زيدَ في السَّلعةِ مدَّةَ خيارٍ؛ لَزِمَ) أمينَ الحاكمِ (الفسخُ)؛ لأنه أمكنه بيعه بثمنٍ، فلم يَجْزُ إمضاؤه بدونه؛ كما لو زيدَ فيه قبلَ العقد، (و) إن زادَ في السَّلعةِ مَنْ لا يعلمُ بعقدِ البيعِ (بعدها)؛ أي: بعدَ مدَّةِ الخيارِ، (فلا) يلزمُ فسخُ العقدِ، لكن يُستحبُّ للمشتري الإقالة؛ لأنه مُعاوَنَةٌ على قضاءِ دينِ المُفلسِ ودفعِ حاجتِهِ.

(ويجبُ) على حاكمٍ أو أمينه (تركُ ما يحتاجُهُ مُفلسٌ من مَسْكِنٍ وخادِمٍ) صالحين (لِمِثْلِهِ)؛ لأنَّ ذلك ممَّا لا غنىَ له عنه، فلم يُبَّعْ في دينِهِ؛ كلباسِهِ وقُوَّتِهِ، وقوله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ»<sup>(١)</sup> قضيةٌ عَيْنٍ يحتملُ أنه لم يكن فيما وَجَدُوهُ مَسْكِنٌ ولا خادِمٌ، (ما لم يكونا)؛ أي: المَسْكِنُ<sup>(٢)</sup> والخادِمُ (عينَ مالٍ غريمٍ)؛ فله أخذُهُما؛ للخبرِ.

(ويَتَجَهُّ) بـ (احتمالٍ) قويٍّ: (أو) ما لم يكنِ المَسْكِنُ والخادِمُ (رَهْنًا)، فإن كانَ رَهْنًا، فللمُرْتَهِنِ استيفاءُ دينِهِ من ثَمَنِهِ؛ لتعلُّقِ حقِّ المُرتَهِنِ، فهو أقوى سَببًا من المُفلسِ، وهو مُتَّجِهٌ<sup>(٣)</sup>.

(ويشتري) للمُفلسِ بَدَلَهُما، (أو يتركُ له) من ماله<sup>(٤)</sup> (بَدَلَهُما)؛ دَفْعًا لحاجتِهِ،

(١) رواه مسلم (١٥٥٦)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) في «ط، ق»: «المفلس».

(٣) أقول: الاتجاه ليس في نسخة الشارح، ولم أر من صرح به، وتردده في ذلك حيث لم يجزم به للفرق؛ لأن تعلق الدين بعين الرهن ليس كتعلق حق الغريم بعين المال؛ لأنه يُقَوِّمُ، ويُدفعُ ثمنه من مال المفلس للمرتهن، ويترك له، فتأمل وتدبر، انتهى.

(٤) في «ط، ق»: «مال».

وَيُبَدِّلُ أَعْلَى بِصَالِحٍ، وَمَا يَتَّحِرُّ بِهِ، وَآلَةٌ مُحْتَرَفٍ، وَيَجِبُ لَهُ وَلِعَائِلَتِهِ أَدْنَى نَفَقَةٍ مِثْلِهِمْ، مِنْ مَأْكَلٍ وَمَشْرَبٍ وَكِسْوَةٍ، وَإِنَّمَا لَزِمَتْهُ نَفَقَةُ قَرِيبِهِ بِشَرْطٍ لِيَسَارِهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا فِي يَدِهِ، وَتَجْهِيْزُ مَيِّتٍ مِنْ مَالِهِ حَتَّى يُقْسَمَ، وَيُكَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ، وَقَدَّمَ فِي «الرَّعَايَةِ»: فِي وَاحِدٍ.

(وَيُبَدِّلُ أَعْلَى) مِمَّا يَصْلُحُ لِمِثْلِهِ مِنْ مَسْكَنِ، وَخَادِمٍ، وَثَوْبٍ، وَغَيْرِهِمَا (بِصَالِحٍ) لِمِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ أَحْظُ لِلْمُفْلِسِ وَالْغُرَمَاءِ.

(و) يَجِبُ أَنْ يُتْرِكَ لِلْمُفْلِسِ أَيْضاً (مَا)؛ أَي: شَيْءٌ مِنْ مَالِهِ (يَتَّحِرُّ بِهِ) إِنْ كَانَ تَاجِراً، (و) تُتْرَكُ لَهُ أَيْضاً (آلَةٌ مُحْتَرَفٍ) إِنْ كَانَ ذَا صَنْعَةٍ، قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ الْمَيْمُونِيُّ: يُتْرَكُ لَهُ قَدْرُ مَا يَقُومُ بِهِ<sup>(١)</sup> مَعَاشُهُ، وَبِإِبَاعِ الْبَاقِي<sup>(٢)</sup>، (وَيَجِبُ لَهُ)؛ أَي: الْمُفْلِسِ (وَلِعَائِلِهِ) مِنْ زَوْجَةٍ، وَوَلَدٍ، وَنَحْوِهِ (أَدْنَى نَفَقَةٍ مِثْلِهِمْ مِنْ مَأْكَلٍ وَمَشْرَبٍ وَكِسْوَةٍ) بَيَانٌ لِمَا يُنْفَقُ عَلَى مِثْلِهِمْ، (وَإِنَّمَا لَزِمَتْهُ)؛ أَي: الْمُفْلِسَ (نَفَقَةُ قَرِيبٍ بِشَرْطٍ) الْآتِي فِي النِّفَقَاتِ (لِيَسَارِهِ) حَالاً (بِالنِّسْبَةِ لِمَا فِي يَدِهِ) مِنْ مَالِهِ، فَإِذَا وُزِعَ عَلَى الْغُرَمَاءِ، وَلَمْ يَبْقَ لَهُ إِلَّا مَا يَكْفِيهِ، سَقَطَتْ.

(و) يَجِبُ (تَجْهِيْزُ) مِمَّنْ تَلْزُمُ الْمُفْلِسَ نَفَقَتُهُ غَيْرَ زَوْجَةٍ (مِنْ مَالِهِ)؛ أَي: الْمُفْلِسِ بِمَعْرُوفٍ (حَتَّى يُقْسَمَ) مَالُهُ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ بَاقٍ عَلَيْهِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ، (وَيُكَفَّنُ) الْمُفْلِسُ الذَّكَرُ وَمِمَّنْ تَلْزُمُهُ نَفَقَتُهُ مِنَ الذُّكُورِ (فِي ثَلَاثَةِ أَتْوَابٍ) بَيَاضٍ مِنْ قُطْنٍ مَلْبُوسٍ مِثْلُهُ فِي الْجُمُعِ وَالْأَعْيَادِ، وَالْأُنْثَى فِي خَمْسَةِ أَتْوَابٍ كَذَلِكَ، (وَقَدَّمَ فِي «الرَّعَايَةِ»): يُكَفَّنُ (فِي) ثَوْبٍ (وَاحِدٍ) اقْتِصَاراً عَلَى الْوَاجِبِ.

(١) سقطت من «ق».

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤ / ٢٨٨).

وأجرة دَلَالٍ ونَحْوِهِ لَمْ يَتَبَرَّعْ مِنَ الْمَالِ قَبْلَ قِسْمَةِ، وَإِنْ عَيَّنَ مَفْلَسٌ  
وغيرِهِمْ مُنَادِيًا غَيْرَ ثَقَّةٍ رَدَّهَ حَاكِمٌ، بِخِلَافِ بَيْعِ مَرْهُونٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَ  
تَعْيِينُهُمَا ضَمَّهُمَا إِنْ تَبَرَّعَا، وَإِلَّا قَدَّمَ مَنْ شَاءَ، وَيَبْدَأُ بِمَنْ جَنَى عَلَيْهِ قَبْلَ  
مَفْلَسٍ، فَيُعْطَى الْأَقْلَّ مِنْ ثَمَنِهِ أَوْ الْأَرْضِ، .....

(وأجرة دَلَالٍ ونَحْوِهِ) كِسْمَسَارٍ، وَكَيْالٍ، وَوَارِزٍ، وَحَمَالٍ، وَحَافِظٍ (لَمْ يَتَبَرَّعْ)  
وَاحِدٌ بَعْمَلِهِ (مَنْ الْمَالِ)؛ أَي: مَالِ الْمُفْلَسِ مُقَدَّمَةً عَلَى دُيُونِ الْغُرَمَاءِ (قَبْلَ قِسْمَةِ)؛  
لَأَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ عَلَى الْمُفْلَسِ؛ لِكَوْنِهِ طَرِيقًا إِلَى وِفَاءِ دَيْنِهِ.

(وَإِنْ عَيَّنَ مُفْلَسٌ وَغَرِيمٌ) وَاحِدًا كَانَ أَوْ جَمَاعَةً (مُنَادِيًا)؛ أَي: سِمَسَارًا (غَيْرَ  
ثَقَّةٍ؛ رَدَّهَ حَاكِمٌ، بِخِلَافِ بَيْعِ مَرْهُونٍ) عَيَّنَ رَاهِنٌ وَمُرْتَهِنٌ لَهُ مُنَادِيًا؛ لَأَنَّ لِلْحَاكِمِ  
نَظْرًا فِي بَيْعِ مَالِ الْمُفْلَسِ؛ لِاحْتِمَالِ ظُهُورِ غَرِيمٍ، بِخِلَافِ الْمَرْهُونِ، (فَإِنْ اخْتَلَفَ  
تَعْيِينُهُمَا) بَأَن عَيَّنَ الْمُفْلَسُ زَيْدًا، وَالْغَرِيمُ عَمْرًا مِثْلًا، وَكُلُّ مِنْهُمَا ثَقَّةٌ؛ (ضَمَّهُمَا)  
حَاكِمٌ (إِنْ تَبَرَّعَا) بَعْمَلِهِمَا؛ لِأَنَّهُ أَسْكَنُ لِقَلْبِ كُلِّ مَنْ غَيْرِ ضَرَرٍ عَلَى أَحَدٍ، (وَإِلَّا)  
بَأَن لَمْ يَتَبَرَّعَا وَلَا أَحَدُهُمَا؛ (قَدَّمَ) الْحَاكِمُ (مَنْ شَاءَ) مِنْهُمَا، فَإِنْ تَطَوَّعَ أَحَدُهُمَا  
قَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ أَوْفَرُ.

(وَيُبْدَأُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ؛ أَي: يَبْدَأُ الْحَاكِمُ فِي قَسْمِ مَالِهِ (بِمَنْ جَنَى عَلَيْهِ)  
- حُرًّا كَانَ أَوْ قَنًّا - (قَبْلَ مُفْلَسٍ)؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّهِ بِعَيْنِ الْجَانِي بِحَيْثُ يَفُوتُ بِفَوَاتِهِ، بِخِلَافِ  
مَنْ جَنَى عَلَيْهِ الْمُفْلَسُ؛ فَإِنَّهُ أَسْوَأُ الْغُرَمَاءِ؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّهِ بِذِمَّتِهِ، (فَيُعْطَى) بِالْبِنَاءِ  
لِلْمَفْعُولِ (الْأَقْلَّ مِنْ ثَمَنِهِ)؛ أَي: الْجَانِي، (أَوْ) الْأَقْلَّ مِنَ (الْأَرْضِ)، فَإِنْ كَانَ ثَمَنُهُ  
عَشْرَةً، وَأَرْضُ الْجَنَايَةِ اثْنِي عَشَرَ؛ أُعْطِيَ الْعَشْرَةَ؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّهِ بِعَيْنِهِ فَقَطْ، وَإِنْ كَانَ  
بِالْعَكْسِ؛ أُعْطِيَ أَيْضًا الْعَشْرَةَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ إِلَّا أَرْضَ الْجَنَايَةِ، وَيُرَدُّ الْبَاقِي لِلْمُقْسَمِ،  
مَا لَمْ تَكُنِ الْجَنَايَةُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ أَوْ أَمْرِهِ؛ فَعَلَيْهِ أَرْضُ الْجَنَايَةِ كُلُّهَا، وَيُضْرَبُ بِهِ مَعَ

ثم بَمَنْ عِنْدَهُ رَهْنٌ فَيُخَصَّ بِثَمَنِهِ، فَإِنْ بَقِيَ دَيْنٌ حَاصَصَ الْغُرْمَاءُ، وَإِنْ فَضَلَ عَنْهُ رُدٌّ عَلَى الْمَالِ، ثُمَّ بَمَنْ لَهُ عَيْنٌ مَالٍ أَوْ اسْتَأْجَرَ عَيْنًا مِنْ مُفْلِسٍ قَبْلَ حَجَرٍ، فَيَأْخُذُهَا وَتُبَاعُ مَسْلُوبَةً، وَإِنْ بَطَلَتْ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ ضُرِبَ لَهُ بِمَا بَقِيَ، .....

الْغُرْمَاءُ كَمَا لَوْ كَانَ السَّيِّدُ هُوَ الْجَانِي؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ إِذَنْ كَالْآلَةِ.

(ثُمَّ) يُبْدَأُ (بِمَنْ عِنْدَهُ رَهْنٌ) لِأَزْمٍ مِنَ الْغُرْمَاءِ (فَيُخَصَّ) - بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ - (بِثَمَنِهِ) إِنْ كَانَ بِقَدْرِ دَيْنِهِ أَوْ أَقَلَّ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِعَيْنِ الرَّهْنِ وَذِمَّةِ الرَّاهِنِ، بِخِلَافِ بَقِيَةِ الْغُرْمَاءِ، (فَإِنْ بَقِيَ) لِلْمُرْتَهِنِ (دَيْنٌ) بَعْدَ ثَمَنِ الرَّهْنِ؛ (حَاصَصَ) الْمُرْتَهِنُ (الْغُرْمَاءُ) بِالْبَاقِي؛ لِمُسَاوَاتِهِ لَهُمْ فِيهِ، (وَإِنْ فَضَلَ عَنْهُ)؛ أَيِ: الدَّيْنِ شَيْءٌ مِنْ ثَمَنِ الرَّهْنِ؛ (رُدٌّ) الْفَاضِلُ (عَلَى الْمَالِ)؛ لِأَنَّهُ انْفَكَّ مِنَ الرَّهْنِ بِالْوَفَاءِ، فَصَارَ كَسَائِرِ مَالِ الْمُفْلِسِ.

(ثُمَّ) يُبْدَأُ (بِمَنْ لَهُ عَيْنٌ مَالٍ) اشْتَرَاهَا مِنْهُ الْمُفْلِسُ أَوْ نَحْوُهُ، فَيَأْخُذُهَا بِشُرُوطِهِ الْمَتَقَدِّمَةِ، (أَوْ) كَانَ (اسْتَأْجَرَ عَيْنًا)؛ كَعَبْدٍ وَدَارٍ (مِنْ مُفْلِسٍ قَبْلَ حَجَرٍ) عَلَيْهِ، (فَيَأْخُذُهَا)؛ لِاسْتِيفَاءِ نَفْعِهَا مُدَّةَ إِجَارَتِهِ؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّهِ بِالْعَيْنِ وَالْمَنْفَعَةِ، وَهِيَ مَمْلُوكَةٌ لَهُ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ، وَكَذَا مُؤَجَّرٌ نَفْسُهُ لِلْمُفْلِسِ، ثُمَّ حُجِرَ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَمْضِيَ مِنْ<sup>(١)</sup> مُدَّةِ الْإِجَارَةِ شَيْءٌ؛ فَلَهُ فَسْخُ الْإِجَارَةِ؛ لِدُخُولِهِ فِيهَا سَبَقَ.

(وَتُبَاعُ) الْعَيْنُ الْمُؤَجَّرَةُ بِاتِّفَاقِ الْغُرْمَاءِ مَعَ الْمُفْلِسِ عَلَى بَيْعِهَا (مَسْلُوبَةً) الْمَنْفَعَةِ؛ لِبَقَاءِ الْإِجَارَةِ بِحَالِهَا، وَإِنْ طَلَبَ بَعْضُهُمُ الْبَيْعَ فِي الْحَالِ، وَبَعْضُهُمُ التَّأْخِيرَ إِلَى انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ، قُدِّمَ مَنْ طَلَبَ الْبَيْعَ فِي الْحَالِ، (وَإِنْ بَطَلَتْ) الْإِجَارَةُ فِي أَوَّلِ الْمُدَّةِ، أَوْ قَبْلَ دُخُولِهَا؛ ضُرِبَ لَهُ بِمَا عَجَّلَهُ مِنَ الْأَجْرَةِ، وَ(فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ) لِنَحْوِ مَوْتِ الْعَبْدِ، أَوْ انْهَادِ الدَّارِ، (ضُرِبَ لَهُ)؛ أَيِ: الْمُسْتَأْجِرِ (بِمَا بَقِيَ) لَهُ مِنْ

(١) سقطت من «ق».

ثم يُقَسَّمُ الباقي عَلَى قَدَرِ ديونٍ مَن بَقِيَ، وَلَا يَلْزَمُهُمْ بَيَانُ أَنْ لَا غَرِيمَ سِوَاهُمْ - وَيَتَجَهُّ: وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ تَخْلِيفُهُمْ - ثُمَّ إِنْ ظَهَرَ رَبُّ حَالٍ رَجَعَ عَلَى كُلِّ غَرِيمٍ بِقِسْطِهِ.....

أُجْرَةٌ عَجَلَهَا؛ كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ دَابَّتَهُ أَوْ عَبْدَهُ لَعَمَلٍ مَعْلُومٍ فِي الذِّمَّةِ، ثُمَّ مَاتَا. (ثُمَّ يُقَسَّمُ) الْحَاكِمُ (الْبَاقِي) مِنَ الْمَالِ (عَلَى قَدَرِ دِيُونٍ مَن بَقِيَ) مِنْ غُرْمَائِهِ؛ تَسْوِيَةً لَهُمْ، وَمُرَاعَاةَ لِكَمِّيَّةِ حُقُوقِهِمْ؛ فَإِنْ قَضَى حَاكِمٌ أَوْ مُفْلِسٌ بَعْضَهُمْ؛ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُمْ شُرَكَاءُ؛ فَلَمْ يَصِحَّ اخْتِصَاصُهُمْ دُونَهُ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ دَيْنُهُ غَيْرُ نَقْدٍ، وَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِهِ مِنْ جِنْسِهِ، وَلَمْ يَرْضَ بِأَخْذِ عَوَضِهِ نَقْدًا؛ اشْتَرَى لَهُ بِحِصَّتِهِ مِنَ النَقْدِ مِنْ جِنْسِ دَيْنِهِ؛ كَدَيْنِ سَلَمٍ<sup>(١)</sup>.

(وَلَا يَلْزَمُهُمْ)؛ أَي: الْغُرْمَاءُ الْحَاضِرِينَ (بَيَانُ أَنْ لَا غَرِيمَ سِوَاهُمْ)؛ لَخَفَائِهِ غَالِبًا؛ لِأَنَّهُ مَعَ كَوْنِ الْأَصْلِ عَدَمَ الْغَرِيمِ؛ فَإِنَّ الَّذِي يَقْبِضُهُ كُلُّ غَرِيمٍ لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فَوْقَ حَقِّهِ، بِخِلَافِ الْوَارِثِ؛ فَإِنَّهُ يَسْتَفِيزُ أَمْرَهُ، وَلَا يَخْفَى غَالِبًا، فَلَا يَعْسُرُ بَيَانُهُ وَلَا إِنْكَارُ وُجُودِهِ، وَلِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَأْخُذَ مَلَكٌ غَيْرَهُ، فَاحْتِيطَ بِزِيَادَةِ اسْتِظْهَارِهِ. (وَيَتَجَهُّ: وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ تَخْلِيفُهُمْ)؛ أَي: الْغُرْمَاءُ عَلَى أَنْ لَا غَرِيمَ سِوَاهُمْ؛ لَجَوَازِ وُجُودِ غَرِيمٍ لَا يَعْلَمُونَهُ. وَهُوَ مُتَّجِهٌ<sup>(٢)</sup>.

(ثُمَّ<sup>(٣)</sup> إِنْ ظَهَرَ رَبُّ) دَيْنٍ (حَالٍ، رَجَعَ عَلَى كُلِّ غَرِيمٍ بِقِسْطِهِ)؛ أَي: بِقَدَرِ

(١) فِي «ط، ق»: «مُسْلِم»، وَالْمَعْنَى: «وَكَذَا لَوْ كَانَ دَيْنُ سَلَمٍ فَيُسْتَرَى لَهُ بِحِصَّتِهِ مِنَ الْمُسْلَمِ فِيهِ». انْظُرْ: «شَرْحُ مَتْنِ الْإِرَادَاتِ» (٢/ ١٦٨)، وَ«كَشَافُ الْقِنَاعِ» (٣/ ٤٣٢)، كَلَاهِمَا لِلْبَهْوتِيِّ.

(٢) أَقُولُ: ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَاتَّجَهَهُ؛ وَلَمْ أَرِ مِنْ صَرَحَ بِهِ، وَهُوَ مُقْتَضَى تَعْلِيلِهِمْ، فَتَأَمَّلْ، انْتَهَى.

(٣) سَقَطَ مِنْ «ق».

ولم تُنْقَضِ الْقِسْمَةُ، وَمَنْ دَيْنُهُ مُؤَجَّلٌ لَا يَحِلُّ وَلَا يَوْقَفُ لَهُ، وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْغُرَمَاءِ إِذَا حَلَّ، .....

حَصَّتِهِ؛ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَاضِرًا لَقَاسَمَهُمْ، فَيُقَاسَمُ إِذَا ظَهَرَ؛ كغريمٍ يظهرُ بعدَ قَسَمِ مَالِهِ (ولم تُنْقَضِ الْقِسْمَةُ)؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَأْخُذُوا زَائِدًا عَنْ حَقِّهِمْ، وَإِنَّمَا تَبَيَّنَ مَزَاحِمَتُهُمْ فِيمَا قَبَضُوهُ مِنْ حَقِّهِمْ، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَظَاهَرُ كَلَامِهِمْ: يَرْجِعُ <sup>(١)</sup> عَلَى مَنْ أَتْلَفَ مَا قَبَضَهُ بِحَصَّتِهِ <sup>(٢)</sup>، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي «الْإِنْصَافِ» <sup>(٣)</sup>، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا قَبَضَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ شَيْئًا مِنَ الدَّيْنِ الْمُشْتَرَكِ عَلَى مَا يَأْتِي، وَلَعَلَّ الْفَرْقَ أَنَّ بِالْحَجَرِ تَعَلَّقَ حَقُّ جَمِيعِ الْغُرَمَاءِ بِمَالِهِ، فَتَخْصِيصُ بَعْضِهِمْ بَاطِلٌ، بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْقَبْضِ مِنَ الْمُشْتَرَكِ؛ إِذَا الْمَدِينُ فِيهَا غَيْرُ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ، وَفِي «فَتَاوَى الْمُؤَفَّقِ»: لَوْ وَصَلَ مَالُ الْغَائِبِ، فَأَقَامَ رَجُلٌ بَيْنَةً أَنْ لَهُ عَيْنًا، وَأَقَامَ الْآخَرُ بَيْنَةً، إِنْ طَالِبَا جَمِيعًا اشْتَرَكَا، وَإِنْ طَالِبَ أَحَدُهُمَا اخْتَصَرَ بِهِ؛ لِاخْتِصَاصِهِ بِمَا يُوجِبُ التَّسْلِيمَ، وَعَدَمِ تَعَلُّقِ الدَّيْنِ بِمَالِهِ. قَالَ صَاحِبُ «الْفُرُوعِ»: وَمَرَادُهُ: وَلَمْ يُطَالَبْ أَصْلًا، وَإِلَّا شَارَكَهُ مَا لَمْ يَقْبُضَهُ <sup>(٤)</sup>.

(وَمَنْ دَيْنُهُ مُؤَجَّلٌ) مِنَ الْغُرَمَاءِ (لَا يَحِلُّ) نَصًّا، فَلَا يُشَارِكُ ذَوِي الدَّيْنِ الْحَالَةَ؛ لِأَنَّ الْأَجَلَ حَقٌّ لِلْمُفْلِسِ، فَلَا يَسْقُطُ بِفَلْسِهِ كَسَائِرِ حُقُوقِهِ، وَلَا يُوجِبُ الْفَلْسُ حُلُولَ مَا عَلَيْهِ؛ كَالْإِغْمَاءِ، (وَلَا يُوقَفُ) مِنْ مَالِ الْمُفْلِسِ (لَهُ)؛ أَيِ: لِمَنْ دَيْنُهُ مُؤَجَّلٌ، (وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْغُرَمَاءِ) بِشَيْءٍ (إِذَا حَلَّ) دَيْنُهُ؛ لِعَدَمِ مُلْكِهِ الطَّلَبَ بِهِ حِينَ الْقِسْمَةِ،

(١) سقط من «ق».

(٢) انظر: «الفرع» لابن مفلح (٦/٤٧٣).

(٣) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٥/٣١٦).

(٤) انظر: «الفرع» لابن مفلح (٦/٤٧٣).

ويُشارِكُ مَجْنِيٍّ عَلَيْهِ قَبْلَ حَجَرٍ وَبَعْدَهُ، لَا مَنْ عَامَلَهُ بَعْدَ حَجَرٍ، وَلَا يَحِلُّ مُوَجَّلٌ بِجُنُونٍ أَوْ مَوْتٍ إِنْ وَثَّقَ وَرَثَتُهُ، وَيَتَّجَهُ: أَوْ وَلِيٍّ مَجْنُونٍ، . . . .

وكذا مَنْ تَجَدَّدَ لَهُ دَيْنٌ بَعْدَ الْقِسْمَةِ بِجَنَائِيَةٍ.

(وَيُشَارِكُ مَنْ حَلَّ دَيْنُهُ قَبْلَ قِسْمَةٍ فِي الْكُلِّ)؛ أَي: كُلِّ الْمَالِ الْمَقْسُومِ؛ كَذَيْنٍ تَجَدَّدَ عَلَى الْمُفْلِسِ بِجَنَائِيَةٍ قَبْلَ الْقِسْمَةِ، (و) يُشَارِكُ مَنْ حَلَّ دَيْنُهُ (فِي أَثْنَائِهَا)؛ أَي: الْقِسْمَةِ (فِيمَا بَقِيَ) مِنْ مَالِ الْمُفْلِسِ، دُونَ مَا قُسِمَ، (وَضُرِبَ لَهُ)؛ أَي: الَّذِي حَلَّ دَيْنُهُ فِي أَثْنَاءِ الْقِسْمَةِ (بِكُلِّ دَيْنِهِ) الَّذِي حَلَّ، (و) يُضْرَبُ (لِغَيْرِهِ)؛ أَي: مَنْ أَخَذَ شَيْئًا قَبْلَ حُلُولِ الْمُوَجَّلِ (بِبَقِيَّتِهِ)؛ أَي: بِقِيَّةِ دَيْنِهِ.

(وَيُشَارِكُ مَجْنِيٍّ عَلَيْهِ) مِنْ مُفْلِسٍ غُرْمَاءَهُ (قَبْلَ حَجَرٍ وَبَعْدَهُ) قَبْلَ قِسْمَةٍ، أَوْ فِي أَثْنَائِهَا، بِجَمِيعِ أَرْشِ الْجَنَائِيَةِ؛ لِثُبُوتِ حَقِّ مَجْنِيٍّ عَلَيْهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، وَلَمْ يَرْضَ بِتَأْخِيرِهِ، فَإِنْ أَوْجِبَتِ الْجَنَائِيَةُ قِصَاصًا، فَعَفَا وَلِيُّهَا إِلَى مَالٍ أَوْ صَالَحَهُ الْمُفْلِسُ عَلَى مَالٍ، شَارَكَ أَيْضًا؛ لِثُبُوتِ سَبَبِهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ؛ أَشْبَهَ مَا لَوْ أَوْجِبَتِ الْمَالُ.

(وَلَا) يُشَارِكُ مَجْنِيٍّ عَلَيْهِ (مَنْ عَامَلَهُ)؛ أَي: الْمُفْلِسَ (بَعْدَ حَجَرٍ) عَلَيْهِ؛ لِدُخُولِهِ عَلَى بَصِيرَةٍ.

(وَلَا يَحِلُّ) دَيْنُ (مُوَجَّلٍ بِجُنُونٍ) كِإِغْمَاءِ (أَوْ)؛ أَي: وَلَا يَحِلُّ بـ (مَوْتٍ)؛ لِحَدِيثِ: «مَنْ تَرَكَ حَقًّا أَوْ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ»<sup>(١)</sup>، وَالْأَجَلُ حَقٌّ لِلْمَيِّتِ، فَيُنْقَلُ لَوَرَثَتِهِ (إِنْ وَثَّقَ وَرَثَتُهُ) رَبِّ الدَّيْنِ - (وَيَتَّجَهُ: أَوْ) وَثَّقَ (وَلِيٍّ مَجْنُونٍ) جُنُونًا مُطَبِّقًا؛ بِحَيْثُ إِنَّهُ صَارَ مَيْتُوسًا مِنْ إِفَاقَتِهِ، لَكِنْ قَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بَأَنَّ الْمَجْنُونَ يُحَجَرُ عَلَى مَالِهِ، وَيُحْفَظُ عَنِ الضَّيَاعِ، فَإِذَا حَلَّ الْمُوَجَّلُ يُوفَّى، وَلَا كَذَلِكَ الْمَيِّتُ، فَإِنَّهُ يُورَّعُ مَالُهُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ،

(١) رواه البخاري (٢١٧٦)، ومسلم (١٦١٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أو أجنبي الأقل من الدين أو التركة، ويختص بها رب حال، فإن تعدّر  
توثق، أو لم يكن وارث، حل، ولا يمنع دين انتقالها.....

فاحتاج رب الدين للتوثقة؛ لئلا يضيع ماله عند حلول أجله<sup>(١)</sup> - (أو) وثق  
(أجنبي) رب الدين (الأقل من الدين أو التركة)، فإن لم يوثق بذلك حل؛ لأن  
الورثة قد لا يكونون مليئين، ولم يرخص بهم الغريم، فيؤدي إلى فوات الحق، ولو  
ضمنه ضامن وحل على أحدهما بموته؛ لم يحل على الآخر.

قال الشيخ تقي الدين في الأجرة المؤجلة: لا تحل بالموت في أصح قولي  
العلماء، وإنما قلنا: يحل الدين؛ لأن حلولها مع تأخير استيفاء المنفعة ظلم<sup>(٢)</sup>.

فإن مات من عليه حال ومؤجل، والتركة بقدر الحال أو أقل، فإن لم يوثق  
المؤجل؛ حل واشتركا، وإن وثقه الورثة أو أجنبي لم يترك لرب المؤجل شيء،  
(ويختص بها)؛ أي: التركة (رب) دين (حال)، ويوفى رب المؤجل إذا حل من  
الوثيقة.

(فإن تعدّر توثق)؛ أي: لم يوثق وارث، حل؛ لما تقدم، (أو لم يكن) للميت  
(وارث) معين؛ (حل) المؤجل، ولو ضمنه الإمام للغرماء؛ لئلا يضيع.

(ولا يمنع دين) لله أو لآدمي على ميت يحيط بالتركة، أو لا<sup>(٣)</sup>، (انتقالها)؛

(١) أقول: ذكره الشارح وقال: لا يحل الدين بجنون، ولو لم يوثق الولي، والتفصيل في مسألة  
الميت فقط، فليتأمل، انتهى.

قلت: بحث المصنف يخالف ما صرح به غيره، وإنما يجري على قول ضعيف، انتهى.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣٠ / ١٥٥).

(٣) في «ط، ق» زيادة: «يمنع».



لورثته، ويأتي في (القسمة)، ويتعلق حقُّ الغرماء بها كلها لله أو آدمي، ثبت في الحياة أو بعد الموت، كحفر بئر قبله، والدين باقٍ بذمة ميت في التركة حتى يُوفى، ويصح تصرف وارث فيها بشرط ضمان الأقل من الدين أو التركة، .....

أي: التركة (لورثة)؛ لأن تعلقه بالمال لا يزيل المُلْك في حق الجاني والراهن والمفلس، فلم يمنع نقله، (ويأتي) لهذا البحث تنمة (في) (الوصايا) وفي آخر باب (القسمة، ويتعلق حقُّ الغرماء بها)؛ أي: التركة (كلها) سواء كان الحق فيها (لله) كالحج (أو لآدمي)، وسواء (ثبت<sup>(١)</sup> في الحياة)؛ أي: حياة المفلس، (أو) تجدد (بعد الموت)؛ أي: موته بسبب يقتضي الضمان؛ (كحفر بئر) تعدياً (قبله)؛ أي: الموت، وكوضع حجر تعدياً، فتلف بذلك شيء بعد موت حافر وواضع تعلق بتركته، (والدين باقٍ بذمة ميت)؛ لِمَا تقدّم من قوله ﷺ: «الآن بردت جلدته»<sup>(٢)</sup>، متعلق (في التركة حتى يُوفى) منها، أو من غيرها.

(ويصح تصرف وارث فيها)؛ أي: التركة ببيع وغيره؛ لانتقالها إليهم؛ كتصرف السيد بالعبد الجاني، وإنما يجوز لهم التصرف (بشرط ضمان)، قاله القاضي، وأما صحة التصرف: فلا تتوقف على الضمان؛ كما هو المتبادر من عبارة «المبدع»، و«شرح المنتهى» وغيرهما؛ حيث قالوا: فإن تصرفوا فيها؛ صح، ويضمن الورثة إذا تصرفوا في التركة<sup>(٣)</sup> (الأقل من الدين، أو) قيمة (التركة)؛

(١) في «ق»: «أثبت».

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٣٣٠)، وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (١٦٧٣)، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) انظر: «المبدع» لابن مفلح (٤/ ٣٣٧)، و«شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٢/ ١٦٩).

فَإِنْ تَعَدَّرَ وَفَاءً فُسِّخَ تَصَرُّفٌ. وَلَيْسَ لَضَامِنٍ مَاتَ مَضْمُونُهُ مَطَالِبَةُ رَبِّ حَقٌّ بِقَبْضِهِ مِنْ تَرْكَةِ مَضْمُونٍ أَوْ يُبْرَثُهُ.

وَيَلْزَمُ الْحَاكِمَ إِجْبَارُ مُفْلِسٍ مُحْتَرِفٍ عَلَى إِجْبَارِ نَفْسِهِ فِيمَا يَلِيقُ بِهِ لَبَقِيَّةَ دَيْنِهِ، .....

لأنه الواجب عليهم؛ كما لو باع السيد عبده الجاني، أو النصاب الذي وجبت فيه الزكاة، (فإن تعدر وفاء) الدين بعد تصرفهم في التركة؛ (ففسخ تصرفهم)، إلا إن كان التصرف بعق؛ فلا يفسخ، وعليهم الأقل من قيمته أو الدين؛ كما لو أعتق السيد الجاني، والراهن الرهن.

(وليس لضامن) إذا (مات مضمونه مطالبة رب حق قبضه)؛ أي: الدين المضمون فيه (من تركة مضمونه) ليرأ الضامن، (أو) أن (يبرثه)؛ أي: الضامن من الضمان؛ كما لو لم يمت الأصل.

(ويلزم الحاكم إجبار مفلسٍ مُحْتَرِفٍ) كَحَدَّادٍ، وَنَجَّارٍ، وَحَائِكٍ (على) الكسب، أو (إجبار نفسه)، وإن كان له صنائع، أُجْبِرَ على إجبار نفسه (فيما يليق به)؛ (ل) يوفي (بقية دينه) بعد قسمة ما وجد من ماله؛ لحديث سُرَّقَ، وكان سُرْقُ دخل المدينة، وذكر أن وراءه مالاً، فداينته الناس، وركبته ديون، ولم يكن وراءه مالٌ فسَمَّاهُ سُرْقاً، وباعه النبي ﷺ بِخَمْسَةِ أَبْعَرَةٍ، رواه الدارقطني<sup>(١)</sup>، والخُرُّ لَا يُبَاعُ، فعَلِمَ أنه تباعُ منافعه<sup>(٢)</sup>؛ إذ المنافع تجري مجرى الأعيان في صحّة العقد عليها،

(١) رواه الدارقطني في «سننه» (٦٢/٣)، والحاكم في «المستدرک» (٦٢/٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥٠/٦). وجاء في هذه المصادر أنه باعه بأربعة أبعره.

(٢) في «ط، ق»: «منافعة».

كَوْقَفٍ وَأُمٌّ وَلَدٍ يَسْتَغْنِي عَنْهُمَا، مَعَ بَقَاءِ الْحَجْرِ عَلَيْهِ، لَا امْرَأَةً عَلَى نِكَاحٍ، .....

وتحريم أخذ الزكاة، وثبوت الغنى بها، فكذا في وفاء الدّين بها، والإجارة عقد معاوضة فأجبر عليها لبيع ماله؛ و(ك) إجارة (وقف وأُمٌّ ولدٍ يستغني عنهما)؛ لأنه قادرٌ على وفاء دينه، فلزمه؛ كمالك ما يقدر على الوفاء منه، ولا يُعارضه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]؛ لعدم دخوله فيها؛ لأنه في حكم الأغنياء في حرمان الزكاة، وسقوط نفقته عن قريبه، ووجوب نفقة قريبه عليه<sup>(١)</sup>، وحديث مسلم: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ»<sup>(٢)</sup> قضية عين، ولم يثبت أنه كان لذلك المدين حرفة يكتسب بها ما يفضل عن نفقته؛ ودعوى نسخ حديث سرق لا دليل عليه، إن لم يثبت أن بيع الحر كان جائزاً في شرعنا، وحمل لفظ يبعه على بيع منافع أسهل من حمله على بيع رقبته المحرم، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه شائع كثير، وقول مشتريه: أعتقته؛ أي: من حقّي عليه، ولذلك قال: فأعتقوه؛ أي: الغرماء وهم لا يملكون إلا الدّين عليه.

(مَعَ بَقَاءِ الْحَجْرِ عَلَيْهِ)؛ أي: المُفْلِسُ الْمُؤَجَّرُ لِنَفْسِهِ، أَوْ وَقْفِهِ، أَوْ أُمٌّ وَلَدِهِ لِقَضَاءِ بَقِيَّةِ الدّينِ، أَوْ حَكَمَ الْحَاكِمُ بِفَكِّ حَجَرِهِ.

و(لَا) تُجَبِّرُ (امْرَأَةً) مُفْلِسَةً (عَلَى نِكَاحٍ) - وَلَوْ رَغِبَ فِيهَا - بِمَا تُوفِي بِهِ دِينَهَا؛ لأنه يترتب عليه بالنكاح ما قد تعجز عنه.

(١) سقطت من «ق».

(٢) رواه مسلم (١٥٥٦)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

ولا مَنْ لَزِمَهُ حَجٌّ أَوْ كَفَّارَةٌ، وَيَحْرُمُ إجبارُهُ على قبولِ نحوِ هبةٍ، ولو مِنْ وَلَدِهِ، وَصَدَقَةٍ وَوَصِيَّةٍ وَتَزْوِيجِ أُمٍّ وَلَدٍ وَخُلْعٍ وَرَدِّ مَبِيعٍ، وإمضاءه فِي خِيَارٍ، .....

(ولا) يُجْبَرُ (مَنْ لَزِمَهُ حَجٌّ أَوْ كَفَّارَةٌ) بِالْعِتْقِ لو احترفَ أو أَجَرَ نَفْسَهُ، على أنْ يَحْصَلَ مِنْ<sup>(١)</sup> حِرْفَتِهِ ما يُحْجُّ بِهِ أو يُكْفَرُ، ولا على إيجارِ نَفْسِهِ لذلك؛ لأنَّ مَالَهُ لا يُبَاعُ فِيهِ، ولا تُجْرَى فِيهِ الْمَنَافِعُ مُجْرَى الْأَعْيَانِ، وأما لو وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ وَالْكَفَّارَةُ، فَتَهَاوَنَ حَتَّى أَفْلَسَ؛ فَإِنَّهُ يُجْبَرُ على ذلك؛ لَجَرِيَانِ الْمَنَافِعِ هُنَا مَجْرَى الْأَعْيَانِ.

(وَيَحْرُمُ إجبارُهُ)؛ أَي: الْمَدِينِ الْمُفْلِسِ (على قَبُولِ نحوِ هبةٍ، ولو مِنْ وَلَدِهِ، و) على قَبُولِ (صَدَقَةٍ، و) قَبُولِ (وَصِيَّةٍ)؛ لِمَا فِيهِ مِنْ ضَرَرٍ تَحْتَمِلُ الْمِنَّةُ، بخلافِهِ على الصَّنْعَةِ<sup>(٢)</sup>.

(و) لا يُجْبَرُ الْمُفْلِسُ على (تَزْوِيجِ أُمٍّ وَلَدِهِ) لوفاءِ دَيْنِهِ مِمَّا يَأْخُذُ مِنْ مَهْرِهَا، ولو لم يَكُنْ يَطُوقُهَا؛ لِأَنَّهُ يُحْرَمُهَا عَلَيْهِ بِالنِّكَاحِ، وَيُعَلِّقُ حَقَّ الزَّوْجِ بِهَا. (و) يَحْرُمُ إجبارُهُ على (خُلْعٍ) زَوْجَتِهِ على عَوَضٍ يُوفِي مِنْهُ دَيْنَهُ؛ لِأَنَّهُ يُحْرَمُهَا عَلَيْهِ، وَقَدْ يَكُونُ لَهُ إِلَيْهَا مِثْلٌ.

(و) لا يُجْبَرُ على (رَدِّ مَبِيعٍ) لَعَيْبٍ، أو خِيَارِ شَرِطٍ، ونحوِهِ، (و) لا على (إمضاءه فِي خِيَارٍ) ولو كان فِيهِ حَظٌّ؛ لِأَنَّهُ إِتِمَامٌ تَصَرَّفَ سَابِقٍ على الْحَجَرِ، فلا يُحْجَرُ عَلَيْهِ فِيهِ.

(١) فِي «ط، ق»: «على».

(٢) فِي «ط، ق»: «الصفة».

وَأَخَذَ دِيَّةً عَنْ قَوْدٍ، وَلَا يَمْلِكُ أَجْنَبِيٌّ وِفَاءَ دَيْنِهِ مُتَبَرِّعاً بِلَا رِضَاهُ، وَلَا يَمْلِكُ  
الْحَاكِمُ قَبْضَ ذَلِكَ بِلا إِذْنِهِ، وَيَنْفَكُ حَجْرُهُ بِوَفَاءٍ بِلا حَاكِمٍ، وَيَصِحُّ الْحُكْمُ  
بِفَكِّهِ مَعَ بَقَاءِ بَعْضٍ، فَلَوْ طَلَبُوا إِعَادَتَهُ لَمَا بَقِيَ لَمْ يُجِبْهُمْ.....

(و) لَا يُجْبَرُ عَلَى (أَخَذِ دِيَّةٍ عَنْ قَوْدٍ) وَجِبَ لَهُ بِجَنَائِيَّةٍ عَلَيْهِ، أَوْ عَلَى قَنِّهِ  
أَوْ مُورَّثِهِ؛ لِأَنَّهُ يُفَوِّتُ الْمَعْنَى الَّذِي وَجِبَ لَهُ الْقِصَاصُ، ثُمَّ إِنْ اقْتَصَرَ فَلَا شَيْءَ  
لِلْغُرْمَاءِ، وَإِنْ عَفَا عَلَى مَالٍ؛ ثَبَتَ وَتَعَلَّقَ بِهِ دَيْنُهُمْ، وَلَهُ الْعَفْوُ مَجَانًّا، خِلَافًا  
لِـ «الْإِقْنَاع»<sup>(١)</sup>.

(وَلَا يَمْلِكُ أَجْنَبِيٌّ وِفَاءَ دَيْنِهِ)؛ أَي: الْمَدِينِ (مُتَبَرِّعاً) بِذَلِكَ (بِلا رِضَاهُ)؛  
أَي: الْمَدِينِ، (وَلَا يَمْلِكُ الْحَاكِمُ قَبْضَ ذَلِكَ)؛ أَي: مَا ذُكِرَ مِنْ هِبَةٍ وَصَدَقَةٍ وَنَحْوِهَا  
لِلْمَدِينِ لَوْفَاءَ دَيْنِهِ (بِلا إِذْنِهِ)؛ أَي: الْمَدِينِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِجْبَارَهُ عَلَيْهِ؛ فَلَمْ يَمْلِكْ  
فَعَلَهُ عَنْهُ.

(وَيَنْفَكُ حَجْرُهُ)؛ أَي: الْمُفْلِسِ (بِوَفَاءٍ) دَيْنِهِ (بِلا) حُكْمٍ (حَاكِمٍ) بِفَكِّهِ؛ لِزَوَالِ  
الْمَعْنَى الَّذِي شَرَعَ لَهُ الْحَجْرُ، وَالْحُكْمُ يَدُورُ مَعَ عَلَيْهِ.

(وَيَصِحُّ الْحُكْمُ بِفَكِّهِ)؛ أَي: الْحَجْرِ (مَعَ بَقَاءِ بَعْضٍ) الدَّيْنِ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ  
بِفَكِّهِ مَعَ بَقَاءِ بَعْضٍ الدَّيْنِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ فَرَاغِ مَالِهِ وَالنَّظَرِ فِي الْأَصْلَحِ  
مَعَ بَقَاءِ الْحَجْرِ وَفَكِّهِ، وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَنْفَكُ مَعَ بَقَاءِ بَعْضٍ الدَّيْنِ بِدُونِ حُكْمٍ؛ لِأَنَّهُ  
ثَبَتَ بِحُكْمٍ، فَلَا يَزُولُ إِلَّا بِهِ؛ لِاحْتِيَاجِهِ إِلَى نَظَرٍ وَاجْتِهَادٍ.

(فَلَوْ طَلَبُوا)؛ أَي: غُرْمَاءُ مَنْ فُكَّ حَجْرُهُ (إِعَادَتَهُ) عَلَيْهِ (لَمَا بَقِيَ) مِنْ دَيْنِهِمْ؛  
(لَمْ يُجِبْهُمْ) الْحَاكِمُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْفَكْ حَجْرُهُ حَتَّى لَمْ يَبْقَ لَهُ شَيْءٌ، فَإِنْ ادَّعَوْا أَنَّ بِيَدِهِ

(١) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٢/ ٤٠٣).

وإن استدان فحجر عليه تشارك غرماء الحجر الأول والثاني، ومن فليس ثم استدان لم يجبس، وإن أبى مفلس أو وارث الحلف مع شاهد له بحق لم يجبر، وليس لغرماء الحلف، كزوجة تحلف لإثبات ملك زوج لنفقتها. الرابع: انقطاع الطلب عنه، .....

مالاً ويئنون سببه؛ سأل الحاكم عنه، فإن أنكر، حلف وخلى سبيله، وإن أقر وقال: هو لفلان وأنا وكيله أو عامله؛ سأل الحاكم إن كان حاضراً، فإن صدقه، فله بيمينه، وإن أنكره، أعيد الحجر بطلبهم، وإن كان المقر له غائباً، أقر بيد المفلس إلى أن يحضر، ويسأله.

(وإن استدان) من فك حجره وعليه بقيّة دين؛ (فحجر عليه) ولو بطلب أرباب الديون التي لزمته بعد فك الحجر، (تشارك غرماء الحجر الأول و) غرماء الحجر (الثاني) في ماله الموجود إذن؛ لتساويهم في ثبوت حقوقهم في ذمته؛ كغرماء الميت، إلا أن الأولين يضرب لهم بقيّة ديونهم، والآخرين بجميعها.

(ومن فليس) بالبناء للمفعول (ثم استدان لم يجبس) نصاً؛ لوضوح أمره، وإن كان للمفلس أو الميت حق له به شاهد واحد، وحلف المفلس، أو الوارث معه؛ ثبت المال، وتعلقت به حقوق الغرماء؛ كسائر أمواله، (وإن أبى مفلس أو) أبى (وارث الحلف مع شاهد له)؛ أي: المفلس أو الوارث (بحق)؛ لم يجبر، وليس لغرماء المفلس أو الميت (الحلف)؛ لإثباتهم ملكاً لغيرهم تتعلق به حقوقهم بعد ثبوته له، فلم يجز؛ (كزوجة تحلف لإثبات ملك زوجها؛ ل) تعلق (نفقتها به)، وإنما لم يجبر المفلس ولا الوارث على الحلف؛ لأننا لا نعلم صدق الشاهد.

الحكم (الرابع: انقطاع الطلب عنه)؛ أي: المفلس؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وهو خبر بمعنى الأمر؛ أي: فأنظروه

فَمَنْ أَقْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ شَيْئًا وَلَوْ غَيْرَ عَالَمٍ بِحَجَرٍ لَمْ يُشَارِكِ الْغَرْمَاءَ، وَلَمْ يَمْلِكْ طَلَبُهُ حَتَّى يَنْفَكَ حَجْرُهُ، لَكِنْ إِنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ أَخَذَهَا، إِنْ جَهِلَ الْحَجَرُ عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ.

\* \* \*

### فصل

وَمَنْ دَفَعَ مَالَهُ - وَيَتَّجُهُ: وَلَوْ.....

إِلَى مَيْسَرَةٍ، وَلِحَدِيثٍ: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>، وَرُويَ «وَلَا سَبِيلَ لَكُمْ عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>، (فَمَنْ أَقْرَضَهُ)؛ أَي: الْمُفْلِسَ (أَوْ بَاعَهُ شَيْئًا، وَلَوْ غَيْرَ عَالَمٍ بِحَجْرِهِ، لَمْ يُشَارِكِ الْغَرْمَاءَ، وَلَمْ يَمْلِكْ طَلَبُهُ) بِبَدَلِ الْقَرْضِ، أَوْ ثَمَنِ الْمَبِيعِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي أَتْلَفَ مَالَهُ بِمُعَامَلَتِهِ مَنْ لَا شَيْءَ مَعَهُ (حَتَّى يَنْفَكَ حَجْرُهُ)؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّ غَرْمَائِهِ حَالَ الْحَجَرِ بِعَيْنِ مَالِهِ، (لَكِنْ إِنْ وَجَدَ) الْمُقْرِضُ أَوْ الْبَائِعُ (عَيْنَ مَالِهِ)؛ فَلَهُ أَخَذَهَا) إِنْ جَهِلَ أَنَّهُ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَا (كَمَا مَرَّ) مَفْصَلًا؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ.

(فصل)

فِي الْحَجَرِ لِحَظِّ نَفْسِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ

وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥]، وَأُضِيفَ الْأَمْوَالُ إِلَى الْأَوْلِيَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ مُدَبَّرُوهَا.

(وَمَنْ دَفَعَ مَالَهُ) بِاخْتِيَارِهِ، (وَيَتَّجُهُ: وَلَوْ) كَانَ الدَّافِعُ الْمَحْجُورَ عَلَيْهِ

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٥٦ / ١٨)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السنن الكبرى» (٥٠ / ٦)، مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِيهِ: «خَلُّوا عَنْهُ، فَلَيْسَ لَكُمْ عَلَيْهِ سَبِيلٌ».

محجوراً - بعقْدٍ أو لا إلى محجورٍ عليه لحظَّ نفسه كصغيرٍ ومجنونٍ  
وسفيه رجَعَ في باقٍ، وما تَلَفَ زَمَنَ حَجَرٍ فعَلَى مالِكِهِ، عَلِمَ بِحَجَرٍ أو  
لا، ويتَّجِه: ولا يطالبونَ دُنْيَا وأُخْرَى.....

(مَحْجُوراً) عليه لَحَظُهُ، فَتَلَفَ؛ فلا يَضْمَنُ، كذا قال<sup>(١)</sup>، وفي «شرح الإقناع»: وإذا  
دفعَ مَحْجُورٌ عليه لَحَظُهُ مَالَهُ لِمَحْجُورٍ عليه لَحَظُهُ، فَتَلَفَ؛ فالظاهرُ: أنه مَضْمُونٌ  
على المَدْفُوعِ له؛ لأنَّه لا تَسْلِيْطَ مِنَ المَالِكِ، وقد تَلَفَ بفعلِ القابضِ له بغيرِ  
حَقٍّ، فَضَمِنَهُ؛ لأنَّه إِتْلَافٌ يَسْتَوِي فِيهِ الكَبِيرُ والصَّغِيرُ، والعَمْدُ والسَّهْوُ، ولم أرَهُ  
منقولاً<sup>(٢)</sup>.

أقول: بل هو منقولٌ مُصَرَّحٌ به في كتاب «مغني ذوي الأفهام» لابن عبد الهادي.  
(بعقْدٍ)؛ كبيع وإجارة، (أو لا) بعقْدٍ؛ كوديعة وعارية (إلى مَحْجُورٍ عليه لَحَظٌ  
نفسه؛ كصغيرٍ وسفيهٍ ومجنونٍ؛ رجَعَ) الدافعُ (في باقٍ) من ماله؛ لبقاءِ مُلْكِهِ عليه،  
(وما تَلَفَ) منه بنفسه؛ كَمَوْتٍ قِنٍّ أو حَيَوَانٍ، أو بفعلِ مَحْجُورٍ عليه (زَمَنَ حَجَرٍ)؛  
كقَتْلِهِ له، (فد) هو (على مالِكِهِ) غيرُ مَضْمُونٍ؛ لأنَّه سَلَّطَ عليه بِرِضَاهُ، (عَلِمَ) الدافعُ  
(بِحَجَرٍ) المَدْفُوعِ إليه (أو لا)؛ لتفريطه؛ لأنَّ الحَجَرَ في مَظَنَّةِ الشُّهْرَةِ.

(ويتَّجِه: ولا يطالبونَ)؛ أي: الصغيرُ والمجنونُ والسفيهُ بما أتلَفوه عَمْدًا أو  
خَطَأً (دُنْيَا ولا أُخْرَى)؛ لعدَمِ خِطَابِهِمْ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ، وهذا غيرُ ظاهرٍ في السَّفِيهِ،  
إلا أن يُقال: إنَّه لم يَثْبُتْ عليه حَقٌّ في الدُّنْيَا يُطَالَبُ به في الآخِرَةِ، وإن حَرَّمَ عليه

(١) أقول: نقل هنا شيخنا عبارة «شرح الإقناع»، وصريح كلام ابن عبد الهادي في كتابه «مغني  
ذوي الأفهام»: أنه مضمونٌ، انتهى.

(٢) انظر: «كشف القناع» للبهوتي (٣/ ٤٤٣).



وَتُضْمَنُ جَنَايَةُ وَإِتْلَافُ مَا لَمْ يُدْفَعْ إِلَيْهِمْ، وَمَنْ أَعْطَوْهُ مَا لَا ضَمَنَهُ حَتَّى يَأْخُذَهُ وَلِيُّهُ، لَا إِنْ أَخَذَهُ مِنْهُمْ لِيَحْفَظَهُ؛ كَأَخِذٍ مَغْصُوباً لِيَحْفَظَهُ لِرَبِّهِ وَلَمْ يُفَرِّطْ، وَمَنْ بَلَغَ رَشِيداً أَوْ.....

الإِتْلَافُ لَتَكْلِيفِهِ، فَيَكُونُ مُتَّجِهاً<sup>(١)</sup>.

(وَتُضْمَنُ)؛ أي: يُضْمَنُ مُحْجُوراً عَلَيْهِمْ لِحَظِّ أَنْفُسِهِمْ (جَنَايَةُ) عَلَى نَفْسٍ أَوْ طَرَفٍ وَنَحْوِهِ عَلَى مَا يَأْتِي تَفْصِيلُهُ فِي (الْجَنَايَاتِ)، (و) يُضْمَنُ (إِتْلَافُ مَا لَمْ يُدْفَعْ إِلَيْهِمْ) إِذَا أُلْفُوهُ؛ لِأَنَّهُ تَفْرِيطٌ مِنَ الْمَالِكِ، وَالْإِتْلَافُ يَسْتَوِي فِيهِ الْأَهْلُ وَغَيْرُهُ.

(وَمَنْ أَعْطَوْهُ)؛ أي: الْمَحْجُورُ عَلَيْهِمْ لِحَظِّهِمْ (مَالاً) مِنْ غَيْرِ إِذْنِ أَوْلِيَائِهِمْ؛ (ضَمَنَهُ) أَخَذَهُ؛ لَتَعْدِيهِ بِقَبْضِهِ مِمَّنْ لَا يَصِحُّ مِنْهُ دَفْعُ (حَتَّى يَأْخُذَهُ وَلِيُّهُ)؛ أي: وَلِيُّ الدَّافِعِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَصِحُّ قَبْضُهُ، وَ(لَا) يُضْمَنُ؛ أي: الْمَالُ (إِنْ أَخَذَهُ<sup>(٢)</sup> مِنْهُمْ)؛ أي: الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّفِيهِ (لِيَحْفَظَهُ) لَهُمْ مِنَ الضَّيَاعِ، (كَأَخْذِهِ) (مَغْصُوباً)<sup>(٣)</sup> مِنْ غَاصِبِهِ أَوْ غَيْرِهِ (لِيَحْفَظَهُ لِرَبِّهِ، وَلَمْ يُفَرِّطْ)؛ فَلَا يَضْمَنُهُ؛ لِأَنَّهُ مُحْسِنٌ بِالْإِعَانَةِ عَلَى رَدِّ الْحَقِّ لِمُسْتَحِقِّهِ، فَإِنْ فَرَّطَ ضَمِنَ.

(وَمَنْ بَلَغَ) مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَخُنْثَى (رَشِيداً) أَنْفَكَ الْحَجْرَ عَنْهُ، (أَوْ) بَلَغَ

(١) أقول: قولُ المصنف: (ويُتَجَه . . إلخ)، تقدَّم في (الجهاد) أن ما لا يطالب به في الدنيا لا يطالب به في الآخرة، وتقدم ما فيه مزيد بيان، وكلامهم هنا يقتضيه؛ لأنهم قالوا: لأن المالك سلطهم على ذلك برضاه، وذكره الشارح، وقرر نحوه مما قرره شيخنا، وقيل: يضمن السفیه، واختاره جمع، وصوبه في «الإنصاف»، انتهى.

(٢) سقط من «ق»: «إِنْ أَخَذَهُ».

(٣) في «ط، ق»: «إِنْ أَخَذَهُ» بدل «كَأَخَذَ مَغْصُوباً».

مجنوناً أو سفِيهاً ثم عقلَ ورشَدَ انفكَّ الحَجْرُ عنه بلا حُكْمٍ، وأُعْطِيَ ماله، وسُنَّ بإذنٍ قاضٍ وبيِّنَةٍ، لا قَبْلَ ذلك بحالٍ، ولو صارَ شَيْخاً، وبلوغُ ذَكَرٍ بِإِمْناءٍ أو تمامِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، أو نباتِ شَعْرِ خَشِنٍ . . . .

(مَجْنُوناً، أو) بلغَ (سَفِيهاً، ثُمَّ عقلَ؛ انفكَّ حَجْرُهُ)؛ لقوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ يَزْنُونَ﴾ [النساء: ٦]، ولأنَّ الحَجْرَ عليه إِنَّمَا كَانَ لَعَجْزِهِ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ حِفْظاً لَهُ، وقد زالَ، فَيَزُولُ الحَجْرُ لزوالِ عِلَّتِهِ، (بِلا حُكْمٍ) بفكِّه، وسواءُ رَشَدِهِ الوليُّ أو لا؛ لأنَّ الحَجْرَ عليهما لا يحتاجُ إلى حُكْمٍ، فَيَزُولُ بدُونِهِ؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦]، واشترائطُ الحكمِ زيادةُ تمنعِ الدَّفْعِ عندَ وُجودِ ذلك، وهو خلافُ النصِّ، (وأُعْطِيَ) من انفكَّ عنه الحَجْرُ (ماله) للآيةِ، (وسُنَّ) إعطاؤه ماله (بِإِذْنِ قاضٍ، و) إَشهادِ (بَيِّنَةٍ) بِرُشْدِهِ، ودُفْعِ لِيَأْمَنَ التَّبِعَةُ، و(لا) يُعْطَى ماله (قَبْلَ ذلك بحالٍ ولو صارَ شَيْخاً)، روى الجوزْجانيُّ في «المُترجم» قال: كانَ القاسمُ بْنُ مُحَمَّدٍ يَلي أَمْرَ شَيْخٍ من قُرَيْشٍ ذِي أَهْلٍ وَمَالٍ؛ لَضَعْفِ عَقْلِهِ.

(و) يَحْصُلُ (بِلوغُ ذَكَرٍ بِإِمْناءٍ) باحتلامٍ أو غيرِهِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ﴾ [النور: ٥٩]، (أو تمامِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً)؛ لحديثِ ابنِ عمرَ: عُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أَحَدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمْ يُجِزْنِي، وَعُرِضَتْ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً فَأَجَازَنِي. متفقٌ عليه<sup>(١)</sup>، وفي روايةِ البيهقيِّ بِإِسْنادٍ حَسَنِ: فَلَمْ يُجِزْنِي، وَلَمْ يَرِنِي بِلُغْتِ<sup>(٢)</sup>، (أو نباتِ شَعْرِ خَشِنٍ)؛

(١) رواه البخاري (٢٥٢١)، ومسلم (١٨٦٨ / ٩١).

(٢) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥٥ / ٦).

حَوْلَ قُبْلِهِ، وَأُنْثَىٰ بِذَلِكَ وَبَحِيضٍ، وَحَمْلُهَا دَلِيلُ إِنْزَالِهَا، فَإِذَا وَلَدَتْ،  
حُكِمَ بِبُلُوغِهَا مِنْذُ سِتَّةِ أَشْهُرٍ - وَيَتَجَهُّ: هَذَا إِنْ عَاشَ، وَإِلَّا رُجِعَ لَخَبْرَةِ  
النِّسَاءِ.....

أي: يَسْتَحِقُّ أَخْذَهُ بِالْمُوسَى، لَا زَعَبٍ ضَعِيفٍ (حَوْلَ قُبْلِهِ)؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ  
وَالسَّلَامُ لَمَّا حَكَّم سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ، حَكَمَ بِأَنْ تُقْتَلَ مُقَاتِلَتُهُمْ، وَتُسَبَّى  
ذُرَارِيَهُمْ، وَحَكَمَ بِأَنْ يُكْشَفَ عَنْ مُؤْتَزِرِيهِمْ، فَمَنْ أَنْبَتَ فَهُوَ مِنَ الْمُقَاتِلَةِ، وَمَنْ لَمْ  
يُنْبِتِ أَلْحَقُوهُ بِالذَّرِّيَّةِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «لَقَدْ حَكَمَ بِحُكْمِ اللَّهِ مِنْ فَوْقِ  
سَبْعَةِ أَرْفَعَةٍ<sup>(١)</sup>»، مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

(و) بُلُوغُ (أُنْثَى بِذَلِكَ)؛ أَي: الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ بُلُوغُ الذَّكَرِ، (و) تَزِيدُ عَلَيْهِ  
(بَحِيضٍ)؛ لِحَدِيثٍ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ<sup>(٣)</sup>،  
(وَحَمْلُهَا دَلِيلُ إِنْزَالِهَا)؛ لِإِجْرَاءِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَادَةَ بِخَلْقِ الْوَلَدِ مِنْ مَاءِ الزَّوْجَيْنِ، قَالَ  
اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ۖ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ۖ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾ [الطَّارِق: ٧]،  
(فَإِذَا وَلَدَتْ، حُكِمَ بِبُلُوغِهَا مِنْذُ سِتَّةِ أَشْهُرٍ أَقَلُّ الْحَمْلِ؛ لِأَنَّهُ الْيَقِينُ).

(وَيَتَجَهُّ: هَذَا)؛ أَي: الْحَكْمُ بِبُلُوغِهَا مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ قَبْلَ الْوَلَادَةِ (إِنْ عَاشَ)  
الْوَلَدُ، (وَإِلَّا) يَعِشْ؛ (رُجِعَ لَخَبْرَةِ النِّسَاءِ)، فَإِنْ أَخْبَرَنَ أَنَّهُ ابْنُ خَمْسَةِ أَشْهُرٍ فَأَقْلَّ،  
عُمِلَ بِإِخْبَارِهِمْ إِنْ وَجِدَتْ فِيهِنَّ الْعَدَالَةُ، وَإِلَّا فَلَا، وَهُوَ مُتَّجَهٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) فِي «ق»: «أَرْفَعَةٌ».

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٥٩٣)، وَمُسْلِمٌ (١٧٦٩ / ٦٦)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٧٧)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) أَقُولُ: اتَّجَهَ الشَّارِحُ أَيْضًا، وَلَمْ أَرِ مِنْ صَرَّحَ بِهِ، وَلَهُ نِظَائِرٌ تَأْتِي فِي (الطَّلَاقِ) وَغَيْرِهِ  
تُؤَيِّدُهُ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ: أَنَّهُ إِنْ حَكَمَ بِأَنَّهُ ابْنُ خَمْسَةِ أَشْهُرٍ أَوْ سِتَّةَ، فَيَعْمَلُ بِخَبَرِهِمْ، فَفِي =

وإن طَلَّقْتَ زَمَنَ إِمكَانِ بُلُوغٍ وَلَدْتَ لِأَرْبَعِ سِنِينَ، أَلْحَقَ بِمَطْلَقٍ،  
وَحُكْمَ بِلُوغِهَا مِنْ قَبْلِ الطَّلَاقِ - وَيَتَّبِعُهُ: بِزَمَنِ يَتَّسِعُ لِلوَطْءِ - وَخُنْثَى  
بَسَنٍّ، أَوْ نَبَاتٍ حَوْلَ قُبْلَيْهِ، أَوْ إِمْنَاءٍ مِنْ أَحَدِ فَرْجَيْهِ، أَوْ حَيْضٍ مِنْ قُبْلِ،  
أَوْ هُمَا مِنْ مَخْرَجٍ، وَلَا اعتَبَارَ بِغِلَظِ صَوْتٍ، وَفَرَقِ أَنْفٍ، وَنُهُودٍ ثَدْيٍ،  
وَشَعْرِ إِبْطٍ وَلَحْيَةٍ.

(وإن طَلَّقْتَ زَمَنَ إِمكَانِ بُلُوغٍ)؛ أي: بعدَ تسعِ سنينَ (وولدتَ لأربعِ سنينَ؛  
أَلْحَقَ) الولدُ (بِمَطْلَقٍ، وَحُكْمَ بِلُوغِهَا مِنْ قَبْلِ الطَّلَاقِ)؛ احتياطاً للنسبِ.  
(وَيَتَّبِعُهُ) إِنَّمَا يُحْكَمُ بِبُلُوغِهَا قَبْلَ الطَّلَاقِ (بِزَمَنِ يَتَّسِعُ لِلوَطْءِ) لا أكثرَ من  
ذلك، وهو مُتَّبَعُهُ<sup>(١)</sup>.

ويحصلُ بُلُوغُ (خُنْثَى) بِأَحَدِ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: (بَسَنٍّ) وهو تمامُ خمسِ عشرةَ  
سَنَةً، (أَوْ نَبَاتٍ) شَعْرَ خَشَنِ (حَوْلَ قُبْلَيْهِ) قال القاضي وابنُ عقيلٍ: فَإِنْ وُجِدَ حَوْلَ  
أَحَدِهِمَا فَلَآ، (أَوْ إِمْنَاءٍ مِنْ أَحَدِ فَرْجَيْهِ، أَوْ حَيْضٍ مِنْ قُبْلِ، أَوْ هُمَا)؛ أي: المنيُّ  
والحيضُ (مِنْ مَخْرَجٍ) واحدٍ، أَوْ مَنِيٍّ مِنْ ذَكَرِهِ، وَحَيْضٌ مِنْ فَرْجِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ ذَكَراً  
فَقَدْ أَمْنَى، وَإِنْ كَانَ أُنْثَى فَقَدْ حَاضَتْ، وَيَأْتِي حُكْمُ إِشْكَالِهِ، وَمَا يَزُولُ بِهِ فِي مِيرَائِهِ.  
(وَلَا اعتَبَارَ)؛ أي: لا يحصلُ بُلُوغٌ بغيرِ مَا ذَكَرَ (بِغِلَظِ صَوْتٍ، وَفَرَقِ أَنْفٍ،  
وَنُهُودِ ثَدْيٍ، وَشَعْرِ إِبْطٍ، وَ) شَعْرِ (لَحْيَةٍ) وَغَيْرِهَا.

= حَلَّ شَيْخُنَا قُصُورُ، فَتَأْمَلْ، انْتَهَى.

(١) أقول: اتَّجِهَ الشَّارِحُ أَيْضاً، وَلَمْ أَرِ مِنْ صَرَحَ بِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ يَقْتَضِيهِ كَلَامُهُمْ، وَلَعَهُ مَرَادٌ،  
وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَرَادَ: لَا أَكْثَرَ وَلَا أَقَلَّ، لَا الْكَثْرَةَ فَقَطْ، كَمَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، تَبَعاً لِلشَّارِحِ،  
فَتَأْمَلْ، انْتَهَى.

والرُّشْدُ: إصلاح المال لا الدين، ولا يُعطى ماله حتَّى يُختَبَرَ بما يأتي، ومحله قبل بلوغٍ بلائق به، ويُؤنَسَ رُشدُه.....

(والرُّشْدُ إصلاح المال، لا) إصلاح (الدين) في قول أكثر العلماء؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَسْنَمَ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦]، قال ابن عباس: يعني صلاحاً في أموالهم<sup>(١)</sup>، ولأنه نكرة في سياق الشرط، ومن كان مُصلحاً لماله، فقد وَجَدَ منه شرطه، والعدالة لا تُعتبر في الرُّشدِ دواماً، فلا تُعتبر في الابتداء؛ كالرُّشدِ في الدنيا، فعلى هذا: يُدفعُ إليه ماله وإن كان مُفسداً لدينه؛ كمن ترك الصلاة ومنع الزكاة ونحوه، وقول من قال: الفاسق غير رشيد، مُتَقَضٍّ بالكافر، فإنه غير رشيد في دينه، ولم يُحَجَّرْ عليه في ماله.

(ولا يُعطى) من بلغ رشيداً ظاهراً (ماله حتَّى يُختَبَرَ بما يأتي) قريباً، (ومحله)؛ أي: الاختبار (قبل بلوغ)؛ لقوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ يَزَعُونَ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ الآية [النساء: ٦]، والدليل منها من وجهين:

أحدهما قوله: ﴿الَّذِينَ يَزَعُونَ﴾، ولا يكونون يتامى إلا قبل البلوغ.

الثاني: أنه مد<sup>(٢)</sup> اختبارهم إلى البلوغ بلفظ ﴿حَتَّى﴾، فدلَّ على أن الاختبار قبله، وتأخير الاختبار إلى البلوغ يُؤدِّي إلى الحَجَرِ على البالغ الرشيد؛ لأنَّ الحَجَرَ يمتدُّ إلى أن يُختَبَرَ ويُعلم رُشدُه، ولا يُختَبَرُ إلا من يعرف المصلحة من المفسدة، وتصرفه حال الاختبار صحيح.

(ب) تصرف (لائق به) مُتعلِّق بـ (يختبر)، (و) حتَّى (يؤنَسَ رُشدُه)؛ أي: يُعلم<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢٥٢/٤) من حديث ابن عباس ؓ.

(٢) في «ط، ق»: «مدة».

(٣) في «ق» زيادة: «ويختلف الإيناس باختلاف الناس».

وعقود الاختبار صحيحة، فولد تاجر بأن يتكرر بيعه وشراؤه فلا يُغبن غالباً غبناً فاحشاً، وولد رئيس وكاتب باستيفاء على وكيله، وأنثى باشتراء قطن ونحوه واستجادته ودفعه وأجرتَه للغزالات، واستيفاء عليهن، وحفظ الأطعمة من نحو هرّ وفار. وابن كلّ محترف بما يتعلق بحرفته، وأن يحفظ كل ما في يده عن صرفه فيما لا فائدة فيه، كشراء نفط ونحوه يُحرّقه للتفرّج عليه، أو حرام، كقمار وشراء محرّم كآلة لهو، وليس صرف المال في برّ ومطعم ومشرب وملبس ومنكح لا يليق به تبذيراً؛ إذ لا سرف في المباح، .....

(وعقود) يتيم حال (الاختبار صحيحة)؛ للآية، ويختلف الرشد باختلاف الناس، (فولد تاجر) يؤنس رُشدَه؛ (بأن يتكرر بيعه وشراؤه، فلا يُغبن غالباً غبناً فاحشاً، و) يؤنس رُشد (ولد رئيس وكاتب باستيفاء على وكيله) فيما وكله فيه، (و) يؤنس رُشد (أنثى باشتراء قطن ونحوه)؛ كصوف، وكتان، (واستجادته ودفعه، و) دفع (أجرتَه للغزالات، واستيفاء عليهن)؛ أي: الغزالات.

(و) يُعتبر مع ما تقدّم من إيناس رُشدِه (حفظ الأطعمة من نحو هرّ وفار) وحفظ ثياب من نحو عتّ.

(و) يُختبر (ابن كلّ محترف بما يتعلق بحرفته)، فيختبر ابن الزارع وابن النجار بما يتعلق بزعره ونجارته؛ (و) يُعتبر مع ذلك (أن يحفظ كل ما في يده عن صرفه فيما لا فائدة فيه؛ كشراء نفط ونحوه) كبارود (يحرّقه للتفرّج عليه) ونحوه، (أو) صرفه في (حرام؛ كقمار) وغناء، (وشراء محرّم كآلة لهو) أو خمر.

(وليس صرف المال في برّ)؛ كغزو وحجّ وصدقة، (و) صرفه في (مطعم ومشرب وملبس ومنكح لا يليق به = تبذيراً؛ إذ لا سرف في المباح) قال: في

وَمَنْ نُوْزِعَ فِي رُشْدِهِ لِيَأْخُذَ مَالَهُ مِنْ وَلِيِّهِ، فَشَهِدَ بِهِ عَدْلَانِ؛ ثَبَّتَ، وَإِلَّا فَادَّعَى عِلْمَ وَلِيِّهِ، حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ رُشْدَهُ، وَمَنْ تَبَرَّعَ فِي حَجَرِهِ فَثَبَّتَ كَوْنُهُ مَكْلَفًا رَشِيدًا نَفَذَ.

\* \* \*

«الاختيارات»: الإسراف ما صرفه في المحرمات أو كان صرفه في المباح يضر بعياله، أو كان وحده ولم يثق بإيمانه، أو صرف في مباح قدراً زائداً على المصلحة، انتهى<sup>(١)</sup>.

وقال الحجاوي في «حاشيته»: الفرق بين الإسراف والتبذير: أن الإسراف صرف الشيء فيما ينبغي زائداً على ما ينبغي، والتبذير صرف الشيء فيما لا ينبغي. (وَمَنْ نُوْزِعَ فِي رُشْدِهِ لِيَأْخُذَ مَالَهُ مِنْ وَلِيِّهِ، فَشَهِدَ بِهِ عَدْلَانِ؛ ثَبَّتَ) رشده؛ لأنه قد يُعْلَمُ بالاستفاضة، (وَالْإِلَّا) - بأن لم يشهد به<sup>(٢)</sup> عدلان - (فادَّعَى) محجور عليه (عِلْمَ وَلِيِّهِ) رشده؛ (حَلَفَ) وليه (أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ رُشْدَهُ)؛ لاحتمال صدق مدَّعٍ، وظاهر ما يأتي في اليمين في الدعاوى: إن لم يحلف لا يقضى عليه برشد؛ لأنَّه لَا يُقْضَى فِي النُّكُولِ إِلَّا فِي الْمَالِ وَمَا يَقْصُدُ بِهِ.

(وَمَنْ تَبَرَّعَ فِي) حال (حجره)، أو باع ونحوه (فَثَبَّتَ كَوْنَهُ)؛ أي: المتبرع ونحوه (مكلفاً رشيداً نفذ) تصرفه؛ لتبين أهله له.

□ □ □

(١) انظر: «الاختيارات الفقهية» لابن تيمية (ص: ٢٠٢). وانظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٤٤٥ / ٣).

(٢) سقط من «ق».





# فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

تابع

(٩)

## كتاب البيع

٥	* باب الشروط في البيع .....
١٦	فصل : وفاسدُه - أي : الشرطُ الفاسدُ - ثلاثة أنواع .....
٢٦	فصل : ومن باعَ شيئاً بشرطِ البراءةِ من كلِّ عيبٍ .....
٣١	* باب الخيار .....
٤٧	فصل : وينتقلُ ملكٌ في ثمنٍ إلى بائعٍ .....
٧٣	فصل : ويُخيَّرُ مشتريُّ في مبيعٍ معيبٍ قبلَ عقدٍ .....
٨٥	فصل : وخيارُ عيبٍ متراخٍ .....
٨٩	فصل : وإن اختلفا - أي : بائعٌ ومشتريٌّ - عندَ من حدثَ العيبُ .....
١١٢	فصل : وإن اختلفا - أي : البائعان - في صفةِ ثمنٍ .....
١١٩	فصل في التصرفِ في المبيع .....
١٢٩	فصل في قبضِ المبيع .....
١٣٦	فصل : وإقالةُ النادمِ مستحبةٌ .....

الموضوع	الصفحة
* باب الربا والصَّرف .....	١٤١
فصل : ولا تصحُّ المحاقلة .....	١٥١
فصل : ويحرّم ربا النسيئة .....	١٦٢
فصل : والصرفُ بيعٌ نقدٌ بنقدٍ .....	١٦٦
فصل : ولكلٌّ من المتصارفينِ الشراء من الآخر من جنس .....	١٧٢
فصل : وممّا يدلُّ على بطلانِ الحيلِ وتحريمِها .....	١٧٥
فصل : ويتميُزُ ثمنٌ عن مثمنٍ بباءِ البدلية .....	١٨٣
* باب بيع الأصول والثمار .....	١٩١
فصل : ومن باعَ نخلاً، أو رهنَ نخلاً، أو وهبَ نخلاً .....	٢٠٠
فصل : ولا يصحُّ بيعُ ثمرةٍ قبلَ بدوِّ صلاحِها .....	٢٠٥
فصل : ويشملُ بيعُ دابةٍ - كفرسٍ - عذاراً .....	٢١٦
* باب السلم .....	٢١٩
فصل : ولا يشترطُ في السلمِ ذكرُ مكانِ الوفاء .....	٢٥٤
* باب القرض .....	٢٦٩
فصل : ويتمُّ عقدُ قرضٍ بقبولٍ .....	٢٧٤
فصل : ويجوزُ شرطُ رهنٍ فيه .....	٢٨٠
* باب الرهن .....	٢٨٩
فصل : لمّا كانتْ صحةُ الرهنِ تفتقرُ إلى شروطٍ ستة .....	٢٩٩
فصل : ولا يلزمُ رهنٌ إلا في حقِّ راهنٍ .....	٣٠٥

الموضوع	الصفحة
فصل : والرهنُ بيد مرتهنٍ أو مَنْ اتفقاً عليه أمانةً .....	٣١٩
فصل : ويصحُّ جعلُ رهنٍ باتفاقهما .....	٣٢٦
فصل : ويصحُّ شرطُ كلِّ ما يقتضيه العقدُ .....	٣٣٤
فصل : وإن اختلفا - أي : الراهنُ والمرتهنُ - في أنه أقبضه .....	٣٣٦
فصل : ولمرتهنٍ ركوبُ حيوانٍ مرهونٍ .....	٣٤٠
فصل : وإن جنى رقيقٌ رهنٌ على نفسٍ أو مالٍ .....	٣٤٣
فصل : وإن وطئَ مرتهنٌ أمةً (مرهونةً ولا شبهةً) .....	٣٥٣
* باب الضمان .....	٣٥٧
فصل : وشرطُ لصحةِ ضمانٍ .....	٣٦٨
فصل : وإن قضى الدَّينَ ضامنٌ، أو أحالَ ضامنٌ ربَّ دينٍ به .....	٣٧٩
فصل في الكفالة .....	٣٨٨
فصل : ومتى سلَّم كفيلٌ مكفولاً .....	٣٩٦
* باب الحوالة .....	٤٠٥
فصل : ولا يُشترطُ لصحةِ الحوالةِ رضاُ مُحالٍ عليه .....	٤١١
* باب الصلح .....	٤٢١
فصل في الصُّلحِ عمَّا ليسَ بمالٍ .....	٤٣٩
فصل في حكم الجوار .....	٤٤٩
فصل : وحرَّم على مالكٍ أن يُحدِّثَ بملكِهِ ما يضرُّ بجارِهِ .....	٤٥٧
فصل : ويجوزُ لغيرِ مالكٍ جدارُ استنادٍ إليه .....	٤٦٥

(١٠)

## كتاب الحجر

٤٨٧	..... فصل : ويتعلّق بحجر المُفْلِسِ أحكامٌ أربعةٌ
٥٢٣	..... فصل في الحجر لحظّ نفس المَحْجُورِ عليه
٥٣٣	..... * فهرس الموضوعات

